

إهداء ٢٠١٦
هيئة الرقابة الادارية
جمهورية مصر العربية



جمهورية مصر العربية

مكتب القضاء

المكتب الفني

مجموعتنا

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة التاسعة والعشرون

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٨
ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٨

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٩

هيئة الرقابة الادارية	
المكتبة	
رقم التمهينف : ٥٥٥٥	
التمهينف : ٥٥٥٥	
جمهورية مصر العربية مكتبة التمهينف : ٥٥٥٥	

مَجْلَمَةُ النَّبَضِ
المكتب الفنى

مَجْلَمَةُ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة التاسعة والعشرون

من يناير إلى يونية سنة ١٩٧٨

ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٨

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالى

١٩٧٩

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(١)
في النقابات

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومجموعة السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيانة ، و يعزى محمد رشدي ، وأحمد علي موسى ، ومحمد علي بليغ .

(١ نقابات)

الطعن رقم ١ لسنة ٧ في القضايا

محاماة . "شروط القيد" . قضية .

القيد بجدول المحامين . شرطه . عدم تجاوز طالب القيد سن الخمسين . ما لم يكن قد سبق له
الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما . المدة ٥/٥١ من قانون المحاماة رقم ٦١
لسنة ١٩٦٨ .

ضباط القضاء العسكري . نظراء للقضاء المدنيين . المادة ٥٨ من القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٦٦ .

لما كان البين من القرار المطعون فيه أنه استند في رفضه تظلم الطاعن إلى بلوغه
سن الخمسين عند نظر الطلب في ٧ يناير سنة ١٩٧٦ ، وإلى أن عمله بالقضاء
العسكري كان سابقا على حصوله على ليسانس الحقوق في أكتوبر سنة ١٩٧٥ .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة تشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين أن يكون غير متجاوز الخمسين من عمره إلا إذا كان قد سبق له الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما مما مفاده استثناء من اشتغل لأي مدة بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما من شرط السن عند القيد بجدول المحامين ، وكانت المادة ٥٨ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على اعتبار ضباط القضاء العسكري نظراء للقضاء المدنيين ، وإذا كان الثابت من الاطلاع على المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن الطاعن قد حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٧٥ وأنه كان نقيباً بالقوات المسلحة وتولى رئاسة المحكمة المركزية وعضوية المحكمة العليا في المحاكم العسكرية الميدانية خلال المدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٥ وأنه أحيل إلى التقاعد في أول يناير سنة ١٩٧٦ بناء على طلبه لقيد اسمه بجدول المحامين وكان الطاعن قد قدم لهذه المحكمة شهادة صادرة من القوات المسلحة مؤرخة ٦ أبريل سنة ١٩٧٨ تتضمن أنه كان معيناً رئيساً للمحكمة العسكرية وعضواً بالمحكمة العليا خلال المدة من ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٥ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بعد حصوله على ليسانس الحقوق فإنه يكون قد ثبت اشتغاله بعمل نظير للقضاء قبل بلوغه سن الخمسين في ٦ يناير سنة ١٩٧٦ . مما يوفر انطباق حكم الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة سالفة البيان على حالته ، وإذا كانت الأوراق خلوا مما يمس توافق سائر الشروط العامة للقيد في جدول المحامين المنصوص عليها في تلك المادة ، فإن رفض القرار المطعون فيه طلب الطاعن يكون غير سديد ، ويتعين لذلك إلغاء هذا القرار وقبول طلب الطاعن وقيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن — حسب الشابت في الأوراق — في أن الطاعن وهو من مواليد ٧ من يناير سنة ١٩٢٦ حصل على أجازة الحقوق في شهر أكتوبر سنة ١٩٧٥ خلال فترة عمله بالقوات المسلحة برتبة نقيب مختصاً بأعمال الدفاع

أمام المحاكم العسكرية المركزية ، وعند ما أحيل إلى التقاعد اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٦ تقدم بتاريخ ٥ من الشهر ذاته بطلب إلى لجنة قبول المحامين لقيده اسمه بجدول المحامين تحت التمرين فقررت اللجنة بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٧٦ برفض الطلب . فعارض الطاعن في هذا القرار وقضى بتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٦ بقبول التظلم شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد القرار المنتظم منه وأُطعن إليه في ٢٠ مايو سنة ١٩٧٦ . فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق إذ رفض طلب قيد الطاعن بجدول المحامين تحت التمرين استناداً إلى تجاوزه سن الخمسين عند نظر الطلب وإلى أن عمله بالقضاء العسكري كان سابقاً على حصوله على ليسانس الحقوق وإلى أنه لم يكن قد أحيل إلى التقاعد حتى تقديمه الطلب في ٥ يناير سنة ١٩٧٦ إذ لم تصدر النشرة العسكرية الدالة على ذلك ، في حين أن مفاد الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة أن العبرة بعدم تجاوز سن الخمسين هي عند تقديم الطلب وليس عند نظره ، كما أن الثابت بالأوراق أن عمل الطاعن بالقضاء العسكري استمر بعد حصوله على ليسانس الحقوق وأنه أحيل إلى التقاعد اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٦ لقيده اسمه بجدول المحامين .

وحيث إن البين من القرار المطعون فيه أنه استند في رفضه تظلم الطاعن إلى بلوغه سن الخمسين عند نظر الطلب في ٧ يناير سنة ١٩٧٦ ، وإلى أن عمله بالقضاء العسكري كان سابقاً على حصوله على ليسانس الحقوق في أكتوبر سنة ١٩٧٥ . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة تشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين أن يكون غير متجاوز الخمسين من عمره إلا إذا كان قد سبق له الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما مما مفاده استثناء عن اشتغال لأي مدة بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما من شرط السن عند القيد بجدول المحامين ، وكانت المادة ٥٨ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على اعتبار

ضباط القضاء العسكري نظراء للقضاة المدنيين ، وإذا كان الثابت من الاطلاع على المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الطاعن قد حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٧٥ وأنه كان تقييا بالقوات المسلحة وتولى رئاسة المحكمة المركزية وعضوية المحكمة العليا في المحاكم العسكرية الميدانية خلال المدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٥ وأنه أحيل إلى التقاعد في أول يناير سنة ١٩٧٦ بناء على طلبه لتقيد اسمه بجدول المحامين وكان الطاعن قد قدم لهذه المحكمة شهادة صادرة من القوات المسلحة مؤرخة ٦ أبريل سنة ١٩٧٨ تتضمن أنه كان معينا رئيسا للمحكمة العسكرية وعضوا بالمحكمة العليا خلا المدة من ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٥ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بعد حصوله على ليسانس الحقوق فإنه يكون قد ثبتت اشتغاله بعمل نظير للقضاء قبل بلوغه سن الخمسين في ٦ يناير سنة ١٩٧٦ ، مما يوفر انطباق حكم الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة سالفة البيان على حالته ، وإذا كانت الأوراق خلوا مما يمس توافر سائر الشروط العامة للتقيد في جدول المحامين المنصوص عليها في تلك المادة ، فإن رفض القرار المطعون فيه طلب الطاعن يكون غير سديد ، ويتعين لذلك إلغاء هذا القرار وقبول طلب الطاعن وتعيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد فؤاد جنيته وعضوية السادة المستشارين . يعيش رشدي ،
وأحمد مومي ، محمد علي بليغ . ومحمد حليم رافق .

(٢ نقابات)

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ (نقابات)

محاماه . " شروط القيد " . قانون . " تفسيره " . نقض . " أسباب
الطعن . ما يقبل منها " .

العبارة في تحقق شرط عدم مجاوزة طالب القيد في جدول المحامين من الخمسين هي بوقت تقديم
الطلب . المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٦٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

سبق اشتغال طالب القيد بأى من الأعمال المبينة حصرا بالمادة ٥١ من القانون ٦١
لسنة ١٩٦٨ . أثره . عدم تقيده بشرط عدم مجاوزة الخمسين من عمره سالف الذكر .

لما كان يبين من ملف الطاعنة الذى أمرت المحكمة بضمه إليها من مواليد
١٤ من أبريل لسنة ١٩٢٦ وإنها حصلت على ليسانس الحقوق من جامعة
القاهرة في دور نوفمبر سنة ١٩٦٩ ، وتقدمت بطلب قيدها بجدول المحامين
مع باقى الأوراق المثبتة لنوافر الشروط المبينة فى المادتين ٥١ و ٥٢
من قانون المحاماه الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وإيرصالات سداد
رسوم القيد والاشتراك السنوى فى ٢٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ ، وحددت لجنة
قبول المحامين لنظر الطلب جلسة ٣ من مارس لسنة ١٩٧٦ ثم أجلت نظره
لجلسة ٢ من يونيه لسنة ١٩٧٦ وبها أصدرت قرارها المطعون فيه برفض الطلب
ويبين من مدونات هذا القرار أنه أسس على تجاوز الطاعنة الخمسين من عمرها
وقت نظر الطلب دون أن يسبق ذلك اشتغالها بالأعمال المنصوص عليها فى البند
الخامس من المادة ٥١ من القانون المذكور لما كان ذلك وكان البين من نص

المادة ٥١ من هذا القانون أنها اشترطت فيما اشترطته فيمن يقدم اسمه في جدول المحامين أن يكون غير متجاوز الخمسين من عمره إلا إذا كان قد سبق له الاشتغال بالقانون أو النيابة العامة أو النيابة الإدارية أو في الأعمال القضائية أو الفنية بمجلس الدولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بهيئة تدريس القانون بالجامعات ووظائف المعيينين أو في الأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتحديدها قرار وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس النقابة ، وكانت المادة ٥٨ من القانون قد نصت على أن "تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادتين ٥١ و ٥٢ وإيصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى إلى اللجنة المشاورية إليها في المادة السابقة ، وتصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب . . ."

كما نصت المادة ٦٣ من ذات القانون على أنه "للمحامي الذى يرغب فى اعتزال المحاماه أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وله أن يطلب إلى اللجنة المذكورة إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين مع مراعاة أحكام المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من القانون ، ولا يجوز له أن يطلب إعادة قيده فى جدول المحامين متى تجاوز الخمسين من عمره إلا إذا سبق له مزاولة المحاماة عشر سنوات على الأقل ، أو كان قد سبق له الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها فى البند "خامسا" من المادة ٥١ . ولما كانت الشروط المطلوبة فى المادة ٥١ من القانون للقيد فى جدول المحامين يجب توافرها فى الطالب وقت القيد فيما عدا شروط السن وهو شرط مستحدث إضافته للمادة المذكورة إلى سائر الشروط التى كانت واردة بالمادة الثانية من قانون المحاماه السابق - الصادر بالقرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - فيكتفى فيه بأن يكون طالب القيد غير متجاوز الخمسين من عمره وقت تقديمه الطلب مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادتين ٥١ و ٥٢ وإيصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى ، يؤكد ذلك ما يفهم من دلالة عبارات الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من القانون القائم من أنه يجوز لمن نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيده فى جدول المحامين المشتغلين ما دام لم يتجاوز الخمسين من عمره وقت الطلب مما مؤداه أن العبرة فى احتساب السن هى بوقت تقديم طلب القيد أو طلب إعادة القيد مرفقا بأياها

كافة الأوراق والإيصالات المطلوبة ، وذلك لإنتفاء المبرر للفرقة بين حالتى القيد وإعادة القيد فى خصوص كيفية احتساب السن ، هذا إلى أن تحديد موعد انعقاد لجنة قبول المحامين منوط باللجنة ذاتها ومن غير المقبول عقلا ومنطقا أن يعلق مصير طالب القيد على التاريخ الذى تحدده اللجنة لنظر الطلب وتصدر قرارها فيه فأن نظرتة قبل تجاوز طالب القيد الخمسين من عمره وكان مستوفيا باقى الشروط المطلوبة قانونا قبلته وإن نظرتة بعد ذلك رفضته حتى ولو كان الطالب مستوفيا كافة الشروط وقت تقديمه . لما كان ذلك وكان الثابت على ما سلف بيانه أن طالبة القيد لم تكن قد تجاوزت الخمسين من عمرها وقت تقديمها الطلب مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادتين ٥١ و ٥٢ من القانون وإيصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى ، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلبها تأسيسا على تجاوزها الخمسين من عمرها وقت نظره يتوون قد جانب صحيح القانون ومن ثم يتعين إلغاؤه وقيد اسم الطاعنة بمجدول المحامين تحت التمرين .

الوقائع

بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٧٦ تقدمت الطاعنة بطلب إلى لجنة قبول المحامين لقيد اسمها بالمجدول العام ، فقررت اللجنة فى ٢ يونيو سنة ١٩٧٦ رفض طلبها فطعن الأستاذ المحامى بصفته وكيلا عن الطاعنة فى هذا القرار بطريق التقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على القرار المطعون فيه أنه إذ رفض طلب قيدها بمجدول المحامين قد شابه خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه أسس على تجاوز الطاعنة الخمسين من عمرها وقت نظر طلبها فى حين أن العبرة فى احتساب السن إنما هى بوقت تقديم طلب القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادتين ٥١ ، ٥٢ من قانون المحاماه الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وإيصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى .

وحيث أنه يبين من ملف الطاعنة الذي أمرت المحكمة بضمه أنها من مواليد ١٤ من إبريل لسنة ١٩٢٦ وأنها حصلت على إيسانس الحقوق من جامعة القاهرة في دور نوفمبر لسنة ١٩٦٩ ، وتقدمت بطلب قيدها بجدول المحامين مع باقي الأوراق المثبتة لتوافق الشروط المبينة في المادتين ٥١ و ٥٢ من قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وإيصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوي في ٢٩ من فبراير لسنة ١٩٧٦ ، وحددت لجنة قبول المحامين لنظر الطلب جلسة ٣ من مارس لسنة ١٩٧٦ ثم أجلت نظره لجلسة ٣ من يونيو لسنة ١٩٧٦ وبها أصدرت قرارها المطعون فيه برفض الطلب ويبين من مدونات هذا القرار أنه أسس على تجاوز الطاعنة الخمسين من عمرها وقت نظر الطلب دون أن يسبق ذلك اشتغالها بالأعمال المنصوص عليها في البند الخامس من المادة ٥١ من القانون المذكور . لما كان ذلك وكان البين من نص المادة ٥١ من هذا القانون أنها اشترطت فيما اشترطته فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين أن يكون غير متجاوز الخمسين من عمره إلا إذا كان قد سبق له الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو النيابة الإدارية أو في الأعمال القضائية أو الفنية بمجلس الدولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بهيئة تدريس القانون بالمحاميات ووظائف المعيدين أو في الأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتحديد قرار من وزير العدل بعد أخذ رأي مجلس النقابة ، وكانت المادة ٥٨ من القانون قد نصت على أن "تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافق الشروط المبينة في المادتين ٥١ و ٥٢ وإيصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوي إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة ، وتصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب خلال ميتين يوما من تاريخ تقديم الطلب . . ." كما نصت المادة ٦٣ من ذات القانون على أنه "للمحامي الذي يرغب في إعتزال المحاماة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وله أن يطلب إلى اللجنة المذكورة إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين مع مراعاة أحكام المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من القانون ، ولا يجوز له أن يطلب إعادة قيده في جدول المحامين متى تجاوز الخمسين من عمره إلا إذا سبق له مراوطة المحاماة عشر سنوات على الأقل ، أو كان قد سبق له الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها في البند "خامسا" من المادة ٥١ . ولما كانت الشروط المطلوبة في المادة ٥١ من القانون للقيد في جدول المحامين يجب توافرها

فى الطالب وقت القيد فيما عدا شرط السن وهو شرط مستحدث أضافته المادة المذكورة إلى سائر الشروط التى كانت واردة بالمادة الثانية من قانون المحاماة السابق - الصادر بالقراو بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - فىكتفى فيه بأن يكون طالب القيد غير متجاوز الخمسين من عمره وقت تقديم الطالب مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادتين ٥١ و ٥٢ وإيصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى ، يؤكد ذلك ما يفهم من دلالة عبارات الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من القانون القائم من أنه يجوز لمن نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيده فى جدول المحامين المشتغلين مادام لم يتجاوز الخمسين من عمره وقت الطلب مماؤداه أن العبرة فى احتساب السن هى بوقت تقديم طلب القيد أو طلب إعادة القيد معهما بأيهما كافة الأوراق والإيصالات المطلوبة ، وذلك لانتفاء المبرر للفرقة بين حالتى القيد وإعادة القيد فى خصوص كيفية احتساب السن ، هذا إلى أن تجديد موعد انعقاد لجنة قبول المحامين منوط باللجنة ذاتها ومن غير المقبول عقلا ومنطقا أن يعاقب معسر طالب القيد على التاريخ الذى تحدده اللجنة لنظر الطلب وتصديق قرارها فيه فإن نظرتة قبل تجاوز طالب القيد الخمسين من عمره وكان مستوفيا باقى الشروط المطلوبة قانونا قبلته وإن نظرتة بعد ذلك رفضته حتى ولو كان الطالب مستوفيا كافة الشروط وقت تقديمه . لما كان ذلك وكان الثابت - على ما ساف بيانده أن طالبه القيد لم تكن قد تجاوزت الخمسين من عمرها وقت تقديمها الطلب مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادتين ٥١ و ٥٢ من القانون وإيصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى ، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلبها تأسيسا على تجاوزها الخمسين من عمرها وقت نظره يكون قد جانب صحيح القانون ومن ثم يتمين الغاؤه وقيد اسم الطاعنة بجدول المحامين تحت التمرين .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد نؤاد جنتينه ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
حلمي راغب .

(٣ نقابات)

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ القضائية

(١) محاماة . نقض . " الطعن بالنقض . ميعاده " . " موظفون
عموميون " .

(١) لإيجاب القانون الإعلان لإلتخاذ إجراء أو بدء ميعاد . عدم قيام أية طريقة
أخرى مقامه .

ميعاد الطعن في قرار لجنة قبول المحامين برفض النظم من عدم القيد في الجدول . أربعون
يوماً . تبدأ من تاريخ إعلان المنتظم بذلك . المادة ٥٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

(٢) القيد بجدول المحامين . شرطه . عدم تجاوز طالب القيد سن الخمسين . ما لم يكن
قد سبق له الاشتغال بأى من الأعمال المبينة حصراً للمادة ٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨
بصفة أصلية . مثال .

سبق اشتغال طالب القيد بأى من تلك الأعمال . أثره . جواز الجمع بين وظيفة والمحاماة
نزولاً على حكم المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

١ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان
لإلتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكانت
المادة ٥٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص في فقرتها الثالثة
على أنه " إذا أيدت اللجنة القرار أو لم يعارض فيه الطالب في الميعاد كان له أن يطعن
في القرار أمام محكمة النقض (الدائرة الجنائية) خلال الأربعين يوماً التالية

لإعلانه في الحالة الأولى أو من تاريخ انتهاء المعارضة في الحالة الثانية ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالقرار المطعون فيه إلى أن قرر بالطعن فيه ، فإن ما دفعت به نقابة المحامين في شأن شكل الطعن لا يكون سديدا ، ويتعين قبول الطعن شكلا .

٢ - لما كان البين من القرار المطعون فيه أنه استند في رفض تظلم الطاعن إلى أنه كان وقت أن تقدم بطايقه قد تجاوز الخمسين من عمره ولم يسبق له الاشتغال في أى من الأعمال الموضحة بالفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ مما لا تتوافر به شروط تطبيق أحكام هذه المادة هذا إلى أنه وإن كان الطاعن قد نقل إلى الإدارة القانونية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ١٩٧٢/٥/٣٠ إلا أن ذلك قد اقترن باستمرار ندبه للعمل بإدارة الملكية والتعويض ولم يمض من ذلك التاريخ مدة العشر سنوات اللازمة للاشتغال بالأعمال النظرية كشرط لقيده من تجاوز الخمسين عاما ، فضلا عن أنه طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لا يجوز قيد الطاعن بالجدول العام وهو يشغل وظيفة من الفئة الرابعة لأن هذه الفئة توجب أن يشغل صاحبها وظيفة محام أول طبقا لجدول المراتب والوظائف الفنية بالإدارات القانونية وهو ما لا تتوافر للطاعن من حيث المدد اللازمة طبقا للمادة ١٣ من القانون المذكور . كما يبين من أوراق ملف لجنة قبول المحامين المرفق أن الطاعن حصل على ليسانس الحقوق في دور مايو سنة ١٩٦٥ وألحق بالعمل بالإصلاح الزراعي في ١/١/١٩٦٦ ثم عين محققا قانونيا بإدارة الملكية والتعويض في ٢/٣/١٩٦٦ إلى أن صدر قرار الهيئة رقم ٣٩/٥ في ١٩٧٢/٥/٣٠ بالحاقه بالإدارة العامة للشؤون القانونية مع استمرار ندبه للعمل بإدارة الملكية كمحقق قانوني . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين أن يكون غير متجاوز الخمسين من عمره إلا إذا كان قد سبق له الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما مما أورده هذا النص أو الأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتحديد

قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس النقابة مما مفاده استثناء من اشتغل لأى مدة بأحدى هذه الأعمال من شرط السن عند القيد بجدول المحامين ، وكانت المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ قد بينت الأعمال القضائية والفنية المنصوص عليها فى المادتين ٥١ و ٨١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فذكرت من بينها أعمال التحقيق والافتاء وإبداء الرأى فى المسائل القانونية وإعداد العقود ومراجعتها والبحوث القانونية التى يقوم بها الموظفون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، كما نصت المادة الثانية من ذات القرار على أنه يجب أن يكون الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها فى المادة السابقة بصفة أصلية بعد الحصول على إجازة الحقوق أو ما يعادلها . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف أن الطاعن يعمل محققاً قانونياً بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى منذ ألحق بإدارة الملكية والتعويض التابعة لها فى ٢ / ٣ / ١٩٦٦ بعد حصوله على إجازة الحقوق فى سنة ١٩٦٥ ومن ثم فقد توافرت للطاعن شروط تطبيق حكم الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة فضلاً عن خلو الأوراق مما يمس توافر سائر الشروط العامة الأخرى للقيد فى جدول المحامين المنصوص عليها فى تلك المادة ، كما يوفر انطباق حكم المادة ٥٢ من ذات القانون على حالة الطاعن ويجوز له الجمع بين وظيفته والمحاماة . لما كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن قيده بالجدول العام للمشتغلين بالمحاماة فإنه يكون قد جانب صحيح القانون مما يتعين معه إلغاؤه وقبول طلب الطاعن المقدم منه بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣١ وقيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين .

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن — على ما يبين من الأوراق — فى أن الطاعن حصل على ليسانس فى الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٦٥ حال عمله بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى التى التحق بالعمل بها فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤١ بمؤهل متوسط (الثانوية العامة) . وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٢ تقدم بطلب

إلى لجنة قبول المحامين لقيده باسمه بالجدول العام للمحامين المشتغلين فقررت اللجنة في ٢ من يونيو سنة ١٩٧٦ برفض طلبه فتظلم من هذا القرار . وفي ٩ من يونيو سنة ١٩٧٦ فقررت اللجنة رفض تظلمه ولم يعلن إليه هذا القرار . فظعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المتظلم في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩ برفض تظلم الطاعن من القرار الصادر برفض قيده بالجدول العام للمشتغلين بالمحاماة . فقرّر وكيل الطاعن بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥ بتوكيل مرفق يبيح له ذلك وأودعت أسباب الطعن في يوم التقرير به موقعا عليها من محام مقبول للرافعة أمام محكمة النقض ، وجاء في التقرير بالطعن وفي مذكرة أسبابه أن الطاعن لم يعلن بالقرار المطعون فيه . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكانت المادة ٥٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص في فقرتها الثالثة على أنه " إذا أيدت اللجنة القرار أو لم يعارض فيه الطالب في الميعاد كان له أن يطعن في القرار أمام محكمة النقض (الدائرة الجنائية) خلال الأربعين يوما التالية لإعلانه في الحالة الأولى أو من تاريخ انتهاء المعارضة في الحالة الثانية " ، وكانت الأوراق قد دخلت مما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالقرار المعطون فيه إلى أن قرر بالطعن فيه ، فإن ما دفعت به نقابة المحامين في شأن شكل الطعن لا يكون سديدا ، ويتمين قبول الطعن شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب قيد الطاعن بالجدول العام للمحامين قد أخطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأن طلب الطاعن قد استوفى شرائطه القانونية وأنه إذا كان الطاعن قد تجاوز الخمسين من عمره فإن قانون المحاماة لم يشترط فيمن يطلب قيده باسمه لإبداء بالجدول العام للمحامين أن يكون دون هذه السن أو أن يكون قد عمل مدة معينة بأعمال المحاماة ،

وإذ كان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وتساند إلى ركنة أخرى وهي أن الدرجة الوظيفية للطاعن ستجعله في حالة قبول طلبه يتخطى في التدرج الوظيفي من هم أسبق منه قيما وهو قول لا سند له من القانون فإن القرار يكون معيبا بما يوجب إلغائه وقيد الطامن بجدول المحامين المقبولين لدى محاكم الاستئناف العالي واحتياطيا القيد بجدول المحامين لدى المحاكم الجزئية .

وحيث إن البين من القرار المطعون فيه أنه استند في رفض تظلم الطامن إلى أنه كان وقت أن تقدم بطلبه قد تجاوز الخمسين من عمره ولم يسبق له الاشتغال في أي من الأعمال الموضحة بالفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ مما لا تتوافر به شروط تطبيق أحكام هذه المادة هذا إلى أنه وإن كان الطاعن قد نقل إلى الإدارة القانونية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ٢٠ / ٥ / ١٩٧٢ إلا أن ذلك قد اقترن باستمرار ندبه للعمل بإدارة الملكية والتعويض ولم يمض من ذلك التاريخ مدة العشر سنوات اللازمة للاشتغال بالأعمال النظرية كشرط لقيده من تجاوزوا الخمسين عاما ، فضلا عن أنه طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لا يجوز قيد الطاعن بالجدول العام وهو يشغل وظيفة من الفئة الرابعة لأن هذه الفئة توجب أن يشغل صاحبها وظيفة محام أول طبقا لجدول المرتبات والوظائف الفنية بالإدارات القانونية وهو ما لا تتوافر للطامن من حيث المدد اللازمة طبقا للمادة ١٣ من القانون المذكور . كما يبين من أوراق ملف لجنة قبول المحامين المرفق أن الطاعن حصل على ليسانس الحقوق في دور مايو سنة ١٩٦٥ وألحق للعمل بالإصلاح الزراعي في ١ / ١ / ١٩٦٦ ثم عين محققا قانونيا بإدارة الملكية والتعويض في ٢ / ٣ / ١٩٦٦ إلى أن صدر قرار الهيئة رقم ٣٩ / ٥ في ٣٠ / ٥ / ١٩٧٢ بالحاقه بالإدارة العامة للشئون القانونية مع استمرار ندبه للعمل بإدارة الملكية والتعويض كمحقق قانوني . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط فيمن يفيد اسمه في جدول المحامين أن يكون غير متجاوز الخمسين من عمره إلا إذا كان قد سبق له الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما مما أورده هذا النص أو في الأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتحديد قرار من وزير العدل

بعد أخذ رأى مجلس النقابة مما مفاده استثناء من اشتغل لأى مدة بإحدى هذه الأعمال من شرط السن عند القيد بجدول المحامين ، وكانت المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ قد بينت الأعمال القضائية والفنية المنصوص عليها فى المادتين ٥١ و ٨١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فذكرت من بينها أعمال التحقيق والافتاء وإبداء الرأى فى المسائل القانونية وإعداد العقود ومراجعتها والبحوث القانونية التى يقوم بها الموظفون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، كما نصت المادة الثانية من ذات القرار على أنه يجب أن يكون الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها فى المادة السابقة بصفة أصلية بعد الحصول على أجازة الحقوق أو ما يعادلها .

لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف أن الطاعن يعمل محققاً قانونياً بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى منذ ألحق بإدارة الملكية والتعويض التابعة لها فى ١٩٦٦/٣/٢ بعد حصوله على أجازة الحقوق فى سنة ١٩٦٥ ومن ثم فقد توافرت للطاعن شروط تطبيق حكم الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة فضلاً عن خلو الأوراق مما يمس توافر سائر الشروط العامة الأخرى للقيد فى جدول المحامين المنصوص عليها فى تلك المادة ، كما يوفر انطباق حكم المادة ٥٢ من ذات القانون على حالة الطاعن ويجوز له الجمع بين وظيفته والمحاماة .

لما كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن قيده بالجدول العام للشغلين بالمحاماة فإنه يكون قد جانب صحيح القانون مما يتعين معه إلغاؤه وقبول طلب الطاعن المقدم منه بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣١ وقيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين .

(ب)
في المواد الجنائية

جلسة أول يناير سنة ١٩٧٨

بمئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فزاد بجنينه ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ ، ومحمد
حلي راعب .

(١)

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٧٠ التخصائية

تبييد . نقض . " أسباب الطعن . التوقيع عليها " . محاماه .

توقيع تقرير الأسباب من محام لم يقبل أمام محكمة النقض إلا في تاريخ لاحق لفوات
ميعاد الطعن . أثره . بطلان ذلك التقرير . أساس ذلك ؟

لما كان الحكم المطعون فيه الفاضل باعتبار المعاوضة كأن لم تكن صدر
في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ فتقرر المحكوم عليه الطعن عليه بالنقض في العاشر
من يناير سنة ١٩٧٦ وقدم الاستاذ التهامي مذكرة بالأسباب
موقعا عليها منه في ١٥ من يناير سنة ١٩٧٦ ، بيد أنه يبين من كتاب سكرتير
لجنة قيد المحامين أمام محكمة النقض أن التهامي الموقع على الأسباب ، تم قيده بجدول
المحامين المقيولين أمام النقض في السابع من نوفمبر سنة ١٩٧٧ أي في تاريخ
لاحق على مذكرة الأسباب ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون ،

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل ضائته أربعون يوما عن تاريخ النطق به ، أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب ، يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ، وكان قضاء هذا المحكمة قد استقر على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب أو على توقيعها من محام خير مقبول أمام محكمة النقض ، بتقرير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها — من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض — وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، ولما كان البين من كتاب مكرير بلجنة قيد المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أن المحامي الموقع على مذكرة الأسباب لم يكن من المقبولين أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن . فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبيعة وصفا وقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الأمانة فاختلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الوايلي الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل . حارضا ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . حارضا ، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن صدر في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ فقرر المحكوم عليه الطعن عليه بالنقض في العاشر من يناير سنة ١٩٧٦ وقسدم الأستاذ ... المحامي مذكرة بالأسباب موقعا عليها منه في ١٥ يناير سنة ١٩٧٦ ، بيد أنه يبين من كتاب سكرتير لجنة قيد المحامين أمام محكمة النقض أن المحامي الموقع على الأسباب ، تم قيده بجدول المحامين المقبولين أمام النقض في السابع من نوفمبر سنة ١٩٧٧ أي في تاريخ لاحق للتوقيع على مذكرة الأسباب . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجبته في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب ، يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تشمل بذاتها مقومات وجودها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب أو على توقيعها من محام غير مقبول أمام محكمة النقض ، بتقرير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض — وإلا عدت ورقة هدية الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ولما كان البين من كتاب سكرتير لجنة قيد المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أن المحامي الموقع على مذكرة الأسباب لم يكن من المقبولين أمام محكمة النقض حتى فوات مهلة الطعن ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

جلسة أول يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جزيئة ، ويعيش رشدي ، ومجد وهبة ، وأحمد علي موسى .

(٢)

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٧ القضائية

قتل خطأ . إثبات . معاينة . ” بوجه عام ” . ” شهود ” . محكمة الموضوع .
” سلطتها في تقدير الدليل ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” . نقص .
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضي الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها ،
ما لم يقيد القانون بدليل أو بقرينة ذاتها .

وزن أقوال الشهود ، موضوعي .

حسب محكمة الموضوع أن تمكنك في إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضي ببراءة ورفضه الدعوى
المدنية قبله .

إلتزام الحكم في ثبوت خطأ الطاعن لقيادته سيارته في الجانب من الطريق المخصص للاتجاه
المضاد . استنادا إلى أقوال شاهد وإفادة المرور . طرعا بذلك ما أثبت بالمعاينة من أن المرور
كان محولا إلى هذا الجانب . لا عيب .

لما كانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضي الدعوى بناء
على الأدلة المطروحة عليه فيها — فهو يحكم بما يطمئن إليه من أي عنصر
من عناصرها وظروفها المعروضة على بساط البحث — ولا تصح مطالبته بدليل

بعينه ولا بقريته بذاتها ، فيما هذا الاحوال التي يقيد القانون فيها بدليل معين أو بقريته ينص عليها ، كما أن وزن شهادة الشهود وتمويل القضاء على الأقوال التي يطعن إليها منها — وهو ما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات — كل ذلك مرجعه إلى محدة الموضوع ولا تجوز مجادلتها في ذلك ، وحسبها أن تشكك في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية — تبعاً لذلك — مادام الظاهر من حكمها أنها أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وإذا كانت المحكمة — في حدود سلطتها التقديرية — لم تطعن إلى ما أثبتت بمعاينة الشرطة وقرره قائد السيارة الآجرة من أن المرور كان محولاً وقت الحادث على نحو يسمح له وللطاعن بالسير في الطريق الذي وقع فيه التصادم ، وإنما حولت في هذا الصدد على أقوال الشرطي — الذي كان معيناً في التقاطع المقابل بتحويل المرور عنده — وعلى إفادة إدارة المرور ، وإذا لم يثبت لها من هذه الإفادة وتلك الأقوال — حصول ذلك التحويل ، فقد انتهت إلى أن الطاعن هو الذي خالف قواعد المرور بقيادته سيارته في اتجاه ممنوع السير فيه ، فإنه لا يجوز للطاعن — من بعد — مجادلتها في شيء من ذلك أمام محكمة النقض ، ويكون نعيه على حكمها بالفساد في الاستدلال غير سليم ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم أنه — بعد أن أحاط بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها — خلص في منطق سائغ إلى أن الطاعن هو الذي أخطأ بقيادة سيارته في الاتجاه المشار إليه المصاد للسيارة قيادة المصرون ضده الأول الأمر الذي أدى إلى حصول التصادم وإصابة الطاعن ، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية — باعتبار أن هذه الإصابة لم تنشأ إلا من خطأ الطاعن وحده — ومن ثم فإن كافة ما يعيبه الصاعن على الحكم المطعون فيه من قصور يكون في غير محله

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده الاول بأنه تسبب خطأ في إصابة بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بطريقة تعرض حياة الاشخاص للخطر فصدم بسيارته ابني عليه فأحدث به إصابته المذكورة . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . وأدعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التويض المؤقت . ومحكمة - منع الظاهر الجزئية قضت غيابياً عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ ... المحامي عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي - الذي استأنفه الطاعن فما قضى به من رفض دعواه المدنية قبل المطعون ضدهما - والمؤسس على تبرئة المطعون ضده الاول من تهمة إصابة الناع عن خطأ ، قد شابته فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب . ذلك بأنه أقام قضاءه على أن الثابت من أقوال شرطى المرور وإفادة إدارة المرور أن المرور بشارع رمسيس - الذى وقع فيه الحادث - لم يكن محولاً ، واعتبر بالتالى أن الطاعن هو الذى خالف قواعد المرور بسيره في هذا الشارع في الاتجاه المضاد للسيارة قيادة المطعون ضده الاول ، مهدداً بذلك معاناة ضابط القسم التى أثبت فيها أن المرور كان محولاً بالفعل مع أنها تمت اثر وقوع الحادث وتأيدت بشهادة قائد السيارة الأجرة - التى اصطدمت بدورها بسيارة الطاعن من الخلف - بينما جاءت أقوال الشرطى وإفادة المرور بعد ذلك بوضع أشهر - فضلاً عن أن ذلك الشرطى لم يكن موجوداً وقت المعاينة ولا معينا في منطقة

الحادث ، وأن هذه الإفادة لم ترد على سبيل الجزم بل اقتصر على أنه لا يوجد ما يفيد تحويل المرور ومع ذلك فقد فقل الحكم عما هو ثابت من أن المطعون ضده الأول كان يقود سيارة الشركة التي يمثلها المطعون ضده الثاني وهي ليست مرخصا بتسييرها وأنه كان مسرعا ولم يستعمل آلة التنبيه بل واستعمل الضوء المبهر ، كما لم يعن الحكم بالرد على ذلك كله رغم تمسك الطاعن به في مذكرته .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي استأنفه الطاعن فيما قضى به من رفض دعواه المدنية قبل المطعون ضدهما — والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما موجه أن تصادما وقع أمام مدرسة غمرة بشارع رمسيس بين مقدمة السيارة قيادة المطعون ضده الأول — التي كانت متجهة من العباسية إلى ميدان رمسيس — ومقدمة سيارة الطاعن التي كانت قادمة في الاتجاه العكسي ، كما أن سيارة أجرة اصطدمت بدورها بسيارة الطاعن من الخلف ، وأنه ثبت بمعاينة الشرطة أن المرور كان محولا عند تقاطع شارع رمسيس وجعفر بحيث كانت السيارات تسير في اتجاهين بالناحية اليمنى لشارع رمسيس ، وأن الطاعن والمطعون ضده الأول أصيبا ولم يتقدم أحد للشهادة . ثم أقام الحكم قضاءه ببراءة المطعون ضده الأول من تهمة إصابة الطاعن خطأ المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية بالتالي على أنه ثبت من أقوال الشرطي المعين على جهاز المرور عند تقاطع شارع رمسيس وجعفر يوم الحادث أن الطريق لم يكن محولا لشارع رمسيس في ذلك اليوم ، كما تبين من إفادة إدارة المرور أنه لا يوجد ما يفيد هذا التحويل — خلافا لقول الطاعن وقائد السيارة الأجرة — مما مؤداه أن الطاعن هو الذي خالف قواعد المرور بقيادته سيارته في الاتجاه المضاد للسيارة قيادة المطعون ضده الأول . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضي الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها — فهو يحكم بما يطمئن إليه من أي عنصر من عناصرها وظروفها المعروضة على بساط البحث — ولا تصح مطالبته بدليل بعينه ولا بقريضة بذاتها ، فيما عدا الأحوال التي يفيد القانون فيها بدليل معين أو بقريضة ينص عليها ، كما أن وزن شهادة الشهود وتعويل القضاء على الأقوال التي يطمئن إليها منها — مهما وجه إليها

من مطاعن وحام حولها من شبهات — كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها في ذلك ، وحسبها أن تتشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية — تبعا لذلك — ما دام الظاهر من حكمها أنها أحاطت بالدعوى عن بصرو وبصيرة . وإذا كانت المحكمة — في حدود سلطتها التقديرية — لم تطعن إلى ما أثبتت بمعاينة الشرطة وقوره قائد السيارة الأجرة من أن المرور كان محولا وقت الحادث على نحو يسمح له وللطاعن بالسير في الطريق الذي وقع فيه التصادم ، وإنما عولت في هذا الصدد على أقوال الشرطي — الذي كان معينا في التقاطع المقال بتحويل المرور عنده — وعلى إفادة إدارة المرور ، وإذ لم يثبت لها — من هذه الإفادة وتلك الأقوال — حصول ذلك التحويل ، فقد انتهت إلى أن الطاعن هو الذي خالف قواعد المرور بقيادته سيارته في اتجاه ممنوع السير فيه ، فإنه لا يجوز للطاعن — من بعد — مجادلتها في شيء من ذلك أمام محكمة النقض ، ويكون نعيمه على حكمها بالفساد في الاستدلال غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أنه — بعد أن أحاط بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها — خلص في منطق سائغ إلى أن الطاعن هو الذي أخطأ بقيادة سيارته في الاتجاه المشار إليه — المضاد للسيارة قيادة المطعون ضده الأول — الأمر الذي أدى إلى حصول التصادم وإصابة الطاعن ، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية — باعتبار أن هذه الإصابة لم تنشأ إلا عن خطأ الطاعن وحده — ومن ثم فإن كافة ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، محمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد يونس ثابت .

(٣)

الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إجراءات .
"إجراءات المحاكمة" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب " .
إثبات . "بوجه عام" . "إعتراف" .
حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه من أى دليل له مأخذه في الأوراق .
الحكمة الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين ولو عدل عنها
فيما بعد .

(٢) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . خطأ .
مسئولية جنائية . إثبات . "بوجه عام" .
تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه . موضوعي .

(٣) محكمة الموضوع . "حقها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدموى" . إثبات . "شهود" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر
معيب " .
حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدموى . والمراح
ما عداها .

(٤) محكمة استئنافية . "إجراءات نظرها للدعوى والحكم فيها" . إجراءات .
إجراءات المحاكمة " . إثبات . شهود .
عدم التزام محكمة ثاني درجة أن تتجوز من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإبرائه .
أساس ذلك .

(٥) محاكمة . " إجراءات المحاكمة " . دفاع . الإغلال بحق الدفاع .
 ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن " ما لا يقبل منها " .
 انتهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها — غير جائز .

١ — الأصل أن الفضي الجنائي حرق أن يستمد اقتناعه من أي دليل
 يطعن إليه طالما أن هذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق . وأن
 من حقه أن يأخذ في هذا الشأن بأموال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره
 من المتهمين وإن عد عنها بعد ذلك ما دام قد اطمان إليها .

٢ — أن تقدير الخصم المستوجب مسؤولية مرتكبه هو من المسائل
 الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا
 مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

٣ — أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر
 العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
 حسبما يؤدي إليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام
 استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها
 في الأوراق — كما هي الحال في الدعوى المسائلة .

٤ — الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي
 لا تجرى من التحقيقات إلا ما نرى هي لزوما لإجرائه .

٥ — لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية
 أن الطاعن لم يطلب سماع شهود ، فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن
 إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلزم هي بإجرائه .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولا) تسبب خطأ في موت ... وإصابة ... و ... وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر قصدم سيارة المجنى عليهم . (ثانيا) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٧٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة كفر الزيات الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنهيات لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة طعنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض . وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ ... المحامي عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل والإصابة الخطأ ، قد شابه الفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن مرد الحادث إلى خطأ المجنى عليه الأول الذي أوقف السيارة قيادته على جانب الطريق ليلا دون إضاءة نورها الخلفي ، كما التفتت محكمة ثاني درجة عن إجابة الطاعن إلى طلب سماع من يستشهد بهم على ذلك ، الأمر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي القتل والإصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن القاضي الجنائي حر في أن يستمد اقتناعه من أي دليل يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق ، وأن من حقه أن يأخذ

في هذا الشأن بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وإن عدل عنها بعد ذلك ما دام قد اطمأن إليها ، وأن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بإبغى معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص مما له معينه الصحيح من الأوراق — بما لا يمس في الطاعن — إلى أن خطأه ماثل فيما قرره هو بخضض ضبط الواقعة من أن أنوار السيارات القادمة نحوه قد أبهرت بصره فلم ير سيارة المجنى عليها التي كانت تقف على يمين الطريق فصددها ووقع الحادث ، وكان لزاما عليه أن يقف فورا إذا تعدت عليه الرؤية ، غير أنه لم يفعل فوقع الحادث نتيجة مباشرة لخطئه ، فإن ما ساقه الحكم فيما سلف إنما يتوافر به ثبوت ركن الخطأ في جانب الطاعن وتنتهي به عن الحكم قالة الفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى بما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — كما هي الحال في الدعوى المسائلة — فإن ما يشبه الطاعن من أن مرد الحادث إلى خطأ المجنى عليه الأول الذي أوقف السيارة قيادته على جانب الطريق ليلا دون إضاءة نورها الخلفي ، لا يعدو أن يكون مجادلة في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفي في الرد عليه ما أورده المحكمة تدايلا على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يطلب سماع شهود ، فليس له أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلتزم هي بإجرائه . ولما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفض موضوعه .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، محمد صفوت القاضى ، محمد
برنيس ثابت .

(٤)

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٧ القضائية

معارضة . "نظرها والحكم فيها" . محكمة استئنافية . "نظرها الدعوى والحكم
فيها" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره " . تزوير . "الإدعاء بالتزوير" .
نقض . "أسباب الطعن — ما يقبل منها" .

إثارة الدفاع من الطاعن أنه ليس المعنى بالاتهام وأن بطاقته مرفقة منه وأستعملها آخر وضع
عليها صورته — وهو الفاعل الحقيقي — وطلب إجراء المضاهاة بين بصمات الطاعن النابتة
والبصمات المرفوعة من مكان الحادث — بعد دفاعا جوهريا . إمسك المحكمة عن تحقيق ذلك .
والغفاتها عن تحقيق ما عاينه الطاعن من مستندات . فمور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع .

إن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في سرقة
فقد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه على أنه ليس
هو المقصود بالإتهام وقال محاميه لدى نظر معارضته الابتدائية أن بطاقة
الشخصية سرقت منه ووضعت صورة الفاعل الحقيقي بدل صورته وتحرر عن ذلك
الجنائية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرق وطلب ضمها ومضاهاة بصماته بالبصمات
التي رجع من مكان الحادث إلا أن محكمة أول درجة ومن بعدها محكمة ثاني درجة
أطرحتا دفاعه الجوهري دون تحقيق له أورد عليه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة نظر المعارضة الابتدائية أن الطاعن أنكر التهمة وأثار المدافع عنه أن الطاعن المائل أمام المحكمة ليس هو المقصود بالاتهام وطلب ضم الجناية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرق وقدم صورة من الحكم الصادر منها وصحيفة حالته الجنائية وطلب تحقيق دفاعه . لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق أدلة الثبوت عليها انتهى إلى ادانة الطاعن دون أن تورد المحكمة دفاعه وما ساقه من أوجه لها شأن في خصوص الدعوى المطروحة وكان ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أنه ليس هو المعنى بالاتهام وأن بطاقته الشخصية قد سرقت منه ونزعت صورته منها واستعملها الفاعل الحقيقي في الحادث وطلب مضاهاة بصماته بصحيفة حالته الجنائية على البصمات التي رفعت من مكان الحادث يعد دفاعا هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحسديد مسئولية الجناية وجودا أو عدما مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تخص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت اطراحه خاصة وقد قدم لها صورة من الحكم الصادر في الجناية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرق تأييدا لدفاعه بسرقة بطاقته وتزويرها وكذا صحيفة حالته الجنائية لإجراء المضاهاة عليها أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك وتنكبت تحقيق هذه المستندات إيماناً ما إذا كان الطاعن هو المقصود بالاتهام أم غيره وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في سرقة الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لـ ... من مسكنه وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه متلبسا بها . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/١ و ٢ من قانون العقوبات . ومحكمة المنتزة الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل

وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى في معارضته بقبولها شكلا
وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف المتهم الحكم
ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضوريا
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime
الشروع في سرقة قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن
أسس دفاعه على أنه ليس هو المقصود بالاتهام وقال محاميه لدى نظر معارضته
الابتدائية أن بطاقته الشخصية سرقت منه ووضعت صورة الفاعل الحقيقي بدل
صورته وتحرر عن ذلك الجناية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرق وطلب ضمها
ومضاهاة بصماته بالبصمات التي رفعت من مكان الحادث إلا أن محكمة
أول درجة ومن بعدها محكمة ثانی درجة أطرحت دفاعه الجوهري دون تحقيق له
أورد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة نظر المعارضة الابتدائية
أن الطاعن أنكر التهمة وأثار المدافع عنه أن الطاعن المائل أمام المحكمة
ليس هو المقصود بالاتهام وطلب ضم الجناية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرق
وقدم صورة من الحكم الصادر منها وصحيفة حالته الجنائية وطلب تحقيق دفاعه .
لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق أدلة الثبوت عليها
إنتهى إلى إدانة الطاعن دون أن يورد المحكمة دفاعه وما ساقه من أوجه لها شأن

في خصوص الدعوى المطروحة وكان ما أناره الدفاع عن الطاعن من أنه ليس هو المعنى بالاتهام وأن بطاقته الشخصية قد سرقت منه ونزعت صورته منها واستعملها الفاعل الحقيقي في الحادث وطلب مضاهاة بصمائه بصحيفة حالته الجنائية على البصمات التي رفعت من مكان الحادث يعد دفاعا هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية وجودا أو عدما مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تخصص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت إطراحه خاصة وقد قدم لها صورة من الحكم الصادر في الجنائية رقم ١٤٢٤ سنة ٧٤ باب شرقي تأييدا لدفاعه بسرقة بطاقته ونزويرها وكذا صحيفة حالته الجنائية لإجراء المضاهاة عليها أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك وتنكبت تحقيق هذه المستندات لبيان ما إذا كان الطاعن هو المقصود بالاتهام أم غيره وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، ودكتور أحمد رفعت خفاجى ، واسماعيل محمود جففيظ ، ومحمد
 صفوت القاضى .

(٥)

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٧٤ القضائية

(١) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . أحوال شخصية . حكم .
 " ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل " .

الخطأ المأذى في أهم المتوفى في إجراءات تحقيق وفاء . لا أثر له في صحة الحكم .

(٢) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " : محكمة الموضوع . " سلطاتها
 في تقدير الدليل " . أوراق رسمية . حكم . " تسببيه . تسببيه غير معيب " .
 إثبات . " بوجه عام " .

الدعوة باقتناع القاضى بناء على ما يجريه من تحقيق وبحث كافة العناصر المطروحة
 أمامه . عدم جواز مطالبة الأخذ بدليل معين ولو كانت أوراقا رسمية . مادام هذا الدليل
 غير مقطوع بصحته .

(٣) محكمة الموضوع . " سلطاتها في تقدير الدليل " . إثبات .
 " بوجه عام " . " شهود " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع " .
 ما لا يوفره " .

اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات وما تضمنته المستندات . كفايته لإطراح دليل الزنى
 والقضاء بالإدانة . الخوض بعد ذلك في معارض أقوال الشهود جدل في تقدير الدليل تستقل به
 محكمة الموضوع بغير معقب .

(٤) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي . ما دامت قد أطرحها ولم تستند إليها في قضائها .

(٥) إجراءات : " إجراءات المحاكمة " . دعوى جنائية . أحوال شخصية . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

تقدير جدية نزاع حول مسألة من مسائل الأحوال الشخصية مطروح أمام المحكمة الجنائية وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى من عدمه . أمر تستقل به المحكمة الجنائية .

١ - لأن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في إحدى فقراته بذكر أن اسم المتوفى هو بدلاً من الاسم الصحيح وهو الذي أورده في باقي مدوناته فإن هذا الأمر لا يعدو أن يكون خطأ مادياً يحتمل لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها ولا يقدح في سلامته وبالتالي يكون النعي عليه غير سديد .

٢ - العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون غيره، وكان من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراقاً رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة .

٣ - متى اطه أنت المحكمة إلى أقوال الشهود وإلى المستندات المقدمة في الدعوى من مقارنة الطاعن للجريمتين المسندتين إليه وأطرحته دليل النفي الذي تحمله الأوراق الرسمية المقدمة منه للتدليل على أن صحة اسمه فإن ما يثيره الطاعن حول تعارض أقوال شيخ الناحية مع إقراره الوارد بحضور مصلحة الشهر العقاري وتناقض أقوال شاهد الإثبات الآخر مع ما جاء بشهادة وفاة وتجاهل الحكم بصورة القيد العائلي المقدم من الطاعن وتحويله على الشهادة الصادرة من الاتحاد الاشتراكي ينحل إلى جدل في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بمأشهادها به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها وفي قضائها بالادانة لأدلة الشبوت التي أوردتها دلالة على أنها لا تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، ومن ثم فإن النفي على الحكم المطعون فيه بأنه أغفل الإشارة إلى أقوال شاهدة النفي يكون غير سليم .

٥ — لما كانت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص " . فأجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضي وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة ، ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تر من ظروف الدعوى أن الأمر يقتضي وقفها ريثما يتم استصدار حكم من محكمة الأحوال الشخصية ومضت في نظرها مقررة للاعتبارات السائدة التي أوردتها أن الطاعن هو بعينه وليس كما زعم حين اتخذ إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة محل الجريمة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية الجنحة كل من : ١ — (الطاعن) و ٢ — ٣ — بأنهم في : أولا : أبدوا أقوالا غير صحيحة مع علمهم بذلك في إجراءات تحقيق وفاة أمام محكمة بلفاس للأحوال الشخصية ولاية على النفس بأن تقدم الأول بطلب إلى المحكمة مدعيا فيه وفاة وأنه يستحق تركته جميعا بدون شريك ولا وارث له سواء تقدم

المتهمان الثاني والثالث أمام المحكمة وشهدا بما يؤيد صحة هذه الأقوال وذلك على خلاف الحقيقة وتم ضبط الاعلام على هذا الأساس . ثانيا : المتهم الأول أيضا — استغل الاعلام المزور سالف الذكر الذي تم ضبطه بناء على أقوال غير صحيحة مع علمه بذلك بأن قدمته إلى الشهر العقاري لنقل ملكية الأرض إليه . وطلبت معاقبتهم بالمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات ، ومحكمة بالقاس الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنميات لوقف التنفيذ . فعارض المتهمون وفي أثناء نظر المعارضة ادعى كل من و ... قبل المتهمين متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنميا لكل على سبيل التعويض المؤقت . وبتاريخ قضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي موضوع الدعوى الجنائية بتأييد الحكم المعارض فيه وفي الدعوى المدنية بالزام المتهمين متضامنين بأن يؤدوا للدين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنميا على سبيل التعويض المؤقت والزامهم بمصاريف الدعوى المدنية . فاستأنف المتهمون هذا الحكم وقيد ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتغريم كل من المتهمين عشرين جنميا وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بجدول المحكمة برقم وقضى فيه بتاريخ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أصيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم كل من المتهمين عشرين جنميا وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي تقرير أقوال غير صحيحة في إجراءات متعلقة بتحقيق الوفاة والوراثة واستعمال الاعلام الذي تم ضبطه بناء على ذلك — يخالف الثابت بالأوراق ، وشابه فساد في الاستدلال

وقصور في التسبب واختلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم قد أورد أن الطاعن طلب اثبات ووفاة ووارثه المرحوم خلافاً للثابت بأوراق الدعوى من أن الطالب خاص باثبات وفاة ووراثه شخص آخر هو المرحوم كما عول الحكم في قضائه بادانة الطاعن على أقوال شيخ الناحية و رغم أن أقوال أولهما تتعارض مع الاقرار الصادر في محضر رسمي بمصلحة الشهر العقاري بمسند تحقيق الطالب رقم ١٠٤٧ كما أن أقوال الثاني تتناقض مع ماجاء بورقة رسمية هي شهادة قيد وفاة المثبتة لوفاة بتاريخ ٢٢ من ابريل سنة ١٩١١ واستند الحكم إلى شهادة ميلاد الطاعن على أن اسمه متجاهلاً أن الأوراق صورة قيد عائلي ص ١٥ مسلسل ١٢٠٠ تفيد أنه واستدل في هذا الشأن بشهادة صادرة من الاتحاد الاشتراكي مع أنه ليس من شأنه تدعى حقيقة الأسماء والأنساب ، هذا إلى أن الحكم أعرض عن أقوال أسماء وعن المستندات الرسمية المقدمة في الدعوى والمؤيدة بشهادتهما بأن صحة اسم الطاعن هو كما التفت عن دفاعه القائم على أن محكمة الأحوال الشخصية رفضت طلباً للمطعون ضده الأول باثبات وراثته وكلفته برفع دعوى مما يدل على أن هناك نزاعاً في الارث مما كان يتعين معه وقف الفصل في الدعوى المبالة حتى يفصل في ذلك النزاع ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية ليرمى تقرير أنوال غير صحيحة في اجراءات متعلقة بتحقيق الوفاة والارث واستعمال الاعلام الذي تم ضبطه بناء على ذلك اللتين دين الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستعدة من أقوال الشاهدين و وشهادة ميلاد الطاعن وشهادة صادرة من الاتحاد الاشتراكي والاعلام الذي تم ضبطه أمام محكمة بالمقاس لاحوال الشخصية . لما كان ذلك ، ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في إحدى فقراته بذكر اسم المتوفى هو بدلا من الاسم الصحيح وهو الذي أورده في باقي مدوناته فإن هذا الأمر لا يعدو أن يكون خطأ ماديا بحثا لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها ولا يقدح في سلامته وبالتالي يكون النعي عليه بخالفة الثابت بالأوراق غير سديد . لما كان

ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون غيره ، وكان من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراقا رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة ، وإذا كانت المحكمة بما لها من سلطة تقدير الأدلة قد اطمانت إلى أقوال الشهود وإلى المستندات المقدمة في الدعوى من مقارفة الطاعن للجريمتين المسندتين إليه واطرحت دليل النفي الذي تحمله الأوراق الرسمية المقدمة منه للتدليل على أن صحة اسمه فإن ما يشير به الطاعن حول تعارض أقوال شيخ الناحية مع إقراره الوارد بمحضر مصلحة الشهر العقاري وتناقض أقوال شاهد الإثبات الآخر مع ما جاء بشهادة وفاة وتجاهل الحكم لصورة القيد العائلي الممسوم من الطاعن وتحويله على الشهادة الصادرة من الاتحاد الاشتراكي ينحل إلى جــمـد في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعمل على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتفق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها وفي قضائها بالادانة لأدلة الشبوت التي أوردتها دلالة على أنها لا تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود ، واطرحتها ، ومن ثم فإن النفي على الحكم المطعون فيه بأنه أغفل الإشارة إلى أقوال شاهدة النفي يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للتهم أو للدعى بالحقوق المدنية أو للجنى عليه حسب الأحوال أجال لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص " . فأجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف

السير في الدعوى الجفائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة، ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تر من ظروف الدعوى أن الأمر يقتضى وقفها ريثما يتم استصدار حكم من محكمة الأحوال الشخصية ومضت في نظرها مقررة للاعتبارات السائغة التي أوردتها أن الطاعن هو بعينه وليس كما زعم حين اتخذ إجراءات الوفاة والوراثة محل الجريمة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصانة الكفالة طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، ويحيى محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
حاجي رافق .

(٦)

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٧ القضائية

مواد مخدرة . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات .
"شهود" . نقض . "أسباب الطعن" . ما يقبل منها .

في محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، حده :
أن تكون ما أوردته من أسباب مؤدية إلى ما رتبته عليها من نتائج بغير عسف في الاستنتاج أو تناقض
مع حكم العقل والمنطق .

خلو محضر التحريات من بيان اسم والد المظنون ضده وجده . لا ينال من شهادة مجريها
طالما كان يعلم اسم المظنون ضده وشهرته ومحل إقامته بالتفصيل .

إسالك الضابط عن ذكر أسماء أفراد القوة المرافقة له عند الضبط أو عن ذكر اسم المرشد
السري . لا ينال من شهادته .

عدم ذكر الضابط بتجرباته تفصيل واقعة اتفاقه والمرشد السري مع المظنون ضده على عقد
صفقة وهمية تمسكينه من ضبطه حال تسليم المخدرات إلى المرشد المذكور مكفيا بالقول باتجاره
بالمخدرات . لا يشكك في صحة الواقعة أو في شهادة الضابط .

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما موجهه أن ضابطا بمكتب
مخدوات القاهرة استصدر أمرا بالتفتيش بناء على محضر أثبت به اسم المظنون ضده
وشهرته ومحل إقامته بالتفصيل بغير ذكر اسم أبيه وجده وذكر فيه أن التحريات
دلت على أنه يتجر بالمواد المخدرة ، وتنفيذا لذلك الأمر حرر محضرا بضبط

قطعتين كبيرتين من الحشيش وكتلة من الأفيون مع المطعون ضده أمام دار للسبينا وأبان فيه أنه كان قد تمكن بواسطة مرشد سرى من الاتفاق مع المطعون ضده في الصباح — قبل استصدار الأمر بالتفتيش — على عقد صفقة وهمية خاصة بمواد مخدرة وانتظروا مع المرشد في المساء بالمكان المتفق عليه إلى أن أقبل وفي يده كيس من الورق الأصفر وعندئذ قام بضبط الكيس وإذ تبين أنه يحوى الجوهريين سألني الذكر فقد استدعى القوة المرافقة له فحضرت لمنع المطعون ضده من الهرب ثم أقام الحكم قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز الجوهريين المخدرين بقصد الاتجار على نظر حاصله أنه ليس من المستساغ أن يتفق المطعون ضده — الذي أثبت الضابط بمحضر الضبط أنه شرطى سابق وحريص في تجارته — على تسليم المخدرات لمشتري ، لم يكن قد عاينها بعد طالما أنه لم يدفع الثمن ، وذلك في المكان العام الذي ذكره الضابط وهو مكان خاص بالمسرة . وأنه لو صح الاتفاق على عقد الصفقة الوهمية لما أغفل الضابط ذكره في محضر التحريات . هذا إلى ما تبين من أن الضابط لا يعرف حقيقة اسم المطعون ضده ، وأنه لم يذكر أسماء أفراد القوة المرافقة له ولا اسم المرشد السرى — الذي صار معلوما بمشاركته في عقد تلك الصفقة . وبذلك حجب غيره عن الشهادة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة — للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة — ولها في سبيل ذلك أن تزف شهادة شاهد الإثبات وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه ، إلا أن ذلك كله مشروط بأن تكون الأسباب التي أفصححت عنها ولم تعول من أجلها على تلك الشهادة — من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وإذا كان ما أثبتته الضابط من سابقة اشتغال المطعون ضده شرطيا وحرصه في الاتجار بالمواد المخدرة لا ينتج عنه استبعاد قيامه بتسليم كيس المخدرات لمشتري في مكان عام خاص بالمسرة ، ولو كان هذا المشتري لم يقم بمعاينتها ولم يدفع ثمنها بعد ، سيما إذا كان هذا التسليم حاصلا في المساء كما هي الحال في الدعوى المسائلة — كما وأن اقتصار الضابط في المحضر الذي تقدم به لاستصدار الأمر بالتفتيش على لإثبات ما أفضت إليه تحرياته من اتجار المطعون ضده بالمواد المخدرة ،

مع إرجاء إثبات تفصيل واقعة اتفاقه والمرشد السرى مع المطعون ضده على عقد صفقة وهمية خاصة بتلك المواد إلى ما بعد الضبط ، ليس من شأنه ان يشكك في هذه الواقعة أو يوهن من شهادة الضابط . لما كان ذلك ، وكان جهل الضابط باسم والد المطعون ضده وجده ، وكذلك سكوته عن ذكر أسماء أفراد القوة المرافقة له — التي أثبت أن دورها اقتصر على منع المطعون ضده من الهرب — لا ينال من سلامة شهادته وكفايتها كدليل ما دام الثابت من الحكم أنه كان يعلم اسم المطعون ضده وشهرته ومحل إقامته بالتفصيل ، وطالما أن الحكم لم يثبت أنه طلب منه الإفصاح عن أسماء أفراد تلك القوة فأبى . ولا حجة في استناد الحكم إلى أن الضابط لم يذكر اسم المرشد السرى وفي قوله أن هذا الأخير صار معلوما بمشاركته في عقد الصفقة الموهومة . ذلك بأر ظهور شخصية المرشد السرى للمطعون ضده لا يلزم عنه بالضرورة إظهار شخصيته للغير ولا يمنع الضابط — الذى اختار هذا المرشد لمعاونته — من الحرص على إخفاء اسمه ، ومن ثم فإن كافة الأسباب التى ساقها الحكم المطعون فيه تبريرا لإطراحه شهادة الضابط ليس من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ما تقدم . فإن الحكم يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال بما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (أفونا وحشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالقبض والوصف الواردين بقرار الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤ / ١ و ٣٨١ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ومصادرة المخدرات المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيها أنه إد قضي ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز جواهرين مخدرين بقصد الاتجار، قد شابه فساد في الاستدلال . ذلك بأنه أقام قضاءه على أنه ليس من المستماع أن يتفق المطعون ضده — الذي أثبت الضابط أنه شرطى سابق وحريص في تجارته — على تسليم المخدرات لمشتريه، لم يكن قد عاينها بعد طالما أنه لم يدفع الثمن ، وذلك في المكان العام الغاص بالمسار الذي ذكره الضابط وأنه لو صح الاتفاق على عقد الصفقة الوهمية التي أثبتتها الضابط في محضر الضبط لمبا أغفل ذكره في محضر التحريات الذي تقدم به بعد ذلك الاتفاق لاستصدار الأمر بالتفتيش . هذا إلى ما تبين من أن الضابط لا يعرف حقيقة اسم المطعون ضده، وأنه لم يذكر أسماء أفراد القوة المرافقة له — التي أثبت حضورها بعد الضبط لمنع المطعون ضده من الهرب — ولا اسم المرشد السرى الذي صار معروفا بمشاركته في عقد تلك الصفقة ، وبذلك حجب غيره من الشهادة . في حين أن ازدحام المكان المتفق على التسليم فيه من شأنه أن يساعد على اتسام الصفقة في الخفاء مادام المطعون ضده قد وثق في الوسيط ، وأن محضر التحريات لا يتضمن عادة وسيلة اكتشاف واقعة الاتجار بالمخدرات . ولا حجة في استناد الحكم إلى عدم معرفة الضابط حقيقة اسم المطعون ضده مادام أنه هو بذاته المقصود بالتحريات ، ولا إلى عدم ذكر الضابط أسماء المرافقين له لأن ذلك يتشى مع ظروف الضبط والمنطق العادى للأمر .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما وجزء أن ضابطا بمكتب مخدرات القاهرة استصدر أمرا بالتفتيش بناء على محضر أثبت به اسم المطعون ضده وشهرته ومحل اقامته بالتفصيل بغير ذكر اسم أبيه وجده وذكر فيه أن التحريات دلت على أنه يتجر بالمواد المخدرة ، وتنفيذا لذلك الأمر حو محضرا بضبط قطعتين كبيرتين من الحشيش وكتلة من الأفيون مع المطعون ضده أمام دار للسبنا وأبان فيه أنه كان قد تمكن بواسطة مرشد سرى من الاتفاق مع المطعون ضده في الصباح — قبل استصدار الأمر بالتفتيش — على عقد صفقة وهمية خاصة بمواد مخدرة وانتظره مع المرشد في المساء بالمكان المتفق عليه

إلى أن أقبل وفي يده كيس من الورق الأصفر وعندئذ قام بضبط الكيس وإذ تبين أنه يحوى الجوهريين المخدريين سألنى الذكر فقد استدعى القوة المرافقة له فحضرت لمنع المطعون ضده من الهرب ثم أقام الحكم قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز الجوهريين المخدريين بقصد الاتجار على نظر حاصله أنه ليس من المستساغ أن يتفق المطعون ضده — الذى أثبت الضابط بمحضر الضبط أنه شرطى سابق وحريص فى تجارته — على تسليم المخدرات لمشتري ، لم يكن قد عاينها بعد طالما أنه لم يدفع الثمن ، وذلك فى المكان العام الذى ذكره الضابط وهو مكان خاص بالمارة . وأنه لوصح الاتفاق على عقد الصفقة الوهمية لما أغفل الضابط ذكره فى محضر التحريات . هذا إلى ما تبين من أن الضابط لا يعرف حقيقة اسم المطعون ضده ، وأنه لم يذكر أسماء أفراد القوة المرافقة له ولا اسم المرشد السرى — الذى صار معلوما بمشاركته فى عقد تلك الصفقة . وبذلك حجب غيره من الشهادة . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة — للشك فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة — ولها فى سبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الإثبات وتقديرها التقدير الذى تطعن إليه ، إلا أن ذلك كله مشروط بأن تكون الأسباب — التى أفصحت المحكمة عنها ولم تعمل من أجلها على تلك الشهادة — من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق وإذا كان ما أثبتته الضابط من سابقة اشتغال المطعون ضده شرطيا وحرصه فى الاتجار بالمواد المخدرة لا ينتج عنه استبعاد قيامه بتسليم كيس المخدرات لمشتري فى مكان عام خاص بالمارة ، ولو كان هذا المشتري لم يقم بمعايبتها ولم يدفع ثمنها بعد ، سيما إذا كان هذا التسليم حاصلا فى المشتري — كما هى الحال فى الدعوى الماثلة — كما وأن اقتصر الضابط فى المحضر الذى تقدم به لاستصدار الأمر بالتفتيش على إثبات ما أنضت إليه تحرياته من اتجار المطعون ضده بالمواد المخدرة ، مع ارجاء إثبات تفصيل واقعة اتفافه والمرشد السرى مع المطعون ضده على عقد صفقة وهمية خاصة بتلك المواد إلى ما بعد الضبط ، ليس من شأنه أن يشكك فى هذه الواقعة أو يوهن من شهادة الضابط . لما كان ذات وكان جهل الضابط باسم والد المطعون ضده وجده ، وكذلك سكوته عن ذكر أسماء أفراد القوة المرافقة له — التى أثبت أن دورها اقتصر على منع المطعون ضده من الهرب — لا ينال من سلامة شهادته وكفائتها

كدليل مادام الثابت من الحكم أنه كان يعلم اسم المطعون ضده وشهرته ومحل إقامته بالتفصيل ، وطالما أن الحكم لم يثبت أنه طلب منه الإفصاح عن أسماء أفراد تلك الفئة فأبى . ولا حجة في استناد الحكم إلى أن الضابط لم يذكر اسم المرشد السرى وفي قوله أن هذا الأخير صار معلوماً بمشاركته في عقد الصفقة الموهومة ، ذلك بأن ظهور شخصية المرشد السرى للمطعون ضده لا يلزم عنه بالضرورة إظهار شخصيته للغير ولا يمنع الضابط — الذي اختار هذا المرشد لمعاونته — من الحرص على إخفاء اسمه ، ومن ثم فإن كافة الأسباب التي ساقها الحكم المطعون فيه تبريراً لاطراحه شهادة الضابط ليس من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد علي موسى ، وأحمد
طاهر خليل .

(٧)

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٧ القضائية

قتل عمد . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم .
"تسببيه" . تسبب غير معيب . إثبات . "بوجه عام" . "إعتراف" .
نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

حق المحكمة في أن تطرح اعتراف المتهم . متى تبين لها أنه لا يطابق الحقيقة . مثال ؟
كفاية أن تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كما تقضى له بالبراءة . ما دامت
قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبب .

من المقرر أن الإقرار في المواد الجنائية لا يعدو أن يكون عنصرا
من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها
في الإثبات ، فلها — بهذه المثابة — أن تطرحه إذا لم تقتنع بصحته ومطابقته
للحقيقة والواقع بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ،
وأنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم
كي تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها
من عيوب التسبب ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبالغ إطمئنانها في تقدير
الأدلة . وإذا كانت المحكمة — بعد أن أحاطت بواقع الدعوى وألمت بأدلة
الشبوت فيها — قد أفصححت ، على النحو المتقدم بيانه وفي حدود سلطتها
التقديرية ، عن عدم اطمئنانها إلى صحة اعتراف المظنون ضده — بضربه

المجنى عليه بعضها من السنط وتركه في مكانه — لما كشفت عنه المعاينة من وجود دماء على بعد بضعة أمتار من مكان جثة المجنى عليه ، ولما ثبت من التقرير الطبي الشرعي من أن إصابات المجنى عليه التي أودت بحياته لا تنشأ من الاعتداء بعضها من السنط بل من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة ذات حافة حادة أو شبه ذلك . كما أنها انتهت إلى أن التهمة محل شك نخلو الأوراق مما يفيد حصول تماسك بين المجنى عليه والمطعون ضده يصح أن تنجم عنه السحجات الظفرية والمشاهدة بيد الأخير ، ولعدم معرفة فصيلة الدم الموجود على جلبابه ، ونخلو الساطور المقول بضبطه في منزله من أي أثر لدماء . لما كان ذلك ، وكانت هذه الأسباب — التي بررت بها محكمة الموضوع اطراحها لإعتراف المطعون ضده وتشككها في صحة اسناد التهمة إليه من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكانت الطاعة لا تمارى في أن الحكم قد التزم في تحصيله للوقائع — الحقائق الثابتة بالأوراق ، فإن ما تعييه عليه الطاعة من فساد وقصور لا يعدو — في حقيقته — أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبالغ اطمئنانها هي إليها مما لا يجوز التلوض فيه أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية وعقد القصد المصمم على قتله وأعد لهذا الغرض آلة صلبة ذات حافة حادة (ساطور) وترصده في الطريق الذي أيقن سروره فيه وما أن ظفر به حتى انقض عليه ضرباً بالآلة آتفة الإشارة قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضورها عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما هو مسند إليه . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة قتل عمسد ، قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأن أقام قضاءه على عدم صحة إعراف المطعون ضده في التحقيق بقالة أن تصويره للحادث لا يتطابق مع المصاديات التي كشفت عنها المعاينة ، كما أنه يتناقض مع الدليل الفني — المستمد من التقرير الطبي الشرعي في خصوص آلة الاعتداء المستعملة في إحداث إصابات الجنى عليه التي أودت بحياته ، في حين أن عدم التطابق — المشار إليه — لا وجود له ، وأن التناقض بين الدليين القولي والفني مالفى الذكر — لا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد أدلة الإتهام التي تدور حول إعراف المطعون ضده — الذي أدلى به في التحقيق إثر تقديم محضر بالتحريات وما تبين من التقرير الطبي الشرعي من وجود سحجات ظفرية بيد المطعون ضده قد تشير إلى المقاومة ، وما جاء بتقرير المعمل الكيماوى من تلوث جلبابه بدم آدمى ، أبان أن المطعون ضده عدل في التحقيق عن اعترافه وعزاه للأكراه — الذى قال بوقوعه عليه من رجال الشرطة — وأفصح الحكم عن عدم اطمئنائه إلى صحة هذا الاعتراف لأن المطعون ضده زعم فيه أنه ضرب الجنى عليه بعصا من السنط وتركه في مكانه بينما كشفت المعاينة عن وجود دماء على بعد سبعة أمتار من مكان جثة الجنى عليه ووجود شريط من الدماء بطول ٧٥ سم على بعد ثمانية أمتار من مكان وجود قطع متناثرة من المخ والعظم ، ولأنه ثبت من التقرير الطبي الشرعي أن إصابات الجنى عليه التي أودت بحياته — وضعية قطعية تنشأ من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة ذات حافة حادة أو شبه ذلك — كالساطر المضبوط — ولا تنشأ من الاعتداء بعصا من السنط كما زعم المطعون ضده . ثم عرض الحكم إلى السحجات الظفرية المشاهدة بيد المطعون ضده والدم الموجود على جلبابه والساطر المقال بضبطه في منزله فقال إن تلك السحجات أو كانت قد نجمت عن الحادث فإنها لا تتأتى إلا بحصول تماسك بين الجنى عليه والمطعون ضده وهو ما لم يقل به أحد على الإطلاق ، وأما الدم المشار إليه فلم تعرف فصيلته ، كما أن الساطر لم يعثر به على أى أثر لدماء

وخلص الحكم من ذلك كله إلى أن التهمة محل شك . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يعدو أن يكون عنصرا من العناصر التي يملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها — بهذه المثابة — أن تطرحه إذا لم تقتنع بصحتها ومطابقته للحقيقة والواقع بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وأنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة . وإذا كانت المحكمة — بعد أن أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها — قد أفصححت ، على النحو المتقدم بيانه وفي حدود سلطتها التقديرية ، عن عدم اطمئنانها إلى صحة اعتراف المطعون ضده — بضره المجنى عليه بعضا من السنط وتركه في مكانه — لما كشفت عنه المعاينة من وجود دماء على بعد بضعة أمتار من مكان جثة المجنى عليه ، ولما ثبت من التقرير الطبي الشرعي من أن إصابات المجنى عليه التي أودت بحياته لا تنشأ من الاعتداء بعضا من السنط بل من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة ذات حافة حادة أو شبه ذلك . كما أنها انتهت إلى أن التهمة محل شك لخلو الأوراق مما يفيد حصول تماسك بين المجنى عليه والمطعون ضده يصح أن تنجم عنه السحجات الظرفية المشاهدة بيد الأخير ، ولعدم معرفة فصيلة الدم الموجود على جلبابه ، وخلو الساطور المقول بضبطه في منزله من أي أثر لدماء . لما كان ذلك ، وكانت هذه الأسباب — التي بررت بها محكمة الموضوع إطراحها اعتراف المطعون ضده وتشكيكها في صحة إسناد التهمة إليه — من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكانت الطاعنة لا تمارى في أن الحكم قد التزم — في تحصيله للوقائع — الحقائق الثابتة بالأوراق فإن ما تعيبه عليه الطاعنة في فساد وقصور لا يعدو — في حقيقته — أن يكون جدلا موضوعيا حول ساطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبالغ اطمئنانها هي إليها مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : يعقوب محمد رشدي ، ومحمد وهيب ، وأحمد علي موسى ، وأحمد
طاهر خليل .

(٨)

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٧ القضائية

هتك مرض . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم .
"تسبب به . تسبب غير معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(١) استحالة تنفيذ ما أمرت به المحكمة تحقيقا لدفاع المتهم . لا يمنعها من القضاء
بالإدانة استنادا إلى الأدلة القائمة في الدعوى . مثال في تعذر تحديد فصيلة
الحيوانات المنوية .

(٢) تعمق المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم . كفاية لإيراد الأدلة المنتجة
في تكوين عقيدة المحكمة . سندا للإدانة .

١ — من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل
الممكنة لتحقيق دفاع المتهم فإن استحالة تنفيذ ما أمرت به لا يمنعها من القضاء
بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت ، وكان الحكم
المطعون فيه قد اعتمد في قضائه إدانة الطاعن على أدلة الثبوت القائمة في الأوراق
بما لا يجوز معه المجادلة فيما اطمانت إليه المحكمة من تلك الأدلة فإن منعي الطاعن
في هذا الصدد لا محل له .

٢ — من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة
ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه

أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعة لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقرير الطبي الشرعي وتقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن التفاته عما أثبتته ضابط الشرطة من عدم مشاهدته لآثار منوية بجسم المجنى عليها لا يعيبه ما دام قد أقام قضاءه على أدلة تجعله لها معينها من الأوراق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض ... التي لم تبلغ بعد الرابعة من عمرها وذلك بأن وضع قضيبه بين نخذي المجنى عليها فأمنى بها على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالمادة ٢٦٩ / ١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسوان قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك العرض قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه استند في قضائه على أقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعي وتقرير التحليل في حين أن المحكمة كانت قد قررت إرسال المتهم وسروال المجنى عليها إلى قسم المعامل بالطب الشرعي لبيان ما إذا كانت فصيلة الحيوانات المنوية العالقة بالسروال تتفق وحيوانات المتهم وقد تعذر على معامل الطب الشرعي معرفة ذلك لمضي وقت طويل على وقوع الحادث ، هذا إلى أن الحكم لم يعرض لما أثبتته الضابط

في محضر جمع الاستدلالات من أنه لم يجد أية آثار لمواد منوية بجسم المجنى عليها بينما قررت والدتها أنها لم تنظف جسم ابنتها إلا بعد العودة من نقطة الشرطة كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب إعادة تحايل آثار المواد المنوية التي وجدت بسرور المجنى عليها لبيان ما إذا كانت تتفق وفصيلة حيوانات الطاعن وقد استجابت المحكمة إلى هذا الطلب تحقيقاً لما أثاره الدفاع ، وكان الطاعن قد أورد في أسباب طعنه أنه تعذر على الطب الشرعي الوقوف على نوع الفصيلة لمضي وقت طويل على الحادث وعدم بقاء آثار بالسروال تكفي لذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عزز أدلة الثبوت المستمدة من أقوال الشهود بما ورد بتقرير تحليل قسم المعامل بمصلحة الطب الشرعي من وجود حيوانات منوية بسرور المجنى عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع المتهم فإن استحالة تنفيذ ما أمرت به لا يمنعها من القضاء بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه بإدانة الطاعن على أدلة الثبوت القائمة في الأوراق بما لا يجوز معه المجادلة فيما اطعنت إليه المحكمة من تلك الأدلة فإن منعي الطاعن في هذا الصدد لا محل له ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وحسب الحكم كي ما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المشجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى مما تتوافر به كالة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقرير الطبي الشرعي وتقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن التفاته عما أثبتته ضابط الشرطة من عدم مشاهدته لآثار منوية بجسم المجنى عليها لا يعيبه ما دام قد أقام قضاؤه على أدلة تجعله لما معينها من الأوراق . لما كان مما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضحاً .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد / المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ومحمد وهبه ، ومحمد علي بليغ ، ومحمد حلمي راغب .

(٩)

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٧ القضائية

تبليد . نقض " التقرير بالطعن وايداع الأسباب " . " الصفة في الطعن " .
محاماه .

توقيع أسباب الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة النقض . أثره : عدم قبول الطعن .
ولو كان ذلك نيابة عن محام مقبول أمام المحكمة المذكورة . المادة ٣٤ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

تكليف المحامي المقيد أمام النقض أحد زملائه من غير المقبولين أمامها بأعداد مذكرة
أسباب الطعن . وجوب توقيع الأول عليها . وإلا كان الطعن غير مقبول للتقرير به من غير ذي
صفة . أماس ذلك ؟

لما كان المحكوم عليه قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض وأودعت أسباب
الطعن موقعه من الأستاذ .. المحامي في حين أنه من غير المقبولين أمام محكمة
النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب
التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ
النطق بالحكم ، أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير
النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص
على الوجوب يكون قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات
التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها . وإذا كان الثابت من الأوراق أن المحامي موقع

أسباب الطعن ليس من المقبولين أمام محكمة النقض، فإن الأسباب تكون موقعة من غير ذى صفة . ولا يغير من ذلك أن يكون المحامي غير المقبول أمام محكمة النقض قد وقع ورقة أسباب الطعن — نيابة عن محام آخر مقبول أمام هذه المحكمة — كما هو الحال في الدعوى — ذلك أن المشرع حين أوجب في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ السالفة الذكر أن تكون أسباب الطعون المرفوعة من المحكوم عليهم موقعة من محام مقبول أمام محكمة النقض إنما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أموانه من المحامين غير المقبولين أمام محكمة النقض بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها ، ذلك لأن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه . فإذا لم تكن ورقة الأسباب موقعا عليها من صاحب الشأن فيها عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لقيمة له — ولما كان الثابت أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذى صفة ، وبقيت غفلا من توقيع محاميها المقبول أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبيدة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمهجوز عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعي والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة فاختمها لنفسه اضرارا بالجهة الحاجة . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح دكرنس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت «حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث أن المحكوم عليه قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض وأودعت أسباب الطعن موقعه من الأستاذ المحامي في حين أنه من غير المقبولين أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المحامي موقع أسباب الطعن ليس من المقبولين أمام محكمة النقض ، فإن الأسباب تكون موقعه من غير صفة . ولا يغير من ذلك أن يكون المحامي غير المقبول أمام محكمة النقض قد وقع ورقة أسباب الطعن — نيابة عن محام آخر مقبول أمام هذه المحكمة — كما هو الحال في الدعوى — ذلك أن المشرع حين أوجب في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ السالفة الذكر أن تكون أسباب الطعون المرفوعة من المحكوم عليهم موقعة من محام مقبول أمام محكمة النقض إنما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه من المحامين غير المقبولين أمام محكمة النقض بوضعها ، وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها ، ذلك لأن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه . فإذا لم تكن ورقة الأسباب موقعة عليها من صاحب الشأن فيها عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له — ولما كان الثابت أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذي صفة ، وبقيت غفلا من توقيع محاميها المقبول أمام محكمة النقض حتى فوات مهلة الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حمد بن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومغوية السادة
المستشارين محمد عبد الواحد الديب ، واسماعيل محمود حفيظ ، ودكتور أحمد رفعت خفاشي ،
ومحمد عبد الحميد صادق .

(١٠)

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٧ القضائية

قتل عمد . سلاح . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير قيام حالة الارتباط"
عقوبة . "تقديرها" . "العقوبة المقررة" . نقض . "أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها" . طعن "المصلحة في الطعن" .

اتهام الطاعن بعدة جرائم . مؤاخذه عنها . بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لاحداها —
اعترف بها — إعمالا للسادة ٣٢ عقوبات . عدم قبول نفيه عن باقي الجرائم . مثال
في قتل عمد وشرع فيه واحراز سلاح .

لما كانت الطعن واردا على احدي الجرائم التي دين الطاعن بها ،
وهي القتل العمد ، دون جريمة احراز السلاح الناري المششخن بغير
ترخيص ، وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة
منه ، ودلت عليها ، بما لا يمارى فيه الطاعن ، باعترافه بها ، ولم توقع المحكمة عليه
موى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي دانت به تطبيقا للسادة ٣٢ من قانون
العقوبات ، وكانت العقوبة المقررة لها وهي الأشغال الشاقة عشر سنوات
والمصادرة تدخل في حدود العقوبة المقررة لاحداها وهي جريمة احراز السلاح
الناري المششخن بغير ترخيص التي دين الطاعن بها ، فلذلك لا يكون للطاعن مصلحة
فيما يشيره بأسباب طعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل عمدا بأن أطلق عليها
 صاربا ناريا من سلاح نارى معمر كان يحمله قاصدا من ذلك قتلها فحدث بها
 الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى اودت بحياتها وقد اقترنت
 بها وتقدمتها جنائية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر ثمرع فى قتل
 عمدا بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية من السلاح الذى كان
 يحمله قاصدا قتلها فحدثت به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب
 اثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج الأمر المنطبق
 على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات . ثانيا : أحرز بغير ترخيص
 سلاحا ناريا مششخنا (بنديقية لى أنقيلد) ثالثا : أحرز ذخائر مما تستعمل فى
 الأسلحة النارية حالة كونه غير مرخص له باحراز سلاح نارى . وطالبت إلى مستشار
 الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات
 والمواد ١/١ و ٢ و ٢٦ / ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
 المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبنسب
 من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق ، فقرّر ذلك . ومحكمة جنايات
 سوهاج قضت بحضوريا فى الدعوى عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧
 من قانون العقوبات بمعاقة الطاعن بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات ومصادرة
 السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عايه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل
 العمد الذى تقدمته جنائية الشروع فيه وإحراز سلاح نارى مششخن وذخيرته
 بغير ترخيص ، قد انطوى على قصور فى التسييب ، وشابه خطأ التحصيل

وفساد في التدليل ، ذلك بأنه حول في ثبوت تهمة القتل على أنوال الشهود والطاعن بالتحقيقات دون تلك التي رددوها بالجلسة وأغفل الحكم مجرد الإشارة إليها بالرغم مما أثاره الدفاع من تدخل رجال الحفظ والشرطة في توجيه التحقيق وآية ذلك ما قـررته المحجى عليها ... في تحقيقات الشرطة من أن الطاعن بادرها بمقدوف ناري من بندقية وصفها — وهي فتاة ريفية — بأنها لي أنقيلد وكان ذلك قبل العثور على السلاح المضبوط ، فضلا عما ورد بإشارة المستشفى من أنها والمحجى عليه الآخر كانا في حالة سيئة ولا يمكن استجوابهما ، هذا إلى أن الحكم قد استخلص قصد القتل من مجرد مشادة تشبت بين الطاعن وابن عمه ... الذي قرر هو والشاهدة ... بالجلسة ما ينتفى به قصد القتل وهو ما اجتازت عنه المحكمة بما نقلته من التحقيقات التي تضمنت أيضا ما رددته الطاعن من أن انطلاق البندقية كان بلذبا من يده وأن إطلاقه الأعية كان للارهاب ، لانتفاء الضغينة بينه وبين ابن عمه لصلة القرابة والمصاهرة والمساكنة ، وهو ما ينهض به في حق الطاعن — إن صح — جريمة القتل الخطأ هذا إلى ما قررته ... بالتحقيق من أن إطلاق النار صوبه كان بقصد الارهاب على نقيض ما أسنده إليه في هذا الخصوص ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وسيت إن الحكم المطعون فيه قد حصل وافعة الدعوى فيما يجمل أن نزاعا عائليا نشب بين الطاعن وأخته ... وزوجها ... فاستدعى الأخيران ... للتوفيق بينهم ولما بلغ المنزل حدثت مشادة كلامية بين الطاعن وزوج أخته ، وعندئذ أسرع أولهما إلى داخل المنزل وعاد يجمل بندقية من طراز لي أنقيلد وأطلق منها على الثاني مقذوفين بقصد قتله غير أنهما أخطأه وأصابا المحجى عليه ... ، وقد حضرت إثر ذلك وعلى صوت إطلاق النار المحجى عليها ... لمكان الحادث فأطلق عليها الطاعن بقصد قتلها عيارا آخر فأحدث

بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، وقد قضت محكمة الجنايات — بحكمها المطعون فيه حضوريا بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة عشر سنوات ومصادرة السلاح المضبوط عن التهم المسندة إليه ، وهي جناية القتل العمد الذي تقدمته جناية الشروع فيه ، وجناية إحراز السلاح الناري المششخن ، وإحراز ذخيره بغير ترخيص ، لما كان ذلك ، وكان الطعن — على ما سلف بيانه — واردا على إحدى الجرائم التي دين الطاعن بها ، وهي القتل العمد ، دون جريمة إحراز السلاح الناري المششخن بغير ترخيص ، وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة منه ، ودلت عليها ، بما لا يمارى فيه الطاعن ، باعترافه بها ، ولم توقع المحكمة عليه سوى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي دانت به تطبيقا للسادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقررة بها وهي الأشغال الشاقة عشر سنوات والمصادرة تدخل في حدود العقوبة المقررة لإحداها وهي جريمة إحراز السلاح الناري المششخن بغير ترخيص التي دين الطاعن بها ، فانه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يشيره بأسباب طعنه ويستوجب الحكم برفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المفسري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، وأحمد رفعت الخفاجي ،
واسماعيل محمود حفيظ .

(١١)

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " إقرار " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل من الأسباب " . حكم . " ما لا يعيبه
في نطاق التدليل " .

الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

(٢) إثبات . " شهود " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

استناد الحكم صحوحاً إلى دليل ثابت في الأوراق . كفايته .

(٣) حكم . " بيانات التسبيب " . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
إثبات . " بوجه عام " .

البيان المعلن عليه في الحكم . هو الجزء الذي يدر فيه اقتناع القاضي . دون غيره .

(٤) حكم . " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
إثبات . " بوجه عام " .

تزيد الحكم فيما لا يؤثر في منطقه أو النتيجة التي خلص إليها . لا يعيبه .

(٥) قتل عمد . قصود جنائي . إثبات . " بوجه عام " . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " .

قصود القتل . أمر خفي يستخلصه القاضي من الظروف المحيطة بالدعوى والامارات الخارجية
التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير العقوبة" . عقوبة . "العقوبة المبررة" . نقض . "المصلحة في الطعن" .

إنعدام مصالحة الطاعن في المجادلة في توافر سبق الإصرار . مادامت العقوبة الموقعة عليه تدخل في الحدود المقررة للقتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد .

١ — لما كان البين من الرجوع إلى المفردات أن الطاعن طلب بتاريخ مقابلة رئيس المباحث بالقسم حيث أدلى له باعترافه فأثبت ذلك بحضوره وأحاله إلى النيابة في ذات اليوم حيث ردد اعترافه على نحو ما سلف بيانه ، فانه مع التسليم بأن الأمور جرت بداية وما لا على هذا النحو فانها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التي اقتنعت بها المحكمة وهي أن الطاعن قد اعترف بناء على طلبه طواعية واختيارا بما أسنده الحكم إليه ، ومن ثم فان دعوى الخطأ في الاسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة ، لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

٢ — لما كانت مدونات الحكم واضحة الدلالة على أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد له أصوله الثابتة فيما قرره ولم يجد الحكم فيما عول عليه منها عن نص ما أنبأت به أو فحواه ، فقد انحسرت عنه بذلك قلة خطأ التحصيل وفساد التدليل .

٣ — من المقرر أن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره . من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

٤ — إن تزايد الحكم فيما استورد إليه لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه خطؤه في بيان مكان العاهة التي أحدثها ذوو الطاعن بالمجنى عليه — من قبل والتي كانت محلا لدعوى مطروحة على القضاء ورفض المجنى عليه الصلح بشأنها وهو ما أثار حفيظة الطاعن وإصراره على قتله ، ذلك بأن الخطأ في تحديد موضع في مكان هذه العاهة الرأس بدلا من الذراع — بفرض حصوله لم يكن بذى أثر في معتقد

المحكمة وقضائها في شأن سبب الحادث والاصرار عليه ، بل إن حذف لفظ مكان العاهة — الرأس — من المساق الذي ورد فيه من مدونات الحكم لا ينال من صواب استدلاله له على ما هو بصدده .

٥ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحنس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمه في نفسه . واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٦ — لما كانت العقوبة المقررة المقضى بها على الطاعن وهي الأشغال الشاقة المؤبدة — تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة ، فإنه لا يكون له مصلحة فيما أثاره من فساد استدلال الحكم في استظهار ظرف سبق الاصرار .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وما أن ظفر به حتى انهال عليه ضربا على رأسه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسادين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . وادعت زوجة المجرى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات طنطا قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة مع إلزامه أن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما نعام الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار ، قد انطوى على خطأ في الاستناد وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه ناقض الثابت بتقرير رئيس المباحث المؤرخ ١٩٧٢/٧/١٥ من أن الطاعن طلب مقابله في يوم ١٩٧٢/٧/٣ وأدلى له باعترافه ، حين أسند الحكم الرغبة في إبداء هذا الاعتراف إلى طلب قدمه الطاعن لوكيل النيابة المحقق ، كما عول الحكم على أقوال الشاهد رغم ما انطوت عليه من فساد التحصيل الذي صرفها عن مبنائها ومعناها إذ أثبت المحقق عند سؤاله أنه مضطرب ويهزى في أقواله ، بما لا يسوغ معه أن يدعم بها الحكم قضاءه ، وقد رد الحكم سبب الحادث إلى إصابة المجنى عليه بعاهة مستديمة برأسه ما زالت دعواه مطروحة على القضاء وأنه رفض الصالح مع عائلة الطاعن مما أثار حفيظة هذا الأخير ، في حين أن تلك العاهة كانت بذراع المجنى عليه ولم يتهم الطاعن بأحداثها حتى يدبر أمر قتله ، هذا إلى أن السعي للصالح ، وما رواه الشهود من أن الطاعن لم يكن يحمل أداة للاعتداء بها ، وجذب المجنى عليه من فوق الدابة وضربه بالأيدي والأرجل ، إنما ينتهي معه قصد القتل فضلا عن سبق الاصرار ، ولا يستدل عليهما بكيفية إخفاء الجثة بعد الوفاة ، خاصة وأن القتل ما كان يمنع من نظر دعوى العاهة ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اعترافه ، وأقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريعية ، ومن المعاينة وتحريات الشرطة وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حصل اعتراف الطاعن — مما له معينه الصحيح من المفردات المضمومة فيما نصه : ” فقد اعترف المتهم بتحقيقات النيابة عند استجوابه

بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣ بناء على طلبه بأنه جذب المحنى عليه من فوق الدابة التي كان يمتطيها صباح يوم الحادث عند رؤيته له مارا بالطريق الزراعي أثناء وجوده بحفله مسقط على الأرض حيث فارق الحياة ثم قام بعد ذلك باخفاء جثته بمكان القمامة العمومي .

وإذ كان من بين ما أورده الحكم في مساق تدليله على انتفاء إكراه الطاعن على هذا الاعتراف قوله : " إن المتهم عندما مثل بادی ذی بدء بتتقيقات النيابة بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢ أنكر ارتكاب الحادث وعمل الإصابة التي كانت بحبته أنها حدثت نتيجة دفع أحد رجال المباحث لوارتطامه بالحائط ، وأن اعترافه إنما صدر في اليوم التالي وبناء على طلب تقدم به للسيد وكيل النيابة المحقق دون وجود أى إصابات أخرى " ، وكان يبين من الرجوع إلى المفردات أن الطاعن طلب بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣ مقابلة رئيس المباحث القسم حيث أدلى له باعترافه فأثبت ذلك بحضوره وأحاله إلى النيابة في ذات اليوم حيث ردد اعترافه على نحو ما سلف بيانه ، فإنه مع التسليم بأن الأمور جرت بداية وما لاعلى هذا النحو فإنها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة الى اقتنعت بها المحكمة وهي أن الطاعن قد اعترف بناء على طلبه طواعية واختيارا بما أسنده الحكم اليه ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة ، لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في دقيدة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على تحقیقات النيابة أنه عند سؤال الشاهد — شقيق الطاعن — بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢ تبين أنه مضطرب الأعصاب ويهذي في أقواله فأثبت المحقق ذلك وكف عن الاسترسال في مناقشته ، ولما عاود سؤاله في اليوم التالي ، وقد زال اضطرابه وهدأت نفسه ، أدلى بمعلوماته وفسر ما اعترافه — في اليوم السابق — من هول الحادث ، وإذ كانت مدونات الحكم واضحة الدلالة على أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد له أصوله الثابتة فيما قرره — بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣ ، ولم يحد الحكم فيما عول عليه منها عن نص ما أنبأت به أو فخراه ، فقد انحصرت عنه بذلك قالة خطأ التحصيل وفساد التدليل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة من سياق هذا الاقتناع وأن تزيد الحكم فيما استطرد اليه بالإعيية طالما أنه غير مؤثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم فإنه

لا يعيب الحكم المطعون فيه خطؤه في بيان مكان العاهة التي أحدثها ذوو الطاعن بالمجنى عليه — من قبل والتي كانت محلا لدعوى مطروحة على القضاء ورفض المجنى عليه الصلح بشأنها وهو ما أثار حفيظة الطاعن واصراره على قتله ، ذلك بأن الخطأ في تحديد موضع مكان هذه العاهة — الرأس بدلا من الذراع — بفرض حصوله لم يكن بذى أثر في معتقد المحكمة وقضائها في شأن سبب الحادث والاصرار عليه ، بل إن حذف لفظ مكان العاهة — الرأس — من المساق الذي ورد فيه من مدونات الحكم لا ينال من صواب استدلاله له على ما هو بصددده . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظريف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأنبها الجاني وتم عما يضمنه في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله : ” إن الدليل قائم عليها في الدعوى المسائلة من وجود الضغينة بين عائلة المتهم والمجنى عليه والذي سبق أن اتهم بعض أفراد عائلة المتهم باحداث عاهة برأسه منذ حوالي سنتين سابقتين على تاريخ الحادث وازاء عرض المتهم الصلح على المجنى عليه ورفض الأخير ذلك فقد بدت المتهم النية على قتله وما أن ظفر به حتى انهال عليه ضربا على رأسه بالأيدي والأرجل عدة مرات متتالية فأصابه بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والسالف بيانها والتي من شأنها أن تؤدي إلى الوفاة الأمر الذي يفيد حتما أن المتهم قد انتوى ازهاق روح . المجنى عليه “ ، وإذا كان الحكم قد حصل من تقرير الصفة التشريحية المشار اليه ” وجود كسور منخسفة بالعظم الصدفي الأيمن والانف وحجاج العين اليمنى مصحوبا بأثر انسكاب دموى بيسار الفروة وأن الوفاة جنائية نشأت نتيجة هذه الكسور — وقد أجهز المتهم على المجنى عليه وبتر أطرافه ثم وضعت الجثة داخل جوال من الخيشر وأشعلت النار بها إلى درجة التفحيم بقصد اخفاء معالم الجريمة “ . فان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها ، ومن أن الطاعن وهو في معية رهط من

ذويه قد ألقى المحنى عليه وهو مسن مريض ، أعزل فريد في طريق جافاه المارة وإفتقد أعين الرقباء ، فريسة طيعة للقتل وما نلاء من تجزئة الجثة ونقل أشلائها المواراتها بالقمامة وحرقتها ، إنما هو استخلاص مائع وكاف في التدايل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن ، كما هي معرفة به في القانون ، وإذا ما كانت العقوبة الموقعة على الطاعن وهي الأشغال الشاقة المؤبدة — تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة ، فإنه لا يكون له مصلحة فيما أثاره من فساد استدلال الحكم في استظهار ظروف سبق الاضرار . لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وقصدي امكندر عزت ، وأحمد رفعت خفاجي ،
وإسماعيل محمود حفيظ .

(١٢)

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ القضائية

- ١ — تبليد . جريمة " أركانها " . قصد جنائي . إثبات . " بوجه عام " .
تحقق القصد الجنائي في التبليد بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه
واثمن عاينه إلى ملكه واختلاسه لنفسه . بحث توافر هذا القصد . موضوعي .
 - ٢ — تبليد . قصد جنائي . إثبات " بوجه عام " . نقص . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " .
- منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام النقض .
عدم جدوى إثارة قصور الدليل بالنسبة لتبليد بعض الأشياء . متى ثبت . فحينئذ تبليد
الباقى منها .

١ — من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التبليد يتحقق بانصراف نية
الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، والبحث
في توافره مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة
النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى .

٢ - لما كان الحكم قد استظهر بالأدلة السائغة التي استند إليها وبما يتفق مع الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تسلم كافة المستندات بصفته أميناً لصندوق الجمعية المذكورة مما يتحقق به تسليمها إليه على سبيل الوكالة عنها وأنه قد أودع بعضها منها في القضية التي رفعها على المطعون ضدها فاستبعدها ولم يدنه إلا عن الباقي من المستندات التي كان قد تسلمها بتلك الصفة ولا تتعلق بالنزاع المذكور ، وكان مفاد ذلك أن الطاعن وقد امتنع عن رد هذا الباقي دون وجه حق فإنه يكون قد أضافه إلى ملكه بنية اختلاسه وحرمان الجمعية المطعون ضدها منه وهو ما يتوفر به القصد الجنائي في جريمة التهديد على النحو الذي يتطلبه القانون لما كان ذلك فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جمل موضوعي في وزن عناصر الدعوى واستنباط محكمة الموضوع لمعتقداتها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ولا جدوى من بعد مما يثيره الطاعن بشأن سجل الجمعية وخاتمها ما دام قد ثبت في حقه تهديد تلك المستندات الأخرى التي تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ارتكب ما هو بدون عريضة الدعوى . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى رئيس مجلس إدارة جمعية النعمة الإلهية القبطية الأرثوذكسية بصفته مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة المنزلة الجزئية قضت في الدعوى حضوراً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لوقف التنفيذ . وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم أن يؤدي للدعي بالحقوق المدنية بصفته مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه بالمصروفات المدنية عن الدرجتين فطعن الأستاذ عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دأب بجرime تبديد مستندات وسجل وختم جمعية النعمة الالهية المطعون ضدها (المدعية بالحقوق المدنية) قد شابه خطأ في الإسناد وقصور في التسييب وفساد في الاستدلال فضلا عن أنه خالف صحيح القانون ، ذلك بأن تلك المستندات كان قد قدمها إلى المحكمة المدنية — ولا زالت بها — في الدعوى المدنية التي أقامها على الجمعية المذكورة يطالبها فيها بما يداينها به وكانت هي الدليل الوحيد على ثبوت حقه هذا في ذمتها ولم تكن نيته قد انصرفت إطلاقا إلى تملك تلك المستندات مما ينفي عنه القصد الجنائي الواجب توافره في تلك الجريمة التي آخذها بها ، أما السجل والختم سألني الذكر فلم يرد لهما ذكر في صحيفة الدعوى خلافا لما ذهب إليه الحكم على غير الثابت في الأوراق دون أن يعنى ببيان وصفهما والدليل على استلامه لهما مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافره كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، عرض لما دفع به الطاعن من أنه قدم تلك المستندات في الدعوى المدنية التي رفعها على الجمعية المطعون ضدهما ورد عليه بقوله : ” وحيث أن المتهم دفع الاتهام المسند إليه بوجود حساب بينه وبين المدعية بالحق المدني وأنه يطلب تصفيته وكان دفاع المتهم يستقيم لو أنه امتنع عن تسليم المبالغ التي حصاها كلها فعلا مع وجود هذا النزاع وكذلك باقي المستندات التي تؤيد دفاعه وثبت حقه في هذا الشأن إلا أنه وقد امتنع عن تسليم المدعية باقي المستندات التي لا تتعلق بالنزاع والتي ليس لها علاقة بإثبات أو نفي ما ادعى به مثل سجل الجمعية (خلاف سجل الاشتراكات) وخاتمها فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ويتعين معاقبته وفق هذه المادة “ . وهذا الذي أورده الحكم يكفي في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ويسوغ به إطراحه ، ذلك أنه من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التبديد يتحقق

بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، والبحث في توفره أو عدم توفره مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات أن المطعون ضدها قد عدت في صحيفة دعواها المستندات التي نسبت للطامن تبديدها فدفع هذا الأخير بأنه قدم تلك المستندات في الدعوى المدنية التي رفعها ضدها وقدم صورة من حافظة المستندات التي أودعها في تلك القضية . لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر بالأدلة السائغة التي استند إليها وبما يتفق مع الثابت بالأوراق أن الطامن قد تسلم كافة المستندات بصفتها أمينا لصندوق الجمعية المذكورة مما يتحقق به تسليمها إليه على سبيل الوكالة عنها وأنه قد أودع بعضها منها في القضية التي رفعها على المطعون ضدها فاستبعدها ولم يدنه إلا عن الباقي من المستندات التي كان قد سلمها بتلك الصفة ولا تتعلق بالزاع المذكور ، وكان مفاد ذلك أن الطامن وقد امتنع من رد هذا الباقي دون وجه حق فإنه يكون قد أخضفه إلى ملكه بنية اختلاسه وحرمان الجمعية المطعون ضدها منه وهو ما يتوفر به القصد الجنائي في جريمة التبديد على النحو الذي يتطلبه القانون . لما كان ذلك فإن منعى الطامن على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ولا جدوى من بعد مما يثيره الطامن بشأن سجل الجمعية وخاتمها ما دام قد ثبت في حقه تهمة تبديد تلك المستندات الأخرى التي تكفي للحل العقوبة المحكوم بها عليه ومن ثم فإن الطعن يكون برمته مستوجبا للرفض .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جزيبة ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بايغ ، ومحمد
حلي راجب .

(١٣)

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٧٤ انقضائية

تبديد . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

تمسك الطاعن بأن المنقولات موضوع الاتهام يمت جبر ياروفاء لدين له وأخرى على الحق عليه .
وتقديمه صورة محضر حجز تساند ذلك . التفتات الحكم من هذا المستند ومن تحفة في مؤداه .
الإخلال بحق الدفاع .

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لحافظة المستندات
المقدمة من الطاعن بأحدى جلسات المعارضة الاستئنافية بقوله : " ومن حيث
إن التهم تقدم بحافظة مستندات طويت على صورة هريضة الدعوى ٥٢٣٩
سنة ١٩٦٧ مدني مستعجل امكندرية عن الحكم الصادر فيها بطرد المجني عليها
من الارض الموضحة بالصحيفة وعقد الايجار المؤرخ ١٦ / ١ / ١٩٦١ وتسليمها
خالية وكذا محضر الطرد والتسليم وثابت به استلام المتهم للشالية وما وجد بداخله ،
ثم محضر جرد وإشهار مزايدة وبيع بالنسبة للمنقولات ولم يأت ذكر للشالية
ومخالفاته والنايت بمحضر الطرد المؤرخ ٢٨ / ١ / ١٩٦٨ أوصافه الواردة بالمحضر
المذكور والمسلمة للتهمة على سبيل الوديعة كما لم يثبت هذه الأشياء ضمن محضر
الجرد المؤرخ ١٩٦٩ / ٢ / ٣ ومن ثم يضحى الاتهام ثابتا قبل المتهم " ،
لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية

وعلى المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قدم أثناء نظر المعارضة حافظتي مستندات اشتملت أولاها على المستندات التي أشار إليها الحكم المطعون فيه ، كما كان من بين ما اشتملت عليه الحافظة الثانية التي لم يعرض لها الحكم ، صورة من محضر الجز التحفظي المؤرخ ١٩٦٩/١/١١ الموقع ببناء على طالب الطاعن وأخرى على أنقاض الشالية من الأخشاب ضد المجنى عليها وفاء لمبلغ ٣٠ ج و ٥٢٠ م ، وكان هذا المستند متعلقا بدفاع جوهرى للطاعن قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه وتقسطه حقه من البحث والتحقيق ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء والمنقولات المبيعة وصفارقيمة بالمخبر والمملوكة له والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة فاختمها لنفسه اضرارا بالمالكة الحاجزة . وطلبت عقابه بالسنتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة المنتزة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنميات للايقاف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه فطعن الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد قد شابه خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه دفع بأن الواقعة التي دين عنها غير مؤثمة إذ أنه يدان المجنى عليها بدين أجره استصدر به أمر أداء ، وبمصاريف دعوى وأوقع بهذين الدينين حجزين تنفيذيين على منقولات المجنى ليها بداخل الشالية — المقام منها على قطعة الأرض المؤجرة إليها والتي قضى بطردها منها — وعلى أنقاض الشالية من الأخشاب ، وكان الطاعن قد تسلم المنقولات وأنقاض الشالية بصفة وديعة ، وتم بيع المنقولات وفاء لهذين الدينين ، وأنه على الرغم من إدائه هذا الدفاع الجوهرى أمام المحكمة الاستئنافية وتقديمه المستندات المؤيدة له ومنها محضر الحجز الموقع على الانقضاء بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٦٩ إلا أنها لم تخص هذه المستندات ولم تقل كلمتها فيها وقضت في الدعوى دون أن تعرض لدفاعه لإيرادا وردا بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لحافظة المستندات المقدمة من الطاعن بأحدى جلسات المعارضة الاستئنافية بقوله : ” ومن حيث أن المتهم تقدم بحافظة مستندات طويت على صورة عريضة الدعوى ٥٢٣٩ سنة ١٩٦٧ مدنى مستعجل اسكندرية عن الحكم الصادر فيها بطرد المجنى عليها من الأرض الموضحة بالصحيفة وعقد الإيجار المؤرخ ١٦ / ١ / ١٩٦١ وتسليمها خالية وكذا محضر الطرد والتسلم وثابت به استلام المتهم للشالية وما وجد بداخله ، ثم محضر جرد واشهار مزايدة وبيع بالنسبة للمنقولات ولم يأت ذكر للشالية ومخلفاته والثابت بمحضر الطرد المؤرخ ١٩٦٨ / ١ / ٢٨ أوصافه الواودة بالمحضر المذكور والمسألة للمتهم على سبيل الوديعة كما لم يثبت بيع هذه الأشياء ضمن محضر الجرد المؤرخ ١٩٦٩ / ٢ / ٣ ومن ثم يضحى الاتهام ثابتا قبل

المتهم ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية وعلى المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قدم أثناء نظر المعارضة حافطتي مستندات اشتملت أولاها على المستندات التي أشار إليها الحكم المطعون فيه ، كما كان من بين ما اشتملت عليه الحافظة الثانية التي لم يعرض لها الحكم ، صورة من محضر الجزاء التحفظي المؤرخ ١٩٦٩/١/١١ الموقع بناء على طلب الطاعن وأخرى على أنقاض الشالية من الأخشاب ضد المجنى عليها وفاء لمبلغ ٣٠ ج و ٥٢٠ م ، وكان هذا المستند متعلقا بدفاع جوهري للطاعن قد يرتب على تحقيقه تغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعني بتحقيقه نقسطة حقه من البحث والتمحيص . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ويتعين نقضه والإحالة دون حاجة لبحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل .

(١٤)

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٧ القضائية

(٢٠١) قتل خطأ . نيابة عامة . مأمور والضبط القضائي . اثبات "شهود" .
"خبرة" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع" . مالا يوفره . نقض "أسباب الطعن" .
مالا يقبل منها .

(١) حق عضو النيابة . بوصفه رئيسا للضبطية القضائية . في الاستماعة بأهل الخبرة
وفي طلب رأيهم شفويا أو بالكتابة بغير حلف يمين . المادة ٢٩ اجراءات جنائية .
(٢) لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة ولو خالفت ما شهد به أسانها ،
دون إلزام ببيان العلة . لها كامل الحرية في تقدير القوة التدايلية لتقرير التحير المقدم اليها
وفي مقاضلة التنازير عند تعددها .

قول الحكم بتوافر الخطأ في جانب المتهم استنادا إلى ما شهد به أعضاء لجنة فنية . رغم
عدم القيام بأية تجارب عملية . لإيميه .

النعي على المحكمة لعودها عن اجراء لم يطلب منها . غير مقبول .

١ — لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون
فيه — بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ
التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة تؤدي إلى مارتبه الحكم
عليها ، لما كان ذلك وكان النعي على الحكم استنادا إلى تقرير لجنة الاسكان
بقالة انه لم يصدر قرار بنديها من سلطة التحقيق ولم يؤد أعضاءها اليمين القانونية

قبل مباشرة المأمورية المندوبين لها فقد قام الحكم الابتدائي بالرد عليه بقوله :
 " وحيث ان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة هي التي قامت بتحقيق الواقعة
 بنفسها وكذلك أصدرت قرارها بتشكيل لجنة من السادة مهندسي وزارة الإسكان
 ومن ثم يكون ندب هذه اللجنة قد صدر منها باعتبارها سلطة تحقيق . هذا بالإضافة
 إلى أن الأصل أن الإجراءات المتعلقة بالشكل كتحليف الخبراء اليمين على ابداء
 رأيهم بالذمة إعمالاً للآادة ٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد روعيت ولم
 يقدم المتهم دليلاً ما يثبت أن أعضاء اللجنة سألوه الذكرك لم يحلفوا اليمين القانونية
 قبل ابداء رأيها ومن ثم يضحى ما يثيره المتهم في هذا الخصوص على أساس غير
 سليم من القانون خليفاً بالرفض " . وهو رد سائغ ، فضلاً عن ذلك فإنه وإن أوجب
 القانون على الخبراء أن يحلفوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالذمة وأن
 يقدموا تقريرهم كتابة إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب
 الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله
 القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للآادتين ٢٤ و ٣١ من قانون
 الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز
 لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن
 يطلبوا رأيهم شفهاً أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط في مواد
 الجرح والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة ، فإنه على فرض صحة مانعاه
 الطاعن في هذا الخصوص — فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير
 اللجنة وبما شهد به أعضاؤها وأولم يحلفوا اليمين قبل مباشرة المأمورية على أنه
 ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها
 مادام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة —
 كما هو الحال في الدعوى المسائلة — ومن ثم يضحى هذا النقص في غير محله .

٢ — لما كان وزن أقوال الشاهد مرجعه إلى محكمة الموضوع ولما الأخذ بها
 في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن تلتزم ببيان السبب
 وفي أخذها بأقوال الشاهد ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع
 لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان لها كامل الحرية في تقدير قوة التديلية لتقرير
 الخبر المقدم إليها ما دامت قد اطحات إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها فيه ،

وكان الحكم المطعون فيه قد تكفل بالرد على ما أثاره المدافع عن الطاعن بشأن التذليل على توافر الخطأ في حق الطاعن بما ورد بتقرير اللجنة وبشهادة أعضائها دون القيام بأي تجارب معملية ، واكتفاء بما شاهدوه بالعين المجردة بقوله : ” وهذه المحكمة رأيت وقوفاً على وجه الحق في الدعوى واستجلاء للحقيقة سماع أقوال أعضاء تلك اللجنة المذكورة أسماؤهم في المحضر وبسؤالهم اتفقت كلمتهم على أن سبب انهيار المنزل كان بسبب خطأ المتهم متمثلاً في رداءة خلطه الأسمنت والرمل والزلط وعدم التزام المتهم الأصول الفنية في البناء باستعمال حديد مسحوب لا يصلح للبناء ولم يراع المسافات القانونية بين كل سبيخ وآخر ولم يضع الكوابيل اللازمة في الأعمدة وكان دفاع المتهم أن التحقيق كان قاصراً لعدم إرسال هيئة من مخلفات المبنى لحساب قيمة الجهد الذي يتحمله المبنى وأن هذا الدفاع في غير محله لأن جميع أعضاء اللجنة قرروا بأن سبب الانهيار هو عدم تحمل الأعمدة الحرسانية البناء القائم عليها بسبب رداءة الصنع والمواد المستعملة في البناء وأن ذلك يبين بالعين المجردة دون الحاجة إلى الرجوع إلى المعامل للتحليل “ ، كما نقل الحكم الابتدائي عن تقرير اللجنة أنه تبين لها بعد معاينتها العقار المنهار .. ” أن المتهم قام ببناء بدروم ودور أرضي وخمسة أدوار علوية هيكل حرساني على أساسات منفصلة وحدث انهيار كامل المبنى وقد وجد من المعاينة أن مستوى التنفيذ ردي جداً وواضح أن خلطات الهيكل الحرساني ضعيفة للغاية سواء في نوعية الأسمنت أو الرمل الذي تدخل فيه بعض شوائب ولا تنطبق عليه مواصفات حبيبات الرمل الواجب استخدامها في الخرسانة المسلحة كما أن الزلط غير متدرج وبه نسبة عالية من الزلط الكبير كما أن جميع الحديد المستعمل من الحديد المسحوب الغير مسموح باستعماله ، كما أن متوسط سمك الأسمنت في الأجزاء التي وجدت أقل من السمك الذي يجب ألا يقل عن ١٠ سم وحديد التسليح وتوزيعه أقل من الكميات التصميمية المقررة سواء في الأقطار المستعملة أو نسبته وتوزيعه على السطح أو سقوطه .. كما أن قطاعات الكمرات أقل من القطاعات التصميمية بالنسبة لأطوالها والأحمال الواقعة عليها علاوة على قلة نسبة حديد التسليح بها وعدم اتباع الأصول الفنية في استخدامه بالنسبة للعزم كما أن الحديد المستعمل في الأعمدة من أقطار $\frac{3}{8}$ بوصة الغير مسموح باستعماله في تسليح الأعمدة وموضوع بطريقة غير فنية والكانات بالأعمدة من حديد $\frac{1}{8}$ بوصة وتوجد

قطاعات كاملة من الأعمدة بدون كانت ولا توجد أشاير ربط ... بالإضافة إلى أن المتهم قام بتنفيذ كامل البناء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مخالفاً بذلك المواصفات الزمنية اللازمة لتنفيذ الأعمال الإنشائية والمعمارية ... لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبراء المقدم إليها دون أن تلزم بنسب خبر آخر ما دام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون ، وكان يبين من مدونات الحكيم الابتدائي والاستثنائي أن محكمة الموضوع أقامت قضاءها ما على اقتنعت به من أسانيد حواها تقرير أعضاء لجنة الإسكان الذي لم ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنه ، وعلى ما شهد به أعضاء تلك اللجنة أمام المحكمة الاستئنافية بما لا يخرج عما تضمنه التقرير ، وأوضح الحكم تفصيلاً الأخطاء التي وقعت من الطاعن والتي اكتشفها أعضاء اللجنة بالعين المجردة من معاينة المبنى بعد انهياره بما يوفر في حقه ركن الخطأ في الجريمة التي دين عنها . لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها التي خلصت إليها في منطق سائق كما أنه لا يصح النعي عليها عدم أخذها بالنتيجة التي انتهت إليها تقرير خبر الجدول ذلك أن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع نذب خبر آخر من غير مهني مدعى مديرية الإسكان تحقيقاً لما ادعاه في طعنه فإنه لا يصح له أن ينعي على المحكمة عمودها عن إجراء لم يطلبه منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب خطأ في موت ... و وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وإخلاله إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول حرفته

بأن لم يطبق المواصفات الفنية للتنفيذ في البناء المبني بالحضر. كما استعمل في بنائه مواد رديئة مما أدى إلى ضعف الحراسيات وعدم تحمل أعمدة البناء للأحمال الواقعة عليها كما أتم التنفيذ في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مخالفاً بذلك المواصفات الزمنية اللازمة لتنفيذ الأعمال الإنشائية والمعمارية وقد ترتب على ذلك تفتت الأعمدة الحاملة للهيكل الخرساني للبدروم وحدوث انهيار كامل للمبنى فحدثت إصابات المبنى عليهم سالفى البيان والتي أودت بحياتهم . وطلبت عقابه بالمادة ٣٠٢/٣٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضور يا عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سبع سنوات مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيهها لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد شابه خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال وقصور في التسبيب واختلال بحق الدفاع ذلك بأنه حول في ادانته على تقرير لجنة الاسكان وشهادة اعضائها رغم ما دفع به من بطلان أعمال تلك اللجنة لعدم صدور قرار بالندب من سلطة التحقيق ولأن أعضاءها لم يؤدوا اليمين القانونية قبل مباشرتهم المأمورية لمندوبين لها ، ورد الحكم على هذا الدفع رداً غير سائغ ، كما استدل الحكم على توافر الخطأ في حق الطاعن بما شهد به أعضاء اللجنة من أنه تبين لهم بالعين المجردة رداءه مكونات خليط الأسمنت والزلط والرمل ومن استعماله حديدًا مسجوبًا غير جائز استعماله في الحرسانية ، ومن عدم مراعاته المسافات القانونية بين أسياخ الحديد وعدم وضع الكوابل اللازمة للأعمدة ، في حين أن أحد أعضاء تلك اللجنة قرر في تحقیقات النيابة أنه كان يتعين إجراء تحليل معملي لبيان مدى ضعف العينات الخرسانية واستكمال الدراسات الإنشائية من واقع الرسومات وما تم تنفيذه لتحديد جهود الشد الواقعة على احمال المبنى والكشف على الأساسات واستكمال التحليلات للتحقق من صلاحية التربة وسلامة الأساسات وتنفيذ الشدادات اللازمة

لربط القواعد الجانبية ، ويتفق الشاهد في ذلك مع ما طلبته اللجنة المشكلة برئاسة السيد وكيل كلية هندسة عين شمس وما طلبه مكتب خبراء وزارة العدل — كما شهد بجلسته المحكمة الاستئنافية عندما استوضحته المحكمة من جدوى التحليل المعملي لمكونات الخرسانة بأن التحليل المعملي يحدد الجهد الذي تتحمله الخرسانة وأنه على الرغم من عدم إجراء هذا التحليل فقد قام بتحديد الجهد بأنه أقل من المطلوب مؤسسا ذلك على واقع الرسم والطبيعة دون أن يبين كيفية إمكان احتساب الجهد بنسبة معينة دون إجراء تجارب معملية على عينات تؤخذ من الموقع ، بما يجعل تلك الأقوال الغير مدعمة بدليل قن غير صالحة للاستدلال على توافر الخطأ في حق الطامن . هذا إلى أن المحكمة الاستئنافية اطرحت تقرير خبير الجدول الذي ندرته والذي خلاص إلى أن سبب انهيار المبنى هو أخطاء فنية في التصميم المعماري ونفى أن يكون سببه الإنشاءات ، بقالة أنها لا تطعن إليه دون بيان لأسانيد مدم اطمئنانها ، وفضلا على ذلك فقد عاب الطامن على أقوال الشهود من لجنة الإسكان أن شهادتهم على النجوى الذي شهدوا به كان مبنيها درء المسؤولية الملفاة على عاتقهم نتيجة تقصيرهم في مراجعة الرسم الهندسي قبل إصدار الترخيص بالمبنى الأمر الذي كان يوجب نذب هيئة محايدة لإبداء رأيها في سبب الحادث ، ورغم جوهرية هذا الدفاع الذي قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأي في الدعوى فإن المحكمة لم تجبه إليه . كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطامن بها وأورد على ثبوتها في حقه أداة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان النعى على الحكم استفاده إلى تقرير لجنة الإسكان بقالة أنه لم يصدر قرار بنذبها من سلطة التحقيق ولم يرد أعضاؤها اليمين القانونية قبل مباشرة المأمورية المندوبين لها فقد قام الحكم الابتدائي بالرد عليه بقوله . ” وحيث إن الثابت من الأوراق إن النيابة العامة هي التي قامت بتحقيق الواقعة بنذبها وكذلك أصدرت قرارها بتشكيل لجنة من السادة مهندسي وزارة الإسكان ومن ثم يكون نذب هذه اللجنة قد صدر منها باعتبارها

سلطة تحقيق ، هذا بالإضافة إلى أن الأصل أن الإجراءات المتعلقة بالشكل كتحميل الخبراء اليمين على إبداء رأيهم بالذمة اعمالاً للمادة ٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد روعيت ولم يقدم المتهم دليلاً ما يثبت أن أعضاء اللجنة سالفة الذكر لم يحلفوا اليمين القانونية قبل إبداء رأيها ، ومن ثم يضحى ما يثيره المتهم في هذا الخصوص على غير أساس غير سليم من القانون خليفاً بالرفض . "وهو رد سائق ، فضلاً عن ذلك فإنه وإن أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدؤوا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتاباً إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما أخوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز لمأموري الضبط القضائية أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفهاً أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط في مواد الجرح والمخالفات إجراء أي تحقيق قبل المحاكمة ، فإنه على فرض صحة ما نعاه الطاعن في هذا الخصوص — فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير اللجنة وبما شهد به أعضاءها ولو لم يحلفوا اليمين قبل مباشرة المأمورية على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتنفيذ والمناقشة — كما هو الحال في الدعوى الماثلة — ومن ثم يضحى هذا النعي في غير محله .

علا كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد مرجعه إلى محكمة الموضوع ولها الأخذ بها في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن يلتزم ببيان السبب وفي أخذها بأقوال الشاهد ما يفيد إطراحها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقدير الخبر المقدم إليها ما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها فيه ، وكان الحسم المطعون فيه قد تكفل بالرد على ما أثاره المدافع عن الطاعن بشأن التذليل على توافر الخطأ في حق الطاعن بما ورد بتقرير اللجنة وبشهادة أعضائها دون القيام بأي تجارب معملية ، واكتفائه بما شاهدوه بالعين المجردة بقوله . . . وهذه المحكمة رأت وقوفاً على وجه الحق في الدعوى واستجلاء للحقيقة

سماع أقوال أعضاء تلك اللجنة المذكورة أسماؤهم في المحضر وبسؤالهم اتفقت كلمتهم على أن سبب انهيار المنزل كان بسبب خطأ المتهم المتمثل في رداء خاطئة الأسمنت والرمل والزلط وعدم التزام المتهم الأصول الفنية في البناء باستعمال حديد مسحوب لا يصلح للبناء ولم يراع المسافات القانونية بين كل سيخ وآخر ولم يضع الكوابيل اللازمة في الأعمدة وكان دفاع المتهم أن التحقيق كان قاصراً لعدم إرسال عينة من مخلفات المبنى لحساب قيمة الجهد الذي يتحمله المبنى وإن هذا الدفاع في غير محله لأن جميع أعضاء اللجنة قرروا بأن سبب الانهيار هو عدم تحمل الأعمدة الخرسانية البناء القائم عليها بسبب رداء الصنع والمواد المستعملة في البناء وأن ذلك يبين بالعين المجردة دون الحاجة إلى الرجوع إلى المعامل للتحليل ، كما نقل الحكم الابتدائي عن تقرير اللجنة أنه تبين لها بعد معاينتها العقار المنهار ... أن المتهم قام ببناء بدروم أرضي وخمسة أدوار علوية هيكل خرساني على أساسات منفصلة وحدث انهيار كامل المبنى وقد وجد من المعاينة أن مستوى التنفيذ ردي جداً وواضح أن خاطات الهيكل الخرساني ضعيفة للغاية سواء في نوعية الأسمنت أو الرمل الذي تدخل فيه بعض شوائب ولا تنطبق عليه مواصفات حبيبات الرمل الواجب استخدامها في الخرسانة المساحة كما أن الزلط غير متدرج و به نسبة عالية من الزلط الكبير كما أن جميع الحديد المستعمل من الحديد المسحوب الغير مسحوح باستعماله ، كما أن متوسط سمك الأسمنت في الأجزاء التي وجدت أقل من السمك الذي يجب ألا يقل عن ١٠ سم وحديد التسليح وتوزيعه أقل من الكميات التصميمية المقررة سواء في الأقطار المستعملة أو نسبته وتوزيعه على السطح أو مقرطه ... كما أن قطاعات الكمرات أقل من القطاعات التصميمية بالنسبة لاطوالها والأحجام الواقعة عليها علاوة على قلة نسبة حديد التسليح بها وعدم اتباع الأصول الفنية في استخدامه بالنسبة للعزم كما أن الحديد المستعمل في الأعمدة من أقطار $\frac{3}{8}$ بوصة الغير مسحوح باستعماله في تسليح الأعمدة وموضوع بطريقة غير فنية والكانات بالأعمدة من حديد $\frac{1}{8}$ بوصة وتوجد قطاعات كاملة من الأعمدة بدون كانات ولا توجد أشبار ربط ... بالإضافة إلى أن المتهم قام بتنفيذ كامل البناء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مخالفاً بذلك المواصفات الزمنية اللازمة لتنفيذ الأعمال الإنشائية والمعمارية ... " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم

من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلازم بنسب خبير آخر مادام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يخالف المنطق والقانون ، وكان يبين من مدونات المحكمين الابتدائي والإستئنائي أن محكمة الموضوع أقامت قضاءها على ما افتتحت به من أسانيد حواها تقرير أعضاء لجنة الإسكان الذي لم ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنه ، وعلى ما شهد به أعضاء تلك اللجنة أمام المحكمة الاستئنافية بما لا يخرج عما تضمنه التقرير ، وأوضح المحكمين تفصيلا الأخطاء التي وقعت من الطاعن والتي اكتشفها أعضاء اللجنة بالعين المجردة من معاينة المبنى بعد انهيائه بما يوفر في حقه ركن الخطأ في الجريمة التي دبر عنها ، لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها التي خلصت إليها في منطق سائر ، كما أنه لا يصح النفي عما عزم أخذها بالنتيجة التي انتهت إليها تقرير خبير الجدول ذلك أن ما يشبه الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع نسب خبير آخر من غير مهتمس مديرية الإسكان تحقيقا لما ادعاه في طعنه فإنه لا يصح له أن ينسحب على المحكمة فعودها من إجراء لم يطلبه منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صفوت النماشي ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد يونس ثابت .

(١٥)

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ القضائية

(١) نيابة عامة . إجراءات . " إجراءات التحقيق " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
هدم جزئياً على الحكم بسبب ميب شاب التحقيق السابق على المحاكمة .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إجراءات .
" إجراءات المحاكمة " . إثبات . " شهود " .

الذي على المحكمة قموها من إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول .

(٣) محكمة الموضوع . " نظرها الدعوى والحكم فيها " . تفتيش . " التفتيش
بإذن " . إذن التفتيش . " إصداره " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .
إثبات . " شهود " .

قرار المحكمة الذي يصدر في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . قرار تحضيري لا تولد عنه
أية حقوق للخصوم .

حق المحكمة في العدول عن قرار ضم دوائر لإثبات أن التفتيش تم قبل صدور الإذن به .
جائز متى اطلأنت لأسباب سائغة حصول التفتيش بعد الإذن .

(٤) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . دفع . " الدفع
ببطلان تفتيش " .

الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد العبط . موضوعي .

حق المحكمة في التعويل على أقوال شهود الإثبات والأمراض عن قالة شهود النفي .
دون بيان الالة

٦ - بحكمة الموضوع . "سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى" . اثبات . "بوجه عام" . "شهود" . حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

استخلاص الصورة الصحيحة لوازمة الدهوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة .
حق لمحاكمة الموضوع .

٧ — محكمة الموضوع: "سلطاتها في تقدير الدليل". اثبات. "شهود". حكم. "تسليمه. تسليم غير معيب".

وزن أقوال الشهود • موضوعي •

٨ - اثبات . "شهود" . أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" .
دفاع شرعى .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد مفاده أطراحها جميع الإمتيازات التي سافها الدفاع لحلها على
على عدم الأحاد بها .

٩ - مأمور والضبط القضائي . " اختصاص مأمور الضبط القضائي " . جنائية .
جمنحة . نقض . تفتيش " التفتيش بغير إذن " . تلبس .

سلطة مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس في الجنايات وفي الجناح المعاقب عليه
بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على
اتهامه . جـ . إ . إصدار أمر بضبطه واحضاره عند عدم تواجده . حقهم كذلك في تفويض
المتهم كلها جاز القبض عليه قانونا . المادتان ٣٤ ، ٣٥ إجراءات .

١٠ — تلبس . مأمورو الضبط القضائي . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " .
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

حق مأمور الضبط القضائي ضبط كل من يقوم دليل على مساهمته في جريمة إحراز المخدر المتلبس بها
بغير إذن . أساس ذلك ؟

١١ — مأمورو الضبط القضائي . تفتيش . " التفتيش بإذن " .
" تنفيذه " .

طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له . حقه أن يستعين
في تنفيذ الإذن بأهوانه أو بغيرهم من رجال السلطة العامة . بحيث يكونون على مرأى منه
وتحت بصره .

١٢ — تفتيش : " إذن تفتيش " . إصداره . " تنفيذه " . مأمورو
الضبط القضائي . نيابة عامة . إجراءات " التحقيق " .

عدم اشتراط ثبوت أمر الندب الصادر من المندوب الأصل إلى غيره من مأموري
الضبط القضائي كتابة . التفتيش يكون في هذه الحالة باسم النيابة العامة الأمرة وليس
باسم المندوب له .

١٣ — مواد مخدرة . قصد جنائي . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " .

توافر قصد الاتجار . موضوعي .

١ — لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة ١٩٧٥/٢/٦ ، أن من بين
ما أبداه الدفاع عن الطاعنين أن جيوبهم قد لا تتسع لكمية المخدر الكبيرة المضبوطة
مع كل منهم ، ونعى على النيابة قعودها عن تحقيق ذلك وخلص منه إلى أنه نقص
يفيد منه المتهمون ، دون أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا
الخصوص ، فإن ما أثاره الدفاع فيما سلف لا يعدو أن يكون تعييبا للتحقيق
الذي في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن
على الحكم .

٢ — ليس للطاعنين النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

٣ — من المقرر أن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يمسدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق — لما كان ذلك — وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه إلى أن التفتيش كان لاحقا على الإذن الصادر به ، استنادا إلى وقت صدور الإذن والمواقيت المبينة بدور الأحوال عند الانتقال لضبط الواقعة وعند العودة ملتفتا بذلك عن قالة شهود النفي ولا يزال من اطمئنان المحكمة قرارها بتأجيل نظر الدعوى وضم الاحراز دون أن ينفذ هذا القرار حتى فصلت فيها .

٤ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي ، — لما كان ذلك — فإنه يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها ، ولا يعيب الحكم بعد ذلك خلوه من موافقت تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو واقعة الضبط أو التفتيش .

٥ — للمحكمة أن تعول على شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا ، وقضاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي بينتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها .

٦ — الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صثور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق .

٧ - أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزه المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن به غير معقب .

٨ - متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضباط الثلاثة وصحة تصويرهم للواقعة — بما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة — فإن ما يثيره الطاعنون في ذلك إنما ينحل إلى بجدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما يستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٩ - إن المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين — قد أجازتا للمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه ، فإذا لم يكن حاضراً جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره ، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته ، تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً .

١٠ - إن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، مما يبيح للمأمور الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الحال في الدعوى المطروحة أنه لما دخل الضباط الثلاثة منزل الطاعن الأول — المأذون بتفتيش شخصه ومسكنه — وجدوه بفنائهم يجالس الطاعنين الآخرين ، بينما كان الطاعن الثاني يحمل ميزاناً باحدى كفتيه كمية مخدر من الحشيش ، ومن ثم فقد قامت الدلائل الكافية على مساهمة الطاعنين الثلاثة في ذات الجريمة وهو ما يجوز معه للمأمور الضبط القضائي القبض عليهم وتفتيشهم ويكون الطعن بأن المحكمة قد تغاضت عن تفتيش غير المساهمين فيها وارداً على غير محل .

١١ — إن طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له بحريتها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فإنه أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره .

١٢ — لما كان إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة ، وقد أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه ، فإنه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتاب ، لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه له وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمره .

١٣ — من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ، ما دام تقديرها سائغا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المحكوم عليهم (الطاعنين) وآخر يدعى بأنهم (المتهم الأول) أحرز وحازا بقصد الاتجار بـجوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (المتهمين الثاني والثالث) أحرزا بقصد الاتجار مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (المتهم الرابع) أحرز بقصد الاتجار بـجوهرا مخدرا (أفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (المتهم الثاني أيضا) أحرز بـجوهرا مخدرا (أفبونا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا لمواد الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورها عملا بالمواد ١ / ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق

بمعاقة كل من المتهمين الثلاثة الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومعاقة المتهم الرابع بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

(أولا) من الطعن المقدم من المحكوم عليهم :

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة إحراز جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب وشابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الدفوع عن الطاعنين قد أثار بـ ٦ / ٢ / ١٩٧٥ أن جيوبهم لا تتسع لكمية المخدر المضبوطة ولم يعثر بها على آثار منها ، فقررت المحكمة ضم الاحراز لهذا السبب غير أنها فصلت في الدعوى بـ ٨ / ١ / ١٩٧٦ دون تنفيذ قرارها المشار إليه رغم تعلق حق الطاعنين به أو تشير بأسباب حكمها إلى سبب عدولها عنه ، وقد أطرحت المحكمة الدفع بصدور إذن التفتيش بعد إجرائه رغم الاستدلال عليه بتلاحق الإجراءات وأقوال شهود النفي ، ودون أن تضمن أسبابها بيانا لتاريخ وساعة محصر التحريات الذي افتتحت به تلك الإجراءات ، كما أضفى الحكم على الواقعة ثوب التلبس بالجريمة وتغاضى عن أن ذلك لا يجيز تفتيش غير مقترفا ما دامت لا توجد أدلة على مساهمة فيها ، وعن بطلان تنفيذ إذن التفتيش لأن الضابط المأذون له به قد ندب لذلك شفويا اثنين من زملائه ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يحفل أن تحريات كل من النقيب والملازمين ، قد دلت على أن الطاعن الأول يحرز جواهر مخدرة ، وفي الساعة الثالثة وعشرين دقيقة من مساء يوم ٦ / ١١ / ١٩٧٣ أذنت له النيابة ولمن يندبه من مأموري الضبط القضائي

بتفتيش شخصه ومسكنه ، فانتقل يرافقه الشاهدان الضابطان عند الساعة الخامسة من مساء ذات اليوم إلى مسكنه فوجد باب المنزل "مردودا" فدخلوا منه حيث شاهدوا الطاعنين الثلاثة ومعهم المتهم الرابع يجلسون بفنائيه ، وكان الطاعن الثاني يحمل ميزانا باحدى كفتيه قطعتان مغلفتان من الحشيش كما عثر بحبيب صديريه العلوي الأيسر على قطعة ثالثة من ذات المادة ، وكان قد كلف الملازم بالقبض على الطاعن الأول وتفتيشه ، فعثر كلاهما تحت إشرافه على قطعة الحشيش المضبوطة مع كل منهما ، وقد قام هو بتفتيش المتهم الرابع وأقر له الطاعنان الأول والثاني باحرازهما لما ضبط معهما ، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعنين أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير تحليل المخدر المضبوط ، ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة ١٩٧٥/٢/٦ ، أن من بين ما أبداه الدفاع عن الطاعنين أن جيوبهم قد لا تتسع لكمية المخدر الكبيرة المضبوطة مع كل منهم ، ونعى على النيابة قعودها عن تحقيق ذلك وخلص منه إلى أنه نقص يفيد منه المتهمون ، دون أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص ، فإن ما أثاره الدفاع فيما سلف لا يعدو أن يكون تعييبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وليس للطاعنين من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود ، ولا ينال من ذلك أن تكون المحكمة قد قررت بتلك الجلسة تأجيل نظر الدعوى وضم الاحراز دون أن ينفذ هذا القرار حتى فصلت فيها ، لما هو مقرر من أن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه إلى أن التفتيش كان لاحقا على الاذن الصادر به ، استنادا إلى وقت صدور الاذن والمراقبة المبينة بدفتر الأحوال عند الانتقال لضبط الواقعة وعند العودة ، ملتفتا في ذلك من قالة شهود النفي ، وكان من المقرر أن المدفع بصدر الاذن بالتفتيش بعد

الضبط إنما هو دفاع موضوعي ، فانه يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالأدلة التي أوردتها ، ولا يوجب الحكم بعد ذلك خلوه من موافقت تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو واقعة الضبط أو التفتيش ، كما أن للمحكمة أن تعمل على شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها رداصر بها ، فقضاؤها بالأدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي بينتها يفيد دلالة أنها اطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها ، ومن ثم فإن ما ينعمه الطاعنون في هذا البصدد يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان النفي بأن المحكمة أضفت على الواقعة ثوب التلبس بالجريمة وتفاضت عن أن ذلك لا يحجز تفتيش غير المساهمين فيها مردودا ، بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقديره مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، وإذا ما كان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضباط الثلاثة وبصحة تصويرهم للواقعة بما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة — فإن ما يثيره الطاعنون في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ — المتعلق بضمان حريات المواطنين — قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه ، فإذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه واحضاره ، كما خولته المادة ٦٤ من القانون ذاته ، تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا ، وكان من المقرر قانونا أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، مما يبيح للمأمور الذي شاهد وقوهما أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته

فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الحال في الدعوى المطروحة أنه لما دخل الضباط — الثلاثة منزل الطاعن الاول — المأذون بتفتيش شخصه ومسكنه — وجدوه بفائه بجالس — الطاعنين الآخرين ، بينما كان الطاعن الثاني يحمل ميزانا باحدى كفتيه كمية من مخدر الحشيش ، ومن ثم فقد قامت الدلائل الكافية على مساهمة الطاعنين الثلاثة في ذات الجريمة ، وهو ما يجوز معه لما موري الضبط القضائي القبض عليهم وتفتيشهم ويكون الطعن بأن المحكمة قد تفاضت عن تفتيش غير المساهمين فيها واردا على غير محل له ، ولا وجه من بمد للنصدي بأن المأذون له بالتفتيش قد ندب زميلاه شفويا لتفتيش الطاعنين الاول والثالث ، لذلك ولما هو مقرر من أن طريقة تنفيذ الاذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له يجريها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التعوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره ، وهو الحال في الدعوى المطروحة ، هذا فضلا عما هو ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه من أن اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة ، وأنه أجاز لما موري الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه ، ومن ثم فانه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندب ، وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمره . ولما كان ذلك فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

من حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطون ضدهم بجريمة إحراز جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التمييز والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه انتهى إلى أن إحراز المطعون ضدهم للمخدّر لم يكن بقصد الاتجار دون أن يكشف

عن مسنده في ذلك ، ورغم ما تنطق به الأوراق من وجود ميزان به آثار أفيون ومن جسامه كمية المخدر المضبوطة وما جاء بتحريات الشرطة ومن ضبطهم في مجلس يدل على التداول والاتجار ، الأمر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره في حق المطعون ضدهم — المتهمين الثلاثة الأول — بما مؤداه أن المحكمة لا تسير سلطة الاتهام من أن إحرازهم للمخدر كان بقصد الاتجار لخلو الأوراق من الدليل عليه وعلى أنهم كانوا يحفظونه بقصد التعااطي أو الاستعمال الشخصي — وترى المحكمة أن الإحراز بالنسبة لثلاثتهم كان بغير هذه القصد جميعا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ، ما دام تقديرها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضدهم للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقهم واعتبرهم مجرد محرزين للمخدر وعاقبهم بوجوب المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز ، بل توافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بمساهية الجوهر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فإن في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه ، ولا يعدو ماثيره الطاعنة بوجه طعنها أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ بما تطعن إليه وإطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنتينة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد وهبه ، وأحمد
علي مرمي .

(١٦)

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٦ القضائية

(٢٤١) كحول . ورسوم إنتاج : عقوبة . " تطبيقها " . نقض . " نظر
الطعن والحكم فيه " . حالات الطعن . " الخطأ في تطبيق القانون " .

(١) عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من تلك المقررة لها عليه في الحكم
المطعون فيه . متى كان هو الطاعن الوحيد . مثال .

(٢) تقدير قيمة الرسوم المتحققة على الكحول . عند تحديد السكينة . وعند
تقدير تحديداتها المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل ؟

١ - من المقرر عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من العقوبة المقررة لها
عليه بموجب الحكم المنقوض بناء على طعن المتهم فيه بالنقض حتى لا يضار
الطاعن بطعنه . لما كان ذلك ، فإن هذه المحكمة لا تستطيع توقع عقوبة الغلق
النهائي أو عقوبة المصادرة المنصوص عليهما في المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣
لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج
أو الاستهلاك على الكحول . ما دام الحكم المنقوض لم يقض بالمصادرة وجعل
الغلق وقوتالسة أشهر

٢ - لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم
تحصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول تقضي بتحصيل رسم الإنتاج
والاستهلاك على أساس الكحول العرف الموجد في المنتجات المحتوية

على الكحول ويؤخذ مقياس الكحول بالحجم في المائة وهو درجة ١٥ مستجرا
وفيما يخص بالكحول النقي محليا بدرجة ٩٥ ظاهرية الذي يصرف بالإذن يحصل
رسم الإنتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ١٢٤,٣ لتر سائل
بصرف النظر عن درجة الحرارة ، وكانت المادة الثالثة منه تنص على أن يؤدي
رسم الإنتاج المقرر على الكحول خلال أربعة وعشرين ساعة التالية لإنهاء عملية
التخمير أو التقطير وكانت المادة ٣٠ منه تنص على أنه مع صدم الإخلال
بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض
للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة مقدار
الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه ، وإذا كان
من المتعذر — على ضوء ما سلف بيانه — ومن بعد إعدام المضبوطات —
معرفة مقدار الرسم المستحق بطريقة دقيقة ومنضبطة ، فإنه يتعين إعمال حكم
الفقرة الأخيرة من نص المادة ٢٠ سالف الذكر . لما كان ما تقدم فانه يتعين
القضاء بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبتي الحبس والغلق وتعديل
التعويض المقر به إلى مبالغ ألف جنيه وبإلغاء الحكم فيما قضى به من رسم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة .. بأنه حاز الكحول المبيّن بالمحضر دون أي يؤدي منه
رسوم الإنتاج أو الاستهلاك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من
القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة رقم ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٧ .
و ادعى وزير الخزنة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك مدنيا بمبلغ ١٥٥٨٧ ج
و ٤٢٠ مليا قبل المتهم على سبيل التدوين . ومحكمة ارمنت الجزئية قضت بحضورها
عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها والزامه بأداء
الرسم المستحق وقدره ٣٨٩٦ جنيها و ٨٥٥ مليا إلى مصلحة الجمارك و يعلق محل
الضبط لمدة ستة شهور والزم المتهم بأن يؤدي للمدعي بالحقوق المدنية بصفته
تعويضا مدنيا قدره ١١٦٦٠ جنيها و ٢٥ مليا ومصاريف الدعوى المدنية .
فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة لنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٧٣
قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه
وإحالة القضية إلى محكمة قنا الابتدائية لتفصل فيها من جديدة هيئة استئنافية
أخرى مع الزام المطعون ضدها المصاريف المدنية ومبالغ عشرين جنيها مقابل
أتعاب المحاماة . ومحكمة قنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى
من جديد حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم
المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن الطامن في هذا
الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) وقدمت أسباب الطعن موقعا عليها من
الأستاذ المحامي . وبتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٧ قضت هذه المحكمة
بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت لنظر
الموضوع جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ وعلى النيابة إعلان المتهم
ومحرر المحضر .

المحكمة

حيث إن عامل واقعة الدعوى — على ما تبين للمحكمة من الأوراق
والتمهيدات وما دار بشأنها بالجلسة — أن تحريات مدير إنتاج
الوجه القبلي شلت على أن المتهم يقوم بتقطير الخور خفية في فناء مجاور لمنزله
بأرمنت ويحوزها دون أداء رسم الإنتاج عنها وبعد استئذان النيابة العامة
أجرى تفتيش منزل المتهم وملحقاته في يوم ١٩٦٩/٤/٢٣ فضبط في الفناء المجاور
للنزل معدات التقطير وبعد الجردانات واللاوانى ثمناسية و ٣٢١٥ بهما نجر
المولاس وثمانية براميل سعة كل منها ٢٠٠ لترا بها عرق بلح فخر محضرا بذلك ،
وقد تبين من تقرير التحليل أن المضبوطات عبارة عن نجر مولاس وعرق بلح
وأن الدرجة الكحولية في العينات الخمس المسخوذة منها هي على الترتيب
٦٢٢ / ١٠ و ٤٠ / ٤١٢ و ٤١ / بالججم على ١٥ درجة مئوية ،
وأذنت مصلحة الجمارك بكتابتها المؤرخ ١٩٧٠/٨/٢٦ بأقامة الدعوى الجنائية
ضد المتهم .

وحيث إن الواقعة على هذه الصورة قد توافرت الأدلة على صحتها وثبوتها في حق المتهم من أقوال مدير إنتاج الوجه القبلي و مندوب الشياخة ومما جاء بتقرير التحايل فقد شهد مدير إنتاج الوجه القبلي أمام المحكمة بحصول الواقعة على النحو السالف ذكره مقررا بأنه وردت إخبارية بأن المتهم يقوم بتقطير الخمر خفية في منزله والفناء الملاصق له بأرمنت وبعد استئذانه النيابة العامة انتقل إلى هناك وقام بتفتيش الفناء الملاصق لمنزله فعثر على المضبوطات وتشمل الدسوت وأغطيها التجارية وثلاث جمدانات مملوءة بنحمر عرق البلح وكية من الجرار مملوءة بنحمر المولاس مخبأة في جزء من الفناء منخفض عن الأرض ومغطى بقش القصب وأخذ عينات من بعض هذه الجرار وكذا الجمدانات أرسلها للتحليل وتم إعدام ما لا يصلح للتخزين وأضاف أن المتهم كان موجودا وقت الضبط بمنزله المجاور للفناء التي وجدت به المضبوطات ، وأن مندوب الشياخة أكد له أن هذا الفناء يخص المتهم . كما شهد مندوب الشياخة بحيازة المتهم للفناء الذي وجدت به المضبوطات وبملكيتها لها - وثبت من تقرير التحليل أن المضبوطات عبارة عن نحمر المولاس وعرق البلح بدرجات تكاويه مختلفة على التفصيل المار ذكره .

وحيث إن المتهم أنكر التهمة المسندة إليه مؤسسا دفاعه على التوصل من حيازة مكان الضبط مسندا إياها لـ الذي يتناجره من مالكيته والذي أقر بذلك وبملكيته للمضبوطات وأيدته في ذلك المالكة في الشكوى الإداري رقم ١١٥٦ سنة ١٩٦٩ مركز أرمنت المقدم صورة منها والتي جرى التحقيق فيها بناء على شكوى المتهم المؤرخة ١٩٦٩/٥/٢١ كما قدم مستندات تفيد ملكية المكان لغيره ، وأثار المدافع عنه فوق ذلك أن أقوال شاهدي الإثبات لا تدعو للاطمئنان ذلك أن مفتش الإنتاج قد تناقض في أقواله إذ قرر في موضع منها أنه علم من مندوب الشياخة إن مكان الضبط في حيازة المتهم رغم تقريره في موضع آخر أن هذا المندوب لم يرشده عن ذلك المكان ، كما أن أقوال مندوب الشياخة جاءت متأخرة عن واقعة الضبط وملقنة عليه ، هذا بالإضافة إلى أن عملية احتساب الرسم جاءت بطريقة عشوائية وغير منظمة أو منضبطة مما يتعذر معه معرفة قدر الرسم المستحق .

وحيث إنه فضلا عن اطمئنان المحكمة لأقوال شاهدي الإثبات ، فإنها تطرح كافة الاعتبارات التي أثارها الدفاع للنيل من شهادتهما ذلك بأن أقوال مفتش الانتاج جاءت متساندة في جوهرها في شأن واقعة الضبط كما أن الثابت من التحريات التي سبقت واقعة الضبط أن مفتش الانتاج قد استبقى معلوماته من مندوب الشياخة وأن هذا الأخير هو الذي أرشد القائمين بالضبط إلى مكان الضبط على الطبيعة مقررًا بحيازة المتهم له ولم يبرح المتهم هذين الشاهدين بما يهدر الثقة بأقوالهما هذا إلى أن المحكمة لا تتراح إلى ما قرره ... و ... بشأن استئجار الأول للفناء الذي تم الضبط فيه من الأخيرة الملكية إذ جاءت أقوالها لاحقة على ضبط الواقعة بوقت طويل ، وفي شكوى مقدمة من المتهم نفسه للتخلص من الاتهام المستندة إليه . كما لا يجدي المتهم نفعا المستندات المقدمة منه للتدليل على ملكية مكان الضبط لأنحرين ما دامت حيازته الفعلية لهذا المكان قد ثبتت في حقه بأقوال شاهدي الإثبات التي اطعانت إليها المحكمة .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم يكون قد ثبت في يقين المحكمة أن المتهم في الزمان والمكان سالف الذكر حاز كحولا دون أن يؤدي عنه رسم الانتاج ويتبين لذلك عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ١٥ و ١٨ / أ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ و ١ من القانون ٣٢٨ سنة ١٩٥٢ في حدود العقوبة المقررة بها بموجب الحكم الابتدائي لما هو مقرر من عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من العقوبة المقررة بها عليه بموجب الحكم المنقوض بناء على طعن المتهم فيه بالنقض حتى لا يضار الطاعن بطعنه ، ومن ثم فإن هذه المحكمة لا تستطيع توقيع عقوبة الغلق النهائي أو عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون المذكور مادام الحكم المنقوض لم يقض بالمصادرة وجعل الغلق موقوتا بستة أشهر .

وحيث إنه عن طلب وزير المالية الحكم بالزام المتهم بأن يؤدي بصفته رسما مستحقا قدره مبلغ ٣٨٩٦ ج و ٨٥٥ م وتعويضا للخزانة العمامة قدره ١٥٥٨٣ ج و ٤٢٠ م حسب ثلاثة أمثال الرسم المستحق ، فإن البرين من شهادة مفتش الانتاج أمام محكمة أول درجة وأمام هذه المحكمة أن الجرار التي ضبطت لم تكن كلها مملوءة بالسائل الخمر بدرجة واحدة بل بدرجات

مختلفة وأن العينات قد أخذت من بعض الجرار دون البعض الآخر وتم إعدام المضبوطات جميعها وجرى تقدير الرسم بطريقة عشوائية — لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول تقضى بتحويل رسم الانتاج أو الاستهلاك على أساس الكحول الصنف الموجود في المنتجات المحتوية على الكحول ويؤخذ مقياس الكحول بالججم في المائة وهو درجة ١٥ سنتيجراد وفيما يختص بالكحول النقي محايًا بدرجة ٩٥ ظاهرية الذي يصرف بالإذن يحصل رسم الانتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ١٢٤ر٣ لترًا سائلًا يصرف المنظر من درجة الحرارة ، وكانت المادة الثالثة منه تنص على أن يؤدي رسم الانتاج المقرر على الكحول خلال أربع وعشرين ساعة التالية لانتهاء عملية التخدير أو التقطير وكانت المادة ٢٠ منه تنص على أنه مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بإداء تعويض للفرانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تمذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه، وإذا كان من المتعذر — على ضوء ما سلف بيانه ومن بعد إعدام المضبوطات — معرفة مقدار الرسم المستحق بطريقة دقيقة ومنضبطة ، فإنه ينعين أعمال حكم الفقرة الأخيرة من نص المادة ٢٠ سالفة الذكر . لما كان ما تقدم فإنه ينعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبات الحبس والغلق وتعديل التعويض المقرضى به إلى مبلغ ألف جنيه وبإلغاء الحكم فيما قضى به من رسم .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قواد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومجد وهبه ، وأحمد طاهر خليل .

(١٧)

الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٧ القضائية

(٢٠١) رسوم توثيق . شهر عقارى . حكم ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ”
جريمة . أركانها ” قصد جنائى ” . اثبات . ” بوجه عام ” .

١ — الخطأ المادى الذى لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له
فى النتيجة التى انتهى اليها . لا يعيبه .

٢ — جريمة التوصل إلى الهرب من أداء بعض الرسوم المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٠
لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر . عمدية . قوامها توافر القصد الجنائى العام باتجاه
ارادة مرتكبها إلى الاخلال بأحكام هذا القانون .

استخلاص قيام القصد الجنائى . موضوع . مثال فى شراء عقار مجزء على صفقتين بمقدين
فى تاريخين مختلفين .

١ — لئن كان الحكم قد اخطأ فى بعض مواضعه فى ذكر توار يخ عقدى الشراء
وطاى الشهر المقدمين عنهما إلا أن ما ذكره من ذلك لا يعدو أن يكون خطأ ماديا
لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له فى النتيجة التى انتهى اليها ،
فإن ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٢ — لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم
التوثيق والشهر تنص على عقاب كل من يتوصل عمدا إلى التهرب من أداء
بعض الرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون عن طريق تجزئة الصفقة أو الادلاء

بيانات غير صحيحة في الاجراءات والأوراق التي تقدم تنفيذاً له أو بأية وسيلة أخرى ، وكان مفاد ذلك أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه ارادة مرتكبها إلى الاخلال بأحكام القانون المنظمة لأداء رسوم الشهر المنصوص عليها فيه ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ، وكان توافره مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها منها مستمداً من الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه - للأسباب السائغة التي أوردها - قد استخلص من ظروف الدعوى وما توحى به ملاحظات أن المطعون ضده وقد اشترى العقار على صفتين بعقدين في تاريخين مختلفين اشتمل كل منهما على نصف العقار ثم تقدم عن كل من العقدين بطلب للشهر بعد عدة سنوات من تاريخ إبرامه ، لم يكن يستهدف تجزئة صفقة واحدة بقصد التهرب من الرسم المستحق عليها ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإن ذلك حسبه ليس تقسيم قضاؤه لما هو مقرر من أنه يكفي في المخالفات الجنائية أن تتشكل محكمة الموضوع في صحة توافر اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تظمن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرئيسية في عناصر الإثبات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً والزام الطاعن المصروفات المدنية .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح العطارين الجزئية ضد المطعون ضده بوصف أنه : توصل عمداً إلى التهرب من أداء بعض الرسوم المنصوص عليها في القانون . وطلب مماقبتها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر والزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٥٠٠ جنيه قيمة ثلاثة أمثال الرسوم التي حصل الشهر عليها ، والمحكمة المذكورة قضت

حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصاريف . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن إدارة قضايا الحكومة عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة التوصل عمدا إلى التهرب من أداء بعض رسوم الشهر العقاري ورفض الدعوى المدنية المقامة من الطاعن بصفته قد خالف الثابت بالأوراق وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أورد في مدوناته أن المطعون ضده تقدم بطلب الشهر عن الحصة الأولى من العقار مشتراه في ١٩٦٧/١٢/٢٥ ثم تقدم بطلب من الحصة الثانية في ١٩٦٨/٣/٢٤ في حين أن الثابت من الأوراق أنه تقدم بالطلب عن الحصة الأولى في ١٩٧١/١٠/٢٣ وعن الحصة الثانية في ١٩٧١/١١/١ بمناصفته أن كلا الطرفين قدم في وقت كان للعقدين وجود ، وكذلك فإن الحكم عول في قضائه على أن تجزئة الصفقة كان من حيث أبرامها في حين أن التجريم في حكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ يتناول تجزئة الصفقة من حيث إجراءات شهرها وهو ما فعله المطعون ضده ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى كما أوردها الطاعن في صحيفة الادعاء المباشر المعلنة إلى المطعون ضده ثم عرض لدفاع هذا الأخير والمستندات المقدمة منه واستخلص من كل ذلك أن المطعون ضده قد أبرم صفقتي شرائه العقار بمقتضى عقدين مؤرخين ١٩٦٧/١٢/٢٥ و ١٩٦٧/٣/٢٤ وأنه تقدم بطلب الشهر عن العقد الأول في ١٩٧١/١٠/٢٣ وعن العقد الثاني في ١٩٧١/١١/١ وتم شهرهما في ١٩٧٢/٢/٥ ، ومن هنا الحكم إلى بحث مدى توافق القصد الجنائي لدى المطعون ضده وانتهى للأسباب السائغة إلى أوردها إلى أنه لم يستهدف تجزئة صفقة واحدة بقصد التهرب من الرسم المستحق عليها .

لما كان ذلك ، ولئن كان الحكم قد اخطأ في بعض مواضع في ذكر تواريخ عقدي الشراء وطاى الشهر المقدمين عنهما إلا أن ما ذكره من ذلك لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها ، فإن ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على عقاب كل من يتوصل عمدا إلى التهرب من أداء بعض الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون من طريق تجزئة الصفقة أو الادلاء ببيانات غير صحيحة في الإجراءات والأوراق التي تقدم تنفيذها أو أية وسيلة أخرى ، وكان مفاد ذلك أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه ارادة مرتكبها إلى الإخلال بأحكام القانون المنظمة لأداء رسوم الشهر المنصوص عليها فيه ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، وكان توافره محتملا في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه — للأسباب السائغة التي أوردها — قد استخلص من ظروف الدعوى وما توحى به ملائمتها أن المطعون ضده وقد اشترى العقار على صفتين بمقدين في تاريخين مختلفين إشترا كل منهما على نصف العقار ثم تقدم عن كل من العقدين بطالب للشهر بعد عدة سنوات من تاريخ إبرامه ، لم يكن يستهدف تجزئة صفقة واحدة بقصد التهرب من الرسم المستحق عليها ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإن ذلك حسبه لا يستقيم قضاؤه لما هو مقرر من أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكل محكمة الموضوع في صحة توافر اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فبرحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في عناصر الإثبات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد علي موسى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ ، ومحمد
حلي راغب .

(١٨)

الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ القضائية

(٣٤٢٤١) دعارة . حكم . ” ما لا يعيبه في نطاق التدليل “ .
” تسميته . تسبيب غير معيب “ . إثبات . ” بوجه عام “ . قرائن .
نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

(١) ذكر الحكم في إحدى مواضعه . خطأ . براءة أحد المتهمين . لا يعيبه ما دام قضائه
مفصلاً عن حقيقة مرماه . مثال .

(٢) تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . موضوعي .

للمحكمة الاطمئنان إلى الدليل بالنسبة لمتهم وإطراحه بالنسبة لآخر .

(٣) النفي بعدم جدية التحريات لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
أساس ذلك ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أفصح عن اطمئنانه إلى أدلة
الثبوت القائمة قبل المتهمين الثانية والثالثة والسادس ” الطامن “ بما ارتأى
معه تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي أقيم عليها ، عرض لموقف
المتهمين الآخرين ” الأولى والرابعة والخامس “ واستخلص لأسباب سائغة
عدم اطمئنانه إلى الأدلة القائمة قبلهم موضحاً اسم المتهم الخامس حسبما جاء
في قائمة الاتهام وانتهى من ذلك إلى إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة

المتهمين الأولى والرابعة والسادس ثم جاء منطوق الحكم متمشياً مع ما قصدت إليه المحكمة من إدانة المتهم السادس — ولما كان البين من سياق الحكم ومنطوقه أن المتهم الخامس — وليس المتهم السادس "الطاعن" هو المقضى ببراءته ، ومن ثم فإن ما وقع فيه الحكم من خطأ في معرض بيان المحكوم ببراءتهم بذكره المتهم السادس بدلا من المتهم الخامس لا يعدو أن يكون مجرد سهو مادي لا يؤثر في سلامته وفي النتيجة التي انتهى إليها ويكون منبغى الطاعن في هذا الصدد لا محل له .

٢ — من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة ، واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إليها فقدمها بالنسبة إلى متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها . وإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائفا على إدانة الطاعن بجريمة تسهيل دعارة المتهمين الثانية والثالثة فإن قضاء الحكم ببراءة المتهمين الآخرين استنادا إلى عدم اطمئنان المحكمة إلى إقرارهم المثبت بمحضر الضبط واعتقادها بأن تواجدهم في محل عام بالحالة التي كانوا عليها وقت الضبط لا يؤكد الاتهام المسند إليهم لا يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذا بإقراره بالتهمة في محضر الضبط والذي تأيد بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها وهي أقوال الشهود وبقية المتهمات ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة التناقض في التسبيب لا يكون سديدا .

٣ — لما كان الطاعن لم يثر بجلسات المحاكمة شيئا عن هدم جديده التحريات فإن النعي بشأنها ينحل إلى جدل موضوعي مما لا يجوز الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سهل واستغل دعارة المتهمات من الأولى إلى الرابعة . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٦ و ٩ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائة جنيه والمراقبة لمدة مساوية لمدة الحبس . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تسهيل الدعارة قد شابه التناقض والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم بعد أن أورد في صدر أسبابه أن التهمة ثابتة قبل المتهم السادس " الطاعن " عاد إلى القول ببراءته ثم جرى في منطوقه على تأييد الحكم المستأنف الصادر بإدانته ، واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى اعترافه في محضر جمع الاستدلالات في حين أنه لم يأخذ باعتبارات المتهمين الآخرين الذين قضى ببراءتهم ، كما عول أيضا في إدانته على مجرد ضبطه في محل عام وأطرح ذلك بالنسبة للمتهمين الآخرين . هذا إلى عدم صدق ثريات الشرطة إذ أن الطاعن كان مجندا بالقوات المسلحة في الفترة السابقة على ضبطه ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أفصح عن اطمئنانه إلى أدلة الثبوت القائمة قبل المتهمين الثانية والثالثة والسادس " الطاعن " بما ارتأى معه تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي أقيم عليها ، عرض لموقف المتهمين الآخرين " الأولى والرابعة والخامس " واستخلص لأسباب سائغة عدم اطمئنانه إلى الأدلة القائمة قبلهم موضحا لهم الخامس المتهم حسبما جاء في قائمة الاتهام وانتهى من ذلك إلى

إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المتهمين الأولى والرابعة والسادس ثم جاء منطوق الحكم متمشيا مع ما قصدت إليه المحكمة من إدانة المتهم السادس ولما كان البين من سياق الحكم ومنطوقه أن المتهم الخامس — وليس المتهم السادس — "الطاعن" — هو المقضى ببراءته ، ومن ثم فإن ما وقع فيه الحكم من خطأ في معرض بيان المحكوم ببراءتهم بذكر المتهم السادس بدلا من المتهم الخامس لا يعدو أن يكون مجرد سهو مادي لا يؤثر في سلامته وفي النتيجة التي انتهى إليها ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة ، واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إليها نفسها بالنسبة إلى متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها . وإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائغا على إدانة الطاعن بجريمة تسميل دعاية المتهمين الثانية والثالثة ، فإن قضاء الحكم ببراءة المتهمين الآخرين استنادا إلى عدم اطمئنان المحكمة إلى إقرارهم المثبت بمحضر الضبط واعتقادها بأن تواجدهم في محل عام بالحالة التي كانوا عليها وقت الضبط لا يؤكد الاتهام المسند إليهم لا يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذا بإقراره بالتهمة في محضر الضبط والذي تأيد بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها وهي أقوال الشهود وبقية المتهمات ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قاله التناقض في التسبب لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يثر بجلسات المحاكمة شيئا عن عدم جدية التحريات فإن النعي بشأنها ينحل إلى جدل موضوعي مما لا يجوز الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جزيبة ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بابغ ، ومحمد حلي رافب .

(١٩)

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٧ قضائية

(٢٤١) دعاره . جريمة " أركانها " قصد جنائي .

١ — تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع علم المؤجر أو مقدم المسكن بأنه سيدار للفجور أو الدعارة . وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتياد . عمل مؤثم قانونا .

تأجير أو تقديم منزل أو مكان للسكنى لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك . عمل مؤثم .
تحقق ممارسة البغاء ولو ارتسب الفاعل مرة واحدة . المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ .

٢ — مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز . بغاء . إتهامه بفجورا إذا مارسه الرجل ودعارة إذا مارسته الأنثى .

(٣) إثبات " بوجه عام " حكم " تسببيه " . تسبیب غیر معیيب " . دفاع .
" الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .

كفاية الحكم بالإدانة ردا على أرجح الدفاع الموضوعية . أساس ذلك ؟

١ — يبين من نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، أنه يؤثم حالتين أولاها تأخير أو تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع العلم بذلك وهي ما يلزم لقيامها علم المؤجر أو مقدم المسكن بأنه سيدار للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتياد .

وثانيهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان لسكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك وهو مالا يتطلب تكرار الفجور أو الدعارة فيه بالفعل ، ذلك أن الممارسة لا تعنى سوى ارتكاب الفعل ولو لمرة واحدة .

٢ — البغاء كما هو معروف به فى القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز فإن ارتكبه الرجل فهو فجور وإن قارفته الأنثى فهو دعارة ، ومن ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشقة المؤجرة رجل أو أنثى متى علم المؤجر بذلك .

٣ — أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليهم مستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أخذت بها .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه قدم المسكن المبين بالمحضر مفروشا للغير لارتكاب الفحشاءه نظير أجر يتقاضاه مع علمه بذلك . وطلبت معاقبته بالمادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتعريم المتهم خمسين نجنيها والغلق لمدة ثلاثة أشهر . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تأجير مسكن لممارسة الدعارة فيه مع علمه بذلك قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب ذلك بأن الواقعة التى دين عنها — على فرض صحتها — غير مؤثمة لإنتفاء علمه بممارسة الدعارة فى الشقة المؤجرة بالنص فى عقد الإيجار على عدم

ارتكاب فعل مخل بالآداب فيها وعدم توافر ركن العادة المكون للجريمة ، هذا إلى أن الطاعن أثار في دفاعه أن إحدى السيدتين المضبوطتين صديقة أحد المستأجرين والأخرى زميلتها وليسا داعرتين. ورغم جوهرية هذا الدفاع ، فإن الحكم لم يعرض له إيرادا وردا ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما جملة أن ضابط قسم مكافحة جرائم الآداب العامة علم من تحرياته السرية أن الطاعن يؤثر بعض الشقق المفروشة للغير بقصد ارتكاب الدعارة فيها مع علمه بذلك وبعد استئذان النيابة العامة انتقل ومعه زميلان له وقوة من رجال الشرطة السريين لتفتيش مسكن الطاعن الذي قام بتأجيره للغير لهذا الغرض فألقوا بداخله أربعة رجال ليبيين والمتهمة الثانية محتفية أسفل سرير بحجرة النوم مرتدية قميصا شفافا وبجوارها ملابسها الداخلية كما ضبطت المتهمة الثالثة مرتدية جلباب رجل بعد أن ألقت بنفسها إلى الطريق من إحدى النوافذ فور مداخلة الشرطة للشقة ، وعثر على ملابسها الداخلية بالشقة ، وإذا وجهوا هؤلاء بما أسفرت عنه التحريات والضبط اعترف الرجال منهم باستئجار الشقة من الطاعن لممارسة الدعارة فيها وأن هذا الأخير كان على علم بغرضهم هذا ، وأقر اثنان منهم بممارسة الفحشاء مع المتهمتين الأخيرتين لقاء أجر ومصادقتهما الأخيرتان على ذلك ، ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود المستأجرين وما جاء على لسان أحدهم من أن الطاعن شاهد في اليوم السابق على الضبط بعض النسوة يغادرون المسكن المؤجر منه دون أن يبدي اعتراضا على ذلك وأن الشاهد سبق له ممارسة الفحشاء في ذات المسكن من سنة أشهر سابقة على يوم الضبط ومن اعتراف المتهمتين الأخيرتين بممارسة الدعارة في هذا المسكن ومن ضبط ملابسهما الداخلية فيه ، كما عرض الحكم لتوافر علم الطاعن بممارسة الدعارة في المسكن المؤجر منه فإثباته في حقه بقوله ” وبالنسبة لتهمة الأول “ . ” الطاعن “ فإن ركن العلم يتوافر في حقه حسبما هو ثابت من أقوال الشهود أنه كان على علم مسبق بالغرض الذي من أجله قاموا باستئجار المسكن منه ولم يعارض في ذلك وما قدماء من أجرة مرتفعة لهذا الغرض وهو تدليل سائغ وكاف . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة التاسعة

من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة تنص على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيتها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أجر أو قدم أية صفة كانت منزلاً أو مكاناً يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك". وكان يبين من هذا النص أنه يؤتم حالتين أولاهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع العلم بذلك، وهى ما يلزم لقيامها علم المؤجر أو مقدم المكان بأنه سيقدر للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتیاد وثانيهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان لسكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك، وهو ما لا يتطلب تكرار الفجور أو الدعارة فيه بالفعل ذلك أن الممارسة لا تعنى سوى ارتكاب الفعل ولو مرة واحدة وفقاً لما ورد بتقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب المرفوع للجلس في ٢١ من أبريل سنة ١٩٥١ عن مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في شأن الدعارة الذى حل محله القانون المطبق رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وبذات الألفاظ بمناسبة الوحدة بين مصر وسوريا لتطبيقه فى الأقليمين، لما كان ذلك، وكان البغاء كما هو معرف به فى القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز فإن ارتكبه الرجل فهو فجور وإن قارفته الأنثى فهو دعارة، ومن ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشقة المؤجرة رجل أو أنثى متى علم المؤجر بذلك وإذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص بأدلة سائغة لها معيها من الأوراق توافر علم الطاعن بأن الغرض من تأجيره الشقة هو ممارسة المستأجرين الفجور فيها، وكان القانون لا يتطلب توافر العادة فى هذه الجريمة، فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون يكون غير صديد. لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بشأن قيام سبب آخر

لتواجد المتهمين الأخيرتين بالشقة غير ممارسة الدعارة مع المستأجرين لها ، وكان الأصل أنه لا يقبل منه النعي على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يثره أمامها ، ومع هذا وعلى فرض إثارتها لهذا الدفاع — فإن بحسب الحكم الرد عليه ما أورده من أدلة الثبوت التي أظه أن إليها لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بقالة القصور في التسبب يكون على غير سند — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رقبته موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين
يعيش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بايغ ، ومحمد حلي راغب .

(٢٠)

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ القضائية

(١ و ٢) قتل عمد . إعدام . محكمة النقض . "سلطانها" . حكم . "تسببيه" .
تسبب معيب . نقض . "أسباب الطعن" . ما يقبل منها . "الحكم في الطعن" .

(١) عرض النيابة القضية المقضى فيها حضوريا بالاعدام على محكمة النقض . مقبول .
سواء قدم في الميعاد أو بعده . أساس ذلك ؟

(٢) التعميم والاضطراب في تصوير الواقعة . ينشأ من اختلال فكرة الحكم عن عناصر
الدعوى وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة . مثال : النجهيل والضارب في تحصيل الاعتراف .
معيب الحكم .

اعتناق الحكم الوصف المقامة به الدعوى والمتضمن تفصيل ما أسند إلى كل متهم . ثم إرادته
واقعة بصورة عامة دون تحديد . قصور يوجب نقضه .

اتصال العيب الذي شاب الحكم بغير الطاعن ، وجوب نقض الحكم بالنسبة إليه ولو لم يقدم
طاعنا .

١ — إنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية المأثلة على هذه المحكمة —
عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت في مضمونها
إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به حضوريا من إعدام الطاعن ، دون إثبات
تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين
يوما المهين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد —

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين — من تلقاء نفسها دون أن تنقيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها — ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢ — لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد انتهى من إعدام كل من الطاعن والمتهمين الأول — شقيق الطاعن — والثالث المحكوم عليهما غيابيا ، وذلك بالوصف الذى أحيلت به الدعوى إلى المحكمة والذى ورد فيه بالتفصيل أن المتهم — الذى قضى بالقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته — صوب مسدسه نحو المجنى عليه الأول — وإنهال عليه المتهم الثالث تحديدا طعنا بالساطور ، كما صوب المتهم الذى توفى المسدس نحو المجنى عليه الثانى بينما أمسك به الطاعن وشقيقه لشل مقاومته وإنهال عليه المتهم الثالث ذاته طعنا بالساطور ، إلا أن الحكم — فى صدد تصويره واقعة الدعوى كما ارتسخت فى وجدان محكمة الموضوع — لم يورد ذلك التحديد ، بل خلاص إلى القول فى صيغة عامة "وهناك وبناء على الإصرار المسبق المعتقد بين المتهمين — الطاعن والمحكوم عليهما غيابيا بالإعدام — تخلصا من المجنى عليه الأول لعدم تصفية النزاع وديانجج المتهمون الأربعة الأول وكان رابعهم ذلك الذى توفى أثناء المحاكمة وهو ... "والذى انقضت الدعوى العمومية بالنسبة له وأحاطوا بالمجنى عليهما وأجهزوا عليهما قتلا بآلة حادة ثقيلة" . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عاد يردد هذا التعميم فى الأفعال بصورة مضطربة — حينما أفصح عن انهيار المحكوم بإعدامهم جميعا على المجنى عليهما — وذلك فى معرض حديثه عن ظرف سبق الإصرار بقوله : "وحيث إن شرط سبق الإصرار قد تحقق فى هذه الجريمة بشكل جلى فن الواضح من الاستعراض السابق أن المتهمين بيتوا النية على القتل وأعدوا العدة لذلك وأخلوا المنزل الذى يقيم فيه المتهم الأول — شقيق الطاعن — وإنهالوا على المجنى عليهما قتلا بهندرة وروية ومعرفة لما يسفر عنه فعلهم الجرم" فإن هذا التعميم والاضطراب — فى تصوير واقعة الدعوى — إنما ينبىء عن اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجملها

في حكم الوقائع الثابتة ، الأمر الذي يتعمد معه بالتالي على محكمة النقض تبين صحة الحكم من فسادده . وإذا كان ذلك ، فلا يشفع للحكم قوله — من بعد — ” ومن ثم فإن كلا مسئول من نتيجة الفعل ” حتى ولو يشارك في فعل القتل ذاته “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم فوق ما تقدم ، رغم أنه عول في إدانة الطاعن — فيما عول عليه — على اعترافه هو وشقيقه ، قد ردد هذا الاعتراف بصيغ مجهلة تارة ومتضاربة تارة أخرى إذ حصله بادئ الأمر بمجهلا في قوله : ” وبسؤال المتهم الأول — شقيق الطاعن — أفرغ ما في جعبته باعتراف بالجريمة وبمركبها ، وكذلك فعل شقيقه المتهم الثاني — الطاعن — وإن كان كل منهما أخذ يلهث في إثبات أنه لم يكن يعلم بنية القتل “ ثم تحدث — عقب مرده روايات الشهود والتحريات وما جاء بتقرير الصفة التشريحية — من الاعتراف بصيغة أخرى مجهلة في قوله : ” وأما المتهم الأول — شقيق الطاعن — فقد اعترف بالوقائع السابقة ولكنه أنكر انفاقه مع المتهمين على نية القتل وكل دوره كان جلب المجنى عليه الأول لإتمام الصلح مع المتهم الذي توفي . وقرر المتهم الثاني — الطاعن — بما شاهده كسابقه ونفى علمه بنية القتل “ بينما عاد الحكم — في سبيل التدليل على ثبوت الجريمة في حق الطاعن وشقيقه فردد الاعتراف على نحو مغاير بقوله : ” وقد اعترفا تفصيلا بمشاركتهما في القتل بالفعل الإيجابي منهما إذ انزلق المتهم الثاني — الطاعن — إلى قوله الحق فقرر في أقواله أنه والمتهم الأول أمسكا بالمجنى عليه الثاني .. لشل مقاومته حتى يجهز عليه المتهم الثالث وقد فعلا ذلك بعد ذلك مد أن فرغ من الأول ولولا هذا الإمساك لأمكن لهذا الأخر أن يقاوم عندما رأى شقيقه يقتل بغتة ثم هما في هدوء وروية يشتركان في التخلص من آثار الجريمة سواء بإعداد الجوالين ووضع الجثتين فيهما ثم إخفاء معالم الجريمة “ ، ومن ثم فإن هذا التجهيل والتضارب في تحصيل الاعتراف المشار إليه — لما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم — والحال هذه — يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يكفي لنقضه بالنسبة للطاعن ، وللمحكوم عليه الأخير الذي دين بجريمة إخفاء جثتي المجنى عليهما ولم يقدم طعنا — لاتصال هذا العيب به — بالإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

اتهمت النياية العامة الطاعن وآخرين بأنهم (المتهمون الثلاثة الأول)
 (الطاعن وآخرين) وآخر — سبق الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاته —
 قتلوا عمدا مع سبق الاصرار أن يبتوا النية على قتله وأعدوا لهذا
 الغرض سلاحا ناريا (مسدسا) وآلة حادة (ساطورا) وقام المتهمان الأول والثاني
 باستدراجه إلى مسكن المتهم الأول حيث كان المتهم الثالث وآخر — سبق الحكم
 بانقضاء الدعوى الجنائية قبله بوفاته — يكنان بداخله وما أن ظفرا به حتى
 صوب إليه هذا الأخير مسدسه بقصد إرهابه لشل مقاومته وانهاال عليه
 المتهم الثالث طعنا بالساطور قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة
 بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت بهذه الجناية جنانية
 أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر قتلوا ،
 عمدا بأن صوب إليه ذلك الآخر الذى سبق الحكم بانقضاء الدعوى بوفاته —
 مسدسه بقصد إرهابه وأمسك به المتهمان الأول والثانى لشل مقاومته وانهاال عليه
 المتهم الثالث بالساطور فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية
 والتي أودت بحياته . (المتهم الرابع) أخفى جثتي القتيلين سالفى الذكر دون إخبار
 جهات الاختصاص وقبل الكشف عليهما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم
 إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ / ٢ و ٢٣٩ من قانون
 العقوبات ، فقرّر ذلك . وادعى ... عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على
 قصر المحبني عليهما ، مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سهيل
 التعويض ، ومحكمة جنايات كفر الشيخ — بعد أن نظرت الدعوى — قررت
 إحالة أوراق المتهمين الثلاثة الأول — الطاعن والآخري — إلى مفتي الجمهورية
 وحددت للنطق بالحكم جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٧٧ وفيها قضت حضوريا
 للمتهمين الثانى — الطاعن — والرابع وغيابيا للمتهمين الأول
 والثالث وباجماع الآراء عملا بمواد الاتهام (أولا) بأعدام
 كل من ، ، ، شنقا (ثانيا) بمعاقبة
 بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه عشرين جنيها .

(ثالثا) بالزام بأن يؤدي للدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته مبالغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض وألزمته المصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ . كما عرضت النيابة العامة القضية على المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة — عملاً بنصر المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت في مضمونها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به حضورياً من إعدام الطاعن ، دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين — من تلقاء نفسها دون أن تقتيد بمبنى الرأى الذى تضمنته النيابة مذكرة — ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، لأنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

وحيث إن البرين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد انتهى إلى إعدام كل من الطاعن والمتهمين الأول — شقيق الطاعن — والثالث المحكوم عليهما غيابياً، وذلك بالوصف الذى أحيات به الدعوى إلى المحكمتين الذى ورد فيه بالتفصيل أن المتهم — الذى قضى بانقضائه الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته — صوب مسدسه نحو المحنى عليه الأول — وانتهال عليه المتهم الثالث تحديداً طعناً بالساطور، كما صوب المتهم الذى توفى المسدس نحو المحنى عليه الثانى بينما أمسك به الطاعن وشقيقه لشل مقاومته وانتهال عليه المتهم الثالث ذاته طعناً بالساطور، إلا أن الحكم — فى صدد تصويره واقعة الدعوى كما ارتسمت فى وجدان محكمة الموضوع — لم يورد التحديد، بل خاص إلى القول فى صيغة عامة ” وهناك وبناء على الإصرار المسبق المعمود بين المتهمين — الطاعن والمحكوم عليهما غيابياً بالإعدام — تخلصاً

من المجنى عليه الأول لعدم تصفية النزاع وديا تجمع المتهمون الأربعة الأول وكان رابعهم ذلك الذي توفي أثناء المحاكمة وهو والذي انقضت الدعوى العمومية بالنسبة له وأحاطوا بالمجنى عليهما وأجهزوا عليهما قتلا بآلة حادة ثقيلة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عاد يردد هذا التعميم في الأفعال بصورة مضطربة — حينما أفصح من انهيار المحكوم باعدامهم جميعا على المجنى عليهما — وذلك في معرض حديثه عن ظرف سبق الاصرار بقوله : ”وحيث أن شرط سبق الاصرار قد تحقق في هذه الجريمة بشكل جلي فمن الواضح من الاستعراض السابق أن المتهمين يتولوا النية على القتل وأعدوا العدة لذلك واخلوا المنزل الذي يقيم فيه المتهم الأول — شقيق الطاعن — وانهاوا على المجنى عليهما قتلا بهدوء وروية ومعرفة لما يسفر عنه فعلهم المجرم“ فان هذا التعميم والاضطراب — في تصوير واقعة الدعوى — إنما ينبىء من اختلال فكرة الحكم من عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، الأمر الذي يتعذر معه بالتالى على محكمة النقض تبين صحة الحكم من فسادة . وإذا كان ذلك ، فلا يشفع للحكم قوله — من بعد — ”ومن ثم فإن كلا مسئول عن نتيجة الفعل حتى ولو لم يشارك في فعل القتل ذاته“ . لما كان ذلك وكان الحكم فوق ما تقدم ، رغم أنه عول في ادانة الطاعن — فيما عول عليه — على اعترافه هو وشقيقه ، قد ردد هذا الاعتراف بصيغ مبهمة تارة ومتضاربة تارة أخرى إذ حصله بادئ الأمر بمجملات في قوله : ”وبسؤال المتهم الأول — شقيق الطاعن — أفرغ ما في ذاكرته باعتراف بالجريمة وبمركبها ، وكذلك فعل شقيقه المتهم الثانى — الطاعن — وإن كان كل منهما أخذ يلجأ في اثبات أنه لم يكن يعلم بنية القتل“ ثم تحدث — عقب سرده روايات الشهود والتحريرات وما جاء بتقرير الصفة التشريعية — عن الاعتراف بصيغة أخرى مبهمة في قوله : ”وأما المتهم الأول — شقيق الطاعن — فقد اعترف بالوقائع السابقة ولكنه انكر اتفاقه مع المتهمين على نية القتل وكل دوره كان جلب المجنى عليه الأول لإتمام المصلح مع المتهم الذى توفي . وقرر المتهم الثانى — الطاعن — بما شاهده كسابقه ونفى علمه بنية القتل“ بينما عاد الحكم — في حيل التدليل على ثبوت الجريمة في حق الطاعن وشقيقه فردد الاعتراف على نحو مغاير بقوله : ”وقد اعترف تفصيلا بمشاركتهما في القتل بالفعل الايجابى منهما إذ انزاق المتهم

الثاني — الطاعن — إلى قوله الحق فقرر في أقواله أنه والمتهم الأول أمسكا بالمجنبي عليه الثاني .. لشل مقاومته حتى يجهز عليه المتهم الثالث وقد فعلا ذلك بعد أن فرغ من الأول ولولا هذا الامساك لأمكن لهذا الأخ أن يقاوم عندما رأى شقيقه يقتل بغتة ثم هما في هدوء وروية يشتركان في التخلص من أثار الجريمة سواء بأعداد الجوالين ووضع الجثتين فيهما ثم اخفاء معالم الجريمة ، ومن ثم فإن هذا التجهيل والتضارب في تحصيل الاعتراف المشار إليه — لما يميز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم — والحال هذه — يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يكفي لنقضه بالنسبة للطاعن ، وللمحكوم عليه الأخير الذي دين بجريمة اخفاء جثتي المجنبي عليهما ولم يقدم طعنا — لاتصال هذا العيب به — والاحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد صفوت القاضى ،
ومحمد عبد الحميد صادق .

(٢١)

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٧ قضائية

(١) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . إثبات . " شهود " .
حماية .

الأصل بناء الأحكام الجنائية على التحقق الشفوى . متى كان ذلك ممكنا .
للمحكمة ثلاثة أقوال الشاهد . إذا تعذر سماعه . أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

(٢) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . ما يوفره " . إجراءات . " إجراءات
التحقيق " . " إجراءات المحاكمة " . إثبات . " شهود " .
نزول المتهم من طلب سماع الشهود . لا يسلبه حقه في العدول عنه ما دامت
الرافعة دائرة .

١ - الأصل في الأحكام الجنائية إنها تبني على التحقيق الشفوى الذى يجريه
المحكمة فى الجلسات وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا وإنما يسمح للمحكمة
أن تقر ثلاثة شهادات الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع
عنه ذلك .

٢ - أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات
التحقيق ما دام أن باب المرافعة لا زال مفتوحا ، ومن ثم فإن نزول الطاعن عن
طلب سماع شهادتى الإثبات لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول ، ولتمسك
بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة ما زالت دائرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما (أولا) المتهم الأول : حاز وأحرز جوهرين مخدرين (أفيونا وحشيشا) بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا (ثانيا) المتهم الثاني : حاز جوهرين مخدرين (أفيونا وحشيشا) بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين رقم ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات البليدة قضت في الدعوى بحضور يا عملا بمواد الإتهام بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه وإن سبق أن تنازل المدافع عنه عن سماع شأهدي الإثبات الغائبين ، إلا أنه عاد وأصر على سماعهما في طلباته الختامية ، غير أن المحكمة أغضت عن ذلك وفصلت في الدعوى ، الأمر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين اكتفى في مستهل جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٦ بتلاوة أقوال شأهدي الإثبات الغائبين فأمرت المحكمة بتلاوتها ، إلا أن الدفاع عن هذا الطاعن قد عاد وأصر في ختام مرافقته بملسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٦ على طلب سماعهما ، فالتفت

المحكمة هن ذلك وقررت حجز الدعوى للحكم بـ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٦ حيث صدر الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان من المقرر أيضا أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم ينحول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام أن باب المرافعة لا زال مفتوحا ، فإن نزول الطاعن عن طلب سماع شاهدي الإثبات لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة ما زالت دائرة . وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الشاهدين الغائبين ، بغير أن يسمع شهادتهما ودون أن يبين الأسباب التي حالت دون ذلك ، وبالرغم من إصرار الدفاع عنه على طلب مناقشتها في ختام مرافعته ، فإنه يكون معييا بالإخلال بحق الدفاع الذي يرجب نقضه والإحالة بالسببة له وللطاعن الآخر اقتضاء لحسن سير العدالة ولا اتصال وجه الطعن الذي بني عليه النقض به عملا بنص المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وذلك دون حاجة لمناقشة سائر وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، أحمد رفعت خديجى ، واهماويل محمود ميمظ ،
ومحمد يونس ثابت .

(٢٢)

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ القضائية

(١) محضر الجلسة . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " دفاع " الاخلال
بحق الدفاع . مالا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

الذى على المحكمة قمردها من القيام بإجراء لم يطلب منها . غير جائز .

(٢) إجراءات " إجراءات . المحاكمة " . دفاع . " الاخلال بحق
الدفاع . مالا يوفره " تبديل . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .
مسئولية جنائية .

عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم دليل دفاعه . متى كان فى استطاعته تجهيزه
من قبل .

السداد اللاحق على تمام جريمة التهديد . لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

٣ — محضر الجلسة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . نقض .
" أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

عدم جواز إثارة الدفوع الموضوعية . لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — لما كان يبين من مطالعة محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه
أن المتهم قدم للمحكمة مخالصة أشعر عليها بالنظر والارفاق ، وسلم الطاعن فى أسباب
طعنه بأنها غير خاصة بالدين موضوع الدعوى ولم يطلب الطاعن من المحكمة أجلا

ليقدم دليل السداد الصحيح للدين المحجوز عليه . فإنه لا يقبل منه النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطالب منها .

٢ — إن المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم أجلا لتقديم مخالصة عن الدين موضوع الدعوى ، مادام قد كان في استطاعته تقديمها . هذا فضلا عن أن السداد اللاحق على تمام جريمة التهديد — بغرض حصوله — لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

٣ — يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجة أنها أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بمحضر الجـمـز أو بطلانه ، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ، ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعي على الحكم من هذا الخصوص يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة وصفا بقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح نيابة المنصورة الكلية والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبديد محجوزات قد أخل بحقه في الدفاع إذ أن المحكمة لم تمنحه أجلا لتقديم دليل السداد الصحيح بعد أن اطرححت الدليل الذي قدمه إليها بالجلسة ، هذا فضلا عن أن محضر الججز جاء مشوبا بالبطلان لخلوه من بيان اسم من خاطبها المحضر بزعم أنها زوجة الطاعن ومن توقيعهما عليه ، وذلك كله مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالبة محضر جاسة ١٩٧٥/١٢/١٠ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن انتهم قدم للمحكمة مخالصة أشرت عليها بالنظر والارفاق . وسلم الطاعن في أسباب طعنه بأنها غير خاصة بالدين موضوع الدعوى ولم يطلب الطاعن من المحكمة أجلا لتقديم دليل السداد الصحيح للدين المحجوز عليه . فإنه لا يقبل منه النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . كما أن المحكمة لا تلتزم بمنحه أجلا لتقديمه مادام قد كان في استطاعته تجهيزه — هذا فضلا عن أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد — بفرض حصوله — لا يعفى من المسؤولية الجنائية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجة تبين أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يثيره في طعنه من عدم دلائله بمحضر الججز أو بطلانه ، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ، ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض — فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد ومهبة ، وأحمد
طاهر خليل .

(٢٣)

الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٧ قضائية

(١ ، ٢ ، ٣) قتل عمد . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .
إثبات . "بوجه عام" . "قرائن" . "شهود" . "خبرة" . حكم . "تسمييه" .
تسمييب غير معيب . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

(١) حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل تظمن إليه .
طالما كان له مأخذه الصحيح من الأوراق . لها وزن أقوال الشهود وتقديرها . المجادلة في ذلك
أمام محكمة النقض . غير مقبولة .

(٢) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع
الدليل القول كما أعلنت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني . تناقضا يستعصى
على الملاءمة والتوفيق .

(٣) استناد الحكم إلى وجود آثار آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاسان . رغم عدم
إمكان تحديد نوع فصيلةها . كـتـمـرـيـنة معززة ومؤيدة لما إرتسكن إليه من أدلة أخرى .
لا يبرره .

١ — لما كان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل
تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان وزن
أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتويل القضاء
على أنوالهم مهما وجه إليهم من مطامع وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه

إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد إنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجماعها على عدم الأخذ بها كما هو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة والدته المحبى عليها على النحو الذي أثاره في أسبابه لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢ - لما كان الأصل أنه ليس ب لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق . وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال والدته المحبى عليها شاهدة الإثبات من أنه الخلف سابق بين الطاعن وزوجته المحبى عليها لزواج الأول بأخرى وإقامة المحبى عليها دعوى نفقة وصدور حكم لصالحها ورفعها دعوى تطليق منه ، مما أوجز صدره ، قرر أن ينتقم لنفسه منها فعقد العزم على قتلها وأعد عصا ثقيلة ينتهى طرفها بقطعة من الحديد وتربص لها في طريق عودتها إلى بلدتها وفاجأها من الخلف وإسبال على رأسها ضرباً بالعصا حتى فاضت روحها ثم فر هارباً لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية الذي أثبت أن المحبى عليها أصيبت بجرح رضى يبدأ عند الحذبة الجدارية اليمنى ويتجه إلى الخلف وأسفل بطول نحو عشرة سنتيمترات ويوجد بم منتصف الجانب الأيمن منه تفرغ طولاً نحو سنتيمتر واحد يتجه إلى اليمن وأعلى قليلاً فضلاً عن وجود كسور منخفضة متفتته بعظام الجمجمة تحت ذلك الجرح ، كما أصيب بسجج رضى في مساحة ٢ + ٥ سنتيمتر بمنتصف مقدم الجبهة وأن الإصابات الموصوفة برأس المحبى عليها هي إصابات رضوية حيوية تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض ويجسوف حدوثها من مثل الضرب بعصا بها قطعة حديدية والوقاة إصابية تعزى إلى كسور الجمجمة وتهتك المخ وتزيف على سطحه وأنه من الممكن حصول الحادث حسب التصوير الوارد بمذكرة النيابة المستقى من أقوال الشاهدة الأولى وكان قول الحكم - في مجال الرد على دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى - أن والدته المحبى عليها رددت في جميع مراحل التحقيق أن المتهم للطاعن - ضرب المحبى عليها عدة ضربات

على رأسها بعصا في نهايتها قطعة من الحديد وجاء التقرير الفنى مؤيدا ذلك القول مثبتا وجود كسور منخسفة بعظام الجمجمة وسحج رضى بمنتصف مقدم الجهة ومؤكدا أن هذه الإصابات تنشأ عن المصادمة بجسم صلب راض ويجوز حدوثها من مثل العصا المضبوطة بمسكن المتهم من شخص يقف خلفها وقريبا منها وهذا الذى رده به الحكم على دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى كاف وماتخ ولاينازع الطاعن فى أن له أصله فى الأوراق ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

٣ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من تقرير المعامل من وجود آثار دماء آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن . وإنما استندت إلى تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم أن عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها فى قضائه ما دام أنه لم يتخذ من تقرير المعامل دليلا أساسيا فى ثبوت التهمة قبل الطاعن - لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضا موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بدت النية وعقد العزم المصمم على قتلها وأعد لهذا الغرض عصا فى نهايتها قطعة من الحديد وترصدها فى الطريق الذى أيقن مرورها منه ولما ظفر بها إنزال عليها ضربا بالعصا على رأسها قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . وادعت (والدة المجنى عليها) مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بماقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشرة سنة

والإزاهه بأن يؤدي للدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت .
فقط من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول — فيما عول عليه — على أقوال والدة المجنى عليها رغم ثبوت عدم تواجدها بمحل الحادث وقت وقوعه وتعارض أقوالها مع الدليل الفني لأن مفاد أقوال الشاهدة تعدد الضربات برأس المجنى عليها في حين أن الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن إصابات المجنى عليها كانت نتيجة ضربة واحدة بما يشكك في الدليل المستمد من أقوالها ، وقد رد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الطاعن من دفاع جوهرى في هذا الشأن بما لا يصلح ردا ، هذا إلى أن الحكم استند إلى تلوث العصا المضبوطة بمنزل الطاعن بعد عدة أيام من وقوع الحادث — بأثار دماء آدمية في حين أنه كان يتعين للأخذ بها كدليل ثبوت أنها من فصيلة دماء المجنى عليها وهو الأمر الذى لم يتحقق لعدم كفاية تلك الآثار لفحص الفصائل وأن كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال والدة المجنى عليها والضابطين ... و ... و ... ومن تقرير الصفة التشريحية ، وتقرير المعامل ، وهى أدلة لها معيها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد انتناءها بثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقديره التقدير الذى تظمن إليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع

الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمالها على عدم الأخذ بها كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن منازمة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة والدته المحنى عليها على النحو الذي أثاره في أسبابه لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الأصل أنه ليس بلامر أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القوي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملازمة والتوفيق . وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال والدته المحنى عليها شاهدة لإثبات من أنه لخلاف سابق بين الطاعن وزوجته المحنى عليها لزواج الأول بأخرى وإقامة المحنى عليها دعوى نفقة عليه وصدور حكم لصالحها ورفعها دعوى تطابق منه ، مما أوغر صدره ، قرر أن ينتقم لنفسه منها فعقد العزم على قتلها وأعد عصاً ثقيلة ينتهى طرفها بقطعة من الحديد وتربص لها في طريق عودتها إلى بلدتها وفاجأها من الخلف وانهمال على رأسها ضرباً بالعصا حتى قاضت روحها ثم فر هارباً لا يمارض بل يتلاءم مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية الذي أثبت أن المحنى عليها أصيبت بجرح رضى يبدأ عند الحذبة الجدارية اليمنى ويتجه إلى الخلف وأقل بطول نحو عشرة سنتيمترات ويوجد بمنتصف الجانب الأيمن منه تفرع طوله نحو سنتيمتر واحد يتجه إلى اليمين وأعلى قليلاً فضلاً عن وجود كسور منخفضة متفتحة بعظام الجمجمة تحت ذلك الجرح ، كما أصيبت بسحج رضى في مساحة 2×5 سنتيمتر بمنتصف مقدم الجبهة ، وأن الإصابات الموصوفة برأى المحنى عليها هي إصابات رضية حيوية تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض ويجوز حدوثها من مثل الضرب بعصا بها قطعة حديدية والوقاة اصابتها تعزى إلى كسور الجمجمة وتهتك المخ ونزيف على سطحه وأنه من الممكن حصول الحادث حسب التصوير الوارد بمذكرة النيابة المستقى من أقوال الشاهدة الأولى وكان فور الحكم - في مجال الرد على دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى - أن والدته المحنى عليها رددت في جميع مراحل التحقيق أن المتهم الطاعن - ضرب المحنى عليها عدة ضربات على رأسها بعصا في نهايتها قطعة من الحديد وجاء التقرير الفني مؤيداً ذلك القول مثبتاً وجود كسور منخفضة بعظام الجمجمة وسحج رضى بمنتصف مقدم الجبهة ومؤيداً أن هذه الإصابات تنشأ عن المصادمة بجسم صلب راض ويجوز حدوثها من مثل العصا المضبوطة بمسكن

المتهم من شخص يقف خلفها وقريبا منها وهذا الذي رده الحكم على دعوى الخلاف بين الدالين القولى والفنى كاف وسائق ولا ينزع الطاعن فى أن له أصله فى الأوراق ومن ثم فإن ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضائها بصفة أصلية على ما استبان لها من تقرير المعامل من وجود أناردماء آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن ، وإنما استندت إلى تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ، فانه لا جناح على الحكم أن هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها فى قضائه ما دام أنه لم يتخذ من تقرير المعامل دليلا أساسيا فى ثبوت التهمة قبل الطاعن — لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد نؤاد جنيته ، ويميش رشدي ، ومحمد رعبه ، وأحمد طاهر خليل .

(٢٤)

الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٧ القضائية

(٢٤١) قذف . سب : دعوى جنائية . موظفون عموميون . مكلفون
بخدمة عامة . حكم . "تسببه غير معيب" . جريمة . أركانها . اثبات . "بوجه
عام . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(١) عضو الاتحاد الاشتراكي . مكلف بخدمة عامة .

الدفع بانطباق حكم المادة ٦٣/٢ عقوبات على عضو الاتحاد الاشتراكي ، دفاع قانوني ظاهر
البطلان . أساس ذلك ؟

(٢) اسناد الطاعنين إلى المجنى عليهما أن كليهما كان يمارس الأثر معايرة غير مشروعة قبل
الزواج . قذف .

١ — من المقرر أن أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ليسوا من طائفة الموظفين
العامين وإن كانوا مكلفين بخدمة عامة ، ومن ثم فإن الطاعنين — بصفتهم أعضاء
أحدى لجان هذا الاتحاد — لا يستفيدون من حكم البند الثاني من المادة ٦٣
من قانون العقوبات لأنه تضمن شروطا لو توافرت لامتنع تطبيقه بالنسبة لمن
تكن له صفة الموظف العام عملا بصريح النص الوارد بصدر هذه المادة ،
وإذا كان ذلك فإن دفاع الطاعنين بانطباق ذلك البند عليهم — يفرض بمسكهم به —
لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يلتزم الحكم بإبراده
والرد عليه ، ويكون الذبح على الحكم المطعون فيه التفاته من هذا الدفاع
غير سليم .

٢ - لما كان الحكم الابتدائي قد ساق - في حدود سلطته الموضوعية - الأدلة السائغة على المعنى المستفاد من العبارات التي صدرت من الطاعنين ، وما تحمله من إسناد أمور للجنني عليهما لو كانت صادقة لأوجبت احتقارها عند أهل وطنهما وهي أن كليهما كان يعاشر الآخر معاشرة غير مشروعة قبل الزواج - ومن بين هذه الأدلة ترديد هذا المعنى صراحة في مذكرة دفاع الطاعن الثالث وسائر الطاعنين وإذ كان أحد منهم لا يمارى في صحة ما نقله الحكم عنهم في هذا الصدد ، فإن حسب الحكم المطعون فيه - في الرد على قائلهم بعدم حتمية حمل العبارات الصادرة منهم مجمل القذف - أخذه بأسباب الحكم الابتدائي ، وذلك بغرض إثارتهم تلك المقالة إذ هي ليست دفاعا جديدا وإنما محض منازعة في ركن من أركان الجريمة التي دال الحكم الابتدائي من قبل على توافرها بما فيه الكفاية - على ما سلف بيانه - ومن ثم فإن تعيب الحكم المطعون فيه في هذا الصدد ، لا كتفائه بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي ، يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعوتهما بالطريق المباشر أمام محكمة جنح قويسنا الجزئية ، ضد الطاعنين بوصف أنهم سبوا المطعون ضدها الثانية وقذفوا في حقها هي والمطعون ضده الأول بأن وجهوا إليها العبارات الموضحة بصحيفة الدعوى وطلب معاقبتهم بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ١/٢٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٩ من قانون العقوبات والزامهم متضامين بأن يدفعوا لهما مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بالمواد ١٧١ و ١/٣٠٢ و ١/٣٠٣ و ٣٠٨ من قانون العقوبات . (أولا) في الدعوى الجنائية (١) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفقها بغير الطريق القانوني وبقبولها (٢) برفض الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور وتعديل الطلبات (٣) بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وتغريم كل منهم عشرين جنيتها وكفالة عشرة جنميات لإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس . (ثانيا) في الدعوى المدنية : بالزام المتهمين بأن

يدفعوا للدعوى بالحق المدني متضامين مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت .
فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية)
قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم
المستأنف . وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس فقط وتأيدته فيما عدا ذلك .
فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرime قذف ،
قد شابه قصور في التسبيب . ذلك بأنهم أبدوا أمام المحكمة الإستهنافية دفاعا —
شقويا ومكتوبا — لم يطرح من قبل على محكمة أول درجة ، يدور حول أمرين
(أولهما) استفادتهم من انطباق البند الثاني من المادة ٩٣ من قانون العقوبات
عليهم بحكم كونهم كمكلفين بخدمة عامة حسنى النية يعتقدون صدق العبارات
التي صدرت عنهم بصفتهم أعضاء لجنة من لجان الاتحاد الاشتراكي . (وثانيهما)
عدم حتمية حمل هذه العبارات بحمل القذف ، ومع ذلك فقد اكتفى الحكم
المطعون فيه بالإسالة إلى أسباب الحكم الابتدائي دون أن يقسط هذا الدفاع
الجديد حقه إيرادا له وردا عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بين
واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرime القذف التي دان بها
الطاعنين ، وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ليسوا
من طائفة الموظفين العامين وإن كانوا مكلفين بخدمة عامة ، ومن ثم فإن الطاعنين
— بصفتهم أعضاء إحدى لجان هذا الاتحاد — لا يستفيدون من حكم البند
الثاني من المادة ٩٣ من قانون العقوبات ، لأنه تضمن شروطا لو توافرت
لا تمتنع تطبيقه بالنسبة لمن تكن له صفة الموظف العام عملا بعرض النص الوارد
بصدر هذه المادة . وإذا كان ذلك ، فإن دفاع الطاعنين بانطباق ذلك البند
عليهم — لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ما لا يلتزم الحكم بإيراده
والرد عليه ، ويكون النهي على الحكم المطعون فيه التفاته عن هذا الدفاع غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد ساق — في حدود ساطته الموضوعية —
الأدلة السائغة على المعنى المستفاد من العبارات التي صدرت من الطاعنين ،
وما تحمله من إسناد أمور للجنة عليهما لو كانت صادقة لأوجبت احتقارهما عند
أهل وطنهما — وهي أن كليهما كان يعاشر الآخر معاشرة غير مشروعة قبل الزواج —
ومن بين هذه الأدلة ترديد هذا المعنى صراحة في مذكرة دفاع الطاعن الثالث
وسائر الطاعنين ، وإذا كان أحد منهم لا يمارى في صحة ما نقله الحكم عنهم
في هذا الصدد ، فإن حسب الحكم المطعون فيه — في الرد على قائلهم بعدم
حتمية حمل العبارات الصادرة منهم مجمل القذف — أخذه بأسباب الحكم الابتدائي ،
وذلك بغرض إثارتهم تلك القسالة ، إذ هي ليست دفاعا جديدا وإنما محض
منازعة في ركن من أركان الجريمة التي دال الحكم الابتدائي من قبل على توافرها
بما فيه الكفاية — على ما سلف بيانه — ومن ثم فإن تعيب الحكم المطعون فيه
في هذا الصدد ، لا كتفائه بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي ، يكون في غير
محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار محمد مادل مرزوق نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وصلاح الدين الرشيدى ، ودكتور أحمد رفعت خفاجى ،
واسماعيل محمود حفيظ .

(٢٥)

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ القضائية

(١ و ٢ و ٣) إثبات . " شهادة " . " خبرة " . حكم . " تسببيه .
تسبب غير معيب " .

(١) تقدير الأدلة . حق المحكمة الموضوع . لما تجزئة أقوال الشاهد والمرأمة بين
ما أخذت منه وعن الشهود الآخرين .
إيراد مؤدى أقوال الشهود جملة . لا يوجب الحكم . ما دام ينصب على واقعة واحدة .
لا خلاف فيما .

(٢) ما يقدره الشخص مما يكون قد رآه أو سمعه أو أدركه بحاسة من
حواسة . شهادة .

(٣) تجزئة الدليل . والأخذ بما يطمئن إليه واطراح ما صداه . مرده اطمئنان
المحكمة . مثال ؟

(٤) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق . قدم فى مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم .
أو الرد عليه .

(٥) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . إكراه . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

استعمال المحكمة حقها فى حبس المتهم احتياطياً . لا يحسول بين الدفاع وحقه
فى طلب التأجيل . ولا يعد إكراهاً للتنازل من سماع الشهود . المادة ٢٨٠ إجراءات .

(٦) إثبات . "شهادة" . دعوى مدنية . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
ما لا يوفره .

سماع المدعى المدعى . كشاهد . إذا طلب ذلك . أو ارتأت المحكمة سماعه .

(٧) إثبات . "شهادة" .

الاعفاء من أداء الشهادة وفق المادة ٢٨٩ إجراءات ومن يطلب ذلك من ذكرتهم . سماع
شهادتهم والتحويل عليها . لا يجب . ما داموا لم يعترضوا على أدائها .

نطاق التزام أحد الزوجين . . بعدم إفساء ما أباغ به أثناء قيام الزوجية بغير رضا .
المادتان ٢٠٩ مرافعات سابق و ٦٧ من قانون الإثبات .

(٨) إثبات . "بوجه عام" . "قرائن" . نقض . "أسباب الطعن" .
ما لا يقبل منها .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر عناصر الدعوى . بما في ذلك الاستنتاج
والاستقراء وكافة المسكنات العقابية . حق للمحكمة .

الزمي على المحكمة تقديرها لأدلة الدعوى . ومصادرتها في عقيدتها . عدم جواز إثارته .
أمام النقض .

(٩) قتل عمد . سبق إصرار . ظروف مشددة . إتفاق جنائي . فاعل أصلي .
مسئولية جنائية . "المسئولية التضامنية" .

سبق الإصرار . ماهيته . تحققه . كيفية الاستدلال عليه ؟ الت دليل على اتفاق المتهمين
على القتل . من معيهم في الزمان والمكان . ونوع الصلة بينهم . ومصدر الجريمة عن باعث واحد .
واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها . وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها . ووحدة الحق
المتندي عليه . سائق . أثر ذلك . اعتبارهم فاعلين أصليين في القتل والشروع فيه متضامين في المسؤولية .
هرف يحدث الإصابة القاتلة منهم أم لم يعرف .

(١٠) نقض . "المصلحة في الطعن" . عقوبة . "العقوبة المبررة" .
قتل عمد .

عدم جدوى النفي بخلاف سبق الإصرار . ما دامت العقوبة المنقضى بها . في حدود العقوبة
المقررة لجريمة القتل مجردا عن أي ظرف مشدد .

(١١) أسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعي" . إثبات .
"بوجه عام" . نقض . "أسباب الطعن" : ما لا يقبل منها .

ثبوت التدبير الجرمية . أو الاتفاق عايبا . أو التحيل لارتكابها . إنقضاء موجب
الدفاع الشرعي .

حق الدفاع الشرعي . من لرد عنوان حال . تقدير قيامه . موضوعي .

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ،
ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي
رواه ، وبين ما أخذته من قول شهود آخرين ، وأن تجمع بين هذه الأقوال
وتورد مؤداها جملة وتنسبها إليهم معا ، ما دام ما أخذت به من شهادتهم ينصب
على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقله عنهم ، وكان الحكم المطعون فيه
قد اعتنق هذا النظر ، وجمع في بيان واحد مؤدى الدليل المستند من أقوال
سبعة من شهود الإثبات ممن كانوا بمكان الحادث ، والذين تطابقت أقوالهم
فما حصله الحكم واستند عليه منها ، فلا بأس عليه إن هو أورد مؤدى شهادتهم جملة
ثم نسبها إليهم جميعا تفاديا من التكرار الذي لا موجب له .

٢ — الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه
أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، فلا وجه للنهي بقصور أقوال الشهود لإغفالها
الحديث في أركان الجريمة وعناصرها ، وحسب الحكم أن تثبت المحكمة
أركان الجريمة وتبين الأدلة التي قامت لديها بفحوائدها تعتقد ذلك وتقول به .

٣ — لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطعن إليه
من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر
في هذا الشأن إلى إقناعها هي وحدها ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه
إن كان قد عول على شق من أقوال شهود الإثبات المشار إليهم وهو ما تعلق بسبب
الحادث وقدم الطاعنين وذويهم مسلحين ببنادقهم إلى مكان الحادث متذرعين
بطلب إيقاف ما كينة الرى ، وإطلاقهم النار على المجنى عليهم فور عدم الرضوخ
لطلباتهم ، ولم يعبا بقالتهم في الشق الآخر الخاص بعدد ما أطلق من الأعيرة ،

ولا بما كشف عنه الدليل الفنى فى وجود إصابة رضية لماثنين من المجنى عليهم، ولا يعتبر هذا الذى تنهى إليه الحكم إفتئاتاً منه على الشهادة ببتها أو مما يقوم به التعارض بين الدليلىن .

٤ - من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم ففى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبدىه الطاعنون فى مذكرتهم التى يقدمونها فى فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ما داموا هم لم يطلبوا ذلك بمجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ويكون النعى لذلك بقالة الإخلال بحق الدفاع والقصور فى غير محله .

٥ - لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين إحتياطياً على ذمة الدعوى ، فإن ذلك منها كان إستعمالاً لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه فى طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود ، أما وهو لم يفعل بتملة غير مقبولة هى أنه أكره على التنازل عن سماعهم فإن نعيه على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد .

٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه لم يطلب أحد من الطاعنين أو المدعين بالحقوق المدنية من المحكمة سماع أى من هؤلاء الآخرين ، ولم ترهى ذلك ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعنون من بطلان الإجراءات لإغفال المحكمة لإعمال حكم المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب سماع المدعين بالحقوق المدنية كشهود بعد حلف اليمين ، ولا يعيب الحكم عزوفه عن سماع أقوالهم وتحويله فى قضائه على ما تضمنته التحقيقات .

٧ - إن ما يثيره الطاعن بدعوى خطأ إستناد الحكم لأقوال على والده وأقوال على مطلقها لأن ذلك منهى عنه بنص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية مردوداً بأن مؤدى

نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها وأو كان من يشهد ضده قريبا أو زوجا له ، وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك ، وأما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات — المادة ٦٧ من قانون الإثبات الحالى — فإنه يمنع أحد الزوجين من أن يفشى بغير رضاء الآخر ما حماه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية وأو بعد انقضائها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر ، وإذا كان البين من الرجوع إلى المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها — أن هذين الشاهدين لم يطلبوا إعفاءهما من الشهادة أو اعترضا على أدائهما ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنهما إنما شهدا بما وقع عليه ابصرهما أو اتصل بسامعهما إبان الحادث فإن شهادتهما تكون بمنأى عن البطلان ويصح في القانون استناد الحكم إلى أقوالهما .

٨ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلا في الأوراق ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الإمكانيات العقلية ما دام ذلك سليما متققا مع حكم العقل والمنطق وهو الحال في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرها في عقيدتها مما لا يقبل إثارة أمام محكمة النقض .

٩ — من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات أن سبق الإصرار — وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب يتحقق بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن سورة الاتعمال ، مما يقتضى الهدوء والروية قبل إرتكابها ، لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح اقتراضه ، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة

على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة ، قصد بها شخصا معيناً أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذي قصده وهو ما ينفي المصادفة أو الاحتمال وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام لاستخلاصه وجه مقبول - لما كان ذلك - وكان مساقه الحكم فيما تقدم يسوغ به ما استنبطه من توافره ، وكان القول بوجود إصابات وضحية بالفريقين أو الزعم بأن فريق المجنى عليه هم الذين بدأوا بإطلاق النار لا شأن له بنفوس المتهمين التي كانت مهياة من قبل للاعتداء بعذته وأدواته وسعوا إليه بجمهم وأسلحتهم إلى حيث المجنى عليهم بالحقل مكان الحادث ، سواء تشابكت الحوادث في رباط زمني متصل ، أو وقعت بينها فرجه من الوقت تفسح لسبق الإصرار ولا تنفيه ، هذا فضلا عن أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفق المتهمين على القتل من معييتهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ويصحح من ثم تطبيقا للسادة ٣٩ من قانون العقوبات إصتبارهم فاعين أصليين في جناية القتل العمد والشروع فيه ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الإصابات القاتلة منهم أو لم يعرف .

١٠ - متى كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة - المؤبدة والمؤقتة - تدخل في الحدود المقررة لحماية القتل مجردة عن أي ظرف مشدد فلا مصلحة لهم فيما أثاروه من تخلف سبق الإصرار .

١١ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو انعقاد الاتفاق على إيقاعها أو التحيل لإرتكابها إنقضى حتما موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا لعدوان حال أو الأسلاس له وإعمال الخطة في إنفاذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام بل لكف الاعتداء - وهو ما أثبتته الحكم بغير معقب ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون بدعوى فساد استدلال الحكم في خصوص إنتفاء حقهم في الدفاع الشرعي يكون في غير محله ويتعين رفضه .

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر توفى بأنهم (أولا) — قتلوا عمدا مع سبق الإصرار ... و ... و ... و ... بأن عقدوا العزم على قتلهم وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وتوجهوا بها إليهم في حقيل أولهم — متخذين من رفضه طلبهم لإيقاف ما كينة الرى التى كان يديرها ستارا لتنفيذ قصدهم المصمم عليه — وأطلقوا عليهم أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم . (ثانيا) شرعوا فى قتل ... و ... و ... و ... وعمدا مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتلهم وتوجهوا إليهم بحقيل ... متخذين من رفضه طلبهم لإيقاف ما كينة الرى التى كان يديرها ستارا لتنفيذ قصدهم المصمم عليه وأطلقوا عليهم أعيرة نارية فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليهم المذكورين بالعلاج .

وطالبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمسادة ١/٣٣٤ — ٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك ، وادعى مدنيا كل من ... عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها ... و ... قاصرى المرحوم ... و ... عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها ... و ... قصر المرحوم ... عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها و ... و ... قصر المرحوم ... قبيل المتهمين قضت بتفريمهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات دمشق قضت بحضور يا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين الخمسة الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة ومعاقبة ... بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . وإلزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وعشرة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى ما ينعمه الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهم بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والشرع فيه ، قد انطوى على قصور في التسبيب واخلال بحق الدفاع وبطلان في الإجراءات وخطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه جمع بين أقوال شهود الإثبات السبعة الذين عول على شهادتهم في بيان واحد ، مع ما كان يجب من أن يورد مؤدى أقوال كل منهم على حدة ، وقد خلا هذا البيان من عناصر الجريمة وأركانها وعدد الأعيان التي أصابت كل من من المجني عليهم وتناقض مع ما أثبتته التقرير الطبي من وجود إصابات رضوية بإثنين من المجني عليهم ، والتفت الحكم من إجابة الدفاع إلى طلب سماع الشهود الذي أبداه في مذكرته المصريح له بتقديمها ، وأعرض عن الرد عليه ، وكان من شأن قرار المحكمة بالقبض على المتهمين وحبسهم - دون أن يكون لهم يد في تأخير الفصل في الدعوى - أن أكره الدفاع على التنازل عن سماع الشهود ، وفصلت المحكمة في الدعوى دون سماع المدعى بالحقوق المدنية رغم ما توجبه المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية من سماعه كشاهد بعد تحليفه اليمين ، ولما تنهى عنه المادة ٢٨٦ من ذات القانون من الاستدلال بأقوال ... على والده ... على مطلقها ، ودون أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، بل واعتبرت المحكمة ... المدعية بالحقوق المدنية أرملة لقتيلين ، هذا إلى أن الحكم قد استدل على ثبوت ظرف سبق الإصرار لدى الطاعنين وبالتالي استفاء حقهم في الدفاع الشرعي ، بماض منسى هو طلاق ... ، وتغاضى في ذات الوقت عما قرره ... من أن مشاحنة قامت بسبب إدارة ما كينة الري لدى قطعة أرض متنازع عليها بين الأخوين ... وأن الأخير هو الذي بدأ باطلاق النار وثارَت النفوس لقتل الأول فضلا عما سجلته التقارير الطبية من وجود إصابات رضوية بالضريقتين تؤيد حدوث التشاجر ، وهو ما يبدو معه فساد استدلال الحكم في هذا الخصوص ، وكل ذلك يعيبه بما يوجب نقضه .

جملة وتنسبه اليهم معا ، مادام ما أخذت به من شهادتهم ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق هذا النظر ، وجمع في بيان واحد مؤدى الدليل المستمد من أقوال سبعة من شهود الاثبات ممن كانوا بمكان الحادث ، والذين تطابقت أقوالهم فيما حصله الحكم واستند عليه منها ، فلا بأس عليه إن هو أورد مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبها اليهم جميعا تفاديا من التكرار الذى لا موجب له . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، فلا وجه للنعى بقصور أقوال الشهود لاغفالها الحديث فى أركان الجريمة وعناصرها ، وحسب الحكم أن تثبت المحكمة أركان الجريمة وتبين الأدلة التى قامت لديها ، بجماهاة معتقد ذلك وتقول به . لما كان ذلك ، وكان من سلطة محكمة الموضوع بحوث الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطعن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال ، اذ يرجع الأمر فى هذا الشأن إلى اقتناعها هى وحدها ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن كان قد عول على شق من أقوال شهود الاثبات المشار اليهم وهو ما تعلق بسبب الحادث وقدم الطاعنين وذويهم مساحين ببنادقهم إلى مكان الحادث متذرعين بطلب إيقاف ما كينة الرى ، وإطلاقهم النار على المجنى عليهم فور عدم الرضوخ لطلبهم ، ولم يعبا بقالتهم فى الشق الآخر الخاص بعدد ما أطلق من الأعيرة ، ولا بما كشف عنه الدليل الفنى من وجود اصابة رضية باثنين من المجنى عليهم ، ولا يعتبر هذا الذى تنهى إليه الحكم اثنتان منه على الشهادة بترها أو نفيها يقوم به التعارض بين الدليلين . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين قد تنازل فى مستهل نظر الدعوى بجلسة ١٩٧٦/١/٦ عن سماع الشهود ولم تتضمن صرافته فيها بالجلسة التالية ١٩٧٦/١/٧ معاودة طلب سماعهم ، فقررت المحكمة إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٦/٢/٥ مع التصريح لأطرافها بتقديم مذكرات ، وإذا كان من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبيده الطاعنون فى مذكرتهم التى يقدمونها فى فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ماداموا هم لم يطلبوا ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب

المرافعة في الدعوى ويكون النجى لذلك بقالة الإخلال بحق الدفاع والقصور في غير محله . لما كان ذلك ، فإنه لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين إحتياطيا على ذمة الدعوى ، فإن ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود ، أما وهو لم يفعل بتعمله غير مقبولة هي أنه أكره على التنازل عن سماعهم فإن نسبة على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه لم يطلب أحد من الطاعنين أو المدعين بالحقوق المدنية من المحكمة سماع أى من هؤلاء الآخرين ولم ترضى ذلك ، فإنه لا محل لما ينعمه الطاعنون من بطلان الإجراءات لإغفال المحكمة أعمال حكم المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات التي توجب سماع المدعين بالحقوق المدنية كشهود بعد حلف اليمين ، ولا يعيب الحكم عزوفه عن سماع أقوالهم وتمويله في قضائه على ما تضمنته التحقيقات . لما كان ذلك ، وكان ما يشير به الطاعنون بدعوى خطأ استناد الحكم لأقوال على والده وأقوال على مطلقها ، لأن ذلك منتهى عنه بنص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية مردودا بأن مؤدى نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريبا أو زوجا له ، وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك ، وأما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات - المادة ٦٧ من قانون الإثبات الحالى - فإنه يمنع أحد الزوجين من أن يفشى بغير رضاء الآخر ما عساه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انقضائها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما بسبب جنابة أو جنحة وقعت منه على الآخر ، وإذا كان البين من الرجوع إلى المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن هذين الشاهدين لم يطلبوا إعفاءهما من الشهادة أو يعترضا على أدائها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المظعون فيهما أنهما إنما شهدا بما وقع عليه بصرهما أو اتصل بسمعهما إبان الحادث فإن شهادتهما تكون بمنأى

من البطلان ويصح في القانون استناد الحكم إلى أقوالهما . لما كان ذلك ، وكان النعى بأن المتهمين لم يكونوا آخر من تكلم ، وأن الحكم اعتبر إحدى المدعين بالحقوق المدنية أرملة لقتيلين ، يناقض أولها الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الأخيرة ، ويناقض ثانيهما الثابت بدوات الحكم المطعون فيه ، فإن هذا النعى بشقيه يكون ولا سند له من الأوراق ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان ما ينهيه الطاعنون من فساد استدلال الحكم بصدد ثبوت ظرف سبق الإصرار وانتفاء حق الطاعنين في الدفاع الشرعي بدعوى أن الحادث على حد ما قرره قد بدأ مشاجرة بسبب رى قطعة أرض متنازع عليها بين الأخوين يؤيده وجود إصابات رضية بالفريقين وأن هو الذي بدأ إطلاق النار ، فإن ذلك مردود بدوره بأنه وقد استخلص الحكم واقعة الدعوى على نحو ما سلف بيانه ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما يؤدي إليها افتراءها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما رسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الكمات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، وهو الحال في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعنون في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها مما لا يقبل اثارتها أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استدل على ثبوت ظرف سبق الإصرار لدى الطاعنين وانتفاء حقهم في الدفاع الشرعي بأن الضغينة التي نشأت بين المجنى عليه وأخيه وأفراد فريقه بسبب النزاع على أرض جرن ثم طلاق ابنة الأول من ابن الثاني قهرا عنه وهو بالسجن ، وتذكر من وضع حشائش على الحد الفاصل لأرضه ، وقد ولد كل ذلك في نفسه هو وفريقه أنرا دفعهم إلى التصميم على قتل أخيه ، فأعدوا لذلك عدتهم من الأسلحة النارية ، ورصدوا العيون من حوله يتحينون الفرصة المواتية لتنفيذ ما دبروا له ، وإذ رآه المتهم يدير الماكينة ، عاد زمرة الحشد المسلح إلى مكان الحادث بعد أن كانوا قد جمعوا جمعهم وحملوا أسلحتهم أمام منزل ، هادفين

الأجهزة على غريمتهم وذويه فقط حسبما تدل عليه عدم إصابة أى من العمال
الأجراء الثلاثة الذين كانوا مع المجنى عليه ولو برششة واحدة ، وحسبما فرره
المتهمان من أنه لم يكن لفريق المتهمين مصالح بمكان
الحادث ولا يضرهم إدارة ما كينة الرى ، مما يكشف عن قصدهم المصمم
عليه وأن طلب إيقاف الماكينة لم يكن إلا ذريعة لتنفيذه ، وهو ما يرتب بين
المتهمين تضامنا فى المسؤولية لظهورهم على مسرح الجريمة معا أيا كان الفعل
الذى قارنه كل منهم بغض النظر عن مدى مساهمته فى نتيجة الحادث ، ثم استورد
الحكم إلى أن ذلك وما أجمع عليه شهود الإثبات من أن فريق المتهمين هم الذين
بدأوا إطلاق النار إنما تنفى به قيام حالة الدفاع الشرعى بالنسبة لهم ، بل إن قدومهم
إلى حقل المجنى عليه على الصورة سالفة البيان هو ما يجعل هؤلاء الآخرين
فى حالة دفاع شرعى ، حتى عند افتراض صحة الزعم بأنهم بدأوا إطلاق النار
لدفع الخطر الحال المهدق بهم . لما كان ذلك ، وكانت من المقرر فى تفسير
المادة ٢٣١ من قانون العقوبات أن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام فى جرائم
القتل والجرح والضرب يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا
عن سورة الانفعال ، مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا أن تكون
وليدة الدفعة الأولى فى نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى تخرج
صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراضه ،
وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معقدة على شرط أو ظرف ، بل ولو
كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة ، قصد بها شخصا معينا أو غير معين صادفه
حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذى قصدده وهو ما لا ينفى
المصادفة أو الاحتمال وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التى
يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب
مادام لاستخلاصه وجه مقبول ، وكان ماسا فيه الحكم فيما تقدم يسوغ به ما استنبطه
من توافره ، وكان القول بوجود إصابات وضحية بالفريقين أو الزعم بأن فريق
المجنى عليه هم الذين بدأوا بإطلاق النار لا شأن له بنفوس المتهمين التى كانت
مهياة من قبل للاعتداء بعديته وأدواته وسعوا إليه بجمعهم وأسلحتهم إلى حيث
المجنى عليهم بالحقل مكان الحادث ، سواء تشابكت الحوادث فى رباط زمنى
متصل ، أو وقعت بينها فرجة من الوقت تفسح لسبق الإصرار ولا تنفيه ، هذه

فضلا عن أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل من معيهم في الزمان والمكان، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة من باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصدا لآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق الممتدى عليه ، ويصح من ثم طبقا للسادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جناية القتل العمد والشروع فيه ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الإصابات القتالية منهم أو لم يعرف ، ولما كانت العقوبة الموقعة عليهم وهي الأشغال الشاقة — المؤبدة والمؤقتة — تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة للطاعنين فيما أثاروه من تخلف سبق الإصرار ، ومن المقرر كذلك أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو انعقاد الاتفاق على إيقاعها أو التعجيل لارتكابها انقضى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حال العدوان حال دون الاسلاس له وإعمال الخطة في إنفاذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقام بل لكف الاعتداء — وهو ما أثبتته الحكم بغير معقب ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون بدعوى فساد استدلال الحكم في خصوص ثبوت ظرف سبق الإصرار وانتفاء حقهم في الدفاع الشرعى يكون فى غير محله ويتعين رفضه . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المنشار محمد عادل عزروق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
يعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد علي موسى ، ومحمد علي راغب .

(٢٦)

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٧ القضائية

(٢٠١) قتل عمد . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” .
إثبات . ” بوجه عام ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .

١ — التفتت المحكمة من طلب الدفاع استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في
اختلاف فيه التقرير الطبي الشرعي والتقرير الاستشاري أخذاً بالتقرير الأول وما ساند من أدلة
أخرى . لا عيب . مثال .

٢ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه المتهم في مذكرته المقدمة خلال
فترة حجز الدوى للمحكوم أو الرد عليه . مادام لم يطالب بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب
الرافعة .

١ — لما كان يبين من الاطسلاع على الأوراق والمفردات المضمومة
أن الدفاع عن الطاعن آثار بجلسات المحاكمة استحالة وقوع الحادث وفقاً
لتصوير شهود الإثبات لما دلت عليه معاينة النيابة العامة من وجود آثار
مقدوفات نارية بامتداد الجدار الذي يركن إليه الشهود بظهورهم ، ولما ورد
بالتقارير الطبية الشرعية من أن مسار الطلقات التي أصابت المجنى عليهم كان
أفقياً ، وقد طلب الدفاع مناقشة كبير الأطباء الشرعيين في هذا الشأن كما
طلب بجلسة ٩ أبريل سنة ١٩٧٥ عرض الطلقات المضبوطة عليه لبيان
إن كانت قد أطلقت من سلاح ناري واحد لتماثل الفدريغ بها أم من سلاحين
ناريين وفقاً لما قرره الشهود إلا أن الدفاع عاد بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩٧٦

وتنازل عن سماع شهادة الطبيب الشرعى كما تنازل بجلسته ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٦ عن سماع الشهود ثم عاد وأصر بجلسته ٧ مارس سنة ١٩٧٧ على مناقشة كبير الأطباء الشرعيين فى إمكان وقوع الحادث وفقا لتصوير الشهود فاستدعت المحكمة رئيس قسم طب شرعى طنطا بجلسته ٤ أبريل سنة ١٩٧٧ ونافشته والدفاع فى هذا الشأن فأجاب بما يؤيد أقوال شهود الإثبات ثم ترفع الدفاع عن الطاعنين فى الدعوى وأحال إلى مرافعاته السابقة وتمسك بما جاء بها وانتهى إلى طلب حجز الدعوى للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة وتقرير استشارى فأجيب إلى طلبه وحجزت القضية للحكم وقدم الدفاع فى فترة حجز الدعوى تقريراً استشارياً ومذكرة طلب فيها إعادتها للمراجعة لمناقشة كبير الأطباء الشرعيين فيما اختلف فيه الطبيبان الاستشارى والشرعى بعرض الطلقات المضبوطة عليه إلا أن المحكمة أصدرت حكماً دون أن تجيب هذه الطلبات وقد عرضت لها فى حكمها بقولها "فضلاً عن التفاتها عن طلبات الدفاع فى شأن التشكيك فى ارتكاب المتهمين للحادث بالإضافة إلى عدم اطمئنانها إلى التقرير الطبى الاستشارى وما انتهى إليه من تقريرات تتعارض مع التقرير الطبى الشرعى المقدم فى الدعوى وأقوال الشهود التى دعمت التقرير وأقوال الطبيب الشرعى الذى شهد بالجلسة بإمكان وقوع الحادث على نحو ما ظهر من التحقيقات وما ظهر من أدلة الاتهام السابق شرحها والذى تطعن إليه المحكمة كامل الاطمئنان ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن يتمم آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها ، شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة فلما أخذ بما تطعن إليه منها والالتفات عما عداه . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنته التقارير الطبية الشرعية متفقاً مع ما شهد به الطبيب أمامها واطرحت — فى حدود سلطتها طلبه استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها — بعد ما أجرته من تحقيق المسألة الفنية فى الدعوى — حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء وإذا كان من المقرر أن يستناد المحكمة إلى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد إطراحها التقرير الاستشارى المقدم فيها وليس يلزم عليها أن ترد على هذا التقرير استقلالاً ، فإن النهى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

٢ - من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبشده المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حيز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدم بتصريح أم بغير تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل قفل باب المرافعة في الدعوى ، فإن النعي بالثغرات المحكمة عن طالب عرض الطلقات المضبوطة على كبير الأطباء الشرعيين المبدي بالمذكرة المقدمة خلال فترة حيز الدعوى للحكم والتي سبقها استيفاء الدفاع الشفوي يكون غير سديد. ولا يقدح في ذلك أن الدفاع أحال في مرافعته بالجلسة الأخيرة إلى مرافعته بالجلسة السابقة والتي أبدى هذا الطلب في إحداها ذلك أنه تنازل عنه صراحة في جلسته التالية ، كما - أن رئيس قسم طب شرعي طنطا مثل أمام المحكمة بالجلسة الأخيرة ونوقش في إمكان وقوع الحادث وفقا لتصوير الشهود تحقيقا لطلب الدفاع الذي اشترك في المناقشة وقد كان في مكتبته لو أراد أن يطلب عرض الطلقات عليه أو مناقشته في أمرها إلا أنه قعد عن ذلك مما يفيد عدم عدوله عن تنازله السابق عن هذا الطلب ، كما أنه لم يكن هناك ثمة ما يمنعه من معاودة إثارتها صراحة بين طلباته الختامية بمرافعته الشفوية بالجلسة الأخيرة بعد تغير الهيئة التي أبدى هذا الطلب أمامها مع أن عدم تمسكه أمام الهيئة الجديدة يفقده خصائص الطلب الجازم الذي تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما (أولا) قتلا عمدا مع سبق الاصرار والترصد وكان ذلك بأن عقدا العزم على قتله وأعد كل منهما سلاحا ناريا مدفعا سريع الطلقات وتوجها إليه في المكان الذي أيقنا وجسوده به وما أن أبصراه حتى أطلقا عليه عديدا من الأعيرة النارية بقصد قتله فأحدثا به الإصابات الممينة بتفريز الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين آخرتين هما أنهما في الزمان والمكان مالفى الذكر . حال ارتكابهما لجناية القتل العمد مع سبق الاصرار سالف الذكر بإطلاق الأعيرة

النارية قتلا عمدا وشرا في قتل بأن أحداثا بالأولى الإصابات الموصوفة بتقرير المصفة التشريعية والتي أودت بحياتها والثاني الإصابات المبيدة بالتقرير الطبي الشرعي . وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو مداركته بالعلاج وشفائه . (ثانيا) أحرزا سلاحين ناريتين (مدفعين رشاشين) مما لا يجوز الترخيص بحيازتهما أو إحرارهما . (ثالثا) أحرزا ذخائر (طلقات) مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفة الذكر والتي لا يجوز الترخيص بحيازتها أو إحرارها . وطابت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الثاني من الجدول رقم ٣ المرقى فأصدر قرار بذلك . وادعت كل من (والدة المجنى عليه) ، (زوجة المجنى عليه سالفة الذكر) عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها القاصرين ، مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى والد المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٢٥٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات طنطا قصت عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٣ و ١٧ من قانون العقوبات . (أولا) بمعاقبة كل من بالأشغال الشاقة المؤبدة لما أسند إليهما مع مصادرة السلاح المضبوط . (ثانيا) بالزامهما متضامنين بأن يدفع كل ، عن نفسها وبصفقتها مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات وبالزامهما متضامنين بأن يدفع كل بمبلغ ٢٥٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات طنطا لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المشار إليها - مشكلة من دائرة أخرى - قصت عملا بالمواد سالفة الذكر (أولا) بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة (ثانيا) بالزامهما متضامنين بأن يدفع

للدعين بالحقوق المدنية الأولين مبالغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت (ثالثا) بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا للدعي بالحقوق المدنية الثالث مبلغ ٢٥٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد مقترنة بجريمة قتل عمد وشروع فيه قد أخل بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في الاسناد وفي تطبيق القانون ذلك أن الطاعنين قد أسسا دفاعهما على أن الجاني شخص واحد مجهول ارتكب الحادث من مكنه بزراعة الذرة المجاورة وأن شهود الإثبات لم يكونوا محل الحادث وقت ارتكابه إذ أوضح تصويرهم لكانوا قد أصيبوا من الطلقات النارية ، وقد قدم الطاعنان تقريراً طبياً استشارياً مؤيداً ، ومدكرة بدفاعهما في فترة حجب الدعوى للحكم — المصرح فيها بتقديمهما طالبين مناقشة كبير الأطباء الشرعيين فيما اختلف فيه الطبيب الاستشاري مع الطبيب الشرعي إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب وردت عليه بما لا يصلح رداً واطرحت التقرير الاستشاري بغير حلة مقبولة . هذا وقد استدل الدفاع بتبطل الفدوغ بالطلقات المضبوطة إلى أنها قد أطلقت من سلاح ناري واحد وليس من سلاحين كما ذهب شهود الإثبات وطلب عرضها على الطبيب الشرعي لدى بالرأى الفني في هذا الشأن بيد أن المحكمة أعرضت عن هذا الطلب إراداً له وردا عليه وعوات في قضائها على ما قرره الطبيب الشرعي بالجلسة عن امكان افلات الشهود من الإصابة رغم ورود إجاباته بصيغة المفرد عن شاهد واحد وابتدائها على افتراض أوضاع له لم يثبت تحققها ، كما أنها لم تفتن إلى مدلول أقوال قائد شرطة النجدة التي استدل بها الدفاع على عدم وجود الشاهدين الأول والثالث محل الحادث وقت ارتكابه وقد اسند الحكم إلى الطبيب الشرعي الاطلاع على أوراق الدعوى والتقارير الطبية المرفقة قبل ادلائه بشهادته بجلسة ٤ ابريل سنة ١٩٧٧ خلافاً للثابت من محضر تلك الجلسة من أن للمحكمة لم تطلع على التقرير الطبية .

كما ارجع اغفال المجنى عليه الثالث ذكر اسم والده لشرطة النجدة إلى أنه كان متعبا دون أن يكون لذلك أصل بالأوراق ونسب إليه أنه أدلى بتحقيقات النيابة العامة بأقوال تتفق مع أقوال الشهود مع أنه لم يدلي بالتفصيلات التي أسهبوا في ذكرها — وأخيرا فإن الجرائم التي دين بها الطاعنان لا يتوافر فيها الإقتران إذ ارتكبت بفعل واحد بينما يتطلب القانون لتوافره فضلا عن التعاصر الزمني استقلال الجرائم وتميز أفعالها فضلا عن قصور الحكم في التدليل على توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد ، وكل ذلك يعيب الحكم ومما يوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن آثار بجلسات المحاكمة استحالة وقوع الحادث وفقا لتصوير شهود الإثبات لمادات عليه معارضة النيابة العامة من وجود آثار مقذوفات نارية بامتداد الجدار الذي يركز إليه الشهود بظهورهم ولما ورد بالتقارير الطبية الشرعية من أن مسار الطلقات التي أصابت المجنى عليهم كان أفنيا ، وقد طلب الدفاع مناقشة كبير الأطباء الشرعيين في هذا الشأن كما طلب بجلسة ٩ أبريل سنة ١٩٧٥ عرض الطلقات الفارغة المضبوطة عليه لبيان إن كانت قد أطلقت من سلاح ناري واحد لتماثل القدوخ بها أم من سلاحين ناريتين وفقا لما قرره الشهود إلا أن الدفاع ماد بجلسته ٢١ مارس سنة ١٩٧٦ وتنازل عن سماع شهادة الطبيب الشرعي كما تنازل بجلسته ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٦ عن سماع الشهود وأصر بجلسته ٧ مارس سنة ١٩٧٧ على مناقشة كبير الأطباء الشرعيين في إنكار وقوع الحادث وفقا لتصوير الشهود فاستدعت المحكمة رئيس قسم طب شرعي طنطا بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٧٧ وناقشته والدفاع في هذا الشأن فأجاب بما يؤيد أقوال شهود الإثبات ثم ترفع الدفاع عن الطاعنين في الدعوى وأحال إلى مرافعاته السابقة وتمسك بما جاء بها وانتهى إلى طلب حجز الدعوى للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة تقرير استشاري فأجيب إلى طلبه وحجزت القضية للحكم وقدم الدفاع في فترة حجز الدعوى تقريراً استشارياً ومذكرة طلب فيها إعادتها للمرافعة لمناقشة كبير الأطباء الشرعيين فما اختلف فيه الطبيبان الاستشاري والشرعي بعرض الطلقات المضبوطة عليه إلا أن المحكمة صدرت حكمها دون أن يجيب هذه الطلبات وقد عرضت لها في حكمها بقولها "فضلا عن التفاتها عن طلبات الدفاع في شأن التشكيك في ارتكاب

المتهمين للحادث بالإضافة إلى عدم اطعنتانها إلى التقرير الطبي الاستشاري وما انتهى إليه من تقريرات تتعارض مع التقرير الطبي الشرعي المقدم في الدعوى وأقوال الشهود التي دعمت التقرير وأقوال الطبيب الشرعي الذي شهد بالجلسة بإمكان وقوع الحادث على نحو ما ظهر من التحقيقات وما ظهر من أدلة الاتهام السابق شرحها والذي تطعن إليه المحكمة كامل الاطعنتان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدر آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدايلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطعن إليه منها والاتفات عما عداه . ولما كانت المحكمة قد اطعنت إلى ما تضمنته التقارير الطبية الشرعية متفقاً مع ما شهد به الطبيب أمامها وأطاحت — في حدود سلطتها التقديرية — بالتقرير الطبي الاستشاري — وهي غير ملزمة من — بعد بإجابة الدفاع إلى طلبه استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها — بعد ما أجرت من تحقيق المسألة الفنية في الدعوى — حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء وإذا كان من المقرر أن استناد المحكمة إلى التقرير الفني المقدم في الدعوى يفيد اطراحها التقرير الاستشاري المقدم فيها وليس بلام عليها أن ترد على هذا التقرير استقلالاً ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبدیه المنهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو لرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أم بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقيل قبل باب المرافعة في الدعوى ، فإن النعي بالتفات المحكمة عن طلب عرض الطلقات المضبوطة على كبير الأطباء الشرعيين المبدي بالمدكرة المقدمة خلال فترة حجز الدعوى للحكم والتي سبقها امتياف الدفاع الشفوي يكون غير سديد . ولا يقدح في ذلك أن الدفاع أحال في مرافعته بالجلسة الأخيرة إلى مرافعته بالجلسات السابقة والتي أبدى هذا الطلب في إحداها ذلك أنه تمارز عنه صراحة في جلسة تالية ، كما — أن رئيس قسم طب شرعي طنطا مش أمام المحكمة بالجلسة الأخيرة ونوقش في إمكان وقوع الحادث وفقاً لتصوير الشهود

تحقيقا لطلب الدفاع الذي اشترك في المناقشة وقد كان في مكتته لو أراد أن يطلب عرض الطلقات عليه أو مناقشته في أسرها إلا أنه قعد عن ذلك مما يفيد عدم عدوله عن تنازله السابق عن هذا الطلب ، كما أنه لم يكن هناك ثمة ما يمنعه من معاودة إثارة صراحة بين طلباته الختامية بمرافعته الشفوية بالجلسة الأخيرة بعد تغير الهيئة التي أبدى هذا الطلب أمامها مع أن عدم تمسكه به أمام الهيئة الجديدة يفقده خصائص الطلب الجازم الذي تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن بين الواقعة وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين رد على دفاعهما القائم على استحالة وقوع الحادث وفقا لتصوير شهود الإثبات دون إصابتهم بقوله : "فشهد الطبيب ... الطبيب الشرعي بظننا بعد إطلاعه على أوراق الدعوى والتقارير الطبية المرفقة أنه من الجائز أن لا يصاب الشهود حال جلوسهم مع المحنى عليهم إذ من المتوقع إذا ما استشعر فرد بقدم اعتداء جنائي عليه أو إطلاق أعيرة نارية نحوه فإنه يتخذ بجسمه أوضاعا عديدة ومختلفة من شأنها أن يدرأ إطلاق النار عليه ومن الجائز في حالة الدعوى الماثلة أن يكون أى من الشهود قد انحنى بجسمه تجاه اليمين أو اليسار أو انكفأ أو انبطح أرضا لتفادى إصابته " وكان مفاد ذلك أن الطبيب الشرعي بعد أن أجاب بالإمكان افلات الشهود من الإصابة دلل على قوله بأن ساق مثلا بما يتخذه الفرد من أوضاع بجسمه لتفادى الاعتداء عليه وهو ما يجوز تعميمه على شهود الحادث ، وإذا استند الحكم إلى شهادة الطبيب الشرعي في أطراح دفاع الطاعنين في هذا الصدد فإن استدلاله يكون سائفا مما ينفي عنه قوله الفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من شهادة قائد شرطة النجدة يتفق مع ما شهد به هذا الشاهد بالجلسة من أن دوره اقتصر على إثبات المصابين الذين وجدتهم يحمل الحادث والشهود الذين تقدموا إليه وقد خلص الحكم سائما إلى أن عدم إثبات اسمي الشاهدين الأول والثالث بتقرير النجدة لا ينفي مشاهدتهما للحادث أو وجود الشاهد الأول حال وصول شرطة النجدة طالما أن هذا الشاهد لم يذكر أنه تقدم لها . ومن ثم فإن منعى الطاعنين في هذا الشأن لا يعدو أن يكون مجرد منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أقوال الشاهد ولا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان

بشأن إثبات الحكم اطلاق الطبيب الشرعى على الأوراق خلافاً للثابت بمحضر الجلسة مردوداً بما هو مقرر من أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حقيقة إجراءات المحاكمة وما يتم منها أمام المحكمة ، ولما كان البين من الأوراق ومن مدونات الحكم أن المجنى عليه الثالث قد أصيب من عيار ناري في الحادث مما استلزم نقله بسيارة الإسعاف إلى المستشفى لمعالجته ، فإن ما استخلصه الحكم وهو في سياق الرد على دفاع الطاعنين — من أن ذلك المجنى عليه كان متعباً يكون له صداه في الأوراق مما ينفي عنه قالة الخطأ والإسناد . لما كان ذلك ، وكان المجنى عليه الثالث قد قرر بتحقيقات النيابة العامة بمضمون ما قرره شهود الإثبات من أن الطاعنين ارتكبا الحادث على مشهد منهم وفي المكان والكيفية التي ذكرها هؤلاء الشهود وهي جوهر الواقعة التي استقرت في عقيدة المحكمة والتي دانت الطاعنين من أجلها فلا جناح على الحكم إن أورد أن هذا المجنى عليه صور كفيفة وقوع الحادث بما يتفق وأقوال هؤلاء الشهود ، متى كان ذلك فإنه تنحصر عن الحكم دعوى الفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة على الطاعنين — وهي الأشغال الشاقة المؤبدة — تدخل في الحدود المقررة بخيانة القتل العمد مجردة من أي ظروف مشددة فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما اتاراها من خطأ الحكم في تطبيق القانون وقصوره في تسبيب توافر الإقران وسبق الإصرار والترصد مما يضحى معه منعي الطاعنين في هذا الصدد لا يجدوى عنه . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين محمد صلاح الدين الرشيدى ، محمد صفوت القاضى ، ومحمد عبد الحليم صادق ،
ومحمد يونس ثابت .

(٢٧)

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ القضائية

١ - إعلان . محضر الجلسة . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره" .

إعلان المتهم إعلانا مهيحا بخسبة المحاكمة يوجب عليه الحضور مستعدا لإبداء أوجه دفاعه .

٢ - محاكمة . "إجراءات المحاكمة" . محاماه . دفاع . "الاخلال
بحق الدفاع . مالا يوفره" .

"حق المحكمة فى رفض طلب التأجيل للاستعداد . إذا ما رأت ألا عذر لمتهم أو محاميه
فى عدم تحضير دفاعه .

٣ - محاكمة . "إجراءات المحاكمة" . محاماه . دفاع . "الاخلال
بحق الدفاع . مالا يوفره" .

تقديم المدافع للمحاكمة أطرا . من عذر حال بينه وبين تحضير دفاعه فى الموعد لها أن تهمله
الوقت الكافى لتحضير دفاعه .

١ - من المقرر أنه إذا كان المتهم قد أعان بالحضور إعلانا مهيحا بجلسة
المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعدا لإبداء أوجه دفاعه .

٢ - للمحكمة ألا تقبل طلب التأجيل للاستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر
للمتهم فى عدم تحضير دفاعه فى المدة التى أوجب القانون إعطائه إياها من تاريخ

الإعلان ويوم الجلسة ، فإذا حضر غير مستعد فتبعة ذلك لا تقع إلا عليه
إذ لا شأن للمحكمة فيه ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود
المحامي أثناء المحاكمة غير واجب كما هي الحال في مواد الجنح والمخالفات .

٣ - يجب على المحامي أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله
وفقا للمانون بالحضور إليها فإذا طرأ عليه عذر قهري منه من القيام بواجبه
هذا ففي هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة ويكون على المحكمة - متى
تبينت صحة عذره - أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه لما كان ذلك
وكان لا يبين من محضر الجلسة أن المتهم أو المحامي الحاضر معه قد دفع بأن إعلان
المتهم بالجلسة لم يكن حاصلًا في الميعاد الذي قرره القانون أو أن عذرا قهريا
قد طرأ فتمعه من تحضير الدفاع في هذا الميعاد وكانت محاكمة الطاعن حاصلة
في مادة من مواد الجنح فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة وصنفها وقيمتها بالخضر
والمالوكة له والمحجوز عليها لصالح والتي سلمت له على مهيل
الردينة لمواستها وتقديمها يوم تباع ما ختمها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز .
وطالبت دفاعه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة
الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بما دلت الاتهام بحجبه أسبوعين مع الشغل
فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم
المعارض فيه . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم الصادر في معارضته الاستئنافية أنه أخل
بحقه في الدفاع ذلك بأن المحكمة قد رفضت ما طلبه محاميه من التأجيل للاطلاع
والاستعداد وقضت في الدعوى فلم تتمكن بذلك من الدفاع عن نفسه .

وحيث أن البين من مطالعة محضر جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٥ أن الطاعن مثل أمام محكمة الدرجة الثانية وطلب محاميه أجلا ولم يزد عن ذلك شيئا فنقضت في الدعوى. لما كان ذلك وكان من المقرر أنه إذا كان المتهم قد أعلن بالحضور إعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعدا لإبداء أوجه دفاعه، وللمحكمة ألا تقبل منه طلب التأجيل للاستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر له في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون إعطاءه إياها من تاريخ الإعلان ويوم الجلسة، فإذا حضر غير مستعد فتبعة ذلك لا تقع إلا عليه إذ لا شأن للمحكمة فيه ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود المحامي أثناء المحاكمة غير واجب كما هي الحال في مواد الجرح والمخالفات، فالمحامي يجب عليه كذلك أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله وفقا للقانون بالحضور إليها فإذا طرأ عليه عذر فهورى منعه من القيام بواجبه هذا ففي هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة ويكون على المحكمة — متى تبين صحة عذره — أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه وكان لا يبين من محضر الجلسة أن المتهم أو المحامي الحاضر معه قد دفع بأن إعلان المتهم بالجلسة لم يكن حاصلًا في الميعاد الذي قرره القانون أو أن عذرا قهريا قد طرأ فمنعه من تحضير الدفاع في هذا الميعاد وكانت محاكمة الطاعن حاصلة في مادة من مواد الجرح فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المقرئ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشدى ، وفصلى استغندر عزت ،
ومحمد صفوت القاضي .

(٢٨)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ القضائية

(١) معارضة . " نظرها والحكم فيها " . إجراءات . " إجراءات
المحاكمة " . حكم . " بطلان الحكم " . بطلان . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما يوفره " .

عدم جواز الحكم في المعارضة بغير صماع دفاع المعارض . إلا إذا كان عدم حضوره حاسلاً
بغير مذر . قيام مذر قهرى حال دون حضور المعارضة يعيب إجراءات المحاكمة . محل نظر
المذر يكون عند الطعن في الحكم .

(٢) شهادة مرضية . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر محیب " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
الشهادة المرضية . دليل . يخضع لتقدير المحكمة .

(٣) حكم . " وضعه والتوقيع عليه وإصداره " . " بطلان الحكم " .
بطلان . محضر الجلسة .

خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر أو خلو محضر الجلسة من ذكر من وضعه لا يترتب
عليه البطلان . المادة ٤١١ إجراءات جنائية .

تملكة الحكم لمحضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص . أساس ذلك ؟

٤ - حكم . " بيانات الديباجة " . " بطلان الحكم " . بطلان إجراءات .
" إجراءات المحاكمة " .

إثبات تلاوة تقرير التلخيص بديباجة الحكم . لا يطله . طالما أن ونفس الدائرة التي
أصدرته قد وقع عليه مع كاتبها .

(ه) نقض . " أسباب الطعن : ما لا يقبل منها " . " نطاق الطعن " .
قوة الأمر المفضى .

النسب على الحكم الابتدائي الذي انتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى ، دون
الحكم الاستثنائي الذي قضى بعدم الاستئناف شكلا . غير جائز . علة ذلك ؟

١ - لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم
المعارض فيه باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأيد
الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع الطاعن إلا إذا كان تخلفه عن الحضور
بالجلسة حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري
حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم
يكون غير صحيح لقيام المحاكاة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض
من استعمال حقه في الدفاع ، وعمل نظر العذر يكون عند استئناف الحكم
أو عند الطعن فيه بطريق الطعن .

٢ - لما كانت الشهادة الطبية قد ورد بها : " أن الطاعن كان مريضا
وملازما الفراش يعالج من روماتزم حاد خلال الفترة من ١٧/٦/١٩٧٦ حتى ٩/٧/٧٦
وقد خلت من تاريخ تحريرها ولم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم
بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت
الشهادة مبدأها ونهايتها هذا فضلا عن أن الثابت من الأوراق أن الطاعن تخلف
عن شهود أية جلسة من جلسات المحاكمة التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا
واستئنافيا مما لا تطمئن معه المحكمة إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة
فإن النسب على الحكم بالبطلان والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

٣ - من المقرر أن المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن استلزمت
توقيع المقرر على تقرير التلخيص إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير
من التوقيع أو على خلو محضر الجلسة من ذكر من وضعه كما جرى قضاء محكمة
النقض على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير
التلخيص .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة تقرير التلخيص فلا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذه التلاوة قد ورد في ديباجة الحكم المطعون ما دام أن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية بما يفيد اقراره ما ورد به من بيانات فإن ما يتطلبه المشرع في هذا الخصوص يكون قد تحقق مما يتعين معه اطراح ما يشيره الطاعن في هذا الشأن .

٥ - متى كان ما يشيره الطاعن واردا على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وعده على الفصل في موضوع الدعوى - دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذي يندمج مع الحكم الغيابي الاستثنائي الذي كان قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات الميينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمتها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه اضرازا بالجهة الحاجزة وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ و٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أنجم الجزئية قصت في الدعوى غيابيا عملا بما دلت الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفاله خمسة جنيمات لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقريره بعد الميعاد . فعارض . وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الأستاذ الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن الاستثنائية كأن لم تكن قد شابه البطلان والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها إنما كان واجبا إلى مرضه الثابت بالشهادة الطبية المقدمة منه هذا فضلا عن أن محضر الجلسة قد خلا من اسم العضو الثالث للهيئة التي قضت في الدعوى مما يبطل الحكم لصدوره من محكمة مشككة تشكيلا غير قانوني، كما أن ذلك المحضر خلا من بيان حضور الطاعن أو تخلفه ومن ذكر العضو الذي وضع تقرير التلخيص ولا يغني عن ذلك تلك العبارة المطبوعة التي وردت في الحكم والتي تفيد تلاوة ذلك التقرير إذ كان يتعين التوقيع عليه ممن وضعه تأكيذا لاثبات أن الدعوى قد فحصت فعلا ومن جهة أخرى فقد دين الطاعن بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها على الرغم من بطلان محضر الججز لخلوه من تاريخه هذا علاوة على أن الطاعن قد مدد الدين المحجوز من أجله .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد، ولم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضة فقضى الحكم المطعون فيه باعتبارها كأن لم تكن، ولما كان من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم المعارض فيه باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع الطاعن إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع، ومحل نظر العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض، إلا أنه لما كانت الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن تبرأ لتخلفه عن حضور تلك الجلسة ورد بها: "أن الطاعن كان مريضا وملازما الفراش يعالج من روماتزم حاد خلال الفترة من ١٧/٦/١٩٧٦

حتى ١٩٧٦/٧/٩“ وقد خلت من تاريخ تحريرها ولم تشير إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها هذا فضلا عن أن الثابت من الأوراق أن الطاعن تخاف من شهود أية جلسة من جلسات المحاكمة التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافيا مما لا تطعن معه المحكمة إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة فإن النعي على الحكم بالبطلان والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه بين أسماء القضاة الثلاثة الذين نظروا المعارضة وقتئذ فيها كما أثبت تخاف الطاعن عن حضور تلك الجلسة فإن النعي بخلو المحضر من هذين البيانين يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن استلزم توقيع المقرر على تقرير التخليص إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع أو على خلو محضر الجلسة من ذكر من وضعه كما جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التخليص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة ذلك التقرير فلا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذه التلاوة قد ورد في ديباجة الحكم المطعون ما دام أن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بما يفيد إقراره ما ورد به من بيانات فإن ما يتطلبه المشرع في هذا الخصوص يكون قد تحقق مما يتعين معه أطراح ما يثيره الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان باق ما يثيره الطاعن في طعنه واردا على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى - دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه الذي يندمج مع الحكم الغيابي الاستئنافي الذي كان قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما فإنه لا يجوز للمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الأمر المقضي وابات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز ومن ثم فإن الطعن يكون برمته على غير أساس متعيننا ونفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٨

بقيادة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ونصدي اسكندر عزت ، ودكتور أحمد رفعت شفاحي ،
واسماعيل محمود محفوظ .

(٢٩)

الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٧ القضائية

(١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل . إجراءات . " إجراءات
المحاكمة . " إجراءات التحقيق " . إثبات . " بوجه عام " .

حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في أي دور من أدوار التحقيق . وإن ذلك منها
بعد ذلك . متى اطمأنت إلى صحتها .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه عام " .
" قرائن " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

القضاء في المحاكمة الجنائية يكون بناء على اقتناع القاضي . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل
معين . إلا في الأحوال التي يقررها القانون .

(٣) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

المنازعة فيما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود . جدل موضوعي لا تجوز إثارتها أمام
محكمة النقض .

(٤) مسؤولية جنائية . قصد جنائي . " القصد الاحتمالي " . خطأ .
ضرر . رابطة سببية .

الأصل مساءلة المتهم من كافة النتائج المحتملة حصولها نتيجة فعله الإجرامي . ما لم تتدخل عوامل
أجنبية تقطع رابطة السببية .

٥ — خطأ . ضرر . رابطة سببية . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

تقدير توافر رابطة السببية من عدمه . موضوعي .

٦ — اثبات . "بوجه عام" . دفاع . "الاختلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببية تسبب غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية . استفادة الرد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها .

٧ — خطأ . مسئولية جنائية : قتل خطأ . جريمة . "أركانها" .

خطأ المبنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . مادام لم يترتب عليه إنتفاء الأركان للقانونية للجريمة .

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع .

٢ — إن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بنسأ على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته فلا يصح مطالبتة بالأخذ بدليل معين إلا في الأحوال التي يقررها القانون فقد جعل القانون من سلطنته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بينه أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه .

٣ — متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما أخذت به من أدلة استمدتها مما قدمته من أقوال الشهود والمتهمين فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض .

٤ — الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة .

٥ — أن تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلا في الأوراق .

٦ — لما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة ترد إلى أصل صحيح في الأوراق واستخلصت في منطق سائق خطأ الطاعن واتصال هذا الخطأ بالنتيجة اتصال السبب بالسبب ، وكان قصاؤها في هذا الشأن مبنيا من عقيدة استقرت في وجدانها عن جزم و يقين ولم يكن حكمها مؤسسا على الفرض والاحتمال محسبا يذهب إليه الطاعن ، فإن ما بثيره في هذا الخصوص لا يخرج من كونه جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة التقصير ولم يكن الحكم بحاجة بعد هذا الذي أثبتته في حق الطاعن أن يرد استقلالاً على ما أثاره من أن الحادث إنما وقع بخطأ المجني عليه لأن هذا لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بمناقشتها في مناحيها المختلفة إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .

٧ — من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية — بفرض قيامه — لا يخلو المتهم من المسؤولية بمعنى أن خطأ المجني عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم وهو ما لم يتحقق في الدعوى المطروحة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة في قضية الجنحة رقم ... كل من : (١)
و (٢) و (٣) بأنهم تسببوا خطأ في موت
وكان ذلك ناشئا عن إهمالهم وعدم إخراجهم وعدم مراعاتهم اللوائح والأنظمة بأن كلفت الأولى بصفتها مهندسة الصيانة بمحطة المحولات بأبي المطامير ، العامل المجني عليه بإجراء بعض أعمال الصيانة بالمحطة دون أن تتأكد بنفسها من استمرار قطع التيار الكهربائي عن موقع العمل ، ولم يقيم

الثاني بصفته مهندس الوردية بمعاينة الموقع والتأكد من استمرار احتياطات الأمن وأمر الثالث بصفته مدير المحطة بتوصيل التيار إلى الموقع بعد انتهاء العمل منه في اليوم السابق دون أن يؤثر بذلك على أمر الشغل فصعدت المجنى عليه وحدثت به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابهم بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا كل من و بمبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين الأولى والثاني والمؤسسة المصرية العامة للكهرباء بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة جناح أبي المطاير الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام (أولاً) بتفريم كل من المتهمين الثلاثة وخمسين جنيتها لما نسب إليهم (ثانياً) في الدعوى المدنية بالزام المتهمين الثلاثة والمؤسسة المصرية العامة للكهرباء بأن يدفعوا للدعوى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم ، ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الأولى ورفضه موضوعاً وتأيده بالنسبة لباقي المتهمين . فطعن الاستاذ عن الاستاذ المحامي بصفته وكيل عن المهندس في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد شابه خطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه استظهر خطأ مما قرره بحضر جمع الاستدلالات المؤرخ ١٩٧٢/٤/٤ من أنه كان قد قام بلاطلاع على أمر الشغل المفتوح بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣ لقيام فرقة الصيانة بعملها خلال يومين والتي كان المجنى عليه من بين أفرادها وأنه كان يعلم بمهمة هذه الفرقة وأنه وإن اتخذ الاحتياطات اللازمة لفصل التيار عن موقع العمل إلا أنه لم يتأكد

من فصله عن ذلك الموقع في حين أن هذا يخالف الثابت في الأوراق
إذ أن الطاعن عندما سئل عقب الحادث مباشرة نفى عليه بقيام فرقة الصيانة
بعملها في الموقع المذكور كما أنه لم يكن مهندساً للوردية في اليوم السابق للحادث
حين فتح أمر الشغل لفرقة الصيانة ولم يؤثر على ذلك الأمر ولا على الأمر
الصادر بإعادة التيار الكهربائي عقب انتهاء عمل الفرقة في اليوم المذكور
وقد تأيد ذلك بما قرره المهندسة

مهندسة الصيانة التي كانت ترافق المحنى عليه في مهمته — من أنها لم تقابل
الطاعن يوم الحادث ولم تتسلم منه أمر التشغيل أو تسلمه إليه ولم تستلم منه
قبل بدئها في العمل مع المحنى عليه عن فصل التيار عن موقع العمل ولم تتحقق
من ذلك إلا أن الحكم رغم هذه الظروف أفام مسؤولية الطاعن على مجرد الفرض
والاحتمال لمجرد كونه مهندساً للوردية في حين أنه كان يوم الحادث واليوم السابق
عليه يعمل مع فرقة صيانة أخرى بما ينفي توفر الخطأ في حقه ، هذا فضلاً عن
أن الدفاع كان قد تمسك بانقطاع رابطة السببية بين ما يمكن أن يسند له من
خطأ وبين النتيجة لأن الحادث إنما وقع بخطأ المحنى عليه لإهماله وعدم تبصره
إذ لم يتأكد من فصل التيار الكهربائي عن الموقع الذي كان مقدماً على العمل فيه
قبل أن يبدأ عمله مع أن ذلك من واجبه باعتباره من الفنيين واصطدمت يده
بالملاف الابتدائي الذي كان يمر في نفسه التيار مما أدى إلى صعقه نتيجة لرموثته
إلا أن المحكمة لم ترد على هذه الدفاع رغم جوهريته .

وحيث إنه من يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض
وقائع الدعوى من واقع أقوال الشهود والمتهمين الأولى والثالث وما أدلى به
الطاعن (المتهم الثاني) وما ثبت من التقرير الطبي خلص إلى تبرئة المتهم الأولى
مما أسند إليها للأسباب التي أوردتها ثم انتهى إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن
والمتهم الثالث بقوله : "وحيث إن الثابت أن المتهمين الثاني والثالث كانا على علم
بإعادة توصيل التيار الكهربائي إلى الخلية الجارية العمل بها وذلك بعد انتهاء العمل
فيها في اليوم السابق ١٩٧٢/٤/٣ حتى صباح اليوم التالي ١٩٧٢/٤/٤ إلى أن باشرت
فرقة الصيانة استكمال العمل وكان لزاماً عليهما الأول بصفته مهندساً للوردية

والآن بصفتي مديرا للمحطة أن يقوم بإثبات ما طرأ في غياب فرقة الصيانة بأمر التشغيل وعلى النحو الوارد ببياناته وهو ما لم يقوم به مخالفين بذلك التعليمات الصادرة من جهة العمل بالإضافة إلى عدم قيامهما بفصل التيار الكهربائي من الخلية وإعائها لنفس الحالة التي تركتها عليهما مهندسة الصيانة المتهمة الأولى في اليوم السابق حيث أخبرت المهندسة المتهم الثالث مدير المحطة بأنه يلزم فصل التيار في اليوم التالي حيث إن فرقة الصيانة مستعجلة عملها المفتوح من اليوم السابق وأن التيار قد تم توصيله في خلال هذه الفترة بناء على أمر صادر من هذا المتهم كما وأن المتهم الثاني وهو رئيس الوردية في يوم الحادث أقر في محضر التحقيق بمحضر جمع الاستدلالات بتاريخ ١٩٧٢/٤/٤ أثر وقوع الحادث مباشرة أنه كان يعلم بمهمة فرقة الصيانة حيث قام بالإطلاع على أمر الشغل المفتوح من اليوم السابق واتخذ الاحتياطات اللازمة لفصل التيار الكهربائي عن موقع العمل إلا أنه وبعد أكثر من شهر عاد في أقواله بتحقيقات النيابة لينفي عن نفسه الاتهام مدعيا أن مهندسة الصيانة المتهمة الأولى لم تأخذ منه تصريحاً بالعمل في يوم الحادث إذ أنه يشترط الحصول على تصريح يومي وأنه في هذا اليوم كان يصحبه المهندس لإجراء صيانة في ذات الخلية وقام بفصل المفتاح عنها وأما السكنية فظلت في موضعها في حالة تشغيل كما وأن مدير المحطة لم يخبره شيئا عن إعادة توصيل التيار الكهربائي للخلية وهذا ياقض أقواله الأولى التي أدلى بها فور وقوع الحادث والتي تؤكد علمه بالعمل المستمر لفرقة الصيانة في موقع العمل الذي وقع به الحادث والذي ادعى أنه قام بتأمينه واتخاذ الاحتياطات اللازمة حتى يمكن لفرقة الصيانة استكمال عملها وذلك على خلاف الواقع لما تبين بعد الحادث أن التيار الكهربائي كان متصلا بالخلية ولم يتخذ الاحتياطات اللازمة على النحو الذي تفرضه عليه واجبات وظيفته كمهندس للوردية يوم وقوع الحادث ومن ثم فإن عدم احتياط المتهمين الثاني والثالث وعدم مراعاتهما للتعليمات مما يكون ركن الخطأ الثابت في حقهما وذلك بتوصيل التيار الكهربائي للخلية الجارية الصيانة بها دون فصله وتأمين العمل قبل مباشرة الصيانة بها في اليوم التالي طبقا لأمر الشغل المثبت لذلك مما كان سببا مباشرا لوقوع الحادث الذي أودى بحياة المحبى عليه وعلى النحو الوارد بالتقرير الطبي آنف البيان ومن ثم فإن الإتهام ثابت في حق المتهمين الثاني والثالث فقد

ثبت ركن الخطأ والضرر نتيجة صعق التيار الكهربائي للجنى عليه ووفاته وتوافرت علاقة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة . . . " ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن ما استند إليه الحكم من أقوال الطاعن فيما تقدم من إطلاعه على أمر الشغل الذي كان مفتوحا لمدة يومين ١٩٧٢/٤/٤٣ قبل استلامه الوردية له أصله الثابت من أقواله بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٧٢/٤/٤ مما ترتب عليه المحكمة علم الطاعن بما يحويه من قيام فرقة الصيانة بعملها وهو ما لم يخطئ به الحكم في استخلاصه وكان الطاعن قد قرر أيضا في التحقيقات أنه كان قد رفع المفتاح دون أن يرفع السكينة التي تفصل التيار عن موقع العمل في الخلية المذكورة مما يوفر علمه بتوصيل التيار الكهربائي بموقع العمل فإن النعى على الحكم بالخطأ في الاستناد يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة الموضوع أن نأخذ بأقوال المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنها بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع وأن العبرة في المحاكم الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين إلا فى الأحوال التى يقررها القانون فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيعة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما أخذت به من أدلة استمدتها مما قدمت من أقوال الشهود والمتهمين فإن ما يشبه الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى العناصر التى استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى مالم تتداخل عوامل أجنبية غير مأوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة كما أن تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق ، ولما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة ترد إلى أصل صحيح فى الأوراق واستخلصت فى منطق سائغ خطأ الطاعن واتصال هذا الخطأ بالنتيجة اتصال السبب بالسبب ، وكان قضاؤها فى هذا الشأن مبنيًا على عقيدة استقرت فى وجدانها عن جزم ويقين ولم يكن حكمها

مؤمسا على الفرض والاحتمال حسبما يذهب إليه الطاعن ، فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يخرج من كونه جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ولم يكن الحكم بحاجة بعد هذا الذي أثبتته في حق الطاعن من أن يرد استقلالاً على ما ثاره من أن الحادث إنما وقع بخطأ المجنى عليه لأن هذا لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بمتابعته في مناحيها المختلفة إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم هذا إلى أنه من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية — بفرض قيامه — لا يخلو المتهم من المسؤولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم وهو ما لم يتحقق في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن الطعن يكون برمته في غير محله مستوجبا للرفض مع مصادرة الكفالة طبقاً للمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد مادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يعيش محمد وشدي ، وعبد محمد وهبه ، وأحمد علي موسى ، وأحمد
طاهر خليل .

(٣٠)

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٧ القضائية

(٢ ، ١) قتل خطأ . نقض . " المصلحة والصفة في الطعن " . " ما لا يجوز
الطعن فيه من الأحكام " . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم .
" وصف الحكم " .

(١) حق الطعن بالنقض . مناهة : أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة
وأن يكون هذا الحكم قد أضر به . .

الخصومة في الدعوى الجنائية . اطرافها المتهمة والنيابة العامة والمستول عن الحقوق المدنية
المتضامن مع المتهمة في المسؤولية المدنية . فحسب .

الخصومة في الدعوى المدنية . قيامها بين المدعى بالحق المدني والمتهمة ومن يتضامنون
معه فيها . .

قبول المستول عن الحق المدني الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة أو تفويته على نفسه
استئنافه في ميعاده . وعدم اختصاصه بالتالي أمام محكمة ثاني درجة في الاستئناف المقام
من المتهمة من هذا الحكم . أثره . عدم جواز طعنه في الحكم الصادر في هذا الاستئناف بتأييد الحكم
المستأنف بطريق النقض .

(٢) العبرة في وصف الحكم بأنه غيبي أو حضوري اعتباري . هي بحقيقة الواقع ،

فصر الطعن بالنقض على الحكم النهائي الصادر من آخر درجة .

١ — لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أجازت لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها — فيما يتعلق بالحقوق المدنية — الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح في الأحوال المتصوص عليها فيها ، فقد أفادت أن مناط الحق في ذلك الطعن هو أن يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط — كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة أو فوت على نفسه استئنافه في ميعاده ، ولم يختصم أمام محكمة ثاني درجة فلم تقض ضده بشيء ما — فإن طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن المسئولة عن الحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائي القاضي بالزامها مع الطاعن الأول بالتضامن بالتعويض وإنما استأنف الطاعن الأول وحده الحكم الصادر في معارضته فلم تتصل المحكمة الاستئنافية بغير استئنافه ، وهو ليس خصما للمسئولة عن الحقوق المدنية بل هو محكوم عليه معها بالتضامن بذلك التعويض ، وخصمه — في الدعوى الجنائية — هي النيابة العامة ، وفي الدعوى المدنية هو المدعى بالحقوق المدنية — دون سواء — وبالتالي فلم تكن المسئولة عن الحقوق المدنية مخصصة البتة أمام محكمة ثاني درجة ، ومن ثم لم يلزمها حكمها المطعون فيه بشيء إذ اقتصر قضاؤه على تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر ضد الطاعن الأول بتأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول معارضته في الحكم الابتدائي ، فإنه يتعين — والحال هذه — القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من المسئولة عن الحقوق المدنية ومصادرة الكفالة وإلزامها المصاريف .

٢ — العبرة في وصف الحكم بأنه غيابي أو حضوري اعتباري إنما هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد حضر إحدى الجلسات أمام محكمة أول درجة ثم تخلف عن حضور الجلسات اللاحقة التي أجلت إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا ، فإن الحكم الابتدائي الذي وصف خطأ بأنه غيابي يكون في حقيقته حكما حضوريا اعتباريا

بالنسبة للطعن طبقا للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية — فلا يقبل منه المعارضة فيه عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من ذلك القانون لأنه من الأحكام التي يجوز له استئنافها . أما سائر أوجه التمسح فهي ليست موجهة إلا إلى الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر على الطعن من محكمة أول درجة بالعقوبة والتعويض الذى أضحى نهائيا حائزا قوه الأصر المقضى لعدم استئنافه — ومن ثم فإن هذه الأوجه تكون غير مقبولة ، لأن الطعن بطريق النقض — طبقا للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض السالف الإشارة إليه — لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائى الصادر من آخر درجة ، وهو في صورة الدعوى المسئلة حكم محكمة ثانى درجة الذى أيد حكمها الغيابى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بعدم قبول المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى المشار إليه . لما كان ما تقدم فإن الطعن المتقدم من الطعن الأول يكون برمته على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطعن الأول بأنه : (أولا) تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن قاد السيارة بطريقة من شأنها كسر الحديد الموصل بين السيارة ومقنطورتها بما نجم عنه انفصال السيارة واصطدامها بالحصى عليها فحدثت إصابات لها المبينة بالكشف الطبى والتي أودت بحياتها . (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والأموال للخطر . وطلبت معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعى ، مدنيا قبل المتهم وشركة مساهمة البحيرة — المسئولة عن الحقوق المدنية — بمبلغ ستة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنح مصر الجديدة الجزئية قضت ضايا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيا وإلزامه والمسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفع لكل من المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية . عارض المحكوم عليه ،

وقضى في معارضته بعدم قبولها . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه وعن المسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث ان اليمين من الأوراق ، وسائر المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحديقها للطعن — ان النياية العامة رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن الأول بتهمة قتل خطأ . وطالب المدعيان بالحقوق المدنية إلزامه والشركة المسئولة عن الحقوق المدنية الطاعنة الأخرى — بالتضامن . رفع تعويض قدره ستة آلاف جنيه . وبجلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧١ حضر الطاعن الأول ثم تخلف عن حضور الجلسات اللاحقة دون أن يقدم عذرا وحجرت الدعوى للحكم في حضور الطاعنة الأخرى ، وبتاريخ قضت محكمة أول درجة غيابيا بتغريم الطاعن الأول خمسين جنيها وبإلزامه والطاعنة الأخرى متضامنين بأن يدفع لكل من المدينين بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . وإذ عارض الطاعن الأول في هذا الحكم ، فقد قضت المحكمة بعدم قبول المعارضة تأسيسا على أن الحكم المعارض فيه هو — في حقيقته — حكم حضوري اعتبارا بالنسبة للمعارض طبقا للمادة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية — لسابقة حضوره بجلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧١ — وإن وصف خطأ بأنه غيابي وبالتالي لا تقبل فيه المعارضة منه ، فلما استأنف الطاعن الأول وحده في ٩ من يناير سنة ١٩٧٣ الحكم الصادر في المعارضة فحسب — يوم صدوره قضت محكمة ثاني درجة غيابيا برفض استئنافه وتأيد الحكم المستأنف لأسبابه . وأخيرا عارض الطاعن الأول في هذا الحكم وقضت المحكمة بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٧٦ برفض معارضته وتأيد الحكم الغيابي الاستئنافي للأسباب التي بني عليها ، فطعن الطاعنان في الحكم الأخير الصادر في المعارضة الاستئنافية بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات

الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ إذ أجازت لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها — فيما يتعلق بالحقوق المدنية — الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح في الأحوال المنصوص عليها فيها ، فقد أفادت أن مناط الحق في ذلك الطعن هو أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط — كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة أو فوت على نفسه استئنافه في ميعاده ، ولم يختصم أمام محكمة ثاني درجة فلم تقض ضده بشيء ما — فإن طاعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ذلك ، وكان الثابت — مما تقدم بيانه أن المسئولة عن الحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائي القاضي بالزامها مع الطاعن الأول بالتضامن بالتعويض وإنما استأنف الطاعن الأول وحده الحكم الصادر في معارضته فلم تتصل بالحكمة الاستئنافية بغير استئنافه ، وهو ليس خصماً للمسئولة عن الحقوق المدنية بل هو محكوم عليه معها بالتضامن بذلك التعويض ، وخصمه — في الدعوى الجنائية — هي النيابة العامة ، وفي الدعوى المدنية هو المدعى بالحقوق المدنية — دون سواء — وبالتالي فلم تمكن المسئولة عن الحقوق المدنية المختصة البتة أمام محكمة ثاني درجة ، ومن ثم لم يلزمها حكمها المطعون فيه بشيء إذ اقتصر قضاؤه على تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر ضد الطاعن الأول بتأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول معارضته في الحكم الابتدائي ، فإنه يتعين — والحال هذه — القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من المسئولة عن الحقوق المدنية ومصادرة الكفالة وإلزامها بالمصاريف .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ . قد شابه بطلان وقصور في التسييب وخطأ في الاستناد . ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي لأسبابه ، حالة أنه لم يصدر في الاستئناف حكم غيابي . كما أنه خلا من بيان الإصابات التي لحقت بالجرح

عليها ، ولم يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاتها .
استنادا إلى دليل قتي . ثم ان الحكم الابتدائي المعارض فيه أورد في مدوناته
أن التهمة ثابتة من أقوال الشهود بالمحضر ومن المعاينة وأنه يحتمل أن يكون
المتهم قد تسبب برعونه وعدم احتياطه ومخالفته اللوائح في قتل المجنى عليها ،
في حين أن الثابت بالأوراق أن الشاهدين اللذين سئلا لم يشاهدا الحادث
وأن المعاينة لا تفيد ثبوت التهمة ، ومع أن الادانة إنما تبنى على الجزم واليقين
لا على الاحتمال والرجح . هذا إلى عدم إيضاح ذلك الحكم ماهية الرعونة
وعدم الاحتياط ولا كيفية مخالفة اللوائح ، وإلى اعتفال الحكم المطعون فيه الرد
على ما تمسك به الطاعن في مذكرة دفاعه من أن الحادث مرجعه قوة قاهرة تتمثل
في كسر العمود الصلب الموصل ما بين السيارة النقل والمطورة مما أدى
إلى انفصالها عن السيارة واصطدامها بالطفلة المجنى عليها .

وحيث ان ما يشير الطاعن من أنه لم يصدر في الاستئناف حكم غيابي سرود
بما هو ثابت من أن محكمة ثاني درجة قد قضت بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٣
غايبا برفض استئنافه وتأييد الحكم المستأنف ، ومن ثم فإن ما يعيبه على الحكم
المطعون فيه من بطلان لتأييده حكما غيابيا لا وجود له يكون غير صحيح .
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الغيابي الاستئنافي
الذي أحال بدوره إلى أسباب الحكم المستأنف والتي حاصلها أن الحكم الابتدائي
المعارض فيه هو — في حقيقةه — حكم حضوري اعتباري بالنسبة للطاعن فلا
تقبل منه المعارضة فيه ، فإن ذلك حسب الحكم المطعون فيه ليكون مسببا
وإنما يعيبه عليه الطاعن ذلك بأنه لما كانت العبرة في وصف الحكم بأنه
غيابي أو حضوري اعتباري إنما هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره
المحكمة منه وكان الثابت أن الطاعن قد حضر إحدى الجلسات أمام محكمة أول
درجة ثم تخلف عن حضور الجلسات اللاحقة التي أجريت إليها الدعوى دون
أن يقدم عذرا ، فإن الحكم الابتدائي الذي وصف خطأ بأنه غيابي يكون
في حقيقةه حكما حضوريا اعتباريا بالنسبة للطاعن طبقا للمادة ٢٣٩ من قانون
الإجراءات الجنائية — فلا يقبل منه المعارضة فيه عملا بالفقرة الثانية من المادة
٢٤١ من ذلك القانون لأنه من الأحكام التي يجوز له استئنافها . أما سائر أوجه

الذمى فهى ليست موجهة إلا إلى الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر على الطاعن من محكمة أول درجة بالمقبولة والتعويض — والذي أضفى نهائياً حازماً قوة الأمر المقضى لعدم استئنائه — ومن ثم فإن هذه الأوجه تكون غير مقبولة ، لأن الطعن بطريق النقض — طبقاً للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض السالف الإشارة إليه — لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائى الصادر من آخر درجة ، وهو فى صورة الدعوى الماثلة حكم محكمة ثانى درجة الذى أيد حكمها الغيابى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بعدم قبول المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى المشار إليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول يكون برهته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بعيش محمد رشدي ، محمد وهبه ، وأحمد علي موسى ، وأحمد
طاهر خايل .

(٣١)

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ القضائية

(٢٤١) ائتلاف ، استئناف ، ” نظره والحكم فيه “ . عقوبة .
” تطليقها “ . حكم . ” مالا يعيبه في نطاق التدليل “ .

١ — القضاء بتعديل الحكم المستأنف بتخفيف العقوبة ، مفاده : إلغاؤه فيها قضى به
من عقوبة أشد .

٢ — خطأ الحكم في ذكر مادة العتاب . لا يعيبه . مادام قد بين الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا كافيا ونفى بعقوبة لا تخرج من الحدود المقررة لها .

١ — لما كان الحكم المطعون فيه إذ ارتأى تخفيف العقوبة المقضى به
على الطاعن بالحكم المستأنف قد قضى بتعديل هذا الحكم وأوقع على الطاعن
العقوبة التي قدرها مما مؤداه إلغاء الحكم المستأنف ضمنيا فيما قضى به
من عقوبة أشد ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون
له محل .

٢ — لما كان الحكم قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق ،
فإن خطاه في ذكر مادة العتاب لا يبطله ولا يقتضي نقضه اكتفاء بتصحيح

أسبابه عملاً بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
عجز الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قطع البوص المبين بالمحضر والمملوك له ...
بإخوته . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٣٦٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه
مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة
جنت رشيد الجزئية قضت غيابياً عملاً بمسألة الاتهام بخمس المتهم شهر مع الشغل
والزامة بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض
المؤقت . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ،
ومحكمة دمنهور الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بخمس
المتهم أسبوعين مع الشغل وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف . فطعن
الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة قطع
بوص من البوص قد شابه فساد الاستدلال ، ذلك أنه عول في قصائه بالإدانة
على أقوال شهود الإثبات رغم انحيازهم إلى المجنى عليه ضده هذا إلى أن الحكم
المطعون فيه وقد انتهى إلى تعديل العقوبة المنقضى بها على الطاعن بالحكم
المستأنف قد فاته إلغاء هذا الحكم حتى يتقرر وضع الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة
المتنصر القانونية لجرمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة
سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات وما جاء بمعاينة معاون

المساحة وأقوال الطاعن ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيه شهادتهم والنعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال شهود الإثبات هو أطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ إرتأى تخفيف العقوبة المقضى بها على الطاعن بالحكم المستأنف قد قضى بتعديل هذا الحكم وأوقع على الطاعن العقوبة التي قدرها مما مؤداه إلغاء الحكم المستأنف ضمنا فيما قضى به من عقوبة أشد ومن ثم لأن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ، مع تصحيح أسباب الحكم المطعون فيه في شأن مادة العقاب باستبدال المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات الواجبة التطبيق على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم بالمادة ٣٦٧/١ من قانون العقوبات التي طبقها عليها خطأ ، وما دام الحكم قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق ، فإن خطأه في ذكر مادة العقاب لا يبطله ولا يقتضى نقضه اكتفاء بتصحيح أسبابه عملا بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جاسدة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مر ذوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد نوار جنتينه ، محمد وهبه ، محمد علي بايم ، محمد حلمي راغب .

(٣٢)

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٧٧ القضائية

تبغ . تفتيش " التفتيش بغير إذن - الرضا بالتفتيش " . تلبس . حكم .
" تسببية " . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن " . ما لا يقبل منها " .

عدم جواز تفتيش المتجر . في غير حالة النافس . إلا بإذن من النيابة . أو برضاء حائزه أو من
يؤوب عنه . على ذلك . اتصال حرمة المتجر بشخص صاحبه أو مسكنه .

تقدير توافر الجبازة . موضوعي .

تكليف صاحب المحل شقيقه بمراقبة حال غيابه عنه مؤقنا . صدم اعتباره حائزا له حق الرضا
بالتفتيش . أساس ذلك .

لما كان الحكم المطعون فيه برر قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية تأسيسا
على بطلان تفتيش متجر المطعون ضده في قوله : " بمراجعة محضر الضبط تبين
أن من سمح بدخول المحل وتفتيشه وهو شقيق المتهم ويدعى ... الذي
قرر وقتئذ أنه يحمل تاجر بقالة بجانب محل شقيقه المتهم وليس له علاقة تجارية به
ولكن كلفه المتهم بمراقبة المحل حين عودته بعد تأدية واجب العزاء حيث
تركه مفتوحا . وحيث إنه على ضوء ما تقدم يتضح أن الرضا بالتفتيش قد صدر
من لا يملكه ومن ثم يضحى التفتيش باطلا ومتى بطل التفتيش بطل كذلك كل
ما ترتب عليه من آثار " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمتجر حرمة مستمدة
عن اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه ، وأن هذه الحرمة وما أحاطها به

الشارع من عناية تقتضى أن يكون دخوله بإذن من النيابة ما لم تكن الجريمة متابها بها أو كان صاحب الشأن قد رضى بالتعرض لحرمة رضاء صهيحا ، وأن الرضاء بالتفتيش يجب أن يصدر من حائز المكان أو ممن يعد حائزا له وقت غيابه ، وإذا كان تقدير توافر صفة الحيازة لمن صدر عنه الرضاء بتفتيش المكان هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام يقيم قضاءه بذلك على ما يسوغه ، وكانت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية قد اطمأنت إلى أن شقيق المطعون ضده المكلف بمراقبة المتجر لفترة مؤقتة إلى جانب مسئوليته عن متجره المجاور لا يعد حائزا ، وكانت صفة الأخوة بجودها لا توفر صفة الحيازة فعلا أو حكما لأخ الحائز ولا تجعل له ساطانا على متجر شقيقه ، ولا تخوله أن يأذن بدخوله الغير ، لأن واجب الرقابة التى كاف بها يقتضيه المحافظة على حقوق شقيقه وأولها المحافظة على حرمة متجره المستمدة من حرمة شخصه ، فإن خالف ذلك أو أذن للغير بالدخول ، فإن الإذن يكون قد صدر ممن لا يملكه لما كان ذاك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تقرير بطلان تفتيش متجر المطعون ضده لعدم صدور الرضاء بتفتيشه من صاحب الشأن فيه ، ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لا يكون مخالفا للقانون ، ولا يعدو ما تثيره الطاعة فى هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : هرب التبغ على النجوى المبين بالخصم . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك قبل المتهم بتعويض جمركى . ومحكمة جناح أبو المطامير الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه .

وتأييد الحكم المستأنف . فطعننت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من مصلحة الجمارك المدنية بالحقوق المدنية
هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة تهريب التبغ
ورفض دعواها المدنية قبله تأسيسا على بطلان تفتيش متجره الصادر الرضاء
بالتفتيش من شقيقه وهو لا يملكه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ تجاهل أن
المطعون ضده ترك محله مفتوحا وعهد به لشقيقه حين عودته فتكون حيازة المحل
ثابتة لهذا الأخير وإذ صدر الرضاء بالتفتيش من الحائز الفعلي للمحل ، فإن
التفتيش يكون صحيحا مرتبا لآثاره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه برر قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية
تأسيسا على بطلان تفتيش متجر المطعون ضده في قوله : ” بمراجعة محضر الضبط
تبين أن من سمح بدخول المحل وتفتيشه وهو شقيق المتهم ويدعى
الذى قرر وقتئذ أنه يعمل تاجر بقالة بجانب محل شقيقه المتهم وليس له علاقة
تجارية به ولكن كلفه المتهم بمراقبة المحل حين عودته بعد تأدية واجب العزاء
حيث تركه مفتوحا . وحيث إنه على ضوء ما تقدم يتضح أن الرضاء بالتفتيش
قد صدر ممن لا يملكه ومن ثم يضحى التفتيش باطلا ومتى بطل التفتيش بطل
كذلك كل ما ترتب عليه من آثار “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لتتجر
حرمة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وأن هذه الحرمة
وما أحاطها به الشارع من عناية تقتضى أن يكون دخوله بإذن من النيابة ما لم
تكن الجريمة متلبسا بها أو كان صاحب الشأن قد رضى بالعرض لحرمة رضاء
صحيحا ، وأن الرضاء بالتفتيش يجب أن يصدر من حائز المكان أو ممن يعد حائزا له
وقت غيابه ، وإذا كان تقدير توافر أو عدم توافر صفة الحيازة لمن صدر عنه
الرضاء بتفتيش المكان هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام
يقيم قضاءه بذلك على ما يسوقه ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية

قد اطمأنت إلى أن شقيق المطعون ضده المكلف بمراقبة المتجر لفترة مؤقتة إلى جانب مسؤوليته عن متجره المجاور لا يعد حائزا ، وكانت صفة الأخوة بمجردهما لا توفر صفة الحياة فاعلا أو حكما لأخ الحائز ولا تجعل له سلطانا على متجر شقيقه ولا تخوله أن يأذن بدخوله للغير ، لأن واجب الرقابة التي كلف بها يقتضيه المحافظة على حقوق شقيقه وأولها المحافظة على حرمة متجره المستمدة من حرمة شخصه ، فإن خالف ذلك أو أذن للغير بالدخول ، فإن الإذن يكون قد صدر ممن لا يملكه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تقرير بطلان تفتيش متجر المطعون ضده لعدم صدور الرضا بتفتيشه من صاحب الشأن فيه ، ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لا يكون مخالفا للقانون ، ولا يعدو ما تثيره الطاعة في هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز تأييد أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعبا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، وأحمد علي مرس ، وأحمد
طاهر خليل .

(٣٣)

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٧ القضائية

مواد مخدرة حكم "تسليمه . تسليم غير معيب" . اثبات .
"شهادة" .

قول الشاهد أنه قدس المتهم فضبط معه المخدر فحبس . اعادة تفتيش ذات التهم
بمعرفة النيابة والعثور معه على مبلغ من النقود . الشك في أقوال الشاهد . سائق .
عدم صحة الذم على الحكم قضاء بالبراءة لاحتمال تزيغ لديه . بدعوى قيام احتمالات أخرى قد
تصح لدى غيره .

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى — وفقا لتصوير ساطعة
الاتهام — بما جملة أن رئيس وحدة مكافحة المخدرات توجه وبصحبة ضابط آخر
لتنفيذ أمر صادر في جنائية بضمبط واحضار المطعون ضده ، وإذا أجرى تفتيشه
على سرأى من الضابط الآخر — خشية أن يكون حاملا لأسلحة يعتدى بها عليه —
فقد عثر بحجبه على لفافة تبين أنها تحوى قطعة من مخدر الحشيش وأنها تزن ١٥٠
جراما . وبعد أن ألح الحكم الى نفى المطعون ضده واقعة تفتيشه وتدليله على
ذلك بما هو ثابت بالتحقيقات ذاتها من أن النيابة العامة عندما مثل أمامها
وجدت معه مبلغ ثمانية وعشرين قرشا بخلاف المبلغ الذى كان فى حيازة نفوده
التي أخذها منه الضابط ، أقام قضاء ببراءة المطعون ضده على قوله "وحيث
إن واقعة عثور النيابة بحجيب المتهم — المطعون ضده — على الثمانية وعشرين
قرشا السالف الإشارة إليه صحيحة وثابتة فى التحقيقات ولم يستطع شاهد الإثبات
الأول تعليلها تعليلا مقبولا عندما أجاب بأن هذا المبلغ ربما وصل له من أحد

أعوانه لأن المفروض أن المتهم ، وقد قبض عليه قد أصبح ممتنعا عليه الاتصال بأحد من أعوانه ومن ثم فإن المحكمة ترتاب في صدق أقوال شاهدي الإثبات وتغدر هذه الأقوال بالتالي دون حد الكفاية لاقتناع المحكمة بثبوت الواقعة .

لما كان ذلك وكان حسب محكمة الموضوع أن تتشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى ببراءته ما دامت قد أعاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب ، وكان الثابت أن المحكمة — بعد ما أملت بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، قد أصبحت عن تشككها في واقعة تفتيش المطعون ضده التي شهد شاهد الإثبات أنها أسفرت عن ضبط المخدر بحبيبه ، وذلك لما ثبت لما من التحقيق — على النحو المتقدم بيانه — من أن النيابة العامة قد عثرت بحبيب المطعون ضده بعد ذلك الضبط على مبلغ من النقود ، مما مفاده أن المحكمة — في حدود سلطتها الموضوعية — قد اقتنعت بأن التفتيش لو وقع بالفعل لكان هذا المبلغ قد ضبط من قبل ، وإذا كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من شك في ثبوت الواقعة ، فلا يقبل من الطاعة منعها المؤسس على أن وجود المطعون ضده في قبضة الشرطة لا يمنع من وصول النقود إليه بطريقة أو بأخرى ، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح النعي على قضاء المحكمة بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها — بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها — لأن ملاك الأمر كله إنما يرجع إلى وجدانها وما تطعن هي إليه في تقدير الدليل ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار بجوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالتفيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فتقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون المقوبات ببراءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم طريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث أن النية العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز جوهر مخدر، قد شابته فساد في الاستدلال، ذلك بأنه أ طرح الدليل المستمد من أقوال شاهدي الإثبات بقالة أن عثور النية العامة في جيب المطعون ضده على مبلغ من النقود — بعد تفتيشه بمعرفة أحدهما وضبط المخدر بحجبه على حد قولهما يجعل ذلك الدليل قاصرا عن حد الكفاية لاقتناع المحكمة بثبوت الواقعة، في حين أن واقعة العثور هذه لا تستتبع انتفاء سبق تفتيش المطعون ضده وضبط المخدر معه إذ لا يمنع وجوده في قبضة الشرطة من أن تصل إليه النقود بطريقة أو بأخرى .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى — وفقا لتصوير سلطة الاتهام — بما مجمله أن رئيس وحدة مكافحة المخدرات توجه وبصحبه ضابط آخر لتنفيذ أمر صادر في جنائية بضبط واحضار المطعون ضده، وإذ أجرى تفتيشه على مرأى من الضابط الآخر — خشية أن يكون حاملا أسلحة يعتدى بها عليه — فقد عثر بحجبه على لفافة تبين أنها تحوى قطعة من مخدر الحشيش وأنها تزن اره جراما . وبعد أن الماع الحكم إلى نفى المطعون ضده واقعة تفتيشه وتدليله على ذلك بما هو ثات بالتحقيقات ذاتها من أن النية العامة عندما مثل أمامها وجدت معه مبلغ ثمانية وعشرين قرشا بخلاف المبلغ الذى كان فى حافظة نقوده التى أخذها منه الضابط، أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده على قوله : ” وحيث إن واقعة عثور النية بحجب المتهم — المطعون ضده — على مبلغ الثمانية وعشرين قرشا السالف الاشارة اليه صحيحة وثابتة فى التحقيقات ولم يستطع شاهد الإثبات الأول تعليلها تعليلًا مقبولا عندما أجاب بأن هذا المبلغ ربما وصل له من أحد أعوانه لأن المفروض أن المتهم وقد قبض عليه قد أصبح ممتنعا عليه الانصال بأحد من أعوانه ومن ثم فإن المحكمة ترتاب فى صدق أقوال شاهدي الإثبات وتهدو هذه الأقوال بالتالى دون حد الكفاية لاقتناع المحكمة بثبوت الواقعة . لما كان ذلك وكان حسب محكمة الموضوع أن تتشكك فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى ببراءة مادامت قد أحاطت بأدعوى عن بصرو وبصيرة وخلا حكمها من

عيوب التسبيب ، وكان الثابت أن المحكمة — بعد ما ألت بطروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها — قد أفصحت عن تشككها في واقعة تفتيش المطعون ضده التي شهد شاهد الإثبات أنها أسفرت عن ضبط المخدر ، بحجبه ، وذلك لما ثبت لها من التحقيق — على النحو المتقدم بيانه — من أن النيابة العامة قد عثرت بحجيب المطعون ضده بعد ذلك الصبط على مبلغ من النقود ، مما مفاده أن المحكمة — في حدود سلطتها الموضوعية — قد اقتنعت بأن التفتيش لو وقع بالفعل لكان هذا المبلغ قد ضبط من قبل ، وإذا كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من شك في ثبوت الواقعة ، فلا يقبل من الطاعة منعها المؤسس على أن وجود المطعون ضده في قبضة الشرطة لا يمنع من وصول النقود إليه بطريقة أو بأخرى ، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح النعي على قضاء المحكمة بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها — بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها — لأن ملاك الأسر كله إنما يرجع إلى وجدانها وما نطعن هي إليه في تقدير الدليل مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متيننا رفضه موضوعا .

جريدة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار حسن علي المصري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وفصدي اسكندر عزت ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد يونس قابت .

(٣٤)

الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٧ القضائية

(١) قضاة . تفتيش . ” التفتيش بإذن ” . إذن التفتيش .
مراقبة تليفونية .

لرئيس المحكمة الابتدائية نذب أحد قضاتها عند غياب زميل له أرفام مانع لديه . لقيام
بعض مهامه المادة ٢/٦١ قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
مثال . الاذن بوضع تليفون تحت المراقبة .

(٢) قضاة . تفتيش . التفتيش بإذن . نقض . ” أسباب الطعن .
مالا يقبل منها ” .

عدم إثارة الطاعة الجدل حول الظروف التي حدث برئيس المحكمة إلى نذب مصدر الإذن . يجعل
الإذن صحيحا صادرا من يملكه .

(٣) نيابة عامة . مأمورو الضبط القضائي . نذب . تفتيش .
التفتيش بإذن . ” تنفيذه ” . تحقيق ” إجراءات التحقيق ” .
نذب النيابة العامة أحد مأموري الضبط القضائي لتنفيذ الإذن . صحيح في القانون .

(٤) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . دفاع . ” الإخلال
بمحق الدفاع . مالا يوفره ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .

حق المحكمة في الالتفات عن دفاع قانوني . ظاهر البطلان .

١ - لما كان البين من مصالحة المفردات أن الإذن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطاعة تحت المراقبة قد صدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة بناء على ندبه من رئيس المحكمة الابتدائية إعمالاً للمادة ٢/٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٢ في شأن السلطة القضائية التي تجيز لرئيس المحكمة ندب أحد قضاةها عند غياب زميل له أو قيام مانع لديه فإنه يكون صحيحاً في القانون .

٢ - لما كانت الطاعة لا تجادل في الظروف التي حدث برئيس المحكمة بنذب أحد قضاةها لإصدار إذن المراقبة التليفونية فإن الإذن يكون قد صدر صحيحاً ممن يملكه وما تشيره الطاعة في غير محله .

٣ - متى كان مأمورو الضبط القضائي قد قام بتنفيذ إذن المراقبة التليفونية بناء على ندبه من النيابة العامة فإن الإجراءات تكون قد تمت وفقاً لصحيح القانون .

(٤) لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته من الرد على ما دفعت به الطاعة عن بطلان إجراءات وضع جهاز التليفون الخاص بها تمت المراقبة لعدم ولاية مصدره، لأنه دفاع قانوني ظاهر بالبطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها (أولاً) فتحت وأدارت مسكنها محل الضبط بأن سمحت للغير بارتكاب الفحشاء بداخله على وجه الاعتیاد على النحو المبين بالتحقيقات . حرّضت ... على ممارسة الدعارة مع الرجال على النحو المبين بالتحقيقات . سهلت دعارة ... بأن قدمتها لارتكاب الفحشاء معها على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت عقاباً بالمواد ٢/١ و ٦ و ٨ و ٩ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت في الدعوى حضورياً بحبس الطاعة سنة مع الشغل والنفاذ وغرامة مائة جنيه ووضعها تحت المراقبة مدة مساوية للحبس والغلق والمصادرة . فاستأنفت المحكوم عليها الحكم ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعنة تنهى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانها بجرائم وفتح وإدارة مسكن للدعارة والتجريض على ممارستها وتسهيلها واستغلال بغاء أخرى قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأنها دفعت ببطلان إجراءات وضع جهاز التليفون الخاص بها تحت المراقبة لعدم ولاية مصدر الإذن ونذبه قسم مكافحة الآداب لتنفيذه وقد التفت الحكم عن ذلك الدفع إيرادا وردا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة المفردات أن الإذن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطاعنة تحت المراقبة قد صدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة — بناء على نذبه من رئيس المحكمة الابتدائية اعمالا لنص المادة ٢/٦١ من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية التي تميز لرئيس المحكمة نذب أحد قضائهما عند غياب زميل له أو قيام مانع لديه . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لا يجادل في الظروف التي حدث برئيس المحكمة بنذب مصدر الإذن فان الإذن يكون قد صدر صحيحا ممن يملكه وما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص في غير محله ، لما كان ذلك . وكان المقدم قد قام بتنفيذ ذلك الإذن بناء على نذبه من النيابة العامة فإن الإجراءات تكون قد تمت وفقا لصحيح القانون ولا شائبة عليها ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على ما دفعت به الطاعنة في هذا الشأن لأنه دفاع قانوني ظاهر بالبطلان ويكون النعي على الحكم بالقصور غير سديد مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن حل المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للسادة
المستشارين ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندر عزت ، ومحمد صفوت القاضى ، ومحمد
يونس ثابت .

(٣٥)

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ القضائية

حكم . ” وضعه والتوقيع عليه وإصداره “ . ” بطلان الحكم “ .
شهادة سلبية .

وحوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة .
ما لم تكن صادرة بالبراءة .

إيداع مسودة الحكم خلال الميعاد لا يزيل البطلان . إيداع نسخة الحكم الأصلية موقعا عليها
من رئيس الدائرة في الميعاد المذكور هو المعول عليه لصحة . الحكم في هذا الخصوص .
مسودة الحكم مشروع للحكمة الحرية في تغييره بالنسبة للوقائع والأسباب .

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام
الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة ما لم تكن
صادرة بالبراءة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٦/٣/٩
وقضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا وحتى يوم ١٥/٤/١٩٧٦ لم يكن قد تم
التوقيع عليه على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة شرق
الاسكندرية الكلية المقدمة من الطاعن فانه يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك
ما جاء بتلك الشهادة من إيداع مسودة أسباب ذلك الحكم في ١٩٧٦/٣/٩
موقعا عليها من رئيس الدائرة التي أصدرته إذ العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية
التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون
المرجع في أخذ الصور التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوي الشأن أما مسودة الحكم

فإنها لا تكون إلا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) أقام بناء بدون ترخيص .
(ثانيا) أقام بناء تزيد قيمته عن الألب جنيه بغير موافقة اللجنة المختصة .
وطالبت عقابه بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بلدية الاسكندرية قضت في الدعوى غيابيا بتغريم المتهم خمسة جنيهات وضعف رسوم الترخيص ومبلغ ١٥٠٠ ألب وخمسة مائة جنيه عن التهمتين . فعارض . وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلا قد شابه البطلان ذلك بأنه على الرغم من صدوره في ١٩٧٦/٣/٩ فإنه حتى يوم ١٥/٤/١٩٧٦ — أى بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما على النطق به — لم يكن قد أودع، وقعا عليه من رئيس المحكمة وذلك حسبما هو ثابت من شهادة قلم الكتاب المقدمة من الطاعن .

وحيث إنه لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة ، لم تكن صادرة بالبراءة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٦/٣/٩ وقضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا

وحتى يوم ١٥/٤/١٩٧٦ لم يكن قد تم التوقيع عليه على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة شرق الاسكندرية الكلية المقدمة من الطاعن فانه يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك ما جاء بتلك الشهادة من إيداع مسودة أسباب ذلك الحكم في ٩/٣/١٩٧٦ موقعا عليها من رئيس الدائرة التي أصدرته إذ العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحورها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصور التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن أما مسودة الحكم فانها لا تكون إلا مشروعا للحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن ، لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر ما أثاره الطاعن في طعنه .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندر عزت ، ودكتور أحمد وفعت خفاجي ،
واسماعيل محمود محفوظ .

(٣٦)

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٧ القضائية

تعد . مقاومة رجال السلطة . موظفون عموميون . جريمة . " أركانها " .
قصد جنائي . قبض .

انتواء الحصول من الموظف على نتيجة معينة مشروعة كانت أو غير مشروعة يتحقق به
القصد الجنائي في جريمة المادة ١٣٧ مكررا (أ) عقوبات .

استعمال القوة أو التهديد مع موظف أو مكلف بخدمة عامة بقصد حمله على قضاء حق
أو اجتناب عمل مكلف به . وجوب عقابه بالسادة المذكورة بصرف النظر عن توقع الجاني
استجابة المجنى عليه من هذه .

الركن الأدبي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا من قانون
العقوبات يتحقق بتوافر نية خاصة لدى الجاني بالإضافة إلى القصد العام تتمثل
في انتوائه الحصول من الموظف المتهدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا
لا يحل له أن يؤديه أو أن يحمله على الامتناع عن أداء عمل كلف بأدائه وأن
الشارع أطلق حكم المادة ١٣٧ مكررا عقوبات لينال بالعقاب كل من يستعمل
القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة
متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة
على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به يستوى في ذلك أن
يكون الجاني قد فكر فيما إذا كان الموظف أو المكلف بالخدمة العامة سيستجيب إلى رغبته

أولم يكن قد أدخل ذلك في اعتباره ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه قاوم رجال الشرطة السريين وتعدى عليهم لمنعهم من أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو القبض عليه تنفيذا للحكم الصادر ضده لهروبه من الخدمة العسكرية وأنه تمكن بذلك فعلا من الهرب منهم فإن الحكم يكون بذلك قد أثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين سبق الحكم عليهم في قضية (أولا) استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين هم رجال الشرطة السريين بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو القبض على المتهم الأول تنفيذا للحكم الصادر ضده في القضية ٤٩٤٦ سنة ١٩٦٩ جنح المنتزه . بأن قاومهم المتهم المذكور بعدلقاء القبض عليه وتعدى عليهم بالاشتراك مع باقي المتهمين بالضرب بالآلات راضة وأخرى حادة بقصد تمكينه من الهرب فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد بلغوا مقصدهم حالة كون المتهم الثاني يحمل سلاحا (ثانيا) : المتهم الأول أيضا وهو مقبوض عليه قانونيا هرب بعد القبض عليه على النحوا المبين بالتحقيقات . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة جنابات الاسكندرية لمعاقبته بالمواد ١٣٧ مكرر (أ) و ١٣٨ / ١ — ٣ و ١٤٢ / ١ — ٤ من قانون العقوبات فقرر ذلك . ومحكمة جنابات الاسكندرية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم مع الشغل مدة شهر واحد عن كل تهمة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده عن التهمة الأولى المسندة إليه بجنحة تعد على موظفين عموميين ومقارمتهم وفقاً للسنتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الواقعة في حقيقتها وكما أثبتتها الحكم تكون جنائية استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين لحماهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وبلغ المطعون ضده مقصده من ذلك الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٣٧ مكرراً (أ) من قانون العقوبات لأن الثابت أن المطعون ضده قد تعدى على رجال الشرطة السريين المكلفين بالقبض عليه لحروبه من الخدمة العسكرية ولتنفيذ الحكم الصادر ضده في القضية رقم ٤٩٤٦ سنة ١٩٦٩ جنح المنزه وقاومهم لمعهم من القبض عليه ولتتمكن من الهرب منهم وقد بلغ مقصده هذا فعلاً مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أن النيابة العامة أسندت للمطعون ضده في التهمة الأولى أنه وآخرين — سبق الحكم عليهم — استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين هم رجال الشرطة السريين ... و ... و ... من قوة مباحث قسم المنزه لحماهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو القبض عليه تنفيذاً للحكم الصادر ضده في القضية رقم ٤٩٤٦ سنة ١٩٦٩ جنح المنزه بأن قاومهم بعد الفاء القبض عليه وتعدى عليهم مع باقي المتهمين بالضرب بآلات راضيه وأخرى حادة بقصد تمكينه من الهرب فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد بلغوا بذلك مقصدهم حالة كون المتهم الثاني يحمل سلاحاً ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وساق الأدلة على ثبوتها في حق المتهم المطعون ضده والمستمدة من أقوال الشهود وما ثبت من التقارير الطبية وأورد مؤدى أقوال الشرطى السرى ... بأن الشاهد الخامس (الرائد ...) تمكن من القبض على المتهم لتنفيذ الحكم الصادر ضده ولهروبه من الخدمة العسكرية بأن توجه وبرفقته الشهود الثانى والثالث والرابع إلى حيث وجدوا المتهم بعشة لبيع الخضروات خاصة بأسرته فأفهمه بأموريته وقام بالقبض

عليه غير أن المتهم أخذ يقاومه وقامت والدته بالصياح فحضر باقي اخوته والسابق الحكم عليهم وقام أخوة المتهم بضربه على مؤخرة رأسه وقذفته والدته المتهم بقطعة من الحجارة في وجهه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وأن ذلك أدى إلى افلات المتهم من قبضته غير أن الشاهدين الثاني والثالث تمسكنا من الامساك بالمتهم مرة أخرى فأخذ يقاومهما ويعتدى عليهما بالضرب هو وباقي المحكوم عليهم وكان أحدهم يحمل مطواه تعدى بها على الشاهد الثالث وأن الشهود الأربعة قد أصيبوا من جراء هذا الإعتداء بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبية وأن المتهم تمكن بذلك من الهرب ، وأحال الحكم بصدد أقوال العريف السرى .. والشرطى السرى .. والعريف .. على ما شهد به السابق وأخذ الحكم من أقوال الرائد .. رئيس وحدة مباحث قسم المتنزه أنه شهد " بأنه كلف الشهود الأربعة الأول بالقبض على المتهم باعتباره هارباً من الخدمة العسكرية ومحكوماً عليه بالحبس مع الشغل لمدة شهرين في القضية رقم ٤٩٤٦ سنة ١٩٦٩ جنح المتنزه إلا أن المتهم قاومهم وتعدى عليهم هو وباقي المحكوم عليهم وأنه تمكن بذلك بمساعدة باقي المتهمين من الهرب " . ثم نقل الحكم من التقارير الطبية ما ثبت من إصابة الشهود الأربعة الأول بالإصابات الواردة بها وعرض لدفاع الطاعن من إنكاره الإتهام واطرحه لاطمئنانه إلى أقوال الشهود التي أخذ بها ثم تعدى للتكييف القانوني للواقعة فنفى القصد الجنائي الخاص الواجب توافره في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (أ) من قانون العقوبات وانتهى إلى عدم توافره في حق المطعون ضده بقوله : " وترى المحكمة عدم ثبوت هذه النية أو القصد الخاص لدى المتهم المائل الذي كان كل همه مقاومة رجال الضبط والتمسك من الهرب دون أن يفكر فيما إذا كان رجال القوة سوف يستجيبون إلى رغبته فيمتنعون عن أداء العمل الذي كلفوا به وهو القبض عليه أم لا .. وخلص بذلك إلى معاقبة المطعون ضده تطبيقاً للمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات عن تلك التهمة الأولى ، لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم غير سديد في القانون ذلك بأنه من المقرر أن الركن الأدبي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (أ) من قانون العقوبات يتحقق بتوافر نية خاصة لدى الجاني بالإضافة إلى القصد العام المتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يحمله على الامتناع عن أداء عمل

كلف ماداء وأن الشارع قد أطلق حكم هذه المادة لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة من كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به يستوى في ذلك أن يكون الجاني قد فكر فيما إذا كان الموظف أو المكلف بالخدمة العامة سيستجيب إلى رغبته أو لم يكن قد أدخل ذلك في اعتباره ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه قاوم رجال الشرطة المرين وتعدى عليهم لمنهم من أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو القبض عليه تنفيذاً للحكم الصادر ضده لهرابه من الخدمة العسكرية وأنه تمكن بذلك فعلا من الهرب منهم فإن الحكم يكون بذلك قد أثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً (أ) من قانون العقوبات بمنع من العامة والخاص إذا استظهر أن نية المتهم من المقاومة والاعتداء إنما إنصرفت إلى منع هؤلاء الشرطة المرين من أداء عمل من أعمال وظيفتهم ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذا انتهت — على الرغم من ذلك — إلى إدانته بجناية التعدي تكون قد أخذت في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب حكمها بما يوجب نقضه جزئياً فيما قصى به عن التهمة الأولى وتصحيحه وفقاً للقانون وذلك بإعمال المادة ١٣٧ مكرراً (أ) من قانون العقوبات ضد المتهم بوصف أنه مع آخرين — استعمل القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهم على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم بأن قاوم وتعدى على رجال الشرطة المرين سألهم الذكر لئيمهم من القبض عليه وبلغ بذلك مقصده وترى المحكمة — في مجال تقدير العقوبة — استعمال الرأفة مع المتهم تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات نظراً لظروف الواقعة وملايساتها وتنحى بمعاقبته عن تلك التهمة بالسجن ثلاثة أشهر مع الشغل .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار حنان علي الفوري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدي ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومهديونس ثابت .

(٣٧)

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ قضائية

(١) إثبات . "بوجه عام" . تلبس . محكمة الموضوع . "سلطانها" في تقدير الدليل . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .
توافر حالة التلبس أو انقضا . أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام . تقدير ذلك .
موضوعي .

(٢) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إسناد . إثبات .
"بوجه عام" . حكم . "تسببيه تسبب غير معيب" .
كفاية الشك في صحة إسناد التهمة . سند لحكم البراءة . مادام قد أحاط بالدعوى
من بعروية .

(٣) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات .
"شهود" . نقض . "أسباب الطعن" . مالا يقبل من الأسباب .
ترجيح دفاع المتهم على شهادة الشاهد . موضوعي .

١ - من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهام أو عدم توافر أيهما هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . ولا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها مادام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه ، وما يطمئن إليه طالما أنه أقام قضاؤه على أسباب تحمله .

٢ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى بالبراءة ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاحت بظروفها. وبأدلة الشبوت التي قام الإتهام عليها عن بصرو وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فربحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإتهام .

٣ - لما كانت المحكمة قد خلصت إلى إرتيابها في أقوال شاهد الإثبات وعدم الإطمئنان إليها وربحت دفاع المتهم ، على ما سلف بيانه - وهو ما يدخل في سلطتها بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض - فإن الطعن ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يثار لدى محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ٧/١ و ١٣٤/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدل رقم ١ المرافق . فقرر ذلك . ومحنة جنابات الاسكندرية قضت في الدعوى حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن ما أسس عليه قصاءه بالبراءة لانتفاء حالة التلبس ، رغم توافر الدلائل الكافية على الإتهام التي تجيز لرجل الضبط القضائي طبقا للمادتين ٤٦/١/٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية القبض على المتهم وتفتيشه ويصح به الإجراء الذي قضى الحكم ببطلانه وبطلان الدليل الذي كشف عنه لا يتفق مع الصحيح في القانون - كما أن ما عول عليه الحكم في عدم اطمئنان المحكمة للدليل

المستمد من أقوال شاهدي الإثبات غير سائغ وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صدر معينا بما يوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهام أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغیر معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . ولا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجيح لديها مادام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضها ، وما يطمئن إليه طالما أنه أقام قضاءه على أسباب تهمله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صرح " بأن الثابت من وقائع الدعوى أن الإذن الصادر من النيابة العامة قد اقتصر على ضبط وتفتيش ، فإن طبيعة الأمور تقتضي أن يكون بصر الضابط مركزا على المأذون بتفتيشه دون غيره — أما وأن يصور الشاهد أنه رأى المتهم الحالى وهو يلقي بالمخدر قبل أن يشاهد المأذون بتفتيشه . ما يحمل المحكمة على الشك حول إقحام المتهم في هذا الاتهام . ويكون المتهم على حق فيما قرره من أنه لم يكن يمسك شيئا في يده ، وأن الضابط قام بتفتيشه وهو يجلس وحده على المقهى ، وأنه لم يكن في حاجة إلى إلقاء مافي يده من مخدر إذا كان كما يقول الشاهد بأنه يحرز في جيب بنطلونه أربع قطع أخرى من الحشيش ، وكان الأيسر على المتهم ألا يلقي مافي يده حتى يصعد عدم تعرض الضابط له . مما يؤكد للمحكمة أن عملية القبض أو التفتيش تمت قبل أن تثبت حالة التلبس ويحمل المحكمة على الشك في أقوال الشاهدين وأنهما قصدا خلق حالة التلبس بالجريمة " . وكان من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك المحكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى بالبراءة ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازت بينها وبين أدلة النفي ، فريحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاتهام . وكانت المحكمة قد خلاصت إلى إرتياها في أقوال شاهد الإثبات وعدم الاطمئنان إليها وريحت دفاع المتهم — على ما سلف بياها وهو ما يدخل في سلطاتها بغیر معقب عليها — في ذلك من محكمة النقض — فإن الطعن يتحل في حقيقته إلى جمل موضوعي لا يثار لدى محكمة النقض ، ومن ثم فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن هل المقرني نائب رئيس المحكمة ، ومفضولة السادة
المستشارين : محمد عبدالواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمدى امكندر عزت ،
ومحمد هونس ثابت .

(٣٨)

الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٧ القضائية

(١) إثبات . " بوجه عام " . " إقرار " . محكمة الموضوع . " سلطتها
فى تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " . " تقدير الاعتراف
كعنصر من عناصر الدعوى موضوعى " .

عدم التزام المحكمة بنص الاعتراف وظاهره . لما أن تسبب الحقيقة نعمه ومن سائر العناصر
الأخرى . متى كان ذلك يتفق وحكم العقل والمنطق .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه .
تسبیب غير معيب " .

تسايده الأدلة فى المواد الجنائية . عدم جواز النظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون
باقي الأدلة .

(٢) قصد جنائى . سبق إصراره . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير
الدليل " .

سبق الاصرار . حالة ذهنية تقوم فى نفس الجانى . استخلاص توافره . موضوعى .

(٤) سبق الاصرار . أسباب الإباحة . الدفاع الشرعى . " دفاع شرعى " .
محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى " . حكم .
" تسببيه . تسبیب غير معيب " .

سبق التدبير للجريمة أو التحيل لارتكابها ينقضى به حتما موجب الدفاع الشرعى .
حالة ذلك ؟

(٥) محكمة الموضوع . " حقها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى " . حكم " تسببه . تسبب غير معيب " .

استخلاص الصورة الصحيحة من عناصر الدعوى . موضوعي .

١ - من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الاعتراف ، وتأخذ منه ما تطعن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تنق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك ، وأنها ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنيط منه ومن غيره من العناصر الأخرى ، سالف الذكر ، الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

٢ - إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها ومنتجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ما انتهى إليه .

٣ - سبق الإصرار بحالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر مع هذا الاستنتاج .

٤ - إثبات الحكم التديري جريمة بتوافر سبق الإصرار أو التحيل . . . لاوتكافئها ينقض به حتما موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له وأعمال الخطة في إخماده .

هـ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يحالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصابها في الأوراق ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

٦ - إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن المالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرى وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعتماد على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا ، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالف الذكر وتفصل فيها لتستبين عبوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما (المتهم الأول) قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله وبيت النية على ذلك فأخذ ساطورا وسكينا واستدرجه إلى منطقة صحراوية وما أن وافته الفرصة حتى انهال عليه ضربا بهاتين الآتين وفصل رأسه عن جسده بقصد إزهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (المتهم الثانية) اشتركت بطريق الاتفاق والتجريض مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالف الذكر

بأن حرضته على ارتكابها وافقت معه على ذلك فوقعت الجريمة بناء على ذلك التحريض والاتفاق وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمواد ١/٤٠ ، ٢ ، ٤١ و ٤٣ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٣ سنة ١٩٧٣ ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت في الدعوى محضوريا وبإجماع الآراء بمعاقبة المتهم الأول بالاعدام شنقا ومصادرة الأسلحة المضبوطة وبراءة المتهم الثانية مما نسب إليها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، وقضى بإعدامه ، قد انطوى على خطأ في التحصيل وفساد في التدليل ، وشابه القصور والتناقض في التسبيب ، ذلك مؤدى اعتراف الطاعن أن المجنى عليه هو الذى بادره بالاعتداء وأحدث به إصابة وجهه ، ولكنه تمكن من انتزاع الساطور من يده وقتله به على الفور، وقد خلت الأوراق مما ينفي ذلك ، غير أن الحكم قد اجتزا من هذا الاعتراف ما اقترفه الطاعن — والتفت عما أسند للمجنى عليه بلا مسوغ ، فأقصى بهذه التجزئة الاعتراف عن مبناه وصرفه عن معناه ، وقد استدل الحكم على ثبوت ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن من حصوله على أجازة في فترة وقوع الجريمة وإخفاء رغبته في السفر إلى ليبيا وإدلائه ببيانات خاطئة لموظف الفندق الذى بات هو والمجنى عليه به ، ومن تصرفاته بعد اقتراف الجريمة ، وكما أمور لا تكفى في استظهار ظرف سبق الإصرار ولا يتوافر بها ثبوته في حقه ، كما أغفل الحكم الحديث عن إصابة الطاعن بوجهه رغم ما رددته منذ الوهلة الأولى من أن المجنى عليه ابتدره بالاعتداء وأنه قتله دفاعا عن نفسه ، وقد أسند إليه الحكم استنتاجا — جريمة الزنا التى لا يعدو أمرها مجرد إشاعة عارية من دليلها ، وأنه أعد سلاح الجريمة واستدرج المجنى عليه للسفر إلى ليبيا في حين أن تلك كانت رغبة هذا الأخير ، هذا إلى تناقض الحكم فيما بين قضائه بإدانة الطاعن وبين ما انتهى إليه من براءة زوجة المجنى عليه من تهمة الاشتراك في القتل لما ينطوى عليه القضاء

ببراءتها من معنى انتفاء الباعث على ارتكاب الجريمة، وخاصة لما أسنده الحكم إليه من إعداد شهادة تسنيها للزواج بمقتضاها ، ولعلم زوجها بعلاقته بها ، مما يفيد أنه لم يكن بحاجة إلى القتل ، وفي القليل بانتفاء سبق الإصرار الذي تؤكد براءة الزوجة ، مما مقتضاه أن يكون القتل قد وقع لساعته على حد اعترافه ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استخلص واقعة الدعوى فيما يحل أن علاقة آثمة توطدت بين المتهم الأول — الطاعن — والمتهمة الثانية زوجة المحبى عليه . وقد انساقا فيها غير عابئين بما تلوكه الألسنة بعد أن شاع أمرها فكان الطاعن يتردد عليها في غيبة زوجها ، وتذهب هي للقائه بالعيادة التي يعمل بها مرضا إذا قامت زيارته له أو تدفع زوجها المغلوب على أمره إلى دعوته ، وبالرغم من أن الطبيب مخدوم الطاعن قد هدده بأقصائه عن عمله إذا لم يكف عن ذلك ، غير أن الطاعن قد غلا في غيه ففكر ودبر للخلاص من المحبى عايد مستغلا هواه في السفر إلى ليبيا وتظاهر له بالرغبة في صرافته ، ويسر له الأمر بتحمل نفقات سفرهما ، فانقاد له المحبى عليه وهو لا يدري ما انطوت عليه نفس صاحبه من الإصرار على الضرر ، إذ أعد ساطورا وسكينا ليجهز عليه بهما ، وانطلقا بالقطار من الإسكندرية حتى إذا بلغا مرمى مطروح باتا تلك الليلة بفندق فلسطين ، وقد أدلى الطاعن لموظف الفندق خطأ أنه قادم من القاهرة — بدلا من الإسكندرية — و برقم سرى العمل بالشركة التي يعمل بها على أنه رقم بطاقته ، ثم انطلقا في الصباح راجلين تجاه السلوم — وبعد مسيرة نحو ستة كيلو مترات رأى الطاعن أن ينمطفا إلى غيباً من مخلفات الحرب العالمية الثانية بحجة الاحتماء مما انعقد من الغيوم وليكون هذا الكهف مشوى للجريمة ، وما أن استقر به حتى باغت الطاعن المحبى عليه بضربة بالساطور تمزقه . وإلى أن فصل رأسه عن جسده ، ثم عمد في هدوء متبلد وتضليل للعدالة إلى سلب حافظة نقوده وبها بطاقته كما التفح بمفحته وعاد ادراجه إلى الطريق الزراعى يستوقف السيارات المتجهة صوب مرمى مطروح ليعود إلى الإسكندرية لولا أن قبض عليه واعترف بما اقترفه ، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة لها معينها الصحيح من أقوال الشهود وتحريات الشرطة واعتراف الطاعن وتقرير الصفة التشريحية

وكشف نزلاء الفندق ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها من معاقبة الطاعن طبقا لنص المادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتنق مما أدلى به الطاعن بالتحقيقات والجلسة اعترافه بأن سحب المجنى عليه في طريقهما إلى ليبيا من الاسكندرية إلى مرسى مطروح حيث باتا ليلة بفندق فلسطين وقد أُملي على موظف الفندق بيانات خاطئة عن حجة قدومه ورقم بطاقته ، ثم سارا في الصباح إلى أن انعطفا في مخبأ من مخلفات الحرب حيث قتل المجنى عليه بأن ضرب بالساطور على أنفه ثم على رأسه وفي أجراء متفرقة من جسمه إلى أن قام بفصل رأسه عن جسده وسلبه حافظته ومافحته ، وقد التفتت المحكمة عما عدا ذلك مما تضمنه اعترافه من أن المجنى عليه هو الذي حاول مبادرته بالاعتداء بما أفصح عنه بأسباب حكمها . من أنه لا يستساغ دقلا وما يرويه الطاعن من أن المحي دليه كان حائقا عليه وأنه هو الذي احضر الساطور وكانت يده بارزة من حقيبتة ثم يرافقه في السفر ويحمل نفقاته وما نحا إياه الفرصة المواتية للانتقم منه فضلا من تخبط الطاعن في دفعه إذ قرر لشهود الإثبات الذين قبضوا عليه أنه قتل المحي دليه ثارا منه لقتله ولديه ، ثم قرر بمحضر جمع الاستدلالات أن شاهد الإثبات الأول — الذي اكتشف أمره وسارع وأصر على القبض دليه — هو الذي قتل المجنى عليه ، وإذا كان من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدلالية على المحترف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف ، وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان حلة ذلك ، وأنها ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن يلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى سالفة الذكر — الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة المحسّنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع العقل والمنطق ، ومن ثم لا يقبل من الطاعن الاكتفاء بمناقشة الدليل المستمد من اعترافه على حده دون باقي الأدلة إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها ودية إلى مارتبه الحكم عليها ومنتجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه

إلى ما انتهى إليه — وهو ما لم تخطيء المحكمة من تقديره — ومن ثم فلا يقبل بمجادلة المحكمة في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها ، وتكون منازعة الطاعن في هذا الخصوص في غير محلها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن من أنه فكر ودبر للقتل في هدوء وروية حسبما يستفاد من حصوله على أجازة من عمله وإيهامه الطبيب الذي يعمل لديه أنه سيسافر إلى الصعيد ليزور والده المريض ، وإخفائه عن زوجته أمر سفره حتى أنها توجهت تسأل عنه بالعيادة بعد أن طالبت غيبته ، ومن الأعداد للقتل بجمل الساطور والسكين ، وإدلائه لكاتب الفندق أنه قادم من القاهرة وتدوين رقم سركي عمله بدلا من رقم بطاقته ليباعد بذلك بينه وبين المحنى عليه ، كما سلبه بعد أن قتله ومزقه حافظته بهدف عدم الاستدلال على شخصه من بطاقته إذ لم يكن بالحافطة من النقود غير جنيه واحد ، ومن محاولته فور القتل استيقاف السيارات القادمة صوب مرسى مطروح إذ لم تكن ليبيا بل كن القتل هو مقصده ، وما ساقه الحكم فيما تقدم سائغ ويتحقق به ظرف سبق الاصرار كما هو معروف به في القانون ، ذلك بأن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وهو الحال في الدعوى المطروحة ، ويكون النعي على الحكم لذلك غير سديد . لما كان ذلك وكان ما ينعاه الطاعن من أن الحكم قد أهمل الحديث عن إصابة وجهه رغم ما رددته من أن المحنى عليه إبتدره بالاعتداء فانتزع الساطور من يده وقتله لفوره ، مردودا بأن من المقرر في صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء يتوافر سبق الاصرار عليه ، أو التحيل لإرتكابها انقضى حتما موجب الدفاع النرعى الذي يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاسله وإعمال الحطة في انفاذه ، وهو ما أثبتته الحكم بغير معقب فيما تقدم ذكره . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص واقعة الدعوى على ما نحو سلف بيانه ، ودلل على ثبوتها في حق الطاعن باعترافه وبما ينتجها من وجوه الأدلة ، ومن بينها رواية شاهد الإثبات الأول التي حصل مؤداها أنه غادر منزله في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الحادث ليستقل

سيارة إلى مطروح ، فأبصر — في طريقه — بالمخبأ الذي وقع به الحادث ،
 شخصاً تعلو هامته وتهوى فلمسا ساوره الشك واتجه صوبه لإستطلاع الأمر ،
 بارحة الطاعن يجرى إلى الطريق وإذ رأى الشاهد بالمخبأ أشلاء جثة المجنى عليه
 تترف دماءها أسرع في أثره ، واستوقف سيارة كان يستقلها الشاهدان الثاني
 والثالث واستعان بهما للقبض عليه ، فتمكنوا بعد أن قاومهم من ضبطه ونقله
 إلى قسم الشرطة ، كما حصل الحكم أقره — وال شاهدين الثاني والثالث بما يتفق
 وشهادة الأول فيما استشهد بهما عليه ، وأضاف الثاني أن الطاعن ذكر لهم أن
 المجنى عليه قتل ولديه وأخذ منه خمسين جنيهها ، كما وأضاف الثالث أنه — أى
 الطاعن — كان يحاول استيقاف السيارات القادمة إلى مرسى مطروح ، وحصل
 الحكم شهادة رائد بالتحقيقات في ” أن تحرياته السرية دلت على
 أن المتهم الأول — الطاعن — تربطه علاقة آثمة بالمتهمة الثانية زوجة المجنى عليه
 وأنه استدرجه من الاسكندرية إلى مرسى مطروح ليقتله وحمل معه ساطورا
 وسكيناً استعملهما في قتل المجنى عليه عندما واثته الفرصة بمكان الحادث ” كما
 أورد الحكم مؤدى أقوال الرائد طبيب بما مؤداه أن الطاعن كان يحمل
 ممرضاً بعيادته — بعد فراغه من عمله كعامل بشركة الورق الأهلية حسبما يبين
 مطالعة المفردات — وقد علم أن شجاراً وقع بينه وبين المجنى عليه بسبب حقنة
 أعطاهما لأحد أفراد أسرته ، وأن زوجة المجنى عليه تتردد عليه بالعيادة ، ثم علم
 من صاحب المنزل الذى يقيم به المجنى عليه أن الطاعن يتردد عليها في غيبة
 زوجها وأن الأمر أصبح مضغرة في الأفواه فنبه عليه بالإقلاع عن ذلك ولكنه
 لم يستجب وجاء صاحب المنزل بماود الشكوى وهم بفصله لولا رجاء الشاكي ،
 وقد لاحظ عليه في بداية سنة ١٩٧٥ أنه أصبح عصبيافى تصرفاته ، مصاباً بالأرق
 لخلافات بينه وبين زوجته ، وفي ١٩٧٥/٢/٨ افترض منه عشرة جنيهات ليسافر
 إلى الصعيد ليعود والده المريض ، وإذ انقطع عن الحضور حضرت المتهمة الثانية
 تسأل عنه ، كما حضرت زوجته تستفسر عن غيبته ونفت علمها بمرض والده ،
 وقد نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية بيان إصابات المجنى عليه وهى سبعة
 جروح جسيمة حيوية قطعية وضعية بأعلا الأنف وأجزاء متفرقة من الرأس ،
 وبتراكب من الابهام والسبابة اليمنى وجرح الومطى وكسر مضاعف بأسفل
 الساق اليسرى ، هذا إلى فصل الرأس عن الجسد، وهى تحدث من مثل الساطور

المضبوط وأن الوفاء نشأت عن إصابات الرأس بما أدت إليه من كسور بعظام الجمجمة وتهتك بالسحايا ونزيف بالمخ وصدمة عصبية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، وكان ما أسنده الحكم إلى الطاعن له صداه وأصله الثابت بالأوراق ، فإن ما يثيره في خصوص ما ساقه الحكم بشأن علاقته بزوجة المجني عليه واعداده سلاح الجريمة واستدراجه المجني عليه بدعوى السفر إلى ليبيا يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى ببراءة المتهم الثانية — زوجة المجني عليه — من تهمة اشتراكها بطريق التحريض والاتفاق مع الطاعن في قتل المجني عليه على سند من أن الدليل قباها ، وهو مجرد علاقتها بالطاعن وشهادة تسنيها التي ضبطت معه ، انما يحتمل التأويل والريب بما لا يجوز معه القضاء بادانتها ، فإن ما ساقه الحكم من ذلك بالنسبة لهذه المتهم لا ينتفى به سبق اصرار الطاعن على القتل ولا الباعث لديه على اقترافه ويكون النعي على الحكم بدعوى التناقض في هذا الخصوص في غير محلها . ولما كان ما تقدم فإن الزمن برمه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنصر المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعدميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرى وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا ، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد

عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين حيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده . لما كان ذلك ، وكان يبين إعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دين بها المحكوم عليه بالإعدام ، وجاء خلوا من قالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومصوية المادة
المستشار بن : فهدى اسكندروموت ، والدكتور أحمد رفعت ، واسماعيل محمود حفيظ ،
ومحمد بونس ثابت .

(٣٩)

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٨ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . قصد جنائي . جريمة . "أركانها" . وكالة .

بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجوده ، مقابل وفاء له في تاريخ إصداره يتحيز به سوء النية في جريمة
إصداره . العلم مفترض كذلك في حق الساحب .

متابعة حركة الرصيد للاستيثاق من كفايته للوفاء بالشيك . واجب على الساحب ووكيله في السحب
على حد سواء .

٢ — شيك بدون رصيد . جريمة . "أركانها" . حكم . تسببه . تسببه .
خير معيب .

تمام جريمة إصدار شيك بدون رصيد قائم وفابل للسحب بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب
أيما كانت صفته له في التداول .

١ — سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر
الشيك بعدم وجوده مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حق الساحب
وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المستحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء
قبل إصدار الشيك ولا محل لإعفاء الوكيل في السحب من ذلك الالتزام بمجرد أنه
لا يسحب على رصيده الخاص لأن طبيعة العدل المسند إلى الطاعنين — وهو
إصدار الشيك — يستلزم منه التحقق من وجود الرصيد الذي يأمر بالسحب عليه

فإذا هو أخل بهذا الالتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذي تحقق بفعله وحده إطلاقه في التداول .

٢ - إن جريمة إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب إنما تتم بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب - أي كانت صفته - له في التداول .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح قصر النيل ضد الطاعن بوصف أنه حرر شيكا بدون رصيد قائم وقابل للسحب بمبلغ ٧٤٤ ج و ١٢٦ م . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه والمثل القانوني لمؤسسة دار التعاون بأن يؤدي له متضامنين مبلغ واحد وخمسين جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وإلزامه والمدعى عليه الثاني بأن يدفع متضامين للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . فعارض . وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى الجنائية وفي الدعوى المدنية باعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه المدنية وألزمته مصروفاتها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن معنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد جاء مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بحسن نيته وانتفاء القصد الجنائي لديه إذ وقع على الشيك

بصفته مديرا ماليا لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر وتنفيذا لأمر صادر إليه من مدير عام المؤسسة التي يعمل بها وأنه ليست له صفة شخصية في إصدار الشيك مما كان يتعين معه القضاء ببراءته إلا أن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - التفت عن هذا الدفاع ودان الطاعن عن جريمة لم يكن إلا مأمورا من المسئول عنها وهو مدير المؤسسة مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل إصدار الشيك ولا يحل لإعفاء الوكيل في السحب من ذلك الإلتزام بمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص لأن طبيعة العمل المسند إلى الطاعن - وهو إصدار الشيك - يستلزم منه التحقق من وجود الرصيد الذي يأمر بالسحب عليه فإذا هو أخل بهذا الإلتزام وقعت عليه مسؤولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذي تحقق بفعاله وحده إطلاقه في التداول ، كما أنه من المقرر أن جريمة إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب إنما تتم بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب - أيأ كانت صفته - له في التداول وإذا ما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد أثبت في حق الطاعن أنه أصدر الشيك موضوع الدعوى وأطلقه في التداول بتسليمه إلى المدعى بالحقوق المدنية مع علمه بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب مما تتوافر به أركان الجريمة التي دانه بها فإن الطعن برأيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي الغري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنتونه ، ربيع رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد موسى .

(٤٠)

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٧ القضائية

(١ - ٢) تبديد : حكم . " بياناته " . محضر الجلسة . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع ما لا يوفره " . حكم . " تسييبه " . تسييب غير
معيب " . تقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

(١) تغيير اسم الطاعن بمحاضر الجلسات وما نقل عنها من أحكام . لا يعيب الحكم
مالم لا يتنازع في أنه المعنى بالإتهام والمحاكمة . أساس ذلك ؟

(٢) الذي على المحكمة إغفال الرد على دفاع لم يؤثر أضرارها . غير مقبول . السداد
للاذن لوقوع جريمة تبديد الجوزات . لا يؤثر في قيامها .

١ - لما كان الطاعن لا يمارى في أنه المعنى بالإتهام والمحاكمة وإنما يأخذ
على المحكمة عدم تصحيحها اسمه بمحاضر الجلسات وكان البين أن التغيير في اسم
الطاعن بمحاضر جلسات محكمة ثانياً درجة وما نقل عنها من أحكام قد جاء
من قبيل الخطأ المسمى لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا عبرة بالخطأ
المسمى الواقع بمحضر الجلسة وإنما العبرة هي بحقيقة الواقع بشأنه بأن ما يشبه
الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان يبين
من الإصلاخ على الشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن أن محررها الدكتور ...
أثبت بها أن الطاعن يعالج ويعانى من ارتفاع ضغط دم شديد وضغط عام وهبوط
وأنه ملازم الفراش من يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٥ حتى تاريخ تحريرها
في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، وكانت المحكمة لا تظمن إلى هذه الشهادة إذ لم

يبين محررها أنه تحقق من ملازمة الطاعن للفراش خلال الفترة التي حددتها فضلا عن تخلف الطاعن عن الحضور بأغلب جلسات المحاكمة ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه في غير محله .

٢ — لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محنتي أول وثاني درجة أن الطاعن لم يثر أى منازعة في شأن المجز أو سداد الدين المحجوز من أجله من قبل توقيع المجز وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعي على المحكمة بأنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد — هذا فضلا عن أن ما يشيره الطاعن عن السداد اللاحق فهو مردود بأن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة وصفا بقيمة بالمخضر والمحجوز عليها إداريا لصالح والمسألة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في يوم البيع فاختلفها لنفسه أضرارا بالدائن الحاجز وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة السبيليين الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضى بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه إزدادته بجريمة تبديد محجوزات قد شابه البطلان وانطوى على فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه صدر باسمه بينما أثبت بمحاضر الجلسات أن اسمه ... ولم يعدل إلى اسمه الحقيقي كما أنه قضى بقبول معارضته الاستئنافية شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه رغم تنافقه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية المرفقة . هذا وقد قضى الحكم الابتدائي التأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بادانته بجريمة تبديد محجوزات رغم أن أصل محضر الججز لم يكن مطروحاً على المحكمة وإنما المرفق بالأوراق مجرد صورته مدون خلفها بيانات التبديد ، كما لو يعرض الحكم للإصالات المقدمة منه بمحضر الضبط والتي تفيد سداد الدين المحجوز من أجله في تاريخ سابق على الججز ونازع وكيل الحاجزين في أنها تشمل الدين بأكمله وفضلاً عن ذلك فقد قام الطاعن بالحصول أخيراً على مخالصة بتاريخ ١٩٧٦/١/٤ عن الدين موضوع الججز .

وحيث إنه من يبين الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الإتهام بموضوع الطعن قد وجه إلى الطاعن باسمه الصحيح ثم صدر الحكم الغيابي باسمه أيضاً معارض فيه وقضى برفض المعارضة ثم استأنف فاثبت الاسم بمحاضر جلسات محكمة ثاني درجة على أنه ... وقضى غيابياً بتأييد الحكم المستأنف معارض وحضر الطاعن الجلسة الأولى لنظر المعارضة وطالب أجلاً للسداد فتأجلت الدعوى بجلسة أخرى حضر فيها أيضاً ثم تخلف عن الحضور بعد ذلك فأصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في أنه المعنى بالإتهام والمحاكمة وإنما يأخذ على المحكمة عدم تصحيحها اسمه بمحاضر الجلسات وكان البين أن التفسير في اسم الطاعن بمحاضر جلسات محكمة ثاني درجة وما نقل عنها من أحكام قد جاء من قبيل الخطأ المادي لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا عبرة بالخطأ المادي الراجع لمحضر الجلسة وإنما العبرة وهي بحقيقة الواقع بشأنه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على الشهادة الطبية

المرفقة بأسباب الطعن أن محررها الدكتور أثبت بها أن الطاعن يعالج ويعاني من ارتفاع ضغط دم شديد وضعف عام وهبوط وأنه ملازم الفراش من يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٥ حتى تاريخ تحريرها في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥ وكانت المحكمة لا تطمئن إلى هذه الشهادة إذ لم يبين محررها أنه تحقق من ملازمة الطاعن للفراش خلال الفترة التي حددها فملا عن تخالف الطاعن عن الحضور بأغلب جلسات المحاكمة ومن ثم يكون ما ينعمه الطاعن على المحكمة في هذا الوجه في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على خلاصة جلسات المحاكمة أمام محكمة أولى وثاني درجة أن الطاعن لم يثر أى منازعة في شأن الجزأ أو سداد الدين المحجوز من أجله من قبل توقيع الجزأ وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن الدعي على المحكمة بأنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سليم — هذا فضلاً عن أن ما يثيره الطاعن عن السداد اللاحق فهو مردود بأن السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر فى قيامها . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته ، يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جزيه ، وأحمد موسى ، ومحمد علي بايغ ، ومحمد حلي
راغب .

(٤١)

الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ القضائية

(٢٦١) تزوير " استعمال أوراق مزورة " . دعوى جنائية . " انقضاؤها
بمضى " المدة . تقادم . جريمة . " الجريمة المستمرة " . نقض . " حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون " .

١ — انقطاع مدة التقادم . بأي إجراء صحيح من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة .
ولو اتخذ في غيبة المتهم أو وبعده إلى فيه . أساس ذلك ؟

٢ — جريمة استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . تبدأ بتقديمها والتمسك بها وثيق
مستمرة ما بق ذلك التمسك . سقوط الدعوى الجنائية عنها . بدؤه من تاريخ الكف عن
التمسك بها . أو التنازل عنها أو التمسك بتزويرها .

١ — من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء صحيح
يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق
أو الاتهام أو المحاكمة حتى إذا اتخذت تلك الإجراءات في غيبة المتهم أو وجهت
إلى غير المتهم الحقيقي ذلك أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بني على افتراض
نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الإجراءات فيها فمتى تم اتخاذ أي إجراء صحيح
في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الازهان ولم تندرج في حيز النسيان انتهت
علة الانقضاء .

٢ — جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها .
لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه لم تمض ثلاث سنين من تاريخ صدور الحكم النهائي ببطلان تزوير السند موضوع الجريمة في ٢٧/٥/١٩٧٠ لحين رفع الدعوى الجنائية خطأ على المجني عليها حيث ناقشتها المحكمة بجلستي ١٠/١٠/١٩٧٢ ، ٦/٥/١٩٧٣ في التهمة المسندة اليها ثم قضت ببراءتها بالجلسة الأخيرة ، وكانت اجراءات محاكمة المتهم الحقيقي — المطعون ضده — التي بدأت بالإعلان في ١٣/٨/١٩٧٣ جاءت متلاحقة وقبل أن تتكامل مدة السقوط بين أحدهما والآخر حتى صدور الحكم المطعون فيه فان هذا الحكم إذ قضى بما يخالف ذلك يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه استعمل المحرر المزور المبين بالمحضر مع عامه بتزويره وطالبت عقابه بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات ، ومحكمة بندرتان أسيوط الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . عارض وقضى بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة أسيوط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة قد شابه الخطأ في القانون ذلك بأنه حتى قضاءه على أنه

منذ صدور حكم المحكمة المدنية في ٢٧ مايو سنة ١٩٧٠ برد وبطلان السند الإذني الذي استعمله المطعون ضده — وحتى ١٣ أغسطس سنة ١٩٧٣ تاريخ اعلانه بالحضور بجلسته ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ . قد انقضى أكثر من ثلاث سنين دون اتخاذ أي إجراء قاطع للمدة . في حين أن الثابت من الأوراق أن تلك المدة قد انقطعت بإجراءات المحاكمة التي اتخذت خطأ قبل المجنى عليها وانتهت بصدور الحكم حضوريا ببراءتها بجلسته ٦ مايو سنة ١٩٧٣ ثم بما لحقها من إجراءات محاكمة المطعون ضده والتي لم يمض بين أي إجراء منها والإجراء الذي سبقه أو تلاه المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح .

وحيث إن البين من مطالعة المفودات أنه بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٧٠ صدر حكم المحكمة المدنية الاستئنافية برد وبطلان السند الإذني — المثبت لمديونية السيدة / الذي قدمه المطعون ضده في طلب أمر الأداء رقم ٢٣٩ سنة ١٩٦٧ مدني مركز أسيرط — فقامت النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية على المجنى عليها — بتهمة استعمال السند الإذني المزور مع علمها بتزويده أمام محكمة قسم ثان أسيرط حيث قضى فيها بجلسته ٦ مايو سنة ١٩٧٣ ببراءة المتهم مما أسند اليها بعد أن حقت المحكمة الواقعة بجلستي ١٥/١٠/١٩٧٢ ، ٦/٥/١٩٧٣ وثبت لها من مناقشة المجنى عليها أنها قد قدمت خطأ إلى المحكمة فأعادت النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده وتم اعلانه في ١٣/٨/١٩٧٣ للحضور بجلسته ٣/٩/١٩٧٣ لنظر الدعوى — وحكم بادانته غيابيا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ — فعارض وقضى في ١٦ مارس سنة ١٩٧٥ بقبول معارضته شكلا وبتأييد الحكم المعارض فيه فقرر بالإستئناف وقضى في ١٦ مارس سنة ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبانقضاء الدعوى بمضي المدة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بانقضاء الدعوى بمضي المدة على قوله : ” وحيث إن الثابت من مطالعة الأوراق أن حكم المحكمة المدنية برد وبطلان السند الإذني قبل الجريمة بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٠ ولم يعان المتهم بعد ذلك التاريخ ولم يتخذ في مواجهته إجراء قاطع لمدة انقضاء الدعوى واتخذت الدعوى سيرها خطأ في مواجهة وهي المجنى عليها التي قدمت للمحاكمة ثم تداركت النيابة الأمر باسناد الاتهام إلى المتهم احوالي واتخاذ اللازم قانونا ولم يعان المتهم بالدعوى إلا في ١٣/٨/١٩٧٣ وهو إجراء قاطع لمدة

انقضاء الدعوى ومن ثم فإن دفع الحاضر مع المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون مبنياً على نص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قائماً على أساس سليم من الواقع والقانون ويتمين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء صحيح يتم في الدعوى بمعرفة الساطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة حتى إذا اتخذت تلك الإجراءات في غيبة المتهم أو وجهت إلى غير المتهم الحقيقي ذلك أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بني على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الإجراءات فيها فمضى تم اتخاذ أى إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الازدهان ولم تندرج في حيز النسيان انتهت حلة الانقضاء . لما كان ذلك وكانت جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها وكان الثابت أنه لم تمض ثلاث سنين من تاريخ صدور الحكم النهائي ببطلان تزوير السند موضوع الجريمة في ١٩٧٠/٥/٢٧ حين رفع الدعوى الجنائية خطأ على المجنى عليها حيث ناقشتها المحكمة بجلستي ١٥/١٠/١٩٧٢ ، ١٦/٥/١٩٧٣ في التهمة المسندة إليها . ثم قضت ببراءتها بالجلسة الأخيرة — وكانت إجراءات محاكمة المتهم الحقيقي — المطعون ضده — التي بدأت باعلانه في ١٣/٨/١٩٧٣ جاءت متلاحقة وقبل أن تتكامل مدة السقوط بين أحدهما والآخر حتى صدور الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم إذ قضى بما يخالف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية للسادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندر عزت ،
عزالدين نور أحمد رفعت خفاجي .

(٤٢)

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ القضائية

(١) مستشار الإحالة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .
إثبات . ” بوجه عام “ .

القرار الذي يصدر في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لا يهدد أن يكون قراراً تحضيرياً .
لا تنول منه حقوق الخصوم بموجب العمل على تنفيذه .

(٢) مستشار الإحالة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .
إجراءات . ” إجراءات التحقيق “ .

عدم التزام مستشار الإحالة . بعد حجز القضية . بإجابة طلب فتح باب الرافعة لتحرق دفاع
لم يطلب منه بالجلسة . ما لم ير محلاً للإجراء .

(٣) إجراءات . ” إجراءات التحقيق “ . مستشار الإحالة . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .

عدم إثارة مقتضى التحقيق أمام مستشار الإحالة . تنازل ضمنى يحول دون إثارة شيء عنه
من بعد .

(٤) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . إثبات . ” بوجه عام “ .
حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب “ .

حق القاضي الجنائي أن يكون عقوبته من أى دليل أو طريقة يرتاح إليها . ما لم يتهدد الأناؤنة
بدليل معين .

(٥) بطلان . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . "بطلان الحكم" .
مستشار الإحالة .

التناقض الذى يعيب القرار هو ما يقع بين أسبابه بحوث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر .

(٦) جريمة . "أركانها" . قصد جنائى . محكمة الموضوع . "سلطانها"
فى تقدير الدليل" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

استخلاص القصد الجنائى . موضوعى .

١ — حيث إنه يبين من الأوراق أن مستشار الإحالة أمر بجلاسة ...
بناء على طلب الطاعنة بإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لندب قسم
أبحاث التزييف والتزوير لإجراء مضاهاة خط المطعون ضده على المستند المزور
وسؤال الموظفين الموقعين عليه وتحقيق واقعة وفاة المورث ... وتاريخها،
ولم ينفذ هذا الإجراء ، ثم نظرت القضية بعد ذلك بجلاسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٧
ولم تلتزم الطاعنة بوجوب تنفيذه وطالبت بحجز الدعوى للقرار فأجبت إلى طلبها
وصدر الأمر المطعون فيه ، ومن ثم لا وجه لما تنعاه الطاعنة على هذا الأمر
بدعوى الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الأمر المذكور قد صدر من ذات الهيئة
القضائية التى أصدرت الأمر السابق التحقيق على وجه معين وهى قضاء الإحالة
ولم يخرج هذا الأمر عن كونه عدولا من مستشار الإحالة من تنفيذ أمر سبق إصداره
مما يملكه ، لما هو مقرر من أن القرار الذى يصدر فى صدد تجهيز الدعوى
ويجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم وتوجب
حتم العمل على تنفيذه صوتا لهذه الحقوق ، مستشار الإحالة أن يعدل عنه دون
أن يكون ملزما ببيان العلة .

٢ — مستشار الإحالة لا يلتزم بعدم حجز القضية للقرار بإجابة طلب فتح
باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطالب منه بالجلاسة ولم ير هو من جانبه بحال
لإجرائه .

٣ — إن وجود نقص في بعض نقاط التحقيق — بفرض وجوده — لا يمدو أن يكون تعيبا لتحقيق النيابة ما دامت الطاعة قد تنازات ضمينا عن طلبها في هذا الشأن وكان مستشار الإحالة لم ير من جانبه محلا لإجراء تحقيق تكميلي اكتماء بما هو معروض عليه وهو أمر من إطلاقاته موكول لتقديره وخاضع لسلطانه دون معقب فإنه لا يقبل من الطاعة النعي على الأمر في هذا الصدد .

٤ — الأصل في المحاكم الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه وكان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات صحة الأوراق أو تزويرها طريقا خاصا، فإن استناد الأمر إلى أقوال الشاهد في إثبات صحة بصمة خاتم شعار الجمهورية وتحديد البيان المزور من السند دون الاستعانة بقسم أبحاث التزييف والتزوير في هذا الشأن لا يعيب الأمر المطعون فيه .

٥ — إن التناقض الذي يعيب القرار هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين هو المقصود .

٦ — توافر القصد الجنائي في الجريمة أو عدم توافره مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمستشار الإحالة والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائما مستمدا من أوراق الدعوى .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أن الطاعة تقدمت بشكوى إلى النيابة العامة عن طريق وكيلها مؤرخة تضمنت أن المستند رقم ٣ من الحافظة الأولى المقدمة من المطعون ضده في الدعوى مدنى كلى جنوب القاهرة والذي هو عبارة عن ورقة رسمية منسوب صدرها إلى بلدية القاهرة في تاريخ سابق على إنشائها بادی التزوير وقد قيدت هذه الشكوى برقم حصر تحقيق بناية جنوب القاهرة وأدعت شركة المنقرة والمقطم مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وبعد أن باشرت

النيابة العامة التحقيق أصدرت قرارا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا القرار ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة غرفة مشورة) قروت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد القوار المستأنف . فطعن الوكيل عن الشركة المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعة تنحى على الأمر المطعون فيه أنه إن صدر بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده عن جرمي تزوير محرر رسمي واستعماله قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن مستشار الإحالة أمر بجلسة ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ بإعادة أوراق الدعوى إلى النيابة العامة لاستيفاء التحقيق بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء مضاهاة خط المطعون ضده على السند المزور وسؤال الموظفين الموقعين عليه وتحقيق واقعة وفاة المورث وتاريخها ، بيد أن مستشار الإحالة - وهيئة مغايرة - أصدر أمره المطعون فيه رغم عدم تنفيذ هذا الاستيفاء ، مما يتضمن مخالفة لقواعد الاختصاص القضائي المتعلقة بالنظام العام إذ لا يجوز لهيئة قضائية أن تلغى قرارا صادرا من هيئة أخرى إلا إذا كانت جهة طعن في القرار ، وأنه لا يجوز إهدار قرار متعلق بإجراء من إجراءات الإثبات إلا بمسوغ يذكر في أسباب القرار الذي أهدره كما أن المضاهاة مسألة فنية بحثة لا يجوز لمستشار الإحالة أن يحل نفسه محل الحبير فيها وكذا مسألة سلامة الختم فلا يجوز أن يعتمد فيها على أقوال الشاهد أما بالنسبة لسؤال الموظفين الموقعين على السند المزور وتحقيق واقعة وفاة المورث وتاريخها فلا مشاحة من امتياف ذلك حتى يصدر القرار بناء على الجزم واليقين . لا على الترجيح والتخمين . هذا فضلا عن أن الأمر المطعون فيه بعد أن قطع بقيام تزوير في الرقم ٦

من تاريخ تحرير الورقة عاد مناقضا نفسه حين ذهب إلى أن التحقيق لم يكشف عن معرفة الفاعل ، وكان جدير به أن يمضى في التحقيق مستعينا بأهل الخبرة . وأخيرا فقد نفى الأمر المطعون فيه عن المطعون ضده ارتكابه جريمة استعمال المحرر المزور بقالة تنازلة عن التمسك به ولعدم ثبوت علمه بالتزوير لأيلولته إليه ضمن أوراق أخرى عن المورث ، في حين أن التنازل عن التمسك بالمحرر كان يهدف عدم إطالة أمد النزاع وأنه ليس من الممتنع عقلا أن يكون المحرر قد آل إليه سايما ثم أجرى التزوير فيه بمعرفة المطعون ضده وهو صاحب المصلحة في ذلك . كل ذلك مما يعيب الأمر المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن مستشار الإحالة أمر بجلاسة ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ بناء على طلب الطاعنة بإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لندب قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء مضاهاة خط المطعون ضده على المستند المزور وسؤال الموظفين الموقعين عليه وتحقيق واقعة وفاة المورث ... وتاريخها ولم ينفذ هذا الإجراء ، ثم نظرت القضية بعد ذلك بجلاسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٧ ولم تلتزم الطاعنة بوجوب تنفيذه وطلبت حجز الدعوى للقرار فأجيبته إلى طلبها وصدر الأمر المطعون فيه ، ومن ثم لا وجه لما تنعاه الطاعنة على هذا الأمر بدعوى الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الأمر المذكور قد صدر من ذات الهيئة القضائية التي أصدرت الأمر السابق بالتحقيق على وجه معين وهي قضاء الإحالة ولم يخرج هذا الأمر عن كونه عدولا من مستشار الإحالة من تنفيذ أمر سبق إصداره ممن يملكه ، لما هو مقرر من أن القرار الذي يصدر في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، مستشار الإحالة أن يعدل عنه دون أن يكون ملزما ببيان علمه هذا العدول ، هذا فصلا عن عدم تمسك الطاعنة بهذا الطلب في الجلسة الأخيرة أمام مستشار الإحالة بما يعد تنازلا ضمينا عن التمسك به ، ولا يؤثر في ذلك أنها قد عادت وتمسكت بهذا الطلب في المذكرة المصرح لها بتقديمها في فترة حجب الدعوى للقرار ذلك بأن مستشار الإحالة لا يلتزم بعد حجب القضية للقرار بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منه بالجلسة ولم ير هو من جانبه محلا لإجرائه . لما

كان ذلك ، وكان ما تشيره الطاعنة في خصوص وجود نقص في بعض نقاط التحقيق فانه — بفرض وجوده — لا يعدو أن يكون تعيبا لتحقيق النيابة وما دامت الطاعنة قد تنازلت ضمينا عن طلبها في هذا الشأن وكان مستشار الإحالة لم ير من جانبه محلا لإجراء تحقيق تكبيلي اكتفاء بما هو معروض عليه وهو أمر من إطلاقاته موكل لتقديره وخاضع لسلطانه دون معقب فانه لا يقبل من الطاعنة النعمى على الأمر في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه قد خلص إلى أن السند موضوع الدعوى قد وقع تزويره في تاريخ تحريره أما فيما عدا ذلك من بيانات واردة فيه وإمضاءات منسوبة إلى موقعه وبصمة خاتم شعار الجمهورية فهى صحيحة ، وكان ما حصله الأمر في هذا الشأن له أصله الثابت بالأوراق ، وكان الأصل في المحاكم الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه وكان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات صحة الأوراق أو تزويرها طريقا خاصا ، فإن استناد الأمر إلى أقوال الشاهد مراقب عام إرادات حتى غرب القاهرة في إثبات صحة بصمة خاتم شعار الجمهورية وتحديد البيان المزور من السند دون الاستعانة بقسم أبحاث التزييف والتزوير في هذا الشأن لا يعيب الأمر المطعون فيه ، ومن ثم تنحصر عنه حالة الفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه قد انتهى إلى وقوع تزوير في المحرر وعدم جدوى التحقيق للكشف عن فاعله وهو قول لا تناقض فيه ، لما هو مقرر من أن التناقض الذى يعيب القرار هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين هو المقصود ، ومن ثم يكون منعى الطاعنة في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الأمر الصادر من النيابة العامة المؤيد لأسبابه بالأمر ، المطعون فيه قد دلل على انتفاء القصد الجنائى لدى المطعون ضده في جريمته استعمال المحرر المزور بقوله : "إن المتهم كان حسن النية في تقديمه المحرر غير عالم بتزويره ودليل ذلك أنه تنازل عن التمسك به بمجرد أن دفع بتزويره أمام المحكمة وكما أن حصوله على المستند ضمن العديد من المستندات التى آلت إليه بعد وفاة والد زوجته وتقديمه ضمن باقى المستندات إلى المحكمة والتى تعذر عليها اكتشاف تزويره وهى الخبر الأعلى تؤيد أقوال المتهم في أنه لم يكن عالما بالتزوير ولم

يتمكن من اكتشافه بالإضافة إلى انعدام مصلحته في إجراء مثل هذا التزوير".
 وكان توافر القصد الجنائي في الجريمة أو عدم توافره مما يدخل في نطاق السلطة
 التقديرية لاستشار الإحالة والتي تنأى عن مراقبة محكمة النقض متى كان استخلاصه
 سايا مستمداً من أوراق الدعوى ، ومن ثم يكون النعي في هذا الشأن غير سديد.
 لما كان ما تقدم ، وكان الأمر المستأنف المؤيد بالأمر المطعون فيه قد أحاط
 بالدعوى وقص أدلتها ووازن بينها عن بصيرة وبصيرة وخلص في تقدير سائغ —
 له سنده من الأوراق — إلى أن عناصر الإتهام يحيطها الشك والريبة وليست
 كافية لإحالة المطعون ضده للمحاكمة ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل
 في مجموعة إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة
 النقض ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا
 ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعنة المصاريف المدنية .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندر عزت ، ومحمد عبد الحليم صادق ،
ومحمد يونس ثابت .

(٤٣)

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ القضائية

(١) دفع " الدفع باستحالة الرؤية " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه عام " . " شهود " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .

حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما ترائح إليه من أقوال الشهود .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد معين . مفاده إطراحها جميع الاعترافات التي ساقها الدفاع لها
على عدم الأخذ بها .

(٣) إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

أخذ المحكمة برأية منقولة . جائز .

المنارعة في استدلال الحكم بأقوال أحد الشهود . جدل موضوعي .

(٤) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

وزن أقوال الشهود . موضوعي

(٥) إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .
حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

تناقض الشاهد أو تضاربه في أفعاله . لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها
بما لا تناقض فيه .

(٦) جرح عمد . قصد جنائي . جريمة . "أركانها" .

تتحقق جريمة إحداث الجرح العمدى . بتوافر القصد الجنائي العام .

(٧) مسئولية جنائية . جريمة . "أركانها" . باعث .

عدم تأثير الباعث على قيام الجريمة ولا المسئولية فيها .

(٨) مسئولية جنائية . جريمة . "أركانها" . رابطة سببية . قصد
جنائي . "القصد الاحتمالي" .

علاقة السببية في المواد الجنائية . ماهيتها .

(٩) نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها . "التقرير بالطعن
وإيداع الأسباب" .

قبول أسباب الطعن . ومن يكونها وأختة ومحددة .

١ — إن ما دفع به الطاعن من استعالة رؤية الشاهدة لواقعة اعتدائه على
المجنى عليه مردود بأن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح
إليه من أقوال الشهود .

٢ — أخذ المحكمة بأقوال شاهد معين مفاده أطراحها جميع الاعتبارات التي
ساقها الدفاع لجلها عدم الأخذ بها .

٣ — قول شرطى المرور أنه معين لإدارة إشارة الموسيقى وأنه في صباح
يوم الحادث وبعد أن اجتاز الترام رقم ٢٤ مكان الإشارة شاهد المجنى عليه يسقط
بظهوره من الترام وينزلق تحت قدموسه عجلاته ويلقى حثفه وسمع من ركاب الترام

أن المتهم هو الذى ركل المحبى عليه خارج الترام فسقط ووقع الحادث ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، لما هو مقرر من أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة .

٤ — ان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزه المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض .

٥ — من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . ولما كان ما حصله الحكم عند إيراد الأقوال الشهود له أصله الثابت فى الأوراق ، فلا جناح على المحكمة إن هى اعتمدت على شهادة الشهود فى قضائها بالإدانة بعد أن أفصححت عن اطمئنانها إلى شهادتهم وإنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بشهادتهم .

٦ — إن جريمة إحداث الجرح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائى العام ، وهو يتوفر كلما ارتكب الجانى الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المحبى عليه أو صحته .

٧ — إن قول الطاعن أن دفعه للمحبى عليه كان بقصد فض شجار بينهما إنما يتصل بالباعث وهو لا يؤثر فى قيام الجريمة ولا عبرة به فى المسؤولية .

٨ — من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى أقترفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إليه .

وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ركل المجنى عليه في بطنه ملقيا إياه خارج الترام ودلل على توافر رابطة السببية بين هذا الفعل وبين سقوط المجنى عليه وانزلاقه تحت عجلات الترام فمرت عليه وعشمت رأسه وصدره وأطاحت بجانب من جواهر مخه ففقد حياته وذلك من واقع تقرير الصفة التشريحية الذي أثبت أن إصابات المجنى عليه أدت إلى وفاته ولأنها جائزة الحدوث من مرور عجلات الترام عليه ، بما يجعل الطاعن مسؤولاً في صحيح القانون عن جميع النتائج المحتمل حصولها من ركل المجنى عليه في بطنه ملقيا إياه خارج الترام أثناء سيره وسقوطه أسفل عجلاته ومرورها عليه .

٩ - يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة . بحيث إذا لم يكشف الطاعن في طعنه عن ماهية الدواعي الجوهرية الذي يقول أنه ضمنه مذكرته المقدمة لمحكمة الموضوع ، وينحى على محكمة الموضوع عدم الرد عليه فإن منعاه في هذا الصدد يكون غير مقبول .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن - وآخر حكم ببراءته - بأنه ضرب المجنى عليه ... و ... وألقى به من الترام أثناء سيره وأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلا ولكن هذا العدوان قد أدى لوفاة المجنى عليه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الوارد في تقرير الاتهام فقرر ذلك . وادعى مدنياً أولاد المجنى عليه وطلبوا القضاء لهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه قبل المتهم وهيئة النقل العام بصفقتها المسؤولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة جنات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات وإلزامه متضامناً مع المسؤول المدني هيئة النقل العام بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال فضلاً عن الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أسند إلى شهود الإثبات أقوالاً تتفق مع صورة الواقعة كما استخلصتها المحكمة في حين أن أفواههم في كافة مراحل الدعوى لا تتلم مع هذا التصوير ، وقد عول في الإدانة على أقوال الشاهدين ... والرقيب ... مع أن الشاهدة الأولى كان يستحيل عليها رؤية الحادث من مكان جلوسها بالترام كما أن مفاد أقوال الشاهد الثاني أنه لم يروا واقعة اعتداء الطاعن على المجنى عليه ، فضلاً عن أن أقوال الشهود تناقضت في تحديد مكان الاعتداء داخل الترام وفي بيان موضع الضربات التي أوقعها الطاعن بالمجنى عليه هذا إلى عدم توافر أركان الجريمة ذلك أن ما قرره بعض الشهود من أن دفع الطاعن للمجنى عليه كان بقصد فض الشجار الذي شب بينهما يرفع عن هذا الفعل قصد إيذاء المجنى عليه في جسمه وتنتهي به علاقة السببية إذ أن وفاة المجنى عليه حدثت من الظروف الملازمة للواقعة . وأخيراً فإن الحكم قد أغفل الرد على الدفاع الجوهري الذي أبداه الطاعن في المذكرة المقدمة منه للمحكمة ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مجال تحصيله لأقوال شهود الإثبات يرتد إلى أصل صحيح في الأوراق — على ما يبين من المفردات المضمومة — فإنه تنحصر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد ويكون ما أثاره الطاعن في هذا الصدد لا وجه له . لما كان ذلك ، وكان ما دفع به الطاعن من استحالة رؤية الشاهدة ... لواقعة اعتدائه على المجنى عليه مردوداً بأن المحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على

عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال
 في قوله " إنه معين لإدارة إشارة مرور الموسيقى وأنه في صباح يوم الحادث
 وبعد أن تجاوز الترام رقم ٢٤ مكان الإشارة شاهد المجنى عليه يسقط بظهره
 من الترام ويتزلق تحته فتدوسه عجلاته ويلقى حتفه وسمع من ركاب الترام أن المتهم
 هو الذي ركل المجنى عليه خارج الترام فسقط ووقع الحادث " فإن ما يشير به الطاعن
 حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل
 إثارته أمام محكمة النقض ، لما هو مقرر من أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة
 من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت
 عن حقيقة وكانت تمثل الواقع — كما هو الحال في هذه الدعوى . أما ما يشير به
 الطاعن في شأن تناقض الشهود ، فانه لما كان وزن أقوال الشاهد وتقدير
 الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن
 وحام حوله من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة
 التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .
 وكان من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت
 المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
 ولما كان ما حصله الحكم عند إيراد أقوال الشهود له أصله الثابت في الأوراق ،
 فلا جناح على المحكمة إن هي اعتمدت على شهادة الشهود في قضائها بالإدانة
 بعد أن أفصححت عن اطمئنانها إلى شهادتهم وأنها كانت على بينة بالظروف
 التي أحاطت بشهادتهم ، ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن في هذا الشأن في غير محله
 لما كان ذلك ، وكانت جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد
 الجنائي الدام ، وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا
 الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، فإن حالة الطاعن بأن دفعه
 للمجنى عليه كان بقصد فض الشجار الذي شب بينهما إنما يتصل بالباعث ، وهو لا يؤثر
 في قيام الجريمة ولا عبء به في المسؤولية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية
 في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية
 بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أثار عمدا ، وهذه
 العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها إثباتا
 ونفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب

تؤدى إليه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ركل المحبى عليه في بطنه ملقيا إياه خارج الترام ودلل على توافر رابطة السببية بين هذا الفعل وبين سقوط المحبى عليه وانزلاقه تحت عجلات الترام فمرت عليه وهشمت رأسه وصدره وأطاحت بجانب من جوهر مخه ففقد حياته وذلك من واقع تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت أن إصابات المحبى عليه أدت إلى وفاته وإنها جائزة الحدوث من مرور عجلات الترام عليه ، مما يجعل الطاعن مسئولا في صحيح القانون عن جميع النتائج المحتملة حصولها من ركل المحبى عليه في بطنه ملقيا إياه خارج الترام أثناء سيره وبسقوطه أسفل عجلاته ومسورها عليه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يضحى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة ومحددة ، وكان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية الدواع الجوهري الذى يقول أنه ضمنه مذكرته المقدمة لمحكمة الموضوع ويتعين على الحكم المطعون فيه عدم الود عليه ، فإن منعا في هذا الصدد يسكن غير مقبول . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برأيه يكون على غير أساس متعينة رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ،
 وإسماعيل محمود حفيظ .

(٤٤)

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٨ القضائية

(١) طعن . "ميعاده" . نقض . "التقرير بالطعن وإيداع الأسباب" .
 "أسباب الطعن . إيداعها" .

التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن .

(٢) طعن . "ميعاده" . معارضة . "نظرها والحكم فيها" . إجراءات .
 "إجراءات المحاكمة" .

ميعاد التقرير بالطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ من يوم صدوره . طالما كان الطاعن
 قد حضر الجلسة الأولى وتأجلت الدعوى في حضرته إلى جلسات أخرى منلاحة .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه صدر في ٨ من أبريل سنة ١٩٧٥ بقبول معارضة
 الطاعن الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فقرر
 المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض في ١٠ من يوليو سنة ١٩٧٥ وأودع
 أسبابه في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٧٥ متجاوزا بذلك — في التقرير وإيداع
 الأسباب — الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات
 الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإنه يتعين الحكم
 بعدم قبول الطعن شكلا .

٢ — من المقرر وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها ، ومن ثم فإن تخلف الطاعن عن حضور جلسة أجأت إليها الدعوى في حضرته بغير عذر ، يجعل ميعاد الطعن في المعارضة يبدأ من يوم صدوره .

الوقائع

أتممت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبينة وصفا وقيما بالمحضر للملكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح وطابت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح البدارى الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كان لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة أسيوط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للالتقرير به بعدم الميعاد . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ٨ من أبريل سنة ١٩٧٥ بقبول معارضة الطاعن الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض في ١٠ من يوليو سنة ١٩٧٥ وأودع بأسبابه في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٧٥ متجاوزا بذلك — في التقرير بالطعن وإيراد الأسباب في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات

وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ — ولا يجديهِ ما يتعلل به من أنه لم يعلم بجلاسة المعارضة وبالحكم المطعون فيه الصادر فيها — ذلك أن الثابت من محاضر جلسات المعارضة الإستئنافية أن الطاعن حضر بجلاسة ٤ فبراير سنة ١٩٧٥، وتأجلت الدعوى في حضرته بجلاسة ٨ أبريل سنة ١٩٧٥ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . وهو ما يوجب عليه حضور هذه الجلسة الأخيرة بلا حاجة إلى إعلان لما هو مقرر من وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها ، وإذ تخالف الطاعن عن حضور تلك الجلسة بغير عذر ، فإن ميعاد التقرير بالطعن في الحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة يبدأ من يوم صدوره . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقرر بالطعن ولم يودع أسبابه إلا بعد انقضاء الميعاد المقرر في القانون ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : احمد فؤاد جنيينة ، ويميش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومجد
حلي راغب .

(٤٥)

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٧ القضائية

(٢٤١) بناء . تقسيم . وصف التهمة . ارتباط . استئناف . ” نظره
والحكم فيه ” . عقوبة . ” تطبيقها ” . ” عقوبة تكميلية .

(١) نطاق الطعن بالنقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

(٢) متى يصح الحكم بالازالة على موجب حكم القانونين ٥٢ لسنة ١٩٤٠ و ٤٥
لسنة ١٩٦٢ .

١ — الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن
يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

٢ — لما كان يبين من الحكم الغيابي الاستئنافي أنه حصل واقعة الدعوى
بقوله ” ومن حيث إن الواقعة تخلص فيما تضمنه محضر الإدارة الهندسية المرفق
من إقامة المتهم بناء بالمخالفة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وحيث أن محكمة
الدرجة الأولى استندت في تبرئه المتهم من التهمة الثانية إلى أنها غير ثابتة وجاء
المحضر خلوا منها ، وحيث أنه بالنسبة للتهمة الثانية فهي ثابتة من ذات محضر
الإدارة الهندسية إذ أن قيام المتهم بإقامة البناء على أرض غير مقسمة يعنى بالضرورة
أن المباني كانت بغير ترخيص ، ومن ثم فهي ثابتة فضلاً عن ثبوت التهمة
الأولى من ذات المحضر . وحيث أن التهمتين قد إنتظمتهما نشاط إجرامى

واحد فمن ثم يتعين القضاء فيهما بعقوبة الجريئة الأشد وهي عقوبة التهمة الثانية ، ومن ثم تلتحق المحكمة إلى إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالعقوبة الواردة بالمنطوق . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنهما وصعف الرسوم المستحقة من الترخيص ، وكان يشترط بالتطبيق لأحكام المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام ذلك القانون أن يثبت في حقه المتهم أحد أمرين . (الأول) أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون . (الثاني) عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون سالف الذكر . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الرجوع إلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن البناء في حد ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد وغير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ كما لم يثبت في حق المطعون ضده أنه المنشئ للتقسيم أو أنه أدخل بالترام من الالتزامات التي تفرضها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ومن ثم فإنه لا موجب للحكم بعقوبة الإزالة ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين أنزل هذه العقوبة على المطعون ضده ، فيتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (أولا) أقام البناء المبين بالمحضر على أرض غير مقسمة . (ثانيا) أقام البناء المبين بالمحضر بدون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ و ١ و ٢ و ٣ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة جنح الفيوم

بالجزئية قضيت غيابيا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة القيوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسة جنهيات وضعف رسوم الترخيص والإزالة، عارض المحكوم عليه، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . نطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعقوبة الإزالة لمسا نسب إلى المطعون ضده من إقامة بناء بغير ترخيص من الجهة المختصة بشئون التنظيم وعلى أرض غير مقسمة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يثبت في حق المطعون ضده أنه هو الملشئ للتقسيم أو أنه لم يقم بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢، ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أو أن البناء مخالف للقانون ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الغيابي الاستئنافي أنه حصل واقعة الدعوى بقوله ” ومن حيث إن الواقعة تخلص فيما تضمنته محضر الإدارة الهندسية المرفق من إقامة المتهم بناء على أرض غير مقسمة بالمخالفة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ” . وإن محكمة الدرجة الأولى استندت في تبرئة المتهم من التهمة الثانية إلى أنها غير ثابتة وجاء المحضر حلوا منها ، وحيث إنه بالنسبة للتهمة الثانية فهي ثابتة من ذات محضر الإدارة الهندسية إذ أن قيام المتهم بإقامة البناء على أرض غير مقسمة يعني بالضرورة أن المبانى كانت بغير ترخيص ، ومن ثم فهي ثابتة بخلاف عن ثبوت التهمة الأولى من ذات المحضر . وحيث إن التهمتين قد انتظمتا نشاط إجرامى واحد فمن ثم يتعين القضاء فيهما بعقوبة الجزية الأشد وهي عقوبة التهمة الثانية ، ومن ثم تنتهى المحكمة إلى إلغاء الحكم

المستأنف والقضاء بالعقوبة الواردة بالمنطوق " لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص ، الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ، وكان يشترط بالتطبيق لأحكام المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام ذلك القانون أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين الأول : أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون. الثاني : عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون سالف الذكر . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الرجوع إلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن البناء في حد ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والابعاد وغير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ كما لم يثبت في حق المطعون ضده أنه المُنشئ للتقسيم أو أنه أخل بالترام من الالتزامات التي تفرضها المادتان ١٢ أو ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ومن ثم فإنه لا موجب للحكم بعقوبة الإزالة ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين أنزل هذه العقوبة على المطعون ضده ، فيتعين نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بلبح ، ومحمد
حلي راجب .

(٤٦)

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ القضائية

(١ - ٥) مواد مخدرة : دفاع . " الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره " .
ثبوتات . شهود . حكم . " تبدييه . تبدييه غير معيب " . مسئولية
جنائية . " أركانها " قصد جنائي . حكم . " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

(١) طلب إعادة الدعوى لرافعة لمباح الشهود الغائبين بمجلسة المحاكمة بعد سابقة التنازل
عن سماعهم حتى إقفال باب المرافعة . النفات المحكمة عنه . لا إخلال بحق الدفاع .

(٢) تقدير أقوال الشهود . موضوعي .

تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم متى استخلص الإدانة منها بما لا يتناقض فيه .

(٣) مناهط المسؤولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال
الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة .

(٤) القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر . قوامه . العلم بكنهه
المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم متى كان ما أورده كافياً
في الدلالة عليه .

(٥) خطأ الحكم فيما لا أثر له في عقيدته . لا يبرره .

١ — لن كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية أنها تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكناً إلا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر مع الطاعن تنازل عن سماع شهود الإثبات الغائبين ووافق على تلاوة أقوالهم بالجلسة وتليت ، وبعد أن أبدى دفاعه إنه انتهى إلى طلب الحكم ببراءة الطاعن فأصدرت المحكمة قرارها بإقفال باب المرافعة وبإصدار الحكم بعد المداولة ، وقد خلا محضر الجلسة مما يفيد تقديم المدافع عن الطاعن مذكرة تمة للمرافعة الشفوية قبل إقفال باب المرافعة ، بل أن البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها لتحقيق الوجدان أن المذكرة المقدمة من محامي الطاعن والمعلقة تحت رقم ١٠ ملف إنها قدمت بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى بدليل أنه إنهى فيها إلى طلب فتح باب المرافعة لمناقشة الشهود وأنها غير مؤثر عليها من رئيس المحكمة أو من كاتب الجلسة ، ولما كان من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فوضى لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبدیه الطاعن في مذكرة التي يقدمها بعد حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه ما دام هو لم يطلب ذلك بجلاسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، وإذا كان محامي الطاعن قد تنازل عن سماع الشهود صراحة بالجلسة ولم يعدل عن هذا النزول أو يطلب سماعهم قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم ، فإن منعى الطاعن بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

٢ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة من محكمة التقض لما كان ذلك ، وكان تناقص أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقص فيه ، كما أن للمحكمة ألا تورد بالأسباب إلا

ما تقيم عليه قضاءها ولما أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وإذا كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي أقامت عليها قضاءها بما لا تناقض فيه واطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها ويكفي بياناً لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنع لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلها فيها .

٣ — مناط المسؤولية في حالي إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم يتحقق الحيازة المادية .

٤ — القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة — لما كان ذلك وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على صلب المتهم بأن ما يحرزه مخدر ، وإذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافياً في الدلالة على إحراز الطاعن — للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد غير سديد .

٥ — إن ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم في إسناد واقعة من قام بتكليف الطاعن بإبراز بطاقته الشخصية ، فانه يفرض وقوعه في هذا الخطأ فإنه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا أثر فيه في منطق الحكم واستدلاله على إحراز الطاعن للمخدر ، فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقييد والوصف الوارد من تقرير الإتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات القاهرة قضت بحضوريا عملاً بالمواد ١ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالمانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ المرفق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد التعاطي قد شابه قصور في التسبيب واخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال كما انطوى على مخالفة للثابت في الأوراق ؛ ذلك بأن المدافع عنه تمسك في المذكرة المقدمة منه لليجدة بعدم اتمام مرافحته الشفوية بسماع شهود الإثبات فلم تجبه إلى صلبه ولم تعرض له إيرادا وردا وعول في الادانة على أقوال شاهدي الإثبات ... و ... مع تناقصها ولم يورد منها ما قاله بشأن ظروف ضبط الطاعن والمتشاجرين معه ، وتواجد جميع هؤلاء بوفرة التحقيق أثناء سقوط قطعة المخدر بها وقيام الشاهد الأول بالتعاطيها هذا إلى أن الحكم لم يدلل تدليلاً كافياً على توافر الركنين الماسدى والمعنوى للجريمة التي دانه بها ؛ كما اسند إلى أمين الشرطة المحقق أنه كلف الطاعن بإبراز بطاقة الشخصنة في حين أن الذى طلب اليه فالك هو أمين الشرطة ... و ... وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية وهى أدلة سائفة من شأنها

أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، واثن كان الأصل ان الأحكام في المواد الجنائية انما تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا ، إلا أن للمحكمة أن تستغني عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك عمراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر مع الطاعن تنازل عن سماع أقوال شهود الإثبات الغائبين ووافق على تلاوة أقوالهم بالجلسة وتليت ، وبعد أن أبدى دفاعه انتهى إلى طلب الحكم ببراءة الطاعن فأصدرت المحكمة قرارها بإقفال باب المرافعة وبإصدار الحكم بعدم المداولة ، وقد خلا محضر الجلسة مما يفيد تقديم المدافع عن الطاعن مذكرة تنتم للمرافعة الشفوية قبل إقفال باب المرافعة ، بل إن البين من الإطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المذكرة المقدمة من محامي الطاعن والمعللة تحت رقم ١٠ ملف إنما قدمت بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى بدليل أنه انتهى فيها إلى طلب فتح باب المرافعة لمناقشة الشهود وأنها غير مؤثرة عليها من رئيس المحكمة أو من كاتب الجلسة ، ولما كان من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعدم لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها بعدم حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، وإذا كان محامي الطاعن قد تنازل عن سماع الشهود عمراحة بالجلسة ولم يعدل عن هذا النزول أو يطلب سماعهم قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم ، فإن منعي الطاعن بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ، كما أن للمحكمة ألا تورد بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضائها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح

ما عداه ، وإن كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي أقامت عليها قضائها بما لا تناقض فيه واطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وحصلت مؤداه بما لا يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها ويكفي بياناً لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى لا يعدو أن يكون مجرداً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيها . لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية في حالتى إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم يتحقق الحيازة المادية ، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحديث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره مخدراً ، وإن كان يبين من محضر حاشية المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافياً في الدلالة على إحراز الطاعن — للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم في إسناد واقعة من قام بتكليف الطاعن بإبراز بطاقته الشخصية ، فإنه يفرض وقوعه في هذا الخطأ فإنه لا يعدر أن يكون خطأ مادياً لا أثر له في منطق الحكم واستدلاله على إحراز الطاعن للمخدر ، فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة لما هو مقزوم ، أن الخطأ في الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيها هو مؤثر في عميدة المحكمة التي خلصت إليها — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جعينة ، وأحمد علي موسى ، ومحمد علي بايق ، ومحمد علي راغب .

(٤٧)

الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٤٧ القضائية

(٢١) إزالة حد . دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره“ . جريمة .
”أركانها“ . نقض . ”أسباب الطعن . تصدرها . ما يقبل منها“ . ”نظره
والحكم فيه“ .

١ — ندب المحكمة خبيراً في الدعوى بعد اطلاعها على الأوراق . مفاده . أهمية ذلك لتحقيق
مناصرها . عدولها عنه . دون بيان العلة . لإخلال بحق الدفاع .

٢ — الحد المعاقب على نقله أو إزالته على موجب حكم المادة ٣٥٨ عقوبات . هو
الثابت رضاه أو قضا . أو المتعارف عليه من قديم الزمان . مثال التسبب معيب .

القصور في التسبب . له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بخالفه القانون . انحال سبب الطعن
بغير الطعن . إمتداد أثره إليه . كون الحكم قابلاً للطعن فيه بالمعارضة بالنسبة له . إنحصار تلك
القاعدة عنه .

١ — لما كان مفاد ندب المحكمة خبيراً لإجراء المعاينة بعد اطلاعها على أوراق
الدعوى عند حجزها للحكم — أنها قدرت أهمية هذا الإجراء في تحقيق عناصر
الدعوى قبل الفصل فيها بيد أنها عادت وأصدرت حكمها في الدعوى دون
تحقيق هذا الإجراء ، ودون أن تورد في حكمها ما يبرر عدولها عنه . وإذا كان
من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل
بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً وهذا بنقض النظائر عن مسلك المتهم

أو المدعى بالحق المدني في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون وهنا بمشينة المتهم أو المدعى بالحق المدني في الدعوى، فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعلاها أن تبين ملة ذلك بشرط الاستدلال السائغ وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع.

٢ — من المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو إزالته طبقا للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء أو المتعارف عليه من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين ما كين متجاورين . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلاص إلى إدانة الطاعن وباقي المتهمين بقوله : "وحيث إنه يبين من العرض المتقدم لوقائع هذه الدعوى بأن التهمة ثابتة في حق المتهمين أخذا بما جاء في تقرير اللجنة المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٤ والتي تعتمد عليه المحكمة كدليل كامل في الإثبات من أن المتهمين قد قاموا بنقل علامات الحديد التي تم وضعها بمعرفة اللجنة المشكلة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٧٤ الأمر الذي ترى معه المحكمة معاقبتهم عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٠٤/٢ ج." وكان البين من مدونات الحكم أنه قد أقام قضاءه بالإدانة على مجرد الأخذ بالتقرير المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٤ والذي اقتضت دلالاته على أن الحد لم يكن متعارفا عليه من قديم الزمان دون أن يستظهر الحكم ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذ الحكم قضائي أو أن الطاعن قد ارتضاه فإنه يكون معيبا بالقصور الذي لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة انطباق القانون على الواقعة بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث ما أثير في وجه الطعن عن الخطأ في تطبيق القانون و باقي أوجه الطعن ذلك بأن القصور في التسبب له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون . وإنه وإن كان وجه الطعن سالفا الذكر يتصلان بباقي المتهمين وكان يتعين نقضه والإحالة بالنسبة لهم أيضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه في حقيقته حضوريا اعتباريا بالنسبة لباقي المتهمين قابلا للطعن فيه بالمعارضة منهم ، فإن أثر الطعن لا يمتد إليهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : نقلوا علامات مجعولة حدا بين أملاكهم وأملاك المدعين بالحق المدني . وطلبت معاقبتهم بالمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليهم مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح شبين القناطر الخيرية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الإتهام بتغريم كل من المتهمين عشرين جنيهًا وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليهم ، ومحكمة بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة نقل حد بين ملكين متجاورين قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المحكمة الاستئنافية بعد أن حكمت تهديدا — استجابة لطلب الطاعن — بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة الأطيان محل النزاع وليبيان ما إذا كانت علامات الحد قد أزيلت من مكانها وصاحب المصلحة في ذلك إلا أن المحكمة عادت وعدلت عن ذلك الحكم بغير مبرر وفصلت في الدعوى دون تحقيق هذا الدفاع ، وأدانت الطاعن بموجب المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات مع عدم توافر أركانها ذلك أن مناط تطبيقها أن يكون الحد المعتدى عليه ثابتا بالرضا أو بحكم القضاء وهو أمر غير محقق في الدعوى .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أنها حجزت الدعوى للحكم بجلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٦ مع التصريح بتقديم مذكرات ، وفي الجلسة حكمت قبل الفصل في الموضوع بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بينها لمعاينة الأطيان محل النزاع ومطابقتها على مستندات الطرفين لبيان أن كانت هناك علامات حديدية قد أزيلت من موضعها وصاحب المصلحة في ذلك وكلفت

المدعين بالحق المدني بسداد أمانة الخبير وحددت جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٦ لنظر الدعوى عند عدم سداد الأمانة وبهذه الجلسة قرر الحاضر عن المدعين بالحق المدني باستغناؤه عن الخبير اكتفاء بما ورد بالتحقيقات فحجزت الدعوى للحكم بالجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٦ مع التصريح بتقديم مذكرات وبالجلسة الأخيرة صدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الصادر بالإدانة وبالتعويض لأسبابه . لما كان ذلك ، وكان مفاد نذب المحكمة لخبير لإجراء المعاينة — بعد اطلاعها على أوراق الدعوى عند حجزها للحكم — أنها قدرت أهمية هذا الإجراء في تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها ، بيد أنها عادت وأصدرت حكمها في الدعوى دون تحقيق هذا الإجراء ، ودون أن تورد في حكمها ما يبرر عدولها عنه وإذ كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم أو المدعى بالحق المدني في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن تكون رهنا بمشيئة المتهم أو المدعى بالحق المدني في الدعوى ، فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع ، وفوق ذلك ، فإنه لما كان المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو إزالته طبقا للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء أو المتعارف عليه من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين ملكين متجاورين ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلاص إلى إدانة الطاعن وباقي المتهمين بقوله : ” وحيث إنه يبين من العرض المتقدم لوقائع هذه الدعوى بأن التهمة ثابتة في حق المتهمين أخذا بما جاء في تقرير اللجنة المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٤ والتي تعتمد عليه المحكمة كدليل كامل في الإثبات من أن المتهمين قد قاموا بنقل علامات الحديد التي تم وضعها بمعرفة اللجنة المشكلة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٧٤ الأمر الذي ترى معه المحكمة معاقبتهم عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٠٤/١٢ . ج وكان البين من مدونات الحكم أنه قد أنام قضاءه بالإدانة على مجرد الأخذ بالتقرير المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٤ والذي اقتضت دلالاته على أن الحد لم يكن متعارفا عليه

من قديم الزمان دون أن يستظهر الحكم ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائي أو أن الطاعن قد ارتضاه فإنه يكون معيبا بالقصور الذي لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة انطباق القانون على الواقعة مما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث ما أثير في وجه الطعن عن الخطأ في تطبيق القانون وباقي أوجه الطعن ذلك بأن القصور في التسبب له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون . ولأنه وإن كان وجهها الطعن سالف الذكر يتصلان بباقي المتهمين وكان يتعين نقضه والإحالة بالنسبة لهم أيضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه في حقيقته حضوريا اعتباريا بالنسبة لباقي المتهمين قابلا للطعن فيه بالمعارضة منهم ، فإن أثر الطعن لا يمتد إليهم .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، وإبراهيم محمد وشدي ، ومحمد علي بليغ ، ومحمد
حلمي راغب .

(٤٨)

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ القضائية

ضرب أنضى إلى موت : رابطة السببية . مسئولية جنائية . حكم .
” تسببيه . تسبيب غير معيب “ . عقوبة . ” تطييعها “ . ” عقوبة
مبررة “ . ” ظروف مخففة “ . ” وصف التهمة “ . نقض . ” المصلحة
في الطعن “ .

(١) رابطة السببية في المواد الجنائية . حدودها ؟

كون المجنى عليه مصابا بحالة مرضية سابقة . لا يقطع رابطة السببية بين فعل الضرب
والوفاة ولو أسهمت فيها هذه الحالة . مثال .

(٢) العبرة في إعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني .
إدانة المتهم بجريمة ضرب أنضى إلى موت ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط
بعد إعمال المادة ١٧ عقوبات . إنقضاء مصاحته في المجادلة في مستوابعه من الوفاة .

١ — لما كان الطاعن لا يتنازع في أن ما أورده الحكم — تملا عن تقرير
الصفة التشريعية له معينه الصحيح من هذا التقرير ، وكان مؤداه أن إصابة
المجنى عليها — على بساطتها وما صاحبها أثناء الشجار من انفعال نفسي ومجهود
جسماني ، كل ذلك قد أدى إلى تنبيه العصب السميتاوى مما ألقى هبنا جسما
على حالة القلب والدورة الدموية والتي كانت متأثرة أصلا بحالة مرضية متقدمة
بالقلب مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب السريع التي انتهت بالوفاة ،

وأن الشجار وما صحبه من إصابة على بساطتها — لا يمكن إخلاء مسؤوليته من المساهمة في التعجيل بحدوث النوبة القلبية التي انتهت بوفاة المجنى عليها ؛ فإن في ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة ويحقق بالتالي مسؤوليته عن هذه النتيجة التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها ، لما هو مقرر من أن الجاني في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا — يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر كتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن أن مرض المجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

٣ — انعدام مصلحة الطاعن من نفي مسؤوليته عن الوفاة ما دامت العقوبة المقررة بها هامة وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل — تدخل في نطاق العقوبة المقررة بلجنة الضرب البسيط المنطبقة عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة — في الظروف التي وقعت فيها — تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا فأحدث بها الإصابات الموصوفة . بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلها وإكـن الضرب أفضى إلى موتها . وطلبت من المستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وادعت مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام

والمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم على أن يكون الإيقاف شاملاً لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم وألزمته بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا كان الطاعن بجرمة ضرب أفضى إلى الموت ، قد شابه تناقض في التسبيب وخطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول على أقوال ابنتي المجنى عليها بالتحقيقات رغم ما فيها من تناقض ، إذ قررت أحدها أن الأخرى — وهى زوجة الطاعن — شاهدته يضربها فأسرعت إلى شقتها ، بينما قررت زوجة الطاعن إنها شاهدته يصفع المجنى عليها ثم ضرب شقيقتهما بعد ذلك .. كما عول الحكم على ما حصله من أقوال شاهدين آخرين من أن شجارا نشب بين الطاعن والمجنى عليها ، مع أن أقوال هذين الشاهدين قد خلت مما يشير إلى نشوب هذا الشجار . هذا إلى أن الحكم اتخذ من ذكر الطاعن في التحقيق أن المجنى عليها كانت مريضة برومانيزم وارتفاع في ضغط الدم — ركيزة لمساءلته عن وفاتها أخذاً بالصمد الاحتمالى في حين أن تقرير الصفة التشريحية قد تضمن ما يقطع بانتفاء هذا القصد ، فضلاً عما كشف عنه من أن الوفاة نجمت عن حالة مرضية متقدمة بالقلب — وهى حالة مغيرة لارض الذى ذكره الطاعن — أما ما ورد به في خصوص رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة فلا يعدو أن يكون رأياً فنيا قائماً على مجرد الاحتمال والترجيح لا على الجزم واليقين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، استقفاها من أقوال ابنتي المجنى عليها وشاهدين آخرين ومن تقرير الصفة التشريحية ، لما كان ذلك ، وكان البين من سياق الحكم أن ما استخلصه من أقوال ابنتي المجنى عليها وعول عليه

في قضائه إنما هو ما اتفقنا عليه من أن الطاعن لكم المجنى عليها في فكها فأحدث إصابتها التي ساهمت في إحداث وفاتها وكان الطاعن لا يمارى في صحة ما نقله الحكم من ذلك ، فإن ما يثيره من تناقض في أقوال ابنتي المجنى عليها بالتحقيقات بفرض وجوده — لا يجدي ، لما هو مقرر من أن التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه ، ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة التناقض في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال الشاهدين الآخرين بما مؤداه أن شجارا نشب بين الطاعن من ناحية وبين شقيقة زوجته ووالدتها من ناحية أخرى بسبب الخلاف القائم بينه وبين زوجته ثم أورد الحكم على لسان الطاعن أنه أقر في التحقيقات بوقوع شجار بينه وبين المجنى عليها وشقيقة زوجته بسبب امتناع زوجته عن العودة معه إلى مسكنها ، وإذا كان هذا الإقرار لا يخرج عما حصله الحكم من أقوال الشاهدين ولم يجادل الطاعن في صدوره عنه أو يوجه إلى الحكم بخصوصه أى تعيب ، فإن ما ينعاه على الحكم من خطأ فيما أسنده إلى الشاهدين سالف الذكر يكون غير منتج . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم — نقلا عن تقرير الصفة التشريحية — له معينه الصحيح من هذا التقرير ، وكان مؤداه أن إصابة المجنى عليها — على بساطتها — وما صاحبها أثناء الشجار من انفعال نفساني ومجهود جسماني ، كل ذلك قد أدى إلى تنبيه العصب السمبثاوى مما ألقى عبئا جسيما على حالة القلب والدورة الدموية والتي كانت متأثرة أصلا بحالة مرضية متقدمة بالقلب مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب المريع التي انتهت بالوفاة ، وأن الشجار وما صحبه من إصابة على بساطتها — لا يمكن إخلاء مسئوليته من المساهمة في التعجيل بحدوث النوبة القلبية التي انتهت بوفاة المجنى عليها ، فإن في ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة ويحقق بالتالى مسئوليته عن هذه النتيجة التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها ، لما هو مقرر من أن الجانى في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا — يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن أن مرض المجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال

يكون غير سديد هذا فضلا عن انعدام مصلحة الطاعن من نفي مسئوليته عن الوفاة ما دامت العقوبة المقررة المقضى بها عليه وهى الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل فى نطاق العقوبة المقررة بلجنة الضرب البسيط المنطبقة عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانونى ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة — فى الظروف التى وقعت فيها — تقتضى الزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفته به . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش رشدي ، ومحمد علي بليغ ، ومحمد دلي راغب .

(٤٩)

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ القضائية

مواد مخدرة . حكم . "تسببيه - تسبیب غیر معيب" .

إنتهاء الحكم إلى تبرئة المتهم لذلك . صحيح . مادام سائفا . مثال ؟

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لواقعة الدعوى وأدلة الإتهام فيها
ودليل النفي الذي ساقه المتهم خاص إلى القول "وحيث إن في تضارب كل من
الضابط والكونستابل في تحديد مكان العثور على المخدر مع ما جاء في التحريات
من أن ثمة عصابة مكونة من ستة أشخاص أحدهم المتهم يتجرون في المواد المخدرة
ثم إقرار رجل الشرطة بالنفي المذكور بعدم وجود الخمسة أشخاص المقول أن التحريات
والمراقبة الدقيقة قد دللت على أنهم مع المتهم يكونون هذه العصابة وما قرره الكونستابل
من أن المتهم لا يحتفظ بالمخدر معه بل مع بعض الصبية والنساء وأن المتهم شديد
الحرص من جانبه يستخدم هؤلاء الصبية والنساء بما لا يتفق منطقاً مع القول
بالعثور على المخدر معه وإلا فمضرورة استخدامه للنساء والصبية ومادام هو حريص
على ذلك فلا معنى لأن يتخلى عن هذا الحرص بأن يقوم بحيازة المخدر عند التسليم للمشتري
بل الأقرب إلى المنطق والعقل وما يتفق مع هذا الحرص أن يتم تسليم المشتري من أحد
الصبية أو النساء مباشرة وإلا فيما كان يستخدم هؤلاء وفيما كان الحرص على عدم
حمل المخدر . وحيث أنه لما تقدم فإن المحكمة لا تطعن لصدق رواية شاهدي
الإثبات "لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك
القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك

إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر و بصيره، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بها وبالأدلة المقدمة فيها وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي إلى عدم ثبوت التهمة في حق الطاعن — وكان الحكم قد أفصح عن عدم إطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت بالأسباب السائفة التي أوردتها والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص إليها فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الوارد بن تقرير الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز المخدر بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانوناً قد شابه الفساد في الاستدلال ذلك بأنه اطرح أقوال شاهدي الإثبات بأسباب غير سائفة ولا تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لواقعة الدعوى وأدلة الاتهام فيها ودليل النفي الذي ساقه المتهم خلص إلى القول ” وحيث أن في تضارب كل من الضابط والكوستابل في تحديد مكان العثور على المخدر مع ما جاء في التحريات من أن ثمة عصابة مكونة من ستة أشخاص أحدهم المتهم يتجرون في المواد المخدرة

ثم اقرار رجل الشرطة سالفى الذ كر بعدم وجود الخمسة أشخاص المقول أن التحريات والمراقبة الدقيقة قد دللتنا على أنهم مع المتهم يكونون هذه العصابة وما قرره الكونستابل من أن المتهم لا يحتفظ بالمخدر معه بل مع بعض الصبية والنساء وأن المتهم لشدة الحرص من جانبه يستخدم هؤلاء الصبية والنساء بما لا يتفق منطقاً مع القول بالعثور على المخدر معه وإلا فما ضرورة استخدامه للنساء والصبية وما دام هو حريص على ذلك فلا معنى لأن يتحلى من هذا الحرص بأن يقوم بحيازة المخدر عند التسليم للمشتري بل الأقرب إلى المنطق والعقل وما يتفق مع هذا الحرص أن يتم تسليم المشتري من أحد الصبية أو النساء مباشرة وإلا فيما كان يستخدم المتهم هؤلاء وفيما كان الحرص على عدم حمل المخدر . وحيث أنه لما كان ما تقدم فإن المحكمة لا تطعن لصديق رواية شاهدي الإثبات " .. لما كان ذلك ، وكان يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بها وبالأدلة المقدمة فيها وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي إلى عدم ثبوت التهمة في حق الطاعن — وكان الحكم قد أفصح عن عدم اطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت بالأسباب السائغة التي أوردها والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلص إليها فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إدريس محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، ومحمد علي بلينغ . ومحمد علي راغب .

(٥٠)

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٧ القضائية

(٢٤١) تقديم حمور بجل عام . محلات عامة . إثبات . ” بوجه عام ” .
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . حكم . ” تسببيه . تسبب
غير معيب ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

(١) تحدث محكمة الموضوع عن أدلة لا أثر لها في تكوين عقيدتها . غير لازم .

عدم التزامها بالأخذ بدلائل معين في غير الأحوال التي يقررها القانون .

(٢) الدعي على المحكمة نعوذها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول .

تعويل الحكم على اعتراف الطاعن بأن الزجاجة المضبوطة تحوى نحرًا وعلى قول محرر المحضر
بأنه ضبطه يقدم جانبًا منها الشخص يحتسبها بحله . لا عيب .

١ — لما كانت محكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الاستدلال ، بالتحدث
في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، فهي لا تورد من أقوال
الشهود إلا ما أقيم عليه قضاؤها وفي عدم إيرادها شيئًا منها ما يفيد ضمنا إطراحها
وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة
المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته — فلا يصح مطالبته بالأخذ بدلائل معين
إلا في الأحوال التي يقررها القانون ، فقد جعل القانون من سلطته أن وزن قوة
الإثبات وأن يأخذ من أي بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلًا لحكمه ،
ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في خصوص إعراض الحكم عن الأقوال التي

أدلى بها أحد الشهود أمام المحكمة لا يكون مقبولا ونحل في "حقيقته إلى مجرد جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٢ — لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة في درجتي التقاضي أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة إجراء تحقيق معين في خصوص السائل المضبوط ، فليس له من بعد ، أن ينهى عليها فعودها من إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن اعترف الطاعن أمامها بأن الزجاجة المضبوطة تحوى نمرًا واطمأنت هي إلى هذا الاعتراف وإلى أقوال محرر الصبب التي حولت عليها في قضائها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قدم مشروبات روحية في محله قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . وطلبت معاقبته بمواد القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ . ومحكمة جناح بنى سوييف الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات والغلق . فاستأنف ، ومحكمة بنى سوييف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقديم مشروبات روحية في محله قبل الحصول على ترخيص قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحقه في الدفاع ، ذاك بأن الحكم لم يعرض للأقوال التي أدلى بها الشاهد أمام محكمة أول درجة : ونفى فيها التهمة عن الطاعن . هذا إلى أن المحكمة لم تستجب إلى ما طلبه المدافع عنه من إرسال السائل المضبوط لمعامل التحليل لبيان ما إذا كان نمرًا من عدمه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة مما أثبتته رئيس قسم حماية الآداب في محضره من ضبطه الطاعن بقدوم نحرًا لشخص يحتسبها في محله قبل الحصول على ترخيص بذلك ومن اعتراف الطاعن بأن الزجاجة المضبوطة تحوي نحرًا ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الاستدلال ، بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، فهي لا تورد من أقول الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها وفي عدم إيرادها شيئًا منها ما يفيد ضمنا إطراحها وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته — فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين إلا في الأحوال التي يقررها القانون ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بيئة أو قرينة يراها إلى إلهاد ليل الحكم ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في خصوص إعراض الحكم عن الأقوال التي ادلى بها أحد الشهود أمام المحكمة لا يكون مقبولا ويخل في حقيقته إلى مجرد جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة في درجتي التقاضي أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة إجراء تحقيق معين في خصوص السائل المضبوط ، فليس له — من بعد — أن ينهي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن اعترف أمامها بأن الزجاجة المضبوطة تحوي نحرًا واطعانت هي إلى هذا الاعتراف وإلى أقوال محرر محضر الضبط التي عرفت عليها في قصائدها ، لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة، وعضوية المادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وأحمد رفعت خلفاوى ، واسماعيل محمود محفوظ ،
ومحمد صفوت الفاضى .

(٥١)

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ القضائية

(١) محكمة الجنايات . ” نظرها الدعوى والحكم فيها “ . إجراءات .
” إجراءات المحاكمة “ . حكم . ” بيانات التسبيب “ .

حق محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم أن تأخذ أسباب حكمها الفياض السابق أسبابا
لحكمها . متى كانت تكفى لملئه .

(٢) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . إثبات . ” بوجه عام “ .
حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب “ .

تجريح أدلة الدعوى . تأديا إلى مناقضة الضرورة التي ارتسمت بالدليل الصحيح في وجدان المحكمة .
غير جاز أمان النقض .

(٣) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . إثبات . ” شهود “ .
دفع . ” الدفع بتأنيق التهمة “ . حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب “ .

عدم حوازي النفي على المحكمة إلغائها عن فالة تهود النفي .
تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات الموضوع .

(٤) إجراءات . ” إجراءات التحقيق “ . تحريز . استدالات . نيابة عامة .

تقدير سلامة إجراءات الضبط والتحريز السابقة على التحقيق . واقع يستقل بتقديره قاضى
الموضوع .

١ — لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة

٢ — لما كان الحكم قد أثبت في مدوناته إمكان فتح باب السيارة الأيمن التي كان المتهمان يركبانها ويضعان بها الافيون وكان لما حصله الحكم صداه في المعاينة التي أجرتها النيابة فلا يعدو الطعن بدعوى الخطأ في الإسناد أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

٣ — متى كان ما ساقه الطاعنان في شأن إطراح المحكمة لأقوال شهود النفي لا يعدو مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين مما أورده الحكم أن المحكمة قد أبدت اطمئنانها إلى أقوال شاهدي الإثبات واطرحت ما أثاره الطاعنان من أن التهمة مافقة عليهما وذلك على أساس أنه لم يقيم دليل في الدعوى ينال من قناعتها بصحة أقوالهما وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع فإن ما يثيره الطاعنان من تلفيق التهمة عليهما لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول أدلة الدعوى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ — لما كان البين من محضر تحقيق النيابة أنه تم تحريز المضبوطات وقدمت لها مع محضر ضبط الواقعة وأثبتت الإطلاع عليها وقامت بنقضها بعسد أن تأكدت من سلامة اختتامها فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية يستفل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها مما يضحى معه النعي على الحكم في هذا الوجه من الطعن في غير محله .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : حازا بقصد الإتجار جوهرًا مخدراً "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . المتهم الأول : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً "حشيشاً" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من السيد مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٤ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت في الدعوى حضوراً وعملاً بمواد الإتهام بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات وتغريم كل منهما مبالغ خمسة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات . فطعن الوكيل عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعينان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد وبطلان في الإجراءات ذلك أن الحكم المطعون فيه نقل أسباب الحكم السابق صدوره في غيبة الطاعنين والذي سقط بإعادة الإجراءات ضدتهما في حضورهما والتفت من الرد على أوجه دفاع الطاعنين ولم يعرض لأقوال شهود النفي الذين استمعت المحكمة إلى شهادتهم مما يفطع بأن المحكمة حين قضت بالإدانة لم تكن قد أملت بعناصر الدعوى وفطنت إليها ووازنت بينها كما أن الحكم قد نقل عن معاينة النيابة إمكان فتح الباب الأيمن للسيارة المضبوطة في حين أن الثابت من المعاينة لا يطق ذلك كما لم يبين الحكم الحائز العلي للسيارة المضبوطة ولم يذكر الضابطان اللذان دأما بالضبط أسماء القوة التي كانت ترافقهما في حين لا يعقل توجيهها لضبط تجار مخدرات دون مصاحبة قوة لهما مما يستفاد منه تلتيق الاتهام هذا فضلاً عن أن المخدر المقدم في القضية لم يثبت تحريزه وقت ضبط الواقعة بل تم تحريزه بمعرفة النيابة عند عرض القضية عليها بعد يومين من تاريخ تحرير محضر الضبط .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة أحرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال الضابطين اللذين قاما بضبط الواقعة وما ثبت من تقرير التحليل وما أسفرت عنه معاينة النيابة وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها لما كان ذلك وكان لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا أسبابا لحكمهما ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالادانة — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت في مدوناته إمكان فتح باب السيارة الأيمن التي كان المتهمان يركبانها وبضعان بها الأفيون وكان لما حصله الحكم صداه في المعاينة التي أجرتها النيابة فلا يعدو الطعن بدعوى الخطأ في الاسناد أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين نأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض. لما كان ذلك وكان ما ساقه الطاعنان في شأن اطراح المحكمة لأقوال شهود النفي لا يعدو مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض، لما كان ذلك وكان البين مما أورده الحكم أن المحكمة قد أبدت اطمئنانها إلى أقوال شاهدي الإثبات واطرحت ما أثاره الطاعنان من أن التهمة ملفقة عليهما وذلك على أساس أنه لم يقدّم دليل في الدعوى ينال من قناعتها بصحة أقوالهما وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع فإن ما يثيره الطاعنان من تلفيق التهمة عليهما لا يعدو وأن يكون جدلا موضوعيا حول أدلة الدعوى لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان البين من محضر تحقيق النيابة أنه قد تم تحرير المضبوطات وقدمت لها مع محضر ضبط الواقعة وأثبت الإطلاع عليها وقامت بنقضها بعد أن تأكدت من سلامة اختتامها فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو في حقيقة أنه يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها مما يضحى معه النعي على الحكم في هذا الوجه من الطعن في غير محله — لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المصري نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وفصلى اسكندر عزت ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمديونس ثابت .

(٥٢)

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ القضائية

(١) إثبات . "شهود" . "خبرة" . نيابة عامة . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب .

تطابق أقوال الشهود والدليل الفنى . ليس بلزم . كفاية أن يكون جماع الدليل القول
غير متناقض مع الدليل الفنى . تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .

(٢) قتل عمد . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .
نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
ما لا يوفره .

ادعاء أحد الأشخاص . بعد صدور الحكم المطعون فيه . أنه مرتكب الحادث .
لا أثر له . هلة ذلك .

(٣) إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .
حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .
وزن أقوال الشهود . موضوعي .

(٤) إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . حكم . "تسبيبه" . تسبيب
غير معيب .

اطمئنان المحكمة لأقوال شاهد . مفاده إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها
على عدم الأخذ بها .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . باعث . إجراءات .
"إجراءات المحاكمة" . جريمة "أركانها" .
ال باعث على الجريمة . ليس من أركانها أو عناصرها .

(٦) اشتراك . اتفاق . إثبات "بوجه عام" . سبق إصرار .
محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

ثبوت سبق الإصرار في حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة
لأن لم يفارق الجريمة بنفسه منهم .

(٧) قتل عمد . سبق إصرار . فاعل أصلي . جريمة . "أركانها" .
حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب . مسئولية جنائية "التضامن في المسؤولية"
مق يعتبر الشخص فاعلا أصليا . برقم عدم ارتكابه فلا يدخل في الركن المادي للجريمة .

١ — ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي
أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى
على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم قد اعتنق ما رواه الشاهد من أن المجنى عليه
قد أحنى رأسه ومال إلى اليمين بحسبه . حتى أصبح ظهره في مواجهة الطاعن .
الأول حين أعلقت عليه الأعيمة النارية ، وقد انتهى تقرير الصفة التشريحية إلى أن
إصابة المجنى عليه جائرة الحدوث وفق هذا التصوير ، وكانت النيابة قد طرحته
ضمن مذكرتها المشار إليها بصدد الصفة التشريحية ، ومن ثم فإن ما خلص إليه
الحكم فيما تقدم لا تناقض فيه .

٢ — قول أحد الأشخاص بعد صدور الحكم المطعون فيه من أنه هو الذى
اقترب قتل المجنى عليه لا ينال من الحكم لأن ذلك لم يكن مطروحا على محكمة
الموضوع لتقول كلمتها فيه فضلا عن أنه دفاع يحتاج الى تحقيق ينأى به عن وظيفة
هذه المحكمة .

٣ — النعى بالتفات المحكمة عن تحقيق دفاع الطاعنين من أنهما لم يكونا بحل
الحادث اكتفاء منها بأقوال شاهد الإثبات ، مردود بما هو مقرر من أن

وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة للنقض .

٤ — إن مؤدى قضاء المحكمة بادانة الطاعنين استنادا إلى أقوال الشاهد هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، كما أنه لا يعيب الحكم سكوتة عن التعرض لشهادة شهود النفي لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة اطرحتها اطمئنانا منها لأقوال شاهد الإثبات .

٥ — متى كان ما يجادل فيه الطاعنان إنما يتصل بالباعث على ارتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها فانه مهما كان الحكم قد أخطأ في بيانه فإن ذلك لا يؤثر في سلامته .

٦ — من المقرر أن مجرد إثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار .

٧ — إذا كان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه ، فان ذلك يترتب تضامنا في المسؤولية ، يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محمدا بالذات أو غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، هذا إلى أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن الثاني مع الطاعن الأول على قتل المجنى عليه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها وإن كلا منهما قصد قصد الآخر في إيقاعها ، بالإضافة إلى وحدة الحق الممتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقا للسادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن

فأعلا أصليا في جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لذلك النصميم أو هذا الاتفاق »
ويكون النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما (أولا) قتلا عمدا
مع سبق الاصرار والترصد بأن بيئا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحا ناريا
”مسدسا“ حمله أو طعنه وترصداه في الطريق الذي أيقنا بأنه سيمر فيه وما أن ظفرا به
حتى أطلق عليه أو طعنه عيارا ناريا من السلاح آنف الذكر قاصدا قتله فأحدث به
الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) المتهم
الأول : (أ) أحرز سلاحا ناريا ”مسدس“ بغير ترخيص . (ب) أحرز ذخيرة
مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح
وإحرازه (جـ) أطلق عيارا ناريا داخل مديته . وطلبت إلى مستشار الإحالة
إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢/٣٧٩ من قانون
العقوبات ١/١ و ٦ و ١/٢٦ ، ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق ،
فقرر ذلك . وادعت أرملة المحبى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ
قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الفيوم قضت
في الدعوى حضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة مدة
خمسة عشر عاما وإلزامهما متضامنين بأن يؤديا للدية بالحق المدني مبلغ قرش
صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، قد شابه التناقض والقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن مؤدى أقوال شاهد الإثبات أن يكون مسار المقتول بجسم المجنى عليه من الأمام إلى الخلف على نقيض ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن المقتول اتخذ مساره في الفقرة العنقية الأولى عند منتصف خلف الرقبة إلى الأمام ، ولا يرفع هذا التناقض ما قرره الشاهد من أن المجنى عليه قد أحنى رأسه ومال بجسمه إلى الأمام حتى أصبح ظهره في مواجهة الطاعن الأول لأن ذلك كان بعد إطلاق النار عليه ، بل إن صورة الحادث ومسار المقتول تتفق وما أدلى به — بعد صدور الحكم المطعون فيه — من أنه هو الذي أطلق المقتول على المجنى عليه من خلفه وقتله وهو ما سوف يكون محلاً لطلب التماس إعادة النظر ، هذا إلى أن الحكم قد التفت عن تمحيص دفاع الطاعنين وهو أنهما لم يكونا بحل الحادث — اكتفاء منه بأقوال ذلك الشاهد الذي رد سبب الحادث كذبا إلى ما أشيع بأن والده — المجنى عليه — هو الذي قتل ، وقد اعتنقت المحكمة ذلك دون الرجوع إلى الجناية ٤٧٠٣ لسنة ١٩٧٥ اطسا الخاصة بمقتل هذا الأخير والتي أتهم فيها ثلاثة آخرون غير المجنى عليه وقضى ببراءتهم في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، كما دأبت المحكمة الطاعن الثاني دون أن تضمن أسباب حكمها كيفية اعداده للجرمة ومؤازرته للطاعن الأول ، إذ لم يكن يحمل شيئا وقت اقترافها ولم ينسب إليه أنه قام بعمل معين ، ولا يصدق سبب الحادث في حقه لأنه كان شاهدا في القضية سبب النار ولم يكن للمجنى عليه الحالى شأن بها ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال شاهد الإثبات في الدعوى بما

مؤداه أنه قد ساد الاعتقاد بأن والده المحبى عليه هو الذى قتل من قبل
 ابن عم المتهمين ، وبينما كان يسير ووالده بانشارع المؤدى إلى مسكنهما ،
 ظهر الطاعنان فجأة من جانب أحد المنازل البارزة بالشارع وكانا فى مواجهة
 المحبى عليه وإلى يساره وعلى مسافة متر أو يزيد أطلق الطاعن الأول من طبنجة
 لا يعرف نوعها عدة أعيرة نارية على المحبى عليه الذى أحنى رأسه ومال بجسده
 إلى الناحية اليمنى بحيث أصبح ظهره وجزء من رقبته فى مواجهة هذا الطاعن ،
 ولما تبين وفاة والده أسرع بإبلاغ قسم الشرطة من أقرب هاتف بالحادث
 وباسمى المتهمين كما أبلغ شرطة البحيرة ، وذكر أنه يعرف المتهمين من قبل لأنهم
 جميعا من قرية " جردو " مركز أطسا وأنه يتردد عليها رغم إقامة والده
 بمدينة الفيوم ، وأن المتهمين قدما منها خصيصا لقتل والده وقد لاذ
 كلاهما بالقرار عقب الحادث ، كما نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية
 أن إصابة المحبى عليه بأعلا خلف الرقبة حيوية حديثة ذات طبيعة نارية تحدث
 من الإصابة بعيار نارى معمر بمقدوف مفرد ، جاوز مدى الاطلاق القريب
 الذى يقدر عادة بنحو ربع إلى نصف متر ، ونظرا لأن الرأس والرقبة عضوان
 متحركان ويتخذان أوضاعا مختلفة فانه يتعذر فنيا بيان موقف الضارب اتجاهها
 ومستوى إلا أنه فى الوضع الطبيعى القائم للجسم اتخذ المقدوف مسارا أساسيا بالجسم
 من الخلف — أعلا الرقبة — للأمام — بأقصى يسار الشفة السفلية اليسرى —
 مع ميل بسيط من اليمين إلى اليسار وفى مستوى أفقى ، وأنها جائزة الحدوث وفق
 تصوير الشاهد الوارد بمذكرة النيابة — لما كان ذلك ، وكان الأصل هو أنه
 ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون
 جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة
 والتوفيق ، وكان الحكم قد اعتنق ما رواه الشاهد من أن المحبى عليه قد
 أحنى رأسه ومال إلى اليمين بجسده حتى أصبح ظهره فى مواجهة الطاعن الأول
 أطلقت عليه الأعيرة النارية ، وقد انتهى تقرير الصفة التشريحية إلى أن إصابة
 المحبى عليه جائزة الحدوث وفق هذا التصوير ، وكانت النيابة قد طرحته ضمن
 مذكرتها المشار إليها بصدد الصفة التشريحية ، ومن ثم فإن ما خلاص إليه الحكم
 فيما تقدم لا تناقض فيه ، ولا يقدر فى ذلك ما يثيره الطاعنان شأن ما أدلى به
 بعد صدور الحكم المطعون فيه من أنه هو الذى اقترف قتل

المجنى عليه ، لأن ذلك لم يكن مطروحا على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه فضلا عن أنه دفاع موضوعي يحتاج إلى تحقيق ينأى به عن وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان النعي بالتفات المحكمة عن تحقيق دفاع الطاعنين من أنهما لم يكونا محل الحادث اكتفاء منها بأقوال شاهد الإثبات ، مردودا بما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن دون رقابة محكمة النقض عليها ، وأن مؤدى قضاء المحكمة بادانة الطاعنين إستنادا إلى أقوال الشاهد هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها بما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، كما أنه لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شهود النفي لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة أطرحتها اطمئنانا منها لأقوال شاهد الإثبات . لما كان ذلك ، وكان النعي بقعود المحكمة عن الاطلاع على الجناية ٤٧٠٣ لسنة ١٩٧٥ اطمئنا للاستيثاق من سبب الحادث فإن ما يجادل فيه الطاعنان إنما يتصل بالباطل على ارتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها فإنه مهما كان الحكم قد أخطأ في بيانه فإن ذلك لا يؤثر في سلامته ، ومن ثم فإن النعي لذلك — على فرض صحته — يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان النعي بقصور أسباب الحكم في بيان كيفية اعداد الطاعن الثاني للجريمة ومؤازرته فيها خاصة وأنه لم يكن يحمل شيئا ولم يقترب فعلا ولا يصدق بالنسبة له سبب الحادث ، مردودا في حملته بأن البين من سياق الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد أصرا على قتل المجنى عليه ثارا لمقتل ابن عمهما وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا "مسدسا" وترصداه في طريقه إلى منزله ، وإذا قدم يرافقه ابنه ، فاجآه بأن أطلق عليه الطاعن الأول عدة مقذوفات نارية أصابه أحدها وأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد دلل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة وثبوت ظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين بما ينتجه من وجوه الأدلة السائغة الواردة في المساق المتقدم . وإذا كان من المقرر أن مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بالجريمة بنفسه من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة

الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار — وكان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه ، فان ذلك يرتب تضامنا في المسؤولية ، يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محمدا بالذات أو غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، هذا إلى أن ، أثبت الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن الثاني مع الطاعن الأول على قتل المجنى عليه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن بائع واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهما قصد قصد الآخر في ايقاعها ، بالاضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن قاعلا أصليا في جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لذلك التصميم أو هذا الاتفاق ، ويكون النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد في غير محله . ولما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وعبد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندر هزت ،
ودكتور رفعت خفاجى .

(٥٣)

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٨ القضائية

١ - قتل خطأ . رابطة السببية . إثبات . " بوجه عام " . حكم .
" بيانات التسبيب " .

وجوب بيان إصابات الجنى عليه ومؤدى التقرير الطبي ورابطة السببية . فى الحكم الصادر
فى جريمة القتل الخطأ .

(٢) نقض . " أسباب الطعن . تحديدها " . " نظره والحكم فيه " .

وضوح وجه الطعن وتحديدده . شرط لقبوله .

(٣) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يفره " . نقض .
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

الذى على المحكمة إغفالها التعرض لدفاع الطاعن . فيز مقبول ، ما دام لم ينصح
عن مضبوته .

(٤) نقض . " الحكم فى الطعن " عقوبة . " تطبيقها " . محكمة الإعادة .

لإنفراد المتهم . بالطعن على الحكم . يوجب عدم إضراره بطعنه .

(٥) نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " نظره والحكم فيه " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .

حق محكمة النقض تصحيح الخطأ في القانون دون تجديد جلسة لنظر الموضع . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ — من المقرر أنه يتمين على الحكم الصادر في جريمة القتل الخطأ أن يبين إصابات المجنى عليه ويورد مؤدى التقرير الطبي وأن يدل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه ووفاته استنادا إلى دليل قن .

٢ — من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

٣ — لما كان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول أنه أثارها في مذكرات ثلاث قدمها إلى المحكمة أغفل الحكم التعرض لها وذلك حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٤ — لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية حكمت في ١٥ من مايو سنة ١٩٧٣ بتأييد الحكم المستأنف والذي قضى في الدعوى الجنائية بتغريم الطاعن عشرين جنيا والمصادرة فقرر المحكوم عليه وحده بالطعن بالنقض في الحكم المذكور وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة وأن محكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية أخرى قضت بتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٧٧ بحكمها المطعون فيه بتغريم الطاعن خمسين جنيا وكان نقض الحكم السابق حاصلا بناء على طلب الطاعن وحده دون النيابة العامة مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في محله .

هـ - لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم هذه المحكمة في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما (المتهم الأول) الطاعن (أولاً) تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم مراعاته القوانين بأن حمل سلاحاً نارياً في فرج وأطلق منه أعيرة نارية داخل المساكن فأصاب المجنى عليه بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . (ثانياً) حمل سلاح نارياً في فرج . (ثالثاً) أطلق طبنجة داخل القرية . (المتهم الثانى) : (أولاً) حمل سلاحاً نارياً في فرج . (ثانياً) أطلق ميّاراً نارياً داخل قرية . وطلبت عقابهما بالمواد ١١ مكرراً و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . والمادتين ١/٢٣٨ و ٢/٣٨٩ من قانون العقوبات . وادعى والد المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة ديرب نجم الجزئية قضت في الدعوى حضورياً بتغريم المتهم الأول (الطاعن) عشرين جنيهاً عن التهم الثلاث والمصادرة وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف . ومحكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض قضت في الدعوى بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية

إلى محكمة الزقازيق الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى .
ومحكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية أخرى قضت في الدعوى حضوراً بقبول
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتغريم المتهم خمسين جنيناً وإلزامه بأن يؤدي
للدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيناً على سبيل التعويض المؤقت .
فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل
الخطأ وحمل سلاح ناري في فرح وإطلاق طبنججة داخل القرية قد شابه القصور
في التسبب والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يبين
رابطة السببية بين الخطأ الذي أسنده إلى الطاعن وبين وفاة المجنى عليه ،
كما أنه لم يورد مؤدى الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن وأورد شهادة
شقيق المجنى عليه في عبارة عامة هذا بالإضافة إلى أن الحكم لم يعن بالرد
على ما أثاره الطاعن من دفاع ثلاث مذكرات قدمها بجلسات المحكمة وفضلاً عما تقدم
فإن الحكم المطعون فيه غلط العقوبة التي قضى بها على الطاعن مما حكم به عليه
الحكم الأول المنقوض رغم أنه وحده الذي طعن بالنقض في الحكم
المذكور ولم تظعن فيه النيابة العامة . كل ذلك مما يعيب الحكم مما
يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة
من أقوال شقيق المجنى عليه والتقارير الطبية الشرعية وهي أدلة سائغة وكافية لها
أصلها الثابت في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . وكان
الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد أوضح رابطة السببية بين الخطأ
والضرر على أن المجنى عليه أصيب إصابة نارية من طلق ناري تحدث من مثل
السلاح المضبوط وأن هذه الإصابة أدت إلى وفاته بما يتفق وما جاء بتقرير
الصفة التشريحية ، وكان من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة القتل
الخطأ أن يبين إصابات المجنى عليه ويورد مؤدى التقرير الطبي وأن يدل على قيام
رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه ووفاته استناداً إلى دليل قتي ، فإن الحكم

المطعون فيه يكون قد استظهر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى الدليل الذى عولت عليه المحكمة في قضائها بالإدانة وهو شهادة شقيق المحبى عليه وبينه بيانا كافيا بقوله ... "وإذا سئل شقيق المحبى عليه ... " قرر أن المتهم كان يطلق أعيرة نارية من سلاحه المرخص فأصاب إحداها شقيقه فتوفي على أثر ذلك" فإنه ينحصر عن الحكم قالة القصور في التسبب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن يجب ، لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محسوسا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التى يقول أنه أثارها في مذكرات ثلاث قدمها إلى المحكمة أضفل الحكم التعرض لها وذلك حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان يجب من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية حكمت في ١٥ من مايو سنة ١٩٧٣ بتأييد الحكم المستأنف والذي قضى في الدعوى الجنائية بتغريم الطاعن عشرين جنيتها والمصادرة بقرار المحكوم عليه وحده بالطعن بالنقض في الحكم المذكور وقد أضمت محكمة النقض بقبول الطعن ونقص الحكم المطعون فيه والإحالة وأن محكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية أخرى قضت بتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٧٧ بحكمها المطعون فيه بتغريم الطاعن خمسين جنيتها وكان نقض الحكم السابق حاصلا بناء على طالب الطاعن وحده دون النية العامة مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملا بنصر المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن النهي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في محله . وإن كان الطعن بالنقض للمرة الثانية إلا أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القواعد الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم هذه المحكمة في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به في الدعوى الجنائية وتصحيحه بتغريم الطاعن عشرين جنيتها عن التهم المستندة إليه .

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يعيش رشدي ، وأحمد مومي ، ومحمد علي بليغ ، ومحمد حليم راغب .

(०३)

الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٤٧ القضائية

شيك بدون رصيد : معارضة "ميعاها". دفاع . "الاخلال بحق الدفاع .
ما يوفره ."

الميعاد المعلن في الحكم الصادر في المعارضة . بدؤه من يوم صدوره . وجوده غير
تقوى حال دون حضور المعارضة تلك الجلسة . بدء الميعاد من يوم علمه رسميا
بصدور الحكم .

تمسك الطاعن بأنه كان مجتهدا خلال ميعاد الاستئناف . النفقات الحكم عن ذلك .
 اراد اورد . اخلال بحق الدفاع .

من المقرر أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ بالحكم الحضورى من يوم صدوره إلا أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت انظر معارضته راجعا إلى أسباب قهرية لا دخل لإرادته فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد انتفت عن دفاع الطاعن ايرادا وردا ولم يقل كلمته فى العذر الذى قدمه الطاعن نانه يكون معييا بالتصور فى البيان ومنطويا على الاخلال بحق الطاعن فى الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ... و ٢ - ... (الطاعن) بأنهما أعطيا بسوء نية شيكين لا يقابلهما مريض قائم وقابل للسحب وطابت معاقبتهما بالمسادين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بنسدر المحلة الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا للاول وغيابيا للثاني بمسدي الاتهام بحبس كل منهما شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لكل منهما لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه (الطاعن) في هذا الحكم وقضى باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف الطاعن . ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض وقضى بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فتلعن الأستاذ ... المحامي بصفته وكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب — ذلك بأن الطاعن كان مجنبا بالقوات المساحة في الفترة من ١٩٦٦/٣/٥ حتى ١٩٧١/٩/١ وقد أبدى هذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية وقدم الدليل عليه إلا أن المحكمة أخفأت الرد عليه مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن حضر بجلاسة ٩ يونيو سنة ١٩٧٥ وقدم شهادة للتدليل بها على أنه كان مجنبا في الفترة من ٥ مارس سنة ١٩٦٦ إلى الأول من سبتمبر سنة ١٩٧٤ مما حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية في خلال الميعاد المقرر قانونا ثم قضت المحكمة بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة

يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره إلا أن يكون عدم حضور المعارضة
الجلسة التى عينت لنظر معارضته راجعا إلى أسباب قهرية لادخل لإرادته
فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم
وكان الحكم المطعون فيه قد التفت بحق دفاع الطاعن ايرادا وردا لم يقل كلمته
فى العذر الذى قدمه الطاعن فانه يكون معيبا بالقصور فى البيان ومنطويا على
الاخلال بحق الطاعن فى الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث
باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يعيش رشدي ، محمد ربيع ، محمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
علي بليغ .

(٥٥)

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٧ القضائية

امتناع موظف عام عن تنفيذ حكم . قانون . " تفسيره " . جريمة .
" أركانها " . موظفون عموميون .

إعلان الصورة التنفيذية للحكم المنفذ به إلى الموظف المختص المطلوب إليه تنفيذه . شرط لإطباق
المادة ١٢٣ عقوبات .

لما كان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بني قضاءه
بالبراءة ورفض الدعوى المدنية تأسيساً على تخلف الركن المادي للجريمة المنصوص
عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لعدم إعلان المتهم المطعون ضده
بالصورة التنفيذية للحكمين المطلوب إليه تنفيذهما واكتفاء الطاعن بانذاره بالتنفيذ
وكان ما أورده الحكم فيما تقدم وأسس عليه قضاءه صحيحاً في القانون ذلك
بأنه لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت في فقرتها الثانية
على أنه " يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم
أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ
الحكم أو الأمر داخلاً في اختصاص الموظف " مما مفاده اشتراط الشارع أن يقوم
طالب التنفيذ بانذار الموظف المختص المطلوب إليه التنفيذ لتحديد مبدأ مهلة الثمانية أيام
الممنوحة له للتنفيذ خلالها والتي يستحق باقضاءها العقاب — إذا امتنع عمداً
عن التنفيذ وكان من المقرر أن إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقاً

للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات . إجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ — أيا كان نوعه — وإلا كان باطلاً فإنه لا يتصور أن يكون باغفاله إيراد هذا الإجراء في النص المؤتم لإمتناع الموظف عن تنفيذ حكم قد قصد الخروج عن القواعد العامة لتنفيذ الأحكام — ذلك أن المحكمة التي استهدفتها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات هي إعلان بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله أمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكائية والموضوعية — لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة مستهدفة في جميع الأحوال — وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فيما أقام عليه قضاءه فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعي عليه في هذا الخصوص في غير محله .

الوقائع

أقام الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) دعواه بالطريق المباشر ضد المتهم أمام محكمة الأذربكية الجزئية بوصف أنه امتنع عن تنفيذ أحكام نهائية وطلب معاقبته بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيهها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الأذربكية الجزئية قضت بحضورها ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها المصروفات . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) هذا الحكم فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن المدعى بالحقوق المدنية ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدعوى المدنية تأسيساً على قضائه بالبراءة قد شابه خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال . ذلك بأنه اعتبر تسليم الصورة التنفيذية للحكم المنفذ به — إلى جهة الإدارة المنفذ حايها التي يمثلها المطاعن ضده شرطاً لتوافر الركن المادي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات في حين أن

النص المذكور قد خلا من هذا الشرط ولم يتطلب سوى إنداز الموظف المختص بالتنفيذ على يد محضر ومضى ثمانية أيام على الإنداز مع امتناعه عن التنفيذ — وهو الأمر الذي توافر في الدعوى المطروحة — هذا وقد ذهب الحكم إلى أن الطاعن تقاعس عن تقديم الحكيم المنفذ بهما إلى الهيئة التي يمثلها المتهم — المطعون ضده بعد طلبهما بكتابين مسجلين مع أن الهيئة لم تقدم ما يفيد استلام الطاعن هذين الكتابين رغم مطالبته بذلك بخطابين مسجلين .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بنقضه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على تخلف الركن المادى للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لعدم إعلان المتهم المطعون ضده بالصورة التنفيذية للحكيم المطلوب إليه تنفيذهما واكتفاء الطاعن بإندازه بالتنفيذ وكان ما أورده الحكم فيما تقدم وأسس عليه قضاءه صحيحا في القانون . ذلك بأنه لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت في فقرتها الثانية على أنه ” يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أوامر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إندازه على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاص الموظف مما مفاده اشتراط الشارع أن يقوم طالب التنفيذ بإنداز الموظف المختص المطلوب إليه التنفيذ لتحديد مبدأ مهلة الثمانية أيام الممنوحة له للتنفيذ خلالها ” والتي يستحق بانقضائها العقاب — إذا امتنع عمدا عن التنفيذ وكان من المقرر أن إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات . إجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ — أيا كان نوعه — وإلا كان باطلا فإنه لا يتصور أن يكون الشارع باغفاله إيراد هذا الإجراء في النص المؤتم لامتناع الموظف عن تنفيذ حكم . قد قصد الخروج عن القواعد العامة لتنفيذ الأحكام — ذلك أن الحكمة التي استهدفها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات هي إعلانه بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية ، لما كان ذلك ، وكانت هذه الحكمة مستبذنة في جميع الأحوال — وكان الحكم

المطعون فيه قد التزم هذا النظر فيما أقام عليه قضاءه فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعمى عليه في هذا الخصوص في غير محله ، أما ما ينعاه الطاعن من أن الحكم استند في قضائه إلى أن الهيئة التي يمثلها المطعون ضده قد أرسلت إليه كتابين مسجلين تدعوه فيهما إلى تقديم الحكيم المنفذ بهما رغم عدم تقديم الهيئة ما يفيد استلامه هذين الخطابين فإنه مردود بأنه وإن كان الحكم قد أشار في مدوناته إلى أن المدافع عن المطعون ضده قدم خطابين موجّهين إلى الطاعن بشأن تقديم الصورة التنفيذية للحكيم إلا أنه لم يفصح عن تعويله على هذين الخطابين في تكوين معتقده في الدعوى — وإذ ما كان البيان المعمول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو منه اقتناع القاضي دون الأجزاء الخارجة عن هذا البيان فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل — لما كان ما تقدم — فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا وألزم الطاعن المصاريف .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٨

يرئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : أحمد نواد جنتونة ، ويعرش محمد رشدي ، محمد محمد وهبة ، وأحمد
طاهر خايل .

(٥٦)

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٧٧ القضائية

(١ - ٦) ضرب أفضى إلى الموت . إحالة . بطلان . إثبات .
” شهادة ” . ” خبرة ” . ” إقرار ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير
معيب ” . ” ما لا يعيبه في نطاق التدليل ” . قصد جنائي . سبق إصرار .
نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

(١) قرار الإحالة . إجراء سابق على المحاكمة . الطعن بطلانه لأول مرة أمام
محكمة النقض . غير مقبول .

(٢) خطأ الحكم في بيان تاريخ صدور قرار الإحالة . خطأ أدى لا يعيبه .

(٣) كفاية أن يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض مع الدليل القنى . تناقضا يستدعى
حل الملاءمة والتوفيق .

إثارة التعارض بين الدلائل القولى والقنى لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
أساس ذلك .

(٤) الإحالة في بيان أقوال شهود الإثبات إلى أقوال أحدهم . لا عيب . ما دامت
تتفق في حملتها مع أنوال الأخير .

اختلاف أقوال شهود الإثبات في غير ما هو مؤثر فيما خلصت إليه المحكمة من
عقيدة . لا عيب .

(٥) تومد الطاعن المبنى عليه بالإبداء عند انصرافهما من الدنيا . وسبقه إياه
في الانصراف منها وانظاره له بالطريق العام واعتدائه عليه فور مشاهدته له . كفايته تدليلا
على توافر ظرف سبق الإصرار في حقه .

- (٦) حق محكمة الموضوع في تجزئة اعتراف المتهم والأخذ بما أطمئن إليه منه دون غيره .
لما الأخذ به رאו مدل منه بعد ذلك . مثال .

١ — لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان قرار الإحالة ، وكان هذا القرار إجراء سابقا على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

٢ — خطأ الحكم المطعون فيه في بيان تاريخ صدور قرار الإحالة لا يعدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم يضحى هذا النعي غير سديد .

٣ — لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل أنوال شاهد الإثبات الأول بما مفاده وقوع مشادة بين الطاعن والمجنى عليه هدد فيها الأول المجنى عليه بالإيذاء بعد مغادرته السينة ، وأنه أثناء سيره والمجنى عليه وشاهد الإثبات الثاني بالطريق العام — بعد ذلك — شاهد الطاعن وآخر أمام أحد المحلات يتبعانهم وأخذوا يتشادان مع المجنى عليه وأخرج الطاعن مطواه طعن بها المجنى عليه في عنقه وإذا حاول الشاهد منعه من مواصلة الاعتداء على المجنى عليه قام زميل الطاعن بطعنه هو الآخر بمطواه في يده اليسرى ، وأضاف أنه علم بعد ذلك أن الطاعن طعن المجنى عليه طعنة أخرى في جانبه ، كما يبين من مدونات الحكم ، ومن أقوال شاهد الإثبات الثاني في التحقيقات — على ما يبين من المفردات المضمومة — لأنها تتفق في جملتها وأقوال شاهد الإثبات الأول ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية إصابة المجنى عليه بجرحين قطعيين أحدهما بيسار مقدم العنق والآخر بيسار الصدر يجوز حدوثها من الطعن بجسم صلب حاد ذي حافة مدبب الطرف أيا كان نوعه كسكين أو مطواه وما شابه ذلك ، وبجرح قطعي بمقدم يسار الصدر يحدث من سكين ، ووفاته نتيجة إصاباته مجتمعة ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم عن تلك الأدلة ومن أن لها معيها الصحيح

من الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات الذى أخذت به محكمة الموضوع واطمأنت إليه غير متعارض والدليل المستمد من تقرير الصفة التشريعية فان ما ينهه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس ، وفضلا عن ذلك فان البين من محضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم لا يسوغ إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع موضوعى .

٤ - لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه احوال فى إيراد أقوال الشاهدين و ... إلى ما حصله من أقوال شاهد الإثبات ، كما يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لما أثاره الطاعن بشأن الخطأ فى الاسناد ، أن أقوال شهود الإثبات و ... و ... متفقة فى حملتها وما حصله الحكم من أقوال أولهم ولم تختلف إلا فى نفى الأخير منهم سماعه العبارة التى كان الطاعن يفادحها فى إجرامه ، لما كان ذلك وكانت إحالة الحكم فى أقوال إلى أقوال الشاهد وغم الخلاف فى تلك الجزئية غير مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها ، وكانت أقوال شهود الإثبات التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع متفقة على وقوع تشاجر بين الطاعن والمجنى عليه بدار السينا وعلى توعد الأول بإيذاء الثانى بعد مغادرة السينا ، وعلى تربص الطاعن وصاحبه فى الطريق الذى سلكه المجنى عليه وزملاء ، وما أن شاهد الطاعن المجنى عليه حتى تشاد معه وطعنه بمطواه فى رقبته وفى جانبه فحدث به الاصابات التى أودت بحياته ، ومن ثم فلا يعيب الحكم ما شابه من خطأ فى الاسناد فى هذه الجزئية .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن بقوله ” وحيث إن ظرف سبق الاصرار قائم فى حق المتهم مما سبق بيانه عند استعراض الواقعة وأقوال الشهود من أن المتهم أعلن داخل السينا أنه سيقوم بإيذاء المجنى عليه وصحبه خارج السينا ثم سبقهم إلى الطريق

العام وانتظرهم في مكان الحادث وانقضت مدة كافية للتروى والتصميم بهدوء على مقارفة الجريمة التي نفذها فعلا بمجرد أن شاهد المجنى عليه وفريقه لدى خروجهم من السينما .. " وهو دليل سائق وكاف — فإن منعى الطاعن يضحى غير سديد .

٦ — لما كان ما يثيره الطاعن بشأن كيفية تصويره لواقعة الدعوى ووقت ومكان حدوثها والآلة المستعملة في طعن المجنى عليه قد عرض له الحكم المطعون فيه ورد عليه بقوله "وحيث إن المحكمة لا تعمل على ما قاله المتهم في التحقيقات من أن طعنه للمجنى عليه حدث في الساعة الثامنة والنصف مساء على سلم السينما كما لا تعمل على ما قاله في تلك التحقيقات من أن الطعن حدث بسكين المعجون بعد أن ثبت من أقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعي من أنه حدث بمطواة وترى المحكمة أن المتهم إنما عمد إلى التضليل بهذا الاعتراف الكاذب في هاتين الجزئيتين وتأخذ بباقي اعترافه رغم عدوله عنه بالجلسة من أنه طعن المجنى عليه في جسده لما لها من تجزئة الاعتراف والأخذ ببعضه دون البعض الآخر ولأن هذه الجزئية الأخيرة من الاعتراف تأيدت بأقوال الشهود وتقرير الصفة التشريعية". لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلا في الأوراق ، كما هي الحال في الدعوى المسائلة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفي في الرد عليه ما أوردته المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة مطابقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وتجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه ، وكان الطاعن إلا ينازع في أن ما أخذ به الحكم من الاعتراف له أصله من الأوراق ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يترشئا في دفاعه بشأن تحديد شخصية المجنى عليه

كما قصدها في اعترافه ، وكان ما أخذ به الحكم من اعتراف الطاعن يتمق وأقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن بشأن من كان يقصده باعترافه ، ومن عدوله عن هذا الاعتراف بجلسة المحاكمة إنما ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن منهاه في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون حقيقا بالرفض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا مع سبق الإصرار ؛ الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موت المجنى عليه وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٣٦/١ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار قد شابه البطلان والفساد في الاستدلال كما انطوى على مخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسبيب ، ذلك بأن قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات قد خلا من تاريخ إصداره والهيئة التي أصدرته واسم المتهم ووصف التهمة ومن بيان واقعة الدعوى وأسماء الشهود ومجمل شهادتهم ، كما خات محاضر جلسات مستشار الإحالة من اسم المتهم ووصف التهمة ورقم الدعوى ، بما يعدم قرار الإحالة ويبطل الإجراءات المبينة عليه ، كما أخطأ الحكم المطعون فيه في إثبات تاريخ صدور قرار الإحالة بأن أثبت صدوره في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ وواقع الحال أنه صدر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

هذا وقد استند الحكم فيما استند إليه — في إدانته على أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية رغم تناقض أقوال شهود الإثبات فيما بينها ، وتعارضها مع تقرير الصفة التشريحية ذلك أن مفاد أقوال الشاهدين الأول والثاني من شهود الإثبات إن الطاعن طعن المجنى عليه بمطواة طعنة واحدة في رقبته ، ومؤدى أقوال الشاهد الثالث قيام الطاعن بإحداث إصابتين طعنيتين برقبة المجنى عليه وبجانبه في حين أن الثابت من تقرير الصفة التشريحية وجود ثلاث إصابات قطعية وطعنية بجسم المجنى عليه ، ولم يعن الحكم برفع هذا التعارض بين الدلائل القولى والدلائل الفنى ، كما عول الحكم في إدانته على استعراض الشاهدين الأول والثاني على الطاعن في عملية العرض التى أجرتها النيابة العامة في حين سبق لهذين الشاهدين رؤيته قبل إجراء العرض ، وفضلا عن ذلك فقد أورد الحكم — على خلاف الثابت في الأوراق — أن شاهدى الإثبات ... و ... شهدا بتربص الطاعن وصاحبه للمجنى عليه وزملائه في الطريق العام أمام دار سينما وكان الطاعن يصبح مزهوا باسم الشهرة المعروف به ، في حين أن الثابت من أقوال ... في التحقيقات أن الطاعن كان بمفرده داخل السينما وحين اعتدائه على المجنى عليه بالطريق عقب مغادرته السينما ، وأنه بعد وقوع الاعتداء عليه قدم شخص آخر حاملا عصا غليظة وحامل إلى الطاعن التسجيل بمغادرة محل الحادث ، كما نفى الشاهد سماعة العبارة المنسوبة إلى الطاعن أنه كان يفانح بها ، إلى جانب ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يدلل تدايلا كافيا على توافر ظرف سبق الإصرار وأطرح بلا مسوغ دفاع الطاعن القائم على أن المجنى عليه وزملاءه طلبوا إليه إخلاء مقعده بالسينما وإذ رفض ذلك تشاجر أحدهم معه وحاول الاعتداء عليه بمطواة فعاجله بضربة في يده بسكين يستعملها في عمله كمنقاش ، وحينئذ أخرجهم عمال السينما حتى السلم الخارجى في حوالى الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم ، غير أن من كان يتشاجر معه عاد يتحش به وكان زملاؤه حاملين مطاوى ، فطعن المتشاجر معه بالسكين في مقدم جسمه ، كما أسند الحكم إلى الطاعن أن حدث إصابته المجنى عليه في الساعة ١١ مساء بالطريق العام معولا في ذلك على اعترافه في حين أن الاعتراف كان منصبا على إحداث إصابة بالتشاجر معه ودون أن يحدد ما إذا كان المجنى عليه المتوفى أم ... الذى كان يرافقه وأصيب في ذراعه من سكين إلى جانب كل ذلك فإنه فضلا عن أن اعترافه لا يطابق أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة

التشريحية ، فإنه قد عول عنه بجلسة المحاكمة بما ينهار معه الدليل المسند منه ، وإن كل ذلك مما يعيب الحكم و يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تجاه أن مشاجرة وقعت داخل إحدى دور السينما بين الطاعن واحد الحراس لقفز الأول السور الفاصل بين الدرجة الثالثة التي تخولها له تذكركه وبين الصالة التي قفز إليها ولما طلب المحنى عليه — وكان من بين الجالسين بالصالة — إليه التزام الهدوء حتى يمكنه متابعة الفيلم المعروض ثار وتعدى عليه بالسب وهدده ومن معه بالإيذاء بعد انتهاء العرض ، ولما انتهى عرض الفيلم تريت المحنى عليه وصاحبا وغادروا السينما بعد خروج من كان بداخلها وأثناء سيرهم بالطريق العام لاحظوا أن الطاعن وآخر يتبعانهم ثم أمرهم الطاعن بالتوقف وإذا انصاعوا لأمره تشاجر معهم متفخرا بسبق الحكم عليه بالحبس سنتين في جريمة إحداث داهية مستديمة قام بتنفيذها ، ودفع المحنى عليه بيده وطعنه بمطواه (قرن الغزال) وفي عنقه في جانبه وإذا حاول منعه من مواصلة اعتدائه طعنه بالمطواه في يده اليسرى ، ثم توفي المحنى عليه إثر وصوله إلى المستشفى وأورد الحكم الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن من أقوال شهود الإثبات ومن اعترافه في التحقيقات ومن تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة مائنة من شأنها أن تؤدي إلى دأربه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان قرار الإحالة ، وكان هذا القرار إجراء سابقا على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع ، أما ما يشير الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه في بيان تاريخ صدر قرار الإحالة فإنه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر في منطق الحكم أو النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم يضحى هذا النعى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال شاهد الإثبات الأول بما مفاده وقوع مشادة بين الطاعن والمحنى عليه هدد فيها الأول المحنى عليه بالإيذاء بعد مغادرته السينما ، وأنه أثناء سيره والمحنى عليه وشاهد الإثبات الثاني بالطريق العام — بعد ذلك — شاهد الطاعن وآخر

أمام أحد المحلات يتبعانهم وأخذا يتشادان مع المجنى عليه وأنخرج الطاعن مطواة طعن بها المجنى عليه في عنقه وإذا حاول الشاهد منعه من مواصلة الاعتداء على المجنى عليه قام زميل الطاعن بطعنه هو الآخر بمطواة في بده اليسرى ، وأضاف أنه علم بعد ذلك أن الطاعن طعن المجنى عليه طعنة أخرى في جانبه ، كما يبين من مدونات الحكم ، ومن أقوال شاهد الإثبات الثاني ... في التحقيقات — على ما يبين من المفردات المضمومة — أنها تتفق في جملتها وأقوال شاهد الإثبات الأول ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية إصابة المجنى عليه بجرحين قلعيين أحدهما بإسار مقدم العنق والآخر بإسار الصدر يجوز حدوثها من الطعن بجسم صلب حاد ذي حافة مدبب الطرف أيا كان نوعه كسكين أو مطواة وما شابه ذلك ، ويجرح قطعي بقدم يسار الصدر يحدث من سكين ، ووفاته نتيجة إصاباته مجتمعة وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم عن تلك الأدلة ومن أن لها معينا الصحيح من الأوراق ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وكان الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات الذى أخذت به محكمة الموضوع واطمأنت إليه خير متعارض والدليل المستمد من تقرير الصفة التشريحية فإن ما ينسأه الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس ، وفضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم لا يسوغ إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النعى على المحكمة باغفال الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به أمامها لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في إدائه الطاعن على نتيجة عملية عرض الطاعن بين آثرين وما أسفرت عنه من استعراض شهود الإثبات الأول والثاني عليه ، فإن منعه في هذا الشأن يكون دلى غير أساس ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه أحال في إيراد أقوال الشاهدين ... و ... إلى ما حصله من أقوال شاهد الإثبات ... ، كما يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لما أثاره الطاعن بشأن الخطأ فى الاستناد ، أن أقوال شهود

الاثبات و و منفقة في حجتها
وما حصله الحكم من أقوال أولهم ولم تختلف إلا في نفى الأخير منهم سمعه
العبارة التي كان الطاعن يفاخر بها في إجرامه ، لما كان ذلك وكانت إحالة الحكم
في أقوال إلى أقوال الشاهد رغم الخلاف
في تلك الجزئية غير مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكانت أقوال
شهود الإثبات التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع منفقة على وقوع تشاجر
بين الطاعن والمجنى عليه بدار السينما وعلى تودد الأول بإيذاء الثاني بعد مغادرة
السينما ، وعلى تربص الطاعن وصاحبه في الطريق الذي سلكه المجنى عليه وزميله ،
وما أن شاهد الطاعن المجنى عليه حتى تشاد معه وطعنه بمطواة في رقبته
وفي جانبه فحدثت به الإصابات التي أودت بحياته ، ومن ثم فلا يعيب الحكم
ما شابه من خطأ في الإسناد في هذه الجزئية . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد دلل على توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن بقوله "وحيث
إن ظرف سبق الاصرار قائم في حق المتهم مما سبق بيانه عند استعراض الواقعة
وأقوال الشهود من أن المتهم أعلن داخل السينما أنه سيقوم بإيذاء المجنى عليه
وصحبه خارج السينما ثم سبقهم إلى الطريق العام وانتظرهم في مكان الحادث
وانصرفت مدة كافية للتروى والتصميم بهدوء على مقارفة الجريمة التي نفذها فعلا
بمجرد أن شاهد المجنى عليه وفريقه لدى خروجهم من السينما ... " وهو تدليل
سائغ وكاف — فإن معنى الطاعن يضحى غير سديد . أما ما يثيره الطاعن بشأن
كيفية تصويره لواقعة الدعوى ووقت ومكان حدوثها والآلة المستعملة في طعن
المجنى عليه فقد عرض له الحكم المطعون فيه ورد عليه بقوله : "وحيث إن المحكمة
لا تعول على ما قاله المتهم في التحقيقات من أن طعنه للمجنى عليه حدث السامة
الثامنة والنصف مساء على سلم السينما كما لا تعول على ما قاله في تلك التحقيقات
من أن الطعن حدث بسكين المعجون بعد أن ثبت من أقوال الشهود والتقارير
الطبي الشرعي من أنه حدث بمطواة وترى المحكمة أن المتهم إنما عمد إلى التضليل
بهذا الاعتراف الكاذب في هاتين الجزئتين وتأخذ بباقي اعترافه رغم عدوله عنه
بالجلسة من أنه طعن المجن عليه في جسده لما لهما من تجزئة الاعتراف والأخذ
ببعضه دون البعض الآخر ولأن هذه الجزئية الأخيرة من الاعتراف تأيدت
بأقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية " لما كان ذلك ، وكان من حق

محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما هي الحال في الدعوى المسائلة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفعا في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفي في الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع ساطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وتجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه واطراح ما عداه ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أخذه به الحكم من الاعتراف له أصله من الأوراق ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا في دفاعه بشأن تحديد شخصية المجني عليه كما قصدها في اعترافه ، وكان ما أخذه به الحكم من اعتراف الطاعن يتفق وأقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريعية ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن بشأن من كان يقصده باعترافه ، ومن عدوله عن هذا الاعتراف بجلسة المحاكمة إنما ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن منعه في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون حقيقا بالرفض .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وفصدي اسكندر عزت ، ومحمد عبد الحليم صادق ،
ومحمد يونس ثابت .

(٥٧)

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٧ القضائية

(١) أسباب الإباحة . " الدفاع الشرعي " دفاع شرعي . سرقة .

مشاهدة الطاعن ثلاثة أشخاص يحمل أحدهم سلاحا ناريا يكسرون قفل أحد المحلات المواجهة
لمسكنه . استغفائه وانقطاع التيار الكهربائي بالمنطقة إثر ذلك . اعتقاده أن إطفاء الأنوار
من قديريهم إنجازا للمرقة . يثبتي به موجب الدفاع الشرعي من مال الغير ويبيع قتلهم . أساس ذلك .
ارتكابهم جريمة شروع في سرقة . المادتين ٢٤٥ و ٢/٢٥٠ عقوبات .

(٢) أسباب الإباحة . " الدفاع الشرعي " . دفاع شرعي . قتل عمد .

يكفي في الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنيا
على أسباب جائزة ومقبولة تبرر ما وقع من الأفعال . استبعاد التفسير المأدب . المظن الذي
يستحيل أن يكون عليه المدافع وقتئذ .

١ - ذكر المتهم بالتحقيقات وبالجلسة أنه كان بمسكنه في فجر ليلة الحادث
واستدعى انتباهه مرور دراجة بخارية يقودها وبعد فترة وجيزة
طرق سمعه صوت كسر قفل فأطل ثانية حيث شاهد المجني عليه أمام باب
متجر المواجه لمسكنه ومن يمينه ويساره أنحران يسادلانه
الإشارات وكان أحدهما يحمل بندقية ، واعتقادا منه أن صاحبي المجني عليه
هما و اللذان قضى ببراءتهما من جريمة شروع في سرقة

لعدم كفاية الأدلة وثلاثتهم من الأشقياء المعروفين ، خشى أن يواجههم واستغاث فكان جوابه إطفاء نور الشارع حيث ساد الظلام المكان ، وإذا اعتقد أن ذلك من تدبيرهم بهدف إنجاز السرقة أطلق من مسدسه المرخص به أربع مقذوفات صوب مكان الحادث دفاعا عن المال ، فأصاب المحبى عليه مئذراغان منها وأوديا بحياته ولاذ زميلاه بالفرار . تتحقق به حالة الدفاع الشرعى وأن المتهم وهو مخفوف بهذه الظروف والملايسات ، وترعده فى ظلمة الفجر مواجهة ثلاثة من المصوص مدججين بالسلاح ، يكون محقا فيما خالط نفسه واعتقده ، وما بدر منه للحيلولة دون السرقة وردهم عنها بإطلاق الأعيرة النارية صوبهم دفاعا عن المال حتى بالقتل العمد غير معاقب عليه حسبما تقضى به المادتان ٢٤٥ ، ٢٥٠ / ٢ من قانون العقوبات ، إذ أن ما قارفه المحبى عليه وزميله هو جنائية الشروع فى السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ ع .

٢ — يكفى فى الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبينا على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع من الأفعال التى رأى هو — وقت العدوان الذى قدره — أنها هى اللازمة لردّه ، إذ لا يتصور التقدير فى هذا المقام إلا أن يكون اعتباريا بالنسبة للشخص الذى فوجئ بفعل الاعتداء فى ظروفه الحرجة وملايساته الدقيقة التى كان هو وحده دون غيره المحبوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور فى كيفية الخروج من مأزقها مما لا يصبح محاسبتها على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذى كان يستحيل عليه وقتئذ وهو فى حالته التى كان فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — ... (المتهم) ٢ — ... ٣ — ... بأنهم (أولا) المتهم الأول قتل ... عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأنه أطلق عليه أربعة أعيرة نارية من سلاحه قاصدا من ذلك قتله فأصابه عيارين منها بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والى أردت بحياته ، (ثانيا) المتهم الثانى والثالث شرعا مع ... الذى

انقضت الدعوى الجنائية قبله لوفاته في سرقة البضائع المبينة بالتحقيقات والمخزن المملوك حالة كون المتهم الثاني يحمل سلاحا ظاهرا "بندقية" وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مفاجأتهم وقت مفارقتهم لها وقرارهم خشية ضبطهم . (ثالثا) المتهم الثاني : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن بندقية مصقولة المسورة ، وطابت إلى مستشار الإحالة لمحالتهن إلى محكمة الجنايات لما اكتهم طبقا لمواد الاتهام ، فقرر ذلك .

و ادعى .. (ابن الحبنى عليه) مدنيا قبل المتهم الأول بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملاً بالمواد ١/٢٣٤ و ١/٥٥ و ١/٥٦ و ١٧ و ١/٣٠ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول . (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم ومصادرة المسدس المضبوط في الحادث وبالزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبالغ مائة جنيه على سبيل التعويض المدف المؤقت والمصروفات المدنية وعشرة جنهيات مقابل أتعاب المحاماة . (ثانيا) ببراءة كل من المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الزقازيق لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها حضوريا بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم مع إلزامه أن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت وعشرة جنهيات مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ، وبجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ٩ يناير سنة ١٩٧٨ لنظر الموضوع .

المحكمة

من حيث إن الواقعة - على ما يبين من الأوراق والتحقيقات وما دار بشأنها بالجلسة تخلص في أنه قد استرعى انتباه المتهم وهو بمسكنه في فجر ليلة الحادث ١٨ / ٩ / ١٩٧٢ مرور دراجة بخارية بالشارع ، فأطل من الفأذة حيث شاهدها يقودها من يدعى وبعد فترة طرق سمعه صوت كسر قفل ، ورأى المجنى عليه أمام باب متجر المواجه لمسكنه ، يؤازره على الميمنة والميسرة آخران يتبادلان معه الاشارات ، ويحمل أحدهما بندقية ، نخشى أن يتوجه إليهم واستغاث ، فكان جوابه أن قطع التيار الكهربائي الذي يضئ الشارع ، وساد الظلام المكان ، فذهب الرعب في قلبه ، واعتقاداً منه بأن صاحبي المجنى عليه هما و اللذان قضى ببراءتهما من جناية الشروع في الممرقة لعدم كفاية الأدلة وثلاثتهم من الأشقياء المعروفين ، وأن إطفاء النور من تدبيرهم بهدف إنجاز الممرقة ، أطلق من مسدسه المرخص به - دفاعاً عن المال - أربعة مقذوفات صوب مكان الحادث أصاب المجنى عليه اثنان منها وأوديا بحياته بينما لاذ زميله بالفرار .

وحيث إن الواقعة على هذه الصورة ثابتة مما رواه المتهم بالتحقيقات وبالجلسة وما شهد به و مهندس الكورباء وعامل الكورباء بالمنطقة وما بان من المعايينة وتقرير الصفة التشريعية .

فقد روى المتهم بالتحقيقات وبالجلسة أنه كان بمسكنه في فجر ليلة الحادث واسترعى انتباهه مرور دراجة بخارية يقودها وبعد فترة وجيزة طرق سمعه صوت كسر قفل فأطل ثانية حيث شاهد المجنى عليه أمام باب متجر المواجه لمسكنه وعن يمينه ويساره آخران يبادلانه الإشارات وكان أحدهما يحمل بندقية ، واعتقاداً منه أنهما و وثلاثتهم من الأشقياء المعروفين ، خشى أن يواجههم واستغاث فكان جوابه إطفاء نور الشارع حيث ساد الظلام المكان ، وإذا اعتقد أن ذلك من تدبيرهم بهدف إنجاز الممرقة أطلق من مسدسه المرخص به أربعة مقذوفات صوب

مكان الحادث دفاعا عن المال ، فأصاب المجنى عليه مقتولان منها وأوديا بحياته ولأذ زميلاه بالفرار .

وشهد بالتحقيقات أنه سمع قبيل الحادث صوت مرور الدراجة البخارية وبعد فترة سمع صوت استغاثة جاره المتهم وتلاها إطفاء نور الشارع ، ثم إطلاق أعيرة نارية ، فأطل من نافذة مسكنه ورأى في الضوء المنبعث منها شخصا يحمل بندقية ويهرب من مكان الحادث ثم أعقبه شخص آخر ، ولما خرج إلى مكان الحادث شاهد جثة المجنى عليه والتقى بالمتهم الذي روى له ما حدث وأنه لم يكن يقصد القتل .

كما شهد مهندس الكهرباء أنه يمكن إطفاء نور الشارع مكان الحادث في أي وقت إذ أن مفتاح اضواءه مكسور وأنه يضاء عن طريق توصيل الأسلاك أو ملامستها ببعضها ، كما قرر عامل النزر بالمنطقة أن إطلاق الأعيرة كان عقب إطفاء النور .

وقد بان من المعاينة أن مسكن المتهم بالطابق الأول فوق الأرضى في مواجهة متجر الذى تبين كسر قفل بابه ، كما وجدت جثة المجنى عليه على مسافة عشرين مترا منه .

وقد انتهى تقرير الصفة التشريحية إلى أن المجنى عليه أصيب بعيارين ناريتين أحدهما بالكنتف الأيسر من الخلف وأهلا إلى الأمام وأسفل ، وثانيهما بالكنتف الأيمن من الخلف وأهلا اليمين إلى الأمام وأسفل اليسار ، وقد جاوزا مدى الاطلاق القريب وتحدثان من مثل المسدس المضبوط الذى أطلق في تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ، وأن وفاة المجنى عليه نشأت عما أحدثه المقتولان من تمك بالرتين والقلب وما صحب ذلك من نزيف وصدمة عصبية .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن ما رواه المتهم منذ ضبط الواقعة واستقر عليه في مراحل التحقيق وبالجلسة قد تأيد في كل شق منه بشهادة الشهود وما ثبت من المعاينة وتقرير الصفة التشريحية ، وهو ما يؤيد ما قام عليه دفاعه من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن المال ، إذ الثابت مما سلف أن المتهم كان يأمل

من استغاثته أن تمتد له يد العون أو يهرب اللصوص ، غير أنه قد فوجيء بنقيض ذلك إذ لم يظفر منها إلا باطفاء نور الشارع ، وهو ما يتبادر معه إلى الذهن أنه من تدبيرهم بهدف انجاز السرقة ، يؤيد ذلك ما قرره مهندس كهرباء المنطقة من أن مفتاح أضواء الشارع مكسور وأنه يضاء ويطفأ بوصل الأسلاك أو فصلها ، ويؤكد ما قرره ... من أن هروب زميلي المجنى عليه لم يكن إلا بعد إطلاق الأعيرة النارية ، ومن ثم فإن المتهم وهو مخفوف بهذه الظروف والملايسات ، وترعده في ظلمة الفجر مواجهة ثلاثة من اللصوص مدججين بالسلاح ، يكون محقا فيما خالط نفسه واعتقده وما بدر منه للحيولة دون السرقة وردهم عنها بإطلاق الأعيرة النارية صوبهم دفاعا عن المال حتى بالقتل العمد غير معاقب عليه حسبما تقضى به المادتان ٢٤٥ ، ٢/٢٥٠ من قانون العقوبات ، إذ أن ما قارفه المجنى عليه وزميلاه هو جنائية الشروع في السرقة المعاقب عليها بنص المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ، وأنه يكفي في الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه من الأفعال التي رأى هو — وقت العدوان الذي قدره — أنها هي اللازمة لردده ، إذ لا يتصور التقدير في هذا المقام إلا أن يكون اعتباريا بالنسبة للشخص الذي فوجيء بفعل الاعتداء في ظروفه الحرجة وملايساته الدقيقة التي كان هو وحده دون غيره المحوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور في كيفية الخروج من مأزقها مما لا يصبح محاسبتها على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذي كان يستحيل عليه وقتئذ وهو في حالته التي كان فيها . ولما كان ما تقدم فانه لا محل بعد للحديث في قصد القتل ويتعين الحكم ببراءة المتهم مما أسند إليه عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ورفض الدعوى المدنية قبله مع إلزام رافعها مصروفاتها ،

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : فهدى اسكندر عزت ، والدكتور أحمد رفعت خلفاى ، واسماعيل محمود
حفيظ ، ومحمد يونس ثابت .

(٥٨)

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٧ فى القضايا

إجراءات . " إجراءات التحقيق " . إثبات . " بوجه عام " .
" اعتراف " . دعوى مدنية . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

تصديق اعتراف المتهم من والده . موضوعي .

استظهار المحكمة أن اعتراف المتهم بارتكاب فعل زراعة دخان مقصود به محاولة انتفاء
والده . حقه في عدم التعويل على هذا الاعتراف .

لما كان الدليل قبل المدعى عليه قد انحصر على ما أسند إليه من اعتراف
في محضر الضبط ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من
عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها
في الإثبات ولها ألا تدول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع . لما كان
ذلك ، وكان البين من الإطلاع على الأوراق أن التحريات كانت قد أسفرت
عن أن هو الذى يزرع الدخان فى الأرض التى جرت فيها واقعة الضبط
وكان طالب اتخاذ الإجراءات وطالب رفع الدعوى الجنائية وتقرير مفتش زراعة
صداق المهندس الزراعى وإقرار المشرف الزراعى وكاتب الجمعية الزراعية
بناحية التفتيش وإقرار دلال المساحة جميع هذه الإجراءات كانت
منصبية عليه من دون المدعى عليه الذى لم يظهر اسمه فى واقعة الدعوى إلا عندما
استدعى والده استواله فحضر هو ليدلى بتلك الأقوال مما ينهى عن أن ما قاله

في محضر الضبط إنما استهدف به مجرد اقتداء والده لاسميا وأنه قد قدم بطاقته الشخصية تبين منها أنه من مواليد ١٩٥٧/٥/١٦ أي أن سنة كانت وقت ضبط الواقعة أربعة عشر عاما وشهرين وبضعة أيام ومن ثم فإن المحكمة لا تطعن إلى صدق ذلك الاعتراف .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه زرع الدخان المبيّن بالمحضر بدون تصريح من الجهة الإدارية المختصة . وطليت عثائه بالمواد ١ و ٢ / ١ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا بمبلغ ثلاثة آلاف وستمائة جنيها قبل المتهم على سبيل التعويض . ومحكمة صدفا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات والمصادرة مع الزامه بأن يؤدي إلى مصلحة الجمارك تعويضا قدره ثلاثة آلاف وستمائة جنيها عن المساحة المنزوعة . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الغيابي المعارض فيه وتسليم المتهم لولى أمره على أن يتعهد بحسن سيره وسلوكه مستقبلا وألزم المتهم أن يؤدي لمصلحة الجمارك تعويضا قدره ثلاثة آلاف وستمائة جنيها وبعدم قبول الدعوى المدنية والمصادرة . فاستأنفت مصلحة الجمارك والمحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة أسبوط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم والمصادرة ورفض الدعوى المدنية . فطعنّت إدارة قضايا الحكومة عن مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيسه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة أسبوط الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاه آخرين وألزم المطعون ضده المصاريف أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية وألزم المدعية بالحق المدني مصروفاتها . فطعنّت إدارة قضايا الحكومة عن مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ، وقدمت تقريرا بأسباب طعنها

موقعا عليه من نائب بها . قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

المحكمة

ومن حيث إنه وقد قضى بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع أمام هذه المحكمة بناء على الطعن بالنقض للمرة الثانية المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية دون غيرها من المصنوع لأن نظر الموضوع يكون قاصرا على الدعوى المدنية وحدها .

وحيث إن استئناف المدعى عليه قد سبق القضاء بقبوله شكلا .

وحيث إن واقعة الدعوى تخص فيما أثبتته مدير إدارة إنتاج الوجه القبلي في محضره المؤرخ من أنه بناء على التحريات العريية وطلب مدير عام بجمارك القاهرة والوجه القبلي باتخاذ الإجراءات القانونية انتقل مع قوة من رجال الإنتاج والشرطة والمهندس الزراعي مفتش زراعة مركز صدفا إلى حقل بحوض السنتطة بناحية الغنايم غرب الذي أرشده إليه المرشد السري ، وضبط به زراعة الدخان المبيئة الحدود والمعالم بذلك المحضر باغت مساحتها حسب تحديد وقياس دلال المساحة المرافق فدانا ، فقام باقتلاع هذه النباتات التي قدم المهندس الزراعي عنها تقريره بأنها دخان أخضر وأخذت عينة منها فتمين من تحليلها أنها كذلك وأعدم الباقي منها ، وإذا استدعى لسؤاله — لعدم وجوده وقت واقعة الضبط — حضر ابنه المدعى عليه الحالي — وسئل في يوم ١٩٧١/٧/٢٨ فقرر أنه هو الزارع لتلك الأرض — دون والده — متذمرا بأنه لم يكن يعرف أن الدخان ممنوع زراعته ، فأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضده بوصف أنه في ذلك اليوم زرع الدخان المبيين بالمحضر دون تصريح من الجهة المختصة . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا مطالبة بإلزامه بأن يدفع لها ٣٦٠٠ جنيها تعويضا .

وحيث إنه لما كان الدليل قبل المدعى عليه قد انحصر على ما أسند إليه من اعتراف في محضر الضبط ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية

من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها ألا تعول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن التحريات كانت قد أسفرت عن أن هو الذي يزرع الدخان في الأرض التي جرت فيها واقعة الضبط وكان طلب اتخاذ الإجراءات وطلب رفع الدعوى الجنائية وتقرير مفتش زراعة صدف المهندس الزراعي وإقرار المشرف الزراعي وكتاب الجمعية الزراعية بناحية الغنائم وإقرار دلال المساحة جميع هذه الإجراءات كانت منصبة عليه دون المدعى عليه الذي لم يظهر اسمه في واقعة الدعوى إلا عندما استدعى والده لسؤاله فحضر هو ليبدل بتملك الأقوال مما ينبغي عن أن ما قاله في محضر الضبط إنما استهدف به مجرد افتداء والده لاسيما وأنه قدم ببطاقته الشخصية تبين منها أنه من مواليد ١٦/٥/١٩٥٧ أي أن سنه كان وقت ضبط الواقعة أربعة عشر عاماً وشهرين وبضعة أيام ومن ثم فإن المحكمة لا تطعن إلى صدق ذلك الاقرار وبذلك يكون الفعل الخاطئ الذي أشب عليه التعويض المطالب به غير ثابت في حق المدعى عليه مما يتعين معه القضاء برفض الدعوى المدنية مع إلزام مدعيها بمصروفاتها طبقاً لنص المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العامة : المستشارين
قصدي اسكندر عزت ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد يونس ثابت .

(٥٩)

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ القضائية

(١) محضر الجلسة . تزوير . " الطعن بالتزوير " . إجراءات . " إجراءات
المحاكمة " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

- الأصل في الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
- إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة . أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .
- استناد الطاعن . تدليلا على عدم صحة ما أثبت بمحضر الجلسة والحكم . إلى تحقيقات أجرتها
النيابة بناء على شكواه . غير مقبول . ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير .

(٢) دعوى مدنية . مسئولية مدنية . استئناف . " نظره والحكم فيه " .

حق المسئول عن الحقوق المدنية . في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . انتقاله
عن حق النيابة والمتهم في الاستئناف . تقيده بالنصاب لحسب .

(٣) دعوى مدنية . استئناف . " نظره والحكم فيه " . نقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " .

طرح الدعوى المدنية . وحدها . على المحكمة الاستئنافية . حقها في بحث أركان الجريمة
وثبوتها في حق المتهم .

رفض المحكمة طلب المسئول عن الحقوق المدنية تأجيل نقار استئنائه . لينظر مع استئناف المتهم .
لا أثر به . على ذلك ؟

(٤) دفاع . "الاخلال بحسن الدفاع . ما لا يوفره" . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

سكوت الطاعن أو الدفاع عنه . لا يصبح أن ينشأ عليه الطعن . مادام لا يدعى أن المحكمة متعينة من إبداء دفاعه

(٥) دعوى مدنية . مسئولية مدنية . اثبات . اقرار . تزوير . "الادعاء بالتزوير" . نقض . "المصلحة والصفة في الطعن" . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

اقرار المتهم بقبوله الحكم الصادر ضده . في الدعوى الجنائية والمدنية . حجته مقصورة عليه . عدم امتدادها إلى المسئول عن الحقوق المدنية . ولو كان محكوما عليه بالتعويض متضامنا مع المتهم . أساس ذلك : المادة ١/٢٩٥ مدني .

نفي المسئول عن الحقوق المدنية . على الحكم . عدم إجابته إلى طالب التأجيل للطعن . على ذلك الاقرار بالتزوير . على غير أساس . على ذلك : إنقضاء مصلحته وصفته في الطعن . لا يغير من ذلك . كون المتهم مشاركا له في طالب التأجيل . لعدم اتصال وجه الطعن به .

(٦) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . "الصفة والمصلحة في الطعن" . استئناف . دعوى مدنية .

الذي أن المدعى بالحق المدني . لم يسدد رسوم استئنافه . لا يقبل لمن المسئول عن الحقوق المدنية .

(٧) نقض "الصفة والمصلحة في الطعن" . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . اعلان . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" .

إنقضاء مصلحة المسئول عن الحقوق المدنية . في التمسك بإعلان الإجراءات . لعدم إعلان المتهم بجلاسة المعارضة .

١ - الأصل طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أن الإجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يتحدث ما ثبت بحضور الجلسة وما أثبتته المحكمة أيضا من صدور بجلاسة ١٩٧٥/٦/٩

إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله فإنه لا يقبل منه ما يشير في هذا الخصوص والاستناد فيه إلى التحقيقات التي يقول أن النيابة قد أجزتها في شكواه التي تقدم بها في هذا الشأن .

٢ — تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، وحقه في ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب .

٣ — من المقرر أن طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المسكون لها في حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك ، ومن ثم فإنه لم يكن هناك ثمة وجه لاصرار الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لنظر استئناف الطاعن مع استئناف المتهم طالما أن من شأن نظر استئنافه إعادة نظر موضوع الدعوى المدنية من جديد بكافة عناصرها بما فيها ركن الخطأ المتمثل في الفعل الجنائي المسند للمتهم فلا تثريب على المحكمة إن هي أطرحت هذا الطلب لإنتفاء ما يبرره .

٤ — متى كان الطاعن لم يذهب في طعنه إلى حد الإدعاء بأن المحكمة قد دعت محاميه من الاستمرار في دفاعه فلا محل للنعي عليها إن هو أمسك عن ذلك لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعنه مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

٥ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الاقرار المقدم من المطعون ضدهما كان منسوباً للمتهم متضمناً بقبول الحكم الصادر ضده بشقيه الجنائي والمدني وتعهد به بعدم الطعن عليه بالاستئناف ، ولا يمارى الطاعن في هذه البيانات بل يسلم بها في أسباب طعنه فإن الأصل أن حجية هذا الاقرار — لو صح — إنما تقتصر على المتهم ولا تنصرف إلى الطاعن فلا يحتج عليه به كما أنه لا يضار به رغم أن التعويض المقضى به ابتدائيا كان محكوما به عليه وعلى المتهم

على وجه التضامن بينهما ، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٩٥ من القانون المدني قد نصت على أنه " إذا أقر أحد المدينين المتضامنين بالدين فلا يسرى هذا الإقرار في حق الباقيين " ومن ثم فإن الطاعن لم تمكن له مصلحة قانونية في الطعن بالتزوير على ذلك الإقرار بل ولاصفة له في ذلك أيضا فلا جدوى له مما يثيره نعيًا على الحكم بعدم إجابته إلى طالب التأجيل . ليتمكن من الطعن بالتزوير على الإقرار المذكور ، ولا يجوز له التحدى بأن المتهم كان مشاركًا له في هذا الطلب ذلك بأن الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلًا منها بشخص الطاعن .

٦ - لا يقبل من الطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) الاحتجاج بعدم قيام المطعون ضدهما (المدعين بالحقوق المدنية) بسداد الرسوم المستحقة على استئنافهما إذ أن هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهو ليس نائبًا عنه في هذا الشأن .

٧ - لا يقبل من الطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) ما يثيره من بطلان الإجراءات لعدم إعلان المتهم بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر معارضته بعد فتح باب المرافعة طالما أن هذا الإجراء غير متصل بشخصه ولا مصلحة له فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ... بأنه (أولا) تسبب خطأ في موت ... وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بسرعة وبحالة ينجم عنها الخطر ولم يحتط أثناء قيادته فصدم المحبى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . (ثانيا) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الأشخاص والأموال . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات .

١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار الداخلية . ومحكمة جنح قلوب الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل

وكفالة عشرون جنيهًا لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف . عارض ، وفي أثناء نظر المعارضة إدعت كل من ... و ... عن نفسها وبصفتها وصية على أولاد المحبى عليه مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه ثم قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه إلى تغريم المتهم مائة جنيه والإزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤديا للمدعيتين ... عن نفسها وبصفتها وصية و ... عن نفسها وبصفتها مبلغ أربعة آلاف جنيه لكل وألزمتهما المتهم والمسئول المصروفات المدنية المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المسئول عن الحقوق المدنية والمدعيتان بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . وإلزام كل بمصاريف استئنافه . فطعن الوكيل عن المسئول بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن — المسئول عن الحقوق المدنية — ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الصادر بإلزامه والمتهم متضامنين بالتعويض قد شابه بطلان فى الإجراءات وقصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن طلب بجلسة ١٩٧٥/٦/٩ التأجيل لنظر استئنافه مع استئناف المتهم منعا من تجزئة الدعوى إلا أن المحكمة لم تستجب إليه وبعد أن قررت تأجيل الدعوى وأحالتها إلى دائرة أخرى لوجود مانع لديها فلما عادت فى اليوم التالى ومحت ذلك القرار وأصدرت الحكم المطعون فيه وأسندت له يوم ١٩٧٥/٦/٩ تاريخا مما حدا بمحامى الطاعن إلى تقديم شكوى كانت محل تحقيق من النيابة العامة يجب ضمه للفصل فى هذا الوجه وقد ترتب على هذه الإجراءات حرمان الطاعن من إبداء دفاعه لأن مآدار فى تلك الجلسة من مرافعة إنما كان قاصرا على طلب التأجيل دون موضوع الدعوى ، وقد دفع المدافع عنه وعن المتهم بتزوير الإقرار المتضمن قبول الأخير للحكم المستأنف بشقيه الجنائى والمدنى

والمقدم من المطعون ضدهم في ذات الجلسة وطلب التأجيل للطعن عليه بالتزوير ضلبياً وتوقيعا غير أن المحكمة أطرحت هذا الطلب كما أنها نظرت استئناف المطعون ضدهما رغم عدم سدادهما الرسوم المستحقة عليه بعلّة سابقة صدور قرار بمعافاةهما منها مع أن ذلك القرار لا ينصرف إلا إلى رسوم الدعوى المدنية المستحقة أمام محكمة أول درجة دون رسوم الاستئناف المودع عن الحكم الابتدائي الصادر فيها والذي يعتبر بمثابة دعوى مبتدأة تستحق عنه رسوم جديدة مما كان يوجب على المحكمة استبعاده وأخيرا فإن محكمة أول درجة قضت في معارضته المتهم دون أن يكون قد أعلن بالجلسة الأخيرة والتي حددت بعد فتح باب المرافعة في الدعوى ، وكل هذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن كان قد طلب بجملة ١٩٧٥/٦/٩ التأجيل لنظر استئنافه مع استئناف المتهم المحدد لنظره بجملة ١٩٧٥/١٠/١٣ وإذ تقدم المدافع عن المطعون ضدهما بإقرار ذكر أن المتهم أقر بمقتضاه بقبوله الحكم دار قضائه عدم الطعن عليه ، طالب الحاضر عن الطاعن والمتهم التحفظ على ذلك الاقرار ليطعن عليه بالتزوير ، وبعد أن أثبتت المحكمة باقى ما دار في الجلسة المذكورة أصدرت حكما المطعون فيه بذات الجلسة لما كان ذلك ، وكان الأصل طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أن الإجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يضحض ما ثبت بمحضر الجلسة وما أثبتته الحكم أيضا من صدوره بجملة ١٩٧٥/٦/٩ إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله فإنه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الخصوص والاستناد فيه إلى التحقيقات التي يقول إن النيابة قد أجرتها في شكواه التي تقدم بها في هذا الشأن ، وإذ تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وحقه في ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب ، وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك ، فإنه لم يكن هناك ثمة وجه

لإصرار الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لنظر استئناف الطاعن وقد أ طرح استئناف المتهم طالبا أن من شأن نظر استئنافه إعادة نظر موضوع الدعوى المدنية من جديد بكافة عناصرها بما فيها ركن الخطأ المتمثل في الفعل الجنائي المسند للمتهم فلا تثريب على المحكمة إن هي أ طرحت هذا الطلب لانتفاء ما يبرره. لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يذهب في طعنه إلى حد الادعاء بأن المحكمة قد منعت محاميه من الاستطراد في دفاعه فلا محل للنعي عليها إن هو أمسك عن ذلك لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصحح أن يبنى عليه طعن مادامت المحكمة لم تمنعه عن مباشرة حقه في الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الإقرار المقدم من المطعون ضدهما كان منسوباً للمتهم متضمنا قبوله الحكم الصادر ضده بشقيه الجنائي والمدني وتعهده بعدم الطعن عليه بالاستئناف ، ولا يمارى الطاعن في هذه البيانات بل يسلم بها في أسباب طعنه فإن الأصل أن حجية هذا الإقرار — لوصح — إنما يقتصر على المتهم ولا تنصرف إلى الطاعن فلا يحتاج عليه به كما أنه لا يضار به رغم أن التعويض المقضى به ابتدائيا كان محكما به عليه وعلى المتهم على وجه التضامن بينهما ، ذلك بأن الفقرة الأولى من القانون ٢٩٥ من القانون المدني قد نصت على أنه إذا أقر أحد المدينين المتضامين بالدين فلا يسرى هذا الإقرار في حق الباقيين ” ومن ثم فإن الطاعن لم تكن له مصلحة قانونية في الطعن بالتزوير على ذلك الإقرار بل ولا صفة له في ذلك أيضا ، فلا جدوى له بما يشيره نعيًا على الحكم بعدم إجابته إلى التأجيل ليمكن من الطعن بالتزوير على الإقرار المذكور ، ولا يجوز له النجدي بأن المتهم كان مشاركاً له في هذا الطلب ذلك بأن الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن . لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من الطاعن الاحتجاج بعدم قيام المطعون ضدهما بسداد الرسوم المستحقة على استئنافهما . إذ أن هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهو ليس نائباً عنه في هذا الشأن ، كما أنه لا يقبل منه أيضاً ما يشيره من بطلان الإجراءات لعدم إعلان المتهم بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر مدارضته بعد فتح باب المرافعة طالبا أن هذا الاجراء غير متصل بشخصه ولا مصلحة له فيه . لما كان ما تقدم . فإن الطعن يكون برمته على غير أساس مستوجبا للرفض مع مصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن دل المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
يونس ثابت .

(٦٠)

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٧ قضائية

(١ - ٢) قتل خطأ . جريمة . " أركانها " . خطأ . رابطة سببية .
مسئولية جنائية . " موانع المسؤولية " . أسباب الإباحة وموانع العقاب .
حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل
منها " .

(١) السرعة الموجبة للمسئولية الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ . هي التي تجاوز الحد
الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .

مضى يجوز لقائد مركبة خلفية أن يتجاوز مركبة أمامه ؟

(٢) تقدير زواجر رابطة السببية بين الخطأ والضرر من عدمه . موضوعي .

الحادث القهري . شرطه : ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه

عدم التزام محكمة الموضوع بإيراد ما لم تكن إليه من أقوال الشهود .

١ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للسببية الجنائية في جريمة القتل
والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي يقتضيه
ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيسبب عن هذا التجاوز
الموت أو الجرح ، وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة
تعد عنصرا من عناصر الخطأ أولا تعد هو ما يتعلق بموضوع الدعوى ، كما جرى

قضاء هذه المحكمة بأنه وإن جاز لقائد عربية خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربية أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجيا ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك، وكان الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن فيما يجمل من أن شهود الواقعة قد أجمعوا على أنه كان مسرعا في قيادته وأراد أن يتجاوز السيارة التي تتقدمه دون أن تفسح له الطريق لوجود عربية نقل أمامها وعلى مرأى من الطاعن فلم يتمكن من إيقاف سيارته أو تهدئتها وهو ما حدا به إلى الانحراف يسارا نحو الجزيرة التي تتوسط الطريق، رغبة في تجاوز السيارة التي أمامه أو لتفادي الاصطدام بها غير أنه لم يستطع واندفع نحو الاتجاه العكسي حيث اصطدم بالسيارة القادمة فيه والتي كانت تقل المجنى عليهم، كما استطرد الحكم إلى قوله "أن المتهم كان يستطيع دفع هذا الحادث بأن يسير في طريقه سيرا عاديا بعيدا عن التهور في القيادة... ولا يحاول سباق سيارة أمامه أو يحاول المرور منها إلا إذا كانت حالة الطريق أمامه تسمح بذلك، وهو إذ لم يفعل ذلك فيكون هو المخطئ ولا يحتاج هنا بانفصال الوصلة المفصلية لعجلة القيادة — التي أشار إليها المهندس الفني — كقوة قاهرة أو حادث بغائي لأن هذا الانفصال لم يحدث إلا بعد محاولته المرور من السيارة التي أمامه ونزوله في الجزيرة الوسطى تاركا طريقه وسيره بسرعة..." وإذ اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب هذا الحكم وكلها بأن المحكمة لا تطمئن لأقوال مهندس المرور التي ردها أمامها. لما كان ذلك، وكان تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى، وهو ما استظهره الحكم ودل على ثبوته في حق الطاعن بما ينتج من وجوه الأدلة السائغة الواردة في المساق المتقدم، وكان لا ينال منه ما تذرعه به الطاعن من مناقضة الحكم الثابت بالأوراق إذ تبين من الرجوع إلى المفردات — التي امرت المحكمة بضمها — أن ما قرره الطاعن والشاهد من أن السيارة التي كانت تتقدمه ما كادت تفسح له الطريق حتى

ارتدت أمامه — وهو ما لم يغفل الحكم الإشارة إليه — إنما يتفق في مبناه ومعناه مع ما استخلصه الحكم من أن تلك السيارة لم تكن قد أفسحت له الطريق بما يسمح له بتجاوزها ، وأن تهوره وسرعته هي التي حدت به إلى الانحراف يسارا ومن ثم إلى الاتجاه العكسي حيث اصطدمت بالسيارة التي كانت تقل المحنّي عليهم ، وإذ كان يبين من مطالعة المفردات أن ما حصله الحكم من أقوال سائر الشهود واستظهر به خطأ الطاعن له في الأوراق صدها ولم يحد في ذلك عن نص ما أنبأت به أو فحواه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح من أوراق الدعوى ، ومن ثم فإن دعوى فساد التدليل وخطأ التحصيل تكون ولا محل لها .

٢ — لما كان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وهو الحال في الدعوى المطروحة حسبما أفصح عنه الحكم فيما سلف ، وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه ، فإذا اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم بما يترتب عليه مسؤوليته ، فإن في ذلك ما ينتفي معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري . لما كان ذلك ، وكان النفي لإضفال الحكم المطعون فيه بيان مؤدى شهادة مهندس المرور التي أفصح عن اطمئنانه لها ، مردودا بأنه لا تلزم المحكمة بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) تسبب خطأ في موت كل من
 و و و و و وكان ذلك ناشئا عن
 إهماله ورعوثته وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة
 بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر على النحو المبين بالأوراق فاصطدم بسيارة
 أخرى وحدثت إصابات المجنى عليهم والتي أودت بحياتهم . (ثانيا) تسبب خطأ
 في إصابة كل من و و و و و
 و و و و و وكان ذلك
 ناشئا عن إهماله ورعوثته وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد
 سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر على النحو المبين بالأوراق فاصطدم
 بسيارة أخرى وحدثت إصابات المجنى عليهم . (ثالثا) قاد سيارة بكيفية تعرض
 حياة الجمهور للخطر . وطلبت عقوبة بالسنتين ٣/٢٣٨ و ٣/٢٤٤ من قانون
 العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار
 الداخلية . وادعى مدنيا قبل المتهم وشركة مصر للسياحة متضامنين
 بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى كل من عن نفسه
 وبصفته وليا طبيعيا على القاصرين و و و مدنيا
 قبل المتهم وشركة مصر للسياحة متضامنين بمبلغ أربعة آلاف جنيه على سبيل
 التعويض . ومحكمة بركة السبع الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد
 الإتهام (أولا) بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة عشرين جنيها عما أسند
 إليه . (ثانيا) إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية - شركة مصر للسياحة -
 بأن يدفع متضامنين للدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها
 على سبيل التعويض المؤقت وأن يدفع عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا
 على ولديه القاصرين و وكذلك مبلغ ثلاثة
 آلاف جنيه والمصاريف المدنية بالقدر المناسب لما قضى به في الدعوى المدنية .
 فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية)
 قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد

الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزدائه بجريمة القتل الخطأ قد انطوى على فساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد، وقصور في التسبيب، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد استدل على خطأ الطاعن بأنه كان يسابق السيارة التي تتقدمه وأن سرعته الفائقة وعدم التحكم في عجلة القيادة هي التي سببت الحادث بانحراف السيارة إلى الاتجاه العكسي وانفصال وصلة عجلة القيادة، وهو تصوير لا تفيده أقوال الشهود ويناقض الثابت بالأوراق على لسان كل من الطاعن والشاهد من أن السيارة التي كانت تتقدم الطاعن ما كادت تفسح له الطريق حتى ارتدت أمامه فانحرف يسارا ووقع الحادث، وكان ذلك بسبب قهري مفاجيء - على خلاف ما استخلصه الحكم - وهو انفصال وصلة عجلة القيادة الذي لم يكن للطاعن يد فيه ولا يمكنه توقعه، ويكون الحادث نتيجة خطأ قائد السيارة التي كانت أمامه ابتداء، وخطأ قائد السيارة التي كانت تقل المحني عليهم انتهاء لقدموها بسرعة، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد أشار إلى عدم اطمئنانه إلى أقوال المهندس الفني دون أن يورد مؤداها رغم قضائه بالإدانة، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمسائلة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح، وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مما يتعلق بموضوع الدعوى، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأنه وإن

جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن فيما يحمل من أن شهود الواقعة قد أجمعوا على أنه قد كان مسرعاً في قيادته وأراد أن يتجاوز السيارة التي تتقدمه دون أن تفسح له الطريق — لوجود عربة نقل أمامها — وعلى مرأى من الطاعن فلم يتمكن من إيقاف سيارته أو تهدئتها وهو ما حدا به إلى الانحراف يساراً نحو الجزيرة التي تتوسط الطريق ، رغبة في تجاوز السيارة التي أمامها أو لتفادي الاصطدام بها غير أنه لم يستطع واندفع نحو الاتجاه العكسي حيث اصطدم بالسيارة القادمة فيه والتي كانت تقل المحبى عليهم ، كما استورد الحكم إلى قوله ” ان المتهم كان يستطيع دفع هذا الحادث بأن يسير في طريقه سيرا عادياً بعيداً عن التهور في القيادة ... ولا يحاول سباق سيارة أمامه أو يحاول المرور منها — إلا إذا كانت حالة الطريق أمامه تسمح بذلك ، وهو إذ لم يفعل ذلك فيكون هو المخطئ ولا يحتاج هنا بانفصال الوصلة المفصلية لعجلة القيادة — التي أشار إليها المهندس الفنى — كقوة قاهرة أو حادث بخائى لأن هذا الانفصال لم يحدث إلا بعد محاولته المرور من السيارة التي أمامه ونزوله في الجزيرة الوسطى تاركاً طريقه وسيره بسرعة ... “ وإذ اتفق الحكم المطعون فيه أسباب هذا الحكم وكلها بأن المحكمة لا تطمئن لأقوال مهندس المرور التي ردها أمامها . لما كان ذلك . وكان تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وهو ما استظهره الحكم ودل على ثبوته في حق الطاعن بما ينتجه من وجوه الأدلة السائغة الواردة في المساق المتقدم ، وكان لا ينال منه ما تذرعه به الطاعن من مناقضة الحكم للثابت بالأوراق إذ تبين من الرجوع إلى المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها — أن ما قرره الطاعن والشاهد ... من أن السيارة التي كانت

تتقدمه ما كادت تفسح له الطريق حتى إرتدت أمامه — وهو ما لم يغفل الحكم الإشارة إليه — إنما يتفق في مبناه ومعناه مع ما استخلصه الحكم من أن تلك السيارة لم تسكن قد أفسحت له الطريق بما يسمح له بتجاوزها ، وأن تهوره وسرعته هي التي حدت به إلى الانحراف يسارا ومن ثم إلى الاتجاه العكسي حيث اصطدم بالسيارة التي كانت تقل المجنى عليهم ، وإذ كلف بين من مطالعة المقررات أن ما حصله الحكم من أقوال سائر الشهود واستظهر به خطأ الطاعن له في الأوراق صداه ولم يحد في ذلك عن نص ما أنبأت به أوفواه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح من أوراق الدعوى ، ومن ثم فإن دعوى فساد التدليل وخطأ التحصيل تكون ولا محل لها ، لما كان ذلك ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وهو الحال في الدعوى المطروحة حسبما أفصح عنه الحكم فيما سلف ، وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه ، فإذا اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم بما يترتب عليه مسؤوليته ، فإن في ذلك ما ينفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري . لما كان ذلك ، وكان النعي لاغفال الحكم المطعون فيه بيان مؤدى شهادة مهندس المرور التي أفصح عن عدم اطمئنانه لها ، مردودا بأنه لا تلزم المحكمة بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قواد جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبي ، وأحمد طاهر خليل .

(٦١)

الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤٧ القضائية

ضرب : استئناف ، "نطاقه" . "نظره والحكم فيه" . دعوى جنائية .
دعوى مدنية . نيابة عامة . نقض "حالات الطعن" .

استئناف النيابة العامة . فاصر على الدعوى الجنائية لحسب . تناول المحكمة الاستئنافية
الدعوى المدنية في هذه الحالة . خطأ في القانون أساس ذلك .

لما كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى قضت
ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم دون
المدعية بالحقوق المدنية — التي كانت قد ادعت بقرش صاغ على سبيل التعويض
المؤقت وما كان لها أن تستأنف . ولما كان من المقرر أن نطاق الاستئناف
يحدد بصفة رافعة ، فإن استئناف النيابة العامة — وهي لا صفة لها في التحدث
إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية لا ينقل النزاع أمام المحكمة
الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي
للطعن . ولما كانت الدعوى المدنية قد انحسم الأمر فيها برفضها وصيرورة هذا القضاء
نهائياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي المدعية بالحقوق المدنية وحدها فإن
تصدي المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والقضاء للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض
المؤقت يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلاً فيما لم ينقل اليها ولم
يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً
من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً عملاً بنص الفقرة الأولى

من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض — وتصحيحه بالغاء ما قضى به في الدعوى المدنية ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمداً بـ ... الاصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقور املاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً . وطالبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وادعت ... (المجنى عليها) مدنياً قبل المتهم بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بندر المنصورة الجزئية قضت حضورياً ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم خمسة عشر يوماً مع الشغل وبالزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن الأستاذ ... المحامي بصفته وكيلًا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الجرح عمداً قد شابه قصور في التسبب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يحيط بواقعة الدعوى وظروفها ولم يورد مؤدى التقرير الطبي وما تضمنه من بيان إصابات المجنى عليها بطريقة وافية يتضح منها مدى تأييده للواقعة كما أنه ألغى الحكم المستأنف الذي قضى ببراءة الطاعن دون أن يرد على أسبابه مما يصلح سنداً لالغائه . هذا إلى ما شاب الحكم من خطأ حين قضى في موضوع

الدعوى المدنية التي لم تكن مطروحة على المحكمة الاستئنافية إذ جاء الطعن بالاستئناف من النيابة العامة وحدها دون المدعية بالحقوق المدنية كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما حصلها من أقوال المجنى عليها والشهود وما ساقه الطاعن من دفاع ، خلص إلى القول بأن المحكمة ترى أن " الواقعة المسندة إلى المتهم قد ثبتت لديها وتوافر الدلائل على صحتها ذلك أن المجنى عليها قررت فور سؤالها وبعد نقلها إلى المستشفى بأن محدث إصابتها هو المتهم وذلك بالقائه براد الشاي عليها محدثا بها حروقا وذلك بسبب نزاع على المسكن وأن ذلك كان بداخل مسكنها وقد تأيد ذلك بما جاء بتقرير الطبيب بوجود حروق بها نتيجة ذلك " . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الجرح عمدا التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال المجنى عليها والتقرير الطبي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأقوال شاهدي النفي — التي حول عليها الحكم المستأنف في قضائه بالبراءة — فأطرحها لعدم اطمئنانه إلى صحتها إذ لم يشهدا وقوع الحادث ، فإنه يكون قد فند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب ومن ثم تنحسر عنه حالة القصور في التسبيب ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم دون المدعية بالحقوق المدنية — التي كانت قد ادعت بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت وما كان لها أن تستأنفه ، ولما كان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه ، فإن استئناف النيابة العامة — وهي لا صفة لها في التعهد إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية — لا ينقل

النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن . ولما كانت الدعوى المدنية قد انحصرت الأمر فيها برفضها وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي المدعية بالحقوق المدنية وحدها ، فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والقضاء للادعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه وقصلا فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى المدنية ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد جنيته ، وعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبة ، وأحمد علي موسى .

(٦٢)

الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٤٧ القضائية

(٢٤١) قتل خطأ . مرور . قانون . " تفسيره " . محكمة ثاني درجة .
" الإجراءات أمامها " . مسئولية جنائية .

١ — التزام قائد المركبة بالكشف عليها والتحقق من سلامتها وصلاحياتها للسير دون
خطر عليها أو على الغير قبل تحركها . المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لقانون المرور
٦٦ لسنة ١٩٧٣ . صدور الأمر إليه بتعيين المركبة من أية جهة ولو كانت المنوط بها
صياقتها لا يعفيه من المسؤولية . متى تبين له عدم خلوها من العيوب .

الخطأ المشترك . لا يعفى من المسؤولية

٢ — عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق إلا ما فات محكمة أول درجة لإجرائه
أو ما ترى هي لزوما له .

١ — ملأ كان قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ بإصدار اللائحة
التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ قد أوجب في مادته الرابعة
على كل قائد مركبة قبل تحركها الكشف عليها وعلى جميع أجهزتها والتأكد
من سلامتها وصلاحياتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك أو نشوء خطر
منها على الغير وهو مسئول عن استيفاء المركبة لكافة الشروط التي يتطلبها القانون
واللوائح وعن توافر هذه الشروط في الركاب والحمولة . وكان من المقرر أن تقدير
الخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها
محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها
أصلها في الأوراق . وإذا ما كان الحكم قد استخلص في تدليل سائغ من أقوال

الشهود والمهندس الفنى ومن محضر المعاينة والتقارير الطبية ومن إقرار الطاعن ذاته بمحضر الجلسة من أنه قائد السيارة رغم نقص أحد مسامير الطنبور الخلفي مما يفيد أن سيرها غير مستوفاة لشروط الأمن والمتانة وقد استمر في السير بها بالرغم من كسر المسامير والطنبور ولم يسارع بوقف تسييرها وقد كان في مكنته ذلك وفقاً لما شهد به المهندس الفنى بمحضر الجلسة وهو ما يوفر في حقه الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث ولا يجدي مذهب إليه عن مسئولية قسم الصيانة بالشركة عن صلاحية السيارة ذلك أن اشتراك الغير في الخطأ — مع فرض ثبوته — لا يعفيه من المسئولية فضلاً عن أن قرار وزير الداخلية سالف البيان قد ألزم قائد السيارة أن يتحقق بنفسه من سلامتها وصلاحيتها قبل التسيير بها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

٢ — الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تلتزم بإجراء تحقيق إلا ما فات محكمة أول درجة لإجرائه أو ما ترى من لزوم إجرائه ، وإذ كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى أنها سمعت شهادة كبير مهندسى مرور اسكندرية وناقشته فيما أثاره الطاعن بشأن بخائية الحادث وقد اشترك الدفاع عنه في المناقشة ومن ثم لا تكون محكمة الدرجة الثانية ملزمة بإجابة طلب إعادة مناقشة الخبر أو الرد عليه ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تزلوما لذلك .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولاً) تسبب خطأ في قتل
بأن قائد سيارة بحالة خطرة مما أدى إلى انقلابها وحدثت الوفاة على النجو المبين بالمحضر . ثانياً : تسبب خطأ في إصابة
بأن قائد سيارة بحالة خطرة مما أدى إلى انقلابها وإصابتهم من جراء ذلك .
ثالثاً : قائد سيارة بحالة خطرة ، وطالبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ٢/٢٤٤ من قانون العقوبات . والمواد ١ و ٦٣ و ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣

ومحكمة الدخيلة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن جميع الزهم المسندة إليه وكفالة عشرة حنفيات لوقف التنفيذ . فاستأنف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن الاستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن مجرمتي القتل الإصابة الخطأ قد شابه قصور في التسبب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المحنى عليهم ركبوا سيارة نقل البضائع التي يقودها بغير إذنه وقد نتجت إصاباتهم عن حادث فجائي هو انفصال إطارين خلفيين من السيارة مما أدى إلى انقلابها وسقوطهم منها وهو ما تنفى به مسؤوليته عن الحادث فضلا عن أن قسم الصيانة بالشركة صاحبة السيارة هو المسئول عن التحقق من سلامتها وأن صدور أمر إليه بتشغيلها يفيد صلاحيتها للسير ولا يغير من ذلك علمه بنقص مسار بطنبور الإطارين ، هذا إلى أن الدفاع عن الطاعن طلب نذب خبير لإبداء الرأي في شأن بخائية الحادث بيد أن الحكم لم يعرض لهذا الطلب إرادا وردا عليه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه الحكم المطعون فيه — أنه بعد أن أورد أقوال الشهود ومعاينة مكان الحادث وشهادة المهندس الفني بالجلسة والتقارير الطبية عرض للدفاع الطاعن سالف الذكر وخلص إلى أن الحادث يرجع إلى خطئه لقيادته سيارة غير مستوفاة شروط الأمن والمتانة إذ سيرها رغم علمه بنقص مسار بطنبور إحدى إطارتها — حسب إقراره بحضور الجلسة — واستمر في قيادتها بالرغم من كسر مسامير طنبور الدبل الخلفي مما أدى إلى انفصال الإطارين وانقلاب السيارة الذي نتج عنه سقوط المحنى عليهم الأربعة وحدوث إصاباتهم التي أودت بحياة أحدهم . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣

قد أوجب في مادته الرابعة على كل قائد مركبة قبل تحركها الكشف عليها وعلى جميع أجهزتها والتأكد من سلامتها وصلاحيتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك أو نشوء خطر منها على الغير وهو مسئول على استيفاء المركبة لكافة الشروط التي يتطلبها القانون والأوامر وعن توافر هذه الشروط في الركاب والحمولة . وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلا في الأوراق . وإذا ما كانت المحكمة قد استخلصت في دليل سائغ من أقوال الشهود والمهندسين الفنيين ومن محضر المعاينة والتقارير الطبية ومن إقرار الطاعن ذاته بمحضر الجلسة من أنه قائد السيارة رغم نقص أحد مسامير الطنبور الخلفي مما يفيد أنه سيرها غير مستوفاة لشروط الأمن والمتانة وقد استمر في السير بها بالرغم من كسر المسامير والطنبور ولم يسارع بوقف تسيرها وقد كان في مكنته ذلك وفقا لما شهد به المهندس الفني بمحضر الجلسة وهو ما يوفر في حقه الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث ولا يجدي ما ذهب إليه عن مسئولية قسم الصيانة بالشركة عن صلاحية السيارة ذلك أن — اشتراك الغير في الخطأ — مع فرض ثبوته — لا يعفيه من المسئولية فضلا عن أن قرار وزير الداخلية سالف البيان قد ألزم قائد السيارة أن يتحقق بنفسه من سلامتها وصلاحيتها قبل السير بها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ، لما كانت ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تلتزم بإجراء تحقيق إلا ما فاته محكمة أول درجة لإجرائه أو ما ترى هي لزوما لإجرائه ، وإذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى أنها سمعت شهادة كبير مهندسى مرور اسكندرية وناقشته فيما أثاره الطاعن بشأن فخائية الحادث وقد اشترك الدفاع عنه في المناقشة ومن ثم لا تكون محكمة الدرجة الثانية ملزمة بإجابة طلب إعادة مناقشة الخبر أو الرد عليه ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى بذلك . متى كان ذلك فإن هذا الوجه يضحى في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد بجنينة ، وعيش محمد رشدي ، ومحمد علي ياسين ، ومحمد
علي راغب .

(٦٣)

الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٧ القضائية

قتل عمد . إثبات . " شهادة " . " خبرة " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " .

عدم الطعنان المحكمة إلى رواية الشاهد للتناقض . إلزامها من بعد عن طلبه مناقشة الطبيب
الشرعي لتأييد أقواله . لا عيب . أساس ذلك ؟

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل بالتفصيل طلب المدافع
عن الطاعن استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، رد عليه بقوله : " وحيث
إن الشاهد الطاعن — تناقض في أقواله بين ما أدلى به بالتحقيقات وما قرره
بالجلسة فبينما قرر بالتحقيقات أن المتهمين — المطعون ضدهم — جميعا كانوا
في مستوى أعلى بحوالي متر أو أقل قليلا وأن والده سقط قتيلا على أثر العيارات
التي أطلقت فلاذ عندئذ بالفرار ومن خلفه المتهمون الثلاثة . ، يقرر بجلسة اليوم
أن اثنين من المتهمين سقطا كائنا يقفان في المستوى الأعلى أما الثالث فكان
في مستوى منخفض قليلا وأن اثنين منهم فقط جريا خلفه أما الثالث فغالي
بمكان الحادث كما يقرر أنه سمع أعية نارية تطلق من محل الحادث أثناء
تواجده بالمنزل عقب هربه إليه في حين لم يذكر أي شيء عن هذه الواقعة
بالتحقيقات التي كانت معاصرة للحادث مباشرة الأمر الذي يستشف منه أنه
قصد بأقواله الجديدة بالجلسة أن تكون مطابقة لتقرير الصفة التشريحية

فما ترى معه المحكمة عدم الاطمئنان إلى أقوال هذا الشاهد كلية وطرحها جانبا .
وحيث أنه بالنسبة لطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فإنه يضحى غير منتج
بعد أن انتهت المحكمة إلى عدم الاطمئنان إلى رواية الشاهد وبعد أن وضحت
الرؤية كاملة أمامها ومن ثم تلتفت عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر
أنه يكفي أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى
ببراءته ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه — بالتالى — ما دامت قد أحاطت
بالدعوى عن بصر و بصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب وأن المحكمة لا تلتزم
بإجابة طالب استدعاء الطبيب لمناقشته بل لها أن ترفض هذا الطلب إذا هي رأت
أنها في غنى عن رأيه بما استخلصته من الوقائع التي ثبتت لديها ، وإذا كان البين
من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض ببراءة المطعون ضدهم من التهمة
المسندة إليهم ورفض دعوى الطاعن المدنية المقامة قبلهم — تبعا لذلك —
إلا بعد أن ألت بكافة ظروف الدعوى وأوضحت على النحو المتقدم بيانه ، أوجه
التناقض في أقوال ” الطاعن ” — شاهد الإثبات الوحيد فيها — والتي من أجلها
لم تطعن المحكمة إلى شهادته بل رأت عدم التعويل عليها . لما كان ذلك ،
وكان الطاعن لا يجادل في صحة ما نقله الحكم من مختلف رواياته ، فإنه لا تريب
على المحكمة — من بعد أن وضحت الواقعة لديها إذ هي انتهت ، للأسباب السائغة
التي ضمنها حكمها ، إلى أن طلب الطاعن مناقشة الطبيب الشرعي — لمحاولة إثبات
إمكان وقوع الحادث وفقا للصورة الواردة بأقواله — هو طلب غير منتج ،
ذلك بأنه يفرض ثبوت هذا الذي يتغياها الطاعن من طابعه فإنه ان يغير من واقع
تناقضه تناقضا أدى إلى تشكك محكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية —
في أقواله برمتها ، ومن ثم فإن تعيين حكمها بالإخلال بحق الدفاع والقصور
في الرد على طلب مناقشة الطبيب الشرعي لا يعدو في حقيقته — أن يكون جدلا
موضوعيا حول سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وهو ما لا تقبل إثارته أمام
محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم (أولا) قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن انتوا قتله وبيتوا النية على ذلك وأعدوا لذلك أسلحة نارية مششخنة (بنادق) وتربصوا له في المكان الذي أيقنوا سلفا مروره منه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية من السلاح السالف الذكر بغية قتله فأحدثوا به عمدا الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالف الذكر شرعوا في قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن انتوا قتله وبيتوا النية على إزهاق روحه وأعدوا لذلك الأسلحة النارية سالف البيان وتربصوا له في المكان الذي أيقنوا سلفا مروره منه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو عدم إحكام الرماية والتصويب (ثانيا) (أ) أحرز كل منهم ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصا لهم في حيازته أو إحرزاه (ب) أحرز كل منهم سلاحا ناريًا مششخنا "بندقية" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لمواد الاتهام . فقرر ذلك . وادعى (الطاعن) مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا ببراءة المتهمين عما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بمصروفاتها وعشرة جنهيات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من تهمة قتل عمد اقترنت به جناية شروع في قتل الطاعن ورفض دعواه المدنية للمقامة قبلهم — تبعا لذلك — قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب،

ذلك بأن المدافع عن الطاعن طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في مدى إمكان حدوث الاصابات المشاهدة بجثة القتيل وفقا للصورة الواردة بأقوال نجله الطاعن — شاهد الاثبات في الدعوى — بيد أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب وردت عليه بما لا يصلح ردا .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل بالتفصيل طلب المدافع عن الطاعن استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، رد عليه بقوله : "وحيث أن الشاهد الطاعن — تناقض في أقواله بين ما أدلى به بالتحقيقات وما قرره بالجلسة فبينما قرر بالتحقيقات أن المتهمين — المطعون ضدهم — جميعا كانوا في مستوى أعلى بحوالى متر أو أقل قليلا وأن والده سقط قتيلا على أثر العيارات التي أطلقت فلاذ عندئذ بالفرار ومن خلفه المتهمون الثلاثة ، يقرر بجلسة اليوم أن اثنين من المتهمين فقط كانا يقفان في المستوى الأعلى أما الثالث فكان في مستوى منخفض قليلا وأن اثنين منهم فقط جريا خلفه أما الثالث فظل به كان الحادث كما يقرر أنه سمع أعيرة نارية تطلق من محل الحادث أثناء تواجده بالمنزل عقب هروبه إليه في حين لم يذكر أن شيء من هذه الواقعة بالتحقيقات التي كانت معاصره للحادث مباشرة الأمر الذي يستشف منه أنه قصد بأقواله الجديدة بالجلسة أن تكون مطابقة لتقرير الصفة التشريحية مما ترى معه المحكمة عدم الاطمئنان إلى أقوال هذا الشاهد كلية وطرحها جانبا . وحيث أنه بالنسبة لطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فإنه يضحى غير منتج بعد أن انتهت المحكمة إلى عدم الاطمئنان إلى رواية الشاهد وبعد أن وضحت الرؤية كاملا أمامها ومن ثم تلتفت عنه " . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يكفي أن تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه — بالتالى — ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيره وخلاصتها من عيوب التسميب وأن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته بل لها أن ترفض هذا الطلب إذا هي رأت أنها في غنى عن رأيه بما استخلصته من الوقائع التي ثبتت لديها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض ببراءة المطعون ضدهم من التهمة المسندة إليهم ورفض دعوى الطاعن المدنية المقامة قبلهم — تبعا لذلك — إلا بعد أن أملت بكافة ظروف الدعوى وأوضحت ،

على النحو المتقدم بيانه ، أوجه التناقض في أقوال الطاعن — شاهد الإثبات الوحيد فيها — والتي من أجلها لم تطعن المحكمة إلى شهادته بل رأت عدم التعويل عليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في صحة ما نقله الحكم من مختلف رواياته ، فإنه لا تريب على المحكمة — من بعد أن وضحت الواقعة لديها إذ هي انتهت ، للأسباب السائغة التي ضمنها حكمها ، إلى أن طلب الطاعن مناقشة الطبيب الشرعي — لمحاولة إثبات إمكان وقوع الحادث وفقا للصورة الواردة بأقواله — هو طلب غير منتج ، ذلك بأنه بفرض ثبوت هذا الذي تنفيه الطاعن من طابعه فإنه لن يغير من واقع تناقضه تناقضا أدى إلى تشكك محكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية — في أقواله برمتها ، ومن ثم فإن تعيب حكمها بالاخلاق بحق الدفاع والقصور في الرد على طلب مناقشة الطبيب الشرعي لا يعدو في حقيقته — أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وهو ما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن زمرته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار / حسن عل المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قواد جنيبة ، ريش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل .

(٦٤)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ القضائية

إصابة خطأ ، خطأ ، جريمة "أركانها" ، مسئولية جنائية ، حكم "تسببه" ،
تسبب غير معيب .

تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية ، موضوعي .

إجازة أعرف قائد المركبة إلى اليسار لتخطي مركبة تتقدمه ، حده : أن يتم مع التبصر والاحتياط
وتدبر العواقب ، مخالفة ذلك ، خطأ في حد ذاته ، مثال .

لما كان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بما حصله أن الطاعن كان يقود سيارة نقل عام للركاب ، وإذا تخطى
الدراجة الآلية — التي دين المحكوم عليه الآخر بجريمة قيادتها بدون رخصة
قيادة — فقد انحرف بالسيارة إلى أقصى يسار الطريق مما أدى إلى سقوطها
في الأراضي الزراعية المجاورة للطريق وإصابة ركابها المحبى عليهم وأورد الحكم
على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من شهادة شاهدين وأقوال المحكوم عليه
الآخر ومن الكشف الطبية ثم ألمح الحكم إلى دفاع الطاعن القائم على أنه كان
يحاول مفاداة المحبى عليه الذي كان يتردد بالدراجة البخارية قيادته بين يسار
الطريق ويمينه — وخلص من ذلك إلى قوله "وحيث أنه يبين من كل ما تقدم
أن المتهم الأول — الطاعن — حاول تخطي الدراجة البخارية التي كانت تتقدم
السيارة قيادته فانحرف إلى أقصى يسار الطريق والذي لم تكن حالته تسمح له
بذلك ، وأن هذا الخطأ هو الذي أدى إلى سقوط السيارة قيادته في الأراضي

الزراعية المجاورة للطريق وإصابة المجنى عليهم بالإصابات الموصوفة بالكشوف الطبية المرفقة ... " لما كان ذلك وكان البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن — أن الحكم قد تفهم واقعة الدعوى وأحاط بها عن بصر وبصيرة ، ولم يخطئ في تحصيل أقوال الشاهدين ولا دفاع الطاعن — خلافا لما يشير في منعه — بل إنه يلتزم ما هو ثابت بالأوراق ، كما أن المعاينة خللت مما يؤيد دفاع الطاعن أو يشير إلى أن ثمة لإنهيارا قد حصل بحافة الطريق الترابي على النحو المقول به ، ومن ثم فلا يقدح في سلامة الحكم إغفاله الإشارة إلى المعاينة والتحدث عنها مادام أنه لم يعول عليها ولم تكن هي ذات أثر في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادام تقديرها سائما مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق وأنه وإن حاز لقائد مركبة خافية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن تخطى مركبة تتقدمه إلا أن ذلك مشروط بداهة بأن يتم مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب بحيث إذا لم يلتزم القائد الحذر وانحرف بكيفية تعرض الغير للخطر كان تصرفه هذا خطأ في حد ذاته . ولما كان الثابت مما تقدم بيانه أن المحكمة قد استظهرت في حدود سلطتها الموضوعية ومأله معينه الصحيح في الأوراق — أن الطاعن إذ حاول تخطى الدراجة الآلية التي كانت تتقدم سيارة النقل العام قيادته قد انحرف بالسيارة إلى أقصى اليسار بالرغم من أن حالة الطريق لم تكن تسمح له بذلك مما أدى إلى سقوط السيارة في المزارع وإصابة ركبها المجنى عليهم ، بالإصابات الموصوفة بالكشوف الطبية الموقعة عليهم ، فإنها تكون قد بينت - في حكمها المطعون فيه - واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الإصابة الخطأ التي دانت بها الطاعن ، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد ساق على ثبوت هذه الواقعة في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، فإن ما يعيبه عليه الطاعن من خطأ في الاسناد وقصور في التسبيب لا يعدو — في حقيقته — أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوة ومحاولة لمناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وهو مالا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما المتهم الأول (الطاعن)
 (أولا) : تسبب خطأ في إصابة كلا من ١ - ... ٢ - ...
 ٣ - ... وآخرين وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعوثته وعدم
 مراعاته القوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ودون التأكد
 من خلو الطريق مما أدى إلى انقلابها وإصابة المجنى عليهم بالإصابات الموصوفة
 بالتقارير الطبية . (ثانياً) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة
 الأشخاص والأموال . (المتهم الثاني) : قاد دراجة بخارية بدون رخصة
 قيادة وطلبت عقابهما بالمادة ٣/٢٤٤ من قانون العقوبات والقانون رقم ٤٤٩
 لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة جناح العياط الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد
 الاتهام بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل عن التهمتين وكفالة ٥٠٠ قرش
 لوقف التنفيذ . وغيباً للمتهم الثاني بتفريجه مائتي قرش عن التهمة المسندة إليه
 فاستأنف المحكوم عليه (الطاعن) هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية
 - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع
 برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
 النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطاعن هو الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الإصابة
 خطأ ، قد شابه خطأ في الاسناد وقصور في التسبيب . ذلك بأنه لم يحصل
 أقوال الشاهدين على الوجه الصحيح ، بل أخطأ فهمها هي ودفاع الطاعن
 كما أغفل الإشارة إلى المعاشنة ، ولو أنه لم يفعل ذلك كله وألم الواقعة الدعوى
 عن بصر وبصرة لتبين له أن حالة الطريق كانت تسمح للسيارة بقيادة الطاعن
 بتخطي الدراجة الآلية - التي دين المحكوم عليه الآخر بجريمة قيادتها بدون
 رخصة قيادة وأن الطاعن لم يرتكب في الظروف التي وقعت فيها الواقعة خطأ ما
 وإنما اضطر للانحراف يساراً لتفادي الاصطدام بالمحكوم عليه الآخر

— الذى انحرف فجأة إلى يمين الطريق بعد ما أفسحه للطاعن أثر إعلان الأخير
رغبته فى التخطئ — بيد أن حافة الطريق الترابى لإنهارت تحت العجلة الخلفية
للسيارة مما أدى إلى سقوطها فى المزارع ووقوع الحادث .

وحيث إن الحكم الابتدائى — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بما يحصل أن الطاعن كان يقود سيارة نقل عام للركاب ، وإذ تخطئ
الدراجة البخارية — التى دين المحكوم عليه الآخر بجرىمة قيادتها بدون رخصة
قيادة — فقد انحرف بالسيارة إلى أقصى يسار الطريق مما أدى إلى سقوطها
فى الأراضى الزراعية المجاورة للطريق وإصابة ركابها المحبى عليهم وأورد الحكم
على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من شهادة شاهدين وأقوال المحكوم دليه
الآخر ومن الكشف الطبيعى ، ثم ألمح الحكم إلى دفاع الطاعن القائم على أنه كان
يحاول مفاداة المحبى حايه الذى كان يتردد بالدراجة البخارية قيادته بين يسار
الطريق ويمينه — وخلص من ذلك إلى قوله : من حيث إنه يبين من كل ما تقدم
أن المتهم الأول — الطاعن — حاول تخطئ الدراجة البخارية التى كانت تتقدم
السيارة قيادته فأنحرف إلى أقصى يسار الطريق والذى لم تكن حالته تسمح
له بذلك ، وأن هذا الخطأ هو الذى أدى إلى سقوط السيارة قيادته فى الأراضى
الزراعية المجاورة للطريق وإصابة المحبى عليهم بالإصابات الموصوفة بالكشف
الطبيعى المرفقة ... ” لما كان ذلك وكان البين من المفردات التى أمرت المحكمة
بضمها تحقيقا للطعن — أن الحكم قد تفهم واقعة الدعوى وأحاط بها عن بصر
وبصيرة ، ولم يخطئ فى تحصيل أقوال الشاهدين ولا دفاع الطاعن — خلافا
لما يشير فى منعه — بل أنه ألزم ما هو ثابت بالأوراق ، كما وأن المعاينة خلت
مما يؤيد دفاع الطاعن أو يشير إلى أن ثمة إنهيارا قد حصل بحافة الطريق الترابى
على المنحدر المقول به ، ومن ثم فلا يقدح فى سلامة الحكم إغفاله الإشارة إلى المعاينة
والتحدث عنها مادام أنه لم يول عليها ولم تكن هى ذات أثر فى تكون عقيدة
المحكمة فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب
للمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل
فيها بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولما أصابها
فى الأوراق ، وأنه وإن جاز لقائد مركبة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه

في أن يتخطى مركبة تتقدمه إلا أن ذلك مشروط بداهة بأن يتم مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب بحيث إذا لم يلتزم القائد الحذر وانحرف بكيفية تعرض الغير للخطر كان تصرفه هذا خطأ في حد ذاته . ولما كان الثابت مما تقدم بيانه أن المحكمة قد استظهرت في حدود سلطتها الموضوعية ومما له معينه الصحيح في الأوراق — أن الطاعن إذ حاول تخطى الدراجة البخارية التي كانت تتقدم سيارة النقل العام قيادته قد انحرف بالسيارة إلى أقصى اليسار بالرغم من أن حالة الطريق لم تكن تسمح له بذلك مما أدى إلى سقوط السيارة في المزارع وإصابة ركبها المجني عليهم بالإصابات الموصوفة بالكشوف الطمينة الموقعة عليهم ، فإنها تكون قد بينت — في حكمها المطعون فيه — واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الإصابة الخطأ التي دانت بها الطاعن ، وإذ كان ذلك وكان الحكم قد ساق على ثبوت هذه الواقعة في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، فإن ما يعيبه عليه الطاعن من خطأ في الإسناد وقصور في التبرير لا يعدو — في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومحاولة لمناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وهو مالا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برهته يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومقرية السادة المستشارين :
محمد عبد الواحد الديب ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وإسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(٦٥)

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ القضائية

محكمة إستئناف . " نظره والحكم فيه " . " معارضة نظرها والحكم فيها " .
شهادة طبية . تقض . حالاته . " الخطأ في تطبيق القانون " . " ما يجوز
الطعن فيه من الأحكام " .

قضاء أول درجة صحيحا . باعتبار المعارضة كأن لم تكن تستند به ولايتها . عدم جواز
إعادة الدعوى إليها لنظر المعارضة من جديد . جواز الطعن بالنقض في هذه الحالة .
أساس ذلك ؟

لما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن سلم المطعون ضده
بجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٥ المحددة لنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم
الغيايبي الابتدائي ثابت من توقيعه على تقرير المعارضة وأن تاريخ بداية فترة
المرض الواردة بالشهادة الطبية المؤرخة ١١ فبراير سنة ١٩٧٥ لا يرجع إلى تاريخ
جلسة المعارضة فإن محكمة أول درجة إذ قضت فيها باعتبار معارضته كأن
لم تكن لتخلفه عن حضور الجلسة الأولى لها بغير عذر — وقضاؤها بذلك
سليم — تكون استنفدت ولايتها بما لا يصح معه إعادة الدعوى إليها لنظر
المعارضة من جديد ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بذلك يكون
منهيا للمضمومة على خلاف ظاهره ذلك بأن محكمة أول درجة — فيما لو أعيدت
الدعوى إليها — سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر المعارضة لإستنفاد ولايتها

لسابقة الفصل فيها ويكون الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض جائزا وهو — وقد استوفى الشكل المقرر في القانون — مقبول شكلا . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أخطأت في قضائها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد مع أنها استنفدت ولايتها بسابقة الحكم فيها بقضاء صحيح ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدد الأشياء المبيعة بالمخضر والملوكة للسيد والمسألة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختمها لنفسه أضرارا باندائن الحاجز . وطلبت عذابه بالمادتين ٣٤١ ، و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بركة السبع الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكنالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد القانون . عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد وعلى النيابة تحديد جلسة وإعلان المتهم بها . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد قد خالف الثابت بالأوراق بما جره إلى الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن عذر المرض المانع الثابت بالشهادة الطيبة المقدمة من المتهم ينسحب أثره إلى جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٥ التي قضت فيها محكمة أول درجة باعتبار معارضته كأن لم تكن في حين أن الثابت بتلك الشهادة أن المرض إنما لحق بالمتهم في ١١ فبراير

سنة ١٩٧٥ .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة قدمت المطعون ضده إلى محكمة أول درجة لمحاكمته عن تهمة التبييد المسندة إليه فقضت غيابيا بحبسه شهرا مع الشغل عارض فيه وفي جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٥ المحددة لنظر معارضته لم يحضر فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن ، وإذا استأنفه قضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٥ غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتعريض به بعد الميعاد ، عارض فيه وبتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ صدر الحكم المطعون فيه ويقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر معارضته من جديد ، وأثبت في مدوناته أن المتهم قدم شهادة طبية مؤرخة ١١ فبراير سنة ١٩٧٥ تدل على مرضه وحاجته للعلاج لمدة تسعين يوما من تاريخ تحريرها مما مفاده أن المرض لحق به بعد جلسة المعارضة الابتدائية إلا أن المحكمة اعتقدت خطأ أن المرض بدأ قبل تلك الجلسة ورتبت على ذلك قضاءها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن علم المطعون ضده بجلسته ٩ فبراير سنة ١٩٧٥ المحددة لنظر المعارضة منه عن الحكم الغيابي الابتدائي ثابت من توقيعه على تقرير المعارضة وأن تاريخ بداية فترة المرض الواردة بالشهادة الطبية المؤرخة ١١ فبراير سنة ١٩٧٥ لا يرجع إلى تاريخ جلسة المعارضة فإن محكمة أول درجة إذ قضت فيها باعتبار معارضته كأن لم تكن لتخلفه عن حضور الجلسة الأولى لها بغير عذر — وقضاؤها بذلك سليم — تكون استنفدت ولايتها بما لا يصح معه إعادة الدعوى إليها لنظر المعارضة من جديد ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بذلك يكون منهيًا للتصومة على خلاف ظاهرة ذلك بأن محكمة أول درجة فيما لو أعيدت الدعوى إليها — سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر المعارضة لاستنفاد ولايتها لسابقة الفصل فيها ويكون الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض جائزا ، وهو — وقد استوفى الشكل المقرر في القانون — مقبول شكلا . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أخطأت في قضائها لإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد مع أنها استنفدت ولايتها سابقة الفصل فيها بقضاء صحيح ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

جلسة ٣ من إبريل سنة ١٩٧٨

بإمامة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب وقصدي اسكندر عزت ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد
يونس ثابت .

(٦٦)

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ القضائية

دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . دفوع . " الدفع ببطلان
إذن التفتيش " . تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . مواد مخدرة .
استدلال .

الدفع ببطلان إذن التفتيش . لعدم جدية التحريات . جوهرى . ابداء . يوجب على
المحكمة الرد عليه . مثال لرد ناصر .

لئن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار
الإذن بالتفتيش موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ،
إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن
تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة . ولما كان يبين
من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش
لعدم جدية التحريات التي بنى عليها بدليل أنها خلت من بيان محل إقامته والعمل
الذى يمارسه مع أنه تاجر أخشاب ومباشر نشاطه في محل مرخص به ولديه بطاقة
ضريبية وقد أورد الحكم هذا الدفع ضمن دفاع الطاعن الموضوعى ورد عليه كله
في قوله " ومن حيث أن المحكمة وقد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الواقعة وأخذت
بها مدعمة بنتيجة التقرير الفنى فإنها تطرح ما تمسك به من دفع ودفاع وتراه من

قبيل محاولة درء الاتهام عن نفسه خشية العقاب ، وهي عبارة قاصرة تماما لا يستطيع معها الوقوف على مسوؤيات ما قضى به الحكم في هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو ثقل كلفتها في كفايتها لتسوية إصدار الإذن من سلطة التحقيق مع أنها أقامت قضائها بالادانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه وإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطابت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٣ من الجدول رقم ١ المرفق والمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم مع جعل الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها بدلالة خلوها من بيان محل إقامته والعمل الذي يمارسه إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع ردا قاصرا غير سائغ ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها بدليل أنها خلت من بيان محل إقامته والعمل الذي يمارسه مع أنه تاجر أخشاب ويباشر نشاطه في محل مرخص به ولديه بطاقة ضريبية وقد أورد الحكم هذا الدفع ضمن دفاع الطاعن الموضوعي ورد عليه كما في قوله "ومن حيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الواقعة وأخذت بها مدعمة بنتيجة التقرير الفني فإنها تطرح ما تمسك به من دفع ودفاع وتراه من قبيل محاولة درء الإتهام عن نفسه خشية العقاب" ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء ، فإنه يتمين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على دفع الطاعن بالعبارة المشار إليها وهي عبارة قاصرة تماما لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو ثقل كلمتها في كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق مع أنها أقامت قضاؤها بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، وفصلدى اسكندر هزرت ، ودكتور أحمد رفعت خفاجى ، ومحمد
 صفوت القاضى .

(٦٧)

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٨ ، القضائية

(١) . محكمة استئنافية . محضر الجلسة . حكم . "وضعه والتوقيع عليه
 وإصداره" . "بطلان الحكم" . بطلان . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل
 منها" .

الدفع ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانونى . عدم جواز إنذاره لأول مرة
 أمام النقض .

(٢) . محكمة استئنافية . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" . "بیاناته .
 بیانات التّسبیب" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

كفاية أن تحيل المحكمة الاستئنافية إلى أسباب الحكم المستأنف . إذا ما رأت ما بيده .

(٣) دعوى جنائية . "قوود تحريكها" . نقد . تهريب جمرى .
 استيراد . نيابة عامة . إجراءات . "إجراءات التحقيق" . ارتباط .

مباشرة إجراءات التحقيق وأورفع الدهوى في جرائم النقد والتهريب والاستيراد . ومن بعدد
 طلب من يملك قانونا .

صدور طلب في جريمة يستوجب القانون فيها صدوره لتحريك الدهوى الجنائية . تخويله
 النيابة إتخاذ إجراءات التحقيق فيها بكانة أوصافها . وما يرتبط بها إرائيا من دواع لم تكن
 معلومة . متى تمسكت مرضا أثناء التحقيق . أساس ذلك ؟

١ — لما كان المبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يدفع ببطلان ذلك الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني ، فإنه لا يقبل منه أن يشير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بشأن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف يكون في غير محله .

٣ — متى صدر الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تنصف به من أوصاف قانونية يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أي جهة كانت ، والقول بغير ذلك يؤدي زوال القيد وبقائه معا مع وروده على كل واحد دأرا مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها ، وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانوني الذي يجمع أشقات القوانين المالية بما تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس إثمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها ، وبالتالي فإن الطلب عن أي جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيونها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ما دام ما يجري تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق عنها عرضا فتخصيص بغير مخصص والزام بما لا يلزم والقول بغير ذلك يؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال

كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر ، الأمر الذى تنأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم شرعوا فى تهريب السبائك الذهبية المهيئة بالأوراق وصفا وقيمة حالة كون الذهب ممنوعا تصديره إلى خارج الأراضى المصرية ، وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه وهو ضبطهم والجريمة متلاص بها . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات ومواد القانون ٩٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ و ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا بمبلغ ١١٥٧٣ ج و ٢٠٠ م على سبيل التعويض ، ومحكمة جناح الشئون المالية والتجارية الجزئية بالإسكندرية - بعد أن عدلت وصف التهمة المسندة إلى المتهم - الطاعن - بجعله شريكا بالاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة الشروع فى تهريب السبائك الذهبية المضبوطة - قضت غيابيا لل خامس وحضوريا للباقيين عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ وإلزامهم متضامين أن يدفعوا لمصلحة الجمارك تعويضا قدره ١١٥٧٣ ج و ١٠٠ م مثل قيمة السبائك الذهبية المضبوطة والمصادرة بلامصاريف جنائية ، فاستأنف المتهم الأول (الطاعن) هذا الحكم ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيدت الحكم المستأنف . فطمعن الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك فى الشروع فى تصدير سبائك ذهبية قد شاب البطلان والقصور

في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يوقع من القاضي الذي أصدره ، ولم يورد الحكم المطعون فيه أسبابا مستقلة لقضائه اكتفاء بالإحالة على أسباب الحكم المستأنف مع أن ما أورده الحكم الأخير ردا على الدفع ببطلان إجراءات التحقيق لحصولها قبل صدور الإذن بذلك من إدارة النقد لا يتفق وصحيح القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه موقع عليه ، وإذ كان البين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطامن لم يدفع ببطلان ذلك الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني ، فإنه لا يقبل منه أن يثير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم فإن ما ينهض الطامن بشأن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٩ والإجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والإجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى ، وأن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون ، وأن اختصاصها

في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء بنص الشارع ، وأن أحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر ، مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وأن أثر الطلب متى صدر ، رفع القيد عن النيابة العامة رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق ، وإذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد، حق للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها، وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أي جهة كانت ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى زوال القيد وبقائه معا مع وروده على كل واحد دائرا مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة منها ، وهو ما لا مساغ له من وحدة النظام القانوني الذي يجمع أشقات القوانين المالية بما تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب، إذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس إثمات الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها ، والتالي فإن الطلب من أي جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ما دام ما يجري تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق عنها عرضا فتخصيص بغير مخصص وإلزام بما لا يلزم ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضي طلبا آخر ، الأمر الذي تتأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائي واحد . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بأنه إذ نفي

إلى علم قسم مكافحة جرائم الأموال العامة بمديرية أمن الاسكندرية أن الطاعن اتفق مع باقي المحكوم عليهم على تهريب نقد أجنبي داخل أنابيب من البلاستيك، وإذ أذن مدير عام الجمارك بالسير في الإجراءات، ثم ضبط هؤلاء بداخل الدائرة الجمركية أثناء شروعاتهم في تهريب سبائك ذهبية إلى خارج البلاد وقرروا بأن الطاعن هو الذى سلمهم هذه السبائك لهذا الغرض، ثم صدر إذن النيابة العامة بضبط وتفتيش الطاعن وتفتيش مسكنه وسيارته، ولحق تلك الاجراءات طاب من إدارة الجمارك ومن إدارة النقد برفع الدعوى الجنائية على الطاعن وباقي المحكوم عليهم، ومن ثم فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جزيبة ، وبعيش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
حلمي راغب .

(٦٨)

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٧ القضائية

مواد مخدرة . قصد جنائي . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي .

حجم كمية المخدر المضبوط . لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصور الخامة
من إحرازه .

لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل
محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً ، وكان الحكم
المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه
المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز
ولذلك دانه بموجب المادة ٣٨ من القانون بآدى الذكر التي لا تستلزم قصداً
خاصاً من الأحرار بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام
وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً عن أى قصد من القصور
الخاصة المنصوص عليها في القانون فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة
على الوجه الذي انتهى إليه . أما ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وكيفية
الضبط وجسامة كمية المخدر تنبئ عن توافر قصد الاتجار لدى المطعون ضده

فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، فضلا عما هو مقرر من أن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على إنتفاء أو توافر أحد القصود الخاصة من إحرازها . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز وحاز جوهرًا مخدرا حشيشا وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت غيابيا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧/١ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٢ من الجدول (١) المرفق بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط باعتبار أن إحرازه للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ . .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار قد شابه قصور في التسبب وانطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأنه نفى عنه قصد الاتجار بقالة أنه لم يثبت من الأوراق توافر هذا القصد في حين أن الأدلة قائمة عليه مما جاء بالتحريات ومن كيفية الضبط وجسامة كمية المخدر المضبوط بما ينبىء عن أن المحكمة لم تحيط بظروف الدعوى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو لمن الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دال على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره بمجرد محرز لذلك ودائه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادهى الذكر التي لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصدود الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه . أما ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وكيفية الضبط وجسامة كمية المخدر المضبوط تنبىء عن توافر قصد الاتجار لدى المطعون ضده فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطعن إليه واطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض فضلا عما هو مقرر من أن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصدود الخاصة من احرازها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد مادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، و يعيش محمد رشدي ، وأحمد علي موسى ، ومحمد حايي راغب .

(٦٩)

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ القضائية

سلاح . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . عقوبة .
" تطبقها " . ظروف مخففة .

العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح ناري بدون ترخيص . هي السجن والغرامة التي لا تتجاوز
نعمائه جنيته رمصادرة السلاح . المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

جواز إبدال عقوبة الحبس الذي لا تقل مدته من ثلاثة أشهر . بعقوبة السجن عملاً بالمادة ١٧
عقوبات . دون عقوبة الغرامة . إغفال الحكم الفضا . بعقوبة الغرامة في الجريمة المذكورة . خطأ
في القانون .

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمتي إحراز السلاح
الناري غير المششخن والذخيرة بغير ترخيص ثم أوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل
لمدة ستة شهور باعتبارها العقوبة المقررة لأشد الجريمتين مع مصادرة السلاح
والطلقة المضبوطين . وكانت العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح من الأسلحة
النارية غير المششخنة بغير ترخيص — أشد الجريمتين — طبقاً لما تنص عليه
الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر ، وهي السجن والغرامة
التي لا تتجاوز نعمائه جنيته ، فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخائر
موضوع الجريمتين وفقاً لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ، وكان مقتضى تطبيق
المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص
مدته عن ثلاثة شهور بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو

مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال رأفة القضاة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦ سالفه البيان بالإضافة إلى عقوبات الحبس والمصادرة المقضى بهما — يكون قد خالف القانون — مما يتعين معه تصحيحه بتفريم المطعون ضده خمسة جنهات بالإضافة إلى عقوبات الحبس والمصادرة المحكوم بهما عن تهمة إحراز السلاح والذخيرة .

الوقائع

التهمة النيابة العامة المطعون ضده بأنه (أولا) شرع في قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن فقد عزمه على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا (بندقية خرطوش) وانتظره في المكان الذي أيقن سروره فيه وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارا ناريا من السلاح المذكور قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الإبتدائي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو إسعاف المجنى عليه ومداركته بالعلاج . (ثانيا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (فرد خرطوش) . (ثالثا) أحرز ذخيرة (طلقة واحدة) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤٠ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأساحة المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ٢ فقرر بذلك . ومحكمة جنات طنطا قضت بحضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات و مواد قانون الأسلحة والذخائر المذكورة بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عن التهمتين الثانية والثالثة وأمرت بمصادرة السلاح والطلقة المضبوطتين . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز سلاح ناري مششخن وذخيرة بغير ترخيص واقتصر على معاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة السلاح والطلقة المضبوطين ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أفقّل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يرد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز السلاح الناري غير المششخن والذخيرة بغير ترخيص اللتين دان المطعون ضده بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة — انتهى إلى عقابه عنهما طبقا للواد ١/١ و ١/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق به والمادتين ١٧ و ٣٢/٢ من قانون العقوبات ثم أوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور باعتبارها العقوبة المقررة لأشد الجريمتين مع مصادرة السلاح والطلقة المضبوطين . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح من الأسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص — أشد الجريمتين — طبقا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر ، وهي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه . فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخائر موضوع الجريمةتين وفقا لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن ملك المادة

إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال وأفة القضاة . لما كان ذلك ، فإن المحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦ سالفه البيان بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما — يكون قد خالف القانون — مما يتعين معه تصحيحه بتغريم المطعون ضده خمسة جنميات بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المحكوم بهما عن تهمة إحرار السلاح والذخيرة .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل ومحمد علي بليغ ، ومحمد حلمي راغب .

(٧٠)

الطعن رقم ٣ لسنة ٨ القضاية

إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . إعلان . دعوى جنائية . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تنسيبيه . تسبيب معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

الحكم في الدعوى في فيبة المتهم . شرطه . أن يكون قد أمان قانونا بالجلسة المحددة لما .
أساس ذلك .

تمسك الطاعن بعدم إعلانه . دفاع جوهري . الإثبات الحكم عنه إيرادا وردا . قصور .
عله ذلك .

لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن
حضر بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٦ ودفع بأنه لم يعلن قانونا بالجلسة التي صدر
فيها الحكم المستأنف ومن ثم فلم يحضر لإبداء دفاعه وطلب إعادة الدعوى
إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها حتى لا تفوته هذه الدرجة من
التقاضي ، وعرض على المحكمة بطاقتها العائلية تدليلا على أن ورقة الإعلان
سلمت إلى شخص غيره باسم آخر فاطلعت المحكمة عليها وردتها إليه . لما كان
ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي
أقيم عليها دون أن يعرض لما أثاره الطاعن في شأن بطلان الحكم المستأنف
لعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، وكان من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة
أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانونا بالجلسة التي تمحدر لنظر دعواه

وإلا بطلت إجراءات المحاكمة لأن الإعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . لما كان ذلك ، فإن التفات الحكم المطعون فيه عما أثاره الطاعن في هذا الشأن إيرادا له وردا عليه مع كونه دفاعا جوهريا ينبئ على صحته بطلان إجراءات المحاكمة الابتدائية ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لرقابة العمال من الأخطار . (ثانيا) لم يوفر وسائل الأطفاء ، مؤسسة . (ثالثا) لم يتخذ الوسائل اللازمة للتأكد من توفير ظروف العمل والوقاية الكافية لصحة العمال . (رابعا) : أقام محلا صناعيا بدون ترخيص . وطلبت معاقبته بالمواد ١٠٧ ، ١٠٨ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ والمواد ١ و ٢ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة جناح زقى الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيئات عن كل تهمة . فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وإييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يرد على ما دفع الطاعن من بطلان ذلك الحكم لعدم إعلانه بالحضور أمام محكمة أول درجة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر بجلسته ٣ من فبراير سنة ١٩٧٦ ودفع بأنه لم يعان قانونا بالجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف ومن ثم فلم يحضر لإبداء دفاعه وطلب إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها حتى لا تفوته هذه الدرجة من التقاضى ، وعرض على المحكمة بطاقته العائلية تدليلا على أن ورقة الإعلان سلمت إلى شخص غيره باسم آخر فاطلعت المحكمة عليها وردتها إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي أقيم عليها دون أن يعرض لما أثاره الطاعن في شأن بطلان الحكم المستأنف لعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، وكان من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه وإلا بطلت إجراءات المحاكمة لأن الإعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . لما كان ذلك ، فإن التفتات الحكم المطعون فيه عما أثاره الطاعن في هذا الشأن إيرادا له وردا عليه مع كونه دفاعا جوهريا ينبئ على صحته بطلان إجراءات المحاكمة الابتدائية ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ومحاميه ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بلبح .

(٧١)

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ القضائية

(١) دعارة ، نقض ، "الصفة في الطعن" ، تفتيش "الدفع ببطلان التفتيش" ،
دفع .

لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما . في الدفع ببطلانه . مثال في الدفع ببطلان
التفتيش .

(٢) إثبات "بوجه عام" دعارة . جريمة . "أركانها" .

ركن العادة في استعمال مكان للدعارة . إثباته . بطرق الإثبات كافة .

(٣) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . محاماة . بطلان .
إجراءات . "إجراءات المحاكمة" .

حضور محام مع المتهم بجنحة . غير واجب

الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . لأول مرة أمام التنض .
غير جائز .

مثال في صدد عدم حضور محام مع متهم بجنحة .

١ — لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما في الدفع ببطلانه — لما كان ذلك —
فلأنه لا يجوز إثارته لهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة التنض ما دامت مدونات
الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من : الدفع القانونية التي تختلط بالواقع وتفتض

تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لمحكمة النقض به ، ولا يقدح في ذلك أن يكون المدافع عن الطاعنة الثانية قد أبدى في مرافعته أمام محكمة ثاني درجة أنه "يطلب براءة المتهم على أساس بطلان القبض" إذ أن هذه العبارة المرسلة لا تفيد الدفع ببطلان الإذن الذي يجب إبدائه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

٢ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عول في إثبات ركن الاعتياد على إدارة الطاعنة الثانية مسكنها للدعارة على ما دلت عليه التحريات ، وعلى أقوال الشاهد الذي ضبط في حالة اتصال جنسى بالطاعنة الأولى في إحدى حجرات المسكن وعلى ما قرره هذه الأخيرة والشاهد المذكور من سبق تردهما على مسكن الطاعنة الثانية لممارسة هذا الفعل فيه مقابل أجر وعلى إقرار الأخيرة بذلك في محضر الضبط ، ولما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لإرتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات فإنه لا تريب على المحكمة إذا ما عولت في ذلك على شهادة الشاهد وأقوال المتهمين .

٣ - لما كان من المقرر أن حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً ، وكان الثابت من محضر جلسة محكمة أول درجة أن الطاعنة الثانية أبدت دفاعها في اللجنة المسندة إليها دون أن تطلب حضور محام يتولى الدفاع ، هذا إلى أنها لم تثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنتين بأنهما : المتهم الأولى : مارست الدعارة مقابل أجر مادي على النحو المبين بالأوراق . المتهم الثانية : أدارت منزلها لأجل الدعارة . وطلبت معاقبتهما بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جناح السويس الجزئية

قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام أولا : بالنسبة للتهمة الأولى بحبسها مع الشغل والنفاذ لمدة سنة ووضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مماثلة ثانيا : بالنسبة للتهمة الثانية بحبسها مع الشغل والنفاذ لمدة سنتين مع تفريرها مائة جنيه والغلق ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود بالمسكن ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة مماثلة . فاستأنفت المحكوم عليهما ، ومحكمة السويس الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعنة الأولى بجريمة ممارسة الدعارة والطاعنة الثانية بجريمة إدارة منزل للدعارة قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أففل الرد على الدفع ببطلان تفتيش مسكن الطاعنة الثانية لصدور الإذن مسبقا على محضر التحريات ولعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، ولم يستظهر ركن الاعتياد في حق الطاعنة الثانية بما يوفره في حقها — هذا إلى أن محكمة أول درجة لم تتمكن الطاعنة الثانية من إحضار محام للدفاع عنها وقصت في الدعوى دون سماع محرر المحضر والشاهد ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محاضر جاسات المحكمة في درجتي التقاضي أن الطاعنة الثانية لم تدفع ببطلان تفتيش مسكنها ، كما أن الطاعنة الأولى لم تبد هذا الدفع — وما كان لها إبداءه لأنه لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به ، ولا يقدح في ذلك أن يكون المدافع عن الطاعنة الثانية قد أبدى في مرافعته أمام محكمة ثاني درجة أنه ” يطلب براءة المتهم على أساس بطلان القبض “، إذ أن هذه العبارة المرسلة لا تفيد الدفع ببطلان الإذن الذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
مول في إثبات ركن الاعتياد على إدارة الطاعنة الثانية مسكنها للدعارة على ما دلت
عليه التحريات ، وعلى أقوال الشاهد الذي ضبط في حالة اتصال جنسى بالطاعنة
الأولى في إحدى حجرات المسكن وعلى ما قررت به هذه الأخيرة والشاهد المذكور
من سبق تردهما على مسكن الطاعنة الثانية لممارسة هذا الفعل فيه مقابل أجر
وعلى إقرار الأخيرة بذلك في محضر الضبط ، ولما كان قضاء محكمة النقض
قد جرى على أن القانون لا يستلزم لثبوت المادة في استعمال مكان لإرتكاب
الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات فإنه لا تريب على المحكمة إذا ما عولت
في ذلك على شهادة الشاهد وأقوال المتهمين — لما كان ذلك — وكان من المقرر
أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، وكان الثابت من محضر
جلسة محكمة أول درجة أن الطاعنة الثانية أبدت دفاعها في اللجنة المسندة إليها
دون أن تطلب حضور محام يتولى الدفاع ، هذا إلى أنها لم تثر أمام المحكمة
الاستئنافية شيئا في شأن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منها
إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر
طبقا لنص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن للمحكمة أن تستغنى
عن سماع الشهود إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك سواء كان القبول صريحا
أو ضمنا وكان الحاصل في الدعوى أن الطاعنتين لم تطلبا من المحكمة في درجتي
التقاضى سماع الضابط محرر المحضر أو شاهد الإثبات فليس لهما من بعد
النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن
برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد ربه ، وأحمد علي مومن .

(٧٢)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٨ القضائية

(١ - ٣) مواد مخدرة . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب" . إثبات .
"بوجه عام" . "اعتراف" . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل
منها" .

(١) إدانة الطاعن بجريمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار المعاقب عليها بالسادة ٣٤
من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . ويجري متى زراعة نبات القنب الهندسي المتنوع
زراعته وصنع جواهر مخدرة بقصد النعاط المعاقب عليها بالسادة ٣٧ / أ من ذات القانون
وعمانيته بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى بحسبانها الأشد بعد إعمال حكم المادتين ١٧ و ٢/٣٢
عقوبات . لا تناقض .

الأدلة في المواد الجنائية . ضمايم متساندة . اشتراط ورود الدليل على كل جزئية من عناصر
المدعى . غير لازم .

عدم التزام المحكمة نص اعتراف المتهم عند الأخذ به . لها أن تستنبط منه ومن غيره من الأدلة
الحقيقية بطريق الاستنتاج وكافة الإمكانيات العقلية .

خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا يعيبه . طالما لم يرتب عليها وحدها الأثر
القانوني للإعتراف .

(٢) القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة . قوامه . علم الحائز بكنهه تلك المادة .
النجسات عنه استقلا لا غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده الحكم دالا عليه . مثل .

(٣) النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق أو تناول دفاع لم يترأها . غير مقبول .
مثل .

ضالة القدر المضبوط من الجوهر المخدر — لا يزال من توافر جريمة إحرازه بدون ترخيص .

١ — لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن بالجرائم الثلاث المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٤ / أ ب و ٣٧ / ١ و ٤٢ من القرار بهانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانونين رقمي ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، والجدولين رقمي ١ و ٥ الملحقين بالقانون وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم على الطاعن — مع تطبيق المادتين ٣٢ / ٢ و ١٧ من قانون العقوبات تدخل في نطاق العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانه عنها وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ ، وكان البين من الوصف الذي أسبغته النيابة على الإتهام ومن بيان الحكم للجرائم الثلاث التي انتمى إلى إدانة الطاعن بها أن قصد الاتجار وادعى جريمة حيازته الجوهر المخدر المماقب عليها بالمادة ٣٤ / أ من القرار بقانون سالف الذكر دون جرمي زراعته القنب الهندي وصنعه الجوهر المخدر المعاقب عليهما بالمادة ٣٧ / أ منه ، فإن منعى الطاعن على الحكم بقالة التناقض في التسبيب للجمع بين هاتين المادتين يكون غير سليم كما أن دعاه في هذا الخصوص بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له أساس . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تشكل عقيدة القاضي ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت — كما هي الحال في الدعوى المسائلة — وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الإمكانيات العقلية ما دام استنتاجها

سلياً متفقاً مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أموال له في التحقيقات مؤداها أنه الزارع للنباتات المضبوطة على أنها نبات لتصنيع المطارة دور أن يعلم أنه محذور زراعتها وأنه المالك للمضبوطات التي عثر عليها بمنزله وبقيامه بتصنيعها ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم نسبية هذه الأقوال لإعتراف طالم أن الحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للاعتراف وهو ألا كتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، وكان للحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطعن إليه طالم أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الأوراق ، وكانت الصورة التي استخلصتها الحكمة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعن في التحقيقات ومن تقريرى التحليل لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعى الطاعن على الحكم بشأن أقوال الطاعن التي أسماها اعترافاً يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به بحكمة الموضوع بغير معقب طالم كان استخلاصها سائفاً — كما هي الحال في واقعة الدعوى — فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقص .

٢ — من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الحائز بأن المسادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة ، والحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المسادة المضبوطة إذا كان ما أوردته كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحوزه مخدراً — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعن في التحقيقات على ما سلف بيانه ونتيجة تقريرى المعمل الكيماوى ومعمل البحوث الزراعية التي اطمأن إليها ووثق فيها عرض المسادفع به الطاعن من نفى علمه بكنه النبات المضبوط ورد عليه بقوله "أما بالنسبة لما قررره بشأن عدم علمه بكنه النبات المزروع فهو قول مردود عليه بأن النبات منزرع بطريقة منظمة فضلاً عن كثرة عدده ومن تصنيعه له بعد جنينه وتجهيفه . " وإذا كان ما أوردته الحكم المطعون فيه من أدلة الثبوت وما ساقه رداً على دفاع الطاعن يسوغ اطراحه له ويكفى في الدلالة على علم الطاعن بكنه النباتات

المضبوطة والحبات المصنعة منها ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سليم .

٣ — لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطالب بإعادة تحليل الحبات المضبوطة فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطالبه أو الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة التقض وفضلا عن ذلك فإنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب استدعاء الخبير الفنى بقسم المجموعة النباتية لمناقشته في تقريره عن كيفية الوصول إلى أن القمم الزهرية هي أنبات القنب الهندى ، كما طلب استدعاء المحلل الكيماوى لمناقشته في مكونات الحبات المضبوطة فأجابته لطالبه وسمعت المحكمة شهادتهما ثم ترفع المدافع عنه وأنهى مرافعته دون أن يطلب إجراء أى تحليل ، وإذا كان ما أثبتته تقرير تحليل العينات من أنها من جوهر الحشيش كافيا لحمل الحكم الصادر بإدانتهم عن جريمة حيازة المواد المخدرة مادام الطاعن لا ينازع في أن تلك العينات هي جزء من مجموع ما ضبط وكان القانون لم يعين حدا أدنى للسكمية المحرزة من المسادة المخدرة فإن المقاب واجب حتما مهما كان القدر ضئيلا متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره — كما هي الحال في الدعوى المطروحة — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من اخلال بحق الدفاع يكون غير سليم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) زرع نباتا ممنوعا زراعته "قنب هندى" وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) صنع جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقييد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٧ و ٢٥ و ٢٨ و ١/٣٤ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦

والبند ١٢ من الجدول رقم (١) المرافق والبند (١) من الجدول رقم (٥) والمصادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار وزراعة نبات القنب الهندي وصناعة جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، قد شابه تناقض في التسبيب وإخلال بحق الدفاع فضلا عن الفساد في الاستدلال والفصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم بعد أن أقام الدليل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن عاد واستبعد المادة ٣٣/ب من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من مواد الإتهام وطبق بالإضافة إلى المادة ٣٤ المادة ٣٧/١ منه التي تعاقب على زراعة نبات من النباتات الواردة في الجدول رقم ٥ المالحق به أو صنع جواهر مخدرة أو حيازتها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي بما يصح به بالتناقض هذا إلى أن المحكمة لم تكن بلغت نظر الدفاع إلى ما أبحرته من تعديل في المواد التي طلبتها النيابة ، وقد حول الحكم في إدانة الطاعن على اعترافه مع أنه نفى علمه بكنه الحيات والأشجار المضبوطة التي زرعها باعتبارها من أشجار العطار ، وما قصد بهذا الاعتراف سوى درء الإتهام من الحائز للأشجار ، كما أن الحكم لم يدل تدليلا كافيا على توافر قصد الجنائي في حقه ، وقد طلب المدافع عنه تحليل الحيات المضبوطة لبيان نسبة المخدر بها وما إذا كانت مصنوعة من أوراق نبات القنب الهندي — إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب وأعرضت عن هذا الدفاع إيرادا وردا ، وكان ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار وزراعة نبات القنب الهندي وصنع جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن اعتراف

الطاعن ومن تقريري المعامل الكيميائية والبحوث الزراعية ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن بهذه الجرائم الثلاث المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٤ / أ و ب و ٣٧ / ١ و ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانونين رقمي ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ ، ٤٠٦ لسنة ١٩٦٦ ، والجدولين رقمي ١ و ٥ الماحقين بالقانون ، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم على الطاعن - مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ و ١٧ من قانون العقوبات تدخل في نطاق العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانه عنها وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ ، وكان البين من الوصف الذي أسبغته النيابة على الاتهام ومن بيان الحكم للجرائم الثلاث التي انتهت إلى ادانة الطاعن بها أن قصد الاتجار وارد على جريمة حيازته الجوهر المخدر المعاقب عليها بالمادة ٣٤ / أ من القرار بقانون سالف الذكر دون جرمي زراعته القنب الهندي وصنعه الجوهر المخدر المعاقب عليهما بالمادة ٣٧ / ب منه ، فان منعى الطاعن على الحكم بقالة التناقض في التسبيب للجمع بين هاتين المادتين يكون غير سديد كما أن منعه في هذا الخصوص بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له أساس . لما كان ذلك وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه المناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه - كما هي الحال في الدعوى الماثلة - وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن يلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال له في التحقيقات مؤداها أنه الزارع للنباتات المضبوطة على أنها نبات لتصنيع العطارة دون أن يعلم أنه محظور زراعتها وأنه المالك للمضبوطات التي عثر عليها بمنزله وبقيامه بتصنيعها ، وكان لا يقدح في سلامة

الحكم تسمية هذه الأقوال اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطعن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق ، وكانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعن في التحقيقات ومن تقريرى التحليل لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فان نعى الطاعن على الحكم بشأن أقوال الطاعن التي أسماها اعترافا يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الحائز بأن المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحوزه مخدرا ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعن في التحقيقات - على ما سلف بيانه - ونتيجة تقريرى المعمل الكيماوى ومعمل البحوث الزراعية التي اطمان إليها ووثق فيها عرض لما دفع به الطاعن من نفي علمه بكنه النبات المضبوط ورد عليه بقوله : " أما بالنسبة لما قرره بشأن عدم علمه بكنه النبات المزروع فهو قول مردود عليه بأن النبات منزرع بطريقة منتظمة فضلا عن كثرة عدده ومن تصنيعه له بعد جنيه وتجفيفه " ، وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أدلة الثبوت وما ساقه ردا على دفاع الطاعن يسوغ إطرأحه له ويكفى في الدلالة على علم الطاعن بكنه النباتات المضبوطة والحبات المصنعة منها ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إعادة تحليل الحبات المضبوطة فإنه لا يكون له أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه أو الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

ونضلا عن ذلك فإنه بين من محاضر جاسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب استدعاء الخبير الفنى بقسم المجموعة النياتية لمناقشته فى تقريره عن كيفية الوصول إلى أن القمم الزهرية هى لبنات القنب الهندى ، كما طلب استدعاء المحلل الكيماوى لمناقشته فى مكونات الحيات المضبوطة فأجابته لطلبه وسمعت المحكمة شهادتهما ثم ترفع المدافع عنه وأنهى مرافعته دون أن يطلب إجراء أى تحليل ، وإذ كان ما أثبتته تقرير تحليل العينات من أنها من جوهر الحشيش كافيا لحمل الحكم الصادر بأدائته عن جريمة حيازة المواد المخدرة مادام الطاعن لا ينزع فى أن تلك العينات هى جزء من مجموع ما ضبط وكان القانون لم يعين حدا أدنى لـلكية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتما مهما كان القدر ضئيلا متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره — كما هى الحال فى الدعوى المطروحة — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من إخلال بحق الدفاع يكون خيرا سيديدا . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية للسادة
المستشارين : يعيش محمد رشدي ، محمد وهبه ، وأحمد علي موسى ، وأحمد
طاهر خليل .

(٧٣)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٨ القضائية

(١ - ٤) ضرب أفضى إلى موت . حكم " بيانات . بيانات الديباجة " .
دعوى مدنية . " المصلحة والصفة فيها " . محكمة الجنايات . " الاجراءات
أمامها " . إثبات . " خبرة " . " رد الخبر " . نقض . " أسباب الطعن
ما لا يقبل منها " .

(١) إيراد الحكم . خطأ . في ديباجته أن الدعوى نظرت يوم صدوره . على خلاف الثابت
من نظرها في جلسات عديدة سابقة . خطأ . مادي لا يعيبه .

(٢) المنازعة في صفة إدار مصلحة المدعين بالحق المدني لأول مرة أمام النقض .
غير مقبولة .

(٣) استعمال محكمة الجنايات حقها في حبس المتهم احتياطياً طبقاً للسادة ٣٨٠ إجراءات
لا يتال من سلامة إجراءات المحكمة .

(٤) تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينها . موضوعي .

التمسك أمام محكمة النقض . بنحو الخبر المنتدب . دون اتخاذ إجراءات رده أمام محكمة الموضوع .
غير مقبول .

١ - لما كان ما ورد بديباجة الحكم عن سماع الدعوى يوم صدوره
لا يعدو أن يكون خطأ مادياً بحثاً من كتاب الجلسة لا يؤثر في سلامة الحكم

إذ أنه لا يغير من حقيقة الواقع عن سماع الدعوى في جلسات عديدة سابقة حسب الثابت بحضور الجلسات والتي أحال الحكم إليها في بيان تفاصيل ما دار بها ولا يتم البتة عن عدم استيعاب المحكمة لعناصر الدعوى وأوجه الدفاع بما يضحى معه هذا الوجه من الطعن في غير محله .

٢ — لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم ينازع المدعين بالحق المدني في صفتهم أو مصاحبتهم في دعواهم فإنه لا يقبل منه أن ينازع في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يقتضيه من إجراء تحقيق تنأى عنه وظيفتها .

٣ — من المقرر قانونا طبقا للسادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا ، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة اجراءات المحاكمة أن تستعمل المحكمة حقها بحبس المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى .

٤ — لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التمهيلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد اطعأت إلى ما تضمنته التقارير الطبية الشرعية وتقرير الخبير المتدرب فيها الدكتور منقفا مع ما شهد به واضعوها أمامها عن قدرة المجنى عليه على السير والكلام بعد إصابته واطرحت — في حدود سلطتها التقديرية — التقرير الطبي الاستشاري ، وهي غر ملزمة من بعد بإجابة الدفاع الى طلبه استدعاء الطبيب الاستشاري لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها — بعد ما أجرتة من تحقيق المسألة الفنية في الدعوى — حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن في هذا الشأن بقوله : " أما عن طلب الدفاع مناقشة الطبيب الذي وضع التقرير الاستشاري فلا ترى المحكمة موجبا له بعد كل ما تقدم وتري أن ذلك الطاب غير منتج في الدعوى ويهدف الى التسوية " وكان هذا الرد كافيا وسائغا في رفض طلب

المنافشة فإن منعى الطاعة في هذا الصدد ، يكون غير سليم ولا يغير من ذلك ما ساقه الطاعن في أسباب طعنه من مطاحن للنيل من تقرير .. الخبير المنتدب من المحكمة وشهادته أمامها إذ لو ارتأى الطاعن جديتها لاتخذ الإجراءات التي رسمها القانون لرده أمام محكمة الموضوع ، أما وهو لم يفعل فإنه لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، فضلا عن أن هذه المطاحن لا تعدو أن تكون مجردا موضوعيا في تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبير وشهادته مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بأن طعنه بآلة حادة (مطواة) فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطالبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحمايته بالقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك . وادعى ورثة المحنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنين والزمه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت أسباب الطعن موقعا عليها من محاميه .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه قصور في التسبيب وبطلان في الإجراءات وانطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال فضلا عن الخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة لم تستوعب الواقعة إذ أوردت أن الدعوى سمعت في اليوم الذي صدر فيه الحكم رغم أنها نظرتها بجلسات عديدة سابقة

مما يتم عن أنها لم تلم بأوجه الدفاع ، كما أجابت المدعين بالحق المدني إلى طلباتهم دون أن تتحقق من حقيقتهم ومصالحاتهم في الدعوى ، وقد أمرت المحكمة بالقبض على الطاعن وحبسه قبل المرافعة والمداولة مما ينبىء عن أنها كانت عقيدتها بالإدانة قبل المداولة في الحكم مما كان له أثره في رفض طلبات الدفاع الجوهرية ، وقد مول الحكم على أقوال الشهود المتضاربة التي تتعارض مع الدليل الفنى المستمد من التقارير الطبية ، كما استندت المحكمة من بين ما استندت إلى تقرير شهادة الدكتور مع عدم حيده إذ تحيز ضد الطاعن نفيا لمظنة مجاماته بعد اتصاليه ووالديه به في مسكنه كما أنها أطرحت التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن دون مناقشة واضحة ورفضت طلب الدفاع في هذا الشأن وردت عليه بما لا يصلح ردا ، هذا إلى أن الحكم قد أسند إلى الشاهد القول بأنه شاهد الطاعن يطعن المجنى عليه بمطواة مع أنه لم يذكر ذلك بمحضر الجلسة — وأخيرا فإن رد الحكم على دفع الطاعن بتوافر حالة الدفاع الشرعى غير سائغ وينخالف الواقع وصحيح القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات والتقارير الطبية الشرعية وتقارير وشهادة الطبيب المنتدب من المحكمة ومن شأنها جميعا أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك وكان ماورد بديباجة الحكم عن سماع الدعوى يوم صدوره لا يعدو أن يكون خطأ ماديا بحيث من كاتب الجلسة لا يؤثر في سلامة الحكم إذ لا يغير من حقيقة الواقع عن سماع الدعوى في جلسات عديدة سابقة حسب الثابت بمحاضر الجلسات والتي أحال الحكم إليها في بيان تفاصيل ما دار بها ولا يمت البتة عن عدم استيعاب المحكمة لعناصر الدعوى وأوجه الدفاع بما يضحى معه هذا الوجه من الطعن في غير محله ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم ينازع المدعين بالحق المدني في صفتهم أو مصالحتهم في دعواهم فإنه لا يقبل منه أن ينازع في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يقتضيه من إجراء تحقيق تنأى عنه وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا طبقا للمادة ٣٨٠

من قانون الإجراءات الجنائية أن لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة أن تستعمل المحكمة حقها بحبس المتهم في أي مرحلة من مراحل الدعوى هذا فضلاً عن أن أمر حبس الطاعن لم يصدر إلا بعد قفل باب المرافعة وعند حجز الدعوى للحكم وبعد أن استوفى الدفاع مرافعته وأبدى طلباته وليس قبل المرافعة كما زعم الطاعن في أسباب طعنه لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبنيًا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجاً مما تلزم محكمة الموضوع بالتصديق إليه إراداً له ورداً عليه وكان الطاعن لم يفصح في أسباب طعنه عن أوجه الدفاع الجوهرية التي التفتت المحكمة عنها بل أرسل القول إرسالاً ومن ثم يكون هذا النهي غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يكشف عن مواطن تضارب الشهود في أقوالهم وجاءت عبارته في هذا الشأن مرسلة مبهمه وكان لا يقدح في سلامة الحكم — على فرض صحته ما يثيره الطاعن عن عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته ، وإذ كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى — وفقاً لأقوال شهود الإثبات — بأن الطاعن احتضن المحبى عليه وطعنه بمطواه في جانبه الأيسر وتوجه الأخير أثر إصابته إلى مقهى قريب وأبلغ ابن أخيه بالحادث ثم نقل إلى المستشفى حيث توفي بها ، وكان الحكم قد أورد نقلاً عن التقارير الطبية الشرعية وشهادة واضعها أن المحبى عليه مصاب بجرح نافذ بالصدر يحدث من جسم صلب حاد ويحوز حدوثه من مطواة وإن وفاته نتجت عن هذه الإصابة وأنه كان في مكانته السير عقب إصابته إلى مسافة تزيد على المائة متر — والتحدث بتعقل فإنه لا يكون ثمة تعارض بين الدليلين التولي والفنى بل هما مطابقان وتضحى دعوى التعارض ولا محل لها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقرير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والاتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنته التقارير الطبية الشرعية وتقرير الخبير المتدرب فيها الدكتور .

متفقاً مع شهادته به واضعوها أمامها عن قدرة المحبى عليه على السير والكلام بعد إصابته وأطرح — فى حدود سلطتها التقديرية — التقرير الطبي الإستشارى وهى غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى طلبه استدعاء الطبيب الإستشارى لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها — بعد ما أجرته من تحقيق المسألة الفنية فى الدعوى — حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن فى هذا الشأن بقوله "أما عن طلب الدفاع مناقشة الطبيب الذى وضع التقرير الإستشارى فلا ترى المحكمة موجبا له بعد كل ما تقدم وترى أن ذلك الطلب غير منتج فى الدعوى ويهدف إلى التسويق" وكان هذا الرد كافيا وسائغا فى رفض طلب المناقشة فإن معنى الطاعنة فى هذا الصدد يكون غير سليم ، ولا يغير من ذلك ما ساقه الطاعن فى أسباب طعنه من مطاعن للنيل من تقرير الدكتور الخبير المنتدب من المحكمة وشهادته أمامها إذ لو ارتأى الطاعن حديثها لاتخذ الاجراءات التى رسمها القانون لرده أمام محكمة الموضوع ، أما وهو لم يفعل فإنه لا يجوز له إثارتها أمام محكمة النقض فضلا عن أن هذه المطاعن لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبير وشهادته مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة أى دليل تطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذ الصحيح فى الأوراق وكان الحكم قد حصل شهادة نقلا عن أقواله بتحقيقات النيابة العامة ومحضر الجلسة ، وأنه وإن كان الطاعن ينازع فى قول هذا الشاهد أمام المحكمة من أنه رأى الطاعن يطعن المحبى عليه بمطواة إلا أنه لم يجادل فى ذكر الشاهد هذه الواقعة بأقواله أمام النيابة مما مفاده أن الحكم قد حصلها من تحقيقات النيابة وهو ما ينفى عن الحكم قالة الخطأ فى الإسناد .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى كما ادعى بأسباب طعنه وكان الحكم قد عرض من تلقاء

نفسه لحالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها الأوراق وأطرحها بقوله "فضلا من أن المتهم لم يزعم أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه بأن التقات المجنى عليه قطعة صغيرة من الطوب — حصوة — ومحاولة إلقاءها على المتهم لانهض بذاتها سببا لذلك الاعتداء الذى لا يعتبر عندئذ ردا لعدوان ، خاصة بعد أن احتضن المجنى عليه وشل حركته ومن ثم يكون طعن المتهم للمجنى عليه تعد لم يكن له مايسوغه" فإن ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويكفى لتبرير ما انتهى إليه من انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، إذ الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، ولحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب ما دام استدلالها سليما ويؤدى إلى ما انتهى إليه متى كان ذلك ، فإن هذا الوجه يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون دلى غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٨

بميادة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قواد حنينة ، ويعيش محمد رشدي ، وأحمد علي موسى ، وأحمد طاهر خليل .

(٧٤)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٨ القضائية

(١ و ٢) قتل عمد . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . إنبات . "خبرة" . حكم . "تسببه" .
تسبب معيب" . "نقض أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

(١) تقدير آراء الخبراء والموازنة بينهما . موضوعي .

كون المسألة المطروحة فنية يحد . وجوب الاستعانة في شأنها بخبير .

التمسك بعدم قدرة المصاب على التحدث لقطع شرايين رقبتة . طلب جازم . هي المحكمة تحييه
عن طريق خبير . لإطراحها هذا الطلب ركنا إلى أقوال الشهود . لإخلال بحق الدفاع .

(٢) تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟

١ - لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن
الطاعنين قد أثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث عقب إصابته مستدلا في ذلك
بما ورد بالتقرير الطبي الابتدائي من سوء حالة المجنى عليه بسبب قطع شرايين
رقبتة مما لا يمكن معه سؤاله وأنه ظل على هذا الحال إلى حين وفاته ، الأمر
الذي يدحض ما قرره شقيق المجنى عليه وضابط المباحث من أن المجنى عليه
أخبرهما بأسماء اللجنة . ولما كان الحكم قد رد على الشطر من الدفاع بقوله :
"لأنه بالنسبة لما قرره الدفاع عن المتهمين من أن المجنى عليه لا يمكنه النطق

عقب الحادث وبالتالي لا يمكن أن يدلى بأسماء المتهمين وذلك لقطع الأوردة الدموية في رقبتهم مما يفقده القدرة على الكلام فإن المحكمة ترى الأخذ بأقوال شقيق المجنى عليه من أن المجنى عليه قرر له عقب الحادث أسماء المتهمين وكذلك ترى الأخذ بأقوال النقيب في التحقيقات من أن المجنى عليه قد قرر له أسماء المتهمين الذين اعتدوا عليه وتستبعد أقوال سائق الاسعاف من أن المجنى عليه كان فاقد النطق ولا يستطيع القدرة على الكلام لعدم اطمئنان المحكمة إلى أقواله خاصة وقد قرر أنه لا يعرف اسم المجنى عليه الذي نقله الأمر الذي ترى معه المحكمة أن المجنى عليه رغم إصاباته قد تكلم وقرر أسماء المتهمين لكل من شقيقه والنقيب ومما يؤيد ذلك لدى المحكمة أن أسماء المتهمين الذين قرروهم المجنى عليه قبل وفاته هم الأسماء التي قرر شاهد الرؤية وقت الحادث أسماءهم ومن ثم تطرح المحكمة دفاع المتهمين في هذا الخصوص جانباً وترى بيقين أن المجنى عليه قد تكلم رغم قطع بعض شرايين الرقبة قبل وفاته لأن هذا القطع لم يؤثر على قدرته على الكلام وفق ما ترى المحكمة الأخذ به من أقوال الشاهدين " . وكان الحكم قد استند من بين ما استند إليه في إدانة الطاعنين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشاهدين اللذين نقلاه عنه واعتمد — من بين ما اعتمد عليه — في تكوين عقيدته على أقوال هذين الشاهدين دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً — وهو الطبيب الشرعى — فإن التفات الحكم عن هذا الاجراء يخل بدفاع الطاعنين . ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع — في خصوص الواقعة المطروحة — يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يفنده . ولا يرفع هذا العوار ما تعامل به الحكم من رد قاصر ، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها — كما هى الحال في هذه الدعوى .

٣ - الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها البعض الآخر فتتكون عقيدة القاضي منها مجتمعة بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبالغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة أو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا عمدا وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة (مدى) وترصدوا له في الطريق الموصل إلى منزله عقب عودته من حقلة والذي أيقنوا مروره فيه في مثل هذا الوقت من النهار وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه المتهمون الثلاثة الأول طعننا بالمدى بينما أمسك المتهم الرابع بكلتا يدي المجنى عليه شالا بذلك مقاومته فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر بذلك . وادعت زوجة المجنى عليه عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر مدنيا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات بنا - بعد أن استبعدت ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق المتهمين - قضت بحضوريا عملا بالمسارين ١/٢٣٤ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الأول والرابع بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومعاينة كل من المتهمين الثاني والثالث بالسجن لمدة عشر سنوات وإلزام المتهمين الأربعة متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر مدنيا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينحاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة القتل عمداً قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ، ذلك أن دفاع الطاعنين قام على المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام عقب إصابته وقطع شرايين عنقه وطعن في الأقوال التي نقلها عنه بعض الشهود الذين استندت اليهم المحكمة في إدانة الطاعنين مما كان يتعين معه أن تخص المحكمة هذا الدفاع الجوهري بالاستعانة برأي الجبير الفنى وهو الطبيب الشرعى ، غير أنها لم تحفل بما أثاره الدفاع وأطرحته بما لا يصلح رداً عليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين قد أثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث عقب إصابته مستدلاً في ذلك بما ورد بالتقرير الطبي الابتدائي من سوء حالة المجنى عليه بسبب قطع شرايين رقبتيه مما لا يمكن معه سؤاله وأنه ظل على هذا الحال إلى حين وفاته ، الأمر الذى يدحض ما قرره شقيق المجنى عليه وضابط المباحث من أن المجنى عليه أخبرهما بأسماء الخناة . ولما كان الحكم قد رد على هذا الشطرنج الدفاع بقوله أنه بالنسبة لما قرره الدفاع عن المتهمين من أن المجنى عليه لا يمكنه النطق عقب الحادث وبالتالي لا يمكن أن يدلى بأسماء المتهمين وذلك لقطع الأوردة الدموية في رقبتيه مما يفقده القدرة على الكلام فإن المحكمة ترى الأخذ بأقوال شقيق المجنى عليه ... من أن المجنى عليه قرره عقب الحادث أسماء المتهمين وكذلك ترى الأخذ بأقوال النقيب ... فى التحقيقات من أن المجنى عليه ... قد قرره أسماء المتهمين الذين اعتدوا عليه وتستبعد أقوال سائق الإسعاف ... من أن المجنى عليه كان فاقد النطق ولا يستطيع القدرة على الكلام لعدم اطمئنان المحكمة إلى أقواله خاصة وقد قرر أنه لا يعرف اسم المجنى عليه الذى نقله الأمر الذى ترى معه المحكمة أن المجنى عليه رغم إصاباته قد تكلم وقرر أسماء المتهمين لكل من شقيقه ... والنقيب ... ومما يؤيد ذلك لدى المحكمة أن أسماء المتهمين الذين قرره المجنى عليه قبل وفاته هم الأسماء التى قرر شاهد الرؤية وقت الحادث أسماءهم ،

ومن ثم تطرح المحكمة دفاع المتهمين في هذا الخصوص جانباً وترى بيقين أن المجنى عليه قد تكلم رغم قطع بعض شرايين الرقبة قبل وفاته لأن هذا القطع لم يؤثر على قدرته على الكلام وفق ما ترى المحكمة الأخذه من أقوال الشاهدين ، وكان الحكم قد استند من بين ما استند إليه في إدانة الطاعنين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشاهدين اللذين نقلوا عنه واعتمد — من بين ما اعتمد عليه — في تكوين عقيدته على أقوال هذين الشاهدين دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً — وهو الطبيب الشرعى — فإن التفات الحكم عن هذا الإجراء يخل بدفاع الطاعنين . ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفنى صراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع — في خصوص الواقعة المطروحة — يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يقننه . ولا يرفع هذا العوار ما تعلل به الحكم من رد قاصر ، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها — كما هى الحال في هذه الدعوى . ولا يرفع هذا العيب أن يكون الحكم قد استند في إدانة الطاعنين إلى أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد رفعت خفاجي ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد عبد الحميد ممدوح ، ومحمد يوسف ثات .

(٧٥)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ القضائية

(١) تبديد . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

التحدث استقلا عن الفصل الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ليس بالزام . مادام فيما أورده
الحكم من وقائع ما يكفي لاستظهاره .

احتجاز المنقولات دون مقتضى ودون حق في احتياهما يكفي لتوافر سوء الفصد
وتتحقق به أركان جريمة خيانة الأمانة .

(٢) تزوير . " الادعاء بالتزوير " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .

الادعاء بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع التي تخضع
لتقدير المحكمة .

(٣) محكمة استئنائية . " نظرها الدعوى والحكم فيها " . " إجراءات .
" إجراءات المحاكمة " . إثبات . شهود . " حكم . تسببيه . تسبيب
غير معيب " .

جواز تلاوة أقوال الشاهد إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك . صراحة
أو ضمنا .

سكوت المتهم من التمسك بماع شهود الاثبات أمام محكمة أول درجة يسقط حقه في التمسك
بسماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية . علة ذلك .

(٤) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر محیب " .

المنازعة في مدى صحة استخلاص المحكمة لدليل معين . جدل في تقدير الدليل . لا تجوز إثارة
أمام النقض .

القول بأن ما قدمه الطاعن من مستندات لا يؤدي إلى نفي إقراره بملكية المجنى عليها
للمنقولات . تستقل به محكمة الموضوع .

١ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث استقلالاً عن القصد الجنائي
في جريمة خيانة الأمانة مادام فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره
كما هو معروف به في القانون من أنصرف نية الجنائي إلى إضافة المال الذي تسلمه
إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضراً بما لملكه ، وكان توافر القصد الجنائي
نمسا يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان
استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص مما له معينه الصحيح من الأوراق
أن المتهم تسلم المنقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه بنية
تملكها اضراً بالمجنى عليها ، فقد ظل الطاعن ممتنعاً عن تسليم تلك المنقولات
إلى المجنى عليها منذ طلاقها في ١٢/٧/١٩٧٠ وإلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي
بمعاقبته ، وإذا حضر بجلسته ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم
المطعون فيه قرر بقيامه بالتسليم وقد اقترن ذلك بطالبه الطعن على الصفحة الأولى
من قائمة المنقولات بالتروير ، ومن ثم فقد أفصححت مدونات الحكم عن أنه
تسلم المنقولات المبينة بالقائمة كوديعة ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتض
ودون أن ينهض له حق في احتباسها ، مما يكفي لنوافر سوء القصد في حقه
وتتوافر به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هي معرفة به قانوناً ، ويكون النعي
لذلك في غير محله .

٢ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل الساطة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وكان ما قاله الحكم من أن القائمة كتبت بخط الطاعن ومن أوراق ومداد واحد سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه من إطراح دفاعه بالتزوير وطلبه التقرير بالطعن به والسير في إجراءات تحقيق الطعن ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من حالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

٣ - لما كان البين من مراجعه محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أحد شهود الإثبات بل أبدى دفاعه في الدعوى ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يحول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن وإن أبدى طلب سماع شهود الإثبات أمام المحكمة الاستئنائية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما ينهجه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سليم .

٤ - لما كان تقدير الدليل موكولا لمحكمة الموضوع ومتى اقتضت به واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للمستندات المقدمة من الطاعن فأورد أنها لا تؤدي إلى نفي إقرار الطاعن بملكية المجنى عليها للنقولات واستلامه لها على سبيل الوديعة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها أمام النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبيعة بالمحضر والمملوكة لـ والتي سلمت إليه على سبيل الاستعمال فاحتلها لنفسه اضراما بالمجنى عليها وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مصر القديمة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إيقاف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات شاملا لكافة الآثار الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجرمة التبديد قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يستظهر توافر القصد الجنائي لدى الطاعنة ، إذ لا يكفي لثبوته مجرد التأخير في تسليم المنقولات — المدعى بتبديدها ، وقد دفع الطاعن بتزوير الصفحة الأولى من قائمة المنقولات المقدمة من المجنى عليها وطلب التقرير بالطعن عليها بالتزوير ، خير أن المحكمة قد أطرحت هذا وذلك مما لا يسيغه ، كما التفتت عن طلب اعلان شهود الإثبات الذين لم يسمعوها أمام محكمة أول درجة ، وأغفلت ما قدمه من مستندات دالة على ملكيته للمنقولات موضوع الدعوى ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كانة العناصر القانونية لجرمة التبديد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان

ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث استقلاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة مادام أن فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معروف به في القانون من انصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضراراً بملكه ، وكان توافر القصد الجنائي مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمد من أوراق الدعوى ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص مما له معينه الصحيح من الأوراق أن المتهم تسلم المنقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الوديعة فأختلسها لنفسه بنية تملكها اضراراً بالمجنى عليها ، فقد ظل الطاعن ممتنعاً عن تسليم تلك المنقولات إلى المجنى عليها منذ طلاقها في ١٢/٧/١٩٧٠ وإلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي بمعاقبته ، وإذ حضر بجلسته ٣ من مارس ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قرر بقيامه بالتسليم وقد اقترن ذلك بطلبه الطعن على الصفحة الأولى من قائمة المنقولات بالتزوير ، ومن ثم فقد أفصححت مدونات الحكم عن أنه تسلم المنقولات المبيّنة بالقائمة كوديعة ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون أن ينهض له حق في احتباسها ، مما يكفي لتوافر سوء القصد في حقه ، وتتوافر به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هي معروفة به قانوناً ، ويكون النعي لذلك في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابه لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وكان ما قاله الحكم من أن القائمة كتبت بخطه ومن أوراق وممداد واحد سائفاً ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه من أطراح دفاعه بالتزوير وطلبه التقرير بالطعن به والسير في إجراءات تحقيق الطعن ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من قالة الفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله . لما كان ذلك ، كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أحد من شهود الإثبات بل أبدى دفاعه في الدعوى ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ينحول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى في ذلك أن يكون

القبول صريحا أو ضمنا بتصريف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات ألا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن وأن أبدى طالب سماع شهود الإثبات أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان تقدير الدليل موكولا لمحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للمستندات المقدمة من الطاعن فأورد أنها لا تؤدي إلى نفي إقرار الطاعن بملكية المحجى عليها للمنقرلات واستلامه لها على سبيل الوديعة ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ولما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد بجنينة ، وميش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
علي البلخي .

(٧٦)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ القضائية

(١-٥) خطف . فاعل أصلي . جريمة " أركانها " حكم . " تسمييه . تسمييه طير
معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . دفع .
" الصفة في الدفع " .

١ — متى تحقق جريمة خطف طقل بالتحيل أو الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٨٨
حقوبات ؟

من هو الفاعل الأصلي في الجريمة المذكورة .

٢ — خطأ الحكم في تسمية أقوال المتهم اعترافاً . لا يبيح طاء . لما لم يترتب عليها وخدم
الأثر القانوني للاعتراف .

عدم التزام المحكمة بنص أقوال المتهم وظاهرها . محتمها في الأخذ بها بما يتطابق الحقيقة .
حق محكمة الموضوع في تكوين قنيتها من أي دليل تظن إليه . طالما كان له
مأخذه الصحيح من الأوراق .

٣ — تقدير صحة الاعتراف بقيمته في الإثبات . موضوعي .

٤ — التمسك على الحكم بالخطأ في الاستناد بالنسبة لدليل لا ينصرف إلى الطاعة
غير مقبول

٥ — قول الحكم إن الطاعنين انتزعوا الحجة عليه . حال أنه أنحس ودون الخامسة
من عموده . لتوافر دكن التحيل في الخطأ .

١ — لما كانت جريمة خطف طفل بالتجنيب أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما انتزاع الطفل المخطوف من بيئته قسراً عنه أو بالغش والخداع بقصد نقله إلى محل آخر وإخفائه فيه عمن لهم الحق في المحافظة على شخصه ، والثاني نقله إلى ذلك المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقاً لهذا القصد فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئاً منهما اعتبر فاعلاً أصلياً في الجريمة . ولما كان الطاعن الأول لا يجادل فيما نقله الحكم المطعون فيه من اعترافه باحتجاز المجنى عليه في مسكنه وإخفائه فيه ، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر جريمة خطف الصغير التي دين بها ، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

٢ — لما كان لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستند اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق ، وكان ما أورده الحكم — في معرض سرده لأقوال الطاعن الثاني — وأن صدره بعبارة " واعترف المتهم " — لا يبين منه أنه نسب إليه اعترافاً بارتكاب الجريمة وإنما اقتصر على بيان ما رواه في شأن النقائه بالمتهم الثاني " الطاعن الأول " وعلمه منه أن المتهم الأول خطف المجنى عليه ليجبر والده على سداد ما عليه من دين ، وكانت المحكمة ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقاً للحقيقة ، وكان الطاعن الثاني لا يماري فيما نسبته إليه الحكم من أقوال أدلى بها في التحقيقات ، فإنه لا ثريب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعن الثاني .

٣ — لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعنين لما ارتأته من مطابقته للحقيقة والواقع الذي استظهرته من باقي عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره من كل من الطاعنين طواعية

واختياراً ، وكان الطاعنان لا يزعمان بأنهما قدما للمحكمة أى دليل على وقوع الإكراه عليهما . فإن ما يثيراته في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٤ — لما كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن والد المجنى عليه قوله إن الطاعنين اعترفا له مساء يوم الحادث بعد أن اكتشف غياب ابنه بأن المتهم الأول "نقله بعيدا وأنهما سيعملان على إعادته" فإن ما أورده الحكم في هذا الصدد — على إقتراض أنه خطأ في الإسناد — ينصرف إلى الأدلة قبل المتهم الأول دون الطاعنين ومن ثم فلا يقبل منهما النعى بشئ في هذا الخصوص .

٥ — لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول ركن التحيل في الجريمة التي دان بها الطاعنين بقوله "وكان الثابت أن اللجنة الثلاثة الأول — ومن بينهم الطاعنين — عملوا على انتزاع المجنى عليه والحال كما هو ثابت من أقوال والديه وأقوال المتهم الثاني والرابع أنه كان أحرص لم يبلغ الخمس سنوات ومن ثم يكون عديم التمييز الأمر الذي يتوافر معه ركن التحايل في الدعوى ... " فإن فيما أورده الحكم ما يكفي به توافر هذا الركن للجريمة إذ أن صغر سن المجنى عليه وحالته الصحية أو الذهنية هي من الأمور التي يسوغ لقاضي الموضوع أن يستنبط منها خضوع المجنى عليه لتأثير التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم : خطفوا الطفل الذي لم يبلغ من العمل ستة عشر عاماً كاملة ولم يتجاوز سن التمييز وكان ذلك بطريق التحيل والإكراه بأن اتفق المتهمون الثلاثة الأول فيما بينهم على خطفه وتنفيذا لهذا الاتفاق انتقلوا إلى بلدته ملوى وما أن ظفروا به وهو يلهو بالطريق العام حتى استدرجوه واقتادوه إلى محطة سيارات نقل الركاب واستقل معه المتهم الأول إحدى السيارات إلى بلدة المتهم الثاني (الطاعن الأول) بدائرة مركز المراغة وأودعه بمسكنه ثم نقله المتهم الثاني إلى مسكن المتهم الرابع الذي أخفاه ليد مع علمه بذلك . وطالبت

من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف
الوارد بتقرير الإتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضورياً عملاً
بالمادتين ٢٨٨ / ١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين
(الطاعنين) بالسجن لمدة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة
خطف طفل بالتحويل والإكراه قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على فساد
في الاستدلال وخطأ في الاسناد وإخلال بحق الدفاع . كما شابه قصور في التسبب
ذلك بأن الحكم عول في قضائه بادانة الطاعن الأول على ما أسماه باعترافه في حين
أن ما أورده من أقواله ينصرف إلى اعترافه باخفاء المجنى عليه وليس بخطفه ، كما
أسند إلى الطاعن الثاني أنه اعترف بارتكاب الحادث في حين أن أقواله في كافة
مراحل التحقيق تواترت على الإنكار . وكذلك لم يعن الحكم بتحقيق ما دفع به
الطاعنان من بطلان ما صدر عنهما من اعتراف جاء وليد الإكراه ورد عليه
بما لا يسوغ اطراحه . كما نسب لوالد المجنى عليه قوله بأن الطاعن الثاني اعترف
له بأن المتهم الأول في الدعوى نقل المجنى عليه إلى مكان بعيد وأنه والطاعن الأول
سيتملان على إعادته في حين اخلت الأوراق مما يساند ما ذهب إليه الحكم .
هذا إلى أنه التفت من الرد على الدفع ببطلان القبض والاستجواب في محضر
الشرطة وعلى انكار الطاعن الثاني ارتكابه الجريمة ، والاشراك فيها كما قصر
في الرد على الدفع بانتفاء ركني التحويل والإكراه ، وكل ذلك يعيب الحكم
ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية لجريمة خطف طفل بالتحويل والإكراه التي دان بها الطاعنين وأورد على
ثبوتها في ختمها أدلة مستمدة من أقوالهما وأقوال شهود الإثبات وهي أدلة
سائغة تؤدي إلى ما رتب عليه ، لما كان ذلك ، وكانت جريمة خطف طفل
بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات

تقوم على عنصرين أساسيين أولهما انتزاع الطمعل المخطوف من بيته قسرا عنه أو بالغش والخداع بقصد نقله إلى محل آخر وإخفائه فيه عمن لهم الحق في المحافظة على شخصه ، والثاني نقله إلى ذلك المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقا لهذا القصد ، فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئا منهما اعتبر فاعلا أصليا في الجريمة . ولما كان الطاعن الأول لا يجادل فيما نقله الحكم المطعون فيه من اعتراه باحتجاز المجنى عليه في مسكنه وإخفائه فيه ، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر جريمة خطف الصغير التي دين بها ، ويكون النعمى على الحكم من هذا الخصوص بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق ، وكان ما أورده الحكم — في معرض سرده لأقوال الطاعن الثاني — وأن صدر بعبارة " واعتراف المتهم " — لا يبين منه أنه نسب إليه اعترافا بارتكاب الجريمة وإنما اقتصر على بيان ما رواه في شأن التقاء بالمتهم الثاني " الطاعن الأول " وعلمه منه أن المتهم الأول خطف المجنى عليه ليجبر والده على سداد ما عليه من دين ، وكانت المحكمة ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة ، وكان الطاعن الثاني لا يمارى فيما نسبته إليه الحكم من أقوال أدلى بها في التحقيقات ، فإنه لا تريب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعن الثاني . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع . وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعنين لما ارتأته من مطابقته للحقيقة والواقع الذي استظهرته من باقى عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره من كل من الطاعنين طواعية واختيار ، وكان الطاعنان لا يزعمان بأنهما قدما للمحكمة أى دليل على وقوع إكراه عليهما ، فإن ما يثيرانه في هذا الشأن يتحل إلى جادل موضوعى مما لا يجوز فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن والد المجنى عليه قوله ان الطاعنين اعترفا له مساء يوم الحادث بعدم أن اكتشف غياب ابنه بأن المتهم الأول "نقله بعيدا وأنها سرعتملان على إعادته"، فإن ما أورده الحكم في هذا الصدد — على افتراض أنه أخطأ في الإسناد — ينصرف إلى الأدلة قبل المتهم الأول دون الطاعنين ومن ثم فلا يقبل منهما النعى بشيء في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يضمن دفاعه شيئا عن بطلان القبض والاستجواب ، فإنه لا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يشره أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم من التفاته من الرد على إنكاره ارتكاب الجريمة التي دانه بها أو الاشتراك فيها فمردود مما هو مقرر من أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مساحى دفاعه الموضوعي إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي أوردها وعولت عليها ما يفيد اطراحها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة اطراحها إياها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول ركن التحيل في الجريمة التي دان بها الطاعنين بقوله : "وكان الثابت أن اللجنة الثلاثة الأول — ومن بينهم الطاعنين — عملوا على انتزاع المجنى عليه والحال كما هو ثابت من أقوال والديه وأقوال المتهم الثاني والرابع أنه كان أنحرس لم يبلغ الخمس سنوات ومن ثم يكون دون التمييز الأمر الذي يتوافر معه ركن التحيل في الدعوى .." فإن فيما أورده الحكم ما يكفي به توافر هذا الركن للجريمة إذ أن صغر سن المجنى عليه وحالته الصحية أو الذهنية هي من الأمور التي يسوغ لقاضي الموضوع أن يستنبط منها خضوع المجنى عليه لتأثير التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جويته ، ويعيش محمد رشدي ، ومجد وهبه ، وأحمد
علي موسى .

(٧٧)

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٨ القضائية

حكم . "تسمييه . تسبب معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما يقبل منها"
قصده جنائي . قتل عمد .

قول الحكم في موضع منه . أن المتهم صوب سلاحه نحو غريمه فأخطاه وقتل المجنى عليه
ثم قوله في موضع آخر استظهارا لذية القتل أنه صوب السلاح نحو القتل . تناقض لا يجوز
محكمة النقض من أعمال رفايتها .

متى كان الحكم المطعون فيه قد بدأ بتفصيل واقعة الدعوى — حسبما
استخلصتها محكمة الموضوع — في قوله : "من حيث إن واقعة الدعوى حسبما
استخلصتها المحكمة من مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات ودار بالجلسة
تتوصل في أنه بتاريخ وأثناء جلوس ... أمام مسكنه بناحية
... التابعة لمركز البليدا ومعه والمجنى عليهما
... تصادف مرور المتهم الطاعن — ...
... يحمل سلاحه الحكومي ، وما أن وقع بصره على خصمه
المجنى عليه الذي سبق قيام ضغائن بينهما حتى تحركت في نفسه
وفي تلك اللحظة بالذات كوامن العداوة وأراد الخلاص منه ، فأطلق نحوه
عيارا ناريا من سلاحه المذكور إلا أنه لم يحكم الرماية على هدفه فأخطاه وأصاب
المجنى عليه في بطنه مما أدى إلى وفاته ثم لاذ مدبرا" . وبعد

أن أورد الحكم الأدلة التي صحت لديه على ثبوت الواقعة على هذه الصورة — ومؤداها أن الطاعن أطلق العيار الناري صوب غريمه المجنى عليه الثاني للتخلص منه إلا أنه لم يحكم الرماية على هدفه فأخطأه وأصاب المجنى عليه الأول القنيل في بطنه — عاد ، في معرض استظهاره لنية القتل لدى الطاعن ، فاعتنق صورة أخرى للواقعة تتعارض مع الصورة السابقة — محصاها أن الطاعن اختار من جسم القنيل موضعا خطرا فأطلق العيار من سلاح صوبه إلى بطنه — وذلك في قوله "ومن حيث إنه في سبيل استظهار نية القتل لدى المتهم — الطاعن — فإن الثابت من ظروف الدعوى وملابسات الحادث ومما تقدم تفصيلا ومن تقرير الصفة التشريحية أن المتهم أطلق عيارا من سلاح محشو بالمقذوف صوبه إلى بطن المجنى عليه القنيل وهو سلاح قاتل بطبيعته واختار مكان التصويب من جسم المجنى عليه موضعا خطرا فأصاب منه المقتل ، مما تستخلص منه المحكمة أن المتهم إنما أطلق العيار على المجنى عليه القنيل بقصد قتله وازهاق روحه " لما كان ما تقدم ، فإن اعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لواقعة الدعوى مما يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة الأمر الذي يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، فضلا عما ينبني عنه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذي يؤمن معه خطأها في تقدير مسؤولية الطاعن ، ومن ثم يكون حكمها متخاذا في أسبابه متناقضا في بيان الواقعة تناقضا يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطاعن .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) : قتل عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتل وأعد لذلك سلاحه الحكومي (بندقية لي أنفيلد) وما أن نظره به حتى أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأخطأه وأصاب المجنى عليه الأول فأحدث به الإصابة الممينة بتقرير الصفة

التشريعية التي أودت بحياته . (ثانيا) شرع في قتل
 عمدا مع سبق الاصرار بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك سلاحه سالف الذكر
 وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارا ناريا فاصدا قتله فأخطأه وأصاب المحنى
 عليه الأول وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو الخطأ في التصويب
 وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالمواد ٤٥ و ٤٦
 و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر ذلك ومحكمة جنايات سوهاج — بعد أن
 استبعدت ظرف سبق الاصرار في حق المتهم — قضت حضوريا عملا بالمواد
 ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ و ١/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة
 خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل
 عمد وشروع فيه ، قد شابه تناقض في التسبيب ، ذلك بأنه اعتنق صورتين
 متعارضتين لواقعة الدعوى ، إذ بعد أن حصل الواقعة — حسبما استخلصتها
 محكمة الموضوع — بما يؤدها أن الطاعن أطلق عيارا ناريا صوب غريمه المحنى عليه
 الثانى للتخلص منه ، إلا أنه لم يحكم الرماية على هدفه فأخطأه وأصاب المحنى عليه
 الأول — القتل — في بطنه ، إذا به يعود — في معرض استظهاره نية القتل لدى
 الطاعن — فيقول أنه اختار من جسم القتل موقعا خطرا فأطلق العيار من سلاح
 صوبه إلى بطنه ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه البين من الحكم المطعون فيه أنه بدأ بتحصيل واقعة الدعوى —
 حسبما استخلصتها محكمة الموضوع — في قوله : " من حيث إن واقعة الدعوى
 حسبما استخلصتها المحكمة في مطالعة الأوراق وما ثم فيها من تحقيقات ودار بالجلسة
 تتصل في أنه بتاريخ وأثناء جلوس أمام مسكنه
 بناحية الشيخ ومعه
 والمحنى عليهما تصادف مرور المتهم
 الطاعن — يحمل سلاحه الحكومى ،
 وما أن وقع بصره على خصمه المحنى عليه الذى سبق قيام ضغائن

بينهما حتى تحركت في نفسه وفي تلك اللحظة بالذات كوامن العمداء وأراد الخلاص منه ؛ فأطلق نحوه عيارا ناريا من سلاحه المذكور إلا أنه لم يحكم الرماية على هدفه فأخطاه وأصاب المجنى عليه في بطنه مما أدى إلى وفاته ثم لاذ مدبرا ” . وبعد أن أورد الحكم الأدلة التي صحت لديه على ثبوت الواقعة على هذه الصورة — ومؤداها أن الطاعن أطلق العيار الناري صوب غريمه المجنى عليه الثاني للتخلص منه إلا أنه لم يحكم الرماية على هدفه فأخطاه وأصاب المجنى عليه الأول القاتل في بطنه — عاد ، في معرض استظهاره لنية القتل لدى الطاعن ، فاعتنى صورة أخرى للواقعة تتعارض مع الصورة السابقة — محصلها أن الطاعن اختار من جسم القاتل موقعا خطرا فأطلق العيار من سلاح صوبه إلى بطنه — وذلك في قوله : ” ومن حيث إنه في سبيل استظهار نية القتل لدى المتهم — الطاعن — فإن الثابت من ظروف الدعوى وملابسات الحادث ومما تقدم تفصيلا ومن تقرير الصفة التشريحية أن المتهم أطلق عيارا من سلاح محشو بالمقذوف صوبه إلى بطن المجنى عليه القاتل وهو سلاح قاتل بطبيعته ، واختار مكان التصويب من جسم المجنى عليه موقعا خطرا فأصاب منه المقتل ، مما تستخلص منه المحكمة أن المتهم إنما أطلق العيار على المجنى عليه القاتل بقصد قتله وإزهاق روحه ” . لما كان ما تقدم فان اعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لواقعة الدعوى لمسا يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، الأمر الذي يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، فصلا عما ينبغي عنه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذي يؤمن معه خطأها في تقدير مسؤولية الطاعن ، ومن ثم يكون حكمها متخاذلا في أسبابه متناقضا في بيان الواقعة متناقضا يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من إبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية ثلثة السادة المستشارين :
محمد وهبه ، وأحمد على موسى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد حلمي راغب .

(٧٨)

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٤١) تزوير . جريمة . " أركانها " . حكم . " ما لا يعيبه في نطاق
التدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . " عقوبة
مبررة " . إرتباط .

(١) جريمة التزوير في محرر رسمي . لتحققها بمجرد إعطاء الورقة شكل الورقة الرسمية
ومظهرها ولو نسبت زورا إلى موظف للإيهام برسميتها . صدور المحرر بداءة من موظف عام .
غير لازم . كفاية أن يتدخل فيه موظف عام في حدود وظيفته أو ينسب إليه ذلك
للإيهام برسميته .

(٢) تعيب الحكم فيما تساند إليه في خصوص جريمة الاستحصال على خاتم الجمهورية واستعماله
استعمالا ضاررا بها . عدم جدواه . طالما جاء براء من الموار في جريمة التزوير في محرر رسمي
بالمربطة ذات العقوبة الأشد .

١ — لما كان لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون
قد صدرت فعلا من الموظف المختص تحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة —
كما هو الشأن في حالة الاصطناع — أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية
ومظهرها ولو نسبت صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها ويكفي
في هذا المقام أن تحتوي الورقة على ما ينبغي تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم
أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه . وكان من المقرر أنه ليس بشرط
لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر بداءة من موظف

عمومي ، فقد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته أو نسب إليه التدخل . تأخذ المحرر الشكل الرسمي ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتسحب رسميته إلى ما سبق من الإجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر وليس بما كان عليه في أول الأمر ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون معديدا .

٢ — لا جدوى للطاعن من النعي بالفساد في الاستدلال على ما أورده الحكم تدليلا على استحصاله على خاتم الجمهورية ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لحرمة التزوير في محرر رسمي التي أثبتتها الحكم في حقه . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو شهادة الخبرة المنسوب صدورها للوحدة الجمعية " الزوك الغربية " وذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات مزورة بأن اصطنع شهادة على غرار الشهادات الصحيحة الصادرة من الجهة آنفة الذكر وأثبت فيها خلافا للقيقة أن المتهم الثاني كان يعمل بالوحدة الجمعية لفترة أربع سنوات ابتداء من ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٤ إلى ٣١ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بمهنة مساعد سفرجي وذيل هذه الشهادة بإمضاءات نسبها زورا لرئيس الوحدة الجمعية ورئيس المستخدمين ولطبيب الوحدة بهذه الجهة . كما أسهم مع آخر سبق الحكم عليه بأنهما استحصلا بغير حق على خاتم شعار الجمهورية الخاص بالوحدة الجمعية بالزوك الغربية واستعملاه استعمالا ضارا بهذه الجهة بأن بصما به شهادة الخبرة المزورة المنسوب صدورها للجهة السابق ذكرها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٠ / ٢ و ٣ و ٤١ و ٢٠٧ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك ومحكمة جنايات سوهاج قضت

حضوريا عملا بالواد ٢٠٧ و ٢١١ و ٢١٢ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمحاكمة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . تطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريمة التزوير في محرر رسمي والحصول بغير حق على خاتم شعار الجمهورية قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحرر موضوع التزوير لم يكن قد اكتسب الصفة الرسمية وقت تحرير الطاعن له إذ لم يثبت أنه هو الذي اصطنع التوقيعات المزورة وتبين صحة بصمة خاتم شعار الجمهورية على الورقة . هذا إلى أنه لم يعرض لما أثاره الطاعن من دفاع مؤداه أنه كتب مسودة فقط خالية من أى توقيعات فليها كما أن ما أورده تدليلا على استحصال الطاعن على خاتم شعار الجمهورية جاء غير سائق ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق في قوله " إن المتهم ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو شهادة الخبرة المنسوب صدورها للوحدة الجمعية بالزوك الغربية وذلك بطريق الاصطناع ووضعه إمضاءات مزورة بأن اصطنع شهادة خبرة أثبت فيها على خلاف الحقيقة أن كان يعمل بالوحدة الجمعية المذكورة لفترة أربع سنوات ابتداء من في مهنة مساعد سفيرى وذيها بمضاعات نسبها زورا لرئيس الوحدة الجمعية ولرئيس المستخدمين فيها ولطبيبها كما استحصل المتهم وآخر سبق الحكم عليه على خاتم شعار الجمهورية الخاص بالوحدة الجمعية بالزوك الغربية واستعمله استعمالا ضارا بها وذلك بأن بصم به شهادة الخبرة المزورة المنسوب صدورها للجهة السابق ذكرها ثم أورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم مما تتوافر به كافة العناصر القانونية

لجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما في حقه أدلة تؤدي إلى مارتبه عليهما .
 لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون
 قد صارت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة —
 كما هو الشأن في حالة الاصطناع — أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق
 الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للابتهام برسميتها
 ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها
 بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه وكان من المقرر أنه
 ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر
 بداية من موظف عمومي ، فقد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر
 رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته أو نسب إليه
 التدخل فالتخذ المحرر الشكل الرسمي ، في هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر
 رسمي بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتنسحب رسميته إلى ما سبق من الإجراءات
 إلى العبرة بما يؤول إليه المحرر وليس بما كان عليه في أول الأمر ، ومن ثم فإن
 ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديلا . لما كان ذلك ،
 وكان ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم الرد على دفاعه بأنه لم يحرم سوى مسودة
 شهادة الخبرة محل الاتهام لا يعد وأن يكون دفاعا متعلقا بموضوع الدعوى وتقدير
 الدليل فيها مما لا تنترم المحكمة بالتعويض له والرد عليه استقلالا اكتفاء
 بأخذها بأدلة الثبوت القائمة في الدعوى . كما أنه لا جدوى للطاعن من النعي
 بالفساد في الاستدلال على ما أورده الحكم تدليلا على استحصاله على خاتم الجمهورية
 ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٣ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة
 الأشد المقررة لجريمة التزوير في محرر رسمي التي أنبتها الحكم في حقه .
 لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من إبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قواد جنيبة ، وعبدش محمد رشدي ، وأحمد علي موسى ، ومحمد
علي بايغ .

(٧٩)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٨ القضائية

قتل عمد . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع — ما يوفره ، حكم " تسببه —
تسبب معيب . تقبض . " أسباب الطعن — ما يقبل منها " .

تمسك الدفاع بوقوع الحادث في ساعة سابقة على تلك التي حددتها شهادة الاثبات
وطالبه استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في ذلك . التفت الحكم في هذا الدفاع أخذاً
برأى على عبءه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال وتختلف باختلاف الزمان والمكان
قصور واخلال بحق الدفاع .

لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض إلى ما يشهده الطاعن
في هذا الوجه رد عليه في قوله : إنه لما كان من المعروف علمياً أن التيسر
يبدأ بعد ساعتين من الوفاة فيصيب أولاً الوجه ثم يتدرج في غضون ساعتين
آخرين فيصيب الرقبة وأعلى الكتفين ثم يشمل الصدر والظهر والبطن في أربع ساعات
أخرى . ويكتمل بعموم الجسم بعد أربع ساعات تالية وهذا الاكتمال يتم بهيئة
حامة من حوالي عشرة إلى اثني عشرة ساعة بعد الوفاة وبعد الاكتمال يبدأ
التيسر الرمي في الزوال بالشكل والتوزيع الذي بدأ به إلا أن هناك عوامل كثيرة
تحكم هذا التيسر فيبدأ سريعاً وينزل سريعاً في حديثي الولادة والسن وكذا
الشيوخ كما أنه يطارأ سريعاً إثر المجهودات العضلية قبل الوفاة كما أن حرارة الجو
تساعد على حدوثه ويحدث سريعاً في الصيف عنه في الشتاء (راجع الطب الشرعي

البوليس الفني الجنائي للدكتور يحيى شريف الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨ صفحة ٢٩٥ وما بعدها) وبإعمال هذا النظر بشأن المجنى عليه ذلك الشاب البالغ من العمر عشرين عاماً الذي ثبت من التحقيق أنه كان عائداً من حقله قائداً دابته المحملة بكمية من القمح في ظهيرة الأول من يونيو سنة ١٩٧٥ بصعيد مصر ، فإن التيبس الرمي بالنسبة لجثته يبدأ سريعاً في الظهور والا كتمال فإن ما قال به الدفاع من أنه قد مرت مدة ثمانى ساعات على الأقل على وقوع الحادث لا يمكن الركون إليه وتطمئن المحكمة إلى ما قرره شهود الواقعة من أن الحادث قد وقع حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً ولا ترى المحكمة مبرراً لإجابة الدفاع إلى طلبه ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً ، إلا أنه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعى متى كان ذلك رأياً عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال ومتى كانت المواقف التي حددها تختلف زماناً ومكاناً وهو ما يقتضى استثنائاً بحالة الجوى يوم الحادثة من معين سليم وإطلاع مستبصر بوصف حالة الجثة من واقع التقرير الطبى ثم الأدلاء بالرأى الفني القاطع على هذا الضوء ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين وإذا كان الدفاع الذى أثاره الطاعن في الدعوى المتأروحة من تعارض الوقت الذى حدده الشاهد أن للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة التيبس الرمي بعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم واستند من أقوال شاهدى الإثبات وهو دفاع قد يبنى عليه — لوصح تغيير وجه الرأى في الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية بحسب أن تتخذ مآتراء من الوسائل لتحقيقها بلوغاً لغاية الأمر فيها بأن تجيب الطاعن إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته واستيفاء دفاعه في هذا الشأن أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ، بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل ... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن انتوى قتله وصمم عليه وأعد لذلك الأمر آله حادة (سكين) وترصده قرب منزله حالة عودته من الحقل وما أن ظفر به حتى طعنه طعنتين بالسكين في عنقه وصدره قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : أحدث به ... الإصابات الموصوفتين بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣٢ من قانون العقوبات وجنحة بالمادة ٢٤٢ من هذا القانون ، فقرر ذلك . وادعت والددة القتيل مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور ياعملا بالمواد ١/٢٤٢ و ١/٢٣٦ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن التهمتين ومصادرة السكين المضبوط وألزمته بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . وذلك على اعتبار أن التهمة الأولى المسندة إلى المتهم هي ضرب أفضى إلى الموت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أثار لدى محكمة الموضوع أن المجنى عليه لم يصب في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا كما زعم شاهدا الإثبات وإنما قبل ذلك بوضع ساعات لأنه ثبت من تقرير الصفة التشريحية التي أجريت في الساعة الخامسة من مساء اليوم نفسه أن الجثة كانت في دور التيبس الرعى غير التام لعدم اكتماله بالطرفين السفليين — وهى ظاهره لا تحمل بالجثة عادة إلا بعد ثمانى ساعات على الأقل من وقت الوفاة لا فى أقل من ست ساعات حسب قول الشاهدين ، وقد تمسك الدفاع بطلب مناقشة الطبيب الشرعى لتحديد

ساعة الوفاة — بيد أن المحكمة أعرضت عن ذلك الطلب وردت عليه بأن حرارة الجحوش المحبى عليه طبقا لرأى مؤلف فى الطب الشرعى تعجلان بالتببس الرمى وهو رد قاصر بت به الحكم فى مسألة فنية بجملة بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض إلى ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه رد عليه فى قوله : " أنه لما كان من المعروف علميا أن التببس الرمى يبدأ بعد ساعتين من الوفاة فيصيب أولا الوجه ثم يتدرج فى غضون ساعتين آخرين فيصيب الرقبة وأعلى الكتفين ثم يشمل الصدر والظهر والبطن فى أربع ساعات أخرى . ويكتمل بعموم الجسم بعد أربع ساعات تالية وهذا الاكتمال يتم بهيئة عامة من حوالى عشر إلى اثنتى عشرة ساعة بعد الوفاة وبعد الاكتمال يبدأ التببس الرمى فى الزوال بالشكل والتوزيع الذى بدأ به إلا أن هناك عوامل كثيرة تحكم هذا التببس فيبدأ سريعا ويزول سريعا فى حديثى الولادة والسن وكذا الشيوخ كما أنه يطرأ سريعا أثر المجهودات العضلية قبل الوفاة كما أن حرارة الجحوش تساعد على حدوثه ويحدث سريعا فى الصيف عنه فى الشتاء (راجع الطب الشرعى البوليسى الفنى الجنائى للدكتور يحيى شريف الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨ صفحة ٢٩٥ وما بعدها) وبإعمال هذا النظر بشأن المحبى عليه ذلك الشاب البالغ من العمر عشرين عاما الذى ثبت من التحقيق أنه كان عائدا من حقله قائدا دابته المحملة بكمية من القمح فى ظهيرة الأول من يونيو سنة ١٩٧٥ بصعيد مصر فإن التببس الرمى بالنسبة لجثته يبدأ سريعا فى الظهور والاكتمال فإن ما قال به الدفاع من أنه قد مضت مدة ثمانى ساعات على الأقل على وقوع الحادث لا يمكن الركون إليه وتطمئن إلى ما قرره شهود الواقعة من أن الحادث قد وقع حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا ولا ترى المحكمة مبررا لإجابة الدفاع إلى طلبه " . لما كان ذلك ، وكان الأصل انه وإن كان للمحكمة أن تستند فى حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا ، إلا أنه لا يجوز لها أن تقتصر فى قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعى متى كان ذلك رأيا عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال ومتى كانت المواقيت التى حددها تختلف زمانا ومكانا وهو ما يقتضى استيثاقا بحالة الجحوش يوم الحادث من معين سليم وإطلاع متبصر بوصف حالة الجثة من واقع التقرير الطبى ثم الإدلاء بالرأى الفنى القاطع على هذا الضوء .

ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين وإذا كان الدفاع الذي أثاره الطاعن في الدعوى المطروحة من تعارض الوقت الذي حدده الشاهد أن الحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريعية عن حالة التيسر الرمي يعتمد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدلائل المقدم فيها والمستبعد من أقوال شاهدي الإثبات وهو دفاع قد يبنى عليه — لو صح — تغير وجه الرأي في الدعوى، مما كان يقتضي من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية بجملة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا لغاية الأمر فيها بأن تجيب الطاعن إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته واستيفاء دفاعه في هذا الشأن أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع، بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : يهيش محمد رشدي ، ومحمد محمد وهبه ، وأحمد علي موسى ، ومحمد
علي بليغ .

(٨٠)

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٨ القضائية

نصب . جريمة . " أركانها " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

مجرد استخدام الموظف وظيفته الفعلية في الاستيلاء على مال الغير . لا تحقق به
جريمة النصب .

إساءة استخدام الموظف وظيفته . على نحو يتضمن الإيهام بأمر من الأمور المهيئة بالمادة
٣٣٦ عقوبات . كفايته لتعنى ركن الاحتيال في جريمة النصب .

استعانة المتهم بآخر على تأييد مزاعمه ومصادقة هذا الأخير له . كفايته لتوافر
ركن الاحتيال .

لئن كان من المقرر أن استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة
في الإستيلاء على مال الغير لا يكفي — بمجرده — لتوافر أركان جريمة النصب ،
إلا أنه متى أساء استخدامهما مستعينا بهما على تعزيز أقواله المكذوبة ، فإن ذلك من
شأنه أن يخرج هذه الأقوال من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال
خارجية وتتوافر به الطرق الاحتمالية التي تتحقق بها تلك الجريمة متى كان من شأن
هذه الطرق إيهام الناس بأمر من الأمور المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون
العقوبات وتوصل الموظف بهذا الاحتيال إلى الإستيلاء على مال المجنى عليه ، كما

وأن استعانة المتهم بشخص أو متهم آخر على تأييد ادعاءاته المكذوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعتبر من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المحنى عليه على تصديق تلك الإدعاءات والاعتقاد بصحتها ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى المكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب التي تقع باستعمال هذه الطرق . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه — قد أثبت في حق الطاعنين ، وكلا الأولين قياس للمساحة والثالث معاون أملاك ، أنهم قد أساءوا استخدام وظائفهم مستعينين بها على تعزيز أقوالهم وادعاءاتهم المكذوبة بوجود مشروع كاذب — هو أنهم مكلفون من قبل الحكومة ببيع أراض لمصلحة الأموال الأميرية مسلمة إليها من مصلحة السواحل — كما وأنهم استعانوا ببعضهم على تأييد هذه المزاعم فتدخل هذا البعض لتدعيمها ، وذلك بكتابة الطلبات للمجنى عليهم وتحرير قسائم وهمية بالرسوم والانتقال لمعينة الأراضى والإيهام بقياسها وتمثيها ثم القيام بتحديداتها ، وقد توصلوا — بهذا الاحتيال — إلى الإستيلاء على أموال المجنى عليهم ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة النصب التي دان بها الطاعنين ، كما هي معرفة به في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم : توصلوا إلى الاستيلاء على عقود وآخرين وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروتهم باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليهم بوجود مشروع كاذب بأن زعموا لهم أنهم مكلفون من قبل الحكومة ببيع أرض مملوكة لمصلحة السواحل وعرض المتهم الأول عليهم شرائها وحرر لهم طلبات بذلك وقبضوا مبلغا من المجنى عليهم ثمنا لهذا البيع وغرسوا الحدايد المساحية في المساحات التي زعموا لهم بيعها وعرضوا عليهم عقودا وهموها بأنها عقود للبيع وقد تمت الجريمة بناء على استعمال هذه الطرق الاحتيالية ، وطلبت معاقبتهم بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة

جنح البرلس الجزئية قضت حضوريا بالنسبة للطاعنين الأول والثاني وغيابيا للثالث عملا بمادة الإتهام بحبس كل من الطاعنين الأول والثالث ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لوقف التنفيذ وبحبس الطاعن الثاني سنتين مع الشغل وكفالة عشرة جنيتها لوقف التنفيذ فاستأنفوا ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا للطاعن الأول وحضوريا اعتباريا للطاعن الثاني وغيابيا للثالث بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعن الأول سنة واحدة مع الشغل وبحبس كل من الطاعنين الثاني والثالث ستة أشهر . فعارض المحكوم عليهما غيابيا وقضى في معارضتهما بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فطعن الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرمة نصب ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في البيان ولحق به بطلان . ذلك بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه — تصور أن استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال للغير تتحقق به تلك الجريمة ، مع أن ذلك لا يكفي — مجردة — لتوافر أركانها كما هي معرفة به في القانون هذا إلى اكتفاء الحكم في إيراد أقوال الشهود بالإحالة إلى التحقيق دون ذكر مؤداها ، وخلوه من الإشارة إلى نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعنين .

وحيث إنه وإن كان من المقرر أن استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال للغير لا يكفي — مجردة — لتوافر أركان جريمة النصب ، إلا أنه متى أساء استخدامهما مستعينا بهما على تعزيز أقواله المكتوبة ، فإن ذلك من شأنه أن يخرج هذه الأقوال من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وتتوافر به الطرق الاحتمالية التي تتحقق بها تلك الجريمة متى كان من شأن هذه الطرق إيهام الناس بأمر من الأمور المنصوص عليها في المادة ٣٣٦

من قانون العقوبات وتوصل الموظف بهذا الاحتيال إلى الاستيلاء على مال المحبى عليه كما وأن استعانة المتهم بشخص أو متهم آخر على تأييد ادعاءاته المذكورة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعتبر من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المحبى عليه على تصديق تلك الإدعاءات والاعتقاد بصحتها ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب التي تقع باستعمال هذه الطرق . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي — الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه — قد أثبت في حق الطاعنين ، وكلا الأولين قياساً للمساحة والثالث معاون أملك ، أنهم قد أساءوا استخدام وظائفهم مستعينين بها على تعزيز أقوالهم وادعاءاتهم المكذوبة بوجود مشروع كاذب — هو أنهم مكلفون من قبل الحكومة ببيع أراضٍ لمصلحة الأملاك الأميرية مسلمة إليها من مصلحة السواحل — كما وأنهم استعانوا ببعضهم على تأييد هذه المزاعم فتدخل هذا البعض لتدعيمها ، وذلك بكتابة الطلبات للمحبى عليهم وتحرير قسائم وهمية بالرسوم والانتقال لمعينة الأراضى والإيهام بقياسها وتقييمها ثم القيام بتحديداتها ، وقد توصلوا — بهذا الاحتيال — إلى الاستيلاء على أموال المحبى عليهم ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة النصب التي دان بها الطاعنين ، كما هى معرفة به فى القانون — ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم أنه أورد على ثبوت تلك الواقعة فى حق الطاعنين أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان ما يعيبه الطاعنون عليه من قصور وبطلان لا يصادف مخلا فيه ، ذلك بأن الحكم الابتدائي قد أورد بالتفصيل أقوال الشهود فى التحقيق ولم يكتف بالإحالة إليه فى ذكر مؤداها — خلافاً لزم الطاعنين — كما أنه ذكر فى ديباجته مادة الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم خلاص إلى معاقبة الطاعنين طبقاً لها ، وفى ذلك ما يحقق إشارة الحكم المطعون فيه — الذى اعتنق أسبابه — إلى نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعنين . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي الغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضى ، ومحمد يونس
ثابت .

(٨١)

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ القضائية

موادة مخدرة . إثبات . "بوجه عام" . تفتيش . "التفتيش بغير إذن" .
تلبس . حكم . "تسببيه" . تسبب معيب . نقض . "أسباب الطعن" .
ما يقبل منها" .

لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد وتقديرها . إفصاح المحكمة عن سبب اطراحها أقوال الشاهد .
لخضوعه لرقابة محكمة النقض .

اطراح المحكمة أقوال الضابط عن عرض المتهم المخدر للبيع بجهل عام . وانتقاله إليه متفكرا
زاعما له رغبته في شرائه . وضبطه إياه في حالة تلبس . بدعوى أنه لو صحت هذه الرواية لامتصده
إذنا بالتفتيش . غير مانع .

تأخر الضابط في تحرير محضر ضبط الواقعة . لا يدل حتما على عدم جديته .

عدم معرفة المرشد السرى لكامل اسم المتهم أو محل إقامته . لا ينال من شهادة الضابط
تقلاعه .

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى حسبما أسندتها النيابة العامة
إلى المطعون ضده بما محصله أنه أثناء تواجد النقيب رئيس وحدة
مكافحة جرائم المال بمكتبه اتصل به أحد المرشدين السريين وأبلغه أن المتهم
يحرز كمية من الجواهر المخدرة ويقوم بعرضها للبيع فأشار عليه بأن يبلغ المتهم أنه
سيحضر إليه من يقوم بشرائها وتنكر في ذى بلدى وتوجه بصحبة المرشد

إلى مكان المتهم حيث كان جالسا بإحدى المقاهى وما أن شاهدهما حتى حضر إليهما فطلب الضابط منه رؤية ما معه من مخدر فقدم إليه لفافة من الورق قام بفضها فوجد بداخلها ثلاث طرب من الحشيش فأجرى ضبط المتهم والمخدرات التى ثبت من تقرير التحليل أنها لمادة الحشيش وتزن ٤١٥ جراما واستند الحكم تبريرا لقضائه بالبراءة إلى ما نصه : " وحيث إن الدليل القولى فى الدعوى قبل المتهم ينحصر فى مجرد أقوال النقيب ... فى التحقيقات وحيث أنه عن هذا الدليل فقد اعتوره ما يضعف من قيمته فى الاقتناع بصحة التهمة المستندة إلى المتهم ذلك أنه جاء بأقوال شاهد الإثبات المذكور فى التحقيقات أن أحد المرشدين السريين أبلغه أن أحد الأشخاص المعروفين بتجارة المخدرات (المتهم) يقوم بعرض كمية من المواد المخدرة للبيع مما كان يقتضيه المبادرة إلى استصدار إذن من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ومن ثم يكون إغفال الشاهد اتخاذ هذا السبيل من شأنه الاستراية فى الإجراءات التى تم بها ضبط المتهم ، ومما يؤيد هذا النظر أن ضبط الواقعة قد تم الساعة ٢,٣٠ مساء يوم ١٠/١٠/١٩٧٠ حسبما شهد بذلك الشاهد فى التحقيقات فى حين أنه لم يبدأ فى تحرير محضرة إلا الساعة ٧,٣٠ مساء وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه مما يتنافر مع مقتضى العقل والمنطق أن يتصل المتهم وهو أحد الأشخاص المعروفين بتجارة المخدرات بالمرشد السرى بعرض صفقة بيع كمية من الحشيش دون أن يعرف الأخير من أمر الاول سوى أنه يدعى ... ولا يعرف باقى اسمه أو محل إقامته ذلك أن من شأن هذا الاتصال وجود الثقة والاطمئنان بين الطرفين ومعرفة كل منهما للآخر بما يقال من أقوال شاهد الإثبات فى هذا الخصوص ويلقى ظلال الشك عليها مما يتعين معه إطراح الدليل المستند من تلك الأقوال وعدم حاجة المتهم به وبالتالى تكون الدعوى قد أضحت مفتقرة إلى الدليل المقنع على ثبوتها قبل المتهم ويتعين لذلك الحكم ببراءة المتهم المذكور مما أسند إليه عملا بالمادة ٣٠٤ / أ . ج ومصادرة المخدر المضبوط " . وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنه متى أفصححت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها . ولما كان ما أورده الحكم تبريرا لإطراحه لأقوال شاهد

الإثبات في الدعوى غير مائع وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه ذلك بأن عدم سعى الضابط مسبقا إلى الحصول على إذن بضبط وتفتيش المتهم قبل قيامه بهذا الضبط وذلك التفتيش لا يدعو إلى الشك في تصرفه إذ أن روايته بانتقاله ومعه المرشد السرى إلى المكان الذى عينه الأخير لشراء المخدر من المتهم نفاذا للاتفاق المعقود بينه وبين المرشد وتقديم المتهم المخدر فعلا له وإلقائه — عندئذ القبض عليه — هي مما تتفق مع مجريات السير العادى للأمر وإذا أوجد المتهم نفسه طواحية في أظهر حال من حالات التلبس فإن قيام الضابط بضبطه وتفتيشه يكون صحيحا متجا لأثره ولا عليه إن هو لم يسع للحصول على إذن من النيابة العامة بذلك إذ لم يكن أمامه فسحة من الوقت لاتخاذ هذا الإجراء ولم يكن في حاجة إليه . لما كان ذلك ، فإنه فضلا عن أن إجراءات ضبط المتهم وتفتيشه والانتقال به من مكان الضبط إلى المكان الذى يجرى فيه التحقيق واتخاذ باقي الإجراءات كوزن المادة المخدرة المضبوطة والكشف عن سوابق المتهم وطلبها يستغرق وقتا فإن مجرد التأخير في فتح محضر ضبط الواقعة لا يدل حتما على عدم جديته ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة منتجة في الدعوى ، وحيث إن عدم معرفة المرشد السرى اسم المتهم بالكامل ومحل إقامته أمر لا ينال في حد ذاته من شهادة الضابط إذ رما حرص المتهم — والحرص في مثله مفترض — على عدم الكشف عن كامل اسمه ومحل إقامته . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز جوهر مخدرا "حشيشا" وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد ١/١ و ٢ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملاحق بالقانون . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز مواد مخدرة بقصد الاتجار استنادا إلى التشكيك في أقوال الضابط شاهد الإثبات قد انطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأن الأسباب التي ساقها لإطراح أقوال هذا الشاهد غير سائغة ولا تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها إذ أن عدم سعي الضابط لاستصدار إذن مسبق من النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهم يرجع إلى أنه عندما توجه بصحبة المرشد السري ، إلى حيث كان يتواجد المتهم إنما كان بغرض الإشتياق من صحة المعلومات التي وصلته منه وقد شاهد المتهم جالسا بأحدى المقاهي واضعا بحجره لفافة من الورق وما أن شاهدهما حتى حضر إليهما وعندما أفهمه المرشد السري أن الضابط هو الشخص الراغب في شراء المخدر عرض عليه اللفافة التي كانت معه بقصد فحص المخدر الذي تحتويه وبفضها تبين أنها تحوى ثلاث طرب من الحشيش وهو بذلك يكون قد وضع نفسه طواعية في موقف يبيح للضابط ضبطه وتفتيشه دون حاجة إلى إذن بذلك من النيابة العامة كما أن تأخر الضابط في فتح محضره يرجع إلى أن اجراءات الانتقال من مكان الضبط إلى الإدارة التي يتبعها الضبط والكشف عن سوابق المتهم وطلبها تستغرق بعض الوقت ولم يدع أنه قد اتخذ قبل المتهم خلاله اجراء غير قانوني وأخيرا فإن عدم معرفة المرشد السري لاسم المتهم بالكامل وكذلك محل اقامته قد يكون مرجعه حرص المتهم على إخفاء هذه البيانات عن المرشد والحرص فيه مفترض باعتباره صاحب نشاط سابق في تجارة المخدرات على ما تكشف عنه اتهاماته السابقة كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى حسبما أسندتها النيابة العامة إلى المطعون ضده بما حصله أنه أثناء تواجد النقيب رئيس وحدة مكافحة جرائم المال بمكتبه اتصل به أحد المرشدين السريين وأبلغه أن المتهم يحوز كمية من الجواهر المخدرة ويقوم بعرضها للبيع فأشار عليه بأن يبلغ المتهم أنه سيحضر اليه من يقوم بشرائها وتنكر في زى بلدى وتوجه بصحبة المرشد

إلى مكان المتهم حيث كان جالسا بإحدى المقاهى وما أن شاهدهما حتى حضر اليهما فطلب الضابط منه رؤية ما معه من مخدر فقدم اليه لفافة من الورق قام بفضها فوجد بداخلها ثلاث طوب من الحشيش فأجرى ضبط المتهم والمخدرات التى ثبت من تقرير التحليل أنها لمادة الحشيش وتزن ٤١٥ جراما واستند الحكم تبريرا لقضائه بالبراءة إلى ، ما نصه : " وحيث أن الدليل القولى فى الدعوى قبل المتهم يتحصّر فى مجرد أقوال النقيب فى التحقيقات وحيث أنه عن هذا الدليل فقد اعتوره ما يضعف من قيمته فى الإفصاح بصحة التهمة المسندة إلى المتهم ذلك أنه جاء بأقوال شاهد الإثبات المذكور فى التحقيقات أن أحد المرشدين العريين أبلغه أن أحد الأشخاص المعروفين بتجارة المخدرات (المتهم) يقوم بعرض كمية من المواد المخدرة للبيع مما كان تقتضيه المبادرة إلى استصدار إذن من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ومن ثم يكون اغفال الشاهد اتخاذ هذا السبيل فى شأنه الاسترابة فى الإجراءات التى تم بها ضبط المتهم ، ومما يؤيد هذا النظر أن ضبط الواقعة قد تم الساعة الثانية والنصف مساء يوم ١٠/١٠/١٩٧٠ حسبما شهد بذلك الشاهد فى التحقيقات فى حين أنه لم يبدأ فى تحرير محضره إلا الساعة السابعة والنصف مساء وبالاضافة إلى ما تقدم فانه مما يتنافى مع مقتضى العقل والمنطق أن يتصل المتهم وهو أحد الأشخاص المعروفين بتجارة المخدرات بالمرشد العرى يعرض صفقة بيع كمية من الحشيش دون أن يعرف الأخير من أصر الأول سوى أنه يدعى سليمان ولا يعرف باقى اسمه أو محل إقامته ذلك أن من شأن هذا الاتصال وجود الثقة والاطمئنان بين الطرفين ومعرفة كل منهما للآخر بما ينال من أقوال شاهد الإثبات فى هذا الخصوص ويبقى ظلال الشك عليها مما يتعين معه أطراح الدليل المستمد من تلك الأقوال وعدم محاجة المتهم به وبالتالى تكون الدعوى قد أضحت مفتقرة إلى الدليل المقنع على ثبوتها قبل المتهم ويتعين لذلك الحكم ببراءة المتهم المذكور مما أسند اليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ إجراءات ومصادرة المخدر المضبوط " وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطراحها ، إلا أنه متى أفصححت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد

فان لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . ولما كان ما أورده الحكم تبريرا لإطراحه لأقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائغ ولايس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه ذلك بأن عدم سعي الضابط مسبقا إلى الحصول على إذن بضبط وتفتيش المتهم قبل قيامه بهذا الضبط وذلك التفتيش لا يدعو إلى الشك في تصرفه إذ أن روايته بانتقاله ومعه المرشد السرى إلى المكان الذي عينه الأخير لشراء المخدر من المتهم نفاذا للاتفاق المفقود بينه وبين المرشد وتقديم المتهم المخدر فعلا له وإلقائه — عندئذ القبض عليه — هي مما يتفق مع مجريات السير العادى للأمر وإذا أوجد المتهم نفسه طواعية في إظهار حالة من حالات التلبس فان قيام الضابط بضبطه وتفتيشه يكون صحيحا منتجا لأثره ولا عليه إن هو لم يسع للحصول على إذن من النيابة العامة بذلك إذا لم يكن أمامه فسحة من الوقت لاتخاذ هذا الإجراء ولم يكن في حاجة إليه ، لما كان ذلك فانه فضلا عن أن إجراءات ضبط المتهم وتفتيشه والانتقال به من مكان الضبط إلى المكان الذي يجرى فيه التحقيق واتخاذ باقى الإجراءات كوزن المادة المخدرة المضبوطة والكشف عن سوابق المتهم وطلبها يستغرق وقتا فان مجرد التأخير في فتح محضر ضبط الواقعة لا يدل حتما على عدم جديته ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة منتجة في الدعوى ، وحيث إن عدم معرفة المرشد السرى اسم المتهم بالكامل ومحل إقامته أمر لا ينال في حد ذاته من شهادة الضابط إذ ربما حرص المتهم — والحرص في مثله مفترض — على عدم الكشف عن كامل اسمه ومحل إقامته ، لما كان ما تقدم . فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدي ، ومحمد صفوت القاضى ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد بونس ثابت .

(٨٢)

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٧ القضائية

(١ ، ٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب . "لدفاع الشرعى" . إثبات .
"بوجه عام" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " . "بياناته" . بيانات
التسبيب . قتل عمده .

(١) كفاية إيراد الحكم من الأدلة السائدة ما يساند إليه نفاذه بالإدانة .

مبادرة المتهمين المبنى عليهم بالنمذى . دون وقوع اعتداء من الآخرين . عدم تحقق موجب
للدفاع الشرعى .

(٢) تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .
حق الدفاع الشرعى . من لرد العدوان ومنع استمراره .

(٣) إثبات . "شهادة" . "خبرة" . قتل عمده . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب " .

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل القنى . غير لازم . كفاية أن يكونا غير متناقضين .
بما يستلزمه على الملاءمة والتوفيق . مثال .

وجود إصابة بظهر المبنى عليه . رغم وقوف ضاربه أمامه . جائز . أساس ذلك : حجم الإنسان
متحرك لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء .

(٤) قتل عمد . قصد جنائي . إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسييبه .
تسييب غير معيب " .

استظهار نية القتل . موضوعي . مثال .

(٥) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . إثبات .
" معاينة " .

اطراح المحكمة الدفاع غير المتج . بما يسوغه . بعد وخروج الواقعة لديها . لا إخلال
بحق الدفاع . مثال في طلب ضم تقارير طبية وتحليل فصائل دماء وضرم دفتر السجن
وسماع شهود تقي وإجراء معاينة .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب معاينة . لا ينبغي لنفي الفعل أو إثبات استعانة
- صوره .

(٦) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . إثبات . " شهادة " .

اعراض المحكمة من سماع شهود . لم يطلبوا وفق المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧
إجراءات . لا تريب عليها .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر
جريمة القتل العمد التي دان بها الطاعنين الأولين وجريمة الشروع في القتل التي
دان بها الطاعن الثالث وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود
الواقعة والمحجى عليه الأخير والتقارير الطبية الشرعية وهي أدلة سائغة من شأنها أن
تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد
عرض لدفاع الطاعنين بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس وأطرحه بقوله :
" وكان يبين للمحكمة من أقوال كل من الحفيين النظاميين
و بجلسة المحاكمة وغيرهما من الشهود أن المتهمين هم البادئون
بالعدوان وأن المحجى عليهم لم يقع منهم أي اعتداء عليهم فلا يقبل منهم بعد ذلك
القول بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عن أنفسهم ذلك أن من المقرر أن الدفاع
الشرعي لم يشرع للانتقام بل لكف الاعتداء وقد أجمع الشهود الذين اطمأنت
اليهم المحكمة على أن اعتداء مالم يقع من المحجى عليهم وأن المتهمين هم الذين
بادروهم بالاعتداء .

٢ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للحكمة للفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها وأن حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره وإذ كان مؤدى ما أورده الحكم أن الطاعنين لم يكونوا فى حالة دفاع شرعى عن النفس بل كانوا معتدين قاصدين الحاق الأذى بالمجنى عليهم لا دفع اعتداء وقع عليهم وكان ما نقله الحكم عن سبب إصابات الطاعنين يرتد إلى ما شهد به الحفير النظامى أمام المحكمة وهو مالم ينازع فيه الطاعنون فإن نعيمهم على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى مع الملاءمة والتوفيق ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول بقتله المجنى عليه عمدا استنادا إلى أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية وكان مؤدى أقوال الشهود حسبما حصاها الحكم أن الطاعن الأول أحدث بالمجنى عليه الأول عدة طعنات بمطواة فى أسفل يمين العنق وأعلى الخصر اليسرى ومتمصف يمين الظهر وكان الثابت بالحكم أن تقرير الصفة التشريحية أفاد بأن وفاة المجنى عليه الأول ترجع إلى إصاباته سالفة الذكر فتمط دون إصابة أسفل الساعد الأيسر فإنه لا يكون هناك تناقضا بين الدليلين القولى والفنى بل هناك تطابق بينهما ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن الأول بشأن التناقض بين الدليلين القولى والفنى فى هذه الخصوصية غير سديد ، أما ما يثيره الطاعنون من اعتناق الحكم لصورة الواقعة حسبما صورها شهود الإثبات مع أن أقوالهم بالتحقيقات تناقض ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية إذ قرروا بأن المجنى عليه الأول والطاعن الأول كان كل منهما فى مواجهة الآخر وقت الاعتداء بينما ثبت من تقرير الصفة التشريحية وجود إصابة بظهر المجنى عليه الأول فإنه لما كان جسم الإنسان متحركا ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث إصابة بالظهر والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه

الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما قرره الشهود وتقدير الصفة التشريحية ولا يكون هناك تناقض مع العقل فيما قرره الشهود من أن المحبى عليه أصيب في ظهره والضارب له واقف أمامه ويكون معنى الطاعنون في هذا غير سليم .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل في قوله : " وكان يبين من أقوال الشهود أن كلا من المتهمين ضرب واحدا معينا من المحبى عليهم ولم يشترك اثنان منهم أو يشترك ثلاثتهم في ضرب شخص واحد من بين المحبى عليهم وكانت ضرباتهم من الضراوة والإشاعة والعمق وتوجيهها إلى مقتل المحبى عليهم وتعددتها في أكثر من مقتل بالنسبة للمحبى عليهم الأولين واستعمالهم آلات صلبة ذات حافة حادة " مطاوعة " في مقارفة الحادث على نحو يقطع بتوافر نية إزهاق أرواح المحبى عليهم في جانبهم " وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتتم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافيا وسائما في التدليل على توافر نية القتل فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد .

٥ - لئن أوجب القانون سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تثير عليها إن هي أغفلت الرد عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلبات المتهمين الخاصة بضم التقارير الطبية الموقعة عليهم وتحليل فصائل الدم الموجودة على المدعى المضبوطة وضم إدفاتر السجن وسماع شهود نفى وإجراء معانة وأطرحها للأسباب السائغة التى أوردها فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة سيما وأن طلب إجراء المعانة لم يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصوله بل المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل

الذى اطعأت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة بإجابته .

٦ - متى كان المدافع عن الطاعنين لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات فلا تثريب على المحكمة إذا هى أعرضت عن طلب سماعهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم (المتهم الأول) قتل عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن طاعنه بآلة حادة " مطواة " عدة طعنات بأسفل يمين العنق وأعلى الخاصرة اليسرى ومتتصف يمين الظهر قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته .

(المتهم الثانى) قتل عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن طاعنه بآلة حادة " مطواة " بأسفل يسار مقدم الصدر وأعلى يسار مقدم البطن قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته (المتهم الثالث) شرع فى قتل عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن طاعنه بآلة حادة (مطواة) بإسار مقدم بطنه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المحنى عليه وإسعافه بالعلاج .

وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيء والوصف الواردين بقرار الإحالة فأسر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الأول والثانى مدة عشر سنوات ومعاينة الثالث بالأشغال الشاقة خمس سنوات ، فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الأولين منهم بجريمة القتل العمد وثالثهم بجريمة الشروع فيه قد شابه فساد في الاستدلال وتناقض في التسبيب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم رد على دفاع الطاعنين بتوافر حالة الدفاع الشرعي مما لا سند له في الأوراق إذ قال أن إصاباتهم ترجع إلى المشاجرة الأولى التي حدثت بين الطاعنين والمجنى عليه الأول مع أنهم لم يكونوا جميعاً طرفاً فيها كما أن الحكم لم يعن برفع التعارض القائم بين الداليل القولية والفنية إذ عول على أقوال الشهود بأن الطاعنين كانوا في مواجهة المجنى عليهم في حين جاء بالتقرير الطبي الشرعي أن بجثة المجنى عليه الأول إصابات بالظهور كما لم يشهد أحد من الشهود بوجود سنجة مع أيٍّ من الطاعنين ورغم ذلك جاء بالتقرير الطبي الشرعي سالف الذكر أنه يجوز حدوث إصابة أسفل الساعد الأيسر من ضربة سنجة حديد كما دلت الحكم مع توافر نية القتل لدى الطاعنين بضراوة الضربات وتوجيهها إلى مقاتل وتعددها دون أن يثبت تعمد الطاعنين تصويب الطعنات إلى مقاتل ودون أن يرد بالنقارير الطبية بما يؤيد ما ذهب إليه الحكم كما تمسك المدافع عن الطاعنين بطلب سماع شهود نفى رغم التقارير الطبية الموقعة عليهم وتحليل فصائل الدم الموجودة على الممدى وضم دفاتر السجن وإجراء معاينة في وقت يتفق وساعة وقوع الحادث لإثبات كذب تصوير الشهود للواقع إلا أن المحكمة رفضت هذه الطلبات كل ذلك مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة القتل العمد التي دان بها الطاعنين الأولين وجريمة الشروع في القتل التي دان بها الطاعن الثالث وأورد على ثبوتها في حائهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الواقعة والمجنى عليه الأخير والتقارير الطبية الشرعية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس وأطرحه بقوله : "وكان يبين للمحكمة من أقوال كل من الحفيدين النظاميين و"

بجاسة المحاكمة وغيرهما من الشهود أن المتهمين هم البادئون بالعدوان وأن المجنى عليهم لم يقع منهم أى اعتداء عليهم فلا يقبل منهم بعد ذلك القول بأنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى عن أنفسهم ذلك أن من المقرر أن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام بل لكف الاعتداء وقد أجمع الشهود الذين اطعانت إليهم المحكمة على أن اعتداء ما لم يقع من المجنى عليهم وأن المتهمين هم الذين بادروهم بالاعتداء.

كما طل إصابات الطاعنين بأنها حدثت من المشاجرة استنادا إلى ما شهد به الخفير النظامى ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا على المدافع أو غيره وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعنين لم يكونوا فى حالة دفاع شرعى عن النفس بل كانوا معتدين قاصدين إلحاق الأذى بالمجنى عليهم لادفع اعتداء وقع عليهم وكان ما نقله الحكم عن سبب إصابات الطاعنين يرتد إلى ما شهد به الخفير النظامى أمام المحكمة وهو ما لم ينازع فيه الطاعنون فإن نعيمهم على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى مع الملاءمة والتوفيق ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول بقتله المجنى عليه عمدا استنادا إلى أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية وكان مؤدى أقوال الشهود حسبما حصلها الحكم أن الطاعن الأول أحدث بالمجنى عليه الأول عدة طعنات بمطواه فى أسفل يمين العنق وأعلى الخاصره اليسرى ومتصف يمين الظهر وكان الثابت بالحكم أن تقرير الصفة التشريحية أفاد بأن وفاة المجنى عليه الأول

ترجع إلى اصاباته سالفة الذكر فقط دون اصابة أسفل الساعد الأيسر فإنه لا يكون هناك تناقضاً بين الدليلين القولى والفنى بل هناك تطابق بينهما ومن ثم يكون ما يشير به الطاعن الأول بشأن التناقض بين الدليلين القولى والفنى فى هذه الخصوصية غير سديد ، أما ما يشير به الطاعنون من اعتناق الحكم لصورة الواقعة حسب ما صورها شهود الاثبات مع أن أقوالهم بالتحقيقات تناقض ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية إذ قرروا بأن المجنى عليه الأول والطاعن الأول كان كل منهما فى مواجهة الآخر وقت الاعتداء بينما ثبت من تقرير الصفة التشريحية وجود اصابة يظهر المجنى عليه الأول فإنه لما كان جسم الإنسان متحركاً ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث اصابة بالظهر والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة فنية خاصة فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما قرره الشهود وتقرير الصفة التشريحية ولا يكون هناك تناقض مع العقل فيما قرره الشهود من أن المجنى عليه أصيب فى ظهره والضارب له واقف أمامه ويكون منعى الطاعنون فى هذا غير سليم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قوله : " وكان يبين من أقوال الشهود أن كلا من المتهمين ضرب واحداً معيناً من المجنى عليهم ولم يشترك اثنان منهم أو يشترك الثلاثة فى ضرب شخص واحد من بين المجنى عليهم وكانت ضرباتهم من الضراوة والبشاعة والعمق وتوجيهها إلى مقاتل المجنى عليهم وتعددها فى أكثر من مقتل بالنسبة للمجنى عليهما الأولين واستعمالهم آلات صلبة ذات حافة حادة " مطواه " فى مقارنة الحادث على نحو يقطع بتوافر نية ازهاق أرواح المجنى عليهم فى جانبهم " لما كان ذلك وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتى بها الجانى وتم عما يضمه فى نفسه فإن استخلاص هذه النية عن عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافياً وسائفاً فى التدليل على توافر نية القتل

فان ما يشير الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد ، لما كان ذلك وكان القانون وإن أوجب سماع ما يبدية المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فان لها أن تعرض عنه ولا تثريب إن هي أغفلت الرد عليه ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلبات المتهمين الخاصة بضم التقارير الطبية الموقعة عليهم وتحليل فصائل الدم الموجودة على المدى المضبوطة وضم دفاتر السجن وسماع شهود نفى وإجراء معاينة وإطراحها للأسباب السائغة التي أوردها فان دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة سيما وأن طلب إجراء المعاينة لم يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصوله بل المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي اطعنت اليه المحكمة فان مثل هذا الطاب يعد دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة بإجابته كما أن المدافع عن الطاعنين لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ومن ثم فلا تثريب مع المحكمة إذا هي أعرضت عن طلب سماعهم لما كان ما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الهيب وعضوية السادة المستشارين : اسماعيل محمود حفيظ و محمد صفوت القاضي ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد يونس ثابت .

(٨٣)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ القضائية

(١) إثبات : "شهود" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .
نقض . "أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها .

(٢) إثبات : "شهود" . خبرة . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تطابق أقوال الشهود مع الدليل الفني في كل جزئية . ليس بلام . كفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع مضمون الدليل الفني .

(٣) ضرب أفضى إلى موت . إثبات . "شهود" . خبرة . حكم . "ما لا يعيبه في نطاق التدليل" .
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

إدانة الحكم الطاعن بأحداث إصابه معينة . كفايته . متى كان سائنا . عدم التزامه من بعد الأحداث عن إصابات لم ترفع بها ادعوى .

١ - الأصل ألا تلتزم الأحكام بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ، وإذا حصل الحكم مضمون أقوال الشاهد الأول على نحو ما سلف بيانه ثم استورد إلى أنها تأيدت بما قرره الشاهدة الثانية وبين كيف أنها تؤيدها

من حيث قيام الطاعن بطعن المجنى عليه بيسار صدره فإن هذا حسيه لإستيفاء دليله ويكون النعى عليه بالقصور في غير محله .

٢ — من المقرر أن تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى في كل جزئية فيه ليس بلازم ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وإذا حصل الحكم أقوال شاهدة الإثبات فيما سلف بيانه ، وكان من بين ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجنى عليه تعزى إلى إصابة طعنية بصدره لما أحدثته من تمزق بعضلة القلب وتزيف داخلى ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهدين وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية له معيه الصحيح من الأوراق ، فإن ما أورده الحكم من دائل قولى لا يتناقض مع ما نقله عن الدليل الفنى ، بل يتلاءم معه ، ويكون الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلىن القولى والفنى .

٣ — إن البين من مجموع ما أورده الحكم المطبوع فيه أنه أسند إلى الطاعن على سبيل الانفراد أنه ضرب المجنى عليه بمدمية أحدثت إصابة صدره التي أودت بحياته دون أن يسند إليه إحداث أية إصابات أخرى لم يكن لها دخل في إحداث الوفاة واستظهر حالة شاهدة للإثبات بما يتفق وصحة هذا الاسناد وذلك التقرير ونقل عن التقرير الطبي أن الوفاة حدثت من تلك الإصابة وحدها وإنما تحدث من جسم صاب ذو حافة حادة كخطاوة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدا لذلك آلات صلبة وراضة وعصا وآلة حادة " مطواه " وترصدوه في الطريق الذي أيقنوا سروره فيه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه ضربا وطعنا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر ذلك بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٧١ وأدعى قبل المتهمين متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومحكمة جنايات المنصورة قضت في الدعوى حضوريا (أولا) بمعاقبة المتهم الثاني (الطاعن) بالسجن مدة ثلاث سنوات . (ثانيا) ببراءة المتهمين الأول والثالث مما أسند إليهما . (ثالثا) باحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ، فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجرمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه لم يورد مضمون أقوال الشاهدة اكتفاء منه بالإشارة إلى أنها تؤيد أقوال الشاهد كما عول في قضائه على الدليين القولى واللفى معا رغم ما بينهما من تعارض لم يعن الحكم برفعه ، إذ أن مؤدى أقوال هذين الشاهدين أن الطاعن لم يطمح المحنى عليه إلا طعنة واحدة بينما ثبت من تقرير الصفة التشريحية أنه مصاب بخمسة جروح قطاعية ورضية ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة الضرب المفضى التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان

الحكم قد حصل أقوال الشاهد الأول فيما يجمل أن مشاحنة وقعت بين المجنى عليه والمتهمين فسبه الطاعن ثم طعنه بمطواة كانت معه طعنة واحدة بيسار صدره فسقط المجنى عليه مصابا ، ثم استطرد الحكم إلى أن الشاهدة الثانية قد شهدت بما يؤيد رواية الشاهد السابق من حيث قيام المتهم الثاني "الطاعن" بطعن المجنى عليه طعنة واحدة بيسار الصدر. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الأصل أنه لا تلتزم الأحكام بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها ، وإذ حصل الحكم مضمون أقوال الشاهد الأول على نحو ما سلف بيانه ثم استطرد إلى أنها تأيدت بما قرره الشاهدة الثانية وبين كيف أنها تؤيدها من حيث قيام الطاعن بطعن المجنى عليه بيسار صدره . فإن هذا حسبه لاستيفاء دليله ويكون النعى عليه لذلك بالقصور في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل من تقرير الصفة التشريحية أن بالمجنى عليه إصابة طعنبة بالصدر أحدثت تمزقا بعضلة القلب ونزيفا بالتجويف الصدرى ، وأخرى قطعية بإبهام اليد اليسرى وتحدث من جسم صلب ذى حافة حادة كطواة وتعزى الوفاة إلى ما أحدثته الإصابة الطعنبة بالصدر من تمزق ونزيف ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه ، بل يكفي أن جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وإذ حصل الحكم أقوال شاهدى الإثبات فيما سلف بيانه ، وكان من بين ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجنى عليه تعزى إلى إصابة طعنبة بصدره لما أحدثته من تمزق بعضلة القلب ونزيف داخلى ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهدين وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية له معينه الصحيح من الأوراق ، فإن ما أورده الحكم من دليل قولى لا يتناقض مع ما نقله عن الدليل الفنى ، بل يتلاءم معه ، ويكون الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلىن القولى والفنى . هذا إلى أن البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه أنه أسند إلى الطاعن على سبيل

الانفراد أنه ضرب المجنى عليه بمذبة أحدثت إصابة صدره التي أودت بحياته دون أن يسند إليه إحداث أية إصابات أخرى لم يكن لها دخل في إحداث الوفاة واستظهر قالة شاهدي الإثبات بما يتفق وصحة هذا الإسناد وذلك التقرير ونقل عن التقرير الطبي أن الوفاة حدثت عن تلك الإصابة وحدها وأنها تحدث من جسم صلب ذو حافة حادة كخطوأة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها ، ومن ثم يبرأ الحكم من قاتلي القصور والفساد في الاستدلال ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار عبد الواحد الايب رئيسا ، وعضوية السادة المستشارين :
دكتور أحمد رفعت خفاجي ، واسماعيل محمود جعفر ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد
عبد الحميد مادي .

(٨٤)

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ القضائية

(١) شك بدون رصيد . جريمة . "أركانها" . دفاع . "الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره" . حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" .

وجوب أن يكون الشك موعدا التاريخ مستوفيا باقى عناصره المقررة قانونا .

الدفع بأن الشك يحمل تاريخين . دفاع جوهري . يوجب تقييده بلوغا إلى غاية الأمر فيه .

(٢) شك بدون رصيد . محضر الجلسة . إجراءات . "إجراءات
المحاكمة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . حكم . "تسببيه .
تسبیب معيب" .

الدفاع المصطور فى أوراق الدهوى . يكون مطروحا دائما على المحكمة فى أى مرحلة تالية .
الالتفات منه . يوجب بيان العلة .

تدوين الدفع بأن الشك يحمل تاريخين . يكون مطروحا أمام محكمة الطعن ولو لم يتم التسك به
أمامها . مثال . فى معارضة استئنافية .

تحقيق أدلة الدهوى فى المواد الجنائية . لا يصح أن يكون رهنا بمشقة المتهم .

(٣) محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" .

عدم التزام المحكمة بتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المخلفة . شرطه أن تضمن حكمها
ما يدل على مواجهة عناصر الدهوى والالام بها . تعودها عن ذلك قصور
فى البيان .

- (٤) محكمة استئنافية . "نظرها الدعوى والفصل فيها" . دفاع .
 "الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . حكم . "تسليمه . تسليم معيب" .
 ادلاء المتهم بدفاع جديد أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب تحقيقه ما دام منتجاً من شأنه
 أن تدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى .
 التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته .
 استعمال المتهم حقه في الدفاع عن نفسه . لا يصبح البتة وصفاً بعدم الجدية .

١ — من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تقتضي أن يتوافر في الشيك عناصره المقررة في القانون التجاري ومن بينها أن يكون ذا تاريخ واحد وإلا فقد مقوماته كأداة وفاء تجرى مجرى النقود وانقلب إلى أداة أثمان نخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانوناً ، ومن ثم فإن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهري يترتب عليه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، بما ينبغي معه على المحكمة تخصيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يدفعه .

٢ — إن محكمة ثاني درجة وإن التفتت عن الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى يحمل تاريخين لإبدائه في غيبة الطاعن عند نظر استئنائه إلا أن هذا الدفاع ، وقد أثبت بحضور تلك الجلسة ، أصبح واقعا مسطوراً بأوراق الدعوى ، قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر موضوع معارضة الطاعن الاستئنافية ، وهو ما يوجب عليها إبداء الرأي بشأنه وإن لم يعاود المعارض إثارته ، ذلك بأن من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دلائل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشبهة المتهم في الدعوى ، فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعلياً أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال للسائق .

٣ — إذا كان الأصل أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر

الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، فإذا هي التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد اطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه .

٤ - لا يقدح في التزام المحكمة بوجوب تضمين حكمها ما يدل على مواجهتها عناصر الدعوى والالزام بها أن يكون الطاعن قد أمسك عن آثار دفاعه المشار إليه من قبل أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن التأخير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدل بما يرون له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية شيكا بمبلغ خمسمائة جنيه مسجوبا على البنك الصناعي "فرع الجلاء" لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابه بالمدينين ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابيا في الدعوى بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته باعتباره كأن لم تكن . واستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة إعطاء شيك بدون رصيد قد شابه خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأن من بين ما قام عليه دفاعه أن الشيك مثار الاتهام بحمل تاريخين وهو لذلك أداة ائتمان وليس أداة وفاء بما تنفي معه التهمة المسندة إليه ، وقد أغفل الحكم هذا الدفاع لإيراد له وردا عليه ، الذي يعيبه بما يوجب نقضه ؛

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن محامي الطاعن حضر بجلاسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٥ أمام محكمة ثاني درجة وقدم أصل الشيك ودفع بأنه يحمل تاريخين ، فقضت المحكمة غيابيا — لتخاف الطاعن عن المثول بتلك الجلسة — بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بإدائته ، فعارض فيه الطاعن وقضى في المعارضة برفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تقتضي أن يتوافر في الشيك عناصره المقررة في القانون التجاري ومن بينها أن يكون ذا تاريخ واحد وإلا فقد مقوماته كأداة وفاء تجرى مجرى النقود وانقلب إلى أداة ائتمان فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا ، ومن ثم فإن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهري يترتب عليه أو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، بما ينبغى معه على المحكمة تخيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يدفعه . لما كان ذلك ، فإن محكمة ثاني درجة وإن التفتت عن الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى يحمل تاريخين لإبداءه في غيبة الطاعن عند نظر استئنائه إلا أن هذا الدفاع ، وقد أثبت بحضور تلك الجلسة ، أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى ، قائما مطروحا على المحكمة عند نظر موضوع معارضة الطاعن الاستئنافية ، وهو ما يوجب عليها إبداء الرأي بشأنه ، وإن لم يعاود المعارض إثارته ، ذلك بأن من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشقة المتهم

في الدعوى ، فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ — وهو ما افتقده الحكم المطعون فيه وعابه بالإخلال بحق الدفاع ، وهذا إلى أنه إذا كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأثبت بها على وجه يفصح من أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، فإذا هي التفتت كاية من التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه . لما كان ذلك ، فإنه لا يقدح فيما سلف أن يكون الطاعن قد أمسك من إثارة دفاعه المشار إليه أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا من شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلي بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب . ولما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيد ، وأحمد رفعت خفاجي ، وإسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد
عبد الحميد صادق

(٨٥)

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ القضائية

(١) دعوى جنائية . ” انقضاؤها بمضى المدة ” . تقادم . تبديد .
إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” .

بده سقوط الدعوى الجنائية . من يوم الجريمة ولو جهل المجنى عليه ذلك .

(٢) تبديد . دعوى جنائية . ” انقضاؤها بمضى المدة ” . تقادم .
إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” .

سقوط الدعوى الجنائية في جريمة التبديد . بدؤه من يوم ظهور التبديد . ما لم يثبت وقوعها
قبل ذلك .

(٣) تدفوع . ” الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ” . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره ” . إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” .
حكم . ” تسببه . تسبب معيب ” . ” بطلان الحكم ” .

الدفع بسقوط الدعوى الجنائية . جوهري يستوجب التمهين .

تأييد الحكم الابتدائي الذي لم يرد على هذا الدفع . خطأ .

١ — القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون
مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل
المجنى عليه بوقوعها .

٢ - إن جريمة التبيد جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل التبيد .
ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت . واعتبار
يوم ظهور التبيد تاريخا للجريمة محال ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها
في تاريخ سابق .

٣ - الدفع أمام محكمة الموضوع بأن جريمة التبيد قد وقعت في تاريخ
معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت يوجب عليها أن تحقق هذا الدفع
ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها . وإذا كانت المحكمة المطعون
في حكمها لم تجر تحقيقا في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه ،
فإن حكمها يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه إذ اعتبر أن الحكم الابتدائي صحيح رغم أنه لم يرض لدفع
الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة كما سايره في اعتبار بداية السقوط
في ... وهو تاريخ إبلاغ المجنى عليه . دون أن يحقق دفع الطاعن
بأن الجريمة وقعت قبل ... حتى يتبين له وجه الحقيقة ، فإنه يكون
معيبا بما يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد البضائع المبينة وصفا وقيمة بالمخضر
والمداوكة لـ ... والمسماة له على سبيل الوكالة فاختمتها لنفسه اخبرارا
بالمجنى عليه وطلبت عقابه بالسادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى
المجنى عليه مدينا قبل المتهم مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض
المؤقت . ومحكمة المذنية الجزئية قضت في الدعوى حضوريا (أولا) بحبس
المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيهات لوقف التنفيذ .
(ثانيا) بالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل
التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية
الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه
في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الفصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة أمام درجتي التقاضى فلم يعرض الحكم — الابتدائى — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — لهذا الدفع إيرادا أو ردا ودانه عن الجريمة المسندة إليه . وقد أيد في ذلك الحكم المطعون فيه تأسيسا على أن قضاء الحكم المستأنف بإدانة الطاعن يتضمن ردا ضميا على ما دفع به ، وأن احتساب مدة السقوط تبدأ من يوم ١٩٧٣/١١/١ باعتارده التاريخ اليقيني لبدء امتناع المتهم عن رد المال ، وذلك دون أن تعنى المحكمة بتحقيق ما دفع به المتهم من أن الواقعة تمت قبل يوم ١٧/٦/١٩٧٠ ولم يبلغ عنها إلا في ١٩٧٣/١١/١ مما يعيب حكمها وليستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط الدعوى بمضى المدة تأسيسا على أن الفاتورين موضوع التهمة المسندة للاثم محررتان في ١٧/٦/١٩٧٠ ، وأن المدعى المدنى أبلغ عن الجريمة بعد مضى ثلاث سنوات من هذا التاريخ ، كما عرض الحكم لما دفع به الحاضر عن الاثم في هذا الشأن بقوله : ” إن الحكم المستأنف إذ أشار إلى مذكرة الاثم المتضمنة لهذا الدفع وانتهى إلى مساءلته عن التهمة المسندة إليه ، فإنه يكون قد تضمن الرد ضميا على الدفع المذكور “ . ثم استطرده قائلا : ” إلا أنه رغم ذلك فإن المحكمة تضيف ردا على هذا الدفع أنه إذ اعتر الحكم تاريخ وقوع التهمة هو بذاته تاريخها الذى حددته النيابة بقيد التهمة ووصفها فإنه ولا ريب يكون قد أصاب في اعتبار هذا التاريخ هو التاريخ اليقيني لبدء امتناع الاثم عن رد المال موضوع الجريمة “ . لما كان ذلك ، وكانت القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هى أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها . وليست جريمة خيانة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة . وكانت هذه الجريمة جريمة وقتية تقع

وتنتهى بمجرد وقوع فعل التبديد . ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق . وأنه إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن جريمة التبديد قد وقعت في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها . وكانت المحكمة المطعون في حكمها لم تجر تحقيقا في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه فإن حكمها يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن الحكم الابتدائي صحيح رغم أنه لم يعرض لدفع الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة كما سايره في اعتبار بداية السقوط في ١١/١/١٩٧٣ وهو تاريخ إبلاغ المجنى عليه . دون أن يحقق دفع الطاعن بأن الجريمة وقعت قبل ١٧/٦/١٩٧٠ حتى يتبين له وجه الحقيقة ، فإنه يكون مميبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضى ،
ومحمد يونس ثابت .

(٨٦)

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ القضائية

(١) حكم . "إيداعه" . "بطالانه" بطلان . شهادة سلبية .

الشهادة السلبية . ماهيتها .

بقاء الحكم خلوا من التوقيع . حتى نظر الطعن . بغنى عن الشهادة السلبية .

(٢) أحوال مدنية . إثبات . "أوراق رسمية" . أحداث . حكم . "تسبيبه" .

تسبيب غير معيب .

البطاقة الشخصية . للحكمة الركون إليها في إثبات السن .

(٣) نقض . "أسباب الطعن" . تحديدها . محكمة الموضوع . "سلطانها" .

في تقدير الدليل . إثبات . "شهود" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

وجه الطعن يجب لقبوله أن يكون واضحاً محدداً .

(٤) إثبات . "شهود" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

حتى المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . متى

اطمأننت إليها .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات "شهود" .

حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

خطأ الحكم في الإصناد . لا يعيبه . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

١ — يجب على الطاعن لكي يكون له النمسك ببطالان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ولا يغني عن الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع وإذا كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة السلبية على ما عرفت بها أحكام هذه المحكمة كما لم يقدم ما يفيد أنه حيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التي نظم القانون تقدمه إليها لإعطائه إياها أو الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة مما لم يمكنه من إعداد أسباب طعنه فإن منعه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

٢ — إن البطاقة الشخصية الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعتبر ورقة رسمية فلا على المحكمة أن هي ركنت إليها في إثبات سن الطاعن خضوعا لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

٣ — يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا مما تلزم محكمة الموضوع بالتصدي له إيرادا له وردا عليه وإذا كان الطاعن لم يكشف بأسباب الطعن من أوجه التناقض بين أقوال الشهود والتضارب فيها بل ساق قوله مرسلا مجعلا وإن النعى يكون غير مقبول .

٤ — إن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليه وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة أو موضع الدليل في أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها .

٥ — إن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة وإذا كان الحكم لم يذكر ... ضمن شهود الإثبات وهو يعدد أدلته على قيام الجريمة التي دان الطاعن بها إلا أنه في معرض إيراد مؤدى

هذه الأدلة عرض تزيديا لأقوالها فذكر أنها قررت بأنها رأت الطاعن يضرب المجنى عليه بمدمية في عينه اليمنى وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أنها ذكرت بتحقيقات الشرطة أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمدمية في عينه دون تحديد أى العينين وذكرت بتحقيقات النيابة العامة أن الطاعن ضرب المجنى عليه في عينه اليسرى فإن ذلك لا يقدح في سلامة الحكم وكان قد استوفى دليله من أقوال المجنى عليه والشاهد ... والتقرير الطبية — على ما تقدم — وليست هذه الأقوال المقررة لا المشهود بها بذات أثر على جوهر الواقعة التي اقتضت بها المحكمة وهي أن الطاعن اعتدى وحده على المجنى عليه وأحدث به الإصابة التي تخلفت عنها العاهة المستديمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا ... بآلة حادة "مطواة" فأحدث إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد ابصار العين اليمنى و يقدر مدى العاهة بنحو ٣٠٪ وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة وأسرت توقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ فى القانون والتناقض فى التسبيب والقصور والخطأ فى الإسناد ذلك بأن الحكم لم يحجر شاملا لأسبابه ولم يوقع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وأن محضر الجلسة

لم يضم ملف الدعوى حتى تاريخ تحرير أسباب الطعن كما أن المحكمة والثابت أمامها بمحضرى تحقيق الشرطة والنيابة العامة أن الطاعن لم يتجاوز من العمر ثمانى عشرة سنة يوم وقوع الجريمة المسندة إليه ولم تحقق صحة سن الطاعن بوثيقة رسمية على ما أوجبه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث هذا فضلا عن أن الحكم قد عول في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه والشاهدين ... و ... رغم تناقض شهاداتهم واختلاف شهادة كل منهم في مراحل التحقيق المختلفة دون أن يرفع هذا التناقض وذلك الاختلاف كما أن الحكم قد أسند على خلاف الثابت بالأوراق إلى الشاهدة ... قولها أنها رأت الطاعن يضرب المجنى عليه بمطواة في عينه اليمنى مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب على الطاعن لى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانونى المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد وأنه لا يغنى عن هذه الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن فيه خاليا من التوقيع وإذا كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة السلبية على ما عرفت بها أحكام هذه المحكمة كما لم يقدم ما يفيد أنه حيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التى نظم القانون تقدمه إليها لاعطائها إياه أو الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة مما لم يمكنه من اعداد أسباب طعنه فان منعه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الثابت بمحضرى جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٧٦ أن المحكمة قد أطلعت على بطاقة الطاعن الشخصية وتبين لها أنه من مواليد ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ أى أن عمره يزيد على ثمانى عشرة سنة يوم وقوع الجريمة المسندة إليه وإذا كانت هذه البطاقة الشخصية الصادرة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعتبر ورقة رسمية

فلا على المحكمة إن هي ركت إليها في إثبات من الطاعن خضوعا لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . لما كان ذلك وكان يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محمدا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا مما تلزم محكمة الموضوع بالتصدي له إيرادا له وردا عليه وكان الطاعن لم يكشف بأسباب الطعن عن أوجه التناقض بين أقوال الشهود والتضارب فيها بل ساق قوله مرسلا مجعلا فغلا عما هو مقرر بأنه لا يقدح في سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — وأن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليه وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة أو موضع الدليل في أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها وهو ما لا يجادل فيه الطاعن فانه لا يكون محل للنهي على الحكم في هذا المقام .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستقاة من أقوال المجنى عليه والشاهد ومن التقارير الطبية وقد حصل الحكم أقوال المجنى عليه بما مفاده أن الطاعن قد ضربه بمدمية في عينه اليمنى كما حصل أقوال الشاهد بأنه رأى الطاعن يضرب المجنى عليه بمدمية في عينه اليمنى ونقل عن التقريرين الطبيين الإبتدائي والشرعي أنه يوجد قطع قرب القرنية بالعين اليمنى للمجنى عليه نتجت عن إصابة هذه العين بمطواة وقد تخلصت من الإصابة عاهة مستديمة هي فقد ابصار هذه العين كلية . لما كان ذلك وكان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة وإذا كان الحكم لم يذكر ضمن شهود الإثبات وهو يعدد أدلته على قيام الجريمة

التي دان الطاعن بها في حقه إلا أنه في معرض إirاده مؤدى هذه الأدلة عرض تزيذا لأقوالها فذكر أنها قررت بأنهم رأوا الطاعن يضرب المجنى عليه بمديفة في عينه اليمنى ، وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أنها ذكرت بتحقيقات الشرطة أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمديفة في عينه دون تحديد أى العينين وذكر بتحقيقات النيابة العامة أن الطاعن ضرب المجنى عليه في عينه اليسرى فان ذلك لا يقدح في سلامة الحكم وكان قد استوفى دليله من أقوال المجنى عليه والشاهد ... والتقارير الطبية — على ما تقدم — وليست هذه الأقوال المقررة لا المشهود بها بذات أثر على جوهر الواقعة التي اقتنعت بها المحكمة وهي أن الطاعن اعتدى وحده على المجنى عليه وأحدث به الإصابة التي تخلفت عنها العاهة المستديمة ومن ثم فان دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة . لما كان ما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٨

پرئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، ودكتور أحمد رفعت
خفاجى ، ومحمد عبد الحميد صادق .

(٨٧)

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ القضائية

(١ - ٩) تعذيب : " اختصاص ولائى " . قضاء عسكرى . نيابة عامة .
حكم . " بياناته - بيانات الديباجة " . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
إثبات . " بوجه عام " . " تسجيل صوتى " . " خبرة " . " اعتراف " .
" اكراه " . " شهادة " . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " .
إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . بطلان . أمن دولة . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

(١) القضاء العسكرى . حقه وحده دون معقب فى التفسير بما إذا كان الحرم
داخل فى اختصاصه من عدمه . النيابة العسكرية عنصر من القضاء العسكرى . أساس ذلك ؟
(٢) المرة فى بيان المحكمة التى أصدرت الحكم هى بحقيقة الواقع لا بما ورد عنها خطأ
فى ديباجته . مثال .

(٣) قبول وجه الطعن . شرابه . أن يكون واضحاً ومحدداً . مثال ؟

(٤) محاجة المتهم بأشرطة تسجيل فى دعوى . لا يحتم محاجته بها فى أخرى .

(٥) خلو الكشف الطبى الموقع على المجنى عليه عند دخول السجن من وجود إصابات به
لا ينفى وجودها وإلزام بسببها عند دخوله لىأى متى استدلت الحكم على ذلك بما ورد بشأنها
بالتحقيق العسكرى والكشف الطبى اللاحق ومن ظروف الدعوى وملاساتها . أساس ذلك :
حق المحكمة فى الأخذ بما تظمن إليه من تقارير وإطراح ما عساه وإلزام بما لم يجوز به
الخير فى تقريره .

وزن أقوال الشاهد وتقديرها • موضوعي • تناقض رواية الشاهد لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه • مثال •

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالأقوال التي ينقلها شاهد عن آخر متى الطمأنت إليها •

لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اقتناعها بطريق الاستقراء والاستنتاج وكافة الممكنات العقلية • مثال •

(٦) تزيد الحكم فيما لا أثر له في عقيدته • لا يعيبه •

(٧) تقدير المحكمة أن المكتوب الذي حرره المتهم اعترافا بجناية تخبر وليد جريمة تعذيبه من الطاعن لجملة على تحريره • موضوعي •

(٨) اشتراط أن يكون الدليل صريحا دالا بذاته على الواقعة المراد إثباتها • غير لازم • كفاية أن يكون من شأنه أن يؤدي إليها باستنتاج سائق تجريه المحكمة • مثال •

(٩) سكوت المتهم من التمسك بحقه في الكلمة الأخيرة • لا بطلان •

١ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما كان الجرم داخلا في اختصاصها أولا ، وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قد قررته القانون للسلطات القضائية العسكرية وذلك على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقاتها حتى الفصل فيها ، وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا لأواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذكره ، فإنها هي التي تختص بالفصل فيما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، وقرارها في هذا الصدد هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيبا ، فإذا رأيت عدم اختصاصها بجريمة ما تعين على القضاء العادي أن يفصل فيها دون أن يعيدها مرة أخرى إلى السلطات العسكرية التي قالت كلمتها في هذا الخصوص ، وإذا كان الثابت مما سطره الحكم المطعون فيه وبما لا يمارى فيه الطاعن أن تحقيقات الدعوى الماثلة قد أحيلت

إلى النيابة العسكرية فأجابت بكتابها المؤرخ ١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظرها ، وهو ما ينعقد معه الاختصاص بالفصل فيها للقضاء العادى ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأشار إلى أنه ليس فى أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المخبرات العامة ما يخرج الدعوى المتصلة به من يد النيابة العسكرية التى تباشر بالنسبة لها كافة سلطاتها المخولة لها بموجب قانون الأحكام العسكرية الرقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، ومنها حقها فى تقرير ما إذا كانت الجريمة تدخل فى اختصاصها أم لا طبقا لنص المادة ٤٨ منه ، ومن ثم يكون الحكم قد أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ويكون النعى عليه لذلك فى غير محله ولا تجوز الحاجة من بعد بالترام ما نص عليه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فى شأن الإذن برفع الدعوى أو تمثيل جهاز المخبرات فى تشكيل هيئة المحكمة طالما أن الدعوى قد أقيمت عن مجال تطبيق أحكامه .

٢ — لما كان ما أبداه الدفاع فى مرافعته وأكده بما ساقه بأسباب طعنه بشأن الطلبات والدفع التى أبداه أمام مستشار الإحالة ثم صدور نسخة الحكم الأصلية معنونة باسم محكمة جنائيات القاهرة ، هو مما يقطع يقينا بأحالة الدعوى إليها من مستشار الإحالة ، ولما كانت العبرة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى الواقع من محكمة جنائيات القاهرة مشكلة وفق قانون الإجراءات الجنائية وليست باعتبارها محكمة أمن دولة عليا ، وهو ما لا يجادل فيه الطاعن ، فإن ما يثيره حول ما ورد بديباجة الحكم من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من النيابة العامة ، مردود بأنه مجرد خطأ فى الكتابة وزلة قلم لا تخفى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهمها واقع الدعوى هذا إلى أن الطعن بالنقض يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده .

٣ — لما كان الطاعن لم يبين ما هية الدفاع التى أبداه أمام مستشار الإحالة وأغفلت المحكمة الرد عليها ، فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم لذلك ، لما هو مقرر من أنه يشترط لقبول الطعن أن يكون واضحا محمدا .

٤ — لما كان ما سطره الحكم من أن التسجيلات الصوتية لبعض الأحاديث التي دارت بين المجنى عليه وضابط المخابرات الأمريكية قد ظلت تحت يد هيئة الأمن القومي منذ ١٩٦٥/٧/٧ حتى ١٩٦٥/٨/٩ وإلى ما بعد تقديم المجنى عليه لقرار المؤرخ ١٩٦٥/٨/٤، له معينه من الأوراق فإن النعي على ذلك بدعوى الخلفاء في الاسناد تكون ولا محل لها ، ولا ينال من الحكم المطعون فيه أن يكون قد استخلص من تراخي تفرغها إلى ما بعد تقديم لقرار المشار إليه أن ذلك كان بقصد تخصيصها مما شابهها من البطلان لتسجيلاتها خلسة وبغير الطريق الذي رسمه القانون ، مناقضا بذلك الاعتداد بتلك التسجيلات ضمن دعائم القضاء بالإدانة في دعوى التخابر رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا ، ذلك بأن من المقرر أن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولانتفاء الحجية بين حكيم في دعويين مختلفين موضوعا وسببا .

٥ — لما كان الحكم قد استدل على أن تعذيب المجنى عليه قد ترك آثارا بجسده مما أثبتته المحقق العسكري بحضره المؤرخ ١٩٦٨/٣/١٦ حين عدد شظايا من تلك الآثار ، كما ردد الكشف الطبي الموقع عليه في ١٩٦٨/٤/٣ شظايا آخرتها وإن لم يجزم بسببها ، ومن ثم فلا تثريب عليه إذا هو النفق عن التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه عند دخوله السجن في ١٩٦٥/١٢/١ ، الذي صمت عن الإشارة إلى تلك الآثار ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداها إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليه فيه . وإن لها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندما وأكده لديها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطامن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة إلى تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، كما لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشاهد — على فرض حصوله — طالما أنه استخلص الإدانة

من أقواله بما لا تناقض فيه ، وكان لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة
بالأقوال إلى ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت إليها ورات أنها صدرت
حقيقة عمن رواها وكانت تمثل الواقع في الدعوى — وهو الحال في الدعوى
المطروحة ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة استناد الحكم
إلى أقوال المجني عليه والشهود إنما يتحل في حقيقته إلى جدل في تقدير
الدليل وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ،
وكان النعي بأن الحكم قد استدل على التعذيب كذلك برواية فريق انصبت
على تعذيبهم هم ، وبأقوال من توسطوا للأفراج عن المطعون ضده ،
وأنه أفاض دون حاجة في الحديث عن الحبس بمبنى جهاز المخابرات ومسلكه
حينذاك في البطش والتعذيب وما حاق بغير المجني عليه ، مردوداً ، بما هو مقرر
من أن لمحكمة الموضوع الحق في أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر
المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما
يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها
سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العمل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ،
ولا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل
دليل منها ويفطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد
الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة
ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون
الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة
في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وإذا كان ما ساقه الحكم
المطعون فيه وعول عليه من أقوال سائر الشهود — على ما سلف بيانه —
ليس إلا استنتاجاً من المقدمات التي استظهرتها المحكمة ، وهو مما يدخل
في سلطة القاضي الذي له أن يستخلص من وقائع الدعوى وظروفها ، ما يؤيد به
اعتقاده في شأن حقيقة الواقعة ما دام ما استخلصه سائفاً متفقاً مع الأدلة
المطروحة وليس فيه إنشاء لواقعة جديدة أو دليل مبتدأ ليس له أصل
في الأوراق مما يصح أن يوصف بأنه قضاء بعلم القاضي ويكون النعي
لذلك غير سديد .

٦ - لما كان حديث الحكم عن الحبس والتعذيب بمبنى جهاز المخابرات آنذاك ليس إلا عن الدلالات والظروف التي لا يستلزمها أو تلتها ومعالجة منه لما أثير في هذا الصدد وانبعثا منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث ، كما أن تزيد الحكم فيما استطرد إليه لا يعيبه طالما أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها .

٧ - لما كان الحكم قد أشار إلى أن ما قرره المحجى عليه عند ضبطه في الدعوى ١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عاليا ، بتاريخ ٢١/٧/١٩٦٥ ، أو عند استجوابه لا يرقى إلى مرتبة الاعتراف بجريمة التخابر ، ولا يخرج في مجموعته عن إقراره بالتكليف الصادر له من المسؤولين بالاتصال بالسفارة الأمريكية وتبليغهم بما يحصل عليه من معلومات دون ثمة إشارة لما قدمه هو من معلومات إلى ضابط المخابرات الأمريكية حتى يمكن تقويمها من حيث مدى مساهمة بمركز البلاد ، وذلك على تقيض إقراره الكتابي الذي تضمن باستفاضة كل ما دار بينه وبين الضابط الأمريكي مطابقا في ذلك شقوى التسجيلات الصوتية التي كانت في حوزة جهاز المخابرات وتراخي تقديمها إلى ما بعد تقديم هذا الإقرار لتحسينها من البطلان ، وهو ما يؤكد حالة المحجى عليه بأنه كان يدون ما يملئ عليه ، حتى أصبح هذا الإقرار لا يتفق سواء من حيث مظهره وطريقة كتابته وما حواه باطناب مع القول بأنه كان تسجيلا لتوبة أو التماسا لصفح ، وقد خلاص الحكم مما أسلفه من الظروف والقرائن إلى قوله : " إن الالتماس المذكور ما هو في حقيقته إلا اقرارا صريحا لا لبس فيه من المحجى عليه - المتهم في القضية ١٠ سنة ١٩٦٥ جنایات أمن دولة عاليا - على نفسه باتصاله بأجنبي ومده بمعلومات اعتبرها الحكم الصادر في القضية المذكورة ضارة بالمركز السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والحربي للبلاد ، مما يعتبر نصا على اقتراف الجريمة وليس قاصرا على واقعة التكليف والعلم دون غيرها ، وقد وصفه الحكم المذكور بأن المحجى عليه يعترف فيه صراحة بكل ما حدث بينه وبين ... وهذا دليل قد جاء على لسانه بأنه كان يتخابر ولا يعتد في هذا المقام بما قرره المحجى عليه من أن السبب في تعذيبه كان بقصد ألا يذكر علم المسؤولين باتصاله طالما أنه قد ثبت للحكمة أن فكرة

تحرير الاقرار لم تنبع أصلا من المجنى عليه وإنما كانت بناء على طلب المتهم الأول "الطاعن" على أن يكون في صورة التماس إلى الرئيس السابق وأن المجنى عليه لم يحضره طواعية واختيارا بمطلق إرادته وإنما كان تحريره له رضوخا منه ودفعاً لما وقع عليه من تعذيب لم يطقه ثم بأمر المتهم الأول الذي يعلم بالاتهام المسند إلى المجنى عليه ، لما كان ذلك وكان توافر القصد الجنائي مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي اتهمت إليها ، وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون ، للأسباب السائغة التي أوردتها ، استخلاصا من ظروف الدعوى وما توحى به ملائمتها قد أصاب صريح القانون إذ دان الطاعن بجناية الأمر بتعذيب متهم لجملة على الاعتراف ، وهو ما لا عمل معه من بعد للتحدى بأن ما اقترفه هو جنة استعمال القسوة التي سقطت بالتقادم .

٦ - لما كان من المقرر أنه على المتهم إذا كانت المحكمة قد فاتها أن تعطيه الكلمة الأخيرة أمامها أن يطالبها بذلك فإذا هلم يفعل فإنه يعد متنازلا عن حقه في أن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه لم يكن عنده أولم يبق لديه ما يقوله في ختام المرافعة وكان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه أنه طلب إلى المحكمة التعقيب على أقوال المدعى بالحق المدني أو أن تكون له الكلمة الأخيرة ولا يدعى أن أحدا منعه من ذلك فلا يحق له النعي على الحكم شيئا في هذا الصدد إذ أن سكوته عن ذلك دليل على أنه لم يجد فيما شهد به المدعى بالحق المدني - بعد أن أبدى دفاعه من قبل ما يستوجب ردا من جانبه مما لا يبطل المحاكمة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من : (١) (الطاعن) و (٢)
 و (٣) بأنهم بصفقتهم مستخدمين عموميين الأول رئيسا لهيئة المخابرات
 العامة والثاني والثالث يعملون بهذه الهيئة : أمروا بتعذيب المتهم
 في الجناية رقم ١٠ سنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا لجملة على الاعتراف بمقارفته الجريمة
 المسندة إليه في الجناية سالفة الذكر . وطلبت معاقبتهم طبقا للقيد والوصف
 الواردين بقرار الإتهام . وادعى المجنى عليه مدينا قبل المتهمين متضامنين
 بمبلغ واحد وخمسين جنية على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنات القاهرة
 قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات . بالنسبة
 للمتهم الأول — الطاعن — وبالمسادين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات
 الجنائية بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال
 الشاقة مدة عشر سنوات عن التهمة المسندة إليه مع إلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق
 المدنية مبلغ واحد وخمسين جنية على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ
 مائة جنية مقابل أتعاب المحاماة . (ثانيا) ببراءة كل من المتهمين الثاني والثالث
 من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فظمن المحكوم عليه في هذا
 الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الأمر
 بتعذيب متهم لجملة على الاعتراف ، قد خالف القانون وشابه الخطأ في فهم الواقعة
 والفصول في التسبيب ، والفساد في الاستدلال والبطلان في الإجراءات ، ذلك
 بأن الطاعن كان رئيسا لجهاز المخابرات العامة وقت وقوع الحادث المدعى به
 مما يجعل أمر محاكمته موكولا إلى القضاء العسكري وحده بعدم استصدار أمر
 من رئيس الجمهورية وأن يمثل جهاز المخابرات في تشكيل هيئة المحكمة . حسبما
 تنص عليه نصوص المواد ٧٠ / أ ، ج ، ٧١ ، ٧٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١
 بشأن المخابرات العامة ، والتي تقضى ضمنا بإلغاء نص المادة ٤٨ من قانون

الأحكام العسكرية الرقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ التي استند إليها الحكم في رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، كما لم تستظهر المحكمة إحالة الدعوى إليها من قضاء الإحالة ، ولا الدفع التي أبدت في تلك المرحلة ، اعتقاداً منها بأنها من قضايا أمن الدولة ، إذ ورد بمصدر أسباب حكمها أنها أحيلت إليها من النيابة العامة ، وقد خالف الحكم المطعون فيه الثابت بالأوراق فيما انتهى إليه من أن التسجيلات الصوتية المقدمة في الدعوى ١٠ لسنة ١٩٦٥ من دولة عليا والتي قضى فيها نهائياً بإدانة المطعون ضده في جريمة التخابر والتخريب ، قد تراخى تفريغها حتى يوم ١٩٦٥/٨/٩ ، بقصد تحصيلها — مما شابهها من بطلان لتسجيلاتها خلسة وبغير إذن — بالإقرار المقدم من المطعون ضده في تلك الدعوى في ١٩٦٥/٨/٤ ، وهو ما يناقض في ذات الوقت حجية الدليل المستمد من تلك التسجيلات والذي كان من بين دعائم قضاء الإدانة في الدعوى المشار إليها ، وقد استدل الحكم في ثبوت إصابات الجنى عليه مما أثبتته المحقق العسكري بحضره المؤرخ ١٩٦٨/٣/١٦ . لمتفتاً بذلك عن مضمون الكشف الطبي الموقع عليه عند دخول السجن في ١٩٦٥/١٢/١ ، فضلاً عن أن الدليل على التعذيب قد اقتصر على رواية الجنى عليه المتضاربة وآخر سماعيه وروايات لغيرهم جرى بعضها بما وقع عليهم من تعذيب ، والبعض الآخر بأن الجنى عليه كان بريئاً وقد توسطوا للإفراج عنه ، وقد أفاض الحكم دون حاجة الدعوى في الحديث عن عدم مشروعية الحبس بمبنى جهاز المخابرات ومسلك هذا الجهاز حينذاك في البطش والتعذيب ، وما حاق ببعض الشهود المشار إليهم مما كان له أثره في إبقاء الحكم على المعلومات دون البيانات ، كما خلص إلى أن تعذيب الجنى عليه كان لحمله على الاعتراف رغم أن الإفراج المقدم منه لم يكن سوى التماسا لرئيس الجمهورية السابق وقد أشار فيه إلى أنه هو الذي كلفه بالاتصال بالأمريكيين ولم يجحد الجنى عليه الاتصال بهم ولا التخابر معهم ، مما مؤداه أن تعذيبه بفرض حدوثه — لم يكن بقصد حمله على الاعتراف ولا يعدو لذلك أن يكون جنحة استعمال قسوة انتقضت بالتقدم ، هذا إلى أن الطاعن لم يكن آخر من تحدث في المرافعة ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله : " أن المتهم الثاني بصفته رئيسا لهيئة الأمن القومي بجهاز المخابرات العامة ، أبلغ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠ نيابة أمن الدولة العليا بأن المحبى عليه الصحفي .. وهو رئيس تحرير جريدة الأخبار يقوم بالتخابر والعمل لحساب المخابرات الأمريكية وضد أمن وسلامة الدولة وبأنه سيجتمع مع مندوب المخابرات الأمريكية في الساعة الثانية من مساء يوم الأربعاء ٢١ يولية سنة ١٩٦٥ بسكته بالقاهرة أو في منزله بالاسكندرية وطلب الأمر بضبط هذا الاجتماع وفتيش مسكنه ومكتبه بالجريدة ، وبتاريخ ١٩٦٥/٧/٢١ قام المتهم الثالث بصفته وكيل هيئة الأمن القومي على رأس قوة من أفراد المخابرات العامة إلى الاسكندرية ومعهم وكيل نيابة أمن الدولة حيث تم القبض على المحبى عليه أثناء جلوسه في حديقة داره مع الملاحق بالسفارة الأمريكية ونقل من الاسكندرية في الساعة الرابعة مساء مكبل اليدين ومعصوب العينين إلى القاهرة حيث وصلوا دار المخابرات العامة قبيل غروب الشمس واحتجزوا فيها دون ثمة سؤال ، حتى إذا ما كانت الساعة التاسعة والنصف من مساء اليوم التالى ١٩٦٥/٧/٢٢ مثل المحبى عليه أمام رئيس نيابة أمن الدولة العليا واستمر التحقيق معه وبحضور النائب العام السابق حتى صباح يوم ١٩٦٥/٧/٢٣ حيث أمر بحبسه احتياطيا وبدلا من أن يرحل المحبى عليه إلى أحد السجون العدومية أو المركزية تنفيذا لأمر الحبس الصادر ضده أودع سجن المخابرات دون أمر كتابي صريح من النيابة العامة ، ونظرا لأن المحبى عليه لم يعترف عند ضبطه أو استجوابه بالتهمة المسندة اليه ، ولما كانت التسجيلات الصوتية التى حصلت عليها هيئة الأمن القومي بالمخابرات العامة والتى سجلت بعض اجتماعات المحبى عليه مع الضابط الأمريكى قد أخذت بطريق غير مشروع مما خشى معه تقديم هذه التسجيلات إلى المحقق يوم بدء التحقيق فى ١٩٦٥/٧/٢٢ فقد طلب المتهم الأول " الطاعن " من المحبى عليه عقب استجوابه أول مرة أن يكتب اقرا في صورة التماس للرئيس السابق — يعترف فيه صراحة بالتهمة المنسوبة اليه وعلى ألا يذكر أن اتصاله كان بتكليف من المسئولين وإذا رفض المحبى عليه ذلك الطلب حتى أمر المتهم الأول رئيس المخابرات العامة بتعذيبه حتى يذعن لما طلبه منه وتنفيذا

الاستئناف في ١/١٢/١٩٦٥ حيث حرر رسالة في ٦/١٢/١٩٦٥ إلى الرئيس السابق جمال عبد الناصر يشكو فيها مما تعرض له من تعذيب بمبنى المخابرات العامة وهوها إلى الصحفي صاحب دار الصياد بلبنان الذي عرضها على السيد الذي نصح بعدم إبلاغها خوفا على حياة المحني عليه فيما لو علم بها المتهم الأول ، وقدم المحني عليه لمحكمة أمام المحكمة العسكرية العليا حيث أفضى إلى هيئة الدفاع عنه ومن بينهم الأستاذ المحامي بما تعرض له من تعذيب ، وقضت تلك المحكمة بمعاफीته بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ثم رحل إلى لبنان طره حيث زارته لجنة الحريات المشكلة من بعض أعضاء مجلس الشعب لتقصي الحقائق وكان من بين أعضاء السيد والسيدة اللذين التقى بهما المحني عليه وأخبرهما بما وقع عليه من تعذيب ، كما روى للدكتور أحد زملائه بالليمان ما حدث له في هذا الشأن ، وقد حاول بعض أصدقاء المحني عليه وهم السيد ورئيس وزراء السودان السابق والسيد سفير العراق السابق بمصر التوسط لدى الرئيس السابق للأفراج عنه غير أن مساهما قد باء بالفشل لعدم استجابة الرئيس السابق لمطلبهم تأديبا للمحني عليه جزاء ما نسبته إليه من أن منحه الولايات المتحدة الأمريكية توريد القمح إلى مصر سيرغمه على الركوع لها فضلا عن الكيد للولايات المتحدة الأمريكية هذا بالإضافة إلى ما قرره المتهم الأول للدكتور بأن المحني عليه قد ظلم في قضيته .

وقد قضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بمعاफीة المتهم الأول " الطاعن بالأشغال الشاقة عشر سنوات وبالزامة بمبلغ ٥١ جنيها تعويضا مؤقتا ، وبراءة المتهمين الثاني والثالث وقد ساق المحكمة على ثبوت الواقعة لديه على الصورة سالمة البيان ما ينتجها من وجوه الأدلة السائغة الواردة في المساق المتقدم ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة الأمر بتعذيب متهم لجملة على الاعتراف التي دان بها الطاعن ، وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية الرقيم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا

كان الحرم داخلا في اختصاصها أولا وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قد قررته القانون للسلطات القضائية العسكرية وذلك على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذكره ، فإنها هي التي تختص بالفصل فيما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، وقرارها في هذا الضدد هو القول انفصل الذي لا يقبل تعقيبا ، فإذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ما تبين على القضاء العادي أن يفصل فيها دون أن يعيدها سرقة أخرى إلى السلطات العسكرية التي قالت كلمتها في هذا الخصوص وإذا كان الثابت مما سطره الحكم المطعون فيه وما لا يمارى فيه الطاعن أن تحقيقات الدعوى الماثلة قد أحييت إلى النيابة العسكرية فأجابت بكتابها المؤرخ في ١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظرها ، وهو ما ينبغي معه الاختصاص بالفصل فيها للقضاء العادي ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأشار إلى أنه ليس في أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المخبرات العامة ما يخرج الدعوى المتصلة به من يد النيابة العسكرية التي يباشر بالنسبة لها كافة سلطاتها المخولة لها بموجب قانون الأحكام العسكرية الرقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، ومنها حقها في تقرير ما إذا كان الجريمة تدخل في اختصاصها أم لا طبقا لنص المادة ٤٨ منه ، ومن ثم يكون الحكم قد أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ويكون النعي عليه لذلك في غير محله ، ولا تجوز الحاجة من ذلك بالترام ما نص عليه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه في شأن الإذن برفع الدعوى أو تمثيل جهاز المخبرات في تشكيل هيئة المحكمة طالما أن الدعوى قد أفصيت عن مجال تطبيق أحكامه . لما كان ذلك ، وكان ما أبداه الدفاع في مراجعته وأكده بما ساقه بأسباب طعنه بشأن الطلبات والدفع التي أبداه أمام مستشار الإحالة ثم صدور نسخة الحكم الأصلية معذونة باسم محكمة جنايات القاهرة ، هو مما يقطع يقينا بأحالة الدعوى إليها من مستشار الإحالة ، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع ، وكان الحكم المطعون فيه

قد صدر في الواقع من محكمة جنايات القاهرة مشكلة وفق قانون الإجراءات الجنائية وليست باعتبارها محكمة أمن دولة عليا ، وهو ما لا يجادل فيه الطاعن ، فإن ما يثيره حول ما ورد بديباجة الحكم من أن الدعوى أحيات إلى المحكمة من النيابة العامة ، مردود بأنه مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تنفى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى ، هذا إلى أن الطعن بالنقض يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه ، لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يبين ما هية الدفوع التي أبداها أمام مستشار الإحالة وأغفلت المحكمة الرد عليها ، فإنه لا يقبل منه النعي على الحكم بذلك ، لما هو مقرر من أنه يشترط لقبول الطعن أن يكون واضحا محددًا . لما كان ذلك ، وكان ماسطره الحكم من أن التسجيلات الصوتية لبعض الأحاديث التي دارت بين المحبني عليه وضابط المخابرات الأمريكية قد ضاعت تحت يدهيئة الأمن القومي منذ ١٩٦٥/٧/٧ حتى ١٩٦٥/٨/٩ وإلى ما بعد تقديم المحبني عليه الإقرار المؤرخ ١٩٦٥/٨/٤ ، له معينه من الأوراق فإن النعي لذلك بدعوى الخطأ في الاستناد تكون ولا محل لها ، ولا يزال من الحكم المطعون فيه أن يكون قد استخلص من ترائحي تفريغها إلى ما بعد تقديم الإقرار المشار إليه أن ذلك كان بقصد تحصينها مما شابهها من البطلان لتسجيلاتها خلصة وبغير الطريق الذي رسمه القانون ، مناقضا بذلك الاعتداد بتلك التسجيلات ضمن دعائم القضاء بالإدانة في دعوى التخابر رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا ، ذلك بأنه من المقرر أن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منظوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى . ولانتفاء الحجية بين حكيم في دعويين مختلفتين موضوعا وسببا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استدلل على أن تعذيب المحبني عليه قد ترك آثارا بجسده مما أثبتته المحقق العسكري بحضره المؤرخ ١٩٦٨/٣/١٦ حين عدد شطرا من تلك الآثار ، كما أورد الكشف الطبي الموقع عليه في ١٩٦٨/٤/٣ شطرا آخر منها ، وإن لم يجزم بسببها ، ومن ثم فلا تريب عليه إذا هو التفت عن التقرير الطبي الموقع على المحبني عليه عند دخوله السجن في ١٩٦٥/١٢/١ ، والذي صحت عن الإشارة إلى تلك الآثار ، لما هو مقرر من أن المحكمة الموصوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه

إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليه فيه ، وأن لها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمها على عدم الأخذ بها ، كما لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشاهد — على فرض حصوله — طالما أنه استخلص الإدانة من أقواله بما لا تناقض فيه ، وكان لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت إليها ورأت أنها صدرت حقيقة عن رواها وكانت تمثل الواقع في الدعوى — وهو الحال في الدعوى المطروحة — فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة استناد الحكم إلى أقوال المجني عليه والشهود إنما ينحل في حقيقة إلى جدل في تقدير الدليل وهو ما لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان النعي بأن الحكم قد استبدل على التعذيب كذلك برواية فريق انصبت على تعذيبهم هم ، وبأقوال من توسطوا للأفراج عن المطعون ضده ، وأنه أفاض دون حاجة الدعوى في الحديث عن الحبس بمبنى جهاز المخابرات ومساكنه حينذاك في البطش والتعذيب وما حاق بغير المجني عليه ، مردودا ، بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع الحق في أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصحيحة والصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يذهب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها

إلى ما انتهت إليه ، وإن كان ما ساقه الحكم المطعون فيه وعول عليه من أقوال سائر الشهود - على ما سلف بيانه - ليس إلا استنتاجا من المقدمات التي استظهرتها المحكمة . وهو ما يدخل في سلطة القاضي الذي له أن يستخلص من وقائع الدعوى ، ونظره فيها ، ما يؤيد به اعتقاده في شأن حقيقة الواقعة ما دام ما استخلصه سائغا متفقا مع الأدلة المطروحة . وليس فيه إنشاء لواقعة جديدة ، أو دليل مبتدأ ليس له أصل في الأوراق مما يصح أن يوصف بأنه قضاء بعلم القاضي ، ويكون النعي لذلك غير سديد . لما كان ذلك ، وكان حديث الحكم عن الحبس والتعذيب بمبنى جهاز المخابرات آنذاك ليس إلا عن الدلالات والظروف التي لا يستلزم الحادث أو تلته ومعالجة منه لما أثير في هذا الصدد وانبعثا ثامنه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث ، كما أن تزييد الحكم فيما استورد إليه لا يعيبه طالما أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أشار إلى أن مآقره المجنى عليه عند ضبطه في الدعوى ١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا ، بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢١ ، أو عند استجوابه لا يرقى إلى مرتبة الاعتراف بجريمة التخابر ، ولا يخرج في مجموعه عن إقراره بالتكليف الصادر له من المسؤولين بالاتصال بالسفارة الأمريكية وتبليغهم بما يحصل عليه من معلومات ، دون ثمة إشارته لما قدمه هو من معلومات إلى ضابط المخابرات الأمريكية حتى يمكن تقويمها من حيث مدى مساهمها بمركز البلاد ، وذلك على نقيض إقراره الكتابي الذي تضمن باستفاضة كل ما دار بين وبين الضابط الأمريكي مطابقا في ذلك نفوى التسجيلات الصوتية التي كانت في حوزة جهاز المخابرات . وتراخي تقديمها إلى ما بعد تقديم هذا الإقرار لتحصيلها من البطلان ، وهو ما يؤكد حالة المجنى عليه بأنه كان يدون ما يملى عليه ، حتى أصبح هذا الإقرار لا يتفق سواء من حيث مظهره وطريقة كتابته وما حواه بإطناب مع القول بأنه كان تسجيلا لتوبة أو التماسا لصفح ، وقد خلص الحكم مما أسلفه من الظروف والقرائن إلى قوله : " إن التماس المذكور ما هو في حقيقته إلا إقرار صريح لا لبس فيه من المجنى عليه - المتهم في القضية ١٠ سنة ١٩٦٥ جنایات أمن دولة عليا - على نفسه باتصاله بأجنبي ومدد بمعلومات اعتبرها الحكم الصادر في القضية المذكورة صارة بالمرکز السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والحربي للبلاد ، مما يعتبر نصا على اقتراف الجريمة وليس ناصرا على وائعة التكليف والعلم دون غيرهما ، وقد وصفه الحكم المذكور بأن المجنى عليه يعترف فيه صراحة بكل ما حدث

بينه وبين ... وهذا دليل قد جاء على لسانه بأنه كان يتخبر ... ولا يعتد في هذا المقام بما قرره المحجى عليه من أن السبب في تعذيبه كان بقصد ألا يذكر علم المسؤولين باتصاله طالما أنه قد ثبت للمحكمة أن فكرة تحرير الأقرار لم تنبع أصلاً من المحجى عليه وإنما كانت بناء على طلب المتهم الأول "الطاعن" على أن يكون في صورة التماس إلى الرئيس السابق وأر المحجى عليه لم يحوره طواعية واختياراً بمطابق إرادته وإنما كان تحريره له وضوحاً منه ودفعاً لما وقع عليه من تعذيب لم يطقه تم بأمر المتهم الأول الذي يعلم بالاتهام المسند إلى المحجى عليه . لما كان ذلك ، وكان توافر القصد الجنائي مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى من رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون — للأسباب السائغة التي أوردها ، استخلاصاً من ظروف الدعوى وما توحى به ملائمتها قد أصاب صحيح القانون إذ دان الطاعن بجناية الأمر بتعذيب متهم لجملة على الاعتراف ، وهو ما لا محل معه بعد للتحدي بأن ما اقترفه هو جنحة استعمال القسوة التي سقطت بالتقادم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه على المتهم إذا كانت المحكمة قد فاتها أن تعطيه الكلمة الأخيرة أمامها أن يطالبها بذلك فإذا هو لم يفعل فإنه يعد متنازلاً عن حقه وأن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله في ختام المرافعة وكان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه أنه طالب إلى المحكمة التعقيب على أقوال المدعى بالحق المدني أو أن تكون له الكلمة الأخيرة ولا يدعى أن أحداً منعه من ذلك فلا يحق له النعي على الحكم شيئاً في هذا الصدد إذ أن سكرته عن ذلك دليل على أنه لم يجد فيما شهد به المدعى بالحق المدني — بعد أن أبدى دفاعه من قبل ما يستوجب رداً من جانبه مما لا يبطل المحاكمة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

جريدة ٧ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد هادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، ومحمد وهبه ، وأحمد حلي موسى ، وأحمد
طاهر نليل .

(٨٨)

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٨ القضائية

(١ - ٣) سرقة . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . قانون .
"تفسيره" . إثبات . "بوجه عام" . نقض . "أسباب الطعن" .
ما لا يقبل منها .

(١) إدانة الطاعن بالشروع في سرقة أوراق . تأسيسا على وضعه إياها على عربة نقل ومحاولته
الخروج بها من باب الجمر ك تنفيذ لاتفاقه مع آخر على مرقتهما . صحيح .

(٢) ظرف النعدي المنصوص عليه بالمادة ٣١٧/٥ عقوبات . تحققه طالما وقعت الجريمة
من شخصين فأكثر .

(٣) الأدلة في المواد الجنائية ضمان متسادة . مناقشة إحداها على استقلال .
غير جائز .

١ - لما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بين
واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور الشرطين السريين .. ، ..
في ميناء الاسكندرية ضبطا الطاعن والمتهم الآخر ومعهما عربة نقل محملة بورق
كرافت وبسؤالهما أترفا بأن الحمولة مسروقة من ميناء البصل وأقر الطاعن
بقصد السرقة بينما قرر زميله المتهم الآخر بأن الطاعن طلب إليه نقل الورق
المسروق فتوجه معه إلى باب الجمر ك حيث قام بوضع الورق المسروق على العربة
وتم ضبطهما حال محاولتهما الخروج بها . ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة

في حق الطاعن وزميله أدلة مستمدة من اعترافهما في محضر ضبط الواقعة ومن ضبطتهما في مكان الحادث ومعهما المسروقات وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . ثم خلاص الحكم إلى إدانة الطاعن والمتهم الآخر على أساس أن الواقعة جنحة شروع في سرقة وعاقبهما بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٥/٣١٧ ، ٣٢١ من قانون العقوبات . وما انتهى إليه الحكم تتوافر به جريمة الشروع في السرقة كما هي معرفة به في القانون ، ذلك أن الطاعن إذ قام مع المتهم الآخر بوضع الورق المسروق على عربة النقل وحاول الخروج به من باب الجمر ك يكون بهذا قد تعدى مرحلة التحضير ودخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا إلى ارتكاب السرقة التي اتفق على ارتكابها مع المتهم الآخر بحيث أصبح عدولهما بعد ذلك باختيارهما عن مفارقة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير متوقع ويكون ما ارتكباه سابقا على ضبطهما شروعا في جنحة السرقة .

٢ — يكفي لتوفر ظرف تعدد الجناه المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات وقوع السرقة من شخصين فأكثر — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن مفارقة جريمة الشروع في السرقة مع شخص آخر فإن الحكم إذ أنزل عليه العقاب بموجب المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٥/٣١٧ ، ٣٢١ من قانون العقوبات يكون برئيا من قالة الخطأ في تطبيق القانون .

٣ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها — لما كان ذلك — وكان الحكم — على ما هو ثابت في مدوناته — لم يعول في إثبات التهمة قبل الطاعن على مجرد ضبطه على مسرح الجريمة ودهمه المسروقات فحسب ، وإنما استند إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في مجموعها وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترتاح إليه منها ولها بموجب هذه السلطة أن تعول على اعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق متى اطمانت إليه ولو عدل عنه بعد ذلك أمامها بجلاسة المحاكمة ولا يقبل مجادلته في تقديرها

أو هادرتها في عقيدتها لكونه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها بغير معقب فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها شرعا في سرقة الورق المبين في بالضرر والملوك لجهول وخطاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو ضبطهما والجريمة متلبسا بها . وطببت معاقبتهم بالمواد ٤٥ و ١/٤٧ و ١٧/٣ و ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مينا البصل الجزئية قضت غيابيا عملا بمود الإتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثة جنميات لوقف التنفيذ . فعارض الطاعن وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بميثه استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . — إلخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذاك بأن الحكم دان الطاعن بجنحة الشروع في السرقة في حين أن ضبطه سائرا خلف العربة المحملة بالورق المسروق — بفرض صحته — لا يندو أن يكون من قبيل الأعمال التحضيرية مما لا يتوفر معه الركن الماسد للشروع في السرقة كما أعمل الحكم في حقه الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات مع عدم توافر الظروف المشدد الخاص بتعدد الجناه . هذا إلى أنه عول في ادانته على مجرد ضبطه بمسرح الحادث مع أن ذلك لا يدل بذاته على اسهامه فيه واستمه إلى اعترافه في محضر جمع الاستدلالات على الرغم من مدوله عنه أمام المحكمة مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور الشرطيين السريين في ميناء الاسكندرية ضبطا الطاعن والمتهم الآخر ومعهما عربة نقل محملة بورق كرافت مقوى وبسؤالهما اعترفا بأن الحزمة مسروقة من ميناء البصل وأقر الطاعن بقصد السرقة بينما قرر زميله المتهم الآخر بأن الطاعن طلب اليه نقل الورق المسروق فتوجه معه إلى باب الجمرك حيث قام بوضع الورق المسروق على العربة وتم ضبطهما حال محاولتهما الخروج بها . ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن وزميله أدلة مستمدة من اعترافهما في محضر ضبط الواقعة ومن ضبطهما في مكان الحادث ومعهما المسروقات وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليهما . ثم خلاص الحكم إلى ادانة الطاعن والمتهم الآخر على أساس أن الواقعة جنحة شروع في سرقة وعاقبهما بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/٥ و ٣٢١ من قانون العقوبات . وما انتهى إليه الحكم تتوافره جريمة الشروع في السرقة كما هي معرفة به في القانون ، ذلك أن الطاعن إذ قام — مع المتهم الآخر بوضع الورق المسروق على عربة النقل وحاول الخروج به من باب الجمرك يكون بهذا قد تعدى مرحلة التحضير ودخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالاً إلى ارتكاب السرقة التي اتفق على ارتكابها مع المتهم الآخر بحيث أصبح عدولهما بعد ذلك باختيارهما عن مفارقة الجريمة المقصودة بالذات أمراً غير متوقع ويكون ما ارتكباها سابقاً على ضبطهما شروعا في جنحة المرفقة . وإذا كان يكفي لتوفر ظرف تعدد الجناة المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات وقوع السرقة من شخصين فأكثر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن مفارقة جريمة الشروع في السرقة مع شخص آخر فإن الحكم إذ أنزل عليه العقاب بموجب المواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/٥ و ٣٢١ من قانون العقوبات يكون بريئاً من قالة الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وإذا كانت الأدلة في المواد

الجنائية مقسّانة بكل بعضها بعضها ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها . وكان الحكم — على ما هو ثابت في مدوناته — لم يعول في إثبات التهمة قبل الطاعن على مجرد ضبطه على مسرح الجريمة ومعه المصروفات فحسب ، وإنما استند إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في مجموعها ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما تراه إليه منها ولها بموجب هذه السلطة أن تعول على اعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق متى اطمأنت إليه ولو عدل عنه بعد ذلك أمامها بجلسة المحاكمة ولا يقبل مجادلته في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها لكونه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها بغير معقب فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برسته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، محمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
حلي راغب .

(٨٩)

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ القضائية

(١ ، ٢) قتل خطأ . خطأ . " رابطة السببية " . حكم . تسببيه .
تسبب غير معيب . " نقض . " المصاحبة في الطعن " . دعوى مدنية .
" انقضاؤها بمض المدة " . مسئولية مدنية . مسئولية جنائية .

(١) تقدير الخطأ المستوجب لمسئرية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
اشتراك المجنى عليه في الخطأ . لا ينال من مسئولية المتهم من القتل الخطأ . متى توافرت عنصره في حقه .
تحقق رابطة السببية متى ثبت أنه لولا الخطأ ما وقع الضرر .
استخلاص سيطرة المتهم على البناء وإشرافه عليه . وتقدير مسئوليته عنه . موضوعي .
عدم فلق المالك فتحة باب بئر المصعد في خمار تلك أغلبيه ويتولى إدارته . وعدم إضاءة
سلبه . سقوط المجنى عليه وهو في سبيله لزيارة أحد السكان ليلا من تلك الفتحة ووقته . مسألة
المالك عن القتل الخطأ . سائنة .

(٢) قبول الطعن رهن بتحقيق المصلحة فيه . مثال ؟
تصدي محكمة الإحالة للدعوى المدنية التي سبق لها انقضاء باحالتها لمحكمة المدنية .
رغم إقتضار النقض على الدعوى الجنائية وحدها . لا يضر بمصلحة المسؤل المدني .
أساس ذلك ؟

إنقضاء الدعوى المدنية . بمضي المدة المقررة في القانون المدني . عدم سقوط دعوى
تعمد عن جريمة لم تنقض الدعوى الجنائية فيها . المادتان ١٧٢ مدني ، ٢٥٩ / ١
لمبررات . مثال ؟

١ — متى كانت الطاعنة قد قدمت أسبابا تكيلية لاحقة لتلك التي بنى عليها
الطعن — لا تحمل تاريخا وغير مؤثر عليها بما يفيد إيداعها ، ولم تقيد في السجل
المعد لذلك في الميعاد المحدد قانونا ، فإنها تكون قد فقدت شرط قبولها ويتعين
لذلك الالتفات عنها .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه صعد ليلة الحادث إلى الدور الثامن من البناء مكان الحادث — المملوك غالبية للطاعنة والخاضع لإشرافها — قاصدا مسكن صديق له في هذا الدور ، ولعدم وجود إضاءة بالسلم وعدم وضع حواجز عند فتحات أبواب المصعد الخارجية ، فقد ضل المجنى عليه طريقه لباب مسكن صديقه ودانف إلى فتحة باب المصعد الخارجي وسقط منها في بئر المصعد مما أدى إلى إصابته بالإصابات التي أدت إلى وفاته ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنة أدلة مستقاة من أقوال الشهود ومن بينهم ساكني البناء ومن أقوال الطاعنة وزوجها ، ومما أسفوت عنه المعاينة والتقرير الطبي الشرعي وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، انتهى إلى تقرير مسؤولية الطاعنة في قوله ”... والذين مما تقدم أن خطأ المهمة وهي المالكات لثلاثة أرباع العمارة محل الحادث كما أقرت بذلك في تحقيق النيابة ولها السيطرة الفعلية عليها وقت الحادث ومن قبله تمثل في أنها حررت عقود الإيجار للسكان وسلمتهم مفاتيح الشقق ومكثتهم من الانتفاع كلا بالعين المؤجرة له ومن إدخال منقولاته فيها والسكنى هم وأسرهم وأطفالهم قبل تركيب المصعد أو خلق أبوابه أو تركيب حواجز لفتحاته أو تركيب إضاءة لسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم شغل السكان لجميع الشقق وتركيبهم عدادات إنارة بشققهم بل وتركيبها هي عداد إنارة بالشقة التي احتفظت لنفسها بها بالدور الأرضي باسمها وعداد إنارة بالبدروم باسمها فإن ذلك كان خطأ منها وإهمالا وتقصيرا يوجب مساءلتها عن الضرر الذي يصيب الغير من المترددين على العقار “ . وإذ كان استخلاص سيطرة الطاعنة وإشرافها على البناء محل الحادث وتقدير مسؤوليتها عنه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان هذا الذي أورده الحكم استدلالا على ثبوت سيطرة الطاعنة على هذا العقار سائغ يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن بقالة التمسد في الاستدلال لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعنة ووفاة المجنى عليه في قوله ”... (ثالثا) علاقة السببية — ثبت لدى المحكمة أنه لولا ترك المهمة لفتحات المصعد بجميع أدوار العمارة محل الحادث دون تركيب المصعد أو غلق

أبواب فتحاته أو تركيب حواجز لها كالتى تم بناؤها فى اليوم التالى لوقوع الحادث ولم تتكلف أكثر من ثمانية جنيهات ودون إضاعة لسلام العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم سماحها لساكنى شقق العمارة يتردد عليها زائرون وجامعى قمامة وباعة متجولون وغيرهم لولا ذلك لما وقع الحادث الذى أودى بحياة المحبى عليه بالصورة التى ثبتت لدى المحكمة وبذلك يكون قد ترتب الضرر على خطأ المتهم مباشرة وربطت بينهما علاقة السببية ، ومن ثم تكون التهمة قد تكاملت أركانها القانونية . وإذ كان الحكم فى نطاق سلطته التقديرية وفى منطق سائغ وتدليل مقبول — فقد استخلص من ظروف الواقعة وعناصرها — ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعنة واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة المحبى عليه نتيجة ذلك الخطأ ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم مستمدا مما له أصل ثابت فى الأوراق ، وليس محل جدل من الطاعنة ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ فى حق الطاعنة وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المحبى عليه ، فإن ما خلص إليه الحكم فى هذا الشأن سديد وأما ما تثيره الطاعنة من أن خطأ المحبى عليه كان السبب فى وقوع الحادث ، فإنه لا جدوى لها منه لأنه — بفرض قيامه — لا ينفى مسئوليتها الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التى أثبت الحكم قيامها فى حقها ، ذلك بأن الخطأ المشترك — فى نطاق المسئولية الجنائية — لا يخلو المتهم من المسئولية وما دام الحكم فى صورة الدعوى الماثلة — قد دال على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعنة بها من ثبوت نسبة الخطأ إليها ومن نتيجة مادية وهى وقوع الضرر بوفاة المحبى عليه ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والغمرر الواقع ، وكان ما تثيره الطاعنة فى هذا الصدد

لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جريئة من دفاع المتهم الموضوعي لأن الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت ، فإن النعي على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا محل له .

٣ - لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على إنقضاء الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني كما نصت المادة ١٧٢/٢ من القانون المدني على أن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإن ما ذهب إليه الطاعنة من أن خطأ الحكم بالتصدي مرة ثانية بالفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني يضر بمصالحها في احتساب مدة سقوط الدعوى المدنية بالتقدم ، مردود بأن الدعوى الجنائية لم تسقط ولا يكون سقوط الدعوى المدنية إلا بسقوطها ومن ثم فلا مصلحة للطاعنة في النعي على الحكم بالخطأ لتصديه بالفصل مرة ثانية في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية مع أنه غير مطروح على محكمة الإعادة ولا يقبل منها ما تثيره في هذا الصدد لأن المصلحة هي مناط قبول وجه الطعن وحيث تنتهي لا يكون مقبولا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها تسببت خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهمالها وعدم احترازها وعدم مراعاتها القوانين واللوائح بأن أقامت بناء للسكن وقدمت المفاتيح للسكان وسمحت لهم بالإقامة في مساكنهم ولم تتخذ الاحتياطات الكافية بأن تركت أماكن أبواب المصاعد دون وضع الأبواب عليها أو حواجز تمنع السقوط للتردد على المسكن كما لم تدخل الإضاءة للعقار رغم أن المقيمين بالعقار قد قاموا بتركيب عدادات الإضاءة في شققهم مما نجم عنه سقوط الحطب عليه حيث كان مترددا على أحد السكان وأثناء سيره في ممرات العمارة دخل منفذ باب المصعد فسقط من الدور السابع وحدثت إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته . وطلبت معاقبتها بالمادة.

١/٢٣٨ من قانون العقوبات وادعى ... مدنيا قبلها بمبلغ ٢٠ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنح العجوزة الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الإتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ جنيه وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . فاستأنفت كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون وإحالة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، والمحكمة المذكورة — مشكلة من هيئة استئنافية أخرى — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إنه لما كانت الطاعنة قد قدمت أسبابا تكميلية لاحقة لتلك التي بنى عليها الطعن — لا تحمل تاريخا وغير مؤثر بما يفيد إيداعها ، ولم تقيّد في السجل المعد لذلك في الميعاد المحدد قانونا ، فإنها تكون قد فقدت شرط قبولها ويتعين لذلك الالتفات عنها .

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة القتل الخطأ قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه استدل على مسئولية الطاعنة عن البناء مكان الحادث وسيطرتها الفعلية عليه من امتلاكها لثلاثة أرباعه وتحريرها عقود الإيجار للسكان مع أن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى النتيجة التي خلص إليها بعد أن تمسكت الطاعنة بأن زوجها هو المشرف على البناء وصاحب السيطرة الفعلية عليه ، كما دفعت بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ المنسوب إليها والضرر تأسيسا على أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه وحده إذ أنه صعد في وقت متأخر من الليل إلى الأدوار العليا من البناء الذي لم يتم اعداده للسكنى لزيارة صديق له شغل مسكن فيه بغير موافقة الطاعنة إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يعرض له من أراد له

وردا عليه — وعود بين ما عول — في اداة الطاعة على أقوال ساكنى العقار دون أن يذكر أسماء هؤلاء السكان ويورد مؤدى شهادتهم . وأخيرا فقد أخطأ الحكم إذ تصدى للفصل مرة ثانية في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى مع أنه غير مطروح على محكمة الاعادة ، مما يضر بمصلحة الطاعة في احتساب مدة سقوط الدعوى المدنية ، ذلك كله مما يوجب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه صعد ليلة الحادث إلى الدور الثانى من البناء مكان الحادث — المملوك غالبته للطاعة والخاضع لإشرافها — قاصدا مسكن صديق له في هذا الدور ، ولعدم وجود اضاءة بالسلم وعدم وضع حواجز عند فتحات أبواب المصعد الخارجية ، فقد ضل المجنى عليه طريقة لباب مسكن صديقه ودلف إلى فتحة باب المصعد الخارجى وسقط منها فى بئر المصعد مما أدى إلى اصابته بالإصابات التى أدت إلى وفاته ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعة أدلة مستقاة من أقوال الشهود ومن بينهم ساكنى البناء ومن أقوال الطاعة وزوجها ، وما أسفرت عنه المعاينة والتقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، انتهى إلى تقرير مسؤولية الطاعة فى قوله ” ... والبين مما تقدم أن خطأ المتهم وهى المالكة لثلاثة أرباع العمارة محل الحادث كما أقرت بذلك فى تحقيق النيابة ولها السيطرة الفعلية عليها وقت الحادث ومن قبله يتحمل فى أنها حررت حقوق الإيجار للسكان وسلمتهم مفاتيح الشقق ومكنتهم من الانتفاع كالأعين المزجرة له ومن ادخال منقولاته فيها والسكنى هم وأسرهم وأطفالهم قبل تركيب المصعد أو خالق أبوابه أو تركيب حواجز لفتحاته أو تركيب اضاءة السلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم شغل السكان لجميع الشقق وتركيبهم عدادات اناره بشققهم بل وتركيبهم عداد انارة بالشقة التى احتفظت لنفسها بها بالدور الأرضى باسمها وعداد اناره بالبدروم باسمها فان ذلك كان خطأ منها واعمالا وتقصيرا يوجب مساءلتها عن الضرر الذى يصيب الغير من المتردئين على العقار . وإذا كان استخلاص سيطرة الطاعة وإشرافها على البناء محل الحادث وتقدير مسؤوليتها عنه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان هذا الذى أورده الحكم استدلالا على ثبوت سيطرة الطاعة على هذا العقار سائغ يؤدى إلى النتيجة التى خلص اليها فان ما تثيره

الطاعة في هذا الشأن بقالة الفساد في الاستدلال لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعة ووفاة المجنى عليه في قوله " ... ثالثا - علاقة السببية - ثبت لدى المحكمة أنه لولا ترك المتهم لفتحات المصعد بجميع أدوار العمارة محل الحادث دون تركيب المصعد أو خلق أبواب فتحاته أو تركيب حواجز لها كالتى تم بناؤها في اليوم التالي لوقوع الحادث ولم تتكلف أكثر من ثمانية جنيهات ودون اضاءة لسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم سماحها لساكنى شقق العمارة بشغلها كما يتردد عليها زائرون وجامعى قسامة وباعة متجولين وغيرهم ولولا ذلك لما وقع الحادث الذى أودى بحياة المجنى عليه بالصورة التى ثبتت لدى المحكمة وبذلك يكون قد ترتب الضرر على خطأ المتهم مباشرة وربطت بينهما علاقة السببية ، ومن ثم تكون التهمة قد تكاملت أركانها القانونية " وإذا كان الحكم في نطاق سلطته التقديرية وفي منطق سائق وتدلil مقبول - قد استخلص من ظروف الواقعة وعناصرها - ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعة واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة المجنى عليه نتيجة ذلك الخطأ ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم مستمدا مما له أصل ثابت في الأوراق وليس محل جدل من الطاعة ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ في حق الطاعة وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليه ، فان ما خلاص اليه الحكم في هذا الشأن سديد وأما ما تثيره الطاعة من أن خطأ المجنى عليه كان السبب في وقوع الحادث ، فانه لا جدوى لها منه لأنه - بفرض قيامه - لا ينفى مسئوليتها الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التى أثبت الحكم قيامها في حقها ، ذلك بأن الخطأ المشترك - في نطاق المسئولية الجنائية - لا يخلى المتهم من المسئولية وما دام الحكم في صورة الدعوى المسئلة - قد دال على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى

دان الطاعنة بها من ثبوت نسبة الخطأ اليها ومن نتيجة مادية وهي وقوع الضرر بوفاة الميجنى عليه ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع ، وكان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعى لأن الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت ، فإن النعى على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اشتمل على بيان أسماء ساكني العقار ومؤدى أقوالهم ، وكان القانون لم يرسم شكلا معيننا تصوغ فيه المحكمة هذا البيان ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على انقضاء الدعوى المدنية بمضى المدة المثيرة في القانون المدنى كما نصت المادة ١٧٢/٢ من القانون المدنى على أن الدعوى التعويضية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإن ما ذهبت اليه الطاعنة من أن خطأ الحكم بالتصدي مرة ثانية للفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى يضر بمصلحتها في احتساب مدة سقوط الدعوى المدنية بالتقادم ، مردود بأن الدعوى الجنائية لم تسقط ولا يكون سقوط الدعوى المدنية إلا بسقوطها ومن ثم فلا مصاحبة للطاعنة في النعى على الحكم بالخطأ لتصديده بالفصل مرة ثانية في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية مع أنه غير مطروح على محكمة الادادة ولا يقبل منها ما تثيره في هذا الصدد لأن المصاحبة هي مناط قبول وجه الطعن وحيث تنتفى لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برهته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : دكتور أحمد رفعت خفاجي ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد مفتوت القاضي ،
ومحمد يونس ثابت .

(٩٠)

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٠١) . معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” . إجراءات . ” إجراءات
المحاكمة ” . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .

عدم جواز الحكم في المعارضة بغير صماع دفاع المعارض . ما لم يكن تخلفه بغير
هزيمة بهول .

(٣) نقض . ” نظر الدعوى والحكم فيها ” . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها ” . شهادة مرضية .

عدم تقديم عذر المرض . يفيد عدم جدية النعي به .

(٤) حكم . ” وضعه والتوقيع عليه وإصداره ” . ” بطلان الحكم ” .
بطلان .

تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله طالع استوفى مقوماته .

(٥) نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل من الأسباب ” . إثبات .
قوة الأمر المقضي ” .

الذي على الحكم الابتدائي . دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذي قضى صحیحاً بعدم قبول الاستئناف
شكلاً . غير جائز . لحيازة الأول قوة الأمر المقضي .

١ ، ٢ — لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر، وأما إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارضة بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

ومحل نظر العذر القهري المانع يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم .

٣ — لمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تظمن إليه . ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من الحضور بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن منعه في هذا الشأن يكون على غير سند .

٤ — إن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه ما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أرضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون . ولا يؤثر في ذلك إغفال ملء بعض بيانات الأسباب المطبوعة بالنموذج أو تعديلاتها بما يتفق مع منطوق الحكم لأن ذلك هو من قبيل السهو الواضح فلا ينال من صحة الحكم .

٥ — متى كان باقيا آثاره الطاعن في أسباب طعنه واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم

قبول الاستئناف شكلا — وكان قضاؤه بذلك سليما — فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب وإلا كان منعطفاً عليه وهو ممتنع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمخضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة .
وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بني مزراو الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الانهاك بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد القانوني . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا ونأييد الحكم الممارض فيه بلا مصاريف جنائية فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينحى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد أشياء محجوز عليها قد شابه البطلان وانطوى على الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب ، ذلك بأنه تخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لمعذر قهري هو المرض الذي لم يمكنه من إبداء دفاعه وفضلا عن ذلك فإن الحكيم الابتدائي والاستئنافي قد حررا على نموذج مطبوع تضمن عبارات عامة ومجمله وأغلبها بنحط غير مقروء دون ملء جميع بيانات النموذج هذا إلى أن الحكم الابتدائي ومن بعده الحكم الاستئنافي لم يستظهر أركان جريمة التبديد وعلى الأخص ثبوت العلم بالحجز واليوم المحدد للبيع كل ذلك من شأنه أن يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخاف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه شتم في الدعوى يوضح عذره في ذلك فتمضت المحكمة بقبول معارضته شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم . وللمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تطعن إليه . ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من الحضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وإن منعه في هذا الشأن يكون على غير سند ، لما كان ذلك ، وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه وما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية . والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون . ولا يثر في ذلك إغفال ملء بعض بيانات الأسباب المطبوعة بالنموذج أو تعديلها

بما يتفق مع منطوق الحكم لأن ذلك هو من قبيل السهو الواضح فلا ينال من صحة الحكم ، ومن ثم فإن نعي الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان باقى ما أثاره الطاعن فى أسباب طعنه واردا على الحكم الابتدائى دون الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييد الحكم النيابى الاستثنائى الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا - وكان قضاؤه بذلك سليما - فان الحكم الابتدائى يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب وإلا كان منعطفنا عليه وهو ممتنع . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برهته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : دكتور أحمد رفعت خفاجي ، وسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ،
ومحمد عبد الحميد صادق .

(٩١)

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ القضائية

١ - حكم . " بطلان الحكم " . " تسببيه . تسبیب غیر معیّب " . محكمة
الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

لا ينال من سلامة الحكم ما اضطرر إليه تزييدا طالما لم يكن له من أثر في منطقه أو النتيجة
التي انتهى إليها .

٢ - اثبات . " شهود " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معیّب " .

لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أنوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت
متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٣ - قصد جنائي . قتل عمد . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
حكم . تسببيه . تسبیب غیر معیّب .

قصد القتل أمر داخلي يتعلق بالإرادة . تقارير توافره من هذه . موضوعي .

٤ - حكم . " بطلان الحكم " . " تسببيه . تسبیب غیر معیّب " . محكمة
الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو ما يقع بين أسبابه . نيت يفتي بعضها ما أثبتته البعض
الأخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة .

٥ — محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . اثبات . "بوجه عام" .
"اعتراف" .

لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ بما تظنن اليه وتطرح
ما عساه .

٦ — حكم "وضعه والتوقيع عليه واصداره" . "تسببيه . تسبب غير معيب" .
محكمة الموضوع سلطانها في تقدير الدليل .

عدم تقرير القانون شكل خاص لمباغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا
إلى الرافعة بأركانها وظروفها .

(٧) سبق إصرار . "ترصد" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير
الدليل" .

تقدير تواف ظرفي سبق الإصرار والترصد . موضوعي .

(٨) قتل عمد . جريمة . "أركانها" . سبق إصرار . "ترصد . عقوبة
تقديرها" .

قضاء الحكم بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار
ولا ترصد يجعل مجادلة الطامنين في مدى توافر الظروف المشددين على غير أساس .

(٩) سبق إصرار . ظروف مخففة . حكم . "تسببيه . تسبب
غير معيب" .

انقضاء اللازم بين ظرف سبق الإصرار وتوفر الظرف القضائي المخفف للعقاب .

(١٠) قتل عمد . سبق إصرار . ترصد . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
ما لا يوفره .

إطراح المحكمة لدفاع المتهم لا يستلزم ردا خاصا . الرد يستفاد ضمنا من الحكم بالادانة .

(١١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . اطمئنانها إلى الأدلة التي حولت عليها يقيد أطرافها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع . حملها على عدم الأخذ بها .

١ - لا ينال من سلامة الحكم ما استورد إليه تزيدا إذ لم يكن بحاجة إلى هذا الاستطراد في مجال الاستدلال ما دام بأنه أقام قضائه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكانت لا أثر لما تزيد إليه في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها .

٢ - لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، وكان الطاعنون لم يكشفوا عن مواطن عدم اتفاق أقوال سكرتير التحقيق مع الوقائع موضوع شهادة ... ومن ثم فإن ما ينهه الطاعنون على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

٣ - إن تعمد القتل أمر داخلي يتعلق بالإرادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الوقائع متى كانت ما أورده من الظروف والملابسات سائغا يكفي لإثبات توافر هذه النية ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على قيام نية القتل - من الظروف والملابسات التي أوضحتها - هو تدليل سائغ .

٤ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لكيفية وقوع الحادث وحاصلها أن الطاعنين اتفقوا على ارتكاب الحادث وأن الأول والثاني هما اللذان قاما بالاعتداء على المجنى عليه وأن الثالث قد حاول إفلاتهما

من قبضة رجال الشرطة ، ثم ساق الحكم أدلة الثبوت التي استمد منها عقيدته ومن بينها اعتراف الطاعن الثالث الذي أورده في مدوناته كاملا غير أنه في بيان حاصل واقعة الدعوى التي اعتنقها جزأ هذا الاعتراف فأخذ منه ما اطمأنت إليه المحكمة من وقوع الحادث من الطاعنين على الصورة التي اعتنقتها المحكمة .

٥ — لمحكمة الموضوع سلطة تجزئة أى دليل ولو كان اذرافا فتأخذ منه ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

٦ — من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٧ — من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

٨ — لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرفي سبق الإصرار والترصد وكشف عن توافرها وساق لإثباتهما من الدلائل والقرائن ما يكفي لتحقيقها طبقا للقانون وكان الحكم فوق ذلك قد قضى على الطاعنين بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار أو ترصد فإن ما يثيره الطاعنون لا يكون مقبولا .

٩ — لما كان لا تلازم بين ظرف سبق الإصرار وتوفر العذر القضائي المخفف للعقاب وكان الحكم قد انتهى في مجال تقدير العقوبة إلى النزول فيها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة — هو ما لم يخطيء الحكم فيه — لظروف الدعوى وملابساتها فإن ما يثيره الطاعنون في دعوى التناقض في التسبب يكون غير سديد .

١٠ - متى كان الدفاع عن الطاعنين نفى قيام تفكير وتدبير بين الطاعنين على القتل العمد كما نفى توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد وطلب مناقشة الطبيب الشرعي في حالة تخلف هذين الظرفين وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافرها على النحو سالف البيان ، فان الرد على هذا الدفاع مستفاد ضمنا من قضاء الحكم بالادانة على أساس توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد .

١١ - إن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا قصدهم الممسم على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحا أبيض حملة المتهمان الأول والثاني وآخر نارى تسليح به مجهول ووقفوا للمجنى عليه المترصد حيث مكان الحادث الذي ثبت عليهم بقدمه عليه يصاحبه رجال السلطة وما أن ظفروا به حتى انقض عليه المتهمين الأول والثاني طعنا في مواضع من جسده واتبعهما مجهول باطلاق النار عليه مستعين بالثالث لمؤازرتهم قاصدين قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . وادعت - أرملة المجنى عليه - عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤/أ و ٣٠ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والزامهم متضامين بأن يؤدوا للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفقتها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وعشرة جنهات

مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة القتل مع سبق الاصرار والترصد المقتربة بجناية استعمال القوة والعنف مع رجال الشرطة لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظائفهم — قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والتناقض والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول في التضاء بالإدانة على مذكرة وكيل النيابة وأقوال سكرتير التفتيش دون أن يورد مضمون تلك المذكرة أو يبين مؤدى أقوال هذا الشاهد حتى يتضح وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة . كما أنه دال على توافر نية القتل في حق الطاعنين بما لا يسوغ سندا لقيامها هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد أخذ برواية رجال الشرطة التي أسندت إلى الطاعنين الأول والثاني الاعتداء على المجنى عليه وإلى الطاعن الثالث محاولة افلاتهما من قبضة الشرطة ثم أخذ باعتراف الطاعن الثالث باعتدائه على المجنى عليه رغم ما بين التصورين من خلاف ، كما أنه في استخلاصه للواقعة لم يذكر توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد ورغم ذلك خلاص في نهاية أسبابه إلى توافر هذين الظرفين ثم عاد في مجال تقدير العقوبة فنزل بها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة لقيام حالة الإثارة التي تنفي قيام سبق الاصرار ، مما ينبئ عن اختلال فكرة الدعوى في عقيدة المحكمة وعدم استقرارها لديها . وأخيراً فقد تمسك الدفاع بعدم توافر ظرف سبق الاصرار لدى الطاعنين وبعدم قيام اتفاق سابق بينهم ، كما طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في أي من إصابات المجنى عليه قد أحدثت الوفاة بيد أن المحكمة لم تعن بهذا الدفاع — لإيراد له أو رداً عليه — رغم جوهريته . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعنين وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال الشهود وهم المقدم والعقيد

والنقيب والشرطى ومن اعتراف الطاعنين الثانى والثالث بتحقيقات النيابة ومن تقرير الطبيب الشرعى ، وهى أدلة سائغة وكافية فى حمل قضائه ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، أورد ما نصه : "كذلك تجمعت أدلة أخرى تظاهر أدلة الثبوت السالفة هى أقوال السيد وكيل النيابة المكلف بإجراء المعاينة والذي وقع الحادث تحت سمعه وبصره وإن كان لا يستطيع التعرف على المتهمين لما صاحب الحادث من هرج ومرج وكذلك أقوال السيد / سكرتير التحقيق التى جاءت مؤيدة لأقوال المقدم " . لما كان ذلك ، وكان لا ينال من سلامة الحكم ما استطرد إليه تزيد إذ لم يكن بحاجة إلى هذا الاستطرد فى مجال الاستدلال ما دام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد إليه فى منطقة أو فى النتيجة التى انتهت إليها . هذا إلى أن مذكرة وكيل النيابة لم تقطع بارتكاب الطاعنين للجريمة ، كما لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، وكان الطاعنون لم يكشفوا عن مواطن عدم انفاق أقوال سكرتير التحقيق مع الوقائع موضوع شهادة المقدم ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها فى قوله . " أن المتهمين الأول والثانى أحدثا بالهجنى عليه إصابات كثيرة فى رأسه ورقبته وصدره وكتفه ونخذه وأذنيه فى مقاتل يحفزهما إلى ذلك رغبة جازمة فى الأخذ بشار أخ الثانى وقريب الأول وكان الجرم يتسم بالبشاعة والاستهتار واستخفاف بكل السلطات وقد أدت الإصابات الكثيرة وفاة الهجنى عليه بمداه بوقت قصير كما أن أعداد الممدى والتربص له فى مكان وجود الجثة حيث أيقنوا بحضوره إلى هذا المكان وقت إجراء المعاينة كما قرر بذلك المتهمين ٢ ، ٣ ، وأنهما تربصا له فى هذا المكان وقتلاه عندما حضر له " . لما كان ذلك وكان تعمد القتل أمر داخلى يتعلق بالإرادة ويرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحرية فى تقدير الوقائع متى كانت ما أوردته من الظروف والملابسات سائغة يكفى لإثبات توافر هذه النية ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على قيام نية القتل — من الظروف والملابسات التى أوضحتها — هو تدليل سائغ

فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسيايه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لكيفية وقوع الحادث وحاصلها أن الطاعنين اتفقوا على ارتكاب الحادث وأن الأول والثاني هما اللذان قاما بالاعتداء على المجنى عليه وأن الثالث قد حاول افلاتهما من قبضة رجال الشرطة ثم ساق الحكم أدلة الثبوت التي استمد منها عقيدته ومن بينها اعتراف الطاعن الثالث الذي أورده في مدوناته كاملا غير أنه في بيان حاصل واقعة الدعوى التي اعتنقها جزاء هذا الاعتراف فأخذ منه ما اطمأنت إليه المحكمة من وقوع الحادث من الطاعنين على الصورة التي اعتنقتها المحكمة ، ولا تريب عليها في ذلك إذ من المقرر أن المحكمة الموضوع سلطة تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذين الظرفين وكشف عن توافرهما وساق لاثباتهما من الدلائل والقرائن ما يكفي لتحقيقها طبقا للقانون ، وكان الحكم فوق ذلك قد قضى على الطاعنين بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لاقْتِـل العمد بغير سبق إصرار أو ترصد فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا ، لما كان ذلك . وكان لا تلازم بين ظرف سبق الاصرار وتوفر العذر القضائي المخفف للعقاب ، وكان الحكم قد انتهى في مجال تقدير العقوبة إلى النزول فيها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة — وهو ما لم يخطئ الحكم فيه — لظروف الدعوى وملابساتها فإن ما يثيره الطاعنون في دعوى التناقض في التسبيب يكون غير سديد . لما كان ذلك ،

وكان البين من محضر جاسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين نفى قيام تفكير وتدبير بين الطاعنين على القتل العمد كما نفى توفر ظرفي سبق الاصرار والترصد وطلب مناقشة الطبيب الشرعي في حالة تخالف هذين الظرفين ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافرها على النحو سالف البيان ، فان الرد على هذا الدفاع مستفاد ضمنا من قضاء الحكم بالإدانة على أساس توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد ، هذا إلى أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المنهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل بحزنية يثيرها واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمليها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها ، ومن ثم فان ما ينهاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا روضه موضوعا .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، ودكتور أحمد رفعت خفاجى ، وامين ايل محمود حفيظ ،
ومحمد يونس ثابت .

(٩٢)

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ القضائية

(١) قضية . حكم . ” وضعه والتوقيع عليه وإصداره “ . ” بطلان الحكم “ .
بطلان .

عدم جواز اشتراك غير القضية الذين سمعوا المرافعة . فى المداولة . وإلا كان
الحكم باطلا .

(٢) قضية . مداولة . حكم . ” وضعه والتوقيع عليه وإصداره “ .
” بيانات الديباجة “ .

حصول مانع لأجلد القضية الذين اشتركوا فى المداولة . حال دون حضوره جلسة النطق بالحكم ،
وجوب تأجيله على مسودة الحكم .

(٣) قضية . حكم . ” وضعه والتوقيع عليه وإصداره “ .
مفاد عبارة ” المحكمة التى أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه “ . القضية الذين فصلوا
فى الدعوى . لا الذين حضروا . لحسب . تلاوة الحكم .

(٤) قضية . حكم . ” وضعه والتوقيع عليه وإصداره “ . ” بطلان الحكم “ .
بطلان . محضر الجلسة .

ورود عبارة ” اشترك أحد القضاة فى إصدار الحكم بحضور النطق به وورود ذات العبارة بصدر
الحكم المطعون فيه “ . ثم القول بذيل الحكم انه المستشار الأصيل هو الذى اشترك فى سماع
المرافعة وإصدار الحكم . غرض يبطل الحكم .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم شرعوا في قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بينهم النية على قتله وأعدوا لذلك آلات حادة مديتين وسكين وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه طعنوا بها قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالنقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو إسعاف المجنى عليه ومداركته بالعلاج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً لمواد الاتهام . فقرر ذلك . وادعى الدكتور المجنى عليه — مدنياً قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضورياً عملاً بالسنتين ١ / ٣٠٤ و ١ / ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما أسند إليهم وبرفض الدعوى المدنية قبلهم وألزمت رافعها المصاريف ومبلغ عشرة جنيهات أتعاب للمحاماة . فظعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . كما طعنت النيابة العامة في الحكم ذاته . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه المدعى بالحقوق المدنية وتنعاه النيابة العامة هو بطلان الحكم المطعون فيه لأن أحد أعضاء الهيئة وهو الأستاذ رئيس المحكمة بمحكمة المنصورة الابتدائية قد اشترك في المداولة وإصدار الحكم دون أن يكون قد سمع المرافعة في الدعوى .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة بجلاسة ١٣ مايو سنة ١٩٧٦ كانت مشكلة من المستشارين و وحددت بجلاسة ١٤ يونية سنة ١٩٧٦ للنطق بالحكم بيد أنه بهذه الجلسة الأخيرة أثبت بحضور الجلسة أنه صدر الحكم من المستشارين و و رئيس المحكمة بمحكمة المنصورة كما جاء بصدر الحكم المطعون فيه أنه صدر من هذه الهيئة ثم ذيل بأن الهيئة التي اشتركت في سماع

المرافعة والمداولة وإصدار الحكم مكونة من المستشارين ... و
 و لما كان ذلك . وكانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية
 والتجارية قد نصت على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين
 سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا " كما تنص المادة ١٦٩ على أن " تصدر
 الأحكام بأغلبية الآراء ... " وتنص المادة ١٧٠ على أنه " يجب على أن يحضر
 القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب
 أن يوقع على مسودة الحكم " كما توجب المادة ١٧٨ فيما توجبه بيان المحكمة التي
 التي أصدرته ... وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا
 تلاوته " وكان البين من استقراء ثلاثة النصوص الأخيرة وورودها في فصل
 " إصدار الأحكام " أن عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين اشتركوا في الحكم
 إنما تعني القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا لحسب تلاوة
 الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ران عليه غموض يتمثل فيما
 جاء بصدر محضر جلسة تلاوته في الرابع عشر من يونيو سنة ١٩٧٦ من اشتراك
 رئيس المحكمة ... في إصداره وفيما جاء بصدر الحكم المطعون فيه من
 صدره وليس من تلاوته أو النطق به من الهيئة التي اشترك فيها رئيس المحكمة
 سالف الذكر وما جاء بذييل الحكم المطعون فيه من اشتراك المستشار ...
 في سماع المرافعة وإصدار الحكم وهو غموض يبطل الحكم ويستوجب نقضه
 والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن المقدمة من المدعى بالحقائق المدنية
 مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد جندوب ، و يعلى رشدي ، وأحمد مومي ، ومحمد حامي رافب .

(٩٣)

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٧ القضائية

نقض . "التقرير بالطعن والصفة فيه" . محاماة . وكالة .

وجوب أن يكون المحامي المقرر بالطعن بالنقض في المواد الجنائية وكلا من الطاعن وقت
التقرير به . أساس ذلك ؟

الطعن في الأحكام . يستلزم توكيل خاص . أو توكيل عام ينص فيه على ذلك .

١ - لما كان الأستاذ ... المحامي قرر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٥
بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه عن الأستاذ ... المحامي
بصفته الوكيل عن المحكوم عليه ، وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الخاص
المقدم في الطعن والذي ينحول الوكيل عن المحكوم عليه حق الطعن بالنقض نيابة
عن موكله أنه مؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أي لاحق على التقرير بالطعن .
وكان من المقرر أن الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم
ضده بممارسه أو لايمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه
في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه . وكان الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل
خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق
استنادا إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة
النقض ، ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن
بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات

الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته . لما كان
ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز
عليها إداريا لصالح محكمة كفر الشيخ الكلية والتي سلمت إليه على سهيل الوديعة
فاختلسها لنفسه لإضرارها بالجهة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢
من قانون العقوبات . ومحكمة كفر الشيخ الجزئية قضت حضوريا اعتباريا
بمبادئ الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ .
فاستأنف ، ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض ،
وقضى باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الأستاذ وكيل الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الأستاذ المحامي قرر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بالطعن
بالنقض في الحكم المطعون فيه عن الأستاذ المحامي بصفته الوكيل عن
المحكوم عليه ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الخاص
المقدم في الطعن والذي ينحل الوكيل عن المحكوم عليه حق الطعن بالنقض نيابة
عن موكله أنه مؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أى لاحق على التقرير بالطعن .
وكان من المقرر أن الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم
ضده يمارسه حسبما يرى فيه من صلاحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة
هذا الحق إلا بإذنه . وكان الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص

أو توكيل عام ينص فيه على ذلك ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استنادا إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذي صفة .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد يونس ثابت .

(٩٤)

الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٧٧ القضائية

(١) تفتيش . ” التفتيش باذن ” . دفع . ” الدفع بطلان إذن التفتيش ” .
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها ” .

الدفع بطلان إذن التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارة لأول
مرة أمام النقض . ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقرراته .

وجوب بيان الدفع بطلان إذن التفتيش في عبارة مريحة تشمل على بيان المراد منه .

(٢) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . تفتيش . ” التفتيش
باذن ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوع . عدم جواز المجادلة فيه
أمام النقض .

(٣) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . إثبات . ” معاينة ” .
حكم . ” ما لا يعيبه في نطاق الدليل ” .

الخطأ غير المؤثر في عقيدة المحكمة . لا يتوافر به وجه الخطأ في الاسناد .

إيراد الحكم ما يفيد إجراء المعاينة في ظروف مشابهة وإثباته إمكان الرؤية على ضوء المصباح
اتى ثبوت المكان — لا على ضوء الطبيعة — لا ينال منه عبارة إجراء المعاينة في وقت مماثل .

(٤) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . دفاع . ” الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . حكم . ” تسببيه تسبیب غير معيب ” .

عدم التزام المحكمة بطلب ضم قضايا بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة . أساس ذلك ٤ .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

الطلب الجازم . ما هيته .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "أوراق" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معیيب .

حق المحكمة في الالتفات عن دليل النفي . ولو حلت أوراق رسمية . ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي أدلة الدعوى .

(٧) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "خبرة" . مواد مخدرة . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معیيب .

اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز مجادلته . طالما قد أُنِمت اقتناعها على ما ينتج عنه .

١ — لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقاً نهائياً عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته نعيماً على مسلك الشاهد في استقاء تحرياته ولطفته في استصدار إذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك ، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع العريج ببطلان إذن التفتيش الذي يجب إبدائه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

٢ — إن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتدقيقه بالموضوع لا بالقانون ومن ، ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له ، ولا على المحكمة أن هي التفتت عن الرد عليه .

٣ — لما كان الحكم قد أوضح أنه : ” تبين من المعاينة التي أجريت في وقت مماثل لوقت الضبط أن حالة الضوء في مكان الضبط كانت تسمح بتمييز الأشخاص ونوع السيارة التي كان يستقلها المتهم قبل ضبطه “ ، وإذ كانت المعاينة المشار إليها على ما يبين من المفردات — هي تلك التي أجرتها النيابة في الساعة ١١ و ٤٠ دقيقة من مساء يوم ٧ / ٧ / ١٩٦٦ لاستجلاء مدى رؤية الشاهد للطاعن على ضوء المصابيح التي تضيء مكان الحادث وقت ضبطه ، وكان مفاد ما سطره الحكم فيما تقدم وحسبما يستدل عليه من سياقه هو أن المعاينة التي استدل بها قد أجريت في ظرف مشابه لوقت الضبط فأثبتت إمكان رؤية الطاعن على ضوء المصابيح التي تنير مكان الحادث — لأعلى ضوء الطبيعة ، ومن ثم فإنه يستوي في ذلك ولا يؤثر في عقيدة المحكمة أن تكون تلك المعاينة قد أجريت في ظرف مشابه أو وقت مماثل ، ولا يجدي الطاعن من بعد التحدي باقتطاع هذه العبارة الأخيرة ” وقت مماثل “ من سياقها الذي وردت فيه وصرفها إلى غير معناها الذي تصدى له الحكم بدعوى فساد التحصيل لما هو مقرر من أنه خطأ غير مؤثر في عقيدة المحكمة لا يتوافر به وجه الخطأ في الاسناد .

٤ — لما كان الدفاع عن الطاعن قد أثار أن إذن التفتيش قد صدر بعد إجراءات وأشار في غضون مرافحته إلى أن دفتر القسم وإن أثبت قيام شاهد الإثبات بضبط الدعوى المسئلة والدعويين ٥٥ ، ٥٦ لسنة ١٩٦٦ مخدرات الساحل في ذات الليلة إلا أنه قد خلا من بيان وقت قيامه وعودته في كل منهما وطلب ضم ملف الجنائيتين لاستجلاء وقت ضبط القضايا الثلاث ، وانتهى في مرافحته إلى طلب الحكم بالبراءة ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه سائغا إلى رفض الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش لصدوره بعد إجراءاته ، وهو من الموضوع

الذى تملك المحكمة الفصل فيه بغير معقب ، ثم استورد الحكم الى رفض طلب ضم الجنايتين سالفى الذكر لإنتفاء الصلة بينهما وبين الدعوى المنظورة ولأن من المنطوق أن يكون هناك فاصل زمنى فى وقت الضبط . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إنارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة — فضلاً عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر اطراحه — هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة أن هى أعرضت عنه والتفتت عن إجابته وما يثيره الطاعن فى شأنه إنما ينحل فى حقيقته إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع .

٥ — إن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية .

٦ — لا ينال من سلامة الحكم اطراحه الشهادة الصادرة من إدارة الكهرباء بالمنطقة والتى تساند إليها للدليل على أن مصابيح الشارع بمكان الضبط كانت عاطلة حينئذ ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية فالمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى .

٧ — إن قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — فلا تريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ، ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائق فى الرد على ما ينعمه الطاعن فى هذا الخصوص والذى لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى مسألة واقعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ / ١ و ٢ و ٣٤ / ١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق فقرر ذلك في ١١ يناير سنة ١٩٦٨ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ / ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق لهذا القانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة سبع سنين وتغريمه مبلغ أربعة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها حضوريا بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض لارة الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأه بجريمة احراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد انطوى على قصور في التسبيب وخطأ في الاسناد ، وشابه اخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة أغفلت الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ايرادا له وردا عليه ، واخطأت في الاسناد حين ذهبت إلى أن المعاينة التي أجرتها النيابة في الساعة ١١ و ٤٠ دقيقة مساء كانت في وقت مماثل لوقت ضبط الطاعن في الساعة ٣ و ٤٥ دقيقة صباحا ، كما التفتت المحكمة عن اجابة الدفاع إلى طالب ضم الجنايتين ٥٥ و ٥٦ سنة ١٩٦٦ مخدرات الساحل رغم جوهرية لاستجلاء مدى صدق شاهد الإثبات لاتصال وتداخل وقت ضبطهما

مع الدعوى المسائلة ، وردت على هذا الطلب بما لا يدفعه ، وأعرضت عما تضمنته شهادة إدارة الكهرباء بالمنطقة من أن مصابيح الشارع ليلة الحادث كانت ماطلة ، وعما يضيفه تكرار وزن المخدر موضوع الدعوى بصيدلية واحدة في تاريخين متباعدين من الشك في نسبته للطاعن ، كل ذلك يعيب الحكم مما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لحرمة احراز المخدر بغير قصدى الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من أقوال شاهد الاثبات والمعاينة وتقرير التحايل ، ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته نعيما على مسلك الشاهد فى استقاء تحرياته ولحفته فى استصدار إذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك ، اذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش الذى يجب ابدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه فلا يعقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ومن ثم فإن ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص . يكون ولا محل له ، ولا على المحكمة ان هى التفتت عن الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص واقعة الدعوى وحصل أقوال شاهد الاثبات بما مؤداه . أنه عقب صدور الاذن بالتفتيش كمن الشاهد للطاعن بشارع كورنيش النيل فى مواجهة شارع عبد القادر طه ، لعلمه أنه سوف يحضر محرزا المخدر عن طريقه فى ساعة متأخرة من الليل وإذ حضر فى الساعة ٣ و ٤ دقيقة صباحا مستقلا سياره أجرة مرسيديس انصرفت بسرعة عقب مغادرته لها عند التقاء هذين الشارعين حاملا بيده صندوقا مابرا به شارع

الكورنيش نحو السور ، قام بمداهمته والقبض عليه وضبط الصندوق الذي كان يحوى ستة أكياس بكل منها طربة من مخدر الحشيش — حسبما جاء بتقرير التحليل — زنتها ١٧٢٥ جراما ، ثم استورد الحكم إلى قـوله : ” وتبين من المعاينة التي أجريت في وقت مماثل لوقت الضبط أن حالة الضوء في مكان الضبط كانت تسمح بتمييز الأشخاص ونوع السيارة التي كان يستقها المتهم قبل ضبطه “ ، وإذا كانت المعاينة المشار إليها — على ما يبين من المفردات — هي تلك التي أجرتها النيابة في الساعة ١١ و ٤٠ دقيقة من مساء يوم ٧/٧/١٩٦٦ لاستجلاء مدى رؤية الشاهد للطاعن على ضوء المصابيح التي تضيء مكان الحادث وقت ضبطه ، وكان مفاد ما سطره الحكم فيما تقدم وحسبما يستدل عليه من سياقه هو أن المعاينة التي استدل بها قد أجريت في ظرف مشابه لوقت الضبط فأثبتت بإمكان رؤية الطاعن على ضوء المصابيح التي تير مكان الحادث — لا على ضوء الطبيعة ومن ثم فإنه يستوى في ذلك ولا يؤثر في عقيدة المحكمة أن تكون تلك المعاينة قد أجريت في ظرف مشابه أو في وقت مماثل ، ولا يجدى الطاعن بعد التحدى بإقتطاع هذه العبارة الأخيرة ” وقت مماثل “ من مساقها الذي وردت فيه وصرفها إلى غير معناها الذي قصده الحكم بدعوى فساد التحصيل لما هو مقرر من أن الخطأ غير المؤثر في عقيدة المحكمة لا يتوافر به وجه الخطأ في الاسناد . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار أن إذن التفتيش قد صدر بعد إجرائه وأشار في غضون مرافعته إلى أن دفتر القسم وإن أثبت قيام شاهد الإثبات بضبط الدعوى الماثلة والدعويين ٥٥ و ٥٦ لسنة ١٩٦٦ مخدرات الساحل في ذات الليلة إلا أنه قد خلا من بيان وقت قيامه وعودته في كل منها وطاب ضم ملف الجنائيتين الأخيرتين لاستجلاء وقت ضبط القضايا الثلاث ، وانتهى في مرافعته إلى طلب الحكم بالبراءة ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه سائغا إلى رفض الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش لصدوره بعد إجرائه ، وهو من الموضوع الذي تملك المحكمة

الفصل فيه بغير معقب ، ثم استطرد الحكم إلى رفض طلب ضم الجنايتين سالفتي الذكر لانتفاء الصلة بينهما وبين الدعوى المنظورة ولأن من المنطقي أن يكون هناك فاصل زمني في وقت الضبط . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة — فضلاً عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر اطراحه — هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة إن هي أعرضت عنه وانتفتت عن إجابته وما يثيره الطاعن في شأنه إنما ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب — هذا إلى ما هو مقرر من أن الطالب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطالب الجازم الذي يصصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان لا ينال من سلامة الحكم إطراحه الشهادة الصادرة من إدارة الكهرباء بالمنطقة والتي يتساند إليها للتبديل على أن مصابيح الشارع بمكان الضبط كانت عاطلة حينئذ ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية إنمائية فلما محكمة أن تنتفتت عن داليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، ومن ثم فبحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن تكرار وزن المخدر موضوع الدعوى بصيدلية واحدة في تاريخين يشكك في نسبته للطاعن مردودا بما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن بقوله : ” والمحكمة تطمئن إلى أن المخدر الذي ضبط مع المتهم هو بذاته الذي أجرى وزنه بصيدلية شافعي وتأثر على شهادة الوزن الخاصة به بالنظر والارفاق في ٥/٥/١٩٦٦ — يوم الضبط — وأنه وإن كان قد أثبت أسفل توقيع المدير المسئول تاريخ ٥/٥/١٩٦٥ فظاهر أنه خطأ مادي في تاريخ

السنة وقد شهد الدكتور صاحب الصيدلية أمام المحكمة بهيئة سابقة بأن الشهادة محررة على ورق الصيدلية وإن الخاتم الذي عليها هو خاتم الصيدلية ومن ثم فإن المحكمة لا تعول على ما يحاول أن يشيره الدافع من غبار حول إجراءات الوزن والتحرير اطعنا منها إلى سلامة الإجراءات وأن المخدر الذي وزن وحلل هو بذاته الذي ضبط مع المتهم". ذلك بأن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطعنا إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطعنا كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فلا تريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في الرد على ما ينعم الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية يستقل قاضي الموضوع بحرية التمسيد فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المندوب محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد صفوت القاضى ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
يونس ثابت .

(٩٥)

الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٣٧ القضائية

(١) قانون . ” سردياته من حيث الزمان “ . إلغاؤه . سرقة .
جناية . جنحة .

معافاة المتهم بسرقة مال لمرق عام بمقربة الجناية . بعد صدور قانون يزيل عن وصف الجناية .
خطأ فى تطبيق القانون . أساس ذلك ؟

(٢) قانون . ” قانون أصاح “ . سرقة . حكم . ” تسببيه . تسبب .
معيب “ .

صدر قانون أصاح للهم . بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا . وجوب تطبيقه
على واقعة الدعوى .

(٣) عقوبة . ” تطبيق العقوبة “ . سرقة . قانون . ” قانون أصاح “ .
حالات الطعن . ” الخطأ فى تطبيق القانون “ .

مدافعة المتهم فى تهمة سرقة مال مملوك لمرق عام بعقوبة الجناية رغم صدور قانون يزيل عنها
وصف الجناية قبل الحكم النهائى فى الدعوى — خطأ فى تطبيق القانون .

١ — لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون
العقوبات والإجراءات الجنائية قد صدر فى ١٩ يوليو سنة ١٩٧٥ — قبل
الحكم النهائى فى الدعوى المسائلة — ونص فى المادة الخامسة منه على إلغاء

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية المال العام — وهذا القانون الأخير ليس بقانون مؤقت إذ لم يبطل العمل به إلا بقانون صدر بالغائه — فانه بهذا الإلغاء انحصر من الواقعة المسندة إلى المطعون ضده وصف الجنائية الذي كان يسبغه عليها القانون الملغى وباتت جنحة سرقة معاقبا عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

٢ — تقضى المادة ٢/٥ من قانون العقوبات بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصحح للمتهم فهو الذي يطبق دون غيره ، وإذا كان للفعل المسند إلى المطعون ضده عند ارتكابه وصفان ، الأول وصف جنحة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات والآخر وصف جنائية سرقة مال لمرافق عام في زمن الحرب المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصحح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنه ينشئ للمطعون ضده وضعما أصحح له من القانون الملغى فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك أنه بصدوره أصبح الفعل المسند للمطعون ضده مجرد جنحة وزال عنه وصف الجنائية الذي كان يسبغه عليه القانون الملغى .

٣ — الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني ، الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة المسندة إلى المتهم وأن من واجبها أن تخصص الواقعة المطروحة على جميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ، وكانت الواقعة المطروحة على محكمة الجنايات — دون إجراء تحقيق فيها بالجلسة — تعد من بعد إعمال القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ — جنحة سرقة معاقبا عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات فقد كان على المحكمة — محكمة الجنايات — أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة نوعيا بنظرها ، أما وهي ولم تفعل وفصلت في موضوعها وأنزلت على المطعون ضده عقوبة الجنائية فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه سرق الحديد المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات لمرفق عام (الهيئة العامة للسكة الحديد) وقد وقعت الجريمة في زمن الحرب وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢/١ و ١/٨ ب من القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٢ . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المطعون ضده بجناية سرقة مال مملوك لمرفق عام في زمن الحرب ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ الذي حكمت المحكمة بموجبه بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة الجناية قد أُلغى قبل صدور الحكم ، وأصبح الفعل المسند إلى المطعون ضده معاقبا عليه بعقوبة الجنحة ، المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، مما كان يترتب معه على محكمة الجنايات أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٤ سرق مالا مملوكا طيئة السكك الحديدية في زمن الحرب . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢/٢ و ٢/٨ ب من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ في شأن حماية المال العام فقرر مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ، وفي ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ صدر الحكم المطعون فيه بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات طبقا لمواد الاتهام سالف الذكر . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل

بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية قد صدر في ١٩ يوليو سنة ١٩٧٥ — قبل الحكم النهائي في الدعوى الماثلة — ونص في المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية المال العام — وهذا النانون الأخير ليس بقانون مؤقت إذ لم يبطل العمل به إلا بقانون صدر بالغائه — فإنه بهذا الإلغاء انحسر عن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده وصف الجنائية الذي كان يسبغه عليها القانون الملغى وباتت جنحة سرقة معاقبا عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ولما كانت المادة ٢/د من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصحح لمتهم فهو الذي يطبق دون غيره ، وإذا كان للفعل المسند إلى المطعون ضده عند ارتكابه وصفان ، الأول وصف جنحة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات والآخر وصف جنائية سرقة مال لمرفق عام في زمن الحرب المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصحح لمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنه ينشئ للمطعون ضده وضعاً أصحح له من القانون الملغى فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك أنه بصدوره أصبح الفعل المسند للمطعون ضده مجرد جنحة وزال عنه وصف الجنائية الذي كان يسبغه عليه القانون الملغى الذي وقع في ظله . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة المسندة إلى المتهم وأن من واجبه أن تمحص الواقعة المطروحة على جميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكانت الواقعة المطروحة على محكمة الجنايات — دون إجراء تحقيق فيها بالجلسة — تعد من بعد إعمال القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ — جنحة سرقة معاقبا عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات فقد كان على المحكمة — محكمة الجنايات — أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة نوعياً بنظرها ، أما وهي لم تفعل وفصلت في موضوعها وأزلت على المطعون ضده عقوبة الجنائية لأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : اسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضى ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد يونس ثابت .

(٩٦)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ القضائية

(١) أمر بالأوجه . " إجراءات " . " إجراءات تحقيق " . دعوى
جنائية . قوة الأمر المقضى .

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم رجوعه لإقامة الدعوى الجنائية . له حججه التى تمنع
من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ قانونا . له فى نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام
من قوة الأمر المقضى .

(٢) دعوى مدنية . دعوى جنائية . نيابة عامة . حكم . " تسببه " .
تسبب غير معيب " .

الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها .
القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية
الناشئة عنها .

١ - من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود إقامة
الدعوى الجنائية له حججه التى تمنع من العودة إلى الدعوى ما دام قائما لم يبلغ
قانونا - كما هو الحال فى الدعوى - فلا يجوز مع بقاءه قائما إقامة الدعوى
عن ذات الواقعة التى صدر الأمر فيها لأن له فى نطاق حججه المؤقتة للأحكام
من قوة الأمر المقضى .

٢ — الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الناشئة عنها ، لما كان ما تقدم فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لسبق صدور أمر — ما زال قائماً — من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى في التحقيق الذي أجرتة عن ذات واقعة الرشوة موضوع الدعوى المسائلة ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية (الطاعنون) دعواهم بالطريق المباشر ضد المطعون ضده متهمين إياه بأنه ارتكب ما هو مدون بعريضة الدعوى . وطلبوا عقابه بالمادة ١٠٦ من قانون العقوبات والزامه أن يدفع لهم مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . والمحكمة المشار إليها قضت حضورياً بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية وألزمت المدعين المصاريف ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المدعون بالحقوق المدنية هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المدعين بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . .. إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعنون — المدعون بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بعدم قبول الدعوى المدنية استناداً إلى سبق صدور أمر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في تحقيق جنائية رشوة اتهم فيها المطعون ضده بصفة عضو مجلس إدارة شركة مساهمة وهو ما لا يحتاج به في الدعوى المطروحة المقامة ضده بطريق

الإدعاء المباشر باعتبار الواقعة جنحة رشوة بالنظر إلى أنه مدير عام بالشركة ومستخدم بها .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ١٠٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إذ نصت إلى أن " كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقواعد المقررة قانونا أو بإحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام وكذلك كل مدير أو مستخدم في إحداها طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل أو للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها يعد مرتشيا ويعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سبع سنين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به ولو كان الجاني يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات وظيفته " . فقد دلت في ظاهر عبارتها وواضح دلالتها على أنها قد سوت بين عضو مجلس الإدارة بإحدى الهيئات المبينة بها وبين المدير أو المستخدم فيها بشأن جريمة الرشوة ورصدت عقوبة الجنائية لمن يقارفها منهم لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لا يمارون في أن واقعة الرشوة التي نسبت للطعون ضده بصفته عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة وصدر فيها بعد تحقيق النيابة العامة الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية هي بعينها واقعة الرشوة موضوع الدعوى الماثلة التي أقامها الطاعنون بطريق الادعاء المباشر ضده باعتباره مدير بالشركة ومستخدم بها ، وكان من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حججه التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ قانونا . كما هو الحال في الدعوى — فلا يجوز مع بقاءه قائما إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الأمر فيها لأن له في نطاق حججه المؤقتة ما للاحكام من قوة الأمر المقضى . ولما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية

هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية الناشئة عنها ، لما كان ما تقدم فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لسبق صدور أمر — مازال قائماً — من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى في التحقيق الذي أجرته عن ذات واقعة الرشوة موضوع الدعوى الماثلة — يكون قد أصاب صحيح القانون وما ينمائه الطاعنون عليه بدعوى مخالفة القانون بعيد عن محجة الصواب . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة والإزام الطاعنين بمصاريف دعواهم المدنية .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد فؤاد جنيه ، وعضوية العادة المستشارين : ويعيش محمد
رشدى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد على بليغ ، ومحمد حلمى راغب .

(٩٧)

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٨ ، القضائية

هتك عرض . جريمة " أركانها " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .
نقض " أسباب الطعن — ما يقبل منها " جنون . وعاهة عقلية .

ركن القوة أو التهديد فى جنابة هتك العرض المنصوص عليها بالمادة ٢٦٨ عقوبات .
تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ومنها عاهة العقل .

انتهاء الحكم إلى انتفاء ركن القوة أو التهديد فى حق الطاعن رغم تسليمه بمرض
المجنى عليه بمرض عقلى خلق درن بحث لخصائص ذلك المرض وأثره فى إرادته .
قصر .

من المقرر أن ركن القوة أو التهديد — الذى يميز جنابة هتك العرض
المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها
فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون لا يقتصر على استعمال القوة
المادية فحسب ، بل إنه يتحقق كذلك بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه
ومن بين هذه الصور عاهة العقل التى تعدم الرضا الصحيح . ولما كان الحكم
رغم تسليمه بأن المجنى عليه مريض بمرض عقلى خلقى — قد خلا من بحث
خصائص ذلك المرض وأثره فى إرادة المجنى عليه ، توصلنا للكشف عن توافر
رضاه الصحيح — الذى يجب تحقيقه لانتفاء ركن القوة أو التهديد الذى استبعده
الحكم — أو عدم توافره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوباً

بقصور في التسبب يوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث
بأق أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه هتك عرض الذي لم يبلغ
السادسة عشرة من عمره بالقوة بأن كم فاه وخلع عنه ملبسه وأوبج قضيبه في دبره .
وطلبت من مستشار الإحالة إحالته التي محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٦٨
و ٢ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت
حضوريا بالمادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل
لمدة سنة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون
ضده بجريمة هتك عرض بغير قوة أو تهديد ، قد شابه قصور في التسبب ذلك
بأن الدعوى أحييت إلى محكمة الجنايات بوصف الجناية المنطبقة عليها المادة ٢٦٨
من قانون العقوبات ، بيد أن الحكم — رغم تسليمه بأن المجنى عليه مريض
بمرض عقلي خفي — قد انتهى إلى اعتبار الواقعة مجرد جنحة بالفقرة الأولى من
من المادة ٢٦٩ من القانون المذكور ، في حين أن ركن القوة أو التهديد — الذي
يميز تلك الجناية عن هذه الجنحة — إنما يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى
المجنى عليه ومن بين هذه الصور عاهة العقل التي تعدم الرضا الصحيح ، وإذ
كان الحكم قد خلا من بحث خصائص ذلك المرض وأثره في إرادة المجنى عليه
ورضاه ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان البين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى أحييت إلى محكمة الجنايات
بوصف جناية هتك العرض بالقوة — المنطبقة عليها المادة ٢٦٨ من قانون
العقوبات — وقد أورد الحكم في تصويره لواقعة الدعوى أن المجنى عليه

متخلف عقليا ، كما أشار إلى أنه ثبت من التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليه يبلغ من العمر ثلاث عشرة سنة ومريض بمرض عقلي وخلقى ، ثم انتهى إلى اعتبار الواقعة مجرد جنحة بالفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان من المقرر أن ركن القوة أو التهديد — الذى يميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون لا يقتصر على استعمال القوة المادية فحسب ، بل إنه يتحقق كذلك بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ومن بين هذه الصور عاهة العقل التى تعدم الرضا الصحيح . ولما كان الحكم رغم تسليمه بأن المجنى عليه مريض بمرض عقلي خالق — قد خلا من بحث خصائص ذلك المرض وأثره فى ارادة المجنى عليه ، توصلا للكشف عن توافر رضاه الصحيح — الذى يجب تحققه لانتفاء ركن القوة أو التهديد الذى استبعدته الحكم — أو عدم توافره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون يكون مشوبا بقصور فى التسبيب يوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد رفعت خفاجي ، وإسماعيل محمد حفيظ ، ومحمد صافوت القاضي ،
ومحمد عبد الحميد صادق .

(٩٨)

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٧ القضائية

(١) زنا . اشتراك . إجراءات المحاكمة . نظام عام . نقض .
"أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

استفادة الشريك في جريمة الزنا من تنازل الزوج سواء كان ذلك قبل الحكم أو بعده .
حقه إثارة ذلك ولو لأول مرة أمام النقض . لتعلقه بالنظام العام . التنازل يشمل الدعويين
الجنائيين والمدنيين في هذا الخصوص .

(٢) زنا . اشتراك . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . مسئولية
جنائية .

دفاع الشريك باستفادته من تنازل الزوج قبل زوجته اتهمة بالزنا . جوهري .

فعود المحكمة عن توقيف الدفاع المذكور . قصور

١ — إذا صدر تنازل من الزوج المجني عليه في جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء
أكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ويجوز أن يتمسك به
في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام
العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائيين والمدنيين وهو ما يرمى إليه الشارع
بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — إن دفاع الطاعن في خصوص تنازل الزوج في المحنى عليه في جريمة الزنا بعد دفاعا هاما وجوهريا، لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الطاعن الجنائية وجودا وعدمه مما يبين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً لتقول كلمتها فيه أو أن تحققه بلوغا لغاية الأمر فيه ، أما وقد قدمت المحكمة عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعاقبة بخالفة القانون ، مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما : المتهم الأول ارتكبت جريمة الزنا مع المتهم الثاني حالة كونها زوجة لـ المتهم الثاني : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول زوجة في ارتكاب جريمة الزنا بأن اتفق معها وساعدها على ارتكابها بأن توجه إليها بمنزلها وفي غيبة زوجها وواقعها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ١/٤١ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ من قانون العقوبات . ومحكمة الصنف الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنميات لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهمان الحكم ، ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارضوا وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك فى الزنا مع أخرى لم تكن طرفا فى هذا الحكم — قد أخطأ فى تطبيق القانون لانقضاء الدعوى الجنائية بتنازل الزوج المجنى عليه .

وحيث إن البين من الإطلاع على المفردات التى أسرت المحكمة بضمها أن الطاعن تقدم فى جلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بإقرار عزاه إلى الزوج المجنى عليه يفيد تنازل الأخير عن شكواه قبل الطاعن والزوجة فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بالجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٥ وفيها قررت المحكمة إعادة القضية للرافعة بالجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٦ لمناقشة الزوج المجنى عليه فى التنازل المشار إليه وبالجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه دون أن تعرض إلى التنازل المقدم فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائى أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ويجوز أن يتمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية فى خصوص جريمة الزنا . وهو ما يرمى إليه الشارع بنص المبادئ الثلاثة والعاشرة من قانون الإجراءات الجنائية وكان دفاع الطاعن فى خصوص تنازل الزوج يعمد دفاعا هاما وجوهريا ، لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤولية الطاعن الجنائية وجودا وعدما مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً لتقول كلمتها فيه أو أن تحققه بلوغا لغاية الأمر فيه ، أما وقد قعدت المحكمة من ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ، مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . ونغنى عن البيان أن نقض الحكم لا يمتد إلى المحكوم عليها الأخرى فى الدعوى إذ أنها لم تكن طرفا فى الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومجد وهبه ، وأحمد
علي موسى .

(٩٩)

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٨ قضائية

(١) حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " . عقوبة . " وقف تنفيذها " .

قضاء محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف باعتبار أنه صدر مشمولا بإيقاف
التنفيذ . على خلاف الواقع . يعيبه .

(٢) نقض . " الصفة والمصلحة في الطعن " . طعن . نيابة عامة .

حق النيابة العامة في الطعن بالنقض . لمصلحة المحكوم عليه . مثال ؟

١ — متى كانت محكمة أول درجة قد قضت غيابيا بتغريم المطعون ضده
خمسمائة جنيه لعدم استرداده قيمة البضاعة المصدرة للخارج في الميعاد القانوني
وإذ عارض حكم باعتبار معارضته كأن لم تكن ولما استأنف قضت محكمة ثاني درجة
بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف وورد بديباجة حكمها أن الحكم
الإبتدائي قد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون
فيه على الرغم من قضائه — في منطوقه — بتأييد الحكم الإبتدائي الذي دان المطعون
ضده بالجرime سالفه الذكر دون أن يقضى بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها ،
قد أورد في ديباجته أن الحكم الإبتدائي قد أمر بإيقاف التنفيذ الأمر الذي يشيع
الاضطراب في الحكم المطعون فيه ويشعر أن المحكمة الإستئنافية لم تبين حقيقة

الواقع في الحكم الابتدائي حين قضت بتأييده، مما يعيب الحكم بالتناقض والخطأ في فهم الواقع ويوجب نقضه والإحالة .

٣ — لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بحسبانها مثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون فلها أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بادانة المطعون ضده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما لم يستردا في الميعاد القانوني قيمة البضاعة المبينة بالمحضر والمصدرة للخارج وطالبت عقابهما بالمواد ١ و ٤ و ١٠ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والقرار ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ ومحكمة الجرائم المالية الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بتغريم كل من المتهمين خمسمائة جنيه . عارض المطعون ضده وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه التناقض والخطأ في فهم الواقع ذلك أنه على الرغم من قضائه — في منطوقه — بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان المطعون ضده بجريمة عدم استرداد قيمة البضاعة المصدرة للخارج في الميعاد القانوني دون أن يأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها ، فقد أورد في ديباجته أن الحكم الابتدائي المشار إليه قد أمر بإيقاف التنفيذ الأمر الذي

يشعر بخطأ المحكمة الإستئنافية في فهم حقيقة الواقع في الحكم الذي قضت بتأييده سيما وأن الثابت في محضر الجلسة أن المطعون ضده قد حضر أمامها وقدم ما يدل على قيامه بالسداد .

وحيث أنه لما كانت النية العامة في مجال المصاحبة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابقتها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون فلها أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصاحبة هي للمحكوم عليه ومن ثم فإن مصاحبتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المطعون ضده ، وإذا كان ذلك وكان هذا الطعن قد استوفى باقي أوجه الشكل المقررة في القانون فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن البين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قد قضت غيابيا بتغريم المطعون ضده خمسمائة جنيه لعدم استرداده قيمة البضاعة المصدرة للخارج في الميماد القانوني وإذا عارض حكم باستتار معارضته كأن لم تكن ولما استأنف قضت محكمة ثاني درجة بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف وورد بديباجة حكمها أن الحكم الابتدائي قد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه — في منظوقه — بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان المطعون ضده بالجريمة سالفه الذكرو أن يقضى بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها ، قد أورد في ديباجته أن الحكم الابتدائي قد أمر بإيقاف التنفيذ الأمر الذي يشيع الاضطراب في الحكم المطعون فيه ويشعر أن المحكمة الإستئنافية لم تدبر حقيقة الواقع في الحكم الابتدائي حين قضت بتأييده مما يعيب الحكم بالتناقض والخطأ في فهم الواقع ويوجب نقضه والاحالة .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جدينة ، ومحمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
علي باينغ .

(١٠٠)

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٨ التمهيدية

(١-٢) تبغ . نقض . " أثر الطعن " . " نظره والحكم فيه " . دعوى مدنية .
" نظرها والحكم فيها " . معارضة . " نظرها والحكم فيها " . استئناف .
" نظره والحكم فيه " .

(١) طعن المأمم لثاني مرة في الحكم الصادر بقبول معارضته الاستئنافية شكلا ورفضها
موضوعا . تحديد محكمة النقض بجلاسة لنظر موضوع طعنه . تخلفه عن حضور هذه الجلسة .
عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ما دام قد سبق له الحضور بجلاسة المعارضة .
أساس ذلك .

نقض الحكم . أثره : معاودة الدعوى سيرتها من النقطة التي وقفت عندها قبل
الحكم المنقوض .

(٢) عدم تقيد المحكمة الاستئنافية عند نظرها الاستئناف المقام من المدعي بإلحاق المدن
بالحكم الصادر في الشق الجنائي ولو كان حائزا لقوة الأمر المقضي . أساس ذلك .

١ - لما كانت المعارضة قد استوفت أوضاعها القانونية وسبق أن قضى
بقبولها شكلا بالحكم المنقوض بناء على الطعن المقدم فيه للمرة الثانية من مصلحة
الجمارك بوصفها مدعية بالحقوق المدنية . فإن تخلف المعارض
عن الحضور بالجلاسة التي حددت لنظر معارضته أمام هذه المحكمة - محكمة
النقض - التي حلت محل محكمة ثاني درجة في نظر المعارضة الاستئنافية -

رغم إعلانه قانونا في محـل إقامته ، لا يجوز معه الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن باعتباره جزاء على عدم حضوره أمامها ، مادام أنه من المقرر أن الدعوى — المنقوض حكمها — تعود إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها ، والنابت من الأوراق أن المعارض سبق له الحضور في الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية وفي بعض الجلسات التي نأجأت لها المعارضة قبل نقض الحكم المطعون فيه ، الأمر الذي يمتنع معه الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن الذي هو جزاء على عدم حضور المعارض في الجلسة الأولى ، لانتفاء موجبيه بعد سابقة حضوره واستئناف الدعوى لسيرها من النقطة التي وقفت عندها قبل نقض الحكم المطعون فيه .

٢ — للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقها المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مادامت الدعوى المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة ، وما دامت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه إذ لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحداهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . كما أنه من المقرر كذلك أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة ويجوز الحكم به حتى في حالة القضاء بالبراءة عند توافر شروط ذلك كما هي الحال في الدعوى المسائلة . لما كان ذلك ، وكانت واقعة زراعة المعارض للدخان في مساحة ستة عشر قيراطا قد ثبتت في حقه مما أثبتته مفتش الإنتاج في محضر ضبط الواقعة ومن إقراره على التفصيل المار ذكره . ولا يدرأ عنه المسؤولية ما تذرعه به من أنه كان يجهل حكم القانون الذي يؤثم زراعة التبغ لما هو مقرر من أن الجهل بالقانون ليس بعذر ، وحيث إنه

وأن ثبت لهذه المحكمة قيام المعارض بزراعة شجيرات الدخان في مساحة ستة عشر قيراطا ، فإن الدعوى المدنية المقامة ضده من مصلحة الجمارك بمطالبة بتعويض قدره ٢٤٠٠ ج وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تكون على أساس سليم من الواقع والقانون ، إذ يقضى حكمها بالزام الفاعلين والشركاء متضامين بأداء تعويض لمصلحة الجمارك بواقع مائة وخمسين جنيها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستغيب فيه التبغ . وحيث إنه لما تقدم من أسباب وللأسباب الأخرى التي بنى عليها الحكم المعارض فيه والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، يكون ذلك الحكم في محله ويتمين لذلك تأييده مع إلزام المعارض المعروفة المدنية عملا بالمادة ١/٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده أنه زرع الدخان المبيح بالضر بدون تصريح من الجهة الإدارية . وطلبت معاقبته بالمادتين ١/٢ و ١/٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك قبل المتهم بتعويض جرمي . ومحكمة جنح صيدا الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم والمصادرة قاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية ومحكمة أسبوط الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وإلزام المتهم بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٢٤٠٠ ج وتأييده فيما عدا ذلك . عارض الحكم عليه ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وبالغاء الحكم المعارض فيه ورفض الدعوى المدنية . فطعنن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة أسبوط الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المشار إليها — مشككة من هيئة استئنافية أخرى — قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه ورفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعية بالحقوق المدنية للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض وقضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

المحكمة

حيث إن المعارضة استوفت أوضاعها القانونية وسبق أن قضى بقبولها شكلاً بالحكم المنقوض بناءً على الطعن المقدم فيه للمرة الثانية من مصلحة الجمارك بوصفها مدعية بالحقوق المدنية . ومن ثم فإن تخالف المعارض عن الحضور بجلسة ١٩٧٧/١٢/٤ التي حددت لنظر معارضته أمام هذه المحكمة — محكمة النقض — التي حلت محل محكمة ثاني درجة في نظر المعارضة الاستئنائية . رغم إعلانه قانوناً في محل إقامته ، لا يجوز معه الحكم باعتباره معارضته كأن لم تكن باعتباره جزاء على عدم حضوره أمامها ، ما دام أن من المقرر أن الدعوى المنقوض حكمها تعود إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها ، والثابت من الأوراق أن المعارض سبق له الحضور في الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنائية وفي بعض الجلسات التي تأجلت لها المعارضة قبل نقض الحكم المطعون فيه ، الأمر الذي يمتنع معه الحكم باعتباره معارضته كأن لم تكن الذي هو جزاء على عدم حضور المعارض في الجلسة الأولى ، لإنتفاء موجهه بعد سابقة حضوره واستئناف الدعوى لسيرها من النقطة التي وقفت عندها قبل نقض الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، فإنه يتعين الفصل في موضوع المعارضة .

وحيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطابقة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسة تتحصل فيما أثبتته مفتش الإنتاج في محضره المؤرخ ١٩٧٠/٣/٨ من أنه بناءً على إذن مدير عام إنتاج الوجه القبلي بإتخاذ الإجراءات نحو تنفيذ الإخبارية السرية المتضمنة أن المعارض يقوم بزراعة الدخان بأحية مركز الغنايم فقد انتقل صحبة رجال القوة إلى حقل المعارض بالناحية المذكورة فوجد شجيرات الدخان مزرعة به في مساحة ستة عشر قيراطاً وتبين من تحليل العينة أنها عبارة عن دخان أخضر ، وسئل المتهم فاعترف بملكيته

للدخان المضبوط وبأنه الزارع له — وتذرع في درء مسئوليته بأنه كان يجهل أن القانون يؤثم زراعة الدخان . وأذن مدير جمر ك القاهرة والوجه القبلى بكتابه المؤرخ ١٩٧١/٦/٢٤ برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم — المعارض — بناء على التفويض الصادر إليه من وزير الخزانة ، وادعى محامى الحكومة مدنيا بمبلغ ٢٤٠٠ ج — ومحكمة أول درجة قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله على أساس عدم الاطمئنان إلى ما أثبت في محضر الضبط . واستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم وقضت محكمة أسيوط الابتدائية — بهيئة استئنافية — بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المتهم بدفع مبلغ ٢٤٠٠ ج تعويضا للجمارك وتأنيده فيما عدا ذلك . فعارض المستأنف عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على نظر قانونى خاطئ مؤداد أن الحكم الجنائى الصادر بالبراءة قد أضفى نهائيا وتحويل حقيقته دون مخالفته والحكم بالتعويض لمصلحة الجمارك المدعية بالحقوق المدنية — التى استأنفته وحدها ما دامت النيابة لم تستأنفه . وإذ طعنت مصلحة الجمارك في هذا الحكم قضت محكمة النقض بنقضه وإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أسيوط الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . إلا أن محكمة الإحالة قضت برفض الدعوى المدنية واتجهت ذات المنحى في تسبيب قضائها وإذ طعنت مصلحة الجمارك بالنقض في هذا الحكم لارة الثانية ، قبلت محكمة النقض الطعن ونقضت الحكم وحادثت جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ لنظر الموضوع .

وحيث إنه بادئ ذى بدء ترى المحكمة أن تنوه أن للمحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقها المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة ما دامت الدعوى بالمدعية بالحقوق المدنية قد استمرت فى السير فى دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة ولا يؤثر فى هذا الأمر كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحازا لقوة الشئ المحكوم فيه إذ لا يكون ملازما للمحكمة وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ،

ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . كما أنه من المقرر كذلك أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة ويجوز الحكم به حتى في حالة القضاء بالبراءة عند توافر شروط ذلك كما هي الحال في الدعوى الماثلة . لما كان ذلك ، وكانت واقعة زراعة المعارض للدخان في مساحة ستة عشر قيراطاً قد ثبتت في حقه مما أثبتته مفتش الإنتاج في محضر ضبط الواقعة ومن اعترافه على التفصيل المار ذكره . ولا يدرى عنه المسئولية ما تذرعه به من أنه كان يجهل حكم القانون الذي يؤثم زراعة التبغ لما هو مقرر من أن الجهل بالقانون ليس بعذر .

وحيث إنه وقد ثبت لهذه المحكمة قيام المعارض بزراعة شجيرات الدخان في مساحة ستة عشر قيراطاً ، فإن الدعوى المدنية المقامة ضده من مصلحة الجمارك بمطالبته بتعويض قدره ٢٤٠٠ ج وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تكون على أساس سليم من الواقع والقانون ، إذ يقضى حكمها بإلزام الفاعلين والشركاء متضامين بأداء تعويض لمصلحة الجمارك بواقع مائة وخمسون جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستقبت فيه التبغ .

وحيث إنه لما تقدم من أسباب وللأسباب الأخرى التي بني عليها الحكم المعارض فيه والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، يكون ذلك الحكم في محله ويتمين لذلك تأييده مع إلزام المعارض المصروفات المدنية عملاً بالمادة ١/٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب وعضوية السادة المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، ودكتور أحمد رامت خفاجى ، ومحمد صفوت القاضى ، ومحمد يونس ثابت .

(١٠١)

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٧٤ القضائية
نجمور . رسوم انتاج . تهريب بمركى . غش . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع .
ما يوفره" .

وجوب تعرض المحكمة للدفاع الجوهري وتحججه .

اختلاف نتيجة تقريرى التحليل المتدمين وإثارة انطاعن تغير درجة الكحول تبعاً
لتغير درجة الحرارة بعد فترة زمنية طويلة . دفاع هام فى صورة الدعوى المطروحة .

لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتي التقاضى أن
الدفاع عن الطاعن قد أثار بجلسة ١٦/١١/١٩٧٥ أمام محكمة أول درجة قوله أن
عينة أخرى طلبت بعد سنتين وأن النسب تتغير بدرجات الحرارة، كما ردد بجلسة
٢٥/١/١٩٧٦ ، أنه بعد أخذ عينة ثانية أخذ مفتش الانتاج بجميع البضاعة التي
ظلت بمكتب الانتاج سنتان ونصف ، وأن تقرير التحليل فى سنة ١٩٧٠ الذى
وضع بالقاهرة ليس به مكونات كحولية بخلاف ما جاء بتقرير التحليل الخاص
بمعمل الإسكندرية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه
والمحك بالحكم المطعون فيه قد أشار فى صدر أسبابه إلى أن معمل التحليل قد
أرسل تقرير المعامل بالدرجة الكحولية لكل عينة ، كما أفاد بخطابه المؤرخ
٢٦/٧/١٩٧٣ أن العينات غير مطابقة لمثيلاتها فى العملية الأصلية من ناحية
المكونات المميزة لكل صنف، وهو ما اعتنقه الحكم المطعون فيه وردده بأسبابه

دون أن يعنى أى من الحكيم بتحقيق ما أثاره الطاعن في دفاعه المشار اليه فيما سلف وبوجه طعنه ، وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاما ومؤثرا في مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة تجميعه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التي أوردتها — تنقلا عن خطاب معمل التحليل المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٦ من أن — العينات غير مطابقة — فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : انتج خفية مواد كحولية (نحور) غير مسدد عنها رسم الانتاج . ثانيا : انتج مواد كحولية (نحور) غير مطابقة للشروط والمواصفات . ثالثا : عرض للبيع مواد كحولية (نحور) مصنعة خفية وغير مسدد عنها رسم الانتاج . رابعا : عرض للبيع مواد كحولية (نحور) غير مطابقة للمواصفات . وطلبت بمقابله بمواد القوانين ٣٦٣ لسنة ١٩٥٥ و ٣٥١ لسنة ١٩٥٦ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا بمبلغ ٣٤٣ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جنح اسنا الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لايقاف التنفيذ وتخريمه مائة جنيه وغلق المحل لمدة ستة شهور من تاريخ نهائية الحكم وأداء الرسوم المقررة وقدرها ٨٥ ج و ٧٥٠ م وتعويض مدنى قدره ٢٥٧ ج و ٢٥٠ م والمصادرة بلامصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية ((بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزداد به بجرأته انتاجه خفية وعرضه للبيع مواد كحولية غير مطابقة للأوصاف ولم يسدد عنها رسم الانتاج ، قد شبه الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، ذلك بأن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن العوامل الجوية قد أثرت على العينات التي أرسلت للتحليل بما يغير من مواصفاتها الأصلية غير أن الحكم المطعون فيه قد حول في قضائه على ما انتهت إليه نتيجة التحليل دون أن يعرض لهذا الدفاع إراداً له ورداً عليه الأمر الذى يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة بدرجتي التقاضى أن الدفاع عن الطاعن قد أثار بجلسته ١٩٧٥/١١/١٦ أمام محكمة أول درجة قوله " أن عينة أخرى طلبت بعد سنتين وأن النسب تتغير بدرجات الحرارة " ، كما ردد بجلسته ١٩٧٦/١/٢٥ ، أنه بعد أخذ عينة ثنائية أخذ مفتش الانتاج جميع البضاعة التي ظلت بمكتب الانتاج سنتان ونصف ، وأن تقرير التحليل في سنة ١٩٧٠ الذى وضع بالقاهرة ليس به مكونات كحولية بخلاف ما جاء بتقرير التحليل الخاص بمعمل الاسكندرية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أشار فى صدر أسبابه إلى أن معمل التحليل قد أرسل تقرير المعامل بالدرجة الكحولية لكل عينة ، كما أفاد بخطابه المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٦ أن العينات غير مطابقة لمثيلاتها فى العملية الأصلية من ناحية المكونات المميزة لكل صنف ، وهو ما اعتنقه الحكم المطعون فيه وردده بأسبابه ، دون أن يعنى أى من الحكمين بتحقيق ما أثاره الطاعن فى دفاعه المشار اليه فيما سلف وبوجه طعنه ، وهو دفاع يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاما ومؤثرا فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة تحييصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التى أوردتها — نقلا عن خطاب معمل التحليل المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٦ من أن العينات غير مطابقة — فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لمناقشة وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية المادة المستشارين : محمد صلاح الدين
الرشيدى ، وأحمد رفعت خفاجى ، وإسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد يونس ثابت .

(١٠٢)

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٨ القضائية

(١) معارضة . "نظرها والحكم فيها" . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" .
شهادة مرضية . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . حكم .
"بطلان الحكم" . بطلان .

عدم جواز الحكم فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برضاها . بغير دفاع المعارض .
إلا إذا كان تخلفه بغير عذر .

ثبوت أن تخلفه كان لعدم نهري يعيب الإجراءات . محل نظر العذر القهرى وتفسيره يكون
عند الطعن فى الحكم .

عدم تقديم دليل عذر المرض . مفاده : صحة الحكم المطعون فيه .

(٢) محكمة الموضوع . "الإجراءات أمامها" . إجراءات . "إجراءات
المحاكمة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . محكمة النقض .
"سلطتها" .

تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه . أمر مرجعه إليه . فعده
من إبداء دفاعه الموضوعى أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض .

(٣) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . نقض . "أسباب
الطعن" . ما لا يقبل منها .

إبناء الطعن على ما كان يحتمل إبدائه من دفاع موضوعى . غير جائز .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر . وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم ، والمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطيبة المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تطعن إليه ولما كانت الطاعنة لم تقدم لمحكمة النقض الدليل على عذر المرض الذي تقرر بأسباب طعنها أنه منعها من الحضور لجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم فيه ، فإن منعها في هذا الشأن يكون على غير سند .

٢ — إن مشول المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه ، الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنة إثارة هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — من المقرر أنه لا يصح أن يبن الطعن على ما كان يحتمل أن يبنيه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يريده بالفعل .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعنة بأنها بددت المحجوزات المبينة بالمحضر المملوكة لها والمحجوز عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعي والتي سلمت لها على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلستها لنفسها إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابها بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة كفر الشيخ الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس المتهم شهرًا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارضت وقضى في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت المتهمه هذا الحكم . ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه . وتأيد الحكم المستأنف . فعارضت وقضى في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الأستاذ الوكيل عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعنة في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن تخلفها عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم كان لعذر قهري هو مرضها الذي أقعدها وحال بدنها وبين حضورها لإبداء دفاعها المسائل في عدم علمها بالحجز وتاريخ البيع ، وقيامها بالسداد ، الأمر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تخلفت عن الحضور فيها ، ولم يحضر عنها محام في الدعوى يوضح عذرها في ذلك . فقضت المحكمة باعتبار معارضتها كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بأدائه باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا

وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر. وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم وللمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تطعن إليه . ولما كانت الطاعنة لم تقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذي تقرر بأسباب طعنها أنه منمها في الحضور بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم ، فإن منمها في هذا الشأن يكون على غير سند. لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة من عدم علمها بتوقيع المحجز وتاريخ البيع وقيامها بسداد الدين المحجوز من أجله مردودا كذلك بأنه وإن كان في المسلمات في القانون أن مشول المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه ، الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قموده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنة إثارة هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا إلى ما هو مقرر من أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبده بالفعل ، وأن السداد اللاحق على تمام جريمة التهديد — بفرض حصوله — لا يعنى في المسؤولية الجنائية — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جفينة ، وديش محمد رشدي ، محمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل .

(١٠٣)

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٨ القضائية

دعارة . جنون وعاهة عقلية . إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الاخلال بحق
الدفاع . ما يوفره “ نقص ” أسباب الطعن “ ما يقبل منها “ .

ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع
الجريمة . ويوجب ايقاف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده . المادة
٣٣٩ . إجراءات . قول الحكم أنه ثبت لديه من التقارير الطبية أن الطاعنة تعاني من علامات
اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفي في الذاكرة والاحساسات
الخاصة والعامة . قضائه في الدعوى من بعد دون التثبت مما إذا كانت هذه الحالة تعد
عاهة في عقله من عدمه . اخلال بحقها في الدفاع ولو كانت قد مثلت أمام المحكمة مع
محاميها الذين تولوا الدفاع عنها . أساس ذلك ؟ المتهم صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه .
محاكمته دون أن يكون في مقدوره الدفاع عن نفسه والإسهام مع محاميه في تخطيط أسلوب دفاعه .
غير سائق .

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بمذوناته — في مجال تقديره
للعقوبة التي تستحقها الطاعنة ” أنه ثبت للمحكمة من التقارير الطبية العديدة
المتعلقة بحالتها الصحية وخاصة التقرير المؤرخ ١٩٧٤/٢/٢٠ والذي يستفاد منه
أن بالكشف الطبي عليها أثناء وجودها بمصلحة النيل للأمراض العصبية والنفسية ،
ثبت منه من الناحية العضوية أنها تعاني . ومن الناحية النفسية أنها تعاني من
علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفي
في الذاكرة والاحساسات الخاصة والعامة “ لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٩
من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه ” إذا ثبت أن المتهم غير قادر على

الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله ، طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف
رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده . ويجوز في هذه الحالة لقاضي
التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة أو مستشار الاحالة أو المحكمة
المنظورة أمامها الدعوى إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس ،
اصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر
إخلاء سبيله " فقد كان لزاما على المحكمة ما دامت قد اطمأنت — على ما اصبحت
عنه فيما تقدم بيانه — إلى التقارير الطبية المتعلقة بحالة الطاعنة الصحية وأخصها
التقرير المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٤ — وهو لاحق على رفع الدعوى — الذي
يستفاد منه أن الكشف الطبي حتى الطاعنة أثناء وجودها بمصحة للأمراض
العصبية والنفسية أثبت أنها تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية
النفسية في هيئة اضطراب وظيفي في الذاكرة والاحساسات الخاصة والعامة ،
كان عليها أن تثبت — عن طريق المختص فنيا من أن هذا الذي تعاني منه
الطاعنة لا يعد عاهة في عقلها تجعلها غير قادرة على الدفاع عن نفسها إبان المحاكمة ،
ولا يعفى المحكمة من القيام بواجبها هذا كون الطاعنة قد مثلت بين يديها ومعها
محامون تولوا الدفاع عنها في موضوع الجرائم التي دينت بها وذلك لما هو مقرر
من أن المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه فيما هو مسند اليه ،
فلا تسوغ محاكمته إلا إذا كان في مكنته هو أن يتولى بذاته هذا الدفاع وأن
يسهم مع محاميه — الموكل أو المنتدب — في تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه
وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية ، أما والمحكمة قد قعدت عن
النهوض بذلك الواجب وخلا حكمها في الوقت ذاته مما ينفي طروء عاهة في عقل
الطاعنة — رغم اصابتها بحالة الاكتئاب مع الاضطراب الوظيفي في الذاكرة
والاحساسات التي سجلها الحكم — أو مما يثبت زوال هذه الحالة عنها ، فإن
الحكم يكون منطويا على اخلال بحقوقها في الدفاع وقصور في البيان يتسع لهما وجه
النعي ، إذ كلاهما مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى التزام الحكم للقانون
والفصل فيما هو مثار بشأن انطباق الحكم الوارد بالفقرة الأولى من المادة ٣٣٩
من قانون الاجراءات الجنائية سالفة البيان ، الذي يلزم محكمة الموضوع بوقف
محاكمة الطاعنة حتى يعود إليها رشدها — دون توقف على إرادة المدافعين عنها
ولا على طلب صريح منها — وذلك فيما لو ثبت من حالتها الصحية الموصوفة

في الحكم أنها غير قادرة على الدفاع عن نفسها بسبب عاهة في عقلها طرأت بعد وقوع الجريمة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى ما تشيره الطاعنة في طعنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من : ١ - ... و ٢ - ... و ٣ - ...
 و ٤ - ... و ٥ - ... و ٦ - ... و ٧ - ... و ٨ - ...
 و ٩ - ... و ١٠ - ... و ١١ - ... و ١٢ - ... بأنهم
 أولا - ١ - المتهم الأول : سبّلت دعارة المتهمات من الثانية إلى الحادية
 عشرة حالة كونها من لها سلطة على المتهمات الثانية ومن المتولين ملاحظتها وذلك
 على النحو المبين بالمحضر . ٢ - استغلت بغاء المتهمات من الثانية إلى الحادية عشرة
 وذلك على النحو المبين بالمحضر و ٣ - فتحت وأدارت محلا للدعارة على النحو
 المبين بالمحضر . ثانيا : المتهمات من الثانية إلى الحادية عشرة - اعتدن ممارسة
 الدعارة مع الرجال بدون تمييز مقابل أجر وذلك على النحو المبين بالمحضر .
 ثالثا : المتهمات الثانية عشرة : استغلت وأقامت عادة في محل يدار للدعارة مع عملها
 بذلك وطلبت عقابهن بالمواد ١/١ و ٤ و ٦/ب و ٨ و ٩/أ و د و ١٠ و ١٢ و ١٣
 و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . وقد ادعى الأستاذ ... المحامي مدنيا
 قبل المتهمات بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح آداب
 القاهرة الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا للمتهمات الأولى وغيايبا للحادية عشرة
 والثانية عشرة وحضوريا للآخرات ببراءة جميع المتهمات مما أسند اليهن
 بلامصروفات جنائية . وفي الدعوى المدنية بعدم قبولها وألزمت المدعى بالحق
 المدنى بالمصروفات . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم فيما قضى به بالنسبة
 للمتهمات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والثانية عشرة
 كما استأنفت المدعى بالحق المدنى . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية -
 قضت بإجماع الآراء بحضوريا للمتهمين الأول والثامنة وحضوريا اعتباريا للمتهمات
 الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة وغيايبا لباقي المتهمات عملا

بمواد الاتهام . أولا : بقبول استئناف النيابة العامة والمدعى بالحق المدني شكلا .
ثانيا : في موضوع استئناف النيابة العامة بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من
براءة المتهمات الأولى والرابعة والثانية عشرة وحبس المتهمة الأولى سنة مع الشغل
وغرامة ثلاثمائة جنيه مع المراقبة لمدة مساوية لمدة عقوبة الحبس والغلق والمصادرة
عن التهم الثلاث المذسوبة اليها وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فقط لمدة
ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم وحبس المتهمة الرابعة ستة أشهر مع
الشغل وغرامة مائة جنيه مع المراقبة لمدة مساوية لمدة العقوبة والمصادرة وحبس
المتهمات الرابعة ستة أشهر مع الشغل وغرامة مائة جنيه مع المراقبة لمدة مساوية
لمدة العقوبة وحبس المتهمة الثانية عشرة ستة أشهر مع الشغل والمراقبة لمدة
مساوية لمدة العقوبة وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . ثالثا : في موضوع
استئناف المدعى بالحق المدني برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ ..
المحامي عن المحكوم عليها الأولى في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجرائم
تسهيل ارتكاب الدعارة لأنثاء واستغلال بغائهن وفتح وإدارة محل للدعارة ،
قد أقيم على إجراءات باطلة وخالف القانون . ذلك بأنه مع اطمئنان المحكمة —
على ما أفصحته عنه في مبدونات حكمها في مجال تقديرها للعقوبة إلى التقارير
الطبية اللاحقة للواقعة والمتعاقبة بحالة الطاعنة الصحية وأخصها التقرير المؤرخ
٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٤ الذي يستفاد منه أن الكشف الطبي على الطاعنة أثناء
وجودها بمصحة للأمراض العصبية والنفسية أثبت أنها تعاني من علامات
اكتئابية مع بعض الظواهر النحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفي في الذاكرة
والإحساسات الخاصة والعامة ، وعلى الرغم مما هو معه معروف — طبيا —
من أن لوثة الاكتئاب هي نوع من أنواع الجنون ، مما مفاده طروء عاهة في عقل
الطاعنة جعلتها غير قادرة على الدفاع عن نفسها أبان المحاكمة ، فقد فأت المحكمة
أن توقف محاكمتها حتى يعود إليها رشدها إعمالا لنص المادة ٣٣٩ من قانون
الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بمذوناته — في مجال تقديره للعقوبة التي تستحقها الطاعنة — أنه ثبت للحكمة من التقارير الطبية العديدة المتعلقة بحالتها الصحية وخاصة التقرير المؤرخ ١٩٧٤/٢/٢٥ والذي يستفاد منه أن الكشف الطبي عليها أثناء وجودها بمصحة النيل للأمراض العصبية والنفسية، ثبت منه من الناحية العضوية أنها تعاني ... ومن الناحية النفسية أنها تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفي في الذاكرة والإحساسات الخاصة والعامة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على " إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب داهية في عقله ، طرأت بعد وقوع الجريمة ، يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده . ويجوز في هذه الحالة لقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطاب النيابة العامة أو مستشار الإحالة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس ، إصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله ، فقد كان لزاما على المحكمة ما دامت قد اطمأنت — على ما أفصححت عنه فيما تقدم بيانه — إلى التقارير الطبية المتعلقة بحالة الطاعنة الصحية ، وأخصها التقرير المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٤ — وهو لاحق على رفع الدعوى — الذي يستفاد منه الكشف الطبي على الطاعنة أثناء وجودها بمصحة للأمراض العصبية والنفسية أثبت أنها تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفي في الذاكرة والإحساسات الخاصة والعامة ، كان عليها أن تثبت — من طريق المختص فنيا — من أن هذا الذي تعاني منه الطاعنة لا يعسد داهية في عقلها تجعلها غير قادرة على الدفاع عن نفسها أبار المحاكمة ، ولا يعفى المحكمة من القيام بواجبها هذا كون الطاعنة مثلت بين يديها ومعها محامون تولوا الدفاع عنها في موضوع الجرائم التي ديت بها وذلك لما هو مقرر من أن المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه فيما هو مسند إليه ، فلا تسوغ محاكمته إلا إذا كان في مكنته هو أن يتولى بذاته هذا الدفاع وأن يتهم مع محاميه — الموكل أو المنتدب — في تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو يتمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية ، أما المحكمة فقد عمدت عن النهوض بذلك الواجب وخلا حكمها في الوقت ذاته

مما ينفي طروء عاهة في عقل الطاعنة - رغم إصابتها بحالة الاكتئاب مع الاضطراب الوظيفي في الذاكرة والإحساسات التي سببها الحكم - أو مما يثبت زوال هذه الحالة عنها ، فإن الحكم يكون منظوياً على إخلال بحقوقها في الدفاع وقصور في البيان يتسع لهما وجه النعي ، إذ كلاهما مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى التزام الحكم للقانون والفصل فيما هو مثار بشأن انطباق الحكم الوارد بالفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية سالفة البيان ، الذي يلزم محكمة الموضوع بوقف محاكمة الطاعنة حتى يعود إليها رشدها - دون توقف على إرادة المدافعين عنها ولا على طلب صريح منها - وذلك فيما لو ثبت ، من حالتها الصحية الموصوفة في الحكم أنها غير قادرة على الدفاع عن نفسها بسبب عاهة في عقلها طرأت بعد وقوع الجريمة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي ما تثيره الطاعنة في طعنها .

جريدة ٤ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد فؤاد جنيته ، ومضوية السادة المستشارين : وبعيدش محمد
رشدى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد على بليغ ، ومحمد على راغب .

(١٠٤)

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٨ القضائية

إصابة خطأ . دعوى جنائية . " إنقضاؤها بمضى المدة " . دعوى مدنية .
" انقضاؤها بمضى المدة " . تقادم . نقض . " حالات الطعن . الخطأ
في تطبيق القانون " . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تقادم الدعوى الجنائية . عدم انقطاعه بأي إجراء . متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء اتخذ
أمام القضاء المدني أم الجنائي . مثال .

انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا أثر له على الدعوى المدنية التابعة لها . انقضاؤها
في هذه الحالة يمضي المدة المقررة لها في القانون المدني .

مثال لتسبيب صحيح في القضاء بالتعويض .

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع بانقضاء الدعوى
الجنائية بمضى المدة وأطرحه في قوله .

" وحيث إنه بالنسبة للدفع المبدى من المتهم من أن الدعوى الجنائية
انقضت بمضى المدة فهذا الدفع على غير أساس جدير بالرفض إذ أن إعلان
المتهم بعريضة الدعوى المدنية في ١٢ / ٥ / ١٩٧٤ ، ١٢ / ٨ / ١٩٧٥ قد قطع
المدة وهذا إجراء قضائي يقطع المدة " . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٥
من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تنص
على انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح — عدا الجرح المنصوص عليها
في المادتين ٣٠٩ مكرر ٣٠٩ مكرر (١) من قانون العقوبات — بمضى

ثلاث سنين ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه "تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمي" وكان المدعي بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه ، ذلك أن دعواه مدنية بحجة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها ، لما كان ذلك . وإنه لا يقطع التقادم كل إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء أكانت مقامه أمام القضاء المدني أم الجنائي ، ومن ثم فإن جميع تصرفات المدعي بالحقوق المدنية والمسئول بالحقوق المدنية لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية ، لما كان ذلك . وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ومحاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر بجلسته ١٩٧٢/٦/١ وفيها تأجل نظر الدعوى بجلسته ١٩٧٢/١٠/١٩ ثم تأجل نظر الدعوى إداريا بجلسته ٤ من يناير لسنة ١٩٧٣ لإعلان المتهم وتوالى التأجيلات لهذا السبب حتى أعلن في ١٩٧٥/١١/٢٠ بالحضور بجلسته ١٩٧٥/١١/٢٧ وفيها حضر المتهم ثم حجزت الدعوى للحكم وصدر الحكم في ٤ من مارس سنة ١٩٧٦ ، وكانت قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات ما بين حضور الطاعن بجلسته ١٩٧٢/٦/١ وإعلانه في محل إقامته في ١٩٧٥/١١/٢٠ دون اتخاذ أي إجراء قطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضي المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء بانقضائها بمضي المدة دون ما حاجة لبحث ما يثيره الطاعن بشأن إقامة الدعوى العمومية عليه من التهمتين الثانية والثالثة ممن لا يملك إقامتهما ، ودون أن يكون لهذا القضاء تأثيرا على سير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها فهي لا تنقضى إلا بمضي المدة المقررة في القانون المدني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن (أولا) تسبب خطأ في جرح وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعوثته وعدم احترازه وعدم مراعاته القوانين والقرارات بأن قاد سيارة ولم يتبع إشارة المرور وأمر رجل المرور بالوقوف واستمر في سيره أثناء عبور المحنى عليها الطريق فاصطدمت بها فحدثت الإصابات المبهينة بالكشف الطبي الابتدائي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة (ثانيا) قاد سيارة بعد سحب رخصتها. (ثالثا) لم يتبع إشارة وأمر رجل المرور. وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٨١ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية، وادعت المحنى عايتها مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جناح الوايلي الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها والزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفعها للمدعية بالحقوق المدنية بمبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف. فاستأنف المحكوم عليه، ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيتها وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك. فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ وبالزامه والمسئول بالحقوق المدنية بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيتها واحد وخمسين جنيتها قد شابه خطأ في تطبيق القانون وبطلان في الإجراءات وقصور في التسبيب كما انطوى على فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بيد أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع بما لا يسوغ إطراره، كما دفع ببطلان إجراءات محاكمته عن التهمتين الثانية والثالثة لأقامتهما عليه ممن لا يملك إقامتها ولم يعرض

الحكم لهذا الدفع إيرادا وردا ، هذا إلى أن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أغفل بيان وقائع الحادث والخطأ المسند إليه وموقف المجنى عليها وقت الحادث وما إذا كان في مكنثه رؤيتها وتفاذي وقوع الحادث أم لا ، كما فاته استظهار رابطة السببية بين الخطأ وإصابات المجنى عليها ، فضلا عن ذلك فقد تساند الحكم في إثبات توافر خطأ الطاعن على أقوال المجنى عليها وشرطي المرور في حين أن ما قرره المجنى عليها في التحقيقات من عبورها الطريق قبل التحقق من خلوه من السيارات وما شهد به ... في التحقيقات ينفي خطأ الطاعن ويثبت أن خطأ المجنى عليها وحدها هو سبب وقوع الحادث — وأن كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين مطالعة الحكم المطعون فيه إنه عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وأطرحه في قوله : ” وحيث إنه بالنسبة للدفع المبدى من المتهم من أن الدعوى الجنائية انقضت بمضي المدة فهذا الدفع على غير أساس جدير بالرفض إذ أن اعلان المتهم بعريضة الدعوى المدنية في ١٩٧٤/١٢/٥ و ١٩٧٥/٨/١٢ قد قطع المدة وهذا إجراء قضائي يقطع المدة “ . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح — عدا الجرح المنصوص عليها في المادتين ٣٠٩ مكرر ٣٠٩ مكرر (أ) من قانون العقوبات بمضي ثلاث سنين . ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه ” تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وكان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجزية التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه ، ذلك أن دعواه مدنية بحجة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها ، لما كان ذلك ، فإنه لا يقطع التقادم كل إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء أكانت مقامة أمام القضاء المدني أم الجنائي ومن ثم فإن جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية والمسئول بالحقوق المدنية لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان يبين

من الاطلاع على المفردات المضمومة ومحاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر بجلسة ١٩٧٢/٦/١ وفيها تأجل نظر الدعوى بجلسة ١٩٧٢/١٠/١٩ ثم تأجل نظر الدعوى إداريا بجلسة ٤ من يناير لسنة ١٩٧٣ لإعلان المتهم وتوالى التأجيلات لهذا السبب حتى أعان في ١٩٧٥/١١/٢٠ بالحضور بجلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ وفيها حضر المتهم ثم حُجِزَت الدعوى للحكم وصدر الحكم في ٤ من مارس سنة ١٩٧٦ وكانت قد مضت مدة على ثلاث سنوات ما بين حضور الطاعن بجلسة ١٩٧٢/٦/١ وإعلانه في محل إقامة في ١٩٧٥/١١/٢٠ دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء بانقضائها بمضى المدة دون حاجة لبحث ما يثيره الطاعن بشأن إقامة الدعوى العمومية عليه عن التهمتين الثانية والثالثة ممن لا يملك إقامتهما ، ودون أن يكون لهذا القضاء تأثيره على سير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها فهي لا تنقضي إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدنى . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه بينما كانت المجنى عليها تعبر الطريق في الوقت الذى كانت فيه إشارة شرطى المرور تسمح لها بالعبور اخترق الطاعن بسيارته مكان عبور المشاة فاصطدم بالمجنى عليها وأحدث إصاباتهما ، وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ذلك من أقوال شرطى المرور والمجنى عليها والتي تؤدي إلى مارتبه عليها دال على توافر ركن الخطأ في حق الطاعن في قوله "وحيث ان التهمة ثابتة في حق المتهم إذ أنه أخطأ بأن خالف إشارة المرور بالوقوف حتى يتم عبور المشاة في منطقة كان يتف بها الجندي الشاهد رغم إشارته بالوقوف للسيارات مما أدى لاصطدامه بالمجنى عليها التي لم تخطئ حين كانت تعبر الطريق من المكان المخصص للمشاة وبعد أن أشار الشرطى المختص بأن الطريق مفتوح أمام المشاة وأغلق أمام السيارات ، وقد أدى هذا الخطأ إلى إصابة المجنى عليها بإصابات خطيرة" وما أورده الحكم في ذلك كاف وسائق في بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها وفي التدليل على توافر ركن الخطأ في حق الطاعن وفي استظهار وابطة السببية بين الخطأ وما أصاب المجنى عليها من أضرار . لما كان ذلك وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث ، وأن تطرح

ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما هي الحال في الدعوى الماثلة ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها فإن ما ينعاها الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس ، أما ما يثيره الطاعن بشأن إغفال الحكم المطعون فيه دفاعه القائم على أن الحادث وقع نتيجة خطأ المحنى عليها وحدها بعبورها الطريق في الوقت الذي كانت لا تسمح فيه بإشارة شرطى المرور بذلك فردود بأن ذلك لا يعدو أن يكون دفاها في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى في الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها — لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن بشأن الدعوى المدنية يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين : أحمد نؤاد جنيته ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بلوغ ، ومحمد حلي راعب .

(١٠٥)

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٨ القضائية

سرقة . قانون . ”تطبيقه“ . نقض . ”ما يجوز الطعن فيه من الأحكام“ .
”مالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون“ .

جرأز الطعن بالنقض في الحكم الفاضل بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة الأحداث .
متى كان المنهم وقت الحادث قد أتم الشاعمة عشرة من عمره . أساس ذلك ؟

لما كانت الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه بتاريخ ٢٩
من سبتمبر سنة ١٩٧٤ سرق السيارة الممينة بالمحضر والمملوكة لـ
وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادة ٣١٧/٤ من قانون العقوبات .
ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمعاقبته بالحبس
مع الشغل مدة ستة شهور فعارض وقضى في معارضته في ١٧ أبريل سنة ١٩٧٦
برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف وقضت المحكمة الاستئنافية في ٩ مايو
سنة ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الأحداث للإختصاص .
ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده من مواليد ٢٤ يونيو
سنة ١٩٥٦ طبقا للأنات من شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الصادرة من مديرية التربية
والتعليم بمحافظة الغربية المقدمة منه لمحكمة أول درجة — فإنه يكون قد تجاوز سنه
الثماني عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧٤ . لما كان
ذلك ، وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث والمعمول به من تاريخ

نشره بالجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الأولى على أنه " يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة " كما نص في المادة ٣٩ منه على أنه " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ... " وكانت محكمة الأحداث طبقا لما تقدم لا تختص بمحاكمة الحدث إلا إذا كان عمره ثمانى عشرة سنة كاملة فأقل يوم وقوع الجريمة المستندة إليه ، وقد تجاوز المطعون ضده هذه السن — فإن الحكم المطعون فيه يكون منهيًا للتصومة على خلاف ظاهره — ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما أوردت إليها ، ومن ثم يكون الطعن في هذا الحكم جائزا . فضلا عن استيفائه الشكل المقرر في القانون ، لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد أخطأت في قضائها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، وقد حججها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

إنهجت النيابة العامة المطعون ضده بأنه سرق السيارة الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لـ وطلبت معاقبته بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح طنطا الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل والنفاذ . عارض ، وقضى في معارضته في ١٧ أبريل سنة ١٩٧٦ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الأحداث للاختصاص . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الأحداث للاختصاص ، في حين أن المتهم وقت ارتكابه الجريمة قد تجاوز الثماني عشرة سنة ولا يعد حدثا طبقا لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

وحيث أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه بتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ سرق السيارة المهيئة بالمحضر والمملوكة لـ وطالبت النيابة العامة عقابه بالمادة ٣١٧/٤ من قانون العقوبات .

ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمعاقبته بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور فعارض وقضى في معارضته في ١٧ أبريل سنة ١٩٧٦ برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف وقضت المحكمة الاستئنافية في ٩ مايو سنة ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الأحداث للاختصاص . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده من مواليد ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٦ طبقا للثابت من شهادة أتمامه الابتدائية الصادرة من مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية المقدمة منه لمحكمة أول درجة — فإنه يكون قد تجاوز سن الثماني عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧٤ . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث والمعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الأولى على أنه ” يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثماني عشرة سنة ميلادية وقت ارتكابه الجريمة ” كما نص في المادة ٢٩ منه على أنه ” تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ... ” وكانت محكمة الأحداث — طبقا لما تقدم — لا تختص بمحاكمة

الحدث إلا إذا كان عمره ثمانى عشرة سنة كاملة فأقل يوم وقوع الجريمة المسندة إليه ، وقد تجاوز المطعون ضده هذه السن . فان الحكم المطعون فيه يكون منهيا للخصومة على خلاف ظاهره — ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها ، ومن ثم يكون الطعن فى هذا الحكم جائزا . فضلا عن استيفائه الشكل المقرر فى القانون لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد أخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية انفصل فى الدعوى ، وقد حججها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

جلاسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٨

برياسة السيد المستشار محمد مادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جديده ، محمد محمد ربه ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
على بلقي .

(١٠٦)

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٨ القضائية

تهريب : حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب " . نقض . "أسباب
الطعن مالا يقبل منها " .

حق محكمة الموضوع في القضاء ببراءة المتهم . متى تشككت في صحة اسناد التهمة إليه .
وأحاطت بالدعوى عن بصيرة . دون إلزام عليها بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت .
أساس ذلك ؟

لما كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة
إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطعن إليه في تقدير
الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ولا يصح
مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة
الدعوى على نحو يبين منه أن المحكمة سمعت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة
الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي ثم أفصحت —
من بعد — عن عدم اطمئنانها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التي أوردتها
والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه
الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه لم يفحص أدلة الثبوت التي قام عليها الحكم
لمستأنف لا يكون له محل لما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلزم
في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت

دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات ، ولأن في إفعال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضده لأنها لم تطمئن إلى صحة التصوير الذي قال به رجال الجمارك بعد أن ثبت لديها من الإقرار المقدم من المطعون ضده — وهو مرفق بالمفردات المضمومة — أنه أوضح فيه صراحة أنه يحمل حقيقة بها أشياء ثمينة يرغب في حجزها وديعة مما ينتفى به القصد الجنائي لديه ومن ثم لا يقبل من النيابة الطاعنة المجادلة في ساطة المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة المدعى كما اطعانت إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (أولا) شرع في تهريب السبائك الذهبية المبينة الرصف والقيمة بالمحضر دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة بأن حاول إدخالها إلى البلاد بطرق غير مشروعة دون سداد الرسوم المستحقة وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإراته فيه هو ضبطه والجريمة متلبسا بها (ثانيا) استورد السبائك الذهبية سالفة الذكر على غير النظم والقواعد المقررة . وطلبت معاقبته بالمسادين ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات والمواد ٥ و ١٣ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة والمسادين ١ و ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٧٤ من اللائحة التنفيذية . ومحكمة الجرائم المالية والتجارية الجزئية قضت حضوريا بتغريم المتهم ألف جنيه والمصادرة وإلزامه بتعويض جمركي قدره ١٥٩٦٥ ج و ٦٠٠ م وذلك من التهمة الأولى وبتغريمه ألف جنيه مصري عن التهمة الثانية . فاستأنف ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه فطعنن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة استيراد سبائك ذهبية بغير اتباع النظم والقواعد المقررة والشروع في تهريبها إلى داخل البلاد قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على فساد في الاستدلال، ذلك بأنه أقام قضاءً، على عدم اطمئنان المحكمة إلى محضر الضبط بما اشتمل عليه من تغيير في إحدى عباراته وعلى ما تبينه المحكمة من الاطلاع على الاقرارين المقدمين من المتهم وعلى كون أن التفتيش تم في غيبته، دون أن يبين الحكم ماهية إجراءات الضبط التي ساهمت في تكوين عقيدة المحكمة كما لم يمن بمناقشة عناصر الشبوت مما يدل على أن المحكمة لم تحط بالواقعة ولم تخص أدلتها ولم تناقش ما أورده الحكم المستأنف في هذا الشأن مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في بيان الواقعة إلى ما فصله الحكم المستأنف — الذي قضى بادانة المطعون ضده — ثم أوجزها بما لاتناقض فيه، مضى إلى استخلاص صورة الدعوى كما اطمأنت إليها المحكمة بقوله "إن الثابت من مطالعة محضر الضبط المحرر بمعرفة رئيس قسم تفتيش الركاب في يوم ١٩٧٧/٨/٤ أنه استبدل "محاولة" بعبارة "شروع" وقد قرر مدير الجمر ك أنه هو الذي أضافها وذلك بسؤاله أمام محكمة أول درجة، كما يبين أن المتهم حرر إقرارين إقراراً يتضمن أن معه أشياء ثمينة يود إيداعها بقسم الوديعة حتى يستردها عند مغادرته مطار القاهرة متجهاً إلى لبنان وأضاف في الاقرار أنه يحمل أشياء ثمينة "مجوهرات" لايداعها بقسم الإيداع وقدم كتاباً صادراً من الشركة التي يعمل بها مخاطبة الشركة ذاتها فرع لبنان بأن المتهم حاضر إليهم بالذهب لاستعماله على نحو معين". وبعد أن بين الحكم الأركان القانونية لجريمة التهريب الجرمي كما هي معرفة به قانوناً، عرض إلى التدليل على عدم توافرها في حق المطعون ضده. بقوله "إن الثابت من الأوراق أن المتهم دخل إلى القاهرة لرؤية زوجته وهي في حالة وضع على أن يغادرها إلى بيروت حاملاً للذهب المضبوط . وحيث إن إجراءات الضبط وتغيير عبارة "المحاولة" إلى "الشروع"

والاطلاع على إقرارات المتهم والثابت بها أنه يود ترك الذهب المضبوط بقسم الوديعة واستلامه مرة أخرى عند مغادرته البلاد ، فإن الجريمة المتهم بارتكابها تكون غير ثابتة قبله ولا تطعن المحكمة إلى ما جاء بمحضر الضبط كما أن التفتيش لم يتم في حضور المتهم فإن هذه الإجراءات لا تطعن معها المحكمة إلى ثبوت التهمة . لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطعن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى على نحو يبين أن المحكمة عصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي ثم أفصحت — من بعد — عن عدم اطمئنانها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التي أوردتها والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه لم يخص أدلة الثبوت التي قام عليها الحكم المستأنف لا يكون له محل لما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات ، ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطعن معه إلى إدانة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان الواجب من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضده لأنها لم تطعن إلى صحة التصوير الذي قال به رجال الجمارك بعد أن ثبت لديها من الإقرار المقدم من المطعون ضده — وهو مرفق بالمفردات المضمومة — أنه أوضح فيه صراحة أنه يحمل حقيبة بها أشياء ثمينة يرغب في حجزها وديعة مما ينتفى به القصد الجنائي لديه ومن ثم فلا يقبل من النيابة الطاعنة المجادلة في ساطة المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما اطعانت إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين يرفضه موضوعا .

جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
دكتور أحمد رفعت خفاجي ، وامين عبد محمود حفظ ، ومهد صفوت القسافي ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١) تهديد كتابي بارتكاب جريمة ضد النفس . إثبات " بوجه عام " .
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

بيان المحكمة واقعة الدعوى بما توافر به أركان جريمة التهديد ككفايته . إشارة الحكم
إلى العبارات التي ورد الطعن بها ، المحنى عليه . لا قصور .

(٢) إثبات . " خبرة " . حكم . " تسببيه " . تسبب غير معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينها . والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات . موضوعي .
عدم جواز إثارتها أمام النقض .

عدم إجابة طلب الطاعن ندي خبر . بعد وضوح الواقعة لدى المحكمة . لا عيب .

١ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة أركان جريمة التهديد التي دان الطاعن بها
وأورد عليها أدلة تؤدي إلى ما رتب عليه وأشار إلى عبارات التهديد فقال :
" وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل على ما جاء بأقوال المحنى عليه من أنه
تلقى خطاب التهديد المؤرخ والذي ورد فيه أنه إذا لم يقيم
بإرام الصلح بينه وبين المتهم بقتل ولديه فإنه سيتم سبب في أن يحنى على ولديه
الآخرين " ، فإن مفاد هذا الذي أورده الحكم أن الجريمة المهدد بها هي قتل

ولديه الآخرين — وهو ما قرره المحجى عليه في التحقيق على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن . لما كان ذلك ، وكان يكفي في بيان التهديد أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد الطاعن بها المحجى عليه ، فإنه تنحصر عن الحكم قالة القصور في التسبب في هذا الصدد .

٢ — من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنذب خبير آخر . ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ما دام استنادها سليما لا يخفى المنطق والقانون كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن من وجود تناقض في صلب تقرير أبحاث التزييف والتزوير ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه هذا التقرير من أن الطاعن هو المحرر لعبارات خطاب التهديد ومظروفه ، فإنه لا يصح أن يعاب عليها عدم إجابتها الطاعن إلى ندب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة لهذا الإجراء .

الوقائع

لتممت النيابة العامة الطاعن بأنه هدد ... كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس غير معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤقتة بأن أرسل إلى خطاها بطريق البريد يأمره فيه بإبرام الصلح في القضية الخاصة بقتل أولاده وإلا سوف يرتكب الجريمة السابقة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٢٧/٤ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا ضد المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الشهاداء الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ وقدره خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم .

ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ ذان الطاعن بجرime التهديد كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم لم يحدد الجريمة المهدد بها وعول في إدانة الطاعن على النتيجة التي خلص إليها تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن الطاعن هو الكاتب لمبارات خطاب التهديد ومظروفه مع أن صلب هذا التقرير جاء متناقضا إذ حدد درجة خط محرر عبارات مظروف الخطاب بدرجة متوسط ثم وصف خط محرر عبارات التهديد بأنه دون المتوسط ولم تستجب المحكمة لما طلبه الطاعن من نذب خبير استشاري رغم جوهرية هذا الدفاع مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تنوافر به كافة أركان جريمة التهديد التي دان الطاعن بها وأورد عليها أدلة تؤدي إلى مارتبه عليها وأشار إلى عبارات التهديد فقال : ” وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل على ما جاء بأقوال المجنى عليه من أنه تلقى خطاب التهديد المؤرخ ١٩٧٤/١٠/٢١ والذي ورد فيه أنه إذا لم يقيم بإبرام الصالح بينه وبين المتهم بقتل ولديه فإنه سيتسبب في أن يجنى على ولديه الآخرين “ . ومفاد هذا الذي أورده الحكم أن الجريمة المهدد بها هي قتل ولديه الآخرين — وهو ما قرره المجنى عليه في التحقيق على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن . لما كان ذلك ، وكان يكفي في بيان التهديد أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد الطاعن بها المجنى عليه ، فإنه تنحصر عن الحكم قالة القصور في التسبب في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما

يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنذب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ، مادام استنادها سليما لا يجافي المنطق والقانون — وكما هو الحال في الدعوى المطروحة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض في صلب تقرير أبحاث التزييف والتزوير ينحل إلى جمل في تقدير الدليل ، مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه هذا التقرير من أن الطاعن هو المحرر لمعارات خطاب التهديد ومظروفه ، فإنه لا يصح أن يعاب عليها عدم إجابته الطاعن إلى نذب خبير آخر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة لهذا الإجراء . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ممتعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن هلى المغربى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، ودكتور أحمد رفعت خفاجى ، واميناءيل محمود
جفيلظ ، ومحمد عبد الحليم صادق .

(١٠٨)

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٨ القضائية

حكم . " بياناته " " بطلانه " . نقض . " أثره " . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " . بطلان .

خلو الحكم من تاريخ إصداره . بطلانه .

إنتهاء الحكم المطعون فيه . إلى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . دون أن ينشئ لقضائه
أسبابا . رقم بطلان الحكم المستأنف لا يبرده منطوق الحكم المعارض فيه لأسبابه . بطلان
الحكم المطعون فيه . نقض الحكم لهذا السبب . امتداده للحكم عليه الآخر . الذى لم يقرر
بالطعن بالنقض . مادام كان طرفا فى الخصومة الاستئنافية .

جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى
يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها
قانونا لأنها السند الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه هلى الوجه الذى
صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته .
ولما كان الحكم الابتدائى الغيابى الصادر بإدانة الطاعن قد خلا من بيان
تاريخ إصداره ، ثم صدر الحكم فى معارضة الطاعن الابتدائية بتأييده
فما قضى به لأسبابه كما أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه — ومن ثم فإن الحكم
الغيابى الابتدائى يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الصادر فى معارضة

الطاعن امام محكمة أول درجة صدر باطلا لأنه أيد الحكم الغيابي الابتدائي في منطوقه وأخذ بأسبابه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد بدوره في منطوقه الحكم الأخير الباطل واعتنق أسبابه ولم ينشئ لقضائه أسبابا فإنه كذلك يكون قد صدر باطلا ، ومن ثم يتعين نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن مادام أن العيب الذي شاب الحكم يتصل به وكان طرفا في الخصومة الاستئنافية .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم (أولا) المتهم الأول (الطاعن) أنتج و باع شيئا من أغذية الإنسان (مشروب كحول) مغشوشا على النحو المبين بنتيجة التحليل . (ثانيا) لم يؤد رسوم الإنتاج المقررة على الكحول خلال المدة المحددة والتالية لعملية الإنتاج (المتهم الثاني) باع للمتهمين الثالث والرابع شيئا من أغذية الانسان (المشروب سالف الذكر) مغشوشا على النحو سالف البيان . المتهمان الثالث والرابع (أولا) عرضا للبيع المشروب الكحولي سالف الذكر مغشوشا (ثانيا) جازا كحولا لم يؤد رسوم الإنتاج . وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ و ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون ٣١٣ لسنة ١٩٧٦ والمادة ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقرار وزير الصناعة ٣٦٥ لسنة ١٩٥٧ وادعت مصلحة الجمارك مدنيا . ومحكمة جنح الرمل الجزئية قضت بتاريخ ٤ مارس - سنة ١٩٧٤ حضوريا للثالث وحضوريا اعتباريا للثاني وغيابيا للأول والرابع عملا بمواد الاتهام بتغريم الأول خمسين جنيتها والمصادرة وبغلق المحل لمدة شهر وإلزامه أن يؤدي إلى مصلحة الجمارك مبلغ ٢١ جنيتها و ٤٥ ملما رسم

الانتاج المستحق ومبلغ ٦٣ جنيها و ١٣٥ مليا كتعويض للزانة العامة يعادل ثلاث أمثال الرسوم المستحقة وذلك عن التهمتين المنسوبتين إليه وبتغريم المتهم الثانى عشرة جنيهات والمصادرة وبتغريم كل من المتهمين الثالث والرابع خمسين جنيها والمصادرة وبغلق المحل لمدة شهر وبالزامهما أن يؤديا إلى مصلحة الجمارك مبلغ ٢١ جنيها و ٤٥ مليا رسم الانتاج المستحق ومبلغ ثلاثة وستين جنيها و ١٣٥ مليا كتعويض للزانة العامة يعادل ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وذلك عن التهمتين المسندتين إلى كل منهما ودارض المتهمين (الطاعن) و وقضى فى موارضتهما بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٧٦ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنفا وقيد استئنافهما . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه الصادر بإدانتة أنه قد صدر بطلا لقضائه بتأييد الحكم الابتدائى الغيابى لأسبابه على الرغم من بطلان الحكم الأخير لخلوه من بيان تاريخ إصداره .

وحيث إن البين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الابتدائى الغيابى الصادر بإدانة الطاعن قد خلا من بيان تاريخ إصداره ، ثم صدر الحكم فى معارضة الطاعن الابتدائية بتأييده فيما قضى به لأسبابه كما أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الذى يشهد بوجود

الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فإن الحكم الغيابي الابتدائي يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الصادر في معارضة الطاعن أمام محكمة أول درجة قد صدر باطلا لأنه أيد الحكم الغيابي الابتدائي في منظوقه وأخذ بأسبابه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد بدوره في منظوقه الحكم الأخير الباطل واعتنق أممابه ولم ينشئ لقضائه أسبابا ، فإنه كذلك يكون قد صدر باطلا ، ومن ثم يتعين نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن ما دام أن العيب الذي شاب الحكم يتصل به وكان طرفا في الخصومة الاستئنافية .

جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد قزاد جنيته وعضوية العادة المستشارين : يعيش محمد رشدي ،
ومحمد وهبه ، أحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بلبيغ .

(١٠٩)

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٠١) سرقة . مناجم ومحاجر . جريمة "أركانها" . قصد جنائي .
التزام "انهضائه بالوفاء" . مسئولية مدنية . نقض . "أسباب الطعن" .
مالا يقبل منها .

١ — القصد الجنائي في جريمة استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها ، قوامه : «لم الجاني وقت مقارفته الجريمة بعدم الحصول على الترخيص»
أساس ذلك ؟

٢ — الأصل في الوفاء أن يكون للدائن أو نائبه ، الوفاء لغیرهما غیر مبرىء للذمة أو مسقط للمسئولية المدنية إلا إذا أقره الدائن أو عادت عليه منفعة منه وفي حدودها أو كان قد تم للناظر للدين بحسن نية اعتقادا بأنه الدائن الحقيقي . مثال في رضاء غیر مبرىء للذمة .

١ — لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر إذ نصت في فقرتها الأولى على أن "يعاقب بعبودية السرقة أو الشروع فيها كل من استخراج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص" فلإنها بذلك تكون قد دلت على أنه يكفي لوقوع الجريمة المنصوص عليها فيها أن يستخرج الجاني المواد المذكورة أو يشرع في استخراجها قبل الحصول على الترخيص ، ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة بمجرد دلم الجاني — وقت استخراج المواد

أو شروعه في ذلك — بعدم الحصول على الترخيص ، لأن القانون لا يعتد إلا به كصورة للرضاء الذي يحول دون وقوع الجزية ، ومن ثم فإن أى إجراء آخر لا يقوم مقامه ولا يغنى عنه .

٢ — لما كانت المادة ٣٣٢ من القانون المدنى قد نصت على أن " يكون الوفاء للدائن أو نائبه . ويعتبر ذا صفة في استيفاء الدين من يقدم للدين مخالصة صادرة من الدائن ، إلا إذا كان متفقا على أن الوفاء يكون للدائن شخصيا " ، كما نصت المادة ٣٣٣ من هذا القانون على أنه " إذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه فلا تبرأ ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه ، وبقدر هذه المنفعة ، أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته " . ومفاد ذلك أن الأصل أن الدائن هو ذو الصفة في استيفاء الدين ، وله أن ينيب عنه وكيلًا في ذلك على أن يقدم الوكيل الدليل على صفته هذه وفقا للأحكام العامة في الوكالة ، وأن الوفاء لغير الدائن أو نائبه لا يستتبع براءة ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه أو كان قد تم للحاجز للدين بحسن نية إعتقادا بأنه الدائن الحقيقي . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه السالف إيرادها — أنه أقام قضاءه على انتفاء القصد الجنائي لدى المطعون ضده استنادا إلى الشهادة الصادرة من جمعية الانشاء والتعمير التي جاء بها أنه خصم منه بمعرفة الجمعية قيمة الأتوة المستحقة عن مواد المهاجر التي استخرجها ، في حين أن هذا الخصم بفرض حصوله — لا ينفي ذلك القصد كما هو معرف به في القانون على النحو المتقدم بيانه ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية المدنية نحو الطاعن — بصفته ممثلا لتفتيش المهاجر بالغرقة — إلا إذا أثبت أنه وفاء مبرئ للذمة في حكم أى من المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من القانون المدنى على التفصيل المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا في تطبيق القانون مما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة الحصول على الترخيص — وقت استخراج المطعون ضده مواد المهاجر — أو عدم الحصول عليه ، وبحيث حقيقة أدائه الأتوة ، وما إذا كان مبرئا أو غير مبرئ لذمته ، فإنه يتعين أن يكون مع القصد الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه استخرج مواد المحاجر المبينة بالمحضر بدون ترخيص في ذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالسواد ١ و ٣ و ٦ و ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . وادعى محايظ البحر الأحمر بصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ ستة وخمسين جنيها وأربعمائة وسبعين مليا على سبيل التعويض . ومحكمة الفردقة الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش للايقاف وبالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني بصفته مبلغ ستة وخمسين جنيها وأربعمائة وسبعين مليا على سبيل التعويض النهائي . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الفردقة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مع رفض الدعوى المدنية . فطعننت إدارة قضايا الحكومة عن المدعى بالحق المدني (الطاعن) في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة استخراج مواد محاجر بدون ترخيص ، ورتب على ذلك رفض الدعوى المدنية المقامة قبلاه من الطاعن قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاؤه على انتفاء القصد الجنائي لدى المطعون ضده استنادا إلى شهادة قدمها — صادرة من جمعية الإنشاء والتعمير — جاء بها أنه قد خصم منه بمعرفة الجمعية قيمة الإتاوة المستحقة عن مواد المحاجر التي استخرجها في حين أن هذا الخصم — بفرض حصوله — لا ينفي ذلك القصد ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية المدنية نحو الطاعن الذي لا تربطه بالجمعية أية رابطة تجعل الوفاء لها مبرئا للذمة في حكم أي من المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من القانون المدني . هذا إلى أن الخصم المزعوم لا تقوم به الجمعية وأن قيمة الإتاوة لم تحصل ، وذلك وفقا للسند الرسمي الذي حصلت عليه الطاعنة وأرفقته بأسباب الطعن .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أحال — في بيان واقعة الدعوى — إلى الحكم الابتدائي الذي حصلها في قوله : ”من حيث إن وفائع الدعوى تتحصل في أن تفتيش محاجر الغردقة أفاد بكتابه المؤرخ ١٩٧٧/٣/٢٥ أنه أسند إلى المتهم — المطعون ضده — مقابلة إنشاء عشر عمارات سكنية وتصريح له فيها باستخراج كميات من الرمال والزلط وقد أنهى المذكور أعماله دون أن يؤدي الرسوم المطلوبة ودون حصوله على إذن باستخراج تلك الكميات اللازمة للبناء . وإذ سئل المتهم قال إن الجمعية التعاونية للإنشاء والتعمير تتولى القيام بهذه الأعمال وتخصم ثمنها من مستحقاته لديها“ . ثم أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه براءة المطعون ضده على قوله : ”وحيث إنه وقد قدم المتهم — المطعون ضده — شهادة من جمعية الإنشاء والتعمير بحفاظة البحر الأحمر بأنه قد خصم منه بمعرفة الجمعية قيمة الأتاة المستحقة عن مواد المحاجر التي استعملت في العملية الموكولة إليه ومن ثم يكون المتهم قد نفذ التزامه قبل الجمعية وبالتالي يكون مقرر من أقوال في بدء التحقيق له سند من الواقع وتري المحكمة أن القصد الجنائي غير متوفر في الأوراق لحد الحكم بإدائته“ . ورتب الحكم على ذلك رفض الدعوى المدنية المقامة قبل المطعون ضده من الطاعن . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر إذ نصت في فقرتها الأولى على أن ”يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أي مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص“ ، فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه يكفي لوقوع الجريمة المنصوص عليها فيها أن يستخرج الجاني المواد المذكورة أو يشرع في استخراجها قبل الحصول على الترخيص ، ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة بمجرد علم الجاني — وقت استخراج المواد أو شروعه في ذلك — بعدم الحصول على الترخيص ، لأن القانون لا يعتمد إلا به كصورة للرضاء الذي يحول دون وقوع الجريمة ، ومن ثم فإن أي إجراء آخر لا يقوم مقامه ولا يغني عنه لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٢ من القانون المدني قد نصت على أن ”يكون الوفاء للدائن أو لنائبه . ويعتبر ذا صفة في استيفاء الدين من يقدم للدين مخالصة صادرة من الدائن ، إلا إذا كان متفقاً على أن الوفاء يكون للدائن شخصياً“ ، كما نصت المادة ٣٣٣ من هذا القانون على أنه : ”إذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه فلا تبرا ذمة

المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه ، وبقدر هذه المنفعة ، أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته “، ومفاد ذلك أن الأصل أن الدائن هو ذو الصفة في استيفاء الدين ، وله أن ينيب عنه وكيلًا في ذلك على أن يقيم الوكيل الدليل على صفته هذه ونفاً للأحكام العامة في الوكالة وأن الوفاء لغير الدائن أو نائبه لا يستتبع براءة ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه أو كان قد تم للحائز للدين بحسن نية اعتقاداً بأنه الدائن الحقيقي . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه السالف إيرادها — أنه أقام قضاءً على انتفاء القصد الجنائي لدى المطعون ضده استناداً إلى الشهادة الصادرة من جمعية الإنشاء والتعمير التي جاء بها أنه خصم منه بمعرفة الجمعية قيمة الاتاوة المستحقة عن مواد المحاجر التي استخرجها ، في حين أن هذا الخصم — بفرض حصوله — لا ينفي ذلك القصد كما هو معرف به في القانون على النحو المتقدم بيانه ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية المدنية نحو الطاعن — بصفته ممثلاً لتفتيش المحاجر بالغرطقة — إلا إذا ثبت أنه وفاء مبرئ للذمة في حكم أي من المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من القانون المدني على التفصيل المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً في تطبيق القانون مما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة الحصول على الترخيص — وقت استخراج المطعون ضده مواد المحاجر — أو عدم الحصول عليه ، وبحث حقيقة أدائه الاتاوة ، وما إذا كان مبرئاً أو غير مبرئ، لزمته ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة ، مع إلزام المطعون ضده المصاريف .

جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد جنيبة ومضوية السادة المستشارين : يعيش رشدي ،
ومحمد رمبه ، وأحمد طاهر خليل ، ومجد حليمي رافب .

(١١٠)

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٨ القضائية

شركات مساهمة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع " ما يوفره " . نقض .
" أسباب الطعن " ما يقبل منها " .

الدفاع المكشوب في مذكرة مصرح بها . هو تمة للدفاع الشفوي المهدي بحجة المرافعة أو هو
بدل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .

تمسك الطاعنين بمذكرة دفاعهما المصرح بها بأن عدم دعوتهما الجمعية العمومية
للشركة للانعقاد . مرده قوة قاهرة . تمثلت في إغلاق الشركة ووضع الاختتام عليها
من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . ثم الجز على منقولاتها والحكم بإفلاسها وإفلاسها
فضلا عن استقالة أوليها في تاريخ سابق . دفاع جوهرى . إغفال المحكمة له لإيراد
وردا . تصور .

١ - لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المدعى بالحق
المدنى أقام الدعوى قبل الطاعنين بالطريق المباشر أسند إليهما فيها أنهما تعمدتا
عدم دعوة الجمعية العمومية للمساهمين في الشركة منذ سنة ١٩٦٤ بالخالفه لنص
المادة ٢٠ من نظام الشركة والمادة ٤٤ من قانون الشركات . ولدى نظر
الدعوى أمام محكمة أولى وثانى درجة تقدم الطاعنان بمذكرتين مصرح لهما
بتقديمهما ضمناهما دفاعهما المشار إليه بأسباب الطعن من أن عدم دعوتهما الجمعية
العمومية للشركة للانعقاد يرجع إلى قوة قاهرة حالت دون ذلك بعد أن أغلقت
الشركة ووضعت عليها الاختتام من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية وتم الجز على
منقولاتها ثم حكم بإفلاسها فضلا عن أن الطاعن الأول كان قد استقال

من إدارة الشركة . ولما كان الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي المؤيد له لأسبابه لم يتناولوا هذا الدفاع إيرادا له وردا عليه ، وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعنين بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يحصيه ويقول كلمته فيه ، فإن الحكم بعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوبا بقصور يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى بصفته دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعنين مطالبا بتعويض مؤقت قدره واحد وخمسين جنيها بوصف أنهما فى الفترة من ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٣ حتى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة (أولا) لم يعينا مراقبا للحسابات للشركة الأهلية التجارية (هيمكو) عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٤ .

(ثانيا) لم يدعوا الجمعية العمومية للانعقاد فى المواعيد المحددة .

(ثالثا) لم يشكلوا مجلس الادارة تشكيلا قانونيا صحيحا . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ١٠٣ و ١٠٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ومحكمة جنح الدرب الأحمر الجزئية قضت ضاياها ببراءة المتهمين من التهمتين الأولى والثالثة وتفريم الأول ثلاثمائة جنيه عن التهمة الثانية والثانى خمسمائة جنيه وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . فعارض المحكوم عليهما وقضى بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . فاستأنفا . ومحكمة القاهرة الابتدائية —

بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن الوكيل عن الطاعنين فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث مما ينعماه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريرة عدم دعوة الجمعية العمومية للشركة للانعقاد قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه لم يعن بالرد على ما أثاره الطاعنان في مذكرتهما أمام محكمة أول وثاني درجة من أن عدم دعوتهما الجمعية العمومية للشركة للانعقاد يرجع إلى قوة القاهرة حالات دون ذلك بعد أن أفلقت الشركة ووضعت عليها الأختام من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية وتم الحجز على منقولاتها ثم حكم بإشهار إفلاسها، فضلاً عن أن الطاعن الأول كان قد استقال من إدارة الشركة حين استدعى للجنيد وقبلت الجمعية العمومية للشركة استقالته منذ ١٩٦٤/١١/٢٣ وكل ذلك مؤيد بالمستندات المقدمة من الطاعنين مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المدعى بالحق المدني أقام الدعوى قبل الطاعنين بالطريق المباشر أسند إليهما فيها أنهما تعمدتا عدم دعوة الجمعية العمومية للمساهمين في الشركة منذ سنة ١٩٦٤ بالمخالفة لنص المادة ٣ من نظام الشركة والمادة ٤٤ من قانون الشركات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أول وثاني درجة تقدم الطاعنان بمذكرتين مصرحاً بهما بتقديمهما ضمنهما دفاعهما المشار إليه بأسباب الطعن . ولما كان الحكم الابتدائي والحكم الاستئنائي المؤيد له لأسبابه لم يتناول هذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه ، وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعنين بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يحصيه ويقول كلمته فيه ، فإن الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوباً بقصور يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار أحمد جنيته وعضوية السادة المستشارين : يعيش رشدي ، محمد وهبة ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ .

(١١١)

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ القضائية

(١) ضرب أحدث عاهة . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل فيها" .

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم .

كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستلزم
على الملاءمة والتوفيق . مثال ؟

(٢ ، ٣) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . ضرب
أحدث عاهة .

(٢) قول الحكم نقلا عن التقرير الطبى الشرعى أن إصابة المجنى عليه وثبت فقدا عظيما
مستدير الشكل بالرأس وأنه أجريت له من جرائها عملية تربية . كفايته أفصاحا عن تخالف
العاهة المستديرة .

(٣) خطأ الحكم فيما لا أثر له فى حقيقته . لا يعيبه . مثال .

١ - لما كان لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تطابق أقوال الشهود
مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض
مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستلزم على الملاءمة والتوفيق ، وإذا كان البين
من الحكم أنه اعتنق تصوير المجنى عليه لواقعة الدعوى بأن الطاعن ضربه
على رأسه بقطعة من الحديد فأحدث إصابته - التى ثبت من التقريرين الطبيين

سألني الذكر أنها كسر منخسف بالجمجمة جائز حدوثه وفق تصوير المجنى عليه — وكان لا يوجد ثمة تعارض بين إصابة الرأس على هذا النحو وبين ما نقله الحكم عن الشاهد الأول من شأهدي المجنى عليه من أنه فوجيء به والدماء تنزف من فمه وأنفه وعلم منه أن الطاعن قد تعدى عليه بالضرب ، فإن حالة التناقض ، بين شهادة هذا الشاهد وبين الدليل الفني تكون منتفية ، ويضحى تعيب الحكم في هذا الصدد في غير محله .

٢ — لما كان الحكم قد أثبت أنه أبحر للمجنى عليه عملية تربية ورفع العظام المنخسفة ثم نقل عن التقرير الطبي الشرعي أنه تبين من كشف الأشعة على الجمجمة أن بها فقدا عظميةا مستدير الشكل يتفق في موضعه ومساحته مع ما أظهره التشخيص الاكلينيكي يمين مؤخرة قمة الرأس ، فإن في ذلك ما يكفي في الافصاح عن أن التقرير الطبي الشرعي قد خلاص إلى نشوء العاهة المستديمة لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن الفقد العظمي بالجمجمة يعد عاهة مستديمة ، ويكون النعي على الحكم في هذا الشأن بالقصور غير سديد .

٣ — من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، لما كان ذلك ، فإنه لا يجدي الطاعن ما ينعه على الحكم فيما سجله على لسان الشاهد الأول من شأهدي المجنى عليه من أن هذا الأخير قد انصرف من العمل ثم لحق به الطاعن — قبيل وقوع الحادث — إذ أن هذه الواقعة الفرعية ، بفرض ثبوت خطأ الحكم فيها ، ليست بذات أثر في منطق ولا النتيجة التي انتهى إليها من أن الطاعن هو الذي هوى على رأس المجنى عليه بقطعة الحديد فأحدث إصابته — ومن ثم فإن النعي على الحكم بالخطأ في الاسناد لا يكون مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بجسم صاب راض على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى مستدير الشكل بؤخرة قمة الرأس وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد . وطابت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . وادعى مدنيا قبيل المتهم وشركة أتوبيس وسط الدلتا المسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمسادين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبالزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجرمة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ، قد شابه تناقض وقصور في التنبؤ وخطأ في الاستناد . ذلك بأنه مع تصويره لواقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن ضرب المجنى عليه ضربة واحدة وأحدث به إصابة الرأس المبينة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي — والتي نشأت عنها العاهة ، فقد نقل عن الشاهد الأول من شاهدى المجنى عليه أنه فوجئ به والدماء تنزف من فمه وأنفه ، دون أن يعنى الحكم برفع التناقض بين شهادة هذا الشاهد وبين الدليل الفنى . ثم أن الحكم لم يفصح عن أن التقرير الطبي الشرعى قد خلاص إلى نشوء العاهة المستديمة ، كما أنه سجل على لسان الشاهد المذكور أن المجنى عليه انصرف من العمل ثم لحق به الطاعن قبل وقوع الحادث — وذلك على خلاف ما جاء بأقوال هذا الشاهد في التحقيقات من أن الطاعن قد انصرف أولا ثم لحق به المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما مؤداه أن مشادة نشبت بين الطاعن — الذى يعمل سائقا لسيارة نقل عام — وبين المجنى عليه المفتش بالشركة مالكة السيارة، بسبب تحرير المجنى عليه مذكرة ضد الطاعن تتعلق بعمله، وبعدما تمكن رئيس الحركة بفرع الشركة من فض المشادة وغادر المجنى عليه الفرع — أثر انتهاء العمل متوجها إلى مسكنه، إذا بالطاعن يداهه أثناء سيره ويموى على رأسه بقطعة من الحديد، فيحدث به الإصابة المبينة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعى — والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة وأورد في سياق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة سائغة مستقاة من أقوال المجنى عليه وشاهدين أشهدهما، ومما جاء بالتقريرين الطبيين المشار إليهما. لما كان ذلك، وكان لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق، وإذا كان البين من الحكم أنه اعتنق تصوير المجنى عليه لواقعة الدعوى بأن الطاعن ضربه على رأسه بقطعة من الحديد فأحدث إصابته — التي ثبت من التقريرين الطبيين سالفى الذكر أنها كسر منخفض بالجمجمة بجائز حدونه وفق تصوير المجنى عليه — وكان لا يوجد ثمة تعارض بين إصابة الرأس على هذا النحو وبين ما نقله الحكم عن الشاهد الأول من شهادى المجنى عليه من أنه فوجئ به والدماء تترف من فمه وأنفه وعلم منه أن الطاعن قد تعدى عليه بالضرب، فإن حالة التناقض — بين شهادة هذا الشاهد وبين الدليل الفنى — تكون متفية، ويضحي تعيب الحكم فى هذا الصدد فى غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت أنه أجريت للمجنى عليه عملية تربنة ورفع العظام المنخفضة ثم نقل عن التقرير الطبى الشرعى أنه تبين من كشف الأشعة على الجمجمة أن بها فقدا عظميةا مستدير الشكل يتفق فى موضعه ومساحته مع ما أظهره الفحص الاكلينيكي يبين مؤخرة قمة الرأس، فإن فى ذلك ما يكفى فى الإفصاح عن أن التقرير الطبى الشرعى قد خلاص إلى شوء العاهة المستديمة، لما هو

مقرر — في قضاء هذه المحكمة — من أن الفقد العظمى بالجمجمة يعد عاهة مستديمة ، ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن بالقصرر غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فإنه لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم فيما سجله على لسان الشاهد الأول من شاهدى للجنى عليه من أن هذا الأخير قد انصرف من العمل ثم لحق به الطاعن — قبيل وقوع الحادث — إذ أن هذه الواقعة الفرعية ، بفرض ثبوت خطأ الحكم فيها ، ليست بذات أثر في منطقته ولا في النتيجة التى انتهى إليها — من أن الطاعن هو الذى هوى على رأس المجنى عليه بقطعة الحديد فأحدث إصابته — ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ في الاسناد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار أحمد جنيته ، وعضوية السادة المستشارين : يعيش رشدي ، ومحمد وهيب ،
وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بايغ .

(١١٢)

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ القضائية

(١) قذف . بلاغ كاذب . جريمة "أركانها" . نقض . "أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها" .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه . العلم بكذب الوقائع المبلغ بها وقصد الإساءة
إلى المجنى عليه .

قول الحكم إن الثابت من التحقيقات ومن أقوال المتهم التي تقدم بروح التحدي والعداء إنه كان
يعلم بكذب ما أبلغ به . كفايته تدليلاً على توافر ذلك القصد بشقيه .

(٢) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . عقوبة . "عقوبة مبررة" .
"تطبيقها" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

إفغال الحكم التحدث عن ركن العلانية في القذف . لا يعيبه . ما دام تسبيبه سلباً في جريمة
البلاغ الكاذب المرتبطة التي عاقب المتهم عنها .

(٣) دعوى جنائية . "قيود تحريكها" . بلاغ كاذب .

جريمة البلاغ الكاذب . عدم توقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى : أساس ذلك ؟

١ — لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة
البلاغ الكاذب بقوله : "إن الثابت من التحقيقات ومن أقوال المتهم التي تتسم
بروح التحدي والعداء الذي ليس له ما يبرره أنه كان يعلم بكذبه عند ما أبلغ

السيد وزير العدل أنه ... ومن هذا يظهر بوضوح و يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن المتهم تعتمد الإساءة إلى شخص المجنى عليه ، فإن هذا الذي أورده الحكم يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائي بعنصريه لدى الطاعن وهما العلم بالكذب الوقائع وقصد الإساءة إلى المجنى عليه .

٢ - من المقرر أنه متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جرمي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة . لعلنا الجريمتين واحدة فإن إنفعال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه وأفعاله ولا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عنها ، ويكون لا محل لما ينهه الطاعن في هذا الخصوص على الحكم .

٣ - لما كانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست في صداد الجرائم المشار إليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى فإن ما يثيره الطاعن في شأن تنازل المجنى عليه عن شكواه يكون غير صديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولا) أبلغ السلطات المسئولة السيد وزير العدل "بأمور كاذبة ضد الأستاذ ... القاضي بحكمة طنطا مع علمه بكذبهما وكان ذلك بقصد الإساءة إلى المجنى عليه . (ثانيا) قذف في حق المجنى عليه سالف الذكر بأن أسند إليه أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقابه بالعقوبات المقررة في القانون على النحوي المبين بالتحقيقات . وطالبت عقابه بالمواد ٢ و ٣ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بندر طنطا الجزئية

قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنهيات لوقف التنفيذ مما أسند إليه . فاستأنف . ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة البلاغ الكاذب والقتل قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يتحدث عن علم الطاعن بكذب الوقائع التي أبلغ بها وأنه كان يقصد بها الإساءة للجنى عليه ، كما أخطأ الحكم حين قال بتوافر جريمة القتل والسب بمجرد تقديم الشكوى والإصرار عليها في التحقيقات مع أن ذلك لا يوفر ركن العلانية إلا إذا أثبت قصد الطاعن إذاعة ما أسنده للجنى عليه وهو ما لم يستظهره الحكم . وكذلك فقد أعرض الحكم عن تنازل الجنى عليه عن شكواه مما كان لا يجوز معه إقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الصحيح في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بقوله إن الثابت من التحقيقات ومن أقوال المتهم التي تنسم بروح التحدى والعداء "الذى ليس له ما يبرره أنه كان يعلم بكذبه عند ما أبلغ السيد وزير العدل بما أبلغ أنه ... ومن هذا يظهر بوضوح ويثبت بما لا يدع مجالا للشك أن المتهم تعمد الإساءة إلى شخص الجنى عليه " ، فإن

هذا الذى أورده الحكم يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائى بعنصريه لدى الطاعن وهما العلم بكذب الوقائع وقصد الإساءة إلى المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كان الفعل الذى وقع من المتهم كون جريمتى البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة . لكلا الجريمتين واحدة فإن إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية فى جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه وأفيئة لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى عوقب المتهم عنها ، ويكون لا محل لما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص على الحكم . لما كان ذلك ، وكانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست فى عداد الجرائم المشار إليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية والتى يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى فإن ما يثيره الطاعن فى شأن تنازل المجنى عليه عن شكواه يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد جنيبة وعضوية السادة المستشارين : يعيش رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ .

(١١٣)

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ القضائية

هتك عرض . قانون . " تفسيره " . وقف تنفيذ . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . محكمة النقض . " الحكم في الطعن " .

عقوبة السجن اقترانها بطبيعتها بالشغل . على خلاف عقوبة الحبس بنوعيه . المادة ١٦ عقوبات أثر ذلك : عدم جدوى النعي على الحكم اقترانه الشغل بعقوبة السجن .

القضاء بايقاف تنفيذ عقوبة السجن . خطأ في القانون . واجب الالغاء . المادة ٥٥ عقوبات .

تنص المادة ١٦ من قانون العقوبات على أن " عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه بما مفاده أن القانون لا يعرف سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهي بطبيعتها تقترب بالشغل خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه ، ومن ثم فإن ما نص عليه الحكم المطعون فيه من أن تكون عقوبة السجن مع الشغل لا أثر له . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز للحكمة أن تأمر بايقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة ، أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة بما مؤداه أنه إذا زادت عقوبة الحبس المقض بها عن سنة أو كانت العقوبة هي السجن

أو الأشغال الشاقة فإنه لا يجوز للحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذها .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده
بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات
فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه — عملاً بنص
المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض — نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون
بالغاء ما اشتمل عليه من الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة السجن المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه هتك عرض الذى
لم يبلغ عمره ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن أمسك به عنوة وخلع عنه
ملابسه وأرقدته على أريكة وأدخل قضيبه فى دبره وطلبت عقابه بمواد
القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . ومحكمة الأحداث الجزئية قضت بحضورها
عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات
للايقاف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفت النيابة العامة
ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول
الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبإجماع الآراء بسجن
المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ الحكم لمدة ثلاث سنوات
تبدأ من اليوم . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده
بجريمة هتك عرض صبي لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة بالقوة وقضى بمعاقبته
بالسجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث

سنوات قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن عقوبة السجن لا تقترن بالشغل ولا يرد عليها وقف التنفيذ بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن المادة ١٦ من قانون العقوبات تنص على أن "عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه" ، بما مفاده أن القانون لا يعرف سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهي بطبيعتها تقترن بالشغل خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه ومن ثم فإن ما نص عليه الحكم المطعون فيه من أن تكون عقوبة السجن مع الشغل لا أثر له . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجوز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة بما مؤداه أنه إذا زادت عقوبة الحبس المقضى بها عن سنة أو كانت العقوبة هي السجن أو الأشغال الشاقة فإنه لا يجوز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه — عملاً بنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون بإلغاء ما اشتمل عليه من الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة السجن المقضى بها .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٨

السيد المستشار أحمد جزيه ؛ وعضوية السادة المستشارين : محموديه ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بايغ ؛ ومحمد حلمي راغب .

(١١٤)

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ القضائية

قتل خطأ . خطأ . مسئولية جنائية . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " رابطة سببية . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

قول الحكم ان التهمة ثابتة من اعتراف الشرطي المتهم بالنسب في وفاة المجنى عليه من عبار ناري أطلقه لعله على الوقوف حال مشاهدته شارحا في السرقة : رغم ما عزا به المتهم حدوث الاصابة الى انزلاق قدمه عند الاطلاق . قصور واخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

لما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى إدانة الطاعن في قوله " ومن حيث ان التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة في حقه مما قرره ... من أنه شاهد المجنى عليه يعدو ناحية باب ٢٢ جمارك ويعدو وراءه المتهم طالبا منه الوقوف ثم سمع صوت انطلاق عيار ناري أصاب المجنى عليه — ومن أقوال كل من ما قرره الأول ومن اعتراف المتهم بأنه شاهد المتهم (المجنى عليه) يسرق صندوق كراتون ويجري به فطالب منه الوقوف فألقى بالصندوق وحاول الهرب وأخرج من جيبيه مطواة وهدده بها إن جرى خلفه فأخرج سلاحه لإطلاق عيار ناري منه في الهواء للارهاب إلا أنه انزلت قدمه فأصاب العيار المجنى عليه ولما ثبت بالنقرير الطبي الشرعي من أن وفاة المجنى عليه سببها اصابته النارية ... ومن ذلك يبين أن جريمة القتل الخطأ قد توافرت أركانها في حق المتهم من خطأ ارتكبه

هو عدم احترازه وعدم اتباع التعليمات الخاصة وإطلاقه عيارا ناريا من سلاحه فانزلت قدمه فأصاب العيار المجنى عليه وتوفي ومن ضرر لحق بالمجنى عليه هو إصابته ووفاته . وقد توافرت علاقة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى لحق بالمجنى عليه إذ لولا خطأ المتهم لما أصيب المجنى عليه وتوفي ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤ ج " لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذى أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب عدم احترازه وعدم اتباعه التعليمات الخاصة دون إيضاح لهذه التعليمات ووجه مخالفة الطاعن لها وقت الحادث ودون أن يعنى ببيان كيف كان عدم الاحتراز وعدم اتباع التعليمات سببا فى وقوعه ، فإنه لا يكون قد بين عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن فضلا عن أن الحكم المطعون فيه مع تحصيله واقعة إنزلاق الطاعن وقت إطلاقه العيار النارى وتداخلها فى إصابة المجنى عليه به — اغفل بحث مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام ركن الخطأ الذى دفع الطاعن — على ما جاء بمدونات الحكم — بعدم توافره وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وفى عدم تعرض الحكم له ليقول كلمته فيه فصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأن تسبب خطأ فى قتل ... وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم اتباعه التعليمات الخاصة بأن أطلق عيارا ناريا أصاب القتيل بالإصابات الممينة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الميناء الجزئية قضت حضوريا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيها . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه دفع بانتفاء وقوع خطأ منه يوجب مساءلته قانونا عن ذلك وبأنه حينما أطلق العيار الناري لإرهاب المجنى عليه أثناء فراره بالمسروقات زلت قدمه بسبب الأخطار بما أدى لتغير مسار العيار فأصاب المجنى عليه إلا أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى دون أن يبين كنه الخطأ المنسوب إلى الطاعن بيانا كافيا ، بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله ” وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل فيما قرره ... من أنه أثناء تواجده على باب ٢٢ بمارك شاهد المجنى عليه يجرى ماسكا مطواة مفتوحة ويجرى المتهم خلفه طالبا منه الوقوف ثم سمع صوت إطلاق عيار نارى سقط على أثره المجنى عليه على الأرض وقد أخبره المتهم بأنه كان يطلق عيارا ناريا فى الهواء فانزلت قدمه فأصاب العيار المجنى عليه وبسؤال كل من ... و ... و ... عن مضمون ما تقدم وحيث إنه بسؤال ... قرر أن المضبوطات مملوكة للشركة الأهلية للتجارة والكيماويات وبيعها حوالى ... جنيتها وبسؤال المتهم قرر أنه شاهد المتهم (المجنى عليه) يحمل صندوق كرتون على كتفه ويحاول العدو به فطلب منه الوقوف ولكنه ألقى بالصندوق وأنجز مطواة من جيبه وجرى بجرى خلفه ونخرج من باب ٢٢ بمارك ووقف والتفت ناحيته وهدده بالمطواة إن جرى خلفه فأنجز مسدسه وحاول إطلاق عيار نارى فى الهواء لإرهاب إلا أنه تزلزل وانزلت قدميه فأصاب العيار المجنى عليه . وحيث إنه جاء بالتقرير الطبى الشرعى أن إصابات المجنى عليه بالعضد الأيسر والصدر تحدثت من عيار نارى معمر برصاصة عيار ٩ مم من مثل الطبنجة المضبوطة وتعزى الوفاة إلى إصابة المجنى عليه بما أحدثته من كسور بالضلع السابع الأيسر .. “ ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن فى قوله ” ومن حيث إن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة فى حقه مما قرره ... من أنه شاهد المجنى عليه يعدو ناحية باب ٢٢ بمارك ويعدو

وراء المتهم طالبا منه الوقوف ثم سمع صوت انطلاق عيار نارى أصاب المجنى عليه
 ومن أقوال كل من ... و ... و ... و ... و ...
 ... الذين لم تخرج أقوالهم عن مضمون ما قرره الأول ومن اعترف
 بالمتهم بأنه شاهد المتهم (المجنى عليه) يسرق صندوق كرتون ويجرى به فطلب منه
 الوقوف فألقى الصندوق وحاول الهرب وأخرج من جيبه مطواه وهدده بها
 إن جرى خافه فأخرج سلاحه لإطلاق عيار نارى منه فى الهواء للإرهاب إلا أنه
 انزلت قدمه فأصاب العيار المجنى عليه ولما ثبت بالتقرير الطبى الشرعى من أن
 وفاة المجنى عليه سببها إصابته النارية ... ومن ذلك يتبين أن جريمة القتل الخطأ
 قد توافرت أركانها فى حق المتهم من خطأ ارتكبه هو عدم احترازه وعدم اتباع
 التعليمات الخاصة وإطلاقه عيارا ناريا من سلاحه فانزلت قدمه فأصاب العيار
 المجنى عليه وتوفى ومن ضرر لحق بالمجنى عليه هو إصابته ووفاته . وقد توافرت
 علاقة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى لحق بالمجنى عليه إذ أولا خطأ المتهم
 لما أصيب المجنى عليه وتوفى ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الإتهام عملا
 بالمادة ٣٠٤ ج "لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن
 بناء على ما قرره من أن العيار الذى أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب عدم
 احترازه وعدم اتباعه التعليمات الخاصة دون إيضاح لهذه التعليمات ووجه مخالفة
 الطاعن لها وقت الحادث ودون أن يعنى ببيان كيف كان عدم الاحتراز وعدم
 اتباع التعليمات سببا فى وقوعه فإنه لا يكون قد بين عناصر الخطأ الذى وقع من
 الطاعن فضلا عن أن الحكم المطعون فيه — مع تحصيله واقعة انزلاق الطاعن
 وقت إطلاقه العيار النارى وتداخلها فى إصابة المجنى عليه به — أغفل بحث مدى
 مخدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله
 فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ الذى دفع الطاعن — إلى ما جاء بمدونات الحكم ...
 بعدم توافره وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية
 وفى عدم تعرض الحكم له بقوله كلمته فإنه قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه
 والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، محمد صفوت القاضى ، محمد
عبد الحميد صادق .

(١١٥)

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٧ القضائية

قتل عمد . قصد جنائى . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

تميز القتل العمد والشروع فيه . بنية خاصة . هى قصد إزهاق الروح . وجوب استظهار
الحكم له وإيراد ما يدل على توافره . الحديث عن الأفعال المادية . لا ينهى بذاته
عن توافره .

لصعود المتهم بالسيارة على أفريز الطريق ومداومة المحنى عليه ومعاودة ذلك . لا تنهى بذاتها
على توافر قصد إزهاق الروح .

من المقرر أن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هى انتواء
القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه
القانون فى سائر الجرائم العمدية ، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة
فى تلك الجرائم — القتل العمد والشروع فيه — عناية خاصة باستظهار هذا العنصر
وإيراد المظاهر الخارجية التى تدل عليه ، ومن ثم فإنه لا يشفع للحكم المطعون فيه
فى هذا المقام ما ساقه من أسباب للتدليل على توافر قصد القتل ، ذلك
بأنها لا تفيد فى مجموعها — على ما سلف بيانه — سوى الحديث عن الأفعال
المادية التى اقترفها الطاعن ، والتى لا تنهى بذاتها عن توافر هذا القصد لديه ،
ولا يغنى فى ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المحنى عليه ، إذ أن قصد
إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر
الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه ، الأمر الذى يعيب الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل عمدا بأن سار بسيارته عامدا إلى المجنى عليه مرتقيا الافريز وصدمه بالسيارة وضغطه على سائر واق من الغارات الجوية وكرر ذلك قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر ذلك وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم طالبا الحكم له عليه بمبلغ ثلاثين ألفا من الجنيئات على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنایات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن خمس سنوات وإلزامه بأن يؤدي للدعي بالحق المدني مبلغ عشرة آلاف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسين جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في القتل قد انطوى على خطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال، ذلك بأن ما أورده الحكم في استخلاصه لواقعة الدعوى وأقوال المجنى عليه من أن الطاعن — عقب المشادة التي حدثت بينه وبين المجنى عليه — قدم بسيارته مندفعاً بها من الناحية البحرية على عكس اتجاه المرور وصعد بها على افريز العمارة لمداجمة المجنى عليه فصدمه بها وأخذه إلى السائر الواق لمدخل العمارة وضغط عليه وخفف من وطأة الصدمة ارتطام السيارة بعمود النور القائم بجوار السائر يناقض ما ثبت من المعاينة التي أجرتها المحكمة من أن قدوم السيارة من هذا الاتجاه لا يؤدي إلى اصطدامها بعمود النور ، هذا إلى أن ما ساقه الحكم بيانا لنية القتل لدى الطاعن لا يكفي لاستظهارها والاستدلال على توافرها في حقه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استخلص واقعة الدهوى وأنوال المجنى عليه بما مؤداه ، أنه بعد أن وقعت مشادة بين الطاعن والمجنى عليه بالشفة رقم ١٤ من العمارة المملوكة للطاعن ، وذلك بسبب إشراف المجنى عليه على استغلال تلك الشقة كمكتب لحساب مستأجرها أثناء غيبته بالمملكة العربية السعودية ، هبط المجنى عليه ومرافقه أمام باب العمارة انتظاراً لقدم ابن المجنى عليه الذي استدعاه تلفونيا لمرافقته في عودته إلى منزله ، وعندئذ قدم الطاعن بسيارته مضيئاً أنوارها الكاشفة مندفعاً بها في عكس اتجاه المرور ثم صعد بها على أفريز العمارة صوب المجنى عليه وصدمه بها وأخذه إلى الساتر الراقى من الغارات الجوية والمقام أمام باب العمارة وضغط عليه ، وخفقب من شدة الصدمة ارتطام السيارة بعامود النور الكائن قرب هذا الساتر ثم تقهقر بالسيارة إلى الخلف وعاود الكرة فسقط المجنى عليه مستغيثاً ، وحال الناس دون تكرار ذلك ، كما استدل الحكم على ثبوت قصد القتل لدى الطاعن من دلائل الثبوت المشار إليها ، وهو ما يفصح عنه صعوده بالسيارة على الأفريز ومداهمة المجنى عليه بها ... على الصورة سالفة البيان ... غير مكثف بقوة اندفاعها على كفايتها مستعينا بالساتر في هرس المجنى عليه . ثم اختتم الحكم حديثه في هذا الخصوص بقوله : "ثم ها هو يظفر بالمجنى عليه لقمة سائغة أمامه إذ يمتطى سيارته ويعزف عن الذهاب بها إلى حظيرتها بالناحية الغربية من باب العمارة كي يعملها بالمجنى عليه حيث اقتنصه بالناحية البحرية من ذلك الباب ووقف الساتر الواقع من الغارات الجوية وعامود الانارة والشجرة بين الناحيتين " ، كما يبين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن المحكمة قد انتقلت في ٥ من أبريل سنة ١٩٧٦ لمعاينه مكان الحادث وقد أثبتت في معاينتها ما نصه ، "بتكليف المدعى المدني بتصوير كيفية وقوع الحادث ... قال انه كان يقف عند النهاية البحرية للساتر ... إذ بسيارة المتهم تأتي من الناحية البحرية وتصمد الأفريز وتصدمه من الأمام وتضغطه على الساتر وقد خفقب من أثر مداهمتها له اصطدامها بعامود النور ، ولما كان مجيء السيارة من الناحية البحرية ومداهمته وفق هذه التصوير أمر لا يجدها تصطدم بعامود النور ، فقد لفت نظره لذلك ووجه به فأصر على تصويره ، وبالأستفسار منه عما إذا كانت السيارة قد أتت من الناحية الغربية المراجعة لموقفه وقت الحادث حيث تكون قادمة في هذه الحالة لتلاصطدام بعامود النور نفى ذلك وأصر على تصويره للحادث قائلاً إن هذا هو ما يذكره وأن الحادث

قد تقدم عليه العهد ... " . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على خطأ في التحصيل أسلمه إلى فساد في التدليل على قصد القتل هذا إلى ما هو مقرر من أن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام والذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم — القتل العمد والشروع فيه — عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد المظاهر الخارجية التي تدل عليه ، ومن ثم فإنه لا يشفع للحكم المطعون فيه في هذا المقام ما ساقه من أسباب للتدليل على توافر قصد القتل ، ذلك بأنها لا تفيد في مجموعها — على ما سلف بيانه — سوى الحديث عن الأفعال المسادية التي اقترفها الطاعن ، والتي لا تنفي بذاتها على توافر هذا القصد لديه ، ولا يغني في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المجنى عليه ، إذ أن قصد ازهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه ، الأمر الذي يعيب الحكم — فضلاً عن فساد استدلاله بالقصور في البيان الذي يستوجب خفضه والإحالة دون حاجة مناقشة وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد يونس ثابت .

(١١٦)

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ القضائية

(١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .
" بوجه عام " حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
تساند الأدلة في المواد الجنائية . منها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .
" بوجه عام " . " شهود " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

إطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليه مفاده اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع
لها على عدم الأخذ بها .
وزن أقوال الشهود . موضوعي .

(٣) دفع . " الدفع بتعمد الرؤية " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
الدفع بتعمد الرؤية . موضوعي .

(٤) ضرب . " أحدث عاهة " . " ضرب بسيط " . عقوبة " العقوبة
المبررة " : نقض . " أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها " .

عدم جدرى النعي على الحكم بشأن جريمة العاهة المستديمة . طالما كانت العقوبة المقررة
بها تدخل في نطاق العقوبة المنعقدة لجريمة الضرب البسيط التي لا نعي عليها .

١ — العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث يثبت كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين بافاضة وتفصيل واقعة الدعوى والأدلة القائمة فيها — ومن بينها ما لا حظه المحقق من وجود إصابة بالطاعن بالشفة العليا ثبت من الكشف الطبي أنها خدش ظفر حدثت في تاريخ يتفق مع الواقعة وليست حالة مرضية كما زعم الطاعن — وكان وجه استدلال الحكم بإصابة الطاعن هو لنفي دفاعه بوجوده بعيدا عن مسرح الجريمة فإن النعي على الحكم بدعوى القصور في هذا الصدد لا يكون له محل .

٢ — لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما تراه إليه منها ، وفي اطمئنانها إلى أقوال المجنى عليه ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

٣ — إن الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفع الموضوعية ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة التدلالية لأقوال المجنى عليه بدعوى تعذر رؤيته لضاربه من الخلف ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٤ — لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة العاهة طالما أن العقوبة المقررة لها عليه — وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة مقرررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات وجريمة الضرب العمد الأخرى المرتبطة التي دين الطاعن بها ولم تنصب عليها أسباب طعنه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولا) ضرب عمدا بمطواة في ظهره فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلفت لديه من جراحها عاهة مستديمة هي ضعف شديد بحركات التنفس بالصدر مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو عشرين في المائة . (ثانيا) أحدث عمدا الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام ، فقرر ذلك . وادعى مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور باعمال بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وعشرة جنيهات . مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث العاهة المستديمة والضرب العمدا جاء مشوبا بقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه استند — ضمن ما استند إليه في قضائه — إلى ما لا يحظه المحقق من إصابة الطاعن بخدش ظفري بالشفة العليا دون بيان وجه استدلاله بذلك في إدانته ، وعول على أقوال المجنى عليه بالعاهة مع أن مفاد ماقرره من وقوع الاعتداء عليه من الخلف ومن أكثر من شخص أنه لم ير ضاربه . هذا وقد ذهب الحكم إلى أن إصابة العاهة قد حدثت من طعنة في الظهر على خلاف ما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من حدوثها عن إصابة الصدر ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائفة مستقاة من أقوال المجنى عليهما وما جاء بالتقارير الطبية الشرعية. لما كان ذلك، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث يذيع كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها أو منتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين بإفاضة وتفصيل واقعة الدعوى والأدلة القائمة فيها — ومن بينها ما لاحظته المحقق من وجود إصابة بالطاعن بالشفة العليا ثبت من الكشف الطبي أنها خدش ظفري حدث في تاريخ يتفق مع الواقعة وليست حالة مرضية كما زعم الطاعن — وكان وجه استدلال الحكم بإصابة الطاعن هر لنفى دفاعه بوجوده بعيدا عن مسرح الجريمة، فإن النهي على الحكم بدعوى القصور في هذا الصدد لا يكون له عمل. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها، وفي اطمئنانها إلى أقوال المجنى عليه ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات يرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض، وإذ كان الدفع بتعمد الرؤية وتحديد الضارب من الدفوع الموضوعية، فإن منازعة الطاعن في القوة التديلية لأقوال المجنى عليه بدعوى تعمد رؤيته من الخلف ينحل إلى جدل موضوعي

في تقدير الدليل مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان
لا مصلحة للطاعن فيما يشير به بشأن جريمة العاهة طالما أن العقوبة المقررة لها عليه
— وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة — ، مقررة لجريمة الضرب البسيط
المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ولجريمة الضرب العمد الأخرى
المرتبطة التي دين الطاعن بها ولم تنصب عليها أسباب طعنه . لما كان ما تقدم ،
فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وأحمد رفعت خفانجى ، وإسماعيل محمود حفيظ ،
ومحمد صفوت القاضى .

(١١٧)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٠١) محكمة استئنافية . ” نظرهما الدعوى والفصل فيها “ . اجراءات .
” اجراءات المحاكمة “ . حكم . ” بطلانه “ . بطلان . تقرير التلخيص . نقض
” أسباب الطعن “ . ما يقبل منها “ .

١ — تقرير التلخيص . مشتملاته ؟

تقرير التلخيص من الاجراءات الجوهرية عدم وضعه كتابة . يعيب الحكم
ويبطله . لا يبنى على ذلك قراءه أحد الأعضاء صفة التهمة ونص الحكم الابتدائى .

٢ — عدم وجود تقرير التلخيص بأوراق الدعوى مفاده : عدم المحكمة عن
وضعه . ولانصت فى حكمها على استيفائه . ولولم يجهر هذا البيان عن طريق
الادعاء بالتزوير .

١ — من المقرر فى قضاء النقض أن المادة ٤١١ من قانون الإجراءات
الجنائية إذ أوجبت أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف
تقريراً موقعا عليه منه وأن يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها
وأدلة الثبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والإجراءات التى تمت وأن
يتلى هذا التقرير ، فقد دلت بذلك دلالة واضحة على أن هذا التقرير يكون
موضوعا بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها ، فعدم
وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيرا فى اجراء من الاجراءات الجوهرية

يعيب الحكم ويبطله ، ولا يغني عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي فإن هذا عمل غير جدي لا يغني عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصحح أن يعول عليه القاضيان الآخران في تفهم الدعوى .

٢ — متى كانت ورقة التقرير غير موجوده فعلا فلا يصح في هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن بالنقض قولا بأن الحكم مادام ثابتا فيه أن هذا الاجراء قد استوفى فلا سبيل لمجده إلا بالطعن بالتزوير مادام أن ورقة التقرير غير موجوده فعلا . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات بعد ضمها أن أوراق الدعوى قد خلت من تقرير التلخيص ، فقد وجب القول بأن المحكمة الاستئنافية قد قصرت في اتخاذ اجراء من الاجراءات الجوهرية مما يعيب حكمها بما يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن والمطعون ضده بأنه : أولا — تسبب خطأ في اصابة كل من ... و ... و ... و ... و ... وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعوثته وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فانقلبت السيارة وحدث بالمجنى عليهم الاصابات الميينة بالتقرير الطبي . ثانيا — قاد سيارة بدون رخصة قيادة . ثالثا — قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر، وطلبت عقابه بالمسادة ١/٢٤٤ — ٣ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٨١ و ٨٤ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ وقرار الداخلية . ومحكمة الخارجية الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة جنيين لإيقاف التنفيذ عن التهمتين الأولى والثالثة وبراءته من التهمة الثانية بلامصارييف . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة أسبوط الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن الثاني بمجرى متى الإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة خطرة قد شابه البطلان ذلك بأنه وقد صدر من محكمة استئنافية إلا أن أوراق الدعوى قد خلت من تقرير تلخيص لوقائعها مما يعيب الإجراءات ويؤثر في الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ١١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجبت أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه وأن يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت وأن يتلى هذا التقرير — فقد دلت بذلك دلالة واضحة على أن هذا التقرير يكون موضوعاً بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها ، فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيراً في إجراء من الإجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ، ولا يغني عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي فإن هذا عمل غير جدي لا يغني عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصبح أن يعول عليه القاضيان الآخران في تفهم الدعوى ، ومادامت ورقة التقرير غير موجودة فعلاً فلا يصح في هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض قولاً بأن الحكم مادام ثابتاً فيه أن هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لحجده إلا بالطعن بالتزوير مادام أن ورقة التقرير غير موجودة فعلاً . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات بعد ضمها أن أوراق الدعوى قد خلت من تقرير التلخيص ، فقد وجب القول بأن المحكمة الاستئنافية قد قصرت في اتخاذ إجراء من الإجراءات الجوهرية مما يعيب حكمها بما يبطله مما يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وأحمد رفعت خفاجى ، ومحمد صفوت القاضى ، ومحمد يونس ثابت .

(١١٨)

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ القضائية

(١) إثبات . "شهود" . "خبرة" . حكم . "تسببيه" . تسبیب معيب .
نقض . أسباب الطعن ما يقبل منها .

تحصيل الحكم أقوال الشاهد على نحو خاطئ . يؤدي إلى فساد الدليل .

(٢) إجراءات . "إجراءات التحقيق" . "إجراء المحاكمة" . تحرير .
حكم . "تسببيه" . تسبیب معيب . نيابة عامة . ما مور الضبط القضائى .

إثبات وكيل النيابة أن زجاجة المتحصلات وضعت في مظروف ختم عليه بخاتم ضابط الشرطة .
وقول هذا الأخير أن الختم على الزجاجة ذاتها . خلاف ظاهرى . يقتضى من المحكمة إجراءات تحقيق ،
استجلاء لحقيقة الأمر .

(٣) إثبات . "برجه عام" . حكم . "تسببيه" . تسبیب معيب .
طعن . "أسباب الطعن" . ما يقبل منها .

كفاية الشك في ثبوت التهمة مندا للبراءة . متى أحاطت المحكمة الدهوى عن بصرو بصيرة .

١ - لما كان البين من مطالعة المفردات أن ما قرره الدكتور
في التحقيق هو أن علامات ابتلاع شيء غريب كانت بادية على المطعون ضده
مما لا حظته من أن حذقة عينه كانت ضيقة في حجم رأس الدبوس ، ولم يزد
بأقوالها أنها شاهدت جسما غريبا في فمه أغفلت استخراجها بما يفصح عن أن

ما أسنده الحكم إليها قد انطوى على خطأ في التحصيل أسلسه بالتالى إلى فساد التدليل .

٢ — لما كان ما سطره الحكم بشأن الخلاف بين تحريز زجاجة متحصلات المعدة والمظروف المحتوى عليها، إنما ينبىء في ذات الوقت عن أنه خلاف ظاهرى ما دام المظروف المحتوى على ذات الزجاجة مختوم بخاتم نفس الضابط بما يحتمل القول أنه قصد إلى تحريز الزجاجة بخاتمه على هذه الصورة ، وهو ما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا في شأن هذا الخلاف الظاهرى تستجلى به حقيقة الأمر قبل أن تنتهى إلى القول بالشك في الدليل المستمد من نسبة متحصلات المعدة المرسله للطب الشرعى إلى المطعون ضده وما كان لها أن تسبق رأى قبل أن تستوثق من صحته عن طريق تحقيقه ، أما وقد قعدت عن ذلك فإن حكمها يكون معيبا ، فضلا عن فساد استدلاله بالقصور .

٣ — لئن كان من المقرر من أنه يكفي أن يتشكك القاضى في ثبوت التهمة ليقضى لهم بالبراءة إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبيب وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه مما يتعين معه نقضه والإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد التماطى جوهر مخدرا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مواد مخدرة قد انطوى على خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أقام قضاءه على ما لا سند له من الأوراق حين ذهب إلى أن الطيبية التي باشرت أخذ متحصلات معدة المطعون ضده قد وجدت بفمه جسيما في حجم رأس الدبوس يدل على ابتلاعه المخدر ولكنها لم تستخرجه لتحليله ، كما أبدى الحكم عدم اطمئنانه إلى أن ما أجرى تحليله هو متحصلات معدة المطعون ضده من مجرد وجود ختم الضابط على مظاروف الخرز المحتوى على زجاجة المتحصلات دون وجوده على الزجاجة ذاتها حسبما سطره محضره وهو ما لا يؤدي إلى ما رتبته عليه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى — حسبما صورها الاتهام — بما مؤداه أن تحريات الرائد قد دلته على أن المطعون ضده يتجبر في المواد المخدرة وأذنت له النيابة بضبطه وتفتيشه وتفتيشه لذلك انتقل إلى مسكنه حيث ألفاه وشاهداه يقوم بابتلاع شيء كان في يده عند ما رآه ، وإذ نفى المطعون ضده ذلك صحبه إلى مستشفى باب الشعرية حيث قامت الدكتورة بغسل معدته ووضعت عينة من متحصلاتها في زجاجة قام الضابط بتثريتها بخاتمه ، ثم خالص الحكم من ذلك إلى القضاء ببراءة المطعون ضده على سند من عدم اطمئنانه سواء لأقوال الطيبية المذكورة طالما أنها لاحظت جسيما غريبا في حجم رأس الدبوس في فم المطعون ضده ، ولكنها لم تستخرجه توطئة لتحليله ، وسواء القول بأن عينة متحصلات معدة المطعون ضده هي التي أرسلت إلى الطب الشرعي لتحليلها طالما أثبت الضابط في محضره أنه ختم على الزجاجة بخاتمه في حين أثبت وكيل النيابة في التحقيق أن الزجاجة بداخل مظاروف ختم عليه بخاتم الضابط ولم يثبت وجود اختام للضابط على الزجاجة . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن مقررته الدكتورة في التحقيق هو أن علامات ابتلاع شيء غريب كانت بادية على المطعون ضده مما لاحظته من أن حذقة عينه كانت ضيقة في حجم رأس الدبوس ، ولم يرد

بأقوالها أنها شاهدت جسما غريبا في فمه أغفلت استخراجها بما يفصح عن أن ما أسنده الحكم إليها قد انطوى على خطأ في التحصيل أسس بالتالي إلى فساد في التدايل . لما كان ذلك ، وكان ما سطره الحكم بشأن الخلاف بين تحريز زجاجة متحصلات المعدة والمظروف المحتوى هاها ، إنما ينبغي في ذات الوقت من أنه خلاف ظاهري ما دام المظروف المحتوى على ذات الزجاجة مختم بخاتم نفس الضابط بما يحتمل القول أنه قصد إلى تحريز الزجاجة بخاتمه على هذه الصورة ، وهو ما كان يقتضي من المحكمة أن تجري تحقيقا في شأن هذا الخلاف الظاهري تستجلي به حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى القول بالشك في الدليل المستمد من نسبة متحصلات المعدة المرسلة للطبيب الشرعي إلى المطعون ضده وما كان لها أن تستبق الرأي قبل أن تستوثق من صحته عن طريق تحقيقه ، أما وقد قعدت عن ذلك فإن حكمها يكون معيبا ، فضلا عن فساد استدلاله بالفصور . لما كان ذلك ، فإنه لا يقدح فيه ما هو مقرر من أنه يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقتضى للاثم بالبراءة لأن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة رآلم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ في الثانويات ومن عيوب التدبير وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه . ولما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ومضوية السادة المستشارين :
أحمد رفعت خفاجي ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
يونس ثابت .

(١١٩)

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ القضائية

(١) جريمة . " أركانها " . حكم . " بيانات حكم الإدانة " .
إيجاب اشتغال حكم الادانة على الواقعة . بما تنوافر به عناصر الجريمة وأدلة الثبوت فيها .
المادة ٣١٠ إجراءات .

(٢) نصب . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبیب
معيب " .

تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات رهن بوقوع احتمال على المجنى عليه بقصد خدعه . والاستيلاء
على ماله .

عدم تحقق الطرق الاحتمالية في النصب إلا إذا كان من شأنها الإيهام بوجود مشروع كذب
أو واقعة مزورة . أو غير ذلك من الأمور المبينة على صيد الحصر في المادة ٣٣٦
عقوبات .

(٣) نصب . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .

تحيص الدليل في جريمة النصب . لاستظهار الصلة بين الطرق الاحتمالية وتسليم المجنى عليه
للمسال . واجب .

(٤) نصب . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبدئها . لا تحقق بها الطرق الاحتمالية
في النصب .

تحقق الطرق الاحتمالية في النصب مشروط يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية ومظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على تصديقه .

وقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بآخر لتأييد الادعاءات الكاذبة . مشروط بكون تداخله بسعى من الجاني وتدبيره . لا تلقائيا بغير طلب أو اتفاق .

مجرد ترديد الشخص الآخر لأكاذيب الفاعل . عدم كفايته لوقوع النصب عن طريق الاستعانة بهذا الآخر .

١ - المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

٢ - إن جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أنه يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتمالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه ، وقد نص القانون على أن الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها .

٣ - إن متى كان البين مما سطره الحكم أنه استدل على ما أسنده إلى الطاعة بمجرد القول بأنها ساعدت المجنى عليه في السفر للخارج عن طريق المتهم الثاني وهي عبارة مرسلة غير ظاهر منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل عليها كانت ملزمة بهذا الدليل إلتاما شاملا حتى يهتء لها أن تخصصه التحريض الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، ولم تستظهر فيها الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمتها الطاعة وبين تسليم المجنى عليه للمال .

٤ — من المقرر أن مجرد الأقوال — والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطارق الاحتمالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المحنى عليه على الاعتقاد بصحته ، هذا وأنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستماعة بشخص آخر على تأييد الأقوال والادعاءات المسكوبة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجانى وتديره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، كما يشترط كذلك أن يكون تأييد الآخر في الظاهر لادعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل ، ومن ثم فإنه يجب على الحكم — على هدى مما سلف — أن يعنى ببيان واقعة النصب ، وما صدر من المتهمين فيها من قول أو فعل في حضرة المحنى عليه مما حملة على التسليم في ماله ، فإذا قصر في هذا البيان كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة النابتة بالحكم . الأمر الذى يعيبه بالقصور .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطائفة وآخرين بأنهم : توصلوا بطريق الاحتمال إلى الاستيلاء على المبالغ المبينة بالمحضر والملوكة لـ وآخرين . وطلبت عقابهم بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت في الدعوى بمعاقبتهما بالحبس مدة ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مما تنمى الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبها بجريمة
النصب قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه لم يبين أركان الجريمة التي دان الطاعة بها وهي ماهية
الطرق الاحتمالية التي اقترفتها والقصد الجنائي مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بعد أن
حصل أقوال المجنى عليهم والمنهين بتحقيقات الشرطة والنيابة خالص من ذلك
إلى قوله ، ” وحيث ان التهمة المسندة إلى المتهمين ثابتة قبيلهم من أقوال المجنى
عليهم بالمحضر ومن اعتراف المتهم الأول بجلب المجنى عليهم إلى مكتب المتهم الثاني
بقصد تسهيل إجراءات سفرهم إلى ليبيا ومن تقاضيه مبالغ نقدية مع المتهم الثاني
من كل منهم نظير ذلك ومن اعترافه بتحقيقات النيابة بقيامه بعمل تصاريح دخول
إلى ليبيا لكل منهم والحصول على تصريح من الأمن العام ومن اعتراف المتهم
الثالث (الطاعة) في محضر الضبط بمساعدة المجنى عليهم للسفر للخارج عن
طريق المتهم الثاني وقيام المتهم الثاني بافتتاح مكتب لمقابلة المجنى عليهم وقيام كل
من المتهمين الأول والثاني باصطياد المجنى عليهم وذلك بقصد الاستيلاء على نقودهم
وكان ذلك بطريق الاحتيال لسلب ثروتهم باستعمال طرق احتيالية من شأنها
إيهامهم بوجود مشروع كاذب وبحصول ربح وهمي بتشغيلهم في ليبيا وقيامهم
باستخراج أوراق لهم ثم حملهم إلى مرسى مطروح حيث يتركونهم هناك بعد
سلب ثروتهم وأموالهم .. “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون
الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي
وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكانت
جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها
أنه يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على
ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ
اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك

التصرف ، وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بمحصل ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان يجب مما سطره الحكم فيما تقدم أنه استدل على ما أسنده إلى الطاعة بمجرد القول بأنها ساعدت المجنى عليه في السفر للخارج عن طريق المتهم الثاني ، وهي عبارة مرسله غير ظاهر منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل عليها كانت ملزمة بهذا الدليل لما شاملا حتى يبيء لها أن تخصصه التحصيل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، ولم تستظهر فيها الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمتها الطاعة وبين تسليم المجنى عليه للسل ، ولما هو مقرر من أن مجرد الأقوال — والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، هذا وأنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد الأقوال والادعاءات المكذوبة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعي الجاني وتديره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، كما يشترط كذلك أن يكون تأييد الآخر في الظاهر لإدعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل ، ومن ثم فإنه يجب على الحكم — على هدى مما سلف — أن يعنى ببيان واقعة النصب ، وما صدر من المتهمين فيها من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حمله على التسليم في ماله ، فإذا هو قصر في هذا البيان — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كان ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الأمر الذي يعيبه بالقصور ويتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين :
دكتور أحمد رفعت خفاجي ، وإسماعيل محمد-ودحفيظ ، ومحمد صفوت القضاة ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(١٢٠)

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ القضائية

(١) مواد مخدرة . أسباب الإباحة وموانع العقاب . ” موانع العقاب “ .
حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب “ .

مناطق الإعفاء وفقا للسادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ : مشروط بتعدد المساهمين
في الجرائم الممينة فاعلين . كانوا أو شركاء . وورود الإبلاغ على غير المبلغ بقصد تمكين
السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة . عدم تحقق صدق الإبلاغ . انتهاء
موجب الإعفاء .

(٢) إجراءات . ” إجراءات التحقيق “ . نيابة عامة . بطلان . حكم .
” تسببيه . تسبیب غیر معيب “ .

إيجاب المادة ١٢٣ إجراءات على المحقق أن يثبت من شخصية المتهم وأن يحيطه
علما بالتهمة المنسوبة إليه . عدم إيجابها إفصاح المحقق عن شخصيته .
حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم أمام النيابة ولو لم يفصح وكيلها من شخصيته .

(٣ ، ٤) إثبات . ” اعتراف “ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع “ .
ما لا يوفره “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب “ . مواد مخدرة .

٣ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . المحكمة كامل الحرية في تقديره .
أخذ المحكمة به . مفاده : أطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لعدم الأخذ به .

٤ — عدم جدوى قول الطاعن بأحراز آخر لبعض من المخدر المضبوط . طالما كان
فيما اعترف بأحرازه ما يكفي لحمل قضاء الحكم .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناه المساهمين في الجريمة فاعين كانوا أو شركاء ، وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الإعفاء يتعين أولاً أن يثبت أن عدة جناته قد ساهموا في أقراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء ، وأن يقوم أحدهم بالإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطرة التي نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق الإبلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك آخرين ساهموا مع المبلغ في الجريمة فلا إعفاء لإنتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يحجزى القانون عنها بالإبلاغ عنها وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطرة ، وإذ كان يبين مما ساقه الحكم المطعون فيه أنه أعتنق هذا النظر وخلص بحق — مما له معينه من الأوراق — إلى رفض طلب تمتع الطاعن بالإعفاء المشار إليه لإنتفاء مقوماته والحكمة من تشريعه فليس له من بعد التذرع بنص المادة ٤٨ سالفه الذكر وإعفائه من العقاب .

٢ — لما كان النعي بخطأ الحكم في الاسناد حين رد على الدفاع ببطان الاعتراف لصدوره قبل أن يكشف وكيل النيابة المحقق عن شخصيته بما يناقض هذا الثابت بالأوراق ، مردوداً بأن الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر" ومفاد ذلك أن المحقق هو الذي يثبت من شخصية المتهم ولم يرتب القانون واجباً على المحقق أن ينبئ المتهم عن شخصيته كما لم يرتب بطلاناً لإغفاله ذلك ، طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، ومن ثم فلا يجديهم رمى الحكم بالخطأ في الاسناد في هذا المقام إذ أن من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد — بفرض صحته — طالما أنه لا أثر له في منطقته ولا في النتيجة التي انتهى إليها .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ باعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه واطمئنانا من المحكمة إلى صحته وإن عدل عنه بعد ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ومتى خلصت إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ به ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

٤ - أن القول بعدم مطابقة اعتراف الطاعن للواقع لأنه لم يكن يحزر سوى بعض من المخدر المضبوط . وإن متها آخر كان يحزر شطرا منه ، هو بفرض صحته - لا يجدى الطاعن لأن في البعض الذي يعترف باحرازه ما يكفي لحمل قضاء الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار بـجـوهر مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١ و ٢ و ٣٤/أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبنود ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى حضوريا بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر - حشيش - بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون وفي الاسناد وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن اعترافه يرشح لمتعنه بالإعفاء

من العقاب المقرر بنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لأنه تضمن الإبلاغ عن متهم آخر تم ضبطه ، وقد رفض الحكم ذلك رغم وجوبه ، وخالف الثابت بالأوراق في مقام الرد على بطلان اعترافه للدلاء به قبل أن يحيطه وكيل النيابة المحقق علما بشخصه ، حين استند إلى نقيض ذلك ، كما أمسك الحكم عن الرد على ما أثاره مدافع الطاعن من بطلان اعترافه لعدم مطابقة للواقع ، إذ جرى اعترافه بأحرازه للمخدر المضبوط في حين أن شطرا منه قد ضبط مع متهم آخر . كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ورد عليه في قوله " إن الثابت من الأوراق أن المتهم إذ تم ضبطه محرزا مخدرا واعترف بحيازته ، نسب الحصول عليه من شخص سماه للمحقق " .

وحيث أن هذا القول لا يعتبر دليلا قبل الآخر ولم يوصل بالتالي كما هو ثابت بالأوراق إلى ضبط ذلك الشخص محرزا أو حائزا لمخدرو ومن ثم فإن ما أثاره المتهم لا يتوافر معه شروط انطباق المادة المذكورة اللازمة لإعفاء المبلغ من العقاب والتي توجب في حالة الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة أن يوصل هذا الإبلاغ فعلا إلى ضبط الجناة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء ، وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الإعفاء يتعين أولا أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء ، وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق الإبلاغ

بأن لم يثبت أصلاً أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ في الجريمة فلا إعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجزى القانون منها بالإبلاغ عنها وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطرة ، وإذ كان يبين مما ساقه الحكم المطعون فيه فيما سلف أنه اعتنق هذا النظر وخلص بحق — مما له معينه من الأوراق — إلى رفض طلب تمتع الطاعن بالإعفاء المشار إليه لانتفاء مقوماته والحكمة من تشريعه ، فليس له من بعد التذرع بنص المادة ٤٨ ساقفة الذكر وإعفائه من العقاب .

لما كان ذلك ، وكان النعي بخطأ الحكم في الاستناد حين رد على الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره قبل أن يكشف وكيل النيابة المحقق عن شخصيته بما يناقض هذا الثابت بالأوراق ، مردوداً بأن الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر " ، ومفاد ذلك أن المحقق هو الذي يثبت من شخصية المتهم ولم يرتب القانون واجباً على المحقق أن ينفي المتهم عن شخصيته كما لم يرتب بطلاناً لاغفاله ذلك ، طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، ومن ثم فلا يجدي رعى الحكم بالخطأ في الاستناد في هذا المقام ، إذ أن من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاستناد - بفرض صحته - طالما أنه لا أثر له في منطقته ولا في النتيجة التي انتهت إليها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ باعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه واطمئناناً من المحكمة إلى صحته وإن عدل عنه بعد ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ومتى خلصت إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم

الأخذ به ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله ،
هذا إلى أن القول بعدم مطابقة اعترافه للواقع لأنه لم يكن يحرز سوى بعضا
من المخدر المضبوط ، وأن متهما آخر كان يحرز شطرا منه ، هو — بفرض
صحته — لا يجدى الطاعن لأن في البعض الذى يعترف باحرازه ما يكفى
لحمل قضاء الحكم . ولما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس
ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، ودعوية العادة المستشارين ، دكتور رفعت
خفاجي ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد يونس ثابت .

(١٢١)

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٨ ، القضائية

١ - إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . محضر الجلسة . إثبات .
" شهود " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .

الطلب الجازم . ماهيته ؟

حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عند ذلك
مراحة أرضنا .

٢ - محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " .
" خبرة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . نقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . مرجعه محكمة
الموضوع .

٣ - محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه عام " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبيب
غير معيب " .

حق المحكمة في الالتفات عن الطلب المجهول . متى اطمأنت إلى أدلة الثبوت في الدعوى .
مثال .

(٤) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" . دفاع . "الاخلال بمن الدفاع" . ما لا يوفره . حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب .

وزن أقوال الشهود وتقدير الغاروف التي يؤدون فيها شهادتهم . موضوعي .

(٥) إثبات . "شهود" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب .

تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة من أقواله . بما لا تناقض فيه .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب .

عدم التزام المحكمة ببرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد من أقواله ما تظن أنه في أي مرحلة من مراحل التفتيش أو المحاكمة .

(٧) إثبات . "شهود" . "خبرة" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب .

تطابق أقوال الشهود والدليل الفنى . ليس بلام . كفاية أن يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .

(٨) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "إعتراف" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب .

تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . من سلطة محكمة الموضوع . حقها في الأخذ به متى لاطمأن إلى صدقه .

١ - لما كان يجب من الإطلاع على محضر جاسة المحاكمة التي اختتمت بصور الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب التأجيل لسماع شاهد الإثبات الغائب ، وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهودى الإثبات الحاضرين وناقشهما الدفاع ، أشارت النيابة إلى كنفائها بتلاوة أقوال الشاهد الغائب وتليت ، ترافع المدافع عن الطاعن دون أن يضم - ضمن طلباته الأخرى -

بصدر مرافعته أو بختامها على سماع هذا الشاهد ، مما مفاده أنه عدل عنه ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به ، والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية — بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، قد خوات المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى في ذلك أن يكون هذا الة قبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً .

٢ — لما كان يبين من مطالبة محضر جاسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب مناقشة الطبيب الشرعي فيما جاء بتقريره من أن إصابة المجنى عليه رضية خلافاً لما قرره الشاهد من أنها حدثت من سن العاشر ، وفي تحديد عدد الضربات ، ووقف الضارب من المضروب وما إذا كانت الإصابة الواحدة الموصوفة بالتقرير تحدث من ضربتين ، وكان الحكم المطعون فيه نقل عن أوراق علاج المجنى عليه وتقرير الصفة التشريحية أن إصابة المجنى عليه عبارة عن جرح رضى طوله ١٥ سم مصحوب بكسر كبير مضاعف بأعلا الجمجمة وأنها تحدث من المصادمة بجسم حبل محدود السطح ، وأيس ما يمنع من حصول نتيجة الضرب بمثل البلمطة المضبوطة ، وتعزى الوفاة إلى هذه الإصابة وما صاحبها من كسور بعظام القبة وتتمك ونزيف بأنسجة المخ وصدمة عصبية شديدة ، وإذا رفضت المحكمة طلب مناقشة الطبيب الشرعي استناداً إلى دقة ووضوح تقريره في كيفية حدوث الإصابة ومكانها والآلة المستعملة فيها ، بما يتفق وأقوال شهود الإثبات ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدافع إلى ما طلبه من مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتضت به مما حواه التقرير الطبي الشرعي الذي لا ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنه — وهو الحال في الدعوى المطروحة — فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد مجرد جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه

أمام محكمة النقض وما يبرأ به الحكم من قاتلى الإخلال بحق الدفاع وقصور التسبيب .

٣ — لما كان الدفاع عن الطاعن لم يوضح في مرافعته — بل وبأسباب طعنه — عندها طلب ضم التقرير الخاص بالباطلة وملابس المجنى عليه ، سبب هذا الطلب ومرداه فإنه يغدو طلبا مجهولا لا تثريب على المحكمة إن هى سكنت عنه إيرادا له أوردنا عليه ما دامت قد اطمأنت إلى ما أوردته من أدلة الثبوت فى الدعوى .

٤ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطروحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لجمالها — على عدم الأخذ بها .

٥ — إن تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٦ — إن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أخذها بما اغتنمت به بل حسبها أن تورد منها ، ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة فى ذلك .

٧ — استقر قضاء هذه المحكمة على أنه ليس لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق — لما كان ذلك — وكان يبين مما سلف أن ما حصله الحكم من أقوال شاهدى الإثبات لا يتناقض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية بل يتلاءم معه فإن دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون ولا محل لها .

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد نفى أن الاعتراف المنسوب إلى الطاعن كان وليد إكراه إستنادا إلى أنه قول مرسل لا دليل عليه فضلا عما قرره الطاعن حين نفى والتحقيقات حصول أى إيعاز له أو ضغط عليه للتقرير بهذا الاعتراف وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها فيه، وكانت المحكمة قد أفصححت عن اطمئنانها إلى أن هذا الاعتراف إنما كان عن طواعية واختيار ولم يكن نتيجة أى إكراه - واقترنت بسلامته وصحته فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ... عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتل ... لوجود خصومة بينهما وأعد لذلك الغرض آلة حادة قاطعة « باطة » وانتظره في المكان الذي أبقن سابقا مروره فيه وما أن شاهده يسير بصحبة المجنى عليه حتى انهال عليه ضربا بالآلة التي معه قاصدا من ذلك قتله خطأ وأصاب المجنى عليه بالإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات تسيوط قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأن المدافع عنه تمسك بضرورة سماع شاهد الإثبات الغائب ، ومناقشة الطبيب الشرعي في عدد الضربات التي حاقت بالمجنى عليه وما إذا كانت تحدث من سن البلطة غير أن المحكمة التفتت عن اجابته لأسباب غير سائغة ، وأغفلت طلب ضم التقرير الخاص بالبلطة وملابس المجنى عليه ، ايراد له وردا عليه ، وقد أقام الحكم قضاءه على سند من القول بمطابقة أقوال شاهدي الإثبات لمضمون الدليل الفنى رغم تناقض رواية كل منهما فيما بينها في عدد الضربات التي شاهدها ، كما اطرح الحكم دون مبرر مقبول ما دفع به الطاعن من أن الاعتراف المنسوب إليه كان وليد اكراه ، كل ذلك يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستقاة من أقوال الشهود واعتراف الطاعن وتقرير الصفة التشريحية ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة والتي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن طلب التأجيل لسماع شاهد الإثبات الغائب ، وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شاهدي الإثبات الحاضرين وناقشهما الدفاع ، أشارت النيابة إلى اكتفائهما بتلاوة أقوال الشاهد الغائب وتليت ، ترفع المدافع عن الطاعن دون أن يصير ضمن طلباته الأخرى — بصدر مرافعته أو بنحنامها على سماع هذا الشاهد — مما مفاده أنه عدل عنه ، وكان من المقرر أن الطلب الذى تنظم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به ، والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكانت المادة ٣٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية — بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ —

قد خوات المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك
يستوى في ذلك أن يكون هذا القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم
أو المدافع عنه بما يدل عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن
لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة
المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طالب مناقشة الطبيب الشرعي فيما جاء بتقريره
من أن إصابة المجنى عليه رضية خلافا لما قرره الشاهد من أنها حدثت من سن
الفأس ، وفي تحديد عدد الضربات وموقف الضارب من المضروب ، إذا كانت
الإصابة الواحدة الموصوفة بالتقرير تحدث من ضربتين ، وكان الحكم
المطعون فيه نقل عن أوراق علاج المجنى عليه وتقرير الصفة التشريحية ،
أن إصابة المجنى عليه عبارة عن جرح رضى طوله ١٥ سم مصحوب بكسر كبير
مضاعف بأعلا الجمجمة وأنها تحدث من المصادمة بحجم صاب محدد السطح ،
وليس ما يمنع من حصولها نتيجة الضرب بمثل الباطة المضبوطة ، وتعزى
الوفاة إلى هذه الإصابة وما صاحبها من كسور بهظام القبة وتهتك وزيف
بأنسجة المخ وصدمة عصبية شديدة ، وإذا رفضت المحكمة طلب مناقشة الطبيب
الشرعي استنادا إلى دقة ووضوح تقريره في كيفية حدوث الإصابة ومكانها
والآلة المستعملة فيها ، بما يتفق وأقوال شهود الاثبات ، وكان من المقرر
أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه
إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير
شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه
من مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها
حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به
مما حواه التقرير الطبي الشرعي الذي لا ينازع الطاعن في صحته ما نقله الحكم عنه
وهو الحال في الدعوى المطروحة ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ويكون
منع الطاعن في هذا الصدد مجرد جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه
أمام محكمة النقض وما يبرأ به الحكم من قاتل الإخلال بحق الدفاع وقصور التدبير .

لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يوضح في مرافعته — بل وبأسباب طعنه — عندما طلب ضم التقرير الخاص بالباطة وملابس المحنى عليه ، سبب هذا الطلب ومرماه فانه يغدو طلبا مجهولا لا تثريب على المحكمة ان هى سكنت عنه إيراد له أو ردا عليه ما دامت قد اطعنت إلى ما أوردته من أدلة الثبوت فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال شاهدى الإثبات الأولين — محل النعى — بما مؤداه أن الطاعن ضرب المحنى عليه بالباطة فى رأسه ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوطا من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ، وأن تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكانت المحكمة خير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ، ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين الدلة فى ذلك فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الضرب مرتين على الرأس لا يستتبع بالضرورة أن تترك كل ضربة لإصابة متميزة إذ يصح أن تقع الضربتان فى مكان واحد من الرأس ، وأن الاعتداء بالباطة لا يستتبع حتما أن تكون الإصابة الناتجة عنها قطعية بل يصح ما انتهى إليه تقرير الصفة التشريحية والحكم أن تكون رضية تأويلا لإمكان حصولها من الجزء غير الحاد منها — وإذا استقر قضاء هذه المحكمة على أنه ليس بال لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستتعى على الملاءمة والتوفيق ، وكان يبين مما سلف أن ما حصله الحكم من أقوال شاهدى الإثبات لا يتناقض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية ، بل يتلاءم معه فإن دعوى التناقض بين الدليلىن القولى والفنى تكون ولا محل لها لما كان ذلك ، وكان الحكم

المطعون فيه قد نفى أن الاعتراف المنسوب إلى الطاعن كان وليد إكراه إستناداً إلى أنه قول مرسل لا دليل عليه فضلاً عما قرره الطاعن حين نفى في التحقيقات حصول أى إيعاز له أو ضغط عليه للتقرير بهذا الاعتراف ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى أن هذا الاعتراف إنما كان عن طوعية واختيار ولم يكن نتيجة أى إكراه واقتنعت بسلامته وصحته فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولاً لإعادة الجدل في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه ، ووضوحاً .

جلسة ١٩ من يونيو سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد اللبيب وعضوية السادة المستشارين :
دكتور أحمد رفعت خفاجي ، محمد صفوت القاضي ، محمد عبد الحميد صادق ، محمد
يونس ثابت .

(١٢٢)

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ القضائية

(١) قتل خطأ . خطأ . ضرر . مسئولية مدنية . تعويض . حكم . "تسببيه" .
"تسبب معيب" . دعوى مدنية .

الاخلال بمصلحة مالية للضرر وكون الضرر محققا . شرطا الحكم بالتعويض عن الضرر .
المادى .

ثبوت أن المحقق ما به كان يعمل المضرور وقت وفاته على نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار
على ذلك مستقبلا كانت محققة . شرط لتوافر الضرر المادى .

حق المضرور طلب التعويض عن ضياع فرصة استمرار إعالة .

(٢) ضرر . مسئولية مدنية . حكم . "تسببيه" ، "تسبب معيب" . نقض .
"أسباب الطعن" . ما يقبل منها " . دعوى مدنية .

تعدد الحكم من عن بحث توافر الضرر المادى الذى حاق بالمضرور نتيجة وفاة عائلته . يعيبه .

١ - تشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال
بمصلحة مالية للضرور وأن يكون هذا الضرر محققا ، فاذا أصاب الضرر شخصا
بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر

الاخلال به ضرراً أصابه ، وإذن فالعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس .

٢ — خلو الحكم المطعون فيه من بيان تحقق ضرر مادي بالمطعون ضده بوفاة المجنى عليه الذي كان يعوله على نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة وكان لا يعرف مدى أثر هذا النظر على محكمة الموضوع في تقديرها لمبلغ التعويض الذي قضت به — يجعل الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة بأنه ١ — تسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العام البرية "أنوبليس" من شأنه تعريض الأشخاص الذين هم للخطر بأن قادها بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه فاصطدم بالسيارة التي كانت تقف على الجانب الأيمن من الطريق . ٢ — تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق فاصدم السيارة التي كانت تقف على يمين الطريق وعلى سائرها المجنى عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ٣ — قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٦٩ / ١ و ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢ / ١ من قرار الداخلية . وادعى واندأ المجنى عليه مدنياً قبل المتهم وهيئة النقل العام بالاسكندرية متضامنين بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة المذنية الجزئية قضت في الدعوى حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس

المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهم الثلاث وبالزامة والمسئول عن الحقوق المدنية "هيئة النقل العام بالاسكندرية" متضامنين بأن يدفع المدعين بالحق المدني مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض مناصفة بينهما والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة. فاستأنف المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعيان بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما تنعاه الطاعنة "المسئولة عن الحقوق المدنية" على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ قضى في الدعوى المدنية بالزامها متضامنة مع المتهم بالتعويض المقضى به للطعون ضدهما قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب، ذلك بأنه أدخل في تقديره لمبلغ التعويض الذى قضى به — الضرر المادى الذى أصاب المدعين بالحقوق المدنية من فقد إبنهما المحبى عليه والذي يبلغ من العمر تسع سنوات دون أن يستظهر أن المحبى عليه المذكور كان يعول والديه وهو مناط التعويض عن الضرر المادى وهو ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه في الدعوى المدنية — المرفوعة بالتبعية لجنحة القتل الخطأ — على سند من مجرد قوله "وحيث أنه لا شك أن المدعين بالحق المدني قد أصابهما ضرر مادى من جراء الحادث الذى أدى إلى فقد ولدهما المحبى عليه الذى يبلغ من العمر اتنى عشر عاما وكان معقدا آمالهما في الحياة فضلا عن حزنهما العميق بفقده ، ومن ثم يحق لهما طلب التعويض الذى تقدره المحكمة بمبلغ ألف جنيه مناصفة بينهما" ، ومن ثم فإنه لا يبين مما أورده الحكم فيما تقدم كيف أن فقد

المجنى عليه قد أخل بمصلحة مالية للدعيتين بالحقوق المدنية ومدى هذا الإخلال . لما كان ذلك ، وكان يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضروب ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فإذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضررا أصابه ، وإذن فالعبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ماضاع على المضروب من فرصة يفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ولما كان الحكم المطعون فيه — حسبما سلف — قد خلا من بيان ذلك ، وكان لا يعرف مدى أثر هذا النظر على محكمة الموضوع في تقديرها لمبلغ التعويض الذى قضت به — فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطاعنة ، والمتهم كذلك لاتصال وجه الطعن به ، مع إلزام المطعون ضدهما المصاريف .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : دكتور أحمد رفعت خفاجي ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ،
ومحمد عبد الحليم صادق .

(١٢٣)

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٤١) قتل عمد . قصد جنائي . حكم . ” تسببيه . تسبیب
معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها “ .

(١) تميز جرائم القتل العمد والشروع فيها . بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح .
وجوب إبراز هذه النية وإيراد الأدلة التي تثبت توافرها .

(٢) تعود الحكم من استظهار القصد الجنائي الخاص بعدم إيراد الأدلة والمظاهر
الخارجية التي تدل عليه . قصور .

مثال : مباحثة المتهم لقائد السيارة التي كان ينقلها المحني عليهم ومحاولة إقراهم بقرعة .
لا يفيد سوى تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المأدى .

١ — إن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء
القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون
في سائر الجرائم العمدية . لما كان ذلك ، فإن من الواجب أن يعني الحكم
الصادر بالإدانة في جرائم القتل العمد والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا
العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره .

٢ — عدم استظهار الحكم القصد الجنائي الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر
الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه يجعله مثوباً بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) قتل الشرطى السرى
 وشرع فى قتل النقيب وكلا من و
 و و من أفراد الشرطة عمدا بأن باغت قائد السيارة
 التى كان يستقلها المحبى عليهم المذكورين بالسيطرة منه على عجلة القيادة وتوجيه
 السيارة صوب ترعة الحمودية التى كانت تسير على شاطئها ليغرق المحبى عليهم
 فغاصت السيارة فى الماء ونتج عن ذلك إصابة المحبى عليه الأول بأسفكسيا الغرق
 التى أودت بحياته وإصابة باقى المحبى عليهم بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية
 وغاب أثر الجريمة بالنسبة إليهم لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مسارعة
 الأهالى إلى انتشالهم من الماء واسعافهم بالعلاج . (ثانيا) استعمال القوة
 والعنف مع موظفين عموميين هم النقيب الضابط بقسم مكافحة
 السرقات والقوة المرافقة له لمنعهم بغير حق من أداء عمل من أعمال وظيفتهم
 هو تفتيش مسكنه بأن فاجأهم بالسيطرة على عجلة القيادة للسيارة التى كانوا
 يستقلونها لبلوغهم المسكن من قائدها وتوجيه السيارة صوب قنال الحمودية
 لمنعهم من الوصول إلى المسكن المذكور فغاصت السيارة بركابها فى الماء ونتج
 عن ذلك وفاة الشرطى السرى وإصابة كل من النقيب قائد القوة
 ومن رجالها المرافقين له و و و
 بالإصابات المبينة بالتقارير الطبية المرفقة فبلغ من ذلك مقصده . وطلبت من
 مستشار الإحالة إحالته التى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٦ و ٤٥ و ١/٣٧ —
 ٤ مكرر (١) و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات
 الاسكندرية قضت بحضور يا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون
 العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليه فى هذا
 الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل العمد والشروع فيه قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم انتهى إلى توافر نية القتل لدى الطاعن من اندفاعه فجأة إلى عجلة قيادة السيارة مباغتاً قائدها بإدارتها واندفاعها إلى التربة لتغوص في مياهها وفاته أن هذه النية متفهمة تماماً وأن الواقعة بفرض ثبوتها لا تكون جريمة عمدية بل هي من جرائم الخطأ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . لما كان ذلك فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل العمد والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في التدليل عليه إلى القول " وحيث إنه عن قصد المتهم ازهاق روح الشرطي السرى عمداً فإنه ثبت من محتوى شهادات شهود الإثبات إفصاح المتهم بجلاء عن هذا القصد واندفاعه فجأة إلى عجلة قيادة السيارة مباغتاً قائدها بإدارتها إلى الناحية اليمنى بحيث فقد السيطرة عليها واندفعت إلى تربة الحمودية لتغوص في مياهها رتزهق روح المجنى عليه المذكور بأسفكسيا الغرق وهو ما يثبت أيضاً مع ما سبق تفصيله شروعه في قتل النقيب " وكان ذلك لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المسمى وهو إدارة عجلة قيادة السيارة نحو التربة وهذا الفعل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يستظهر القصد الجنائي الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، دون حاجة إلى بحث سائر أرجح الطعن .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،
ومحمد حلمي راغب .

(١٢٤)

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٨ القضائية

تزوير . " أوراق رسمية " قصد جنائي . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

توافر القصد الجنائي في التزوير . رهن بمحصوله من علم . الإهمال في تحرى الحقيقة مهما
كانت درجته لا يتوافر به هذا القصد . مثال .

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن الذي
قام على أنه كان حسن النية حين وقع على وثيقة الزواج المزورة بلوغاً إلى قيام
القصد الجنائي في حقه بما محصله أن المأذون حرر العقد في مدينة امبابه بعد
استدعائه من بلدته نوبة مركز بليس وأن الطاعن شقيق لأحد المتهمين وأن
التحقيقات قد انتهت إلى عدم إقامة الورثة بالقاهرة . لما كان ذلك ، وكان
ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ، إذ يجب
لتوافر هذا القصد في تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة
قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن
ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريمهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما يبرأقتناعه بأن الطاعن اتفق مع المتهمين
الأصليين على التزوير وبالتالي على علمه بتزوير المحرر ذلك بأن ما أورده لا يؤدي
إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها ولا هو كاف للرد على دفاعه

في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين وقع كشاهد على عقد الزواج المزور ، إذ ليس في استقدام مأذون غير مختص أو وجود قرابة مع متهم آخر أو عدم إقامة الورثة بالماهرة ما يدل دلالة قاطعة على قيام علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المفقودة عليها وإهماله في تحريرها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين مع آخرين سبق الحكم عليهم بأنهم : المتهم الأول وآخرين سبق الحكم عليهم "اشتركوا وأخرى مجهولة مع آخر سبق الحكم عليه بالاتفاق والمساعدة حالة كونه موظفا عموميا في ارتكاب تزوير وثيقة التصديق على الزواج والتطبيق ووقع عليهما بصفته شاهدا المتهم الثاني : (الطاعن الأول) اشترك مع آخرين سبق الحكم عليهم في تزوير وثيقة الزواج رقم ٤٤٢ و ٤٤٥ بالاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي بأن وقع على الوثيقة باعتباره شاهدا المتهم الثالثة : (الطاعنة الثانية) مع آخرين سبق الحكم عليهم : (أ) اشتركت بالاتفاق والمساعدة مع مجهول في تزوير عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ٢١ فبراير ١٩٤٨ ببيع و و أولاد المرحوم ماوارثه من أرض بأن اتفقت معه على هذا التزوير وقدمت له البيانات اللازمة لتحرير العقد فحرره ووضع عليه امضاء مزورا للبائعين ووقعت عليه المتهم كمشترية . (ب) استعملا هذا المحرر المزور مع عليهما بالتزوير بأن قدمه آخر سبق الحكم عليه إلى الأستاذ المحامي لتقديمه في القضية ٤٥٤٦ سنة ١٩٦٢ مستعجل شخصية —

أجانب القاهرة المقامة من المتهم " ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنابات الجيزة قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات

بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ولم تقدم الطاعنة الثانية أسبابا لطعنها .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة الثانية وإن قررت بالطعن بالنقض في الميعاد ، إلا أنها لم تقدم أسبابا لطعنها ، فيكون الطعن المقدم منها غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينهض الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime الاشتراك في تزوير محرر رسمي قد شابه القصور والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه قال بتوافر ركن العلم لدى الطاعن وساق على ذلك ما لا يسيغه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن الذي قام على أنه كان حسن النية حين وقع على وثيقة الزواج المزورة بلوغا إلى قيام القصد الجنائي في حقه بما حصله أن المأذون حرر العقد في مدينة أمبابه بعد استدعائه من بلده نوبة مركز بلميس وأن الطاعن شقيق لأحد المتهمين وأن التحقيقات قد انتهت إلى عدم إقامة الورثة بالقاهرة لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ، إذ يجب لتوافر هذا القصد في تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريرها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما يبرأقتضاه بأن الطاعن أنفق مع المتهمين

الأصلين على التزوير وبالتالي على علمه بتزوير المحرر ذلك بأن ما أورده لا يؤدي إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها ولا هو كاف للرد على دفاعه في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين وقع كشاهد على عقد الزواج المزور ، إذ ليس في استقدام مأذون غير مختص أو وجود قرابة مع متهم آخر أو عدم إقامة الورثة بالقاهرة ما يدل دلالة قاطعة على قيام علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها وإهماله في تحريرها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه للطعن .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جندبة ، ودكتور أحمد ربهت خفاجي . وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
حلمي راغب .

(١٢٥)

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٤١) قتل خطأ . خطأ . إثبات . ” بوجه عام “ . محكمة الموضوع .
” سلطتها في تقدير الدليل “ . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب “ . دفاع
” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها “ .

(١) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائفا .

(٢) حسب الحكم ندليلا على تحقق جريمة القتل الخطأ . ثبوت توافر صورة من صور
الخطأ المبينة بالمادة ٢٣٨ مقوبات . ولو لمنفت صورة أخرى . مثال

١ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة
أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه
إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا
إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — لما كان
ذلك وكان الحكم قد أثبت الخطأ في حق الطاعن في قوله ” إنه وهو مقدم
على السير في طريق منحني فقد كان يتعين عليه تحوطا وتحسبا لئلا ما يقابله بالاتجاه
المقابل أن يهدئ من سرعته إلا أن الثابت من المساديات أن المتهم الأول
(الطاعن) لم يهدئ من السرعة ولم يأخذ جانب الخيطة وهو يسير في منحني له
مخاطره وأدى إندفاعه إلى الاصطدام بالسيارة قيادة المتهم الثاني واصطدامه بها

بجانبا الأيمن مما يقطع في شدة اندفاعه وانحرافه عن يمين اتجاهه
... وأن المتهم الثاني عمل على مفاداته بالانحراف إلى أقصى اليسار"
وكان ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثاني يفيد أنه انحرف يسارا مما تلتفى معه
قالة الخطأ في الإسناد . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل
إذ لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا .

٢ - لما كان الحكم قد خلاص مما أورده من أدلة سائغة على ثبوت خطأ
الطاعن المتمثل في قيادته السيارة بسرعة شديدة وعدم احتياطه حال سيره في مخرجي
وانحرافه عن يمين اتجاهه ، وكان من المقرر أنه لا يلزم للعقاب عن جريمة القتل
الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردها المادة ٢٣٨
من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن
ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن العطل بفرامل السيارة كان نتيجة الحادث وليس
سابقا عليه ما دام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه استنادا إلى الصور
التي أوردها والتي منها السرعة الشديدة وعدم الاحتياط على الوجه بادي الذكر
وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم وبالتالي فلا تريب على المحكمة إذا هي لم تحقق
هذا الدفاع غير المنتج في الدعوى أو أغفلت الرد عليه ويكون ما ينعاه الطاعن
في هذا الشأن غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) تسبب بخطئه في موت
وإصابة كل من وآخرين بالإصابات
الموصوفة بالتقارير الطبية وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه وعدم
مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور
وممتلكاته فصدم السيارة قيادة المتهم الثاني ونشأ عن ذلك وفاة الأول وإصابة
المجنى عليهم الآخرين . (ثانيا) قبل ركابا يزيدون عن العدد المقرر . (ثالثا) قاد
سيارة بسرعة تجاوز الحد المقرر قانونا . (رابعا) لم يهدئ السرعة أثناء السير وقاد
سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت معاقبته بالمبادئ ١/٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون

العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . وادعى ورثة المحبى عليه الأول (المتوفى) مدنيا قبل المتهم والمؤسسة العامة لاستزراع وتتمية الأراضى (المسئولة عن الحقوق المدنية) بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة كوم حمادة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم (الطاعن) سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات عن التهم الأولى والثالثة والرابعة وتغريمه مائة قرش عن التهمة الثانية وإلزامه والمسئولة عن الحقوق المدنية متضامتين بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل والإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر قد شابه خطأ فى الإسناد وفساد فى الاستدلال كما انطوى على قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه إذ أخذ بتصوير المتهم الآخر للحادث وأسند إليه أنه كان ملتزما يمين الطريق ، مع مخالفة ذلك لما قرره الأخير فى التحقيق من أنه انحرف بسيارته يسارا وهو ما يؤكد صحة تصوير الطاعن للحادث من أن المتهم الآخر هو الذى تسبب بانحرافه يسارا فى حصول التصادم بين السيارتين . كما عول الحكم فى قضائه على ما ورد بتقرير المهندس الفنى من وجود عطل بقرامل سيارة الطاعن دون أن يرد على ما أبداه من دفاع بأن هذا العطل جاء نتيجة للحادث ولم يكن سابقا عليه ودون أن يستجيب إلى مناقشة المهندس الفنى فى هذا الشأن مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من الأوراق من شأنها أن تؤدى

إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت الخطأ في حق الطاعن في قوله " أنه وهو مقدم على السير في طريق منحني فقد كان يتعين عليه تحوطا وتحسبا لثمة ما يقابله بالاتجاه المقابل أن يهدئ من سرعته إلا أن الثابت من المساديات أن المتهم الأول (الطاعن) لم يهدئ من السرعة ولم يأخذ جانب الحيطة وهو يسير في منحني له مخاطره وأدى اندفاعه إلى الاصطدام بالسيارة قيادة المتهم الثاني واصطدامه بها بجانبها الأيمن مما يقطع في شدة اندفاعه وانحرافه عن يمين اتجاهه ... وعن المتهم الثاني عمل على مفاداته بالانحراف إلى أقصى اليسار " ، وكان ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثاني يفيد أنه انحرف يسارا بما تنفي معه قالة الخطأ في الاسناد ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل إذ لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خالص مما أورده من أدلة سائفة على ثبوت خطأ الطاعن المتمثل في قيادته السيارة بسرعة شديدة وعدم احتياظه حال سيره في منحني وانحرافه عن يمين اتجاهه ، وكان من المقرر أنه لا يلزم للعقاب عن جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن العطل بفرامل السيارة كان نتيجة الحادث وليس سابقا عليه ما دام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه استنادا إلى الصور التي أوردها والتي منها السرعة الشديدة وعدم الاحتياط على الوجه بادى الذكر وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم ، وبالتالي فلا تثير على المحكمة إذا هي لم تحقق هذا الدفاع غير المستجيب في الدعوى أو أغفلت الرد عليه ، ويكون ما ينعاه الطاعن هذا الشأن غير سديد ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فتّاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت شفاجي ، وأحمد طاهر خايل ، ومحمد
حلي راغب .

(١٢٦)

الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤٨ القضائية

قتل عمد . إعدام . عقوبة . ” تطبيقها “ . دفاع . ” الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره “ . حكم . ” تسببيه . تسبب معيب “ . نقض . ” حالات
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون “ .

رقابة محكمة النقض لأحكام الإعدام . شوطاً عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية . وجوب
نقضها الحكم للخطأ في القانون . أساس ذلك . المواد ٣٥ / ٢ ، ٣٩ / ٢ — ٣ / ٤٦
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

تمسك المحكوم عليه بسبق دخوله مستشفى الأمراض العقلية للعلاج من مرض عقلي
إخفال المحكمة هذا الدفاع لإرادته وردا . قصور وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه
” مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة
الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة
بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً
لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة
من المادة ٣٩ “ ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام
الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم
كافة موضوعية وشكلية وتقضي من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة

من حالات الخطأ في القانون أو البطالان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه. لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المحكوم عليه قدم شكوى مؤرخة ١١ / ٢ / ١٩٧٦ إلى النائب العام أوضح فيها أنه سبق أن أدخل مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية في ١٩٧٥/٤/٨ للعلاج من مرض عقلي وأن لديه شهادة من المستشفى بأن يعامل معاملة الأطفال وانتهى إلى طلب تحقيق هذا الدفاع غير أن النيابة العامة لم تحقق في ذلك . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع مطروحا على المحكمة وهو من بعد دفاع جوهري إذ أن مؤداه - لو ثبت - إصابة المتهم بعاهة في العقل وقت ارتكابه الأفعال المسندة إليه - إنتفاء مسئولية عنها عملا بنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات . وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها أن يكون قضاؤها سائما أن تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل أسبابا سائغة تبني عليها قضاءها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، ولما كانت المحكمة لم تفعل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله . لما كان ذلك ، وكان البطالان الذي لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تنقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المحكوم عليه (أولا) قتل ... عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وتوجه إليها بمسكنها وفاجأها بأن أطبق على عنقها بمندبل أعده لذلك وضربها بجسم صلب (حافة إناء) على عنقها من الخلف قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها أعراض اسفكسيا الخنق الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد تلت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنه في الزمان سالف الذكر قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتلها وتوجه إليها بمسكنها وباغتها بأن أطبق على عنقها بمندبل أعده لذلك وضربها بآلة حادة على جبهتها وخلف عنقها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . (ثانيا) سرق الأشياء المينة وصفا وقيمة بالتحقيقات للمجنى عليهما سالفى الذكر من مسكنيهما . (ثالثا) سرق المذيع المبين وصفا وقيمة بالتحقيقات له من مسكنها وكان ذلك بطريق الكسر من الخارج . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢/٢٣٤ ، ٣١٦ مكرر ثالثا فقرة ثانيا و ١/٣١٧ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة نظرت الدعوى وقررت إحالة أوراق القضية إلى مفتى الجمهورية ثم قضت بحضورها وبإجماع الآراء عملا ب مواد الاتهام والمادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاعدام شنقا . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده

القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة اعمالا لفصل المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقدمت مذكرة برأيها طالبت فيها بإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

وحيث إن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتتمضي من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . لما كان ذلك ، وكانت يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المحكوم عليه قدم شكوى مؤرخة ١٩٧٦/١١/٢ إلى النائب العام أوضح فيها أنه سبق أن أدخل مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية في ١٩٧٥/٤/٨ للعلاج من مرض عقلي وأن لديه شهادة من المستشفى بأن يعامل معاملة الأطفال وانتهى إلى طلب تحقيق هذا الدفاع غير أن النيابة العامة لم تحقق في ذلك . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع مطروحا على المحكمة " وهو من بعد دفاع جوهرى إذ أن مؤداه — لو ثبتت إصابته المتهم بعاهة في العقل وقت ارتكابه الأفعال المسندة إليه — انتفاء مسئولية عنها عملا بنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات . وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما

أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدمها لما يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل أسباباً سائغة تبني عليها قضائها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن فواه العقابية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، ولما كانت المحكمة لم تفعل شيئاً من ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله . لما كان ذلك ، وكان البطلان الذي لحق بالحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٤ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والاحالة .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، ومفوضية السادة المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرسى .

(١٢٧)

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٨ القضائية

١ - جريمة . " أركانها " . نصب . حكم . " تسببيه تسبیب غیر معيب " .

إيهام الطاعنين المحق عليه أن في قدرته شفائه وقضاء حاجاته عن طريق إستخدام الجان ، ومقدد جاسات تتظاهر فيها الطاعنة الثانية بإحضير الجان والتمتع بكلمات غير مفهومة ، واستماعتها بأحجية عليها إشارات غامضة بالمداد الأحمر . تتوافر به التارق الاختيالية ورابطة سببية بينهما وبين تسليم المسال في جريمة النصب .

٢ - اثبات " شهود " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . دفاع . الإخلال بحق الدفاع : مالا يوفره . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

استثناء المحكمة عن سماع شهود ادّيات . بقبول الماتم أو المدافع عنه ذلك . صراحة أرضينا .

٣ - اثبات . " شهود " . محكمة استئنافية . " إجراءات نظرها الدعوى " حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

محكمة ثانی درجة تحكم على مقتضى الأدراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى من لزوما لإجرائه .

(٤ ، ٥) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . دفاع . الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

٤ — الدفع بارتكاب الجريمة . بمعرفة آخر . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

٥ — عدم جدوى التمسك بمساهمة آخر في ارتكاب الجريمة مادام ذلك لا يحول دون مساهلة الطاعن فيها .

٦ — محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . دفاع . الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بفتح المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .

الذي على الحكم . إغفاله مستندات قدمها الطاعنان ولم يبدئها بضمونها لتضع مدى أهميتها وما إذا كانت تتضمن دفاعا جوهريا من عدمه . غير مقبول .

(٧) نقص . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

وجه الطعن . يجب أن يكون واضحا محددا .

(٨) حكم . "بيانات الديباجة" . "تسببيه . تسبب غير معيب" . نيابة عامة .

مثال على إيراد بيانات الديباجة .

اشتغال الحكم على ما يفيد أن النيابة طلبت معافاة المتهمين بمقتضى المادة ٢٣٦ عقوبات . والاشارة في صلبه إلى معافاتهم طبقا لمواد الإتهام . كفايته ببيان المواد العقاب التي طبقها .

(٩) استئناف . "نظره الدعوى والفصل فيها" . عقوبة . تطبيقها حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

عدم جواز تشديد العقوبة عند نظر استئناف النيابة للحكم القاضي بتأييد المعارضة المرفوعة من المتهم .

١ — قيام الطاعنين بإيهاام المجنى عليهم أن في مقدورهما شفاؤهم من أمراضهم وقضاء حاجاتهم عن طريق تسخير الجان في جلسات كان يعقدها الطاعن الأول مستعينا في ذلك بزوجه الطاعنة الثانية التي كانت تتظاهر بتحضير الجان وهي تتم بكلمات غير مفهومة ومستعينا كذلك بأحجية مثلثة الشكل مدبونا عليها إشارات غامضة بالمداد الأحمر . موهمين المجنى عليهم بشفاؤهم وذويهم من أمراضهم التي تجلبها الشياطين . تتوافر به الطرق الاحتمالية في جريمة النصب .

٢ — لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين وإن طالب أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة ١٧/٣/١٩٧٦ سماع شهود الإثبات إلا أنه لم يتمسك بهذا الطلب في جلسة المرافعة الأخيرة في ٢٨/٤/١٩٧٦ إذ قرر صراحة بتنازله عن سماع الشهود مكتفيا بمناقشة أقوالهم في التحقيقات ثم أتم مرافعته في الدعوى دون أن يعاود طالب سماعهم فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة ١١/٥/١٩٧٦ حيث صدر الحكم المطعون فيه ، وكان من المقرر قانونا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع منه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

٣ — ان لمحكمة ثاني درجة أن تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، فلا محل من بعد للنعي على المحكمة قعودها عن سماع شهود الإثبات الذين تنازل المدافع عن سماعهم دون اعتراض من جانب الطاعنين .

٤ — إن النعي بالتفات المحكمة عن الرد على دفاع الطاعنين بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردود بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٥ — أن النعي بعدم إقامة الدعوى الجنائية على شخص آخر — بفرض مساهمته في الجريمة لا يجدى الطاعنين مادام لم يكن ليحول دون مساءلتهما

عن الجريمة المسندة إليهما والتي دلت الحكم على مقارفتها إياها تدليلا سائغا ومقبولا .

٦ - حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفتاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان قد أرسلوا القول دون أن يبينوا مضمون المستندات التي عابا على الحكم عدم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة وهل تحوى دفاعا جوهريا مما يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه أم لا . فإن ما يثيره الطاعنان لا يكون مقبولا .

٧ - من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة .

٨ - إن النعي الجلو الحكم من بيان المحكمة والهيئة التي أصدرته وتاريخ إصداره ونص القانون الذي عاقب بمقتضاه مردود بأن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت في ديباجته اسم المحكمة والهيئة التي أصدرته وتاريخ صدوره وأشار في صدره إلى أن النيابة طلبت معاقبة المتهمين بمقتضى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وسجل في صلبه أنه يعاقبهما طبقا لمواد الاتهام وهو ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبهما بموجبها ، ويكون هذا المنهى واردا على غير محل له .

٩ - لما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الغيابي الابتدائي الذي قضى بحبس كل من الطاعنين ثلاثة أشهر مع الشغل وإنما استأنف الحكم الصادر في معارضة الطاعنين في ذلك الحكم ، فما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية - وقد اتجهت إلى إدانة الطاعنين - أن تقضى عليهما بما يجاوز الجزاء المحكوم عليهما به غيابيا بإضافتها عقوبة المصادرة إلى عقوبة الحبس المحكوم بها لمدة ثلاثة شهور ، لأنها بذلك تكون قد سوات مركزهما ، وهو ما لا يجوز إذ لا يصح أن يضار الممارض بناء على المعارضة التي رفعها .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعنان بأنهما توصلا للاستيلاء على الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لـ وآخرين بالاحتياال وذلك باستعمال طرق احتيالية وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس كل منهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنهيات لوقف التنفيذ لكل منهما . فعارضا وقضى في معارضتها بمعاقة كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ومصادرة المضبوطات . فاستأنف المحكوم عليهما الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف . وحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ والمصادرة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة النصب قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب وشبه البطلان ، ذلك بأنه لم يعن ببيان أركان جريمة النصب التي دانتهما بها ، وعول في إدانتهم على أقوال الشهود بمحضر جمع الاستدلالات دون أن تسمعهم المحكمة بالجلسة مع وجوب ذلك ، وأغفل الرد على دفاعهما بأنهما لم يرتكبا الجريمة وأن الذى قارفها هو شخص آخر لم ترفع الدعوى العمومية عليه ولم يعرض للمستندات التي قدمها لتليلا على نفي الاتهام عنهما لإيرادها وردا عليها ، كما خات ديباجة الحكم من بيان المحكمة والهيئة التي أصدرته ، وتاريخ إصداره ، وخلت أسبابه من بيان نصوص القانون التي عاقب بمقتضاها ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يحمل أن الطاعنين أوهما المحبى عليهم أن في مقدورهما شفاثهم من أمراضهم وقضاء حاجاتهم عن طريق تسخير الجان في جلسات كان يعقدها الطاعن الأول مستعينا في ذلك بزوجه الطاعنة الثانية التي كانت تتظاهر بتخصير الجان وهى تتم بكلمات غير مفهومة ،

ومستعينا كذلك بأحجية مثلثة الشكل مدونا عليها اشـرات غامضة بالمـداد الأحمر، وكانا يوهمان المجنى عليهم بشفائهم وذويهم من أمراضهم التي تجلبها الشياطين ، وقد توصلا بذلك إلى الاحتيال عليهم وسلب مـامعهم من نقود وحلى ودلل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعنين بما ينتجها من وجوه الأدلة السائغة المستمدة من أقوال الشهود وما أسفر عنه الضبط والتفتيش من ضبط الأحجية والطاعنين حال اقترافهما أعمال الشعوذة ، مما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة النصب التي دان الطاعنين بهـا من طرق احتيالية ورابطة سببية بينها وبين تسليم المسال اليهما وتوافر القصد الجنائي وتؤدي إلى ما رتبـه الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جاسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين وأن طلب من المحكمة الاستئنافية بـجاسة ١٧/٣/١٩٧٦ سماع شهود الإثبات إلا أنه لم يتمك بهذا الطلب في جلسة المرافعة الأخيرة في ٢٨/٤/١٩٧٦ إذ قرر صراحة بتنازله عن سماع الشهود مكتمليا بمناقشه أقوالهم في التحقيقات ثم أتم مرافعته في الدعوى دون أن يعاود طلب سماعهم فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بالجلسة ١٩/٥/١٩٧٦ حيث صدر الحكم المطعون فيه ، وكان من المقرر قانونا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة وأن للمحكمة ثـاني درجة أن تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، فلا محل من بعد للنـعـي على المحكمة قعودها عن سماع شهود الإثبات الذين تنازل المدافع عن سماعهم دون اعتراض من جانب الطاعنين لما كان ذلك ، وكان النـعـي بالنـفـات المحكمة عن الرد على دفاعهما بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردودا بأن نفى النـهـمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تسـأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، كما لا يـبـدى الطاعنان النـعـي بعدم إقامة الدعوى الجنائية على شخص آخر بفرض مساهمته في الجريمة مادام لم يكن ليحول دون مساءلتها عن الجريمة المسندة اليها والتي دلل الحكم على مقارقتها اياها تدليلا سائغا ومقبولا ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على

ما استخلصه من وقوع الجريمة المستندة إلى المتهمة ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يشيره انطاعنان في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان قد أرسلوا القول دون أن يبينوا مضمون المستندات التي عابا على الحكم عدم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة وهل تحوى دفاعا جوهريا مما يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وكان من المقرر أن يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، فإن ما يشيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان النعي بخلو الحكم من بيان المحكمة والهيئة التي أصدرته وتاريخ إصداره ونص القانون الذي عاقب بمقتضاه مردودا بأن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت في ديباجته اسم المحكمة والهيئة التي أصدرته وتاريخ صدوره وأشار في صدوره إلى أن النيابة طلبت معاقبة المتهمين بمقتضى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وسجل في صلبه أنه يعاقبهما طبقا لمواد الاتهام وهو ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبهما بموجبها ، ويكون هذا النعي واردا على غير محل له . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، إلا أنه لما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الغيابي الابتدائي الذي قضى بحبس كل من الطاعنين ثلاثة أشهر مع الشغل وإنما استأنف الحكم الصادر في معارضة الطاعنين في ذلك الحكم ، فما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية — وقد اتجهت إلى إدانة الطاعنين — أن تقضى عليهما بما يجاوز الجزء المحكوم عليهما به غيابيا باضافتها عقوبة المصادرة إلى عقوبة الحبس المحكوم بها لمدة ثلاثة شهور ، لأنها بذلك تكون قد سوات مركزهما ، وهو ما لا يجوز ، إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها ، ومن ثم ترى هذه المحكمة إعمالا للرخصة التي خولها القانون لها بالمادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصادرة الطاعنين نقضا جزئيا وأن تصححه بإلغاء عقوبة المصادرة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، ومضوية للمادة الستشرين ؛
محمد صلاح الدين الرشدى ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرسى .

(١٢٨)

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبیب
غير معيب " .

تحرير الشيك بخط الساحب . غير لازم . كفاية توقيعه منه .

توقيع الساحب على بياض . لا يؤثر على سلامة الشيك متى كان مستوفيا برأئته عند
تقديمه للصرف .

(٢) شيك دون رصيد . إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه .
تسبیب غير معيب " .

إصدار الشيك على بياض . مفاده : تفويض المستفيد في تحرير برأئته . اقتران هذا التفويض
بما لم يتم الدليل على خلافه .

(٣) شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . عقوبة . " تطبقها " .
حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

تحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علم الساحب بعدم
وجود مقابل وفاء له قابل للمحب .

(٤) شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . باعث . حكم . " تسببيه .
تسبیب غير معيب " .

عدم الاعتماد بالأسباب التي دعت إلى إصدار الشيك .

(٥) شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . " أسباب الإباحة " .
حكم . " تسبيليه . تسبيل غير معيب " .

المعاملات التي تبسح للساحب الحق في الأمر بعدم صرف قيمة الشيك ؟

١ — لما كان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير . لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل ، فان توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك مادام قد استوفى تلك البيانات .

٢ — أن إعطاء الشيك للمصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانيين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه وينحصر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف الظاهر .

٣ — من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .

٤ — لا عبء بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام الجريمة .

٥ — لا يجدي الطاعن تسانده إلى أن المدعية بالحقوق المدنية قد ملأت بيانات الشيكات على خلاف الواقع بما كان يتعين معه أن تمتد إليها أسباب الإباحة ، إذ أن هذه الحالة لا تدخل في حالات الاستثناء التي تندرج تحت

مفهوم حالة ضياع الشيك وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد — حالة الضياع وما في حكمها هي التي أتيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به مالا بغير توقف على حكم القضاء تقديرًا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة وهو مالا يصدق على الحقوق الأخرى إلى لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أصدر بسوء نية شيكا للشركة المصرية لتجارة الأدوية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطالبت عقابه بالمسادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعت الشركة المصرية لتجارة الأدوية قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنهما على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الرمل الجزئية قضت في الدعوى حضوريا . (أولا) برفض الدعوى بعدم قبول الدعيين المدنية والجنائية وبقبولها . (ثانيا) بمعاقبة المتهم بالحبس شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسة جنيمات . (ثالثا) بالزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ جنهما على سبيل التعويض المؤقت وألزمته المصاريف . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بمهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بشقيه الجنائي والمدني مع إيقاف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريرة إعطاء شيك بدون رصيد قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التفسير ، ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعيين المدنية والجنائية .

استنادا إلى أن العلاقة بينه وبين الشركة المدعية بالحقوق المدنية اتخذت شكل الحساب الجاري، ولذلك تكون الشيكات موضوع الاتهام — بفرض صحتها — قد فقدت ذاتيتها واندمجت في بعضها وأصبحت أحد عناصر هذا الحساب فلا تصالح للمطالبة بقيمتها على استقلال، مما تضحى معه الدعوى المدنية والدعوى الجنائية بالتالي غير مقبولتين، هذا إلى أنه قد تمسك أمام محكمة الموضوع بقيام سبب من أسباب الإباحة تلتفى معه مسئولية من الجريمة المسندة إليه، إذ دأبت الشركة المدعية بالحقوق المدنية في التعامل معه على أن تتسلم منه لحسابها وباسمها شيكات تحمل توقيعها فقط وتتملأ هي باقى بياناتها وحصوات منه بموجب هذه الشيكات على مبالغ لم تصدر بها، إلا أن المحكمة قد أطرحت دفعه ودفاعه بما لا يبرر رفضها، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى الجنائية بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيكات لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب التي دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم أن الشركة المدعية بالحقوق المدنية — المستفيدة — لم تؤسس دعواها على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيكات موضوع الاتهام وإنما أسسها على المطالبة بتعويض الضرر الناتج من عدم قابلية الشيكات للصرف، وأن الحكم انتهى إلى القضاء بالتعويض المؤقت الذي طالبته — ٥١ جنيتها — باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها فإنه يكون قد توافر للدعوى المدنية — بدورها — كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية، ومن ثم تكون مقبولة، ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك، وكان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب وفقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير، لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤثره بها في التعامل، وكان توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك.

ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، إذ أن إعطاء الشيك للمصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانيين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه وينحصر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف الظاهر . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينزع في صحة توقيعه على الشيكات موضوع الاتهام ولا يجادل في واقعة قيامه بتسليمها للمدعية بالحقوق المدنية — المستفيدة — تسليماً صحيحاً فإنه لا يجدي قوله أنه ما سلم الشيكات إلى المدعية — موقفاً عليها على بياض — إلا لتكون ضماناً لحقوقها ، ذلك أنه من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دافعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة ، كما لا يجدي الطاعن كذلك تسانده إلى أن المدعية بالحقوق المدنية قد ملأت بيانات الشيكات على خلاف الواقع بما كان يتعين معه أن تمتد إليها أسباب الإباحة ، إذ أن هذه الحالة لا تدخل في حالات الاستثناء التي تتدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك — وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضاً الحصول عليه بطريق التهديد ، فحالة الضياع وما في حكمها هي التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديراً من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استناداً إلى سبب من أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سبباً للإباحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بما يبرأ به من قالة الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جاسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السوسند المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان الزيني ، ويعيش رشدي ، ومحمد هلى بلخ ، وحسن بـ ١٨٣٠ .

(١٢٩)

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٨ التقضائية

(١) معارضة . ” المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى ” . إجراءات
” إجراءات المحاكمة ” . طعن . نقض . ” ملطة محكمة النقض ” .

قاعدة عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . مرانها على المعارضة فى الحكم
الحضورى الاعتبارى . هل ذلك ؟

الذير المانع من حضور جاسة المعارضة . جواز التمسك به . لأول مرة أمام النقض .

حق محكمة النقض فى تقدير دليل الذير المقدم إليها .

(٢) معارضة . ” المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى ” . إجراءات .
” إجراءات المحاكمة ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . حكم .
” تسببيه . تسببيه غير معيب ” .

عدم تقديم الطاعن لمحكمة النقض . دليل المرض الذى يدعى أنه منه من حضور جاسة
المعارضة . المرفوعة عن الحكم الحضورى الاعتبارى الامتنان . أثره : صحة القضاء بعدم
قبول معارضته .

(٣) حكم . ” ما لا يعيبه ” . ” بياناته . بيانات الديباجة ” . نقض .
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

الطأ فى ديباجة الحكم . لا يعيبه . هل ذلك ؟ مثال .

(٤) تبديد . مسئولية جنائية . اختلاس أشياء محجوزة . نقض . " أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها " .

السداد اللاحق لوقوع جريمة التبديد . لا يؤثر في المسئولية الجنائية .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض في الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم . وللمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطيبة الماثلة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تظمن إليه - ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة المرفوعة عن الحكم الحضورى الاعتبارى لأن المقتضى في الحالتين واحد إذ أن من شأنه في المعارضة في الحكم الغيابي حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومن شأنه في المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى حرمان المعارض من إثبات عذره في عدم حضور الجلسة التي صدر فيها هذا الحكم ، والذي يتوقف على ما يبيده في هذا الشأن قبول المعارضة ونظر موضوعها أو عدم قبولها .

٢ - متى كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام في الدعوى يوضح صدره ، ففضت المحكمة بعدم جواز معارضته في الحكم

الصادر حضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد — وهو في حقيقته حكم بعدم قبول المعارضة — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه عن حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن منعه في هذا الشأن يكون على غير سند .

٣ — من المقرر أن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن ما ورد في ديباجة الحكم من أن المدعى المدني طالب التأييد حال خلو الدعوى من طلب الادعاء المدني فلا يبدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في سلامته .

٤ — السداد اللاحق على تمام جريمة التهديد — بفرض حصوله — لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المحجوزات المبينة بالمحضر وصفا وقيمة ، المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفها لنفسه لإضرار بالدائنين الجاهزين وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح شرين قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته بعدم جوازها . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز معارضة الطاعن في الحكم الحضوري الاعتباري القاعى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد شابه البطلان والخطأ في القانون الاخلال بحق الدفاع ذلك أن تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم والجلسات السابقة كان لعذر قهري هو مرضه ، كما أن الحكم أورد في ديباجته أن المدعى المدني طلب التأييد حال خلو الدعوى من طلب ادعاء مدنى فضلا عن قيام الطاعن بسداد الدين المحجوز من أجله ، كل ذلك يوجب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محضر جلسة المارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخاف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام في الدعوى يوضح عذره فقضت المحكمة بعدم جواز معارضته في الحكم الصادر حضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد (وهو في حقيقته حكم بعدم قبول المعارضة) . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدائته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن المعارض وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم والمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تظن إليه — ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة المرفوعة عن الحكم

الحضوري الاعتباري لأن المقتضى في الحالين واحد إذ أن من شأنه في المعارضة في الحكم الغيابي حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومن شأنه في المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري حرمان المعارض من إثبات عذره في عدم حضور الجلسة التي صدر فيها هذا الحكم والذي يتوقف على ما يبيديه في هذا الشأن قبول المعارضة ونظر موضوعها أو عدم قبولها — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن منعه في هذا الشأن يكون على غير سند — أما ما يشير الطاعن بشأن أن ما ورد في ديباجة الحكم من أن المدعى المدني طالب التأييد حال خلو الدعوى من طالب الادعاء المدني فلا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في سلامته إذ من المقرر أن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله — كما أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد — بفرض حصوله — لا يعفى من المسؤولية الجنائية — لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عنان الزيني ، وعيش محمد رشدي ، وفاروق راتب ، ومحمد علي بليغ .

(١٣٠)

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٨ القضائية

نقض . "التقرير بالطعن وإيداع الأسباب" . نيابة عامة .

التقرير بالطعن بالنقض . ورقة شككية . وجوب جعلها مقوماتها الأساسية . تكتمل بأى
دليل خارج عنها . فإرجائز . أساس ذلك ؟

استحالة التحقق . من أن المقرر من أعضاء النيابة العامة . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . لا يغنى
عن ذلك اشتغال التقرير على بيان اسم النيابة الكليّة الطاعنة . ولا تقديم الأسباب في الميعاد
موقعة من رئيس نيابة . هل ذلك ؟

من المقرر أن تقرير الطعن هو ورقة شككية من أوراق الإجراءات التي يجب
أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدر
العمل الإجرائي ممن صدر عنه على الوجه المعتبر قانوناً ، فلا يجوز تكملة أى بيان
في التقرير بدليل إخراج هذه غير مستمد منه . لما كان ذلك ، وكان النائب بتقرير
الطعن أن نيابة كفر الشيخ الكليّة هي الطاعنة وخلا التقرير من اسم ووظيفة
وتوقيع المقرر ومن ثم فقد استحال التثبت من أن الذى قرر بالطعن إنما هو من
أعضاء النيابة . ولا يغنى في هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذى صفة
فعلاً ما دام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة . لما كان ذلك ، وكان
من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض — كما رسمه القانون — هو الذى يترتب عليه
دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به بناء على إفاة ذى الشأن عن رغبته ،
فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ، فلا تنصل به محكمة النقض

ولا يغنى عنه تقديم أسباب له . وإذا كان الثابت أن هذا الطعن — وإن أودعت أسبابه في الميعاد موقعة من رئيس نيابة — إلا أن التقرير به قد جاء غفلا من اسم ووظيفة وتوقيع المقرر فهو والعدم سواء فيتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضورها ببراءة المتهم ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٧٦ ، وقد حرر تقرير الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٧٦ وأودعت — في اليوم ذاته — الأسباب التي بنى عليها الطعن موقعة من رئيس نيابة استئناف طنطا ، بيد أن الثابت بتقرير الطعن أن نيابة كفر الشيخ الكلية هي الطاعنة وخلا التقرير من اسم ووظيفة وتوقيع المقرر ، ومن ثم فقد استحال التثبت من أن الذي قرر بالطعن إنما هو من أعضاء النيابة . ولا يغنى في هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذي صفة فعلا ما دام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة ، لما هو مقرر من تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الإجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . لما كان ذلك ، وكان

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض — كما رسمه القانون — هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به بناء على إفصاح ذى الشأن عن رغبته فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ، فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له ، وإذ كان الثابت أن هذا الطعن — وإن أودعت أسبابه في الميعاد موقعة من رئيس نيابة — إلا أن التقرير به قد جاء غفلا من اسم ووظيفة وتوقيع المقرر فهو والعدم سواء فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عنان الزيني ، وبعيش رشدي ، ومجد علي بليغ ، وحسن جمعه .

(١٣١)

الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٨ القضائية

نقض . " التقرير بالطعن وايداع الأسباب . ميعاده " . محكمة النقض .
" سلطتها " . شهادة مرضية .

عدم اطمئنان محكمة النقض إلى صحة العذر الذي يتعلل به الطاعن في تجاوز الميعاد
المقرر قانوناً للتقرير بالطعن وايداع الأسباب . أثره : احتساب الميعاد من تاريخ
الحكم .

مثال لنسبب محكمة النقض اطراحها شهادة طبية مقدمة من الطاعن .

مضى كانت هذه المحكمة (محكمة النقض) لا تطعن إلى صحة عذر الطاعن المستند
إلى الشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن والتي ورد بها أن الطاعن " كان يعالج
ويتردد للعلاج في المدة من ١٩٧٦/٦/٢٢ إلى ١٩٧٦/١٠/١١ من التهاب بحوض
الكليتين والتهاب مثاني ونصح له بالراحة التامة وملازمة الفراش مع العلاج خلال
هذه المدة " ، لأنها حررت في فترة لاحقة على المرض المدعى به فلم تكن عن
واقع وإنما إخبار عن أمر غير مقطوع به ، يؤكد ذلك أن الثابت من محضر
التوثيق على التوكيل رقم ... المرفق بأوراق الطعن رقم ... الخاص بذات
الطاعن والمنظور مع هذا الطعن أن الطاعن انتقل يوم ١٩٧٦/٧/١٠ — وهو
يقع في فترة ادعائه المرض — إلى مكتب التوثيق ووقع بإمضائه أمام الموثق
مما مفاده أنه لم يلازم الفراش خلال الفترة المنصوص عليها في الشهادة الطبية ،
فضلاً عن أن تخلف الطاعن عن حضور جميع جلسات المحاكمة منذ الجلسة الأولى

التي حددت لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ينم عن عدم جدية تلك الشهادة. لما كان ذلك وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد في القانون ، محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر ، المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح هيئة الأوقاف المصرية والتي سلمت إليه على سبيل الأمانة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه اضرازا بالدائنة الخاجزة . وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز طنطا الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ عملا بمسادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا في ٢٥ مارس سنة ١٩٧٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وبتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٦ قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٤ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٢ كما لم يقدم أسباب طعنه إلا في التاريخ المذكور متجاوزا في التقرير بالطعن وتقدم الأسباب الميعاد القانوني الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض — لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة لا تظمن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى الشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن والتي ورد بها أن الطاعن ” كان يعالج ويتردد للعلاج في المدة من ١٩٧٦/٦/٢٢ إلى ١٩٧٦/١٠/١١ من التهاب بحوض الكليتين والتهاب مثاني

ونصح له بالراحة التامة وملازمة الفراش مع العلاج خلال هذه المدة" — لأنها حررت في فترة لاحقة على المرض المدعى به فلم تكن عن واقع وإنما إخباراً عن أمر غير مقطوع به ، يؤكد ذلك أن الثابت من محضر التوثيق على التوكيل رقم ... المرفق بأوراق الطعن رقم ... الخاص بذات الطاعن والمنظور مع هذا الطعن أن الطاعن انتقل يوم ١٠/٧/١٩٧٦ — وهو يقع في فترة ادعائه المرض — إلى مكتب التوثيق ووقع بامضائه أمام الموثق مما مفاده أنه لم يلزم الفراش خلال الفترة المنصوص عليها في الشهادة الطبية — فضلاً عن أن تخلف الطاعن من حضور جميع جلسات المحاكمة منذ الجلسة الأولى التي حددت لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ينم عن عدم جدية تلك الشهادة — لما كان ذلك وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد في القانون محسوباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون خيراً مقبول شكلاً .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرادى .

(١٣٢)

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٨ القضائية

(١) إخفاء أشياء مسروقة . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " . قصد جنائى . إثبات . " بوجه عام " .

ركن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . نفسى . استفادته من ظروف الدهوى وملايساتها .
عدم التزام المحكمة بالتحديث منه صراحة .

(٢) إخفاء أشياء مسروقة . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .

مجرد اتصال المتهم ماديا بالمضبوطات المسروقة يتحقق به ركن الاخفاء . عدم اشتراط أن يكون
احتجازه بنية التملك .

(٣) محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبيب
غير معيب " .

عدم التزام المحكمة باتباع المتهم فى كل جزئية من دفاعه . كفاية إيراد الأدلة المتبعة التى
صححت لديها .

١ - لما كان من المقرر أن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة
من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة

الموضوع أن تتيقن من ظروف الدعوى وما توحى به ملائمتها ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة على استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافره ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم ، بمقام التدايل على ثبوت ركن العلم في حق الطاعن سائغا وكافيا لحمل قضائه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سليم .

٢ - لما كان الحكم قد حصل دفاع الطاعن بأنه تسلم المسروقات من المتهم الأول لانفكير في شرائها ثم اطرحه بما يبرر رفضه - على ما سلف بيانه - فإنه قد استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده اتصالا ماديا بالمضبوطات وأنه أخفاها لديه وهو ما يتحقق به ركن الاخفاء في حقه على ما هو معرف به في القانون ، إذ يكفي بمجرد تسلم المسروق لتوافر هذا الركن ، ولا يشترط أن يكون احتجازه بنية تملكه .

٢ - بحسب الحكم كما يتم تذليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أخفى أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها . وطلبت عقابه بالمواد ٤٤ مكررا و ٣/٤٥ و ١/١٥٠ و ٣١٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بالقاس الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إخفاء أشياء مسروقة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، والقصور في التسبيب ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على انتفاء علمه بسرقة الأشياء المضبوطة وعلى أنه لم يكن قد اشتراها بعد وإنما أخذها لمعايتها ، غير أن المحكمة لم تستظهر توافر ركن العلم ولم تتحدث عنه استقلالاً ، كما التفتت عن الرد على دفاعه هذا بما يدفعه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه ، بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد برر قضاءه بقوله ” إن المتهم الأول اعترف بمقارفة السرقة مع الثاني وأنها قد باعوا المسروقات إلى المتهمين الثالث (الطاعن) والرابع والخامس وأضاف بأن أولئك الآخرين كانوا يعلمون بأن الأشياء التي بيعت إليهم مسروقة وأنه قد اعتاد بيع ما يقوم بسرقة إلى المتهم الثالث (الطاعن) “ كما عرض لدفاع الطاعن — والمتهمين الرابع والخامس — وود عليه بأنه ” لا يقدح في اعترافات الآخرين قولهم بتحقيقات النيابة بعدم علمهم بمصدر ما بيع إليهم من المضبوطات لأن الثابت أن الثمن الذي دفعه الرابع والخامس نظير ما بيع إليهما بثمن بخس إلى درجة تقطع بعلمهما بمصدره فضلاً عن علمهم جميعاً بأن المتهمين الأول والثاني من ذوي السوابق في السرقات ، يدل على ذلك أيضاً تردد الثالث بتحقيقات النيابة بين القول بأن المتهم الأول يعرفه ثم عدوله إلى نفى ذلك وأنه قد استغل موقفه وأخذ ما أخذه (على فرجة) ورغم أن الثابت أن المتهم الثالث (الطاعن) موظف بشركة النيل العامة فإن الثابت كذلك من أقوالهم المتهم الأول أنه قد اعتاد بيع المسروقات إليه ... “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملبساتها ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة

وعلى استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافره ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم ، بمقام التدليل على ثبوت ركن العلم في حق الطاعن سائغا وكافيا لحمل قضائه فان ما يشيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل دفاع الطاعن بأنه تسلم المسروقات من المتهم الأول للتفكير في شرائها ثم ا طرحه بما يبرر رفضه على ما سلف بيانه — فانه يكون قد استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده اتصالا ماديا بالمضبوطات وأنه أخفاها لديه وهو ما يتحقق به ركن الاخفاء في حقه على ما هو معروف به في القانون ، إذ يكفي مجرد تسلم المسروق لتوافر هذا الركن ، ولا يشترط أن يكون احتجازه بنية تملكه . لما كان ذلك ، وكان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صححت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفتاته عنها أنه ا طرحها فان كل ما يشيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

ولما كان ما تقدم ، فان الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل نور ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه .

(١٣٣)

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ القضائية

(١) نقض . "الصفة فى الطعن والمصلحة فيه" . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . إعلان . بطلان . استئناف . نظره والحكم فيه " .
المصلحة . شرط لقبول الطعن .

عدم قبول النعى على ورقة إعلان الحكم الابتدائى خلوها من وصف التهمة والعقوبة المقررة بها .
مضى قبل استئناف المحكوم عليه لهذا الحكم . هــ ذلك : انعدام مصلحته .

(٢) محضر الجلسة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

الدفع بعدم العلم بيوم البيع . موضوعى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .

(٣) تبديد . اختلاس أشياء محجوزة . مسئولية جنائية . قصد جنائى .

الحداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . لا يؤثر فى قيامها ولا يفيد انتفاء
القصد الجنائى .

١ — إن المصلحة شرط لازم فى كل طعن ، فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا . وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن قد استأنف الحكم وقضى بقبول استئنافه شكلا فإنه لا يكون له ثمة مصلحة فى النعى على ورقة إعلان الحكم خلوها من بيان وصف التهمة والعقوبة المقررة بها .

٢ — متى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه باليوم المحدد للبيع، وإذا كان هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التي كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النهي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ — إن السداد اللا-ق وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها ولا يدل بذاته على انتهاء القصد الجنائي، ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة وصفا بقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقصورة . وطالبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ميت غمر الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبديد محجوزات، قد شابه البطلان في الإجراءات والقصور في التسبيب . ذلك بأن ورقة إعلان الحكم الابتدائي للطاعن جاءت خلوا من بيان وصف التهمة والعقوبة المقررة بها، كما أن الطاعن لم يعلم باليوم المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها، ولم يتمكن لجهله القراءة والكتابة من تقديم المخالصة الدالة على السداد . مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المصلحة شرطا لازما في كل طعن فإذا انتهت لا يكون الطعن مقبولا ، وكان لا مصلحة للطاعن في النعي على ورقة إعلان الحكم الابتدائي إليه مادام أنه استأنف هذا الحكم وقضى بقبول استئنافه شكلا ، فإن النعي لذلك يكون غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة التبيد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه باليوم المحدد للبيع ، وإذا كان هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التي كان يتعين عليه التمسك بها أمام الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعي على هذا الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص .

ولما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جندب ، والدكتور أحمد رفعت خديجي ، وأحمد طاهر خليل ، وصالح الدين نصار .

(١٣٤)

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٨ القضائية

سرقة . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقلل منها " .

تمام السرقة . بالاستيلاء على المنقول وانحسار حيازة مالكه منه . وصيرورته رهن تصرف
سارق .

من المقرر أن السرقة تتم بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاما يخرج منه
من حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه . وإذا كان ذلك
وكانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن وآخرين دخلوا مسكن المجنى عليها
بواسطة نزع النافذة من الخارج وقام الطاعن بسرقة المسروقات من حجرتها .
فإن الحكم إذ اعتبر الواقعة سرقة تامة لا شروعا فيها يكون قد أصاب صحيح
القانون ويكون النعي عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سليم .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق الأواني والخلى المبينة وصنفا بقيمة
بالمحضر ل . . . من منزلها بواسطة الكسر من الخارج . وطلبت معاقبته
بالمادة ٣/٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات . ومحكمة جنح منوف الجزئية
قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل والنفاذ .

فاستأنف المحكوم عليه والنيابة العامة . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . ملخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن التهمة مافقة عليه من المجنى عليها وقدم مستندات تدليلا على قيام الضغينة بينهما إلا أن المحكمة التفتت عنها ولم تعن بالرد على دفعه في هذا الشأن . كما أنها لم تستجب إلى طلبه سماع الشهود الذي أبداه في مذكرة دفاعه المقدمة بجلسته ٢٩/١٢/١٩٧٥ وأصر عليه في المذكرة الأخرى المقدمة في فترة حجز الدعوى للحكم في المعارضة الاستئنافية . كما أن الحكم اعتبر الواقعة جريمة سرقة تامة في حين أنها لم تتجاوز حد الشروع ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والمعاينة وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنيا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى الأدلة السائغة التي أوردتها فإن النعي على الحكم بدعوى التمصور يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب — في درجتي التقاضي — سماع أحد من شهود الإثبات أو النفي ، وإن صرحت له المحكمة

الاستئنافية بتقديم مذكرة بدفائه عند حجز الدعوى للحكم في الاستئناف بجلاسة ١٩٧٥/١٢/٢٩ ثم في الممارسة بجلاسة ١٩٧٦/٤/٥ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستئنافية من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصريح المتهم أو المدافع عنه بمسايدل عليه ، وأن الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . ولما كان الطاعن يعتبر متنازلاً عن طلب سماع أقوال الشهود بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة وهو — من بعد — لم يبد هذا الطلب بجلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة سواء عند نظر الاستئناف أو المعارضة ، وبفرض تمسكه به في مذكرة الدفاع المقدمة منه في فترة حجز الدعوى للحكم ، فإنه لا على المحكمة أن هي انفتت عنه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح له بتقديمها ما دام أنه لم يطالب ذلك بجلاسة المحاكمة ، ومن ثم فإن منعه على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن وآخرين دخلوا مسكن المجنى عليها بواسطة نزع النافذة من الخارج وقام الطاعن بسرقة المسروقات من حجرتها . وإذا كان من المقرر أن السرقة تتم بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاماً يخرج من حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه ، فإن الحكم إذا اعتبر الواقعة سرقة تامة لا مشروعاً فيها يكون قد أصاب صحيح القانون والنهي عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خلفا ، وأحمد طاهر خليل ،
وصلاح الدين نصار .

(١٣٥)

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٨ ، القضائية

مواد مخدرة : قصد جنائي . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . إثبات
" شهادة . اعتراف . قرائن " . نقض " أسباب الطعن — ما يقبل منها " .

— تقدير توافر قصد الاتجار في الجرائم المخدرة من عدمه . موضوعي مادام سائفا .

— افعال الحكم ماورد بالتحريات وما شهد به رجال الصبغ من أن المتهم أقر لهما
بأن احرازه المخدر كان بقصد الاتجار . قصور .

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله " انها تتحصل
في أنه ثبت للرائد بقسم مكافأة المخدرات من تحرياته السرية التي
قام بها أن كلا من المتهمين يحرز مواد مخدرة فاستصدر إذنا من النيابة العامة
بتفتيشهما لضبط ما يحزرانه من هذه المواد فصدر له الإذن المطلوب في الساعة
٦,٣٠ مساء يوم ١٩٧٦/٢/٨ وفي حوالى الساعة السابعة من نفس اليوم علم من
مصدره السرى بوجود المتهمين بشارع صفية زغلول أمام بلوكات الأمن قسم
القطارين فانتقل وبصحبه الشرطى السرى بالقسم إلى حيث أخبره المرشد السرى
حيث عمل كميناً أمام جمعية الدواجن وما لبث أن شاهدهما هو والشرطى السرى
قادمين بشارع صفية زغلول في نهايته متجهين إلى محطة سكك حديد مصر فتركهما
حتى مرأ على الكمين ثم وثب عليهما وتمكن بمساعدة الشرطى السرى من القبض
عليهما وبتفتيش المتهم الأول عثر معه على طربة كاملة من مخدر الحشيش

اسفل كر ينطرونه كما عثر مع المتهم الثاني على لفافة من السلوفان بها قطعة من مخدر الحشيش مغلفة بقماش بجيب سترته الخارجى الأيمن وبمواجهتهما بما ضبط مع كل منهما اعترفا بإحرازهما لهذه المواد المخدرة . وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة تحدث عن القصد من الإحراز بقوله "إنه لا يوجد دليل تطمئن إليه المحكمة على أن المتهمين كانا يقصدان الاتجار بما ضبط مع كل منهما بالذات من مخدرات بل ينفي هذا القصد ما شهد به الرائد ... من أن تحرياته العمرية دلت على أنهما كانا يسبيلهما لتسليم المخدرات لآخر أى أنهما ما كانا إلا محزين وبالتالي تستبعد المحكمة قصد الاتجار من وصف الإتهام ... " ، وانتهى الحكم من ذلك إلى معاقبة كل من المطعون ضدهما طبقا للمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . لما كان ذلك ولئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافرتلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان البين من الإطلاع على المنردات المضمومة أن تحريات ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلته على أن المطعون ضدهما يتجران بالمواد المخدرة ويقومان بتوزيعها على عملاء لها بدائرة بعض أقسام شرق مدينة الاسكندرية وأنهما بصدد تسليم بعض عملائهما بدائرة قسم العطارين كمية من المواد المخدرة وقد قام الضابط — بناء على إذن من النيابة العامة — بضبطهما وهما فى الطريق العام ومع أولهما طربة كاملة من مخدر الحشيش وزنتها ٣٠٠ جرام ومع الثانى قطعة من ذات المخدر وزن ٣٩ جراما ، وشهد الضابط والشرطى العمري المرافق له وقت الضبط بأن المطعون ضدهما أقرا بأقوالهما بأن إحرازهما المخدر المضبوط كان بقصد الإتيار ، مما كان مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتحصنها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصالح دليلا على توافر قصد الإتيار أو لا تصالح ، لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل أما وهى لم تفعل وتساندت فى إطراح هذا القصد باستدلال فاسد من أقوال الضابط فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما أحرزا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا، وطابت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالقييد والوصف الواردين بتقرير الاتهام، فقرر ذلك. ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها عملاً بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المطعون ضده الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومعاينة المطعون ضده الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الأحرار كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي. فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجريمة أحرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال، ذلك بأن الحكم استند في نفي قصد الاتجار عنه إلى القول بأنه لا يوجد دليل تطمئن إليه المحكمة على توافره وأن ما شهد به ضابط الواقعة ينفي هذا القصد مع أن الثابت من محضر التحريات وظروف الواقعة وأقوال رجل مكتب المخدرات أن المطعون ضدهما ممن يتجرون في المواد المخدرة بما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "أنها تتحصل في أنه ثبت للرائد بقسم مكافحة المخدرات من تحرياته السرية التي قام بها أن كلا من المتهمين يحوز مواد مخدرة فاستصدر اذنا من النيابة العامة بتفتيشهما لضبط ما يحوزانه من هذه المواد فصدر له الاذن المطلوب في الساعة ٦٣٠ مساء يوم ١٩٧٦/٢/٨ وفي حوالي الساعة السابعة من نفس اليوم علم من

مصدره السرى بوجود المتهمين بشارع صفية زغلول أمام بلوكات الأمن قسم
العطارين فانتقل وبصحبته الشرطى السرى بالقسم ... إلى حيث أخبره
المرشد السرى حيث عمل كميناً أمام جمعية الدواجن وما لبث أن شاهدهما هو
والشرطى السرى قادمين بشارع صفية زغلول فى نهايته متجهين إلى محطة سكك
حديد مصر فتركهما حتى مرا على الكمين ثم وثب عليهما وتمكن بمساعدة الشرطى
السرى من القبض عليهما وبتفتيش المتهم الأول عثر معه على طربة كاملة من
مخدر الحشيش بقماش الطربة أسفل كمر بنظاونه كما عثر مع المتهم الثانى على لفافة
من السلوفان بها قطعة من مخدر الحشيش بقماش الطربة بحبيب سترته الخارجى
الأيمن وبواجهتهما بما ضبط مع كل منهما اعترفا باحرازهما لهذه المواد المخدرة
وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة تحدث عن
القصد من الاحراز بقوله " أنه لا يوجد دليل تطمئن اليه المحكمة على أن المتهمين
كانا يقصدان الاتجار بما ضبط مع كل منهما بالذات من مخدرات بل ينفى هذا
القصد ما شهد به الرائد ... من أن تحرياته السرية دلت على أنهما كانا
يسبيلهما لتسليم المخدرات لآخر أى أنهما ما كانا إلا محرزين وبالتالي تستبعد
الحكمة قصد الاتجار من وصف الاتهام ... " ، وانتهى الحكم من ذلك إلى معاقبة
كل من المطعون ضدهما طبقاً للمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . لما كان ذلك ولأن
كان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع
بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة
أو نفيها سائغاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان
البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن تحريات ضابط قسم مكافحة المخدرات
قد دلت على أن المطعون ضدهما يتجران بالمسواد المخدرة ويقومان بترويجها
على عملاء لها بدائرة بعض أقسام شرق مدينة الاسكندرية وأنهما بصدد تسليم
بعض عملائهما بدائرة قسم العطارين كمية من المواد المخدرة وقد قام الضابط

— بناء على إذن من النيابة العامة — بضبطهما وهما في الطريق العام ومع أولهما طربة كاملة من مخدر الحشيش وزنها ٣٠٠ جرام ومع الثاني قطعة من ذات المخدر وزن ٣٩ جراما ، وشهد الضابط والشرطي السرى المرافق له وقت الضبط بأن المطعون ضدهما أقرالهما بأن إحرازهما المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار ، مما كان مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتخصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أولا تصلح لا أن تقيم قضاها على مجرد قول مرسل أما وهي لم تفعل وتساندت في أطراح هذا القصد باستدلال فاسد من أقوال الضابط فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصالح الدين نصار ،
رجال الدين منصور .

(١٣٦)

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٨ القضائية

سرقة . استئناف . "سقوطه" . عقوبة "تنفيذها" .

الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ . منطاه :-
عدم تقديمه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته . أساس ذلك ؟ المادة ٤١٢ إجراءات . مثال .

تنص المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يسقط
الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ
إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة . بما مفاده أنها جعلت سقوط الاستئناف
منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولا يسقط استئنافه متى
كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة مادام التنفيذ
عليه أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر
أنه يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة
على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبلا
إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، فإن المطعون ضدها إذ مثلت أمام
المحكمة الاستئنافية للفصل في استئنافها عن حكم مشمول بالنفاذ يكون
التنفيذ عليها قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ويكون الحكم
المطعون فيه إذ قضى في موضوع استئنافها قد أصاب صحيح القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها سرقت حافظة النقود ومابينها والمبينة بالمحضر والمملوكة لـ وطالبت معاقبتها بالمادتين ٣١٦ و ٣١٧/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح منوف الجزئية قضت غيايا عملا بمادتي الانهام بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل والنفاذ . عارضت ، وقضى في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ، فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بالبراءة في موضوع الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها حالة أنها محكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ ولم تتقدم للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظره مما كان يتعين معه الحكم بسقوط الاستئناف عملا بالمادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية وحيث إن الثابت من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المطعون ضدها حضر يوم الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بعد المناداة عليها ولما كانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عايه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة " . قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عايه للتنفيذ قبل الجلسة فأفادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة مادام التنفيذ عليه أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، فإن المطعون ضدها إذ مثلت أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في استئنافها عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليها قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع استئنافها قد أصاب صحيح القانون .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب . وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ،
ومحمد وهبة .

(١٣٧)

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٨ القضائية

(١) تبديد . قصد جنائى . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسبيليه .
تسبيل معيب " .

إدانة المتهم لمجرد تصرّاه فيما أودع لديه . دون الفصل فى النزاع على ملكيته وانتفاء
القصد الجنائى لديه وما يظاھره من مستندات . تصور وإخلال بحق الدفاع .
مجرد الإخلال بعقد الرديعة . لا يفيد وقوع جريمة التبديد .

(٢) قانون " تطبيقه " . تبديد . اختلاس أشياء محجوزة . جريمة . " أركانها " .

كون الشيء المباد غير مملوك لمركب الاختلاس . شرط لوقوع جريمة النهب .

جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . استثناء من هذا الأصل . عدم جواز التماس عليه ،
تأسس ذلك . لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

(٣) تبديد . قصد جنائى . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
حكم . " تسبيليه . تسبيل معيب " .

التمتات بالحكم من المستندات التى قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسئوليته فى جريمة
التبديد . قصور . وإخلال بحق الدفاع .

١ - لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية
أن الطاعنة قدمت مستندات تمسكت بدلائلها على ما كبتها للانقاض موضوع
التهمة وانتفاء القصد الجنائى لديها ، وتمسكت فى دفاعها بأن المدعية بالحق

المدنى — المطعون ضدها — لم تقدم سند ملكيتها وأن المحامى العام سلم الانقراض للطاعنة ، كما تضمن محضر تلك الجلسة أن المدافع عن الطاعنة قدم حافظة بها عقد إيجار محرر بين الطاعنة والمطعون ضدها تدليلا على فساد دعوى هذه الأخيرة وبطلان منازعتها للطاعنة فى الملكية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنة لمجرد أنها تصرفت فى الانقراض التى أودعت لديها على سبيل الأمانة للمحافظة عليها ، دون أن يفصل فى النزاع على ملكيتها ، ودون أن يعرض لمستندات الطاعنة ولا دفاعها القائم عليها بدعوى انتفاء القصد الجنائى لديها ، وذلك بالرغم من أنه قد أشار إليه فى مدوناته ، لما كان ذلك ، وكان مجرد إخلال الطاعنة بما فرضه عليها عقد الوديعة من التزامها بالمحافظة على الانقراض التى تركت فى حوزتها لحين الفصل فى النزاع على الملكية لا يفيد بذاته ارتكابها جريمة التبيد ، بل لا بد أن يثبت أن مخالفتها لهذا الأمر قد أملاه عليها سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليها .

إن جريمة التبيد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأنيم هو المساس والعبث بملكية المال الذى يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن الشارع من ذلك إلا حالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه ، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه إلى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص فى القانون .

٣ — لما كان البين من الاطلاع على الأوراق ومدونات الحكم على ما سلف ذكره أن الطاعنة تقدمت بمستندات تمسكت بدلائلها على نفى مسئوليتها عن جريمة التبيد وانتفاء القصد الجنائى لديها ، وكان الحكم قد التفت من تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعنة ولو أنه غنى بحثها وخص الدفاع المؤسس عليها لحاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون مشوبا — فضلا عن قصوره بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويرجب نقضه .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعواها بالطريق المباشر ضد الطاعنة بأنها بددت المنقولات المسلمة إليها بمقتضى قرار من السيد المحامي العام الأول حتى يفصل في النزاع القائم بينهما قضائيا . وطابت عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وبالزامها بأن تؤدي لها مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مركز امبابة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وعشرة جنميات لوقف التنفيذ وبالزامها بأن تؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنفت المحكوم عليها الحكم . ومحكمة الحيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعنن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة التبييد قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة لم تعرض المستندات التي قدمتها الطاعنة تدليلا على ملكيتها للانقاض موضوع تهمة التبييد المسفدة إليها ، والتي تمسكت بدلائلها على انتفاء القصد الجنائي لديها ، إذ أنها لم تقصد إضافة قيمة الانقاض إلى مالها الخاص ، وإنما قامت ببيعها خشية تعرضها للتلف والضياع خاصة وأن منازعة المطعون ضدها لها في الملكية لا تعدو أن تكون دعوى مرسلة لا سم بطاع الجدد بعد أن عجزت عن تقديم الدليل على صحتها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جالة المحكمة الاستئنافية المؤرخ ١٩٧٥ / ١٠ / ٢١ أن الطاعنة قدمت مستندات تمسكت بدلائلها على ملكيتها للانقاض موضوع التهمة وانتفاء القصد الجنائي لديها ، وتمسكت في دفاعها بأن المدعية بالحق المدني — المطعون ضدها — لم تقدم سند ملكيتها

وأن المحامي العام سلم الانقاض للطاعة ، كما تضمن محضر تلك الجلسة أن المدافع عن الطاعة قدم حافظة بها عقد إيجار محرر بين الطاعة والمطعون ضدها تدليلاً على نساد دعوى هذه الأخيرة وبطلان منازعتها للطاعة في الملكية .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه دان الطاعة لمجرد أنها تعرضت في الانقاض التي أودعت لديها على سبيل الأمانة للمحافظة عليها ، دون أن يفصل في النزاع على ملكيتها ، ودون أن يعرض لمستندات الطاعة ولا دفاعها القائم عليها بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديها ، وذلك بالرغم من أنه قد أشار إليه في مدوناته . لما كان ذلك ، وكان مجرد إخلال الطاعة بما فرضه عليها عقد الوديعة من التزامها بالمحافظة على الانقاض التي تركت في جورتها حين الفصل في النزاع على الملكية لا يفيد بذاته ارتكابها جريمة التبيد ، بل لا بد أن يثبت أن مخالفتها لهذا الأمر قد أملاه عليها سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليها ، كما أن جريمة التبيد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التائيم هو الماس والعبث بملكية المسال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن الذارع من ذلك إلا حالة اختلاس المسال المحجوز عليه من مالكه ، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه إلى ما يتجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق ومدونات الحكم على ماسلف ذكره أن الطاعة تقدمت بمستندات تمسكت بدلائلها على نفى مسؤوليتها عن جريمة التبيد وانتفاء القصد الجنائي لديها وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعة ولو أنه عني بجنتها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بفضلاً عن قصوره — بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه وإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جائنة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب وعضوية السادة المستشارين : صلاح الدين الرشيدى ، ومادل الرهان نور ، وشرف الدين خيرى ، ومصطفى حميل مرمى .

(١٣٨)

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٨ القضائية

(١) استئناف . " نظره والحكم فيه " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . تقرير التلخيص .

وضع تقرير التلخيص من الهيئة التى فصلت فى الدعوى . غير لازم . كفاية تلاوة المقرر لتقرير وضعته هيئة سابقة . هل ذلك ؟

(٢) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . تقرير التلخيص . بطلان .

تقرير التلخيص ماهية ؟

ورود نقص أو خطأ بتقرير التلخيص . لا بطلان . أساس ذلك ؟

(٣) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . تقرير التلخيص . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

عدم جواز النجى على تقرير التلخيص بالقصور لأول مرة أمام النقض .

(٤) محضر الجلسة . حكم . " بيانات الديباجة " . " بطلانه " . بطلان .

محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ .

١ - متى كان الثابت من الحكم ومن محضر الجلسة أن عضو الميمين قام بتلاوة التقرير بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى وتقرر حجزها للحكم فإنه لا يقدح

في صحة هذا الإجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة أخرى غير التي فصّلت في الدعوى ، إذ في تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه وقد اطلع على أوراق الدعوى رأى أن ما اشتمل عليه التقرير من عناصر ووقائع كاف للتعبير عما استخلصه من جانبها وأنه لم يجد داعيا لوضع تقرير آخر .

٢ - إن تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الالمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى .

٣ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذا كان عليه إن رأى أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمه ، إن بوضوحها في دفاعه ومن ثم فلا وجه لما ينعاه الطاعن في هذا الصدد .

٤ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة هذا التاريخ ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تضمنت تاريخ إصداره وإذا استوفى محضرا جلستى ١٤/١/١٩٧٦ ، ٣/٢/١٩٧٦ سائر بيانات ديباجته ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى خلو رجل خارج نطاق عقد الإيجار من السكان المبينة أسماؤهم بالمحضر وطلبت عقابه بالمبادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ومحكمة العجوزة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتغريم المتهم خمسمائة جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . فاستأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الدعوى حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . - إلح .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد شابه البطلان ذلك بأنه لم يصدر بعد تلاوة تقرير التلخيص من وضع أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته ، وإنما بناء على تقرير التلخيص قاصر وضعته دائرة سابقة . كما خلا الحكم من بيانات ديباجته ومن بينها اسم المتهم مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم ومن محضر الجلسة أن عضو المين قام بتلاوة التقرير بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتقرر حجزها للحكم فإنه لا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة أخرى غير تلك التي فصلت في الدعوى ، إذ في تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه وقد اطلع على أوراق الدعوى رأى أن ما اشتمل عليه التقرير من عناصر ووقائع كاف للتعبير عما استخلصه من جانبه لها وأنه لم يجد داعيا لوضع تقرير آخر . لما كان ذلك وكان تقرير التلخيص وفقا للسادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها يومياتهم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ كان عليه إن رأى أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمة أن يوضحها في دفاعه ومن ثم فلا وجه لما ينهيه الطاعن في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تضمنت تاريخ إصداره وإذ استوفى محضرا جلستى ١٩٧٦/١/١٤ ، ١٩٧٦/٢/٣ سائر بيانات ديباجته ، فإن منعي الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

بإضافة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية المادة المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيد ، وعرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرمى .

(١٣٩)

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٨ القضائية

معارضة . "نظرها والحكم فيها" . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . إعلان .

تأجيل نظر المعارضة إداريا وجب إعلان المعارض قانونا بالجلسة .

عدم اتباع ما رسمه القانون في إعلان ورقة التكليف بالحضور . ترتب عليه إعلانها كذا إجراءات المحاكمة والحكم . أساس ذلك : المادتان ٢٣٤ إجراءات و ١٩ مزايدات .

لما كان البين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أنه تحدد لنظر معارضة الطاعنين أمام المحكمة الاستئنافية جلسة ١٩٧٥/١٠/٩ ، غير أنها أجلت إداريا بالجلسة ١٩٧٥/١٢/٤ ، وفي هذه الجلسة الأخيرة تخلف الطاعنان عن الحضور فتقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار معارضتهما الاستئنافية كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان تأجيل نظر المعارضة إداريا يوجب إعلان المعارض إعلانا قانونيا بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة .

وكان البين من ورقة إعلان الطاعنين بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة أن الحضر أثبت فيها أنه توجه في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ لإعلان المتهمين (الطاعنين) بالجلسة ١٩٧٥/١٢/٤ وخاطبهما مع شخصهما ورفضوا التوقيع وأنه لأجل

العلم ترك الصورة ، إلا أنه لم يذكر سبب امتناعهما عن التوقيع أو الإشارة إلى رفضهما الإمضاء له بهذا السبب . لما كان ذلك ، وكانت إجراءات الإعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات وكانت المادة التاسعة من قانون المرافعات توجب في فقرتها الخامسة على المحضر أن يبين " اسم وصفة من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل " أو إثبات امتناعه وسببه " وكان المحضر لم يثبت شيئا عن سبب امتناع المعلن إليهما (الطاعنين) عن التوقيع كنص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة سالفة الذكر ، أو الإشارة إلى رفضهما الإمضاء له وسبب هذا وكان عدم إثبات ذلك يترتب عليه البطلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات لعدم تحقق غاية الشارع من تمكين المحكمة من الاستيثاق من جدية ما سلمه المحضر من إجراءات . ومن ثم فإن ورقة التكليف بالحضور المشار إليها تكون باطلة ، ويترتب معها البطلان على إجراءات المحاكمة فالحكم المطعون فيه يكون باطلا لا بطلانه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارضين من استعمال حقهما في الدفاع ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : بددا الأشياء الميينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لهما والمحجوز عليها لصالح الإصلاح الزراعي والمسلمة لهما على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلساها لنفسيهما لإضرار بالدائن الحاجز . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة كفر سعد الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليهما الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارضا وقضى في معارضتهما باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضي باعتبار معارضتهما الاستئنافية كأن لم تكن قد شابه بطلان في الإجراءات وألم به الخطأ وانطوى على إخلال بحقوقهما في الدفاع، ذلك بأنهما لم يعلنوا للحضور بجلاسة ١٩٧٥/١٢/٤ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بعد أن تأجل إليها نظر المعارضة إداريا مما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أنه تحدد لنظر معارضة الطاعنين أمام المحكمة الاستئنافية جلاسة ١٩٧٥/١٠/٩ ، غير أنها أجلت إداريا بجلاسة ١٩٧٥/١٢/٤ ، وفي هذه الجلسة الأخيرة تخلف الطاعنان عن الحضور فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار معارضتهما الاستئنافية كأن لم تكن . لما كان ذلك، وكان تأجيل نظر المعارضة إداريا يوجب إعلان المعارض لإعلاننا قانونيا بالجلاسة التي أجل إليها نظر المعارضة ، وكان البين من الاطلاع على ورقة إعلان الطاعنين بالجلاسة التي أجل إليها نظر المعارضة أن المحضر أثبت فيها أنه توجه في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ لإعلان المتهمين (الطاعنين) بجلاسة ١٩٧٥/١٢/٤ وخاطبهما مع شخصهما ورفضوا التوقيع وأنه لأجل العلم ترك الصورة، إلا أنه لم يذكر سبب امتناعهما عن التوقيع أو الإشارة إلى رفضهما الإمضاء له وسبب هذا . لما كان ذلك ، وكانت إجراءات الإعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات، وكانت المادة التاسعة من قانون المرافعات توجب في فقرتها الخامسة على المحضر أن يبين " اسم وصفة من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه " وكان المحضر لم يثبت شيئا عن سبب امتناع المعلن إليهما (الطاعنين) عن التوقيع كنص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة سالفة الذكر ، أو الإشارة

إلى رفضهما الإضفاء له وسبب هذا وكان عدم إثبات ذلك يترتب عليه البطلان عملاً بالمادة ١٩ من قانون المرافعات لعدم تحقق غاية الشارع من تمكين المحكمة من الاستيثاق من جدية ما سلكه المحضر من إجراءات. ومن ثم فإن ورقة التكليف بالحضور المشار إليها تكون باطلة ويرين معها البطلان على إجراءات المحاكمة فالحكم المطعون فيه ويكون باطلا لا بتناؤه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارضين من استعمال حقيقتيها في الدفاع ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
يعيش رشدي ، وفاروق راتب ، ومحمد علي بلينغ ، وحمد بن بومه .

(١٤٠)

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ القضائية

(١) ضرب "أفضى إلى الموت" محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . رابطة السببية . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

رابطة السببية . في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . تقدير توافرها . موضوعي .

(٢) ضرب "أفضى إلى الموت" . إثبات . "خبرة" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

مسألة الحكم الطاعن عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت . صحيح . مادام الطاعن لا ينازع فيما أثبتته المحكمة . من انحصار إصابات الطاعن في اثنين . وفي أن تلك التي أحدثها الطاعن . يمكن أن تؤدي إلى الوفاة بينما الأخرى لا تدخل لها في إحداث الوفاة . علة ذلك ؟

(٣) ضرب . "أحداث عادية" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . حكم . "تسببية" . تسببية غير معييب . "جريمة" . "أركانها" .

العامة المستديرة . متى تتحقق ؟

إثبات الحكم أن إصابة الرأس اقتضت إجراء عملية تربية ورفع العظام . كفايته لمسألة محدثها من جريمة إحداث العادة .

١ — من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى فصلت في شأنها — إثباتا أو نفيا — فلا رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضائها في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له ، ومن ثم فإنه لا يقدح في استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعي لم يجزم بسبب الوفاة ، حسبما يقول الطاعن ، مادام هو لا يمارى في أن إصابات المجنى عليه قد انحصرت في كسر الضلع العاشر الأيمن — الذى أثبت الحكم في حقه إحداثه — وفي إصابة الرأس التى لا دخل لها في إحداث الوفاة ، وأن الانسكاب البلورى الذى نتج عن كسر ذلك الضلع يمكن أن يحدث الوفاة ، وطالما أنه لا يدعى أن ثمة مهبها آخر قد كشفت الوقائع عن أنه هو الذى أودى بحياة المجنى عليه .

٣ — يتحقق وجود العاهة — في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات — بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . لما كان ذلك وكان الطاعن الثانى لا يمارى — بدوره — في أن إصابة الرأس قد اقتضت إجراء عملية ترينة ورفع العظام ، فإن الحكم إذ ساءله ، بعدما أثبت في حقه إحداث هذه الإصابة ، عن نشوء عاهة مستديمة من جرائها لدى المجنى عليه ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول : ضرب عمدا فأحدث به إصابة جانبه الأيمن الموصوفة بالتقرير الطبى ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . المتهم الثانى : ضرب عمدا المجنى عليه سالف الذكر فأحدث به إصابة رأسه الموصوفة بالتقرير الطبى والتى نشأت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من عظام الجدارية اليمنى

وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حاضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ و ١/٢٤٠ من قانون العقوبات (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعنين (أولهما) بجرime ضرب أفضى إلى موت المجنى عليه (وثانيهما) بجرime ضرب نشأت — لدى المجنى عليه ذاته — من جرأته عاهرة مستديمة ، قد انطوى على فساد فى الاستدلال وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المجنى عليه أدخل المستشفى وبه إصابتان إحداهما كسر بالضلع العاشر الأيمن نتج عنه انسكاب بالورى والأخرى جرح رضى بالجدارية اليمنى اقتضى إجراء عملية ترينة ورفع العظام ثم توفى المجنى عليه ولم يوقع الكشف الطبى الشرعى عليه وإنما اكتفى بسؤال الطبيب الشرعى فى تحقيق النيابة ، ومع أنه لم يحزم بسبب الوفاة أو يذكر أن ثمة عاهرة مستديمة قد تخلفت لدى المجنى عليه وإنما قصارى ماقرره هو أن الانسكاب بالورى يمكن أن يحدث الوفاة وأن إصابة الرأس لا تدخل لها فى إحداها ، فقد ساءل الحكم الطاعن الأول الذى أسند إليه إحداث كسر الضلع — عن الوفاة بالرغم من عدم توافر رابطة السببية ، كما ساءل الطاعن الثانى — الذى أسند إليه إحداث إصابة الرأس — عن نشوء عاهرة مستديمة دون أن يثبت فنيا تخلف هذه العاهرة لدى المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما موجهه أن شجارا نشب بين الطاعنين وبين عائلة المجنى عليه — أثناء وجوده فى حقله — وإذ اتجه صوبه لإستطلاع الأمر فقد بادره أولهما بالضرب بعضا فليظه على جانبه الأيمن فأحدث كسرا بضلعه العاشر بينما ضربه ثانيهما بكوريك على رأسه ، وذلك على مرأى

من شاهد كان برفقته في الحقل ، وقد نقل المجنى عليه إلى المستشفى حيث أجريت له عملية ترينة ورفع العظام ولكنه توفي — بعد قرابة أربعين يوما متأثرا بهبوط في القلب مرده انسكاب بالورى نتج عن كسر الضلع العاشر الأيمن . وأقام الحكم على ثبوت الواقعة لديه — على هذه الصورة — في حق الطاعنين أدلة سائغة مستقاة مما قرره في التحقيق كل من المجنى عليه — قبل وفاته — والشاهد المرافق له والطبيب الشرعى ، ومما جاء بالتقرير الطبي وكتاب المستشفى اللذين أورد الحكم مضمونهما في قوله : ” وثبت من التقرير الطبي ومن كتاب مستشفى المؤرخ ١٩٧٤/١١/٩ أن المجنى عليه أصيب بجرح رضى بالجدارية اليمنى تحته كسر مضاعف منخفض بمؤخر الجدارية اليمنى كما أصيب بكسر بسيط بالضلع العاشر الأيمن وإن هذه الإصابات تحدث من جسم صلب راض كعصا فليظة وكان الضارب في مواجهة المضروب وعلى يمينه قليلا وفي مستواه وعلى مسافة قريبة جدا منه ، وقد أجريت للمجنى عليه عملية ترينة ورفع العظام المنخفضة ثم توفي المجنى عليه بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٩ نتيجة هبوط في القلب مرده إلى الانسكاب بالوروى الأيمن نتيجة الكسر البسيط الحاصل بالضلع العاشر الأيمن “ .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ومتى فصلت في شأنها — إثباتا أو نفيا — فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه — كما هى الحال في الدعوى الماثلة — فإنه لا يقدح في استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعى لم يجزم بسبب الوفاة ، حسبما يقول الطاعن الأول ، ما دام هو لا يمارى في أن إصابات المجنى عليه قد انحصرت في كسر الضلع العاشر الأيمن — الذى أثبت الحكم في حقه إحداثه وفي إصابة الرأس التى لا دخل لها في إحداث وفاة المجنى عليه ، وإن الانسكاب بالوروى الذى نتج عن كسر ذلك الضلع يمكن أن يحدث الوفاة ، وطالما أنه لا يدعى أن ثمة سببا آخر قد كشفت الوقائع عن أنه هو الذى أودى بحياة المجنى عليه ، وذلك لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها ، ومن ثم يكون

الحكم مبرأ مما يعيبه عليه الطاعن الأول . لما كان ذلك ، وكان الطاعن الثاني لا يمارى — بدوره — فى أن إصابة الرأس قد اقتضت إجراء عملية تربنة ورفع العظام ، فإن الحكم إذ ساءله — بعد ما أثبت فى حقه إحداث هذه الإصابة — عن نشوء عاهة مستديمة من جرائها لدى المحنى عليه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، لما هو مقرر من أن العاهة — فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات — يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار / محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وحضرة السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيانة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصالح الدين نصار ،
وجمال الدين منصور .

(١٤١)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٨ القضائية

تبايد . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . نقض . "أسباب الطعن .
ما يقبل منها" .

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة لذلك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية
أدلة الثبوت . شرطه . الاحاطة بالدعوى عن بصره بصيرة .

تبرئة المتهم أخذا بأقوال شهوده من أن الطاعنة تسلبت منه ولاتها مع إغفال ما أقربه بحضور
الشرطة من أنها في حوزته . قصور .

لما كان الحكم المطعون فيه أورد تبريرا لقضائه بالبراءة قوله "إن الثابت
بمحضر جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ أن العلاقة الزوجية بين المتهم والمحجى عليها كانت
ما زالت قائمة عندما اتهمه وقد شهد الشهود بأن الزوجة وبعض أقاربها حضروا
وأخذوا المنقولات المنسوبة للمتهم الاستيلاء عليها الأمر الذي يقطع في الدلالة
على أن المتهم لم يرتكب ما نسب إليه والمحكمة تظمن إلى شهادة الشهود الذين
حاصروا الواقعة" . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة
الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم
كفاية أدلة الثبوت عليه إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد

أنها محصنة الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات — لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن أمين التحقيقات بقسم شرطة النزهة قد أثبت في محضره أنه انتقل إلى المطعون ضده وكلفه برد منقولات الطاعنة إليها بناء على أمر النيابة العامة فأقر له بوجودها في حوزته ورفض تسليمها إليها — وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده أخذا بأقوال شهوده من أن الطاعنة وبعض أقاربها أخذوا منقولاتها المنسوبة إليه تبديدها ، دون أن يعرض للدليل المستمد مما أثبتته أمين التحقيقات بمحضره سالف الذكر بما يؤيد أقوال الطاعنة وشهودها وكان الحكم قد خلا مما يفيد أن المحكمة قد فطنت إلى هذا الدليل ووزنته فإن ذلك مما ينبغي أن تصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه — في خصوص الدعوى المدنية — والإحالة والزام المطعون ضده المهر وفات بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه يدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمخضر والمسامة إليه على سبيل الوديعة فاختلفا لنفسه لإضرار بالمجنى عليها ، وطالبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم طالبة الحكم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة النزهة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وفي الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء

الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . فطعن الوكيل عن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة — المدعية بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة خيانة الأمانة ورفض دعواها المدنية قبله قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أسس قضاءه على ما شهد به شهود النفي من أنها تسلمت منقولات منزل الزوجية من زوجها المطعون ضده دون أن يعرض لدلالة ماحوته الأوراق من اعتراف له — لاحق لأقوال هؤلاء الشهود — مفاده أن المنقولات ما زالت لديه وأنه ممنوع عن تسليمها للطاعنة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد تبريرا لقضائه بالبراءة قوله "إن الثابت" بمحضر جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ أن العلاقة الزوجية بين المتهم والمحجى عليها كانت مازالت قائمة عندما اتهمته وقد شهد الشهود بأن الزوجة وبعض أقاربها حضروا وأخذوا المنقولات المنسوب للمتهم الاستيلاء عليها الأمر الذي يقطع في الدلالة على أن المتهم لم يرتكب ما نسب إليه والمحكمة تطعن إلى شهادة الشهود الذين عاصروا الواقعة". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات — لما كان ذلك — وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن أمين التحقيقات بقسم شرطة الزهدة قد أثبت في محضره أنه انتقل إلى المطعون ضده وكلفه برد منقولات الطاعنة إليها بناء على أمر النيابة العامة فأقر له بوجودها في حوزته ورفض تسليمها إليها — وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده أخذا بأقوال شهوده

من أن الطاعنة وبعض أقاربها أخذوا منقولاتها المنسوب إليه تبديدها ، دون أن يعرض للدليل المستمد مما أثبتته أمين التحقيقات بحضرة سالف الذكر بما يؤيد أقوال الطاعنة وشهودها وكان الحكم قد خلا مما يفيد أن المحكمة قد فطنت إلى هذا الدليل ووزنته فان ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتخصها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه — في خصوص الدعوى المدنية — والاحالة وإلزام المطعون ضده المصروفات بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين : صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرسى .

(١٤٢)

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٨ القضائية

نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . دعوى مدنية بإجراءات .
" إجراءات المحاكمة " .

هدم جواز الطعن بالنقض إلا فى الأحكام النهائية .
الحكم بعدم قبول تدخل المدعى بالحق المدنى . غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
أساس ذلك ؟

من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، ولما كان الحكم بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدنى — لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعًا من السير فى الدعوى المدنية إذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالاً صحيحاً . ذلك بأنه لم يفصل فى الدعوى المدنية بل تخلى عنها حتى لا يترتب على الفصل فى موضوعها إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية .
فإن منعى الطاعنين على هذا الحكم يكون مردوداً بعدم جوازه لأن ما قضى به فى دعواهما المدنية غير منه للخصومة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها قتلت عمداً مع سبق الإصرار بأن يثبت النية على قتله وأعدت لذلك سلاحاً نارياً " بندقية خرطوش "

مرخص لها بحيازتها وما أن ظفرت به حتى أطلقت عليه أربعة أعيرة نارية قاصدة من ذلك قتله فأحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبها طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر ذلك — وادعى الطاعنين مدنياً — قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . ومحكمة جنايات المنصورة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ٢٣٤ / ١ و ٥٥ / ١ و ٥٦ / ١ من قانون العقوبات . بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر عملاً أسند إليها وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . وفي الدعوى المدنية — بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدني والزمتهما بمصاريف الدعوى المدنية . فطعن المدعيان بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى ما ينمى الطاعنان . — المدعيان بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى بعدم قبول تدخلهما في الدعوى المدنية ، قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأنهما لم يعلننا بالجلسة التي صدر فيها ، وأنه اعتبر المتهم في حالة دفاع شرعى رغم أنها كانت مصرة على الاعتداء .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى اعتبار المطعون ضدها معذورة فيما اقترفته من قتل المجنى عليه وبمعاقبها بمقتضى المواد ٢٣٤ / ١ و ٢٥١ / ٢ و ٥٥ / ١ و ٥٦ / ١ من قانون العقوبات ، حيث قضى حضوريا (أولا) وفي الدعوى الجنائية بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات ، ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين . (ثانيا) وفي الدعوى المدنية بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدني — الطاعنين — مع إلزامهما بمصاريفها ، وبمبلغ عشرة جنيهات

أتعاب للمحاماة ، وأقام الحكم قضاءه في الدعوى المدنية على قوله ” وحيث إن كلا من والذى المحنى عليه ادعيا مدنيا قبل المتهمه بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

وحيث إن المدعين بالحق المدني لم يحضرا بالجلسة رغم إعلانهما قانونا ولا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدني وفقا للمادة ٢٥١/٤ من قانون الإجراءات الجنائية “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، وكان الحكم المطعون فيه لا يعد منها للخصومة أو مانعا من السير في الدعوى المدنية إذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالا صحيحا ، ذلك بأنه لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلى عنها حتى لا يترتب على الفصل في موضوعها إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فان منعى الطاعنين على هذا الحكم يكون مردودا بعدم جوازه لأن ما قضى به في دعواهما المدنية غير منه للخصومة ، ولما كان ما تقدم فان الطعن يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في الدعوى المدنية ومن ثم يتعين القضاء بعدم جوازه ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعنين بالمصاريف .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدي ، وعادل برهان نور ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرسى

(١٤٣)

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ القضائية

(١) بناء . جريمة . ” الجريمة المستمرة ” . ارتباط . حكم .
” تسببيه . تسبب معيب ” .

متى تعد جريمة البناء بدون ترخيص : متتابعة الأفعال ؟

(٢ ، ٣) بناء . دفع . ” الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . نقض .
” حالات الطعن الخطأ في تطبيق القانون ” .

(٢) صحة الدفع بعدم جواز نظر دعوى إتمام بناء بدون ترخيص لسبق الفصل فيها .
رهن بثبوت هذا الإتمام قبل الحكم نهائياً في الدعوى السابقة عن ذات البناء .

(٣) النفقات المحركة عن تحقيق دفاع الطاعن من أن أعمال إقامة البناء وتشطيبه كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل . قبل صدور الحكم نهائياً في الدعوى الأولى . قصور .

١ — من المقرر قانوناً أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط — وإن اقترف في أزمنة متوالية — إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي واحد ، والاعتداء فيها بمسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصام هذا الاتصال الذي جعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى إنه إذا صدر الحكم عن أي منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يتكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

٢ — العبرة فيما يختص بما دفع به الطاعن من مدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو بالتاريخ الذى قام فيه بعملية (التشطيب) — موضوع الدعوى الراهنة — للمباني التى كانت محلا للدعوى السابقة المشار إليها وهل كانت عملية (التشطيب) قبل الحكم نهائيا فى تلك الدعوى أو بعده .

٣ — لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن عن تهمة تشطيب المباني على أساس أنها عمل مغاير لعملية إقامة المباني ذاتها والتى سبق أن حكم على الطاعن من أجاها ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن أعمال إقامة البناء وتشطيبه كانت نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط إجرامى متصل من قبل صدور الحكم نهائيا فى الدعوى رقم ، فإنه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) أقام أعمال البناء قبل الحصول على ترخيص (ثانيا) أتم تنفيذ أعمال البناء قبل الحصول على موافقة اللجنة المختصة حالة كونه يزيد على ألف جنيه . (ثالثا) — أقام البناء دون أن يكون مطابقا للأصول الفنية . وطلبت عقابه بمقتضى القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة جناح البلدية الجزئية بالقاهرة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسمائة قرش عن كل التهم المسندة إليه وتغريمه أربعة آلاف وستمائة وتسعين جنيا عن التهمة الثانية وخفض رسوم الترخيص عن التهمة الأولى والتصحيح عن الثالثة . عارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا . (ثانيا) برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . (ثالثا) وفى موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف بخصوص قيمة الأعمال المخالفة إلى مبلغ الفين وستمائة وثمانين جنيا وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إقامة بناء غير مطابق للرسم والمواصفات الفنية ودون موافقة اللجنة المختصة وبغير ترخيص ، قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ١٢١٤ سنة ١٩٧٢ بلدية مصر القديمة واستئنافية رقم ٤٤٨٢ سنة ١٩٧٣ س الوسط إذ نسب فيها إلى الطاعن بناء الدورين الخامس والسادس وشقتين بالدور السابع بغير ترخيص ودون مطابقة للأصول الفنية وقبل الحصول على موافقة اللجنة المختصة باعتبار أن البناء تزيد قيمته على ألف جنيه ولم يصدر الحكم في تلك الدعوى إلا بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٨ بعد أن كان الطاعن قد انتهى من عملية تشطيب ذات المباني وهي العملية التي أقيمت عنها الدعوى الراهنة والتي لا تعدو أن تكون جزءا متصلا من عملية إقامة المباني التي سبق أن حوكم عنها غير أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم صحيح القانون فقضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى بمقولة اختلاف الواقعة المنسوبة إلى الطاعن في كل من الدعويين وهو ما لا يصلح ردا على ما أبداه من دفاع .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه بقوله " (.....) وحيث إنه بالاطلاع على محضر الضبط اللجنة ١٢١٤ سنة ١٩٧٢ بلدية مصر القديمة المنضمة اتضح إنها مقيدة ضد المتهم لبنائه الدورين الخامس والسادس فوق الأرض بدون ترخيص وبناؤه شقتين بالدور السابع وحيث إن ما نسب للمتهم في اللجنة الحالية هي أنه أجرى تشطيب المباني السابقة والمحور عنها محضر اللجنة ١٢١٤ سنة ١٩٧٢ بدون ترخيص وحيث إن الثابت بالأوراق أن اللجنة ١٢١٤ سنة ١٩٧٢ كانت محررة ضد المتهم إلا أنها عن أعمال أخرى غير الأعمال المنسوبة للمتهم في اللجنة الحالية إذ أن اللجنة الحالية محررة عن أعمال التشطيب بدون ترخيص أما اللجنة الأولى فهي عن المباني التي تم تشطيبها مما يكون وقد اختلف النشاط الإجرامي المنسوب إلى المتهم لكون اللجنة الأولى عن أفعال غير الأفعال المنسوبة للمتهم

في اللجنة الحالية ومن ثم يكون الدفع على هذا النحو في غير محله جديرا بالرفض) لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص أن هي إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط — وإن اقترب في أزمنة متوالية — إلا أنه يقع تنفيذ المشروع الإجرامي واحد ، والاعتداء فيها مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانقضاء هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى إنه إذا صدر الحكم عن أي منها يكون جزءا لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم ينكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على مفردات اللجنة ١٢١٤ لسنة ١٩٧٢ بلدية مصر القديمة واستئنافها رقم ٤٤٨٢ لسنة ١٩٧٣ س الوسط — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن الحكم فيها صدر حضوريا بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف المرفوع من المتهم (الطاعن) شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف مع إيقاف تنفيذ عقوبة تغريمه ٢٠١٠ ج لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم وكان الحكم الابتدائي قد قضى بتغريم المتهم ٥٠٠ ج عن التهم الثلاث الأولى وضعف رسوم الترخيص عن الأولى والتصحيح عن الثانية وتغريمه ٢٠١٠ ج عن الرابعة ، وكانت العبرة فيما يختص بما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو التاريخ الذي قام فيه بعملية (التشطيب) — موضوع الدعوى الراهنة — للمباني التي كانت محالا للدعوى السابقة رقم ١٢١٤ لسنة ١٩٧٢ المشار إليها وهل كانت عملية (التشطيب) قبل الحكم نهائيا في تلك الدعوى أو بعده . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن عن تهمة تشطيب المباني على أساس أنها عمل مغاير لعملية إقامة المباني ذاتها والتي سبق أن حكم على الطاعن من أجلها ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن أعمال إقامة البناء وتشطيبه كانت نتيجة قصدا جنائيا واحد ونشاط إجرامي متصل قبل صدور الحكم نهائيا في الدعوى رقم ١٢١٤ لسنة ١٩٧٢ فإنه يكون مشويا بالقصور متعينا نقضه والإحالة دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين : هادل
برهان نور ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه ، ومهطفى جبل مرسى .

(١٤٤)

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٨ القضائية

نقض ، " التقرير بالطعن والصفة فيه " . وكالة .

قصر التوكيل على المرافعة . دون ذكر للتقرير بالطعن بالنقض . أثره . عدم قبول الطعن
بالنقض من التوكيل .

الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي من صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه
حسبما يرى فيه مصالحته . ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه .

متى كان يبين من مطالعة التوكيل الذي تقرر الطعن بمقتضاه أنه مقصور
على المرافعة ولم يرد به ذكر للتقرير بالطعن بطريق النقض نيابة عن الموكل ،
وكان الطعن بالنقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده
يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصالحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه
في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه ، ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالطعن في قلم
الكتاب إما منه شخصيا أو ممن وكله في ذلك أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا
خاصا ، ولا يجوز في ذلك أن يكون التوكيل صادرا بالمرافعة عن الموكل لأن الطعن
لا يدخل في حدود هذه الوكالة ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا للتقرير به
من غير ذي صفة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء الميينة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه اضرارا بالدائن الخارج وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح سيدى سالم الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الالتزام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكيل عن الحكم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

من حيث ان الأستاذ قد قرر فى ٢٧ / ١٠ / ١٩٧٥ نيابة عن الأستاذ المحامى بصفته وكيلا عن المحكوم عليه بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة التوكيل المرفق الرقم توثيق كفر الشيخ والذي تقرر بالطعن بمقتضاه أنه مقصود على المرافعة ولم يرد به ذكر للتقرير بالطعن بطريق النقض نيابة عن الموكل ، وكان الطعن بالنقض فى المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بأذنه ، ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالطعن فى قلم الكتاب إما منه شخصا أو ممن وكله فى ذلك أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا ولا يجزئ فى ذلك أن يكون التوكيل صادرا بالمرافعة عن الموكل لأن الطعن بالنقض لا يدخل فى حدود هذه الوكالة ، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذى صفة .

جلسة ٣٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب وعضوية السادة المستشارين : محمد صلاح الدين
الرشيدى ، رعاذل برهان نور ، وشرق الدين خيرى ، ومصطفى جميل مرسى .

(١٤٥)

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٨٠ القضائية

(١) إثبات . " بوجه عام " . تهديد . جريمة . " أركانها " . حكم .
" تسببه . تسبب غير معيب " .

إثبات الحكم . اختلاس المتهم للشئ المسلم ، ليه لإصلاحه . تلحق به جريمة التهديد .

(٢) إثبات . " بوجه عام " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى دفاعه الموضوعى . اكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها .
نمى الطاعن على المحكمة التفاتها من دفاع موضوعى له . جمل فى تقدير الدليل . ويزن عناصر
الدعوى . لا يجوز إثارتها أمام النقض .

١ — متى انتهى الحكم إلى ثبوت استتلام الطاعن للحوال من المحبى عليه
لإصلاحه وأنه اختلسه لنفسه إضرارا بالمحبى عليه فإنه يكون قد بين الواقعة
بما تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها وأورد على ثبوتها
فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها .

٢ — إن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم اكتفاء
بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالإدانة . لما كان ذلك ، وكان بحسب
الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على

ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

لأنه تمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبيعة الوصف القيمة بالمحضر المملوكة لـ وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح السيدة زينب الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة خمسة جنميات لإيقاف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التبديد قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم لم يستظهر توافر الركنين المادي والمعنوي للجريمة التي دان الطاعن بها وأطرح دفاعه بأن هناك منازعات عمالية بينه وبين صاحب الورشة التي يعمل بها دفعت الأخير إلى تدبير الاتهام له بالاتفاق مع مقدم الشكوى .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعه الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها برر قضاءه بقوله : " وحيث إنه إذا كان ما تقدم يكون قد ثبتت من أقوال المبلغ المؤيدة بأقوال الشاهدين ...

و ... التي تطمئن إليها المحكمة وتعتمد بها في قضائها أن المتهم قد تسلم المحول المدين بالأوراق بموجب عقد من عقود الائتمان المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ عقوبات وهو عقد الوكالة لاستعماله في أمر معين لمنفعة مالكه (أي إصلاحه) وأنه اختلسه لنفسه وتستشف المحكمة نية الاختلاس لديه من استبدال هذا المحول بأخر غير صالح للعمل وذلك ثابت من أقوال الشاهدين سالفى الذكر ومن ثم فقد تكاملت في حق المتهم أركان جريمة التبيد وحق عقابه عنها، ومن ثم فإن الحكم وقد أثبت استلام الطاعن للمحول من المحنى عليه لإصلاحه وأنه اختلسه لنفسه لإضراراً بالمحنى عليه يكون قد بين الواقعة بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي حوت عليها في قضائها بالادانة وكان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها فإن ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع وفي وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن بزمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
هشام الزيني ، ويعيش رشدي ، وفاروق راتب ، ومحمد علي بايغ .

(١٤٦)

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ القضائية

(١) تابس . قبض . تفتيش . مأمورو الضبط القضائي . محكمة الموضوع .
”سلطتها في تقدير الدليل“ . مواد مخدرة . دفوع . ”الدفع ببطلان القبض
والتفتيش“ . حكم . ”تسببيه“ . تسبیب غیر معيب . نقض . ”أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها“ .

دخول الضابط . كشخص عادي . مع مرشد مری . مسكن المتهم بناء على إذن الأخير .
إلقاء الضابط القبض على المتهم . من بعد . لنوافر النليس . يدع المخدر للضابط وإحرازه . صحيح .
(٢) إثبات . ”اعتراف“ . محكمة الموضوع . ”سلطتها في تقدير الدليل“ .
إكراه . دفوع . ”الدفع ببطلان الاعتراف“ . حكم . ”تسببيه“ . تسبیب غیر
معيب . نقض . ”أسباب الطعن . ما لا يقبل منها“ . إجراءات . ”إجراءات
التحقيق“ . بطلان . استجواب .

(٢) تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي .

انتهاء المحكمة إلى سلامة اعتراف المتهم . لانقضاء العلة بين إصابته . وبين الاعتراف .
حق لها . لا ينال منه . تمام الاستجواب في حضور مخبر المباحث . علة ذلك ؟

(٣) نقض . ”أسباب الطعن . ما لا يقبل منها“ .

تعقيب الإجراءات السابقة على المخالفة . عدم جواز إثارته . لأول مرة . أمام النقض .

(٤) مواد مخدرة . قصد جنائي . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببها" . تسبب غير مريب " . نقض . "أسباب الطاعن" . ما لا يقبل منها " .

توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . تستقل به محكمة الموضوع . إثبات الحكم نيل الطاعن ببيع المخدر . دلالة بذاته . على توافر قصد الاتجار . بغض النظر عن ضالة الملكية المضبوطة . كفايته ردا على دفع الطاعن باستعماله المخدر للعلاج وبقصد الاستعمال الشخصي .

١ — متى كان دخول الضابط ، كشخص عادي ، مع المرشد الهري — الذي سبق ترده على الطاعن — في مسكن الأخير قد حصل بناء على إذن منه بالدخول غير مشوب بما يبطله ، إذ لم يعقبه قبض ولا تفتيش ولم يكن أيهما هو المقصود بالدخول ، وإنما وقع القبض على الطاعن وضبط المضبوطات — التي عثر بها على آثار المخدر — بعد ما كانت جنائية بيع المخدر متلبسا بها ، بتمام التعاقد الذي تظاهر فيه الضابط بشرائه من الطاعن كمية من المخدر — الذي علم من المرشد أن الطاعن يحرزه بقصد بيعه وحقن بعض المدمنين به ، بل وحين صارت جنائية إحراز ذلك المخدر متلبسا بها كذلك ، حال ارتكاب الطاعن إياها بمحض إرادته لتسليم المبيع — طوعية — فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

٢ — الإقرار في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها دون غيرها — البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف في قوله : " والمحكمة تطعن إلى سلامة الاعتراف الذي أدلى به المتهم — الطاعن — سواء في محضر الضبط أو بتحقيقات النيابة وإلى أنه صدر عن طوعية وإرادة حرة دون إكراه أو ضغط وإن الإصابة التي حدثت به لا علاقة لها بالاعتراف الذي أدلى به وتأخذ المحكمة في هذا الصدد بأقوال ضابط الواقعة الذي قرر بأن تلك الإصابة قد حدثت بالمتهم أثناء مقاومته لإجراء الضبط الذي تم

صحيحاً ووفقاً للقانون". فإن المحكمة إذ تحققت ، للأسباب السائغة التي ساقها على النحو المتقدم — من أن إصابة الطاعن منبهة الصلة تماماً لإعترافه الذي أدلى به في كل من محضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة ، وإطمأنت إلى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه ، تكون قد مارست الساطة المخولة لها بغير معقب — ولو صح ما يثيره الطاعن من أن استجوابه قد تم في حضرة مخبري المباحث المكلفين بحراسته ، لأن مجرد حضورهم وخشيته منهم لا يعد قرين الإكراه المبطل لإعترافه لا معنى ولا حكماً .

٣ — من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، كما أنه لا يحق للطاعن أن ينهى على المحكمة قعودها عن القيام بأجراء لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعيب التحقيقات بوجود نقص فيها — سواء لعدم عرضه على الطبيب لفحص إصابته أو لعدم سماع شهادة الرائد الذي انتقل وانتظر خارج العقار قبل الضبط — كما أنه لم يطلب من المحكمة استدعاء هذا الشاهد لمناقشته فإنه لا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دامت تقيمه على ما ينتجها . ولما كانت واقعة الدعوى — وفق تحصيل الحكم — دالة بذاتها على توفر قصد الاتجار في حق الطاعن ، بنصر النظر عن كمية المخدر التي كان يحرزها ، وذلك لما أثبتته الحكم في حقه من قيامه ببيع المخدر للضابط الذي تظاهر بالشراء ، فإن في ذلك ما يكفي للرد على طابعه عرضه على الطبيب الشرعي للتحقق من مرضه . وحاجته إلى العلاج بمثل المخدر المضبوط ولدحض دفاعه القائم على إحرازه المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : إأحرز المخدرا (أحد مشتقات الأمفيتامين) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالة محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد الواردة بقرار الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/١ و ١/٢ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٠ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إأحرز مخدر بقصد الاتجار ، قد انطوى على فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش — لإجرائهما في مسكن الطاعن بدون أمر من النيابة العامة وفي غير أحوال التأسيس — وببطلان الاعتراف المعزول إليه ، لأنه وليد إكراه وقع عليه ، بيد أن الحكم رفض هذا الدفع بشقيه بالرغم من اقتحام الضابط للمسكن ومن إثبات وجود إصابة بالطاعن لدى مناظرته في تحقيق النيابة فضلا عن استجوابه في حضرة مخبري المباحث المكافئين بحراسته — ورد على الدفع بما لا يصلح ردا ، ثم إن الحكم التفت عن الدفع ببطلان التحقيقات — لعدم مرض الطاعن على الطبيب لفحص إصابته ولعدم سماع شهادة الرائد الذي انتقل مع الضابط المشار إليه — كما أنه أغفل طلب استدعاء هذا الشاهد لمناقشته ، ولم يرد على طلب عرض الطاعن على الطبيب الشرعي للتحقق من مرضه بالربو وحاجته إلى العلاج بمثل المخدر المضبوط . هذا إلى أن المستندات التي قدمت إلى المحكمة للتدليل على ذلك المرض ، بالإضافة إلى ضالة الكمية المضبوطة ، كل ذلك من شأنه أن ينفي عن الطاعن قصد الاتجار الذي أخذ الحكم الطاعن على أساس توافره في حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أنه أثناء وجود أحد الضباط بحجرة رائد بالقسم ، حضر مرشد سرى وأبلغ الرائد أن الطاعن يحرز مادة الماكستون فورت بقصد بيعها وحقق المدعين بها ، فانتقل الجميع إلى العقار — الذى يسكن الطاعن فى حجرة بأسفله ويعمل بوابا به — وانتظر الرائد فى الخارج بينما دخل الضابط الآخر والمرشد من باب الحجرة الذى كان مفتوحا بعد ما أذن لهما الطاعن بالدخول ، وإذ زعم المرشد — الذى سبق ترده على الطاعن — أن الضابط صديق له ومن مدمنى تعاطى المادة المخدرة المذكورة ، وطالب الضابط شراء كمية منها ، فقد تقاضى الطاعن الثمن الذى حددته ، من الضابط ثم غادر الحجرة وما لبث أن عاد بعد قليل ومعه زجاجة مخدر ومحقن وزجاجة أخرى فارغة بدأ يفرغ فيها كمية من سائل المخدر بالمحقن ، ولما أحس بأنه على وشك إلقاء القبض عليه قام بكسر زجاجة المخدر والمحقن وتمكن الضابط من ضبط الزجاجة الأخرى والتقاط ما بقى من المحقن حيث ثبت العثور بهما على آثار لأحد مشتقات الامفيتامين المدرج بمجدول المخدرات . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه — على هذه الصورة — فى حق الطاعن أدلة مستمدة من شهادة الضابط الذى قام بضبط الواقعة ونتيجة التحليل ومن اعتراف الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : " وأما عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش فمردود بما ثبت من أقوال ضابط الشرطة .. من دخوله والمرشد السرى إلى حجرة المتهم — الطاعن — بعد أن أذن الأخير لهما أى أن دخولهما كان بموافقته وهو أمر تستلزمه المحكمة أيضا من عدم اعتراضه على دخولهما الحجرة والتي كان يتواجد بها وبابها مفتوح ومن مبادلة الحديث معهما وإبداء الاستعداد لتلبية طلب الضابط وأنه قام بضبط المتهم بعد أن أقر له ببيع إياه المادة المخدرة وتقاضى ثمنها وإحضاره فعلا زجاجة محتوية لها وأخرى فارغة ومحقن . كل هذا تتوافر فيه

حالة التلبس التي تبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه،
 وإذا كان هذا الذي رد به الحكم على الدفع مفاده أن المحكمة قد استخلصت —
 في حدود سلطتها الموضوعية ومن الأدلة السائغة التي أوردتها — أن دخول الضابط
 كشخص عادي ، ومعه المرشد السرى — الذي سبق ترده على الطاعن —
 في مسكن الأخير قد حصل بناء على إذن منه بالدخول غير مشوب بما يبطله ،
 إذ لم يعقبه قبض ولا تفتيش ولم يكن أيهما هو المقصود بالدخول ، وإنما وقع
 القبض على الطاعن وضبط المضبوطات — التي عثر بها على آثار المخدر — بعد
 ما كانت جناية بيع هذا المخدر متلبسا بها ، بتام التعاقد الذي تظاهر فيه الضابط
 بشراؤه من الطاعن كمية من المخدر — الذي علم من المرشد أن الطاعن يحرزه
 بقصد بيعه وحقن بعض المدمنين به — بل وحين صارت جناية إحراز ذلك
 المخدر متلبسا بها كذلك ، حال ارتكاب الطاعن إياها بحض إرادته لتسليم المبيع —
 طواعية — فإن الحكم يكون سائما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض
 والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن
 من بطلان الاعتراف في قوله : ” والمحكمة تطمئن إلى سلامة الاعتراف الذي
 أدلى به المتهم — الطاعن — سواء في محضر الضبط أو بتحقيقات النيابة وإلى أنه
 صدر عن طواعية وإرادة حرة دون إكراه أو ضغط وأن الإصابة التي حدثت به
 لا علاقة لها بالاعتراف الذي أدلى به وتأخذ المحكمة في هذا الصدد بأقوال ضابط
 الواقعة الذي قرر بأن تلك الإصابة قد حدثت بالمتهم أثناء مقاومته لإجراء الضبط
 الذي تم صحيحا ووفقا للقانون “ . ولما كان الاعتراف في المواد الجنائية من العناصر
 التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ،
 فلها — دون غيرها — البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه
 قد انتزع منه بطريق الإكراه ، فإن المحكمة إذ تحققت — للأسباب السائغة التي
 ساقمتها على الذبح المتقدم — من أن إصابة الطاعن منبئة الصلة تماما بالاعتراف

الذي أدلى به في كل من محضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة ، واطمأنت إلى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه ، تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب عليها ، ولو صح ما يثيره الطاعن من أن استجوابه قد تم في حضرة مخبري المباحث — المكلفين بحراسته — لأن مجرد حضورهم وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لا معنى ولا حكما ، لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعيب التحقيقات بوجود نقص فيها — سواء لعدم عرضه على الطبيب لفحص إصابته أو لعدم سماع شهادة الرائد الذي انتقل وانتظر خارج العقار قبل الضبط — كما أنه لم يطلب من المحكمة استدعاء هذا الشاهد لمناقشته ، فانه لا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأن تمييز الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم ، ولأنه لا يحق للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بمولده : ”وحيث إنه عن قصد المتهم — الطاعن — من حيازة المخدر المضبوط فإن الثابت بيقين أن حيازته كانت بقصد الاتجار وقد أفصح المتهم عن هذا القصد من قيامه ببيع عشرة ستيجمات منه إلى شاهد الإثبات مقابل خمسة جنيهات قبضها فعلا وفقا لما شهد به الأخير مما يقطع بأن الحيازة كانت بقصد الاتجار ولا تعول المحكمة في ذلك على ما ذهب إليه المتهم في اعترافه من أنه يحوزه بقصد التعاطي وترى أن هذا الدفاع لم يقصد منه إلا التخفيف من مسؤوليته “، وإذا كان إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دامت تقيمها على ما ينتجها ، وكانت واقعة الدعوى — وفق تحصيل الحكم — دالة بذاتها على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن ، بغض النظر عن كمية المخدرات التي كان يحرزها ، وذلك لما أثبتته المحكمة في حقه — على النحو السالف بيانه — من قيامه ببيع المخدر

للضابط الذي تظاهر بالشراء ، فإن في ذلك ما يكفي للرد على طالب عرضه على الطبيب الشرعي للتحقق من مرضه وحاجته إلى العلاج بمثل المخدر المضبوط ولدحض دفاعه القائم على إحرازه المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
لحمان الزيني ، ويعيش رشدي ، وفاروق راتب ، ومحمد هلى بليغ .

(١٤٧)

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٠١) حكم . ” بياناته . بيانات التسبيب “ . بطلانه . نقض .
” حالات الطعن . مخالفة القانون “ . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها “ .
استئناف ” نظره والحكم فيه “ . بطلان .

(١) حكم الإدانة . وجوب إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . المادة ٣١٠ .
إجراءات .

(٢) إغفال الحكم الاستئنافى الإشارة إلى نص القانون الذى أنزل العقاب بموجبه . رغم
إنشائه بأسباباً لنفسه لم يشرفها إلى أخذه بأسباب الحكم المستأنف . بطلانه . لا يعصمه
من ذلك . إشارته إلى مراد الاتهام . ما دام لم يفصح عن أخذه بها .

١ — نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم
بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهري
اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

٢ — متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسباباً جديدة
ولم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف ، وقد أغفل ذكر نص القانون
الذى حكم بموجبه فإنه يكون باطلاً . ولا يعصمه من عيب هذا البطلان
أنه أشار في ديباجته إلى المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح
عن أخذه بهذه المواد فى حق الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن (أولا) تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين واللوائح بأن قاد سيارة وحاول سبق السيارة الأخرى فنتج عن ذلك إصابته بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أودت بحياته (ثانيا) تسبب خطأ في جرح كل من و وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين واللوائح بأن سبق السيارة التي تتقدمه دون أن يكون ذلك تدريجيا وبعد التأكد من خلو الطريق فأنحرفت السيارة الأخرى واصطدمت بشجرة ونتج عن ذلك إصابة المجنى عليها بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق. (ثالثا) قاد سيارة بدون رخصة قيادة . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ / ١ ، ٢٤٤ / ١ من قانون العقوبات ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة جناح الخائفة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيئات عن التهمة الأولى والثانية والثالثة ، وعشرة جنيئات عن الرابعة . فاستأنف ، ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الرابعة وبراءة المتهم منها وبرفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للثلاث الأولى . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزدادته بجريمة القتل والإصابة الخطأ قد شابه البطلان ، ذلك بأنه خلا من بيان نص القانون الذي قضى بموجبه بالإدانة ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسبابا جديدة ولم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف وقد أغفل ذكر نص القانون الذي حكم بموجبه فإنه يكون باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أنه أشار في ديباجته إلى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد في حق الطاعن .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيده ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد حليم راغب .

(١٤٨)

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ القضائية

(١ - ٢) مواد مخدرة ، دفع . ” الدفع بطلان القبض والتفتيش ” .
تفتيش . ” التفتيش بإذن ” . بطلان . مأمورو الضبط القضائي . حكم .
” تسببيه . تسبيب غير معيب ” . إثبات . ” شهود ” . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها ” .

(١) إبداء الدفع بطلان القبض والتفتيش لأول مرة أمام النقض . غير جائز . إلا إذا كانت
مدونات الحكم تحمل مقوماته . أساس ذلك ؟

حق مأمور الضبط القضائي في الإستمعانة في إجراء التفتيش بغيره . مادام يعمل تحت إشرافه .

(٢) تناقض الشهود . لا يعيب الحكم . طالما كان ما استخلصه منها لا تناقض فيه .

(٣ - ٤) إذن التفتيش . ” إصداره ” . ” تسببيه ” . حكم . ” تسببيه ” .
تسبيب غير معيب ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

(٣) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق
تحت إشراف محكمة الموضوع .

إثارة الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم كفايتها لأول مرة أمام النقض . غير جائز . أساس ذلك ؟

(٤) التناقض الذي يعيب الحكم — هو ما تتماهى به أسبابه . ” مثال لتسبيب غير معيب ” .

١ — لما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه أبدى أى دفع ببطلان القبض عليه بقاله وقوعه من شرطى سرى — وهو من غير مأمورى الضبط القضائى — وببطلان ما تلاه من إجراءات ، وكان من المقرر أنه لا يجوز إثارة هذا الداع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به — وكان لمأمور الضبط القضائى أن يستعين فى إجراء القبض والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى ما دام يعمل تحت إشرافه — كما هو الحال فى الدعوى الماثلة فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٢ — التناقض فى أقوال الشهود — على فرض وجوده — لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه — لما كان ذلك — وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أقوال شاهدى الإثبات ، سائغا لا تناقض فيه ، ولا يجادل الطاعن فى أن هذا الاستخلاص له أصله الثابت فى الأوراق ، فإن منعه فى هذا الشأن يضحى ولا محل له .

٣ — لما كان ما يثرم الطاعن بشأن الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ولعدم تسببه قد رد الحكم المطعون فيه على الشق الأول منه بقوله : ” وحيث إنه بالنسبة للدفع ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات فهو دفع فى غير محله ذلك أن النيابة العامة تقديرا منها بالجدية التحريات التى أجزاها ضابط الواقعة قد أذنت له بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وتقر النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن فإن ما ينعاه المتهم على إذن التفتيش ببطلانه لعدم جدية التحريات يكون فى غير محله لما هو مقرر من أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع “ . وهو رد كاف وسائغ وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه

لم يثر شيئا بشأن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم تسببيه ، فإنه لا يجوز له أن ينهى على الحكم عدم الرد على دفع لم يثره أمام المحكمة ، كما لا يقبل منه إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض ومن ثم يكون النهي على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول .

٤ — لما كان الحكم قد عرض لقصد الاتجار ونفاه بقوله : ”وحيث إن المحكمة لا تسير النيابة العامة فيما أسبغته من وصف وقيد على واقعة الدعوى من أن المتهم يحرز المخدر بقصد الاتجار إذ أن ظروف الدعوى وملابساتها لا يبرز منها دليل تطمئن إليه المحكمة أن المتهم قد قصد من إحرازه لقطع المخدر المضبوط بالإتجار فيه كما قد خلت الأوراق من دليل تطمئن إليه المحكمة على أن المتهم قد أحرز قطع المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ويكون الثابت في حق المتهم وهو ما استقر في يقين المحكمة أن المتهم أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهر مخدرا ”حشيش“ في غير الأحوال المصرح بها قانونا وإذا كان ذلك وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة أورد أقوال شاهد الإثبات الأول كما هي قائمة في الأوراق ثم ساق ما قصد إليه من اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفي قيام التناقض ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن — فضلا عن انعدام مصلحته فيه — يكون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطالبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الزفازيق قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ / ١ و ٢ و ٣٧ / ١ و ٢ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ و ٤٩

لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٢ من الجدول (١) الملحق به والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع [الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز كان بغیر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأته بجرمة إحراز جوهر مخدر بغیر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور وتناقض فى التسبيب كما انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه دفع ببطلان القبض الواقع عليه لوقوعه من شرطى سرى — وهو ليس من مأمورى الضبط القضائى — وما ترتب عليه من تفتيش ، كما أثار فى دفاعه أوجه التناقض بين أقوال الضابط مستصدر الأذن وبين أقوال الشرطى السرى بشأن كيفية الضبط والتفتيش ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا وردا ، كما رد على الدفع ببطلان أمر التفتيش لابتنائه على تحريرات غير جدية ولعدم تسببيه برد قاصر وغير سائغ . هذا إلى أن الحكم بعد أن حصل واقعة الدعوى بما ينهى عن الطاعن قصد الاتجار عاد فأورد أقوال الضابط والشرطى السرى بما يفيد توافره ، كما أغفل الرد على دفاع الطاعن بتلفيق التهمة عليه من الشرطى السرى لخصومة بينهما وأعرض عن أقوال شاهدى النفى المؤيدة له ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمة إحراز المخدر بغیر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال الملازم أول والعريف السرى ومن تقرير المعامل الكيماوية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه أبدى

أى دفع ببطلان القبض عليه بقالة وقوعه من شرطى سرى — وهو من غير مأمورى الضبط القضائى — وببطلان ما تلاه من إجراءات ، وكان من المقرر أنه لا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به — وكان لمأمور الضبط القضائى أن يستعين فى إجراء القبض والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى ما دام يعمل تحت إشرافه — كما هو الحال فى الدعوى المسائلة — فإن ما ينهيه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض فى أقوال الشهود — على فرض وجوده — لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أقوال شاهدى الإثبات ، سائغا لاتناقض فيه ، ولا يجادل الطاعن فى أن هذا الاستخلاص له أصله الثابت فى الأوراق ، فإن منعه فى هذا الشأن يضحى ولا محل له ، أما ما يثيره الطاعن بشأن الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ولعدم تسببيه فقد رد الحكم على الشق الأول من هذا الدفع بقوله : ”وحيث إنه بالنسبة للدفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات فهو دفع فى غير محله ذلك أن النيابة العامة تقديرا منها لجدية التحريات التى أجراها ضابط الواقعة قد أذنت له بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وتقر النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن فإن ما ينهيه المنهم على إذن التفتيش ببطلانه لعدم جدية التحريات يكون فى غير محله لما هو مقرر من أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع“ . وهو رد كاف وسائغ ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم تسببيه ، فلا يجوز له أن ينهى على الحكم عدم الرد على دفع لم يثر أمام المحكمة ، كما لا يقبل منه إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لقصد الاتجار ونفاه بقوله : ” وحيث إن المحكمة لا تسير النيابة العامة فيما أسبغته من وصف وقيد على واقعة الدعوى من أن المتهم يحرز المخدر بقصد الاتجار إذ أن ظروف الدعوى وملايساتها لا يبرز منها دليل تطعن إليه المحكمة على أن المتهم قد قصد من إحرازه لقطع المخدر المضبوط الاتجار فيه كما قد خلت الأوراق من دليل تطعن إليه المحكمة على أن المتهم قد أحرز قطع المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ويكون الثابت في حق المتهم وهو ما استقر في يقين المحكمة أن المتهم ... أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرًا ” حشيش ” في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ... “ وإذ كان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة أورد أقوال شاهد الإثبات الأول كما هي قائمة في الأوراق ثم ساق ما قصد إليه في اقتناعه من توافر قصد الاتجار بما ينفي قيام التناقض ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن — فضلًا عن انعدام مصداقته فيه — يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتأنيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تطعن إليها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تنق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها وأن في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأنها لم تطعن إلى أقوالهم فأطرحتها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فوزاد جنيبة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، ومحمد حلمي رافب ، وجمال الدين منصور .

(١٤٩)

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٨ القضائية

قتل خطأ . حكم . " وضعه والتوقيع عليه " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

خلو الحكم من توقيع القاضى الذى أصدره . إعتباره لا وجود له . تأييد الحكم الاستثنائى
له لأسبابه . إعتباره خاليا من الأسباب . أثر ذلك : وجوب نقضه والإحالة .

لما كان يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائى أنها خلت من توقيع
القاضى الذى أصدر الحكم . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع
يجعله فى حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب
لا وجود لها قانونا . وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى لأسبابه
فلأنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة
إلى بحث صائر أوجه الطعن .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا تسبب خطأ فى قتل
وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة
الأشخاص وأموالهم للخطر فصدم المبنى عليه وأحدث إصاباتة التى أودت
بحياته . ثانيا . قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر .

وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢ من قرار الداخلية . ومحكمة جناح بيلا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنهيات لوقف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر قد شابه البطلان ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من توقيع القاضي الذي أصدره .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنها خلت من توقيع القاضي الذي أصدر الحكم . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله في حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا . وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب ، مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد جنيته ، دكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،
ومصلاح الدين نصار .

(١٥٠)

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٨ القضائية

قتل خطأ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . بطلان .
حكم . ” تسببيه . تسبیب معيب “ . رابطة السببية . . نقض . ” أسباب
الطعن . ما يقبل منها “ .

تمسك الماتم في جريمة القتل الخطأ بعدم اختصاصه بإصلاح أو تركيب أبواب الكشك
محل الحادث وإنما منوطة بقسم الصيانة بالمؤسسة التي يعمل بها وتقديم المستندات والتعليمات
المؤيدة لذلك . سكوت الحكم عن هذا الدفاع لإيراد عرض . قصور .
إغفال الحكم ببيان مؤدى التقرير الطبي الموثق على المحنى عليه وملة ، ما تضمنه مع إصابات
بوفاته . قصور .

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن الذي أبداه بصدد
نفي ركن الخطأ عنه يرتكز على أنه يختص بالأعمال الفنية الكهربائية فقط وأن
إصلاح الأبواب من اختصاص المسئولين بقسم الصيانة ، وأنه أخطر هذا
القسم لإصلاح وتركيب أبواب الكشك محل الحادث في تاريخ سابق على وقوعه ،
وقدم حافظه حوت المستندات المؤيدة لدفاعه ومنها التعليمات الصادرة من المؤسسة
المصرية العامة للكهرباء المنظمة لأعمال صيانة أكشاك الكابلات وتمسك بدلالة
هذه المستندات في نفي ركن الخطأ عنه فإن هذا الدفاع يعد دفاعاً جوهرياً ينبغي
عليه أو صرح تغير وجه الرأي في الدعوى — وإذ كان ذلك — وكانت المحكمة
قد قضت بادانة الطاعن دون أن تلتق بالآلى هذا الدفاع في جوهره ، ولم تواجهه

على حقيقته ولم تفتن إلى فخواه ولم تقسطه حقه وتعنى بتحييصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه بل سكنت عن الرد عليه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور المبطل له — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مدى التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه ، ولم يبين إصاباته وصلتها بوفاته إستنادا إلى دليل فني ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب بخطئه في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بعدم إجرائه الصيانة اللازمة لأكشاك الكهروباء الموضوعة تحت إشرافه وعدم تحذير الناس من الاقتراب منها وتركها بحالة تعرضهم للخطر فصعق المجنى عليه سالف الذكر من أحدها على النحو المبين بالمحضر . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعت مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح مصر الجديدة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنيئات وإلزامه بأن يدفع للادعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، فاستأنف المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المسئول عن الحقوق المدنية بمصاريف استئنافه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد شابه قصور في التسبب ذلك أن دفاع الطاعن قام أساسا على أنه يختص بأعمال الصيانة الفنية الكهربائية للكابلات والتركيبات الداخلية في أكشاك المحولات بدائرة المنطقة المعين لها ، وليس من عمله القيام بتنفيذ أعمال الصيانة

الصناعية والمادية لهذه الأكشاك وهو أمر يدخل في اختصاص المسؤولين بقسم الصيانة المركزية الذين أخطروا لعمل اللازم نحو إصلاح الضلعتين السفليتين للكشك محل الحادث ، وقد قدم للحكمة المستندات المؤيدة لدفاعه إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع كما لم يستظهر رابطة السببية بين الخطأ الذي نسبته إليه ووفاته المحنى عليه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن الذي أبداه بصدد نفى ركن الخطأ عنه يركز على أنه يختص بالأعمال الفنية الكهربائية فقط وإن إصلاح الأبواب من اختصاص المسؤولين بقسم الصيانة ، وأنه أخطر هذا القسم لإصلاح وتركيب أبواب الكشك محل الحادث في تاريخ سابق على وقوعه ، وقدم حافظة حوت المستندات المؤيدة لدفاعه ومنها التعليمات الصادرة من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء المنظمة لأعمال صيانة أكشاك الكابلات وتمسك بدلالة هذه المستندات في نفى ركن الخطأ عنه . فإن هذا الدفاع يعد دفاعا جوهريا ينبى عليه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى وإذا كانت المحكمة قد قضت بادانة الطاعن دون أن تلقى بالا إلى هذا الدفاع في جوهرة ، ولم تواجهه على حقيقته ولم تمنطن إلى فخواه ولم تقسطه حقه وتعنى بتحميصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه بل سكتت عن الرد عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور المبطل له ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مؤدى التقرير الطبي الموقع على المحنى عليه ، ولم يبين إصاباته وصلتها بوفاته إستنادا إلى دلائل فنى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والإحالة .

جاسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصالح الدين نصار ،
وجمال الدين منصور .

(١٥١)

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ القضائية

قتل خطأ . نقض . " الصفة في الطعن " . محكمة الموضوع . " سلطاتها
في نظر الدعوى " . دعوى مدنية . " نظرها والحكم فيها " . نقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " .

الطعن في الحكم في الدعوى الجنائية . من المدعى بالحق المدني والمسئول عنه . غير جائز .
أساس ذلك ؟

تقدير قيام علاقة التبعية من عدمه . موضوعي . مادام سائغا .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " لا يجوز
الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما
المدنية " مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى
الجنائية لانعدام مصلحته في ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن — المسئول عن الحقوق
المدنية — على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون —
إذ لم يقتصر على الفصل في الدعوى المدنية المحالة وحدها بحكم النقض الأول
إلى محكمة الإعادة وإنما فصل في الدعوى الجنائية أيضا — لا يكون مقبولا .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها
قاضي الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيّمها على عناصر نتائجها ، وكان البين

من مدونات الحكم المطعون فيه أنه — بعد أن خالص إلى أن الطاعن هو المقاتل الأصلي للبناء — عرض لدفاعه بانتفاء علاقة التبعية بينه وبين المحكوم عليه وأطرحه استنادا إلى أن المحكمة لم تطعن لصحة ما ادعاه من أنه عهد بعملية البناء لمقاتل من الباطن وأنها لم تعول على الاقرار الصادر من هذا الأخير في هذا الشأن إذ لم يسانده دليل في الأوراق ، فإن ما يثيره الطاعن من هذا الخصوص بدعوى الفساد في الاستدلال ينحل إلى جمل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وأداتها وفي تكوين عقيدتها فيها فلا وجه لمصادرتها في ذلك بعد أن أثبت الحكم بأدلة سائغة قيام علاقة التبعية ورتب عليها مساعلة الطاعن عن أعمال تابعة غير المشروعة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة ، وآخر بأنهما تسببا خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احترازهما بأن وضعوا قطعة من الخشب على بناء بعرض الأسلاك الكهربية بقصد إبعادها عنه وتسبب عن ذلك قطع الأسلاك وإحداث إصابات المجنى عليه الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات . وادعى " والد المجنى عليه " مدنيا قبل المتهمين و بصفته المسؤول عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة أبو كبير الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنينيات لإيقاف التنفيذ وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين أن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع مصاريف الدعوى المدنية ، وبراءة المتهم الثاني ورفض ما عدا ذلك من طلبات . فاستأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — أقرضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء

بتغريم المتهم خمسين جنيتها وفي الدعوى المدنية برفض الاستئناف عنها وإلزام المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها بمصاريف استئنافهما . فطعن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الزقازيق الابتدائية بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه في خصوص الدعوى المدنية مع إلزام المطعون ضده المصاريف . والمحكمة المشار إليها — مشكلة من قضاة آخرين — قضت بحضورها بتغريم المتهم مبلغ خمسين جنيتها وألزمته والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا متضامنين للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية عن الدرجتين . فطعن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن — المسئول عن الحقوق المدنية — ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلزامه — متضامنا مع المحكوم عليه بجريمة القتل الخطأ — بالتعويض المؤقت المطالب ، قد شابه خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن محكمة الإعادة فصلت في الدعويين الجنائية والمدنية على الرغم من أن محكمة النقض قضت بنقض الحكم الأول والإحالة في خصوص الدعوى المدنية وحدها . هذا إلى أن الطاعن دفع مسئولية المدنية بانتفاء علاقة التبعية بينه وبين المحكوم عليه التابع للمقاوم من الباطن الذي أقر بذلك إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع بأسباب غير سائفة ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية " مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لانعدام مصلحته في ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن — المسئول

عن الحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون — إذ لم يقتصر على الفصل في الدعوى المدنية المحالة وحدها بحكم النقض الأول إلى محكمة الإعادة وإنما فصل في الدعوى الجنائية أيضا — لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيمها على عناصر تنتجها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه — بعد أن خالص إلى أن الطاعن هو المقاتل الأصلي للبناء — عرض لدفاعه بانتفاء علاقة التبعية بينه وبين المحكوم عليه واطرحه استنادا إلى أن المحكمة لم تطعن لصحة ما ادعاه من أنه عهد بعملية البناء لمقاتل من الباطن وأنها لم تعول على الإقرار الصادر من هذا الأخير في هذا الشأن إذ لم يسانده دليل في الأوراق ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص بدعوى الفساد في الاستدلال ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وأدلتها وفي تكوين عقيدتها فيها فلا وجه لمصادرتها في ذلك بعد أن أثبت الحكم بأدلة سائغة قيام علاقة التبعية ورتب عليها مساءلة الطاعن عن أعمال تابعه غير المشروعة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا وإلزام الطاعن المصاريف المدنية ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : عادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد رهبه ، ومصطفى جميل مرمى .

(١٥٢)

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ القضائية

(١) إعلان . معارضة . "نظارها والحكم فيها" . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . بطلان . حكم . "بطلانه" .

حق المتهم في الدفع ببطلان الحكم الغيابي لعدم إعلانه بجلسته المحاكمة . يسقط إذا لم يبد معارضة . المعارضة .

(٢) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معیّب .

عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر بالبطلان .

(٣) محكمة الموضوع . "سأطتها في تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معیّب .

الدفاع الجوهرى الذى تلزم المحكمة بالرد عليه . يجب أن يكون جدياً يشهد له الواقع .

١ — من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يسقط إذا لم يبد معارضة ، ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الحكم الغيابي لعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، فإن حقه في الدفع يكون قد سقط .

٢ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في الأصل بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

٣ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم قدم محضر إخلاء طرف صادر من المدعية بالحقوق المدنية وتمسك به في التدايل على رد العهدة التي كانت بطرفه الأمر الذى يفيد تسليمه ضمنيا بصفة المدعية بالحقوق المدنية ومن ثم فإن عودته من بعد للنازعة في هذه الصفة لا يتسم بطابع الجدية وعاريا عن دليله إذ يدحضه الواقع ولا يسانده وتكون المحكمة في حل من الالتفات إليه دون أن يعتبر سكوتها من تناوله والرد عليه عيبا في حكمها لما هو مقرر من أنه يشترط في الدفاع الجوهرى كما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهرية جدليا يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات إليه دون أن تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر ضد الطاعن متهمه بإياه بأنه بدد الأدوية والكيماريات والمستلزمات الطبية ومحتويات الصيدلية المسلمة له على سبيل الأمانة بموجب كشوفات جرد توقع عليها منه شخصيا فاختلفا بينهما لنفسه إضرارا بالطالبة . وطلبت معاقبته بالمسادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة السيدة زينب الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمسادة الاتهام بحسب المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فعارض ، وقضى في معارضته (أولا) بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه مع وقف تنفيذ العقوبة . (ثانيا) برفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها مصروفاتها . فاستأنف . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع

برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة خيانة الأمانة قد شابه بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن لم يعلن بمجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٧٤ التي قضى فيها غيابيا من محكمة أول درجة بإدانته وكان يتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تصحح هذا البطلان إلا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي وردت على الدفع بما يناقض الثابت في الأوراق هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاع الطاعن في مذكرته التي قدمها للمحكمة الاستئنافية بعدم قبول الدعوى المدنية لرفوها من غير ذي صفة رغم جوهرية كما لم يتناول الحكم المطعون فيه الإقرار الصادر من المدعية بالحقوق المدنية ودلالته على أنها تسلمت الهدية من الطاعن قبل تحريك الدعوى الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة خيانة الأمانة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الحكم الغيابي لعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها وكان من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يسقط إذا لم يبدئه بجلسة المعارضة ولا يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون قد أخطأ في تقريرانه في الرد على هذا الدفاع لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم في الأصل بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم قدم محضر إخلاء طرف صادرا من المدعية بالحقوق المدنية وتمسك به في التبدليل على رد العهدة التي كانت بطرفه الأمر الذي يفيد تسليمه ضمنا بصفة المدعية بالحقوق المدنية ومن ثم فإن عودته من بعد المنازعة في هذه الصفة لا يتسم بطابع الجدية وعاريا عن دليله إذ يدحضه الواقع ولا يسامده وتكون المحكمة في حل من الالتفات إليه دون أن يعتبر سكوتها عن تناوله

والرد عليه عيبا في حكمها لما هو مقرر من أنه يشترط في الدفاع الجوهرى كما
تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع
ويسانده فإذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل
من الالتفات إليه دون أن تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق
الدفاع ولا قصورا في حكمها . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استخلصت
للأسباب السائغة التي أوردتها أن قيام الطاعن برد ما في عهده للمدعية بالحقوق
المدنية كان بعد ارتكابه جريمة التبديد فإن ما يشير الطاعن من منازعة في سلامة
ما استخلصته المحكمة من واقع اطلاعها على إقرار إخلاء طرف الطاعن هو من
قبيل الجدل الموضوعى في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير
معقب عليها من محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون
على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين :
هادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرمى .

(١٥٣)

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . استئناف . " نظره والحكم فيه " . إجراءات
" إجراءات المحاكمة " . تزوير . " الادعاء بالتزوير " . دفاع . " الإخلال
الدفاع بحق ما يوفره " .

الطعن بالتزوير . وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير المحكمة . هل ذلك ؟

تقدير النوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعى .

المحكمة هى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير تخضع
رأيه لتقديرها .

طالب التأجيل لإتخاذ إجراء . عدم التزام المحكمة بإجابته . رهن بعدم الحاجة إليه .

٢ — استئناف . " نظره والحكم فيه " . تزوير . " الادعاء بالتزوير " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . شيك بدون رصيد .

الدفع بتزوير الشيك . جوهرى . وجوب تحييده لتعلقه بتحقيق الدليل . القعود عن ذلك .
يعيب الحكم .

١ — من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو
من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته لأن

الأصل أن المحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التديلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها، وأنه لما كان طاب المتهم تمكنه من الطعن بالتزوير إنما من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه لم يمرض اطاب الطاعن تمكنه من الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى وجاء مقصورا على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها اطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك — وهو دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير الرأى فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تخصصه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هى رأت اطراحه ، أما إنما لم تفعل والتفتت عنه كلية فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن متهمًا إياه بأنه أصدر له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمسادين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وبالزامة بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة السيدة زينب الجزئية قضت في الدعوى

غيابيا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وبالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الممارض فيه . فاستأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قد شابه قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن أثار دفاعا جوهريا بتزوير الشيك المعزول إليه إصداره مستهدفا بالتصريح له بالطعن فيه بالتزوير بيد أن المحكمة لم تستجب له أو تعرض فى حكمها لهذا الدفاع .

وحيث إن البين من الأوراق أن الطاعن صمم على الطعن بتزوير الشيك محل الاتهام بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بيد أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذى دان الطاعن لأسبابه دون أن تعرض لما أثاره الطاعن من دفاع . ولما كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأمل فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير

إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطالب الطاعن وجاء مقصورا على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك — وهو دفاع جوهري لتعلقة بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تخصصه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي وأت اطراحه ، أما أنها لم تفعل والتفتت عنه كلية ، فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد صلاح الدين الرشيدى رئيسا ، ومضوية السادة المستشارين :
عادل برهان نر ، وشرف الدين بخيرى ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرمى .

(١٥٤)

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٨ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . استئناف . " نظره والحكم فيه " .
نيابة عامة . نقض . " حالات الطعن " . " الخطأ فى تطبيق القانون " .

استئناف النيابة العامة للحكم الغيابى . مقرطه . إذا ألغى هذا الحكم أو عدل فى المعارضة .
حالة ذلك : عدم حدوث اندماج بين الحكمين . واعتبار الحكم الأخير كأنه وحده الصادر
فى الدعوى .

القضاء بقبول استئناف النيابة للحكم الغيابى شكلا . على الرغم من تعديله فى المعارضة .
خطأ فى تطبيق القانون .

من المقرر قانونا أن استئناف النيابة العامة للحكم الغيابى يسقط إذا ألغى هذا
الحكم أو عدل فى المعارضة ، لأنه بإلغاء الحكم الغيابى أو تعديله بالحكم الصادر
فى المعارضة لا يحدث اندماج بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه
وحده - الصادر فى الدعوى - الذى يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف .
ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئناف النيابة للحكم الغيابى شكلا
على الرغم من تعديله فى المعارضة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما
يوجب نقضه .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحدث عمدا بـ
الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر علاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما .
وطليت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة حلوان الجزئية
قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنهات عما
أسند إليه . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل
الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم مائتي قرش عما أسند إليه .
فاستأنفت النيابة العامة الحكم . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية — بهيئة
استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق
القانون حين قضى في الاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الحكم الابتدائي
الغيابي بقبوله شكلا على الرغم من تعديل هذا الحكم في المعارضة المرفوعة
من المتهم مما كان يتعين معه على محكمة ثاني درجة أن تقضى بسقوط
استئناف النيابة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابيا
بتغريم المتهم عشرة جنهات ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، وعارض
المتهم فيه وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل العقوبة
المقضى بها إلى تغريم المتهم مائتي قرش ولم تستأنف النيابة هذا الحكم الأخير ،
ومحكمة ثاني درجة قضت بقبول استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي شكلا

وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن النيابة العامة وإن استأنفت الحكم الغيابي إلا أنها لم تستأنف الحكم الصادر في المعارضة والذي قضى بتعديل العقوبة المقضى بها بالحكم الغيابي ، ولما كان من المقرر قانونا أن استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي يسقط إذا ألغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة ، لأنه بإلغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماج بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده - الصادر في الدعوى والذي يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئناف النيابة للحكم الغيابي شكلا على الرغم من تعديله في المعارضة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بسقوط استئناف النيابة .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين :
هادل برهان نور ، وعرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرسى .

(١٥٥)

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٨ القضائية

تبديد . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببيه .
تسبب معيب " .

التفات المحكمة من تحييص دفاع جوهرى . إخلال بحق الدفاع .

— دم تعرض المحكمة للمستندات مقدمة من المتهم لإثباتا لبراءة ذمته فى جريمة تبديد .
ورغم تمسكه بدلالة هذه المستندات : إخلال بحق الدفاع .

متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن المحكمة الاستئنافية قررت حجز
الدعوى للحكم بالجلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ مع التصريح بتقديم مذكرات إلى
ما قبل الجلسة بأسبوع ، فقدم محامى الطاعن مذكرة فى الميعاد ضمنها الدفاع المشار
إليه بوجه الطعن واستند فى تأييد صحته إلى المستندات المرفقة بملف الدعوى
والفاتورة رقم ٧٠٤٥٦ الخاصة بالعميل ، وتمسك بدلالة هذه
المستندات على براءة ذمته من المبالغ المنسوب إليه اختلاسه ، فان الدفاع على هذه
الصورة يكون جوهرى متعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى مما من شأنه لو ثبت
أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى وإذ التفت بالحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن
بتمجيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . فإنه يكون مشوبا بالاخلال بحق
الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد النقود المبيعة بالمحضر المملوكة لشركة سنجر والمساهمة له على سبيل الوكالة لتحصيلها وتوريدها للشركة فاختلفت معها لنفسه اضراراً بالشركة ، وطالبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت الشركة المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة كفر الشيخ الجزئية قضت في الدعوى بحضورها عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وبالزامه بأن يدفع للشركة المدعية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعاً مع الشغل والإيقاف وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن حاضراً ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرime التهديد قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك ان الطاعن تمسك في مذكرة دفاعه المصرح له بتقديمها أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يحصل أى مبلغ من العملاء دون أن يودعه في حساب الشركة المدعية بالحقوق المدنية — المطعون ضدها — وأن ما جاء في تقرير الخبير — الذى عول عليه الحكم — من اقراره بأنه حصل من العميل مبلغ ٤٨ جنيه وأنه لم يورد منه سوى مبلغ ٤٢ جنيه فيكون العجز ستة جنيهات هو قول غير صحيح ومجرد خطأ حسابي في رصد القيمة في الكشفون ينفيه الواقع ، واستدل على ذلك بالفاتورة رقم ٧٠٤٥٦ الخاصة بهذا العميل والذى أقر مدير الشركة في التحقيقات بصحتها وتوريد قيمتها مع الفواتير الأخرى بالكامل ، وتمسك بدلالة ما جاء في هذه الفاتورة والمستندات المرافقة في الدعوى على انتفاء الجريمة المسندة اليه ، وهو دفاع لم تلتفت اليه المحكمة مع جوهريته ولم تعرض للمستندات المؤيدة لصحته ، وفصلت في الدعوى دون أن تعنى بتحقيقه أو الرد عليه مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه برر قضاءه بالادانة بقوله "وحيث إنه متى كان ذلك كذلك فإنه يبقى من ذلك مبلغ الستة جنيهات المحصلة من العميل فان المحكمة تعتمد تقرير الخبير والحكم المستأنف فيما خلاصها اليه من اختلاس المتهم لهذا المبلغ" . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن المحكمة الاستئنافية قررت حجز الدعوى للحكم بالجلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ مع التصريح بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع ، فقدم محامي الطاعن مذكرة في الميعاد. ضمنها الدفاع المشار اليه بوجه الطعن واستند في تأييد صحته إلى المستندات المرفقة بملف الدعوى والفاتورة رقم ٧٠٤٥٦ الخاصة بالعميل ، وتمسك بدلالة هذه المستندات على براءة ذمته من المبلغ المنسوب اليه اختلاسه ، فان الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى مما من شأنه اثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى وإذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يمن بتعجيضه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيانة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
حلمي راغب .

(١٥٦)

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٨ القضائية

مواد مخدرة . قانون . " تفسيره " . نقض . " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " . أسباب الإباحة وموانع العقاب . " موانع العقاب " .

حالتنا الاعفاء من العقاب المنصوص عليهما بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
قوامهما : في الأولى : المبادرة بالإخبار قبل علم السلطات بالجريمة . وفي الثانية : أن يؤدي
الإخبار . أيما كان وقته . إلى تمكين السلطات من ضبط الجناة . مثال .

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة
من الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة ، عرض
لما أثاره الدفاع في شأن إعفاء المطعون ضده من العقاب إعمالاً لحكم المادة ٤٨
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في قوله : " ولما كان الثابت أن الأقوال
التي أدلى بها المتهم الأول — المطعون ضده — والتي جاءت بعد ضبط الجوهر
المخدر معه قد أسفرت عن ضبط المتهم الثاني وثبوت التهمة في حق هذا الأخير
من أن المخدر المضبوط يخصه وهو الذي سلمه إلى المتهم الأول لبيعه لحسابه
مقابل أجر يؤيد ذلك ما قرره الضابط شاهد الإثبات الأول من أنه لم يكن
يعرف المتهم الثاني من قبل ولولا إرشاد المتهم الأول عنه لما تمكن
من ضبطه ومن ثم يكون المتهم الأول قد أسهم بأقواله هذه في تحقيق غرض

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعمون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً "حشيشاً" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ / ١٦٢ / ٧ / ١٦٤ / ٣٤٦ / ١ / ٤٢٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق بالقانون الأول فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملاً بالمادتين ٣٠٤ / ١ و ٣٨١

من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط . قطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده استنادا إلى نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن ما عولت عليه المحكمة في هذا المصدد لا يعد من قبيل الاخبار أو الابلاغ الذي يعنى المطعون ضده من العقاب بل هو مجرد دفاع من جانبه لدرء التهمة عنه بدلالة أنه لم يبره إلا أثناء المحاكمة بعد أن ظل منكرا للاتهام طوال تحقيقات النيابة ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلاسة المحاكمة ، عرض لما أثاره الدفاع في شأن إعفاء المطعون ضده من العقاب اعمالا لحكم المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في قوله ” ” وإذ كان الثابت أن الأقوال التي أدلى بها المتهم الأول — المطعون ضده — والتي جاءت بعد ضبط الجوهر المخدر معه قد أسفرت عن ضبط المتهم الثاني وثبتت التهمة في حق هذا الأخير من أن المخدر المضبوط يخصه وهو الذي سلمه إلى المتهم الأول لبيعه لحسابه مقابل أجر يؤيد ذلك ما قرره الضابط شاهد الإثبات الأول من أنه لم يكن يعرف المتهم الثاني من قبل ولولا إرشاد المتهم الأول عنه لما تمكن من ضبطه ومن ثم يكون المتهم الأول قد أسهم بأقواله هذه في تحقق غرض الشارع بضبط باقي الجناه ويتحقق بذلك موجب الإعفاء من العقاب المقرر بتلك المادة ” . وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ وصحيح في القانون ، ذلك بأن الشارع فرق بين حالتين للإعفاء في المادة ٤٨ من القانون سالف البيان تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالاخبار أن يصدر

الاخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة ، أما الحالة الثانية من حالى الاعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالاخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاخبار أن يكون اخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبي الجريمة . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما حصله الحكم أن المطعون ضده أفضى بمعلومات صحيحة إلى رجال الشرطة أدت بذاتها إلى القبض على المتهم الثانى فيكون مناط الاعفاء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ المذكورة قد تحقق ، ولا يحتاج فى هذا الصدد بأن المطعون ضده قد أنكر ما أسند إليه فى تحقیقات النيابة ما دام الحكم قد اطمأن إلى أن إقراره فور ضبطه هو بذاته الذى مكن السلطات من القبض على المتهم الثانى . لما كان ما تقدم ، وكان الفصل فى ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله فيه التقدير المطلق متى أقامه على ما ينتج من عناصر الدعوى ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال غير سديد مما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة و دكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،
ومحمد حلمي راغب .

(١٥٧)

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٨ القضائية

تبغ . تعويض . "تقديره" . قانون . "تفسيره" . نقض . "أسباب
الطعن . ما يقبل منها" .

تقدير التعويض المنصوص عليه بالمادة ٣/أ — د من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . العبرة
فيه . بالمساحة المزروعة . إذا كانت الزراعة قائمة . ولأ فوزن الشجيرات المزروعة وكذلك
ورق التبغ الأخضر .

لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب
التبغ قد نصت على أنه "يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل
عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي
إلى مصالحة الجمارك على النحو التالي : (أ) مائة وخمسون جنيها عن كل قيراط
أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه التبغ (ب) .. (ج) ..
(د) خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الشجيرات
المزروعة من الأرض سواء كانت كاملة النمو مورقة أو متروعة الأوراق وكذلك
ورق التبغ الأخضر " . لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة الثالثة
سالف البيان في صريح عبارته وواضع دلالاته أن الفقرة (أ) قد تناولت حالة
ضبط التبغ مزروعا أو مستنبتا بينما عرضت الفقرة (د) لحالة ضبط التبغ مزروعا

من الأرض وأن الشارع قد اتخذ من المساحة المزروعة أساسا لتقدير التعويض في الحالة الأولى ، بينما اعتبر الوزن أساسا له في الحالة الثانية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وقد قضى بالزام الطاعن بتعويض قدره ٥١٣١٤ جنيتها لم يبين أساس قضائه بالتعويض المساحة أم الوزن الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا — في شقه الخاص بالتعويض — بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة ومتى تقرر نقض الحكم وإعادة محاكمة الطاعن من جديد عن الشق الخاص بالتعويض فإن حسن سير العدالة يقتضي نقضه أيضا في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى كاملة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٣ من مايو لسنة ١٩٧٣ بدائرة مركز المنشاه هرب التبغ على النحو المبين بالمحضر . وطالبت معاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١٣١٥ جنيتها . ومحكمة المنشاه الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه وإلزامه بتعويض قدره ٥١٣١٥ جنيتها والمصادرة ، فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تهريب دخان من الرسوم الجمركية وقضى بإلزامه بأن يدفع تعويضا قدره ٥١٣١٥ جنيتها قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم لم يبين مبررات قضائه بالتعويض

وعناصره من بيان الرسوم المقررة واتفاق مبالغ التعويض مع القيود القانونية المنظمة له ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه هرب التبغ على النحو المبين بالمحضر وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ومحكمة أول درجة قضت بحبس الطاعن ثلاثة أشهر وتعزيمه مائة جنيه وإلزامه بتعويض قدره ٥١٣١٥ جنيتها والمصادرة فاستأنف الطاعن الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وحصل الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - وائمة الدعوى وبين المبررات التي أقام عليها قضاءه بادانة الطاعن وإلزامه التعويض بما مؤداه أن مأمور إنتاج سوهاج أثبت في محضره أنه علم أن الطاعن قام بزراعة دخان أخضر في الأرض المملوكة له وبانتقاله إليها تبين زراعته لشجيرات التبغ في مساحة ستة قراريط وباتراع النباتات المثمرة ووزنها تبين أن وزنها ثمانية كيلو جرام وثبت من التحليل أنها من شجيرات الدخان الأخضر وأقر الطاعن بزراعته النبات المضبوط بحقله ، وخلص الحكم إلى ثبوت التهمة قبل الطاعن مما جاء بمحضر الضبط ومن اعترافه بذلك المحضر وانتهى إلى ثبوت إدانته طبقا لمواد الإتهام والقضاء بالتعويض المطلوب عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ مع الأمر بمصادرة الدخان المضبوط . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي : (أ) مائة ونعمسون جنيتها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغ (ب) ... (جـ) ... (د) خمسة جنيتها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كاملة النمو مورقة أو منزوعة الأوراق وكذلك ورق التبغ الأخضر " . لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة الثالثة سالف البيان في صريح عبارته وراغح دلالة أن الفقرة

(أ) قد تناولت حالة ضبط التبغ مزروعا أو مستنبتا بينما عرضت الفقرة (د) لحالة ضبط التبغ مزروعا من الأرض وأن الشارع قد اتخذ من المساحة المزروعة أساسا لتقدير التعويض في الأولى ، بينما اعتبر الوزن أساسا له في الحالة الثانية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وقد قضى بالزام الطاعن بتعويض قدره ٥١٣١٥ جنيفالم يبين أساس قضائه بالتعويض المساحة أو الوزن الأسر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا — في شقه الخاص بالتعويض — بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة ومتى تقرر نقض الحكم وإعادة محاكمة الطاعن من جديد عن الشق الخاص بالتعويض فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى كاملة .

جاسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصالح الدين قهار ، وجمال الدين منصور .

(١٥٨)

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٨ القضائية

شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . تقض . " أسباب الطعن .
مالا يقبل منه " .

وجوب توافر الرصيد القائم والقابل للسحب وقت إصدار الشيك وأن يظل كذلك حتى
يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته . تخلف ذلك الرصيد في أي وقت خلال تلك الفترة .
أثره : توافر جريمة إصدار شيك بدون رصيد في حق مصدره .

من المقرر — في جريمة إصدار شيك بدون رصيد — أنه لا يكفي أن يكون
الرصيد قائماً وقابلًا للسحب وقت إصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا
النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف
لاشأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل
الشيك وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشفا للجريمة التي تحققت
بإصدار الشيك واعطائه للاستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء حاصر هذا الإجراء
وقوع الجريمة أو تراخي عنها . لما كان ذلك — وكان الطاعن لا ينازع في صحة
ما أفاد به البنك من عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ لاحق لإصدار
الشيك فإن ما انتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة إصدار شيك بدون رصيد
يتفق وصحيح القانون .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح المنصورة الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٣١ من مارس سنة ١٩٧٥ بدائرة قسم ثان المنصورة أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . ومحكمة جناح قسم ثان المنصورة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وبالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، فعارض الطاعن وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المرض — وهو عذر قهري — قد حال دون ابداء الطاعن دفاعه في أى مرحلة من مراحل المحاكمة ، كما أن المحكمة لم تتحقق من عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ استحقاق الشيك وإنما استندت في ادانته إلى افادة صادرة من البنك في تاريخ لاحق بعدم وجود رصيد ، هذا إلى أنه تخالف مع المجئ عليه .

وحيث أنه لئن كان مفاد الشهادة المرضية المؤرخة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٥ المقدمة من الطاعن أنه كان مريضا ومحتاجا للراحة مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تحريرها ، إلا أن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أنه حضر لدى نظر المعارضة

الاستثنائية بجلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٦ ولم يبد دفاعا ، ولما كان من المقرر أن سكوت المتهم بالجنحة عن المرافعة لا يجوز أن ينبني عليه الطعن على الحكم مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع وهو ما لم يقل به الطاعن ، فان منعه على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحكمة في درجتي التقاضي أن الطاعن لم يثر شيئا مما أورده بوجه طعنه في شأن وجود رصيد قائم له وقابل للسحب وقت اصدار الشيك فليس له أن ينهى على المحكمة قعودها عن تحقيق دفاع لم يطرحه عليها ، وإذا كان الطاعن لا ينازع في صحة ما أفاد به البنك من عدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب في تاريخ لاحق لإصدار الشيك ، فان ما انتهى اليه الحكم من توافر أركان الجريمة يتفق وصحيح القانون لما هو مقرر من أنه لا يكفي أن يكون الرصيد قائما وقابلا للسحب وقت اصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشفا للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للاستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها . لما كان ذلك ، وكان الوفاء بقيمة الشيك لا ينفي قيام جريمة اصدار الشيك بدون رصيد ، فانه لا تأثير للتخالف مع المستفيد — بفرض حصوله — على قيام الجريمة مادام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وعادل برهان نور ، ومحمد وهبه ، ومصطفى
جميل مرسى .

(١٥٩)

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٨ القضائية

(١) معارضة . ” نظرها والحكم فيها “ . إجراءات . ” إجراءات المحاكمة “ .
شهادة مرضية . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معیّب “ . نقض . ” أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها “ .

عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه بغير عذر .
ولا كانت إجراءات المحاكمة معيبة .

محل نظر العذر القهري وتقديره يكون عند الطعن في الحكم .

عدم تقديم دليل مذر المرض . صحة الحكم المطعون فيه .

(٢) معارضة . ” نظرها والحكم فيها “ . نقض . ” نطاق الطعن “ .
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

الطعن بالنقض على الحكم بعدم قبول المعارضة الاستثنائية شكلا . يحول بين الطامن والتعرض
في أوجه طعنه إلى ما سواه . مثال .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة
المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدائته إذا كانت تخلفه عن
حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع إلى عذر قهري حال
دون حضور المعارض تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره

يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض . ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة المرفوعة عن الحكم الحضورى الاعتبارى لأن المقتضى فى الحالين واحد ، إذ أن من شأنه فى المعارضة فى الحكم الغيابى حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومن شأنه فى المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى حرمان المعارض من إثبات عذره فى عدم حضور الجلسة التى صدر فيها هذا الحكم والذي يتوقف على ما يبدىه فى هذا الشأن قبول المعارضة ونظر موضوعها أو عدم قبولها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذى يقرّر بأسباب طعنه أنه منعه من الحضور بجلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن منعه فى هذا الشأن يكون على غير سند .

٢ — لما كان الطعن بطريق النقض قد انصب فحسب على الحكم الاستئنافى القاضى بعدم قبول المعارضة من دون الحكم الاستئنافى الحضورى الاعتبارى فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض فى سائر أوجه طعنه لهذا الحكم الأخير أو للحكم المستأنف .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز بلقاس محافظة الدقهلية : بدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة له والمحموز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة . وطالبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بلقاس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى فى معارضته باختيارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى بعدم قبول المعارضة لرفعها عن حكم حضورى اعتبارى . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى في المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى بعدم قبولها قد شابه البطلان وانطوى على الإخلال بحق الدفاع . ذلك بأن الطاعن لم يتمكن من الحضور بالجلسة التى صدر فيها الحكم بعدم قبول المعارضة لعذر قهرى هو مرضه الذى حال بينه وبين المثول لإبداء دفاعه ، هذا إلى بطلان محضر المحجز — لعدم إجرائه فى حضوره فضلا عن عدم علمه باليوم المحدد لبيع المحجوزات وقيامه بسداد الدين المحجوز من أجله وإن كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن حضر بجلسة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٣ التى حددت لنظر استئنافه وأجلت الدعوى إلى جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ليقدم دليل السداد ، وبها لم يحضر فقضت المحكمة حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف فعارض المحكوم عليه وحددت لنظر معارضته جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٧٦ حيث تخلف عن الحضور وقضت المحكمة بعدم قبول معارضته . ولما كان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بادانته إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض . ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة المرفوعة عن الحكم الحضورى الاعتبارى لأن المقتضى فى الحالىين واحد ، إذ أن من شأنه فى المعارضة فى الحكم الغيابى حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومن شأنه فى المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى حرمان المعارض من إثبات عذره فى عدم حضور الجلسة التى صدر فيها هذا الحكم والذى يتوقف على ما يبيده فى هذا الشأن قبول المعارضة ونظر موضوعها أو عدم قبولها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة — محكمة

النقض — الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من الحضور بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن منعه في هذا الشأن يكون على غير صند . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض قد انصب فحسب على الحكم الاستثنائي الصادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٧٦ بعدم قبول المعارضة من دون الحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض فى مائر أوجه طعنه لهذا الحكم الأخير أو للحكم المستأنف . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار عثمان الزيني ، وعضوية السادة المستشارين : يدوش رشدي ، وفاروق راتب ، وحسن جمعه ، وأبو بكر الديب .

(١٦٠)

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٨ القضائية

نقض . " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه بالنقض " . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

الطعن بالنقض . قصره على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . بالنهي الموجه إلى المحكم الابتدائي . عدم قبوله . ما دام المحكم الاستئنافي المطعون فيه قد انصرف على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا .

من المقرر أن الطعن بطريق النقض — طبقا للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — لا يصح أن يوجه إلى غير المحكم النهائي الصادر من آخر درجة . ولما كان الثابت أن المحكم المطعون فيه (القاضي باعتباره المعارضة الاستئنافية كان لم تكن) لم يؤيد الحكم الابتدائي — خلافا لما يقول به الطاعن — إذ أن الحكم الغيابي الاستئنافي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف ، بقضائه بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد ، فإن النعي بأن كلا المحكمين — الابتدائي والمطعون فيه المؤيد له — قد خلا من بيان نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، لا يكون مقبولا لأنه ليس موجها إلا إلى حكم محكمة أول درجة الذي أنزل العقاب على الطاعن — وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز أسبوط محافظة أسيوط : بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر ، المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الضرائب والتي لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفها لنفسه لإضرارها بالجهة الحاضرة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز أسبوط الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . عارض وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن . فاستأنف ومحكمة أسيوط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به الميعاد . عارض وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن . فظعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة اختلاس أشياءه المحجوز عليها ، قد لحق به البطلان . ذلك بأن كلا الحكيمين — الابتدائي والمطعون فيه المؤيد له — قد خلا من بيان نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن .

وحيث إن محكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس الطاعن شهرين مع الشغل ، ثم عارض وحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . فلما استأنف قضت محكمة ثاني درجة غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، وإذ عارض فقد قضت المحكمة — بحكمها المطعون فيه — باعتبار معارضته كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض — طبقا للسادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

— لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يؤيد الحكم الابتدائي — خلافا لما يقول به الطاعن — إذ أن الحكم الغيابي الاستثنائي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف ، بقضائه بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد ، فإن وجه النعي لا يكون مقبولا لأنه ليس موجها إلا إلى حكم محكمة أول درجة — الذي أنزل العقاب على الطاعن — وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار همام الزيني ومضوية السادة المستشارين : موش رشدي ، وفاروق راتب ، ومحمد علي بليغ ، وأبو بكر الديب .

(١٦١)

الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٨ القضائية

(١) تفتيش . جمارك . تهريب جمركي . قانون . " تفسيره " . مأمورو الضبط القضائي . " اختصاصهم " .

تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل الدائرة الجمركية . ماهيته . حق مأموري الضبط القضائي . من موظفي الجمارك . بإجرائه لمجرد قيام مظنة التهريب .

(٢) تفتيش . جمارك . تهريب جمركي حكم . " تسببيه ، تسبب معيب " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " أسباب الطعن ما يقبل منها " . مأمورو الضبط القضائي .

القضاء بطلان تفتيش المتهمة . داخل الدائرة الجمركية . لانتفاء ما يحيزه طبقاً لأحكام قانون الإجراءات . دون أن يمرض الحكم لحق مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك . من التفتيش لقيام مظنة التهريب . خطأ في تطبيق القانون .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب ، استهدف به الشارع صالحي الخزائنة ويجريه موظفو الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في إنشاء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة ، دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية

واشترط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة له في نطاق المفهوم القانوني للبيدات المقررة في هذا القانون .

٢ - متى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه فيما انتهى إليه من بطلان القبض وما ترتب عليه من إجراءات ، قد التزم في تقديره بقيود القبض والتفتيش المقررة بقانون الإجراءات الجنائية حيث لا يلزمه القانون في واقعة الدعوى هذا القيد ، ودون أن يعرض للحق المخول للمأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك وحراسها في التصدي للأشخاص الذين يدخلون الدائرة الحركية أو يغادرونها وتفتيشهم عند قيام مظنة التهريب في حقهم ، فإن الحكم بما أورده من تقرير قانوني دون أن يفتن لذلك الحق وحدوده يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) دون أن يكون قد رخص له بذلك بموجب تذكرة طبية أو طبقا لأحكام القانون وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته بالقبيل الوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها ببراءة المتهم مما أسند إليه وبمصادرة الجواهر المخدرات المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنحى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مخدر بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على بطلان القبض وما ترتب عليه من تفتيش لأن المطعون ضده لم يكن في حالة تلبس

أو اشتباه مما يجوز معها للشرطيين السريين وهما ليسا من مأموري الضبط القضاى أن يقبضا عليه ، فى حين أن الاجراءات لم تتخذ قبل المطعون ضده إلا حينما حاول الخروج من صالة الجمر ك قبل الانتهاء من الاجراءات الجمركية فافتاده الشرطيان السريان المعينان للرقابة داخل الدائرة الجمركية — وأحدهما من وحدة مكافحة المخدرات والآخر من قوة مباحث الجمارك وهو من مأموري الضبطية القضائية — إلى مأمور أول الجمر ك الذى قام بتفتيشه فعثر معه على المخدر المضبوط ، ومن ثم تكون الاجراءات قد جرت فى حدود ما ينحوله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لرجال الجمارك فهى صحيحة قانونا .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه — بعد أن أورد واقعة الدعوى كما ساقها الاتهام بما مؤداه أن المطعون ضده قدم إلى البلاد بطريق البحر وعند محاولته مبارحة صالة الجمر ك قبل الانتهاء من الإجراءات الجمركية ، اشتبه فى أمره الشرطيان السريان المعينان للرقابة فاصطحباه إلى مأمور أول جمر ك الركاب الذى قام بتفتيشه فعثر داخل الجورب الذى كان يرتديه فى قدمه اليمنى على لفافة سلوفانية بداخلها قطعة من الحشيش — خاص الحكم إلى تبرئة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر المسندة إليه تأسيسا على بطلان القبض وما ترتب عليه من إجراءات لأن المطعون ضده لم يكن فى حالة من حالات التلبس بالجريمة ولم يضع نفسه موضع الاشتباه حتى يسوغ لرجلى الشرطة السريين وهما ليسا من رجال الضبطية أن يقبضا عليه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذى يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب ، استهدف به الشارع صالح الخزانة ويجريه موظفو الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة ، دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون

الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للإدعى المقررة في هذا القانون. لما كان ذلك، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه فيما انتهى إليه من بطلان القبض وما ترتب عليه من إجراءات تأسيساً على ما أورده، قد التزم في تقديره بقيود القبض والتفتيش المقررة بقانون الإجراءات الجنائية حيث لا يلزمه القانون في واقعة الدعوى هذا التقيد ودون أن يعرض للفق الخول لمأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك وحراسها في التصدي للأشخاص الذين يدخلون الدائرة الجمركية أو يغادرونها وتفتيشهم عند قيام مظنة التهريب في حقهم، فإن الحكم بما أورده من تقرير قانوني دون أن يفتن لذلك الحق وحدوده - يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون مما يترتب معه نقضه والإحالة.

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 أحمد فؤاد جندية ، ودكتور أحمد رفعت شفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
 حليمي راغب .

(١٦٢)

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ القضائية

سرقة . أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . دعوى جنائية . " تحريكها
 بالطريق المباشر " . دعوى مدنية . " الصفة فيها " . نقض . " أسباب
 الطعن . ما لا يقبل منها " .

(١) الأمر بعدم وجود وجه . الأصل فيه أن يكون صريحا . التأشير بأرفاق
 تحقيق بشكوى أخرى مخفوظة . عدم اعتباره أمرا بالأوجه عن الجريمة التي تناولها .

(٢) تخصيص الواك منقولات لمنفعة ابنه . لا يساهبه حقه في الادعاء المباشر
 عن سرقة ما عنده .

١ — من المقرر أن الأمر بالأوجه — كسائر الأوامر القضائية والأحكام —
 لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن بل يجب — بحسب الأصل — أن يكون
 مدونا بالكتابة وصريحا بذات الفاظه في أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى
 وجها للسير فيها فالتأشير على تحقيق بأرفاقه بأوراق شكوى أخرى مخفوظة
 ما دام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأي على عدم رفع
 الدعوى لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها — لما كان ذلك ،
 فإن الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر يكون على
 غير سند ويكون الحكم إذ قضى برفضه قد اترم صحيح القانون .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن المدعى هو الذى اشترى المنقولات المسروقة من ماله الخاص واستأجر غرفة وأودعها فيها لمنفعة ابنه الذى كان طالبا منفردا لدراسته فإن ما أورده الحكم يكون سائغا يستقيم به اطراح هذا الدفع .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه با لطريق المباشر أمام محكمة جناح أسبوط ضد الطاعن وآخرين حكم ببراءتهم بوصف أنهم فى يوم ٦ فبراير سنة ١٩٧٢ إلى آخر شهر مارس سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم ثانى أسبوط قاموا بسرقة المنقولات المبينة وصفا بقيمة بالمحضر والمملوكة له . وطلبت عقابهم بالمسادين ٣١١ ، ١/٣١٧ من قانون العقوبات والزامهم بأن يدفعوا له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادى الاتهام بحبس المتهم - الطاعن - شهرا مع الشغل والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف ، ومحكمة أسبوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا فى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة السرقة قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب ، ذلك بأن الحكم رفض الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بما لا يتفق وصحيح القانون لأن النيابة العامة وقد تولت التحقيق باصدارها الأمر بنذب أحد مأمورى الضبط القضائي لإجراء تفتيش السكن لضبط المسروقات فانه لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية فى غير طريقها وهى إذ أسرت بعد ذلك بارفاق المحضر بأوراق شكوى سبق التقرير بحفظها إداريا

بما يعد في حقيقة أمره بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فإن ذلك يحول دون تحريكها من جديد بطريق الادعاء المباشر . هذا إلى أن الحكم قد أطرح الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأسباب غير سائغة ، وقضى بالإدانة دون أن يبين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن النيابة العامة قررت حفظ أوراق الشكوى رقم ٢٣٩٧ لسنة ١٩٧٢ قسم ثان أسيوط إداريا والمتضمنة لحص البلاغ المقدم ضد المدعى بالحق المدني ، وأنه عقب ذلك قام هذا الأخير بالبلاغ عن سرقة محتويات غرفته التي يستأجرها متهما الطاعن بسرقتها وإخفائها لدى شخصين آخرين وبفتيش منزلهما عثر على بعض المسروقات ، وأن الأوراق قد خلت من وجود أمر من النيابة العامة بنذب أحد مأموري الضبط القضائي لإجراء هذا التفتيش ، وأن النيابة العامة قررت إرفاق أوراق هذا البلاغ الأخير بالشكوى رقم ٢٣٩٧ لسنة ١٩٧٢ قسم ثان أسيوط المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة — على خلاف ما يزعمه الطاعن — لم تتخذ في الدعوى أى إجراء من إجراءات التحقيق ولم يصدر منها أمر بنذب أحد مأموري الضبط القضائي للتفتيش وكان من المقرر أن الأمر بالأوجه — كسائر الأوامر القضائية والأحكام — لا يؤخذ فيه بالأمتهنتاج أو الظن بل يجب — بحسب الأصل — أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بذات الفاظه في أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجهها للسير فيها ، فالتأشير على تحقيق إرفاقه بأوراق شكوى أخرى محفوظة — ما دام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى — لا يصبح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها ، فإن الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر يكون على غير سند ويكون الحكم إذ قضى برفضه قد التزم صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن المدعى بالحق المدني هو الذى اشترى المنقولات المسروقة من ماله الخاص واستأجر غرفة وأودعها فيها لمنفعة ابنه الذى كان طالبا متفرغا

لدراسته وما أورده الحكم سائق يستقيم به أطراح هذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون وإن أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها ، وإلا كان الحكم قاصرا لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه فيما أورده قد بين واقعة الدعوى مما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة المسندة إلى الطاعن وأورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة ، فانه ينحصر عن الحكم حالة القصور في التسبيب ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، وأحمد طاهر خليل ، وصالح الدين نصار ،
ومحمد الدين منصور .

(١٦٣)

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٨ القضائية

تبديد . قصد جنائي . أسباب الإباحة وموانع العقاب . ” حق الحبس “ .
محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . مسئولية جنائية . نقض .
عد أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

جريرة اختلاس المحجزات . قوامها : الاعتماد على السلطة العامة التي أوقعت الجزف القضائية
كانت أو إدارية .

استخلاص حصول التبديد من عناصر الدعوى . موضوعي .

تمسك الحارس بانتفاء مسئولية عن تهمة تبديد محجوزات تأسيسا على حقه في حبسها وفقا
للسادة ٢٤٦ مدني . عدم جدواه . متى ثبت تبديدها .

لما كان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه —
أورد واقعة الدعوى مما يجله أن الطامن عين حارسا على ماشية محجوز عليها حجزا
تحفظيا وسأمت إليه بمقتضى هذه الصيغة ثم صدر حكم باستبدالها بحارس آخر وأقام
الطامن اشكالا في تنفيذ هذا الحكم قضت المحكمة برفضه والاستمرار في التنفيذ
وهندما توجه المحضر لتنفيذ الحكم تبين عدم وجود المحجوزات واعترف الطامن
في محضر الضبط بتبديدها بأن قام ببيعها ، واستدل الحكم من ذلك على سوء نية
الطامن وخلص إلى توافر أركان جريمة التبديد في حقه باعتبار أنه تسلم الماشية

المحجوز عليها على سبيل الوديعة وهى عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشارع إنما قصد من النصوص التي وضعها للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت المحجز قضائية كانت أو إدارية والغرض من العقاب عليها وهو وجوب احترام أوامر السلطة المذكورة ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التهديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى ، فان ما انتهى إليه الحكم تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التهديد التي دان الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك . وكان ما يثيره الطاعن بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديه استنادا إلى حقه في الامتناع عن رد المحجوزات حتى يستوفي ما هو مستحق له مما أنفقته على الماشية ، مردودا بأنه وإن كان من المقرر أن حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدني يبيح للطاعن الامتناع عن رد الشيء — الماشية موضوع الجريمة — حتى يستوفي ما هو مستحق له مما أنفقته عليها وهو ما من شأنه — إن صح وحسنت نيته — انعدام مسؤوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، إلا أن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلى تدليلا سائغا على سوء نية الطاعن وقصده الاضرار بالحاجز وعلى أنه بدد الماشية المحجوز عليها وأفصح الحكم عن عدم اطمئنانه إلى الإجراءات اللاحقة التي قام بها الطاعن للتدليل على وجود المحجوزات — وهو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع — فان النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر، والمملوكة لـ والتي سلمت إليه لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه اضرازا بالمجنى عليه . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٣٩٠ جنيتها على سبيل التعويض . ومحكمة جنح كفر سعد الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة بمشرة جنيتها . والزامه بأن يؤدي للدعي بالحقوق المدنية مبلغ ٣٩٠ جنيتها على سبيل التعويض . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا في الدعوى الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وفي الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المتهم بأن يدفع للدعي بالحقوق المدنية مبلغ ٦٨ ج و ٥٠٠ م والمصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. ملخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريمة تبديد ماشية محجوز عليها قضائيا قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن لم يتسلم الماشية بمقتضى عقد من عقود الأمانة كما أن امتناعه من تسليمها لحارس الجديد لا ينبىء عن توافر القصد الجنائي لديه فضلا عن ثبوت بيع الماشية جبرا بما يفيد وجودها دون تبديد . هذا وقد تمسك الطاعن بحقه في حبس هذه الماشية حتى يستوفى ما أنفق عليه غير أن الحكم أعرض عن هذا الدفاع لأسباب غير سائغة ، وعول في قضائه بالإدانة على اعتراف منسوب للطاعن في محضر الضبط رغم أن هذا الاعتراف جاء وليد إكراه معنوى إذ أدلى به الطاعن تخلصا من تدخل النيابة العامة لتنفيذ حكم استبدال حارس آخر به ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه —
أورد واقعة الدعوى بما تجمله أن الطاعن عين حارسا على ماشية محجوز عليها حجزا
تحفظيا وسلمت إليه بمقتضى هذه الصفة ثم صدر حكم باستبداله بحارس آخر
وأقام الطاعن إشكالا في تنفيذ هذا الحكم قضت المحكمة برفضه والاستمرار
في التنفيذ وعندما توجه المحضر لتنفيذ الحكم تبين عدم وجود المحجوزات واعترف
الطاعن في محضر الضبط بتبديدها بأن قام ببيعها ، واستدل الحكم من ذلك على
سوء نية الطاعن وخاض إلى توافر أركان جريمة التبيد في حقه باعتبار أنه تسلم
الماشية المحجوز عليها على سبيل الوديعة وهي عقد من عقود الأمانة المنصوص
عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر
أن الشارع إنما قصد من النصوص التي وضعها للعاقبة على جريمة اختلاس
الأشياء المحجوز عليها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على
السلطة العامة التي أوقعت الجرح قضائية كانت أو إدارية والغرض من العقاب
عليها هو وجوب احترام أوامر السلطة المذكورة ، وكان من المقرر أن لمحكمة
الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبيد وأن تستدل على
ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى ، فإن ما انتهى إليه الحكم تتوافر به كافة
العناصر القانونية لجريمة التبيد التي دان الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها في حقه
أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره
الطاعن بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديه استنادا إلى حقه في الامتناع عن رد
المحجوزات حتى يستوفي ما هو مستحق له مما أنفق على الماشية ، مردودا بأنه
وإن كان من المقرر أن حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون
المدني يبيح للطاعن الامتناع عن رد الشيء — الماشية موضوع الجريمة —
حتى يستوفي ما هو مستحق له مما أنفق عليها وهو ما من شأنه — إن صح وحسنت
نيته — إعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ،
إلا أن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، ولما كان

الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على سوء نية الطاعن وقصده الإضرار بالحاجز وعلى أنه بدد الماشية المحجوز عليها وأفصح الحكم عن عدم اطمئنانه إلى الإجراءات اللاحقة التي قام بها الطاعن للتدليل على وجود المحجوزات — وهو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع — فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن اعترافه كان وليد إكراه وقع عليه ، فإنه لا يكون له من بعد أن ينعي على المحكمة قمودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ، ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويضحى منعي الطاعن على الحكم في هذا الصدد في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى .

(١٦٤)

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٨ القضائية

(١) محضر الجلسة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .
 نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

الدفع بعدم العلم بالحجز وباليوم المحدد لبيع المحجزات ومكانها . موضوعي . عدم جواز إثارة
 لأول مرة أمام النقض .

(٢) تبليد . اختلاس أشياء محجوزة . مسئولية جنائية .

السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . لا يؤثر في قيامها .

١ — لما كان اليمين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع
 الاتهام المسند إليه بما يشير بالذات في طعنه من عدم علمه بالحجز وباليوم المحدد
 لبيع المحجزات ومكانها وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو دفوعا
 موضوعية كان يتعين التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا
 ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن ما يشير
 الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

٢ — من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة
 عليها — يفرض حصوله — لا يؤثر في قيامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها لإداريا لصالح الأموال المقررة والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمسادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح دكرنس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime اختلاس الأشياء المحجوز عليها قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يوقع على محضر الحجز ولم يكن عالما باليوم المحدد للبيع ومكانه ولو كان عالما بالحجز لبادر بالسداد الذي تم جميعه في ١٩٧٦/٥/٢٢ .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة اختلاس المحجوزات التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يشيره بالذات في طعنه من عدم علمه بالحجز وباليوم المحدد للبيع

المحجوزات ومكانها وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو دفوعاً موضوعية
كان يتعين التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً ولا يسوغ إثارة
الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا
الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان السداد اللاحق لوقوع
جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها — بفرض حصوله — لا يؤثر في قيامها ،
فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متميزاً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن عل المازبي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل
برهان نور ، وشرف الدين خيرى .

(١٦٥)

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ القضائية

(١) طعن . " ميعاده " . نقض . " التقرير بالطعن " . إجراءات
" إجراءات المحاكمة " .

التقرير بالطعن . بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) معارضة . " نظرها والحكم فيها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . شهادة مرضية .

عدم جواز الحكم في المعارضة دون نزع دفاع المعارض . مخالفة ذلك . إخلال
بحق الدفاع .

قيام عذر تهرى حال دون حضور المعارض بجلسة الحكم في المعارضة . يعيب الحكم . محل
نظر العذر القهرى يكون عند نظر الطعن .

(٣) شهادة مرضية . محكمة الموضوع . " ساطمها في تقدير الدليل " . نقض .
" سلطة محكمة النقض "

إطراح محكمة النقض للشهادة المرضية . لمجرد عدم اطعمتانها إلى صحتها . كفاية .

١ — حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٦
بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه ،
بيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢ سبتمبر

سنة ١٩٧٦ ، أى بعد فوات الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

٢ — لما كان من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كانت لم تكن أو برفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ويكون محل نظر العذر القهري المانع وتقديره عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر ، لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجيز له التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض .

٣ — لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، وأن لمحكمة النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن ، فتأخذه به أو تطرحه حسبما تظمن إليه ، وكانت هذه المحكمة ، بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم إليها من الطاعن لإثبات عذره ، لا تظمن إلى صدق ما ذهب إليه ، وتطرح الشهادة الطبية المرفقة بأسباب طعنه والتي يتسند إليها لتبرير تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، والتي لا ينازع الطاعن في سبق علمه بها ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفت لنفسه أضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح شر بين الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه فطعن المحكوم عليه من هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٦ بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه ، بيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦ ، أي بعد فوات الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وقد اعتذر الطاعن بمرض زعم بأنه حال دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبالتالي دون علمه بالحكم الصادر فيها ، واستدل على ذلك بشهادة طبية تشير إلى مرضه في الفترة من ١٥/٣/١٩٧٦ إلى ٢٠/٨/١٩٧٦ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدائته باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة . حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى

هذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ويكون محل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر ، لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره إبداءه لها مما يجزئ له التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى أيضا على أن الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، وأن لمحكمة النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن ، فتأخذ به أو تطرحه حسبما تطعن إليه ، وكانت هذه المحكمة ، بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم إليها من الطاعن لإثبات عذره ، لا تطعن إلى صحة ما ذهب إليه ، وتطرح الشهادة الطبية المرفقة بأسباب طعنه والتى يتساند إليها لتبرير تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، والتى لا ينازع الطاعن فى سبق علمه بها ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة . ولما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يقرر بالطعن إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدي ، ومرف الدين غيري ،
ومحمد وهبة .

(١٦٦)

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٨ القضائية

(١) غش . مياه فازية . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه .
تسبيب معيب " .

إدانة المتهم في جريمة صنع وعرض مواد غذائية مغشوشة . تستوجب أن يكون قد ارتكب
الغش . أو أن تكون صناعاتها قد تمت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بغشها .

(٢) غش . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . نيابة عامة . حكم .
" تسببيه . تسبيب معيب " . إثبات . " قرائن " .

القرينة التي افترض بها الشارح العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .
قصد بها رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة . فإبائها لإثبات العكس دون اشتراط أدلة
معينة ودون مساس بضرورة توافر الركن المعنوي .

(٣) غش . جريمة . " أركانها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبيب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

دفع المتهم مسؤوليته عن الغش بأنه موظف بالشركة المنتجة للسلمة . إدانته دون بيان
مسؤوليته عن الجريمة ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش . إخلال بحق الدفاع وقصور
في التسبيب .

١ - من المقرر أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع وغرض مياه غازية مغشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت في مصنع الشركة التي يعمل فيها المتهم ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها .

٢ - أن القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المستغلين بالتجارة رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ، ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

٣ - متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعنين دفعا التهمة على لسان محاميها بأنهما مجرد موظفين بالشركة المنتجة للمياه الغازية وأنهما لم يعرضا الزجاجة المغشوشة للبيع ، وأن المسئول عنها هو صاحب الكشك الذي عرضها للبيع بعيدا عن رقابة وإشراف الشركة المنتجة . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانتهم دون أن يبين مسئوليتهم عن الجريمة المسندة إليهم ومدى إشرافهم وعلمهم باليقين بالغش ولم يحقق دفاعهم رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تخصصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي لم تفعل فانه يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما عرضا للبيع شيئا من أغذية الانسان (سى كولا) مغشوشة مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وقرار الصحة . ومحكمة جناح الزهرة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهما شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لكل

لإيقاف التنفيذ. عارضا ، وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع. بتعـديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات والمصادرة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرime عرض مياه غازية مغشوشة للبيع قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يعرض لدفاعهما الجوهرى تحقيقا له وردا عليه بأنهما غير مسئولين عن هذه الجريمة لأن زجاجة المياه الغازية المغشوشة لم تضبط في حوزتهما ولا في حيازة الشركة المنتجة لها وإنما ضبطت بعيدا عن المصنع ، وأن المسئول عنها صاحب الكشك الذى باعها ووجدت الزجاجة المغشوشة في حوزته بعيدا عن رقابة واشراف الشركة المنتجة التى يعملان بها مما ينفى صلتهم بالغش أو علمهما به .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعنين دفعا التهمة على لسان محاميهم بأنهما مجرد موظفين بالشركة المنتجة للمياه الغازية وأنهما لم يعرضا الزجاجة المغشوشة للبيع ، وأن المسئول عنها هو صاحب الكشك الذى عرضها للبيع بعيدا عن رقابة واشراف الشركة المنتجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اكتفى بنأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع تحقيقا أو رداه ولما كان المقرر أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض مياه غازية مغشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت فى مصنع الشركة التى يعمل فيها المتهم ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت اشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها ، أما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ،
فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كامل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات
العكس ، وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ، ودون أن يمس الركن المعنوي
في جريمة الغش والذي يلزم توافره حتماً للقيام ، وكان الطاعنان قد نفيا ارتكابهما
لفعل الغش أو علمهما به ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانتهم دون
أن يبين مسئوليتهم عن الخيرية المسندة إليهما ومدى اشرافهما وعلمهما اليقيني
بالغش ولم يحقق دفاعهما رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان
يقتضى من المحكمة أن تخصصه لتقف على مبالغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ،
أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور
في التسيب ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث
بأق أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وهضوية السادة المستشارين
محمد صالح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد رهبة .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ القضائية

(١) سرقة بإكراه . قتل عمد . فاعل أصلي . إشتراك . قصد جنائى
” القصد الاحتمالى “ . مسئولية جنائية . حكم . ” تسببيه . تسبیب
غير معيب “ .

مسئولية الفاعل أو الشريك عن جميع الجرائم المحتمل حصولها له . ولو كانت غير تلك
التي قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل كنتيجة محتملة للجريمة التي اتفق على ارتكابها .

(٢) قصد جنائى . ” القصد الاحتمالى “ . إثبات . ” بوجه عام “ حكم .
” تسببيه . تسبیب غير معيب “ .

تقدير كون الجريمة الثانية . نتيجة محتملة لجريمة الأولى المتفق عليها . موضوعى .
مثال .

(٣) قصد جنائى . ” القصد الاحتمالى “ . ” سرقة بإكراه “ . قتل عمد . فاعل
أصلي . إشتراك . مسئولية جنائية . إثبات . ” بوجه عام “ .

— قصد القتل . أمر داخلى متعلق بالارادة . تقدير توافره . موضوعى .

— اتفاق المتهمين على ارتكاب جريمة سرقة . ارتكاب أحدهم جنائية قتل عمد .
مساءلتهم جميعا عن الجريمتين . متى تبين أن جنائية القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة
التي اتفق المتهمون على ارتكابها .

٤ — قصد جنائي . عقوبة "تطبيقها" . "العقوبة المبررة" . ظروف مخففة .
نقض "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

— عدم جدوى النعى على الحكم في استظهار قصد القتل . متى أوقع على الطاعن عقوبة السرفة باكره المسندة اليه بالإضافة لجريمة القتل عمدا . أساس ذلك ،

— تقدير العقوبة . في الحدود المقررة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها .
موضوعي .

٥ — اثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .
نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . اغفال
بعض الوقائع . مقاده اطراحها لها .

٦ — نيابة عامة . إعدام . نقض . "مبعاده" .

قبول عرض النيابة قضايها الاعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر ذلك .

٧ — حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" . قتل عمد . اعدام .

الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم من تسبب لقراره .

١ — من المقرر في القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني من اقتصار المسؤولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديدا في القانون .

٢ — إن معيار الجريمة المحتملة هو أمر موضوعي متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معصب عليها ما دام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون ، وإذا ما كان الحكم قد استخلص في منطق سائق أن جنائية قتل المحنى عليها

كانت نتيجة محتملة لحناية السرقة باكره التي كانت مقصودة بالاتفاق وساهم المتهمون - ومن بينهم الطاعن الثاني - في ارتكابها ، واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته وفي تحصيله للا واقعة من أن طعن المتهم الثالث للمجنى عليها إنما كان على أثر استغاثتها حال ارتكاب الطاعنين جريمة السرقة لتحويل دون وقوعها مما دفع الطاعن الثالث - خشية افتضاح الأمر - إلى تلتها ، وهو ما يبين من تسلسل الوقائع على صورة تجماعها متصلة آخرها بأولها ، ومن ثم يكون الحكم سديدا إذ أخذ الطاعن الثاني بجناية القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة السرقة باكره وفقا للأمرى العادى للأمر ، إذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحا إنما يتوقع منه إذا أتى بجريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة الغير لضبطه أن ياجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذى يملكه ، ومن ثم فإن مجادلة الطاعن الثانى فيما استخلصه الحكم من اعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة يكون فى غير محله .

٣ - لما كانت نية القتل من الأمور الموضوعية التى يستظهرها القاضى فى حدود سلطته باعتبارها أمرا داخليا متعلقة بالإرادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية فى تقدير الوقائع ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على قيام نية القتل فى حق مفرقها يكفى لحمل قضائه ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها أن الطاعنين الثلاثة قد اتفقوا على ارتكاب جريمة السرقة التى وقعت بجريمة القتل نتيجة محتملة لها ، ودال على توافر نية القتل فى حق الطاعن الثالث باعتباره الفاعل الأسمى فى جريمة القتل العمدة فذلك حسبه ، إذ ينمط حكمه على من اتفق معه على ارتكاب جريمة السرقة مع علمه باحتمال وقوع جريمة القتل نتيجة محتملة لها بغض النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته مادامت المحكمة قد دلت تدليلا سليما على أن جريمة القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التى اتفق الطاعنون الثلاثة على ارتكابها .

٤ - لا يجدى الطاعن العنى بدعوى القصور فى استظهار نية القتل بالنسبة له أو عدم الرد على دفاعه بانتفاها لديه ، ولا التحدى بطالب تطبيق المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات ، لانتفاء مصابحته منه ذلك بأن البين من مدونات

الحكم أنه أوقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عن الجريمتين المسندتين إليه — جريمة القتل العمد وجريمة السرقة باكرام الذي ترك بالمجنى عليه أثر جروح — وهي العقوبة المقررة لهذه الأخيرة بنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٤ من قانون العقوبات كما أنها مبررة بنص المادة ٢٣٥ من ذات القانون . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد أخذته بتسوط من الرأفة في نطاق ما يجرى به نص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، إذ أنها لم تنزل بالعقوبة إلى حدها الأدنى الذي تميزه تلك المادة ، مما مفاده أنها قدرت تناسب العقوبة المقضى بها مع الواقعة الثابتة لديها . لما كان ذلك ، وكان النفي بأن المحكمة لم تعامله بمزيد من الرأفة مردودا بما هو مقرر من أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل أسبابا من الأسباب التي من أجلها أرفعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن — على ما ملف بيان — تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا للجريمة التي دانه بها ، فإن مجادلته في هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وفي إغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا إطراحها لها ، واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم لإغفاله الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه ، وهي بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم يساير فيه المحكمة فاطرحتها .

٦ — إنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك لأن الشارع إنما

أراد بتحديد مجرّد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً ، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفه المذكور وتفصل فيها لتستبين عيب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

٧ - متى كان يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها المحكوم عليه بالإعدام ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق . ومن شأنها أن تؤدي إلى رتبته عليها على ما سلف بيانه في معرض التصدي لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني ، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ من استطلاع رأي مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى يصبح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتمتع لذلك قبّول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بالإعدام المحكوم عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم قتلوا عمداً .. بأن اتفقت ارادتهم على سرقة محتويات مسكن زوجها .. فتوجهوا لتنفيذ السرقة وتمكنوا من دخول المسكن وعندما حاولت المحبى عاينها الاستغاثة طعنها المتهم الثالث بآلة حادة (مدية) في أجزاء مختلفة من جسمها فأصابتها فاحدث بها الإصابات الممينة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها وكانت جريمة القتل نتيجة

محتملة لجريمة السرقة وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سألني الذكور سرقوا مبلغ خمسين جنيها ومنقولات مملوكة وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أوثقا يديه وقدميه وطعنه أحدهم بمدية في رقبته فشارا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من اتمام السرقة وقد ترك الإكراه بالمجنى عليه أثر الجروح المبهينة بالنفير الطبي . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قررت بإحالة أوراق المتهم إلى مفتي الجمهورية لإبداء الرأي وحددت جلسة للنطق بالحكم ثم قضت حضوريا وعملا بالمادة ٤٣ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بالنسبة للمتهمين الأول والثاني أولا — وبإجماع الآراء بمعاقبة بالإعدام . ثانيا — بمعاقبة كل من بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأيها ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين الأول والثالث وأن قررا بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنيهما ومن ثم فإن الطعن المقدم من كل منهما يكون غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث أن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجناية القتل العمد المقترن بجناية سرقة بأكراه ترك أثر الجروح قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم وإن انتهى إلى أن الطاعن

فاعل أصلي في جريمة السرقة إلا أنه ساءله أيضا عن جريمة القتل التي اقترنها الطاعن الثالث وحده باعتبارها نتيجة محتملة لجريمة السرقة المتفق عليها مع أن المستزلية عن النتيجة المحتملة لا تقوم طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون العقوبات إلا في مواجهة الشريك وقد حجبه هذا الخطأ عن بيان مدى توافر أركان الاشتراك المبينة في المادة ٤٠ من ذات القانون في حقه ، كما أنه لم يتوقع عقلا وبحسب المجرى العادي للأمر ، اقتراف القتل الذي انفرد به المتهم الثالث ، فضلا عن انقطاع الصلة بين قتل المجنى عليها في حجرة نومها وبين السرقة التي تمت ، وأن كل ما يمكن مساءلته عنه هو الاشتراك في جنائية الضرب المفوضى إلى الموت والسرقة بالإكراه ، كما أخطأ الحكم إذ اعتبره فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد الاحتمالية وطبق في حقه نص المادة ٣٤/٢ من قانون العقوبات مع أنه في صحيح القانون يعد شريكا فيها مما كان يوجب معاملته بمقتضى المادة ٣٣٥ من ذات القانون التي تنص على عقوبة مخففة بالنسبة للشريك إذا حكم على فاعل هذه الجريمة بالإعدام بالإضافة إلى حسن معاملته لزوج المجنى عليها ، وأنه اقترف الجريمة وهو في سن العشرين ، غير أن الحكم لم يأخذه بالرأفة وعاقبه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، هذا إلى أن ما سافه الحكم في بيان نية القتل لا يكفي لإثبات توافرها بصفة عامة فضلا عن اقتصراره في ذلك على المتهم الثالث وحده ، ملتفتا بذلك عن دفاعه هو بانتفاء هذه النية لديه كما أوجب الحكم في سرد واقعة الدعوى حيث أغفل واقعة حضور ... وطرقه باب مسكن المجنى عليهما ، وإرشاد المجنى عليه حينذاك المتهمين إلى طريق الهروب من السطح واستطاعته فك وثاق نفسه بنفسه ، وعدم إنجابه من زوجته القتيلة ومرضها الغير قابل للشفاء بخاتم الوقائع مبتسرة لا يبين منها وجه الحق في الدعوى . كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " إن المتهم الثالث الطاعن الثالث المحكوم بإعدامه — كان يعمل في متجر للبقالة واعتاد التردد على منزل المجنى عليهما لتوصيل ما يطلبان شراءه من هذا المتجر ونظرا لكبر سنهما ولاعتقاد هذا المتهم في ثرائهما فقد اتفق مع المتهمين الأول الطاعن الأول والثاني الطاعن

الثاني — على سرقة محتويات مسكنهما ، وفي يوم ١٩٧٦/٧/٦ وتنفيذا لهذا الاتفاق توجه ثلاثتهم إلى مسكن المجنى عليهما الواقع بشارع كورنيش النيل بدائرة قسم بولاق مساهين بالمطاولي وسكن كبير وقرعوا جرس الباب ففتح لهم المجنى عليه فطالبه أحدهم بسداد دين مستحق عليه فلما حاول غلق الباب دونهم قاموا بدفعه إلى الداخل وتمكنوا من الدخول حيث ألغوه أرضا وأوثقوه من يديه وقدميه وكموا فاه وطعنوا أحدهم بمطواة في رقبته وأحدث به الإصابات المبينتين بالتحقيقات وتمكنوا بهذا الوسيلة من الإكراه من شل مقاومته وسرقة مبلغ خمسين جنيتها كانت بحسب المجنى عليه ومنقولات أخرى كانت بالمنزل ، وفي ذلك الوقت كانت زوجته المجنى عليها التي تبلغ من العمر حوالي خمسين عاما ترقد طريحة الفراش لمرضها في حجرة نومها واقتحم عليها المتهم الثالث الغرفة وانهاال عليها طعنا بمطواة في مختلف أجزاء جسمها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية لجرده محاولتها الاستغاثة ، وتعرف المجنى عليه على المتهمين الأول والثاني في عملية عرض قانونية كما اعترف المتهمون الثلاثة في تحقيقات النيابة وردد كل من المتهم الأول والثاني اعترافه عند إجراء المعاينة وأصر عليه المتهم الأول بإحدى جلسات المحاكمة وضبطت بعض المسروقات بإرشاد المتهمين الأول والثاني ، وثبت من تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليها مصابة بإحدى عشر جرحا طعنيا حيويا بمختلف أجزاء جسمها تحدث من آلة صلبة ذات حافة حادة أيا كان نوعها كسكين أو مطواة ، وأن بعض هذه الإصابات في مقتل ونشأت عنها الوفاة ، وكانت هذه الجريمة نتيجة محتملة لجناية السرقة بالإكراه التي ارتكبها المتهمون الثلاثة ” . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه والرائد ومن اعترافات المتهمين الثلاثة ومن عملية العرض وضبط المسروقات بإرشاد المتهمين الأول والثاني وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين

كانوا أم شركاء ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني من اقتصار المسؤولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديدا في القانون . أما القول بأن ظروف ارتكاب جريمة القتل التي قارفها المتهم الثالث وحده في حجرة نوم المجنى عليها لم تكن لتؤدي إلى إمكان توقع ارتكابها — فمردود بأن معيار الاحتمال هو امر موضوعي متعلق بالوقائع تفصل فيه شبكة الموضوع بغير معقب ما دام حكمها يسائر التطبيق السليم للقانون وإذا كان الحكم قد استخلص في منطق سائع أن جناية قتل المجنى عليها كانت نتيجة محتملة لجناية السرقة باكره التي كانت مقصودة بالاتفاق وساهم المتهمون — ومن بينهم الطاعن الثاني — في ارتكابها ، واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته وفي تحصيله للواقعة من أن طعن المتهم الثالث للمجنى عليها إنما كان على أثر استغاثتها حال ارتكاب الطاعنين جريمة السرقة لنحول دون وقوعها مما دفع الطاعن الثالث خشية افتضاح الأمر إلى قتالها ، وهو ما يبين من تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها ، ومن ثم يكون الحكم سديدا إذا أخذ الطاعن الثاني بجناية القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة السرقة باكره وفقا للجرى العادي للأمر ، إذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحا إنما يتوقع منه إذا أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة من الغير لضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذي يحمله ، ومن ثم فإن مجادلة الطاعن الثاني فيما استخلصه الحكم من اعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة يكون في غير محله ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله ” وحيث إنه عن نية القتل وازهاق روح المجنى عليها فقد توافر الدليل على ثبوتها وقيامها لدى المتهمين من ذهابهم إلى محل الحادث يحمل كل منهم آلة حادة قاتلة مطواه أو سكين ومبادرة المتهم الثالث المجنى عليها بالطعن بالمطواة وإحداثه بها إحدى عشر إصابة في مختلف أجزاء جسمها بعضها في مقتل لمجرد محاولتها الاستغاثة وهي مريضة طريحة الفراش لا تستطيع حراكا أو دفاعا عن نفسها وذلك كله لا يمكن أن يكون عفوا أو اعتباطا بل كان قصدا وتصميا على ازهاق روحها . ومن حيث إن جناية القتل العمد التي ذهبت بنيتها المجنى عليها نتيجة محتملة لجناية السرقة باكره ومن ثم يكون المتهمون الثلاثة مسئولين عن الجنايتين معا “ . ولما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود

سلطته باعتبارها أمرا داخليا متعلقا بالإرادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في الوقائع ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على قيام نية القتل في حق مقترفيها يكفي لحمل قضائه ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعنين الثلاثة قد اتفقوا على ارتكاب جريمة السرقة التي وقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لها ، ودلل على توافر نية القتل في حق الطاعن الثالث باعتباره الفاعل الأصلي في جريمة القتل العمد فذلك حسبه ، إذ ينعطف حكمه على من اتفق معه على ارتكاب جريمة السرقة مع علمه باحتمال وقوع جريمة القتل نتيجة محتملة لها بغض النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته ما دامت المحكمة قد دلت تدليلا ما يما على أن جريمة القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق الطاعنون الثلاثة على ارتكابها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد ، هذا إلى أنه لا يجدي هذا الطاعن النعي بدعوى القصور في استظهار نية القتل بالنسبة له أو عدم الرد على دفاعه بانتفاء لديه ، ولا التحدى بطلب تطبيق المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات ، لاستفاء مصاحته منه ذلك بأن البين من مدونات الحكم أنه أوقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عن الجريمتين المسندتين إليه — جريمة القتل العمد وجريمة السرقة باكراه الذي ترك بالمجنبي عليه أثر جروح — وهي العقوبة المقررة لهذه الأخيرة بنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٤ من قانون العقوبات كما أنها مبررة بنص المادة ٢٣٥ من ذات القانون . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد أخذته بقسط من الرأفة في نطاق ما يجوز به نص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، إذ أنها لم تنزل بالعقوبة إلى حدها الأدنى الذي تجيزه تلك المادة ، مما مفاده أنها قدرت تناسب العقوبة المقضى بها مع الواقعة الثابتة لديها . لما كان ذلك ، وكان النعي بأن المحكمة لم تعامله بمزيد من الرأفة مردودا بما هو مقرر من أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن — على ما سلف بيانه — تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا للجريمة التي دانه بها ، فإن مجادلته في هذا الخصوص

لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد ساقطت من أدلة الثبوت التي اطعأت إليها ما يكفي لحمل قضائها ، وكان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين حقيقتها ، وفي إغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا إقرارها لها ، واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم لإغفاله الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه ، وهي بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه المحكمة فاطرحتها . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينات رفضه موضوعا .

وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية دلي محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول فرض النيابة ، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا ، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالف الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على أوراق القضية إن الحكم المطروح قديين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها المحكوم عليه بالإعدام ، وأورد على ثبوتها في حقه

أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها على ما سلف بيانه في معرض التصدي لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني ، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون واعمالا لما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من استطلاع رأى مفتي الجمهورية تهل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

جريدة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار عثمان الزيني ، وعضوية السادة المستشارين : يعلى رشدي
وفاروق راتب ، ومحمد علي بليغ ، وأبو بكر الديب .

(١٦٨)

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ القضائية

(١) مسئولية جنائية . غش . ذبح لحوم خارج السلخانة .

جواز مساءلة حامل المحل . والمسئول عن ادارته . معا . عن جرمي عرض لحوم
مذبوحة خارج السلخانة . وأغذية مغشوشة بالبيع .

(٢) ذبح لحوم خارج السلخانة . غش . ارتباط . عقوبة . "عقوبة
الجرائم المرتبطة" . نقض . " حالات الطعن ، الخطأ في تطبيق القانون " .
" الحكم في الطعن " .

ادانة الطاعن بجرمي عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة . وعرض أغذية
مغشوشة للبيع . وجوب توقيع عقوبة واحدة منهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .
توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين . خطأ . وجوب تصحيحه بالاكتماء
بعقوبة الحرية الثانية الأشد .

١ — متى كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعن بصفته مالكا للمحل وآخر
بصفته عاملا به ، بأنهما (١) عرضا للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة .
(٢) عرضا للبيع أغذية مغشوشة مع علمهما بذلك ، وكان الحكم قد استظهر
أن الطاعن هو المسئول عن ادارة المحل — ولم ينازع الطاعن في ذلك —
ولما كان العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن ادارة المحل

معاً متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة لهما — ومن ثم فإن منعاه فى هذا الشأن (من أنه لا يمكن أن يسأل عن هذه التهمة غير شخص واحد) يكون على غير سند .

٢ — متى كانت التهمة الأولى المسندة إلى الطاعن — عرضه للبيع لحومها مذبوحة خارج الساخانة — معاقبا عليها طبقاً لأحكام المادتين ١٣٧ فقره (أ) ، ١٤٣ فقره (و) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والتي تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف إحدى المادتين ١٣٦ و ١٣٨ من ذات القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحد البنود (أ) "تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التى تفرض على الذبح" ب ، ج ، د ، هـ من المادة ١٣٧ من القانون المذكور وكانت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ قد قضت بأن يحظر أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان فى البلاد التى تدخل فى دائرة الجزر أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح فى ساخانة عامة — وليس بأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ كما وصفته النيابة العامة وسائرها الحكم المطعون فيه — وكانت التهمة الثانية — عرض للبيع أغذية مغشوشة — معاقبا عليها طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين فضلاع مصادرة المواد موضوع الجريمة . ولما كان ذلك وكانت الجريمتان المسندتان إلى الطاعن مرتبطتين ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما — وهى الجريمة الثانية المعاقب عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ — وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم

المطعون فيه إذ قضى بعقوبة لكل من الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما رغم توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة والاكتفاء بعقوبة الحبس عن التهمتين والمصادرة إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما : المتهم الأول بوصفه مالكا للمحل والثاني عاملا طرفه (أولا) عرضا للبيع لحوما مذبوحة خارج السابخانه (ثانيا) عرضا للبيع أغذية مغشوشة مع علمهما بذلك . وطلبت عتاهما بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل والمواد ١ و ٢٥ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جناح قسم أول طنطا الجزئية قضت غيابيا بتغريم كل منهما عشرة جنميات عن التهمة الأولى وحبس كل منهما شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنميات لوقف التنفيذ عن التهمة الثانية والمصادرة . فعارضا وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفا . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه دان الطاعن بجريمتي عرض لحوم مذبوحة خارج السابخانه وعرض أغذية مغشوشة للبيع مع علمه بذلك حال أنه لم يكن موجودا بالمحل وقت ضبط الواقعة وتم ضبط متهم

آخر قضى بادانته ولا يمكن أن يسأل عن هذه التهمة غير شخص واحد كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بصفته مالكا للمحل وآخر بصفته عاملا به بأنهما في يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٥ بدائرة قسم أول طنطا : ١ — عرضا للبيع لحوما مذبوحة خارج السلاخانة : ٢ — عرضا للبيع أغذية مغشوشة مع عليهما بذلك وطابت معاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ١٦ و ٢٥ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ غيابيا بتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات عن التهمة الأولى والحبس لمدة شهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات عن الثانية والمصادرة فعارض الطاعن وقضى في معارضته برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بتأييده — لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانت الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل — ولم ينازع الطاعن في ذلك — ولما كان العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن إدارة المحل معاً متى تحققت باقي عناصر الجريمة بالنسبة لهما فإن منعاه في هذا الشأن يكون على غير سند — لما كان ذلك وكانت التهمة الأولى المسندة إلى الطاعن معاقبا عليهما طبقا لأحكام المادتين ١٣٧ و ١٣٨ فقرة ١٤٣٠ (و) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والتي تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامه لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦ و ١٣٨ من ذات القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحد البنود أ "تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي تفرض على الذبح" وبوجوده من المادة ١٣٧ من القانون المذكور وكانت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم والصادر نفاذا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد قضت بأن يحظر أن تعرض للبيع

أو تباع لحوم الحيوان في البلاد التي تدخل في دائرة المجرز أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح في ماسخانة عامة — وايس بأحكام المرسوم بقانون ۹۵ لسنة ۱۹۴۵ كما وصفتها النيابة العامة وسائرهما الحكم المطعون فيه — وكانت التهمة الثانية — عرض للبيع أغذية مغشوشة — معاقبا عليها طبقا لنص المادة ۱۵ من القانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۶۶ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة المواد موضوع الجريمة — لما كان ذلك وكانت الجريمة الثانية المسندتان إلى الطاعن مرتبطتين ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما — وهي الجريمة الثانية المعاقب عليها بالقانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۶۶ — وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة ۳۲ من قانون العقوبات — ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة لكل من الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما رغم توافر شروط المادة ۳۲ عقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة والاكتفاء بعقوبة الحبس عن التهمتين والمصادرة إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ۳۵ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار عثمان الزيني ، وعضوية السادة المستشارين : يعيش رشدي ،
وفاروق راتب ، محمد علي بليغ ، وأبو بكر الديب .

(١٦٩)

الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ القضائية

(١ و ٢) فك أختام . استئناف . ” نظره والحكم فيه ” . محكمة استئنافية .
إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” . وصف التهمة . عقوبة . ” تطبيقها ” .
نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” . ” الحكم
في الطعن ” .

(١) جريمة فك الأختام . عقوبتها الحبس وجوبا . مدة لا تتجاوز سنة . إذا كان مرتكبها
هو الحارس بنفسه . المادة ١٥٠ / ٢ عقوبات .

(٢) المحكمة الاستئنافية . عليها تفرص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصانها .
وتطبق صحيح القانون . ولو كان الوصف الصحيح أشد . هل ذلك ؟ مثال في جريمة
فك أختام .

متى يتعين أن يكون مع النقض الاحالة ؟

١ — أوجبت المادة ١٥٠ من قانون العقوبات عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز
سنة إن كان من فك الأختام هو الحارس بنفسه .

٢ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية ، كافة بأن تنخص الواقعة المطروحة
أمامها بجميع كيوفها وأوصانها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان
الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير
وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨

من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه فك الاختتام الموضوع على محله بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة ، وطلبت عقابه بالمسادين ١٤٧ و ١/١٥٠ من قانون العقوبات وقد دانت محكمة أول درجة بمقتضى مادتي الاتهام وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة أسبوعين ، وإذا استأنف المطعون ضده الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة جنهات ، وأورد الحكم المطعون فيه في مدوناته " إنه يسؤال المتهم بحضور الضبط قرر بأنه كان معينا حارسا على الجمع وأنه هو الذي قام بفتح المحل . وأن قلم المحكمة قد جرى خطأ على القضاء باستبدال عقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس رغم تعيين المتهم حارسا مما كان يتعين معه القضاء بعقوبة الحبس .. " فإنه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى أن المطعون ضده فك الاختتام الموضوع على محله حالة كونه الحارس بنفسه ، وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديدا أشد ، أن تنبه المطعون ضده لهذا الوصف وتوقع عليه العقاب بشرط ألا يزيد في مقداره عن العقوبة المقضى بها ابتدائيا . أما وهي لم تفعل وقضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المطعون ضده خمسة جنهات ، فقد غدا حكمها معيبا بالخطأ في تطبيق القانون مستوجبا نقضه ، ولما كانت المحكمة لم توجه لاتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ ، مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : قام بفك الاختتام الموضوع على المحل بناء على أمر صادر من إحدى الجهات الرسمية . وطلبت عقابه

بالمادتين ١٤٧ و ١٥٠/١ من قانون العقوبات . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه . قاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم خمسة جنهات . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة فك أختام موضوعة بناء على أمر إحدى جهات الحكومة حال كونه حارسا عليها واكتفى بتفريمه خمسة جنهات قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٥٠ من قانون العقوبات — والتي تحكم واقعة الدعوى — هي الحبس مدة لا تجاوز سنة بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

حيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه فك الاختتام الموضوعة على محله بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٧ و ١٥٠ فقرة أولى من قانون العقوبات وقد دانت محكمة أول درجة بمقتضى مادتي الاتهام وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة أسبوعين ، وإذا استأنف المطعون ضده الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم خمسة جنهات وأورد الحكم المطعون فيه في مدوناته " إنه يسأل المتهم بمحضر الضبط قرر أنه كان معينا حارسا على الجمع وأنه هو الذى قام بفتح الحل . وإن قلم المحكمة قد جرى خطأ على القضاء باستبدال عقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس رغم تعيين المتهم حارسا مما كان يترتب عنه

القضاء بعقوبة الحبس ... ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٠ من قانون العقوبات أوجبت عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة إن كان من فك الاختتام هو الحارس بنفسه ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير و ليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده فإنه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى أن المطعون ضده فك الاختتام الموضوعة على محله حالة كونه الحارس بنفسه . وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد أشد ، أن تنبه المطعون ضده لهذا الوصف وتوقع عليه العقاب بشرط ألا يزيد في مقداره عن العقوبة المقررة لها ابتدائياً ، أما وهي لم تفعل وقضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات ، فقد غدا حكمها معيباً بالخطأ في القانون مستوجباً نقضه ، ولما كانت المحكمة لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيده والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصلاح الدين نصار ، ومحمد
حلمي راغب .

(١٧٠)

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٨ القضائية

مواد مخدرة . تفتيش . " التفتيش بإذن " . " إذن التفتيش " .
" إصداره " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض .
" أسباب الطعن " . لا يقبل منها .

تقدير جدية التحريات وكفايتها بالإذن بالتفتيش . موضوعي .

إبطال المحكمة إذن التفتيش لعدم جدية التحريات تأسيساً على اختلاف أهم المآذون
بتفتيشه وهدفه من الماثبت ببطاقته وبملفه بمكتب المخدرات وبالحكم الصادر ضده من
قبل . سائق .

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش
هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، ولما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد أطل إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات
لماتين من أن الضابط الذي استصدره أو كان قد جد في تحريه عن المتهم
المقصود لعرف حقيقة اسمه وعرف حقيقة التجارة التي يمارسها خاصة والمتهم
معروف باسمه الحقيقي المسجل في ملفه بمكتب مكافحة المخدرات وسبق ضبطه
في قضية مماثلة ، فإن ما انتهى إليه الحكم لم يكن أساسه مجرد الخطأ في اسم
المقصود بالتفتيش وإنما كان مرجعه القصور في التحري بما يبطل الأمر
ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه ، وهو استنتاج سائق تملكه محكمة الموضوع
ومن ثم فإن منعي الطعن يكون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في .. أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى السيد مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه وأمرت بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى المطعون ضده من تهمة إحراق مخدر قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أقام قضاءه على ما انتهى إليه من بطلان إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من اختلاف في اسم المطعون ضده ، وفي نوع التجارة التي يمارسها عما جاء بمحضر التحريات ، مع أن ذلك لا يبنى عليه بطلان الإذن ما دام أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لواقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها خلص إلى القضاء ببراءة المتهم بقوله "وحيث إن المحكمة لا تسير النيابة في قبول الأدلة التي ساقها لثبوت الإتهام قبل المتهم وذلك لما يأتي (أولا) الثابت من الاطلاع على بطاقة المتهم الشخصية أن اسمه وليس فيها ما يشير إلى أنه يدعى .. أو أن شهرته وكان جديرا بالضابط أن يعرف حقيقة اسم المتهم الذي قال عنه في محضره أن المراقبة السرية والتحريات دلت على أنه يتجبر في المخدرات — خاصة وقد ذكر في أقواله أن المتهم سبق اتهامه في قضايا مخدرات وحكم عليه فيها (ثانيا) تبين أن لاتهم ملف بمكتب مكافحة المخدرات مسجل فيه باسم وكذلك كافة

البيانات الخاصة به وأنه سبق الحكم عليه في الجناية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ مخدرات القنطرة بالأشغال الشاقة المؤبدة وأفرج عنه في ١٩٧١/٨/٥ .

وقد قدم هذا الملف للحكمة واطلعت عليه وذلك قاطع في الدلالة بأن تحريات ضابط الواقعة لم تكن تحريات جدية وأنها انصببت على شخص آخر غير المتهم إذ ليس في الملف المذكور ما يشير من قريب أو بعيد إلى أن اسم المتهم هو ... أو أن شهرته ... (ثالثاً) ما سطره الضابط في محضر تحرياته أن المتهم يعمل تاجر نردوات في حين أن الثابت من الاطلاع على بطاقته أنه تاجر بتماله وليس تاجر نردوات وفرق كبير بين التجارتين . وحيث إنه لكل ذلك تكون التحريات التي قام بها الشاهد ووسطرها في محضره واستصدر بموجبها إذن النيابة بضبط المتهم وتفتيشه تحريات غير جدية ، ومن ثم يكون الإذن الذي أنبئ عليها باطلا وبالتالي يبطل ما ترتب عليه من إجراءات الضبط والتفتيش .

وحيث أنه متى كان ذلك يكون الدليل المستمد من أقوال الشاهد ومما اتخذته من إجراءات غير قائم في الدعوى ويتعين لذلك القضاء ببراءة المتهم ... لما كان ذلك كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها التسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جدد في تحريه عن المتهم المقصود لتعرف حقيقة اسمه وعرف حقيقة التجارة التي يمارسها خاصة والمتهم معروف باسمه الحقيقي المسجل في ملفه بمكتب مكافحة المخدرات وسبق ضبطه في قضية مماثلة ، فإن ما انتهى إليه الحكم لم يكن أساسه مجرد الخطأ في اسم المقصود بالتفتيش وإنما كان مرجعه القصور في التحري بما يبطل الأمر ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه ، وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع ، من ثم فإن منعي الطاعة يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فزاد جنتينه ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، وصالح الدين نصار .

(١٧١)

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ القضائية

أمر تكليف . قانون . " تفسيره " . نقض . " حالات الطعن " . الخطأ
في تطبيق القانون .

جريمة عدم تنفيذ أمر التكليف على خلاف أحكام القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل في شأن
تكليف المهندسين . بقاءه مؤثمة على موجب أحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ رغم إلغاء أحكام
القانون السابق . أساس ذلك : اعتبارها تشكل جريمة الامتناع عن تأدية أعمال الوظيفة موضوع
أمر التكليف آنف الذكر المنصوص عليها بالمادتين ٣ و ٥ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ .

لئن كان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن المهندسين المصريين خريجي
الجامعات والمعاهد المصرية — والذي بدأ العمل به قبل صدور الحكم المطعون
فيه — قد ألغى في مادته السادسة القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ إلا أنه حظرت
في المادة الثالثة على المهندسين المكلفين بأجهزة الحكومة والنطاق العام وقت
العمل بأحكامه الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم لمدة ست سنوات تبدأ من
تاريخ استلامهم العمل ونص في مادته الخامسة على معاقبة كل من يخالف أحكامه
بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز
ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وأجازت للقاضي أن يحكم بحواصم
المهندس من سجلات نقابة المهن الهندسية لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على
خمس سنوات . وبذلك فإن تهمة عدم تنفيذ أمر التكليف المنسوبة إلى المطعون
ضدها بمقتضى القانون الملغى قد استمرت مؤثمة بالمادتين الثالثة والخامسة من
القانون الجديد بحسبانها تشكل جريمة الامتناع عن تأدية أعمال الوظيفة موضوع
أمر التكليف آنف الذكر . لما كان ما تقدم — فإن الحكم المطعون فيه إذ لم

يتفطن لذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ المحكمة عن نظر موضوع الدعوى مما يوجب نقض الحكم والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : لم تقم بتنفيذ أمر التكليف الصادر لها بالعمل في الهيئة العامة لمرافق مياه القاهرة رغم التنبيه عليها رسمياً بذلك . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٦ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت بحضورها عملاً بمواد الإتهام بتغريمها مائتي جنيه ومحو اسمها من سجلات نقابة المهندسين . فاستأنفت المطعون ضدها . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءتها مما أسند إليها . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها من تهمة الامتناع عن تنفيذ أمر التكليف الصادر لها قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه عول في قضائه بالبراءة على أن القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ الذي نسب إليها مخالفته قد ألغى بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ حالة أن هذا القانون الأخير حين ألغى القانون السابق عليه قد أعاد تنظيم أحكامه بما يتضمن استمرار تجريم تخلف المهندسين عن تنفيذ أوامر التكليف الصادرة لهم ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضدها لأنها حتى يوم ١١ من أغسطس سنة ١٩٧٥ بدائرة قسم الأزبكية لم تقم بتنفيذ أمر التكليف الصادر لها بالعمل في الهيئة العامة لمرافق مياه القاهرة . وطلبت معاقبتها بمقتضى المواد ١ و ٢ و ٦ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر تكليف المهندسين المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة أول درجة قضت بحضورها بتغريم المتهم مائتي جنيه ومحو اسمها من سجلات نقابة المهندسين

لمدة سنة ٦ ، فاستأنفت ومحكمة ثانياً درجة قضيت حضورياً في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليها تأسيساً على أن الفعل المسند إلى المطعون ضدها قد أصبح بمنأى عن التأثيم بعد إلغاء القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بموجب المادة السادسة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر تكليف المهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ قد وضع قواعد لإصدار هذه الأوامر ومدة سريانها ونظم طريق المعارضة فيها وحظر في مادته الخامسة على من صدر له التكليف الامتناع عن تأدية أعمال وظيفته كما نص في مادته السادسة على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وبمحو اسم المخالف من سجلات نقابة المهن الهندسية وذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات . ولئن كان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية - والذي بدأ العمل به قبل صدور الحكم المطعون فيه - قد ألغى في مادته السادسة القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه إلا أنه حظرت في المادة الثالثة على المهندسين المكلفين بأجهزة الحكومة والقطاع العام وقت العمل بأحكام الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم لمدة ست سنوات تبدأ من تاريخ استلامهم العمل ونص في مادته الخامسة على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وأجازت للقاضي أن يحكم بمحو اسم المهندس من سجلات نقابة المهن الهندسية لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، وبذلك فإن التهمة المنسوبة إلى المطعون ضدها بمقتضى القانون المألغى قد استمرت مؤثمة بالمادتين الثالثة والخامسة من القانون الجديد بحسبانها تشكل جريمة الامتناع عن تأدية أعمال الوظيفة موضوع أمر التكليف آنف الذكر . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتفطن لذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ المحكمة عن نظر موضوع الدعوى مما يوجب نقض الحكم والإحالة .

جلسة ٣٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشدى ، وشرف الدين خيرى ،
ومجد وهبه .

(١٧٢)

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ القضائية

(١) قتل خطأ . جريمة . " أركانها " . خطأ . رابطة السببية . حكم .
" تسببيه . تسبيب معيب " . إثبات " خبرة " .

إفقال حكم الإدانة التدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ وإصابات المجنى عليه التي أدت
إلى وفاته . استنادا إلى دليل فني . قصور .

(٢) قتل خطأ . خطأ . جريمة . " أركانها " . رابطة السببية . إثبات .
" خبرة " حكم . " تسببيه . تسبيب معيب " .

رابطة السببية . ركن في جريمة القتل الخطأ إقتضاؤها إتصال الخطأ بالقتل إتصال السبب بالمسبب .
وجوب إثبات توافرها إستنادا إلى دليل فني .

١ - لما كان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أغفل الإشارة
إلى الكشف الطبي وخلا من أى بيان عن الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه
ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم وأدت إلى وفاته من واقع
هذا التقرير الطبي ، ولذلك فقد فاتته أن يدل على قيام رابطة السببية بين
الخطأ في ذاته والإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وأدت إلى وفاته استنادا
إلى دليل فني فإنه يكون قاصرا .

٢ — من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة الإصابة والقتل الخطأ وهي تقتضي أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل قننى لكونه من الأمور الفنية البحتة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً البيان في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياطة بأن قاد جراح سكة حديد دون أن يتخذ الحيطة الكافية ويتأكد من خلو الطريق من عمال الشحن فحصلت له الحادثة عليه وأحدثت به الإصابات الممينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وإدعت زوجة المحنى عليه مدنياً قبل المتهم . وطلبت إلزامه بأن يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة حلوان الجزئية قضت في الدعوى حضورياً في الدعوى الجنائية بتغريم المتهم عشرين جنيهاً وفي الدعوى المدنية بإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف محكمة جنوب القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ذلك بأنه دانه بتهمة القتل الخطأ دون أن يستظهر رابطة السببية بين الخطأ المنسوب إليه والضرر ، إذ خلا من بيان الإصابات التي حدثت بالمحنى عليه

أنها لحقت به من جراء التصادم وأدت إلى وفاته من واقع الدليل الفنى .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه الحكم المطعون بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على خطأ الطاعن فى قيادة الجرار ، عرض إلى رابطة السببية بين الخطأ والضرر واقتصر فى بيانها على قوله ” وحيث إنه يبين من سرد الواقعة على النحو السالف أن خطأ المتهم وهو قائد الجرار ظاهر وثابت فى قيادته الجرار وتحركه قبل أن يتأكد من خلو الطريق من عمال الشحن الأمر الذى أدى إلى اصطدام إحدى العربات بالمجنى عليه وإصابات إصاباته التى أودت بحياته ومن ثم تكون التهمة من خطأ وضرر وعلاقة السببية ثابتة فى حق المتهم ويتعين معاقبته عنها عملاً بالمادة ٣٠٤/٢ لج ” . لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أغفل الإشارة إلى الكشف الطبى وخلا من أى بيان عن الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم وأدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير الطبى ، ولذلك فقد فاتته أن يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته والإصابات التى حدثت بالمجنى عليه وأدت إلى وفاته استناداً إلى دليل فنى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن رابطة السببية ركن فى جريمة الإصابة والقتل الخطأ وهى تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فنى لكونه من الأمور الفنية البحتة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عثمان الزيني ، وميش رشدي ، وفاروق راتب ، ومحمد علي بليغ

(١٧٣)

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ القضائية

(١) نقض . ” التقرير بالطعن وإيداع الأسباب ” .

عدم تقديم الطاعن . أسبابا لطمته . عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) اختصاص . ” الاختصاص الولائي ” . محكمة الجنايات .

” اختصاصها ” . محكمة أمن الدولة . طوارئ . قانون . ” تفسيره ” .
معلقة .

الولاية العامة . انتمادها لاحكام العادية . محاكم أمن الدولة . استثنائية .

قانون الطوارئ . إجازته إحالة الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام . إلى محاكم
أمن الدولة . عدم اشتماله . ولا غيره من التشريعات . على نص بانفراد محاكم أمن الدولة
بالاختصاص . أثر ذلك : بقاء اختصاص القضاء العادي . بهذه الجرائم .
قائما . مثال .

(٣) إثبات . ” شهود ” . محكمة الموضوع . ” سلطاتها في تقدير
الدليل ” .

وزن أقوال الشهود . والتعويل عليها . مرجعه إلى محكمة الموضوع .

(٤) حكم . ” تسليبه . تسليبه غير معيب ” . إثبات . ” شهود ” .

تناقض الشاهد في أقواله . لا يقدح في سلامة الحكم . مادام امتثل الخص الحقيقة
من أقواله . بما لا تناقض فيه .

(٥) دفع . " الدفع بتلقيق التهمة " . حكم . " بيا ذات التسبيب " .
الدفع بتلقيق التهمة . دفاع موضوعي . الرد عليه صراحة . غير لازم .

١ - متى كان الطاعن الخامس وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية . ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وإن أجاز في المادة التاسعة منه إحالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة إلا أنه ليس فيه أو في تشريع آخر أي نص على انفرادها في هذه الحالة بالاختصاص بالفصل فيها ، وكانت الجريمة التي اسندت إلى المتهمين وهي السرقة ليلا من شخصين فأكثر من مسكن بواسطة التسور حالة كون أحد المتهمين يحمل سلاحا ظاهرا وقد وقعت هذه الجريمة بطريق التهديد باستعمال السلاح - معاقبا عليها بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمتهم إلى المحاكم العادية ، فإن الاختصاص بمحاكمتهم ينحصر للقضاء الجنائي العادي ، ويكون النهي بصدور الحكم من محكمة غير مختصة ولائيا على غير أساس

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .

٤ - إن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٥ - من المقرر أن الدفع بتفريق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : الطاعنون الأربعة الأول : سرقوا ومجهولين الماشية المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لـ وآخرين من منزله المسكون بواسطة التنسور من الخارج حالة كون ثانیهم يحمل سلاحا ظاهرا (فرد خرطوش) وقد وقعت هذه الجناية بطريق التهديد باستعمال ذلك السلاح . الطاعن الخامس وآخر : أخفيا الماشية سالفة الذكر مع عليهما بأنها مسروقة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقدر ذلك . ومحكمة جنايات بنى سوييف قضت بحضورياً عملاً بالمواد ٣١٣ ، ١٧ ، ٤٤ مكررا من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين الأربعة الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبمعاينة المتهم الخامس بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الخامس ، وإن قرروا بطعن بالمقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الطعن المقدم من كل من المحكوم عليهم الأربعة الأوائل قد استوفى الشكل المقرر في القانون

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بتهمة السرقة من منزل مسكون بواسطة التسور من الخارج مع حمل أولهم لسلح ظاهر وبطريق التهديد باستعمال هذا السلح قد صدر من محكمة غير مختصة وهى محكمة الجنائيات حالة أن الاختصاص بنظرها لإرتباط الواقعة بأحرار سلح يكون من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا وأن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى تطبيق القانون إذ خالف ما أثبتته التقرير الطبى الشرعى من أن إصابة المجنى عليه لا تحدث من عيار نارى وأن السلح الذى ضبط بمنزل الطاعن الأول غير صالح للاستعمال ، وما أثبتته المعاينة من أن جدار المنزل يرتفع من الخارج ثلاثة أمتار مما يستحيل معه تسوره ، كما عول فى قضائه على أقوال شهود رغم كذبها وتناقضها دون أن يبين سبب استناده إليها ، كما استند فى الادانة إلى اعتراف المتهم الأول بملكيتة للطاقيـة التى قيل إنه عثر عليها بمسكن المجنى عليه أثناء المعاينة دون أن يعنى بتمحيص دفاعه بأن الضابط أخذها منه فى منزل العمدة ، فضلا عن أن التهمة لفقها العمدة بالاتفاق مع الشهود لخلاف بينة وبين عائلة المتهمين ، وبذا تكون المحكمة قد قضت فى الدعوى دون أن تلم بعناصرها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة فى حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية ، ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وإن أجاز فى المادة التاسعة منه إحالة الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة إلا أنه ليس فيه أو فى تشريع آخر أى نص على انفرادها فى هذه الحالة بالاختصاص بالفصل فيها . لما كان ذلك وكانت الجريمة التى اسندت إلى المتهمين وهى السرقة ليلا من شخصين فأكثر من مسكن بواسطة التسور حالة كون أحد المتهمين يحمل سلحا ظاهرا وقد وقعت هذه الجناية بطريق التهديد باستعمال السلح — معاقبا عليها بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمتهم إلى المحاكم العادية ، فإن الاختصاص بمحاكمتهم يتعقد للقضاء الجنائى العادى ، ويكون النعى بصدور الحكم من محكمة غير مختصة ولائيا على غير أساس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وباقي شهود الإثبات ومن اعتراف المتهم الأول بملكيتها للطاقيّة التي عثر عليها بمكان الحادث في مسكن المجنى عليه ، وهي أدلة سائغة لا يجادل الطاعنون في أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق ، ولما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد إنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، وإذا كان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم ، فانه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا في قضائه بالإدانة استنادا إلى أقوال شهود الإثبات بدعوى كذبها وتضاربها واختلاف رواية المجنى عليه مع التقرير الطبي الشرعي بشأن إصابته وبشأن عدم صلاحيته السلاح المضبوط بمنزل الطاعن الأول . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كحل عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عثمان الزيني ، ويعيش رشدي ، وفاروق راتب ، وأبو بكر الديب .

(١٧٤)

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٨ القضائية

نقض . " أسباب الطعن . تحديدها " . " ما لا يقبل منها " . دفاع .
" الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .

وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً .
التمس على الحكم عدم رده هل أوجه الدفاع الجوهرية المبدأة من الطاعن في مذكرته .
دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها . أثره . عدم قبول التمس .
علة ذلك ؟

من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً . ولما كان
الطاعن لم يبين ماهية أوجه الدفاع التي أبدأها في مذكرته ولم يحددها وذلك
لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناولها بالرد من عدمه ، وهل كان الدفاع جوهرياً
مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي
لا يستلزم في الأصل رداً بل يعتبر الرد عليه مستفاداً من القضاء بالإدانة للدلالة
التي أوردتها المحكمة في حكمها ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد لا يكون
مقبولاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم شرعوا في سرقة الماشية المبينة
وصفاً وقيمة بالمحضر المملوكة لـ ... من حقله باستخدام سيارة أجرة

قيادة المتهم الثالث (الطاعن) وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم متلبسين بالسرقة . وطلبت معاقبتهم بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح منيا القمح الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة الطاعن بالحديث سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنينات لإيقاف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبجس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في السرقة قد شابه القصور في التسبيب وانطوى على خطأ في الاسناد ، ذلك أنه لم يبين مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في قضائه بالادانة كما لم يعرض بالرد على أوجه الدفاع الجوهرية التي أبداها الطاعن في مذكرتيه اللتين قدمهما أثناء المحاكمة ، هذا إلى أنه قد نسب إلى الطاعن اعترافا في محضر ضبط الواقعة مع أن الثابت في الأوراق أنه قد اعتصم بالانكار طوال مراحل التحقيق مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في السرقة التي دان الطاعن بها ، وساق على ثبوتها في حقه ما ينتجه من أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعترافات غيره من المتهمين في محضر ضبط الواقعة التي بين مؤداها في افاضة وتفصيل بما يكفي لصحة قضائه بالادانة ومن ثم يكون نهي الطاعن على الحكم بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يبين ماهية أوجه الدفاع التي أبداها في مذكرتيه ولم يحددها وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناولها بالرد من عدمه وهل كان

الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل ردا بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وإذا كان البين من الحكم أنه لم ينسب إلى الطاعن اعترافا بالتهمة خلافا لما يدعيه الطاعن في طعنه ، بل على العكس قد أثبت انكاره لما نسب إليه ، فإن نعي الطاعن على الحكم بالخطأ في الاسناد يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عثمان الزيني ، ويعيش رشدي ، وفاروق راتب ، وحسن جمعه .

(١٧٥)

الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ القضائية

(١) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . شهادة مرضية .

تحرير الشهادة المرضية . في فترة لاحقة على المرض المدعى به . وخلوها من الإشارة
إلى ملازمة الطاعن الفراش . وعدم حضور الطاعن سوى جلسة واحدة من جلسات المحاكمة .
أورد : عدم اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة .

(٢) . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . خيانة أمانة .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

المنازعة في حقيقة العلاقة بين المتهم والمجنى عليه . عدم جواز إثارتها . لأول مرة . أمام
النقض . حلة ذلك ؟

(٣) تبديد . مسئولية جنائية .

المداد اللاحق على وقوع جريمة التبديد . لا يؤثر في قيامها .

١ — إن هذه المحكمة (محكمة النقض) لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن
المستند إلى الشهادة الطبية المرفقة بتقرير الطعن والمؤرخة ١٩٧٦/١٠/٩ والتي
ورد بها أن الطاعن يعاني ويعالج من نزلة برد روماتيزمية حادة من يوم
١٩٧٦/١٠/١ إلى يوم تحريرها لأنها — أي الشهادة — حوت في فترة لاحقة
على المرض المدعى به ولم تشر إلى أن الطاعن كان ملازماً للفراش خلال الفترة

المنصوص عليها فيها فضلا عن أن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يحضر سوى جلسة واحدة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا، واستئنافيا مع علمه بها مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة .

٢ - متى كانت منازعة الطاعن في شأن حقيقة العلاقة بينه وبين المحبى عليه (من أن الطاعن لم يتسلم المال بعقد من عقود الائتمان) من الأمور الموضوعية التي تتطلب تحقيقا خاصا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض وكان الطاعن لم يثر شيئا من ذلك أمام محكمة الموضوع ، على ما بين من محاضر جلسات المحاكمة ، فلا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة التبيد لا يؤثر في قيامها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المبالغ المبيى الوصف والقيمة بالمحضر والملوك والذي كان قد سلم إليه على مبيعيل الوكالة لتوصيله إلى فاختلفه لنفسه إضرارا بالمحبى عليه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكمة ميت غمر الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة جنهين لإيقاف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحاكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المرض وهو عذر قهري قد حال دون مشول الطاعن بالجلسة المحددة لنظر معارضته الاستئنافية والتي قضى فيها باعتبار المعارضة كأن لم تكن — كما أن الطاعن لم يتسلم المال بعقد من عقود الائتمان فضلاً عن قيامه بالتخالف مع الدائن ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة بدرجة التقاضى أن الطاعن أعلان بالحضور أمام محكمة ميت غمر الجزئية ولم يحضر فقضت المحكمة بجلاسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٥ غيابيا بمعاقبته بالحبس شهرين مع الشغل فعارض فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فاستأنف الحكم وبجلاسة ٧ من فبراير ١٩٧٦ حضر الطاعن وطلب تأجيل نظر الدعوى ليقدم دليل السداد فأجابته المحكمة إلى طلبه وقررت تأجيل نظر الدعوى بالجلسة ١٠/٤/١٩٧٦ لتقديم دليل السداد وبالجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن فقضت المحكمة حضوريا باعتبارها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض وقضت المحكمة في ٢/١٠/١٩٧٦ باعتبار المعارضة كأن لم تكن — وهو حكم في حقيقته وفقا لصحيح القانون قضاء بعدم قبولها — لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة لا تطعن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى الشهادة الطبية المرفقة بتقرير الطعن والمؤرخة ٩/١٠/١٩٧٦ والتي ورد بها أن الطاعن يعاني ويعالج من نزلة برد روماتزمية حادة من يوم ١/١٠/١٩٧٦ إلى يوم تحريرها لأنها — أى الشهادة — حرت في فترة لاحقة على المرض المدعى به ولم تشير إلى أن الطاعن كان ملازما الفراش خلال الفترة المنصوص عليها فيها فضلا عن أن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يحضر سوى جلاسة واحدة من الجلسات الخمس التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا

واستئنافا مع علمه بها مما ينف عن عدم جدية تلك الشهادة . لما كان ذلك ، وكانت متازمة انطاعن في شأن حقيقة العلاقة بينه والمجنى عليه هي من الأمور الموضوعية التي تتطلب تحقيقا خاصا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، وكان الطاعن لم يثر شيئا من ذلك أمام محكمة الموضوع على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة فلا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض — لما كان ذلك وكان من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة التبيد لا يؤثر في قيامها فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد وفعت خفاجي ، وملاح الدين نصار ،
ومحمد حليم راغب ،

(١٧٦)

الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٨ القضائية

١ - نقض ، " أثر الطعن " . محكمة الاعادة . " الاجراءات أمامها " .

نقض الحكم . أثره : إعادة الدعوى إلى محكمة الاعادة لتستأنف سيرها من النقطة التي
وقفت عندها قبل صدور الحكم المنقوض .

سبق حضور المعارض الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته . أثره : امتناع الحكم باعتبار
المعارضة كأن لم تكن عند تخلفه عن الحضور أمام محكمة الإعادة .

٢ - نقض " الطعن للمرة الثانية " . " نظره والحكم فيه " .

نقض الحكم للمرة الثانية . أثره : وجوب الفصل في موضوع الدعوى .

من المقرر أن الدعوى المنقوض حكمها تعود إلى سيرتها الأولى قبل صدور
الحكم المنقوض وتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها .
لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المعارض سبق له الحضور
في الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية وفي بعض
الجلسات التي تأجلت لها المعارضة قبل نقض الحكم المطعون فيه ، الأمر
الذي كان يتمتع معه الحكم باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن الذي
هو جزء من عدم حضور المعارض في الجلسة الأولى لانتفاء موجبته بعد سابقة
حضوره واستئناف الدعوى لسيرها من النقطة التي وقفت عندها قبل نقض
الحكم المطعون فيه فإنه كان يتعين على محكمة الإعادة أن تفصل في موضوع

المعارضة المرفوعة من الطاعن عن الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإدانتهم. أما وأنهم لم تفعل وقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ جوهرياً عن نظر موضوع الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٥٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ... ٢ - ... : الطاعن بأنهما : المتهم الأول (أولاً) أجرى تعديلات في بطاقة التكوين بغير الطريق المقرر قانوناً . (ثانياً) لم يحصل على بطاقة تموينية بالطريق الذي رسمه القانون . (المتهم الثاني) تصرف في المواد التموينية لغير المستحقين المخصصة لهم . (ثانياً) لم يلتزم الأوامر الصادرة إليه من مراقبة التموين . وطلبت عقابهما بالمواد ٤ و ٥ و ٨ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ٤٥ المعدل بالقرارات ٧٦ لسنة ٥٥ و ٢٢٤ لسنة ٦١ و ١١٥ لسنة ٦٩ والمادتين ١ و ٢ من القرار رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة جناح القاهرة المستعجلة قضت غيابياً للاول وحضورياً للثاني عملاً بمواد الاتهام والمادة ٣٣ من قانون العقوبات . ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه وبحبس المتهم الثاني ستة شهور مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ وبغريمه مائة جنيه والمصادرة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، فعارض وقضى في مغارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية

إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى والمحكمة المذكورة مشكلة من هيئة استئنافية أخرى قضت باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بحريتي التصرف في المواد التوينية لغير المستهلكين المخصصة لهم ، وعدم التزامه بالأوامر الصادرة إليه من مراقبة التوين قد شابه البطلان في الإجراءات ذلك بأنه قضى باعتبار معارضة الاستئنافية كأن لم تكن جزاء تخلفه عن حضور الجلسة مع انتفاء موجه لعدم إعلانه بها ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الأوراق أن محكمة النقض قضت بنقض الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة — هيئة استئنافية — وأمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية وكان الثابت أن محكمة الامادة قضت في حكمها — موضوع الطعن المائل — باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن جزاء على تخلفه عن الحضور أمامها دون عذر مقبول ، ولما كان من المقرر أن الدعوى المنقوض حكمها تعود إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها ، وكان الثابت من الأوراق أن المعارض سبق له الحضور في الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية وفي بعض الجلسات التي تأجلت لها المعارضة قبل نقض الحكم المطعون فيه الأمر الذي كان يمتنع معه الحكم باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن الذي هو جزاء على عدم حضور المعارض في الجلسة الأولى لانتفاء موجه بعد سابقة حضوره واستئناف الدعوى لسيرها من النقطة التي وقفت عندها قبل نقض الحكم المطعون فيه فإنه كان يتعين على محكمة الامادة أن تفصل في موضوع المعارضة

المرفوعة من الطاعن من الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإدائته أما وإنها لم تفعل وقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ حجبها عن نظر موضوع الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد نؤاد جزيه ، دكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خايل ، ومحمد حلي رافب .

(١٧٧)

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٨ القضائية

مواد مخدرة . حكم . "تسببه . تسبب غير مريب" . نقض "أسباب الطعن
ما لا يقبل منها" .

تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته سنداً للفضاء بالبراءة . متى أحاطت
بالدهوى عن بصير وبصيرة . مثال .

كفاية الأسباب في مجموعها إلى ما رتب الحكم عليها . عدم جواز المجادلة في شأن بعضها .

من المقرر — أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة إسناد التهمة
إلى المتهم كي تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدهوى عن بصير وبصيرة
وخلا حكمها من عيوب التسبب ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها
في تقدير الأدلة . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت
بواقعة الدهوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، وأن الأسباب التي ساقها الحكم —
على النحو المتقدم — من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما رتب عليها من شك
في صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده ، ومن ثم فإن ما تنحوض فيه الطائفة
من مناقشة بعض هذه الأسباب لا يعدو — في حقيقته — أن يكون جدلاً
موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها
هي إليها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا ببراءة المتهم ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنحى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مخدر قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم أقام قضاءه على أن الجريمة لم تكن في حالة تلبس وأن الضابط قام بالقبض على المتهم قبل أن يتكشف كنهه ما تخلى عنه كما لم يكن في مكانة الضابط أن يتبين في الظلام واقعة إسقاط المتهم عليه الثقب المحتوية على المخدر ، حالة أن ما أثاره الضابط كان من قبيل الاستيقاف المخول له قانونًا ويثا تمكن من التقاط العلبة التي تخلى عنها المتهم طواعية وإذ تمكشف له ما بها من مخدر كان قبضه عليه صحيحا كما أن مكان الضبط كان مضاء بمصباح إنارة كبير ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أدلة الثبوت — التي استندت إليها سلطة الاتهام — والتي تنحصر في أقوال رئيس وحدة المباحث والشرطي السرى الذي رافقه وقت الضبط وفي تقرير التحليل ، أفصح عن عدم اطمئنانه إلى سلامة هذه الأدلة وخلص إلى أنها مخاطة بالشك لأسباب عددها ، حاصلها أن الضابط روى صورة غير صحيحة لإجراءات ضبط المتهم في محاولة منه لإضفاء الشرعية عليها لأن الجريمة التي لم تكن في حالة تلبس وأن الضابط لم يكن

في استطاعته رؤية واقعة إسقاط المتهم عتبة المخدر إذ كان الوقت ليلا ولم يثبت أن مصباح الإنارة كان مضاء وقت الضبط ، فضلا عن تضارب أقوال الضابط إذ قرر أن المتهم أحس به نتيجة همس رواد المقهى بالداخل مع ما قرره أيضا من أنه كان خارج المقهى عند ما ضبط المتهم ولم يكن قد دخلها بعد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تتشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى من بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، وأن الأسباب التي سافها الحكم — على النحو المتقدم — من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى رتب عليها من شك في صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده ، ومن ثم فإن ما تخوض فيه الطاعنة من مناقشة بعض هذه الأسباب لا يعدو — في حقيقةه — أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هي إليها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار أحمد قزاد جتینه ، ومضوية السادة المستشارين : دكتور أحمد رفعت خفاجی ، وصالح الدين نمار ، ومحمد حلی راجب ، وجمال الدين منصور .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ القضائية

(١ - ٣) بلاغ كاذب . مكلفون بخدمة عامة . اتحاد اشتراكي . محكمة الموضوع . ساطتها في تقدير الدليل . حكم " تسيبيه . لسبب غير معيب " . دعوى مدنية . دعوى جنائية . " تحريكها " . نقض " أسباب الطعن — مما لا يقبل منها " .

١ — عضو الاتحاد الاشتراكي . مكلف بخدمة عامة . انحسار الحماية المقررة بالمادة ٦٣ اجراءات عنه .

٢ — تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر سوء الفصد في جريمة البلاغ الكاذب . موضوع .

٣ — انتصار الحكم هل النصل في الدعوى المدنية النابعة للدعوى الجنائية من جريمة البلاغ الكاذب والنذف . تحدته عن أركان هاتين الجريمتين . مراعاة . غير لازم .

١ — من المقرر أن عضوية الاتحاد الاشتراكي وإن تكن بالإختيار إلا أنها تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفاً بالخدمة للفادرين على الوفاء بها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن ولئن كان من العاملين بحافظة الاسكندرية بالدرجة السابعة العمالية المهنية إلا أنه يشغل في نفس الوقت منصب أمين وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي لمراقبة الورش بالمحافظة وأنه بصفته الأخيرة وقع التقرير المؤرخ ١٩٧٠/١/٢٤ الذي تضمن وقائع الانحراف .

واستغلال النفوذ التي أسندتها إلى المطعون ضده وقدمه إلى المحافظ بنساء على تكليف منه ومن أمين لجنة القسم — وهو مالا يجادل فيه الطاعن — ومن ثم فإن ما نسب إلى الطاعن من خطأ في خصوص الوقائع التي تضمنها هذا التقرير يكون منتهت الصلة بوظيفته العامة ولم يقع أثناء تأديته لها أو بسببها وإنما بحكم كونه أميناً للجنة الوحدة بالاتحاد الاشتراكي العربي ومن المكلفين بالخدمة العامة الذين تنحصر عنهم الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

٢ — من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر سوء القصد أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمور المبلغ عنها وما يقيد توافر كذب البلاغ وسوء قصد المتهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ما يدل على إحاطته بالوقائع التي نسب للطاعن البلاغ عنها وما يدل على كذب الوقائع التي ضمنها بلاغه ضد المطعون ضده ، وأنه لم يقصد من البلاغ سوى السوء والاضرار بالمطعون ضده ، فإن ما أورده الحكم من بيان في هذا الشأن يعد كافياً للاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض إعمالاً لحكم المادة ١٦٣ من القانون المدني .

٣ — لا تريب على المحكمة إن هي لم تتحدث صراحة وعلى استقلال عن توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أو القذف المنسوبتين للطاعن ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى المدنية التي رفعت بالتبعية للدعوى الجنائية التي قضى بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة العطارين الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه أبلغ كذباً في حقه إلى محافظ الاسكندرية بالوقائع التي أجرت في شأنها النيابة الإدارية تحقيقاً انتهت فيه إلى أن الوقائع

المذكورة كاذبة من أساسها وقررت لذلك حفظ التحقيق . وهذه الوقائع لو صحت فإنها تكون جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات فضلا عن المساءلة التأديبية . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٠٣، ٣٠٥ من قانون العقوبات ، مع الزامه أن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانوني وبعدم قبول الدعوى المدنية والزمّت رافعها بمصروفاتها . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها وفي موضوعها بالزام المتهم أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى المدنية وألزم المطعون ضده المصاريف . ومحكمة جناح العطارين الجزئية قضت حضوريا في الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الإسكندرية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالزامه بالتعويض قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أقام قضاؤه على أن الطاعن ارتكب ما أسند إليه بصفته عضوا بالاتحاد الاشتراكي العربي وأنه لا يندرج في عداد الموظفين أو المستخدمين العاملين الذين تنسب عليهم الحماية المقررة في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية في حين أنه

يشغل وظيفة مهنية بالفئة السابعة بمراقبة الورش بمحافضة الإسكندرية مما يعد معه في صحيح القانون من الموظفين العامين وأنه إذ قضى بالزامه التعويض عن جرمي البلاغ الكاذب والقذف لم يذكر الوقائع المبالغ عنها وثبت لديه كذبها ولا العبارات التي اعتبرها قذفا ولم يبين الخطأ الموجب للتعويض، كما لم يستظهر أركان جرمي البلاغ الكاذب والقذف، وقعد عن التدليل على توافر القصد الجنائي لديه رغم أن بلاغه كان بحسن نية وقد ثبت صحة الوقائع التي أسندها إليه بما يجعله غير مسئول مدنيا، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن بصفته أمين اللجنة الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي بمراقبة الورش والنقل بمحافضة الإسكندرية قدم لمحافظ الإسكندرية تقريراً مؤرخاً ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٠ نسب فيه إلى المطعون ضده تحريض الموظفين على تقديم شكاوى ضد المحافظ وسكرتير عام المحافظة، وتعهد تعطيل العمل بمركز تدريب السيارات بالمحافظة بعد تنحيته من رئاسته، وأنه استغل نفوذه في شأن كابينة الخاصة بشاطئ البحر، واستعمال سيارات المحافظة واستخدام العمال في شؤونه الخاصة، وقد أحيلت هذه الاتهامات مع غيرها إلى النيابة الإدارية بعد أن أصدر المحافظ قراراً بوقف المطعون ضده عن العمل لمدة ثلاثة شهور، وانتهت تلك النيابة إلى حفظ ما نسب إلى المطعون ضده قطعياً بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٧١، خلاص الحكم إلى قوله "وأن المحكمة تستخلص من ظروف الدعوى أن المتهم - الطاعن - لم يكن حسن النية في البلاغ ضد المدعى المدني - المطعون ضده - فقد استهل تقريره المشار إليه بالإشارة إلى سبق التقائه بالمحافظ وأبدائه الرأي له باستبعاد المدعى المدني من وظيفته في مراقبة الورش مما يستفاد منه أنه لم يكن حسن النية حين أورد تلك الاتهامات وهو أيضاً لم يثبت صحة أية واقعة من الوقائع التي نسبها إليه فيكون ما أتى به انحرافاً في السلوك مما يرتب خطأً لحق ضرراً بالمدعى المدني تمثل في المساس بسمعته

وإزاحته كوظف عام وتعريضه للمساءلة الإدارية والجنائية فيلتزم المتهم بتعويضه عن ذلك". لما كان ذلك وكان من المقرر أن عضوية الاتحاد الاشتراكي وأن تمكن بالاختيار إلا أنها تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفا بالخدمة للقادرين على الوفاء بها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن ولئن كان من العاملين بمحافظة الإسكندرية بالدرجة السابعة العمالية المهنية إلا أنه يشغل في نفس الوقت منصب أمين وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي لمراقبة الورش بالمحافظة وأنه بصفته الأخيرة وقع التقرير المؤرخ ١٩٧٠/١/٢٤ - الذي تضمن وقائع الانحراف واستغلال النفوذ التي أسندتها إلى المطعون ضده وقدمه إلى الملاحظ بناء على تكليف منه ومن أمين لجنة القسم - وهو لا يجادل فيه الطاعن - ومن ثم فإن ما نسب إلى الطاعن من خطأ في خصوص الوقائع التي تضمنها هذا التقرير يكون مثبت الصلة بوظيفته العامة ولم يقع أثناء تأديته لها أو بسببها وإنما بحكم كونه أمينا للجنة الوحدة بالاتحاد الاشتراكي العربي ومن المكلفين بالخدمة العامة الذين تنحصر عنها الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر سوء القصد أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن نذكر في حكمها الأمور المبلغ عنها وما يفيد توافر كذب البلاغ وسوء قصد المتهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ما يدل على احاطته بالوقائع التي نسب للطاعن الإبلاغ عنها وما يدل على كذب الوقائع التي ضمنها بلاغه ضد المطعون ضده ، وأنه لم يقصد من الإبلاغ سوى السوء والاضرار بالمطعون ضده ، فإن ما أورده الحكم من بيان في هذا الشأن يغدي كافيا للاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض. إعمالا لحكم المادة ١٦٣ من القانون المدني . لما كان ذلك وكان لا تريب على المحكمة إن هي لم تتحدث صراحة على استقلال عن توافر أركان جرمي البلاغ الكاذب أو القذف المنسوبتين للطاعن ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى المدنية التي

رفعت بالتبعية للدعوى الجنائية التي قضى بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من أنه حين أقدم على الإبلاغ كان حسن النية وأنه غير مسئول مدنيا فمردودا بأن هذا القول من جانبه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ، وقد أبدى المحكم المطعون فيه عدم ثقته فيه ، وهو ما لا يجوز إثارتها أو المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مزروق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنتينة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،
وجمال الدين منصور .

(١٧٩)

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٨ القضائية

تبديد . معارضة " نظرها والحكم فيها " . استئناف . " ميعاده " . نقض
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

(١) عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه
من الحضور بالجلسة جاصلا بغيرهذر . أساس ذلك ؟ محل نظر العذر وتقديره . يكون
عند الطعن على الحكم ولو بطريق النقض .

عدم جردى نعى الطاعن بعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي الاستئنائي
القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا ما دام قد عارض فيه وقبلت معارضته .
هله ذلك ؟

(٢) ميعاد الاستئناف . من النظام العام . جواز إثارة أى دفع بشأنه فى أية حالة
كانت عليها الدعوى ولو أمام النقض . حد ذلك : أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتها الحكم
والا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

١ - لما كان البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها
الحكم المطعون فيها أن الطاعن تخلف عن حضورها بعد سبق حضوره في الجلسة
السابقة عليها فقضت المحكمة بقبول معارضته شكلا ورفضها موضوعا . لما كان
ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة وإن جرى على أنه لا يصح الحكم في المعارضة
المرفوعة من المحكوم عليه عن الحكم الغيابي باعتبارها كأن لم تكن

أو بتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض — إلا أنه لما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة دليلا على قيام عذر المرض فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير سند — لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الاستئنافي وقبلت معارضته فإنه لا محل لما يثيره في شأن عدم إعلانه للجلسة التي صدر فيها هذا الحكم إذ لم يمس له حقا ولم يحرم من إبداء دفاعه .

٣ — من المقرر أن ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتض تحقيقا موضوعيا ، وإذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانونا على الرغم من حضوره بجلسة المعارضة الاستئنافية فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مجلس قروى أوسيم والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحفظها وتقديمها يوم البيع فاختلفت لنفسه اضرارا بالدائن الحاجز . وطابت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

ومحكمة جفج امبابه الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . ومحكمة الخيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم بقبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته الاستئنافية في الحكم الغيابي الاستئنافي القانون بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد شابه بطلان في الإجراءات وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن لم يتخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهري هو مرضه — هذا إلى أنه لم يعلن إعلانا صحيحا بالجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي الاستئنافي مما حال دون تقديم الدليل على عذره في تجاوز ميعاد الاستئناف .

حيث إن البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن حضورها بعد سبق حضوره في الجلسة السابقة عليها فقضت المحكمة بقبول معارضته شكلا ورفضها موضوعا . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة وإن جرى على أنه لا يصح الحكم في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه عن الحكم الغيابي باعتبارها كأن لم تكن أو بتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير إذن وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض — إلا أنه لما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة دليلا على قيام عذر المرض فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير سند — لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الاستئنافي

وقبلت معارضته فإنه لا محل لما يشيره في شأن عدم إعلانه للجلسة التي صدر فيها هذا الحكم إذ لم يمس له حقاً ولم يحرم من إبداء دفاعه . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً ، وإذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانوناً على الرغم من حضوره بجملة المعارضة الاستئنافية فإن ما يشيره في هذا الشأن لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد هبة الواحد الديب ، وعادل برهان نور ، ومحمد وهبه ، ومصطفى
جميل مرسي .

(١٨٠)

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٨ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .
شهادة مرضية . محاماة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
محضر الجلسة .

تقر عدة قضايا للطعن بجملة واحدة . تقديم شهادة مرضية باحداها . انصراف دلالتها .
إلى كافة القضايا المتهمة فيها والمنظورة بذات الجلسة .

إبداء الدفاع عن المعارض هذا لتخلف هذا الأخير . وجوب تعرض المحكمة له بالقبول
أو الرض .

متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه عند نظر المعارضة
أمام محكمة الدرجة الثانية بجملة حضر محام عن الطاعن وطالب
التأجيل لمرضه ، وقدم تدليلا على ذلك شهادة مرضية في القضية موضوع الطعن
التي اتهم فيها الطاعن بالمنظورة بنفس الجلسة أمام الهيئة التي أصدرت الحكم
المطعون فيه ، الأمر الذي تنصرف دلالاته إلى كافة القضايا التي اتهم فيها الطاعن
والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار
المعارضة كأن لم تكن استنادا إلى أن الطاعن لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر
المعارضة رغم علمه بها ، بيد أنه لم يشر إلى حضور محامي الطاعن ولا إلى ما أبداه
من عذر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض

بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض ، وكان في إفعال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح بندر دمياط ضد الطاعن متهما إياه بأنه أعطاه شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . والمحكمة المشار إليها قضت غيابياً عملاً بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنميات لإيقاف التنفيذ مع إلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وما تقي قرش أتعاباً للمحاماة . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع إذ قضى باعتبار معارضته الاستئنافية كأن لم تكن على الرغم من أنه لم يتخلف عن الحضور بالجلسة إلا لسبب قهري وهو المرض ، وأنه بالرغم من طلب الدفاع بجلاسة المحاكمة التأجيل لهذا السبب وتقديمه الشهادة المرضية الدالة على ذلك ، فإن المحكمة لم تجبه إلى طلبه أو تحقيق عذره .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه عند نظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الثانية بجلاسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٥ حضر محام

عن الطاعن وطالب التأجيل لوضه ، وقدم تدليلا على ذلك شهادة مرضية في القضية موضوع الطعن و التي اتهم فيها الطاعن المنظورة بنفس الجلسة أمام الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، الأمر الذي تنصرف دلالاته إلى كافة القضايا التي اتهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا إلى أن الطاعن لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة رغم علمه بها ، بيد أنه لم يشر إلى حضور محامي الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض ، وكان في إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضا والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار عثمان الزيني ، ومضوية السادة المستشارين : يعيش رشدي ، وفاروق راتب ، ومجد علي بليغ ، وحسن جمعه .

(١٨١)

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ القضائية

(١ و ٢) قتل خطأ . مسئولية جنائية . رابطة السببية . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب" . خطأ . ضرر . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . جريمة . "أركان الجريمة" . إصابة خطأ .

(١) تقدير الخطأ . ورابطة السببية بينه وبين الوفاة . موضوعي .

إهمال الطاعن . في وضع السلك العازل للكهرباء . في موقع العمل . رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه . وتنادية ذلك إلى صعق المجنى عليه بالنار الكهربائية . حصة مساهمة الطاعن من القتل الخطأ .

(٢) تعدد الأخطاء . إيجابه مساهمة كل من أهمهم فيها . سواء كان صيبا مباشرا أو غير مباشر في وقوع الحادث .

(٣ و ٤ و ٥) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . إثبات . "شهود" . استئناف . "نظره والحكم فيه" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" . محكمة استئنافية . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب" .

(٣) عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجابة طلب سماع شاهد . تنازل الدفاع عن سماحه أمام محكمة أول درجة .

- (٤) إثبات الحكم • اشتغال استمارة التشغول الموقعة من الطاعن • على أمر صريح بوضع سلك عازل للكهرباء بموقع العمل • تدفأيته ردا على طلب ضم التعليمات المنظمة لذلك •
- (٥) قرار المحكمة • في مدد تجهيز الدهرى وجمع الأدلة • تحضيري • جواز الداول عنه •

١ — متى كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة التي أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغیر معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وقد خلاص مما له • عينه الصحيح في الأوراق إلى أن ركن الخطأ الذي نسبته إلى الطاعن يتثل في أنه رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه بضرورة وضع السلك الأرضي المؤقت بموقع العمل — قبل البدء فيه — لئلا كد من عدم سر يان التيار الكهربائي في الأسلاك ، أهمل في اتخاذ هذا الإجراء مما أدى إلى عدم اكتشاف عودة سريان التيار الكهربائي وبالتالي إلى وقوع الحادث ، يكون سائغا في العقل والمنطق وهو ما يوفر قيام الخطأ في جانب الطاعن وتتوافر به السببية بين هذا الخطأ وصعق المجنى عليه وإصابة الآخرين •

٢ — من المقرر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيما كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله •

٣ — من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ينحول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وأن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة • لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدافع

عن الطاعن وأن طلب سماع شاهد وقررت المحكمة التصريح للمتهم بإعلانهما وأجبت القضية بعد ذلك لعدة جلسات دون أن ينفذ هذا القرار غير أن أمسك عن إبداء هذا الطلب بجاستي ... و ... إلى أن صدر الحكم الابتدائي. لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع الشاهد أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يعتبر متنازلاً بعدوله من التمسك به أمام محكمة أول درجة .

٤ — متى كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن استمارة التشغيل الموقع عليها من الطاعن بصفته المشرف على أعمال نظافة عازلات الأبراج الكهربائية تضمنت أمراً صريحاً بوضع سلك أرضي مؤقت بمنطقة العمل — وهو ما لا يمارى فيه الطاعن — وأن الطاعن أقر في جميع مراحل التحقيق بأنه لم يقم بهذا الإجراء ، فإن ما طلبه المدافع عن الطاعن من المحكمة الاستئنافية من ضم التعليمات الخاصة بتنظيم وضع السلك الأرضي المؤقت بموقع العمل لا يتطلب من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً .

٥ — من المقرر أن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما (أولاً) تسببا خطأ في موت عامل الصيانة بمؤسسة الكهرباء بالمنيا وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم مراعاتهما اللوائح والأنظمة وإخلالهما بالجسيم بما تفرضه عليهما أصول وظيفتهما بأن قام الأول برفع السلك الأرضي من الخط الكهربائي — المنيا — ملوى — دون أن يتأكد من أن عمال الصيانة الذين يباشرون نظافة الخط قد عادوا من عملهم ولم يقم المتهم بوضع سلك أرضي مؤقت بموقع عمل هؤلاء العمال عند مباشرتهم العمل فصعق التيار المجنى عليه سالف الذكر وتوفي في الحال (ثانياً) تسببا خطأ في إصابته وأحزن وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما

ومدم مراعاتهما واللوائح والأنظمة وإخلاهما الجسم بما تفرضه عليهما أصول وظيفتهما بأن قام الأخير برفع السلك الأرضي من على الخط الكهربائي — المنيا — ملوى — دون أن يتأكد من أن عمال الصيانة سألوا الذكر قد عادوا من عملهم ولم يقم المتهم بوضع سلك أرضي مؤقت بموقع العمل عند مباشرة هؤلاء العمال لعملهم فتسبب في إصاباتهم الموصوفة بالتقارير الطبية . وطالبت عقابهما بالمادتين ١/٢٣٨ — ٢ و ١/٢٤٤ — ٢ — ٣ من قانون العقوبات وادعت كل من زوجة المجنى عليه الأول عن نفسها وبصفقتها وصية على ولدها القاصر ووالدته مدنيا قبل المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة جناح مركز المنيا الجزئية قضت بحضورها عملا بمادتي الإتهام (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لتجريكها من غير ذي صفة و بقبولها (ثانيا) بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الأول بوفاته وانقطاع الخصومة بالنسبة للدعوى المدنية المقامة ضده (ثالثا) بتغريم المتهم الثاني (الطاعن) مائة جنيه عن التهمتين وبالزامة والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للدعوى بالحقوق المدنية الأولى عن نفسها مبلغ مائتي جنيه وبأن يدفعوا لها بصفقتها وصية على ولدها القاصر مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض وبأن يدفعوا للدعوى بالحقوق المدنية الثانية (والدة المجنى عليه) مبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل والإصابة الخطأ قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المسؤولية عن الحادث تنحصر فيمن قام بإعادة التيار الكهربائي قبل التأكد من عودة عمال الصيانة من عملهم ودون تنبيه الطاعن ومن معه من عمال كان يقوم بتشغيلهم في نظافة الخط وأن ما أسنده الحكم إلى الطاعن من إهمال بعدم وضعه السلك الأرضي المؤقت بموقع العمل وتسببه في عدم

اكتشاف عودة سريان التيار الكهربائي في الأسلاك الجارية تنظيفها وبالتالي في وقوع الحادث ينفيه ما دفع به الطاعن من أن وضع السلك المؤقت لا تقتضيه التعليمات لقرب موقع العمل من محطة الكهرباء فضلا عن أنه غير كاف لإكتشاف سريان التيار وما كان — لينع من وقوع الحادث . هذا إلى أن المدافع عن الطاعن تمسك أمام درجتي التقاضي بضرورة سماع الشاهد وضم التعليمات المنظمة لإجراءات وضع السلك الأرضي المؤقت تحقيقا لدفاعه رغم استجابة المحكمة الاستئنافية إلى هذا الطلب وتأجيلها الدعوى مرات لتنفيذه عادت وفصلت في الدعوى دون أن تضمن أسباب حكمها سبب عدولها عن ذلك ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأقوال الشهود — ومعاينة مكان الحادث ونتيجة الكشف الطبية وأورد ما أثاره الطاعن في دفاعه سالف الذكر ثم استظهر ركن الخطأ وعلاقة السببية وأثبتهما في حق الطاعن بقوله ” وحيث إن خطأ المتهم الثاني — الطاعن — يتمثل وهو الفنى المشرف على أعمال النظافة توجه بهال النظافة في اليوم الثانى للعمل حيث قام بتوزيع العمل على الأبراج ودون أن يضع السلك الأرضي المؤقت في مكان العمل عند بدء العمل الأمر الذى ترتب عليه أنه لم يكتشف أن التيار الكهربائي يسرى بالأسلاك وعندما صعد العمال على الأبراج انتقل التيار الكهربائي بأجسادهم فصوق العامل وأصيب أربعة من العمال نتيجة الصدمة الكهربائية وقد اعترف المتهم الثانى فى جميع مراحل التحقيق بأنه لم يضع السلك الأرضي المؤقت بمكان العمل قبل البدء فيه وعلى ذلك بقربه من محطات المحولات وأن التعليمات لا تلزمه بوضع الأرضي المؤقت إلا إذا كان على مسافة بعيدة من محطة المحولات . وحيث إن الثابت من استمارة العمل بالخطوط الموقع عليها من المتهم الثانى بصفته المشرف على عملية النظافة أن العمل المطلوب هو نظافة جافة لعازلات الأبراج من رقم واحد إلى ١٣ مع وضع السلك الأرضي المؤقت في منطقة العمل وملاحظة أن الدائرة المجاورة بها جهد . وقد نص في الاستمارة على أمر صريح بوضع سلك أرضي مؤقت بمنطقة العمل . وقد يشفع للمتهم أنه لم يضع الأرضي المؤقت في اليوم الأول لأنه مر على محطة

المحولات وتأكد من وضع الأرضى قبل بدء العمل أما فى اليوم الثانى وهو لم يمر على محطة المحولات ليعرف ما قد يكون قد طرأ على التعليمات من تعديل فى الليل فقد كان يتعين عليه أن يجرى اختبارا على الأسلاك لمعرفة ما إذا كان يوجد بها تيار كهربائى أم لا وذلك بوضع الأرضى المؤقت بمكان العمل قبل بدء العمل وقد أجمع أعضاء اللجنة الفنية على أن المتهم الثانى لو كان قد وضع الأرضى المؤقت بمكان العمل قبل بدء العمل فى اليوم الثانى لكان فى إمكانه تفادى الحادث لأنه كان سيكتشف سريان التيار الكهربائى فى الأسلاك ومنعها يمتنع العمال من مباشرة العمل ولكنه لم ينفذ التعليمات الصريحة الصادرة إليه وهو خطأ جسيم فيه مخالفة صريحة للتعليمات الكتابية الموجودة معه . وهذا الخطأ من جانب المتهم الثانى هو السبب المباشر للحادث بينما خطأ المتهم الأول هو السبب الأصل الذى كان يمكن تداركه لو أن المتهم الثانى نفذ التعليمات الصريحة الصادرة له بوضع السلك الأرضى المؤقت فى منطقة العمل ولكنه لم يفعل وتهاون فى القيام بأبسط واجبات المشرف فى الحرص على أرواح العاملين معه خاصة وهم يعملون فى أعمال كهربائية خطيرة أى خطأ فيها يترتب عليه نتائج رهيبية وقد كان نتيجة خطئه الجسيم مصرع عامل وإصابة أربعة عمال . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة التى أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، فإن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وقد خلاص مما له معينه الصحيح فى الأوراق إلى أن ركن الخطأ الذى نسبته إلى الطاعن يتمثل فى أنه رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه بضرورة وضع السلك الأرضى المؤقت بموقع العمل — قبل البدء فيه — للتأكد من عدم سريان التيار الكهربائى فى الأسلاك ، أهمل فى اتخاذ هذا الإجراء مما أدى إلى عدم اكتشاف عودة سريان التيار الكهربائى

وبالتالى إلى وقوع الحادث ، يكون سائغا في العقل والمنطق وهو ما يوفر قيام الخطأ في جانب الطاعن وتتوافر به السببية بين هذا الخطأ وصعق المجنى عليه وإصابة الآخرين . وتنتفى به عن الحكم قالة الفساد في الاستدلال . ولا يقدح في ذلك دفاع الطاعن بأن المسئول عن الحادث هو من قام بإعادة التيار الكهربائي قبل التأكد من هودة عمال الصيانة من عملهم ، ذلك أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساهلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله . ومن ثم ينحل ما يثيره الطاعن في هذا الصدد إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن وإن طلب بجلسة ١٩٧٢/٤/٢ سماع الشاهد بن ... و ... و ... وقررت المحكمة التصريح للمتهم بإعلانهما وأجأت القضية بعد ذلك لعدة جلسات دون أن ينفذ هذا القرار غير أنه أمسك من إبداء هذا الطاب بجلسة ١٩٧٣/١/٢٨ و ١٩٧٣/٢/٢٥ إلى أن صدر الحكم الابتدائي ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وأن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجزى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوما لإجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشاهد أمام المحكمة الاستئنافية — فإنه يعتبر متنازلا عنه بعدوله عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما طلبه المدافع عن الطاعن من المحكمة الاستئنافية من ضم التعليمات الخاصة بتنظيم وضع السلك الأرضى المؤقت بموقع العمل لا تتطلب من المحكمة صند رفضه ردا صريحا مستقلا ما دام الواقع يدحضه ولا يسانده ذلك ان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن استمارة التشغيل الموقع عليها من الطاعن بصفته المشرف على أعمال النظافة عازلات الأبراج الكهربائية تضمنت أمرا صريحا

بوضع سلك أرضى مؤقت بمنطقة العمل — وهو ما لا يمتارى فيه الطاعن — وأن الطاعن أقر في جميع مراحل التحقيق بأنه لم يقم بهذا الإجراء وبالتالي فلا محل لافتراض أن يرد بالتعليقات المذكورة ما يخالف ما تضمنته استمارة التشغيل من أمر صريح في هذا الشأن . ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لضم هذه التعاليم وإعلان الشاهد ... ثم عدلت عن ذلك لأن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 عثمان الزيني ، ويعيش رشدي ، وفاروق راتب ، وأبو بكر الديب .

(١٨٢)

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٨٤ القضائية

(١) تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . مأمورو الضبط القضائي .
 رجال السلطة العامة . استدالات .

إذن التفتيش . شروط إصداره .

عدم اشتراط القانون . فترة زمنية محددة . لإجراء التحريات .

إجراء مأمور الضبط القضائي . بنفسه . التحريات . غير لازم . حقه في الاستعانة برجال
 السلطة العامة والمرشدين السريين .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . تفتيش . " إذن
 التفتيش . إصداره " نيابة عامة . استدالات . نقض . " أسباب الطعن .
 ما لا يقبل منها " .

تقدير جدية التحريات . وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . الأمر فيه إلى سلطة التحقيق .
 تحت إشراف محكمة الموضوع .

عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(٣) إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

وزن أقوال الشهود والتعويل عليها . من حق محكمة الموضوع . أخذها بشهادة الشاهد
 مناداه أطرافها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

- (٤) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . حكم . "بيانات التسبيب" .
متابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعة . الرد على كل جريمة يثيرها .
غير لازم .

١ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة "جناية أو جنحة" قد وقعت من شخص معين ، وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المعقولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . ولا يوجب القانون حتما أن يكون رجل الضبط القضائى قد أمضى وقتا طويلا في هذه التحريات ، إذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات .

٢ - إن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر ، فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .

٤ - لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من انقضاء الادانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبنود ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرime إحرار مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابته الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لا بتناثه على تحريات غير جدية إذ الضابط الذي قام بالتحريات حديث العمل بهذه الجهة ولا يعقل أن يكون قد انتقل إلى القرى البعيدة وأنه راقب وتحرى لأن الفترة الزمنية لا تسعفه ، كما أنه أثار في مرافعته وجود كثير من المتناقضات التي تكشف عن عدم صحة الوقائع المنسوبة إليه ، إلا أن المحكمة لم تناقشها أو تأخذ بها ، بل مولت على شهادة الشاهد رغم الطعن في عدم صحتها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرime التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الضابط شاهد الإثبات والشرطي السري المرافق له ومن تقرير التمهيل وحصل أقوال الضابط بأن تحرياته السرية دلت على أن الطاعن يحوز المادة المخدرة ، وإذا أذنت النيابة العامة بضبطه وتفتيش شخصه قام الشاهد بضبط المخدر في حيازة الطاعن ثم عرض الحكم للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات

في قوله "إن المحكمة لا تعول على دفاعه وتري أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره وهي كافية ومسوغة لإصداره" لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة "جناية أو جنحة" قد وقعت من شخص معين ، وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبالغ اتصاله بتلك الجريمة ولا يوجب القانون حتما أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتا طويلا في هذه التحريات ، إذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات دون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات . لما كان ذلك وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت على ما سلف بيانه بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة لا تنظم بمناوبة المتهم في مناجي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم وما دامت المحكمة — في الدعوى المسائلة — قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية — إلى أقوال شاهدي الإثبات فلا تثريب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية التناقض الذي يشير إليه وكانت أسباب الحكم قد نأت من التناقض الذي يعيبه ، فإن هذا الشق من الطعن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان الزيني ، وبيش رشدي ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الديب .

(١٨٣)

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ القضائية

(١) نقض . ” ما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام ” . إثبات . قوة الأمر
المقضى . طعن . قوة الأمر المقضى .

اقتصار الحكم المطعون فيه . على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد .
يجتنب منه توجيه أى نفي متعلق بالموضوع . هل ذلك ؟

(٢) استئناف . ” ميعاده ” . ” نظره والحكم فيه ” . نظام عام .
نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام . جواز الفصل فيه فى أية حالة كانت عليها
الدعوى .

تأجيل المحكمة الدعوى لتقديم مستندات . لا يمنعها . عند إصدار حكمها . من القضاء بعدم
قبول الاستئناف شكلا للنظر به بعد الميعاد .

(٣) نقض . ” أسباب النقض . ما لا يقبل منها ” . معارضة . شهادة
مراضية . إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ،
ما لا يوفره ” .

عدم اطمئنان محكمة النقض لعذر الطاعن . فى التخلف عن حضور الجلسة التى أجلت لها
معارضته الاستئنافية وصدر فيها الحكم المطعون فيه برفض المعارضة ، رقم عليه بها . أثره :
حجة لإجراءات المحاكمة .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه لم يفصل إلا في شكل الاستئناف بعدم قبوله ، فلا يقبل الطعن فيه بأية أوجه خاصة بالموضوع لأن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم محكمة الدرجة الأولى ، وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

٢ — من المقرر أن الميعاد المقرر لرفع الاستئناف من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وللمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى . ولما كان ما يثيره الطاعن من أنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ألا تقضى برفض معارضته قبل تنفيذ قرارها السابق بإعلان المجنى عليه وتكليفه بتقديم سند الأمانة ، هذا القول إنما يكون محل اعتبار إذا كان الاستئناف المقدم منه جائزا ومقبولا حتى يتسنى للمحكمة الاستئنافية أن تتصل عن طريقه بالموضوع وتجري فيه ما تراه من أوجه التحقيق . وإذن فإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة الاستئنافية عن حكم صدر بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، قد أجلت الدعوى لإعلان المجنى عليه وتكليفه بتقديم سند الأمانة تحقيقا لمنازعة المتهم في شأنه من غير أن تكون قد فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل الاستئناف ولا يمنعها قانونا عند إصدار حكمها من النظر من جديد في شكل الاستئناف وأن تقضى بتأييد الحكم المعارض فيه فيما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا بعد أن ثبت أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني — ولا جناح على المحكمة في هذه الحالة إن هي عدلت عن قرارها السابق بإعلان المجنى عليه لمناقشته بعد أن انغلق أمامها سبيل التصدي للموضوع بعود المتهم عن رفع الاستئناف خلال الميعاد المقرر في القانون .

٢ — متى كانت هذه المحكمة (محكمة النقض) لا تطعن ولا يرتاح وجدانها للشهادة الطبية المقدمة من الطاعن تبريرا لتخلفه عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر المعارضة الاستئنافية بعد إذ ثبت لديها أنه لم يمثل في أية جلسة من جلسات المحاكمة الابتدائية مع علمه بها وأنه قد تجاوز في التقرير بالاستئناف الميعاد المقرر دون أن يقدم للمحكمة أى عذر يبرره مسلكه فإذا أتاح له المحكمة الفرصة لتقديم الدليل على عذره إذ به يعود إلى سيرته الأولى في التغيب عن الحضور

بجلسات المحاكمة دون عذر مقبول مما لا يعين على الاقتناع بجدية العذر الذي راح يتعلل به مؤخرا ليتخذ من سبيل الطعن على الحكم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في سبق علمه بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ويكون النعي على الحكم بالبطلان والإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المبالغ المبين قدرا وقيمة بالمحضر ، المملوك لـ والذي كان قد سلم إليه على سبيل الوكالة لتوصيله لآخر فاغتلسه لنفسه اضرازا بماله . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح باب شرقي الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة الاستئنافية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكيل عن الحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

الحكمة

حيث إن حاصل الوجه الأول من وجهي الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ذلك أن محكمة ثاني درجة كانت قد أجات نظر المعارضة غير مرة لإعلان المحنى عليه وتكليفه بتقديم سند الأمانة تحقيقا لمنازعة الطاعن في شأنه إلا أنها عادت فقضت برفض المعارضة قبل تنفيذ هذا القرار ولم تبين حلة عدولها عنه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن مردود بأن الحكم المطعون فيه وإن جرى منطوقه خطأ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف

إلا أنه قد صدر في حقيقة وصفه وطبقا للثابت بخاضر جلسات المعارضة الاستئنافية بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه فيما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد المقرر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل إلا في شكل الاستئناف بعدم قبوله — كما هو الحاصل في الدعوى — فلا يقبل الطعن فيه بأية أوجه خاصة بالموضوع لأن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم محكمة الدرجة الأولى — وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب بعد أن حاز قوة الأمر المقضى ، وكان ما يثيره الطاعن من أنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ألا تقضى برفض معارضته قبل تنفيذ قرارها السابق بإعلان المجنى عليه وتكليفه بتقديم سند الأمانة — هذا القول إنما يكون محل اعتبار إذا كان الاستئناف المقدم منه جائزا ومقبولا حتى يتسنى للمحكمة الاستئنافية أن تتصل عن طريقه بالموضوع وتجري فيه ما تروم من أوجه التحقيق ، وإذن فإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة الاستئنافية في حكم صدر بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد — قد أجلت الدعوى لإعلان المجنى عليه وتكليفه بتقديم سند الأمانة تحقيقا لمنازعة المتهم في شأنه من غير أن تكون قد فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل الاستئناف ، ولا يمنعها قانونا عند إصدار حكمها من النظر من جديد في شكل الاستئناف وأن تقضى بتأييد الحكم المعارض فيه فيما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا بعد أن ثبت أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني لما هو مقرر من أن الميعاد المقرر لرفع الاستئناف من الأمور المتعلقة بالنظام العام والمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى — ولا جناح على المحكمة في هذه الحال إن هي عدلت عن قرارها السابق بإعلان المجنى عليه لمناقشته بعد أن انغلق أمامها سبيل التصدي للموضوع بقعود المتهم عن رفع الاستئناف خلال الميعاد المقرر في القانون . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى في غيبة الطاعن برفض معارضته الاستئنافية قد شابه بطلان وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يتخلف عن حضور الجلسة المحددة للنظر معارضته

إلا لعذر قهري قام به هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة في درجتي التقاضي أن الطاعن لم يمثل في أية جلسة من جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة إلى أن صدر عليه الحكم غيابيا فبادر بالمعارضة فيه ثم تخلف دون عذر عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر معارضته . فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن وبالرغم من صدور هذا الحكم بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٥ فإنه لم يقرر باستئنائه إلا بعد قرابة شهر من تاريخ صدوره ولم يبد أمام محكمة ثاني درجة أي عذر يبرره مسلكه ، بل اقتصر على طلب التأجيل لتبكيته من السداد فأجالت المحكمة نظر الاستئناف ليقدم لها دايلا على العذر الذي حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد ، ومع علم الطاعن بالقرار الذي أصدرته المحكمة في مواجهته وبتاريخ الجلسة التي تأجلت لها الدعوى ، فقد تخلف عن المسئول أمام المحكمة دون عذر فقضت المحكمة حضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد فإذا بالطاعن يعود إلى المعارضة في هذا الحكم ويستأجل نظر المعارضة للسداد ثم في جلسة أخرى ينازع في صحة توقيعه على سند الأمانة ، وأخيرا يتخلف عن الحضور بجلسة المرافعة التي تأجلت لها المعارضة بالرغم من علمه بها ، فتقضى المحكمة برفض معارضته . لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة لا تطعن ولا يرتاح وجدانها للشهادة الطبية المقدمة من الطاعن تبريرا لتخلفه عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر المعارضة الاستئنافية بعد إذ ثبت لديها أنه لم يمثل في أية جلسة من جلسات المحاكمة الابتدائية مع علمه بها وأنه قد تجاوز في التقرير بالاستئناف الميعاد المقرر دون أن يقدم للمحكمة أي عذر يبرره مسلكه فإذا أتاحت له المحكمة الفرصة لتقديم الدليل على حذره إذ به يعود إلى سيرته الأولى في التغيب عن الحضور بجلسات المحاكمة دون عذر ، قبول مما لا يعين على الاقتناع بحجوبة العذر الذي راح يتعمل به مؤخرا ليتخذ سببا للطعن على الحكم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في سبق علمه بجلسة ١١/١١/١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه — فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ويكون النعي على الحكم بالبطلان والإخلال بحق الدفاع على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون في غير محله مستوجبا للرفض .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : هيثم الزيني ، ويعيش رشدي ، وفاروق راتب ، ومحمد علي بلنج .

(١٨٤)

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٤١) مسؤولية جنائية . "موانع المسؤولية" . جنون وعاهة عقلية .
موانع العقاب .

(١) الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره . مناهة .

(٢) المرض العقلي الذي تنعدم به المسؤولية الجنائية . تعريفه .

(٤٣) مسؤولية جنائية . "موانع المسؤولية" . جنون وعاهة عقلية .
مستشار الإحالة . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير حالة المتهم العقلية" .
تقضى . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

(٣) حق محكمة الموضوع . في تقدير حالة المتهم العقلية . حده ؟

(٤) انتهاء ، متشار الإحالة إلى امتناع عقاب المظعون ضده . دون استظهار .
أن مرضه العقلي . جنون أو عاهة عقلية يعسدم شعوره وإدراكه وقت ارتكاب الجريمة .
اكتفاء بشهادة طبية من مستشفى الأمراض العقلية تفيد مرض المظعون ضده باضطراب عقلي
كان يعالج منه قبل الحادث ، وتذكره علاج في تاريخ لاحق له فنصور .

١ — إن . مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله
وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا — على ما تنص
عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما .

٢ — من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك ، أما سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لإنعدام المسؤولية .

٣ — إن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنها يتعين أن تبنى قضائها على أساس سليم .

٤ — متى كان الأمر المطعون فيه قد أسس قراره بامتناع عقاب المطعون ضده على ما تضمنته الشهادة الطبية الصادرة من مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية من أن المطعون ضده مريض باضطراب عقلي وأنه كان يعالج من هذا المرض قبل الحادث بأربعة أشهر ، وعلى تذكرة علاج للمتهم بمستشفى الأمراض العقلية في تاريخ لاحق على تاريخ الواقعة المسندة إليه ، وكان الأمر لم يستظهر أن المرض العقلي الذي أصيب به المطعون ضده يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وأن من شأنه أن يعدم الشعور والادراك وقت ارتكاب الجريمة المسندة إليه ، فإنه يكون مشوبا بقصور يوجب نفيه والإعادة .

الوقائع

لمحت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (أولا) وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اصطنع بطاقة شخصية على غرار بطاقات ضباط مباحث أمن الدولة الرسمية ووضع عليها اسمه وصورة له بالملابس الرسمية لرجال الشرطة وذيها بتوقيع نسبه زورا لمدير إدارة مباحث أمن الدولة كما وضع عليها خاتما مزورا لتلك الإدارة . (ثانيا) استعمل المحرر المزور سالف البيان مع علمه

بتزويره بأن قدمه إلى محصل إحدى مركبات النقل العام عند مطالبته برفع الأجرة المقررة ليستفيد من المزايا المباحة لحاملي هذه المحررات . (ثالثاً) لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً للرتبة التي تخوله ذلك حسباً هو مبين بصورته المثبتة بالبطاقة المزورة سالفه البيان . (رابعاً) ركب إحدى وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجرة المقررة . وطالبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام ، فقرّر بالألا وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم لإمتناع العقاب . فطعنّت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث ان ممنا تنعاه النيابة العامة على الأمر المطعون فيه ، الصادر من مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، أنه إذ انتهى إلى امتناع عقاب المطعون ضده قد انطوى على قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، إذ عول فيما انتهى إليه على شهادة طبية باصابة المطعون ضده باضطراب عقلي دون أن يورد في أسبابه كنه هذا الاضطراب وما إذا كان من شأنه أن تنعدم به المسؤولية وقت وقوع الحادث .

وحيث انه لما كان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً — على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ، وكان من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانوناً هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك ، أما سائر الأحوال النفسية التي تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سبباً لإنعدام المسؤولية ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان

في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها أن تبني قضاءها على أساس سليم ، لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه قد أسس قراره بامتناع عقاب المطعون ضده على ما تضمنته الشهادة الطبية الصادرة من مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية من أن المطعون ضده مريض باضطراب عقلي وأنه كان يعالج من هذا المرض قبل الحادث بأربعة أشهر ، وعلى تذكرة علاج للمتهم بمستشفى الأمراض العقلية في تاريخ لاحق على تاريخ الواقعة المسندة إليه ، وكان الأمر لم يستظهر أن المرض العقلي الذي أصيب به المطعون ضده يوصف بأنه جنون أو حالة عقلية وإن من شأنه أن يعدم الشعور والادراك وقت ارتكاب الجريمة المسندة إليه ، فإنه يكون مشوباً بقصور يوجب نقضه وإعادة .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جندية ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد حلمي راغب .

(١٨٥)

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٠١) نقض . " ما يجوز الطعن فيه من الأحكام " . إختصاص .
" تنازع الاختصاص " . " طلب تعيين المحكمة المختصة " . أمر جنائي .

(١٠١) جواز الطعن في الحكم الغيابي الاستثنائي القافى بإلغاء الإداة .
أساس ذلك ؟

(٢) قضاء محكمة ثاني درجة بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض
على الأمر الجنائي الصادر فيها من جديد . بعد سابقة قضائها في موضوعه . قضاء منه للخصومة
على خلاف ظاهره . أساس ذلك ؟

الطعن بالنقض على هذا القضاء ولو بعد الميعاد المقرر . ويجوز اعتباره طلباً بتعيين الجهة
المختصة بنظر الدعوى على أساس قيام تنازع سلبي في الاختصاص بين محكمتي أول وثاني درجة
والحكم بإحالة الدعوى إلى المحكمة الأخيرة . أساس ذلك ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه إصدار في غيبة المطعون ضده بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي ، فقرر رئيس النيابة العامة والطعن فيه بالنقض بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ وقدم في ذات التاريخ الأسباب التي بني عليها طعنه متجاوزاً بذلك ميعاد الأربعين يوماً الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن

أمام محكمة النقض ، فيكون الطعن غير مقبول شكلا ولا يغير من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صدر في غيبة المتهم المطعون ضده طالما أنه لا يضار به حتى يصبح له المعارضة فيه .

٢ — لما كانت النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي حالة أنها قد استنفدت ولايتها في القضاء في موضوع الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تحكم في الدعوى عملا بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية . وكان الحكم المطعون فيه وإن يكن في ظاهره غير منه للخصومة إلا أنه سيقابل حتما بحكم من محكمة الجناح الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى سبق الفصل فيها ، ومن ثم فإنه يجب — حرصا على العدالة واتجنب تعطيل سيرها — واعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلي بين محكمة الجناح المستأنفة ومحكمة الجناح الجزئية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجناح المستأنفة — وقد استبانت بطلان حكم محكمة أول درجة لقضائه بتأييد الحكم النيابي المعارض فيه — حالة أن المطروح على المحكمة هو اعتراض من المتهم على الأمر الجنائي الصادر بتغريمه — بما كان يتعين عليها معه اعمالا للفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هي البطلان وتحكم في الدعوى ، أما وإنها لم تفعل وقضت بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر الاعتراض على الأمر الجنائي على الرغم من استنفاد ولايتها بسبق قضائها في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه — فإن محكمة الجناح المستأنفة بقضائها — بذلك تكون قد خالفت القانون وتخلت عن اختصاصها بنظر الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الجناح المستأنفة للفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بالاشتغال بعمل له اتصال بتحضير المواد الغذائية دون أن يكون حاصلاً على شهادة من الجهة الصحية المختصة تثبت أنه خال من الأمراض المعدية وأنه غير حامل للجراثيم . وطابت عقابه بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة مركز بنها الجزئية أصدرت أمرها الجنائي عملاً بمواد الاتهام بتغريم المطعون ضده خمسة جنميات . فعارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلاً في الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه باستئناف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي من جديد . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في غيبة المطعون ضده بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي ، فقور رئيس النيابة العامة بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ وقدم في ذات التاريخ الأسباب التي بني عليها طعنه متجاوزاً بذلك ميعاد الأربعين يوماً الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، فيسكون الطعن غير مقبول شكلاً ولا يغير من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صدر في غيبة المتهم المطعون ضده طالماً أنه لا يضار به حتى يوضح له المعارضة فيه . غير أنه لما كانت النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي حالة أنها قد استنفدت ولايتها في القضاء في موضوع الدعوى مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تحكم في الدعوى عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية . وكان الحكم المطعون فيه

وإن يكن في ظاهره غير منه للخصومة إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الجنح الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ومن ثم فإنه يجب — حرصاً على العدالة ولتجنب تعطيل سيرها — اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السابى بين محكمة الجنح المستأنفة ومحكمة الجنح الجزئية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجنح المستأنفة — وقد استبانت بطلان حكم محكمة أول درجة لقضائه بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه حاله أن المطروح على المحكمة هو اعتراض من المتهم على الأمر الجنائى الصادر بتفريمه — يتعين عليها إعمالاً للفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هى البطلان وتحكم فى الدعوى ، أما وإنها لم تفعل وقضت بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر الاعتراض على الأمر الجنائى على الرغم من استنفاد ولايتها بسبق قضائها فى موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه — فإن محكمة الجنح المستأنفة بقضائها بذلك تكون قد خالفت القانون وتخلت عن اختصاصها بنظر الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح المستأنفة للفصل فيها .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جزيه ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،
ومحمد حلي راجب .

(١٨٦)

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٠١) نصب . جريمة . "أركانها" . حكم "تسليمه . تسليم غير معيب"
نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

١ - الحاق المتهمين أبناء المجنى عليهم بمدرسة انتهى ترخيصها وتحويل مبالغ منهم
مقابل ذلك يقتضى ايصالات بامم المدرسة . يدهوى أن ذلك يخلوهم التقدم لامتحان
ذهادة عامة . على غير الواقع . تحقق به جريمة النصب .

٢ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أدلتها ومباصرها .
موضوعي .

١ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل أسبابه بالحكم المطعون فيه
قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن وآخرأوها المجنى عليهم أولياء
أمر التلاميذ الراغبين في اجتياز المرحلة الابتدائية بأن في مكنته أبناءهم أن
يلتحقوا بمدرسة الشعب الخاصة بالبا جور باعتبارها معتمدة من وزارة التربية
والتعليم وأن يتقدموا عن طريقها لامتحان الشهادة الابتدائية وقاما بتحويل
مبالغ من المجنى عليهم بوصف أنها أقساط مدرسية مقابل ايصالات تحمل
اسم هذه المدرسة على الرغم من انتهاء الترخيص بها مما لا يمكن معه أن تصدر
المنطقة التعليمية أرقام جلوس للدارسين فيها لأداء الامتحان ، وكان مفاد
ما أورده الحكم أن الطاعن وآخرأوها المجنى عليهم بمشروع كاذب فاندعوا به

وتوصلا بهم — هذه الوسيلة من وسائل الاحتيال إلى الاستيلاء على المبالغ الموضحة بالأوراق من المحبى عليهم ، فإن ما خالص إليه الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافر به ركن الطرق الاحتيالية التى تقوم عليها جريمة النصب التى دين الطاعن بها كهاى معرفة به فى القانون .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها — لما كان ذلك — وكانت المحكمة قد بينت فى حكمها واقعة الدعوى على الصورة التى استقرت فى وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية اليها ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى انتفاء الطرق الاحتيالية لأن المبالغ التى دفعها المحبى عليهم كانت مقابل دروس للتقوية تلقاها أبناءهم بالفعل — لا يعدو أن يكون منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع عناصر الدعوى ومن ثم فهو جدل موضوعى فى مسائل واقعية تملك لمحكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب عليها من محكمة النقض . وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه فى قوله ” أن المتهمين قاما بايهاام أولياء أمور التلاميذ المحبى عليهم بأن أولادهم قد ألحقوا بمدرسة الشعب المعتمدة من وزارة التربية والتعليم والمستفاد ذلك من الايصالات المطبوعة التى أعطيت لهم عن سداد الرسوم وقد أثبت بها اسم مدرسة الشعب الابتدائية الخاصة بالباحور وهو أمر مخالف للحقيقة إذ أن تلك المدرسة كان قد انقضى ترخيصها من قبل فانخدعوا بذلك المشروع الكاذب ولذلك هرعوا إلى الشرطة عندما تبينوا حقيقة الأمر بعد أن اكتشفوا أن أولادهم التلاميذ لم يقيدوا ضمن التلاميذ المقيدين لأداء امتحان القبول بالاعدادى وفى هذا ما يكذب دفاع المتهمين من أنهم ما أقاموا هذه الفصول إلا للتقوية إذ أن الايصالات التى تفيد سداد الرسوم لم يذكر بها شيء من أنها مجرد فصول لتقوية التلاميذ ولهذا فإن المحبى عليهم لم يكونوا على بينة من حقيقة الأمر والى أقدموا على إلحاق أبناءهم بتلك المدرسة الوهمية التى لا تعترف بها مديرية التعليم والى لم يرخص لها بمزاولة هذا العمل . وما أورده الحكم سائغ ومن ثم فإن النعى عليه بدعوى القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخر منذ ستة أشهر سابقة توصلنا بطريقة
النصب والاحتيال إلى الاستيلاء على المبالغ المبيعة بالتحقيقات والمملوكة لأولياء
أموال التلاميذ وهم ... و ... و ... و ... وذلك باستعمالها
طرقا احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليهم بوجود مشروع كاذب هو فتح مدرسة
خاصة يتقدم منها التلاميذ لاجتياز الشهادة الابتدائية فاقتنع المجنى عليهم بتلك
الحيلة وسلموا المتهم الأول المبالغ والرسوم المقررة بالتحقيقات فاقتمس بها
المتهم الثاني (الطاعن) وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ومحكمة
الباجور الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمسادة الاتهام بحبس كل منهم ستة
أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ جنهيات لايقاف التنفيذ بلامصاريف جنائية عارض
وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي موضوعها بتأييد الحكم الغيابي
المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية
(بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بتعديل
الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم كل من المتهمين خمسين جنهيا . فطن المحكوم
عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة
النصب قد شابه البطلان كما انطوى على قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال
وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم صدر من غير الهيئة التي سمعت المرافعة
في الدعوى . هذا إلى أن الطاعن قد أثاره في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية أنه
لم يستعمل طرقا احتيالية لأن تحصيل المبالغ من المجنى عليهم تم مقابل تلقي أبنائهم
دروس التقوية في المدرسة التي كان مرخصا بها من وزارة التربية والتعليم وهي
وإن ألغت هذا الترخيص ، فإن ذلك مازال محل دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء
الإداري لما يفصل فيها وقد تلقى التلاميذ دروس التقوية بالفعل واجتازوا
الامتحان بنجاح . وقدم المستندات المؤيدة لذلك إلا أن المحكمة التفتت عن هذا
الدفاع مع جود رتبته .

وحيث إنه يبين من المفردات المضمومة أن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وقررت حجزها للحكم هي ذات الهيئة التي تداولت في إصدار الحكم ووقعت على منظوقه — خلافا لما يزعمه الطاعن بوجه الطعن — فإن الحكم يكون سليما وبمناى عن البطلان . لما كان ذلك . وكان الحكم الابتدائي المؤيد والمكملة أسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن وآخر أوهما المجنى عليهم أولياء أمور التلاميذ الراغبين في اجتياز المرحلة الابتدائية بأن في مكنة أبنائهم أن يلتحقوا بمدرسة الشعب الخاصة — بالهاجور باعتبارها معتمدة من وزارة التربية والتعليم وأن يقدموا عن طريقها لامتحان الشهادة الابتدائية وقاما بتحصيل مبالغ من المجنى عليهم بوصف أنها أقساط مدرسية مقابل إيصالات تحمل اسم هذه المدرسة على الرغم من انتهاء الترخيص بها مما لا يمكن معه أن تصدر المنطقة التعليمية أرفاق جلوس للدراسين فيها لأداء الامتحان ، وكان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن وآخر أوهما المجنى عليهم بمشروع كاذب فأنخدعوا به ، وتوصلا بهذه الوسيلة من وسائل الاحتيال إلى الاستيلاء على المبالغ الموضحة بالأوراق من المجنى عليهم ، فإن ما خلاص إليه الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافر به ركن الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها جريمة النصب التي دين الطاعن بها كما هي معرفة به في القانون لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورية الصحيحة لواقعة الدعوى حسما يؤدي إليه اقتناعها ، وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى انتفاء الطرق الاحتيالية لأن المبالغ التي دفعها المجنى عليهم كانت مقابل دروس للتقوية تلقاها أبنائهم بالفعل — لا يعدو أن يكون منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع عناصر الدعوى ، ومن ثم فهو جدل موضوعي في مسائل وقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب عليها من محكمة النقض . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه في قوله ” إن المتهمين قاما بايهاام أولياء أمور التلاميذ المجنى عليهم بأن أولادهم قد ألحقوا بمدرسة الشعب المعتمدة من وزارة التربية والتعليم والمستفاد ذلك من الإيصالات المطبوعة التي أعطيت لهم عن سداد الرسوم وقد ثبت بها اسم

مدونة الشعب الابتدائية الخاصة بالباچور وهو أمر مخالف للحقيقة إذ أن تلك المدرسة كان قد انقضى ترخيصها من قبل فانخدعوا بذلك المشروع الكاذب ولذلك هرعوا إلى الشرطة عندما تبينوا حقيقة الأمر بعد أن اكتشفوا أن أولادهم التلاميذ لم يقيدوا ضمن التلاميذ المقيدين لأداء امتحان القبول بالاعدادى وفى هذا ما يكذب دفاع المتهمين من أنهم ما أقاموا هذه الفصول إلا لتقوية إذ أن الايصالات التى تفيد سداد الرسوم لم يذكر بها شىء من أنها مجرد فصول لتقوية التلاميذ ولهذا فإن المبنى عليهم لم يكونوا على بينة من حقيقة الأمر وإلا لما أقدموا على إلحاق أبناءهم بتلك المدرسة الوهمية التى لا تعترف بها مديرية التعليم والتى لم يرخص لها بمزاولة هذا العمل، وما أوردته الحكم سائغ، فإن الزعم عليه بدعوى القصور فى التسبب أو الفساد فى الاستدلال لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيينة ، والدكتور أحمد رفعت شفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، وصالح الدين
نصار .

(١٨٧)

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ القضائية

(١) ضرب أفضى إلى موت . دفع . ” الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى “ .
أسباب الإحالة وموانع العقاب . ” الدفاع الشرعى “ .
إنتواء كل من المتهم والمحنى عليه الاعتداء على الآخر . ينتفى به موجب الدفاع
الشرعى من أيهما .
تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاءها . موضوعى .

(٢) قصد جنائى .

القصد الجنائى فى جريمة الجرح عمدا . قوامه : ارتكاب الفعل عن علم وإرادة . تحدث
الحكم منه استقلالا . غير لازم .

(٣) علاقة السببية . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب “ .

علاقة السببية فى المواد الجنائية . مناط تحققها ؟
سقوط المحنى عليه أرضا نتيجة دفع المتهم له . حدوث إصابات مميتة له من أثر ارتطامه
بالأرض . مساءلة المتهم عن ضرب أفضى إلى موت ، صحيحة .

(٤) حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب “ . نقض . ” أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها “ .

استقامة الحكم متى أورد من الأدلة ما يكفى لخله . عدم التزامه بتعقب المتهم فى مناحى
دفاعه المختلفة .

اثارة المتهم أن سقوط الحجى عليه كان نتيجة انزلاقه على الأرض المبتلة . جادل موضوعي .
هم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

١ - إن حالة الدفاع الشرعي لا تتوافر متى أثبت الحكم أن كلا من المتهم والحجى عليه كان يقصد الاعتداء على الآخر بغض النظر عن الهادئ منهما بالاعتداء . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

٢ - جريمة إحداث الجروح عمد لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الحجى عليه أو صحته . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المسالمة لفعله إذا ما أتاها عمداً ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه دفع الحجى عليه فسقط على الأرض وارتطمت رأسه بقطعة من المبانى المسلحة والمرتفعة عن الأرض فأخذت الدماء تزف منه ، ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابة والوفاة بما أثبتته تقرير الصفة التشريعية من أن الوفاة نتيجة كسر شرخي بالجمجمة ونزيف ضاغط على المخ بما يجعل الطاعن مسؤولاً في صحيح القانون عن جميع النتائج

المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له في الأوراق ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الوجه يضحى غير قويم .

٤ - حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جريئة من جريئات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها - لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن من أن سقوط المجني عليه نتيجة انزلاقه على الأرض المبثلة في مكان الحادث لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدلائل وفي سلطة محكمة الموضوع وفي وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وهو في معرض الدلائل على ثبوت الإتهام المسند إلى الطاعن - قد أورد مؤدى أقوال شهود الإثبات كما حصاها من التحقيقات ومن ثم فلا محال لما ينمى الطاعن في هذا الشأن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا ل... .. الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية بأن دفعه على الأرض ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من المستشار الإحالة لحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقييد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوره بما عاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إل الموت قد شابه قصور في التمييز وخطأ في تطبيق القانون وانطوى

على إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم أ طرح ما أثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ورد على ذلك بما لا يصلح ردا كما لم يفتن الحكم إلى انتفاء خطأ الطاعن أو تعمد له إحداث إصابة المجنى عليه وإلى عدم قيام علاقة السببية بين الإصابة والوفاة التي نشأت عن خطأ في العلاج والتفتت المحكمة عن طلب ضم ملف علاج المجنى عليه لتحقيقاً لهذا الدفاع كما أ عرضت عما أثاره الطاعن من دفاع في شأن ابتلال الأرض في مكان الحادث وانزلاق المجنى عليه أثناء التماسك به ، هذا إلى أن الحكم قد خلا من بيان مؤدى أقوال الشهود ، وكل ذلك مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقريرين الطبيين الإبتدائي والشرعى وتؤدى إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وأ طرحه بقوله : ” أن المحكمة لا تعمل على الدفاع المبدى من الحاضر عن المتهم تأسيساً على اطمئنانهما إلى ما شهد به شهود الإثبات المؤيدة بما ورد بتقرير الصفة التشريعية ذلك أن التماسك كان واقعاً بين المتهم والمجنى عليه وكان كل منهما يقصد الاعتداء على الآخر الأمر الذى تنتفى معه حالة الدفاع الشرعى “ وهو تدليل سائغ يؤدى إلى ما انتهى إليه ويتفق وصحيح القانون ، ذلك أن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن كلا من المتهم والمجنى عليه كان يقصد الاعتداء على الآخر بغض النظر عن البادئ منهما بالاعتداء . وإذا كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبها عليها — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت

جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . ولما كانت المحكمة لا تلتزم بأن تحدث استقلا عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم — وهو ما تحقق في واقعة الدعوى ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضائه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه دفع المجنى عليه فسقط على الأرض وارتطمت رأسه بقطعة من المبانى المساحة والمرتفعة عن الأرض فأخذت الدماء تنزف منه ، ودال على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابة والوفاة بما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتيجة كسر شرخى بالجحمة ونزيف ضاغط على المخ بما يجعل الطاعن مسئولا في صحيح القانون عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة وأو كانت عن طريق غير مباشر كالترانخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا تجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له في الأوراق ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الوجه يضحى غير قويم . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من التفات المحكمة من طلب ضم أوراق علاج المجنى عليه مردودا بما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية التي لم يقصد بها سوى إثارة الشبهة في أدلة الشبوت التي اطمأنت إليها المحكمة إذ أن في القضاء بإدانة الطاعن للأدلة السائغة التي أوردها الحكم المطعون فيه ما يفيد

ضمننا أنه اطرح ذلك الدفاع ولم يرفيه ما يغير من عقيدته التي خلص إليها .
 لما كان ذلك ، وكان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد
 الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى
 المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها
 أنه اطرحها ، فإن ما يثيره الطاعن من أن المجهني عليه سقط نتيجة انزلاقه على
 الأرض المبتلة في مكان الحادث لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير
 الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها
 وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون
 فيه — وهو في معرض التدليل على ثبوت الإتهام المسند إلى الطاعن — قد أورد
 مؤدى أقوال شهود الإثبات كما حصلها من التحقيقات ومن ثم فلا محل لما ينعاه
 الطاعن في هذا الشأن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير
 أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جزيمة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وملاح الدين نصار ،
وجمال الدين منصور .

(١٨٨)

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٨ القضائية

حكم . " بطلانه " . قضية . " صلاحية " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان
حكمه باطلا . المادة ٢٤٧ إجراءات .

عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق أن مثل النيابة فيها .

حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التى يمتنع فيها
على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى وفى الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة
القضاء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام بوظيفة النيابة
العامة فى الدعوى — فيتعين على القاضى فى تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء
نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاؤه
باطلا بحكم القانون ، وأساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضى بعمل
يجعل له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن
عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . لما كان ذلك ،
وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن عضو
اليسار بالهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه كان ممثلا للنسبة العامة

بجلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧٦ — قبل تعيينه قاضيا — وطلب تأييد الحكم المستأنف بتلك الجلسة ، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظرها والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من هيئة كان أحد أعضائها ممثلا للنياية العامة في جلسة سابقة أثناء نظرها — يكون قد وقع باطلا متعينا نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) لم يحتفظ لديه بالسجلات المبينة بالمحضر طبقا للشروط المقررة . (ثانيا) لم يشترك عن نفسه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في الموعد المقرر . وطلبت عقابه بموجب القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ من قانون العقوبات . ومحنة منوف الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد القانون بتغريم المتهم جنيا عن كل تهمة على أن تتعدد العقوبة بالنسبة للتهمة الثالثة بقدر عدد العمال وعددهم ٣٥ عامل . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا . فاستأنف المتهم ، ومحنة شين الكوم الإبتدائية — بهيئة استئنافية — إقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف جنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه البطلان ذلك أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته كان ممثلا للنياية العامة في الدعوى التي صدر فيها الحكم بجلسة سابقة .

حيث إن المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى وفي الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى — فيتعين على القاضي في تلك الأحوال

أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاؤه باطلاً بحكم القانون ، وأساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضى بعمل يجعل رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضى من خلو الذهن من موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن السيد عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان ممثلا للنياحة العامة بجلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧٦ قبل تعيينه قاضيا — وطالب تأييد الحكم المستأنف بتلك الجلسة — مما كان لزومه أن يمتنع عن نظرها والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من هيئة كان أحد أعضائها ممثلا للنياحة العامة في جلسة سابقة أثناء نظرها — يكون قد وقع باطلا متعينا نقضه والإحالة .

جلاسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،
وملاح الدين نصار .

(١٨٩)

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ القضائية

(١) سرقة . تلبس . إثبات . "بوجه عام" . "قرائن" .

التلبس . صفة تلازم الجريمة . تقدير المظاهر التي تتم عن وقوع الجريمة . موضوعي .

تقدير الزمن بين وقوع الجريمة واكتشافها لتبين حالة التلبس من عدمه . موضوعي .

(٢) نقض . "أثر الطعن" . محكمة الإعادة . "نظرها الدعوى والحكم فيها" .

نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها قبل صدور الحكم المنقوض لتفصل فيها
من جديد . مخالفتها حكم الإعادة . لا يصبح بذاته وجها للطعن على قضائها ما لم يكن موضوع المخالفة
موجباً لذلك . مثال .

(٣) محكمة ثاني درجة . "الإجراءات أمامها" . إجراءات . "إجراءات
المحاكمة" . دفاع . "إخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . نقض . "أسباب
الطعن" . ما لا يقبل منها " .

محكمة ثاني درجة . هدم التزامها بإجراء تحقيق أو مماع شهود . إلا ما كان يجب على محكمة أول
درجة إجراؤه . أو رأت هي لزوماً لذلك .

للمحكمة الاستغناء . عن مماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً .
المادة ٢٨٩ إجراءات .

عدم تمسك الدفاع عن الطاعن بسمع شهادة الشاهد الذي استدعته المحكمة للحضور كطالبه . مفاده .
تنزله من سماع شهادته .

البنات المحكمة عن طلب الطاعن إعادة الدعوى للرافعة لإبداء ما أمسك عنه من دفاع بعد أن
سمعت الدعوى في حضوره . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — من المقرر قانوناً أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وأنه يكفي إقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وأن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبساً أو غير متلبس بها موكول إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على توافر حالة التلبس ورداً على مادفع به الطاعن من عدم توافرها ومن بطلان القبض والتفتيش كاف سائغاً في الرد على المدفع ويتفق مع صحيح القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٢ — من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإعادة بمحالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . لا يقيد ما بشيء ، فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض فإن ذلك لا يصلح اتخاذ وجهها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدعاة يصلح في ذاته لأنه يكون وجهها للطعن على الحكم الجديد وإذا كان حكم النقض السابق صدوره في الدعوى لم يقض ببطلان التفتيش حسبما يزعم الطاعن في وجه الطعن وإنما أقام قضاءه على قصور الحكم المنقوض لعدم الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش وكان الحكم المطعون فيه بريئاً من هذا العيب فإن منعى الطاعن في هذا الوجه يكون غير مقبول .

٣ — لما كان يبين من محاضر الجلسات أن الدفاع عن الطاعن طلب بجملة ١٨ مارس سنة ١٩٧٦ سماع شهادة الضابط شاهد الإثبات فكلفت المحكمة النيابة العامة بإعلانه للجلسة التي أجلت نظر الدعوى إليها ، وفيها حضر الشاهد ولم تناقشه المحكمة ولا الطاعن ، وأجلت الدعوى لإعلان باقي المتهمين ، ولم يحضر الشاهد بعد ذلك ، وبجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٢ سرد المدافع الحاضر مع الطاعن وقائع

الدعوى ثم طالب بجلاسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٧ حجز الدعوى للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة ، فقورت المحكمة الحكم في الدعوى بجلاسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٨ وصرحت بتقديم مذكرات خلال ثلاثة أسابيع ، وفي ١٤ يناير سنة ١٩٧٨ قدم الطاعن مذكرة بدفاعه انتهى فيها إلى طلب براءته من التهمة المسندة اليه ولما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر لزوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود إلا ما كان يجب أن تجريه محكمة أول درجة وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - تخول المحكمة الاستئنافية من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . وإذا كان الدفاع عن الطاعن على ما سلف بيانه - قد سكت عن طلب سماع الضابط الشاهد بجلاسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧ والجلسة التالية ، ولم يتسك بهذا الطالب في ختام مرافعته عنه وليس له أن ينعي على المحكمة قعودها عن اجراء تنازل عنه - لما كان ذلك وكان الثابت بحاضر الجلسات أن الطاعن مثل ومعه محامية أمام المحكمة الاستئنافية - ولم يقف في دفاعه عند الدفع ببطلان القبض والتفتيش بل تناول في المرافعة موضوع الدعوى وقدم مذكرة بدفاعه خلال الأجل الممنوح له في فترة حجز القضية للحكم أشار فيها إلى أنه يحتفظ بحقه في إبداء دفاعه الموضوعي - وإذا كانت المحكمة لم تحل دون اتسامه لدفاعه أو تحدد نطاقه أو تميزه عليه فلا عليها إن التفتت عن هذا الذي أشار اليه بمذكرة دفاعه بعد أن سمعت الدعوى وأمرت بقفل باب المرافعة ، ومن ثم فأن ما يشيره الطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع يكون بخير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخرين سرقوا الحديد المبين الوصف والقيمة بالحضر والمملوك لشركة مصانع النحاس . وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الرمل الجزئية قضت غيايبا عملا بمادة

الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل والنفاد عارض المحكوم عليهم وقضى في معارضة الثالث والرابع والخامس منهم باعتبارها كأن لم تكن ، ثم قضى في معارضة الباقيين الأول والثاني والسادس بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض بلا مصروفات جنائية فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا للمتهمين الثالث والرابع وحضوريا للباقيين بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وباقي المحكوم عليهم عدا ... وإحالة القضية إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، ومحكمة الإعادة قضت حضوريا للأول وغيابيا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجرمة سرقة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه إخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه استند في قضائه برفض الدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيش محله إلى توافر التلبس مع أن ظروف الواقعة تنفي قيام هذه الحالة ، فضلا عن أن محكمة الإعادة إذ خلصت إلى صحة التفتيش تكون قد خالفت قضاء محكمة النقض الذي أحال إليها الدعوى للفصل فيها مجددا هذا إلى أنها التفتت عن سماع أقوال الضابط شاهد الإثبات رغم سبق تقريرها لإعلانه للحضور أمامها كما لم تتيح للطاعن إبداء دفاعه الموضوعي وقد احتفظ بحقه فيه بالمذكرة التي قهرها على الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، وكل هذا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما نتوافر به

كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، عرض للدفع المبدئ من الطاعن ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ورد عليه بما مؤداه أن تحريات الشرطة دلت على وقوع الجريمة وأعقبها بفترة قصيرة سؤال اثنان آخران من المحكوم عليهم فاعترفا بارتكابها وأرشدا عن الطاعن باعتباره فاعلا لها معهما ، وعن مكان الممرورات حيث تم ضبطها ، وخلص من ذلك إلى توافر حالة التلبس التي تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على الطاعن وتفتيشه ، ولما كان من المقرر قانونا أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وأنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تدبى بذاتها عن وقوع الجريمة وأن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبسا أو غير متلبس بها موكل إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة ، وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافرها ومن بطلان القبض والتفتيش كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق مع صحيح القانون ، فإن ما يشبه الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ولا يقيد بها بشيء ، فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض . فإن ذلك لا يصالح اتخاذ وجهها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدة يصالح في ذاته لأنه يكون وجهها للطعن على الحكم الجديد . وإذ كان حكم النقض السابق صدوره في الدعوى لم يقض ببطلان التفتيش حسبما يزعم الطاعن في وجه الطعن وإنما أقام قضاءه على صدور الحكم المنقوض لعدم الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، وكان الحكم المطعون فيه بريئا من هذا العيب ، فإن منعى الطاعن في هذا الوجه يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر الجلسات أن الدفاع عن الطاعن طلب بجلسته ١٨ مارس سنة ١٩٧٦ سماع شهادة الضابط شاهد الإثبات فكلفت المحكمة النيابة العامة بإعلانه للجلسة التي أجأت نظر الدعوى إليها ، وفيها حضر الشاهد

ولم تاقشه المحكمة ولا الطاعن ، وأجلت الدعوى لإعلان باقي المتهمين ، ولم يحضر الشاهد بعد ذلك ، وبجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧ سرد المدافع الحاضر مع الطاعن وقائع الدعوى ثم طاب بجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٧ حجز الدعوى للمحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة ، فقررت المحكمة الحكم في الدعوى بجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٨ وصرحت بتقديم مذكرات خلال ثلاثة أسابيع ، وفي ١٤ يناير سنة ١٩٧٨ قدم الطاعن مذكرة بدفاعه انتهى فيها إلى طلب براءته من التهمة المسندة إليه ، ولما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق مالم تر لزوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود إلا ما كان يجب أن تجريه محكمة أول درجة وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . وإذا كان الدفاع عن الطاعن على ما سلف بيانه — قد سكت عن طلب سماع الضابط الشاهد بجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧ والجلسة التالية ، ولم يتمك بهذا الطاب في ختام مرافعته عنه وليس له أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تنازل عنه — لما كان ذلك وكان الثابت بحضور الجلسات أن الطاعن مثل ومعه محاميه أمام المحكمة الاستئنافية — ولم يقف في دفاعه عند الدفع ببطلان القبض والتفتيش بل تناول في المرافعة موضوع الدعوى وقدم مذكرة بدفاعه خلال الأجل الممنوح له في فترة حجز القضية للمحكم أشار فيها إلى أنه يحتفظ بحقه في ابداء دفاعه الموضوعي — وإذا كانت المحكمة لم تحل دون أمامه لدفاعه أو تحدد نطاقه أو تجزئه عليه فلا عليها إن التفتت عن هذا الذي أشار إليه بمذكرة دفاعه بعد أن سمعت الدعوى وأمرت بقفل باب المرافعة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين :
مادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرمى .

(١٩٠)

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ القضائية

(١) نقض . ” التقرير بالطعن وإيداع الأسباب ” . إجراءات .
” إجراءات المحاكمة ” .

عدم إيداع أسباب الطعن فى الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) نيابة عامة . نقض . ” ميعاده ” . إعدام .

قبول عرض النيابة قضايا الإعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .

(٣) قتل عمد . قصد جنائى . سبق إصرار . جريمة . ” أركانها ” .
حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

اتفاق المتهمين مسبقا على قتل المجنى عليه ثم إعدادهما وسيلة تنفيذه . وقوع القتل نتيجة لذلك .
تحقق نية القتل وسبق الإصرار قبائهما . مثال ؟

(٤) قتل عمد . قصد جنائى . سبق إصرار . إثبات . ” قرائن ” .

قصد القتل . أمر داخلى . استخلاصه من الظروف المحيطة والأمارات والمظاهر التى
تلى، عنه .

استنتاج توافر سبق الإصرار من ظروف الدهوى وملابساتها . ما دام
ذلك سائلا .

(٥) إثبات . ” اعتراف ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير
معيب ” .

تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات من سلطة محكمة الموضوع . حقها في الأخذ به متى اطمانت إلى صدقه .

٦ — اثبات . "شهود" . "اعتراف" . "خبرة" . حكم . "تسببيه" .
تسبب غير معيب .

تطابق أقوال الشاهد — أو اعترافات المتهم — والدليل الفني . ليس يلزم .
كفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني .

٧ — قتل عمد . قصد جنائي . سبق اصرار . فاعل أصلي . مسئولية جنائية .
حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

ظهور المتهمين على مسرح الجريمة وتنفيذ كل منهما دوره في القتل عمدا المتفق عليه
مسبقا . مساءلتهم كدفاعيين في القتل عمدا مع سبق الاصرار . صحيحة . أساس ذلك :
المادة ٣٩ عقوبات .

٨ — حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب . قتل عمد . اعدام .

تسبب حكم اعدام .

١ — لما كان الطاعنان وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد ،
إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما فيكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلا
لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وإن تقديم
الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله
وإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما
مقام الآخر ولا يغني عنه .

٢ — لأن كانت النيابة العامة قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض
مشفوعة بمذكرة رأيها في الحكم ، عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات
والإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ،
بعد ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار
الحكم ، إلا أن تجاوز هذا الميعاد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

لا يترتب عليه . عدم قبول عرض النيابة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالادعى — ما دام الحكم صادرا فيها حضوريا بالإعدام — بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين — من تلقاء نفسها — ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو صيوب — يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يعمين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

٣ — لما كان الحكم قد استظهر نية القتل في حق المحكوم عليهما وتوافر سبق الاصرار لديهما في قوله ” إن نية القتل متوفرة في حثهما وثابتة قبلهما من استعمالهما مطرقة حديدية وموسى لاحداث فعلهما وإزهاق روح المجنى عليهما ذلك بأن توجه المتهمان إلى مسكن المجنى عليهما قاصدين القتل عمدا .. وانتهال المتهم الثاني على رأس المجنى عليه الأول بالمطرقة بعنف على رأسه وهي مكان قاتل بطبيعته ثم قام المتهم الأول بأعمال موصية في رقبة المجنى عليه سالف الذكر ثم توجه المتهمان إلى مكان المجنى عليه الثاني بالحمام وانتهال أيضا المتهم الثاني بالمطرقة على رأسه بعنف ثم قام المتهم الأول بأعمال موصية في رقبة المجنى عليه ولم يترك المجنى عليهما إلا بعد أن فارقا الحياة وتنفيذ جريمتهم بإزهاق روح المجنى عليهما ” — وفي قوله ” إن المتهمين اتفقا على ارتكاب الحادث منذ ثلاثة أشهر سابقة وبدأ إعدادهما لارتكابها منذ هذا التاريخ بأن أعد كل منهما عدته لارتكابها وأخذ المتهم الأول في توثيق علاقة المتهم الثاني بالمجنى عليه وتقديمه له والتردد على مسكنه ومراقبة المنزل من الخارج أملا بالانفراد بالمجنى عليه الأول ثم عزماه بعد ذلك على قتل المجنى عليه الأول وابنه ثم توجهوا يوم الحادث إلى المسكن حيث أجهزا عليهما بالصورة سالفه البيان — مما يدل على أن المتهمين قد ترويا وفكرا في جريمتهم ثم صمما عليهما وأقدما على ارتكابهما وهما هادئ النفس مطمئنا البال متحرران من تأثير الانفعالات النفسية ” . فان ما أورده الحكم يكفي لاستظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الاصرار حسبما هو معرف به في القانون .

٤ — إن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالادعى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما ينجره .

في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود ساطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج .

٥ — من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك بحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشربه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها .

٦ — من المقرر أنه ليس بلام أن تتطابق أقوال الشاهد — أو اعترافات المتهم — ومضمون الدليل الفني على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون جماع الدلائل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة .

٧ — متى كان الثابت في حق المتهمين أنهما كانا على مسرح الجريمة وأعمل المتهم الأول موسى وأعمل المتهم الثاني مطرقة الحديدية .. تنفيذاً لقصد هما المشترك الذي يتما النية عليه — فإن في هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين عن جناية قتل المجنى عليهما عمدا كفاعلين أصليين فيها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك صحيحاً في القانون ، وكان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسئولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذاً لقصد هما المشترك الذي يتما النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

٨ — لما كان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين المحكوم عليه بالإعدام بها وساق عليها أدلة مرددة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . وقد صدر

الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية - وجاء خلوا من حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين معه قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ليلة منذ نحو يومين سابقين على يوم ٨ فبراير سنة ١٩٧٤ قتل عمدا ومع سبق الإصرار وابنه بأن بيتا النية على قتلها وأعدا لذلك آلة حادة وأخرى راضه "موس حلاقه كبير ومطرقة" وتوجها إلى مسكنهما لهذا الغرض وقاما بهماجتهما وانهاال الثاني على رأسهما ضربا بالمطرقة حتى أفقدهما الوعي ثم أجهز عليهما الأول وقام بذبحهما بالموس قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بهما الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتهما ، وقد افترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر سرقا المبالغ والمستندات المبينة بالتحقيقات والمملوكة للجنى عليهما المذكورين حالة كونهما يحملان سلاحين ظاهرين . وطلبت من السيد مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الانهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنابات القاهرة بعد أن قررت إحالة الأوراق إلى فضيلة مفتى الجمهورية قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ و ٣١٦ و ٣٠ من قانون العقوبات والمادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ بإجماع الآراء بمعاقبة كل من و بالاعدام ومصادرة السلاح المضبوط ، نطقن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض عملا بالمادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ،

وبتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة أولا : بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليهما شكلا . ثانيا : بقبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليهما واحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى للمرة الثانية حضوريا احالة الأوراق إلى فضيلة مفتي الجمهورية لإبداء رأيه بالنسبة — الطاعن الأول وحددت للنطق بالحكم جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦ وفي هذه الجلسة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ و ٣١٦ و ٣٠ من قانون العقوبات بإجماع الآراء أولا : بمعاقبة بالاعدام ثانيا : بمعاقبة بالأشغال الشاقة المؤبدة . ثالثا : بمصادرة السلاح المضبوط ، فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما فيكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث إن النيابة العامة واثن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم ، عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بعدم ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت لإقرار الحكم ، إلا أن تجاوز هذا الميعاد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه . عدم قبول عرض النيابة ، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى — مادام الحكم صادرا فيها حضوريا بالاعدام — بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين — من تلقاء نفسها — ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب — يستوى

في ذلك . أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

وحيث إن الحكم بين واقعة الدعوى بما يجمله أن المتهم الأول استدان من المجنى عليه الأول وحرر له سندات بدينه ورهن له محل الخلاقة الخاص به ، ولما ازدادت ضائقتهم المالية باع المحل وارتحل وفتح محلا آخر للخلاقة في منطقة أخرى بحى العمرانية محافظة الجيزة إلا أن المجنى عليه تمكن من العثور عليه وظل يلاحقه حتى ضاق به وأثناء ذلك افتتح المتهم الثانى محلا للبقالة بجوار محل المتهم الأول وتوطدت بينهما الصداقة وأفضى الأول إلى الثانى بضائقتهم فانفقا على قتل المجنى عليه حتى يتمكن المتهم الأول من استرداد المستندات الدالة على مديونية يديهما يستولى الثانى على ما قد يجده بمسكن المجنى عليه من نقود — وأخذا يمدان العدة فترددا على مسكن المجنى عليه حيث يقم معه ابنه المجنى عليه الثانى — للتودد لهما ووعد المتهم الثانى المجنى عليه الثانى بعلاج ما يشكو منه من تساقط شعر رأسه . وأخذا يراقبان المسكن لتحين الفرصة للانفراد بالمجنى عليه الأول فلما تبين لهما أن ابنه المجنى عليه الثانى يلزمه عزا على قتلهما معا وأعد المتهم الأول موس من أمواس الخلاقة بينما أعد الثانى مطرقة حديدية وزن حوالى كيلو جرامين وتوجها ليلة الحادث إلى مسكن المجنى عليه وطلب المتهم الأول من المجنى عليه الأول أن يستعد لخلاقة شعره بالموس كعادته وطلبا من ابنه أن يتوجه إلى الحمام لغسل رأسه — لعلاجهما بالدواء المانع لسقوط الشعر ولما جالس المجنى عليه الأول على المقعد وظهره لهما انهمال المتهم الثانى على رأسه بالمطرقة الحديدية التى كان يحماها مخبأة في معطفه وأجهز عليه المتهم الأول بأحداث بجروح ذبحية بالموس فى رقبته ثم انتقلا إلى حمام المسكن وعاجل المتهم الثانى المجنى عليه الثانى من الخلف بضربة بالمطرقة على مؤخر رأسه وأجهز عليه الأول بجروح ذبحية أحدثها فى رقبته ثم أخذ المتهمان يبحثان — بعد أن ارتديا جوربين فى أيديهما لإخفاء بصماتهما — فعثر المتهم الأول على ملف مستندات دينه وأخذها بينما عثر الثانى على مبلغ ١٠ ج و ٤٠٠ م فى ملابس المجنى عليه الأول فاستولى

عليها وغادرا المسكن بعد أن أغلقا بابه بقفل كانا قد وجداه داخل المسكن وحمل
المتهم الثاني مطرقة بينما غفل المتهم الأول عن الموس فتركه بمكان الحادث
على مكتب المحبى عليهما . وقد ساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة ادلة مستمدة
من اعتراف المتهم الأول اعترافا تفصيليا بالتحقيقات ، ومن العثور على الموس
الذى استعمله فى ارتكاب الحادث بمنزل المحبى عليهما وكذلك عقد رهن شتويات
منحله بمسكن المحبى عليهما ، ومما قرره الثانى فى محضر ضبطه المحرر بمعرفة العقيد
... .. بارتكاب الحادث على نحو ما جاء باعتراف المتهم الأول ومن
اعتراف المتهم الثانى فى جميع مراحل التحقيق والمحاكمة بتواجده على مسرح
الجريمة — ومن أقوال الشهود الذى أورد الحكم ذكرهم وتقرير الصفة التشريحية
وحصل الحكم مؤدى هذه الأدلة تحصيليا سيما له أصله الثابت فى الأوراق —
وعلى ما تبين من الاطلاع على المفردات — ثم خلص إلى إدانة المتهمين بوصفهما
فاعلين أصليين فى ارتكاب جريمة قتل المحبى عليه الأول عمدا مع سبق الاصرار
المفترنة بجناية قتل المحبى عليه الثانى عمدا مع سبق الاصرار واقتربت الجنايتان
بجناية سرقة مع حمل سلاح وانزل عليهما العقاب المنصوص عليه فى المواد ۲۳۰ ،
۲۳۱ و ۲۳۴ و ۳۱۶ من قانون العقوبات . ولما كن الحكم قد استظهر
نية القتل فى حق المحكوم عليهما وتوفر سبق الاصرار لديهما فى قوله " ان نية
القتل متوفرة فى حقهما وثابتة قبلهما من استعمالهما مطرقة حديدية وموس
لاحداث فعلهما وازهاق روح المحبى عليهما ذلك بأن توجه المتهمان إلى مسكن
المحبى عليهما قاصدين القتل عمدا .. وانهاى المتهم الثانى على رأس المحبى عليه
الأول بالمطرقة بعنف على رأسه وهى مكان قاتل بطبيعته ثم قام المتهم الأول
بإعمال موسه فى رقبة المحبى عليه سالف الذكر ثم توجه المتهمان إلى مكان المحبى
عليه الثانى بالحمام وانهاى أيضا المتهم الثانى بالمطرقة على رأسه بعنف ثم قام المتهم
الأول بأعمال موسه فى رقبته المحبى عليه ولم يترك المحبى عليهما إلا بعد أن فارقا الحياة
وتنفيذ جريمتهم بازهاق روح المحبى عليهما — وفى قوله " إن المتهمين اتفقا على ارتكاب
الحادث منذ ثلاثة أشهر سابقة وبدأ إعدادهما لارتكابها منذ هذا التاريخ
بأن أعد كل منهما عدته لارتكابها وأخذ المتهم الأول فى توثيق علاقة المتهم
الثانى بالمحبى عليه وتقديمه له والتردد على مسكنه ثم مراقبة المنزل من الخارج

ملا بالانفراد بالمجنى عليه الأول ثم عزمهما بعد ذلك على قتل المجنى عليه الأول وإبنه ثم توجهوا يوم الحادث إلى المسكن حيث أجهزا عليهما بالصورة سالفه البيان — مما يدل على أن المتهمين قد ترويا وفكرا في جريمتهم ثم صمما عليهما وأقدما على ارتكابهما وهما هادئا النفس مطمئنا البال متحرران من تأثير الانفعالات النفسية . ولما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا إلحاني وتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفي في استظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الإصرار حسبما هو معرف به في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن المحكوم عليه المذكور من أن اعترافه جاء باطلا لأنه وليد إكراه بقوله : "وحيث إن الحاضر مع المتهم الأول سبق أن دفع ببطلان اعترافه لأنه كان وليد إكراه . بدلالة أن هذا الاعتراف يتعارض مع ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من أن الوفاة منذ ثلاثة أيام بخلاف ما قرره المتهم وهذا الدفع مردود بأن الاعتراف الصادر من المتهم المذكور قد أدلى به المتهم تفصيلا أمام النيابة العامة ولم يسبق أن أثار المتهم مثل هذا الدفاع في أي دور من أدوار التحقيق ولا أثر لهذا الإكراه في الأوراق — فضلا عن أن ما يشير به المتهم من أن اعترافه يتعارض مع ما جاء بتقرير الصفة التشريعية مردود بأن التشريع قد تم في ١٩٧٤/٢/٨ وأن اكتشاف جثتي كل من ... و ... قد تم بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧ وأن الواقعة قد ثبتت على المتهمين إلى أنهما في يوم خلال الأسبوع السابق على ١٩٧٤/٢/٧ قد قتلا ومع سبق الإصرار المجنى عليهما سالف الذكر ، كل ذلك يدل على عدم وجود تعارض ما بين ما جاء بأقوال المتهم الأول بتقرير الصفة التشريعية الذي أثبت أنه كان قد مضى على الوفاة حين إجراء الكشف التشريعي مدة حوالى يومين ونصف — بل ان تقرير الصفة التشريعية

جاء مؤكداً إقرار المتهم الأول — إذ أن تقرير الصفة التشريحية أورد أن وفاة المجنى عليها جاءت طبقاً لما قرره المتهم الأول " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها . كما أنه من المقرر أنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشاهد — أو اعترافات المتهم — ومضمون الدليل الفني على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكانت المحكمة بما أوردته فيما سلف قد أفصححت عن اطمئنانها إلى أن اعتراف المتهم الأول إنما كان عن طواعية واختيار ولم يكن نتيجة أي إكراه واقتنعت بصحته ، فإن قاله أنه وليد إكراه تكون على غير أساس ، كما أنها قد أوضحت انتفاء الخلاف المدعى به بين الدليين القولي والفني — فإن ردها على ما دفع به المدافع عن المحكوم عليه الأول في هذا الشأن كاف وسائق بما لا شائبة معه تشوب الحكم — لما كان ذلك ، وكان الحكيم قد عرض كذلك إلى ما أثاره المدافع عن المحكوم عليه الأول — من أنه لم يعمل موصه في المجنى عليهما إلا بعد أن فارقا الحياة — مما أورده من أن "الثابت بتقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجنى عليه الأول ترجع إلى الكسور المنخفضة بالجمجمة ... ثم أجهز عليه بجرح العنق الذبحي .. وأن وفاة المجنى عليه الثاني تعزى أساساً إلى الإصابة الرضية الجسيمة وما أحدثته من تهشم بعظام الجمجمة ... ثم أجهز على المذكور بالجروح ... الذبحية بالعنق ... فضلاً عن ذلك فإن الثابت في حق المتهمين أنهما كانا على مسرح الجريمة وأعمل المتهم الأول — موصه وأعمل المتهم الثاني مطرقة الحديدية ... تنفيذاً لقصد هما المشترك الذي ياتما النية عليه — فإن في هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين عن جناية قتل المجنى عليهما عمداً كفعلين أصليين فيها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات " لما كان ذلك صحيحاً في القانون ، وكان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسئولية

الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذي يتنا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات ومن ثم فلا محل لما أثاره المدافع عن المحكوم عليه الأول في هذا الشأن . لما كان ما تقدم ، وكان يبين إعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين المحكوم عليه بالإعدام بها وساق عليها أدلة مردودة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . وقد صدر الحكم بالإعدام بأجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية — وجاء خلوا من حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بمسده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن على المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وعادل برهان نور ، وشرف الدين خيري ، ومصطفى
جميل صرمي .

(١٩١)

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٨ القضائية

(١) نصب . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبيب
غير معيب " .

ادعاء المتهمة بوجود مشروع تجاري يحق للجنى عليه ربحا . تعزيزها ذلك بالنحو بمصاغ
زائف يضمن عليها مظهر ثراء كبار التجار وعرضها أفشة مستوردة بزعم أنها عينات لبضاعة متوافرة
لديها تستوردها للتجار . توصلها نتيجة ذلك إلى الاستيلاء على مال الجنى عليها . إدانتها بتهمة
النصب . صحيح .

(٢ ، ٣) نصب . قصد جنائي . جريمة . " أركانها " .

(٢) ما يلزم توافره لتحقيق الاحتمال في جريمة النصب ؟

(٣) وجوب أن يكون من شأن الطرق الاحتمالية . الإيهام بوجود أمر من الأمور الراردة
سحرا بالمادة ٣٣٦ عقوبات .

(٤) نصب . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبيب
غير معيب " .

مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة لا يكفي في تكوين الطرق الاحتمالية . وجوب أن يكون
ذلك مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل على الاعتقاد بصحته . مثال .

١ - إيراد الحكم أن المتهم لم تقتصر على مجرد الأقوال فقط بوجود مشروعها التجاري الكاذب وما استحققه للجنى عليهم من ورأته من أرباح وهمية زعمتها بل عززت ذلك بمظاهر خارجية وأفعال مادية تمثلت فيما تحلت به من مصاغ زائف يضافى عليها مظهر ثراء كبار التجار فضلا عن عرضها أقمشة مستوردة على أنها عينات لبضاعة وفيرة لديها تتجر فيها عن طريق استيرادها من لبنان مما يعتبر طرقا احتيالية في مفهوم المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

٢ - لما كانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذهم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .

٣ - إن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل المحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

٤ - من المقرر أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنة بأنها توصلت إلى الاستيلاء على مبالغ النقود الموضحة بالمحضر والملوكة للجنى عليهم الواردة أسمائهم بالأوراق وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامهم بوجود مشروع كاذب وإحداث الأمل

بمصول ربح وهمى بأن طلبت منهم إعطاءها المبالغ سالفة الذكر لاستخدامها في مشاريع تجارية وتوزيع الأرباح عليهم وتسلمت من المحبى عليهم تلك المبالغ بناء على ذلك الإيهام . وطلبت عقابها بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة اللبان الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنهيات لوقف التنفيذ . فعارضت المحكوم عليها وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنهيات لوقف التنفيذ . فاستأنفت المحكوم عليها الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة النصب قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر الطرق الاحتمالية التي كان من شأنها التأثير على المحبى عليهم وحملهم على تسليم أموالهم لها ، فضلا عن أن ما صدر من الطاعنة — بفرض وقوعه — لا يعدو أن يكون مجرد أقوال وادعاءات لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية الواجب تحققها في جريمة النصب ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن أيد الحكم الابتدائي واعتنق أسبابه إلا أنه فطن إلى ما اعتراها من قصور في بيان الطرق الاحتمالية فأضاف إليها ما أورده من أن التهمة لم تقتصر على مجرد الأقوال فقط بوجود مشروعها التجارى الكاذب وما ستحققه للمحبى عليهم من ورائه من أرباح وهمية زعمتها بل عززت ذلك بمظاهر خارجية وأفعال مادية تمثلت فيما تحلت به من مصاغ زائف يصفى عليها مظهر ثراء كبار التجار فضلا عن عرضها أقمشة مستوردة على أنها عينات لبضاعة وفيرة لديها تتجر فيها عن طريق

استيرادها من لبنان مما يعتبر طرقا احتيالية في مفهوم المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات توصلت المتهمه من طريقها إلى الاستيلاء على أموال المحبى عليهم ثم خلص الحكم من ذلك إلى ثبوت تهمة النصب بأركانها القانونية في حق المتهمه . لما كان ذلك ، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهمه على المحبى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المحبى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير من لا يملك التصرف . وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتياطية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها وكان من المقرر أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى توكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتياطية بل يجب لتحقيق هذه الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المحبى عليه على الاعتقاد بصحته ، لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع فيما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها وجاءت مجادلته مة صورية على ما استخلصه الحكم فيها فإن الحكم المطعون فيه وقد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب به الحكم عليها فإن ما تشيره الطاعنة فى وجهى النعى يكون فى غير محله ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرسى .

(١٩٢)

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ القضائية

١ - معارضة . " نظرها والحكم فيها " . شهادة مرضية . نقض .
 " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

الادعاء بمذر المرض . دون دليل . إطراحه صحيح .

٢ - حكم . " بيانات الديباجة " . محضر الجلسة .

محضر الجلسة . يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .

٣ - حكم . " بيانات التسييب " . معارضة " نظرها والحكم فيها " .
 نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

بيان الواقعة محل الاتهام . لزومه في أحكام الادانة لحسب .

الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . شكلى . اخفاله بيان الواقعة .
 لا يعيبه .

٤ - تبديد . اختلاس أشياء محجوزة . عقوبة . " تطبيقها " . نقض .
 " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

مريان المادة ٣٢٣ عقوبات على اختلاس الأشياء المحجوز عليها إداريًا من غير
 الحارس . إداريًا كان الجز . أم قضائيًا .

- ٥ — تبديد . حجز . جريمة . "أركانها" . مسئولية جنائية .
السداد اللاحق لوقوع جريمة التبديد . لا أثر له على قيامها .

١ — لما كان الطاعن لم يقدم هذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذي يقرر أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن منعه على الحكم في هذا الشأن يكون على غير سند .

٢ — لما كان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة أنه يحمل تاريخ إصداره . كما يبين من محضر الجلسة التي صدر فيها هذا الحكم أنه قد أثبت في صدره بيان الهيئة التي أصدرته ، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته فإن النعي بخلو الحكم من تاريخ إصداره وأسماء الهيئة التي أصدرته يكون في غير محله .

٣ — لما كان الحكم قد صدر باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإن ما يثيره الطاعن من اغفال الحكم بيان الواقعة محل الاتهام يكون غير مقبول لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا بالنسبة لأحكام الادانة الصادرة في موضوع الدعوى ولا كذلك الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن الذي يدخل في مداد الأحكام الشكائية فحسب .

٤ — إذا كان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه توقع حجز إداري لصالح الأموال المقررة ضد "المتهم" وتعين حارساً على ما حجز عليه وفي اليوم المحدد للبيع انتقل مندوب الحجز فلم يجد المجوزات بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التي دان الطاعن بها ثم خلاص إلى معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات فإن الحكم يكون قد أنزل على الواقعة حكم القانون الصحيح ولا محل لما يثيره الطاعن في صدد تطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات إذ أنها خاصة باختلاس المجوزات الذي يقع من غير الحارس يستوى في ذلك أن يكون الحجز قضائياً أو إدارياً ومن ثم يضحى نعي الطاعن في هذا الخصوص على غير سند .

هـ - من المقرر أن السداد الذي يحصل في تأخير لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها ولا يعفى المسؤولية الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المحجوزات المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة والتي لم تسلم له إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه اضمرارا بالدائن الحاجز . وطابت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة انناسيا الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش للايقاف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم عنه تقريرا بالأسباب موقعا عليه منه .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبديد المحجوزات قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المرض وهو عذر قهري قد حال دون مثول الطاعن بالجلسة المحددة لنظر معارضته الاستئنافية والتي قضى فيها باعتبارها كأن لم تكن ، كما أن الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة جاء خلوا من بيان تاريخ الجلسة وأسماء أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم والواقعة محل الاتهام مما يصح به البطلان الذي يستطيل إلى الحكم الغيابي الاستئنافي الذي أيدته لأسبابه ، هذا فضلا عن أن المحكمة أخطأت بمعاقبة

الطاعن طبقا للمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات حال أن المحجز الذي اتهم بتبديده كان حجزا إداريا تكون المساءلة عنه وفقا للمادة ٣٢٣ من ذات القانون ، بالإضافة إلى أن الطاعن سدد الدين المحجوز من أجله قبيل جلسة المعارضة الاستثنائية ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستثنائية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام في الدعوى يوضح عذره في ذلك يفقضت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن ، ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذي يقرر أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن منعه على الحكم في هذا الشأن يكون على غير سند ، لما كان ذلك ، وكانت بين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة أنه يحمل تاريخ إصداره (١١ من يونيو سنة ١٩٧٥) كما بين من محضر الجلسة التي صدر فيها هذا الحكم أنه قد أثبت في صدره بيان الهيئة التي أصدرته ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته فإن نعى الطاعن بنخلو الحكم من تاريخ إصداره وأسماء الهيئة التي أصدرته يكون في غير محله . وإذا كان هذا الحكم قد صدر باعتبار المعارضة كان لم تكن فإن ما يثيره الطاعن من اغفال الحكم بيان الواقعة محل الاتهام يكون غير مقبول لأن هذا البيان لا يكون لازما إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى ولا كذلك الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية فحسب . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — وقد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه توقع حجز إداري لصالح الأموال المقررة ضد " المتهم " وتعين حارسا على ما حجز عليه وفي اليوم المحدد للبيع انتقل مندوب المحجز فلم يجد المحجوزات بما

تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة التبييد التي دان الطاعن بها ثم خلص إلى معاقبته بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد أنزل على الواقعة حكم القانون الصحيح ولا محل لما يشير الطاعن في صدد تطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات إذ أنها خاصة باختلاس المحجوزات الذي يقع من غير الحارس يستوى في ذلك أن يكون المحجز قضائيا أو إداريا ومن ثم يضحى نعى الطاعن في هذا الخصوص على غير سند ، لما كان ذلك وكان ما يشير من سداد للدين المحجوز من أجله فهو مردود بأن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها — بفرض حصوله — لا يؤثر في قيامها ولا يعفى من المسؤولية الجنائية ، لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد عقاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصالح الدين نصار ، وجمال الدين منصور .

(١٩٣)

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ القضائية

غش . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . قصد جنائي . " قصد مفترض " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

• جريمة غش الأفدية على موجب حكم المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .
• قوامها : عرضها للبيع بعد ارتكاب فعل الغش أو مع العلم به .

• العلم بالغش . افتراضه في جانب المشتغلين بالتجارة والباعة الجائلين . ما لم يثبت العكس .
• المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة والمادة ٢٠ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة السادسة منه على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا نزع جزئياً أو كلياً أحد عناصرها ، وفي المادة الخامسة عشر على معاقبة كل من عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان متى كانت مغشوشة ، وكان الركن المادي المتطلب في هذه الجريمة يكفى فيه أن يعرض المتهم الأغذية المغشوشة للبيع ، وكان الركن المعنوي اللازم توافره للعقاب في جنحة الغش المؤثمة بهذا القانون يستلزم أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذي وقع ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أن يأنى كل حكم يخالف أحكامه ، مما يقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والآن لا نظير لها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه على غش الأغذية ، وكأت القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى اترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المحالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين والقبالة لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبالنالى لا يكون لصدوره أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعا بحسن نيتها أو بأنها لا تشتغل بالتجارة فإن ما خلص إليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه من إدانتها بجنحة عرض لب مغشوش للبيع مع علمها بذلك أخذا بالقرينة القانونية سالفة البيان يكون سديدا فى القانون بما يكون معه منعى الطاعة فى غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها عرضت للبيع مادة غذائية لبنا مغشوشا . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جنح ميت غمر الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمه شهرين مع الشغل وكفالة عشرين جنهما لوقف التنفيذ والمصادرة . عارضت وقضى فى معارضتها بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارضت وقضى بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فظعن الوكيل عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ...

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة عرض لبن مغشوش للبيع قد شابه قصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يرد على دفاعها بأنها لم ترتكب فعل الغش ولا تعلم به ، واعتمد في إدانتها على تقرير التحليل الذي أفاد بقليلة الدسم في العينة المأخوذة ، مع أن تحقق ذلك وحده لا يصحح هذه فتسا إذا لم يكن مرجعه إلى فعل من أفعال التغيير ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنة ضبطت وهي تعرض للبيع لبنا تبين من تحليل العينة المأخوذة منه أنها مغشوشة بنزع مالا يقل عن ٢٧,٢ ٪ من الدسم ، واستدل على صحة الواقعة وثبوتها في حق الطاعنة بما أثبت بحضور ضبط الواقعة وبما ورد بتقرير المعامل . ولما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة السادسة منه على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها ، وفي المادة الخامسة عشر على معاقبة كل من عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان متى كانت مغشوشة ، وكان الركن المادي المتطلب في هذه الجريمة يكفى فيه أن يعرض المتهم الأغذية المغشوشة للبيع ، وكان الركن المعنوي اللازم توافره للمقاب في جنحة الغش المؤثمة بهذا القانون يستلزم أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذي وقع . ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أن يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما مقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والتي لا نظير لها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه على غش الأغذية . وكانت القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين رقمين ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين والقابلة لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٦٦ ، وبالتالي لا يكون لصدوره أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التي تجرى بالمخالفة لأحكامه . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعنة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعوا بحسن نيتها أو بأنها لا تشتغل بالتجارة فإن ما خلص إليه الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من إدانتها بجنحة عرض ابن مغشوش للبيع مع علمها بذلك أخذا بالقرينة القانونية سالفة البيان يكون سديدا في القانون بما يكون معه منعى الطاعنة في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رقبته موضوعا .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصلاح الدين نصار ،
وجamal الدين منصور .

(١٩٤)

الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٨ القضائية

(١ - ٣) تبديد . حكم . "وصف الحكم" . معارضة . "نظرها والحكم
فيها" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها . "نطاق الطعن" .

(١) حضور المتهم عند النداء على الدعوى راو فادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن حضور
الجلسات التي تؤجل إليها دون عذر مقبول . أثره : اعتبار الحكم الصادر فيها حضوريا .
المادة ٢٣٩ إجراءات .

(٢) قول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . شرطه : إثبات المعارض قيام عذر
منعه من الحضور وعدم استطاعته تقديمه قبل الحكم فى الدعوى . المادة ٢٤١ إجراءات .
فعوده عن إبداء هذا العذر أمام محكمة الموضوع بغير مبرر . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(٣) ورود الطعن بالنقض على الحكم القاضى بعدم جواز المعارضة الاستثنائية لحسب .
عدم جواز التعرض للحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه أو الحكم الابتدائى الذى قضى
بتأجيله .

١ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفق المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات
الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو فادر الجلسة بعد ذلك ،
أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم مذرا
مقبولا ، ما دام التأجيل كان بجلسات متلاحقة - كما هو الحال فى الدعوى

المطروحة — ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت وجه الحق في القانون إذ اعتبرت الحكم حضوريا .

٢ — من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر من محكمة الدرجة الثانية لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفق ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك — وكان الثابت أن الطاعن حضر بجلسات المعارضة ولم يبد عذرا لتخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز معارضته يكون قد طبق القانون تطبيقا سائيا — ولا يقبل من الطاعن إثارة عذر تخلفه لأول مرة أمام محكمة النقض طالما لم يكن من المتعذر عليه التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية التى أصدرت ذلك الحكم ومن ثم فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

٣ — لما كان الطعن بطريق النقض واردا على الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها دون الحكم الاستئنافى الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فلا يقبل أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم أو للحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده ولا يكون لما يشير بطعنه فى هذا الخصوص محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعى والمسألة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح السبلاوين الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل عارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . وقيد استئنافه . ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا إعتباريا

يقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. عارض، وقضى بعدم جواز المعارضة. فطمع المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض... الخ.

المحكمة

حيث إن ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه قضى بعدم جواز المعارضة في الحكم الاستئنافي الحضورى الاعتبارى مع أن تخلف الطاعن عن الحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى كان له عذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن. هذا إلى أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم الاستئنافي المعارض فيه دانه بجريرة التبديد رغم عدم تعيينه حارسا على المحجوزات وقيامه بسداد الدين المحجوز من أجله.

وحيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أى الطاعن حضر ومعه محاميه بالجلسة الأولى المحددة لنظر استئنافه وطلب التأجيل للاطلاع، وتأجلت جلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٧٦ وفيها لم يحضر الطاعن ولا المدافع عنه وصدر الحكم حضوريا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف. وقد عارض في هذا الحكم، وحضر بالجلستين اللتين نظرت فيهما معارضته ولم يثر شيئا من سبب تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه وقدم بالجلسة الأخيرة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦ دليل السداد. ولما كان مناط اعتبار الحكم حضوريا وفق المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا، ما دام أن التأجيل كان لجلسات متلاحقة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت وجه الحق في القانون إذ اعتبرت الحكم حضوريا. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر من محكمة الدرجة الثانية لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفنى

ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .
وكان الثابت أن الطاعن حضر بمجالس المعارضة ولم يبد عذرا لتخلفه عن
حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز معارضته يكون قد طبق القانون
تطبيقا سليما . ولا يقبل من الطاعن إثارة عذر تخلفه لأول مرة أمام محكمة
النقض طالما لم يكن من المتعذر عليه التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية التي
أصدرت ذلك الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون
غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض واردا على الحكم
الصادر في المعارضة بعدم جوازها دون الحكم الاستئنافى الحضورى الاعتبارى
الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه ، فلا يقبل أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم
أو للحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده ، ولا يكون لما يثيره بطعنه في هذا
الخصوص محل .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فتّاد جندية ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،
وسلاح الدين نصار .

(١٩٥)

الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٨ القضاية

تبيد . حكم . "بياناته" . نقض . "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

الأحكام الشكائية . خلوها من بيان مادة العقاب . لا يعيها . مثال في حكم صادر في معارضة
بتأييد حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا .

عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي .

لما كان الحكم المطعون فيه صدر بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا
وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا
للتقرير به بعد الميعاد ، فإن ما ينعمه الطاعن على هذا الحكم من إغفاله مادتي
العقاب لا يكون له محل ، لأن هذا البيان لا يكون لازما إلا بالنسبة لأحكام
الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى ، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي
يدخل في عداد الأحكام الشكائية فحسب . لما كان ذلك ، وكان باقي ما أثاره
الطاعن واردا على الحكم الابتدائي الذي هو وحده الذي فصل في موضوع
الدعوى — دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول
الاستئناف شكلا — فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم

الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الشيء المحكوم فيه وبات الطعن فيه بطريق
النقض غير جائز .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر
والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة والمسماة إليه على سبيل
الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختارها لنفسه اضمرارا بالدائنة الحاجزة
وطلبت معاقبته بالمسادين ٣٣١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات، ومحكمة جنح السبلاوين
الحزبية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل .
عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة
المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف
شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها
موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته
الاستئنافية في الحكم الغيابي الاستئنافي الفاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا
للتقرير به بعد الميعاد قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن
الحكم قد خلا من مواد العقاب ، هذا إلى أن الحكم الابتدائي قد دانه بجريمة
اختلاس الأشياء المحجوز عليها على الرغم من أن مندوب الججز لم يحدد المكان
المعين للبيع تحديدا واضحا ، فضلا عن عدم التزام الطاعن بنقل المحجوز عليه
إلى مكان البيع .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بقبول المعارضة شكلا
ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول

الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، فإن ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من إغفاله مادتي العقاب لا يكون له محل ، لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى ، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في حداد الأحكام الشكلية فحسب . لما كان ذلك ، وكان باقى ما أثاره الطاعن وارداً على الحكم الابتدائى الذى هو وحده الذى فصل فى موضوع الدعوى — دون الحكم الاستئنافى المطعون فيه والذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً — فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب لأنه حاز قوة الشئ المحكوم فيه وبات الطعن فيه بطريق النقض غير جائز . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيبة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
حلي راجب .

(١٩٦)

الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٨ القضائية

(١ - ٤) شك بدون رصيد . معارضة . "نظرها والحكم فيها" . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . إجراءات المحاكمة . دعوى مدنية .
"نظرها والحكم فيها" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(١) عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . ما لم يكن تخلفه عن الحضور
حاصلاً بغير عذر . محل نظر هذا العذر وتقديره يكون عند الطعن على الحكم ولو بطريق النقض .
أساس ذلك ؟

(٢) تخلف المتهم أو موثله أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها . مرده إليه . قوده عن إبداء
دفاعه أمامها . أثره : سقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض .

(٣) تخلف المدعى بالحق المدني عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر مقبول
بعد إعلانه لشخصه أو عدم إبدائه طلبات بالجلسة . أثره : إعتبره تاركاً للدعوى . المادة ٢٦١
لإجراءات . عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحق المدني تاركاً لدعواه المدنية . لأول مرة أمام
النقض . أساس ذلك ؟

(٤) التمسك بإعلان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . لأول مرة أمام النقض .
غير جائز .

(٥ - ٦) نقض . "الصفة في الطعن" . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .
جريمة . "أركانها" . مسئولية جنائية .

(٥) الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات ممن لا شأن له بها . عدم قبوله .

(٦) الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه . لا ينفي قيام جريمة إصداره بدون رصيد .
إدّام أن الساحب لم يسترده من المستفيد .

١ - لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم والمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن إليه ، وإذا كان الطاعن يعتذر عن تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بعذر المرض الذي قدم عنه - عند ايداع أسباب طعنه - شهادة مرضية مؤرخة ١٩٧٦/١٠/٢٥ ورد بها أنه بالكشف عليه وجد لديه ضيق بالتنفس واشتباه ربو شعبي ونصح بالراحة واستمرار العلاج والابحاث لمدة أسبوع ، ولما كانت هذه المحكمة لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة إذ هي لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها ، هذا فضلا عن أن الثابت من الأوراق أن الطاعن تخلف عن شهود أية جلسة من جلسات المحاكمة التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافيا مما ينم عن عدم جدية تلك

الشهادة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون براء من عوار البطلان حين
قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن جزاء تخلفه عن الحضور بجلسة
المعارضة رغم علمه بها .

٢ - من المسلمات في القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع
بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه ، إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه
الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق
ينخرج عن وظيفتها .

٣ - لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات إذ نصت على أنه "يعتبر
تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه
أو عدم إرساله وكيلا عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " فقد اشترطت
أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر
تقبله المحكمة ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١
المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا ، وإذا لم يتمسك الطاعن
بما يشير في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يشير لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٤ - من المقرر أن العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة
الاستئنافية - لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن الحضور أمام
المحكمة الاستئنافية وبالتالي لم يثر أمامها شيئا في شأن البطلان المدعى به في إجراءات
المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان
أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان الأصل أن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها
الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، فإن ما يشير الطاعن من بطلان
الإجراءات لعدم إخطار المدعى بالحقوق المدنية بتاريخ جلسته نظر الاستئناف
ويصدر الحكم في غيبته - مما لا شأن له به - لا يكون له محل .

٦ — الوفاء بقيمة الشك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المحنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة طابا الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطالبت معاقبته بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وبالزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن لم يتخلف عن حضور جلسة الممارسة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن . كما أن المدعى بالحقوق المدنية تخلف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢ وحضر للرافعة عنه محام تبين أنه لم يكن وكيله عنه في هذا التاريخ مما كان يقتضى اعتباره تاركا لدعواه المدنية . فضلا عن أن الطاعن لم يعلن أملانا قانونيا صحيحا بالحضور لجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة . هذا إلى أن الحكم الغيابي الاستئنافي صدر في غيبة المدعى بالحقوق المدنية الذي

لم يخطر بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى أمام محكمة ثانى درجة .
وأخيرا فإن الطاعن قد تخالص من قيمة الشيك موضوع الدعوى . وكل ذلك
مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر
فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام
يوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ،
وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة
المرفوعة من المتهم من الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم
تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض
فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كانت تخلفه عن الحضور
بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري
حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن
الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان
المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره
يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك
عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد
استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءها لما يجوز التمسك به
لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم وللمحكمة النقض أن تقدر
الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها
حسبما تطعن إليه ، وإذا كان الطاعن يعتذر عن تخلفه عن حضور الجلسة
التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بعذر المرض الذي قدم عنه — عند إيداع
أسباب طعنه — شهادة مرضية مؤرخة ١٩٧٦/١٠/٢٥ ورد بها أنه بالكشف
عليه وجد لديه ضيق بالتنفس واشتباه ربو شعبي ونصح بالراحة واستمرار العلاج
والأبحاث لمدة أسبوع ، ولما كانت هذه المحكمة لا تطعن إلى صحة عذر
الطاعن المستند إلى هذه الشهادة إذ هي لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان
يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت
الشهادة مبدأها ونهايتها ، هذا فضلا عن أن الثابت من الأوراق أن الطاعن تخاف

من شهود أية جلسة من جلسات المحاكمة التي نظرت فيها الدعوى ابتدائياً واستئنافياً مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون براء من عوار البطلان حين قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن جزءاً تخلفه من الحضور بجلاسة المعارضة رغم علمه بها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تخلف عن حضور جلسات المحاكمة جميعاً . وإذا كان من المسلمات في القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتيها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه ، إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، وكانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه . أو عدم إرساله وكيله عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً ، وإذا لم يتمسك الطاعن بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية وكان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن الحضور أمام المحكمة الاستئنافية وبالتالي لم يثر أمامها شيئاً في شأن البطلان المدعى به في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان الإجراءات لعدم إخطار المدعى بالحقوق المدنية بتاريخ جلسة نظر الاستئناف وصدر الحكم في غيبته — مما لا شأن له به — لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومرف الدين خيري ، ومحمد رمه ، ومصطفى
جميل مرمي .

(١٩٧)

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٤٨ القضائية

نقض . " التقرير بالطعن والصفة فيه " . وكالة .

إيراد التوكيل صوغه للتعميم في التقاضي . تم تخصيصه من بعد أمورا أجاز للوكيل القيام بها
ليس بينها الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض من هذا الوكيل .

متى كان التوكيل المرفق بتقرير الطعن — بعد أن ورد بصيغة التعميم
في التقاضي ، عاد تخصص بنص صريح أمورا معينة أجاز للوكيل القيام بها
بالنيابة عن الموكل ولم يذكر بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض فإن مفهوم
هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصص يكون خارجا عن حدود
الوكالة . ويكون من المتعين عدم قبول مثل هذا الطعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد البقرة المملوكة للطالب والمسلمة إليه
بصفة أمانه والبالغ قيمتها مائتي جنيه حاليا والموضحة الأوصاف بعقد الشركة
فاختلصها لنفسه اضرازا به وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وادعى

(*) والطعون أرقام ٥٣٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣ ١٤٧٠ ١٤٧١

و ٧٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١ (لم تنشر)

... .. مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاع واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح شربين الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ . وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاع واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث أن الأستاذ المحامي قرر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٦ بصفته نائبا عن الأستاذ المحامي الموكل عن المحكوم عليه | — بالطعن بالنقض في الحكم الصادر ضد هذا الأخير بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦ ولما كان التوكيل المرفق بتقرير الطعن — والموافق بمكتب الشهر العقاري والتوثيق بشربين بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بعد أن ورد بصيغة التعميم في التقاضى ، عاد لفحص بنص صريح أمورا معينة أجاز للوكيل القيام بها بالنيابة عن الموكل ولم يذكر بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض فان مفهوم هذا أن ما سككت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة . ويكون من المتعين عدم قبول هذا الطعن .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن عل المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، وداود
برهان نور ، ومصطفى جميل مرمى .

(١٩٨)

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ القضائية

(١) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . إثبات . " شهود " . حكم .
" تسببه . تسبب غير معيب " .

حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بقبول التهم أو المدافع عنه ذلك .
صراحة أو ضمنا .

(٢) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . محاماة . وكالة . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم إعتراض المتهم على
هذا الإجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع .

(٣) محاماة . وكالة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " .

إستعداد المدافع أو عدم إستعداده . أمر موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره
واجتهاده وتقاليد مهنته .

(٤) محضر الجلسة . دفع . " الدفع ببطلان القبض والتفتيش " . نقض .
" أسباب الطعن . ما لم يقبل منها " .

عدم جواز إثارة الدفع ببطلان القبض والتفتيش لأول مرة أمام النقض . ما لم
تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . هل ذلك ؟

(٥) مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة . "أركانها" . حكم . "تسببيه" .
"تسبب غير معيب" .

الزام المحكمة بالبحث استقلا عن العلم بالجواهر الخدر . غير لازم . طالما كان
ما أردته في حكمها من وقائع وظروف تكفي للدلالة على توافره .

(٦) مواد مخدرة . جلب . قصد جنائي . جريمة "أركانها" .

الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . معناه ؟

(٧) مواد مخدرة . إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه" . تسبب
غير معيب .

إخفاء المتهمة لاخدر بمخدراته ونخبأين داخل ردهائه ودخوله ميناء القاهرة الدول . يتحقق به
معنى الجلب .

١ — من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل
المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها
من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه
الأقوال مطروحة على بساط البحث وكان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن النيابة
والدفاع اكتفيا بأقوال الشاهدين الواردين بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها
وتليت ولم يثبت أن الطاعن قد إعترض على ذلك فليس له من بعد ان ينهى على
المحكمة قعودها عن سماعهما .

٢ — لما كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة نذبت محاميا للدفاع عن الطاعن
وترافع المحامي مدافعا عنه بما هو مدون في محضر الجلسة ولم يثبت أن الطاعن
اعترض على ذلك أو أبدى طلبا ما في هذا الشأن وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر
المحامي الموكل من المتهم ونذبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك
لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام لم يبد المتهم اعتراضا على هذا الإجراء ولم يتمسك
أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل فإن ما يثيره
الطاعن بطعنه في هذا الشأن لا يكون له محل .

٣ — لا وجه لما يتحدى به الطاعن من أن المحامي المنتدب لم يكن عالمًا بوقائع الدعوى إذ أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

٤ — لما كان من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرًا لأنه يقتضى تحقيقًا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض . وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بما يثيره في طعنه من بطلان تفتيشه وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — إن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالًا عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافيًا في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بما يحويه الخبايا السريين في الرداء والخذاء اللذين كان يرتديهما فإن الحكم يكون قد رد على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يدحضه ما دام هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج من موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٦ — من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظًا في ذلك طرعه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلابس الفعل المسمى بالمكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والإصطلاحي

للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما أسنه في الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتره عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب ٢,٢٣٥ كيلو جراما من جوهر الحشيش أخفاها الطاعن في مخبأين داخل ردهائه وحذائه ودخل بها ميناء القاهرة الجوى قادما من سوريا فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر . فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وانتفت عنه قالة القصور .

الوقائع

التمت النيابة العامة الطاعن بأنه جلب جوهر مخدرا (حشيشا) إلى جمهورية مصر العربية قبل الحصول على تصريح كتابي من الجهة الإدارية المختصة . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد ١/١ و٢ و٣ و٣٣/أ و٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦٦ و١٢ من الجدول رقم ١ الملحق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية جلب المخدرات ، قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب — ذلك بأن المحكمة عولت في

حكمها على أقوال شاعدي الإثبات في التحقيقات دون أن تجرى بنفسها تحقيقا في الدعوى ، وندبت في الجلسة محاميا للدفاع عن الطاعن بغير موافقة هذا الأخير ، وترافع المحامي المنتدب دون إلمام بالقضية ودون أن يثبت في محضر الجلسة أنه اطّلع على الأوراق — كما أن المحكمة لم تلتفت إلى بطلان محضر ضبط وتنقيش الطاعن لعدم توقيعه من معاون المباحث ، واطرحت بأسباب غير سائغة دفاع الطاعن بأنه لا يعلم بوجود المخدر في الرءاء والحذاء اللذين كان يرتديهما وقت الضبط ، ولم يدال الحكم على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن على جلب المخدر . وأن كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة جلب المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال مأمور أول جمر كميناء القاهرة الجوى والمساعد الإدارى بالجمر ك ومن تقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها ولم ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشاهدين الواردين بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها وتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهما . لما كان ذلك ، وكان الثابت في محضر الجلسة أن المحكمة ندبت محاميا للدفاع عن الطاعن وترافع المحامي مدافعا عنه بما هو مدون في محضر الجلسة ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبا ما في هذا الشأن وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام لم يبد المتهم اعتراضا على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يثيره الطاعن بطعنه في هذا

الشأن لا يكون له محل ولا وجه لما يتحدى به من أن المحامي المنتدب لم يكن عالماً بوقائع الدعوى إذ أن استعداد المدافع عن المتهمة أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض . وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بما يثيره في طعنه من بطلان تفتيشه وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين وقائع الدعوى وظروفها بما يكفي للدلالة على علم الطاعن بجوهر المخدر وذلك في قوله : " وقد شكلت لجنة لتفتيش المتهم ذاتياً وتفتيش أمتعته وقد أسفر ذلك التفتيش عن العثور على كيس من البلاستيك مخيط بين بطانة الحافظة التي يرتديها تبين أن به مادة داكنة اللون تشبه الحشيش كما ضبط بتجوييف فروتي الحذاء الذي ينتعله بالكعب على كمية أخرى من نفس المادة وحيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم بأنه لم يكن يعلم بأن ما يحمله وضبط معه هو مخدر الحشيش هذا الذي يعد من قبيل الدفاع المرسل الذي قصد به التخلص من الاتهام " . وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن العلم بجوهر المخدر طالما كان ١٠ أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفي للدلالة على توافره ، وكان ماساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بما يحويه الخبايا السريين في الرداء والحذاء اللذين كان يرتديهما ، فإن الحكم يكون قد رد على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يدحضه مادام هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج من موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلت على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة

ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلابس الفعل الماسى المـكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المنهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجالب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استند في الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة — المخدر أو إحرازه — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب ٢٣٥ و٢ كيلو جراماً من جوهر الحشيش أخفاها الطامن في مخبأين داخل رده وهدائه ودخل بها . ميناء القاهرة الجوي قادماً من سوريا ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وانتفت عنه قالة القصور . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عثمان الزيني ، وعبد الخالق بنسدادى ، وبعيش وشدي ،
وأبو بكر الديب .

(١٩٩)

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٨ الرضائية

(١) وصف التهمة . غش . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .
حكم . ” تبسيطية . تبسيط غير معيب “ .

إدانة الطاعن بتهمة عرض أفذية مغشوشة للبيع . المستندة إليه . قول الحكم . في معرض إثبات
عليه بالغش . أن الطاعن هو المنتج . عدم اعتبار ذلك تعديلا للتهمة .

(٢) غش . جريمة . ” أركانها “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير
الدليل “ . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .
العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع . استخلاصه موضوعي .

١ — متى كان الحكم قد دان الطاعن بالجريمة التي أسندتها إليه النيابة العامة
وهي أنه عرض للبيع جبينا مغشوشا ، وكان ما أورده بأسبابه من أن الطاعن
هو الذى أنتج الجبن المغشوش قد جاء بصدد إثبات علم الطاعن بالغش ولا يعد
تعديلا من المحكمة لوصف التهمة ، فإن النعى على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع
لا يكون له محل .

٢ — إن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة
الموضوع فمن استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن للمحكمة
النقض به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع شيئاً غير محتفظ بخواصه الطبيعية على النحو المبين بالمحضر وطلبت عقابه بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جناح مصر الجديدة الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض جبن مغشوش للبيع لم يثبت أنه ارتكب الغش أو علم به وقرر في أسبابه أن المتهم هو منتج الجبن المغشوش ما يعد تعديلاً للتهمة لم ينبه إليه الطاعن ، وأن حسن نية الطاعن كان يقتضى توقيع عقوبة المخالفة عملاً بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه والمكمل به بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن مفتش أغذية مستشفى الصدر أثبت في محضره المؤرخ ١٩٧٤/٨/٧ أن الطاعن بصفتة مندوب الشركة المصرية للحوم والدواجن قام بتوريد جبنة بيضاء غير مطابقة للمواصفات القانونية إذ أخذ عينتين منها في حضور الطاعن يوم ١٩٧٤/٧/١٦ واتضح من تقرير التحليل المرفق أن العينة غير مطابقة للمواصفات لانخفاض الدسم والمواد الصلبة بمقدار ٩٣,٧٪ عن الحد المقرر — ثم عرض لدفاع الطاعن من أنه كان مندوباً من قبل المورد وتفاء بقوله : ” وحيث أن المحكمة في ضوء استعراض وقائع

الدعوى على النحو السالف تطمئن إلى أقوال
التي تفيد أن المتهم هو الذى أنتج الجبن المأخوذ منه العينة وهو الذى ورد
لمستشفى منشية البكرى من باطن المتعهد ، إذ أن ذلك الاستخلاص
هو الذى تؤيده ما أحاط بالواقعة من ظروف وقرائن وملابسات وأهم هذه
هى أقوال المتهم ذاته فى محضر جاويز الاستيفاء الذى بادر إلى التأكيد على مطابقة
الجبن للواصفات وأنه مورده طبقا لشروط الشركة المصرية للحوم والدواجن
كما أبدى استعدادا لاستبدالها بغيرها الأمر الذى يقطع بصحة ما جاء بأقوال
... .. من أن المتهم هو الذى أنتج ذلك الجبن وورده باعتباره موردا
من الباطن كما أيد ذلك أيضا اكتشاف عدم وجود محل لإنتاج مثل الجبن
المضبوط بالعنوان المذكور على بيانات صفائح الجبن الأمر الذى يحمل المحكمة
على الاعتقاد بأن المتهم بعد أن أنتج الجبن على الوجه الوارد بنتيجة التعايل أراد
أن يبعد مسؤولية إنتاجه على النحو السالف عنه فالصق على الصفائح تلك البيانات
الغير حقيقية ويضاف إلى ذلك أن الثابت من محضر أخذ العينة أنها أخذت
فى حضور المتهم الذى قرر أنه تاجر ومندوب للمورد وترى المحكمة أن لفظ مندوب
لا يعنى سوى أنه هو المورد عن المتعاقد معه ولا يعنى أنه مجرد عامل مكلف
بتوصيل الجبن فقط لأن من يكون كذلك لا يبدى استعدادا لاستبدال الجبن
المضبوط بغير آخر مطابق للواصفات ولا عبرة بعدم وجود عقد بين المتهم وأى
من متعهدي الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية إذ أن العبرة
بحقيقة الواقع ، وحيث أنه متى انتهت المحكمة إلى ما تقدم فإن أركان الجريمة
تكون قد تكاملت " وانتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم الغيابى الذى
أيد الحكم الابتدائى ، لما كان ذلك وكان الحكم قد دان الطاعن بالجريمة التى
أسندتها إليه النيابة العامة وهى أنه عرض للبيع جبنا مغشوشا ، وكان ما أورده
بأسبابه من أن الطاعن هو الذى أنتج الجبن المغشوش قد جاء بصدد إثبات علم
الطاعن بالغش ولا يعد تعديلا من المحكمة لوصف التهمة ، فإن النعى على الحكم
بقالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان العلم
بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فتم استنتاجه
من وقائع الدعوى استنتاجا فلا شأن لمحكمة النقض به ، لما كان ما تقدم ،
فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيحة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وملاح الدين نصار ، ومال
الدين منصور .

(٢٠٠)

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٨ القضائية

(١ - ٢) حكم . " بياناته بيانات حكم الإدانة " . نصب . جريمة .
" أركانها " . نقض . " أثر الطعن " .

(١) الحكم بالإدانة . وجوب إشماله على الواقعة المستوجبة للعقوبة على نحو تحقق به
أركانها والأدلة المثبتة لوقوعها من مرتكبها . المادة ٣١٠ إجراءات .

جريمة النصب تمامها . باستعمال طرق احتيالية . أو باتخاذ اسم كاذب . أو بالتحال
صفة غير صحيحة . أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه . المادة ٣٢٦
عقوبات .

إدانة الحكم الطاعنة بالنصب تأسيسا على مشاركتها عن شقة كانت تستأجرها مقابل مبلغ مالي .
دون استظهار حقها في هذا النازل من عدمه . قصور .

(٢) عدم امتداد أثر الطعن لغير الطاعن . وإن اتصل به . طالما لم يكن طرفا في الحكم
المطعون فيه .

١ - أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في كل حكم بالإدانة
أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة
التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة
ثبوت الواقعة من المتهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهم الأول

تنازلت من الشقة التي تستأجرها للمجنى عليها مقابل مبلغ ألف جنيهه تقاضته منها وسلمتها عقد استئجارها للشقة مؤشرا عليه بالتنازل وموقعا عليه منها ومن الطاعنة — زوج مالك العقار التي حضرت معاينتها للشقة — بصفتها ضامنة وعقد إيجار آخر من مالك العقار باسم المجنى عليها وأن الطاعنة صاحبة المجنى عليها إلى مكتب أحد المحامين حيث حررت لها إيصالا باستلامها أجرة ثلاثة أشهر وإذا توجهت المجنى عليها بعد ذلك لاستلام العين المؤجرة طردها المتهمة الأولى ، وخاص الحكم من ذلك إلى ثبوت التهمة في حق الطاعنة من أقوال المجنى عليها وابنها شاهد الإثبات ومن عقدى الإيجار وإيصال الأجرة ومن اعتراف المتهمين بواقعة معاينة المجنى عليها للشقة ومصاحبة الطاعنة لها لمكتب المحامي ، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف . وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يرد بأقوال المجنى عليها أو المتهمة الأولى ليست مستأجرة للعين موضوع النزاع أو أن الطاعنة ليست زوجا لمالك العقار أو أن مالك العقار لم يوقع على عقد الإيجار الجديد المبرم مع المجنى عليها بعد تنازل المتهمة الأولى عن الانتفاع بالعين لها . وكان الحكم — مع هذا — لم يبين الطرق الاحتيالية التي استخدمتها المتهمة الأولى والطاعنة والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليها للمبلغ الألف جنيهه إلى الأولى فانه يكون مشوبا بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعنة بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار لإثباتها في الحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم والإحالة .

٢ — لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالمتهمة الأخرى في الدعوى إلا أنها لا تفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنها لم تكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليها أثره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وأخرى توصلتا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر لـ وكان ذلك بايهاهما بوجود واقعة مزورة وانتحال صفة غير صحيحة بأن أوهمتها الأخرى بأنها تستأجر شقة باسمها وعرضت عليها التنازل لها عن عقد الإيجار مقابل مبلغ نقدي وقدمت لها عقد إيجار باسمها يحمل تنازلها لها عنه وأيدتها الثانية "الطاعنة" والتي وقعت على العقد سالف الذكر بصفتها ضامنة في ذلك ، كما قدمت الأولى للجنة عليها إيصالاً بمقدم إيجار عن تلك الشقة فأنخذعت بذلك وسلمتها المبلغ وتوصلتا بهذه الطريقة الاحتيالية من الاستيلاء عليه . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات وادعت مدنياً قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الدق الجزئية قضت غيابياً للأولى وحضورياً للثانية "الطاعنة" عملاً بمادة الاتهام بحبس كل منهما سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لكل منهما لوقف التنفيذ وإلزامهما متضامنين بأن يدفعاً للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت الطاعنة . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعنن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة النصب قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن واقعة الدعوى — كما أثبتتها المحكمة — لا تتحقق بها جريمة النصب إذ أن الأمر لا يعدو أن يكون اخلافا من جانب المتهم الأولى — المستأجرة للعين التي تنازلت عن عقد الإيجار — والطاعنة زوج مالك العقار بصفتها الضامنة لها — عن تنفيذ التزام الأولى للمجنى عليها . هذا إلى أن الحكم لم يعن ببيان أركان جريمة النصب التي دان الطاعنة بها وماهية الطرق الاحتيالية التي افترفتها ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهم الأولى تنازلت عن الشقة التي تستأجرها للمجنى عليها مقابل مبلغ ألف جنيه تقاضته منها وسلمتها عقد استئجارها للشقة مؤثرا عليها بالتنازل وموقعا عليه منها ومن الطاعنة — زوج مالك العقار التي حضرت معاينتها للشقة — بصفتها ضامنة وعقد إيجار آخر من مالك العقار لإسم المجنى عليها وأن الطاعنة صاحبت المجنى عليها إلى مكتب أحد المحامين حيث حرت لها إيصالا باستلامها أجرة ثلاثة أشهر وإذ توجهت المجنى عليها بعد ذلك لاستلام العين المؤجرة طردتها المتهم الأولى ، وخلص الحكم من ذلك إلى ثبوت التهمة في حق الطاعنة من أقوال المجنى عليها وابنها شاهد الإثبات ومن عقدي الإيجار وإيصال الأجرة ومن اعتراف المتهمين بواقعة معاينة المجنى عليها للشقة ومصاحبة الطاعنة لها لمكتب المحامي ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب توافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم

كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف . وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور الميينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها لما كان ذلك ، وكان يبين من مبدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يرد بأقوال المجنى عليها أن المتهمة الأولى ليست مستأجرة للعين موضوع النزاع أو أن الطاعنة ليست زوجا لمالك العقار أو أن مالك العقار لم يوقع على عقد الايجار الجديد المبرم مع المجنى عليها بعد تنازل المتهمة الأولى عن الانتفاع بالعين لها ، وكان الحكم — مع هذا — لم يبين الطرق الاحتيالية التي استخدمتها المتهمة الأولى والطاعنة والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليها لمبلغ الألف جنيه إلى الأولى فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعنة بها — الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم والإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن — لما كان ما تقدم ، وكان وجه الطعن وإن اتصل بالمتهمة الأخرى في الدعوى إلا أنها لا تفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنها لم تكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليها أثره .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : هادل برهان نور ، وشرف الدين خيوي ، وعبد وهيبه ، ومصطفى
يجيل مرسى .

(٢٠١)

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ القضائية

(١) بناء . قانون . ” القانون الأصاح “ . حكم . ” تسيبييه . تسيبييه
معيب “ .

إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني التي لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة .
دون موافقة اللجنة المختصة . أصبح غير مؤتم بصور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٦ .

سريان هذا الحكم كذلك . عند تعديل الأعمال في المبنى الواحد . متى كانت القيمة السككية
لهذه الأعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة .

وجوب استظهار قيمة الأعمال محل الاتهام وكيفية إجرائها من واقع الأدلة المطروحة
في الدعوى .

(٢) بناء . حكم . ” تسيبييه . تسيبييه معيب “ . نقض . ” أسباب
الطعن . ما يقبل منها “ .

خلو الحكم من بيان وائحة الدعوى وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه ومؤدى
كل منها . قصور .

١ — إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم
المباني — والذي حصلت الواقعة محل الاتهام في ظله — وإن كانت قد نصت
على وجوب أن تبت الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في طلب الترخيص

بالبناء خلال مدة أقصاها أربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب وأن الترخيص يعتبر ممنوحا إذا لم يصدر خلال هذه المدة ، إلا أن ذلك مشروط بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء من أنه يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص للبناء تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم وقد خلا هذا القانون الأخير من النص على اعتبار موافقة هذه اللجنة ممنوحة إذا لم تصدر خلال مدة معينة . هذا ومن ناحية أخرى فقد صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ (في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء) ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به من تاريخ نشره — قبل صدور الحكم المطعون فيه — ونص المادة الخامسة والثلاثين منه على إلغاء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما كما نص في الفقرة الأولى من مادته الأولى على أنه ” فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام ، يحظر في أي جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب اجرائها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التي تقدم إليها قرار من وزير الاسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع الخاص “ ورددت المادة الثانية من هذا القانون ما كانت تشترطه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ فنصت على أنه تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لأحكام هذا القانون ولا يجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم منح تراخيص متعددة للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها الكلية على خمسة آلاف جنيه في السنة إلا بعد موافقة اللجنة المذكورة . ولما كان مؤدى ذلك جميعه أن أعمال انشاء أو تعديل أو ترميم المباني التي لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة أصبحت أفعالا غير مؤثمة ويسرى هذا الحكم عند تعدد تلك الأعمال في المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة طبقا للفقرة الثالثة

من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . وإذا كان مناط تطبيق هذه الأحكام في حق الطاعن يقتضى استظهار قيمة أعمال البناء محل الاتهام وكيفية اجرائها من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائي أو ما أضاف إليه من أسباب أخرى - قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشتغل المحضر الهندسى الذى عول عليه في قضائه بادانة الطاعن بما يفصح عن ماهية أعمال البناء المخالفة وكيفية اجرائها لتقدير قيمتها وهل ظلت خاضعة لأحكام القانونين رقمى ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ أم أنها خرجت من الحالات التى ظلت مؤمنة طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى - فانه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) أقام بناء بدون ترخيص . (٢) أقام بناء تزيد قيمته عن ألف جنيه فى السنة بدون موافقة اللجنة المختصة (٣) خالف البيانات التى طلب على أساسها الترخيص . وطلبت عقابه بالفانوزين رقمى ٤٥ لسنة ١٩٦٣ ولائحته التنفيذية و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وقرار الإسكان . ومحكمة البلدية قضت فى الدعوى غيابيا بتغريم المتهم ٥٠٠ جنيه وضعف رسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة وبتغريمه ٨٠٠٠ جنيه قيمة الأعمال عن التهم الثلاث . فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فى الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إقامه بناء تزيد قيمته على ألف جنيه سنويا قبل الحصول على ترخيص وبدون موافقة اللجنة المختصة ومخالفا للبيانات التي طالب على أساسها الترخيص ، قد شابه الفساد في الاستدلال وانطوى على مخالفة القانون ، ذلك بأن المحكمة أقامت قضاءها على سند من القول بأن الشهادة المقدمة من الطاعن لا تفيد حصوله على الترخيص أو موافقة اللجنة المختصة في حين أن الثابت من تلك الشهادة أن الطاعن تقدم فعلا بطلب الحصول على الترخيص بالبناء الخاص بالتعليق مع الرسومات الهندسية اللازمة بتاريخ ١٩٧٥/١/٥ — قبل تاريخ تحرير المحضر — ولم يأت في هذا الطلب خلال الأربعين يوما التالية لتقديمه فإن الترخيص يعتبر ممنوحا بقوة القانون طبقا للسادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النياية العامة اتهمت الطاعن بوصف أنه في يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٥ (أولا) أقام البناء المبين بالمحضر بدون ترخيص (ثانيا) أقام بناء تزيد قيمته على ألف جنيه في السنة بدون موافقة اللجنة المختصة (ثالثا) خالف البيانات التي طالب على أساسها الترخيص . وقضت محكمة أول درجة غيابيا في ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ بتغريم الطاعن خمسة جنيهات وضعف رسم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة ومبلغ ثمانية آلاف جنيه قيمة الأعمال عن التهم الثلاث . فعارض وقضت المحكمة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٦ برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف الطاعن هذا الحكم فقضت محكمة ثاني درجة حضوريا في ٤ يناير سنة ١٩٧٧ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه بعد أن أشار إلى وصف التهم الثلاث المسندة إلى الطاعن استطرده من ذلك مباشرة إلى القول " وحيث إن التهم ثابتة قبل المتهم مما أثبتته محرو المحضر بمحضره ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام المطبوعة مع تطبيق المادة ٣٢ ع الارتباط " . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أفصح عن تأييده للحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها أضاف

ردا على دفاع الطاعن قوله : "وحيث ان المتهم قدم الترخيص ١٩٧٦/١٢٤ عن تعاليم بناء الأدوار ٣ و ٤ و ٥ وغرف غسل السادس كما قدم شهادة عن تسكيلة ٦ و ٧ و غرفة بالسطح بالثامن علوى وثابت بتلك الشهادة المؤرخة ١٩٧٦/٩/٤ أن المتهم لم يحصل حتى تاريخ صدورهما على الترخيص أو موافقة اللجنة على التعلية المذكورة وهى محل الاتهام فضلا عن أن تلك الشهادة لم يستفاد منها أن المتهم قدم طلب الترخيص مستوفيا المستندات المطلوبة حتى يمكن الاستفادة من نص م / ٢ ق ٥ لسنة ٦٢ ومن ثم يكون هذا الدفاع غير مقبول طالما أنه لم يستصدر الترخيص عن البناء محل الاتهام بعد مما يتعين معه رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف " . لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني — والذى حصلت الواقعة محل الاتهام فى ظله — وإن كانت قد نصت على وجوب أن تبت الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فى طلب الترخيص بالبناء خلال مدة أقصاها أربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب وأن الترخيص يعتبر ممنوحا إذا لم يصدر خلال هذه المدة ، إلا أن ذلك مشروط بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء من أنه يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص للبناء تزيد قيمتها فى مجموعها على ألف جنيه للبنى الواحد فى السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم وقد خلا هذا القانون الأخير من النص على اعتبار موافقة هذه اللجنة ممنوحة إذا لم تصدر خلال مدة معينة . هذا ومن ناحية أخرى فقد صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ (فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء) ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به من تاريخ نشره — قبل صدور الحكم المطعون فيه — ونص المادة الخامسة والثلاثين منه على إلغاء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما كما نص فى الفقرة الأولى من مادته الأولى على أنه " فيما عدا المباني التى تقيحها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام ، يخطر فى أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة

الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التي تقدم إليها قرار من وزير الإسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع الخاص" ورددت المادة الثانية من هذا القانون ما كانت تشترطه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ فنصت على أنه تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لأحكام هذا القانون ولا يجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم منح تراخيص متعددة للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها الكلية على خمسة آلاف جنيه في السنة إلا بعد موافقة اللجنة المذكورة. ولما كان مؤدى ذلك جميعه أن أعمال إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني التي لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة أصبحت أفعالا غير مؤتممة ، ويسرى هذا الحكم عند تعدد تلك الأعمال في المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة طبقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦. وإذا كان مناط تطبيق هذه الأحكام في حق الطاعن يقتضى استظهار قيمة أعمال البناء محل الاتهام وكيفية إجرائها من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائي أو ما أضاف إليه من أسباب أخرى — قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشتمل المحضر الهندسى الذى عول عليه في قضائه بادانة الطاعن بما يفصح عن ماهية أعمال البناء المخالفة وكيفية إجرائها وتقدير قيمتها وهل ظلت خاضعة لأحكام القانونين رقمى ٤٥ سنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ أم أنها خرجت من الحالات التي ظلت مؤتممة طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما انتفعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضائه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى — فانه يكون مشوبا بالفصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن — مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم . فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

جلد ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، عثمان الزيني ، ويعيش رشدي ، وحسين جمعه ، وأبو بكر الديب .

(٢٠٢)

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ القضائية

(١) أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعي " .

متى يتوافر حق الدفاع الشرعي . في حالة التشاجر بين فريقين ؟

(٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعي " . دفع .
" الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

إغفال الحكم . في رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . إصابات الطاعن التي
اتهم المجني عليه وآخر باحداثها . واستظهار الصلة بين الاعتداء الواقع من الطاعن عليهما
وبين اعتدائهما عليه . وأي الاعتدائين أسبق . وأثر ذلك في توافر الدفاع الشرعي أو انتفائه .
قصور .

١ — من المقرر أن التشاجر بين فريقين إما أن يكون إعتداء من كليهما ليس
فيه من مدافع ، حيث تلتقي مظنة الدفاع الشرعي عن النفس ، وإما أن يكون
مبادأة بعدوان فريق ورد له من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع الشرعي
عن النفس أو المال .

٢ — متى كان الثابت بالأوراق أن النيابة العامة كانت قد نسبت أيضا إلى
المجني عليه وشقيقه أنهما في تاريخ الحادث ضربا الطاعن فأحدثا به إصابات

أعجزته عن أشغاله الشخصية لمدة تزيد عن عشرين يوما ، وطلبت من المحكمة مقابها بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات ، وقد قررت المحكمة فصل هذه اللجنة من جنائية إسناد العاهة المسندة للطاعن وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها — وكان ما قاله الحكم لا يصلح ردا لنفي ما آثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله ، ذلك أن الحكم حين أفصح عن اقتناعه بعدم صحة هذا الدفاع بمقولة إنه لم يتأيد بأى دليل قد أغفل كلية الإشارة إلى الإصابات التى حدثت بالطاعن والتي اتهم باحداثها المجرى عليه وشقيقه ولم يرد بشئ على ما ذكره محامى الطاعن فى مرافعته من أن هذين الأخيرين كانا يحاولان اقتلاع شجرة قائمة فى ملكه وحين تصدى لهنههما اعتديا عليه بالضرب فأحدثا به إصابات أعجزته عن أشغاله الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما مما أدى إلى وقوع الحادث ، كما لم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتداءين كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لديه — فإن الحكم يكون قاصر البيان.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا بـ الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تخلف لديه من جرائمها عاهة عسديمة يستحيل برؤها هى رفع وفقدان جزء من العظم الأمامى للرأس مساحته ٢٥٥ / ٢٥ سم مما يقلل من كفاءته على تحمل التغيرات الجوية . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات بنها قضت بحضوريا عملا بالمادتين ٢٤٠ / ١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر عما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بأنه إذ دانه بتهمة إحداث العاهة المستديمة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الدفاع عنه تمسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعى لديه إذ أن المجنى عليه وشقيقه هما باقتلاع شجرة قائمة في أرضه وحين تصدى لمنعهما اعتديا عليه بالضرب فأحدثا به إصابات جسيمة أثبتتها الكشف الطبي مما يقطع في ثبوت الاعتداء عليه ، ولكن المحكمة ردت على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا حيث لم تتعرض لإستظهار الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن من المجنى عليه وشقيقه والاعتداء الذى وقع منه وأثر ذلك في قيام حالة الدفاع الشرعى ، ولم تتحقق ممن كان من الطرفين البادى بالاعتداء وإنما بنت حكمها على أسباب في مجملها غير سائغة ولا تواجه دفاع الطاعن مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت بالأوراق أن النيابة العامة — كانت قد نسبت أيضا إلى المجنى عليه وشقيقه أنهما في تاريخ الحادث ضربا الطاعن فأحدثا به إصابات أعجزته عن أشغاله الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما — وطلبت من المحكمة عقابهما بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات وقد قررت المحكمة فصل هذه الجنيحة عن جنائية إحداث العاهة المسندة للطاعن وأحالنها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها . هذا ويبين من الحكم المطعون فيه أنه حين تعرض لنفى حالة الدفاع الشرعى التى دفع بها الطاعن قال " ... هذا الدفع مردود بأن الثابت من الأوراق أن أقوال المتهم تناقضت في محضر الشرطة وتحقيقات النيابة — إذ قرر في محضر الشرطة أنه في يوم الحادث أراد — المجنى عليه وشقيقه أن يحفرا تحت الشجرة فحاول منعهما فضرباه بالعصى وكان بيده منقرة ضرب بها المجنى عليه وأحدث به إصاباته دفاما عن نفسه في حين قرر في تحقيقات النيابة أنه شاهد المجنى عليه يحضر تحت شجرة حميزة ولما اعترضه قام المجنى عليه وشقيقه بالتعدى عليه بالضرب بالعصا فأخذ العصا من المجنى عليه وضرب به بها

على رأسه مرة واحدة — كما أن شاهدي المتهم و لم يؤيداه في روايته إذ قررا في التحقيقات بأنهما لم يشاهدا المجنى عليه يعتدى على المتهم بالضرب . كما أن التقرير الطبي أورد أن إصابة المجنى عليه تنشأ عن المصادمة بجسم صلب ثقيل ، ومن ثم فإن تلك العصا التي ذكر المتهم في التحقيقات أنه شاهدها مع المجنى عليه وضربه بها على رأسه ليست هي ذلك الجسم الصلب الثقيل الذي قصده التقرير الطبي مما يقطع بعدم صحة رواية المتهم . وتري المحكمة أن ما أثاره المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن ماله ونفسه هو من قبيل الدفاع المتخاذل الذي لم يتأيد بأي دليل ينال من أدلة الثبوت السالف بيانها والتي اطمأنت إليها المحكمة ووثقت بها . لما كان ذلك ، وكان التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع ، حيث تنتمي مظنة الدفاع الشرعي عن النفس ، وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ورداله من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع الشرعي عن النفس أو المال . وكان ما قاله الحكم فيما تقدم لا يصلح ردا لنفي ما أثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وماله ، ذلك أن الحكم حين أفصح عن اقتناعه بعدم صحة هذا الدفاع بمقوله أنه لم يتأيد بأي دليل قد أخفل كلية الإشارة إلى الإصابات التي حدثت بالطاعن والتي اتهم بإحداثها المجنى عليه وشقيقه ، ولم يرد بشيء على ما ذكره محامي الطاعن في مرافعته من أن هذين الأخيرين كانا يحاولان اقتلاع شجرة قائمة في ملكه وحين تصدى لمنعهما اعتديا عليه بالضرب فأحدثا به إصابات أعجزته عن أشغاله الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما مما أدى إلى وقوع الحادث ، كما لم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الاعتداء الذي وقع على الطاعن والاعتداء الذي وقع منه وأي الاعتداءين كان الأسبق وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعي لديه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه مع الإحالة .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
مثمان الزيني ، وعبد الخالق بغدادى ، ويعيش رشدى ، ومحمد على بليغ .

(٢٠٣)

الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ القضائية

- (١) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .
- المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق للشقوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة . وتسمع فيسـه
الشهود . عدم جواز الخروج عن هذا الأصل . إلا إذا تعذر سماع الشهود أو قبل المتهم ذلك .
- (٢ و ٣) إجراءات . " إجراءات التحقيق " . " إجراءات المحاكمة " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل
منها " . إثبات . " شهود " . " بوجه عام " حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .
- (٢) حق المتهم فى إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق . ما دامت المرافعة جارية . نزوله
عن سماع شامد لإثبات . لا يسلبه حق العودة إلى التمسك بسماحة .
- (٣) اختتام المرافعة بطلب البراءة أصليا . وسماع ضابط المباحث بصفة احتياطية . طلبه
جازم . إلزام المحكمة بإجابته . إذ لم تنزهه إلى البراءة . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
- (٤) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إثبات . " خبرة " .
" بوجه عام " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . نقض . " أسباب الطعن
ما يقبل منها " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . قتل عميد .
- التمسك بحدوث الرقابة . فى وقت سابق على ذلك الذى أثبت الضابط سؤاله للجنى عليه فيه .
دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق خبير . أو الرد عليه بأسباب مائفة . مثال لتسببيه
معيب فى هذا الخصوص .

١ — الأصل في المحاكمات أنها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة — في مواجهة المتهم — بالجلسة وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها . ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل إلا إذا تعذر سماعهم لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، قبولاً صريحاً أو ضمناً .

٢ — إن حق الدفاع — الذي يتمتع به المتهم — يخوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحاً ، ومن ثم فإن نزول المدافع عن الطاعنين — بادئ الأمر — عن سماع ضابط المباحث ، بمثابة أحد شهود الإثبات ، واسترساله في المرافعة ، لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه في العودة إلى التمسك بطالب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد .

٣ — متى كان ما أختتم به المدافع عن الطاعنين مرافعته من طلبه أصلياً القضاء ببراءتهما واحتياطياً استدعاء ضابط المباحث لمناقشته بعد — على هذه الصورة — بمثابة طالب جازم تلزم المحكمة بإجابته عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة ، فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعنين اكتفاء بإستناده إلى أقوال الضابط في التحقيقات وما أثبتته في محضره — دون الإستجابة إلى طلب سماعه — يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع . ولا يشفع له في ذلك كونه قد عدول في قضائه — خلاوة على ما سلف — على أدلة أخرى ، ذلك بأن الأصل في الأدلة في المواد الجنائية أنها متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلايس من المستطاع — والحال كذلك — أن يعرف مصير قضاء محكمة الموضوع فيما لو استتمت بنفسها إلى شهادة الشاهد المذكور التي كانت عنصراً من عناصر عقيدتها في الدعوى .

٤ — متى كان ما أثاره المدافع عن الطاعنين من دلالة حالة التيبس الرمي على حدوث الوفاة قبل الوقت الذي أثبت فيه ضابط المباحث بمحضره سؤاله للرجني عليه ، إنما يعد دفاعاً جوهرياً ائتملقه بالدليل المقدم في الدعوى — المستمد من أقوال هذا الضابط ومحضره — ولأنه دفاع قد ينبئ عليه لوصح تغير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت

الوفاة ، باعتبارها من المسائل الفنية البحتة ، أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها — عن طريق المختص فنياً — بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، أما وهي لم تفعل ورفضت طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في هذا الصدد بحجة أن ما جاء بتقريره — من مضي مدة أقل من يوم على الوفاة — يتلاءم مع اخطار المستشفى باحضار المجنى عليه إليها متوفياً ومع محضر ضابط المباحث المتضمن سؤاله للمجنى عليه شفويًا ، في حين أن اخطار المستشفى لا يعني عما هو مطلوب من تحديد وقت الوفاة وأن ما تضمنه محضر الضابط من سؤاله للمجنى عليه إنما هو بذاته الأمر المراد نفى حصوله عن طريق تلك المناقشة ، ومن ثم يكون ما جاء بحكمها في هذا الخصوص من قبيل المصادرة على المطلوب والحكم على الدليل قبل تحقيقه ، فإن الحكم — فوق إخلاله بحق الدفاع — يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما (أولاً) المتهمان قتلا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتا النية وعقدا العزم المصمم على قتله وأعدا لهذا الغرض آلتين حادتين "سكيناً ومديه" وتعقباه عدوا وهو في سبيله لشكايتهما وما أن ظفرا به حتى انقضا عليه بضربات قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانياً) المتهم الأول أيضاً أحدث عمداً الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . وطلبت إلى مستشار الاحالة احاطتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للتقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . وادعت السيدة / زوجة المجنى عليه مدنياً قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائتان وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضورياً في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٦ عملاً بالمادتين ١/٢٣٦ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاقبتهما بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبالزامهما متضامنين بأن يدفعاً للمدعية بالحق المدني مبلغ مائتين وخمسين جنيتها تعويضاً مؤقتاً . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعمد الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرمة ضرب أفضى إلى الموت ، قد شابه إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع ضمنهما اختتم مرافعته طالبا أصليا القضاء ببراءتهما واحتياطيا استدعاء كل من ضابط المباحث والطبيب الشرعي لسماع شهادة الأول في النقاط التي حددها ، ولمناقشة الآخر في دلالة حالة التيسر الرمي التي وجدت عليه جثة المجنى عليه وقت التشريح — وصولا لتحديد وقت الوفاة — بيد أن الحكم عول ، فيما عول عليه ، على أقوال الضابط في التحقيقات — وما أثبتته بمحضه من سؤاله للمجنى عليه — دون أن يعرض البتة إلى طلب سماع شهادته ، ورد على طلب مناقشة الطبيب الشرعي بما لا يصلح ردا .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين ، وإن اكتفى — بعد سماع الشاهين الأولى والثانية — بمناقشة أقوال باقي الشهود كما وردت بالأوراق ، إلا أنه عاد فاختم مرافعته طالبا أصليا القضاء ببراءة الطاعنين واحتياطيا استدعاء كل من ضابط المباحث والطبيب الشرعي لسماع شهادة الأول في النقاط التي حددها ولمناقشة الآخر في دلالة حالة التيسر الرمي التي وجدت عليها جثة المجنى عليه وقت التشريح — وصولا لتحديد وقت الوفاة — ويبين من الحكم المطعون فيه أنه عول ، فيما عول عليه ، على أقوال الضابط في التحقيقات — وما أثبتته بمحضه من سؤاله للمجنى عليه — دون أن يعرض البتة إلى طلب سماع شهادته ، بينما عرض إلى طلب مناقشة الطبيب الشرعي — بأن أثبت أن الدفاع طلب ذلك للتحقق من أن الوفاة قد حدثت قبل وصول ضابط المباحث إلى مكان الحادث خلافا لما أثبتته بمحضه من سؤاله للمجنى عليه — ثم رد على هذا الطلب بقوله : " لا تجد المحكمة جدوى من هذا الطلب " في نطاق ما طلبه الدفاع من إجراء المناقشة لتحديد وقت الوفاة . ذلك أن جثمان المجنى عليه قد شرح في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم ١٩٧٥/٨/٢٧ وجاء بالتقرير أنه قد مضى على الوفاة لحين الكشف والتشريح مدة أقل من يوم وهذا التحديد يتلاءم مع الثابت باخطار المستشفى الأميري في شأن وفاة المجنى

عليه إذ الاخطار كان في الساعة الثانية والنصف من صباح يوم ١٩٧٥/٨/٢٧ بأن المجنى عليه قد أحضر إلى المستشفى متوفيا ويتلاءم أيضا مع محضر الاستدلالات المحرر بمعرفة ضابط المباحث الساعة الثانية عشرة والنصف صباح يوم ١٩٧٥/٨/٢٧ متضمنا سؤال المجنى عليه شفويا . " لما كان ذلك ، وكان من المقرر — وفق المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية — أن الأصل في المحاكمات أنها تقوم على التحقيق الشفوي ، الذي تجريه المحكمة — في مواجهة المتهم — بالجلسة وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل إلا إذا تعذر سماعهم لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك — قبولا صريحا أو ضمنا — وإذا كان ذلك ، وكان حق الدفاع — الذي يتمتع به المتهم — يخوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، فإن نزول المدافع عن الطاعنين — بادی الأمر — عن سماع ضابط المباحث ، بمثابة أحد شهود الإثبات ، واسترساله في المرافعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ، ولا يسلبه حقه في العودة إلى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعده لما كان ذلك ، وكان ما اختتم به المدافع عن الطاعنين مرافعته من طلبه أصليا القضاء ببراءتهما واحتياطيا استدعاء ضابط المباحث لسماع شهادته يعد على هذه الصورة — بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة — فإن الحكم إذ قضى بادانة الطاعنين اكتفاء باستناده إلى أقوال الضابط في التحقيقات وما أثبتته بمحضه — دون الاستجابة إلى طلب سماعه — يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع . ولا يشفع له في ذلك كونه قد عول في قضائه — علاوة على ما سلف على أدلة أخرى ، ذلك بأن الأصل في الأدلة في المواد الجنائية أنها متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فليس من المستطاع — والحال كذلك — أن يعرف مصير قضاء محكمة الموضوع فيما لو استمعت بنفسها إلى شهادة الشاهد المذكور التي كانت حنصرا من عناصر عقيدتها في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره المدافع عن الطاعنين من دلالة حالة التلبس الرمي على حدوث الوفاة قبل الوقت الذي أثبت فيه ضابط المباحث بمحضه سؤاله للمجنى عليه ، إنما يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى — المستمد من أقوال هذا الضابط ومحضه —

ولأنه دفاع قد يبنى عليه لوصح تغير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة ، باعتبارها من المسائل الفنية البحتة ، أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها - عن طريق المختص فنيا - بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، أما وهى لم تفعل ورفضت طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في هذا الصدد بحجة أن ما جاء بتقريره - من مضي مدة أقل من يوم على الوفاة - يتلاءم مع إخطار المستشفى باحضار المجنى عليه إليها متوفيا ومع محضر ضابط المباحث المتضمن سؤاله المجنى عليه شفويا ، في حين أن إخطار المستشفى لا يغنى عما هو مطلوب من تحديد وقت الوفاة وأن ما تضمنه محضر الضابط من سؤاله للمجنى عليه إنما هو بذاته الأمر المراد نفى حصوله عن طريق تلك المناقشة ، ومن ثم يكون ما جاء بحكمها في هذا الخصوص من قبيل المصادرة على المطلوب والحكم على الدليل قبل تحقيقه ، فإن الحكم - فوق إخلاله بحق الدفاع - يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنتنة ، ودكتور أحمد رفعت شهابي ، وأحمد طاهر خليل ،
وصلاح الدين نصار .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٨ القضائية

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . جريمة . "أركانها" . نقض .
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

شروط إعمال المادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ عقوبات ؟

عدم اشتراط تقديم شكوى من الزوج لتحريك الدعوى في جريمة دخول منزل بقصد
ارتكاب جريمة أو الاختفاء فيه عن أمين من لم الحق في إنجازه . إلا في حالة
تمام الزنا .

نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلا بوجه
قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه كائنة ما كانت ، سواء تعينت
الجريمة التي استهدفها من الدخول أم لم تتعين ، وسواء كان الدخول برضا
من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد
ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ،
ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج . إلا في حالة تمام
جريمة الزنا .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان
وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه ممن يملك الإذن بالدخول فيه أو الأمر

بالخروج منه ، فمجرد وجود شخص بالدار مختفيا عن صاحبها يكفي لعقابه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) دخل بيتا مسكونا قاصدا من ذلك ارتكاب جريمة فيه وكان ذلك ليلا على النحو المبين بالتحقيقات . (ثانيا) وجد في بيت مسكون مختفيا عن أعين من له الحق في إنحراجه وكان ذلك ليلا على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت عقابه بالمواد ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ / ١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم وطلب إلزامه بمبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح باب الشعرية الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٢ من قانون العقوبات — بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ جنيمات لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى ، وبراءته من التهمة الثانية . وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم الحكم كما استأنفته النيابة العامة بالنسبة للتهمة الثانية . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم بالنسبة للتهمة الثانية وبمعاقبة المتهم عن التهمتين بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن الوكيل من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... مانح .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة ووجوده فيه مختفيا عن أعين من لهم الحق في إنحراجه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن دخول الطاعن المسكن الذي ضبط فيه كان بدعوة من زوجة صاحبه الذي اتهم الطاعن بارتكاب جريمة الزنا معها ثم تنازل عن طلب رفع دعوى الزنا برضائه معاشرتها بما لا يجوز معه إقامة

الدعوى الجنائية على الطاعن في شأن الواقعة بالجريمتين اللتين دانه الحكم بهما وقد نشأتا من فعل واحد هو دخوله بيت مسكون برضاء الزوجة المقيمة فيه بما يرتب عدم تجريم فعله .

وحيث إن الحكم الابتدائي المسجل بالحكم المطعون فيه المعدل له حصل واقعة الدعوى بما يجمله أن المجنى عليه سمع ليلة الحادث صوتا في مسكنه ، ولما نرج من غرفه نومه شاهد بعض المفروشات على الأرض " بالمطبخ " وإلى جوارها خطاء رأس زوجته ، ووجد الطاعن مختفيا تحت منضدة فقبض عليه وسلمه للشرطة . وأقام الحكم قضاءه على أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق ولو تعينت الجريمة التي قصد الجاني من دخول المنزل ارتكابها ، وأنه لا حاجة لشكوى الزوج إذا ثبت أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع . وعلى أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتحقق متى كان وجود الجاني بالمنزل غير مرغوب فيه من صاحبه ، وأنه إذا كان دخول الشخص بالمنزل بناء على طلب زوجة رب الدار استحق العقاب ما دام قد اختفى عن عين رب الدار نفسه . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما قرره نفسه بمحضر الاستدلالات ، وخلص إلى توافر كافة العناصر القانونية لجريمتي دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة وجوده فيه مختفيا عن عين من لهم الحق في إخراجهم ، ودان الطاعن بالعقوبة المقررة لأشدهما باعتبارهما قد وقعتا لغرض واحد . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه كائنة ما كانت ، سواء تعينت الجريمة التي استهدفها من الدخول أم لم تتعين ، وسواء كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم ، فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج — إلا في حالة تمام جريمة الزنا . ولما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه ممن يملك الإذن بالدخول فيه أو الأمر بالخروج منه ، فمجرد وجود شخص بالدار

مختلفا عن صاحبها يكفي لعقابه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها .
 لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه صحيح وتتوافر به أركان
 الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما كما هما معرفتان به في القانون ، فإن منعاه بأن
 دخوله منزل المجنى عليه كان بدعوة من زوجته وقد تنازل عن طلب رفع دعوى الزنا
 يكون في غير محله . واذ كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تشكل
 في صحيح القانون — وعلى ما سلف بيانه — جريمتين مستقلةتين ، وكانت المحكمة
 قد استخلصت من الظروف والوقائع المطروحة عليها — في نطاق سلطتها التقديرية
 وبما لا يتعارض مع العقل وحكم القانون — أن هاتين الجريمتين مرتبطتين
 ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وأنزلت على الطاعن عقوبة واحدة عنهما هي العقوبة
 المقررة لأشدهما عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات فإن
 ما منعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن
 برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنييه ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصلاح الدين نصار ،
ومحمد علي راغب .

(٢٠٥)

الطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٨ القضائية

نقض "التقرير بالطعن وايداع الأسباب" .

اقتصار الطاعن . في بيان أسباب طعنه . على الإحالة إلى أسباب طعن آخر . اعتبار الطعن
خلوا من الأسباب . أساس ذلك ؟

لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١١ من أغسطس
سنة ١٩٧٦ - فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٦ من سبتمبر
سنة ١٩٧٦ ، ثم قدم بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ مذكرة بأسباب طعنه
اقتصر فيها على بيان أرقام قضايا حكم فيها على الطاعن في جرائم سرقة وقرر فيها
بالطعن بطريق النقض ، واختتم المذكرة بقوله إنه يستند في طعنه إلى ذات
الأسباب التي أوردها في تقرير الطعن بالنقض المودع قلم كتاب المحكمة بتاريخ
١٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ برقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق ، دون أن يورد بيان هذه
الأسباب . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب ايداع الأسباب التي
بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان الأصل
أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا اجرائيا شكلا معيننا فإنه
يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته دون تكملة بوقائع
أخرى خارجة عنه . وإذا كان الطعن قد خلا من الأسباب التي بنى عليها فإنه لا يصح

أن يقوم مقام هذا البيان الإحالة إلى أسباب مودعة في طعن آخر، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، وكان الثابت مما تقدم أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق الأشياء المبيعة بالمحضر والمملوكة لـ .. من سكنه وتمت السرقة ليلا عن طريق الكسر . وطلبت معاقبته بالمادة ٣١٧/٢ ، ٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح امبابه الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فاستأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٧٦ فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ، ثم قدم بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ مذكرة بأسباب طعنه اقتصر فيها على بيان أرقام قضايا حكم فيها على الطاعن في جرائم سرقة وقرر فيها بالطعن بطريق النقض ، واختتم المذكرة بقوله أنه يستند في طعنه الى ذات الأسباب التي أوردها في التقرير بالطعن بالنقض المودع قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ برقم ١١١٥ سنة ٤٦ ق دون أن يورد بيان هذه الأسباب . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضوري، وكان الأصل أنه عند ما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا إجرائيا شكلا معينا فإنه يجب أن يستوفي هذا العمل الاجرائي بذاته شروط صحته دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه، وإذا كان الطعن قد خلا من الأسباب التي بنى عليها فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان الإحالة إلى أسباب مودعة في طعن آخر، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه، وكان الثابت مما تقدم أن الطامن لم يقدم أسبابا لطعنه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا.

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، ومحمد سليم راغب ،
وجمال الدين منصور .

(٢٠٦)

الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٠١) سرقة . قبض . ” الأمر بالقبض “ . ” ما لا يعد أمرا بالقبض “ .
نقض . ” أسباب الطعن ما لا يقبل منها “ . إثبات . ” بوجه عام “ .

١ — المادة ١٢٦ إجراءات . إجازتها لسلطة التحقيق في جميع المواد . إصدار أمر
بمحضور المتهم أو القبض عليه وإحضاره . خلو هذا الأمر من اسم المتهم . عدم إفتباره
في صحيح القانون أمرا بالقبض . المادة ١٢٧ إجراءات . تفتيش الشخص استنادا إليه . باطل .

٢ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه .

١ — لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة ٤٠ من قانون الإجراءات
الجنائية أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات
المنتهية بذلك قانونا ، وكانت المادة ١٢٦ من القانون المذكور — والتي يسرى
حكمها بالنسبة لما تباشره النيابة العامة من تحقيق — تجيز لسلطة التحقيق
في جميع المواد أن تصدر بحسب الأحوال أمرا بمحضور المتهم أو بالقبض عليه
وإحضاره ، وأوجبت المادة ١٢٧ من ذات القانون أن يشتمل كل أمر بالقبض
صادر من سلطة التحقيق على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة
إليه وتاريخ الأمر وإمضاء من أصدره والختم الرسمى ، وكان مفاد ذلك أن الطلب
الموجه إلى الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحرى عن الجانى — غير المعروف —

وضبطه لا يعد في صحيح القانون أمرا بالقبض ، ذلك بأن نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية جاء صريحا في وجوب تحديد شخص المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه وإحضاره ممن يملكه قانونا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وما أورده تبريرا لإطراحه دفع الطاعن ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع القانون ولا يؤدي إلى ما رتبته عليه ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبته عن تقدير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعن ، ولا يغني عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : اشتركوا في سرقة الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمخضر والمملوكة ... من مسكنها بواسطة الكسر من الخارج . وطلبت معاقبتهم بالمادة ٣١٧/٢ و ٤ و ٥ من قانون العقوبات ومحكمة جناح امبابة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحرس المتهم (الطاعن) ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . فاستأنف ، محكمة الجيزة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعماه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة قد شابته خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن

دفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لحصولها بغير إذن النيابة العامة وفي غير حالات التلبس التي تجيزها قانونا ولكن الحكم رد على ذلك بما لا يتفق والقانون، وعول في قضائه بالإدانة على الاعتراف المنسوب للطاعن رغم أنه جاء وليد هذه الإجراءات الباطلة، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — حصل واقعة الدعوى بما مؤاده أن تحريرات الشرطة دلت على أن الطاعن وآخرين ارتكبوا حادث سرقة من مسكن المجنى عليها منذ فترة سابقة على تاريخ تحرير محضر التحريات وإذا تم ضبط المتهمين ومواجهتهم بهذه التحريات اعترفوا بارتكاب الحادث وأرشدوا عن المسروقات، وعرض الحكم للدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش وأطرحه في قوله "... أما عن الدفع ببطلان القبض لعدم سبق حصول القائم به على إذن من النيابة بذلك فهو دفع مردود بأن القائم بالضبط إذ أبلغ بوقوع جريمة وتحرر عن ذلك محضرا وأرسل إلى النيابة حيث قامت بقيده وأمرت الشرطة بموالة البحث والتحري وضبط المتهمين وهو ما قام به رجال الضبط بالفعل الأمر الذي يغدو معه ذلك الدفع قائم على غير أساس سليم في الواقع والقانون متعين الرفض". ولما كان ذلك، وكان الأصل المقرر بمقتضى المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا، وكانت المادة ١٢٦ من القانون المذكور — والتي يسرى حكمها بالنسبة لما تباشره النيابة العامة من تحقيق — تجيز لسلطة التحقيق في جميع المواد أن تصدر حسب الأحوال أمرا بحضور المتهم أو بالقبض عليه وإحضاره، وأوجبت المادة ١٢٧ من ذات القانون أن يشتمل كل أمر بالقبض صادر من سلطة التحقيق على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وإمضاء من أصدره والختم الرسمي، وكان مفاد ذلك أن الطلب الموجه إلى الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحري عن الجاني — غير المعروف — وضبطه لا يعد في صحيح القانون أمرا بالقبض، ذلك بأن نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية جاء صريحا في وجوب تحديد شخص المتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وإحضاره ممن يملكه قانونا، ولما كان الحكم

المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وما أورده تبريرا لإطراحه دفع الطاعن ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع القانون ولا يؤدي إلى مارتب عليه ، فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب عن تقدير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعن ، ولا يغني عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون مقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد عادل فرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد حليم رافق .

(٢٠٧)

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ القضائية

(١ و ٢) قتل خطأ . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
عقوبة . " تطبيقيها " . " عقوبة الجرائم المرتبطة " . ارتباط . نقض " حالات
الطعن . الخطأ في التطبيق " . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

(١) متى لا تلازم المحكمة بإجابة طلب تحقيق قدم في مذكرة مصرح بها ؟

(٢) وقوع جريمة القتل الخطأ بقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولابد من نشاط واحد .

وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد منها وحدها . المادة ١/٣٢ عقوبات .

١ - من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها
للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طالب التحقيق الذي يبدىه المتهم في مذكرته
التي يقدمها في فترة حيز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير
تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ،
ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أنه بعد
أن سمعت المحكمة أقوال شهودي الإثبات في جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٦ ترفع
الحاضر عن الطاعن ولم يطلب نذب خبير أو إعادة إجراء معاناة مكان الحادث
أو مناقشة محرر محضر المعاناة ، فإنه على فرض أنه أبدى هذه الطلبات في المذكرة
التي قدمها للمحاكمة - بغير تصريح منها - بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى

للحكم فلا تريب عليها إذا هي لم تستجب لهذه الطلبات أو ترد عليها ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمقابلة الطاعن بعقوبة مستقلة من كل من جرمي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تبي عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من أن الجريمتين قد وقعتا وليدتا نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة الذي عناه الشارع بالحكم الوارد في المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عن التهمة الثانية المسندة للطاعن عملاً بالحق المنول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولاً) تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه ، بأن قاد سيارة بحالة خطيرة فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته التي أودت بحياته . (ثانياً) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة أبو تيج الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر عن التهمة الأولى ، وكفالة عشرة جنينيات لوقف التنفيذ ، وبتغريمه مائة قرش عن التهمة الثانية . استأنف ، وقضت محكمة أسيوط الابتدائية — بهيئة استئنافية — حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إزدادته بجريمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك في مذكرته التي قدمها إلى المحكمة الاستئنافية في فترة حجز الدعوى للحكم بطلب نذب خبير لتحقيق دفاعه بأنه كان يجتاز وقت الحادث منحني في الطريق مما كان يقتضيه السير بسرعة بطيئة والتزام أقصى الجانب الأيمن من الطريق على خلاف ما قرره شاهد الإثبات ، كما تمسك في هذه المذكرة بطلب إعادة إجراء معاينة مكان الحادث ومناقشة محرر محضر المعاينة عن مكان وجود جثة المحبني عليه بالنسبة لعرض الطريق ، غير أن المحكمة أعرضت عن هذه الطلبات الجوهرية لإيرادها لها وردا عليها ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسباب الحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبدیه المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أنه بعد أن سمعت المحكمة أقوال شاهدي الإثبات في جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٦ ترفع الحاضر عن الطاعن ولم يطلب نذب خبير أو إعادة إجراء معاينة مكان الحادث أو مناقشة محرر محضر المعاينة ، فإنه على فرض أنه أبدى هذه الطلبات في المذكرة التي قدمها للمحكمة — بغير تصريح منها — بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم ، فلا تريب عليها إذا هي لم تستجب لهذه الطلبات أو ترد عليها ، ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الشأن ويكون طعنه على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن

بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من أن الجريمتين قد وقعتا وليدتا نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة الذي عناه الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عن التهمة الثانية المسندة للطاعن عملاً بالحق المخول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

فهرس هجائي موضوعي
الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة التاسعة والعشرون

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(١) في النقابات

الصفحة	القائمة
	١ - القيد بجدول المحامين . شرطه : عدم تجاوز طالب القيد سن الخمسين . ما لم يكن قد سبق له الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما . المادة ١٥ / ٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
	ضباط القضاء العسكري . نظراء للقضاة المدنيين . المادة ٥٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
١ نقابات	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
	٢ - العبرة في تحقق شرط عدم مجاوزة طالب القيد في جدول المحامين سن الخمسين . هي بوقت تقديم الطلب . المواد ٥٢، ٥١، ٦٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
	سبق اشتغال طالب القيد بأى من الأعمال المبينة حصرا بالمادة ٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . أثره : عدم تقييده بشرط عدم مجاوزة الخمسين من عمره .
٥ نقابات	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)

الصفحة	القاعدة
	<p>٣ — إيجاب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد . عدم قيام أية طريقة أخرى مقامه .</p> <p>ميعاد الطعن في قرار لجنة قبول المحامين برفض التظلم في عدم القيد في الجدول . أربعون يوما . تبدأ من تاريخ إعلان المتظلم بذلك . المادة ٥٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .</p> <p>(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩) ... ٣ تقابات ١٠</p> <p>٤ — القيد بجدول المحامين . شرطه . عدم تجاوز طالب القيد سن الخمسين . ما لم يكن قد سبق له الاشتغال بأى من الأعمال المبينة حصرا بالمادة ٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ بصفة أصلية . مثال .</p> <p>سبق اشتغال طالب القيد بأى من تلك الأعمال . أثره : جواز الجمع بين وظيفته والمحاماة . المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .</p> <p>(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩) ... ٣ تقابات ١٠</p>

(ب) في المواد الجنائية

القاعدة / الصفحة

(١)

اتحاد اشتراكى . إتفاق جنائى . إثبات . إجراءات .
إجراءات التحقيق . إجراءات المحاكمة . إحالة .
أحداث . أحوال شخصية . اختصاص . اختلاس .
أشياء محجوزة . اختلاس أموال أميرية . إخفاء
أشياء مسروقة . إرتباط . إزالة حد . أسباب
الإباحة وموانع العقاب . استئناف . استجواب .
استدلالات . استيراد . اشتراك . إصابة خطأ .
اعتراف . إعلان . إكراه . التزام . امتناع عن تنفيذ
حكم . أمر بالألا وجه . أمر تكليف . أمر جنائى .
أمر ضبط وإحضار . أمن دولة .

إتحاد اشتراكى

عضو الاتحاد الاشتراكى . مكلف بخدمة عامة . انحسار
الحماية المقررة بالمادة ٦٣ إجراءات عنه .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣) ... ١٧٨ ... ٨٥٨

الصفحة	القاعدة	اتفاق جنائي
١٣٦	٢٥	سبق الاصرار • ماهيته • تحققه • كيفية الاستدلال عليه ؟ التدليل على اتفاق المتهمين على القتل • من معية الزمان والمكان • ونوع الصلة بينهم • وصدور الجريمة عن باعث واحد • واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها • وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها • ووحدة الحق المعتدى عليه • سائغ • أثر ذلك : اعتبارهم فاعلين أصليين في القتل والشروع فيه ومتضامنين في المسؤولية • عرف تحدث الإصابة القاتلة منهم أم لم يعرف • (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)

إثبات

” بوجه عام “ :

١٩	٢	١ — العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضي الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها • ما لم يقيد القانون بدليل أو بقرينة بذاتها • (الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١)
٣٢	٥	(والطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)
١٦٧	٢٩	(والطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
٢٧١	٥١	(والطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
١٩	٢	٢ — حسب محكمة الموضوع أن تتشكك في إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضي ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله • (الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه من أى دليل له مأخذه في الأوراق . متى اطمأن إليه .
٢٤	٣	(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢)
١٢٦	٢٣	(والطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٥)
٢٢٨	٤٢	(والطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
٢٣٥	٤٣	(والطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
٢٦٨	٥٠	(والطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		٤ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه . موضوعي .
٢٤	٣	(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢)
		٥ - كفاية أن تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كما تقضى له بالبراءة . ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكامها من عيوب التدبير .
٤٥	٧	(الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٥)
٣٩	٦	(والطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٥)
٢٠٤	٣٧	(والطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
٦١٠	١١٨	(والطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٦ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . وإطراح ماعداها .
٢٤	٣	(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢)
٨٣	١٥	(والطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
١٣٦	٢٥	(والطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
٤٥٧	٨٧	(والطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
٦٤٥	١٢٥	(والطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١)
٨٩٦	١٨٦	(والطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - جريمة التوصل إلى الحرب من أداء بعض الرسوم المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر . عمدية . قوامها توافر القصد الجنائي العام باتجاه ارادة مرتكبها إلى الاخلال بأحكام هذا القانون .
		استخلاص قيام القصد الجنائي . موضوعي . مثال في شراء عقار مجزأ على صفتين بعقدين في تاريخين مختلفتين .
١٠٠	١٧	(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
		٨ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . موضوعي .
		للمحكمة الاطمئنان إلى الدليل بالنسبة لمتهم وإطراحه بالنسبة لآخر .
١٠٤	١٨	(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
		٩ - تجزئة الدليل . والأخذ بما يطمئن إليه وإطراح ما عداه . سرده اطمئنان المحكمة .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
٤٩٢	٩١	(والطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		١٠ - توافر حالة اتلبس أو انتفاؤها . أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام . تقدير ذلك . موضوعي .
٢٠٤	٣٧	(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
		١١ - عدم التزام المحكمة بنص الاعتراف وظاهره . لها أن تستنبط الحقيقة منه ومن سائر العناصر الأخرى . متى كان ذلك يتفق وحكم العقل والمنطق .
٢٠٧	٣٨	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
		١٢ - وكن العادة في استعمال مكان للدعارة . إثباته بطرق الإنبات كافة .
٣٦٩	٧١	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — تأخر الضابط في تحرير محضر ضبط الواقعة . لا يدل على عدم جديته .
٤٢٣	٨١	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١٤ — تحقيق أدلة الدعوى في المواد الجنائية . لا يصح أن يكون رهنا بمشيتة المتهم .
٤٤٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١٥ — الأدلة في المواد الجنائية ضنائم متساندة . مناقشة أحدها على استقلال . خير جائز .
٤٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٥)
٣٧٣	٧٢	(والطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
٦٠٢	١١٦	(والطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		١٦ — بيان المحكمة واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة التهديد . كفايته . إشارة الحكم إلى العبارات التي هدد الطاعن بها المجنى عليه . لا قصور .
٥٦٦	١٠٧	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٥)
		١٧ — عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . إغفال بعض الوقائع . مفاده إطراحها لها .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		١٨ — التلبس صفة تلازم الجريمة . تقدير المظاهر التي تنم عن وقوع الجريمة . موضوعي . تقدير الزمن بين وقوع الجريمة واكتشافها لتبين حالة التلبس من عدمه . موضوعي .
٩١٠	١٨٩	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		١٩ — ثبوت إخفاء المتهم للخدر بمخزائه ومخباين داخل رذائه ودخوله ميناء القاهرة الدولي . يتحقق به معنى الجلب .
٩٥٥	١٩٨	(الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣. - تسباند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه .
٩٩٣	٢٠٦	(الظمن رقم ١٤٥٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)
٣٨٨	٧٤	(والظمن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		راجع أيضا :
		إجراءات المحاكمة .
		(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٢٨)
		وأسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي"
		(القاعدتان رقما ٤٢٥ و ٨٢ بالصحيفتين رقمي ١٣٦ و ٤٢٩) .
		وتبديد :
		(القاعدتان رقما ١٢ و ١٤٥ بالصحيفتين رقمي ٦٦ و ٧٢٤) .
		ودفاع .
		(النوامد أرقام ١٩ و ٢٩ و ١٢١ و ١٤٥ بالصفحات
		أرقام ١٠٨ و ١٦٧ و ٦٢٥ و ٧٢٤)
		وحكم .
		(القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٦١٠)
		وسب وقذف .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٣٢)
		وقتل عمد .
		(القاعدتان رقما ٨٢ و ١٦٧ بالصحيفتين رقمي ٤٢٩ و ٨٠٩)
		ونقض .
		(القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٧١)

الصفحة	القاعدة	إعتراف
		١ — للمحكمة الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين ولو عدل عنها فيما بعد . (الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢) ٢٤
		٢ — حق المحكمة في أن تطرح اعتراف المتهم . متى تبين لها أنه لا يطابق الحقيقة . مثال . (الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٥) ٤٥
		٣ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في أى دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنها بعد ذلك . متى اطمأنت إلى صحتها . (الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠) ١٦٧
		٤ — عدم التزام المحكمة بنص الاعتراف وظاهره . لها أن تستنبط الحقيقة منه ومن سائر العناصر الأخرى . متى كان ذلك يتفق وحكم العقل والمنطق . (الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧) ٢٠٧ (والطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩) ٣٧٣
		٥ — تعويل الحكم على اعتراف الطاعن بأن الزجاجة المضبوطة تحوى نحمرا وعلى قول محرر المحضر بأنه ضبطه يقدم جانباً منها لشخص يختص بتحسينها بحمله . لا عيب . (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢) ٢٦٨
		٦ — حق محكمة الموضوع في تجزئة اعتراف المتهم والأخذ بما تطمئن إليه منه دون غيره . لها الأخذ به ولو عدل عنه بعد ذلك . مثال . (الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩) ٢٩٥

الصفحة	القاعدة	
		٧ — تصديق اعتراف المتهم من عدمه . موضوعي . استظهار المحكمة أن اعتراف المتهم بارتكاب فعل زواعة دخان مقصود به محاولة اقتداء والده . حقها في عدم التعويل على هذا الاعتراف .
٣١١	٥٨	(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
		٨ — عدم التزام المحكمة بنص أقوال المتهم وظاهرها . حقها في الأخذ منها بما يطابق الحقيقة .
٣٩٩	٧٦	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		٩ — تقدير المحكمة أن المكتوب الذي حرره المتهم اعترافا بجناية تخابر وليد جريمة تعذيبه من الطامع لجملة على تحريره . موضوعي .
٤٥٧	٨٧	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١٠ — لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل . ولو كان اعترافا . فتأخذ بما تطعن إليه . وتطرح ما عداه .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		١١ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال للمحكمة كامل الحرية في تقديره . أخذ المحكمة به . مفاده اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لعدم الأخذ به .
٦١٩	١٢٠	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		١٢ — عدم جدوى قول الطامع باحراز آخر لبعض من المخدر المضبوط . طالما كان فيما اعترف باحرازه ما يكفي لحمل قضاء الحكم .
٦١٩	١٢٠	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — تقدير صحة الإقرار وقيمته في الإثبات . موضوعي . انتهاء المحكمة إلى سلامة إقرار المتهم . لانتفاء الصلة بين إصابته . وبين الإقرار . من حقها . لا ينال من ذلك تمام الاستجواب في حضرة مخبر المباحث . هله ذلك ؟
٧٢٧	١٤٦	(الطن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		١٤ — تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات من سلطة محكمة الموضوع . حقها في الأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه . (الطن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
٩١٦	١٩٠	
		١٥ — تطابق أقوال الشاهد — أو اعترافات المتهم . والدليل الفنى . ليس بلازم . كفاية أن يكون الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى . (الطن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
٩١٦	١٩٠	

أوراق

(١) "أوراق رسمية"

		١ — العبرة باقتناع القاضى ببناء على ما يجريه من تحقيق وبحث كافة العناصر المطروحة أمامه . عدم جواز مطالبة الأخذ بدليل معين ولو كانت أوراقا رسمية . ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته . (الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)
٣٣	٥	
٥٠٧	٩٤	(والطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		٢ — استناد الحكم صحيحا إلى دليل ثابت في الأوراق . كفايته . (الطن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
٥٩	١١	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — حق المحكمة في العدول عن طلب ضم دفاتر لإثبات أن التفتيش تم قبل صدور الإذن • جائز متى أطمأنت بما يسوغ إلى حصول التفتيش بعد الإذن •
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٤ — الركون إلى البطاقة الشخصية • في إثبات السن • صحيح •
٤٥٢	٨٦	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		(ب) "أوراق عرقية" •
		١ — إقرار المتهم بقبوله الحكم الصادر ضده • في الدعويين الجنائية والمدنية • حجته • مقصورة عليه • عدم امتدادها إلى المسئول عن الحقوق المدنية • ولو كان محكوما عليه بالتعويض متضامنا مع المتهم • أساس ذلك • المادة ١/٢٩٥ مدني •
٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٢ — تقدير المحكمة أن المكتوب الذي حرره المتهم • اعترافا بجناية تخابر • وايد جريمة تعذيبه من الطاعن لجملة على تحريره • موضوعي •
٤٥٧	٨٧	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		راجع أيضا : إثبات "شهادة" • (القاعدة رقم ٥ بالصحيحة رقم ٣٢)
		تسجيل صوتي
		محاكمة المتهم بأشرطة تسجيل في دعوى • لا يحتم محاكته بها في أخرى •
٤٥٧	٨٧	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	خبرة
		١ — تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني . تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . إثارة أمر التعارض بين الدليلين أمام النقض لأول مرة غير مقبولة .
١٢٦	٢٣	(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٥)
٢٩٥	٥٦	(والطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)
٤٣٧	٨٣	(والطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
٦٢٥	١٢١	(والطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٣)
		٢ — التفات المحكمة عن طلب الدفاع استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فيما اختلف فيه التقرير الطبي الشرعي والتقرير الاستشاري أخذاً بالتقرير الأول وما ساندته من أدلة أخرى . لا عيب . مثال .
١٥٠	٢٦	(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٢)
		٣ — تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينها . موضوعي . التمسك أمام النقض بتحيز الخبير المنتدب . دون اتخاذ إجراءات رده أمام محكمة الموضوع . غير مقبول .
٣٨١	٧٣	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٤ — تقدير آراء الخبراء والموازنة بينها . موضوعي . كون المسألة المطروحة فنية بحث . وجوب الاستعانة في شأنها بخبير . التمسك بعدم قدرة المصاب على التحدث لقطع شرايين رقبة . طلب جازم . على المحكمة تحييصه عن طريق خبير .

الصفحة	القاعدة	
		إطراحها هذا الطلب وكرنا إلى أقوال الشهود . إخلال بحق الدفاع .
٣٨٨	٧٤	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
٣٨١	٧٣	(والطن رقم ١٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		هـ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني — غير لازم . كفاية أن يكونا غير متناقضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
		وجود إصابة بظهر المجنى عليه . رغم وقوف ضاربه أمامه . جائز . أساس ذلك . جسم الإنسان متحرك لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء .
٤٢٩	٨٢	(الطن رقم ١٢٩٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢١)
		٦ — خلو الكشف الطبي الموقع على المجنى عليه عند دخول السجن من وجود إصابات به لا ينفي وجودها والجزم بسببها عند دخوله إياه متى استدل الحكم على ذلك بما ورد بشأنها بالتحقيق العسكري والكشف الطبي اللاحق ومن ظروف الدعوى وملابساتها . أساس ذلك . حق المحكمة في الأخذ بما تطمئن إليه من تقارير وإطراح ما عداها والجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره .
٤٥٧	٨٧	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٤)
		٧ — اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز مجادلتها فيه . طالما قد أقامت اقتناعها على ما ينتج .
٥٠٧	٩٤	(الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٨ — تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينها . والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات . موضوعي . لا يجوز إثارتها أمام النقض .
٥٦٦	١٠٧	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٥)
٦٢٥	١٢١	(والطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		٩ — تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعي . المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . طلبات التأجيل لاتخاذ إجراء . عدم التزام المحكمة بإجابته . رهن بعدم الحاجة إليه .
٧٥٧	١٥٣	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٠)
		١٠ — رابطة السببية وكن في جريمة القتل الخطأ إقتضاؤها إتصال الخطأ بالقتل إتصال السبب بالمسبب . وجوب إثبات توافرها استنادا إلى دليل قتي .
٨٣٦	١٧٢	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
		١١ — إغفال حكم الإدانة . التدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ وإصابات المجنى عليه والتي أدت إلى وفاته استنادا إلى دليل قتي . قصور .
٨٣٦	١٧٢	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
٢٨٢	٥٣	(والطعن رقم ١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
		١٢ — تطابق أقوال الشاهد — أو اعترافات المتهم — والدليل الفني . ليس بلازم . كفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني .
٩١٦	١٩٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — التمسك بمحدث الوفاة . في وقت سابق على ذلك الذي أثبت المضابط سنوالة للجنة عليه فيه . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق خبير . أو الرد عليه بأسباب سائغة . مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص .
٩٨٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨) راجع : أيضا : حكم . (القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٧٠٦)
		شهادة
		١ — انتهاء الحكم في ثبوت خطأ الطاعن لقيادته . سيارته في الجانب من الطريق المخصص للاتجاه المضاد . استنادا إلى أقوال شاهد وإفادة المرور . مطرعا بذلك ما أثبت بالمعاينة من أن المرور كان محولا إلى هذا الجانب . لا عيب .
١٩	٢	(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١)
		٢ — عدم التزام محكمة ثاني درجة أن تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . أساس ذلك ؟
٢٤	٣	(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢)
٦٥٤	١٢٧	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٣ — اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات وما تضمنته المستندات . كفايته لأطراح دليل النفي والقضاء بالإدانة . الخوض بعد ذلك في تعارض أقوال الشهود . جدل في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع .
٣٢	٥	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)
		٤ — عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي . ما دامت قد أطرحتها ولم تستند إليها في قضائها .
٣٢	٥	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — إمسالك الضابط عن ذكر أسماء أفراد القوة المرافقة له عند الضبط أو عن ذكر اسم المرشد السرى . لا ينال من شهادته .
٣٩	٦	(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٥)
		٦ — عدم ذكر الضابط بتحرياته تفصيل وانعسة اتفاهه والمرشد السرى مع المطعون ضده على هقد صفقة وهمية تمكيننا له من ضبطه حال تسليم المخدرات إلى المرشد المذكور مكتفيا بالقول باتجاره بالمخدرات . لا يشكك في صحة الواقعة أو في شهادة الضابط .
٣٩	٦	(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٥)
		٧ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة . حق المحكمة الموضوع .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٨ — حق المحكمة في التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن قالة شهود النفى . دون بيان العلة .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٩ — وزن أقوال الشهود والتعويل عليها . مرجعه إلى محكمة الموضوع .
٦٣٨	١٧٣	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)
٨٣	١٥	(والطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٣)
١٢٦	٢٣	(والطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٥)
٢٣٥	٤٣	(والطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
٢٤٩	٤٦	(والطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
٢٧٥	٥٢	(والطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
٦٠٢	١١٦	(والطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
٨٧٩	١٨٢	(والطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . استنادها في توافر حالة التلبس . إلى أقوال الشهود . حق لها .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
٢٣٥	٤٣	(والطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
٢٧٥	٥٢	(والطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
٨٧٩	١٨٢	(والطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		١١ - نزول المتهم عن طلب سماع الشهود . لا يسلبه حقه في العدول عنه . ما دامت المرافعة دائرة .
١٢٠	٢١	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
٩٨٠	٢٠٣	(والطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		١٢ - الأصل بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي . متى كان ذلك ممكنا . للمحكمة تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه . أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .
١٢٠	٢١	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
		١٣ - حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل تطمئن إليه . طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق . لها وزن أقوال الشهود وتقديرها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير مقبولة .
١٢٦	٢٣	(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدلائل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني . تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . أمثلة .
١٢٦	٢٣	(الطن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٥)
٢٧٥	٥٢	(والطن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
٢٩٥	٥٦	(والطن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)
٤٣٧	٨٣	(والطن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
٦٢٥	١٢١	(والطن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		١٥ — تقدير الأدلة . حق لمحكمة الموضوع . لها تجزئة أقوال الشاهد والمواءمة بين ما أخذته عنه وعن الشهود الآخرين إيراد مؤدى أقوال الشهود جملة . لا يعيب الحكم . ما دام ينصب على واقعة واحدة . لا خلاف فيها .
١٣٦	٢٥	(الطن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		١٦ — ما يقرره الشخص مما يكون قد رآه أو سمعه أو أدركه بحاسة من حواسه . شهادة .
١٣٦	٢٥	(الطن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		١٧ — الإعفاء من أداء الشهادة وفق المادة ٢٨٩ إجراءات رهن بطلب ذلك ممن ذكرتهم . سماع شهادتهم والتعويل عليها . لا عيب . ما داموا لم يعترضوا على أدائها .
		نطاق التزام أحد الزوجين . بعدم افشاء ما أبلغه به أثناء قيام الزوجية بغير رضاه . المسادتان ٢٠٩ مرافعات سابق و ٦٧ من قانون الإثبات .
١٣٦	٢٥	(الطن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — سماع المدعى المدني . كشاهد . إذا طلب هو ذلك . أو أرتأت المحكمة سماعه .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		١٩ — المنازعة فيما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود .
١٦٧	٢٩	(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
٢٣٥	٤٣	(والطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		٢٠ — قول الشاهد أنه قُتِلَ المتهم فضبط معه المخدر فحسب .
		إعادة تفتيش ذات المتهم بمعرفة النيابة والعشور معه على مبلغ من النقود . الشك في أقوال الشاهد . سائغ . النعمى
		على الحكم قضاءه بالبراءة لإحتمال ترجيح لديه . بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيره . عدم قبوله .
١٨٩	٣٣	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)
		٢١ — ترجيح دفاع المتهم على شهادة الشاهد . موضوعي .
١٥٩	٣٧	(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
		٢٢ — تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
٢٣٥	٤٣	(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
٢٤٩	٤٦	(والطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
٤٥٧	٨٧	(والطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٤)
٦٢٥	١٢١	(والطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
٧٣٨	١٤٨	(والطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
		٢٣ — طلب إعادة الدعوى للرافعة لسماع الشهود الغائبين
		بجلسة المحاكمة بعد سابقة التنازل عن سماعهم حتى إقفال باب المرافعة . التفات المحكمة عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٤٩	٤٦	(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — عدم جواز النفي على المحكمة التفاتها عن قالة شهود النفي .
٢٧١	٥١	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
		٢٥ — إثارة التعارض بين الدليل القولي والنفي لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول مقبول . أساس ذلك ؟
٢٩٥	٥٦	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)
		٢٦ — الإحالة في بيان أقوال شهود الإثبات إلى أقوال أحدهم . لا عيب . ما دامت تتفق في جملتها مع أقوال الآخر .
		اختلاف شهود الإثبات في غير ما هو مؤثريا خلصت إليه المحكمة من عقيدة . لا عيب .
٢٩٥	٥٦	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)
		٢٧ — عدم اطمئنان المحكمة إلى رواية الشاهد للتناقض . التفاتها . من بعد . عن طلبه مناقشة الطبيب الشرعي لتأييد أقواله . لا عيب . أساس ذلك ؟
٣٣٧	٦٣	(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢)
		٢٨ — جواز تلاوة أقوال الشاهد إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . صراحة أو ضمنا .
		سكوت المتهم عن التمسك بسماع شهود الإثبات أمام محكمة أول درجة . يسقط حقه في التمسك بسماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية . علة ذلك ؟
٣٩٣	٧٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٠)
٨٧١	١٨١	(والطعن ٧٨١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)

		٢٩ — لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد وتقديرها . افصح المحكمة عن سبب اطراحها أقوال الشاهد . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
		إطراح المحكمة أقوال الضابط من عرض المتهم المخدر للبيع بمحل عام . وانتقاله إليه متنكرا زاعماله رغبته في شرائه . وضبطه لإياه في حالة تلبس . بدعوى أنه لو صحت هذه الرواية لاستصدر إذنا بالتفتيش . غير سائغ . تأخر الضابط في تحرير محضر ضبط الواقعة . لا يدل حتما على عدم جديته . عدم معرفة المرشد السرى لكامل اسم المتهم أو محل إقامته . لاينال من شهادة الضابط نقلا عنه .
٤٢٣	٨١	(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٣٠ — اعراض المحكمة عن سماع شهود . لم يطلبوا وفق المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ لإجراءات . لا أثريب .
٤٢٩	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٣١ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكونا غير متناقضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال . وجود إصابة بظهر المجنى عليه . رغم وقوف ضاربه أمامه . جائز . أساس ذلك : جسم الانسان . تتحرك لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء .
٤٢٩	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
٥٨٢	١١١	(والطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)
		٣٢ — حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . متى اطمأنت إليها .
٤٢٥	٨٦	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣٣ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال ينقلها شاهد عن آخر . متى اطمأنت إليها .
٤٥٧	٨٧	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٤)
٢٣٥	٤٣	(والطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		٣٤ — لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٣٥ — اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليه . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٦٠٢	١١٦	(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٣٦ — تحصيل الحكم أقوال الشاهد على نحو خاطيء . يؤدي إلى فساد التدليل .
٦١٠	١١٨	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٣٧ — عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورده من أقواله ما نظمته إليه في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة .
٦٢٥	١٢١	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
٤٣٧	٨٣	(والطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٣٨ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم . موضوعي .
٦٢٥	١٢١	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك صراحة أو ضمنا .
٦٢٥	١٢١	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
٦٥٤	١٢٧	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
٩٥٥	١٩٨	(والطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		٤٠ — تقدير توافر قصد الاتجار في جريمة احرار المخدر من عدمه . موضوعي مادام سائغا .
		اغفال الحكم ما ورد بالتحريات وما شهد به رجال الضبط من أن المتهم أقر لها بأن احراره المخدوكان بقصد الاتجار . قصور .
٦٨٧	١٣٥	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٥)
		٤١ — تطابق أقوال الشاهدين . أو اعترافات المتهم . والدليل الفني . ليس بلازم . كفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني .
٩١٦	١٩٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		٤٢ — اختتام المرافعة بطلب البراءة أصليا . وسماع ضابط المباحث بصفة احتياطية . طالب جازم . التزام المحكمة بإجابته . إذا لم تنته إلى البراءة . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٩٨٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدتان رقمسا ٨٣ و ٨٦ بالصحة فتين وفقى ٤٣٧ و ٤٥٢)

الصفحة	القائمة	
		قراءن :
		(١) قوة الأمر المقضى :
		١ - النعى على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى . دون الحكم الاستثنائى الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . غير جائز . علة ذلك ؟
١٦٢	٢٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
٤٨٧	٩٠	(والطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٢ - قبول المستنول عن الحق المدنى الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة أو تفويته على نفسه استئنافه فى ميعاده . وعدم اختصاصه بالتالى أمام محكمة ثانى درجة فى الاستئناف المقام من المتهم عنه . أثره : عدم جواز طعنه فى الحكم الصادر فى هذا الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . أساس ذلك ؟
١٧٥	٣٠	(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)
		٣ - الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . له حجيته التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ قانونا . له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .
٥٢٠	٩٦	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		٤ - صحة الدفع بعدم جواز نظر دعوى إتمام بناء بدون ترخيص لسبق الفصل فيها . رهن بثبوت هذا الاتهام قبل الحكم نهائيا فى الدعوى السابقة عن ذات البناء .
٧١٨	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - التفات المحكمة عن تحقيق دفاع الطاعن من أن أعمال إقامة البناء وتشطيبه كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل . قبل صدور الحكم نهائيا من الدعوى الأولى . قصور .
٧١٨	١٤٣	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣)
		٦ - اقتصار الحكم المطعون فيه . على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . يمتنع معه توجيه أى نعى متعلق بالموضوع . علة ذلك ؟
٨٨٣	١٨٣	(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		(ب) قرائن قضائية :
		١ - العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضى الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها . ما لم يقيد القانون بدليل أو بقرينة بذاتها .
١٩	٢	(الطن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١)
		٢ - قصد القتل أمر خفى يستخلصه القاضى من الظروف المحيطة بالدعوى والامارات الخارجية التى يأتىها الجانى وتم عما يضمهره فى نفسه .
٥٩	١١	(الطن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
٦١٩	١٩٠	(والطن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		٣ - استناد الحكم إلى وجود آثار آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن رغم عدم إمكان تحديد نوع فصيلاتها . كقرينة معززة ومؤيدة لما انتهى إليه من أدلة أخرى . لا يعيبه .
١٢٦	٢٣	(الطن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر عناصر الدعوى . بما في ذلك الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . حق للمحكمة .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
٤٥٧	٨٧	(والطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٤)
٤٥٢	٨٦	(والطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٥ — حق القاضي الجنائي أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها ما لم يقيدده القانون بدليل معين .
٢٢٨	٤٢	(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		٦ — ثبوت سبق الاصرار في حق المتهمين يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه منهم .
٢٧٥	٥٢	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
		٧ — توعد الطاعن المجنى عليه بالايذاء عند انصرافهما من السينة . وسبقه إياه في الانصراف منها وانتظاره له بالطريق العام واعتدائه عليه فور مشاهدته له . كفايته تدليلاً على توافر ظرف سبق الاصرار في حقه .
٢٩٥	٥٦	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)
		٨ — اشتراط أن يكون الدليل صريحاً دالاً بذاته على الواقعة المراد إثباتها . غير لازم . كفاية أن يكون من شأنه أن يؤدي إليها باستنتاج سائر تجزئته المحكمة . مثال .
٤٥٧	٨٧	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
٤٧٤	٨٨	٩ — إدانة الطاعن بالشروع في سرقة أوراق . تأسيسا على وضعه إياها على عربة نقل ومحاولته الخروج بها من باب الجمرک تنفيذاً لاتفاقه مع آخر على سرقتها . صحيح . (الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)
٦٦١	١٢٨	١٠ — إصدار الشيك على بياض . مفاده تفويض المستفيد في تحرير بياناته . افتراض هذا التفويض ما لم يقيم الدليل على خلافه . (الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
٦٧٧	١٣٢	١١ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . نفسى . استفادته من ظروف الدعوى وملايساتها . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه صراحة . (الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩)
٨٠٩	١٦٧	١٢ — تقدير كون الجريمة الثانية . نتيجة محتملة للجريمة الأولى المتفق عليها . موضوعي . مثال . (الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٩١٠	١٨٩	١٣ — التلبس صفة تلازم الجريمة . تقدير المظاهر التي تنم عن وقوع الجريمة . موضوعي . تقدير الزمن بين وقوع الجريمة واكتشافها لتبين حالة التلبس من عدمه . موضوعي . (الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
٩١٦	١٩٠	١٤ — استنتاج توافر سبق الإصرار من ظروف الدعوى وملايساتها . ما دام ذلك سائغاً . (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) "قرائن قانونية" :
		القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش . إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة قصد بها رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة . قابلية هذه القرينة لإثبات العكس دون اشتراط أدلة معينة . ودون مساس بضرورة توافر الركن المعنوي .
٨٠٥	١٦٦	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		معاينة :
		١ — إتهام الحكم في ثبوت خطأ الطاعن لقيادته سيارته في الجانب من الطريق المخصص للاتجاه المضاد . امتنادا إلى أقوال شاهد وإفادة المرور . مطوحا بذلك ما أثبت بالمعاينة من أن المرور كان محولا إلى هذا الجانب . لا يعيبه .
١٩	٢	(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١)
		٢ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب معاينة . لا يتجبه لنفي الفعل أو إثبات استحالة حصوله .
٤٢٩	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٢ — إيراد الحكم ما يفيد إجراء المعاينة في ظروف مشابهة . إثباته إمكان الرؤية على ضوء المصابيح التي تنير المسكن — لا على ضوء الطبيعة — لا ينال منه عبارة إجراء المعاينة في وقت مماثل .
٥٠٧	٩٤	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)

إجراءات

(١) "إجراءات التحقيق" :

- ١ — عدم اشتراط ثبوت أمر النذب الصادر من المندوب
الأصيل إلى غيره من مأموري الضبط القضائي . كتابة . التفتيش
يكون في هذه الحالة باسم النيابة العامة الآمرة . وليس باسم
المندوب له .
- ٨٣ ١٥ ... (الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣) ...
- ٢ — عدم جواز النعي على الحكم بسبب عيب شاب التحقيق
السابق على المحاكمة .
- ٨٣ ١٥ ... (الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣) ...
- ٣ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في أي
دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنها بذلك . متى
اطمأنت إلى صحتها .
- ١٦٧ ٢٩ ... (الطن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠) ...
- ٤ — نذب النيابة العامة أحد مأموري الضبط القضائي لتنفيذ
الاذن . صحيح في القانون .
- ١٩٣ ٣٤ ... (الطن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧) ...
- ٥ — تقدير سلامة إجراءات الضبط والتحرير السابقة على
التحقيق . واقع يستقل بتقديره قاضي الموضوع .
- ٢٧١ ٥١ ... (الطن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣) ...
- ٦ — مباشرة إجراءات التحقيق أرفع الدعوى في جرائم النقد
والتريب والاستيراد . رهن بصدور طلب ممن يملكه قانونا .

الصفحة	القاعدة	
٣٥٣	٦٧	<p>صدور طلب في جريمة يستوجب القانون فيها صدوره لتحريك الدعوى الجنائية . تخويله النيابة إتخاذ إجراءات التحقيق فيها بكافة أوصافها . وما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة . متى تكشف عرضا أثناء التحقيق . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢)</p> <p>٧ — إيجاب المادة ١٢٣ إجراءات على المحقق أن يثبت من شخصية المتهم وأن يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه . عدم إيجابها أفصح المحقق عن شخصيته .</p> <p>حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم أمام النيابة ولو لم يفصح وكيلها عن شخصيته .</p> <p>(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)</p> <p>١٢٠</p>
٦١٩	١٢٠	<p>راجع أيضا :</p> <p>إثبات . " إقرار " .</p> <p>(القواعد ٥٨ و ١٤٦٤ بالصحيفتين رقمي ٣١١ و ٧٢٧)</p> <p>وأمر بالآ وجه .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٢٠)</p> <p>ومستشار الإحالة .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٢٨)</p> <p>(ب) " إجراءات المحاكمة "</p> <p>١ — تقدير جدية نزاع حول مسألة من مسائل الأحوال الشخصية مطروح أمام المحكمة الجنائية وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى من عدمه . أمر تستقل به المحكمة الجنائية .</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)</p> <p>٥</p>
٣٥٢	٥	

الصفحة	القائمة	
		٢ - قرار المحكمة الذي يصدر في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . قرار تحضيري لا تتولد عنه أية حقوق للخصوم .
		حق المحكمة في العدول عن طلب ضم دفاتر لإثبات أن التفتيش تم قبل صدور الإذن . جائز . متى اطمانت بما يسوغه إلى حصول التفتيش بعد الإذن .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
٨٧١	١٨١	(والطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٣ - الأصل بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي . متى كان ذلك ممكنا . للمحكمة تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه . أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .
١٢٠	٢١	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
		٤ - نزول المتهم عن طلب سماع الشهود . لا يسلبه حقه في العدول عنه . مادامت المرافعة دائرة .
١٢٠	٢١	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
٩٨٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٥ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق . قدم في مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم . أو الرد عليه .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		٦ - استعمال المحكمة حقها في حبس المتهم احتياطيا . لا يحول بين الدفاع وحقه في طلب التأجيل . ولا يعد إكراها للتنازل عن سماع الشهود . المادة ٣٨٠ إجراءات .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حق المحكمة في رفض طلب التأجيل للاستعداد . إذا مارأت ألا عذر للمتهم أو محاميه في عدم تحضير دفاعه .
١٥٩	٢٧	(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
١٢٤	٢٢	(والطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
		٨ - كفاية إثبات تلاوة تقرير التلخيص بدياجة الحكم . طالما أن رئيس الدائرة التي أصدرته قد وقع عليه مع كاتبها .
١٦٢	٢٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
		٩ - تقديم المدافع . للمحكمة ما طرأ من عذر حال بينه وبين تحضير دفاعه في الميعاد . لها أن تمهل الوقت الكافي لتحضير دفاعه .
١٥٩	٢٧	(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
		١٠ - الأصل في الإجراءات انفرادية . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لإثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة . أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .
		استناد الطاعن . تدليلا على عدم صحة ما أثبت بمحضر الجلسة والحكم . إلى تحقيقات أجرتها النيابة بناء على شكواه . غير مقبول . ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير .
٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		١١ - انتفاء مصلحة المسئول عن الحقوق المدنية . في النعي ببطلان الإجراءات لعدم إعلان المتهم بجلاسة المعارضة .
٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — صحة الحكم في غيبة المتهم . شرطه : أن يكون قد أعلن قانونا بالجلسة المحددة لها . أساس ذلك . الاعلان القانوني . شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . تمسك الطاعن بعدم إعلانه . دفاع جوهري . التفات الحكم عنه إيراد وردا . قصور . حلة ذلك ؟
٣٦٦	٧٠	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		١٣ — حضور محام مع المتهم بجنتحه . غير واجب . الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز . مثال في صدد عدم حضور محام مع متهم بجنتحه .
٣٦٩	٧١	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		١٤ — جواز تلاوة أقوال الشاهد إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . صراحة أو ضمنا .
٣٩٣	٧٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٠)
		١٥ — عدم التزام المحكمة الاستئنافية . باجابة طلب سماع شاهد . تنازل الدفاع عن سماعه أمام محكمة أول درجة . لسقوط حقه في التمسك به .
٣٩٣	٧٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٠)
٨٧١	١٨١	(والطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		١٦ — إعراض المحكمة عن سماع شهود . لم يطلبوا وفق المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ لإجراءات . لا تريب .
٤٢٩	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١٧ — تحقيق أدلة الدعوى في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشيئة المتهم .
٤٤٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — الدفاع المسطور في أوراق الدعوى . يكون مطروحا دائما على المحكمة في أى مرحلة تالية . الالتفات عنه . يوجب عليها بيان العلة .
		تدوين الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . يكون مطروحا أمام محكمة الطعن ولو لم يتم التمسك به أمامها . مثال في معارضة استئنافية .
٤٤٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١٩ — سكوت المتهم عن التمسك بحقه في الكلمة الأخيرة . لا بطلان .
٤٥٧	٨٧	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٢٠ — تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لا بداء دفاعه . أمر مرجعه إليه . قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض .
٥٤٢	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
٩٤٧	١٩٦	(والطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)
		٢١ — عدم جواز الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها . بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهرى يعيب الإجراءات . محلل نظر العذر القهرى وتقديره يكون هند الطعن في الحكم .

الصفحة	المقابلة	
		عدم تقديم دليل عذر المرض مفاده . صحة الحكم المطعون فيه .
٥٤٢	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
١٦٢	٢٨	(والطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
٤٨٧	٩٠	(والطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
٧٧٨	١٥٩	(والطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٦)
٨٠١	١٦٥	(والطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٩٤٧	١٩٦	(والطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)
		٢٢ — ثبوت أن المتهم خير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة . وجوب إيقاف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده . المادة ٣٣٩ إجراءات . قول الحكم إنه ثبت لديه من التقارير الطبية أن الطاعنة تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفي في الذاكرة والاحساسات الخاصة والعامية . قضاؤه في الدعوى من بعد دون التثبت مما إذا كانت هذه الحالة تعد عاهة في عقلها من عدمه . اخلال بحقوقها في الدفاع ولو كانت قد مثلت أمام المحكمة مع محاميها الذين تولوا الدفاع عنها . أساس ذلك ؟
٥٤٦	١٠٣	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٤)
		٢٣ — تقرير التلخيص . من الإجراءات الجوهرية . عدم وضعه . كتابة . يعيب الحكم ويبطله . لا يغني عن ذلك قراءة أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي .
٦٠٧	١١٧	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٢٤ — عدم وجود تقرير التلخيص بأوراق الدعوى مفاده . قعود المحكمة من وضعه . ولو نصت في حكمها على استيفائه . ولو لم يحدد هذا البيان عن طريق الادعاء بالتزوير .
٦٠٧	١١٧	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - اثبات وكيل النيابة أن زجاجة المتحصلات وضعت في مظروف ختم عليه بخاتم ضابط الشرطة . قول هذا الأخير أن الختم على الزجاجة ذاتها . خلاف ظاهري . يقتضى من المحكمة إجراء تحقيق . استجلاء لحقيقة الأمر .
٦١٠	١١٨	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٢٦ - الطالب الجازم . ماهيته ؟
		حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .
٦٢٥	١٢١	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
٦٥٤	١٢٧	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٢٧ - قاعدة عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . سريلانها على المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى .
		علة ذلك ؟
		العذر المانع من حضور جلسة المعارضة . جواز التمسك به . لأول مرة . أمام النقض .
		حق محكمة النقض في تقدير دليل العذر المقدم اليها .
٦٦٦	١٢٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٥)
		٢٨ - وضع تقرير التلخيص من الهيئة التي فصلت في الدعوى .
		غير لازم . كفاية تلاوة المقرر لتقرير وضعته هيئة سابقة .
		علة ذلك ؟
٧٠٠	١٣٨	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ — عدم اتباع مرسومه القانون في اعلان ورقة التكليف بالحضور . يترتب عليه بطلان الورقة وكذا إجراءات المحاكمة والحكم . أساس ذلك : المادتان ٢٣٤ إجراءات و ١٩ مرافعات .
٧٠٢	١٣٩	(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
		٣٠ — تأجيل نظر المعارضة إداريا يوجب إعلان المعارضة قانونا بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة .
٧٠٢	١٣٩	(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
		٣١ — حق المتهم في الدفع ببطلان الحكم الغيابي لعدم إعلانه بجلسة المحاكمة . يسقط إذا لم يبد بجلسة المعارضة .
٧٥٣	١٥٢	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
		٣٢ — طلب التأجيل لاتخاذ إجراء . عدم التزام المحكمة بإجابته . رهن بعدم الحاجة إليه .
٧٥٧	١٥٣	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
		٣٣ — نظر عدة قضايا للطاعن بجلسة واحدة . تقديمه شهادة مرضية باحداها . انصراف دلالتها إلى كافة القضايا المتهم فيها والمنظورة بذات الجلسة .
		إبداء الدفاع عن المعارض عذرا لتخلف هذا الأخير . وجوب تعرض المحكمة له بالقبول أو الرفض .
٨٦٨	١٨٠	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٤)
		٣٤ — متابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . والرد على كل جزئية يثيرها . غير لازم .
٨٧٩	١٨٢	(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ — عدم اطعنتان محكمة النقض لعذر الطاعن، في التخلّف عن حضور الجلسة التي أجلت لها معارضته الاستئنافية وصدر فيها الحكم المطعون فيه برفض المعارضة . وغم هامة بها . أثره : صحة إجراءات المحاكمة .
٨٨٣	١٨٣	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٣٦ — محكمة ثاني درجة . عدم التزامها بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه أو رأت هي لزوماً لذلك .
		للحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عند ذلك صراحة أو ضمناً . المادة ٢٨٩ إجراءات .
		عدم تمسك الدفاع عن الطاعن بسماع شهادة الشاهد الذي استدعته المحكمة للحضور كطلبه . مفاده : تنازله عن سماع شهادته .
		التفات المحكمة عن طلب الطاعن إعادة الدعوى للرافعة لإبداء ما أمسك عنه من دفاع بعد أن سمعت الدعوى في حضوره .
		لا إخلال بحق الدفاع .
٩١٠	١٨٩	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
٢٤	٣	(والطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢)
٩٥٥	١٩٨	(والطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٣٧ — التمسك ببطلان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٩٤٧	١٩٦	(الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)
		٣٨ — ندب المحكمة محامياً عن المتهم لغياب محاميه الموكل .
		عدم إمتراض المتهم على هذا الإجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع .
٩٤٧	١٩٨	(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — المخاتات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي يجريه المحكمة بالجلسة . وتسمع فيه الشهود . عدم جواز الخروج من هذا الأصل . إلا إذا تعذر سماع الشهود أو قبل المتهم ذلك .
٩٨٠	٢٠٣	(الطن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٤٠ — حق المتهم في إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق . ما دامت المرافعة جارية . نزوله عن سماع شاهد لإثبات . لا يسلبه حق العودة إلى التمسك بسماعه .
٩٨٠	٢٠٣	(الطن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٤١ — التمسك بحدوث الوفاة . في وقت سابق على ذلك الذي أثبت الضابط سؤاله للجنى عليه فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق خبير . أو الرد عليه بأسباب سائغة . مثال التسبب معيب في هذا الخصوص .
٩٨٠	٢٠٣	(الطن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٤٢ — إختتام المرافعة بطالب البراءة أصليا . وسماع ضابط المباحث بصفة احتياطية . طلب جازم . التزام المحكمة بإجابته . إذا لم تنته إلى البراءة . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٩٨٠	٢٠٣	(الطن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		راجع أيضا : نقض .
		(القواعد أرقام ٤٤ و ٥٣ و ٥٩ و ١٣٨ بالصفحات أرقام ٢٤٢ و ٢٨٣ و ٣١٦ و ٧٠٠)
		إجراءات التحقيق
		راجع : إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات المحاكمة
		راجع : إجراءات .
		إحالة
		١ - قرار الإحالة . إجراء سابق على المحاكمة . الطعن ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٩) ٥٦
٢٩٥		٢ - خطأ الحكم في بيان تاريخ صدور قرار الإحالة . خطأ مادى لا يعيبه . (الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٩) ٥٦
٢٩٥		راجع أيضا : مستشار الإحالة .
		أحداث
		١ - البطاقة الشخصية . المحكمة الركون إليها في إثبات السن . (الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤) ٨٦
٤٥٢		٢ - جواز الطعن بالنقض في الحكم القاضي بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة الأحداث . متى كان المتهم وقت الحادث قد جاوز الثامنة عشرة من عمره . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٤) ١٠٥
٥٥٨		أحوال شخصية
		الخطأ المأدى في إسم المتوفى في إجراءات تحقيق الوفاة . لا أثر له في صحة الحكم .
		تقدير جدية نزاع حول مسألة من مسائل الأحوال الشخصية مطروح أمام المحكمة الجنائية وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى من عدمه . أمر تستقل به المحكمة الجنائية . (الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٩) ٥
٣٢		

إختصاص

(أ) الاختصاص الولائي :

١ - القضاء العسكري . حقه وحده دون معقب في التقرير
بما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصه من عدمه . النيابة
العسكرية عنصر من القضاء العسكري . أساس ذلك ؟

(الطن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤) ... ٨٧ ... ٤٥٧

٢ - الولاية العامة . انعقادها للمحاكم العادية . محاكم أمن
الدولة . استثنائية .

قانون الطوارئ . إجازته إحالة الجرائم المعاقب عليها بالقانون
العام . إلى محاكم أمن الدولة . عدم اشتماله . ولا غيره من
التشريعات . على نص بانفراد محاكم أمن الدولة بالاختصاص .
أثر ذلك : بقاء اختصاص القضاء العادي . بهذه الجرائم .
قائما . مثال .

(الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠) ... ١٧٣ ... ٨٣٩

(ب) الاختصاص النوعي :

قضاء محكمة الجنايات في تهمة سرقة مال مملوك لمرفق هام .
بعقوبة الجناية . رغم صدور قانون يزيل عنها وصف الجناية
ويعدها جنحة . قبل إجرائها تحقيقا فيها . خطأ في القانون .
لأنحصار اختصاصها .

(الطن رقم ١٦٥٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥) ... ٩٥ ... ٥١٦

تنازع الاختصاص :

قضاء محكمة ثاني درجة بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة
للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي الصادر فيها من جديد .

الصفحة	القاعدة	
		بعد سابقة فصلها في موضوعه . قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره . أساس ذلك ؟
		الطعن بالنقض على هذا القضاء ولو بعد الميعاد المقرر . وجوب اعتباره طلبا لتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى على أساس قيام تنازع سلبي في الاختصاص بين محكمتي أول وثاني درجة والحكم بأحالة الدعوى إلى المحكمة الأخيرة . أساس ذلك ؟
٨٩٢	١٨٥	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٨)
		اختلاس أشياء محجوزة
		راجع : تبديد . (القواعد أرقام ١٢٩ و ١٣٣ و ١٣٧ و ١٦٤ بالصفحات أرقام ٦٦٦ ، ٦٨١ ، ٦٩٥ و ٨٩٨) .
		اختلاس أموال أميرية
		معاينة المتهم في تهمة سرقة مال مملوك لمرفق عام بمقوبة الجنائية . رغم صدور قانون يزيل عنها وصف الجنائية قبل الحكم النهائي في الدعوى . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟
٥١٦	٩٥	(الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٨٨)
		إخفاء أشياء مسروقة
		١ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . نفسى . استفادته من ظروف الدعوى وملابساتها . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه صراحة .
٦٧٧	١٣٢	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٩/١٠/١٩٧٨)
		٢ — مجرد اتصال المتهم ما يبا بالمضبوطات المسروقة . يتحقق به ركن الإخفاء . عدم اشتراط أن يكون احتجازه بذية التملك .
٦٧٧	١٣٢	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٩/١٠/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	إرتباط
		١ - مباشرة اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى في جرائم النكد والتريب والاستيراد . رهن بصدور طلب ممن يملكه قانونا .
		صدور طلب في جريمة يستوجب القانون فيها صدوره لتحريك الدعوى الجنائية . تخويله النيابة لاتخاذ اجراءات التحقيق فيها بكافة أوصافها . وما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة . متى تكشففت عرضا أثناء التحقيق . أساس ذلك ؟
٣٥٣	٦٧	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
		٢ - تعيب الحكم فيما تساند اليه في خصوص جريمة الاستحصال على خاتم الجمهورية واستعماله استعمالا ضارا بها . عدم جدواه . طالما جاء براء من العوار في جريمة التزوير في محرر رسمي المرتبطة ذات العقوبة الأشد .
٤٠٩	٧٨	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		٣ - ادانة الطاعن بجريمتي عرض لحوم مذبوحة خارج البياخانة . وعرض أغذية مغشوشة للبيع . وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما . المادة ٣/٣٢ مقوبات .
		توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين . خطأ . وجوب تصحيحه بالاكتفاء بعقوبة الجريمة الثانية الأشد . أساس ذلك ؟
٨٢١	١٦٨	(الطن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
		٤ - وقوع جريمتي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وليد نشاط واحد . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد منهما وحدها . المادة ١/٣٢ مقوبات .
٩٩٧	٢٠٧	(الطن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : بناء . (القاعدة رقم ١٤٣ بالنصحية رقم ٧١٨)
		إزالة حد
		١ — الحد المعاقب على نقله أو إزالته على موجب حكم المادة ٢٥٨ عقوبات . هو الثابت رضاء أو قضاء . أو المتعارف عليه من قديم الزمان . مثال للنسب معيب . (الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
٢٥٥	٤٧	...
		أسباب الإباحة وموانع العقاب أسباب الإباحة :
		(١) استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :
		١ — متى يجوز لقائد مركبة خلفية أن يتجاوز مركبة أمامه ؟ (الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)
٣٢٢	٦٠	...
		٢ — الحالات التي تبيح للساحب الأمر بعدم صرف قيمة الشيء ؟ (الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
٦٦١	١٢٨	...
		٣ — جريمة اختلاس المحجوزات . قوامها . الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية . استخلاص حصول التبديد في عناصر الدعوى . موضوعي . تمسك الحارس بانتفاء مسؤوليته عن تهمة تبديد محجوزات تأسيسا على حقه في حبسها وفقا للسادة ٢٤٦ مدني . عدم جدواه . متى ثبت تبديدها . (الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٩)
٧٩٣	١٦٣	...

الصفحة	القاعدة	
		(ب) "الدفاع الشرعى"
		١ — ثبوت التدبير للجريمة . أو الاتفاق عليها . أو التحيل لإرتكابها . انتفاء موجب الدفاع الشرعى . حق الدفاع الشرعى . سن لرد عدوان حال . تقدير قيامه . موضوعى .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
٢٠٧	٣٨	(والطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
٤٢٩	٨٢	(والطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
٩٠١	١٨٧	(والطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٢ — مشاهدة الطاعن ثلاثة أشخاص يحمل أحدهم سلاحا ناريا يكسرون قفل أحد المحلات المواجهة لمسكنه . استغاثته وانقطاع التيار الكهربائى بالمنطقة أثر ذلك . اعتقاده أن اطفاء الأنوار من تدبيرهم وانجازا للسرقه . يتحقق من موجب الدفاع الشرعى عن مال الغير ويبيح قتلهم . أساس ذلك : ارتكابهم جناية شروع فى سرقة . المسادتان ٢٤٥ ، ٢٥٠ عقوبات .
٣٠٥	٥٧	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠)
		٣ — يكفى فى الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب سائغة ومقبولة تبرر ما وقع من الأفعال . استبعاد التفكير الهادىء المطمئن الذى يستحيل أن يكون عليه المدافع وقتئذ .
٣٠٥	٥٧	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٤ — تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . حق الدفاع الشرعى . سن لرد العدوان ومنع استمراره .
٤٢٩	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — إنتواء كل من المتهم والمجنى عليه الاعتداء على الآخر، ينتفى به موجب الدفاع الشرعى من أيهما . تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفائها . موضوعى .
٩٠١	١٨٧	(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٦ — متى يتوافر حق الدفاع الشرعى . فى حالة التشاجر بين فريقين ؟
٩٧٦	٢٠٢	(الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٧ — إغفال الحكم . فى رده على الدفع بقيام حاله الدفاع الشرعى . لإصابات الطاعن التى اتهم المجنى عليه وآخر بإحداثها واستظهار الصلة بين الاعتداء الواقع من الطاعن عليهما وبين اعتدائهما عليه . وأى الاعتدائين أسبق . وأثر ذلك فى توافر الدفاع الشرعى أو انتفائه . قصور .
٩٧٦	٢٠٢	(الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		راجع أيضا : إثبات . "شهادة" . (القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ٨٣)
		(ج) "موانع العقاب"
		١ — تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر من عدمه . موضوعى .
		الحادث القهرى . شرطه : ألا يكون للجاني يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه . عدم التزام محكمة الموضوع بإيراد ما لم تركن لإيئه من أقوال الشهود .
٣٢٢	٦٠	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٦١٩	١٢٠	٢ — منأط الاعفاء وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مشروط بتعدد المساهمين فى الجرائم المعينة فاعلين كانوا أو شركاء . وورود الابلاغ على غير المبالغ بقصد تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطرة . عدم تحقق 'صدق الابلاغ' . انتهاء . وجب الاعفاء . (الطن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٨)
٧٦٧	١٥٦	٣ — حالات الاعفاء من العقاب المنصوص عليها بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قوامها فى الأولى المبادرة بالإخبار قبل علم السلطات بالجريمة . وفى الثانية أن يؤدى الاختيارأيا كان وقته إلى تمكين السلطات من ضبط الخناقة . مثال . (الطن رقم ١٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٥/١١/١٩٧٨)
استئناف		
”ميعاده“		
٨٦٤	١٧٩	١ — ميعاد الاستئناف . من النظام العام . جواز إثارة أى دفع بشأنه فى أية حالة كانت عليها الدعوى وأمام النقض . حد ذلك : أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم . وألا يقتضى تحقيقا موضوعيا . (الطن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٧٨)
		٢ — ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام . جواز الفصل فيه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . تأجيل المحكمة الدعوى لتقديم مستندات . لا يمنعها . عند إصدار حكمها . من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . (الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٧/١٢/١٩٧٨)
٨٨٣	١٨٣	

الصفحة	القاعدة	
		” تقرير التلخيص “
		١ — تقرير التلخيص . من الإجراءات الجوهرية . عدم وضعه . كتابة . يعيب الحكم ويبطله . لا يغني عن ذلك قراءة أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي . (الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢) ١١٧ ٦٠٧
		١ — عدم وجود تقرير التلخيص بأوراق الدعوى . مفاده . قعود المحكمة عن وضعه . ولو نصت في حكمها على استيفائه . ولو لم يحدد هذا البيان من طريق الادعاء بالتزوير . (الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢) ١١٧ ٦٠٧
		٢ — وضع تقرير التلخيص من الهيئة التي فصلت في الدعوى . غير لازم . كفاية تلاوة المقرر لتقرير وضعته هيئة سابقة . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦) ١٣٨ ٧٠٠
		” نطاقه “
		استئناف للنياية العامة . قاصر على الدعوى الجنائية فحسب . تناول الدعوى المدنية في هذه الحالة خطأ في القانون . (الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢) ٦١ ٣٢٩
		” نظره والحكم فيه “
		١ — عدم التزام محكمة ثاني درجة أن تجزئ من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . أو ما فات محكمة أول درجة إجراؤه . (الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢) ٣ ٢٤ (والطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢) ٦٢ ٣٣٣ (والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢) ١٢٧ ٦٥٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إثارة الدفاع عن الطاعن أنه ليس المعنى بالاتهام وأن بطاقته سرقت منه واستعملها آخر وضع عليها صورته . وهو الفاعل الحقيقي . وطالب إجراء المضاهاة بين بصمات الطاعن الثابتة والبصمات المرفوعة من مكان الحادث يعد دفاعا جوهريا .
٢٨	٤	(الطن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢)
		٣ — القضاء بتعديل الحكم المستأنف بتخفيف العقوبة . مفاده : إلغاؤه فيما قضى به من عقوبة أشد .
١٨٢	٣١	(الطن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)
		٤ — خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب . لا يعيبه . ما دام قد بين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن الحدود المقررة لها .
١٨٢	٣١	(الطن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)
		٥ — حق المسئول عن الحقوق المدنية . في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . استقلاله عن حق النيابة والمتهم في الاستئناف . تقيده بالنصاب فحسب .
٣١٦	٥٩	(الطن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٦ — طرح الدعوى المدنية . وحدها . على المحكمة الاستئنافية حقها في بحث أركان الجريمة وثبوتها في حق المتهم .
		رفض المحكمة طلب المسئول عن الحقوق المدنية تأجيل نظر استئنافه . لينظر مع استئناف المتهم . لا تريب . علة ذلك ؟
٣١٦	٥٩	(الطن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)

الصفحة	القامة	
		٧- النعي بأن المدعى بالحق المدني . لم يسدد رسوم استئنافه . لا يقبل من المسئول عن الحقوق المدنية . أساس ذلك ؟
٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٨- إدلاء المتهم بدفاع جديد أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب تحقيقه بما دام متبجاً من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى .
٤٤٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٩- عدم تقييد المحكمة الاستئنافية . عند نظرها الاستئناف المقام من المدعى بالحق المدني . بالحكم الصادر في الشق الجنائي ولو كان حائزاً لقوة الأمر المقضى . أساس ذلك ؟
٥٣٢	١٠٠	(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٨)
		١٠- عدم جواز تشديد العقوبة عند نظر استئناف النيابة للحكم القاضي بتأييد المعارضة المرفوعة من المتهم .
٦٥٤	١٢٧	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		١١- إغفال الحكم الاستئنافي الإشارة إلى نص القانون الذي أنزل العقاب بموجبه . رغم إنشائه أسباباً لنفسه وعدم إفصاحه عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف . بطلانه . لا يعصمه من ذلك . إشارته إلى مواد الاتهام ما دام لم يفصح عن أخذه بها .
٧٣٥	١٤٧	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		١٢- المحكمة الاستئنافية . عليها منحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها . وتطبيق صحيح القانون . ولو كان الوصف الصحيح أشد . حد ذلك ؟ مثال في جريمة فك أختام .
٨٢٦	١٦٩	(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
٨٦٤	١٧٩	١٣ — عدم جدوى نعى الطاعن بعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا . ما دام قد عارض فيه وقبلت معارضته . علة ذلك . (الظمن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
٨٧١	١٨١	١٤ — عدم التزام المحكمة الاستئنافية باجابة طلب سماع شاهد . تنازل الدفاع عن سماعه أمام محكمة أول درجة . (الظمن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧) راجع أيضا : إثبات . "شهادة" وإجراءات . "إجراءات المحكمة" . "وتزوير" . "الادعاء بالتزوير" وشيك بدون وصيد . (القاعدتان رقم ١٥٣ ، ١٨١ بالصحيفتين رقمي ٧٥٧ ؛ ٨٧١)
		وبناء : (القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٤٥)
		ونقض : (القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٦٨١)
		"سقوط الاستئناف"
٦٩٢	١٣٦	١ — الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ . مناطه : عدم تقدمه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته . أساس ذلك ؟ المادة ٤١٢ إجراءات . (الظمن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٥)
		٢ — استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي . سقوطه إذا ألغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة . علة ذلك . عدم حدوث اندماج بين الحكمين . واعتبار الحكم الأخير كأنه وحده صادر في الدعوى .

الصفحة	القاعدة	
٧٦١	١٥٤	<p>القضاء بقبول استئناف النيابة للحكم الغيابي شكلا . على الرغم من تعديله في المعارضة . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)</p>
		<p>استجواب</p> <p>راجع : إثبات . "إعتراف"</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢٧)</p>
		<p>استدالات</p> <p>تقدير سلامة إجراءات الضبط والتجوز السابقة على التحقيق .</p> <p>واقع يستقل بتقديره قاضى الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)</p>
٢٧٦	٥١	<p>راجع أيضا : تفتيش . "التفتيش باذن"</p> <p>(القاعدتان رقم ٦٦ ، ١٨٢ بالصحيفتين رقمي ٣٥٠ ، ٨٧٩)</p>
		<p>استيراد</p> <p>مباشرة إجراءات التحقيق أوقف الدعوى في جرائم النقد والتزوير والاستيراد . رهن بصدور طلب ممن يملكه قانونا .</p> <p>صدور طلب في جريمة يستوجب القانون فيها صدوره لتحريك الدعوى الجنائية . تخويله النيابة اتخاذ إجراءات التحقيق فيها بكافة أوصافها . وما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة . متى تكشف غرضها أثناء التحقيق . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)</p>
٣٥٣	٦٧	

الصفحة	القاعدة	إشتراك
		١ - ثبوت سبق الاصرار في حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه منهم .
٢٧٥	٥٢	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٨)
		٢ - استفادة الشريك في جريمة الزنا من تنازل الزوج . سواء كان ذلك قبل الحكم أو بعده . جواز إثارة ذلك ولأول مرة أمام القضاة . لتعلقه بالنظام العام . التنازل يشمل الدعوى الجنائية والمدنية . في خصوص جريمة الزنا .
٥٢٧	٩٨	(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢)
		٣ - دفاع الشريك باستفادته من تنازل الزوج قبل زوجته المتهمه بالزنا . جوهري .
		قعود المحكمة عن تحقيق الدفاع المذكور . قصور .
٥٢٧	٩٨	(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢)
		٤ - مسئولية الفاعل أو الشريك من جميع الجرائم المحتمل حصولها . ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة التي اتفق على ارتكابها .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		٥ - اتفاق المتهمين على ارتكاب جريمة سرقة . ارتكاب أحدهم جناية قتل عمد . مساءلتهم جميعا عن الجريمتين متى تبين أن جناية القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق المتهمون على ارتكابها .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		إصابة خطأ
		١ — تقدير الخطأ المستوجب المسؤولية . موضوعي . إجازة انحراف قائد المركبة إلى اليسار لتخطي مركبة تتقدمه . حده : أن يتم مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب . مخالفة ذلك . خطأ في حد ذاته . مثال . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١) ٦٤
٣٤٢		
		إعراف
		راجع : إثبات . " إعراف " .
		إعدام
		راجع . عقوبة . وقتل عمد . ونقض : (القواعد أرقام ٢٠ ٣٨ ٤ ١٢٦ و ١٦٧ و ١٩٠٤ بالصفحات أرقام ١١٣ ٢٠٧ ٤ ٦٤٩ ٤ ٨٠٩ ٤ ٩١٦)
		إعلان
		١ — إيجاب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء معياد . عدم قيام طريقة أخرى مقامه . (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩) ٣
١٠	٣ (نقابات)	
		٢ — إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً لجلسة المحاكمة . يوجب عليه الحضور مستعداً للإبداء أوجه دفاعه . (الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣) ٢٧
١٥٩	٢٧	
		٣ — انتفاء مصلحة المسئول عن الحقوق المدنية . في النعي ببطلان الإجراءات . لعدم إعلان المتهم بجلسة المعارضة . (الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠) ٥٩
٣١٦	٥٩	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - صحة الحكم في الدعوى في غيبة المتهم . شرطه : أن يكون قد أعلن قانونا بالجلسة المحددة لها . أساس ذلك ؟ الإعلان القانوني . شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . تمسك الطاعن بعدم إعلانه . دفاع جوهري . التفتات الحكم عنه إيراد وردا . قصور . حالة ذلك ؟ (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٩) ... ٧٠ ... ٣٦٦
		٥ - المصلحة . شرط لقبول الطعن . عدم قبول النعي على ورقة إعلان الحكم الابتدائي . خلوها من وصف التهمة والعقوبة المقررة بها . متى قبل استئناف المحكوم عليه لهذا الحكم . حالة ذلك : لانعدام مصلحته . (الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٩) ... ١٣٣ ... ٦٨١
		٦ - عدم اتباع ما رسمه القانون في إعلان ورقة التكليف بالحضور . يترتب عليه بطلان الورقة وكذا إجراءات المحاكمة والحكم . أساس ذلك : المسادتان ٢٣٤ إجراءات و ١٩ مرافعات . (الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦) ... ١٣٩ ... ٧٠٢
		٧ - تأجيل نظر المعارضة إداريا . يوجب إعلان المعارض قانونا بالجلسة التي أجل إليها نظرها . (الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦) ... ١٣٩ ... ٧٠٢
		٨ - حق المتهم في الدفع ببطلان الحكم الغيابي لعدم إعلانه بجلسة المحاكمة . سقوطه إذا لم يبد بجملة المعارضة . (الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠) ... ١٥٢ ... ٧٥٣

الصفحة	القاعدة	
		إكراه
		١ — استعمال المحكمة حقها في حبس المتهم احتياطياً . لا يحول بين الدفاع وحقه في طلب التأجيل . ولا يعد إكراهها للتنازل عن سماع الشهود . المادة ٣٨ . إجراءات . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦) ... ٢٥ ... ١٣٦
		٢ — خلو الكشف الطبي الموقع على المجنى عليه . عند دخول السيجن . من وجود إصابات به . لا ينفي وجودها والجزم بسببها عند دخوله إياها متى استدل الحكم على ذلك بما ورد بشأنها بالتحقيق العسكري والكشف الطبي اللاحق ومن ظروف الدعوى وملابساتها . أساس ذلك : حق المحكمة في الأخذ بما تطمئن إليه من تقارير وإطراح ما عدها والجزم بما لم يجزم به الخبر في تقريره . مثال في التمسك بأن الاعتراف كان وليد إكراه . (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤) ... ٨٧ ... ٤٥٧
		٣ — تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات . موضوعي . انتهاء المحكمة إلى سلامة اعتراف المتهم . لانتفاء الصلة بين إصابته . وبين الاعتراف . من حقها . لا ينال من ذلك تمام الاستجواب في حضور مخبر المباحث . غلة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦) ... ١٤٦ ... ٧٢٧
		التزام
		”انقضاؤه بالوفاء“ . الأصل في الوفاء أن يكون للدائن أو نائبه . الوفاء لغيرهما خير مبرئ للذمة أو مسقط للمسئولية المدنية إلا إذا أقره

الصفحة	القاعدة	
		الدائن أو عادت عايله منفعة منه وفي حدودها أو كان قد تم للمأثر للدين بحسن نية اعتقادا بأنه الدائن الحقيقي . مثال في وفاء غير مبرئ للذمة .
٥٧٤	١٠٩	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)
		إمتناع عن تنفيذ حكم
		إعلان الصورة التنفيذية للحكم المنفذ به إلى الموظف المختص المطلوب إليه تنفيذه . شرط لانطباق المادة ١٢٣ عقوبات .
٢٩١	٥٥	(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)
		أمر بالألا وجه
		١ — التناقض الذي يعيب القرار هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر . مثال في تأييد أمر بألا وجه .
٣٢٨	٤٢	(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		٢ — الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . لهجته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ قانونا . له في نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .
٥٢٠	٩٦	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		٣ — الأمر بعدم وجود وجه . الأصل فيه أن يكون صريحا . التأشير برفاق تحقيق بشكوى أخرى محفوظة . عدم اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها .
٧٨٩	١٦٢	(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		<h2>أمر تكليف</h2> <p>جريمة عدم تنفيذ أمر تكليف على خلاف أحكام القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل في شأن تكليف المهندسين . بقاؤها مؤثمة على موجب أحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ رغم الغائه أحكام القانون السابق . أساس ذلك : اعتبارها تشكل جريمة الامتناع عن تأدية أعمال الوظيفة موضوع أمر التكليف آنف الذكر المنصوص عليها بالمادتين ٣ ، ٥ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ .</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦) ١٧١</p>
٨٣٣		<h2>أمر جنائي</h2> <p>٢ — قضاء محكمة ثاني درجة باعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي الصادر فيها من جديد . بعد سابقة فصلها في موضوعه . قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره . أساس ذلك ؟</p> <p>الطعن بالنقض على هذا القضاء ولو بعد الميعاد المقرر . وجوب اعتباره طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى على أساس قيام تنازع سلبي في الاختصاص بين محكمتي أول وثاني درجة والحكم باحالة الدعوى إلى المحكمة الأخيرة . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠) ١٨٩</p>
٨٩٢		<h2>أمن دولة</h2> <p>راجع : اختصاص ولائي وقضاء عسكري .</p> <p>(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٥٧) .</p>

الصفحة القاعدة

أمر ضبط وإحضار

١ - المادة ١٢٦ إجراءات . إجازتها لسلطة التحقيق في جميع المواد . إصدار أمر بحضور المتهم أو القبض عليه وإحضاره .
خلو هذا الأمر من أهم المتهم . عدم اعتباره في صحيح القانون
أمرا بالقبض . المادة ١٢٧ إجراءات . تفتيش الشخص
استنادا إليه . باطل .

٩٩٣ ٢٠٦ ... (الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)

(ب)

باعث . بطلان . بلاغ كاذب . بناء .

باعث

١ - عدم تأثير الباعث على قيام الجريمة ولا المسؤولية عنها .

٢٣٥ ٤٣ ... (الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٦)

٢ - الباعث على الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها .

٢٧٥ ٥٢ ... (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)

٣ - عدم الاعتداد بالأسباب التي دعت إلى إصدار الشيك .

٦٦١ ١٢٨ ... (الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)

بطلان

راجع : إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٢٦٩)

(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢٧)

(القواعد أرقام ٥٦ ٦٧ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٩٠ ٩١)

بالصفحات ٥٠١ و ٤٨٧ و ٤٥٧ و ٤٥٢ و ٤٧٦ و ٣٥٣ و ٢٩٥

٧٥٣ و ٧٣٥ و ٧٠٢ و ٦٨١ و ٦١٩ و ٥٧٠

(القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٧٣٨) •

(القواعد أرقام ٢٨ و ١١٧ و ١٣٨ بالصيغحات أرقام ١٦٢

(٧٠٠٠٦٠٧٩)

(القاعدة رقم ٤٢ الصحيفة رقم ٢٢٨)

(الزائدتان رقم ٢٨ و ١٠٢ بالصحيفة بين رقمي ١٦٢ و ٥٤٢) .

١ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب. قوامه: العلم

بكذب الوقائع المبلغ بها وقصد الإساءة إلى المحبني عليه .

قول الحكم ان الثابت من التحقيقات وفي أقوال المتهم التي

تقسم بروح التحدى والعداء أنه كان يعلم بكذب ما أبلغ به .

كفايته تدليلاً على توافر ذلك القصد بشقيه .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جريمة البلاغ الكاذب . عدم توقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى • أساس ذلك ؟
٥٨٧	١١٢	(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١)
		٣ - تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر سوء القصد في جريمة البلاغ الكاذب • موضوعي •
٨٥٨	١٧٨	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
		٤ - اقتصار الحكم على الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية عن جريمة البلاغ الكاذب والقذف • تحدته عن أركان هاتين الجريمتين صراحة • غير لازم •
٨٥٨	١٧٨	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
بناء		
		١ - متى يصبح الحكم بالازالة على موجب حكم القانونين رقمي ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ٤٥٤ لسنة ١٩٦٢ ؟
٣٤٥	٤٥	(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		٢ - صحة الدفع بعدم جواز نظر دعوى إتمام بناء بدون ترخيص لسبق الفصل فيها • رهن بثبوت هذا الإتمام قبل الحكم نهائيا في الدعوى السابقة من ذات البناء •
٧١٨	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣)
		٣ - التفات المحكمة عن تحقيق دفاع الطاعن من أن أعمال إقامة البناء وتشطيبه كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل • قبل صدور الحكم نهائيا في الدعوى الأولى • قصور •
٧١٨	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - متى تعد جريمة البناء بدون ترخيص . متتابعة الأفعال ؟
٧١٨	١٤٣	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣)
		٥ - إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني التي لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الأخيرة . دون موافقة اللجنة المختصة . أصبح غير مؤتم بصمدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .
		سريان هذا الحكم كذلك عند تعدد الأعمال في المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة .
		وجوب استظهار قيمة الأعمال محل الاتهام من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى .
٩٧٠	٢٠١	(الطن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٥)
		٦ - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه ومؤدى كل منها . قصور . مثال في بناء .
٩٧٠	٢٠١	(الطن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٥)

(ت)

تبديد . تبغ . تحقيق . ترصد . تزوير . تسجيل
صوتي . تعدي على موظف عام . تعذيب . تعويض .
تفتيش . تقادم . تقديم مخور بحال عامة . تقرير
التلخيص . تقسيم . تلبس . تهديد بارتكاب جريمة
ضد النفس . تهريب جمركي .

تبديد

- ١ — تحقق القصد الجنائي في التبديد بانصراف نية الجاني
إلى إضافة الشيء الذي تسلمه واثنى عليه إلى ملكه واختلاسه
لنفسه . بحث توافر هذا القصد . موضوعي .
٦٦ ١٢ (الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
- ٢ — منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي في التبديد .
جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام النقض .
٦٦ ١٢ (الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
- ٣ — عدم جدوى إثارة قصور الدليل بالنسبة لتبديد بعض
الأشياء . متى ثبت يقينا تبديد الباقي منها .
٦٦ ١٢ (الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
- ٤ — تمسك الطاعن بان المنقولات موضوع الاتهام بيعت
جبريا وفاء لدين له وآخر على المجني عليه . وتقديمه صورة محضر
حجز تساند ذلك . التفتات الحكم عن هذا المستند وعن تحقيق
مؤداه . إخلال بحق الدفاع .
٧٠ ١٣ (الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم دليل دفاعه . مضى كان في استطاعته تجهيزه من قبل .
		السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد أو اختلاس الأشياء المحجوزة . لا يعفى من المسؤولية الجنائية .
١٢٤	٢٢	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
٢٢٠	٤٠	(والطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥)
٦٦٦	١٢٩	(والطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٥)
٦٨١	١٣٣	(والطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٩)
٧٩٨	١٦٤	(والطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٨٤٧	١٧٥	(والطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)
٩٣١	١٩٢	(والطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		٦ — التحدث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . ليس بلازم . ما دام فيما أورده الحكم من وقائع . ما يكفي لاستظهاره .
		احتجاز المنة ولات دون مقتض . ودون جق في احتباسها . يكفي اتوافر سوء القصد وتتحقق به أركان جريمة خيانة الأمانة .
٣٩٣	٧٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٠)
		٧ — سقوط الدعوى الجنائية في جريمة التبديد . بدؤه من يوم ظهور التبديد . ما لم يثبت وقوعها قبل ذلك .
٤٤٧	٨٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٨ — بدء سقوط الدعوى الجنائية من يوم ارتكاب الجريمة . ولو جهل المحقق عليه ذلك . مثال في تبديد .
٤٤٧	٨٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القائمة	
		٩ — الدفع بعدم العلم يوم البيع . موضوعي . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام النقض .
٦٨١	١٣٢	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٩)
		١٠ — كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس .
		شرط لوقوع جريمة التبيد .
		جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . استثناء من هذا الأصل .
		عدم جواز القياس عليه . أساس ذلك : لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .
٦٩٥	١٣٧	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
		١١ — التفات الحكم من المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسئوليته في جريمة التبيد . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦٩٥	١٣٧	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
		١٢ — إدانة المتهم لمجرد تعمره فيما أودع لديه . دون الفصل في النزاع على ملكيته وانتفاء القصد الجنائي لديه وما يظاهره من مستندات . قصور وإخلال بحق الدفاع . مجرد الإخلال بعقد الوديعة . لا يفيد وقوع جريمة التبيد .
٦٩٥	١٣٧	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
		١٣ — حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الشبوت . شرطه : الإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة .
		تبرئة المتهم أخذا بأقوال شهوده من أن الطاعنة تسلمت منقولاتها مع إغفال ما أقر به بمحضر الشرطة من أنها في حوزته . قصور .
٧١١	١٤١	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — ثبوت اختلاس المتهم للشيء المسلم اليه لاصلاحه . تتحقق به جريمة التبديد . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣) ٧٢٤
	١٤٥	١٥ — التفتات المحكمة من تخصيص دفاع جوهرى . اخلال بحق الدفاع . عدم تعرض المحكمة لمستندات مقدمة من المتهم لإثباتا لبراءة ذمته فى جريمة تبديد . رغم تمسكه بدلالة هذه المستندات . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠) ٧٦٤
	١٥٥	١٦ — جريمة اختلاس المحجوزات . قوامها . الاعتداء على السلطة العامة التى أوقعت الحجز . قضائية كانت أو إدارية . استغلال حصول التبديد من عناصر الدعوى . موضوعى . تمسك الحارس بانتفاء مسئوليته عن تهمة تبديد محجوزات تأسيسا على حقه فى حبسها وفقا لحكم المادة ٢٤٦ مدنى . عدم جدواه . متى ثبت تبديدها . (الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٩) ٧٩٣
	١٦٣	١٧ — الدفع بعدم العلم بالحجز وبالיום المحدد لبيع المحجوزات وبمكانها . موضوعى . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . (الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠) ٧٩٨
	١٦٤	١٨ — سرعان المادة ٣٢٣ مقوبات على اختلاس الأشياء المحجوز عليها إداريا من غير الحارس . إداريا كان الحجز . أم قضائيا . (الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١) ٩٣١
	١٩٢	

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . (القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ٨٤٧)
		تبغ
		تقدير التمييز المنصوص عليه بالمادة ٣ / أ — د من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . العبرة فيه . بالمساحة المزروعة . إذا كانت الزراعة قائمة . وإلا فبوزن الشجيرات المزروعة وكذلك ورق التبغ الأخضر .
٧٧١	١٥٧	(الملحق رقم ٢٩٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٥)
		راجع أيضا : تفتيش . (القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ١٨٥)
		تحقيق
		راجع : إجراءات . " إجراءات التحقيق " . (القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ٩٠٦)
		ترصد
		مدى توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد . موضوعي . (الملحق رقم ٦٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
٤٩٢	٩١	
		تزوير
		" أوراق رسمية "
		١ — جريمة التزوير في محرر رسمي . تحققها بمجرد اعطاء الورقة شكل الورقة الرسمية ومظهرها ولون نسبت زورا إلى موظف للإيهام برسميتها . صدور المحرر بإداة من موظف عام . غير لازم .

الصفحة	القاعدة	
		كفاية أن يتدخل فيه موظف عام في حدود وظيفته أو ينسب إليه ذلك للايهام برسميته .
٤٠٩	٧٨	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		٢ — تعيب الحكم فيما تساند إليه في خصوص جريمة الاستحصال على خاتم الجمهورية واستعماله استعمالاً ضاراً بها .
		عدم جدواه . طالمس جاء براء من العوار في جريمة التزوير في محرر رسمي المرتبطة ذات العقوبة الأشد .
٤٠٩	٧٨	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		٣ — توافر القصد الجنائي في التزوير . رهن بمحصله عن عمد . الإهمال في تحري الحقيقة مهما كانت درجته لا يتوافر به هذا القصد . مثال في تزوير في أوراق رسمية .
٦٤١	١٢٤	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١)
		”إستعمال أوراق مزورة“ :
		١ — جريمة استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . تبدأ بتقديمها والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي ذلك التمسك . سقوط الدعوى الجنائية عنها . بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك بها . أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها .
٢٢٤	٤١	(الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥)
		٢ — انقطاع مدة التقدم بأي إجراء صحيح من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ولو اتخذ في غيبة المتهم أو وجه إلى غيره . أساس ذلك ؟
٢٢٤	٤١	(الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥)

الصفحة	القائمة	
		”الإدعاء بالتزوير“ :
		١ — الأصل في الإجراءات إنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		إثبات عكس ما أثبت بحضور الجلسة . أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .
		استناد الطاعن . تدليلا على عدم صحة ما أثبت بحضور الجلسة والحكم . إلى تحقيقات أجرتها النيابة بناء على شكواه . غير مقبول . ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير .
٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٢ — الادعاء بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة .
٣٩٣	٧٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٠)
		٣ — الدفع بتزوير الشيك . جوهري . وجوب تحييصه لتعلقه بتحقيق الدليل . القعود عن ذلك . يعيب الحكم .
٧٥٧	١٥٣	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)
		تسجيل صوتي
		راجع : إثبات • ”تسجيل صوتي“ .
		تعدى على موظف عام
		الفصل الجنائي في جريمة المادة ١/١٣٧ عقوبات . ما هيته ؟
		استعمال القوة أو التهديد مع موظف أو مكلف بخدمة عامة بقصد حمله على قضاء عمل غير حق أو اجتناب عمل مكلف به .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب عقابه بالمسادة المذكورة بصرف النظر عن توقع الجاني استجابة المجنى عليه من عدمه .
١٩٩	٣٦	(الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
		تعذيب
		تقدير المحكمة أن المكتوب الذي حرره المتهم • اعترافا بجناية تخابر • وليد جريمة تعذيبه من الطاعن لجماله على تحريره • موضوعي •
٢٥٧	٨٧	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		تعويض
		١ — انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المسدة • لا أثر له على الدعوى المدنية النابعة لها • انقضاؤها في هذه الحالة بمضي المدة المقررة من القانون المدني • مثال لتسبب صحيح في القضاء بالتعويض •
٥٥٢	١٠٤	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٤)
		٢ — الإخلال بمصلحة مالية للمضروب وكون الضرر محققا • شرطا الحكم بالتعويض عن الضرر المادي • ثبوت أن المجنى عليه كان يعول المضروب وقت وفاته على نحو مستمر دائم وأن فرضة الاستمرار على ذلك مستقبلا كانت محققة • شرط لتوافر الضرر المادي •
		حق المضروب طلب التعويض عن ضياع فرصة استمرار إعالتة •
٦٣٤	١٢٢	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقدير التعويض المنصوص عليه بالمادة ٣/أ — د من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . العبرة فيه . بالمساحة المنزوعة . إذا كانت الزراعة قائمة . وإلا فيوزن الشجيرات المنزوعة وكذلك ورق التبغ الأخضر .
٧٧١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٥)
تفتيش		
(أ) التفتيش بإذن :		
"إذن التفتيش إصداره" .		
		١ — عدم إثارة الطاعنة الجدل حول الظروف التي حدثت برئيس المحكمة إلى ندب مصدر الإذن . يجعل الإذن صحيحا صادرا ممن يملكه .
١٩٣	٣٤	(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
		٢ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .
٥٠٧	٩٤	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
٧٣٨	١٤٨	(والطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
٨٣٠	١٧٠	(والطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
٨٧٩	١٨٢	(والطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٣ — إبطال المحكمة إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . تأسيسا على اختلاف اسم المأذون بتفتيشه ومهنته عن المثبت ببطاقته وبلغه بمكتب المخدرات وبالحكم الصادر ضده من قبل . سائق .
٨٣٠	١٧٠	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — عدم اشتراط القانون . فترة زمنية محددة . لإجراء التحريات .
		إجراء مأمور الضبط القضائي . بنفسه . التحريات . غير لازم . حقه في الاستعانة برجال السلطة العامة والمرشدين السريين .
٨٧٩	١٨٢	(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		راجع أيضا : مراقبة تليفونية . (القاعدة رقم ٣٤ بالصيغة رقم ١٩٣)
		«تنفيذ الإذن» .
		١ — طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة إلى رجل الضبط المأذون . له أن يستعين في تنفيذ الإذن بأعوانه أو بغيرهم من رجال السلطة العامة . بحيث يكونون على مرأى منه .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٢ — عدم اشتراط ثبوت أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل إلى غيره من مأموري الضبط القضائي كتابة . التفتيش يكون في هذه الحالة باسم النيابة العامة الآمرة وليس باسم المندوب له .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٣ — ندب النيابة العامة أحد مأموري الضبط القضائي لتنفيذ الإذن . صحيح في القانون .
١٩٣	٣٤	(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حق مأمور الضبط القضائي الاستعانة في إجراء التفتيش بغيره . ما دام يعمل تحت إشرافه .
٧٣٨	١٤٨	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
		«الندب لتنفيذ الإذن بالتفتيش» .
		راجع تفتيش : التفتيش باذن . «تنفيذ الإذن» .
		(القاعدتان رقم ١٥ و ٣٤ بالمحقيتين رقمي ٨٣ و ١٩٣)
		(ب) التفتيش بغير إذن :
		«التفتيش في حالة التلبس» .
		١ - حق مأمور الضبط القضائي في ضبط كل من يقوم دليل على مساهمته في جريمة إحراز المخدر المتلبس بها . بغير إذن .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٢ - سلطة مأموري الضبط القضائي . في أحوال التلبس في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه . جواز إصدار أمر بضبطه واحضاره عند عدم تواجده . حقهم في تفتيش المتهم كلما جاز القبض عليه قانونا .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٣ - أطراح المحكمة أقوال الضباط عن عرض المتهم المخدر للبيع بمحل عام . وانتقاله إليه متنكرا زاعماله رغبته في شرائه . وضبطه إياه في حالة تلبس . بدعوى أنه اوصحت هذه الرواية لاستصدار إذن بالتفتيش . غير مائغ .
٤٢٣	٨١	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
٧٢٧	١٤٦	<p>٤ - دخول الضابط . كشخص مادي . مع مرشد سرى . مسكن المتهم بناء على إذن الأخير . إلقاء الضابط القبض على المتهم من بعد . لتوافر التلبس ببيع المخدر للضابط وإحرازه . صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)</p> <p>«الرضا بالتفتيش» :</p> <p>عدم جواز تفتيش المتجر في غير حالة التلبس . إلا باذن من النيابة . أو برضاء حائزه أو من ينوب عنه . علة ذلك : اتصال حرمة المتجر بشخص صاحبه أو مسكنه .</p> <p>تقدير توافر الحيازة . موضوعي .</p> <p>تكليف صاحب المحل شقيقه بمراقبته حال غيابه عنه مؤقتا . عدم اعتباره حائز له حق الرضاء بالتفتيش . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)</p> <p>«التفتيش في نطاق الدائرة الجرمية» :</p> <p>١ - تفتيش الأمتعة والأشخاص . داخل الدائرة الجرمية . ماهيته . حق مأموري الضبط القضائي . من موظفي الجمارك . بإجرائه . لمجرد قيام مظنة التهريب .</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)</p> <p>٢ - القضاء ببطلان تفتيش المتهم . داخل الدائرة الجرمية . لانتفاء ما يجيزه طبقا لأحكام قانون الإجراءات . دون أن يعرض الحكم لحق مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك في التفتيش القيام مظنة التهريب . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(والطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)</p>
٧٨٥	٣٢	
٧٨٥	١٦١	
٧٨٥	١٦١	

الصفحة	القائمة	
		(ج) الدفع ببطلان التفتيش :
		١ - الدفع بصدد الإذن بالتفتيش بعد الضبط .
		موضوعي .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٢)
		٢ - الدفع ببطلان إذن التفتيش . لعدم جدية التحريات .
		جوهري . إبداءه . يوجب على المحكمة الرد عليه . مثال
		لرد قاصر .
٣٥٠	٦٦	(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
		٣ - لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما في الدفع ببطلانه .
		مثال في الدفع ببطلان التفتيش .
٣٦٩	٧١	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٤ - الدفع ببطلان إذن التفتيش . من الدفوع القانونية المختلفة
		بالواقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن
		مدونات الحكم تحمل مقوماته .
		وجوب بيان الدفع ببطلان إذن التفتيش في عبارة صريحة
		تشتمل على بيان المراد منه .
٥٠٧	٩٤	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
٧٣٨	١٤٨	(والطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩)
		٥ - الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم تمهينه . لأول مرة
		أمام النقض . غير جائز . أساس ذلك ؟
٧٣٨	١٤٨	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
		تقادم
		راجع : دعوى جنائية . " إنقضاؤها بمضي المدة " .

الصفحة	القاعدة	
		تقديم نصوص بحال عامة
		النهي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . تمويل الحكم على اعتراف الطاعن بأن الزجاجة المضبوطة تحتوي نكحرا وعلى قول محرر المحضر بأنه ضبطه يقدم بجانبها منها لشخص يحتسبها بحله . لا عيب .
٢٦٨	٥٠	(الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		تقرير التلخيص
		١ — خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر . أو خلو محضر الجلسة من ذكر من وضعه لا يترتب عليه البطلان . المادة ٤١١ لإجراءات جنائية . تكلمة الحكم لمحضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص . أساس ذلك ؟
١٦٢	٢٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
		٢ — كفاية إثبات تلاوة تقرير التلخيص بديباجة الحكم . طالب أن رئيس الدائرة التي أصدرته قد وقع عليه مع كاتبها .
١٦٢	٢٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
		٣ — تقرير التلخيص . مشتملاته ؟ تقرير التلخيص من الإجراءات الجوهرية . عدم وضعه كتابة . يعيب الحكم ويبطله . لا يغني عن ذلك قراءة أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي .
٦٠٧	١١٧	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)

المصفحة	القاعدة	
		٤ — عدم وجود تقرير التلخيص بأوراق الدعوى . مفاده : فعود المحكمة من وضعه . ولو نصت في حكمها على استيفائه . ولو لم يحدد هذا البيان من طريق الادعاء بالتروير .
٦٠٧	١١٧	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٥ — وضع تقرير التلخيص من الهيئة التي فصلت في الدعوى . غير لازم . كفاية تلاوة المقرر لتقرير وضعته هيئة سابقة . حالة ذلك ؟
٧٠٠	١٣٨	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
		٦ — تقرير التلخيص . ماهيته . ورود نقص أو خطأ بتقرير التلخيص . لا بطلان . أساس ذلك ؟
٧٠٠	١٣٨	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
		٧ — عدم جواز النعي على تقرير التلخيص بالقصور . لأول مرة أمام النقض .
٧٠٠	١٣٨	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
		تقسيم
		راجع : بناء . (القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٤٥)
		تلبس
		١ — حق مأمور الضبط القضائي في ضبط كل من يقوم دليل على مساهمته في جريمة إحراز المخدر المتلبس بها . بغير إذن . أساس ذلك ؟
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)

الصفحة	القائمة	
		٢ — سلطة مأموري الضبط القضائي . في أحوال التلبس في الحنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه . جواز إصدار أمر بضبطه وإحضاره عند عدم تواجده . حقهم في تفتيش المتهم كلما جاز القبض عليه قانونا . المسادتان ٣٤ ، ٣٥ إجراءات .
٨٣	١٥	«الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣»
		٣ — عدم جواز تفتيش المتجر في غير حالة التلبس . إلا باذن من النيابة . أو برضاء حائزه أو من ينوب عنه . علة ذلك : اتصال حرمة المتجر بشخص صاحبه أو مسكنه . تقدير توافر الحيازة . موضوعي .
		تسكليف صاحب المحل شقيقه بمراقبته حال غيابه عنه . مؤقنا . عدم اعتباره حائزا له حق الرضاء بالتفتيش . أساس ذلك ؟
١٨٥	٣٢	«الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦»
		٤ — توافر حالة التلبس أو انتفاؤها . أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام . تقدير ذلك . موضوعي .
٢٠٤	٣٧	«الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧»
		٥ — إطراح المحكمة أقوال الضابط عن مرض المتهم المخدر للبيع بمحل عام . وانتقاله إليه متذكرا زاعماله رغبته في شرائه . وضبطه إياه في حالة تلبس . بدعوى أنه لو سمحت هذه الرواية لاستصدر إذنا بالتفتيش . غير سائغ .
٤٨٣	٨١	«الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤»

الصفحة	القاعدة	
		٦ — دخول الضابط . كشخص عادي . مع مرشد سري . مسكن المتهم بناء على إذن الأخير . إلقاء الضابط القبض على المتهم . من بعد . لتوافر التلبس ببيع المخدر للضابط وإحرازه . صحيح .
٧٢٧	١٤٦	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦) ٧ — التلبس صفة تلازم الجريمة . تقدير المظاهر التي تتم عن وقوع الجريمة . موضوعي . تقدير الزمن بين وقوع الجريمة واكتشافها . لتبين حالة التلبس من عدمه . موضوعي .
٩١٠	١٨٩	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠) تهديد بارتكاب جريمة ضد النفس بيان المحكمة واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة التهديد . كفايته . إشارة الحكم إلى العبارات التي هدد الطاعن بها . المجنى عليه . لا قصور .
٥٦٦	١٠٧	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٥) تهريب جمركي ١ — مباشرة إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى في جرائم النقد والتهريب والاستيراد . رهن بصدور طلب ممن يملك قانونا صدور طلب في جريمة يستوجب القانون فيها صدوره لتحريك الدعوى الجنائية . تخويله النيابة إتخاذ إجراءات التحقيق فيها بكافة أوصافها . وما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة . متى تكشف عرضا أثناء التحقيق . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
٣٥٣	٦٧	

المنفعة	القاعدة	
٧٨٥	١٦١	٢ — تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل الدائرة الجرمية . ماهيته ؟ حق مأموري الضبط القضائي . من موظفي الجمارك . بإجرائه . لمجرد قيام مظنة التهريب . (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
٧٨٥	١٦١	٣ — القضاء ببطلان تفتيش المتهم . داخل الدائرة الجرمية . لإنتفاء ما يجيزه طبقاً لأحكام قانون الاجراءات . دون أن يعرض الحكم لحق مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك . في التفتيش لقيام مظنة التهريب . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
		راجع أيضاً : حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . (القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٥٦٢)
		ورسوم إنتاج وكحول : (القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٥٣٩)
		(ج)
		جريمة . جالب . جمارك . جنون وعاهة عقلية .
		جريمة
		أنواع الجرائم :
		١ — جريمة استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . تبدأ بتقديمها والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي ذلك التمسك . سقوط الدعوى الجنائية عنها . بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها .
٢٢٤	٤١	(الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥)

الصفحة	القاعدة	
٧١٨	١٤٣	٢ — متى تعد جريمة البناء بدون ترخيص . متابعة الأفعال ؟ (الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣)
		أركان الجريمة :
		• راجع : إخفاء أشياء مسروقة . (القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٦٧٧)
		• وإزالة حد . (القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٢٥٥)
		• وامتناع موظف عن تنفيذ حكم . (القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٩١)
		• وتبليد . (القواعد أرقام ١٢ و ٧٥ و ١٣٧ و ١٤٥ بالصحائف أرقام ٦٦ و ٣٩٣ و ٦٩٥ و ٧٢٤)
		• وتزوير أوراق رسمية . (القاعدة رقم ٤٢ و ٧٨ و ٢٢٨ و ٤٠٩)
		• وتعد على موظف عام . (القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ١٩٩)
		• وتلبس . (القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ٨٣)
		• وجلب ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ٩٥٥)
		• وخطف . (القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٣٩٩)

ودخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .
(القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ٩٨٦)

• ودعارة .

(القاعدتان رقم ١٩ و ٧١ بالصحيفتين رقمي ١٠٨ و ٣٦٩)

• ورسوم توثيق .

(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٠٠)

• وسرقة .

(القاعدتان رقمي ١٠٩ و ١٣٤ بالصحيفتين رقمي ٥٧٤ و ٦٨٤)

• وشيك بدون رصيد .

(القواعد أرقام ٣٩ و ٨٤ و ١٢٨ و ١٥٨ و ١٩٦ بالصفحات
أرقام ٢١٧ و ٤٤٢ و ٦٦١ و ٧٧٥ و ٩٤٧)

• وضرب . "أحدث عاهة" .

(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٧٠٦)

• وضرب أففى إلى موت .

(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٣٥)

• وغش .

(القواعد أرقام ١٦٦ و ١٩٣ و ١٩٩ بالصفحات
أرقام ٨٠٥ و ٩٣٦ و ٩٦٢)

• وقانون . "القانون الأصلى" .

(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٥١٦)

الصفحة	القاعدة
	<p>ويقتل خطأ .</p> <p>(القواعد أرقام ٢٩ و ٦٠ و ١٧٢ و ١٨١ بالصفحات أرقام ١٦٧ و ٣٢٢ و ٨٣٦ و ٨٧١) .</p> <p>ويقتل عمد .</p> <p>(القواعد أرقام ٥٢ و ٩١ و ١٩٠ بالصفحات أرقام ٢٧٥ و ٤٩٢ و ٩١٦) .</p> <p>ويقتل وبلاغ كاذب .</p> <p>(القاعدتان رقم ٢٤ و ١١٢ بالصحيفتين رقمي ١٣٢ و ٥٨٧) .</p> <p>ويواد مخدرة .</p> <p>(القواعد أرقام ٤٦ و ٧٢ و ١٩٨ بالصفحات أرقام ٢٤٩ و ٣٧٣ و ٩٥٥) .</p> <p>ويصيب .</p> <p>(القواعد أرقام ٨٠ و ١١٩ و ١٢٧ و ١٨٦ و ١٩١ و ٢٠٠ بالصفحات أرقام ٤١٨ و ٦١٤ و ٦٥٤ و ٨٩٦ و ٩٢٨ و ٩٦٥) .</p> <p>ويهلك مرض .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٥٢٤) .</p> <p>جلب</p> <p>الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . معناه ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨) ١٩٨</p> <p>جمارك</p> <p>راجع تفتيش . "التفتيش داخل نطاق الدائرة الجمركية" .</p> <p>(القاعدتان رقم ٦٧ و ١٦١ بالصحيفتين رقمي ٣٥٣ و ٧٨٥) .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">جنون وعاهة عقلية</h2> <p>١ - ركن القوة أو التهديد في جنائية هتك العرض المنصوص عليها بالمادة ٢٦٨ عقوبات . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ومنها عاهة العقل .</p> <p>اتهاء الحكيم إلى انتفاء ركن القوة أو التهديد في حق الطامن . رغم تسليمه بمرض المجنى عليه بمرض عقلي خلقي . دون بحث خصائص ذلك المرض وأثره في إرادته . قصور .</p> <p>(الطنن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢١) ... ٩٧ ... ٥٢٤</p> <p>٢ - ثبوت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة . وجوب إيقاف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده . المادة ٣٣٩ إجراءات . قول الحكم أنه ثبت لديه من التقارير الطبية أن الطاعة تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفي . في الذاكرة والإحساسات الخاصة والعامية . قضاؤه في الدعوى . من بعد . دون التثبت مما إذا كانت هذه الحالة تعد عاهة في عقلها من عدمه . إخلال بحقها في الدفاع . ولو كانت قد مثلت أمام المحكمة مع محاميها الذين تولوا الدفاع عنها . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطنن رقم ١٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٤) ... ١٠٣ ... ٥٤٦</p> <p>٣ - تمسك المحكوم عليه بسبق دخوله مستشفى الأمراض العقلية للعلاج من مرض عقلي . إغفال المحكمة هذا الدفاع بإرادته وردا . قصور وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطنن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١) ... ١٢٦ ... ٦٤٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره . مناطه ؟
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٥ — المرض العقلي الذي تنعدم به المسؤولية الجنائية . تعريفه .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٦ — حق محكمة الموضوع . في تقدير حالة المتهم العقلية . حدده ؟
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٧ — انتهاء مستشار الإحالة . إلى امتناع عقاب المطعون ضده . دون استظهار أن مرضه العقلي . جنون أو عاهة عقلية يعدم شعوره وإدراكه وقت ارتكاب الجريمة . اكتفاء بشهادة طبية من مستشفى الأمراض العقلية تفيد مرض المطعون ضده باضطراب عقلي كان يعالج منه قبل الحادث . وتذكرة علاج في تاريخ لاحق له . قصور .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)

(ح)

حجز . حجية الشيء المحكوم فيه . حكم

حجز

راجع : تبديد .

(القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ٩٣١)

الصفحة	القاعدة
	حجية الشيء المحكوم فيه
	راجع : إثبات " قوة الأمر المقضى " .
	حكم
	وضعه والتوقيع عليه وإصداره :
	١ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مادة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة .
	إيداع مسودة الحكم خلال الميعاد لا يزيل البطلان . العبرة بإيداع نسخة الحكم الأصلية موقعا عليها من رئيس الدائرة في الميعاد المذكور .
	مسودة الحكم . مشروع للمحكمة حرية تغييره بالنسبة للوقائع والأسباب .
١٩٦	٣٥ (الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
	٢ - الدفع ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني .
	عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٣٥٣	٦٧ (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
	٣ - الشهادة السلبية . ماهيتها .
	بقاء الحكم خلوا من التوقيع . حتى نظر الطعن . يغني عن الشهادة السلبية . أثر عدم توقيعه في الميعاد : بطلانه .
٤٥٢	٨٦ (الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)
	٤ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله . طالب استوفى مقوماته .
٤٨٧	٩٠٠ (الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٥ — عدم وجود شكل خاص لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٤٩٤	٩١	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٦ — عدم جواز اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة . وإلا كان الحكم باطلا .
٥٠١	٩٢	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٧ — مفاد عبارة " المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه " . القضاة الذين فصلوا في الدعوى . لا الذين حضروا تلاوة الحكم فحسب .
٥٠١	٩٢	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٨ — حصول مانع لأحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة . حال دون حضوره جلسة النطق بالحكم . وجوب توقيعه على مسودة الحكم .
٥٠١	٩٢	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٩ — ورود عبارة " اشتراك أحد القضاة في إصدار الحكم " بحضر النطق به . وورود ذات العبارة بصدر الحكم المطعون فيه . ثم القول بنزول الحكم أن المستشار الأصيل هو الذي اشترك في سماع المرافعة وإصدار الحكم . غموض يبطل الحكم
٥٠١	٩٢	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		١٠ — خلو الحكم من توقيع القاضي الذي أصدره . اعتباره لا وجود له . تأييد الحكم الاستثنائي له لأسبابه . اعتباره خاليا من الأسباب . أثر ذلك : وجوب نقضه والإحالة إلى المحكمة التي أصدرته .
٧٤٤	١٤٩	(الطن رقم ٥٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)

الصفحة	القاعدة	بيانات الحكم :
		(١) بيانات الديباجة .
		١ — كفاية إثبات تلاوة تقرير التلخيص بديباجة الحكم . طالباً أن رئيس الدائرة التي أصدرته قد وقع عليه مع كاتبها . (الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٨) ٢٨ ١٦٢
		٢ — تغيير اسم الطاعن بمحاضر الجلسات وما نقل عنها من أحكام . لا يعيب الحكم . طالباً كان لا ينازع في أنه المعنى بالاتهام والمحكمة . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/٣/١٩٧٨) ٤٠ ٢٢٠
		٣ — إيراد الحكم خطأ في ديباجته أن الدعوى نظرت يوم صدوره . على خلاف الثابت من نظرها في جلسات عديدة سابقة . خطأ مادي لا يعيبه . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٩/٤/١٩٧٨) ٧٣ ٣٨١
		٤ — العبرة في بيان المحكمة التي أصدرت الحكم . هي بحقيقة الواقع . لا بما ورد عنها خطأ في ديباجته . مثال . (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٧٨) ٨٧ ٤٥٧
		٥ — مثال على إيراد الحكم بيانات الديباجة . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢/١٠/١٩٧٨) ١٢٧ ٦٥٤
		٦ — الخطأ في ديباجة الحكم . لا يعيبه . حلة ذلك ؟ مثال . (الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٥/١٠/١٩٧٨) ١٢٩ ٦٦٦

الصفحة	القاعدة	
		٧ — محضر الجلسة . يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة . هذا التاريخ .
٧٠٠	١٣٨	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
٩٣١	١٩٢	(والطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		(ب) بيانات التسبيب :
		١ — عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي . ما دامت قد اطرحتها ولم تستند إليها في قضائها .
٣٢	٥	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٩)
		٢ — البيان المعول عليه في الحكم . هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي . دون غيره .
٥٩	١١	(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٣ — حق محكمة الخفایات . عند إعادة محاكمة المتهم . أن تأخذ أسباب حكمها الغيابي الساقط أسبابا لحكمها . متى كانت تتكفي لحمله .
٢٧١	٥١	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
		٤ — وجوب بيان إصابات المجنى عليه ومؤدى التقرير الطبي ورابطة السببية . في الحكم الصادر في جريمة القتل الخطأ .
٢٨٣	٥٣	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
		٥ — خطأ الحكم في بيان تاريخ صدور قرار الاحالة . خطأ مادی لا يعيبه .
٢٩٥	٥٦	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد من أقواله ما تطعن إليه في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة .
٦٢٥	١٢١	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		٧ — حكم الادانة . وجوب إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات .
٧٣٥	١٤٧	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		٨ — الدفع بتلقيق التهمة . دفاع موضوعى . الرد عليه صراحة . غير لازم .
٨٣٩	١٧٣	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)
		٩ — متابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . والرد على كل جزئية يثيرها . غير لازم .
٨٧٩	١٨٢	(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		١٠ — بيان الواقعة محل الاتهام . لزومه فى أحكام الادانة فحسب . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . شكلى . إغفاله بيان الواقعة . لا يعيبه .
٩٣١	١٩٢	(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		١١ — الأحكام الشكلية . خلوها من بيان مادة العقاب . لا يعيبها . مثال فى حكم صادر فى معارضة بتأييد حكم عدم قبول الاستئناف شكلا . عدم جواز الطعن بطريق النقض فى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى .
٩٤٤	١٩٥	(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	حكم
		راجع أيضا : نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها". (القاعدة ٥ بالصحيفة رقم ٣٢)
		(ح) بيانات حكم الإدانة :
		١ - كفاية إيراد الحكم من الأدلة السائغة ما يتساند إليه قضائه بالإدانة .
		مبادرة المتهمين المحنى عليهم بالتمدى . دون وقوع اعتداء من الآخرين . عدم تحقق موجب الدفاع الشرعى .
٤٢٩	٨٢	(الظمن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٢ - إيجاب اشتغال حكم الادانة على الواقعة . بما تتوافره عناصر الجريمة وأدلة الثبوت فيها . المادة ٣١٠ إجراءات .
٦١٤	١١٩	(الظمن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٣ - اشتغال الحكم على ما يفيد أن النيابة طلبت معاقبة المتهمين بمقتضى المادة ٣٣٦ عقوبات . والاشارة فى صلبه إلى معاقبتهم طبقا لمواد الاتهام . كفايته بيانا لمواد العقاب التى طبقها .
٦٥٤	١٢٧	(الظمن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٤ - بيانات تسبب حكم الاعدام .
٩١٦	١٩٠	(الظمن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		٥ - الحكم بالادانة . وجوب اشتغاله على الواقعة المستوجبة للعقوبة على نحو تتحقق به أركانها . والأدلة المثبتة الوقوعها من مرة . كمها . المادة ٣٣٦ عقوبات .
		جريمة النصب . تمامها . باستعمال طرق احتيالية . أو باتخاذ اسم كاذب . أو بانتحال صفة غير صحيحة . أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه . المادة ٣٣٦ عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
		إدانة الحكم الطاعنة بالنصب تأسيساً على تنازلها عن شقة كانت تستأجرها مقابل مبلغ مالى . دون استظهار حقتها فى هذا التنازل من عدمه . . قصور .
٩٦٥	٢٠٠	(الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤)
		(د) ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل :
		١ - الخطأ المسمى فى اسم المتوفى فى إجراءات تحقيق الوفاة . لا أثر له فى صحة الحكم .
٣٢	٥	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)
		٢ - تزيد الحكم فيما لا يؤثر فى منطقته أو النتيجة التى خاص إليها . لا يعيبه .
٥٩	١١	(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
٤٩٢	٩١	(والطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٣ - الخطأ فى الاستناد لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .
٥٩	١١	(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
٤٥٢	٨٦	(والطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٤ - الخطأ المسمى الذى لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له فى النتيجة التى انتهى إليها . لا يعيبه .
١٠٠	١٧	(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
		٥ - ذكر الحكم فى إحدى مواضعه . خطأ . براءة أحد المتهمين . لا يعيبه . ما دام قضاؤه مفصلاً عن حقيقة سرماه . مثال .
١٠٤	١٨	(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)

الصفحة	القائمة	
		٦ - إيراد مؤدى أقوال الشهود جملة . لا يعيب الحكم . ما دام ينصب على واقعة واحدة . لا خلاف فيها .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		٧ - خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب . لا يعيبه . ما دام قد بين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن الحدود المقررة لها .
١٨٢	٣١	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)
		٨ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
٢٣٥	٤٣	(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		٩ - خطأ الحكم فيما لا أثر في عقيدته . لا يعيبه .
٢٤٩	٤٦	(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		١٠ - الإحالة في بيان أقوال شهود الإثبات إلى أقوال أحدهم . لا عيب . ما دامت تتفق في جملتها مع أقوال الأخير .
٢٩٥	٥٦	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٨٠)
		١١ - اختلاف أقوال شهود الإثبات في غير ما هو مؤثر فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة . لا عيب .
٢٩٥	٥٦	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)
		١٢ - خطأ الحكم في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا يعيبه . طالما لم يرتب عليها وحدها الاثر القانوني للاعتراف . عدم التزام المحكمة في أخذها بأقوال المتهم . بنصها وظاهرها .

الصفحة	القاعدة	
		حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أى دليل تطمئن إليه . طالمسا كان له مأخذه الصحيح من الأوراق .
٣١٩	٩٦	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣)
		١٣ — تعيب الحكم فيما تساند إليه في خصوص جريمة الإستحصال على خاتم الجمهورية واستعماله استعمالا ضارا بها .
		عدم جدواه . طالمسا جاء براء من العوار في جريمة التزوير في محرر رسمى المرتبطة ذات العقوبة الأشد .
٤٠٩	٧٨	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		١٤ — الخطأ غير المؤثر في عقيدة المحكمة . لا يتوافر به وجه الخطأ في الاسناد .
٥٠٧	٩٤	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		١٥ — صحة الاستناد إلى معاينة أجريت بمكان الحادث في ظروف مشابهة لوقت الضبط ثبت منها إمكان الرؤية على ضوء المصابيح التي تنيره . لا ضوء الطبيعة . لا ينال من الحكم . بعد هذا . عبارة لأجراء المعاينة في وقت مماثل .
٥٠٧	٩٤	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		تسبيب الحكم :
		(أولا) التسبيب المعيب :
		١ — عرض النيابة القضية المقضى فيها حضوريا بالاعدام على محكمة النقض . مقبول . سواء قدم في الميعاد أو بعده .
		أساس ذلك ؟

الصفحة	القائمة	
		التعميم والاضطراب في تصوير الواقعة . ينبيء عن اختلال فكرة الحكم عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة . مثال للتجهيل والتضارب في تحصيل يعيب الحكم ؟
		اعتناق الحكم الوصف المقامة به الدعوى والمتضمن تفصيل ما أسند إلى كل متهم . ثم إيرادها وإقاعتها من بعد بصورة عامة دون تحديد . قصور يوجب نقضه .
١١٣	٢٠	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
		٢ - الدفع ببطلان إذن التفتيش . لعدم جدية التحريات . جوهرى . إبداءه . يوجب على المحكمة الرد عليه . مثال لرد قاصر .
٣٥٠	٦٦	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
		٣ - صحة الحكم في الدعوى في غيبة المتهم . شرطه : أن يكون قد أعلن قانونا بالجلسة المحددة لها . أماس ذلك ؟ الإعلان القانونى . شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . تمسك الطاعن بعدم إعلانه . دفاع جوهرى . التفات الحكم عنه إيرادا وردا . قصور . هل ذلك ؟
٣٦٦	٧٠	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٤ - قول الحكم . في موضع منه . أن المتهم صوب سلاحه نحو غريمه فأخطأه وقتل المجنى عليه . ثم قوله في موضع آخر . استظهارا لنية القتل . أنه صوب السلاح نحو القتل . تناقض يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها .
٤٠٥	٧٧	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تمسك الدفاع بوقوع الحادث في ساعة سابقة إلى تلك التي حددها شاهدا الإثبات . وطلبه استدعاء الطبيب الشرعي لمنافشته في ذلك . التفات الحكم عن هذا الدفاع أخذا برأى علمي صبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال وتختلف باختلاف الزمان والمكان . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٤١٣	٧٩	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		٦ - لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد وتقديرها . إفصاح المحكمة عن سبب إطراحها أقوال الشاهد . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
		إطراح المحكمة أقوال الضابط عن عرض المتهم المخدر للبيع بمحل عام . وانتقاله إليه متذكرا زاعما له رغبته في شرائه . وضبطه إياه في حالة تلبس . بدعوى أنه لو صحت هذه الرواية لاستصدر إذنا بالتفتيش . غير سائغ .
		تأخر الضابط في تحرير محضر ضبط الواقعة . لا يدل حتما على عدم جديته .
		عدم معرفة المرشد السري لكامل اسم المتهم أو محل إقامته . لا ينال من شهادة الضابط نقلا عنه .
٤٢٣	٨١	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٧ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرطه أن تضمن حكمها ما يدل على مواجهة عناصر الدعوى والالتمام بها . قعودها عن ذلك قصور في البيان .
٤٤٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	المقابلة	
		٨ - الدفع بسقوط الدموى الجنائية . جوهري يستوجب التمهين . تأييد الحكم الابتدائي الذي لم يرد على هذا الدفع . خطأ .
٤٤٧	٨٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٩ - ركن القوة أو التهديد في جنائية هتك العرض المنصوص عليها بالمادة ٢٦٨ عقوبات . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . ومنها عاهة العقل . انتهاء الحكم إلى انتفاء ركن القوة أو التهديد في حق الطاعن . رغم تسليمه بمرض المجنى عليه بمرض عقلي خلقي . دون بحث خصائص ذلك المرض وأثره في إرادته . قصور .
٥٢١	٩٧	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢١)
		١٠ - تميز القتل العمد والشروع فيه . بنية خاصة . هي قصد إزهاق الروح . وجوب استظهار الحكم له وإيراد ما يدل على توافره . الحديث عن الأفعال المسادية . لا ينبغي بذاته عن توافره . صعود المتهم بالسيارة على أفريز الطريق ومداومة المجنى عليه ومعاودة ذلك . لا تنفي بذاتها عن توافر قصد إزهاق الروح .
٥٩٨	١١٥	(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
٦٣٨	١٢٣	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		١١ - تحصيل الحكم أقوال الشاهد على نحو خاطيء . يؤدي إلى فساد التدليل .
٦١٠	١١٨	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
٦١٠	١١٨	١٢ - إثبات وكيل النيابة أن زجاجة المتحصلات وضعت في مظروف ختم عليه بخاتم ضابط الشرطة . وقول هذا الأخير أن الختم على الزجاجة ذاتها . خلاف ظاهري . يقتضى من المحكمة إجراء تحقيق . استجلاء الحقيقة الأمر . (الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٨)
٦٨٧	١٣٥	١٣ - إغفال الحكم ما ورد بالتحريات وما شهد به رجال الضبط من أن المتهم أقر لهما بأن إحرازه المخدر كان بقصد الاتجار . قصور . (الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٨)
٧١١	١٤١	١٤ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرطه : الاحاطة بالدهوى عن بصر وبصيرة . تبرئة المتهم أخذا بأقوال شهوده من أن الطاعنة تسلمت منقولاتها . مع إغفال ما أقر به بمحضر الشرطة من أنها في حوزته . قصور . (الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٨)
٧٤٦	١٥٠	١٥ - تمسك المتهم في جريمة القتل بعدم اختصاصه باصلاح أو تركيب أبواب الكشك محل الحادث وانها منوطة بقسم الصيانة بالمؤسسة التي يعمل بها وتقديمه المستندات والتعليمات المؤيدة لذلك . سكوت الحكم عن هذا الدفاع إيرادا أوردا . قصور . إغفال الحكم بيان مؤدى التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه وصلة ما تضمنه من إصابات بوفاته . قصور . (الطن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
٨٣٦	١٧٢	١٦ — إغفال حكم الإدانة التدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ وإصابات المجنى عليه التي أدت إلى وفاته . إستنادا إلى دليل قتي . قصور . (الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
٩٧٠	٢٠١	١٧ — خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه ومؤدى كل منها . قصور . (الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٥)
٩٧٦	٢٠٢	١٨ — إغفال الحكم . في رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . إصابات الطاعن التي اتهم المجنى عليه وآخر باحداثها . واستظهار الصلة بين الاعتداء الواقع من الطاعن عليهما وبين اعتدائهما عليه . وأى الاعتدائين أسبق . وأثر ذلك في توافر الدفاع الشرعي أو انتفائه . قصور . (الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		راجع أيضا : إثبات . وبناء . (القاعدتان رقم ١٤٣ و ٢٠١ بالصحيفتين رقمي ٧٨١ و ٩٧٠) . وتبديد . (القاعدتان رقم ١٣٧ و ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ٤٩٥ و ٧٦٤)

وتزوير أوراق رسمية .

(للقاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٦٤١)

وتفتيش .

(القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٧٨٥)

ودفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . شيك بدون
رصيد .(القواعد أرقام ١٣ و ٨٤ و ٢٠٣ بالصفحات أرقام ٧٠
و ٤٤٢ و ٩٨٠)

وغش .

(القاعدة رقم ١٦٦ بالصحيفة رقم ٨٠٥)

ومسئولية مدنية .

(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٣٤)

ونصب .

(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٦١٤)

(ثانيا) التسبب غير المعيب :

١ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى . وإطراح ما عداها .

٢٤	٣	(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢)
٨٣	١٥	(والطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
٣٠٧	٣٨	(والطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	حكم
٤٥	٧	٢ — حق المحكمة في أن تطرح اعتراف المتهم . متى تبين لها أنه لا يطابق الحقيقة . مثال . كفاية أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كيا تقضي له بالبراءة . ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من هيوب التسبيب . (الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٥)
٤٩	٨	٣ — استحالة تنفيذ ما أمرت به المحكمة تحقيقا لدفاع المتهم . لا يمنعها من القضاء بالإدانة استنادا إلى الأدلة القائمة في الدعوى . مثال في تعذر تحديد فصيلة الحيوانات المنوية . (الطن رقم ٩١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٥)
٤٩	٨	٤ — تعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم . كفاية إيراد الأدلة المنتجة في تكوين مقيدة المحكمة سندا للإدانة . (الطن رقم ٩١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١/١٥)
٥٩	١١	٥ — استناد الحكم صحيحا إلى دليل ثابت في الأوراق . كفايته . (الطن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
١٠٨	١٩	٦ — كفاية الحكم بالإدانة ردا على أوجه الدفاع الموضوعية . فأساس ذلك ؟ (الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
١٢٦	٢٣	٧ — استناد الحكم إلى وجود آثار آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن . رغم عدم إمكان تحديد نوع فصيلتها . كقرينة معززة ومؤيدة لما انتهى إليه من أدلة أخرى . لا يعيبه . (الطن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - القضاء في المحاكم الجنائية . يكون بناء على اقتناع القاضي . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل معين . إلا في الأحوال التي يقرها القانون .
١٦٧	٢٩	(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
		٩ - عدم التزام المحكمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية . إستفادة الرد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها .
١٦٧	٢٩	(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
		١٠ - قول الشاهد أنه فتش المتهم فضبط معه المخدر فحسب . إعادة تفتيش ذات المتهم بمعرفة النيابة والعمور معه على مبلغ من النقود . الشك في أقوال الشاهد . سائق .
١٨٩	٣٣	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)
		١١ - الذمى على الحكم قضاءه بالبراءة لاحتمال ترجيح لديه . بدوى قيام احتمالات أخرى قد تصبح لدى غيره . عدم قبوله .
١٨٩	٣٣	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)
		١٢ - كفاية الشك في صحة إسناد التهمة . سند الحكم البراءة . ما دام قد أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة .
٢٠٤	٣٧	(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
		١٣ - حق القاضي الجنائي أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين .
٢٢٨	٤٢	(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		١٤ - إنتهاء الحكم إلى تبرئة المتهم للشك . صحيح . ما دام سائغا . مثال في مواد مخدرة .
٢٦٦	٤٩	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	حكم
٢٦٨	٥٠	١٥ - تعويل الحكم على اعتراف الطاعن بأن الزجاجة المضبوطة تحوى نمرًا وعلى قول محرر المحضر بأنه ضبطه يقدم جانبًا منها للشخص يحتسبها بحمله . لا عيب . (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٨)
٢٧١	٥١	١٦ - عدم جواز النعي على المحكمة التفتاتها عن حالة شهود النفي . (الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٧٨)
٣٥٣	٦٧	١٧ - كفاية أن تحيل المحكمة الاستئنافية إلى أسباب الحكم المستأنف إذا ما رأث تأييده . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٣/٤/١٩٧٨)
٤٩٢	٩١	١٨ - لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨/٥/١٩٧٨)
٤٩٢	٩١	١٩ - التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨/٥/١٩٧٨)
٥٠٧	٩٤	٢٠ - حق المحكمة في الالتفات عن دليل النفي . ولو حملته أوراق رسمية . ما دام يصحح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمانت إليها من باقى أدله الدعوى . (الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - حق محكمة الموضوع في القضاء ببراءة المتهم . متى تشككت في اسناد التهمة إليه . متى أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة دون إلزام عليها بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . أساس ذلك ؟
٥٦٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٤)
٨٥٥	١٧٧	(والطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
		٢٢ - إغفال الحكم التحدث عن ركن العلانية في القذف . لا يعيبه . ما دام تسميته سليما في جريمة البلاغ الكاذب المرتبطة التي عاقب المتهم عنها .
٥٨٧	١١٢	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١)
		٢٣ - حق المحكمة في الالتفات عن الطلب المجهل . متى اطمأنت إلى أدلة الثبوت في الدعوى . مثال .
٦٢٥	١٢١	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		٢٤ - عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . إغفال بعض الوقائع . مفاد : إطراحها لها .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		راجع أيضا : إثبات . ودفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .
		وصف الحكم :
		١ - العبرة في وصف الحكم بأنه غيابي أو حضوري . هي بحقيقة الواقع . قصر الطعن بالنقض على الحكم النهائي الصادر من آخر درجة .
١٧٥	٣٠	(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	حكم
	٢ - حضور المتهم عند النداء على الدعوى، ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن حضور الجلسات التي تؤجل إليها دون عذر مقبول . أثره : اعتبار الحكم الصادر فيها حضوريا . المادة ٢٣٩ إجراءات .	
٩٤٠	١٩٤ (الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)	
	بطلان الحكم :	
	١ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان عدم حضوره حاصلا بغير عذر . قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض . يعيب إجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .	
١٦٢	٢٨ (الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)	
٥٤٢	١٠٢ (والطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)	
	٢ - كفاية إثبات تلاوة تقرير التلخيص بديباجة الحكم . طالما أن رئيس الدائرة التي أصدرته قد وقع عليه مع كاتبها .	
١٦٢	٢٨ (الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)	
	٣ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة .	
	إيداع مسودة الحكم خلال الميعاد . لا يزيل البطلان . العبرة بإيداع نسخة الحكم الأصلية موقعا عليها من رئيس الدائرة في الميعاد المذكور .	
	مسودة الحكم مشروع للحكمة حرية تغييره بالنسبة للوقائع والأسباب .	
١٩٦	٣٥ (الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)	

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الدفع ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٣٥٣	٦٧	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
		٥ — الدفع بسقوط الدعوى الجنائية جوهري يستوجب التمهيص . تأييد الحكم الابتدائي . الذي لم يرد على هذا الدفع . بطلان .
٤٤٧	٨٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٦ — الشهادة السامية . ما هيتهما ؟ بقاء الحكم خلوا من التوقيع . حتى نظر الطعن . يغنى عن الشهادة السامية . أثر عدم توقيعه في الميعاد . بطلانه .
٤٥٢	٨٦	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)
		٧ — تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله طالم استوفى مقوماته .
٤٨٧	٩٠	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٨ — لا ينال من سلامة الحكم ما استورد إليه تزييدا . طالما لم يكن له من أثر في منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٩ — التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر . ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		١٠ — عدم جواز اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة . وإلا كان الحكم باطلا .
٥٠١	٩٢	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)

الصفحة	القائمة	
٥٠١	٩٢	<p>١١ — ورود عبارة "اشترك أحد القضاة في إصدار الحكم بحضور النطق به وورود ذات العبارة بصدر الحكم المطعون فيه" ثم القول بذيل الحكم أن المستشار الأصيل هو الذي اشترك في سماع المرافعة وإصدار الحكم . غموض يبطل الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)</p>
		<p>١٢ — خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره . بطلانه .</p> <p>إنهاء الحكم المطعون فيه . إلى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . دون أن يلشئ لقضائه أسبابا . رغم بطلان الحكم المستأنف لتأييده منطوق الحكم المعارض فيه وأسبابه . بطلان الحكم المطعون فيه .</p> <p>نقض الحكم لهذا السبب . امتداده للمحكوم عليه الآخر . الذي لم يقرر بالطعن بالنقض . ما دام كان طرفا في الخصومة الاستئنافية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٥)</p>
٥٧٠	١٠٨	<p>١٣ — تقرير التلخيص من الإجراءات الجوهرية . عدم وضعه كتابة . يعيب الحكم ويبطله . لا يغني عن ذلك قراءة أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)</p>
٦٠٧	١١٧	<p>١٤ — عدم وجود تقرير التلخيص بأوراق الدعوى مفاده : قعود المحكمة عن وضعه . ولو نصت في حكمها على استيفائه . ولو لم يحدد هذا البيان عن طريق الادعاء بالتزوير .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)</p>
٦٠٧	١١٧	

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - عدم اتباع ما رسمه القانون في إعلان ورقة التكليف بالحضور . يترتب عليه بطلان الورقة وكذا إجراءات المحاكمة والحكم . أساس ذلك : المادتان ٢٣٤ إجراءات و ١٩ مرافعات .
٧٠٢	١٣٩	(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
		١٦ - إغفال الحكم الاستثنائي الإشارة إلى نص القانون الذي أنزل العقاب بموجبه . رغم إنشائه أسبابا لنفسه وعدم إفصاحه عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف . بطلانه . لا يعصمه من ذلك . إشارته إلى مواد الإتهام ما دام لم يفصح عن أخذه بها .
٧٣٥	١٤٧	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		١٧ - قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلا . المادة ٢٤٧ إجراءات .
٩٠٧	١٨٨	عدم صلاحية القاضي لنظر دعوى سبق أن مثل النيابة فيها . (الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		راجع أيضا : تقرير التلخيص . (القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٦٢) وحكم . "وضعه والتوقيع عليه وإصداره" . (القواعد أرقام ٨٦ و ٩٠ و ١٤٩ بالصحائف أرقام ٤٥٢ ، ٤٨٧ و ٧٤٤) . وحكم . "بيانات الديباجة" . (القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٦٢)

الصفحة	القاعدة	
		وعقوبة .
		(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٥٣٠)
		ومستشار الإحالة .
		(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٢٨)
		سقوط الدفع ببطلان الحكم الغيابي :
		حق المتهم في الدفع ببطلان الحكم الغيابي لعدم إعلانه بجلسة المحاكمة . يسقط إذا لم يبد بجلسة المعارضة .
٧٥٣	١٥٢	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)

(خ)

خبرة . خطأ . خطف . خيانة أمانة

خبرة

راجع : لإثبات . " خبرة " .

خطأ

١ — تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه .

موضوعي .

٢٤	٣	(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢)
٣٤٢	٦٤	(والطعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١)
٤٧٩	٨٩	(والطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية للجريمة .
١٦٧	٢٩	(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
٣٣٣	٦٢	(والطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢)
		٣ — السرعة الموجبة للمسئولية الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ . هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .
		متى يجوز لقائد مركبة خلفية أن يتجاوز مركبة أمامه ؟
٣٢٢	٦٠	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)
		٤ — تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر من عدمه .
		موضوعي .
		الحادث القهري . شرطه : ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه .
		عدم التزام محكمة الموضوع بإيراد ما لم تركز إليه من أقوال الشهود .
٣٢٢	٦٠	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)
١٦٧	٢٩	(والطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
		٥ — قول المحكم أن التهمة ثابتة من اعتراف الشرطي المتهم بالتسبب في وفاة المجنى عليه من عيار نارى أطلقه لجملة على الوقوف حال مشاهدته شارها في السرقة . رغم ما عزا به المتهم حدوث الإصابة إلى انزلاق قدمه عند الإطلاق . قصور وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٥٩٤	١١٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
٥٩٤	١١٤	٦ - حسب الحكم . تدليلا على تحقق جريمة القتل الخطأ . ثبوت توافر صورة من صور الخطأ المبينة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . ولو انتفت صورة أخرى . مثال . (الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٨)
٦٤٥	١٢٥	٧ - رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . إقتضاؤها إتصال الخطأ بالقتل إتصال السبب بالمسبب . وجوب إثبات توافرها استنادا إلى دليل قني . (الطعن ٧١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٧٨)
٨٧١	١٨١	٨ - تعدد الأخطاء . إيجابه مساءلة كل من أسهم فيها . سواء كان سببا مباشرا أو غير مباشر في وقوع الحادث . (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٧٨)
		٩ - تقدير الخطأ . ورابطة السببية بينه وبين الوفاة . موضوعي . إهمال الطاعن . في وضع السلك العازل للكهرباء . في موقع العمل . رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه . وتأدية ذلك إلى صعق المجنى عليه بالتيار الكهربائي . صحة مساءلة الطاعن عن القتل الخطأ . (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٧٨)
٨٧١	١٨١	
		خطف
٣٩٩	٧٦	١ - متى تتحقق جريمة خطف طفل بالتحويل والاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ عقوبات . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٤/٣/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قول الحكم أن الطامنين انتزعوا المبنى عليه والحال أنه أحرص ودون الخامسة من عمره . كفايته لتوافر ركن التحيل في الخطف .
٣٩٩	٧٦	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		خيانة أمانة
		راجع . تبديد .
		(د)
		دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . دعارة . دعوى جنائية . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعي . دفوع .
		دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه
		شروط إعمال المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ عقوبات . عدم اشتراط تقديم شكوى من الزوج لتحريك الدعوى في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة أو الاختفاء فيه عن أهله من لهم الحق في إخراجهم . إلا في حالة تمام الزنا .
٩٨٦	٢٠٤	(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)
		دعارة
		١ - تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع علم المؤجر أو مقدم المكان بأنه سيجار للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتياد . عمل مؤتم قانونا .

الصفحة	القاعدة	
		تأجير أو تقديم منزل أو مكان للسكنى لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك • عمل مؤثم • تحقق ممارسة البغاء ولو ارتكب الفعل مرة واحدة • المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ • (الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩) ... ١٩ ... ١٠٨
		٢ — مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز • بغاء • إعتباره بخورا إذا مارسه الرجال ودعارة إذا ما رسته الأنثى • (الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩) ... ١٩ ... ١٠٨
		٣ — ركن العادة في استعمال مكان للدعارة • إثباته • بطرق الإثبات كافة • (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩) ... ٧١ ... ٣٦٩
		٤ — لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما في الدفع ببطلانه • مثال في الدفع ببطلان التفتيش في دعارة • (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩) ... ٧١ ... ٣٦٩
		راجع أيضا : إثبات • ”بوجه عام وقرائن“ • (القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٤) وجنون وعاهة عقلية • (القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٥٤٦)
		دعوى جنائية
		(أ) تحريكها :
		١ — مباشرة إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى في جرائم النقد والتهريب والاستيراد • رهن بصدور طلب بمن يملكه قانونا •

الصفحة	القاعدة	
		صدور طالب في جريمة يستوجب القانون فيها صدوره لتحريك الدعوى الجنائية . تخويله النيابة اتخاذ إجراءات التحقيق فيها بكافة أوصافها . وما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن معلومة . متى تكشففت عرضا أثناء التحقيق . أساس ذلك ؟
٣٥٣	٦٧	(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢)
		٢ — الطعن في الحكم في الدعوى الجنائية من المدعى بالحق المدني والمسئول عنه . غير جائز . أساس ذلك ؟
٧٤٩	١٥١	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٩)
		٣ — تخصيص الوالد مقتولات لمنفعة ابنه . لا يسلبه حقه في الادعاء المباشر من سرقتهما .
٧٨٩	١٦٢	(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٩)
		٤ — عضو الاتحاد الاشتراكي . مكلف بخدمة عامة . انحسار الحماية المقررة بالمادة ٦٣ إجراءات عنه .
٨٥٨	١٧٨	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
		(ب) نظرها والحكم فيها :
		١ — تقـدير جدية نزاع حول مسألة من مسائل الأحوال الشخصية مطروح أمام المحكمة الجنائية وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى من عدمه . أمر تستقل به المحكمة الجنائية .
٣٣٢	٥	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)
		٢ — استئناف النيابة العامة . قاصر على الدعوى الجنائية فحسب . تناول الدعوى المدنية في هذه الحالة خطأ في القانون .
٣٣٩	٦١	(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صحة الحكم في الدعوى في غيبة المتهم . شرطه : أن يكون قد أعلن قانونا بالجلسة المحددة لها . أساس ذلك ؟ الإعلان القانوني . شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . تمسك الطاعن بعدم إعلانه . دفاع جوهرى . النفات الحكم عنه إيرادا وردا . قصور . حلة ذلك ؟
٣٤٦	٧٠	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٤ - الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يلغ قانونا . له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للاحكام من قوة الأمر المقضى .
٥٢٠	٩٦	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		راجع أيضا : دعوى مدنية . (القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٢٠) .
		(ب) انقضاؤها بمضى المدة :
		١ - إنقطاع مدة التقادم باى إجراء صحيح من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ولو اتخذ فى غيبة المتهم أو وجه إلى غيره . أساس ذلك ؟
٢٢٤	٤١	(الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٥)
		٢ - جريمة استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . تبدأ بتقديمها والتمسك بها وتبقى مستمرة مابقى ذلك التمسك . سقوط الدعوى الجنائية عنها . بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك بها . أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها .
٢٢٤	٤١	(الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٥)

الصفحة	القائمة	
		٣ - بدء سقوط الدعوى الجنائية . من يوم ارتكاب الجريمة . ولو جهل المحنى عليه ذلك
٤٤٧	٨٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٤ - سقوط الدعوى الجنائية في جريمة التبديد . بدؤه من يوم ظهور التبديد . ما لم يثبت وقوعها قبل ذلك .
٤٤٧	٨٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٥ - الدفع بسقوط الدعوى الجنائية جوهري يستوجب التمحيص .
		تأييد الحكم الابتدائي الذي لم يرد على هذا الدفع . خطأ .
٤٤٧	٨٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٦ - تقادم الدعوى الجنائية . عدم انقطاعه بأي إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء اتخذ أمام القضاء المدني أم الجنائي من جانب المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها . مثال .
		انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . لا أثر له على الدعوى المدنية التابعة لها . انقضاؤها في هذه الحالة بمضي المدة المقررة لها في القانون المدني .
٥٥٢	١٠٤	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٤)
		(د) لانقضاؤها بالتنازل عن الشكوى :
		إستفادة الشريك في جريمة الزنا من تنازل الزوج . سواء كان ذلك قبل الحكم أو بعده . ولو لأول مرة أمام النقض . لتعاقبه بالنظام العام .
		شمول التنازل المذكور الدعوى بين الجنائية والمدنية . في خصوص جريمة الزنا .
٥٢٧	٩٨	(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢)

دعوى مدنية

(١) الصفة والمصاحبة فيها :

١ - إقرار المتهم بقبوله الحكم الصادر ضده . في الدعويين الجنائية والمدنية . حجيته . مقصورة عليه . عدم امتدادها إلى المسئول عن الحقوق المدنية . ولو كان محكوما عليه بالتعويض متضامنا مع المتهم . أساس ذلك . المادة ٢٩٥ / ١ مدني .

نعي المسئول عن الحقوق المدنية . على الحكم . عدم إجابته إلى طالب التأجيل للطعن على ذلك الإقرار بالتزوير . على غير أساس . علة ذلك : انتفاء مصلحته وصفته في الطعن . لا يغير من ذلك . كون المتهم مشاركا له في طلب التأجيل . لعدم اتصال وجه الطعن به .

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠) ٥٩ ... ٣١٦

٢ - حق المسئول عن الحقوق المدنية . في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . استقلاله عن حق النيابة والمتهم في الاستئناف . تقيده بالنصاب فحسب .

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠) ٥٩ ... ٣١٦

٣ - استئناف النيابة العامة . قاصر على الدعوى الجنائية فحسب . تناول الدعوى المدنية في هذه الحالة . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢) ٦١ ... ٣٢٩

٤ - المنازعة في صفة أو مصلحة المدعى بالحق المدني لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩) ٧٣ ... ٣٨١

الصفحة	القائمة	
		٥ - تخصيص الوالد منقولات لمنفعة ابنه . لا يسلبه حقه في الادعاء المباشر عن سرقتها .
٧٨٩	١٦٢	(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١٩)
		(ب) نظرها والحكم فيها .
		١ - طرح الدهوى المدنية . وحدها . على المحكمة الاستئنافية . حقها في بحث أركان الجريمة وثبوتها في حق المتهم .
		رفض المحكمة طلب المسئول عن الحقوق المدنية تأجيل نظر استئنافه . لينظر مع استئناف المتهم . لاثيريب . حلة ذلك ؟
٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
٥٣٣	١٠٠	(والطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٨)
		٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
		اشتراك المجنى عليه في الخطأ . لاينال في مسئولية المتهم عن القتل الخطأ . متى توافرت عناصره في حقه .
		تحقق رابطة السببية بثبوت أنه لولا الخطأ ما وقع الضرر . عدم خلق المالك فتحة باب بئر المصعد في عقار يملك أغلبه ويتولى إدارته . وعدم اضاءة سلمه . سقوط المجنى عليه وهو في سبيله لزيارة أحد السكان ليلا من تلك الفتحة ووفاته . مساءلة المالك عن القتل الخطأ . سائغة .
٤٧٩	٨٩	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — قبول الطعن رهن بتحقيق المصلحة فيه . مثال . تصدي محكمة الاستئناف للدعوى المدنية التي سبق لها القضاء بإحالتها للمحكمة المدنية . رغم اقتصر النقض على الدعوى الجنائية وحدها . لا يضر بمصلحة المسئول المدني . أساس ذلك ؟ انقضاء الدعوى المدنية . بمضي المدة المقررة في القانون المدني . ما لم تكن دعوى تعويض عن جريمة لم تنقض الدعوى الجنائية فيها . المادتان ١٧٢ مدني ١/٢٥٩ إجراءات . مثال .
٤٧٩	٨٩	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧) ٤ — الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية . هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية المنظورة أمامها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة . يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
٥٢٠	٩٦	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥) ٥ — عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية . الحكم بعدم قبول تدخل المدعي بالحق المدني غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن معه بالنقض . أساس ذلك ؟
٧١٥	١٤٢	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣) ٦ — تقدير قيام علاقة التبعية من عدمه . موضوعي . مادام سائغا .
٧٤٩	١٥١	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩) ٧ — اقتصر الحكم على الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية من جريمة البلاغ الكاذب والغذف . تحدته من أركان هاتين الجريمتين . صراحة . غير لازم .
٨٥٨	١٧٨	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : اثبات " اعتراف " . (القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٣١١)
		(ج) اعتبار المدعى تاركا دعواه . تخلف المدعى بالحق المدنى من الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم إبدائه طلبات بالجلسة . أثره : اعتباره تاركا للدعوى . المادة ٢٦١ اجراءات . عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحق المدنى تاركا دعواه المدنية . لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)
٩٤٧	١٩٦	(د) إنقضاؤها بمضى المدة : تقديم الدعوى الجنائية . عدم إنقطاعه بأى إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء اتخذ أمام القضاء المدنى أم الجنائى من جانب المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . مثال . انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا أثر له على الدعوى المدنية التابعة لها . إنقضاؤها فى هذه الحالة بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى . (الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٤)
٥٥٢	١٠٤	(هـ) إنقضاؤها بالتنازل : استفادة الشريك فى جريمة الزنا من تنازل الزوج سواء كان ذلك قبل الحكم أو بعده . حق إثارة ذلك . ولو لأول مرة أمام النقض . لتعلقه بالنظام العام . شمول التنازل المذكور للدعوى الجنائية والمدنية فى خصوص جريمة الزنا . (الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢)
٥٢٧	٩٨	

الصفحة	القاعدة	دفاع
		الإخلال بحق الدفاع :
		(أ) ما يوفره :
		١ - إثارة الدفاع عن الطاعن أنه ليس المعنى بالإتهام وأن بطاقته سرقت منه واستعملها آخر وضع عليها وصورته - وهو الفاعل الحقيقي - وطلبه إجراء المضاهاة بين بصمات الطاعن الثابتة والبصمات المرفوعة من مكان الحادث . يعد دفاعا جوهريا .
		امسك المحكمة عن تحقيق ذلك . والتفتاتها عن تحقيق ما ساقه الطاعن من مستندات . قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع .
٢٨	٤	(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢)
		٢ - تمسك الطاعن بأن المنقولات موضوع الاتهام بيعت جبريا وفاء لدين له وآخر على المجنى عليه . وتقديمه صورة محضر حجز تساند ذلك . التفات الحكم عن هذا المستند وعن تحقيق مؤداه . إخلال بحق الدفاع .
٧٠	١٣	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٢)
		٣ - نزول المتهم عن طلب سماع الشهود . لا يسلبه حقه في العدول عنه ما دامت المرافعة دائرة . مثال .
١٢٠	٢١	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
٩٨٠	٢٠٣	(والطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان عدم حضوره حاصلا بغير عذر . قيام عذر قهري حال دون حضور المعارضة يعيب إجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .
١٦٢	٢٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٨)
٥٤٢	١٠٢	(والطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٨)
٨٠١	١٦٥	(والطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٧٨)
		٥ — تمسك الطاعن بأنه كان مجندا خلال ميعاد الاستئناف . التفات الحكم عن ذلك . إيرادا وردا . إخلال بحق الدفاع .
٢٨٨	٥٤	(الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٧٨)
		٦ — صحة الحكم في الدعوى في غيبة المتهم . شرطه : أن يكون قد أعلن قانونا بالجلسة المحددة لها . أساس ذلك : الإعلان القانوني . شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى .
		تمسك الطاعن بعدم إعلانه . دفاع جوهرى . التفت الحكم عنه إيرادا وردا . قصور . علة ذلك ؟
٣٦٦	٧٠	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٩/٤/١٩٧٨)
		٧ — التمسك بعدم قدرة المصائب على التحدث ، لقطع شرايين رقبته . طلب جازم . على المحكمة تحييده من طريق خبير . إطراحها هذا الطلب ركنا إلى أقوال الشهود . إخلال بحق الدفاع .
٣٨٨	٧٤	(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٩/٤/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — تمسك الدفاع بوقوع الحادث في ساعة سابقة على تلك التي حددها شاهدا الإثبات . وطلبه استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في ذلك . التفات الحكم عن هذا الدفع أخذا برأى عامي عبر عنه بالفاظ تفيد النعميم والاحتمال وتختلف باختلاف الزمان والمكان . قصورواخلال بحق الدفاع .
٤١٣	٧٩	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٨)
		٩ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرطه : أن تضمن حكمها ما يدل على مواجهة عناصر الدعوى والإلزام بها . قوموها عن ذلك قصور في البيان .
٤٤٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١٠ — إدلاء المتهم بدفاع جديد أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب تحقيقه . ما دام منتجاً من شأنه لو صح أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى .
٤٤٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١١ — الدفاع المسطور في أوراق الدعوى . يكون مطروحا دائماً على المحكمة في أية مرحلة تالية . الالتفات عنه . يوجب عليها بيان العلة .
		تدوين الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . يكون مطروحاً أمام محكمة الطعن ولو لم يتم التمسك به أمامها . مثال في معارضة استئنافية .
٤٤٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — وجوب أن يكون الشيك موحد التاريخ مستوفيا باقى عناصره المقررة قانونا .
		الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . دفاع جوهرى . يوجب تمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه .
٤٤٢	٨٤	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١٣ — التأخر فى الإدلاء بالدفاع . لا يدل حتما على عدم جديته . استعمال المتهم حقه فى الدفاع عن نفسه بالجلسة . لا يصح البتة . وصفه بعدم الجدية .
٤٤٢	٨٤	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١٤ — دفاع الشريك باستفادته من تازل الزوج قبل زوجته المتهممة بالزنا . جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .
٥٢٧	٩٨	(الطن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢)
		١٥ — وجوب تعرض المحكمة للدفاع الجوهري وتمحيصه . إثارة الطاعن تغير درجة الكحول تبعا لتغير درجة الحرارة بعد فترة زمنية طويلة واختلاف نتيجة تقرير التحليل المقدمين . دفاع جوهرى . الالتفات عنه . إخلال بحق الدفاع .
٥٣٩	١٠١	(الطن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		١٦ — ثبوت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله طرأت بعد وقوع الجريمة . وجوب إيقاف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده . المادة ٣٣٩ لإجراءات . قول الحكم إنه ثبت لديه من التقارير الطبية أن الطاعنة تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية فى هيئة اضطراب وظيفى فى الذاكرة والإحساسات الخاصة والعامة . قضاؤه فى الدعوى من بعد دون التثبت مما إذا كانت

الصفحة	القائمة	
		هذه الحالة تعد عارضة في عقلها من عدمه . إخلال بحقوقها في الدفاع ولو كانت قد مثلت أمام المحكمة مع محامييها الذين تولوا الدفاع عنها . أساس ذلك ؟
٥٤٦	١٠٣	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٤)
		١٧ - المتهم صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . محامته دون أن يكون في مقدوره عقليا وفكريا الدفاع عن نفسه ، والاسهام مع محاميه في تخطيط أسلوب دفاعه . غير سائق .
٥٤٦	١٠٣	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٤)
		١٨ - الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . تمسك الطاعنين بمذكرة دفاعهما المصرح بها بأن عدم دعوتهما الجمعية العمومية للشركة للانعقاد . مردد قوة قاهرة . تمثلت في إغلاق الشركة ووضع الاختتام عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . ثم الحجز على متقولاتها والحكم بإفلاسها فضلا من استقالة أولهما في تاريخ سابق . دفاع جوهري . إغفال المحكمة له بإيرادا وردا . قصور .
٥٧٩	١١٠	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١)
		١٩ - قول الحكم أن التهمة ثابتة من اعتراف الشرطي المتهم بالتسبب في وفاة المجنى عليه من عيار نارى أطلقه لجملة على الوقوف حال مشاهدته شارعاً في السرقة . رغم ما عزا به المتهم حدوث الإصابتة إلى انزلاق قدمه عند الاطلاق . قصور وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٥٩٤	١١٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١)

الرقعة	القاعدة	
٦٤٩	١٢٦	٢٠ — تمسك المحكوم عليه بسبق دخوله مستشفى الأمراض العقلية للعلاج من مرض عقلي . إغفال المحكمة هذا الدفاع إيرادا وردا . قصور وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١)
٦٩٥	١٣٧	٢١ — التفات الحكم من المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسؤوليته في جريمة التبييد . قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
٧٦٤	١٥٥	(والطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣)
		٢٢ — تمسك المتهم في جريمة القتل الخطأ بعدم اختصاصه بإصلاح أو تركيب أبواب الكشك محل الحادث وأنها منوطة بقسم الصيانة بالمؤسسة التي يعمل بها وتقديمه المستندات والتعليقات المؤيدة لذلك . سكوت الحكم من هذا الدفاع إيرادا وردا . قصور . إغفال الحكم بيان مؤدى التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه وصلة ما تضمنه من إصابات بوفاته . قصور . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
٧٤٦	١٥٠	٢٣ — الدفع بتزوير الشيك جوهري . وجوب تحييده لتعلقه بتحقيق الدليل . القعود عن ذلك . يعيب الحكم . (الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
٧٥٧	١٥٣	٢٤ — دفع المتهم مسؤوليته عن الغش بأنه مجرد موظف بالشركة المنتجة للسلعة . ادانته دون بيان مسؤوليته عن الجريمة ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب .
٨٠٥	١٦٦	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — نظر عدة قضايا للطاعن بجلسة واحدة . تقديمه شهادة مرضية بإحداها . انصراف دلائلها إلى كافة القضايا المتهم فيها . والمنظورة بذات الجلسة .
		إبداء الدفاع عن المعارض عذرا لتخلف هذا الأخير . وجوب تعرض المحكمة له بالقبول أو الرفض .
٨٦٨	١٨٠	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٤)
		٢٦ — التمسك بحدوث الوفاة . في وقت سابق على ذلك الذي أثبت الضابط سؤاله للجنى عليه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق خير . أو الرد عليه بأسباب سائغة . مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص .
٩٨٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٢٧ — اختتام المرافعة بطلب البراءة أصليا . وسماع ضابط المباحث بصفة احتياطية . طلب جازم . التزام المحكمة بإجابته . إذا لم تنته إلى البراءة . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٩٨٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		راجع أيضا : إجراءات " إجراءات المحاكمة " . (القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ٩٨٠)
		وأسباب الإباحة وموانع العقاب " الدفاع الشرعى " . (القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ٩٧٦)
		ودعوى جنائية " انقضاءها بمضى المدة " . (القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٤٤٧)
		وشيك بدون وصيد . (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٧٥٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) مالا يوفره :
		١ - استحالة تنفيذ ما أمرت به المحكمة تحقيقا لدفاع المتهم . لا يمنعها من القضاء بالإدانة استنادا إلى الأدلة القائمة في الدعوى . مثال و تعذر تحديد فصيلة الحيوانات المنوية . (الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٥) ٨ ٤٩
		٢ - عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم دليل دفاعه . متى كان في استطاعته تجهيزه من قبل . السداد اللاحق على تمام حرية التبييد لا يعفى من المسؤولية الجنائية . (الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣٠) ٢٢ ١٢٣
		٣ - عدم التزام المحكمة بإجابة طاب تحقيق . قدم في مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم . أو الرد عليه . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٦) ٢٥ ١٣٦ (الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٢) ٢٦ ١٥٠
		٤ - النفقات المحكمة عن طلب الدفاع استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فيما اختلف فيه التقرير الطبي الشرعي والتقرير الاستشاري اخذا بالتقرير الأول وما ساندته من أدلة أخرى : لا عيب . مثال . (الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٢) ٢٦ ١٥٠
		٥ - إعلان المتهم إعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة يوجب عليه الحضور مستعدا لإبداء أوجه دفاعه . (الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٣) ٢٧ ١٥٩
		٦ - حق المحكمة في رفض طاب التأجيل للاستعداد . إذا مارأت ألا عذر للمتهم أو محاميه في عدم تحضير دفاعه . (الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣) ٢٧ ١٥٩

الصفحة	القاعدة	
		٧ — تقديم المدافع . للمحكمة ما طرأ من عذر حال بينه وبين تحضير دفاعه في الميعاد . عليها أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه .
١٥٩	٢٧	(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٨)
		٨ — حق المحكمة في الالتفات من دفاع قانون ظاهر البطلان .
١٩٣	٣٤	(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٨)
٧٥٣	١٥٢	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٨)
		٩ — عدم إثارة نقص التحقيق أمام مستشار الإحالة . تنازل ضمنى يحول دون إثارة شيء عنه من بعد .
٢٢٨	٤٢	(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٦/٣/١٩٧٨)
		١٠ — عدم التزام مستشار الإحالة بعد حجز القضية بإجابة طالب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منه بالجلسة ما لم يرحل لإجرائه .
٢٢٨	٤٢	(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٦/٣/١٩٧٨)
		١١ — القرار الذي يصدر في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب العمل على تنفيذه .
٢٢٨	٤٢	(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٦/٣/١٩٧٨)
		١٢ — طلب إعادة الدعوى للمرافعة لسماع الشهود الغائبين بجلسة المحاكمة بعد سابقة التنازل عن سماعهم حتى إقفال باب المرافعة . التنازل المحكمة عنه لا إخلال بحق الدفاع .
٢٤٩	٤٦	(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٨)

الصفحة	القائمة	
		١٣ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه . لا يصح أن يبنى عليه طعن . ما دام لا يدعى أن المحكمة منعت من إبداء دفاعه .
٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		١٤ - عدم اطمئنان المحكمة إلى رواية الشاهد للتناقض .
		التفاتها من بعد من طابه مناقشة الطبيب الشرعى لتأييد أقواله .
		لا عيب . أساعى ذلك ؟
٧٣٧	٦٣	(الطعن ١٦٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢)
		١٥ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق أو تناول دفاع لم يثر أمامها غير مقبول . أمثلة ؟
٣٧٣	٧٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
٢٤	٣	(والطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢)
١٢٣	٢٢	(والطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
٢٢٠	٤٠	(والطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٥)
٢٦٨	٥٠	(والطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		١٦ - إطراح المحكمة الدفاع غير المنتج . بما يسوغه . بعد
		وضوح الواقعة لديها لا إخلال بحق الدفاع . مثال فى طلب ضم
		تقارير طبية وتحليل فصائل دماء وضم دفتر السجن وسماع شهود
		نفى وإجراء معاينة .
		عدم التزام المحكمة بإجابة طلب معاينة . لا يتجده لنفى الفعل
		أو إثبات استحالة حصوله .
٤٢٩	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١٧ - سكوت المتهم عن التمسك بحقه الكلمة الأخيرة .
		لا بطلان .
٤٥٧	٨٧	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - إطراح المحكمة للدفاع المتهم لا يستلزم ردا خاصا . الرد يستفاد ضمنا من الحكم بالإدانة .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		١٩ - عدم التزام المحكمة بمقابلة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . اطمئنتانها إلى الأدلة التي عولت عليها يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٢٠ - الطلب الجازم . ماهيته ؟
٥٠٧	٩٤	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
٦٢٥	١٢١	(والطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
٦٥٤	١٢٧	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٢١ - عدم التزام المحكمة بطلب ضم قضايا بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة . أساس ذلك ؟
٥٠٧	٩٤	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		٢٢ - ابتناء الطعن على ما كان يحتمل إبدائه من دفاع موضوعي . غير جائز .
٥٤٢	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		٢٣ - تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه . أمر مرجعه إليه . قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض .
٥٤٢	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		٢٤ - عدم إجابة طلب الطاعن ندب خبير آخر . بعد وضوح الواقعة . لا صيب .
٥٦٦	١٠٧	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٥)

الصفحة	المادة	
		٢٥ - حق المحكمة في الالتفات عن الطلب المجهول . متى اطمأنت إلى أدلة الثبوت في الدعوى . مثال .
٦٢٥	١٢١	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		٣٦ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى .
		الذمى على الحكم إغفاله مستندات قدمها الطاعنان ولم يبينها مضمونها لتتضح مدى أهميتها وما إذا كانت تتضمن دفاعا جوهريا من عدمه . غير مقبول .
٦٥٤	١٢٧	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٢٧ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى كل جزئية من دفاعه . كفاية لإيراد الأدلة المنتجة التى صحت لديه .
٦٧٧	١٣٢	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٩)
		٢٨ - التفات المحكمة عن تحقيق دفاع الطاعن من أن أعمال إقامة البناء وتشطيبه كانت نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط إجرامى متصل . قبل صدور الحكم نهائيا فى الدعوى الأولى . قصور .
٧١٨	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣)
		٢٩ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى دفاعه الموضوعى .. اكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها .
		نعى الطاعن على المحكمة التفاتها عن دفاع موضوعى له . جدل فى تقدير الدليل ووزن عناصر الدعوى . لا تجوز إثارته أمام النقض .
٧٢٤	١٤٥	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣)

الصفحة	الرقم	المادة
٧٥٣	١٥٢	٣٠ - الدفاع الجوهري الذي تلزم المحكمة بالرد عليه . يجب أن يكون جدياً يشهد له الواقع . (الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
٨٤٤	١٧٤	٣١ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً . النهي على الحكم عدم رده على أوجه الدفاع الجوهري . المبداءة من الطاعن في مذكرته . دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها . أثره : عدم قبول النعي . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)
٨٧١	١٨١	٣٢ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية . بإجابة طلب سماع شاهد . تنازل الدفاع عن سماعه أمام محكمة أول درجة . (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
٨٧١	١٨١	٣٣ - قرار المحكمة . في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيري . جواز العدول عنه . (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
٨٨٣	١٨٣	٣٤ - عدم اطمئنان محكمة النقض لمذر الطاعن في التخلف عن حضور الجلسة التي أجلت لها معارضته الاستئنافية وصدر فيها الحكم المطعون فيه برفض المعارضة . رغم علمه بها . أثره : صحة إجراءات المحاكمة . (الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٣٥ - محكمة ثاني درجة . عدم التزامها بإجراء تحقيق أو سماع شهود . إلا ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه . أورأت هي لزوماً لذلك . للمحكمة الاستئنافية من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . المادة ٢٨٩ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		عدم تمسك الدفاع عن الطاعن بسماع شهادة الشاهد الذي استدعته المحكمة للحضور كطالبه . مفاده : تنازله عن سماع شهادته .
		التفات المحكمة عن طلب الطاعن إعادة الدعوى للرافعة لإبداء ما أمسك عنه من دفاع بعد أن سمعت الدعوى في حضوره . لا إخلال بحق الدفاع .
٩١٠	١٨٩	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٣٦ — استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
٩٥٥	١٩٨	(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		٣٧ — نذب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع .
٩٥٥	١٩٨	(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		٣٨ — متى لا تلزم المحكمة بإجابة طلب تحقيق قدم في مذكرة مصرح بها ؟
٩٩٧	٢٠٧	(الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)
		راجع أيضا : إثبات . " بوجه عام " . " واعتراف " . " وشهادة " . " وخيرة " .
		(القواعد أرقام ٤٣ و ٤٧ و ٥٢ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٥ بالصفحات أرقام ٢٣٥ و ٢٥٥ و ٢٧٥ و ٦١٩ و ٦٢٥ و ٦٤٥) .
		إجراءات . " إجراءات التحقيق " . (القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ٨٣) .

الصفحة	القاعدة
	وتزوير . "الادعاء بالتزوير" . (القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٣٩٣)
	وحكم . "تسليمية . تسليم غير معيب" . (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٦٧)
	ودعوى مدنية . (القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١٣٦)
	ومسئولية جنائية : (القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٦٥٤)
	ومعارضة . (القاعدتان رقم ٩٠ و ٩١ بالصحيفتين رقمي ٩٤٧ و ٤٨٧)
	ووصف التهمة . (القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ٩٦٢)
	دفاع شرعي
	راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي" .
	دفع
	(أ) الصفة والمصلحة في الدفع .
	النهي على الحكم بالخطأ في الاستناد بالنسبة لدليل لا ينصرف إلى الطاعن . غير مة بول . (الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
٣٩٩	٧٦

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الدفع ببطلان الإقرار :
		تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات . موضوعي . انتهاء المحاكمة . إلى سلامة أقرار المتهم . لإنتفاء الصلة بين إصابته . وبين الإقرار . حق لها . لا ينال من ذلك تمام الاستجواب في حضور مخبر المباحث . هل ذلك ؟
٧٢٧	١٤٦	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		(ج) الدفع ببطلان التفتيش والإذن به :
		١ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعي
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٢ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . لعدم جدية التحريات . جوهرى . أبدأؤه . يوجب على المحكمة الرد عليه . مثال لمرد قاصر .
٣٥٠	٦٦	(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
		٣ — لأصفاة لغير من وقع في حقه إجراء ما في الدفع ببطلانه . مثال في الدفع ببطلان التفتيش .
٣٦٩	٧١	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٤ — الدفع ببطلان إذن التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . وجوب بيان الدفع ببطلان إذن التفتيش في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه .
٥٠٧	٩٤	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - دخول الضابط . كشخص عادي . مع مرشد سري . مسكن المتهم . بناء على إذن الأخير . لقاء الضابط القبض على المتهم . من بعد . لتوافر التلبس . ببيع المخدر للضابط واحرازه صحيح .
٧٢٧	١٤٦	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		٦ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش لأول مرة أمام النقض غير جائز ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته . أساس ذلك ؟ حق مأمور الضبط القضائي في الاستعانة في إجراء التفتيش بغيره . ما دام يعمل تحت اشرافه .
٧٣٨	١٤٨	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
٧٠٥	٩٤	(والطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
٩٥٥	١٩٨	(والطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		(د) الدفع بعدم العلم بالجزء ويوم البيع :
		١ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع . موضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٦٨١	١٣٣	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٩)
		٢ - الدفع بعدم العلم بالجزء وباليوم المحدد لبيع المحجوزات ومكانها . موضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٧٩٨	١٦٤	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
١٢٣	٢٢	(والطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
		(هـ) الدفع بتعذر الرؤية :
		الدفع بتعذر الرؤية . موضوعي .
٦٠٢	١١٦	(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
٦٣٥	٤٣	(والطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٦)

الصفحة	القاعدة	
		(و) الدفع بالتزوير : راجع : تزوير . "الإدعاء بالتزوير" . وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٧٥٧)
		(ز) الدفع بتلفيق التهمة : الدفع بتلفيق التهمة . دفاع موضوعي . الرد عليه صراحة . غير لازم . (الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠) ١٧٣ .. ٨٣٩
		راجع أيضا : إثبات "شهادة" . (القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٧١)
		(ح) الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة : الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز . مثال في صدد عدم حضور محام مع متهم بجنحة . (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩) ٧١ .. ٣٦٩
		(ط) الدفع بارتكاب آخر غير المتهم للجريمة : ١ — ادعاء أحد الأشخاص — بعد صدور الحكم المطعون فيه — أنه ارتكب الحادث . لا أثر له في الحكم علة ذلك . (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣) ٥٢ .. ٢٧٥
		٢ — الدفع بارتكاب الجريمة . بمعرفة آخر . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢) ١٢٧ .. ٦٥٤
		(ي) الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة : راجع : دعوى جنائية . "انقضاؤها بمضي المدة" .

الصفحة	القاعدة	
		(ك) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها : راجع لإثبات . "قرائن . قوة الأسر المقضى" .
		(ل) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى : راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعى"
		(ذ)
		ذبح لحوم خارج السلخانة
		١ - إدانة الطاعن بجريمتى عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة . وعرض أغذية مغشوشة . للبيع . وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .
		توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين . خطأ . وجوب تصحيحه بالاكتفاء بعقوبة الجريمة الثانية الأشد .
٨٢١	١٦٨	(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
		٢ - جواز مساءلة عامل المحل والمسئول عن إدارته . معا . عن جريمتى عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة . وأغذية مغشوشة . للبيع .
٨٢١	١٦٨	(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ر)
		رابطه السببية . رجال السلطة العامة . رسوم إنتاج . توثيق رسوم .
		رابطه السببية
		١ — تقدير توافر رابطه السببية من عدمه . موضوعي .
١٦٧	٢٩	(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
٧٠٦	١٤٠	(والطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩)
		٢ — علاقة السببية في المواد الجنائية ما . هيتهما ؟
٢٣٥	٤٣	(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		٣ — رابطه السببية في المواد الجنائية . حدودها . كون المجنى عليه مصاب بحالة مرضية سابقة . لا يقطع رابطه السببية بين فعل الضرب والوفاة ولو أسهمت فيها هذه الحالة . مثال .
٢٦٠	٤٨	(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١)
		٤ — وجوب بيان إصابات المجنى عليه ومؤدى التقرير الطبي ورابطه السببية . في الحكم الصادر في جريمة القتل الخطأ .
٢٨٣	٥٣	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
		٥ — تقدير توافر رابطه السببية بين الخطأ والضرر من عدمه . موضوعي . الحادث القهري . شرطه : ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منه .

الصفحة	القاعدة	
		عدم التزام محكمة الموضوع بإيراد ما لم تركز إليه من أقوال الشهود .
٣٢٢	٦٠	(الطعن ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)
		٦ — تحقق رابطته السببية بثبوت أنه لولا الخطأ ما وقع الضرر .
		عدم غلق المالك فتحه باب بئر المصعد في عقار يملك أغلبه ويتولى إدارته . وعدم إضاءة سلمة . سقوط المجنى عليه وهو في سبيله لزيارة أحد السكان ليلاً من تلك الفتحة ووفاته . مساءلة المالك عن القتل . سائغة .
٤٧٩	٨٩	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)
		٧ — رابطته السببية ركن في جريمة القتل الخطأ إقتضاؤها إتصال الخطأ بالقتل إتصال السبب بالمسبب . وجوب إثبات توافرها استناداً إلى دليل قني .
٨٣٦	١٧٢	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
		٨ — إغفال حكم الإدانة التدليل على قيام رابطته السببية بين الخطأ وإصابات المجنى عليه والتي أدت إلى وفاته استناداً إلى دليل قني . قصور .
٨٣٦	١٧٢	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
٧٤٦	١٥٠	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
		٩ — تقدير الخطأ . ورابطته السببية بينه وبين الوفاة . موضوعي .
		إهمال الطاعن . في وضع السلك العازل للكهرباء . في موقع العمل . رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه . وتأدية ذلك إلى صعق المجنى عليه بالتيار الكهربائي . صحة مساءلة الطاعن عن القتل الخطأ .
٨٨١	١٨١	(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — بببب الأخطاء . إببابه مسابلة كل من أسهم ففها . سواء كان سببا مبابرا أو غير مبابر فف وقوع البابب .
٨٧١	١٨١	(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق — بابة ١٩٧٨/٥/٧)
٤٧٩	٨٩	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق — بابة ١٩٧٨/٥/٧)
		١١ — سلابة السببفه فف المواب الببابفة . مناط ببببها ؟ سقوط البببب علفه أرضا نببببة بببب المببم له . بببب إصاباب بببفة له من أثرابطامه بالآرض . مسابلة المببم عن ضرب أنفضى إلى موب صبببفة .
٩٠١	١٨٧	(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ ق — بابة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		رابع أيضا : ببل خطأ . (القابفة رقم ١١٤ بالصببفة رقم ٥٩٤)
		ربال السابطة العامة
		رابع : بببب على موظف عام . (القابفة رقم ٣٦ بالصببفة رقم ١٩٩)
		بومأمورو البببب البببببب . (القابفة رقم ١٨٢ بالصببفة رقم ٨٧٩)
		رسوم إنباب
		٢ — ببببر قفمة الرسوم المسبببفة على البببب . بببب ببببب البببفة . وبببب بببب ببببببها . المسابفة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل .
٩٤	١٦	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق — بابة ١٩٧٨/١/٢٩)
		رابع أيضا : ببول . (القابفة رقم ١٠١ بالصببفة رقم ٥٣٩)

الصفحة	القاعدة	رسوم توثيق
		٢ - جريمة التوصل إلى الهرب من أداء بعض الرسوم المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر . عمدية . قوامها توافر القصد الجنائي العام باتجاه إرادة مرتكبها إلى الإخلال بأحكام هذا القانون .
		استخلاص قيام القصد الجنائي . موضوعي . مثال في شراء عقار مجزء على صفتين بعقدين في تاريخين مختلفين .
١٠٠	١٧	(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
(ز)		
زنا		
		١ - دفاع الشريك باستفادته من تنازل الزوج قبل زوجته المتهمه بالزنا . جوهري . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .
٥٢٧	٩٨	(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢)
		٢ - استفادة الشريك في جريمة الزنا من تنازل الزوج سواء كان ذلك قبل الحكم أو بعده . حق إثارة ذلك . ولو لأول مرة أمام النقض . لتعلقه بالنظام العام . التنازل يشمل الدعويين الجنائية والمدنية . في خصوص جريمة الزنا .
٥٢٧	٩٨	(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — شروط إعمال المادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ عقوبات ؟ عدم اشتراط تقديم شكوى من الزوج لتحريك الدعوى في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة أو الاختفاء فيه عن أعين من لهم الحق في انجازه . إلا في حالة اتمام الزنا . (الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)
٩٨٦	٢٠٤	...
(س)		
سب وقذف . سبق اصرار . سرقة . سلاح		
سب وقذف		
		١ — اسناد الطاعنين إلى المحنى عليهما أن كليهما يعاشر الآخر معاشرة غير مشروعة قبل الزواج . قذف . (الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٥)
١٣٢	٢٤	...
سبق اصرار		
		١ — سبق الاصرار . ماهيته . تحقيقه . كيفية الاستدلال عليه ؟ التدايل على اتفاق المتهمين على القتل . من معية الزمان والمكان . ونوع الصلة بينهم . وصدور الجريمة عن باعث واحد . واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها . وأن كلامهم قصد قصد الآخر في ايقاعها . ووحدة الحق المعتدى عليه . سائق . أثر ذلك : اعتبارهم فاعلين أصليين في القتل والشروع فيه . متضامين في المسؤولية . عرف محدث الإصابة القاتلة منهم أم لم يعرف . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
١٣٦	٢٥	...

الصفحة	القاعدة	
		٢ — سبق الإصرار . حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني . استخلاص توافره موضوعي .
٢٠٧	٣٨	(الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
		٣ — ثبوت سبق الإصرار في حق المتهمين يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه منهم .
٢٧٥	٥٢	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
		٤ — توعد الطاعن المجنى عليه بالإيذاء عند انصرافهما من السينما . وسبقه إياه في الانصراف منها وانتظاره له بالطريق العام واعتدائه عليه فور مشاهدته له . كفايته تدليلاً على توافر ظرف سبق الإصرار في حقه .
٢٩٥	٥٦	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٩)
		٥ — انتفاء التلازم بين ظرف سبق الإصرار وتوفر العذر القضائي المخفف للعقاب .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٦ — قضاء الحكم بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد يجعل مجادلة الطاعنين في مدى توافر الظرفين المشددين على غير أساس .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٧ — مدى توافر ظرف سبق الإصرار والترصد . موضوعي .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)

الفاصلة	الصفحة	
٩١٦	١٩٠	٨ — ظهور المتهمين على مسرح الجريمة وتنفيذ كل منهما دوره في القتل عمدا المتفق عليه مسبقا . مساءلتها كفاعلين في القتل عمدا مع سبق الإصرار . صحيحة . أساس ذلك . المادة ٣٩ عقوبات . (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٨)
٩١٦	١٩٠	٩ — قصد القتل . أمر داخلي . استخلاصه من الظروف المحيطة والامارات والمظاهر التي تنبئ عنه . استنتاج توافر سبق الإصرار من ظروف الدعوى وملاساتها . ما دام ذلك سائغا . (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٨)
٩١٦	١٩٠	١٠ — اتفاق المتهمين مسبقا على قتل المجنى عليه ثم إعدادهما وسيلة تنفيذه . وقوع القتل نتيجة لذلك . تحقق نية القتل وسبق الإصرار قبيلهما . مثال ؟ (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٨)
٩١٦	١٩٠	راجع أيضا : أسباب الإباحة وروائع العقاب . "الدفاع الشرعي" . (القائمة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٠٧) وفاعل أصلي . (القائمة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٢٧٥)
٤٧٤	٨٨	سرقة إدانة الطاعن بالشروع في سرقة أوراق . تأسيسا على وضعه إيها على عربة نقل ومحاولته الخروج بها من باب الجمر كتنفيذا لاتفاقه مع آخر على سرقتها . صحيح . (الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٧/٥/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
٤٧٤	٨١	٢ — ظرف التعداد المنصوص عليه بالمادة ٣١٧/٥ عقوبات . تحقيقه طالما وقعت الجريمة من شخصين فأكثر . (الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)
٥١٦	٩٥	٣ — معاقبة المتهم في تهمة سرقة مال مملوك لمرفق عام بعقوبة الجنائية . رغم صدور قانون يزيل عنها وصف الجنائية قبل الحكم النهائي في الدعوى . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك : القانون الأصح . (الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
٥٧٤	١٠٩	٤ — القصد الجنائي في جريمة استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . قوامه : علم الجاني وقت مقارفته الجريمة بعدم الحصول على الترخيص . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)
٦٨٤	١٣٤	٥ — تمام السرقة : بالاستيلاء على المنقول وانحسار حيازة مالكه عنه . وصيرورته رهن تصرف سارقه . (الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٥)
٧٨٩	١٦٢	٦ — تخصيص الوالد منقولات لمنفعة ابنه . لا يسلبه حقه في الادعاء المباشر عن سرقتها منه . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٩)
٨٠٩	١٦٧	٧ — إتفاق المتهمين على ارتكاب جريمة سرقة . ارتكاب أحدهم جريمة قتل عمدا . مساءلتهم جميعا عن الجريمتين . متى تبين أن جريمة القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق المتهمون على ارتكابها . (الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — التلبس صفة تلازم الجريمة . تقدير المظاهر التي تتم عن وقوع الجريمة . موضوعي .
		تقدير الزمن بين وقوع الجريمة واكتشافها لتبين حالة التلبس من عدمه . موضوعي . مثال في سرقة ؟
٩١٠	١٨٩	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي"
		(القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٠٥)
		وإختصاص . وأمن دولة .
		(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٣٩)
		وقيض .
		(القاعدة رقم ٦ ٢ بالصحيفة رقم ٩٩٣)
		<h3>سلاح</h3>
		١ — إتهام الطاعن بمسدة جرائم . مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لإحداهما — اعترف بها — إعمالا للمادة ٣٢ عقوبات . عدم قبول نفيه عن باقي الجرائم . مثال في قتل عمد وشروع فيه وإحراز سلاح .
٥٥	١٠	(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٢ — العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح ناري بدون ترخيص هي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه ومصادرة السلاح .
		المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

الصفحة	القاعدة	
		جواز إبدال عقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر بعقوبة السجن عملاً بالمادة ١٧ عقوبات دون عقوبة الغرامة . إغفال الحكم القضاء بعقوبة الغرامة في الجريمة المذكورة . خطأ في القانون .
٣٦٢	٦٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
(ش)		
شهادة سلبية . شهادة مرضية . شركات مساهمة . شهر عقارى . شيك بدون رصيد		
شهادة سلبية		
		١ — وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة . مالم تكن صادرة بالبراءة . إيداع مسودة الحكم خلال الميعاد لا يزيل البطلان . العبرة بإيداع نسخة الحكم الأصلية موقعا عليها من رئيس الدائرة في الميعاد المذكور . مسودة الحكم . مشروع للمحكمة حرية تغييره بالنسبة للوقائع والأسباب .
١٩٦	٣٥	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٧)
الشهادة السلبية . ماهيتها : دليل لإثبات . بقاء الحكم خلوا من التوقيع . حتى نظر الطعن . يغنى عن الشهادة السلبية .		
٤٥٢	٨٦	(للمطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧) '

الصفحة	القاعدة	شهادة مرضية
		١ — الشهادة المرضية . دليل . يخضع لتقدير المحكمة .
١٦٢	٢٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٨)
		٢ — عدم تقديم عذر المرض . يفيد عدم جدية النعى به .
٤٨٧	٩٠	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٨)
		٣ — عدم تقديم دليل عذر المرض . مفاده : صحة الحكم المطعون فيه .
٥٤٢	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٨)
٧٧٨	١٥٩	(والطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٦/١١/١٩٧٨)
		٤ — مثال لتسبب محكمة النقض لإطراحها شهادة طبية مقدمة من الطاعن .
٦٧٤	١٣١	(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٥/١٠/١٩٧٨)
		٥ — إطراح محكمة النقض للشهادة المرضية لمجرد عدم اطمئنانها إلى صحتها . كفايته .
٨٠١	١٦٥	(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٧٨)
		٦ — تحرير الشهادة المرضية . في فترة لاحقة على المرض المدعى به . وخلوها من الإشارة إلى ملازمة الطاعن الفراش . وعدم حضور الطاعن سوى جلسة واحدة من جلسات المحاكمة . أثره : عدم اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة .
٨٤٧	١٧٥	(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٣٠/١١/١٩٧٨)
		٧ — نظر عدة قضايا للطاعن بجلسة واحدة . تقديمه شهادة مرضية بإحداها . انصراف دلالتها إلى كافة القضايا المتهم فيها والمنظورة بذات الجلسة .

الصفحة	القاعدة	
		إبداء الدفاع عن المعارض مذكرا لتخلف هذا الأخير . وجوب تعرض المحكمة له بالقبول أو الرفض .
٨٦٨	١٨٠	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٤)
		٨ — عدم اطمئنان محكمة النقض لعذر المرض كمبرر للتخلف عن حضور الجلسة التي أجلت لها معارضته الاستئنافية وصدر فيها الحكم المطعون فيه برفض المعارضة . رغم علمه بها . أثره : صحة إجراءات المحاكمة .
٨٨٣	١٨٣	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٩ — الادعاء بعذر المرض . دون دليل . إطرأحه . صحيح .
٩٣١	١٩٢	(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
شركات مساهمة		
		الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها . هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .
		تمسك الطاعنين بمذكرة دفاعهما المصرح بها بأن عدم دعوتهم الجمعية العمومية للشركة للانعقاد . مرده قوة قاهرة . تمثلت في إغلاق الشركة ووضع الأختام عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . ثم التجز على منقولاتها والحكم بإفلاسها فضلا عن استقالة أولهما في تاريخ سابق . دفاع جوهرى . إغفال المحكمة له بإيرادا وردا . قصور .
٥٧٩	١١٠	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)

شهر عقارى

راجع : رسوم توثيق .

(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٠٠)

شيك بدون رصيد

١ — مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره . تتحقق به سوء النية في جريمة اصداره . العلم مفترض كذلك في حق الساحب .

متابعة حركة الرصيد للإستيثاق من كفايته للوفاء بالشيك .
واجب على الساحب ووكيله في السحب على حد سواء .

٢١٧ ٣٩ (الطن رقم ٦٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)

٢ — تمام جريمة اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب .
بمجرد اصدار الشيك واطلاق الساحب . ايا كانت صفته له في التداول .

٢١٧ ٣٩ (الطن رقم ٦٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)

٣ — وجوب أن يكون الشيك موحد التاريخ مستوفيا باقى عناصره المقررة قانونا .

الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . دفاع جوهرى . يوجب تحييصه بلوغا إلى غايته الأمر فيه .

٤٤٢ ٨٤ (الطن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

٤ — الدفاع المسطور في أوراق الدعوى . يكون مطروحا دائما على المحكمة في أى مرحلة تالية . الالتفات عنه . يوجب عليها بيان العلة .

الصفحة	القائمة	
		تدوين الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . يكون مطروحا أمام محكمة الطعن في المعارضة أو الاستئناف ولو لم يتم التمسك به أمامها . مثال في معارضة استئنافية .
٤٤٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٥ — اصدار الشيك على بياض . مفاده : تفويض المستفيد تحرير بياناته . افتراض هذا التفويض مالم يقيم الدليل على خلافه .
٦٦١	١٢٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٦ — تحرير الشيك بخط الساحب . غير لازم . كفاية توقيعه منه . توقيع الساحب على بياض . لا يؤثر على سلامة الشيك متى كان مستوفيا بياناته عند تقديمه للصرف .
٦٦١	١٢٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٧ — تحقق جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الشيك إلى المستفيد مع علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب .
٦٦١	١٢٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٨ — عدم الاعتداد بالأسباب التي دعت إلى اصدار الشيك .
٦٦١	١٢٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٩ — الحالات التي تبيح للساحب الحق في الأمر بعدم صرف قيمة الشيك ؟
٦٦١	١٢٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)

الصفحة	القاعدة	
٧٧٥	١٥٨	١٠ — وجوب توافر الرصيد القائم والقابل للسحب وقت إصدار الشيك وأن يظل كذلك حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته . تخالف ذلك الرصيد في أى وقت خلال تلك الفترة . أثره : توافر جريمة إصدار شيك بدون رصيد . حق مصدره . (الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٥)
٩٤٧	١٩٦	١١ — الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه . لا ينفى قيام جريمة إصداره بدون رصيد . ما دام أن الساحب لم يسترده من المستفيد . (الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧) راجع أيضا : تزوير "الادعاء بالتزوير" . وإثبات "خبرة" . (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٧٥٧) ودعوى مدنية . ومعارضة . (القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ٩٤٧)
		(ض)
		ضرب . ضرر .
		ضرب
		(١) ضرب بسيط :
٣٣٥	٤٣	١ — تحقق جريمة إحداث الجرح العمدى بتوافر القصد الجنائي العام . (الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القصد الجنائي في جريمة الجرح عمدا . قوامه . ارتكاب الفعل عن علم وإرادة . تتحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم .
٩٠١	١٨٧	(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		(ب) ضرب أحدث عاهة :
		١ — قول الحكم نقلا عن التقرير الطبي الشرعي أن إصابة المجنى عليه رتبت فقدا عظيما مستدير الشكل بالرأس وأنه أجريت له من جرائها عملية تربنة . كفايته إفصاحا عن تخلف العاهة المستديرة .
٥٨٢	١١١	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)
		٢ — عدم جدوى النعي على الحكم مؤاخذته الطامن بجريمة العاهة المستديرة طالما كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط التي لا ينعي عليها بشيء .
٦٠٢	١١٦	(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٣ — العاهة المستديرة . متى تتحقق ؟
		إثبات الحكم أن إصابة الرأس اقتضت إجراء عملية تربنة ورفع العظام . كفايته لمساءلة محدثها عن جريمة إحداث العاهة .
٧٠٦	١٤٠	(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩)
		راجع أيضا : إثبات . " شهادة . خبرة " . (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٨٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) ضرب أفضى إلى موت :
		١ — رابطة السببية في المواد الجنائية . حدودها ؟
		كون المجنى عليه مصاب بحالة مرضية سابقة . لا يقطع رابطة السببية بين فعل الضرب والوفاة ولو أسهمت فيها هذه الحالة . مثال .
٢٦٠	٤٨	(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		٢ — العبرة في أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني .
		إدانة المتهم بجريمة ضرب أفضى إلى موت ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصاحته في المجادلة في مسئوليته عن الوفاة .
٢٦٠	٤٨	(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		٣ — تواعد الطاعن المجنى عليه بالإيذاء وانتظاره له عند انصرافه من السينما . وصبقه إياه في الانصراف منها وانتظاره له بالطريق العام واعتدائه عليه فور مشاهدته له . كفايته تدليلا على توافر سبق الاصرار في حقه . مثال في ضرب أفضى إلى موت .
٢٩٥	٥٦	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)
		٤ — إدانة الحكم الطاعن بإحداث إصابة معينة . كفايته . متى كان سائغا . عدم التزامه من بعد بالتحدث عن إصابات لم ترفع بها الدعوى . مثال في ضرب أفضى إلى موت .
٤٣٧	٨٣	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — مساءلة الحكم الطاعن من جريمة الضرب المفضى إلى الموت . صحيح . ما دام الطاعن لا ينازع فيما أثبتته الحكم . من انحصار إصابات الطاعن في اثنتين . وفي أن تلك التي أحدثها الطاعن . يمكن أن تؤدي إلى الوفاة . بينما الأخرى لا دخل لها في إحداث الوفاة . علة ذلك ؟
٧٠٦	١٤٠	(الطن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩)
		٦ — رابطة السببية . في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . تقدير توافرها . موضوعي .
٧٠٦	١٤٠	(الطن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩)
		٧ — تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . مثال في ضرب أفضى إلى موت .
٩٠١	١٨٧	(الطن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٨ — سقوط المجنى عليه أرضا نتيجة دفع المتهم له . حدوث إصابات مميتة له من أثر ارتطامه بالأرض . مساءلة المتهم عن ضرب أفضى إلى موت صحيحة .
٩٠١	١٨٧	(الطن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٩ — إثارة المتهم أن سقوط المجنى عليه كان نتيجة انزلاقه على الأرض المبتلة . جدل . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٩٠١	١٨٧	(الطن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		ضرر
		١ — الاخلال بمصلحة مالية للضرور وكون الضرر محققا . شرطا للحكم بالتعويض عن الضرر المادي . ثبوت أن المجنى عليه كان

الصفحة	القاعدة	
		يعول المضرور وقت وفاته على نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك مستقبلا كانت محققة. شرط لتوافر الضرر المادى .
		حق المضرور طالب التعويض عن ضياع فرصة استمرار اعالته .
٦٣٤	١٢٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		٣ — قعود الحكم من بحث توافر الضرر المادى الذى حاق بالمضرور نتيجة وفاة عائلته . يجعل الحكم معيبا .
٦٣٤	١٢٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		راجع أيضا : رابطة السببية .
		(القاعدتان رقم ٢٩ ، ١٨١ بالصحيفتين رقمي ١٦٧ و ٨٧١) .
(ط)		
طعن . طوارئ		
طعن		
		التقرير بالطعن بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٨٠١	١٦٥	(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		راجع أيضا : اثبات " قوة الأمر المقضى " .
		(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٨٨٣)
		ونقض " سلطة محكمة النقض " .
		(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٦٦٦)

الصفحة	القاعدة	طوارئ
		الولاية العامة . انعقادها لمحاكم العادية . محاكم أمن الدولة . استثنائية .
		قانون الطوارئ . إجازته إحالة الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام . إلى محاكم أمن الدولة . عدم اشتماله . ولا غيره من التشريعات . على نص بانفراد محاكم أمن الدولة بالاختصاص . أثر ذلك : بقاء اختصاص القضاء العادي . بهذه الجرائم . قائما . مثال .
٨٣٩	١٧٣	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)
		(ظ)
		ظروف مخففة . ظروف مشددة
		ظروف مخففة
		١ — العبرة في أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانون .
		— ادانة المتهم بجريمة ضرب أفضى إلى موت ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصلحته في المجادلة في مسئوليته عن الوفاة .
٢٦٠	٤٨	(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢) — ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ — العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح تاري بدون ترخيص هي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه ومصادرة السلاح . المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . جواز إبدال عقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر بعقوبة السجن عملاً بالمادة ١٧ عقوبات دون عقوبة الغرامة إغفال الحكم القضاء بعقوبة الغرامة في الجريمة المذكورة . خطأ في القانون .
٣٦٢	٦٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٣ — انتفاء التلازم بين ظرف سبق الاصرار وتوافر الظرف القضائي المخفف للعقاب .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٤ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة وتقدير موجبات الرأفة أو عدم قيامها . موضوعي .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		ظروف مشددة
		سبق الاصرار . ماهيته . تحقيقه . كيفية الاستدلال عليه ؟ التدليل على اتفاق المتهمين على القتل . من معية الزمان والمكان . ونوع الصلة بينهم . وصدور الجريمة عن باعث واحد . واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها . وأن كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها . ووحدة الحق المعتدى عليه . سائق . أثر ذلك . اعتبارهم فاعلين أصليين في القتل والشروع فيه متضامين في المسؤولية . عرف محدث الاصابة القاتلة منهم أم لم يعرف .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١)

الصفحة

المقابلة

(ع)

عاهة عقلية . عاهة مستديمة . علاقة سببية . عقوبة .

عاهة عقلية

راجع . جنون وعاهة عقلية .

عاهة مستديمة

راجع . ضرب أحدث عاهة .

علاقة سببية

راجع . رابطة السببية .

عقوبة

(أ) العقوبة التكميلية :

٢ — متى يصبح الحكم بالإزالة على موجب القانونين ٥٢
لسنة ١٩٤٠ ، ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ؟

٢٤٥ ٤٥ ... (الطن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)

(ب) تطبيق العقوبة :

١ — عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من تلك المفضى
بها عليه في الحكم المطعون فيه متى كان هو الطاعن الوحيد . مثال .٩٤ ١٦ ... (الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
٢٨٣ ٥٣ ... (والطن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)

الصفحة	القائمة	
		٢ — تقدير قيمة الرسوم المستحقة على الكحول . عند تحديد الكمية . وعند تعذر تحديدها المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل ؟
٩٤	١٦	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
		٣ — القضاء بتعديل الحكم المستأنف بتخفيف العقوبة . مفاده : إلغاؤه فيما قضى به من عقوبة أشد .
١٨٢	٣١	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)
		٤ — خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب . لا يعيبه . ما دام قد بين الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان كافٍ وقضى بعقوبة لا تخرج عن الحدود المقررة لها .
١٨٢	٣١	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)
		٥ — العبرة في أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني .
٢٦٠	٤٨	(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		٦ — العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح ناري بدون ترخيص هي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه ومصادرة السلاح . المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
		جواز إبدال عقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر بعقوبة السجن عملاً بالمادة ١٧ عقوبات دون عقوبة الغرامة . إغفال الحكم القضاء بعقوبة الغرامة في الجريمة المذكورة . خطأ في القانون .
٣٦٢	٦٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
٥١٦	٩٥	٧ — معاقبة المتهم في تهمة سرقة مال مملوك لمرفق عام . بعقوبة الجناية رغم صدور قانون يزيل عنها وصف الجناية قبل الحكم النهائي في الدعوى . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ١٦٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
٦٥٤	١٢٧	٨ — عدم جواز تشديد العقوبة عند نظر استئناف النيابة للمحكم القاضي بتأييد المعارضة المرفوعة من المتهم . (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
٨٠٩	١٦٧	٩ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة وتقدير موجبات الرأفة أو عدم قيامها . موضوعي . (الطن رقم ١٤٢٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٨٢٦	١٦٩	١١ — جريمة فك الأختام . عقوبتها الحبس وجوبا لمدة لا تتجاوز سنة . إذا كان مرتكبها هو الحارس بنفسه . المادة ٢/١٥٠ عقوبات . (الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
٩٣١	١٩٢	١١ — سرعان المادة ٣٢٣ عقوبات على اختلاس الأشياء المحجوز عليها إداريا من غير الحارس . إداريا كان المحجز . أم قضائيا . (الطن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		راجع أيضا : محكمة النقض . "سلطتها" . واعداد . (القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٦٤٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) عقوبة الجرائم المرتبطة :
		١ - تعيب الحكم فيما تساند إليه في خصوص جريمة الاستحصال على خاتم الجمهورية واستعماله استعمالا ضارا بها . عدم جدواه . طالمسا جاء براء من العوار في جريمة التزوير في محرر رسمي المرتبطة ذات العقوبة الأشد .
٤٠٩	٧٨	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		٢ - إغفال الحكم التحدث عن ركن العلانية في الذدف . لا يعيبه . مادام تسييبه سلبا في جريمة البلاغ الكاذب المرتبطة التي عاقب المتهم عنها .
٥٨٧	١١٢	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١)
		٣ - إدانة الطامن بجريمتي عرض لحوم مذبوحة خارج السالخانة . وعرض أغذية منقوشة . للبيع . وجوب توقيع عقوبة واحدة منهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .
		توقيع الحكم عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين . خطأ . وجوب تصحيحه بالا كتفاء بعقوبة الجريمة الثانية الأشد .
٨٢١	١٦٨	(الطن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
		٤ - وقوع جريمتي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وليد نشاط واحد . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد وحدها . المادة ١/٣٢ عقوبات .
٩٩٧	٢٠٧	(الطن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		(د) العقوبة المبررة :
		١ - اتهام الطاعن بعدة جرائم مؤاخذته منها بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لإحداها - اعترف بها - إعمالا للمادة ٣٢ عقوبات . عدم قبول نعيه عن باقي الجرائم . مثال في قتل عمد وشروع فيه وإحراز سلاح .
٥٥	١٠	(الطن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٨)
		٢ - انعدام مصالحة الطاعن في المجادلة في توافر سبق الإصرار . ما دامت العقوبة الموقعة عليه تدخل في الحدود المقررة للقتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد .
٥٩	١١	(الطن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٨)
١٣٦	٢٥	(والطن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٦/٢/١٩٧٨)
		٣ - عدم جدوى إثارة قصور الدليل بالنسبة لتبديد بعض الأشياء . متى ثبت يقينا تبديد الباقي منها .
٦٦	١٢	(الطن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٨)
		٤ - إدانة المتهم بجريمة ضرب أفضى إلى موت ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصالحة في المجادلة في مسؤوليته عن الوفاة .
٢٦٠	٤٨	(الطن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٨)
		٥ - قضاء الحكم بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد . يجعل مجادلة الطاعنين في مدى توافر الظرفين المشددين على غير أساس .
٤٩٢	٩١	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨/٥/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — عدم جدوى النعي على الحكم، وأخذته الطامن بجريمة العاهة المستديمة . طالما كانت العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط التي لا ينعي عليها بشيء .
٦٠٢	١١٦	(الطن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٧ — عدم جدوى النعي على الحكم في استظهار قصد القتل . متى أوقع على الطامن عقوبة السرقة باكراه المسندة إليه بالإضافة لجريمة القتل عمدا . أساس ذلك ؟
٨٠٩	١٦٧	(الطن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		(هـ) الإغفاء من العقوبة :
		راجع : مواد مخدرة . وأسباب الإباحة وموانع العقاب .
		(و) وقف تنفيذ العقوبة :
		١ — قضاء محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف باعتبار أنه صدر مشمولا بإيقاف التنفيذ . على خلاف الواقع . يعيبه .
٥٣٠	٩٩	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٨)
		٢ — عقوبة السجن . اقترانها بطبيعتها بالشغل على خلاف عقوبة الحبس بنوعيه . المادة ١٦ عقوبات . اثر ذلك : عدم جدوى النعي على الحكم لإقرانه الشغل بعقوبة السجن . القضاء بإيقاف تنفيذ عقوبة السجن . خطأ في القانون . واجب الالغاء . المادة ٥٥ عقوبات .
٥٩١	١١٣	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)

(غ)

غش

١ - وجوب تعرض المحكمة للدفاع الجوهري وتمحيصه .

إثارة الطاعن تغير درجة الكحول تبعاً لتغير درجة الحرارة بعد
فترة زمنية طويلة واختلاف نتيجة تقرير التحليل المقدمين .
دفاع جوهري .

٥٣٩ ١٠١ ... (الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩) ...

٢ - إدانة المتهم في جريمة صنع وعرض مواد غذائية مغشوشة .
تستوجب أن يكون قد ارتكب الغش أو أن تكون صناعاتها قد تمت
تحت إشرافه ورقابته مع علمه بغشها .

٨٠٥ ١٦٦ ... (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠) ...

٣ - القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان
المخالف من المشتغلين بالتجارة . قصد بها رفع عبء اثبات العلم
عن كاهل النية . قابليتها لإثبات العكس دون اشتراط أدلة
مهينة ودون مساس بضرورة توافر الركن المعنوي .

٨٠٥ ١٦٦ ... (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠) ...

٤ - دفع المتهم مسؤوليته عن الغش بأنه مجرد موظف بالشركة
المنتجة للسلعة . إدانته دون بيان مسؤوليته عن الجريمة ومدى
إشرافه وعلمه اليقيني بالغش . إخلال بحق الدفاع وقصور
في التسييب .

٨٠٥ ١٦٦ ... (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠) ...

الصفحة	القاعدة	
		٥ — جواز مساءلة عامل المحل . والمسئول عن إدارته . معا . عن جرمي عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة . وأغذية مغشوشة للبيع . (الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
٨٢١	١٦٨	٦ — إدانة الطاعن بجرمي عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة . وعرض أغذية مغشوشة . للبيع . وجوب توقيع عقوبة واحدة منهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات . توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين . خطأ . وجوب تصحيحه بالاكتفاء بعقوبة الجريمة الثانية الأشد . (الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
٨٢١	١٦٨	٧ — جريمة غش الأغذية على موجب حكم المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . قوامها : عرضها للبيع بعد ارتكاب فعل الغش أو مع العلم به . العلم بالغش . افتراضه في جانب المشتغلين بالتجارة والباعة الجائلين . ما لم يثبت العكس . المادة ٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة والمادة ٢٠ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . (الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)
٩٣٦	١٩٣	٨ — إدانة الطاعن بتهمة عرض أغذية مغشوشة للبيع المسندة إليه . قول الحكم . في معرض إثبات علمه بالغش . أن الطاعن هو المنتج . عدم اعتبار ذلك تعديلا للتهمة . (الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١)
٩٦٢	١٩٩	٩ — العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع . استخلاصه . موضوعي . (الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١)
٩٦٢	١٩٩	

(ف)

فاعل أصلي . فك أختام

فاعل أصلي

١ — سبق الإصرار . ماهيته . تحققه . كيفية الاستدلال عليه ؟ التدليل على اتفاق المتهمين على القتل . من معية الزمان والمكان . ونوع الصلة بينهم . وصدور الجريمة عن باعث واحد . واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها . وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها . ووحدة الحق المعتدى عليه . سائغ . أثر ذلك : اعتبارهم فاعلين أصليين في القتل والشروع فيه متضامين في المسؤولية . عرف محدث الإصابة القاتلة منهم أم لم يعرف .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦) ٢٥ ١٣٦

٢ — متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا برغم عدم ارتكابه فعلا يدخل في الركن المادي للجريمة .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣) ٥٢ ٢٧٥

٣ — من هو الفاعل الأصلي في جريمة الخطف بالتحويل أو الإكراه .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣) ٧٦ ٣٩٩

٤ — مسؤولية الفاعل أو الشريك من جميع الجرائم المحتملة حصولها . ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة التي اتفق على ارتكابها .

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠) ١٦٧ ٨٠٩

الصفحة	القاعدة	
		٥ — قصد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة . تقدير توافره . موضوعي .
		إنفاق المتهمين على ارتكاب جريمة سرقة . ارتكاب أحدهم جناية قتل عمدا . مساءلتهم جميعا عن الجريمة . متى تبين أن جناية القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق المتهمون على ارتكابها .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		٦ — ظهور المتهمين على مسرح الجريمة وتنفيذ كل منهما دوره في القتل عمدا المتفق عليه مسبقا . مساءلتها كفاعلين في القتل عمدا مع سبق الإصرار . صحيحة . أساس ذلك ؟ المادة ٣٩ عقوبات .
٩١٦	١٩٠	(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		فك أختام
		١ — جريمة فك الأختام . عقوبتها الحبس وجوبا لمدة لا تتجاوز سنة . إذا كان مرتكبها هو الحارس بنفسه . المادة ٢/١٥٠ عقوبات .
٨٢٦	١٦٩	(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
		٢ — المحكمة الاستئنافية . عليها تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها . وتطبيق صحيح القانون . ولو كان الوصف الصحيح أشد . حد ذلك ؟ مثال في جريمة فك أختام .
		متى يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .
٨٢٦	١٦٩	(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)

(ق)

قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قذف .
قصص جنائي . قضاء عسكري . قضاة . قوة الأمر
المقضى . قوة القاهرة

قانون

(١) القانون الأصح :

١ — صدور قانون أصح لهم . بعد وقوع الفعل وقبل
الحكم فيه نهائياً . وجوب تطبيقه على واقعة الدعوى .

٥١٦ ٩٥ (الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)

١ — معاقبة المتهم في تهمة سرقة مال مملوك لمرافق عام .
بعقوبة الجناية . رغم صدور قانون يزيل عنها وصف الجناية
قبل الحكم النهائي في الدعوى . خطأ في تطبيق القانون .

٥١٦ ٩٥ (الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)

٣ — إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني التي لا تتجاوز خمسة
آلاف جنيه في السنة الواحدة — دون موافقة اللجنة المختصة —
أصبح غير مؤتم بصدر القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .
مريان هذا الحكم كذلك عند تعدد الأعمال في المبنى الواحد
متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه
في السنة الواحدة .

وجوب استظهار قيمة الأعمال محل الاتهام وكيفية إجرائها
من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى .

٩٧٠ ٢٠١ (الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) تطبيق القانون :
		كون الشيء المبدد غير مملوك لمركب الاختلاس . شرط لوقوع جريمة التبديد . جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . استثناء من هذا الأصل . عدم جواز القياس عليه أساس ذلك : لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .
٦٩٥	١٣٧	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٧٨)
		(ج) تفسير القانون :
		١ — عقوبة السجن اقترانها بطبيعتها بالشغل على خلاف عقوبة الحبس بنوعيه . المادة ١٦ عقوبات . أثر ذلك : عدم جدوى النعي على الحكم لإقرانه الشغل بعقوبة السجن . القضاء بإيقاف تنفيذ عقوبة السجن . خطأ في القانون . واجب الإلغاء . المادة ٥٥ عقوبات .
٥٩١	١١٣	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٨)
		٢ — كون الشيء المبدد غير مملوك لمركب الاختلاس . شرط لوقوع جريمة التبديد . إلا في حالة المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات .
٦٩٥	١٣٧	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٧٨)
		٣ — الولاية العامة . إنعقادها للمحاكم العادية . محاكم أمن الدولة . استثنائية .
		قانون الطوارئ . إجازته إحالة الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام . إلى محاكم أمن الدولة . عدم اشتماله . ولا غيره من التشريعات . على نص بانفراد محاكم أمن الدولة بالاختصاص

الصفحة	القاعدة	
		أثر ذلك : بقاء اختصاص القضاء العادى . بهذه الجرائم . قائماً . مثال .
٨٣٩	١٧٣	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١١/٣٠/١٩٧٨) راجع أيضاً : امتناع عن تنفيذ حكم . (القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٩١) وأمر تكليف . (القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ٨٣٣) وتبغ وتعويض وتفتيش وجمارك . (القاعدتان رقم ١٥٧ و ١٦١ بالصحيفتين رقمي ٧٧١ و ٧٨٥) وسرقة . (القاعدتان رقم ٨٨ و ٩٥ بالصحيفتين رقمي ٤٧٤ و ٥١٦) وقتل خطأ ومروور . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٣٣) ومحاماه ونقابات . (القاعدة رقم ٢ نقابات بالصحيفة رقم ٥) ومواد مخدرة وموانع العقاب . (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٦٧) (د) سريانه من حيث الزمان : معاينة المتهم بسرقة مال لمرفق عام بعقوبة الجنائية . بعد صدور قانون يزيل عنها وصف الجنائية . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)
٥١٦	٩٥	

قبض

١ — ملاحظة مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه . جواز إصدار أمر بضبطه وإحضاره عند عدم تواجده . حقهم بذلك في تفتيش المتهم كلما جاز القبض عليه قانونا .
المادتان ٣٤ و ٣٥ إجراءات .

(الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣) ١٥ ... ٨٣

٢ — دخول الضابط . كشخص عادي . مع مرشد سرى . مسكن المتهم بناء على إذن الأخير . إلقاء الضابط القبض على المتهم . من بعد . لتوافر التلبس ببيع المخدر للضابط وأحرازه . صحيح .

(الطن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦) ١٤٦ ... ٧٢٧

٣ — المادة ١٢٢ إجراءات إجازتها لسلطة التحقيق في جميع المواد . إصدار أمر بحضور المتهم أو القبض عليه وإحضاره . خلو هذا الأمر من اسم المتهم . عدم اعتباره في صحيح القانون أمرا بالقبض . المادة ١٢٧ إجراءات . تفتيش الشخص استنادا إليه . باطل .

(الطن رقم ١٤٥٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١) ٢٠٦ ... ٩٩٣

راجع أيضا : تعد

(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ١٩٩)

وتفتيش وجمارك .

(القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٧٥٨)

الصفحة	القائمة	قتل خطأ
		١ — انتهاء الحكم في ثبوت خطأ الطاعن لقيادته سيارته في الجانب من الطريق المخصص للاتجاه المضاد . استنادا إلى أقوال شاهد وإفادة المرور مطرحا بذلك ما اثبت بالمعينة من أن المرور كان محولا إلى هذا الجانب . لا يعيبه .
٩٩	٢	(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١)
		٢ — قول الحكم بتوافر الخطأ في جانب المتهم استنادا إلى ما شهد به أعضاء لجنة فنية . رغم عدم القيام بأية تجارب معملية . لا يعيبه .
		النهي على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها . غير مقبول .
٧٤	١٤	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٢)
		٣ — خطأ المجنى عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . مادام الخطأ لم يترتب عليه إلتفاء الأركان القانونية للجريمة .
٩٦٧	٢٩	(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
		٤ — وجوب بيان اصابات المجنى عليه ومؤدى التقرير الطبي ورابطة السببية . في جريمة القتل الخطأ .
٢٨٣	٥٣	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
		٥ — السرعة المرجحة للمسئولية الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ . هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .
		حتى يجوز لقائد مركبة خلفية أن يتجاوز مركبة أمامه ؟
٣٣٢	٦٠	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)

الصفحة	الرقم	النص
		٦ — تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر من عدمه . موضوعي . الحادث القهري . شرطه : ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه . عدم التزام محكمة الموضوع بإيراد الم تركز اليه من أقوال الشهود . (الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧) ٦٠ ٣٢٢
		٧ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه جنائياً أو مدنياً . موضوعي . اشتراك المجنى عليه في الخطأ . لا ينال في مسئولية المتهم عن القتل الخطأ . متى توافرت عناصره في حقه . تحقق رابطة السببية بثبوت أنه لولا الخطأ ما وقع الضرر . عدم خلق المالك فتحة باب بئر المصعد في عقار يملك أغلبه ويتولى إدارته . وعدم إضاءة سلمه . سقوط المجنى عليه وهو في سبيله لزيارة أحد السكان ليلاً من تلك الفتحة ووفاته . مساءلة المالك عن القتل الخطأ . سائغة . (الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧) ٨٩ ٤٧٩
		٨ — استخلاص سيطرة المتهم على البناء وإشرافه عليه . وتقدير مسئوليته عنه . موضوعي . مثال في قتل خطأ . (الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧) ٨٩ ٤٧٩
		٩ — قول الحكم إن التهمة ثابتة من اعتراف الشرطي المتهم بالتسبب في وفاة المجنى عليه من عيار ناري أطلقه لجماله على الوقوف حال مشاهدته شارحاً في العرقلة . رغم ما عزا به المتهم حدوث الإصابة إلى انزلاق قدمه عند الاطلاع . قصور وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١) ١١٤ ٥٩٤

الصفحة	القاعدة	
٦٤٥	١٢٥	١٠ - حسب الحكم. تدليلاً على تحقق جريمة القتل الخطأ . ثبوت توافر صورة من صور الخطأ المبينة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . ولو انتفت صورة أخرى . مثال . (الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١)
٧٤٦	١٥٠	١١ - تمسك المتهم في جريمة القتل الخطأ بعدم اختصاصه باصلاح أو تركيب أبواب الكشك محل الحادث وأنها منوطة بقسم الصيانة بالمؤسسة التي يعمل بها وتقديمه المستندات والتعليمات المؤيدة لذلك . سكوت الحكم عن هذا الدفاع إيراداً ورداً . قصور . إغفال الحكم بيان مؤدى التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه وصلة ما تضمنته من إصابات بوفاته . قصور . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
٨٣٦	١٧٢	١٢ - رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ ، اقتضاؤها انصال الخطأ بالقتل اتصال السبب بالمسبب . وجوب إثبات توافرها استناداً إلى دليل قن . (الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
٨٣٦	١٧٢	١٣ - إغفال حكم الإدانة الدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ وإصابات المجنى عليه والتي أدت إلى وفاته استناداً إلى دليل قن . قصور . (الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
٨٧١	١٨١	١٤ - تقدير الخطأ . ورابطة السببية بينه وبين الوفاة . موضوعي . إهمال الطاعن في وضع السالك العازل للكهرباء . في موقع العمل . رغم التعليمات الكتبية الصادرة إليه . وتأدية ذلك إلى صعق المجنى عليه بالتيار الكهربائي . صحة مساءلة الطاعن من القتل الخطأ . (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
٨٧١	١٨١	١٥ — تعدد الأخطاء . إيجابه مساءلة كل من أهمهم فيها . سواء كان سببا مباشرا أو غير مباشر في وقوع الحادث . (الطن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
٩٩٧	٢٠٧	١٦ — وقوع جريمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وليد نشاط واحد . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد منها وحدها . المادة ١/٣٢ عقوبات . (الطن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١) راجع أيضا : تعويض ودعوى مدنية ومسئولية مدنية . (القاعدتان رقم ١٢٢ و ١٥١ بالصحيفتين رقمي ٦٣٤ و ٧٤٩) . ومرور . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٣٣) ومسئولية جنائية . (القاعدة ١٨٧ بالصحيفة رقم ٩٣١)
		قتل عمد
٥٥	١٠	١ — اتهام الطاعن بعدة جرائم . مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لإحداها . إعمالا للمادة ٣٢ عقوبات . عدم قبول نفيه عن باقي الجرائم . مثال في قتل عمد وشروع فيه واحراز سلاح . (الطن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
٥٩	١١	٢ — قصد القتل أمر خفي يستخلصه القاضي من الظروف المحيطة بالدعوى والامارات الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضممره في نفسه . (الطن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - استناد الحكم إلى وجود آثار أدبية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن رغم عدم إمكان تحديد نوع قصيلتها . كفرينة معززة ومؤيدة لما انتهى إليه من أدلة أخرى . لا يعيبه . مثال في قتل عمد .
١٢٦	٢٣	(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٥)
		٤ - عدم جدوى النعي بخلف سبق الاصرار . مادات العقوبة المقررة بها . في حدود المقرر لجريمة القتل مجردا عن أى ظرف مشدد .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		٥ - سبق الاصرار . ماهيته . تحقيقه . كيفية الاستدلال عليه ؟ التدليل على اتفاق المتهمين على القتل . من معية الزمان والمكان . ونوع الصلة بينهم . وصدور الجريمة عن باعث واحد . واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها . وأن كلا منهم قصد اقصد الآخر في إيقاعها . ووحدة الحق المعتدى عليه . سائق . أثر ذلك : اعتبارهم فاعلين أصليين في القتل والشروع فيه متضامنين في المسؤولية . عرف يحدث الإصابة القاتلة منهم أم لم يعرف .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		٦ - متى اعتبر الشخص فاعلا أصليا برغم عدم ارتكابه فعلا يدخل في الركن المادي للجريمة . مثال في قتل عمد .
٢٧٥	٥٢	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
		٧ - قول الحكم في موضع منه . أن المتهم صوب سلاحه نحو غيره فأخطاه وقتل المجنى عليه . ثم قوله في موضع آخر استظهارا لنية القتل أنه صوب السلاح نحو القتيل . تناقض يعجز محكمة المقض عن أعمال رقابتها .
٤٠٥	٧٧	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - تمسك الدفاع بوقوع الحادث في ساعة سابقة على تلك التي حددها شاهدا الإثبات . وطلبه استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في ذلك . التفات الحكم عن هذا الدفاع أخذا برأى علمي عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال وتختلف باختلاف الزمان والمكان . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٤١٣	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٩ - وجود إصابة بظهر المجنى عليه . رغم وقوف ضاربه أمامه . جائز . أساس ذلك : جسم الإنسان متحرك لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء .
٤٢٩	٧٩	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		١٠ - قضاء الحكم بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد يجعل مجادلة الطاعنين في مدى توافر الظرفين المشددين على غير أساس .
٤٩٢	٩١	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		١١ - تميز القتل العمد والشرع فيه . بنية خاصة . هي قصد إزهاق الروح . وجوب استظهار الحكم له وإيراد ما يدل على توافره . الحديث عن الأفعال المسادية . لا يلبي بذاته عن توافره .
		صعود المتهم بالسيارة على أفريز الطريق ومداهمة المجنى عليه ومعاودة ذلك . لا تنبيء بذاتها عن توافر قصد إزهاق الروح .
٥٩٨	١١٥	(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
٦٣٨	١٢٣	(والطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)

الصفحة	القائمة	
		١٢ — قعود الحكم عن استظهار القصد الجنائي الخاص . بعدم إبداء الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه . قصور . مثال : مباغنة المتهم لقائد السيارة التي كان يستقلها المجني عليهم ومحاولة إغراقهم بترعة لا تفيد سوى تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المسمى .
٦٣٨	١٢٣	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		١٣ — عدم جدوى النعي على الحكم في استظهار قصد القتل . مضى أوقع على الطاعن عقوبة السرقة با كراه المسندة إليه بالإضافة لجريمة القتل عمدا . أساس ذلك ؟ تقدير العقوبة في الحدود المقررة وتقدير موجبات الرأفة أو عدم قيامها . موضوعي .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		١٤ — قصد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة . تقدير توافره . موضوعي . اتفاق المتهمين على ارتكاب جريمة سرقة . ارتكاب أحدهم جناية قتل عمدا . مساءلتهم جميعا عن الجريمتين . متى تبين أن جناية القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق المتهمون على ارتكابها .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		١٥ — ظهور المتهمين على مسرح الجريمة وتنفيذ كل منهما دوره في القتل عمدا المتفق عليه مسبقا . مساءلتهم كفعا في القتل عمدا مع سبق الإصرار . صحيحة . أساس ذلك : المادة ٣٩ عقوبات .
٩١٦	١٩٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — قصد القتل . أمر داخلي . استخلاصه من الظروف المحيطة والامارات والمظاهر التي تنبئ عنه . استنتاج توافر سبق الاصرار . من ظروف الدعوى وملابساتها . ما دام ذلك سائغا .
٩١٦	١٩٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
٤٢٩	٨٢	(والطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
٤٩٢	٩١	(والطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		١٧ — اتفاق المتهمين مسبقا على قتل المجنى عليه ثم إعدادهما وسيلة تنفيذه . وقوع القتل نتيجة لذلك . تحقق نية القتل وسبق الإصرار قبلهما . مثال .
٩١٦	١٩٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		١٨ — التمسك بحدوث الوفاة في وقت سابق على ذلك الذي أثبت الضابط سؤاله للمجنى عليه فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق خير . أو الرد عليه بأسباب سائغة . مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص .
٩٨٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		راجع أيضا : إنبات "بوجه عام" و "شهادة" و "اعتراف" و "خبرة" و دفاع "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . (القواعد أرقام ٧ و ٢٦ و ٥٢ و ٦٣ و ٧٤ بالصفحات أرقام ٤٥ و ١٥٠ و ٢٧٥ و ٣٣٧ و ٣٨٨)
		وأسباب الاباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعى" . (القاعدتان رقم ٥٧ و ٨٢ بالصحيفتين رقمي ٣٠٥ و ٤٢٩) .
		وإعدام . (القواعد أرقام ٢٠ و ١٢٦ و ١٦٧ و ١٩٠ بالصفحات أرقام ١١٣ و ٦٤٩ و ٨٠٩ و ٦١٩) .

الصفحة	القاعدة
	ونقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . (القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٢٧٥)
	قذف
	راجع سب وقذف .
	قصد جنائي
	استخلاص القصد الجنائي . موضوعي . (الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
٢٢٨	٤٢
	راجع أيضا : إخفاء أشياء مسروقة . (القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٦٧٧)
	وتبديد واختلاس أشياء محجوزة . (القواعد أرقام ١٢ و ٧٥ و ١٣٣ و ١٣٧ و ١٦٣ بالصفحات أرقام ٦٦ و ٣٩٣ و ٦٨١ و ٦٩٥ و ٧٩٣)
	وتزوير "أوراق رسمية" . (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٦٤١)
	وتعد على موظف عام . (القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ١٩٩)
	ودعارة . (القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٠٨)
	ورسوم توثيق وشهر عقارى . (القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٠٠)

القاعدة الصفحة

وسبق إصرار .

(القاعدتان رقما ٣٨ و ٥٦ بالصحيفتين رقمي ٢٠٧ و ٢٩٥)

وسرقة مناجم ومحاجر .

(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٥٧٤)

وشيك بدون رصيد .

(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢١٧)

وخراب .

(القاعدتان رقما ٤٣ و ١٨٧ بالصحيفتين رقمي ١٠١ و ٢٣٥)

وعقوبة " العقوبة المبررة " .

(القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٨٠٩)

وقتل عمد .

(القواعد أرقام ١١ و ٧٧ و ٨٢ و ٩١ و ١١٥ و ١٢٣ و ١٩٠ و ١٩١ بالصفحات أرقام ٥٩ و ٤٠٥ و ٤٢٩ و ٤٩٢ و ٥٩٨ و ٦٣٨ و ٩١٦)

ومواد مخدرة .

(القواعد أرقام ١٥ و ٤٦ و ٦٨ و ٧٢ و ١٣٥ و ١٤٦ و ١٩٨ و ٧٢٧ و ٦٨٧ و ٣٧٣ و ٣٥٩ و ٢٤٩ و ٨٣ بالصفحات أرقام ٩٥٥ و ٩٥٥)

ونصب .

(القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ٩٢٧)

الصفحة	القاعدة	القصد المفترض :
٨٠٥	١٦٦	١ - القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . قصد بها رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لإثبات العكس دون اشراط أدلة معينة ودون مساس بضرورة توافر الركن المعنوي . (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		٢ - جريمة غش الأغذية على موجب حكم المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . قوامها : عرضها للبيع بعد ارتكاب فعل الغش أو مع العلم به . - أعلم بالغش . اقراضه في جانب المشتغلين بالتجارة والباة الجائلين . ما لم يثبت العكس . المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة والمادة ٢٠ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . (الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)
٩٣٦	١٩٣	القصد الاحتمالي :
		١ - الأصل مساءلة المتهم عن كافة النتائج المحتملة حصولها نتيجة فعلة الاجرامى . ما لم تتدخل عوامل أجنبية تقطع رابطة السببية . (الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
١٦٧	٢٩	٢ - تقدير كون الجريمة الثانية نتيجة محتملة للجريمة الأولى المتفق عليها . موضوعي . مثال ؟ (الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٨٠٩	١٦٧	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مسؤولية الفاعل أو الشريك من جميع الجرائم المحتمل حصولها . واو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل نتيجة محتملة . للجريمة التي اتفق على ارتكابها .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		٤ — اتفاق المتهمين على ارتكاب جريمة سرقة . ارتكاب أحدهم جناية قتل عمد . مساءلتهم جميعا عن الجريمتين . متى تبين أن جناية القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق المتهمون على ارتكابها .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
قضاء عسكري		
راجع : اختصاص "الاختصاص الأولائي" .		
(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٥٧)		
ومحاماة ونقابات .		
(القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ١)		
قضاة		
		١ — عدم جواز اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة . وإلا كان الحكم باطلا .
٥٠١	٩٢	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٢ — حصول مانع لأحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة . حال دون حضوره جلسة النطق بالحكم . وجوب توقيعه على مسودة الحكم .
٥٠١	٩٢	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)

الصفحة	القاعدة
٥٠١	<p>٣ — مفاد عبارة " المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه " القضاء الذين فصلوا في الدعوى . لا الذين حضروا تلاوة الحكم فحسب .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨) ... ٩٢</p> <p>٤ — ورود عبارة " اشترك أحد القضاة في إصدار الحكم بحضور النطق به وورود ذات العبارة بصدر الحكم المطعون فيه ثم القول بذيل الحكم أن المستشار الأصيل هو الذى اشترك فى سماع المرافعة وإصدار الحكم . غموض يبطل الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨) ... ٩٢</p> <p>٥ — قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلا . المادة ٢٤٧ إجراءات .</p> <p>عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق أن مثل النيابة فيها .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠) ... ١٨٨</p> <p>٩٠٧</p> <p>راجع أيضا : تفتيش " التفتيش باذن " . ومراقبة تليفونية .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٩٣)</p> <p>قوة الأمر المقضى</p> <p>راجع : اثبات " قرائن . القرائن القانونية " .</p>

قوة قاهرة

راجع : قتل خطأ .

(القاعدة ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٢٢)

(ك)

كحول

١ — تقدير قيمة الرسوم المستحقة على الكحول . عند تحديد الكمية . وعند تعذر تحديدها . المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل ؟

٩٤ ١٦ (الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)

٢ — وجوب تعرض المحكمة للدفاع الجوهري وتخصمه .

اثارة الطاعن تغير درجة الكحول تبعا لتغير درجة الحرارة بعد فترة زمنية طويلة واختلاف نتيجة تقريرى التحليل المقدمين . دفاع جوهري .

٥٣٩ ١٠١ (الطن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)

(م)

مأمورو الضبط القضائي . محال عامة . محاماة .
محضر الجلسة . محكمة استئنافية . محكمة
الإعادة . محكمة أمن الدولة . محكمة ثاني
درجة . محكمة الجنايات . محكمة الموضوع .
محكمة النقض . مراقبة تليفونية . مرور .
مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار
الإحالة . معارضة . مكلفون بخدمة عامة .
مناجم ومحاجر . مواد مخدرة . موانع العقاب .
موظفون عموميون . مياه غازية .

مأمورو الضبط القضائي

١ — عدم اشتراط ثبوت أمر النذب الصادر من المندوب
الأصيل إلى غيره من مأموري الضبط القضائي كتابة . التفتيش
يكون في هذه الحالة باسم النيابة العامة الآمرة وليس باسم
المندوب له .

٨٣ ١٥ ... (الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣) ...

٢ — ساطة مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس
في الجنايات . وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على
ثلاثة أشهر . القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل
كافية على اتهامه . جواز إصدار أمر بضبطه وإحضاره عند
عدم تواجده . حقهم كذلك في تفتيش المتهم كلما جاز القبض
عليه قانونا . المسادتان ٣٤ ، ٣٥ إجراءات .

٨٣ ١٥ ... (الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له . له أن يستعين في تنفيذ الإذن بأعوانه أو بغيرهم من رجال السلطة العامة . بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بعمره .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٤ — حق مأمور الضبط القضائي في ضبط كل من يقوم دليل على مساهمته في جريمة إحراز المخدر المتلبس بها بغير إذن . أساس ذلك ؟
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٥ — نذب النيابة العامة أحد مأموري الضبط القضائي دون تسميته لتنفيذ إذن التفتيش . صحيح في القانون .
١٩٣	٣٤	(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
		٦ — دخول الضابط . كشخص عادي . مع مرشد سرى . مسكن المتهم بناء على إذن الأخير . إلقاء الضابط القبض على المتهم . من بعد لتوافر التلبس ببيع المخدر للضابط وإحرازه . صحيح .
٧٢٧	١٤٦	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		٧ — حق مأمور الضبط القضائي في الاستعانة في إجراء التفتيش بغيره . ما دام يعمل تحت إشرافه .
٧٣٨	١٤٨	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
		٨ — تفتيش الأمتعة والأشخاص . داخل الدائرة الجمركية . ماهيته . حق مأموري الضبط القضائي . من موظفي الجمارك . في إجرائه لمجرد قيام مظنة التهريب .
٧٨٥	١٦١	(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)

الصفحة	القاعدة
٧٨٥	٩ — القضاء ببطلان تفتيش المتهم . داخل الدائرة الجمركية . لانتفاء ما يجيزه طبقا لأحكام قانون الإجراءات . دون أن يعرض الحكم لحق مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك . في التفتيش لقيام مظنة التهريب . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦) ... ١٦١
٨٧٩	١٠ — إجراء مأمور الضبط القضائي . بنفسه . التحريات . غير لازم . حقه في الاستعانة برجال السلطة العامة والمرشدين السريين . (الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧) ... ١٨٢
	راجع أيضا : نيابة عامة . (القاعدتان رقم ١٤ ، ١١٨ بالصحيفتين رقمي ٧٤ ، ٦١٠) .
	محال عامة
	راجع : تقديم نمرور بمحل عام . (القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢٦٨) .
	محاماه
١٦	١ — توقيع تقرير الأسباب من محام لم يقبل أمام محكمة النقض إلا في تاريخ لاحق لفوات ميعاد الطعن . أثره . بطلان ذلك التقرير . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١) ... ١
	٢ — توقيع أسباب الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة النقض . أثره . عدم قبول الطعن . ولو كان ذلك نيابة عن محام مقبول أمام المحكمة المذكورة . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الصفحة	القائمة
	تكليف المحامي المقيد أمام النقض أحد زملائه من غير المقبولين أمامها بإعداد مذكرة أسباب الطعن . وجوب توقيع الأول عليها . وإلا كان الطعن غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة . أساس ذلك ؟
٥٢	٩ ... (الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٥) ...
	٣ — حق المحكمة في رفض طلب التأجيل للاستعداد . إذا ما رأت إلا عذر للمتهم أو محاميه في عدم تحضير دفاعه .
١٥٩	٢٧ ... (الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣) ...
	٤ — تقديم المدافع . للمحكمة ما طرأ من منازعات بينه وبين تحضير دفاعه في الميعاد لما أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه .
١٥٩	٢٧ ... (الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣) ...
	٥ — حضور محام مع المتهم بجنحة . غير واجب . الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز . مثال في صدد عدم حضور محام مع متهم بجنحة .
٣٦٩	٧١ ... (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩) ...
	٦ — وجوب أن يكون المحامي المقرر بالطعن بالنقض في المواد الجنائية وكلاء عن الطاعن وقت التقرير به . أساس ذلك ؟
	الطعن في الأحكام يستلزم توكيلا خاصا . أو عاما ينص فيه على ذلك .
٥٠٤	٩٣ ... (الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٤) ...

الصفحة	القاعدة	
٩٥٥	١٩٨	٧ — ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء . وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع . (العلم رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
٩٥٥	١٩٨	٨ — استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبا يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . (العلم رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدتان رقم ٢١ و ١٨٠ بالصحيفتين رقمي ١٢٠ و ٨٦٨) . ونقابات . (القواعد أرقام ١ و ٢ و ٣ بالصفحات أرقام ١ و ٥ و ١٠) .

محضر الجلسة

١٦٢	٢٨	١ — خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر أو خلو محضر الجلسة من ذكر من وضعه لا يترتب عليه البطلان . المادة ٤١١ إجراءات جنائية . تكلمة الحكم لمحضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة التلخيص . أساس ذلك ؟ (العلم رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
		٢ — تغيير اسم الطاعن بحاضر الجلسات وما نقل عنها من أحكام . لا يعيب الحكم طالما كان لا ينازع في أنه المعنى بالاتهام والمحاكمة . أساس ذلك ؟ (العلم رقم ٩٩٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥)
٢٢٠	٤٠	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الاصل في الاجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة . أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير . استناد الطاعن . تدليلا على عدم صحة ما أثبت بمحضر الجلسة والحكم . إلى تحقيقات أجرتها النيابة بناء على شكواه . غير مقبول . ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير . (الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
٣١٦	٥٩	٤ — الدفاع المستطور في اوراق الدعوى . يكون مطروحا دائما على المحكمة في أى مرحلة تالية . الالتفات عنه . يوجب عليها بيان العلة . تدوين الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . يكون مطروحا أمام محكمة الطعن ولو لم يتم التمسك به أمامها . مثال . في معارضة استئنافية . (الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨ / ٤ / ٢٤)
٤٤٢	٨٤	٥ — ورود عبارة " اشترك أحد القضاة في إصدار الحكم " بمحضر النطق به . وورود ذات العبارة بصدر الحكم المطعون فيه . ثم القول بذييل الحكم أن المستشار الأصيل هو الذى اشترك في سماع المرافعة وإصدار الحكم . غموض يبطل الحكم . (الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
٥٠١	٩٢	٦ — محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ . (الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
٧٠٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
٩٣١	١٩٢	

الصفحة	القاعدة	
		محكمة استئنافية
		راجع : استئناف .
		محكمة الإعادة
		١ - إنفراد المتهم بالطعن على الحكم . يوجب عدم إضرارته عند إعادة محاكمته .
٢٨٣	٥٣	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٧٨)
		٢ - نقض الحكم . أثره : إعادة الدعوى إلى محكمة الإعادة لتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها قبل صدور الحكم المنقوض .
		سبق حضور المعارض الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته : أثره : امتناع الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن عند تخلفه عن الحضور أمام محكمة الإعادة .
٨٥١	١٧٦	(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٨)
		٣ - نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها قبل صدور الحكم المنقوض لتفصل فيها من جديد . مخالفتها للحكم النقض لا يصلح بذاته وجها للطعن على قضائها ما لم يكن موضوع المخالفة موجبا لذلك . مثال .
٩١٠	١٨٩	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة
	<p>محكمة أمن الدولة</p> <p>الولاية العامة . انعقادها للمحاكم العادية . محاكم أمن الدولة . استثنائية .</p> <p>قانون الطوارئ . إجازته لإحالة الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام . إلى محاكم أمن الدولة . عدم اشتماله . ولا غيره من التشريعات . على نص بانفراد محاكم أمن الدولة بالاختصاص .</p> <p>أثر ذلك : بقاء اختصاص القضاء العادي . بهذه الجرائم . قائما . مثال .</p>
٨٣٩	١٧٣ ... (الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣) ...
	<p>محكمة ثاني درجة</p> <p>راجع : استئناف</p>
	<p>محكمة جنايات</p> <p>١ — حق محكمة الجنايات . منذ إعادة محاكمة المتهم . أن تأخذ أسباب حكمها الغيابي السابق أسبابا لحكمها . متى كانت تكفي لجملة .</p>
٢٧١	٥١ ... (الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣) ...
	<p>٢ — استعمال محكمة الجنايات حقها في حبس المتهم احتياطيا طبقا للمادة ٣٨٠ اجراءات . لاينال من سلامة اجراءات المحاكمة .</p>
٢٨١	٧٣ ... (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٦) ...

الصفحة	القاعدة
	٣ — قضاء محكمة الجنايات في تهمة سرقة مال مملوك لرفق عام . بعقوبة الجناية . رغم صدور قانون يزيل عنها وصف الجناية ويبدلها جنحة — قبل إجرائها تحقيقا فيها . خطأ في القانون . لإنحسار اختصاصها .
٥١٦	٩٥ (الطن رقم ١٦٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)
	راجع أيضا : محكمة أمن الدولة . (القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٢٩)
	محكمة الموضوع
	راجع : اثبات ، إجراءات " إجراءات المحاكمة " ، دفاع ، قصد جنائي ، مواد مخدرة ، نقض " أسباب الطعن " .
	محكمة النقض
	راجع : نقض .
	مراقبة تليفونية
	راجع : تفتيش " التفتيش بإذن " . (القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٩٣)
	مرور
	راجع : قتل خطأ . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٣٣)

الصفحة	القاعدة	مسئولية جنائية
		١ — تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه . موضوعي .
٢٤	٣	(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢)
٣٤٢	٦٤	(والطعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١)
٤٧٩	٨٩	(والطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)
		٢ — سبق الاصرار . ماهيته . تحققه . كيفية الاستدلال عليه ؟ التدليل على اتفاق المتهمين على القتل . من معية الزمان والمكان . ونوع الصلة بينهم . وصددور الجريمة عن باءث واحد . واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها . وأن كلامهم قصد قصد الآخر في إيقاعها . ووحدة الحق المعتدى عليه . سائح . أثر ذلك : اعتبارهم فاعلين أصليين في القتل والشروع فيه متضامين في المسؤولية . عرف محدث الإصابة القاتلة منهم أم لم يعرف .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		٣ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم . ما دام الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية للجريمة .
١٦٧	٢٩	(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
		٤ — الأصل مساءلة المتهم عن كافة النتائج المحتمل حصولها نتيجة فعله الإجرامي . ما لم تتدخل عوامل أجنبية تقطع رابطة السببية .
١٦٧	٢٩	(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)

الصفحة	القائمة	
		٥ — العبرة في أعمال المادة ١٧ عقوبات . بالواقعة الجنائية ذاتها . لا بوصفها القانوني .
		إدانة المتهم بجريمة ضرب أفضى الى موت . ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط . بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات .
		إنتفاء مصلحته في المجادلة في مسئوليته من الوفاة .
٢٦٠	٤٨	(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		٦ — متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا . في جريمة لم يرتكب فعلا يدخل في الركن المادي لها ؟
٢٧٥	٥٢	(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
		٧ — السرعة الموجبة للمسئولية الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ . هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .
		متى يجوز لقائد مركبة خلفية أن يتجاوز مركبة أمامه ؟
٣٢٢	٦٠	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)
		٨ — السداد اللاحق لوقوع جريمة التبييد . لا يؤثر في المسئولية الجنائية .
٦٦٦	١٢٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٥)
٦٨١	١٣٣	(والطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٩)
٧٩٨	١٦٤	(والطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٨٤٧	١٧٥	(والطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)
٩٣١	١٩٢	(والطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		٩ — التفات الحكيم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسئوليته في جريمة التبييد . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦٩٥	١٣٧	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)

الصفحة	القائمة	
		١٠ - جريمة اختلاس المحجوزات . قوامها : الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز . قضائية كانت أو إدارية . استخلاص حصول التبديد من عناصر الدعوى . موضوعي . تمسك الحارس بانتفاء مسؤولية عن تهمة تبديد محجوزات . تأسيسا على حقه في حوزتها وفقا للمادة ٢٤٦ مدني . عدم جدواه . متى ثبت تبديدها .
٧٩٣	١٦٣	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١٩)
		١١ - مسؤولية الفاعل أو الشريك عن جميع الجرائم المحتمل حصولها . ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة التي اتفق على ارتكابها .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		١٢ - اتفاق المتهمين على ارتكاب جريمة سرقة . ارتكاب أحدهم جنائية قتل عمد . مساءلتهم جميعا عن الجريمة . متى تبين أن جنائية القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق المتهمون على ارتكابها .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		١٣ - جواز مساءلة حامل المحل . والمسئول عن إدارته . معا . عن جرمي عرض لحوم مذبوحة خارج الساخنة . وأغذية مغشوشة . للبيع .
٨٢١	١٦٨	(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
		١٤ - تقدير الخطأ . وروابطة السببية بينه وبين الوفاة . موضوعي .

الصفحة	القاعدة	
		إهمال الطاعن . في وضع السلك العازل للكهرباء . في موقع العمل . رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه . وتأدية ذلك إلى صعق المجنى عليه بالتيار الكهربائي . صحة مساءلة الطاعن عن القتل خطأ .
٨٧١	١٨١	(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		تعدد الأخطاء . إيجابه مساءلة كل من أهمهم فيها . سواء كان سببا مباشرا أو غير مباشر في وقوع الحادث .
٨٧١	١٨١	(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		١٥ — الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه . لا ينفي قيام جريمة إصداره بدون رصيد . ما دام أن الساحب لم يسترده من المستفيد .
٩٤٧	١٩٦	(الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)
		راجع أيضا : باعث .
		(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٣٥)
		ورابطة السببية .
		(القاعدتان رقم ٤٣ و ٤٨ بالصحيفتين رقمي ٢٣٥ و ٢٦٠)
		وزنا .
		(القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٢٧)
		وشركات مساهمة .
		(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٥٧٩)
		وقتل خطأ .
		(القواعد أرقام ٦٢ و ٨٩ و ١١٤ و ١٨٧ بالصفحات أرقام ٣٣٣ و ٤٧٩ و ٥٩٤ و ٩٠١)

الصفحة	القاعدة	
		وقتل عميد .
		(القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ٩١٦)
		ومواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٤٩)
		موانع المسؤولية :
		١ — الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره .
		هناطه ؟
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٢ — المرض العقلي الذي تنعدم به المسؤولية الجنائية .
		تعريفه .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٣ — حق محكمة الموضوع . في تقدير حالة المتهم العقلية .
		حدده ؟
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٤ — انتهاء مستشار الإحالة . إلى امتناع عقاب المطعون
		ضده . دون استظهار أن مرضه العقلي . جنون أو غاهة عقلية .
		يعدم شعوره وإدراكه وقت ارتكاب الجريمة . اكتفاء بشهادة
		طبية من مستشفى الأمراض العقلية تفيد مرض المطعون ضده
		باضطراب عقلي كان يعالج منه قبل الحادث . وتذكرة علاج
		في تاريخ لاحق له . قصور .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)

الصفحة	القاعدة	مسئولية مدنية
		١ - حق المسئول عن الحقوق المدنية . في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . استقلاله عن حق النيابة والمتهم في الاستئناف . تقيده بالنصاب فحسب .
٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
٨٨٣	١٨٣	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٣ - تصدى محكمة الإعادة للدعوى المدنية التي سبق لها القضاء بأحالتها لمحكمة المدنية . رغم اقتصار النقض على الدعوى الجنائية وحدها . لا يضير بمصلحة المسئول المدني . أساس ذلك ؟
		انقضاء الدعوى المدنية . بمضي المدة المقررة في القانون المدني . ما لم تكن دعوى تعويض عن جريمة لم تنقض الدعوى الجنائية فيها . المادتان ١٧٢ مدني ، ١/٢٥٩ إجراءات . مثال .
٤٧٩	٨٩	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٧)
		٤ - الأصل في الوفاء أن يكون للدائن أو نائبه . الوفاء لغيرهما غير مبرئ للذمة أو مسقط للمسئولية المدنية إلا إذا أقره الدائن أو عادت عليه منفعة منه وفي حدودها أو كان قد تم لحائز للدين بحسن نية اعتقادا بأنه الدائن الحقيقي . مثال في وفاء غير مبرئ للذمة .
٥٧٤	١٠٩	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — الاخلال بمصلحة مالية للضرورة وكون الضرر محققا . شرطا الحكم بالتعويض عن الضرر المسمى . ثبوت أن المبنى عليه كان يعول المضرور وقت وفاته على نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك مستقبلا كانت محقة . شرط لتوافر الضرر المسمى . حق المضرور في طلب التعويض عن ضياع فرصة استمرار إعالتة . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩) ١٢٢ ٦٣٤
		٦ — قعود الحكم عن بحث توافر الضرر المسمى الذي حاق بالمضرور نتيجة وفاة فائله يجعل الحكم معيبا . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩) ١٢٢ ٦٣٤
		راجع أيضا : دعوى مدنية .
		مستشار الإحالة
		١ — القرار الذي يصدره مستشار الإحالة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب العمل على تنفيذه . (الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦) ٤٢ ٢٢٨
		٢ — عدم التزام مستشار الإحالة . بعد حجز القضية . بإجابة طالب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منه بالجلسة . ما لم ير محلا لإجرائه . (الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦) ٤٢ ٢٢٨
		٣ — عدم إثارة نقص التحقيق أمام مستشار الإحالة . تنازل ضمني يحول دون إثارة شيء منه من بعد . (الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦) ٤٢ ٢٢٨

الصفحة	القاعدة	
		٤ — حق مستشار الإحالة تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرثاح إليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين .
٢٢٨	٤٢	(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		٥ — التناقض الذى يعيب قرار مستشار الإحالة . هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر .
٢٢٨	٤٢	(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		٦ — انتهاء مستشار الإحالة . إلى امتناع عقاب المطعون ضده . دون استظهار أن مرضه العقلي . جنون أو عاهة عقلية . لعدم شعوره وإدراكه وقت ارتكاب الجريمة . اكتفاء بشهادة طبية من مستشفى الأمراض العقلية تفيد مرض المطعون ضده باضطراب عقلي كان يعالج منه قبل الحادث . وتذكرة علاج فى تاريخ لاحق له . قصور .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
معارضة		
(١) إعلان المعارض :		
		١ — تأجيل نظر المعارضة إداريا . يوجب إعلان المعارض قانونا بالجلسة التى أجل إليها نظرها .
٧٠٢	١٣٩	(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦)
		٢ — حق المتهم فى الدفع ببطلان الحكم الغيابي لعدم إعلانه بجلسة المحاكمة . يسقط إذا لم يبد بجلسة المعارضة .
٧٥٣	١٥٢	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) نظرها والحكم فيها :
		١ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان عدم حضوره حاصلا بغير عذر . قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض . يعيب إجراءات المحكمة . محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .
		عدم تقديم عذر المرض مفاده : صحة الحكم المطعون فيه .
١٦٢	٢٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
٤٨٧	٩٠	(والطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
٥٤٢	١٠٢	(والطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
٧٧٨	١٥٩	(والطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٦)
٨٠١	١٦٥	(والطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٨٦٤	١٧٩	(والطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
٩٤٧	١٩٦	(والطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)
		٢ - قضاء محكمة أول درجة صحيحا باعتبار المعارضة كأن لم تكن . تستنفذ به ولايتها . عدم جواز إعادة الدعوى إليها لنظر المعارضة من جديد . جواز الطعن بالنقض في هذه الحالة . أساس ذلك ؟
٣٤٧	٦٥	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
		٣ - طعن المتهم لثاني مرة في الحكم الصادر بقبول معارضته الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا . تحديد محكمة النقض بجلاسة لنظر موضوع طعنه . تخلفه عن حضور هذه الجلسة . عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . مادام قد سبق له الحضور بجلاسة المعارضة . أساس ذلك ؟
		نقض الحكم أثره : معاودة الدعوى سيرتها من النقطة التي وقفت عندها قبل الحكم المنقوض .
٥٣٣	١٠٠	(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٨٦٤	١٧٩	٤ — عدم جدوى نعى الطاعن بعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا . ما دام قد عارض فيه وقبلت معارضته . حلة ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
٨٦٨	١٨٠	٥ — نظر مدة قضايا للطاعن بجلسة واحدة . تقديمه شهادة مرضية بأحداها . انصراف دلالتها إلى كافة القضايا المتهم فيها والمنظورة بذات الجلسة . إبداء الدفاع عن المعارض مذرا لتخلف هذا الأخير . وجوب تعرض المحكمة له بالقبول أو الرفض . (الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٤)
٩٣١	١٩٢	٦ — بيان الواقعة محل الاتهام . لزومه في أحكام الإدانة لحسب . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . شكلي . إغفاله بيان الواقعة لا يعيبه . (الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
٩٤٧	١٩٦	٧ — تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها . مردده إليه . قعوده عن إبداء دفاعه أمامها . أثره : سقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)
		راجع أيضا : استئناف . "سقوطه" . (القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٧٦١) ونقض . "أسباب الطعن . ما يقبل وما لا يقبل منها" . (القواعد أرقام ٤ و ١٥٩ و ١٨٣ و ١٩٢ بالصفحات أرقام ٢٨ و ٧٧٨ و ٨٨٣ و ٩٣١)

(ج) المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى :

١ — عدم تقديم الطاعن . لمحكمة النقض . دليل المرض الذى يدعى أنه منعه من حضور جلسة المعارضة . المرفوعة عن الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى . أثره : صحة القضاء بعدم قبول معارضة .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٥) ... ١٢٩ ٦٦٦

٢ — قاعدة عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . سرى انتهاك المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى . علة ذلك ؟

العذر المانع من حضور جلسة المعارضة . جواز التمسك به . لأول مرة . أمام النقض .

حق محكمة النقض فى تقدير دليل العذر المقدم إليها .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٥) ... ١٢٩ ٦٦٦

٣ — حضور المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن حضور الجلسات التى تؤجل إليها دون عذر مقبول . أثره : اعتبار الحكم الصادر فيها حضوريا . المادة ٢٣٩ إجراءات .

قبول المعارضة فى الحكم الحضورى . شرطه : إثبات المعارض قيام عذر منعه من الحضور وعدم استطاعته تقديمه قبل الحكم فى الدعوى . المادة ٢٤١ إجراءات . قعوده عن إبداء هذا العذر أمام محكمة الموضوع بغير مبرر . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧) ... ١٩٤ ٩٤٠

الصفحة	القاعدة	
		مكلفون بخدمة عامة
		عضو الاتحاد الاشتراكي . مكلف بخدمة عامة . انحسار الحماية المقررة بالمادة ٦٣ لإجراءات عنه .
٨٥٨	١٧٨	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
		مناجم ومحاجر
		١ — القصد الجنائي في جريمة استخراج مواد معينة من المناجم أو أي مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . قوامه : علم الجنائي وقت مقارفته الجريمة بعدم الحصول على الترخيص . أساس ذلك ؟
٥٧٤	١٠٩	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)
		مواد مخدرة
		١ — قول الشاهد أنه فتش المتهم فضبط معه المخدر فحسب . إعادة تفتيش ذات المتهم بمعرفة النيابة والشور معه على مبالغ من النقود . الشك في أقوال الشاهد . سائق .
		الزعم على الحكم قضاءه بالبراءة لإحتمال ترجيح لديه . دعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيره . عدم قبوله .
١٨٩	٣٣	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)
		٢ — مناط المسؤولية في جريمة إحراز وحيازة الخواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجنائي بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة .
٢٤٩	٤٦	(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر . قوامه : العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم متى كان ما أورده كافيا في الدلالة عليه .
٢٤٩	٤٦	(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
٣٧٣	٧٢	(والطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
٩٥٥	١٩٨	(والطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		٤ — خطأ الحكم فيما لا أثر له في عقيدته . لا يعيبه . مثال في مخدرات .
٢٤٩	٤٦	(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		٥ — انتهاء الحكم إلى تبرئة المتهم للشك . صحيح . ما دام سائغا . مثال في مواد مخدرة .
٢٦٦	٤٩	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
		٦ — تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . حجم كمية المخدر المضبوط . لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصور الخاصة من إحرازه .
٣٥٩	٦٨	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
٨٣	١٥	(والطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٧ — إدانة الطاعن بجريمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار المعاقب عليها بالمادة ٣٤ من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . ويجرم في زراعة نبات القنب الهندي المنوع زراعته وصنع جواهر مخدرة بقصد التعاطي المعاقب عليها بالمادة ٣٧/أ من ذات القانون ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى بحسبانها الأشد بعد إعمال حكم المادتين ١٧ ، ٢/٣٢ عقوبات . لا تناقض .
٣٧٣	٧٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
٣٧٣	٧٢	٨ — ضالة القدر المضبوط من الجوهر المخدر — لا ينال من توافر جريمة إحرازه بدون ترخيص . (الطن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٩ — إطراح المحكمة أقوال الضابط عن عرض المتهم المخدر للبيع بمحل عام . وانتقاله إليه متسكرا زاعماله وغبته في شرائه . وضبطه إياه في حالة تلبس . بدعوى أنه لو صحت هذه الرواية لا ستصدر إذنا بالتفتيش . غير سائق . تأخر الضابط في تحرير محضر ضبط الواقعة . لا يدل حتما على عدم جديته . عدم معرفة المرشد السري لكامل اسم المتهم أو محل إقامته . لا ينال من شهادة الضابط نقلا عنه . (الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
٤٢٢	٨١	١٠ — إطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز مجادلها فيه . طالما قد أقامت اقتناؤها على ما ينتجه . (الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
٥٠٧	٩٤	١١ — مناط الإعفاء وفقا لآادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مشروط بتعدد المساهمين في الجرائم المعنية بها فاعلين كانوا أو شركاء . وورود الإبلاغ على غير المبلغ بقصد تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطرة . عدم تحقق صديق الإبلاغ . إلتفاء موجب الإعفاء . (الطن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
٦١٩	١٢٠	

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — عدم جدوى قول الطاعن بإحراز آخر لبعض من المخدر المضبوط . طالما كان فيما اعترف بإحرازه ما يكفي لحمل قضاء الحكم .
٦١٩	١٢٠	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		١٣ — تقدير توافر قصد الاتجار في جريمة إحراز المخدر من عدمه . موضوعي . ما دام سائفا .
		إغفال الحكم ما ورد بالتحريات وما شهد به رجال الضبط من أن المتهم أقر لهما بأن إحرازه المخدر كان بقصد الاتجار . قصور .
٦٨٧	١٣٥	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١٥)
		١٤ — توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . تستقل به محكمة الموضوع . إثبات الحكم قيام الطاعن ببيع المخدر . دلالاته . بذاته . على توافر قصد الاتجار بغض النظر عن ضالة الكمية المضبوطة . كفايته ردا على دفاع الطاعن باستعماله المخدر للعلاج وبقصد الاستعمال الشخصي .
٧٢٧	١٤٦	(الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		١٥ — دخول الضابط . كشخص عادي . مع مرشد سرى . مسكن المتهم بناء على إذن الأخير . إلقاء الضابط القبض على المتهم . من بعد . لتوافر التلبس ببيع المخدر للضابط وإحرازه . صحيح .
٧٢٧	١٤٦	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		١٦ — تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . كفايته سنداً للقضاء بالبراءة . متى أحاطت بالدعوى عن بصير وبصيرة . مثال .

الصفحة	القاعدة	
		كفاية الأسباب في مجموعها إلى ما رتبته الحكم عليها . عدم جواز المجادلة في شأن بعضها .
٨٥٥	١٧٧	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
٣٩	٦	(والطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٥)
		١٧ — الجلب في حكم القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ . معناه ؟
٩٥٥	١٩٨	(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		١٨ — إخفاء المتهم للخدر بجذائه وداخل رداؤه ودخوله ميناء القاهرة الدولي . يتحقق به معنى الجلب .
٩٥٥	١٩٨	(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		راجع أيضا : تفتيش . " تفتيش بإذن " . (القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٨٣٠)
		موانع العقاب
		راجع : جنون وعاهة عقلية . ومسئولية جنائية (القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ٨٨٨)
		مواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦١٩)
		موظفون عموميون
		راجع : إمتناع موظف عام عن تنفيذ حكم . (القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٩١)
		وتعد على موظف عام . (القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ١٩١)

ومحامة ونقابات .

(القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ١٠)

مياه غازية

راجع : فحش .

(القاعدة رقم ١٦٦ بالصحيفة رقم ٨٠٥)

(ن)

نصب . نظام عام . نقابات . نقد .

نقض . نيابة عامة

نصب

١ — تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات . رهن بوقوع احتيال على المحبى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله .

عدم تحقق الطرق الاحتيالية في النصب إلا إذا كان من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة . أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ عقوبات .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٨) ١١٩ ٦١٤

٢ — تجميع الدليل في جريمة النصب . لاستظهار الصلة بين الطرق الاحتيالية وتسليم المحبى عليه للسل . واجب .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٨) ١١٩ ٦١٤

الصفحة	القائمة	
		٣ — إيهام الطاعنين المجنى عليه أن في قدرتهما شفاءه وقضاء حاجاته عن طريق استخدام الجان، وعقد جلسات تتظاهر فيها الطاعنة الثانية بتحضير الجان والتمتع بكلمات غر مفهومة، واستعانتهما بأحجية عليها إشارات غامضة بالمداد الأحمر. تتوافر به الطرق الاحتمالية ورابطة السببية بينها وبين تسليم المال في جريمة النصب .
٦٥٤	١٢٧	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٤ — إلحاق المتهمين أبناء المجنى عليهم بمدرسة انتهى ترخيصها وتحصيلهم مبالغ منهم مقابل ذلك بمقتضى إيصالات باسم المدرسة. يدعى أن ذلك يخوهم التقدم لامتحان شهادة عامة على غير الواقع. تتحقق به جريمة النصب .
٨٩٦	١٨٦	(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٥ — ادعاء المتهمه بوجود مشروع تجارى يحقق للمجنى عليه ربحا . تعزيزها ذلك بالتحلى بمصاغ زائف يصفى عليها مظهر ثراء كبار التجار وعرضها أقمشة مستوردة بزعم أنها عينات لبضاعة متوافرة لديها تستوردها للتجار . توصلها نتيجة ذلك إلى الاستيلاء على مال المجنى عليها . إدانتها بتهمة النصب . صحيح
٩٢٧	١٩١	(الطن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		٦ — ما يلزم توافره لتحقيق الاحتيال في جريمة النصب ؟ وجوب أن يكون من شأن الطرق الاحتمالية . الإيهام بوجود امر من الأمور الواردة حصرا بالمادة ٣٣٦ عقوبات .
٩٢٧	١٩١	(الطن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة . لا يكفي في تكوين الطرق الاحتمالية . وجوب أن يكون ذلك مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل على الاعتقاد بصحته . مثال ؟
٩٢٧	١٩١	(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٨)
		٨ — الحكم بالادانة . وجوب اشتماله على الواقعة المستوجبة للعقوبة على نحو يتحقق به أركانها . والأدلة المثبتة لوقوعها من مرتكبها . المادة ٣٣٦ عقوبات .
		جريمة النصب . تمامها باستعمال طرق احتمالية . أو باتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة . أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه . المادة ٣٣٦ عقوبات .
		إدانة الحكم الطاعنة بالنصب تأسيسا على تنازلها عن شقة كانت تستأجرها مقابل مبلغ مالي . دون استظهار حقتها في هذا التنازل من عدمه . قصور .
٩٦٥	٢٠٠	(الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٨)
<h2>نظام عام</h2>		
		١ — استفادة الشريك في جريمة الزنا من تنازل الزوج سواء كان ذلك قبل الحكم أو بعده . حق إثارة ذلك ولو لأول مرة أمام النقض . لتعلقه بالنظام العام . التنازل يشمل الدعويين الجنائية والمدنية . في خصوص جريمة الزنا .
٥٢٧	٩٨	(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٧٨)
		٢ — ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام . جواز الفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

الصفحة	القاعدة	
٨٨٣	١٨٣	تأجيل المحكمة الدعوى لتقديم مستندات . لا يمنعها . عند إصدار حكمها . من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . (الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		نقابات
		راجع :
		(القواعد أرقام ١ و ٢ و ٣ (نقابات) بالصفحات أرقام ١ و ٥ و ١٠)
		نقد
٣٥٣	٦٧	مباشرة إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى في جرائم النقد والتهريب والاستيراد . رهن بصدور طلب ممن يملكه قانونا . صدور طلب في جريمة يستوجب القانون فيها صدوره لتحريك الدعوى الجنائية . تخويل النيابة اتخاذ إجراءات التحقيق فيها بكافة أوصافها . وما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة . متى تكشففت مرصدا أثناء التحقيق . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
		نقض
		التقرير بالطعن وإيداع الأسباب وتوقيعها :
		١ — توقيع تقرير الأسباب من محام لم يقبل أمام محكمة النقض إلا في تاريخ لاحق لقوات ميعاد الطعن . أثره : بطلان ذلك التقرير . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١)
١٦	١	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — توقيع أسباب الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة النقض . أثره : عدم قبول الطعن . ولو كان ذلك نيابة عن محام مقبول أمام المحكمة المذكورة . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		تكليف المحامي المقيّد أمام النقض أحد زملائه من غير المقبولين امامها بإعداد مذكرة أسباب الطعن . وجوب توقيع الأول عليها . وإلا كان الطعن غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفة . أساس ذلك ؟
٥٢	٩	(الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٥)
		٣ — التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن .
٢٤٢	٤٤	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		٤ — تقديم الطاعن أسبابا تكميلية غير مؤرخة ولا مؤشّر عليها بالإيداع وغير مقيّدة في السجل الخاص في الميعاد القانوني . فقدانها شروط قبولها .
٤٧٩	٨٩	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)
		٥ — التقرير بالطعن بالنقض . ورقة شكلية . وجوب حملها مقوماتها الأساسية . تكمّلها بأي دليل خارج عنها . غير جائز . أساس ذلك ؟
		استحالة التحقق . من أن المقرر من أعضاء النيابة العامة . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . لا يغني عن ذلك : اشتغال التقرير على بيان اسم النيابة الطاعنة . ولا تقديم الأسباب في الميعاد موقعة من رئيس نيابة . حلة ذلك ؟
٦٧١	١٣٠	(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — عدم اطمئنان محكمة النقض إلى صحة العذر الذي يتعلل به الطاعن في تجاوز الميعاد المقرر قانوناً للتقرير بالطعن وإيداع الأسباب . أثره : احتساب الميعاد من تاريخ الحكم . مثال لتسبيب محكمة النقض إطراحها شهادة طبية مقدمة من الطاعن .
٦٧٤	١٣١	(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٥)
		٧ — التقرير بالطعن بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
٨٠١	١٦٥	(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		٨ — عدم تقديم الطاعن . أسبابا لطعنه . عدم قبول الطعن شكلاً .
٨٣٩	١٧٣	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)
		٩ — عدم إيداع أسباب الطعن في الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
٩١٦	١٩٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		١٠ — اقتصار الطاعن . في بيان أسباب طعنه . على الإحالة إلى أسباب طعن آخر . اعتبار الطعن خلواً من الأسباب . أساس ذلك ؟
٩٩٠	٢٠٥	(الطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)
		ميعاد الطعن :
		١ — إيجاب القانون الاعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد . عدم قيام أية طريقة أخرى مقامة .

الصفحة	القائمة	
		ميعاد الطعن في قرار لجنة قبول المحامين برفض التظلم من عدم القييد في الجدول. أربعون يوما. تبدأ من تاريخ إعلان المتظلم بذلك. المادة ٥٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨.
١٠	٣ نقابات	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
		٢ — عرض النيابة القضائية على محكمة النقض متجاوزة الميعاد المنصوص عليه قانونا. لا يترتب عليه عدم قبول عرضها.
٢٠٧	٣٨	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
٨٠٩	١٦٧	(والطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٩١٦	١٩٠	(والطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٣ — التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد. أثره : عدم قبول الطعن.
٢٤٢	٤٤	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		٤ — ميعاد التقرير بالطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ من يوم صدوره. طالما كان الطاعن قد حضر الجلسة الأولى وتأجلت الدعوى في حضرته إلى جلسات أخرى متلاحقة.
٢٤٢	٤٤	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
		٥ — ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة. بدؤه من يوم صدوره. وجود عذر قهري حال دون حضور المعارض تلك الجلسة. بدء الميعاد من يوم علمه رسميا بصدور الحكم.
٢٨٨	٥٤	(الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		وضوح أسباب الطعن وتحديدها :
		١ - قبول أسباب الطعن رهن بكونها واضحة ومحددة .
		أمثلة .
٢٣٥	٤٣	(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
٢٨٣	٥٣	(والطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
٤٥٢	٨٦	(والطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
٦٥٤	١٢٧	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢)
		٢ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً .
		النهي على الحكم عدم رده على أوجه الدفاع الجوهرية الميمنة
		من الطاعن في مذكرته . دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه
		أو تحديدها . أثره : عدم قبول النعي . علة ذلك ؟
٨٤٤	١٧٤	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)
٢٨٣	٥٣	(والطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٣)
		الصفة والمصاحبة في الطعن :
		١ - عدم جدوى إثارة قصور الدليل بالنسبة لتبديد بعض
		الأشياء . متى ثبت يقينا تبديد الباقي منها .
٦٦	١٢	(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٢ - عدم جدوى النعي بتخلف سبق الإصرار . ما دامت
		العقوبة المقررة بها في حدود المقرر لجريمة القتل مجردا عن أي
		ظرف مشدد .
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
٥٩	١١	(والطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)

الصفحة	القائمة
	٣ — حق الطعن بالنقض . مناطه أن يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به .
	الخصومة في الدعوى الجنائية . أطرافها المتهم والنيابة العامة .
	المسئول عن الحقوق المدنية تضامنه مع المتهم في المسؤولية المدنية فحسب .
	الخصومة في الدعوى المدنية قيامها بين المدعى بالحق المدني والمتهم ومن يتضامنون معه فيها .
١٧٥	٣٠ (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦)
	٤ — إدانة المتهم بجريمة ضرب أفضى إلى موت ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد إعمال المادة ١٧ عقوبات .
	إنتفاء مصلحته في المجادلة في مسؤوليته عن الوفاة .
٢٦٠	٤٨ (الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)
	٥ — انتفاء مصلحة المسئول عن الحقوق المدنية . في النعي ببطالان الإجراءات . لعدم إعلان المتهم بجلاسة المعارضة .
٣١٦	٥٩ (الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
	٦ — إقرار المتهم بقبوله الحكم الصادر ضده . في الدعوى بين الجنائي والمدني . حجيته . مقصورة عليه . عدم امتدادها إلى المسئول عن الحقوق المدنية . ولو كان محكوما عليه بالتمويض متضامنا مع المتهم . أساس ذلك : المادة ١/٢٩٥ مدني .
	نفي المسئول عن الحقوق المدنية . على الحكم . عدم إجابته إلى طلب التأجيل للطعن على ذلك الإقرار بالتزوير . غير جائز
	علة ذلك : انتفاء مصلحته وصفته في الطعن . لا يغير من ذلك . كون المتهم مشاركا له في طلب التأجيل . لعدم اتصال وجه الطعن به .
٣١٦	٥٩ (الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — لاصفة لغير من وقع في حقه إجراء ما في الدفع ببطلانه . مثال في الدفع ببطلان التفتيش .
٣٦٩	٧١	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٨ — تعيب الحكم فيما تساند إليه في خصوص جريمة الاستحصال على خاتم الجمهورية واستعماله استعمالا ضاراً بها . عدم جدواه . طالما جاء براء من العوار في جريمة التزوير في محرر رسمي المرتبطة ذات العقوبة الأشد .
٤٠٩	٧٨	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		٩ — قبول الطعن رهن بتحقيق المصلحة فيه . مثال . تصدى محكمة الإعادة للدعوى المدنية التي سبق لها القضاء بإحالتها للمحكمة المدنية . رغم اقتضار النقض على الدعوى الجنائية وحدها . لا يضر بمصلحة المسئول المدني . أساس ذلك ؟ إنقضاء الدعوى المدنية . بمضى المدة المقررة في القانون المدني . ما لم تكن دعوى تعويض عن جريمة لم تنقض الدعوى الجنائية فيها . المسألتان ١٧٢ مدني ، ١/٢٥٩ . إجراءات . مثال .
٤٧٩	٨٩	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)
		١٠ — وجوب أن يكون المحامي المقرر بالطعن بالنقض في المواد الجنائية وكلا من الطاعن وقت التقدير به . أساس ذلك ؟ الطعن في الأحكام يستلزم توكيلا خاصا . أو عاما ينص فيه على ذلك .
٥٠٤	٩٣	(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٤)
		١١ — حق النيابة العامة في الطعن بالنقض . لمصلحة المحكوم عليه . مثال .
٥٣٠	٩٩	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٨)

١٢ — المصلحة . شرط لقبول الطعن .

عدم قبول النعي على ورقة إعلان الحكم الابتدائي خلوها من وصف التهمة والعقوبة المقررة بها . متى قبل استئناف المحكوم عليه لهذا الحكم . علة ذلك : انعدام مصلحته .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٩) ١٣٣ ... ٦٨١

١٣ — قصر التوكيل على المرافعة . دون ذكر للتقرير بالطعن بالنقض . أثره : عدم قبول الطعن بالنقض من الوكيل .
الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده بمأرمه أولا بمأرمه حسبما يرى فيه مصلحته .
ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه .

(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣) ١٤٤ ... ٧٢٢

١٤ — الطعن في الحكم في الدعوى الجنائية من المدعى بالحق المدني والمسئول عنه . غير جائز . أساس ذلك ؟

تقدير قيام علاقة التبعية من عدمه . موضوعي .
ما دام سائغا .

(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩) ١٥١ ... ٧٤٩

١٥ — عدم جدوى نعي الطاعن بعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا . ما دام قد عارض فيه وقبلت معارضته . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣) ١٧٩ ... ٨٦٤

١٦ — الطعن بالنقض لبطان الإجراءات ممن لا شأن له بها .
عدم قبوله .

(الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧) ١٩٦ ... ٩٤٧

الصفحة	القاعدة	
		إيراد التوكيل صيغة التعميم في التقاضى . ثم تخصيصه . من بعد . أمورا أجاز للوكيل القيام بها ليس بينها الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض من هذا الوكيل .
٩٥٣	١٩٧	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨) راجع أيضا : عقوبة . ” العقوبة المبررة ” . وقتل عمد . (القاعدتان رقما ٩١ ، ١٦٧ بالصحيفتين رقمي ٤٩٢ ، ٨٠٩) .
		نطاق الطعن :
		١ — نطاق الطعن بالنقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن ؟
٢٤٥	٤٥	(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢) ٢ — ورود الطعن بالنقض على الحكم القاضى بعدم جواز المعارضة الاستثنائية فحسب . عدم جواز التعرض للحكم الحضوري الاعتباري المعارض فيه أو الحكم الابتدائي الذي قضى بتأييده .
٩٤٠	١٩٤	(الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧) ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ — النحي على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى . دون الحكم الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . غير جائز . علة ذلك .
١٦٢	٢٨	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)

الفاصلة	الصفحة
٢ — قصر الطعن بالنقض على الحكم النهائي الصادر من آخر درجة .	
قبول المسئول من الحق المدني الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة أو تفويته على نفسه استئنافه في ميعاده . وعدم اختصاصه بالتالي أمام محكمة ثاني درجة في الاستئناف المقام من المتهم عنه . أثره : عدم جواز طعنه في الحكم الصادر في هذا الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .	
(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)	٣٠ ... ١٧٥
٣ — قضاء أول درجة صحيحا باعتبار المعارضة كأن لم تكن . تستنفذ به ولايتها . عدم جواز إعادة الدعوى إليها لنظر المعارضة من جديد . جواز الطعن بالنقض في هذه الحالة . أساس ذلك ؟	
(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)	٦٥ ... ٣٤٧
٤ — جواز الطعن بالنقض في الحكم القاضي بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة الأحداث . متى كان المتهم وقت الحادث قد أتم الثامنة عشرة من عمره . أساس ذلك ؟	
(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٤)	١٠٥ ... ٥٥٨
٥ — عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية . الحكم بعدم قبول تدخل المدعى بالحق المدني . غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . أساس ذلك ؟	
(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)	١٤٢ ... ٧١٥

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الطعن في الحكم في الدعوى الجنائية من المدعى بالحق المدني والمسئول عنه . غير جائز . أساس ذلك ؟ تقدير قيام علاقة التبعية من عدمه . موضوعي . مادام سائغا .
٧٤٩	١٥١	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
		٧ — الطعن بالنقض . قصره على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . النهي الموجه إلى الحكم الابتدائي . عدم قبوله . مادام الحكم الاستثنائي المطعون فيه . قد اقتصر على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا .
٧٨٢	١٦٠	(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
		٨ — اقتصار الحكم المطعون فيه . على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . يمتنع معه توجيه أى نعي متعلق بالموضوع . حلة ذلك ؟
٨٨٢	١٨٣	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		٩ — جواز الطعن في الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بالغاء الادانة . أساس ذلك ؟
٨٩٢	١٨٥	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		١٠ — قضاء محكمة ثاني درجة بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي الصادر فيها من جديد . بعد سابقة فصلها في موضوعه . قضاء منه للتصومة على خلاف ظاهره . أساس ذلك ؟

الصفحة	القائد	
		الطعن بالنقض على هذا القضاء . ولو بعد الميعاد المقرر . وجوب اعتباره طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى على أساس قيام تنازع سلبي في الاختصاص بين محكمتي أول وثاني درجة والحكم بحالة الدعوى إلى المحكمة الأخيرة . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٨) ... ١٨٥ ... ٨٩٢
		١١ — عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٨) ... ١٩٥ ... ٩٤٤
		حالات الطعن :
		(١) الخطأ في تطبيق القانون :
		١ — انقطاع مدة التقادم بأي إجراء صحيح من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . ولو اتخذ في غيبة المتهم أو وجهه إلى غيره . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/٣/١٩٧٨) ... ٤١ ... ٢٢٥
		٢ — جريمة استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . تبدأ بتقديمها والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي ذلك التمسك . سقوط الدعوى الجنائية عنها . بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك بها . أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . (الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/٣/١٩٧٨) ... ٤١ ... ٢٢٥
		٣ — حق محكمة النقض تصحيح الخطأ في القانون دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٣/٣/١٩٧٨) ... ٥٣ ... ٢٨٣

الصفحة	القاعدة	
		٤ — استئناف النيابة العامة . قاصر على الدعوى الجنائية فحسب . تناول المحكمة للدعوى المدنية في هذه الحالة خطأ في القانون .
٣٢٩	٦١	(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢)
		٥ — مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبديها . لا تتحقق بها الطرق الاحتمالية في النصب . تحقق الطرق الاحتمالية في النصب مشروط بكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية ومظاهر خارجية تحمل الجنى عليه على تصديقه . وقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بأخر لتأييد الادعاءات الكاذبة . مشروط بكون تداخله بسعى من الجانى وتديره . لا تلقائيا بغير طلب أو اتفاق . مجرد ترديد الشخص الآخر لأكاذيب الفاعل . عدم كفايته لوقوع النصب عن طريق الاستعانة بهذا الآخر .
٦١٤	١١٩	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٦ — قضاء أول درجة صحيحا باعتبار المعارضة كأن لم تكن تستنفذ به ولايتها . عدم جدوى إعادة الدعوى إليها لنظر المعارضة من جديد . جواز الطعن بالنقض في هذه الحالة . أساس ذلك ؟
٣٤٧	٦٥	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
		٧ — العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح ناري بدون ترخيص هى السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ومصادرة السلاح . المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

الصفحة	القاعدة	
		جواز إبدال عقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر بعقوبة السجن عملاً بالمادة ١٧ عقوبات دون عقوبة الغرامة . إغفال الحكم القضاء بعقوبة الغرامة في الجريمة المذكورة . خطأ في القانون .
٣٦٢	٦٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٨ — معاقبة المتهم في تهمة سرقة مال مملوك لمرافق عام . بعقوبة الجنائية . رغم صدور قانون يزيل عنها وصف الجنائية قبل الحكم النهائي في الدعوى . خطأ في تطبيق القانون .
٥١٦	٩٥	(الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		٩ — تقادم الدعوى الجنائية . عدم انقطاعه بأي إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء اتخذ أمام القضاء المدني أم الجنائي من جانب المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . مثال . انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . لا أثر له على الدعوى المدنية التابعة لها . انقضاءها في هذه الحالة بمضي المدة المقررة لها في القانون المدني .
٥٥٢	١٠٤	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٤)
		١٠ — جواز الطعن بالنقض في الحكم القاضي بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة الأحداث . متى كان المتهم وقت الحادث قد أتم الثامنة عشرة من عمره . أساس ذلك ؟
٥٥٨	١٠٥	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٤)
		١١ — عقوبة السجن . اقترانها بطبيعتها بالشغل على خلاف عقوبة الحبس بنوعيه . المادة ١٦ عقوبات .. أثر ذلك : عدم جدوى النعي على الحكم اقترانه بالشغل بعقوبة السجن .

الصفحة	القاعدة	
		القضاء بإيقاف تنفيذ عقوبة السجن . خطأ في القانون . واجب الإلغاء . المادة ٥٥ عقوبات . (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١) ... ١١٣ ... ٥٩١
		١٢ — رقابة النقص لأحكام الإعدام . شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية . وجوب نقضها الحكم متى شابه خطأ في القانون . أساس ذلك . المواد ٣٥/٢ ، ٣٩/٢ — ٣ ، ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١) ... ١٢٦ ... ٦٤٩
		١٣ — استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي . سقوطه إذا ألغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة . علة ذلك . عدم حدوث اندماج بين الحكيم . واعتبار الحكم الأخير كأنه وحده صادر في الدعوى . القضاء بقبول استئناف النيابة للحكم الغيابي شكلاً . على الرغم من تعديله في المعارضة . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣) ... ١٥٤ ... ٧٦١
		١٤ — تقدير التعويض المنصوص عليه بالمادة ٣ / أ — د من القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٤ . العبرة فيه . بالمساحة المزروعة إذا كانت الزراعة قائمة . وإلا فبوزن الشجيرات المزروعة وكذلك ورق التبغ الأخضر . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٥) ... ١٥٧ ... ٧٧١
		١٥ — القضاء بطلان تفتيش المتهم . داخل الدائرة الجزائية لانتفاء ما يجيزه طبقاً لأحكام قانون الإجراءات . دون أن يعرض الحكم لحق مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك . في التفتيش لقيام مظنة التهريب . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦) ... ١٦١ ... ٧٨٥

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — إدانة الطاعن بجريمتي عرض لحوم مذبوحة خارج السلاخانة . وعرض أغذية مغشوشة . للبيع . وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .
		توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين . خطأ . وجوب تصحيحه بالاكْتفاء بعقوبه الجريمة الثانية الأشد :
٨٢١	١٦٨	(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
		١٧ — جريمة فك الاختام . عقوبتها الحبس وجوبا مدة لا تتجاوز سنة . إذا كان مرتكبها هو الحارس بنفسه . المادة ٢/١٥ عقوبات .
٨٢٦	١٦٩	(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
		١٨ — المحكمة الاستئنافية . عليها تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها . وتطبيق صحيح القانون . ولو كان الوصف الصحيح أشد . . حد ذلك ؟ مثال في جريمة فك اختام . متى يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .
٨٢٦	١٦٩	(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣)
		١٨ — جريمة عدم تنفيذ أمر التكليف على خلاف أحكام القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل في شأن تكليف المهندسين . بقاؤها مؤثمة على موجب أحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ رغم الغائه أحكام القانون السابق . أساس ذلك : اعتبارها تشكل جريمة الامتناع من تأدية أعمال الوظيفة موضوع أمر التكليف آنف الذكر المنصوص عليها بالمادتين ٣ ، ٥ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ . مخالفة ذلك خطأ في القانون .
٨٣٣	١٧١	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - وقوع جريمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وليد لنشاط واحد . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد منهما واحدها . المادة ١/٣٢ عقوبات . مخالفة ذلك خطأ في القانون .
٩٩٧	٢٠٧	(الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)
		(ب) بطلان الحكم :
		١ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . بطلانه .
		انتهاء الحكم المطعون فيه . إلى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . دون أن ينشئ لقضائه أسباباً . رغم بطلان الحكم المستأنف لتأييد منطوق الحكم المعارض فيه وأسبابه . أثره بطلان الحكم المطعون فيه .
		نقض الحكم لهذا السبب . امتداده للحكوم عليه الآخر . الذي لم يقرر بالطعن بالنقض . مادام كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية .
٥٧٠	١٠٨	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٥)
		٢ - تقرير التلخيص من الإجراءات الجوهرية . عدم وضعه . كتابة . يعيب الحكم ويبطله . لا يغني عن ذلك قراءة أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي .
٦٠٧	١١٧	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٣ - عدم وجود تقرير التلخيص بأوراق الدعوى مفاده . قعود المحكمة عن وضعه . ولو نصت في حكمها على استيفائه . ولو لم يجحد هذا البيان عن طريق الإدعاء بالتزوير .
٦٠٧	١١٧	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — حكم الإدانة . وجوب إشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات .
٧٣٥	١٤٧	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		٥ — إغفال الحكم الاستثنائي الإشارة إلى نص القانون الذي أنزل العقاب بموجبه . رغم إنشائه أسبابا لنفسه وعدم إفصاحه عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف . بطلانه . لا يعصمه من ذلك . إشارته إلى مواد الاتهام . ما دام لم يفصح عن أخذه بها .
٧٣٥	١٤٧	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		٦ — خلو الحكم من توقيع القاضى الذى أصدره . اعتباره لا وجود له . تأييد الحكم الاستثنائي له لأسبابه . اعتباره خاليا من الأسباب . أثر ذلك . وجوب نقضه والإحالة إلى المحكمة التى أصدرته .
٧٤٤	١٤٩	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
		٧ — خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التى أقام عليها قضاءه ومؤدى كل منها . قصور .
٩٧٠	٢٠١	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٥)
		أسباب الطعن :
		تصدرها :
		القصور فى التسبيب . له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بخالفة القانون . اتصال سبب الطعن بغير الطاعن . امتداد أثره إليه . كون الحكم قابلا للطعن فيه بالمعارضة بالنسبة له . انحسار تلك القاعدة عنه .
٢٥٥	٤٧	(الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)

(ب) ما يقبل منها :

١ - العبرة في تحقق شرط عدم مجاوزة طالب القيد في جدول المحامين سن الخمسين . هي بوقت تقديم الطلب . المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٦٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

سبق اشتغال طالب القيد بأى من الأعمال المبينة حصرا بالمادة ٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . أثره : عدم تقيده بشرط عدم مجاوزة الخمسين من عمره سالف الذكر .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٨) ... نقابات ٥

٢ - إثارة الدفاع عن الطاعن أنه ليس المعنى بالاتهام وأن بطاقة سرقة منه واستعملها آخروضع عليها صورته - وهو الفاعل الحقيقي - وطلب إجراء المضاهاة بين بصمات الطاعن الثابتة والبصمات المرفوعة من مكان الحادث يعد دفاعا جوهريا . إمساك المحكمة عن تحقيق ذلك ، والتفتتها عن تحقيق ما ساقه الطاعن من مستندات ، قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢/١/١٩٧٨) ... ٢٨ ٤

٣ - تمسك الطاعن بأن المنقولات موضوع الاتهام بيعت بغيرها وفاء لدين له وأخرى على المجنى عليه . وتقديمه صورة محضر حجز تساند ذلك . التفتت الحكم عن هذا المستند عن تحقيق مؤداه . إخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٧٨) ... ٧٠ ١٣

٤ - عرض النيابة القضية المقضى فيها حضوريا بالاعدام على محكمة النقض . مقبول . سواء قدم في الميعاد أو بعد . أساس ذلك ؟

الصفحة	القائمة
	التميم والاضطراب في تصوير الواقعة . ينبيء عن اختلال فكرة الحكم عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة .
	اعتناق الحكم الوصف المقامة به الدعوى والمتضمن تفصيل ما أسند إلى كل متهم . ثم إيراده واقعها من بعد . بصورة عامة دون تحديد . قصور يوجب النقض .
١١٣	٢٠ (الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
	٥ — تمسك الطاعن بأنه كان مجندا خلال ميعاد الاستئناف . التفات الحكم عن ذلك . إيرادا وردا . إخلال بحق الدفاع .
٢٨٨	٥٤ (الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٩)
	٦ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . لعدم جدية التحريات . جوهرى . إبداءه يوجب على المحكمة الرد عليه . مثال لرد قاصر .
٣٥٠	٦٦ (الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
	٧ — صحة الحكم في الدعوى في غيبة المتهم . شرطه : أن يكون قد أعلن قانونا بالجلسة المحددة لها . أساس ذلك . الإعلان القانوني . شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . تمسك الطاعن بعدم إعلانه . دفاع جوهرى . التفتات الحكم عنه إيرادا وردا . قصور . علة ذلك ؟
٣٦٦	٧٠ (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
	٨ — التمسك بعدم قدرة المصائب على التحدث لقطع شرايين رقبته . طلب جازم . على المحكمة تحييصه عن طريق خبير .
	إطراحها هذا الطلب ركنا إلى أقوال الشهود . إخلال بحق الدفاع .
٣٨٨	٧٤ (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - قول الحكم . في موضع منه . أن المتهم صوب سلاحه نحو غريمة فاخطأه وقتل المجنى عليه . ثم قوله في موضع آخر استظهارا لنية القتل أنه صوب السلاح نحو القتل . تناقض يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها .
٤٠٥	٧٧	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		١٠ - تمسك الدفاع بوقوع الحادث في ساعة سابقة على تلك التي حددها شاهد الإثبات . وطلبه استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في ذلك . إلتفات الحكم عن هذا الدفاع أخذا برأى علمي عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال وتختلف باختلاف الزمان والمكان . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٤١٣	٧٩	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)
		١١ - أطراح المحكمة أقوال الضابط عن عرض المتهم المخدر للبيع محل عام . وانتقاله إليه متسكرا زاعما له رغبته في شرائه . وضبطه إياه في حالة تلبس . بدعوى أنه لو صححت هذه الرواية لاستصدر إذنا بالتفتيش . غير سائغ .
		تأخر الضابط في تحرير محضر ضبط الواقعة . لا يدل حتما على عدم جديته .
		عدم معرفة المرشد السري لكامل اسم المتهم أو محل إقامته . لا ينال من شهادة الضابط نقلا منه .
٤٢٣	٨١	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		١٢ - ركن القوة أو التهديد في جنائية هتك العرض المنصوص عليها بالمادة ٢٦٨ عقوبات . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ومنها هاهه العقل .

الصفحة	القائمة	
		انتهاء الحكم إلى انتفاء ركن القوة أو التهديد في حق الطاعن رغم تسليحه بمرض المجنى عليه بمرض عقلي خلقي دون بحث لخصائص ذلك المرض وأثره في إرادته . قصور .
٥٢٤	٩٧	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢١)
		١٣ — استفادة الشريك في جريمة الزنا من تنازل الزوج سواء كان ذلك قبل الحكم أو بعده . حق إثارة ذلك ولو لأول مرة أمام النقض . لتعلقه بالنظام العام . وخصوص جريمة الزنا . التنازل يشمل الدعويين الجنائية والمدنية .
٥٢٧	٩٨	(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢)
		١٤ — قضاء محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف باعتبار أنه صدر مشمولاً بإيقاف التنفيذ . على خلاف الواقع . يعيبه .
٥٣٠	٩٩	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٨)
		١٥ — ثبوت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة . وجوب إيقاف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده . المادة ٣٣٩ إجراءات قول الحكم أنه ثبت لديه من التقارير الطبية أن الطاعة تتأني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفي في الذاكرة والأحاساس الخاصة والعامة . قضاؤه في الدعوى من بعد دون التثبت مما إذا كانت هذه الحالة تعد عاهة في عقلها من عدمه . إخلال بحقوقها في الدفاع ولو كانت قد مثلت أمام المحكمة مع محاميها الذين تولوا الدفاع عنها . أساس ذلك ؟
٥٤٦	١٠٣	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها، هو تمة الدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .
		تمسك الطاعنين بمذكرة دفاعهما المصرح بها بأن عدم دعوتهمما الجمعية العمومية للشركة للانعقاد . مرده قوة قاهرة . تمثلت في إغلاق الشركة ووضع الأختام عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . ثم الحجز على منقولاتها والحكم بإفلاسها فضلا عن استقالة أولهما في تاريخ سابق . دفاع جوهرى . إفعال المحكمة له بإيرادا وردا . قصور .
٥٧٩	١١٠	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٨)
		١٧ — قول الحكم إن التهمة ثابتة من اعتراف الشرطى المتهم بالتسبب في وفاة المحنى عليه من حيار نارى أطلقه لجملة على الوقوف حال مشاهدته شارعا في السرقة . رغم ما عزا به المتهم حدوث الإصابة إلى انزلاق قدمه عند الإطلاق . قصور واخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٥٩٤	١١٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٨)
		١٨ — كفاية الشك في ثبوت التهمة سندا للبراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر ومبصره .
		تحصيل الحكم أقوال الشاهد على نحو خاطيء . تؤدى إلى فساد التدليل .
٦١٠	١١٨	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٨)
		١٩ — قعود الحكم عن بحث توافر الضرر المسمى الذى حاق بالمضرور نتيجة وفاة مائله يجعل الحكم معيبا .
٦٣٤	١٢٢	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - قعود الحكم من استظهار القصد الجنائي الخاص بعدم إيراد الأدلة . المظاهر الخارجية التي تدل عليه . قصور .
		مثال : مباغتة المتهم لقائد السيارة التي كان يستقلها المجنى عليهم ومحاولة إغراقهم بترعة العمودية . لا يفيد سوى تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المسمى .
٦٣٨	١٢٣	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		٢١ - توافر القصد الجنائي في التزوير . رهن بحصوله عن عمد . الإهمال في تحري الحقيقة مهما كانت درجته . لا يتوافر به هذا القصد . مثال .
٦٤١	١٢٤	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١)
		٢٢ - تمسك المحكوم عليه بسبق دخوله مستشفى الأمراض العقلية للعلاج من مرض عقلي . إغفال المحكمة هذا الدفاع إيرادا وردا . قصور وإخلال بحق الدفاع . أحاس ذلك ؟
٦٤٩	١٢٦	(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١)
		٢٣ - تقدير توافر قصد الاتجار في جريمة إحراز المخدر من عدمه . موضوعي ما دام سائفا .
		إغفال الحكم ما ورد بالتحريات وما شهد به رجال الضبط من أن المتهم أقر لهما بأن إحرازه المخدر كان بقصد الاتجار . قصور .
٦٨٧	١٣٥	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٥)

الصفحة	الفاصلة	
		٢٤ — حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرطه . الإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة .
		تبرئة المتهم أخذاً بأقوال شهوده من أن الطاعنة تسلمت منقولاتها مع إغفال ما أقر به بمحضر الشرطة بمن أنها في حوزته . قصور .
٧١١	١٤١	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٢)
		٢٥ — صحة الدفع بعدم جواز نظر دعوى إتمام بناء بدون ترخيص لسبق الفصل فيها .
		وهن بثبوت هذا الاتهام قبل الحكم نهائياً في الدعوى السابقة من ذات البناء .
		التفات المحكمة عن تحقيق دفاع الطاعن من أن أعمال إقامة البناء وتشطيبه كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل . قبل صدور الحكم نهائياً في الدعوى الأولى . قصور .
٧١٨	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٣)
		٢٦ — تمسك المتهم في جريمة القتل الخطأ بعدم اختصاصه باصلاح أو تركيب أبواب الكشك محل الحادث وبأنها منوطة بقسم الصيانة بالمؤسسة التي يعمل بها وتقديم المستندات والتعليمات المؤيدة لذلك . سكوت الحكم عن هذا الدفاع إيراداً ورداً . قصور .
		إغفال الحكم بيان مؤدى التقرير الطبي الموقع على الجنى عليه وصلة ما تضمنه من إصابات بوفاته . قصور .
٧٤٦	١٥٠	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٨٠٥	١٦٦	٢٧ — دفع المتهم مسؤوليته عن الغش بأنه مجرد موظف بالشركة المنتجة للسلعة . إدانته دون بيان مسؤوليته عن الجريمة ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب . (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٩٧٦	٢٠٢	٢٨ — إغفال الحكم . في رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . إصابات الطاعن التي اتهم المجنى عليه وأخر باحداثها . واستظهار الصلة بين الاعتداء الواقع من الطاعن عليهما . وبين اعتدائهما عليه . وأى الاعتدائين أسبق . وأثر ذلك في توافر الدفاع الشرعي أو انتفائه . قصور . (الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
٩٨٠	٢٠٣	٢٩ — التمسك بحدوث الوفاة . في وقت سابق على ذلك الذي أثبت الضابط سؤاله للمجنى عليه فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق خبير . أو الرد عليه بأسباب سائغة . مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص . (الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		راجع أيضا :
		إجراءات المحاكمة . ودفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .
		(القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ٩٨٠)
		وقضاه . "صلاحياتهم" .
		(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ٩٠٧) .

جـ - ما لا يقبل منها :

١ - عدم ذكر الضابط بتحرياته تفصيل واقعة اتفاقه والمرشد
المسرى مع المطعون ضده على عقد صفقة وهمية تمكينه من
ضبطه حال تسليم المخدرات إلى المرشد المذكور مكتفيا بالقول
بالتجاره بالمخدرات . لا يشكك في صحة الواقعة أو في شهادة
الضابط .

٣٩ (الطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٥) ٦

٢ - حق المحكمة في أن تطرح اعتراف المتهم . متى تبين لها
أنه لا يطابق الحقيقة . مثال .

كفاية أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كذا
تقضى له بالبراءة . ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر
وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب .

٤٥ (الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٥) ٧

٣ - إتهام الطاعن بعدة جرائم . مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل
في الحدود المقررة لأحداها - اعترف بها - أعمالا للسادة ٣٣
عقوبات . عدم قبول نعيه من باقي الجرائم . مثال في قتل عمد
وشروع فيه وإحراز سلاح .

٥٥ (الطن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦) ١٠

٤ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول
من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

٥٩ (الطن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦) ١١

٥ - منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي . جادل موضوعي
لا تجوز إثارتها أمام النقض .

٦٦ (الطن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦) ١٢

الصفحة	القاعدة	
		٦ — عدم جواز النعي على الحكم بسبب عيب شاب التحقيق السابق على المحاكمة .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٧ — النعي بعدم جدية التحريات لأول مرة أمام محكمة النقض .
		غير مقبول . أساس ذلك ؟
١٠٤	١٨	(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
		٨ — النعي على المحكمة فعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .
		غير جائز .
١٢٤	٢٢	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
١٠	٣	(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢)
		٩ — عدم جواز إثارة الدفوع الموضوعية لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٤	٢٢	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
		١٠ — ذكر الحكم في إحدى مواضعه خطأ . براءة أحد المتهمين . لا يعيبه مادام قضاؤه مفصحا عن حقيقة مرماه .
		مثال ؟
١٠٤	١٨	(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
		١١ — استناد الحكم إلى وجود آثار آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن رغم عدم إمكان تحديد نوع فصيلتها .
		كقرينة معززة ومؤيدة لما انتهى إليه من أدلة أخرى .
		لا يعيبه .
١٢٦	٢٣	(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٥)

الرقم	القاعدة	نقض
١٣٢	٢٤	١٢ — عضو الاتحاد الاشتراكي . مكلف بخدمة عامة . الدفع بانطباق حكم المادة ٢/٦٣ عقوبات على عضو الاتحاد الاشتراكي . دفاع قانوني ظاهر البطلان . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٧ — جلسة ١٩٧٨/٢/٥)
١٣٦	٢٥	١٣ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر عناصر الدعوى . بما في ذلك الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . حق للمحكمة . التمسك على المحكمة تقديرها لأدلة الدعوى . ومصادرها في عقيدتها . هدم جواز إثارتها أمام النقض . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
١٦٧	٢٩	١٤ — المنازعة فيما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود . جدل موضوعي . لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
٢٠٤	٣٧	١٥ — ترجيح دفاع المتهم على شهادة الشاهد . موضوعي . (الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٧)
٢٧١	٥١	١٦ — تجريح أدلة الدعوى تأدياً إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت بالدليل الصحيح في وجدان المحكمة . غير جائز أمام النقض . (الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
٢٨٣	٥٣	١٧ — التمسك على محكمة النقض إنفاذها التعرض لدفاع الطاعن غير مقبول . مادام لم يفصح عن مضمونه . (والطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)
٣٨٨	٧٤	(والطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — قرار الإحالة . اجراء سابق على المحاكمة . الطعن ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩) ٢٩٥
		١٩ — خطأ الحكم في بيان تاريخ صدور قرار الإحالة . خطأ مادى لا يعيبه . (الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩) ٢٩٥
		٢٠ — النعي بأن المدعى بالحق المدني . لم يسدد رسوم استئنافه . لا يقبل من المسئول عن الحقوق المدنية . (الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠) ٣١٦
		٢١ — سكوت الطاعن أو المدافع عنه . لا يصح أن يبني عليه الطعن . مادام لا يدعى أن المحكمة منعت من إبداء دفاعه . (الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠) ٣١٦
		٢٢ — الأصل في الاجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . اثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة . أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير . استناد الطاعن . تدليلا على عدم صحة ما أثبت بمحضر الجلسة والحكم . إلى تحقيقات أجزتها النيابة بناء على شكواه . غير مقبول . مادام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير . (الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠) ٣١٦
		٢٣ — انتفاء مصلحة المسئول عن الحقوق المدنية . في النعي ببطلان الاجراءات . لعدم اعلان المتهم بجلسة المعارضة . (الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠) ٣١٦

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — الدفع ببطلان الحكم الابتدائي لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقص .
٣٥٣	٦٧	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
		٢٥ — المنازعة في صفة أو مصلحة المدعين بالحق المدني لأول مرة أمام النقص . غير مقبولة .
٣٨١	٧٣	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٢٦ — استعمال محكمة الجنايات حقها في حبس المتهم احتياطيا طبقا للسادة ٣٨٠ اجراءات لاينال من سلامة اجراءات المحاكمة .
٣٨١	٧٣	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٢٧ — تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينها . موضوعي . التمسك أمام النقص بتحيز الخبير المشتدب . دون اتخاذ اجراءات رده أمام محكمة الموضوع . غير مقبول .
٣٨١	٧٣	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)
		٢٨ — المنازعة في مدى صحة استخلاص المحكمة لدليل معين جدل في تقدير الدليل . لا تجوز اثارته أمام النقص .
٣٩٣	٧٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٠)
		٢٩ — النعي على الحكم الابتدائي دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذي قضى فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا . غير جائز لحيازته قوة الأمر المقضى .
٤٨٧	٩٠	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٣٠ — عدم تقديم عذر المرض . يفيد عدم جدية الطعن .
٤٨٧	٩٠	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣١ — اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز مجادلتها فيه . طالما قد أقامت اقتناعها على ما ينتج .
٥٠٧	٩٤	(الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)
		٣٢ — الدفع ببطلان إذن التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته .
		وجوب بيان الدفع ببطلان إذن التفتيش في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه .
٥٠٧	٩٤	(الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)
٧٣٨	١٤٨	(والطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٨)
٩٥٥	١٩٨	(والطن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٨)
		٣٣ — ابتناء الطعن على ما كان يحتمل ابدائه من دفاع موضوعي . غير جائز .
٥٤٢	١٠٢	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٨)
		٣٤ — حق محكمة الموضوع في القضاء ببراءة المتهم . متى تشككت في صحة اسناد التهمة إليه . متى أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة . دون إلزام عليها بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . أساس ذلك .
٥٦٢	١٠٦	(الطن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٤/٦/١٩٧٨)
		٣٥ — الدفع بتعذر الرؤية . موضوعي . عدم جواز ابدائه أمام النقض لأول مرة .
٦٠٢	١١٦	(الطن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ — السداد اللاحق لوقوع جريمة التهديد . لا يؤثر في المسؤولية الجنائية .
٦٦٦	١٢٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٥)
		٣٧ — العذر المانع من حضور جلسة المعارضة . جواز التمسك به . لأول مرة . أمام النقض .
		حق محكمة النقض في تقدير دليل العذر المقدم إليها .
٦٦٦	١٢٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٥)
		٣٨ — عدم تقديم الطاعن . لمحكمة النقض . دليل المرض الذي يدعى أنه منعه من حضور جلسة المعارضة . المرفوعة من الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى . أثره : صحة القضاء بعدم قبول معارضته .
٦٦٦	١٢٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٥)
		٣٩ — تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارته لأول مرة . أمام النقض .
٧٢٧	١٤٦	(الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		٤٠ — التناقض الذى يعيب الحكم . هو ما تتماهى به أسبابه .
		مثال لتسبيب غير معيب .
٧٢٧	١٤٦	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩)
		٤١ — حق المتهم في الدفع ببطالان الحكم الغيابى لعدم إعلانه بجلسة المحاكمة . يسقط إذا لم يبد بجلسة المعارضة .
٧٥٣	١٥٢	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ — الطعن بالنقض على الحكم بعدم قبول المعارضة الاستثنائية شكلا . يحول بين الطاعن والتعرض في أوجه طعنه إلى ما سواه . مثال .
٧٧٨	١٥٩	(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٦)
		٤٣ — عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . وإلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة .
		محـل نظر العذر الفهرى وتقديره يكون عند الطعن في الحكم .
		عدم تقديم دليل عذر المرض . صحة الحكم المطعون فيه .
٧٧٨	١٥٩	(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٦)
٨٦٤	١٧٩	(والطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
٩٤٧	١٩٦	(والطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)
		٤٤ — الطعن بالنقض . قصره على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		النعي الموجه إلى الحكم الابتدائي . عدم قبوله . ما دام الحكم الاستثنائي المطعون فيه . قد اقتصر على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا .
٧٨٢	١٦٠	(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
		٤٥ — وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا محددا .
		النعي على الحكم عدم رده على أوجه الدفاع الجوهرية المبدأة من الطاعن في مذكرته . دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تجديدها . أثره . عدم قبول النعي . علة ذلك ؟
٨٤٤	١٧٤	(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)
٢٨٣	٥٣	(والطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٣)

الفاصلة	الفاصلة	الفاصلة
٨٤٧	١٧٥	٤٦ — المنازعة في حقيقة العلاقة بين المتهم والمجنى عليه . عدم جواز إثارتها . لأول مرة . أمام النقض . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٨٥٥	١٧٧	٤٧ — تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته سنداً للقضاء بالبراءة . متى أحاطت بالدعوى من بصر وبصيرة . مثال ؟ كفاية الأسباب في مجموعها إلى ما رتبته الحكم عليها . عدم جواز المجادلة في شأن بعضها . (الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
٨٦٤	١٧٩	٤٨ — ميعاد الاستئناف . من النظام العام . جواز إثارة أى دفع بشأنه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام النقض . حد ذلك : أن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها الحكم . وألا يقتضى تحقيقاً موضوعياً . (الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
٩٠١	١٨٧	٤٩ — استقامة الحكم متى أورد من الأدلة ما يكفى لجملة . عدم التزامه بتعقب المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . اثارة المتهم أن سقوط المجنى عليه كان نتيجة إزلاقه على الأرض المبتلة . جادل موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥٠ - بيان الواقعة محل الاتهام . لزومه في أحكام الادانة فحسب . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . شكلي . اغفاله بيان الواقعة . لا يعيبه . (الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١١) ١٩٢ ٩٣١
		٥١ - حضور المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن حضور الجلسات التي تؤجل إليها دون عذر مقبول . أثره : اعتبار الحكم الصادر فيها حضورا . المادة ٢٣٩ اجراءات . قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . شرطه : اثبات المعارض قيام عذر منعه من الحضور وعدم استطاعته تقديمه قبل الحكم فى الدعوى . المادة ٢٤١ اجراءات . قعوده عن ابداء هذا العذر أمام محكمة الموضوع بغير مبرر . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧) ١٩٤ ٩٤٠
		٥٢ - تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها . مردده اليه . قعوده عن ابداء دفاعه أمامها . أثره : سقوط حقه في ابداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . تخلف المدعى بالحق المدنى عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ابدائه طلبات بالجلسة . أثره : اعتباره تاركا للدعوى . المادة ٢٦١ اجراءات . عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحق المدنى تاركا دعواه المدنية . لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة
٩٤٧	<p>التمسك ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧) ١٩٦</p> <p>راجع أيضا : إثبات " بوجه عام . خبرة . قرائن قضائية . إقرار . شهادة " .</p> <p>(القواعد أرقام ٢٥ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٨٣ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٤٦ ، ١٦٧ ، ١٨٦ ، بالصفحات أرقام ١٣٦ و ٢٣٥ و ٢٩٥ و ٣٧٤ و ٦٦٥ و ٨٢٥ و ٦٢٥ و ٦٤٥ و ٧٢٧ و ٨٠٩ و ٨٩٦ .</p> <p>وإختلاس أشياء محجوزة وتبديد .</p> <p>(القواعد أرقام ٦٣ و ١٢٣ و ١٦٤ و ١٩٢ بالصفحات أرقام ٣٣٧ و ٦٨١ و ٧٩٨ و ٩٣١) .</p> <p>وأسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعى " .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١٣٦)</p> <p>واستئناف . " نظره والحكم فيه " .</p> <p>(القواعد أرقام ٦٧ و ١٨١ و ١٨٣ و ١٨٩ بالصفحات أرقام ٣٥٣ و ٨٧١ و ٨٨٣ و ٩١٠) .</p> <p>وبلاغ كاذب .</p> <p>(القاعدتان رقمائى ١١٢ و ١٧٣ بالصحيفتين رقمى ٥٨٧ و ٨٣٩)</p> <p>وتفتيش " بإذن . وبغير إذن " .</p> <p>(القواعد أرقام ٣٢ و ٣٤ و ٩٤ و ١٤٦ و ١٤٨ و ١٧٠ و ١٨٢ بالصفحات أرقام ١٨٥ و ١٩٣ و ٥٠٧ و ٧٢٧ و ٧٣٨ و ٨٣٠ و ٨٧٩) .</p>

وتقرير التلخيص .

(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٧٠٠)

وجنون وعاهة عقلية .

(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ٨٨٨)

وحكم . " بيانات الديباجة " .

(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٦٦٦)

ودخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ٩٨٦)

ودعوى جنائية وأمر بالأوجه .

(القاعدة رقم ١٠٤ و ١٦٢ بالصحيفتين رقمي ٧٨٩ و ٥٥٢)

دعوى مباشرة .

(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٧٨٩)

دعوى مدنية .

(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣١٦) .

ودفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

(القواعد أرقام ٤٤٠ و ٥٠٥ و ١٤٠ و ٢٠٧ بالصفحات أرقام ٢٢٠ و ٢٦٨ و ٧٢٤ و ٩٩٧)

سرقة ومناجم ومحاجر .

(القواعد أرقام ٨٨ و ١٠٩ و ١٣٤ بالصفحات أرقام ٤٧٤ و ٥٧٤ و ٦٨٤) .

ضرب . أحدث . عاهة . وأفضى إلى الموت .

(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٧٠٦)

الصفحة	القاعدة
	<p>وشهادة مرضية .</p> <p>(القواعد أرقام ١٧٥ و ١٨٣ و ١٩٢ بالصفحات أرقام ٨٤٧ و ٨٨٣ و ٩٣١)</p> <p>وغش . وقصد جنائي . " القصد المفترض " .</p> <p>(القاعدتان رقم ١٩٣ و ١٩٩ و ١٩٩ بالصفحتين رقمي ٩٣٦ و ٩٦٢)</p> <p>وقتل خطأ . مسئولية جنائية . ورابطة السببية .</p> <p>(القاعدتان رقم ٦٠ و ١٨١ بالصحيفتين رقمي ٨٧١ و ٣٢٢)</p> <p>وقصد جنائي .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٢٨)</p> <p>ومواد مخدرة . وموانع العقاب . وقصد جنائي .</p> <p>(القواعد أرقام ٦٨ و ٧٢ و ١٤٦ و ١٥٦ بالصفحات أرقام ٣٥٩ و ٣٧٣ و ٧٢٧ و ٧٦٧)</p> <p>ونصب .</p> <p>(القاعدتان رقم ٨٠ و ١٨٦ بالصحيفتين رقمي ٨٩٦ و ٤١٨)</p> <p>ونقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٧٨٢)</p> <p>نظر الطعن والحكم فيه :</p> <p>١ - عدم جواز الحكم على الطامن بعقوبة أشد من تلك المقضى بها عليه في الحكم المطعون فيه متى كان هو الطامن الوحيد . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٩) ١٦</p> <p>٢ - ادعاء أحد الأشخاص . بعد صدور الحكم المطعون فيه . أنه مرتكب الحادث . لا أثر له . حلة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٣) ٥٢</p>
٩٤	
٢٧٥	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — انفراد المتهم . بالطعن على الحكم . يوجب عدم إضراره بطعنه .
٢٨٢	٥٢	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٨)
		٤ — إدانة الطاعن بجريمتي عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة .
		وعرض أغذية مغشوشة . للبيع . وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .
		توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين . خطأ . وجوب تصحيحه بالاكتفاء بعقوبة الجريمة الثانية الأشد .
٨٢١	١٦٨	(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٧٨)
		٥ — المحكمة الاستئنافية . عليها تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها . وتطبيق صحيح القانون . ولو كان الوصف الصحيح أشد . حد ذلك ؟ مثال في جريمة فك أختام .
		متى يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .
٨٢٦	١٦٩	(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٧٨)
		راجع أيضا : شهادة مرضية .
		(القاعدة رقم ٩٠ بالصحية رقم ٤٨٧)
		ونقض . " الطعن لثاني مرة " .
		(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحية رقم ٥٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		الطعن لثاني مرة :
		١ — طعن المتهم لثاني مرة في الحكم الصادر بقبول معارضته الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا . تحديد محكمة النقض جلسة لنظر موضوع طعنه . تخلفه عن حضور هذه الجلسة . هدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ما دام قد سبق له الحضور بجلسة المعارضة . أساس ذلك ؟
		نقض الحكم . أثره : معاودة الدعوى سيرتها من النقطة التي وقفت عندها قبل الحكم المنقوض .
٥٣٣	١٠٠	(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٨)
		٢ — نقض الحكم للمرة الثانية . أثره : وجوب الفصل في موضوع الدعوى .
٨٥١	١٧٦	(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
		أثر الطعن :
		١ — اتصال السبب الذي شاب الحكم بغير الطاعن . وجوب نقض الحكم بالنسبة له ولو لم يقدم طعنا .
١١٣	٢٠	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
		٢ — نقض الحكم : أثره . إعادة الدعوى إلى محكمة الإعادة لتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها قبل صدور الحكم المنقوض .
		سبق حضور المعارض الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته .
		أثره : امتناع الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن عند تخلفه عن الحضور أمام محكمة الإعادة .
٨٥١	١٧٦	(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)

الصفحة	القائمة	
		٣ — نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الاعادة بحالتها قبل صدور الحكم المنقوض لتفصل فيها من جديد . مخالفتها لحكم الاعادة لا يصلح بذاته وجهها للطعن على قضائها ما لم يكن موضوع المخالفة موجبا لذلك . مثال .
٩١٠	١٨٩	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٤ — عدم امتداد أثر الحكم في الطعن لغير الطاعن وإن اتصل به طالما لم يكن طرفا في الحكم المطعون فيه .
٩٦٥	٢٠٠	(الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤)
		نيابة عامة
		١ — حق عضو النيابة بوصفه رئيسا للضبطية القضائية في الاستعانة بأهل الخبرة وفي طلب وأيهم شفهيها أو بالكتابة بغير حلف يمين . المادة ٢٩ إجراءات جنائية .
٧٤	١٤	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٢)
		٢ — عدم اشتراط ثبوت أمر التدب الصادر من المندوب الأصيل إلى غيره من مأموري الضبط القضائي كتابة . التفتيش يكون في هذه الحالة بإمم النيابة العامة الآمرة وليس بإمم المندوب له .
٨٣	١٥	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		٣ — تدب النيابة العامة أحد مأموري الضبط القضائي لتنفيذ الاذن . صحيح في القانون .
١٩٣	٣٤	(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
		٤ — عرض النيابة القضائية المحكوم فيها بالإعدام على محكمة النقض متجاوزة الميعاد المنصوص عليه قانونا . لا يترتب عليه عدم قبول عرضها .
٢٠٧	٣٨	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — استئناف النيابة العامة . قاصر على الدعوى الجنائية فحسب . تناول الدعوى المدنية في هذه الحالة . خطأ في القانون .
٣٢٩	٦١	(الظن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢)
		٦ — مباشرة إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى في جرائم النقد والتهريب والاستيراد . رهن بصدور طلب ممن يملكه قانونا . صدور طلب في جريمة يستوجب القانون فيها صدوره لتجريك الدعوى الجنائية . تخويله النيابة اتخاذ إجراءات التحقيق فيها بكافة أوصافها . وما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة . متى تكشف عرضا أثناء التحقيق . أساس ذلك .
٣٥٢	٦٧	(الظن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٣)
		٧ — حق النيابة العامة في الطعن بالنقض . لمصلحة المحكوم عليه . مثال ؟
٥٣٠	٩٩	(الظن رقم ٢١٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢)
		٨ — إثبات وكيل النيابة أن زجاجة المتحصلات وضعت في مظروف ختم عليه بخاتم ضابط الشرطة . وقول هذا الأخير أن الختم على الزجاجة ذاتها . خلاف ظاهري . يقتضى من المحكمة إجراء تحقيق . استجلاء الحقيقة الأمر .
٦١٠	١١٨	(الظن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)
		٩ — إيجاب المادة ١٢٣ إجراءات على المحقق أن يتم من شخصية المتهم وأن يحيطه علم بالتهمة المنسوبة إليه . عدم إيجابها إفصاح المحقق عن شخصيته . حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم أمام النيابة ولو لم يفصح وكيلها عن شخصيته .
٦١٩	١٢٠	(الظن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — التقرير بالطعن بالنقض . ورقة شكلية . وجوب حماها مقوماتها الأساسية . تكلفتها بأى دليل خارج عنها . غير جائز . أساس ذلك ؟
		استحالة التحقق . من أن المقرر من أعضاء النيابة العامة . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . لا يغنى عن ذلك . اشتغال التقرير على بيان اسم النيابة الكلية الطاعنة . ولا تقديم الأسباب في الميعاد موقعة من رئيس نيابة . حلة ذلك ؟
٦٧١	١٣٠	(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٥)
		١١ — استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي . سقوطه إذا ألغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة . حلة ذلك : عدم حدوث اندماج بين الحكمين . واعتبار الحكم الأخير كأنه وحده صادر في الدعوى .
		القضاء بقبول استئناف النيابة للحكم الغيابي شكلا . على الرغم من تعديله في المعارضة . خطأ في تطبيق القانون .
٧٦١	١٥٤	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
		١٢ — القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . فصدها رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لإثبات العكس دون اشتراط أدلة معينة ودون مساس بضرورة توافر الركن المعنوي .
٨٠٥	١٦٦	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
		١٣ — قبول عرض النيابة قضائيا لإعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .
٨٠٩	١٦٧	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)
٩١٦	١٩٠	(والطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)

القاعدة

الصفحة

راجع أيضا : إجراءات . " إجراءات التحقيق " .
(القاعدتان رقم ١١٥ ، بالصحيفتين رقمي ٨٣ و ٢٧١)

واختصاص . وقضاء عسكري .
(القاعدة رقم ٨٧ ، بالصحيفة رقم ٤٥٧)

وتفتيش . " التفتيش بإذن " .
(القاعدة رقم ١٨٢ ، بالصحيفة رقم ٨٧٩)

(ه)

هتك عرض

١ — استحالة تنفيذ ما أمرت به المحكمة تحقيقا للدفاع المتهم .
لا يمتنعها من القضاء بالادانة استنادا إلى الأدلة القائمة
في الدعوى . مثال في تعذر تحديد فصيلة الحيوانات المنوية
في هتك عرض .

٤٩

٨ (الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٥)

٢ — ركن القوة أو التهديد في جنائية هتك العرض المنصوص
عليها بالمادة ٢٦٨ عقوبات . تحققه بكافة صور انعدام الرضا
لدى المجنى عليه ومنها عاهة العقل .

انتهاء الحكم إلى انتفاء ركن القوة أو التهديد في حق الطامع
رغم تسليمه بمرض المجنى عليه بمرض عقلي خافق دون بحث
لخصائص ذلك المرض وأثره في إرادته . قصور .

٥٢٤

٩٧ (الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢١)

راجع أيضا : عقوبة . " وقف تنفيذها " .
(القاعدة رقم ١١٣ ، بالصحيفة رقم ٥٩١)

(و)

وصف التهمة . وقف تنفيذ .

وكالة .

وصف التهمة

١ — العبرة في اعمال المادة ١٧ عقوبات . بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني .

إدانة المتهم بجريمة ضرب أفضى الى موت ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد اعمال المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصلحته في المجادلة في مسئوليته عن الوفاة .

(الطن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٨) ... ٤٨ ٢٦٠

٢ — المحكمة الاستئنافية . عليها تخيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها . وتطبيق صحيح القانون . ولو كان الوصف الصحيح أشد . حد ذلك ؟ مثال في جريمة فك أختام .

متى يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٧٨) ... ١٦٩ ٨٢٦

٣ — إدانة الطاعن بتهمة عرض أغذية مغشوشة للبيع . المسندة إليه . قول الحكم . في معرض إثبات علمه بالغش . أن الطاعن هو المنتج . عدم اعتبار ذلك تعديلا للتهمة .

(الطن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٧٨) ... ١٩٩ ٩٦٢

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : بناء وتقسيم . (القاعدة رقم ٤٥ بالصحية رقم ٢٤٠)
		وقف تنفيذ
		١ — قضاء محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف باعتبار أنه صدر مشعولا بإيقاف التنفيذ . على خلاف الواقع . يعيبه .
٥٣٠	٩٩	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٨)
		٢ — القضاء بإيقاف تنفيذ عقوبة السجن . خطأ في القانون . واجب الإلغاء . المادة ٥٥ عقوبات .
٥٩١	١١٣	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)
		وكالة
		١ — وجوب أن يكون المحامي المقرر بالطعن بالنقض في المواد الجنائية وكيلًا عن الطامن وقت التقرير به . أساس ذلك ؟ الطعن في الأحكام يستلزم توكيلا خاصا . أو عاما ينص فيه على ذلك .
٥٠٤	٩٣	(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٤)
		٢ — قصر التوكيل على المرافعة . دون ذكر للتقرير بالطعن بالنقض . أثره : عدم قبول الطعن بالنقض من الوكيل . الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصباحته . ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه .
٧٢٢	١٤٤	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
٩٥٣	١٩٧	٣ — إيراد التوكيل صيغة التعميم في التقاضي . ثم تخصيصه من بعد أمورا أجاز للوكيل القيام بها ليس بينها الطعن بالنقض . أثره : عدم قبول الطعن بالنقض من هذا الوكيل . (الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
٩٥٥	١٩٨	٤ — ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم إعتراض المتهم على هذا الإجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
٩٥٥	١٩٨	٥ — استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . (الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		راجع أيضا : شيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢١٧)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		أسباب الإباحة وموانع	
اتحاد اشترأكي	٥	العقاب	٤٧
اتفاق جنائي	٦	استئناف	٥٠
إثبات	٦	استجواب	٥٥
إجراءات	٣٢	استدلالات	٥٥
إجراءات التحقيق	٤٢	استيراد	٥٥
إجراءات المحاكمة	٤٣	إشتراك	٥٦
أحداث	٤٣	إصابة خطأ	٥٧
أحوال شخصية	٤٣	إعتراف	٥٧
إختصاص	٤٤	إعدام	٥٧
إختلاس أشياء محجوزة	٤٥	إعلان	٥٧
إختلاس أموال أميرية	٤٥	إكراه	٥٩
إخفاء أشياء مسروقة	٤٥	التزام	٥٩
إرتباط	٤٦	امتناع عن تنفيذ حكم	٦٠
إزالة الحد	٤٧	أمر بالالوجه	٦٠
		أمر تكليف	٦١
		أمر جنائي	٦١

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٨٠	تلبس	٦١	أمن دولة
	تهديد بارتكاب جريمة	٦٢	أمر ضبط وإحضار ..
٨٢	ضد النفس		
٨٢	تهريب جمركي		(ب)
	(ج)	٦٢	باعث
٨٣	جريمة	٦٢	بطالان
٨٦	جلب	٦٣	بلاغ كاذب
٨٦	جمارك	٦٤	بناء
٨٧	جنون وعاهة عقلية ..		(ت)
	(ح)	٦٦	تبديد
٨٨	حجز	٧٠	تبغ
٨٩	حجية الشيء المحكوم فيه	٧٠	تحقيق
٨٩	حكم	٧٠	ترصد
	(خ)	٧٠	تزوير
١١٢	خبرة	٧٢	تسجيل صوتي
١١٢	خطأ	٧٢	تعدي على موظف عام ..
١١٤	خطف	٧٣	تعذيب
١١٥	خيانة أمانة	٧٣	تعويض
	(د)	٧٤	تفتيش
	دخول منزل بقصد ..	٧٨	تقادم
١١٥	ارتكاب جريمة فيه ..	٧٩	تقديم نذور بحال عامة
		٧٩	تقرير التلخيص
		٨٠	تقسيم

(ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ش)	١١٥	دعارة
١٥٢	شهادة سلبية	١١٦	دعوى جنائية
١٥٣	شهادة مرضية	١٢٠	دعوى مدنية
١٥٤	شركات مساهمة	١٢٤	دفاع
١٥٥	شهر عقارى	١٣٨	دفاع شرعى
١٥٥	شيك بدون رصيد	١٣٨	دفوع
	(ض)		(ذ)
١٥٧	ضرب	١٤٢	ذبح لحوم خارج السلخانة
١٦٠	ضرر		(ر)
	(ط)		رابطة السببية
١٦١	طعن	١٤٣	رجال السلطة العامة
١٦٢	طوارئ	١٤٥	رسوم انتاج
	(ظ)	١٤٥	رسوم توثيق
١٦٢	ظروف مخففة	١٤٦	(ز)
١٦٣	ظروف مشددة		زنا
	(ع)		(س)
١٦٤	عاهة عقلية	١٤٧	سب وقذف
١٦٤	عاهة مستديمة	١٤٧	سبق إصرار
١٦٤	علاقة سببية	١٤٩	سرقة
١٦٤	عقوبة	١٥١	سلاح

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(م)		(غ)
١٩٢	أمور والضبط القضائي	١٧٠	غش
١٩٤	محال عامة		
١٩٤	محاماه		(ف)
١٩٦	محضر الجلسة		
١٩٨	محكمة استئنافية	١٧٢	فاعل أصلي
١٩٨	محكمة الإعادة	١٧٣	فك أختام
١٩٩	محكمة أمن الدولة		
١٩٩	محكمة ثاني درجة		(ق)
١٩٩	محكمة الجنايات		
٢٠٠	محكمة الموضوع	١٧٤	قانون
٢٠٠	محكمة النقض	١٧٧	قبض
٢٠٠	مراقبة تليفونية	١٧٨	قتل خطأ
٢٠٠	مرور	١٨١	قتل عمد
٢٠١	مسئولية جنائية	١٨٦	قذف
٢٠٦	مسئولية مدنية	١٨٦	قصد جنائي
٢٠٧	مستشار الإحالة	١٨٩	قضاء عسكري
٢٠٨	معارضة	١٨٩	قضاة
٢١٢	مكلفون بخدمة عامة	١٩٠	قوة الأمر المقتضى
٢١٢	مناجم ومحاجر	١٩٠	قوة القاهرة
٢١٢	مواد مخدرة		
٢١٦	موانع العقاب		(ك)
٢١٦	موظفون عموميون		
٢١٧	مياة غازية	١٩١	لحول

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ن)		(هـ)	
نصب	٢١٧	هتك عرض	٢٦٤
نظام عام	٢١٩	(و)	
نقابات	٢٢٠	وصف التهمة	٢٦٥
نقد	٢٢٠	وقف تنفيذ	٢٦٦
نقض	٢٢٠	وكالة	٢٦٦
نيابة عامة	٢٦١		

تصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦	١٩	شروط	شرط	١٢٦	١٦	آدمية	دماء آدمية
٦	٢٠	للمادة	المادة	٢٣٦	١١	واقعة	واقعة
١٩	١٤	في	إلى	١٣٧	٥	٢٨٩	٢٨٦
١٩	١٥	طرحا	مطرحا	١٣٩	١	في	من
٢٨	١١	وطلب	وطلبه	١٤١	٢٣	أو	دون
٢٨	١٨	البصمات	على البصمات	١٩٤	١٢	عن	من
٢٩	٤	منها	فيها	١٩٦	١٢	لصمة	لصحة
٣٢	١٤	الأخذ	بالأخذ	٢٢٨	١٧	مقتضى	نقص
٣٢	١٤	كانت	كان	٢٢٩	١٥	التحقيق	بالتحقيق
٣٢	١٤	أوراقا	ورقة	٢٩٧	٣	غير متناقض	غير متناقض مع الدليل الفنى
٤٨	٢٣	في	من	٢٩٩	٦	حقيقا	خليقا
٦٠	٢٤	في	تخذف	٣٢٤	٤	إصطاده	إصطادم
٧٤	١٣	مفاضلة	في المفاضلة	٣٤٣	٦	يشير	يشير
٧٥	١	فقد	قد	٣٤٧	٧	محكمة استئناف	استئناف
٨٥	٢٣	الذى	الذى تم	٣٥٠	١٩	ومباشر	وبياشر
٨٨	٩	بالكتاب	بالكتابة	٣٥٤	١٤	يؤدى	يؤدى إلى
٩٤	١٩	لسته	بسنة	٣٨١	٢٠	الحم	الحكم
١٠٠	١٠	الهرب	التهرب	٤٠٠	٢	٣٨٨	٢٨٨
١١٤	٧	من	إلى	٤٠٠	١٤	صدوره	صدره

(ب)

رقم الصفحة	رقم المطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٤١٤	١٢	إستثنائا	استثناسا	٥٨٣	٢١	مقبول	مقبولا
٤٣١	٤	الطاعنون	الطاعنين	٦١٥	١	مشروط	مشروط بأن
٤٣١	٢٣	المدعى	المدى	٦١٥	٢٦	للمال	للمال فإنه يكون معيبا بالقصور قدرتهما
٤٤٤	٦	آثار	إثارة	٦٥٤	٨	قدرته	قدرتهما
٤٤٧	٩	من يوم	من يوم وقوع	٦٩٦	١٤	إن	٢ — إن
٤٥٨	١٤	ما	ما إذا	٧١١	١٥	إنتهى	إنتهى
٤٥٩	٢٤	الدفاع	الدفع	٧٢٨	١٦	طرامية	طواعية
٤٨٠	١	٢ —	١ —	٧٥٠	٦	الطاعن	الطاعن في
٤٨٢	٥	٣ —	٢ —	٧٥٨	٥	إنما	هو
٤٨٨	٥	المعارضة	المعارض	٧٦٧	١١	الجنابة	باقى الجنابة
٤٩٥	٥	الحكمة	الحكمة ومن ثم	٧٨٥	١٥	من	في
			فإنه يكون بمنأى	٧٨٩	١٣	عنه	منه
			عن البطالان	٨٠٦	١٢	محاميهما	محاميهما
٤٩٥		فيها	بها	٨٢٦	١٣	صحيح القانون	صحيح القانون عليها
٤٩٥	٢٤	في	من	٨٣٠	رقم الصفحة	٧٣٠	٨٣٠
٤٩٩	٢٦	فيها	بها	٨٣٣	٩	بقاؤه	بقاؤها
٤٩٩	٢٨	في	من	٨٧٣	٢	أن	أنه
٥٢٠	٢٠	المؤقتة	المؤقتة ما	٨٧٣	٥	متنازلا	متنازلا منه
٥٦٧	٧	من اعتراضات	والفصل فيما	٨٨٤	٢٢	٢	٣
			يوجه إلى	٨٩٣	١١	واعتبار	اعتبار
			تقاريرهم من	٩٠٩	٣	يجعل	يجعل له
			اعتراضات	٩١١	١٢	كاف سائغا	سائغا
٥٧٠	٩	إصداره	إصداره .	٩٦٦	١٩	أو	أن
٥٧٥	١٤	للحاجز	أثره للدائر .	٩٧١	٢٤	نحو	نحو

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة


محمد حمدى السعيد

رئيس مجلس الإدارة

“رقم الإيداع: دار الكتب ١٧٦٣ لسنة ١٩٧٤”

هيئة المطابع الأميرية (دار التمام) ٦٨٥/٣٣٠٦٨/٧٩/٣٢١٥



 Bibliotheca Alexandrina



1523431